مجموعة مؤلفين

لماذا يهاجر الشباب العربي؟

بحوث في إشكاليات الهجرة والمستقبل



لماذا يهاجر الشباب العربي؟
بحوث في إشكاليات الهجرة والمستقبل

======================

آسيا شكيرب

إبراهيم المرشيد

أحمد أبو زيد

بشير سرحان قروي

خالد أوعسو

خديجة عونة

زهير البحيري

زهير سوكاح

سهيلة إدريس

شاكر ظريف

صالح النشاط

عائشة التايب

العياشي عنصر

ماريز يونس

محمد أبو عزيزة

محمد الخشاني

محمد دريدي

محمد سعدي

محمود العلي

مراد دِياني

مريم الحصباني

منير مباركية

الهادي بووشمة

هاني خميس عبده

وسيلة عيسات

======================

تحرير
مراد دِياني

=====================

الفهرسة في أثناء النشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

لماذا يهاجر الشباب العربي؟: بحوث في إشكاليات الهجرة والمستقبل/ آسيا شكيرب ...[وآخ]؛ تحرير مراد دِياني.
يشتمل إرجاعات ببليوغرافية.
ISBN 978(614(445(316(2

1. الشباب – هجرة. 2. الكفايات العلمية – هجرة – البلدان العربية. 3. الاجتماع الحضري، علم. 4. اللاجئون. 5. الهجرة المرتدة. 6. المرأة العاملة – هجرة. 7. المهاجرون – فرنسا – أحوال اجتماعية. 8. المغرب – الهجرات. 9. الهجرة النازحة. أ. شكيرب، آسيا. ب. دياني، مراد. ج. المؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية والإنسانية (6: 2017: الدوحة).

304.82072

العنوان بالإنكليزية

Why Arab Youth Migrate:
Research on Migration and Youth Prospects in the Region

by Multiple Authors

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة – منطقة 70 وادي البنات – ص. ب: 10277 – الظعاين، قطر

هاتف: 40356888 00974

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174

ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان

هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961

البريد الإلكتروني:
beirutoffice@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني:
www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر 2019

المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الشكل (8–4)

هل لديك صراع داخلك بين هويات مختلفة؟ (بالنسبة المئوية)

الشكل (8–5)

هل هويتك مهددة؟ (بالنسبة المئوية)

الشكل (8–6)

هل لديك شخص معجب به في بلجيكا في أوساط العائلة أو في عالم الرياضة أو الفن أو السياسة أو الدين؟ (بالنسبة المئوية)

الشكل (8–7)

هل تمارس شعائرك الدينية من دون مضايقات؟ (بالنسبة المئوية)

الشكل (8–8)

هل تشعر بأنك تتعرض للعنصرية كونك مسلمًا؟ (بالنسبة المئوية)

الشكل (8–9)

هل تشعر بأنك تتعرض للعنصرية كونك من أصول مغربية؟ (بالنسبة المئوية)

الشكل (10–1)

خطوات التحليل بحسب أنموذج ياغر

الشكل (11–1)

زيادة عدد سكان المغرب (مليون نسمة)

الشكل (11–2)

تطور الهرم السكاني في المغرب

الشكل (11–3)

تطور نسبة التمدن في المغرب (بالنسبة المئوية)

قائمة الخرائط

قائمة الصور

الصورة (22-3)

دعوة للمشاركة في الاعتصام احتجاجًا على تقليص أعمال الأونروا وخدماتها

المساهمون

آسيا شكيرب

أستاذة محاضرة في مقارنة الأديان وعلم الاجتماع بجامعة الأمير عبد القادر في الجزائر. رئيسة اللجنة العلمية لقسم العقيدة ومقارنة الأديان وعضو في المجلس العلمي للجامعة؛ عضو هيئة تحرير مجلة **المعيار**، رئيسة فرقتين وطنيتين للبحوث حول «الصراع الديني العلماني في إسرائيل». شاركت في العديد من الملتقيات العلمية الدولية، ولها العديد من المنشورات.

إبراهيم المرشيد

أستاذ العلوم الاقتصادية في جامعة القاضي عياض بمراكش. نشر العديد من الأعمال العلمية حول قضايا التنمية والهجرة والاقتصاد التضامني والموارد المائية في أفريقيا والعالم العربي، بالعربية والفرنسية والإنكليزية، كما شارك في ندوات علمية عدّة داخل المغرب وخارجه.

أحمد أبو زيد

باحث مصري في العلاقات الدولية. يحضّر حاليًا دكتوراه بجامعة سانت أندروز، في إسكتلندا. نشر العديد من الكتب والأبحاث المتخصصة في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية ودراسات الشرق الأوسط باللغتين العربية والإنكليزية. كما ينشر في صحف عربية مثل **الأهرام**، و**القدس العربي**، و**الخليج** الإماراتية، و**الراية** القطرية. حاصل على جائزة العويس للإبداع في عام 2016.

بشير سرحان قروي

عمل أستاذًا للقانون بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، في الجزائر. وحصل على الدكتوراه في القانون في جامعة الجزائر في عام 2014. وقدّم العديد من المشاركات في ملتقيات علمية في الجزائر وفي بلدان عربية. توفي في تاريخ 18 حزيران/يونيو 2017.

خالد أوعسو

باحث مغربي، حاصل على الدكتوراه في التاريخ المعاصر من جامعة محمد الخامس بالرباط. نُشرت له مقالات وشارك في العديد من النشاطات داخل المغرب وخارجه. يصدر له قريبًا كتاب: **الهجرة المغربية إلى فرنسا: أسئلة السياق التاريخي والسياسات العمومية**؛ وكتاب: **مغاربة رونو: مسار نصف قرن**.

خديجة عونة

أستاذة التعليم الثانوي التأهيلي لمادة التاريخ والجغرافيا بأكاديمية فاس. حاصلة على الدكتوراه في الجغرافيا في موضوع **التحولات المجالية والسوسيواقتصادية بسهل تريفة (شمال شرق المغرب) في علاقتها بالهجرة الدولية** (2014)، وعلى دبلوم للدراسات العليا في الموضوع نفسه (2008)، عضو في مختبر الدراسات الحضرية بكلية الآداب ظهر المهراز بفاس. شاركت في العديد من الندوات الوطنية والدولية.

زهير البحيري

أستاذ باحث في علم الاجتماع بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر بأكادير، في المغرب. تشمل مجالات اهتماماته البحثية: علم الاجتماع الحضري، وسوسيولوجيا التنمية، وسوسيولوجيا التغير الاجتماعي. له العديد من المقالات والدراسات حول التراث الثقافي، وإشكاليات التنمية والتنمية الحضرية، والعمل الجمعوي، والفقر والهشاشة، والتحولات الاجتماعية والقيمية، والإصلاحات الدستورية، والمشاركة المحلية. وهو مؤسس لعدد من الجمعيات الثقافية والتنموية المحلية والوطنية، وعضو فيها.

زهير سوكاح

باحث مغربي مقيم في ألمانيا، حصل في عام 2017 على الدكتوراه من جامعة هاينرش هاينه بدوسلدورف، تخصص الأدب الألماني عن أطروحة بعنوان: **صورة الشرق في أدب الرحلات الألماني: مقارنة تحليلية بين نصوص رحلاتية من القرن التاسع عشر وبداية القرن الحادي والعشرين**. مهتم بالتفاعل الحضاري بين الشرق والغرب، والدراسات ما بعد الاستعمارية، مع اهتمام خاص بالهجرة العربية والإعلام في الدول الناطقة بالألمانية. نُشرت له دراسات ومقالات متخصصة باللغتين العربية والألمانية. حصل على «الجائزة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية» في دورتها السادسة لعام 2017، وعلى «جائزة الإيسيسكو لحوار الحضارات» في دورتها الأولى لعام 2018.

سهيلة إدريس

باحثة جزائرية، أستاذة مساعدة في قسم علم الاجتماع بجامعة عبد الرحمان ميرة، في بجاية. متفرغة لإتمام مذكرة الدكتوراه في تربص طويل المدى (من تشرين الأول/أكتوبر 2015 إلى آذار/مارس 2017) بمخبر اللورين للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ماتس، في فرنسا. لها العديد من المشاركات في ملتقيات علمية.

شاكر ظريف

أستاذ محاضر في جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، في الجزائر. حاصل على الدكتوراه في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية حول موضوع **الأمن في منطقة الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى**. عضو اللجنة العلمية لقسم العلوم السياسية. تتركّز اهتماماته البحثية حول قضايا الدولة والأمن والهجرة في أفريقيا. وصدر له العديد من المنشورات في هذا المجال.

صالح النشاط

أستاذ بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، في المغرب. باحث في المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة. عضو لجنة القراءة في مجلات عدّة. شارك في مجموعة من الندوات العلمية الوطنية والدولية. صدرت له مجموعة من الأبحاث والدراسات في مجال العلوم الاجتماعية والقانونية والإسلامية.

عائشة التايب

أستاذة علم الاجتماع بجامعة الدمام، وجامعة تونس المنار. حاصلة على الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة تونس الأولى في عام 1998. شغلت منصب خبيرة قارة في منظمة المرأة العربية، في جامعة الدول العربية بالقاهرة. كما عملت خبيرة مستشارة في المجال التنموي لدى عدد من الهيئات الدولية. لها جملة من الكتب والبحوث والدراسات المنشورة منها: **أحوال السكّان ومسارات التنمية في البلاد العربية: دراسة سوسيولوجيّة للمنظومات والفاعلين** (2015)؛ **والنوع وعلم اجتماع العمل والمؤسسة** (2011).

العياشي عنصر

مستشار الدراسات والبحوث بمركز الدراسات الاستراتيجية الأمنية، في وزارة الداخلية القطرية. عمل أستاذًا في جامعات الجزائر (1992-2002)، والإمارات العربية المتحدة (2002-2006)، وقطر (2006-2011)، حيث شغل أيضًا منصب رئيس قسم العلوم الاجتماعية. كما ترأس قسم البحوث بالمركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية CRASC بالجزائر (1994-2002). عضو في العديد من الجمعيات الدولية لعلم الاجتماع وهيئات تحرير المجلات العلمية الإقليمية والدولية. نشر وترجم عددًا من البحوث والكتب، من أحدثها: **النظرية في خطابات علم الاجتماع** (مترجم) (2010).

ماريز يونس

أستاذة محاضرة في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، حاصلة على الدكتوراه في العلوم الاجتماعية، تخصص تنمية اجتماعية - اقتصادية من الجامعة اللبنانية في عام 2015. **عضو هيئة إدارية، والأمينة الإعلامية في الجمعية اللبنانية لعلم الاجتماع.**

محمد أبو عزيزة

يعمل استشاريًا في البحوث وتقييم الأثر بالصندوق الدولي للتنمية الزراعية في روما، إيطاليا. عمل سابقًا باحثًا مساعدًا بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية، وفي جامعة ساسكس في المملكة المتحدة، والأكاديمية العربية للعلوم. حاصل على الماجستير في العلوم الاقتصادية من جامعة ساسكس في المملكة المتحدة في عام 2015، وهو بصدد إعداد الدكتوراه في الاقتصاد من الجامعة ذاتها.

محمد الخشاني

أستاذ للتعليم العالي بكلية الحقوق جامعة محمد الخامس الرباط، في المغرب، وكاتب عام للجمعية المغربية للدراسات والأبحاث حول الهجرة. حاصل على دكتوراه دولة في الاقتصاد من جامعة الأنوار بليون، في فرنسا، ودكتوراه السلك الثالث في الاقتصاد من جامعة غرونوبل، في فرنسا. خبير لدى منظمات وطنية ودولية عدة. له مؤلفات عدة حول الهجرة منشورة بخمس لغات.

محمد دريدي

مدير دائرة إحصاءات السكان في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني برام الله؛ باحث وخبير دولي في مجالات الديموغرافيا والهجرة في المجتمع الفلسطيني. له العديد من الدراسات والتقارير والمشاركات في منتديات علمية دولية.

محمد سعدي

أستاذ حقوق الإنسان والعلوم السياسية بجامعة محمد الأول في المغرب، وعضو المجلس العربي للعلوم الاجتماعية. شارك في العديد من المؤتمرات العلمية، ونشر كتبًا ودراسات ومقالات بحثية عدة. ينصب اهتمامه على الديناميات السياسية والاجتماعية لما بعد الحراك العربي، وعلى البحوث الاجتماعية الميدانية الخاصة بالفئات الاجتماعية الهشة (النساء، والشباب ...)، فضلًا عن قضايا حقوق الإنسان في علاقتها بتفاعلات الحراك الاجتماعي.

محمود العلي

باحث مختص في شؤون اللاجئين الفلسطينيين، ومنسق لمركز حقوق اللاجئين - عائدون. حاصل على الدكتوراه في علم الاجتماع من الجامعة اللبنانية - معهد العلوم الاجتماعية، والدبلوم الدولي في المساعدة الإنسانية من جامعة جنيف في سويسرا. درّس في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، وعمل قبل ذلك في وظائف عدّة في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا».

مراد دِياني

باحث مشارك في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ستراسبورغ في عام 2003. تركز أبحاثه الاقتصادية على مجالات اقتصاد المعرفة، إضافةً إلى بحوث فلسفية تهمُّ نظريات العدالة والديمقراطية. شارك في ما يزيد على خمسين مؤتمرًا علميًّا دوليًّا، وصدر له العديد من الأبحاث في مجلّات محكّمة وفي كتب جماعية بالعربية والفرنسية والإنكليزية. صدر له عن المركز العربي **حرية، مساواة، اندماج اجتماعي** (2014)، و**حرية، مساواة، كرامة إنسانية** (2016).

مريم الحصباني

تدرس حاليًا لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع من معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، في موضوع «الجنس/ النوع الاجتماعي والهجرة في لبنان: العلاقة المترابطة والأدوار المتغيرة». تهتم بحثيًا بالهجرة، والنوع الاجتماعي/ الجنس وعلم اجتماع التدين.

منير مباركية

أستاذ - باحث جزائري، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية. يعمل أستاذًا محاضرًا بقسم العلوم السياسية في جامعة عنابة منذ عام 2008. تركز أعماله البحثية على قضايا المواطنة والهجرة وديناميكية صعود القوى العالمية وآثارها. وله منشورات علمية عدة (مقالات، ودراسات، وكتب محكّمة) في المجالات المذكورة. كما حاز الباحث جوائز بحثية وطنية وعربية عدة.

الهادي بووشمة

باحث وأستاذ جزائري متخصص بعلم الاجتماع بجامعة سيدي بلعباس، في الجزائر. باحث مشارك بالمركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية في وهران. له العديد من المنشورات الدولية والوطنية التي تتوزع بين الكتب الجماعية والمجلات المحكّمة، وله مشاركات عدة في مؤتمرات دولية ووطنية.

هاني خميس عبده

أستاذ علم الاجتماع المشارك، وقائم بعمل رئيس قسم علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة الإسكندرية. له العديد من المؤلفات العلمية من أبرزها **العولمة والحياة اليومية**؛ و**علم الاجتماع القانوني**؛ و**علم اجتماع الجريمة والانحراف**. له اهتمامات بحثية في مجالات التنمية والدراسات الثقافية والسياسية، ولديه العديد من البحوث والمقالات العلمية المنشورة في الدوريات العلمية المحكمة، حاصل على جائزة جامعة الإسكندرية للتشجيع العلمي.

وسيلة عيسات

أستاذة باحثة محاضرة في علم الاجتماع بجامعة مستغانم، حاصلة على الدكتوراه في علم الاجتماع، وهي عضو مشارك في المجلس العربي للعلوم الاجتماعية ببيروت، وعضو في مجموعة من المراكز والمخابر البحثية. شاركت في العديد من الندوات والمؤتمرات المحلية والدولية. نشرت عددًا من أعمالها مثل: «إشكالية مفهوم الهوية في الجزائر»؛ و«الصراع القيمي وإشكالية الحداثة في الجزائر».

تقديم

هجرات الشباب العربي في عالم متغير ...... مراد دِياني

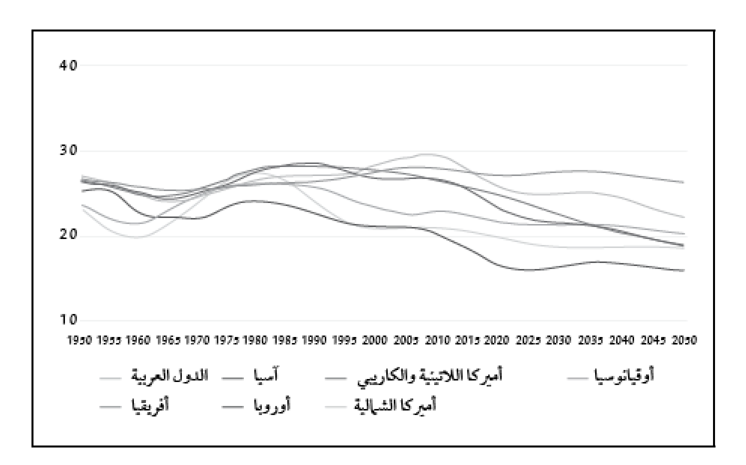
يضمّ هذا الكتاب بين دفّتيه أبحاثًا مُنتقاة في محور «الشباب العربي: الهجرة والمستقبل»، ضمن المؤتمر السنوي السادس للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الذي عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الفترة الممتدّة بين 18 و20 آذار/مارس 2017 في الدوحة.

يكتسي سؤال الهجرة أهميةً خاصة في السياق العربي المعاصر، ولا سيّما من جهة ارتباطه بفئةٍ عمرية - اجتماعية تشكّل قلبه النابض ورهانه الأساس لرفع التحديات المستقبلية التنموية والتحرّرية؛ إذ ازدادت أهمية هجرات الشباب العربي في الأزمنة الحديثة، وأضحت إشكاليةً حقيقية في محيط متغير ومعولم وموسوم على نحوٍ متزايدٍ بالنزاعات والصراعات، فضلًا عن كونها تمثّل العامل الثالث من عوامل النمو السكاني، إلى جانب معدلي الولادات والوفيات، وتؤثر فيه سلبيًا أو إيجابيًا. وبالنظر إلى هذه الاتجاهات، ستُطرح إذًا مسألة الهجرة في العقود المقبلة بصورةٍ أكثر إلحاحًا، وستحتل مكانةً مركزية في العلاقات الدولية.

غير أنه لم يجر في الماضي إيلاء فئة الشباب[1] الأهمية التي تستحقها في البلدان العربية بوصفها فئةً فاعلة، كما أظهر ذلك بجلاءٍ الحراك العربي في عام 2011، حيث أعادت هذه الانتفاضات العربية المعاصرة تأكيد أهمية البُعد الديموغرافي للشباب في المنطقة العربية، وأصبحت هذه الفئة الديموغرافية التي تتراوح أعمارها بين 15 و29 عامًا تشكّل نحو 30 في المئة من السكان، أو نحو 105 ملايين نسمة (يُنظر الشكل (تقديم - 1))؛ ما يعني أن مستقبل البلدان العربية لن يكون ملكًا لهم فحسب، بل إنهم هم من سوف يشكّلونه.

الشكل (تقديم – 1)

نسبة الشباب الذين تراوح أعمارهم بين (15 و29 عامًا) في الدول العربية والعالم (1950–2050) (نسبة مئوية من مجموع السكان)



المصدر:

United Nations Development Programme (UNDP)/Regional Bureau for Arab States (RBAS), Arab Human Development Report 2016: Youth and the Prospects

for Human Development in a Changing Reality (New York: UNDP/RBAS, 2016), p. 23.

من بين هذه العوامل، يظلّ عامل تحسين الأوضاع الاقتصادية العامل الرئيس، كما أعاد تأكيد ذلك **المؤشر العربي** 2017/ 2018، حيث مثّل هذا الدافع السبب الأهم للرغبة في الهجرة بالنسبة إلى 74 في المئة من الذين يرغبون في الهجرة، يليه عدم الاستقرار الأمني (بنسبة 10 في المئة)، ثمّ الأسباب السياسية (9 في المئة)، في ما لم يمثّل دافع التعليم أو الدراسة سوى 4 في المئة من المستجيبين[2].

الجدول (تقديم – 1)

العوامل الرئيسة التي تدفع الراغبين في الهجرة إلى خارج بلدانهم (بالنسبة المئوية)

عوامل الهجرة بلد الدراسة	تحسين الظروف الاقتصادية	عدم الاستقرار الأمني	أسباب سياسية	من أجل تعليم/ دراسة أفضل
الأردن	89	2	4	2
السودان	88	4	2	3
لبنان	82	11	3	3
مصر	79	9	6	3
تونس	79	5	9	2
موريتانيا	77	4	3	7
الكويت	77	10	2	9
المغرب	71	2	10	12
فلسطين	71	21	5	1
العراق	54	30	11	3
السعودية	52	10	38	0
المعدل	74	10	9	4

المصدر: **المؤشر العربي 2018/ 2017**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018/ 2017، شوهد في 10/ 5/ 2018، في: https://goo.gl/anErLc

أما بالنسبة إلى وجهات الهجرة، فتُظهر نتائج **المؤشر العربي** ذاته أن أكثرية المستجيبين ترغب في الهجرة إلى بلدانٍ أوروبية؛ إذ وافق على ذلك 38 في المئة من الذين يرغبون في الهجرة. في حين مثّلت دول الخليج العربي الوجهة الثانية الأفضل بالنسبة إلى الذين ينوون الهجرة من المستجيبين، بنسبة 16 في المئة[3].

الجدول (تقديم – 2)

الوجهات الخمس الرئيسة للهجرة العربية (بالنسبة المئوية)

الوجهة المفضلة للهجرة/ البلد	دول أوروبية	دول الخليج	أميركا	كندا	تركيا
المغرب	66	5	8	13	2
تونس	62	9	3	7	2
العراق	44	5	10	7	14
لبنان	44	3	3	15	1
فلسطين	44	11	8	9	10
السعودية	40	–	25	10	5
الكويت	38	1	20	2	3
موريتانيا	30	16	7	4	4
مصر	21	52	1	7	2
السودان	18	49	11	5	2
الأردن	17	26	16	19	9
المعدل	39	16	10	9	5

المصدر: المرجع نفسه.

ارتبطت ظاهرة الهجرة الخارجية في المجتمعات العربية بمعنى أساس محدّد يتمثّل في انتقال الشباب (ومن هم أقلّ شبابًا) من دولة إلى أخرى؛ بحثًا عن عمل أو فرص ارتقاء اجتماعي واقتصادي وعلمي مختلفة أفضل من القائمة في بلدانهم، وفي حالات عدة على نحوٍ قسري بحثًا عن الأمان للتخلص من أوضاع الاضطراب الاجتماعي والسياسي، أو الظلم والاضطهاد الاجتماعي أو السياسي.

شهدت المجتمعات العربية، ولا سيّما مجتمعات المشرق العربي الكبير منذ المرحلة العثمانية المتأخرة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وحتى اليوم، موجات مختلفة ومتعددة الأحجام من هجرة الشباب إلى الدول المستقبلة للهجرة، خصوصًا الأميركتين ودول ما وراء البحار، في مرحلة ما يُدعى في أدبيات الهجرة الدولية بموجة الهجرة الدولية

الأولى (1880-1914) التي تقلّصت جدًا خلال موجة الهجرة العربية الكبرى الثانية في النصف الأول من القرن العشرين (1915-1945)، بموجب «الحصص» بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، ليصل تقلّصها إلى أعلى مستوى له مع أوائل ثلاثينيات القرن العشرين. ويمكن وضع الهجرة الدولية الكبرى للشباب العربي في تلك الفترة في سياق تلك الموجة. ويعدّ نشوء مجتمعات الاغتراب العربية وتطورها في الأميركتين ثمرةً تاريخية لها في مرحلة الموجة تلك، ثمّ تلتها موجة الهجرة الثالثة (1943-1973) إلى أوروبا المتعطشة لليد العاملة بعد الخراب الكبير الذي ألحقته الحرب العالمية الثانية بقوة العمل الأوروبية، التي توقفت في أثر الأزمة الاقتصادية العالمية التي تلت صدمة النفط الأولى الناجمة عن الحظر النفطي العربي، لتليها موجة هجرة رابعة (1975-1990)، وخامسة (1990 إلى اليوم)[4]، متوجهة في الأساس إلى أوروبا الغربية وشمال أميركا، كما يوضح ذلك الشكل (تقديم - 2).

الشكل (تقديم – 2)

المهاجرون العرب بحسب الوجهات الرئيسة (2010–2014)



المصدر:

United Nations Development Programme (UNDP)/Regional Bureau for Arab States (RBAS), p. 173.

شكّلت هذه الهجرة نقطةً مركزية في الهجرات العربية المعاصرة لا تزال تأثيراتها قوية إلى اليوم، سواء بالنسبة إلى الأجيال المهاجرة أنفسها التي بلغت الجيلين الثاني أو الثالث، أم بالنسبة إلى بلدانها الأصلية؛ إذ إنّ إشكالياتها لا تزال تُطرح اليوم في صيغة العلاقة بين مستقرات المهاجر العربي في أوروبا ومواطنها الأصلية، التي تدل المؤشرات المتاحة على عمقها وقوّتها، بغض النظر عن الجنسية، ومن ثمّ نشوء مشكلة علاقة الجنسية الأوروبية بالهوية الثقافية - الحضارية. ثم تلتها ما أصبح يشكل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وهي اليوم من أكبر البلدان المستقبلة للهجرة الدولية، وصولًا إلى موجة الهجرة الدولية الجديدة من بلدان الجنوب الفقيرة الممزقة بالحروب الأهلية إلى بلدان الشمال، ولا سيما إلى أوروبا، وفي صلبها تتضح هجرة الشباب العربي من المناطق التي يسودها الاقتتال الأهلي، خصوصًا سورية والعراق. ومن المهم في هذا الصعيد التمييز بين الهجرة لأسباب اقتصادية واللجوء لأسباب سياسية كنمطين رئيسين، وتمييز الهجرة القسرية أو اللجوء الفردي والجماعي في إطار الهجرة العامة، مع بروز خاصية اجتماعية تاريخية ناتجة من أهوال الحرب، أي هجرة العائلات بقضّها وقضيضها من الطفل الرضيع إلى الأبوين، كما شهدتها المأساة السورية الحالية، إلى جانب تركّزها في فئة الشباب.

أصبحت الهجرة القسرية أهم وجوه الهجرة العربية، ولا سيما مع الهجرة السورية القسرية للشباب التي سبقتها قبل ذلك هجرة الشباب الفلسطيني بعد نكبة 1948 ونكسة 1967 على أمل استعادة مقاومة المشروع الصهيوني، كما تخللتها هجرة الشباب اللبناني الواسعة خلال الحرب الأهلية اللبنانية، وهجرة الشباب العراقي قبل الاحتلال الأميركي بسبب القمع السلطوي الذي مارسه النظام العراقي السابق، وبعد الاحتلال بسبب الفوضى. وما هو غير مرئي أن ممارسة النظم التسلطية في المغرب العربي، ولا سيما في تونس ما قبل ثورة التحول الديمقراطي الجاري، وفي الجزائر بعد اقتحام الدبابات صناديق الاقتراع، تسببت في هجرة الشباب التونسي والجزائري أكثر مما سببته العوامل الاقتصادية وحدها. كما تجدر الإشارة إلى مفارقة الموجة الهائلة لهجرة الشباب من المغرب المستمرّة بشكلٍ مكثّفٍ ومطردٍ منذ تسعينيات القرن الماضي، علمًا أن البلاد تعرف استقرارًا نسبيًّا. وتجسّدت هذه الهجرة المغاربية بدرجةٍ كبيرة في ما يُعرف بظاهرة «الحريك» عبر «قوارب الموت» Pateras.

بلغ إجمالي عدد المهاجرين العرب، طبقًا للبنك الدولي في عام 2009، أي قبل قوس الاحتجاجات والثورات، نحو 13 مليونًا من الجيل الأول، يتركز نحو 10 ملايين منهم في أوروبا والولايات المتحدة، بينما ينتشر الباقي في الدول العربية، وفي مقدمها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي[5]. وفي العموم، تعدّ تحويلات المهاجرين العرب إلى بلدانهم الأصلية أعلى بكثير من مساعدات التنمية الرسمية العربية وغير العربية لهذه البلدان، وارتفعت مساهمتها في خفض عجز موازنة المدفوعات من العملة الأجنبية، وزادت حصتها في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالصادرات. كما تعدّ مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي أعلى، في عدد من الحالات، من الاستثمار الأجنبي المباشر[6].

تشير التقارير المتعلقة بالهجرة العربية الخارجة في العقدين الأخيرين إلى أن هجرة الشباب هي الأعلى من بين هجرات الفئات العمرية الأخرى؛ إذ يُشكّل الشباب ممن هم دون سن الخامسة والثلاثين نحو ثلاثة أرباع المهاجرين، بينما يُشكّل من هم دون سن الخامسة والعشرين نحو خمسين في المئة منهم، وهي تقديرات تختلف بحسب كل بلد عربي، غير أن هذا هو اتجاهها العام. كما يشير تحليل البيانات الدولية التي أنتجت خلال العقدين الأخيرين على نحو متواتر ومتزايد إلى حصة كبيرة من ذوي الكفاءات المهنية والعلمية، التي تحوز قدرات بشرية ومعرفية، في نسبة المهاجرين العرب. ويشير بعضها مثلًا على مستوى بلدان العالم الجديد (أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة وكندا) إلى أن معظم المهاجرين إلى هذه البلدان من ذوي الكفاءات العلمية، هاجر بعد الثانية والعشرين، وأتم تعليمه الجامعي الأول قبل هجرته. وعلى الرغم من أن بعض الدراسات يشير إلى أن حجم الكفاءات المهاجرة من المنطقة العربية إلى البلدان المستقبلة للهجرة هي الأقل نسبيًّا بين بلاد مناطق آسيا وأميركا اللاتينية، فإنّ هجرة الكفاءات العربية تبقى عاليةً بالنسبة إلى مستوى التحصيل العلمي في المنطقة العربية، وتؤثر سلبيًّا في نقص رأس المال البشري والمعرفي في بلدان هذه المنطقة.

مع نهاية عام 2010 ومطلع عام 2011، بزغ فجر الربيع العربي، وواجهت الأنظمة العربية التي انفتحت نسبيًّا، وبحدود ضيقة تجاه نظم سياسية مسيطرة تسمح بهوامش مرنة نسبيًّا، الثورات ومسألة التحولات الديمقراطية، كما حدث في تونس ومصر واليمن وسورية وليبيا والبحرين والمغرب وغيرها. وفي الحالتين السورية والليبية، لم يسمح النظامان بأيّ قدرٍ من تلك الهوامش المرنة؛ فاندلعت الاحتجاجات وأسئلة التحول الديمقراطي سلميًّا وتطورت إلى نوع من الحرب الأهلية. أما في اليمن، فتحولت «ثورة الشباب» إلى صراع إقليمي ضارٍ، بينما قطع انقلاب عسكري مسار التحول الديمقراطي في مصر. وشكّل الشباب قوام هذه التغيرات كلها، ومثّلوا خزانات التغيير في مرحلة ما قبل اندلاع الثورات وبعدها. فالشباب يبقى حالة عمرية - اجتماعية حسّاسة في الروح والفكر والسلوك، تتخمر فيها تجاوزات الوضع القائم وطروحات المستقبل. وإلى جانب ضيق الشباب الكبير بالسياسات التسلطية وتمرده عليها، فقد حرم من العيش ومن الصوت الذي يعبّر عنه؛ وهو ما يطرح مسألة الديمقراطية التي تتخطى معانيها السياسية المباشرة إلى إكساب المهمّشين صوتًا ودورًا في التاريخ.

لا بدّ إذًا من تركيز الاهتمام على مسألة التنمية التي أخفقت الأنظمة العربية في تحقيقها؛ وشكل هذا الإخفاق أحد أبرز دوافع التحولات الجارية منذ بضعة أعوام، وإن عرفت مدًّا وجزرًا وتحولاتٍ عن مسارها. ويحسن هنا توضيح الإطار النظري الأساس لذلك في حدود علاقة النمو بالتنمية من جهة، وعلاقتهما بالسكان والشباب، مع التذكير بأن التنمية

مسألة شاملة تتخطّى الأبعاد الاقتصادية للنمو الاقتصادي. وفي هذه العلاقة، لا تبرز المشكلة السكانية بمعناها التقليدي، بل بمعناها الشبابي. وتتمثل خلاصة ذلك في أن تراجع معدل النمو الديموغرافي لا يعني تراجع حجم قوة العمل، بل زيادتها عبر الزيادة الأكبر في حجم الشباب، وهذا ما حصل في مصر وسورية وتونس في الأقل.

في العلاقة بين البيانات التاريخية القريبة واندلاع مرحلة التحول الاجتماعي التاريخية تلك، شهد معظم البلدان العربية معدلات نمو اقتصادي مرتفعة نسبيًّا بين عامي 2001 و2008. ونتج من هذا الارتفاع تراجع البطالة في معظم البلدان التي تسودها أنظمة تسلطية، إلى أن حدثت الأزمة المالية العالمية في عام 2008؛ فتراجعت معدلات النمو وعادت معدلات البطالة إلى الارتفاع. ولم تكن هذه المرة الوحيدة التي انخفض فيها معدل النمو الاقتصادي، وتقلّصت فيها فرص التشغيل، من دون أن تفضي إلى اهتزازات اجتماعية - سياسية شاملة، وإن أفضت في عدد من البلدان العربية إلى اضطرابات يسهل قياسها، لكنها المرة الوحيدة في القرن العشرين، ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين، التي تضافرت فيها البطالة مع أمور مركبة يأتي في سياقها مزيد من تطبيق الأنظمة التسلطية العربية انتقائيًّا برامج الليبرالية الجديدة أو استلهامها، وهي التي عمّقت مشكلة البطالة في الأقل في مراحل تسريع برامجها. كما تضافرت البطالة بوصفها محركًا اجتماعيًّا مع امتلاء الساحات بالمتظاهرين في بدايات عام 2011، واندلاع حركات الاحتجاج والرفض، وانخراط أوسع الفئات الاجتماعية في العمل لتغيير مصيرهم وربط مصيرهم الاقتصادي بمصيرهم السياسي.

خلال أعوام ما قبل اندلاع حركات التغيير العربية المعاصرة وحتى الآن، وجدت إذًا فئة الشباب نفسها في مقدم تلك التحوّلات. وتقع مسألة الهجرة في قلب هذه العلاقة، ويمكن فهم الإطار الأساس الخاص بها من خلال ما يلي: على الرغم من أن معدل النمو السكاني الإجمالي في الوطن العربي يتراجع منذ عام 2006 وحتى الآن، فإنه لا يزال مرتفعًا بالنسبة إلى متوسطه في البلدان النامية وبلدان العالم. غير أن ما يثير الاهتمام هو أن التراجع المتسارع نسبيًّا في معدل النمو السكاني أنتج تغيرات ملموسة في التركيبة العمرية، تميزت بارتفاع حجم شريحة الشباب على حساب الفئات العمرية الأخرى، وهذا ما يعرف في دراسة العلاقة بين التنمية والسكان بانفتاح «النافذة الديموغرافية» أو «الهبة الديموغرافية» (يُنظر الشكل (تقديم - 1)).

نبّهت الدراسات الأحدث في العلاقة بين السكان والتنمية بشكل استراتيجي إلى هذه المسألة، بما يفيد الباحثين في علم الاجتماع والتغيرات الاجتماعية والثقافية والحقول الاقتصادية الأخرى بشكل خاص، وهي ازدياد الوزن الكمي للشباب في الهيكل العمري السكاني مع تراجع معدل النمو السكاني. وهذا يعني ارتفاعًا في الحساسية النفسية الاجتماعية بالنظر إلى أن المرحلة العمرية الشابة في فئة الشباب هي المرحلة الأشد تأثيرًا في تكوين الاتجاهات والقيم السلوكية والمدركات الاجتماعية. وبتعبيرٍ آخر، لا يعني تراجع معدل النمو السكاني تراجع حجم السكان في قوة العمل أو القوة البشرية بل يعني زيادتها.

تمثل هذه الزيادة جانب العرض الديموغرافي، بينما يتمثل جانب الطلب في مسألة النمو والتنمية. وهذا يثير مسألة علاقة زيادة حجم الشباب بقضايا النمو والتنمية. وهذه الزيادة هبة لا تتكرر، فإن أُحسن استثمارها وبناء قدراتها تنفتح النافذة الديموغرافية على بستان، وإن لم يُحسن استثمارها تنفتح على أرض قاحلة. لهذا، ستزيد معدلات لجوء الشباب العربي إلى الهجرة كثيرًا إذا لم يستوعب الطلب الاقتصادي العرض الديموغرافي. ويرتبط التطوير الديمقراطي المؤسسي بهذا الاستثمار؛ فعناصر البناء الجيد للكفاءة لا تنفصل عن مسألة الديمقراطية. من هنا، ووجهت الأنظمة شبه المغلقة سلطويًّا بالثورات التي انخرطت فيها الكفاءات الشابة بطريقة فاعلة، وقدمت فيها معرفتها النظرية والتقنية بهدف التحول من التسلط إلى الديمقراطية.

إن مسألة هجرة الشباب العربي إشكالية جوهرية؛ فهم يفتقدون الأمان الاجتماعي والنفسي الفردي والجماعي في ظل الأوضاع الداخلية المضطربة، وتراجع معدلات النمو والتشغيل، وتدني فرص المشاركة الاجتماعية - السياسية بسبب ضيق المجال العام والتحكم السلطوي بمؤسسات المجتمع المدني، وحرمانه من العمل والصوت المعبّر عنه في وقتٍ واحدٍ في ظل استمرار تقاليد الأنظمة التسلطية العربية. ومن ثمّ تغدو الهجرة بالنسبة إلى مئات الآلاف من الشباب جوابًا أساسيًّا عن مشكلة أسئلة المستقبل، حتى لو كلفهم ذلك العبور بـ «قوارب الموت» إلى «الإلدورادو» الموعود.

لم تجد برامج الدول الأوروبية - المتوسطية السابقة في التنظيم المحدود والمتفق عليه عبر اتفاقات عقدتها مع بعض الدول لاستيعاب هذه التدفقات، بل استوعبت نطاقات ضيقة جدًا منها في إطار قانوني «رسمي»، بينما انهالت عليها التدفّقات المهاجرة، وهي أزمة مستمرة حتى اليوم، وربما حتى مستقبل قريب، مع قدرة الاتحاد الأوروبي نظريًّا وفعليًّا على استيعاب أضعاف من هاجروا إليه في إطار تشيّخه السكاني، على الرغم من أن من يعترف بذلك حتى الآن ألمانيا وحدها. وتزامن ذلك مع استيعاب أوروبا والولايات المتحدة الكفاءات العلمية بشكل مرن جدًا، التي تمثل مستويات عُليا من رأس المال البشري والمعرفي فيها.

لذا، من المهم أيضًا أن نستحضر في هذا المقام إشكالية «هجرة الأدمغة» (Brain drain) المرتبطة بهجرة الشباب العربي ارتباطًا وثيقًا؛ ذلك أن نسبةً مهمة من بين هؤلاء الشباب المهاجرين تُعدّ أدمغةً تفقدها أوطانها الأم. ورافقت هذه الظاهرة الهجرة الدولية في العقود الأخيرة، حتى إنها بلغت أبعادًا غير معقولةٍ في بعض بلدان الجنوب(7). وكانت هجرة الأدمغة في الماضي تسلك اتجاهًا واحدًا من نصف الكرة الأرضية الجنوبي إلى نصفها الشمالي، وعلى نحوٍ دائم لا رجعة فيه، حيث كان يجري في الغالب عدّها نزيفًا وعائقًا تنمويًّا؛ إذ كانت بلدان الجنوب موسومةً بأنموذج تنموي معوّق نتجت منه بنى تحتية غير ملائمة ومؤسسات جامعية وعلمية واهنة وبنى صناعية ضعيفة ومستويات دخل منخفضة وعدم ملاءمة الوظائف للمؤهلات؛ ما كان يجعل الكفاءات تلقى من طريق الاغتراب اعترافًا بمهاراتها في البلدان المضيفة، ووظائف ودخولًا تناسبها ومناخًا علميًا وصناعيًا حاضنًا لها. وأدى ذلك على نحوٍ متصل إلى إضعاف الروابط التي تربطهم ببلدانهم الأصلية، وندرة العلاقات العضوية التي يمكنهم الحفاظ عليها فيها(8).

على الرغم من أن برامج العودة المؤسسية النادرة التي جرى استهلالها في بعض البلدان العربية كانت إخفاقات بشكل عام، فإنّ ديناميةً جديدةً ناشئةً برزت على المستوى الدولي منذ تسعينيات القرن الماضي لإعادة بناء الروابط مع دول المنشأ، وتعزّزت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بتزامنٍ مع ظهور شبكات الإنترنت والاتصالات وانتشارها على نطاقٍ واسع، وبارتباط مع دينامية الانكفاء على الذات والعودة إلى المحلية وتعزيز الهويات التي عززتها العولمة على نحوٍ مفارق. ومن ثمّ، بدأ يتغيّر منظور «هجرة الأدمغة» ليشمل حقائق جديدة، ولا سيما تكوّن جماعات أهلية علمية دولية تسمح بإعادة الربط بالوطن الأم وتغذيته، عُبّر عنها بـ «كسب الأدمغة» (Brain Gain). ولا تتخذ هذه الديناميات الناشئة في الغالب شكل عودةٍ نهائيةً للكفاءات المغتربة، بل بالأحرى شكل وصل من بُعدٍ بالوطن الأم أو الإتاحة الظرفية للكفاءات لمصلحة بلد المنشأ، مستفيدةً من خبرة المغتربين ومهاراتهم، لكن أيضًا من خلال الاستفادة من شبكات البلدان المضيفة وقدراتها(9).

المراجع

1 – العربية

وحدة قياس الرأي العام. **المؤشر العربي 2018/ 2017**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017/2018. في: https://goo.gl/anErLc

2 – الأجنبية

Ardovino, Michael & Marcia Brown. «A Brief Literature Review on the Impact of Circular Migration: Brain Gain, Social Capital, and Transnational Networks on International Development.» USAID Knowledge Services Center (KSC). Washington, DC (March 21, 2008).

Beine, Michel, Frédéric Docquier & Hillel Rapoport. «Measuring International Skilled Migration: A New Database Controlling for Age of Entry.» *The World Bank Economic Review*. vol. 21. no. 2 (2007).

Bhagwati, Jagdish (ed.). *The Brain Drain and Taxation: Theory and Empirical Analysis*. Amsterdam: North Holland, 1976.

_______ & Koichi Hamada. «The Brain Drain, International Integration of Markets for Professionals and Unemployment: A Theoretical Analysis.» *Journal of Development Economics*. vol. 1. no. 1 (1974).

Boucher, Gerard. «A Critique of Global Policy Discourse on Managing International Migration.» *Third World Quarterly*. vol. 29. no. 7 (2009).

Bouoiyour, Jamal & Amal Miftah. «Do Migrants Transfer Political and Cultural Norms to their Origin Country? Some Evidence from Some Arab Countries.» The Economic Research Forum. Working Paper 1098 (2017). accessed on 8/1/2018. at: https://goo.gl/3bG9H1

Docquier, Frédéric & Hillel Rapoport. «Skilled Migration: The Perspective of Developing Countries.» Institute for the Study of Labor. Discussion paper series no. 2873 (June 2007).

Fersan, Eliane N. «Syro-Lebanese Migration (1880-Present): 'Push' and 'Pull' Factors.» Middle East Institute Viewpoints (April 19, 2010).

Gruber, Herbert & Anthony Scott. «The International Flow of Human Capital.» *American Economic Review*. vol. 56. no. 1/2 (1966).

IEMed. *Mediterranean Yearbook 2016*. accessed on 2/2/2018. at: https://goo.gl/YPxMjh

Meyer, Jean-Baptiste. «La Circulation des compétences: Un enjeu pour le développement.» *Annuaire Suisse de politique de développement*. vol. 27. no. 2 (2008).

Saxenian, AnnaLee. «From Brain Drain to Brain Circulation: Transnational Communities and Regional Upgrading in India and China.» *Studies in Comparative International Development*. vol. 40. no. 2 (2005).

The World Bank. *The Migration and Remittances: Factbook 2008*. Washington DC: The World Bank, 2008.

UNESCO World Social Science Report Knowledge. Paris: UNESCO, 2010.

United Nations Development Programme (UNPD)/Regional Bureau for Arab States. *Arab Human Development Report 2016: Youth and the Prospects for Human Development in a Changing Reality*. New York: UNPD, 201

---

(1) تختلف تصنيفات فئة الشباب العمرية بين مؤشر وآخر، ومنظمة وأخرى، لأغراض إحصائية في الأساس؛ إذ تعرّف الأمم المتحدة الشباب بعمر 15–24 عامًا، في ما تحدّده مبادرة شباب الشرق الأوسط ومؤسّسات أخرى بعمر 15–29 عامًا. ويجري التوافق عمومًا بشأن وصف الشباب على نطاق عام بأنه المرحلة العمرية التي ينتقل فيها الشخص من الاعتماد على الآخرين إلى الاستقلالية.

(2) وحدة قياس الرأي العام، **المؤشر العربي** 2017/ 2018، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017/ 2018، شوهد في 2018/ 5/ 10، في: https://goo.gl/anErLc

(3) المرجع نفسه.

(4) Eliane N. Fersan, «Syro-Lebanese Migration (1880-Present): ‘Push’ and ‘Pull’ Factors,» Middle East Institute Viewpoints (April 19, 2010), pp. 13-17.

(5) Cf. The World Bank, The Migration and Remittances - Factbook 2008 (Washington, DC: The World Bank, 2008).

(6) Cf. Jamal Bouoiyour & Amal Miftah, «Do Migrants Transfer Political and Cultural Norms to their Origin Country? Some Evidence from Some Arab Countries,» The Economic Research Forum, Working Paper 1098 (2017), accessed on 8/1/2018, at: https://goo.gl/3bG9H1

(7) على سبيل المثال، فاقت خلال الفترة 1990–2000 معدلات هجرة الكفاءات 80 في المئة في بعض الدول الصغيرة، مثل غويان أو جامايكا أو غرينادا أو هايتي، يُنظر:

Frédéric Docquier & Hillel Rapoport, «Skilled Migration: The Perspective of Developing Countries,» Institute for the Study of Labor, Discussion paper series no. 2873 (June 2007); Michel Beine, Frédéric Docquier & Hillel Rapoport, «Measuring International Skilled Migration: A New Database Controlling for Age of Entry,» The World Bank Economic Review, vol. 21, no. 2 (2007), pp. 249-254.

(8) ناقشت هذه الخسارة الصافية بالنسبة إلى البلدان الأصلية، التي من الواضح أنها أكبر في ما يخصّ المهاجرين ذوي المهارات العالية، أدبيات عدة في الاقتصاد السياسي منذ ستينيات القرن الماضي، يُنظر مثلًا:

Herbert Gruber & Anthony Scott, «The International Flow of Human Capital,» American Economic Review, vol. 56, no. 1/2 (1966), pp. 268-274; Jagdish Bhagwati, «The International Brain Drain and taxation. A Survey of the Issues,» in: Jagdish Bhagwati (ed.), The Brain Drain and Taxation. Theory and Empirical Analysis (Amsterdam: North Holland, 1976); Jagdish Bhagwati & Koichi Hamada, «The Brain Drain, International Integration of Markets for Professionals and Unemployment: A Theoretical Analysis,» Journal of Development Economics, vol. 1, no. 1 (1974), pp. 19-42.

(9) يُنظر:

AnnaLee Saxenian, «From Brain Drain to Brain Circulation: Transnational Communities and Regional Upgrading in India and China,» Studies in Comparative International Development, vol. 40, no. 2 (2005), pp. 35-61; Laurent Jeanpierre, «The International Migration of Social Scientists,» in: UNESCO World Social Science Report Knowledge (Paris: UNESCO, 2010), pp. 118-121; Gerard Boucher, «A Critique of Global Policy Discourses on Managing International Migration,» Third World Quarterly, vol. 29, no. 7 (2009), pp. 1461-1471; Michael Ardovino & Marcia Brown, «A Brief Literature Review on the Impact of Circular Migration: Brain Gain, Social Capital, and Transnational Networks on International Development,» USAID Knowledge Services Center (KSC), Washington, DC (March 21, 2008); Jean-Baptiste Meyer, «La Circulation des compétences: Un enjeu pour le développement,» Annuaire Suisse de politique de développement, vol. 27, no. 2 (2008), pp. 53-69; Mohammed Saïb Musette, «Brain Drain from the Southern Mediterranean,» in: IEMed., Mediterranean Yearbook 2016, pp. 320-325, accessed on 2/2/2018, at: https://goo.gl/YPxMjh

القسم الأول
الهجرة النسوية العربية

الفصل الأول
الفتاة العربية والهجرة إلى الجنات الموعودة
محاولة في الفهم ...... عائشة التايب

مقدمة

تبرز المرأة العربية بأعمار شابة متغيرًا بدا أكثر بروزًا من ذي قبل في مختلف أصناف الهجرة من مشرق البلدان العربية ومغربها. لكن تبقى ظاهرة هجرة النساء رقمًا شبه غائب عن مساحات البحث والدرس. وتكاد المكتبة العربية تخلو من دراسات معمّقة تستهدف التناول العلمي للظاهرة.

يمثل هذا البحث اجتهادًا في سدّ بعض جوانب ذلك الفراغ، ودعوة ضمنية للفت الانتباه إلى ما أضحت تحتلّه الهجرة النسائية العربية بمختلف صيغها - الطوعية والقسرية والفردية والمرافقة - من مكانة متعاظمة في المعيش اليومي لعدد من النساء، ولا سيما في مقتبل العمر من ناحية، وإلى ما أضحت تطرحه من أسئلة محرجة عن المكانة المرتبكة للنساء ومواقعهن الهامشية في المشهد التنموي لاقتصادات عدد من الدول العربية، من ناحية أخرى.

تسعى إشكالية هذا البحث المحورية إلى التساؤل عن العلاقة بين هجرة الفتيات العربيات غير المشروعة نحو أوروبا والدول الغربية بحثًا عن العمل وعن مستقبل أفضل، وهجرة الفتيات من عدد من الدول العربية في المغرب والمشرق إلى مناطق النزاع والانخراط في ما أضحى يسمى «هجرة الجهاد»، بوصفهما أشكالَ حراكٍ جغرافي وسوسيولوجي تحركه دوافع وأسباب، وينخرط في ثنائية الجذب والطرد التي تناولتها سابقًا أدبيات علم اجتماع الهجرة والنظريات الكلاسيكية المفسرة للظاهرة.

كما يسعى البحث أيضًا إلى التساؤل عن المدى الذي يمكن معه اعتبار تلك الأصناف من الهجرة في بعض جوانبها إشهارًا للرفض في وجه قصور التنمية بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ويتساءل عن الحجم وأهمية تلك الظواهر، وتتبّع بعض ما يروّج حولهما من أرقام وإحصاءات. هذا مع الاهتمام الخاص بحضور الفتاة في مشهد الهجرة غير المشروعة والقسرية من سورية والمنبثقة بعد التطورات السياسية والأمنية الحاصلة في المنطقة.

يعدّ التمشّي المعتمد في التحليل أن للهجرة، النسائية منها خصوصًا، وجهًا واحدًا، وإن تعددت الصيغ والمسميات والأصناف والأشكال، وأن الجواب عن أسئلة الهجرة يبقى مرتهنًا وإلى حد بعيد بالجواب عن أسئلة التنمية بألوانها المختلفة، وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الشاملة.

يتناول هذا البحث ظاهرة الهجرة غير المشروعة للفتاة العربية، سواءً نحو أوروبا أم نحو بؤر التوتر والنزاع والانضمام إلى الجماعات والتنظيمات المتطرفة، معتمدًا زاوية نظرية تجتهد في مقاربة الظاهرة على اعتبارها متعددة الأسباب ومتنوعة العوامل. ويجتهد البحث في تفكيك عناصر الموضوع انطلاقًا من اعتبارها «ظاهرة اجتماعية كلية». والظاهرة الاجتماعية الكلية هي أداة عمل منهجية، كما استنبطها عالم الاجتماع والأنثروبولوجيا الفرنسي مارسيل موس، تقوم على مبدأ دراسة الظواهر الاجتماعية على أنها كل متعدد الوجوه والأبعاد ومتشابك الوظائف يشترك في تنشيطه المجتمع بكامله[10].

استُخدم مفهوم الهجرة غير المشروعة في هذا البحث للإشارة إلى تحرك الفتاة العربية نحو أوروبا عبر ركوب ما أصبح يسمى «قوارب الموت»، أملًا في بلوغ الضفة الأخرى من المتوسط التي يتمثّلها الشاب المهاجر أو المهاجرة بوصفها «جنة موعودة» ستتغير حياته أو حياتها فيها ببلوغها لينعما فيها بالعمل والسكن اللائق وسائر مقومات الحياة الكريمة المفتقدة في الموطن الذي خلّفاه وراءهما.

في الوقت نفسه، استعرنا مفهوم الهجرة غير المشروعة لتوصيف نوع آخر من الحراك غير النظامي نحو «الجنات الموعودة الأخرى»، لنشير من خلاله إلى ظاهرة هجرة الفتيات العربيات إلى مناطق النزاع وبؤر التوتر للانضمام إلى التنظيمات المتطرفة واستخدام الهجرة غير المشروعة عبر البحر نحو ليبيا وتركيا لبلوغ سورية والعراق.

في ظل صعوبة إنجاز دراسات ميدانية في شأن الموضوع المختار للدراسة، وعلى أهمية ما يمكن أن تستنطقه الدراسة الميدانية من حقائق حوله، وما يمكن أن تجلبه من إضاءات للظواهر المطروحة للدرس ومكنوناتها السوسيولوجية العميقة، سيكون المنهج المُتاح استخدامه حاليًا بالضرورة وصفيًا تحليليًا، يعتمد على محاولة فهم الظاهرة المدروسة من خلال الاجتهاد في الوصف عبر ما يتوافر عنها من حقائق ومعطيات متاحة في المساحات المختلفة ومن الجهات المعنية برصد تلك الظواهر. وتجتهد مقاربتنا لظاهرة هجرة الفتاة غير المشروعة التحري قدر الإمكان في المتوافر من إحصاءات وتدقيق مصادرها، أملًا ببلوغ أعلى قدر ممكن من الصدقية فيها. لعله يتيسر لنا بذلك رسم صورة أوضح عنها من منطلق ذلك الشتات المتناثر من بيانات وأرقام وأخبار ومعلومات وحوادث ومشاهد غرق وإنقاذ ودم وعنف. وتسعى المنهجية المتبعة إلى محاولة تأصيل ممارسات الهجرة المدروسة في سياقاتها السوسيوتاريخية المحددة والمضبوطة بين نقاط الدفع والجذب.

أولًا: هجرة الفتاة العربية غير المشروعة نحو أوروبا

1 - تاريخية ظاهرة الهجرة العربية غير المشروعة نحو أوروبا

برزت ظاهرة الهجرة غير المشروعة، في سياق تغيرت ضمنه السياسات الأوروبية ومواقفها تجاه استقبال الوافدين إليها، وقرارها الجماعي غلق أبواب الهجرة النظامية في وجه العمالة غير الماهرة. لم تتوقف محاولات اجتياز الحدود الأوروبية خلسة ونسقها، على الرغم من الإجراءات الأمنية المشددة على حدود البحر الأبيض المتوسط. وتشهد على ذلك القصص المتواترة للمغامرين من الشبان المصريّين على بلوغ سواحل أوروبا بشتى السبل، وتبقى أشهرها محاولة اجتياز الحدود البحرية الأوروبية عبر قوارب غير مهيأة للعبور تُستغل لحمل ما يفوق طاقتها من هؤلاء الحالمين ببلوغ الضفة الأخرى للمتوسط.

يبقى تزايد عدد المعتقلين من المهاجرين في عمق السواحل وعلى تخوم الحدود الإقليمية للدول المقصودة، وارتفاع عدد الذين يلقون حتفهم ضمن الحوادث شبه اليومية لغرق قوارب المهاجرين غير الشرعيين، أو عدد هؤلاء الذين تُسوّى أوضاعهم القانونية بعد فترة إقامة غير قانونية في دول أوروبا، مؤشرات دالّة على ارتفاع نسق تلك الهجرة، على الرغم من غياب الإحصاءات الدقيقة الموثقة لها.

انبثقت الهجرة غير المشروعة، لتبرز باعتبارها ظاهرة مجتمعية تتفاقم حدّتها من يوم إلى آخر، انخرطت فيها طوابير من الشبان والشابات الحالمين والحالمات عبثًا بغد أفضل. واستفحلت تلك الظاهرة نتيجة حتميةً لإصرار مختلف مواطن الاستقبال السالفة للعمالة المهاجرة في أوروبا على اعتماد «الهجرة الانتقائية» المُرحّبة بالمهاجرين المَهَرة والمتصدية بشدة في الوقت ذاته لمتواضعي المهارة ومعدوميها.

2 - هجرة الشباب العرب غير المشروعة نحو أوروبا

بدايةً، لا بد من تأكيد تنامي تيارات الهجرة غير المشروعة نحو أوروبا، وذلك بدخولها من دون استخدام الجوازات، أو بعبور الحدود عبورًا قانونيًا واختيار الاستمرار في البقاء بعد انتهاء المدة المصرّح بها في التأشيرة الممنوحة. ويقدّر، على سبيل المثال، عدد المغاربة المهاجرين بتلك الطريقة بين 250 و300 ألف مهاجر، ما يعادل نسبة تراوح بين 10 و15 في المئة من المهاجرين غير الشرعيين في العالم بحسب منظمة العمل الدولية. ويرصد سنويًا منذ عام 2009 نحو 20 ألف مواطن مغربي مقيم بطريقة غير نظامية في البلدان الأوروبية[11]. ويتركز هذا النوع من المهاجرين أساسًا في إيطاليا وإسبانيا؛ حيث سوّيت وضعية نحو 134393 مهاجرًا في المرحلة الأولى في الفترة 1986-1998، وفي المرحلة الثانية شملت التسوية وضعية 134179 مهاجرًا في الفترة 1991-2000[12].

يجب التصريح بعجز الباحث عن إيجاد رقم جملي يوثق كثافة حركة الهجرة العربية غير المشروعة أو يُخبر عن تفصيلات القائمين بها ونوع ممارسيها. لكنه يعثر في المقابل على كمٍ من المقالات الصحافية الإخبارية الموثقة توثيقًا حينيًا للحوادث والمحاولات وحالات الغرق والحوادث الحاصلة في الصحافة المكتوبة أو الإلكترونية. ولا بد من تأكيد واقع تناثر الإحصاءات التي ترصد ظاهرة هجرة الشباب العرب غير المشروعة نحو أوروبا، بما يُظهر البون الشاسع بين نسق تسارع مجريات الظاهرة وتطور حيثياتها وتراجع الإحصاءات والأرقام المشخصة لها. وهي حالة قصور كبيرة تتسبب في خللٍ أكبر في محاولات فهم الظاهرة ومسارات تفكيكها العلمي، ولعل أسئلة محيرة تُطرح عن الجهة التي يمكن أن تُنسب إليها مسؤولية ذلك الإخلال. وربما تفتح حالة الفراغ الرقمي والصمت العربي على مختلف الصعد الرسمية والبحثية، إقليميًا ووطنيًا، حول ظاهرة اجتماعية مؤلمة مثل هجرة الشباب غير المشروعة على قراءات مختلفة، يمكن أن تذهب بعيدًا بمحاولات الإجابة عن الأسباب والمستفيدين من استمرار نزيف الأرواح والطاقات الشبابية العربية المهدورة في أمواج المتوسط.

يُشار إلى أن البعض بيّن أن عدد الذين لقوا حتفهم في البحر الأبيض المتوسط من العابرين الأفارقة خلال الفترة 1989-2002 قدّر بنحو 8 و10 آلاف ضحية[13]، لكن يبقى تحديد عدد الشباب العرب أو نصيبهم بالضبط من ذلك الرقم أو من غيره غير واضح في معظم الحالات. ويعود ذلك في الأساس من جهة أولى إلى أن دول جنوب المتوسط، خصوصًا دول المغرب العربي ومصر، أصبحت منذ مطلع الألفية مجالات لعبور الهجرة غير النظامية الآتية من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، وقدّر بعض الجهات عددهم سنويًا بين 65 و80 ألف مهاجر[14]. ومن جهة ثانية، نظرًا إلى طمس الهويات الشخصية للمهاجرين غير الشرعيين الهالكين، كونهم غالبًا ما يركبون البحر من دون أوراق ثبوتية شخصية، لحرق كل ما يربطهم بهوياتهم الأصلية التي هاجروا من أجل هجرها وطمسها، عبر الانطلاق في رحلة بحث عن «هويات بديلة» يعتقدون أنها الأجدى لهم. وحتى لا تسهل عملية ترحليهم إلى بلدانهم الأصلية في حالة التعرف إلى أصولهم عند القبض عليهم. وهذا ربما ما يؤكد التأصيل اللغوي لتسمية «الحرقة أو الحرقان أو الحريك»، بصفتها إشارة رائجة مجتمعيًا تحيل إلى المعنى الذي يمنحه الفاعل الاجتماعي، المُقْدم على تلك المغامرة، لممارسته تلك.

جدير بالملاحظة أن المنعطفات الراهنة لظاهرة الهجرة غير المشروعة في المنطقة العربية تؤكد تحوّل مصر ودول المغرب العربي في السنوات الأخيرة إلى نقطة انطلاق لعدد متزايد من الذين يدفعون مبالغ طائلة من أجل المجازفة بمحاولة الوصول إلى أوروبا. وأصبحت رحلات القوارب المنطلقة من مصر تمثّل نسبة 10 في المئة من الواصلين إلى أوروبا بطريقة غير قانونية، بحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[15].

يتصل السؤال الملحّ في هذا السياق بالمدى الذي تبرز فيه الفتاة العربية في هذا المشهد، وبمستويات رصد المُتداول من أرقام لحجم مساهمتها في تيارات الهجرة غير المشروعة نحو أوروبا.

3 – الفتاة العربية في مشهد الهجرة غير المشروعة: أي حضور؟

بدأت تيارت الهجرة النسائية من دول شمال أفريقيا تبرز بنسق لافت أكثر من ذي قبل، بعد العقبات الاجتماعية والاقتصادية التي نتجت من تبني دول المنطقة سياسات التكيف الهيكلي التي فرضها عليها البنك الدولي. وشملت

الظاهرة في بداياتها منطقة المغرب العربي، وهي تُعمّم اليوم على عدد من الدول العربية المشرقية. وأصبحت الظاهرة بارزة، ابتداء من ثمانينيات القرن العشرين؛ حيث شرع عدد من النساء في تدشين مسارات الهجرة إلى الغرب بحثًا عن فرص أرحب للعمل وكسب الرزق. ويمكن القول عمومًا إن تيارات الهجرة النسائية من دول المغرب العربي تحديدًا، شملت ثلاث دفعات رئيسة:

- دفعة أولى: خصت عقد الستينيات، وسجلت حضور المرأة بأشكال محتشمة في إطار السياسات الغربية المعتمدة للمّ شمل أسرة المهاجر والسماح بالتحاق أسرته به.

- دفعة ثانية: عرفتها فترة السبعينيات، حين تزايد عدد الملتحقات بمسارات التجميع الأسري من زوجات المهاجرين وبناتهم؛ ما أدى إلى تغير هيكلي في البنية الديموغرافية للجوالي المغاربية المقيمة في المهجر.

- دفعة ثالثة: ارتفع فيها نسق الهجرة النسائية المنفردة خارج أطر الروابط الأسرية؛ حيث تضاعف على سبيل المثال عدد المغاربيات في إيطاليا ثلاث مرات ونصف في الفترة 1992-1999، فارتفع عددهن من 12453 إلى 44378 مهاجرة[16].

إلا أن الاتساع الذي تحققه الهجرة النسائية في أيامنا الحالية، نحو أشكال مستجدة وأصناف متباينة، يؤكد أن ظاهرة الهجرة النسائية، خصوصًا امتداداتها ومنعطفاتها الحالية نحو الهجرة غير المشروعة، لا تزال منقوصة بحثًا ودراسة، ولا تزال أغوارها في أمسّ الحاجة إلى السبر والاستكشاف.

لكن ذكورية الأرقام الراصدة حركة هجرة الشباب العرب غير المشروعة اليوم، لا يمكنها أن تنفي الحضور الفعلي للفتيات العربيات في مضمون هذه الظاهرة وفي صلب حركتها وتموّجاتها. ومن المهم التأكيد أن غياب الإحصاءات والأرقام الراصدة للحضور النسائي العربي ضمن حركة الهجرة غير المشروعة نحو الدول الأوروبية، لا يمكن أن يطمس ذلك الحضور أو يحجبه بأي صورة من الصور؛ بحيث أصبح الحديث عن هجرة العربيات غير المشروعة نحو أوروبا اليوم متواترًا لأسباب مختلفة ومتعددة وتحت عناوين متباينة.

إن ظلّ تناول ظاهرة الهجرة النسائية غير المشروعة نحو أوروبا محصورًا في الوطن العربي في عدد من المقالات الصحافية أو بعض المبادرات الرسمية الضنينة حول الظاهرة أو بعض الملتقيات (خصوصًا في دول المغرب العربي)، فإنّ التناول العلمي الجدي لهذه الظاهرة يسجل حضوره بقوة وبصفة أوضح في عدد من المبادرات البحثية المنبثقة من مراكز بحث أوروبية. ويجوز ذلك القول، على الرغم من تأكيد أن الاهتمام الأوروبي بهجرة النساء العربيات، ومن منطقة شمال أفريقيا، يبقى منصهرًا ضمن اهتمام أكبر بهجرة النساء عمومًا من الدول الأفريقية المختلفة ودول جنوب المتوسط.

إنّ هجرة النساء العربيات للعمل ليست بحجم هجرة الرجال، لكنها تبقى كذلك ظاهرة لا يُستهان بها[17]، وهذا ما أشار إليه التقرير الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا» في عام 2015، وبيّن أن نسبة الإناث بلغت 42.7 في المئة من مجموع المهاجرين من المنطقة العربية لعام 2013، مع تأكيد فوارق بسيطة بين مجموعة وأخرى من البلدان. وبيّن أن هجرة الإناث راوحت بين حد أقصى من بلدان المغرب العربي (44.9 في المئة) وحد أدنى من بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي (40 في المئة) بفارق ضئيل بين المجموعتين[18].
وأبرز التقرير أن البحرين تشهد أدنى نسبة لهجرة الإناث 32.3 في المئة، يليها اليمن 33.4 في المئة، ومصر 33.7 في المئة. وتسجل فلسطين أعلى نسبة لهجرة الإناث في المشرق العربي في 2013، بنسبة 48.8 في المئة بنحو 1775348 مهاجرة، يليها المغرب بنحو 1291184 مهاجرة، ومصر بما يعادل 1168655 مهاجرة[19].

لكن هذا التقرير لم يُفصّل القول في مضمون هذه الأرقام الشمولية، ولا يتبيّن الدارس ما إذا كان هذا العدد يخص الهجرة النسائية النظامية أم يشمل عدد المهاجرات بطرائق غير نظامية والمقيمات في دول الاستقبال. ولم يُشر التقرير

إلى أعمار المهاجرات وأوضاعهن العائلية أو ممارساتهن الاقتصادية في دول الاستقبال الغربية. لكنه قدّم لنا في الوقت نفسه مثالًا عن بعض الدول العربية التي تتوافر فيها إحصاءات مفصّلة عن الهجرة بحسب الجنسية، وهي الكويت. وبيّنت الأرقام في حالة الكويت أن عدد النساء العربيات المسجلات في سوق العمل بلغ في عام 2012 نحو 42606 امرأة، أي 9.6 في المئة من مجموع العمال المهاجرين العرب. ويمثلن 18.8 في المئة من مجموع العاملات المهاجرات إلى الكويت.

حازت نسبة المهاجرات العربيات، بحسب التقرير، حصة 31.5 في المئة من المهاجرات إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبلغ عددهن 3 ملايين تقريبًا في عام 2006. ومثّل لمّ شمل الأسرة، بحسب التقرير، أكبر حوافز هجرة النساء من البلدان العربية.

بناءً على ما تقدّم، تتأكد من جديد، وكما سبقت الإشارة، حالة القصور الكبير والفراغات البارزة في مشهد الإحصاءات المتوافرة عن ظاهرة الهجرة عمومًا، وظاهرة هجرة الفتاة غير المشروعة من المنطقة العربية أينما كانت وجهتها. ويجب ألا يُثني ذلك القصور، في رأينا، جهد بحث قضايا الهجرة النسائية العربية بكل عناوينها، وتدارسها، بما فيها هجرة الفتيات العربيات غير المشروعة نحو أوروبا، بقدر ما يجب أن يمثّل حافزًا للمضيّ قُدُمًا في المناشدة البحثية بتوفير الإحصاءات والانتباه إلى أهمية رصد الظاهرة وعمل الجهات المختصة على مزيد من الاهتمام بها.

أ – مورفولوجيا هجرة الفتاة غير المشروعة: محاولة في التصنيف

اجتهادًا في محاولة تصنيف أشكال ممارسة الهجرة غير المشروعة لدى الفتيات من المنطقة العربية يمكن رصد ثلاثة أصناف من هذه الظاهرة ذات علاقة بتوزعها الجغرافي والاجتماعي:

(1) الصنف الأول: هجرة الفتاة غير المشروعة من دول المغرب العربي

تنخرط المرأة من المغرب العربي اليوم، ولو على نحو أقل من الرجل، في حركة الهجرة غير المشروعة في اتجاه أوروبا، مدفوعة بالأسباب نفسها وحالمة بالفردوس الموعود نفسه.

تحتل الهجرة المغاربية في عمومها اليوم نحو الدول الأوروبية النصيب الأكبر من عدد المهاجرين العرب وغير العرب في تلك الدول، وتشغل النساء في ذلك حيّزًا مهمًا، وبيّن بعض الإحصاءات المتوافرة عن عدد المولودين في الخارج من بين سكان الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2000 أن 4.5 ملايين من سكان هذه البلدان تتوزع أماكن ولادتهم على بلدان المنطقة العربية. وتحتل المرأة الجزائرية نسبة 40 في المئة من العدد الإجمالي للمهاجرين الجزائريين[20]. وورد في تقرير جامعة الدول العربية عن الهجرة المغاربية إلى أوروبا خلال مطلع عام 2005، أن عدد الجزائريين المقيمين في إسبانيا بصفة شرعية يقدر بـ 17 ألف شخص وفقًا للإحصاءات الرسمية، في حين تضم فرنسا وحدها نحو 90 في المئة من المهاجرين الجزائريين إلى الخارج، بينهم نحو 20 ألف شخص لا يملكون الوثائق الرسمية. وأحصت المديرية العامة للأمن الوطني الجزائري خلال الأعوام الخمسة الأخيرة نحو 8839 مهاجرًا غير شرعي.

تتمثّل الحقيقة التي تحتاج إلى الإبراز في وجود المرأة المغاربية في أغلب محاولات العبور السري نحو أوروبا[21]. وأصبحت قوارب الموت تسجل حضورًا نسائيًا منفردًا أو صحبة الأطفال. ويُشار إلى أن مراكب الهجرة غير المشروعة شهدت الحضور النسائي في البداية من خلال النساء الآتيات من دول جنوب أفريقيا واللاتي يتّخذن من دول المغرب محطة عبور موقتة في مسار هجرتهن.

في هذا السياق، يجب أن ننزل محاولات فهم الهجرة غير المشروعة في دول المغرب العربي، ذكورية كانت أم أنثوية، التي انطلقت في بداياتها كما تقدّم مع شباب دول أفريقيا الوسطى والغربية الذين وجدوا في المنطقة منافذ بحرية

موازية للعبور نحو أوروبا بعدما سُدّت في وجوههم المنافذ النظامية.

أنتج تسارع نسق الطلب الاجتماعي على الهجرة غير المشروعة في دول المغرب ارتفاعًا في نسق الاستجابة غير المشروعة لذلك الطلب، عبر انبثاق شبكات تسفير سرّية تنشط محليًا وإقليميًا ودوليًا، أضحت تتركز في المنطقة، وتنخرط بقوة في مسارات الجريمة المنظمة والإتجار بالبشر. وتصنع لها هياكل ووسطاء ووكلاء في سائر المناطق والمدن الساحلية المتاخمة للبحر، وأُسست لها محطات «وموانئ موازية» للتسفير، تنطلق منها القوافل والرحلات، و«مراكز تجميع» يُهيّأ فيها الحالمون والحالمات ببلوغ الجنات الموعودة والحاملون والحاملات أرواحهم على أكُفهم.

تظلّ الهجرة غير المشروعة بلا شك، ولا سيما بوجهها الأنثوي، تجسيدًا مختلفًا ومغايرًا لصنوف الحراك البشري المعهودة، على الرغم من أنها تبقى دائرة في فلك تلك الثنائية المعهودة المتصلة بجدلية الطرد والجذب. ولعل دخول المرأة والفتاة والأطفال القُصّر، كما سنرى في حالة مصر والمغرب الأقصى، إلى مسار رحلات المغامرة بالحياة في مقابل العيش الكريم، يجعل منها فعلًا اجتماعيًا مغايرًا. لأن الرحلة الشاقة والمغامرة غير المأمونة عبر أمواج البحر كانت، إلى وقت قريب، تستبعد حضور المرأة والفتاة وانخراطهما في تلك الظاهرة. وتبدو الهجرة غير المشروعة كونية الانتشار، بحيث انطلق الحديث في الساحات الفكرية العالمية عن تأنيثٍ متنامٍ لتدفقاتها وتياراتها.

ربما يجوز الحديث عن تأنيث الهجرة غير المشروعة عربيًا ولو بقدر من التنسيب، وهذا ما أضحت تُفصح عنه صور النساء ضمن حالات الغرق والمنكوبين والناجين والمقبوض عليهم من المهاجرين غير الشرعيين. وما تبرزه كذلك الشهادات الحية للناجين. لكن لا رقم شهريًا أو سنويًا يرصد عربيًا عدد حالات المهاجرات بمعزل عن الأرقام الجملية للمهاجرين غير الشرعيين. ويبقى غياب المعطى الإحصائي السائد عند محاولة ضبط الملامح التقديرية لعدد الحضور الفعلي للفتاة والمرأة العربية في مشهد الهجرة غير المشروعة نحو أوروبا. ويؤكد بعض الأرقام الجزئية المتداولة على شبكة الإنترنت، في حالة تونس على سبيل المثال، أن في شهر واحد (شباط/فبراير 2011)، وصلت عشرون امرأة ومئتا قاصر إلى السواحل الإيطالية. وفي حزيران/يونيو 2011، نقل مركب للمهاجرين غير الشرعيين نحو تسعة عشر تونسيًا إلى جزيرة لامبادوزا الإيطالية، منهم ست نساء. وفي آب/أغسطس 2012، ألقي القبض على أربع نساء كنّ على مركب متوجه إلى السواحل الإيطالية. وأما القصة التي علقت في أذهان كثير من التونسيين فهي قصة امرأة حامل هاجرت إلى إيطاليا خلال عام 2015 على متن أحد مراكب الموت وكادت تودي المغامرة بحياتها وحياة جنينها قبل أن تصل إلى إيطاليا[22]. وأفاد تقرير صادر عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الإيطالية لعام 2012 أن عدد التونسيين في إيطاليا يبلغ 76181 تونسيًا و40470 تونسية. وتبلغ نسبة المهاجرات بطرائق غير شرعية من جملة المهاجرين غير الشرعيين التونسيين أكثر من الثلث، وتراوح أعمارهن بين 35 و49 عامًا. أما المنظمة الدولية للهجرة فجاء في تقريرها لعام 2012 أن نسبة النساء من مجمل المهاجرين التونسيين بلغت 49.3 في المئة. ومن اللافت أن السلطات الحكومية لا تزال تُصرّ على محدودية العدد الذي لم يتجاوز، بحسب التصريحات الرسمية، 4 نساء من بين نحو 500 مهاجر تونسي غير شرعي بين عامي 2011 و2012[23]، على الرغم من أن تقديرات عدد من المؤسسات البحثية والجهات غير الحكومية تشير إلى تزايد عدد التونسيات اللاتي يهاجرن بطريقة غير شرعية.

نخلص إلى القول إن هذا الصنف الأول من الهجرة النسائية غير المشروعة ارتبط بكل من المغرب وتونس والجزائر. يفترض جدلًا أن الفتيات في أعمار شابة هن الأكثر ممارسة لهذه الهجرة من غيرهن. ومثّل هذا الحراك النسائي غير المشروع امتدادًا طبيعيًا لحركة هجرة نظامية مبكرة من هذه المناطق، خصوصًا نحو فرنسا. وارتبط في الوقت ذاته بتطور حركة هجرة عبور عدد من الأفريقيات اللاتي كان لهن السبق في تدشين مسارات هذا التحرك غير المشروع من دول المغرب نحو أوروبا. وتبقى الإحصاءات الرسمية غائبة تمامًا عن المشهد، في ظل تنامٍ غير مسبوق لهذه الحركة، تؤكده الدلائل والشواهد، وتكذّبه التصريحات الرسمية.

(2) الصنف الثاني: هجرة الفتيات غير المشروعة من بعض دول المشرق

يمثّل المشرق العربي التجمع السكاني الأكبر في المنطقة العربية، وتضم أقطاره السبعة، مصر والعراق والأردن ولبنان وسورية وفلسطين واليمن، ما يقارب 178.6 مليون نسمة في عام 2013، ويُمثل بذلك نسبة 48.2 في المئة من مجموع سكان الوطن العربي. ويشهد المشرق بدوره ارتفاعًا بارزًا في إحصاءات الهجرة منه وإليه؛ إذ قُدّر عدد المهاجرين منه بـ 4.2 ملايين نسمة في الفترة 2000-2013[24].

على الرغم من تنوّع وجهة الهجرات المشرقية، تبرز المؤشرات الإحصائية توجّه أكثر عددها نحو دول الجوار ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، لكن التقارير تتحدث كذلك عن تعزيز مسارات التوجه نحو الدول الأوروبية في ظل انكماش أسواق العمل في الخليج ومنافسة اليد العاملة الآسيوية. وتبقى أغلبية أرقام الهجرة من دول المشرق إجمالية وعامة، ولا يتبيّن من خلالها الدارس حدود الهجرة النظامية من غيرها من أشكال الهجرة، ولا توضح الأرقام حجم الهجرة النسائية ونسبتها من الأرقام العامة.

يُذكر أن الهجرة النسائية من دول المشرق سجّلت حضورها، بوصفها معطى اقتصاديًا واجتماعيًا برز على الساحة عقب ازدياد حجم الهجرة المشرقية ككل؛ نتيجة تداعيات حرب الخليج في عام 1991، ونتيجة الأزمة الاقتصادية وحالة الانكماش التي حلّت في عدد من دول المنطقة في إثر أحداث 11 سبتمبر 2001، خصوصًا ضمن الاقتصادات القائمة على صناعة السياحة. وبرز الحضور النسائي رقمًا ثابتًا ضمن تعدادات اللاجئين وطالبي اللجوء الفارين من مناطق النزاع في تلك الفترة. أما في وقتنا الحاضر، فتغادر المهاجرات إلى أوروبا أساسًا من دول ذات مستوى معيشي منخفض أو فقيرة، أو من دول تشهد حروبًا أو تعاني أنظمة سياسية متسلّطة أو مجتمعات تسلّطية قمعية[25].

لكن غياب نسب الإناث عن الإحصاءات المتداولة في ما يتصل بالهجرة من دول المشرق، وغياب التوزيع النوعي والعمري، لا ينفي بطبيعة الحال، كما أسلفنا، حضور المرأة، ولا سيما في أعمار شابة ضمن مختلف تيارات تلك الهجرة بما فيها غير المشروعة.

نجتهد في هذا المقام في إبراز بعض حيثيات ذلك الحضور من خلال اقتفاء أثر النزر القليل من المعطيات المتعلقة بالظاهرة التي تُسكب على ساحة الحوادث بين الحين والحين، تزامنًا مع حوادث حينية تتولى تسجيل حالات من الهجرة غير المشروعة في هذا القطر المشرقي أو ذاك، خصوصًا في الحالة المصرية التي سيركز التحليل عليها، بوصفها منطقة تصدير للمهاجرين غير الشرعيين ومنطقة عبور تنشط فيها حركات التسفير غير المشروع نحو أوروبا للمصريين ولعدد من شباب الجنسيات المشرقية الأخرى، مثل السودانيين والسوريين.

إن تركيزنا ذلك على الحالات المصرية والسودانية والسورية لا ينفي انتشار حركة الهجرة غير المشروعة للشباب من الجنسين لدى الجنسيات المشرقية الأخرى، لكن عدم التوصل إلى الكمّ الكافي من المؤشرات التي يمكن البناء عليها، حال بيننا وبين التحليل الموثق في الوقت الراهن. ويكفي أن نعرض على سبيل المثال الرقم المُوَثّق للهجرة غير المشروعة للعراقيين إلى اليونان الذي تم تداوله، والذي تحدث فيه رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة في العراق عمّا يقارب 85 ألف عراقي وصلوا إلى اليونان من طريق البحر خلال النصف الثاني من عام 2015. ولا شك في أن نسبة مهمة منهم من النساء.

مع العلم أننا سوف نرجئ تناول ظاهرة الهجرة النسائية غير المشروعة من سورية لنفرد لها محورًا خاصًا بها لاحقًا؛ وذلك من منطلق اعتبارها نمطًا مختلفًا من أنماط الهجرة النسائية غير المشروعة، بحكم نشوئه في سياقات مغايرة. وسنتناول ذلك بتفصيل أكثر في النمط الثالث من الهجرة النسائية غير المشروعة.

تشهد ظاهرة الهجرة غير المشروعة من مصر نحو أوروبا على وجه التحديد تزايدًا غير مسبوق. أشار تقرير المنظمة الدولية للهجرة لعام 2016 أن بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو 2016، وصل نحو 1815 مهاجرًا مصريًا غير شرعي إلى السواحل الإيطالية. وأكد التقرير أن على مدى الأعوام الخمسة الماضية، رصدت المنظمة الدولية للهجرة عبر مكاتبها في الدول المستقبلة للمهاجرين اتجاهًا تصاعديًا في عدد المصريين المهاجرين بطريقة غير شرعية إلى إيطاليا. وأشار التقرير أيضًا إلى أن عدد المهاجرين المصريين غير الشرعيين، عقب 25 كانون الثاني/يناير 2011،

بلغ 1989 مهاجرًا إلى إيطاليا في العام نفسه، وسجل هذا الرقم ارتفاعًا طفيفًا في الأعوام التي تلتها وبلغت ذروتها في عام 2014 بـ 4095 مصريًا هاجروا بطريقة غير شرعية؛ ما جعل مصر تحتل المرتبة العاشرة من بين أعلى الدول المرسلة للمهاجرين غير الشرعيين إلى إيطاليا.

تتخذ الهجرة غير المشروعة من مصر وجهات أخرى غير إيطاليا؛ حيث وصل، خلال عام 2015، ما يقارب الألف مهاجر مصري غير نظامي إلى اليونان. بينما كان هذا العدد لا يتعدى 238 حالة فقط في عام 2011. وبلغ العدد 307 مهاجرين في عام 2014، وتضاعف في عام 2015 ليصل إلى 974 مهاجرًا. وبدأت التقارير المصرية المحلية تشير إلى تزايد ظاهرة الهجرة غير المشروعة من مصر في اتجاه أوروبا وتنامي نشاط العصابات المؤمّنة لتلك الرحلات. وضبطت أجهزة الأمن المصري 630 قضية هجرة غير منظمة، وصل عدد المتهمين فيها إلى نحو ألف متهم في خلال عام 2007، وكُشف عن 50 تشكيلًا عصابيًا يقوم بتهريب الشباب المصريين إلى الخارج في العام نفسه[26].

أصبح الشباب المصري من الجنسين، بحسب ما تؤكده جهات عدة[27]، أكثر عرضة للوقوع في شراك عصابات التهريب والجريمة المنظمة التي تعمل جاهدة على استقطاب أكبر عدد من هؤلاء الحالمين بالغد الأفضل والراغبين في الخلاص من واقع عسر الحياة في الوطن في مقابل أي ثمن. ويلجأ هؤلاء الشباب إلى سماسرة السوق ومكاتب السفريات غير القانونية ووسطاء الهجرة والفساد الإداري والجماعات الإجرامية المنظمة الذين يتقاضون مبالغ طائلة تختلف قيمتها من وقت إلى آخر، ومن وسيط إلى آخر، ومن وجهة وطريقة تسفير إلى أخرى. وتنتشر تلك المكاتب الوهمية على طول الحدود مع ليبيا وفي محافظات الصعيد، وتنشط في عدد من المدن المصرية بما فيها القاهرة. وفي دراسة أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية المصري حدّد عشر محافظات مصرية هي الأعلى تصديرًا للهجرة غير الشرعية: الشرقية، الدقهلية، القليوبية، المنوفية، الغربية، البحيرة، وكفر الشيخ وذلك بالنسبة إلى الوجه البحري، فضلًا عن الفيوم وأسيوط والأقصر في الوجه القبلي، ووفقًا للدراسة فإن أغلبية المهاجرين هي شباب أعمارهم بين 18 و35 عامًا[28].

يبدو أن مصر، خصوصًا سواحلها الشمالية، تحوّلت إلى مرفأ لتصدير المهاجرين غير الشرعيين من جنسيات مختلفة، وتحتل المرتبة الثانية بعد ليبيا بوصفها أشهر مراكز العبور غير المشروع نحو أوروبا. كما يبدو أنها أصبحت تمثل عجلة خلفية ومنطقة احتياط تعمل عصابات تهريب المهاجرين على الاستنجاد بها في حالات تشديد الرقابة على عمليات الهجرة غير الشرعية وقوافلها من الأراضي الليبية. واستنادًا إلى أرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن العدد الإجمالي للأفراد الذين أوقفوا لمحاولتهم عبور المتوسط من دون ختم خروج منذ بداية عام 2015 وصل في تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه إلى 2320 مهاجرًا. احتل السودانيون العدد الأكبر من بين اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين الذين تم توقيفهم على الشاطئ الشمالي المصري بعدد بلغ 930، وتبعهم في المرتبة الثانية السوريون 507 مهاجرين، والصوماليون والإريتريون 475 و178 مهاجرًا[29] على التوالي.

لا تتحدث الإحصاءات المتداولة والمصرّح بها إقليميًا ومحليًا في منطقة المشرق العربي صراحة عن أرقام ثابتة لعدد المهاجرات بطريقة غير شرعية، على الرغم من الإشارة إلى وجودهن ضمن المقبوض عليهم، أو ضمن عدد الناجين من حوادث الغرق من العابرين سرًا إلى أوروبا.

لكن من المهم الإشارة إلى أن الحديث عن المهاجرات، ضمن تيارات الهجرة غير الشرعية من مصر والمغرب الأقصى أيضًا، أصبح يقترن بظاهرة اجتماعية مستجدة لا تزال بدورها غائبة عن ساحة البحث العلمي، هي ظاهرة الهجرة غير المشروعة للأطفال القصّر في اتجاه أوروبا.

تتكثف في الآونة الأخيرة الإحصاءات التي ترصد ظاهرة هجرة الأطفال القصّر غير المشروعة الذين أصبحوا بدورهم رقمًا ثابتًا في مشهد الهجرة غير المشروعة نحو أوروبا عبر البحر. وأفادت وزارة العمل والسياسات الاجتماعية الإيطالية بأن واحدًا من كل خمسة قُصّر في دور الرعاية الإيطالية مصري الجنسية؛ إذ بلغ عددهم 1312 قاصرًا من 6319 قاصرًا أجنبيًا؛ ما يمثل نسبة 22 في المئة من العدد الكلي، حتى كانون الثاني/يناير 2014.

وأبرزت أن أصغر المهاجرين طفل في السادسة من عمره وُجد وحيدًا على أحد المراكب، مع تأكيد وجود فتاة وحيدة[30]. ووفقًا لوزارة الداخلية الإيطالية، فإن خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2016، وصل ما لا يقل عن 1150 مراهقًا مصريًا غير مصحوبين بذويهم إلى إيطاليا، مقارنة بـ 94 مراهقًا فقط في الفترة نفسها من عام 2015. وتشير الإحصاءات إلى هجرة تسعة آلاف طفل مصري سنويًا إلى إيطاليا بطريقة غير شرعية[31].

انطلقت ظاهرة هجرة الأطفال القصّر غير المشروعة من مصر بحسب تصريحات صحافية لمسؤولين مصريين منذ عام 2008، وتكثفت بعد 25 كانون الثاني/يناير 2011 وما تلاها من حالة انفلات أمني[32]. واللافت أن هذا النوع من الهجرة يتم بمرافقة الأهل وبمساعدة الأسر المصرية التي تتفق مع المهربين والسماسرة على تأمين عملية عبور الطفل القاصر نحو إيطاليا عبر السواحل المصرية، حيث يتم تخزين عدد كبير من الأطفال، مصريين ومن جنسيات أخرى صومالية وسورية وعراقية، تمهيدًا لتهريبهم إلى سرت الليبية الأقرب إلى مدينة ريجيو كلابريا .Reggio Calabria) الإيطالية التي يتطلب الإبحار إليها مدة سبعة أيام على متن المركب.

عادةً يكون أهالي الأطفال على دراية تامة بنص القانون الإيطالي الذي يجعل من الطفل القاصر (أقل من 18 عامًا) الداخل إلى الأراضي الإيطالية خلسة تحت حماية سلطتها ولا يرحّل إلى بلاده مثل باقي المهاجرين غير الشرعيين، بل يودع في مراكز اجتماعية للإيواء ويدخلونه المدارس إلى أن يبلغ 18 عامًا، بعدها يُدمج في المجتمع الإيطالي، ويُخيّر بين البقاء في إيطاليا أو العودة إلى وطنه، والأغلبية تفضل البقاء، حيث تحصل على أوراق إقامة رسمية. ومن أجل ذلك، يجد الأهالي بتحريض من السماسرة وعصابات الإتجار بالأطفال في تسفير أبنائهم صفقة رابحة يتأكدون من خلالها أنه مسافر نحو حياة أفضل سينعم فيها برغد العيش ويساعدهم بعد فترة في مجابهة متاعب باقي الأسرة القابعة في مصر.

تنتشر ظاهرة هجرة القُصّر غير المشروعة نحو أوروبا كذلك في المغرب الأقصى. وأشارت الإحصاءات الإيطالية إلى وجود 1379 قاصرًا مغربيًا من دون مرافق في عام 2002. وفي إسبانيا يشير بعض المصادر الصحافية إلى ارتفاع عددهم من 382 في عام 1998 إلى 705 في عام 1999 و1134 في عام [33]2000.

أكّد بعض المصادر أن 4400 طفل مغربي غير مصحوب بأهله يعيش في إسبانيا في عام 2005، أغلبيتهم بين سن 15 و16 عامًا. وبدأت أعمار القصّر المهاجرين سرًا في الأعوام الأخيرة تسجل حالات أخرى بين 10 سنوات و12 سنة بحسب اليونيسف[34].

تسجل حالات الهجرة غير المشروعة للقصّر كذلك حضورها في مشهد الهجرة غير المشروعة من تونس في اتجاه إيطاليا. وتحدّث بعض تقارير المنظمة الدولية للهجرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن تزايد حضور الأطفال غير المصحوبين المهاجرين سرًا إلى إيطاليا بعد 2011، وبلغ العدد بحسب وزارة الداخلية الإيطالية 400 طفل[35].

(3) الصنف الثالث: الفتاة العربية وهجرة الهروب من بؤر التوتر

شمل الحديث عن الصنفين الأول والثاني من هجرة الفتاة غير المشروعة من المنطقة العربية في اتجاه أوروبا، تناولًا لظاهرة المغامرة بالحياة الراهنة طمعًا في حياة أفضل وأكثر استقرارًا في ظل شح الموارد المحلية المتاحة.

نعرض هنا صنفًا ثالثًا لا يختلف في الشكل، لكنه يحمل مضمونًا مختلفًا في الأقل ظاهريًا في مستوى عوامل الدفع. ويعود ذلك لطبيعة الأسباب المباشرة وراء قرار المغامرة بالحياة والارتماء في أحضان المجهول أملًا بانجلاء الضيم بعد انجلاء غمامة الأفق المسدود، والنجاح في اجتياز البحر وبلوغ أرض السلام.

إنّ هرب الفاعلين الاجتماعيين رجالًا ونساءً وشيبًا وشبابًا، من ويلات الحروب والنزاعات المسلحة وهجر الأوطان طلبًا للأمن، يُعدّ فعلًا اجتماعيًا مشروعًا، تبرره دوافعه وتضفي عليه محدداته معانيَ ودلالات مفهومة. لكن الاحتماء بالموت هربًا من الموت، والمغامرة بالغرق في البحر، هربًا من الغرق في فوضى النزاعات المسلحة والدمار الشامل،

وهو حال راكبي البحر نحو أوروبا وراكباته، يبقى فعلًا اجتماعيًا يحتاج إلى مزيد من محاولات الفهم واستقصاء الأبعاد وتلمس سبل التفهم البسيكوسوسيولوجي لتلك الممارسات والأفعال.

ظلت الفتاة والمرأة العربيتان، كما تقدم، أقل بروزًا في الأرقام المتداولة لحركة الهجرة غير المشروعة طلبًا للعمل من المغرب والمشرق العربيين، على الرغم من أن ذلك لم يكن ينفي فعليًا حضورهما في عمق ظاهرة الحراك غير المشروع نحو أوروبا. ويبدو الأمر في حالات الهروب من مناطق النزاع والفوضى مختلفًا نسبيًا؛ حيث يتوضح بصورٍ أكثر جلاءً حجم حضور المرأة في هجرة اللجوء.

من المهم التذكير بأن المنطقة العربية تضم أكبر عدد من اللاجئين والنازحين في العالم من الجنسين. وأحدثت الاضطرابات والحروب المندلعة في سورية وليبيا والعراق موجات مختلفة من الهجرة من المنطقة العربية. وأدت الفوضى الناجمة عن عدم الاستقرار وانتشار النزاعات المسلحة إلى تعمم أشكال مختلفة من الحراك وتنقل الأسر والأفراد ذكورًا وإناثًا. وغادر ليبيا على سبيل المثال في عام 2011 أكثر من 422 ألف مواطن ليبي، في هجرة غير مشروعة نحو أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط. وبلغ عدد الوافدين نحو 137631 لاجئًا ومهاجرًا في عام 2014[36].

تبقى أزمات الهروب من مناطق التوتر أكثر دلالة وأشد وطأة في حالة اللاجئين والمهاجرين الفارين من ويلات الحرب في القطر السوري. وإلى حدود آذار/مارس 2015، خلّفت الأزمة السورية ما يقارب 3932931 لاجئًا، سجل معظمهم في لبنان والعراق وتركيا والأردن ومصر. هذا إلى جانب 217724 طالب لجوء إلى أوروبا[37].

في عام 2014، مثّل المهاجرون من ليبيا نحو 90 في المئة من الوافدين إلى أوروبا عبر المتوسط، في ارتفاع كبير في مقابل الأعوام السابقة، ارتباطًا بتردي الأوضاع الأمنية فيها. كما تمّ رصد وصول أكثر من 4 آلاف مهاجر من مصر عبر البحر في عام 2014[38].

أدت الفوضى وحمى النزاعات المسلحة في المنطقة إلى تزايد حركات النزوح واللجوء وتأجيج موجات الهجرة غير المشروعة في اتجاه أوروبا. وأضحى اللاجئون أكثر عرضة لتزايد الإتجار بالبشر وأكثر اقتناصًا من مجموعات الجريمة المنظمة. وكان النساء والأطفال الأكثر عرضة لذلك. وأشارت التقارير إلى أن الأزمة السورية زادت حدة المخاوف في شأن الإتجار بالنساء والأطفال والتعرض للاستغلال الجنسي والزواج بالإكراه[39].

يُذكر أنه يصعب تمييز اللاجئين من المهاجرين غير الشرعيين العابرين البحر والقاصدين أوروبا؛ إذ يستخدم العابرون من اللاجئين وكذلك من المهاجرين الممر الغربي للبحر الأبيض المتوسط، محاولين عبور الجزائر والمغرب نحو إسبانيا برًا أو بحرًا. وخلال عام 2014، بلغ عدد المهاجرين واللاجئين الوافدين إلى أوروبا بطريقة غير نظامية عبر الطريق الشرقية للبحر الأبيض المتوسط 44057 مهاجرًا، منهم 27025 من سورية. وفي أواخر عام 2014، تجاوز عدد المهاجرين السوريين 42323 مهاجرًا، ليصبحوا بذلك أكثر الجنسيات عددًا في إيطاليا. ومع نهاية عام 2014، هرب أكثر من نصف سكان سورية 52.4 في المئة إلى مناطق أخرى طلبًا للأمن. وكان قرابة 57 في المئة من السكان الذين غادروا بيوتهم لا يزالون يعيشون نازحين داخليًا على الأراضي السورية، في حين أن 28 في المئة باتوا لاجئين في الخارج، و13 في المئة هاجروا إلى بلدان أخرى[40].

قُدّر العدد الإجمالي للأفراد الذين هاجروا من سورية بـ 1.55 مليون شخص مع نهاية عام 2014. وغادر خلال العام نفسه ما يُقارب، بحسب الأونروا، 163 ألف فرد في مقابل 525 ألف فرد في عام 2013. وبحسب رئيس المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين «جاء ثلث الرجال والنساء والأطفال الذين وصلوا عبر البحر إلى اليونان أو إيطاليا خلال عام 2015 من سورية»[41].

نشرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تقريرًا[42]، وثّقت فيه أبرز حوادث موت السوريين غرقًا في أثناء الهجرة غير الشرعية، وأكدت غرق ما لا يقل عن 2157 سوريًا، معظمهم (75 في المئة) من النساء والأطفال في أثناء الهجرة

غير الشرعية منذ نهاية عام 2011. وأشار التقرير إلى أن المشكلات والصعوبات التي يواجهها اللاجئون السوريون في دول الجوار دفعتهم إلى المخاطرة بحياتهم وأموالهم عبر اللجوء إلى طرائق غير مشروعة للهجرة، أدّت في كثير من الأحيان إلى مقتل كثير منهم. وذكر التقرير أن 28 حادثة هجرة غير شرعية سجلت حالات موت لسوريين بسبب الغرق، كان أبرزها حادثة وفاة 225 سوريًا غرقًا في 19 نيسان/أبريل 2015، قبالة السواحل الليبية.

لا بدّ من القول إنّ ظاهرة الهجرة غير المشروعة ذكورية كانت أم أنثوية في المنطقة العربية تتداخل فيها حالة هجرة الفرار من بؤر الصراع والتوتر مع مفاهيم أخرى كالهجرة القسرية أو اللجوء. لكن تبقى الممارسة واحدة، وإن تعددت الأسماء، واختلفت الأشكال، وتنوعت الممارسات. وتبقى كذلك الدلالات والمعاني واحدة، ما دامت الأسباب والدوافع واحدة، على الرغم من تغير السياقات الطاردة وخصوصياتها السوسيوسياسية.

نخلص إلى القول إنّ أرقام الهجرة غير المشروعة كلها، بأصنافها الثلاثة تحمل في أحشائها عددًا غير معلوم من الفتيات الشابات منفردات من دون أسر في معظم الحالات، كما رأينا ذلك بوضوح تام في الصنف الأول الذي شمل الهجرة غير المشروعة من دول المغرب العربي، أو مرافقات لأسرهن كما هي الحال في وضعية هجرة الهروب من بؤر التوتر. لكن عدد الفتيات والنساء في مختلف أصناف الهجرة غير المشروعة يبقى منصهرًا في عمق ذكورية الأرقام المتداولة.

ربما يجوز القول إن جهد تبين النوع الاجتماعي في رحلات الهجرة غير الشرعية من المنطقة العربية نحو أوروبا، خصوصًا في نهاياتها المأسوية، يبقى مهمة صعبة أو ربما يصبح ثانويًا في نظر من يشرفون على عمليات الإنقاذ وانتشال الجثث؛ حيث يتحول ذلك الإنسان الذي أُكره على هجر المكان وقطع أوصال الانتماء إليه، مخلّفًا وراءه وطنًا جار عليه، يتحول إلى جثة يقع إدراجها ضمن الرقم الجملي للجثث والضحايا الذين تم انتشالهم، بغض النظر عن بيان جنسه رجلًا كان أم امرأة، وبصرف النظر عن تحديد سنّه طفلًا كان أم شابًا، أم غير ذلك.

ب – الفتاة العربية وهجرة الهروب نحو بؤر التوتر

إنّ ظاهرة هروب الفتيات والنساء من بؤر التوتر في المنطقة العربية، كما تمّ تناولها في الصنف الثالث من تيارات الهجرة غير المشروعة العربية، تتوازى مع ظاهرة أخرى قوامها حراك أنثوي معاكس نحو تلك البؤر نفسها الطاردة الفتيات والنساء.

بين حركة المد الطاردة للشباب ذكورًا وإناثًا من تلك المناطق المضطربة، وحركة الجزر الجاذبة عددًا آخر من الجنسين من تينك الفئة والشريحة العمرية نفسيهما، وحركة الهروب إلى تلك المناطق واللجوء إلى تنظيماتها المتطرفة، تتتالى الأسئلة السوسيولوجية المحيّرة التي ليس من السهل الإجابة عنها. ولا تتطلب في رأينا تلك الأسئلة هرولة نحو محاولة الإجابة، بقدر ما تتطلب محاولات للتشخيص المعمق لتلك المفارقة التي تجعل من مناطق عربية مثل سورية وليبيا والعراق - بما يتخللها من فوضى وعدم استقرار سياسي وأمني واجتماعي - مناطق تجذب وتستقطب وتستهوي شد الرحال إليها فئات وشرائح عريضة من الشباب والمراهقين من الجنسين، ضمن حركة لا تقل وتيرتها أهمية ولا دلالة عن حركة هؤلاء الهاربين منها بحثًا عن الملاذ الآمن بعد استحالة العيش فيها في نظرهم.

تحتاج ظاهرة الهروب نحو مناطق النزاع وبؤر التوتر العربية، بمختلف ما يمكن أن ينسحب عليها من تسميات تشمل مختلف أبعاد الانضمام إلى التيارات المتطرفة الناشطة في مثل تلك المناطق، إلى محاولات فهم مركزة وجهد كبير في التفكيك ومحاولة إعادة التركيب لإشكاليات وقضايا وظواهر راهنة كثيرة ذات صلة مركبة بواقع المعيش الاجتماعي للشباب العرب من الجنسين.

لا مناص من القول إن دوائرنا وساحاتنا البحثية العربية لا تزال بعيدة من المراكمة العلمية لمحاولات فهم تلك الظاهرة ومبادرات تفكيك عناصرها. وتبقى الاجتهادات الفكرية والمقاربات الميدانية لتدارس الظاهرة ضنينة إن لم نقل

معدومة، خصوصًا في توجهاتها النظرية المعتبرة للوجه النسائي أو الأنثوي الكامن في عمق تلك الظواهر وممارساتها المختلفة.

مع محاولة نظر سوسيولوجية الأدوات والمرتكزات لظاهرة الحراك النسائي وانضمام الفتيات العربيات إلى تنظيم داعش وغيره من التنظيمات الإرهابية أو ما يسمى «الهجرة الجهادية»، لا يمكن في رأينا إلا اعتبارها صنفًا آخر من صنوف ظاهرة الهجرة غير المشروعة.

تبقى فرضيتنا التي نجتهد في برهنتها في هذا السياق هي اعتبار هجرة الفتيات العربيات، وهروبهن نحو السياقات المنفلتة، والانضمام إلى التنظيمات المتطرفة، صنفًا آخر من هجرة الفتيات غير المشروعة نحو «جنات موعودة» بلون مختلف عن «الجنات الموعودة» الجاذبة الفتيات والنساء الطامحات إلى بلوغ أوروبا عبر قوارب الموت. وربما تختلف ممارسة «هجرة الجهاد» شكلًا في بعض جوانبها عن باقي أصناف الهجرة غير المشروعة الأخرى، لكن مضامينها ومحركاتها ودوافعها تبقى في رأينا واحدة وإن تعددت.

ثانيًا: هجرة الفتاة العربية والتنمية في البلدان العربية: العلاقة المأزومة

نهدف في هذا المحور إلى محاولة تلمّس بعض سُبل فهم فحوى العلاقة المركبة والمرتبكة في الوقت نفسه بين الهجرة والتنمية في سياقتنا العربية الراهنة. وذلك بمنظور يدعو إلى إعادة النظر في طبيعة العلاقة القائمة في دراساتنا وأدبياتنا المتداولة بين الهجرة والتنمية. ويطرح إمكانية تحميل التنمية بمعانيها الواسعة والشاملة وأبعادها المختلفة، بما فيها غير الاقتصادي، موضع اتهام ومسؤول أول عن الانتشار غير المسبوق لظاهرة هجرة الفتاة غير المشروعة من بلداننا العربية بسائر أصنافها وأشكالها.

1 – الهجرة والتنمية: نحو كسر للصور النمطية

تنحصر وجوه العلاقة بين ثنائية الهجرة والتنمية في أدبياتنا العربية المتداولة، إلى اليوم، ولا سيما في مستوى عدد من التقارير الإقليمية والوطنية في أبعاد نظر معينة وزواياها، تنظر إلى الطرف الثاني من هذه الثنائية وهو الهجرة، بوصفه المؤثر الإيجابي حصرًا والمتغير التابع الذي يغذي التنمية وينعشها.

يركز عدد من أدبياتنا، عند طرحه إشكالية الهجرة والتنمية، على ذلك الجانب المشرق من تلك «الثنائية السعيدة» بين هجرة تضخ التحويلات في جسد الوطن المعتل فتنعشه وتحييه. وكأننا بتلك الأدبيات لا تزال منحصرة في زمن العصور الذهبية للهجرة العربية، خصوصًا نحو أوروبا، إبان المواسم الأولى وموجات الرحيل الكبرى إلى دول الشمال، في النصف الثاني من القرن العشرين؛ دول أوروبا الخارجة حينذاك من ويلات الحروب والدمار، والمتعطشة للسواعد الكادحة والعضلات المفتولة من الشباب؛ أولئك الشباب الفقراء المنتمون إلى دول وطنية أفقر منهم، لم تتخلص كياناتها الهشة بعد من ويلات الاستعمار حتى بعد رحيله، وما زالت تتلمس طريقها نحو البناء والتأسيس.

يبدو أن الصورة النمطية للمهاجر العربي، كما يراه جيرانه الذين لم يكتب لهم خوض تجربة الهجرة، ذلك «المركنتيلي» الهارب من براثن الفقر المدقع، والمودّع للجوع والعائد من أوروبا بالثروات والأموال الطائلة، صاحب المنزل الفاخر والسيارة الفارهة، هي الصورة ذاتها التي لا تزال تسيطر على اتجاهات البحث في ثنائية الهجرة والتنمية، ولا تزال تستحكم بميكانزمات إنتاج عدد من النصوص والتقارير العربية حول قضاياها.

لا تزال عناوين الهجرة والتنمية في بلداننا العربية إلى اليوم عناوين عامة، عادة ما تتكلم عن عائدات الهجرة واستثمارات المهاجرين، وعن كل ما يمكن أن تجنيه «التنمية» بمفهومها الاقتصادي المحض من مكاسب ومغانم جراء هجرة المهاجرين وتحويلاتهم. وتتغاضى، بوعي أو من دونه، عن جانب آخر في تلك العلاقة، لا يقل أهمية عن الجانب الأول، لكنه أقلّ إشراقًا وبهاءً وأشدّ مأسوية وإثارة للحرج. هو النظر العكسي إلى تلك العلاقة، والربط السببي بين التنمية، أو بالأحرى اختلالات التنمية ومسؤوليتها عن تضخم تيارات الهجرة اليوم بمختلف أصنافها وأشكالها المتقادمة والمستجدة.

ربما تدفعنا المنعطفات الراهنة لظاهرة الهجرة العربية وأكثر من أي وقت مضى، قبل الحديث عن المكاسب والإنجازات والمساهمة الإيجابية للهجرة في التنمية، إلى مساءلة تلك التنمية في البلدان العربية اليوم، والبحث أعمق في زواياها الخلفية المظلمة، وفي جوهر علاقتها المرتبكة بهجرة السواعد الشابة وعلاقتها بمتغير النوع الاجتماعي وأشكالها غير المشروعة بما فيها هجرة الهروب نحو مناطق النزاع والانضمام إلى التنظيمات المتطرفة.

يبدو أننا ما زلنا عاجزين عن تحطيم ما التصق بالهجرة من صور نمطية زاهية لمهاجر ستينيات القرن العشرين وسبعينياته في أذهاننا وأذهان شبابنا، وعن إحلال صورة أخرى أشد بشاعة عن الهجرة متصلة بجثث المهاجرين من الذكور والإناث المتلاطمة عبر أمواج البحر، وصور مراكب الصيد المنقلبة على رؤوس راكبيها وراكباتها الحالمين والحالمات ببلوغ «الجنات الموعودة».

2 – هجرة الفتاة غير المشروعة: في مساءلة الأسباب

في محاولة لحصر مختلف الإجابات المتوافرة عن سؤال لماذا تهاجر الفتاة العربية سواء عبر مراكب الهجرة غير المشروعة نحو أوروبا، أم الهجرة نحو بؤر التوتر والانضمام إلى التنظيمات المتطرفة، تختلف محاولات الإجابة المطروحة على ساحة المتداول من الدراسات والتقارير والمقالات وتصريحات الخبراء والمهتمين في شأن الهجرة.

في محاولة قراءة المتوافر من تلك الأدبيات، تتصدر الأوضاع الاقتصادية في البلدان العربية دائرة الاتهام الأولى؛ إذ تُوجّه الأصابع في الأغلب إلى تردي الأحوال المعيشية وعرض نسب الفقر وبطالة الشباب ومختلف مظاهر انسداد الآفاق أمام الشباب من الجنسين، بما يدفعه بحسب ذلك الرأي نحو التفكير في سبل فردية للخلاص. فيُطرح بذلك قرار الهجرة نحو أوروبا أو في اتجاه بؤر التوتر بأي طريقة وبأي وسيلة على الشاب أو الشابة على أنه أيسر الحلول وأنجعها.

لا جدال في أن الأوضاع الاقتصادية المتردية والخانقة في الدول المختلفة المصدّرة للهجرة غير المشروعة نحو أوروبا، وارتفاع مستويات الفقر والبطالة في صفوف الشباب، ولا سيما من حاملي الشهادات العليا وحاملاتها، تبقى من الحواضن المحتملة، وربما من المحركات الرئيسة لهجرة الحالمين بحياة كريمة وبغدٍ أفضل. ولا أدل على ذلك من ارتفاع تلك المؤشرات في حالات تونس ومصر والمغرب على سبيل المثال بدرجة أكبر من باقي الدول العربية الأخرى، باستثناء حالة سورية. وشهد مؤشر النمو الاقتصادي في تونس تباطؤًا بارزًا في خلال عام 2016، ولم يتجاوز هذا المؤشر معدل 2.3 في المئة في عام 2014. وظل ذلك المؤشر محافظًا على استقراره وركوده. وبلغت نسبة المديونية مستويات عالية في عام 2014، ما يقارب 25 مليار دينار تونسي، واستنزفت بذلك 40 في المئة من الناتج المحلي الخام. أما النسبة العامة للبطالة فبلغت في خلال الثلث الأول من عام 2015 نحو 15.2 في المئة. ويخفي هذا الرقم تفاوتًا كبيرًا بين الجهات؛ إذ يتجاوز معدل البطالة في المناطق الداخلية للبلاد 25 في المئة. كما يخفي تفاوتًا بين الأصناف، بحيث تراوح نسبة بطالة أصحاب الشهادات العليا في عام 2014 بين 31 و57 في المئة. كما تحجب تلك النسب في الوقت ذاته تفاوتًا نوعيًا بين الجنسين؛ إذ تصل نسبة بطالة حاملات الشهادات العليا إلى 41.9 في المئة في خلال عام 2014. وظلت دون ذلك بالنسبة إلى الذكور بنسبة 21.7 في المئة[43]. وتتحدث أغلب المؤشرات عن ارتفاع متزايد لرقعة الفقر، على الرغم من عدم وجود أرقام مؤكدة، بعد تأكّل الشرائح السفلى من

الطبقة الوسطى وتدحرجها نحو فئة الفقراء؛ نتيجة التحولات الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية في ظل النسق التصاعدي لارتفاع الأسعار وتدهور المقدرة الشرائية.

أعلن في السياق نفسه الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في مصر عن تزايد نسبة المصريين تحت خط الفقر بالنسبة إلى عام 2015، من خلال تسجيل نسبة 26.3 في المئة من السكان ضمن تلك الشريحة؛ ما يعني أن أكثر من ربع المصريين دون خط الفقر. وأظهر تقرير «بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك» الذي يصدره الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء المصري استمرار ارتفاع نسبة الفقر في مصر كل عام عن سابقه؛ إذ تمثل نسبة 26.3 في المئة في التقرير الأخير لعام 2012-2013، زيادة 1.1 في المئة عن العام السابق، بينما بلغت نسبة «الفقر المدقع» 4.4 في المئة من السكان[44].

أشار الجهاز إلى أن عدد الشباب من الفئة العمرية بين 18 و29 عامًا بلغ 20.7 مليون نسمة في كانون الثاني/يناير 2015 بنسبة 23.6 في المئة من إجمالي السكان، وأشار إلى أن معدل البطالة بين هؤلاء الشباب بلغ 26.3 في المئة. وأشار أحد المديرين السابقين للبنك الدولي إلى أن معدل البطالة في مصر يتجاوز 25 في المئة، في الوقت الذي تشير التقديرات الرسمية إلى أنه لا يتجاوز 13 في المئة فقط[45].

تشير الإحصاءات المغربية إلى أن 14.2 في المئة من المغاربة يعانون الفقر، وأن 4.2 في المئة منهم يعيشون تحت عتبة الفقر بدخل يومي لا يتجاوز الثمانية دراهم. كما أن 10 في المئة فقط من الأسر الغنية تستحوذ بمفردها على 32 في المئة من النفقات، بينما لا يستفيد 10 في المئة من الفقراء إلا من 2.6 من كتلة النفقات. وتتزايد نسبة الفقر لدى النساء المغربيات لتصل إلى 18.9 في المئة، في ما بلغت لدى الرجال 19.1 في المئة، أما الشباب والأطفال البالغون من العمر أقل من 21 عامًا، فيعتبرون الأكثر تعرضًا للفقر؛ نظرًا إلى الصعوبات التي تعترضهم في مسارات الاندماج في سوق العمل[46]. وتجاوز معدل البطالة في المغرب في خلال عام 2014 نسبة 10 في المئة، مسجلًا ارتفاعًا بـ 0.8 نقطة على المستوى الوطني. وبلغت نسبة البطالة في أوساط الشباب البالغين من العمر ما بين 15 و24 عامًا 20.2 في المئة بدلًا من 19.5 في المئة، ولدى حاملي الشهادات 17.5 في المئة بدلًا من 16.5 في المئة.

من المهم القول إن التفسيرات الاقتصادية وحدها لا يمكن أن تفسر لنا في أي حال من الأحوال، بمعزل عن عوامل أخرى، ظواهر الهجرة غير المشروعة للشباب ذكورًا كانوا أم إناثًا، على الرغم من تدني المؤشرات الاقتصادية عمومًا في عدد من الدول المصدرة للهجرة غير المشروعة وارتفاع نسبة الفقر والبطالة لدى الإناث خصوصًا.

لا يمكن المقاربة الاقتصادية لتلك الظاهرة المعقدة أن تفي وحدها، في رأينا، بغرض الفهم والتفسير. وإذا افترضنا جدلًا تفسير الهجرة غير المشروعة بمتغير تدهور الأوضاع الاقتصادية فحسب، فإننا سنعجز عن فهم عوامل عدة أخرى متصلة بها. منها وجود عدد لا بأس به من العابرين من الشباب من الجنسين لا ينتمون إلى شرائح اجتماعية ضعيفة، بل سجلت الدراسات والحوادث في حالة الهجرة إلى أوروبا وبدرجة أشد في حالة الهجرة نحو مناطق النزاع وبؤر التوتر حالات عدة من ميسوري الحال ومن طبقات اجتماعية متوسطة وعالية. وتبين كذلك أن ليس جميع المحاولين ركوب قوارب الموت عاطلين وعاطلات من العمل وليسوا جميعهم فقراء، بل فيهم من ذوي الكفاءات من المهندسين والأطباء. ثم إن نسب الفقر تكاد تنتشر في دول عربية عدة، ومنها دول ترتفع فيها نسبة الفقر عن تونس ومصر والمغرب، لكن وتيرة الهجرة غير المشروعة فيها أقل وغير موجودة بالحدة نفسها مثلما هو الشأن في حالتي موريتانيا أو اليمن اللذين يغيبان عن ساحة التقديرات الإحصائية المتداولة عن الهجرة غير المشروعة. وعلى الرغم من أننا لا نمتلك معطيات دقيقة عن حالتي موريتانيا واليمن، ومدى مشاركة الإناث فيهما في تيارات الهجرة غير المشروعة سواء نحو أوروبا أم نحو بؤر التوتر، فإننا نرجّح فرضية عدم استفحال تلك الظواهر فيهما.

إن حصر تحليل أسباب ظاهرة الهجرة غير المشروعة في الأبعاد الاقتصادية سيبقى قاصرًا عن فهم بروز الظاهرة في سياقات اقتصادية أخرى مغايرة لسياقات بعض الدول العربية محدودة ومتوسطة الدخل المصدرة لموجات الهجرة غير المشروعة. وسيعجز التحليل عن الإجابة مثلًا عن السؤالين: لماذا تهاجر الفتيات العربيات المتحدرات من عائلات ثرية نحو التنظيمات الإرهابية؟ ولماذا تختار الفتيات الهروب سرًا من دول الخليج المرفه، ومن البلاد الأوروبية؟

يُلاحظ أن في محاولات أخرى لتفسير هجرة الفتيات العربيات غير المشروعة، سواءً نحو مناطق النزاع وبؤر التوتر أم نحو أوروبا، يتم استحضار الأبعاد النفسية والتركيز عليها في محاولة لفهم الظاهرة؛ باعتبار أن العملية تكون بمنزلة هروب للفتاة من واقعها في رحلة بحث عن الذات وبحث عن بدائل للعيش أمام واقع مليء بالهموم والمشكلات، «لا أمل فيه ولا مستقبل حسب اعتقادهن، إن ضعف الشخصية التي يمارس عليها الضغط الاجتماعي والعائلي والتسلط الذكوري يجعل الفتاة تميل إلى ممارسة السلطة وتكون لها ملامح الشخصية المضطربة نفسيًا واجتماعيًا. إن وجود نزعة العنف والتعذيب والانتقام هي عملية إسقاط لما سلّط عليها في عائلتها أو المحيط الاجتماعي، ما يدفعها على سبيل المثال إلى الانضمام للتنظيمات المتطرفة»[47].

هنا، يجد الباحث نفسه أمام المقاربة النفسية التي تستدعي الجانب الذاتي والتجربة الشخصية للمهاجرة أو المرشحة للهجرة غير المشروعة. ولا شك في أن لهذه المقاربة أهميتها في طرح جوانب دفينة في موضوع هجرة الفتاة غير المشروعة وتسليط الضوء عليها. ولا شك في أن هذه التأويلات المذكورة آنفًا تصح على حالات عدة من المهاجرات، لكن تقدير نسبتها من الحركة ككل يحتاج إلى جهد أكبر للتدليل عليها، والتأكد من صحتها بوصفها فرضية مركزية مؤسسة لخيار الهجرة لدى مختلف الفتيات المقبلات عليها.

ربما تطرح المقاربة النفسية بالضرورة، في رأينا استدعاء الأبعاد النفس - اجتماعية أو السيكوسوسيولوجية عبر مساءلة مسارات التنشئة الاجتماعية التي خضعت وتخضع لها الفتاة المستقطبة للهجرة وفتياتنا العربيات عمومًا، والبحث عن مواطن الخلل والاختلال في مسارات التنشئة الاجتماعية التي يكبر شبابنا فيها وبين أحضانها وأنماطها ومستويات وعينا بها وإدراكنا حيثياتها ومجريات سيرها وتأثيرها في المعيش اليومي لأطفالنا ومراهقينا وشبابنا من الجنسين.

تُطرح في هذا المستوى ذاته أسئلة عدة عن الهوية وتجليات الهويات المأزومة لدى الشباب العرب ذكورًا وإناثًا، ودور تلك الهويات في تنشيط حركة استقطاب الشباب المرشحين والمرشحات للهجرة غير المشروعة والإيقاع بهم.

إنها أسئلة معقدة تتموضع ولا شك في صميم الموضوع وفي صلب محاولات الفهم والتفهم، وتفتح بدورها على أسئلة أخرى أشدّ حرجًا عن طبيعة علاقة الشباب والمراهقين ذكورًا وإناثًا بشبكات التواصل الاجتماعي في بلداننا العربية، وحول أنماط حضورهم ضمن هذا الفضاء الرقمي المفتوح والمنفلت من الرقابتين الأسرية والاجتماعية عمومًا. وأصبح ذلك النطاق مجالًا حيويًا للصيد في المياه العكرة من عصابات التطرف والإرهاب والتهريب والجريمة المنظمة والإتجار بالبشر.

إذا ما تم الانتباه إلى صيحات الفزع التي بدت تعلو محذّرة من خطورة مواقع التواصل الاجتماعي الأقرب إلى نفوس الشباب، ولا سيما من الفتيات كالفيسبوك وتويتر، فسيُدرك حجم الاستغلال المتزايد لتلك العصابات للتغرير بالفتيات ودفعهن نحو حالة قصوى من الاغتراب عن الأهل والوطن والاستلاب الروحي والفكري تمهيدًا لجعلهن رهن الإشارة في أي عمل يُطلب منهن بعد ذلك.

3 – هجرة الفتاة غير المشروعة والوجه الآخر للتنمية المعتلّة

إنّ قراءة سوسيولوجية سريعة في خريطة توزع الهجرة غير المشروعة، بصنفيها المذكورين على النطاق العربي، تؤدي إلى تأكيد أن الممارسة تلقي بظلالها ولو بنسب متفاوتة وبأشكال متباينة ظاهريًا على دول المنطقة المختلفة، من المرفهة، إلى ذات المستوى الاقتصادي المتوسط، إلى الضعيفة. ويظهر لنا التحليل في بعض الحالات علاقة عكسية بين اتجاهات التدهور أو التحسن النسبي في المؤشرات الاقتصادية، وارتفاع عدد المنخرطات في تيارات الهجرة غير المشروعة، أو انخفاضه. وهو الأمر الذي يدفع نحو التريث في الربط المباشر والحتمي بين الأوضاع الاقتصادية والهجرة المشروعة، على الرغم من التسليم بأهمية تلك العوامل في الدفع بوتيرة الظاهرة.

من خلال تتبع بعض محاولات التفسير الأخرى الممكنة والواردة لظاهرة هجرة الفتاة غير المشروعة، وربما الهجرة العربية غير المشروعة عمومًا، تتنوع العوامل المفسرة، مراوحةً بين النفسي والنفس - اجتماعي والتقني والتنظيمي الذي يركز على القدرات التنظيمية لدى العصابات وخلايا التنظيمات المتطرفة على الاستقطاب وتصيد الفرائس. كما يمكن أن تنفتح احتمالات التفسير إلى أبعد من ذلك في طبيعة التمفصل الجدلي بين الميكروسوسيولوجي والماكروسوسيولوجي أو المحلي أو الكوني، ولا سيما بأبعادهما السياسية.

تتضمن ظاهرة الهجرة غير المشروعة مثل تفسيرات أخرى، ترى فيها مظهرًا من مظاهر رحلة مضنية يخوضها المهاجر أو المهاجرة، بحثًا عن وطن يؤويه ويؤويها ويستوعب أحلامهما ويُضمد جراحهما. إنها رحلة بحث عن حاضن أيًا كان هذا الحاضن، حتى وإن كان الموت في أعماق البحر. وهذه النظرة العدمية إلى الشباب المهاجر، ربما تتحمل وزرها في جانب كبير أوطان لم تقدر على أن تخلق لنفسها مواطنين يشعرون بنخوة الانتماء إليها، ولم تعجز عن خلق الإحساس فيهم بالوطن فحسب، بل خلقت فيهم فهمًا معكوسًا لذلك الوطن، فهمًا سهّل على الشباب ذكورًا وإناثًا فظائع ربط الأحزمة الناسفة وحمل السلاح وإراقة دماء الأهل والإخوة في ذلك الوطن نفسه.

لكن تجنّبًا لأي تفسير أحادي الجانب لظاهرة الهجرة غير المشروعة للفتاة العربية، نفسّرها بمصفوفة العوامل المختلفة والمتعددة المتشابك بعضها ببعض. بما يجعل من الطرح العلمي لمصفوفة أو شبكة الأسباب والدوافع لا يقلل بأي قدر من أهمية عامل دون غيره، ويفترض تعدد الأسباب وتمفصلها، وتفاعل عناصرها مع بعضها بعضًا، بحيث تتجلّى في وحدتها على أنها الصانع الأساس للظاهرة والمسؤول الأول عن بروزها وتطوّرها.

هنا تُختزل تلك المعاني المقصودة كلها بمصفوفة العوامل والدوافع في مفهوم التنمية بمعانيها الشاملة والجامعة. ومعلوم أن مفهوم التنمية لا يمكن أن ينحصر بأي حال من الأحوال في جوانب زيادة الإنتاج وعدالة توزيعه ورفع القدرة الإنتاجية للدولة، لكنه يمتد ليشمل تطوير كل مقومات كيان الإنسان واستمراريته بما في ذلك تطوير مستواه العلمي، وتنمية حسه الثقافي ومدركاته الاجتماعية والسياسية وقدرته على الإنتاج والإبداع، أي إن التنمية تمتد بذلك لتؤثر وتتأثر بمجمل المضامين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع. وهي تتعلق بعمليات هادفة محددة في الزمان والمكان متأصلة في إطارها الجغرافي ومحيطها الاجتماعي والثقافي والحضاري وهادفة استراتيجيًا إلى خدمة المجتمع والإنسان الذي يعمل من أجلها ويسعى إلى تحقيقها، ومُدركة سياقاتها المحلية والإقليمية والدولية. وتراهن التنمية على التغيير الإيجابي والهيكلي القادر على الاستمرار والديمومة، وهي بذلك ليست قالبًا جامدًا أو آلية ثابتة بل هي متغيرة بتغير معطياتها وظروفها والعوامل المساهمة فيها والنتائج المرجوّة منها.

في حال عدم توافر مختلف هذه الأبعاد والدلالات وعدم الوقوف الملموس على وحدتها وتشابكها في مستوى الواقع المدروس، فسوف تبرز التنمية المعتلة بوصفها الوعاء الأول لامتداد ظاهرة الهجرة غير المشروعة عربيًا، والحاضن الأكبر لها بغض النظر عن مستويات الاعتلال سواء كان ماديًا في تجلياته الاقتصادية، أم معنويًا رمزيًا بتجلياته الفكرية والثقافية والعقائدية. وربما يمدنا الاختلال التنموي في أبعاده الرمزية وبتجلياته الثقافية ببعض آليات تحليل ظاهرة هجرة الأوروبيات من أصول عربية نحو التنظيمات المتطرفة في سورية والعراق.

نخلص إلى القول إن ظاهرة انخراط الفتيات العربيات في تيارات الهجرة غير المشروعة بصنوفها المختلفة تمثل «ظاهرة اجتماعية كلية» على حد عبارة عالم الاجتماع والأنثروبولوجيا مارسيل موس يتقاطع فيها النفسي بالاقتصادي، والاجتماعي وبالسياسي.

خاتمة

انطلقت الإشكالية المحورية لهذا البحث من رحم التساؤل عن العلاقة الكامنة بين ظاهرة الهجرة غير المشروعة للفتاة العربية نحو أوروبا، بحثًا عن العمل وعن مستقبل أفضل، وهجرة الفتيات من عدد من الدول العربية في المغرب

والمشرق إلى مناطق النزاع والانخراط في ما أضحى يسمى «هجرة الجهاد». ويستمد هذا السؤال الإشكالي مشروعيته من اعتبار أن هذا الصنف الأخير يمكن أن ينخرط بدوره في ثنائية الجذب والطرد التي تناولتها سابقًا أدبيات علم اجتماع الهجرة والنظريات الكلاسيكية المفسرة للظاهرة. بما أنه لا يعدو أن يكون في المستوى الظاهري في الأقل سوى شكل من أشكال الحراك الجغرافي والسوسيولوجي. وطرحت إشكالية البحث بعض جوانب العلاقة الممكنة بين ظاهرة الهجرة ومفهوم التنمية، ولا سيما في مظاهره المعتلة، وفي أبعاده الشاملة.

حاول التمشي السوسيولوجي المعتمد تناول ظاهرة هجرة الفتاة غير المشروعة من البلدان العربية. وهدف إلى تتبع صيغ هجرة الفتاة العربية غير المشروعة ميدانيًا وأشكالها، مع محاولة ربطها بالسياقات المحلية المفرزة لها. فتم تصنيفها من منطق جغرافي - سوسيولوجي إلى نمطين رئيسين: أولهما كان هجرة الفتاة العربية غير المشروعة نحو أوروبا. وقسم هذا الصنف الأول إلى ثلاثة أصناف فرعية: الهجرة غير المشروعة من دول المغرب العربي نحو أوروبا، ومن بعض دول المشرق نحو أوروبا، ومن مناطق النزاع وبؤر التوتر نحو أوروبا. وتم في إطاره إبراز جملة من الدلائل على انتشار الظاهرة واستفحالها، على الرغم من افتقاد الدارس قاعدة إحصائية موثوقًا فيها، بما لم يعد يسمح بتجاهلها وغض الطرف عنها. وهدف التحليل إلى رسم صورة تقرب هول تلك الظواهر ومأساويتها وهدرها المتواصل لطاقات شابة من الجنسين على مرأى ومسمع من الجميع، من دون تسجيل تحركات جادة تتصدى لانتشار تلك الثقافة العدمية التي أضحت دوائرها تتوسع في صفوف الشباب من الجنسين مشرقًا ومغربًا.

وثانيهما يشمل الهجرة غير المشروعة نحو مناطق النزاع وبؤر التوتر. وتم الاجتهاد ضمنه في رسم بعض الصور والملامح العامة للمهاجرات العربيات الهاربات نحو التنظيمات المتطرفة واللاتي يتحولن إلى جهاديات بعبور الحدود وهجر الوطن. ويصبحن «أيقونات» تفوق شهرتهن الآفاق. وتبيّن أنه وإن تعددت الصور والأمثلة، فإن الملامح العامة ظلت واحدة. فتيات في أعمار شابة أغلبيتهن متعلمات تختلف الأوساط الاجتماعية الطاردة لهن ومناطق قدومهن، يقع التغرير بهن باسم حياة أخرى في «جنات موعودة» قوامها فهم آخر للدين وتعاليمه. ويخضع الجميع لأساليب التعبئة ومسارات غسل العقول نفسها. وبقيت الشعارات ذات الأبعاد الثقافية والدينية والنفسية تحمل المضامين نفسها، وتستنهض الهمم وتستنفرها بالمغريات والرموز نفسها.

خلصنا من خلال تناول هجرة الفتيات العربيات نحو التنظيمات المتطرفة إلى تأكيد فرضية اعتبار هجرة هؤلاء، وهروبهن نحو السياقات المنفلتة والانضمام إلى التنظيمات المتطرفة، صنفًا آخر من هجرة الفتيات غير المشروعة نحو «جنات موعودة» بلون مختلف عن «الجنات الموعودة» الجاذبة الفتيات والنساء الطامحات إلى بلوغ أوروبا عبر قوارب الموت. وربما تختلف ممارسة «هجرة الجهاد» شكلًا في بعض جوانبها عن باقي أصناف الهجرة غير المشروعة الأخرى، لكن مضامينها ومحركاتها ودوافعها تبقى واحدة وإن تعددت.

في سياق طرح بعض جوانب العلاقة المأزومة بين ظاهرة هجرة الفتاة العربية غير المشروعة والتنمية في البلدان العربية، استبعدت الدراسة التفسيرات الأحادية لظاهرة الهجرة غير المشروعة، ورفضت التفسيرات التي تحصرها في الأبعاد الاقتصادية أو غيرها من العوامل الأخرى، وتم ترجيح تفسيرها بفرضية مصفوفة العوامل المختلفة والمتعددة المتشابكة. بما يجعل من الطرح العلمي لمصفوفة وشبكة الأسباب والدوافع لا يقلل بأي قدر من أهمية عامل دون غيره، ويفترض تعدد الأسباب وتمفصلها وتفاعل عناصرها، بحيث تتجلّى في وحدتها على أنها الصانع الأساس للظاهرة والمسؤول الأول عن بروزها ونشأتها عنها. ومن ثمة تم اعتبار التنمية المعتلة الوعاء الأول لامتداد ظاهرة الهجرة غير المشروعة عربيًا، والحاضن الأكبر لها. وستبقى الأجوبة عن أسئلة الهجرة العربية غير المشروعة مرتهنة وإلى حد بعيد بالجواب عن أسئلة التنمية بألوانها المختلفة، وبأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الشاملة.

تظل مهمات النبش في التمفصلات القائمة ضمن مصفوفة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية والسياسية الخاصة بظاهرة هجرة الفتاة العربية غير المشروعة مرتهنة إلى حد بعيد بمدى نجاح ساحاتنا البحثية في عمليات التفكيك وإعادة البناء والتركيب للمعاني المتصلة بأفعال الفاعلات الاجتماعيات الممارسات لفعل الهجرة، وما

يتخفى وراءها من بنى واعية لا تزال تحتاج منا إلى كثير من المكابدة والعناء لفك شفراتها واستيعاب منطقها المخالف للمنطق. وسيبقى كل ذلك مرتهنًا بدوره بمستويات إرادتنا الصادقة، بوصفنا باحثين ومختصين بالعلوم الاجتماعية بمستويات تجديد أطروحاتنا الفكرية واستحداث أدوات بحث وتحليل ترقى إلى مستوى تعقد تلك التمفصلات، وتنتصر على عمق اتساع فجوات الفهم الفاصلة بيننا وبين قضايانا ومشكلاتنا الاجتماعية.

المراجع

1 – العربية

جامعة الدول العربية. **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية 2014**. القاهرة: 2014.

جامعة الدول العربية. **التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية**. القاهرة: 2006.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا» والمنظمة الدولية للهجرة. **تقرير الهجرة الدولية لعام 2015: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة**. بيروت: الإسكوا/المنظمة الدولية للهجرة، 2015.

محمود، سامي وأسامة بدير. **أوروبا والهجرة غير المنظمة في مصر: بين المسؤولية والواجب**. سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية، العدد 68. القاهرة: مركز الأرض لحقوق الإنسان، 2009.

المنظمة الدولية للهجرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. «التعاون عبر المتوسط حيال هجرة الأطفال غير المصحوبين». تقرير موجز. في: https://goo.gl/5bxHrT

المنظمة الدولية للهجرة. **التقرير السنوي للعام 2013، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**. جنيف: المنظمة الدولية للهجرة، 2014.

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا». **سورية الاغتراب والعنف: تقرير يرصد آثار الأزمة السورية خلال العام 2014**. دمشق: المركز السوري لبحوث السياسات، 2015.

يوروميد للهجرة 2: الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي. [د.م.]: الاتحاد الأوروبي/يوروميد، [د.ت.].

2 – الأجنبية

European Commission, Directorate-General for Economic and Financial Affairs. *Labour Markets Performance and Migration Flows in Arab Mediterranean Countries: Determinants and Effects*. vol. 2. *National Background Papers Maghreb (Morocco,*

Algeria, Tunisia). Occasional Papers. no. 60. Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities, 2010.

Khachani, Mohamed. *Les Marocains d'ailleurs: La Question migratoire à l'épreuve du partenariat euro-marocain*. Rabat: Association marocaine d'études et de recherches sur les migrations, 2004.

Mauss, Marcel. *Sociologie et Anthropologie.* Paris: PUF 2010, [1950].

Ribas-Mateos, Natalia & Véronique Manry (eds.). *Mobilités au féminin: La place des femmes dans le nouvel état du monde.* Collection Hommes et sociétés. Paris: Karthala, 2014.

UNICEF. «Migration en Espagne des enfants non accompagnés: Cas du Maroc: Lignes directrices d'une stratégie garantissant les droits des migrants mineurs non accompagnés.» at: https://goo.gl/R68TQ2

---

(10) Marcel Mauss, «Essai sur le don: Forme et raison de l'échange dans les sociétés archaïques,» in: Marcel Mauss, Sociologie et Anthropologie (Paris: PUF, 2010 [1950]), pp. 143-279.

(11) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا» والمنظمة الدولية للهجرة، **تقرير الهجرة الدولية لعام 2015: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة** (بيروت: الإسكوا/ المنظمة الدولية للهجرة، 2015)، ص 20.

(12) Mohamed Khachani, Les Marocains d'ailleurs: La Question migratoire à l'épreuve du partenariat euro-marocain (Rabat: Association marocaine d'études et de recherches sur les migrations, 2004).

(13) جامعة الدول العربية، **التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية** (القاهرة: 2006)، ص 5.

(14) المرجع نفسه، ص 6.

(15) الجزيرة نت، 2016/ 9/ 21.

(16) جامعة الدول العربية، **التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية**، ص 33.

(17) **تقرير الهجرة الدولية لعام 2015**، ص 76.

(18) المرجع نفسه، ص 75.

(19) المرجع نفسه.

(20) European Commission, Directorate-General for Economic and Financial Affairs, Labour Markets Performance and Migration Flows in Arab Mediterranean Countries: Determinants and Effects, vol. 2, National Background Papers Maghreb (Morocco, Algeria, Tunisia), Occasional Papers, no. 60 (Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities, 2010).

(21) Natalia Ribas-Mateos & Véronique Manry (eds.), Mobilités au féminin: La Place des femmes dans le nouvel état du monde, Collection Hommes et sociétés (Paris: Karthala, 2014), p. 145.

(22) بحسب ما ورد في تصريح رسمي لرئيس المنتدى الاقتصادي والاجتماعي، يُنظر: هدى المسعودي، «'الحارقات' في قوارب الموت»، **الصحافة اليوم**، 2015/ 3/ 28.

(23) المرجع نفسه.

(24) جامعة الدول العربية، **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية** 2014 (القاهرة: 2014)، ص 10.

(25) **يوروميد للهجرة 2: الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي** ([د.م.]: الاتحاد الأوروبي/ يوروميد، [د.ت.])، ص 33.

(26) سامي محمود وأسامة بدير، **أوروبا والهجرة غير المنظمة في مصر: بين المسؤولية والواجب**، سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية، العدد 68 (القاهرة: مركز الأرض لحقوق الإنسان، 2009).

(27) المرجع نفسه.

(28) سلمى خطاب، «الذاهبون إلى الشمال... عودة موسم الهجرة غير الشرعية»، قناة الغد، 2016/ 4/ 14، شوهد في 2018/ 3/ 13، في: https://goo.gl/osiuwr

(29) توم رولينز، «العبور الصعب من مصر إلى أوروبا»، موقع مدى مصر، 2015/ 10/ 29، شوهد في 2018/ 3/ 13، في: https://goo.gl/28WTi3

(30) «سراب الشاطئ الآخر (تحقيق استقصائي)»، **المصري اليوم**، 2014/ 6/ 24.

(31) **المصري اليوم**، 2015/ 10/ 10.

(32) محمد العجرودي، «المنظمة الدولية للهجرة تحذر: مصر الأولى بين البلدان المرسلة للأطفال المهاجرين إلى إيطاليا»، **الأهرام**، 2016/ 6/ 20.

(33) جامعة الدول العربية، **التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية**، ص 34.

(34) UNICEF, «Migration en Espagne des enfants non accompagnés: Cas du Maroc: Lignes directrices d'une stratégie garantissant les droits des migrants mineurs non accompagnés,» accessed on 13/3/2018, at: https://goo.gl/AaZxEj

(35) المنظمة الدولية للهجرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، «التعاون عبر المتوسط حيال هجرة الأطفال غير المصحوبين»، **تقرير**، شوهد في2018/ 3/ 13، في: https://goo.gl/5bxHrT

(36) **تقرير الهجرة الدولية لعام 2015**، ص 18.

(37) المرجع نفسه.

(38) المرجع نفسه.

(39) المرجع نفسه، ص 19.

(40) وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، **سورية الاغتراب والعنف: تقرير يرصد آثار الأزمة السورية خلال العام 2014** (دمشق: المركز السوري لبحوث السياسات، 2015)، ص 39.

(41) الجزيرة نت، 2015/ 7/ 1.

(42) الشبكة السورية لحقوق الإنسان، **من موت إلى موت: أبرز حوادث موت السوريين غرقًا أثناء الهجرة**، 2015/ 5/ 23.

(43) محمد سميح الباجي عكاز، «أهم المؤشرات الاقتصادية لتونس في الربع الأول من سنة 2015»، موقع نواة، 4/ 2/ 2015، شوهد في 13/ 3/ 2018، في: https://goo.gl/gqZhPm

(44) **المصري اليوم**، 11/ 8/ 2015.

(45) «معدل البطالة في مصر يتجاوز 25٪»، الجزيرة نت، 9/ 3/ 2014، شوهد في 15/ 10/ 2018، في: https://bit.ly/22TK6ql

(46) مجلة **المجتمع**، 15/ 1/ 2016.

(47) بحسب تصريحات رئيسة المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والأمنية والعسكرية بتونس، يُنظر: «مركز دراسات تونسي ينظم مؤتمرًا إقليميًا حول التحديات الأمنية بشمال إفريقيا»، جريدة **اليوم السابع**، 17/ 10/ 2015، شوهد في 14/ 10/ 2018، في: https://bit.ly/2IV0Km4

الفصل الثاني
هجرة الكفاءات النسوية اللبنانية للعمل ظاهرة مستجدة ...... ماريز يونس

مقدمة

ليست الهجرة ظاهرة جديدة في التاريخ البشري؛ إذ عُرِفت موجات كبيرة تُدعى موجة الهجرات العالمية المتعددة. غير أنها أخذت بالتزايد في العقود الأخيرة ارتباطًا بالتحوّلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدها العالم عمومًا، والمنطقة العربية خصوصًا، ولا سيما بعد الطفرة النفطية في دول الخليج العربي، حيث أدى ارتفاع الدخل القومي في هذه الدول والنقص في العمالة الوطنية إلى إيجاد فرص عمل كثيرة فيها، فازداد الطلب على الأيدي العاملة الوافدة إليها من مختلف فئات العاملين ومن الدول المختلفة، خصوصًا العربية منها، ومن بينها لبنان.

يرجع تأريخ دخول المرأة سوق العمل إلى القرن التاسع عشر، وتزامن مع الثورة الصناعية. وتأخّر انخراط المرأة اللبنانية في سوق العمل، مقارنة بالمجتمعات المتقدمة، لكنه شهد تطورًا مثيرًا للاهتمام بعد الحرب الأهلية اللبنانية خلال الربع الأخير من القرن العشرين. ويتعلق بالتركيبة الثقافية/الدينية اللبنانية التي أدّت دورًا في التخفيف من فاعلية الخطابات المتزمتة المناهضة لعمل المرأة، وهي الخطابات التي تدعو إلى حصر دور المرأة في الأعمال المنزلية وتربية الأطفال، والتي ساهمت أيضًا في توفير انفتاح مجتمعي وقيمي نسبي مشجع على انخراط المرأة في سوق العمل.

على المستوى الجامعي، شهد وضع المرأة اللبنانية التعليمي تغيّرًا ملموسًا بعد التوسع في إنشاء فروع للتعليم العالي في المناطق اللبنانية المختلفة، بعد أن كان مركَّزًا في بيروت، فتمكّنت الفتاة اللبنانية من الالتحاق بالجامعة حتى فاقت نسبة الملتحقات بالتعليم الجامعي في لبنان (53 في المئة) نسبة الملتحقين من الذكور (47 في المئة) خلال العام الجامعي 2009-2010[48]. يضاف إلى ذلك الضعف النسبي لتأثير مبدأ «منع الاختلاط» بين الجنسين في لبنان، بصفته كابحًا لازدياد مساهمة المرأة في العمل غير المنزلي، إضافةً إلى الحروب المحلية/الإقليمية المتصلة في لبنان التي أدت، على امتداد أعوامها الطويلة، دورًا كبيرًا في توسيع قاعدة العاملات في لبنان، وفي خفض معدل الخصوبة لدى النساء نسبيًّا؛ فبعد أن كان معدل المواليد 34 في الألف عشية اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، انخفض إلى 23 في الألف بعد انتهائها[49]. وهذا ما أتاح لهن تحقيق توازن نسبي للتوفيق بين عملهن خارج المنزل والمسؤوليّات العائلية والمنزلية.

ارتفعت وتيرة هجرة اللبنانيين إلى دول الخليج العربي في ثمانينيات القرن الماضي، وتطورت إلى هجرة كفاءات، بالتزامن مع ارتفاع نسبة الشباب المتعلم في لبنان، وحاجتهم إلى العمل والهجرة، خصوصًا في ظل استمرار الحرب، وتراجُع إمكانات هجرتهم إلى الدول الأوروبية. وترافق ذلك مع تزايد حاجة دول الخليج إلى يد عاملة جامعية مختصة؛ لمواكبة عملية البناء الشاملة التي كانت تواجهها في تلك الفترة.

الجديد الذي ستعالجه هذه الدراسة هو هجرة الكفاءات النسوية للعمل في دول الخليج العربي؛ حيث لم يكن هذا الموقف ملحوظًا في الهجرات السابقة التي اقتصرت على الذكور، ولم يكن حضور المرأة إلا مكملًا لهجرة الرجل؛ إذ حكم النظرةَ إلى عمل المرأة، في التجربة اللبنانية، ثلاثة مواقف: موقف أول، كان ولما يزل مناهضًا لعملها خارج المنزل، جراء اقتناع بأن دورها الأساس يقتصر على الاهتمام بالأسرة. وموقف ثانٍ، يقبل عمل المرأة خارج المنزل، بشرط أن تكون المهن التي تُمارسها متوافقة مع دورها المقبول لها مجتمعيًّا، مثل التعليم والصحة والعمل الإداري، أي العمل

بمهن لا يتعارض دوام العمل فيها مع الأدوار التقليدية المُسندة مجتمعيًّا إلى المرأة، ولا مع الاهتمام بالأسرة، خصوصًا تربية الأولاد ورعايتهم. وموقف ثالث، يتكرس أكثر فأكثر في الزمن الراهن، ويقضي بقبول عمل المرأة في المجالات المتاحة كلها، لكن في داخل لبنان. إن ما يجمع بين هذه المواقف الثلاثة هو أن المرأة، خصوصًا العاملة، تبقى في نطاق الرقابة المجتمعية المباشرة، وتحديدًا الأسرية منها. وتتصدَّى إشكالية هذه الدراسة لجديد يستحق البحث، هو موقف رابع استجد في تسعينيات القرن الماضي ويختلف عن المواقف السابقة؛ إذ يقبل هجرة المرأة عمومًا، وهجرة الشابات خصوصًا، للعمل في الخارج.

أولى الباحثون موضوع الهجرة الذكورية اهتمامًا خاصًّا، بينما لم تحظَ الهجرة النسوية المستجدّة من أجل العمل بالاهتمام. ويُسجَّل ضعف الجهود في التقارير والبحوث المختلفة على المستوى العربي في إضافة بُعد النوع الاجتماعي إلى نظريات الهجرة، نظرًا إلى استمرار هيمنة الثقافة الذكورية. وهكذا اقتصر العمل البحثي على تناول قضايا نسوية متفرقة، مثل ظاهرة الإتجار بالنساء وهجرة عاملات المنازل، خصوصًا هجرة اللاجئات في الفترة الأخيرة. وعلى الرغم من أهمية هذه القضايا، فإنها لا تختصر الأشكال الأخرى لهجرة النساء. وبما أن هجرة اللبنانيات إلى دول الخليج العربي للعمل هي ظاهرة حديثة جدًّا، والدراسات بشأنها نادرة، فإن هذه الدراسة الاستكشافية الاستطلاعية تأتي لتتصدّى لهذه الظاهرة.

تتناول هذه الدراسة 15 حالة لمهاجِرات لبنانيات يعملن في دول الخليج العربي، جرى اختيارهن بوصفهن عيّنة احتمالية باستخدام أسلوب عينة كرة الثلج «الشبكية»[50]، أو من خلال الاستعانة بأصدقاء وصديقات. عدد الحالات التي جرى استهدافها قليل، ولا شك في أنه غير ممثل للمهاجرات للعمل، ولا يسمح بتعميم النتائج. لذا، تقتصر حدود هذه الدراسة على التعرف إلى هذه الظاهرة الجديدة والكشف عن أبعادها وعن التنوع فيها، والتمايز بين الحالات؛ على أمل أن تؤسس لدراسة أعمق وأشمل على المستوى اللبناني بداية، وعلى المستوى العربي في مرحلة لاحقة.

مرت الدراسة بمحطتين: محطة توثيقية، جرى خلالها الاطلاع على دراسات متعددة تناولت ظاهرة الهجرة عمومًا، وهجرة الذكور خصوصًا، بينما كانت تلك الدراسات المتعلقة بهجرة النساء نادرة؛ ومحطة ميدانية، كثُّفت إجراء مقابلات في ضوء دليل مقابلة نصف موجهة، بعضها حصل وجاهيًا مع الموجودات في لبنان، وبعضها الآخر أُجري عبر وسيلة التواصل الاجتماعي «سكايب»، للموجودات في دول الخليج العربي.

واجهت الدراسة بعض الصعوبات؛ منها: غياب قاعدة بيانات بالمهاجرات اللبنانيات للعمل، وصعوبة التواصل مع بعض المستهدَفات اللواتي حصلنا على عناوينهن، وصعوبة إيجاد حالات إضافية ضمن المهلة المحددة لتنفيذ الدراسة، وصعوبة قبول بعضهن إجراء مقابلة في ظل الأوضاع الراهنة التي تحيط بالهجرة، وكلها صعوبات حدَّت من طموحات الدراسة.

أولًا: سمات الكفاءات النسوية المهاجرة

تتسم الكفاءات النسوية المهاجرة بجملة من السمات التي تتعلق بالعمر والمستوى التعلمي والجامعة والاختصاص والحالة الزواجية والمنطقة الجغرافية والبيئة الاجتماعية.

1 - العمر والمستوى التعلمي

تكشف الحالات المستهدَفة أن أغلبية المهاجرات اللبنانيات العاملات في دول الخليج العربي هاجرت في الفئة العمرية ما دون الثلاثين عامًا (12/15 حالة)، وتحديدًا بين 22 و26 عامًا، أي إنها هجرة فتية؛ وهاجرت ثلاث حالات بأعمار متقدمة نوعًا ما (اثنتان بعمر 33 عامًا، وواحدة في 45 عامًا). يؤكد الربط بين العمر عند الهجرة والمستوى التعلمي الجامعي للمهاجرات هجرة معظمهن مباشرة بعد التخرج في الجامعة (12/15)، من دون مراكمة خبرة

عملية. إنها لظاهرة جديدة حقًّا، هجرة النساء للعمل عمومًا، وهجرة الشابات في ربيع العمر خصوصًا؛ حيث كانت الفتاة تثير استغراب مجتمعها الصغير، ولا سيما أسرتها، إن قررت السفر بمفردها إلى الخارج، ولو في رحلة سياحية، فما بالنا بهجرتها للإقامة بمفردها والعمل في غير بلدها؟ وهنا تثير ليونة موقف الأهل، خصوصًا، والمجتمع عمومًا إزاء هجرة الفتاة اللبنانية في عمر صغير «نسبيًّا»، الاهتمام، ويؤكدان بداية انعطافة تاريخية في الموقف من المرأة المتعلمة والمختصة، ومن ثم من عملها وهجرتها.

2 - الجامعة والاختصاص

بعد التذكير بأننا لم نتقصّد في اختيار الحالات مهنًا معيّنة، ولم تكن لدينا معرفة مسبقة بمن جرى اختيارهن، تصبح دلالة التحصيل الجامعي التي تبيَّنت بعد التحليل مهمَّة جدًّا للكشف عن الجامعات التي تخرَّجت فيها المهاجرات، وكذلك الاختصاصات الجامعية الجاذبة لهن. ويبيّن الجدول (2-1) توزيع المهاجرات اللبنانيات إلى دول الخليج العربي بحسب الجامعة والاختصاص.

الجدول (2-1)

توزّع المهاجرات اللبنانيات إلى دول الخليج العربي بحسب الجامعة والاختصاص (بالنسبة المئوية)

الاختصاص الجامعة	إدارة أعمال	إعلام وصحافة	مصارف	إدارة فنادق	تمريض	المجموع
اللبنانية	3	2	2	2		9
الأميركية	1				1	2
اليسوعية	2	1				3
سيدة اللويزة			1			1
المجموع	6	3	3	2	1	15

المصدر: الدراسة الميدانية (2016).

الدلالة الأولى التي تبرز من خلال الجدول (2-1) هي أن 9/15 من الحالات، أي ما يقارب ثلثي الكفاءات الشابة المهاجرة تخرَّجن في الجامعة اللبنانية (الرسمية)؛ وهي صورة تناقض الصورة السائدة والمروَّجة، التي يُسوَّق لها وكأن هجرة الكفاءات عمومًا، والنسوية تحديدًا، تقتصر على خريجات الجامعات الخاصة، بل إن الحالات التي جرت دراستها تثبت أن الجامعة اللبنانية هي المصدر الأساس لهجرة الكفاءات من لبنان للعمل في دول الخليج العربي في الاختصاصات كلها. ولا عجب في ذلك؛ نظرًا إلى أن أكثر من 45 في المئة من طلاب لبنان وطالباته يتعلمون في الجامعة اللبنانية (نحو 72 ألف طالب/طالبة). وفي هذا الإطار، يتبين أن هجرة الكفاءات الشابة شملت الجامعات الخاصة العريقة في لبنان، وفي الدرجة الأولى اليسوعية (3/15) والأميركية (2/15)؛ وهو ما كان يروَّج له من أن دول الخليج تستقطب الكفاءات للعمل، وأن هاتين الجامعتين، خصوصًا الأميركية، هما مصدر كفاءات؛ أضف إلى ذلك الدور الذي تقوم به هاتان الجامعتان (الأميركية واليسوعية) في متابعة خريجهما، من خلال التشبيك مع روابط خريجيهما، أو مع مؤسسات خليجية أو دولية يديرها خريجوها، أو مؤسسات تبحث عن النوعية الجيدة للخريجات، وتسعى لتأمين فرص عمل لهن في سوق العمل في دول الخليج العربي.

الدلالة الثانية أن اختصاصات الخريجات المهاجرات انحصرت في: إدارة الأعمال (6/15)، المصارف (3/15)، إدارة الفنادق (2/15)، الإعلام والصحافة (3/15)، ومهاجرة واحدة اختصاصها التمريض. ومن اللافت أن هذه الاختصاصات شهدت غيابًا كليًّا للاختصاصات «النظرية»؛ مثل العلوم السياسية والحقوق والآداب وعلم الاجتماع، وانحصرت في اختصاصات عصرية عالمية، تتوافق مع هيمنة قطاع الخدمات في سوق العمل الدولية، خصوصًا الخدمات المالية وإدارة الأعمال والخدمات الفندقية، وهي كلها اختصاصات تتطلبها بقوة سوق العمل الدولية، ومنها سوق العمل الخليجية، بعد التحولات الكثيرة التي طرأت على الاقتصاد العالمي منذ ثمانينيات القرن الماضي، ولا سيَّما العولمة المالية. ولم تحجب هذه الاختصاصات العصرية التي بدأت تستقطب النساء الاختصاصات التقليدية، مثل التمريض، ممثلة بإحدى الخريجات.

الدلالة الثالثة هي أن الحالات التي تناولتها هذه الدراسة تكشف عن مفارقة، وهي أنه على الرغم من التوافق بين نوع الاختصاص العلمي لدى المستجيبات والمهن التي يعملن بها في السعودية وعُمان والكويت والبحرين، فإن هذا التوافق يغيب لدى اللواتي هاجرن إلى الإمارات العربية المتحدة، وتحديدًا إلى مدينة دبي، حيث تتركز أغلبية المهن التي تمارسها المهاجرات في مجال الخدمات العقارية، خصوصًا في قسم المبيعات. يعود هذا الاستقطاب في تقديرنا، إلى النهضة العمرانية الاستثنائية التي شهدتها الإمارات، ولا سيما دبي، خصوصًا في الفترة 2000-2006، والحاجة إلى فتيات شابات ومتعلمات ويتقن لغات أجنبية إلى جانب اللغة العربية، وقادرات على التواصل من دون عوائق مع جميع العملاء؛ ما جعل الطلب ينصبّ عليهن في مجال التسويق العقاري، بغض النظر عن الاختصاص.

أما قبول الفتيات أنفسهن مزاولة مهن لا تتطابق مع نوع اختصاصهن العلمي في خارج بلدهن، مع العلم أن عملهن في لبنان قبل الهجرة كان يتطابق مع نوع الاختصاص، فيعود في الأساس إلى الإغراء المادي المرافق لهذا النوع من العمل؛ ما شكَّل حافزًا لديهن للموافقة واتخاذ قرار الهجرة.

3 - الحالة الزواجية

من اللافت أن 12 مهاجرة مضى على هجرتهن تسعة أعوام وأكثر، باستثناء حالة واحدة فقط (4 أعوام)، لم يزلن عزباوات، على الرغم من أن أعمارهن الحالية، تراوح من 30 عامًا في الحد الأدنى، و58 عامًا في الحد الأقصى، كما يتبين من الجدول (2-2). ويدل هذا على أن أعمار جميع العزباوات تتخطَّى متوسط عمر الزواج في لبنان بحسب المقاييس المحلية اللبنانية (متوسط عمر المرأة عند الزواج في لبنان 27.7 عامًا)[51]؛ وهذا ما يعني أن فرص زواجهن باتت أصعب، فأصعب.

الجدول (2-2)

توزّع المهاجرات اللبنانيات بحسب سنة الهجرة والعمر عند الهجرة والعمر الحالي والحالة الزواجية

الفتاة المهاجرة	العمر عند الهجرة	العمر الحالي	المدى الزمني للهجرة	الحالة الزواجية
1	22	33	11	عزباء
2	22	35	13	عزباء
3	23	33	10	متأهلة
4	23	35	12	عزباء
5	24	58	34	متأهلة

6	25	36	11	عزباء
7	25	37	12	عزباء
8	26	30	4	عزباء
9	26	47	21	عزباء
10	26	48	22	عزباء
11	26	52	26	عزباء
12	33	42	9	متأهلة
13	33	45	12	عزباء
14	35	51	16	عزباء
15	45	47	2	عزباء
	المعدل 32 سنة	المعدل 42 سنة	المعدل 14 سنة	

المصدر: الدراسة الميدانية (2016).

ترتبط مسألة إطالة فترة العزوبية بجملة من العوامل الذاتية والموضوعية؛ منها:

- إن مسألة زواج الفتاة، في بداية هجرتها، لم تتصدر اهتماماتها؛ إذ كانت تسعى لتحقيق الذات وتأمين الاستقلال المادي عن الأهل، باعتبار ذلك أولوية تسبق أي أمر آخر، وهذا ما تعبّر عنه إحدى المستجيبات، بقولها: «لست فتاة تقليدية أنتظر نصيبي. تعرَّفت إلى شبان كثر، لكن لم أنسجم معهم فكريًّا [...] أكثرهم تقليدي [...] لا أريد من يُحد من طموحي ويجعل مني ربة منزل فحسب [...] فأنا تعلّمت واشتغلت وهاجرت وتعبت، وإذا كان الزواج عائقًا أمام مستقبلي فأفضل ألا أتزوج»[52]. هذه شهادة معبِّرة من إحدى المهاجرات عن نمط التفكير الجديد لدى بعض فتيات جيلها؛ إذ ما عاد الزواج «سترة» للفتاة بحسب الثقافة الشعبية السائدة، بل أضحت لها أولوياتها التي يأتي على رأسها تحقيق الذات عبر الاستقلال المادي؛ فإصرار الفتاة على التحصيل الجامعي أولًا، والانخراط باكرًا في سوق العمل، والسعي لاكتساب خبرة مهنية، وصولًا إلى قرار الهجرة لتحسين الأوضاع المادية، هي أمور لها الأولوية.

- امتداد أعوام الهجرة إلى الخليج فترة طويلة لدى العزباوات منهن (9 أعوام وأكثر لتصل إلى 26 عامًا، باستثناء واحدة دامت هجرتها 4 أعوام فقط)؛ إذ إن معظمهن هاجر في العمر «الذهبي» للزواج (بين 22 و26 عامًا)، أي العمر الذي يمكن أن تتعرف فيه الفتاة إلى زوج المستقبل؛ ولأن الهجرة ليست للعمل في بلد آخر فحسب، بل هجرة اقتلاع من المحيط الاعتيادي الذي نشأت فيه الفتاة وبَنَت فيه شبكة الأصدقاء والمعارف. إن انتقال الفتاة في هذه المرحلة الحساسة من عمرها إلى بيئة جديدة يكون السعي فيها للعمل أولًا، ومن ثم السعي للاندماج في هذه البيئة وتكوين جماعة الأصدقاء، وهو أمر ليس سهلًا، خصوصًا في ظل أوضاع العمل القاسية، والبيئة الخليجية المنغلقة عمومًا على العاملين والعاملات الأجانب؛ يفضي ذلك كله إلى الواقع الراهن، أي التأخر في الزواج، واستمرار الفتاة بمرحلة العزوبية.

- لم يتبيَّن بوضوح أن رهان الفتاة المهاجرة العزباء على أن تأمينها الاستقلال المادي سيغري الشريك الآخر المنتظر، باعتبارها شريكة في الدخل وليست عبئًا عليه، حسَّن من فرص الزواج لديها.

- إن هجرة الفتاة، على الرغم من إطالة فترة العزوبية، تجعلها متحررة إلى حد كبير من القهر المجتمعي في بيئتها الأصلية الذي يضغط في اتجاه زيجات متسرعة من أجل التخلص من فكرة عدم الزواج.

كأن قَدَر الكفاءات الفتية المتعلمة أن يرتبط تحقيق الذات وإثبات القدرات وتأمين الحاضر والمستقبل المادي بتأخر الزواج وإدراك «العنوسة»؛ وهذا الأمر يستحق دراسة معمَّقة حول خيارات الفتيات من هذه المسائل.

4 – المنطقة الجغرافية والبيئة المجتمعية

بالعودة إلى السياق التاريخي الذي أحاط بأوضاع الطوائف في لبنان، تميَّزت الطوائف المسيحية مقارنة بنظيرتها المسلمة بالمرونة المجتمعية «النسبية» في النظرة إلى المرأة، وفي مدى تسامحها مع خروجها من المنزل والعمل خارجه، في مقابل نظرة متزمتة نسبيًّا عند الطوائف المسلمة، تمثلت بانخفاض نسبة النساء العاملات خارج المنزل. لكن هذا الواقع شهد تغيرات مهمة في خلال الحرب اللبنانية، خصوصًا من حيث انخراط المرأة في التعليم، ولا سيما التعليم العالي ودخولها سوق العمل نتيجة الأزمات الاقتصادية - الاجتماعية التي سبَّبتها الحرب اللبنانية. ومنذ مطلع التسعينيات، ساعدت التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها لبنان في انتشار عمل النساء غير المنزلي، وفي ارتفاع نسبة العاملات في أوساط الأسر المسلمة أيضًا، خصوصًا بعد أن وصلن إلى مستويات متقدمة من التعلم.

تُبيِّن هذه الدراسة الاستكشافية أن معظم المهاجرات من الطائفة المسلمة، وهذا ما لا يمكن تعميمه لاعتمادنا طريقة كرة الثلج في اختيار الحالات؛ إذ ارتكزت بداية على المهاجرات من الأقارب والأصدقاء من الطائفة المسلمة، وهذا ما أثر في تكوين هذا الاختيار.

على الرغم من ذلك، تبقى هذه الحالات ذات دلالة، وهذا ما يهمنا في هذة الدراسة الاستكشافية، كون العدد المرتفع للمهاجرات المسلمات يعكس تطورًا مهمًّا في الذهنية والنظرة المجتمعية إلى المرأة اللبنانية المسلمة التي ما زال بعض أصحاب النظرة التقليدية يرفض دخولها إلى سوق العمل، فكيف بالهجرة منفردة للعمل في دول الخليج؟ ويؤكد هذا الواقع ليونة من الأهل، وتحررًا «نسبيًّا» حصلت عليه الفتاة اللبنانية عمومًا، مع بعض التمايزات التي يمكن أن نلحظها بين حالة وأخرى، وترتبط بالبيئة المجتمعية للمستجيبة أكثر من ارتباطها بالطائفة.

أما عن المناطق التي تنتمي إليها المهاجرات، فمعظمهن من منطقة الجنوب اللبناني (10/15)، والباقيات من بيروت. وتكمن أهمية ذلك في الدلالة على واقع التحول الذي لحق منطقة الجنوب اللبناني التي اتّسمت منذ زمن طويل بهجرة أبنائها الذكور إلى أفريقيا خصوصًا، أفرادًا أو عائلات، ولم يبرز دور المرأة فيها إلا زوجة وأمًّا وابنة؛ أي ملحقة بالرجل. ولا شك في أن هذا مؤشر على حدوث تبدُّل في الذهنية الثقافية للأهل والبيئة المجتمعية المحيطة.

ثانيًا: دوافع هجرة الكفاءات النسوية اللبنانية ووجهاتها

تتوزع دوافع هجرة الكفاءات النسوية اللبنانية بين دوافع طاردة من المجتمع اللبناني، وأخرى جاذبة في بلاد الاستقبال، كما تتنوّع وجهات هذه الهجرة بين الدول الخليجية.

1 – دوافع هجرة الكفاءات النسوية

أ – عوامل الطرد

(1) **عوامل اقتصادية:**

(أ) **ضيق سوق العمل في لبنان:** عاش لبنان أزمات متتالية؛ إذ أدّت الحرب اللبنانية، التي بدأت منذ عام 1975 واستمرت حتى عام 1990، إلى انعكاسات سلبية على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وإلى عزوف الرساميل، خصوصًا العربية، عن الاستثمار في القطاعات الإنتاجية. كما تحوَّل الاهتمام من لبنان الذي كان يؤدي دور الوسيط بين الشرق والغرب إلى دول الخليج عمومًا، والإمارات العربية المتحدة خصوصًا، ودبي تحديدًا. ولما توقفت الحرب وحلّ السلام بعد اتفاق الطائف في عام 1989، وبدأت ورشة إعادة الإعمار التي رافقها فساد كبير، ولم تدم سوى ستة أعوام، عاد الوضع ليشهد تباطؤ النمو وتراجع الاستثمارات، واشتداد الأزمات الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية المتلاحقة بعد ذلك، وحتى أيامنا هذه. وانعكس ذلك كله على فرص التشغيل التي تراجعت كثيرًا، بينما ارتفعت نسبة البطالة، كما انعكس على نسبة الهجرة إلى الخارج التي تزايدت، ولا سيما هجرة الكفاءات، خصوصًا إلى دول الخليج العربي.

(ب) **تحسين الدخل:** تبيَّن من الدراسة أن معظم المستجيبات (13/15) سبق له أن زاول عملًا في لبنان قبل الهجرة، وراوحت فترة مزاولة العمل بين عامين وثمانية أعوام، كما راوحت رواتب العاملات بين 600 ألف ليرة لبنانية، أي ما يعادل 400 دولار أميركي في الحد الأدنى، ومليون ومئتي ألف ليرة لبنانية، أي ما يعادل 800 دولار في الحد الأعلى، وهي رواتب متدنية عمومًا، مقارنة بالوضع المعيشي المأزوم، والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يشهدها لبنان، خصوصًا لدى أسر المستجيبات اللواتي ينتمين إلى أسر فقيرة ويساعدن أهلهن؛ فيصبح عامل تحسين مستوى الدخل أمرًا مُلحًّا يضغط في اتجاه اتخاذ قرار الهجرة والعمل خارج لبنان.

(2) **عوامل ثقافية: تبدّل في مواقف الأهل:**

تضافرت مجموعة متغيرات في تحديد موقف الأهل من هجرة بناتهن. وعلى الرغم من أن إجابات المستجيبات أجمعت على أن موقف الأهل احتكم إلى مبدأ الحوار والمناقشة عمومًا، وأن قناعة ما تشكَّلت لديهم بأن الحسم في قرار الهجرة يرجع إلى الفتاة نفسها، مع اعتراف الأهل بحق فتياتهن في تكوين مستقبلهن، فإن مواقفهن لم تكن متطابقة، وتفاوتت بحسب المتغير الطبقي، وتوزَّعت على مواقف ثلاثة: موقف مشجع وموقف متحفّظ وموقف متزمّت «نسبيًّا».

أما أصحاب الموقف المشجِّع، فينتمون إلى وسط اجتماعي منفتح «نسبيًّا»، يقبل عمل الفتاة واستقلاليتها، «داخل لبنان». ويؤدي عامل وجود الأقارب (أخ أو أخت، عم أو خال أو أبنائهما) إلى حسم موقفهم المشجع، والقبول بهجرة بناتهن إلى الخارج؛ إذ بيَّنت الدراسة أن معظم المهاجرات لديه أقارب في الدول الخليجية؛ الأمر الذي يجد فيه الأهل مبرِّرًا ذاتيًّا واجتماعيًّا. أما المبرِّر الذاتي، فيكمن في الإحساس بالطمأنينة على الابنة/الأخت بأن هناك سندًا لها إن اعترضتها صعوبات أو مشكلات معيَّنة، وهو استمرار لمبدأ الحماية التي كثيرًا ما وفَّرها الأهل للابنة في لبنان؛ وأما المبرر الاجتماعي، فيتمثل بمواجهة نظرة المجتمع المتحفظة وتوفير القبول المجتمعي لمن سمحوا لبناتهم بالهجرة بفضل «وجود الأقارب» إلى جوارهن في الخارج.

أما أصحاب الموقف المتحفظ، فينتمون إلى الطبقة الوسطى، وهم من وسط اجتماعي متحفظ. ويُختزل موقف الآباء من هذه الفئة بمحاولة إقناع الابنة بالعدول عن هذا القرار والبقاء في لبنان؛ بحجة انتفاء الحاجة الملحّة إلى الهجرة، وأنها ستحظى بعمل في لبنان يؤمِّن لها معيشتها ويحقِّق لها نوعًا من الاستقلالية الاقتصادية. وهم لا يجدون في موضوع الهجرة للعمل إلا مغامرة وتفلُّتًا من القيود المجتمعية. ويشعر أصحاب هذا الموقف بالحرج المجتمعي من هجرة «الابنة»؛ لأن البيئة المحافظة التي ينتمي إليها الأهل تفرض عليهم أن تبقى الابنة تحت الرقابة المزدوجة للأهل والبيئة المحلية، إلى أن يأتي «نصيبها» وتدخل «قفص الزوجية»!

ينتمي أصحاب الموقف المتزمت «نسبيًّا» إلى الطبقة الفقيرة، ويحصلون على مساعدة مادية من ابنتهم العاملة «المهاجرة». يواجه أصحاب هذا الموقف نزاعًا ناتجًا من وضعين متناقضين؛ إذ بينما هم يرفضون هجرة ابنتهم، لاعتبارات اجتماعية وقيمية ولشعورهم باهتزاز سلطتهم الأسرية («ذكوريتهم»)، بسبب عجزهم عن إعالة الأسرة، فإنهم يشعرون أيضًا بأنهم مرغمون على ترك الابنة تهاجر للعمل، لتساعد في تحمّل أعباء الأسرة وتحسين مواردها. ويجد أصحاب هذا الموقف أنفسهم في وضعية أمام إكراهين في آن واحد: إكراه مادي وإكراه مجتمعي، ولا يخفِّف وطأة الإكراه المادي إلا نجاح الابنة في عملها في البلد المضيف.

(3) عوامل اجتماعية – نفسية:

تُبيّن الدراسة الاستكشافية التي قمنا بها تداخل العوامل الاجتماعية والنفسية؛ فبينما طغت الدوافع الذاتية، مثل تحقيق الذات والطموح والاستقلالية، على الإجابات المباشرة، خصوصًا لدى الفئة العمرية بين 23 و26 عامًا، كما يتجلّى من قول إحدى المستجيبات: «عندي إمكانات هائلة مدفونة في لبنان، الهجرة كانت فرصة لتحقيق طموحي في بلد يقدّر الكفاءات [...] أنا لست بنتًا عادية تقليدية [...] عندي طموحات كبيرة لم أشعر إنها ممكن أن تتحقق في لبنان [...] هنا لا يوجد تقدُّم، تبقين مكانك مهما قدمت [...] تبقين محلك»[53]؛ كان للدوافع الاجتماعية تأثيرها؛ كما يُبيّن قول مستجيبة أخرى: «ماذا أعمل في لبنان، أنتظر نصيبي؟ [...] إذا بقيت أسمع كلام الناس وأبقى في لبنان، لا يمكن أن أتقدم، فهم يريدون تحجيمي [...] عقليتي ليست مثل عقليتهم [...] حابي أكتشف العالم [...] أتعرّف إلى أناس جدد»[54]. هذه الشهادات ما هي إلا تعبير عن رغبة واضحة تسعى للتحرر من الصورة النمطية للمرأة التي تُحجِّمها وتُقصر دورها على أعمال تقليدية، أو على الإغراء بانتظار العريس، «النصيب». وهي رغبة تنطوي، في جانب منها، على تحدٍّ للقواعد المجتمعية السائدة والراسخة، والتفلّت من قيود رقابة الأهل والمجتمع وتحقيق الاستقلالية التامّة عنهما.

تميزت إحدى المبحوثات بوضوحها في تحديد الدافع غير الاقتصادي لهجرتها؛ رغبة منها في الهروب من لبنان نتيجة الفشل في علاقة عاطفية، وعبَّرت عن ذلك، قائلة: «لقيت الهجرة حلًا للنسيان والابتعاد وبدء حياتي من جديد [...] كنت مخطوبة وتركت [...] ولم أقدر على التكيّف [...] دخلت في أزمة نفسية [...] كلام الناس والأصحاب يلاحقني [...] لقيت الهجرة حلًا للخروج من هذه الأزمة»[55].

ب – عوامل الجذب

(1) توافر فرص العمل:

ارتبطت هجرة النساء اللبنانيات إلى دول الخليج العربي بتوافر فرص العمل فيها، بالترافق مع الطفرة النفطية فيها التي انعكست نموًّا وازدهارًا في مجالات عدة؛ مثل البنى التحتية والتطوير العمراني الاستثنائي الذي شهدته هذه الدول، خصوصًا دولة الإمارات، وأدى ذلك كله إلى زيادة الطلب على اليد العاملة.

(2) الأجور والرواتب المرتفعة:

تمثِّل الأجور والرواتب المرتفعة في دول الخليج العربي، مقارنة بمستوى الأجور في لبنان، إغراءً ماديًّا جاذبًا للمهاجرة، خصوصًا في ظل الأزمة الاقتصادية التي يواجهها في لبنان، من ارتفاع تكلفة المعيشة، إلى تدنِّي الراتب الشهري؛ فتحمل هجرتها آمالًا بمستوى معيشي لائق، مقارنة بوضعها في لبنان.

2 – وجهة هجرة الكفاءات النسوية

بدأت هجرة النساء اللبنانيات إلى دول الخليج العربي بهدف العمل في مطلع التسعينيات وحتى عام 2014 ضمن الحالات التي ندرسها، باستثناء حالة واحدة، هاجرت خلال الحرب الأهلية اللبنانية في عام 1982 إلى السعودية لممارسة مهنة التمريض. وكما يتضح من الجدول (2-3)، تركَّزت الهجرة بين عامي 2000 و2009 في الأساس (10/15)، أي الأعوام التي تراجع فيها النمو الاقتصادي في لبنان، وازدادت الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية تأزّمًا، وارتفعت نسبة البطالة، خصوصًا بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري في عام 2005. وفي المقابل، شهدت دول الخليج النفطية، في ظل ارتفاع أسعار النفط عالميًّا تدفّق ثروات هائلة، ومن ثم نهضة كبيرة في المشروعات العمرانية والبنى التحتية، وازديادًا كبيرًا في فرص العمل.

الجدول (2-3)

توزّع المهاجرات اللبنانيات على دول الخليج العربي بحسب سنة الهجرة ووجهتها

وجهة الهجرة سنة الهجرة	السعودية	البحرين	دبي	الكويت	عمان	المجموع
1982	1					1
1990–1999				2		2
2000–2009		1	9			10
2010–2014			1		1	2
المجموع	1	1	10	2	1	15

المصدر: الدراسة الميدانية، 2016.

أمَا الوجهة الأساسية لتلك الهجرة، فكانت في اتجاه الإمارات العربية المتحدة، وتحديدًا إلى دبي (10/15)، وشملت تسع مهاجرات في الفترة 2000-2009، في حين لم تستقطب دول الخليج الأخرى سوى حالات فردية. ومع أن الطفرة النفطية شملت البلدان النفطية الخليجية كلها، فإن استقطاب دولة الإمارات لمعظم المهاجرات يعود، إضافة إلى ذلك، إلى التطوير العقاري الاستثنائي الذي شهدته هذه الإمارات، خصوصًا دبي.

ثالثًا: ظروف عمل المهاجرات – مكاسب مادية مع استمرار التمييز

إن الفئة المستهدَفة بالبحث هي فئة شابة ومتعلمة، ولدى كل منها اختصاص جامعي، والأكيد أن ظروف عملها ليست كظروف الفئات المهاجرة الأخرى الأقل تعلمًا. وتكشف الحالات المستطلعة عن ظروف العمل التالية:

1 – الرواتب والأجور

على الرغم من التفاوت القائم في مستوى الأجور بين دولة خليجية وأخرى، فإن ارتفاع الرواتب والمداخيل مقارنة بواقعها في لبنان شكَّل دافعًا أساسيًّا من دوافع الهجرة، وقاسمًا مشتركًا لدى المستجيبات جميعهن.

تكشف المقارنة بين الرواتب الشهرية لمن كنّ يعملن في لبنان، ورواتبهن في دول الخليج، أن الراتب الشهري لدى بعض المستجيبات، خصوصًا اللواتي توجّهن إلى دبي، ارتفع إلى ما يعادل أربعة أضعاف رواتبهن في لبنان. وتعبّر عن ذلك إجابات بعضهن: «لم أكن إحلم في حياتي بهكذا راتب، شيء خيالي، فبينما كان راتبي 600 دولار في لبنان، صار 10000 دولار»[56]؛ «كان راتبي يرتفع سنويًا [...] بدأت بـ 2000 دولار، وفي خلال سنة واحدة اشتريت سيارة»[57].

هذا الارتفاع الصارخ في مستوى الأجور لم يكن نفسه بالنسبة إلى جميع المهاجرات، وإنما كان لدى بعضهن فحسب، مرتبطًا بارتفاع أسعار النفط، وبالتطوير العمراني الذي شهدته دبي في تلك الفترة؛ لأن هذا الارتفاع الجنوني في المداخيل عاد وانخفض بعد الأزمة المالية العالمية بداية، ومع تراجع أسعار النفط، ليستقرّ الراتب بين 3000 و7000 دولار، وهو في الأحوال كلها أفضل من معدّل الراتب في لبنان. أما رواتب المهاجرات إلى الدول الخليجية الأخرى، مثل السعودية والبحرين وعُمان والكويت، فراوح بين 2000 و4000 دولار.

على الرغم من عدم جواز تعميم نتائج الدراسة في شأن مستوى أجور النساء المهاجرات إلى الدول الخليجية، نظرًا إلى طبيعة الدراسة الاستكشافية، ونظرًا إلى التأثيرات التي تتركها التغيرات الاقتصادية الطارئة والمرتبطة بأسعار النفط في مستوى الرواتب، صعودًا أو هبوطًا، فإن هذه المعطيات تتيح الاستنتاج بارتفاع معدل الرواتب الشهرية للكفاءات اللبنانية المهاجرة إلى دول الخليج بما يعادل ضِعفَي رواتبهن السابقة في لبنان، أو ثلاثة أضعافها. ويفسر هذا الواقع تفضيلهن البقاء والعمل في هذه الدول التي توفّر لهن الأمان المادي في ظل استمرار تفاقم الأزمة المعيشية اللبنانية، على الرغم من الانعكاسات السلبية عليهن من حيث إطالة فترة العزوبية وصعوبة الاندماج في البيئة الجديدة والابتعاد من الأهل ... إلخ.

2 – دوام العمل

لا شك في أن الرواتب المرتفعة التي تحصل عليها المهاجرات اللبنانيات في دول الخليج العربي تقابلها ساعات عمل لا تقل عن تسع ساعات عمل يوميًّا، وقد تصل في بعض الأحيان إلى 12 ساعة. وهي ساعات مرهقة بالنسبة إلى الفتاة خصوصًا، ولها تأثير سلبي في ظروف الحياة ما بعد العمل، أي في أوقات الفراغ ومحاولة الاستفادة منها. ومع ذلك، يترك بعض المهن التي لا تتطلب دوامًا في المكاتب، مثل التسويق العقاري الذي يعمل في مجاله معظم الفتيات في دبي، مجالًا للتخفيف من وطأة ساعات العمل.

3 – ديمومة العمل

إن ديمومة العمل محكومة بطبيعة العقود التي تُبرم بين المهاجرة وصاحب العمل. وعقود العمل كلها موقتة وهي صيغة سائدة في الخليج العربي، وأصبحت معتمدة عالميًّا بعد العولمة والاحتكام إلى السوق وقوانينها في التشغيل. وفي الحالات التي ندرس، راوحت عقود العمل بين عقود تُجدَّد كل ثلاثة أشهر في الحد الأدنى، وعقود تجدَّد كل عامين، ودائمًا مع وضع بند يعطي الحق لصاحب العمل بالتسريح من العمل بلا إنذار، خصوصًا في الشركات ذات الملكية الخليجية، وربما شمل ذلك إنهاء الإقامة.

تأثرت ديمومة العمل في حالة المهاجرات اللبنانيات بعاملَين أساسيين: الأوضاع الاقتصادية التي أجبرت بعض المستجيبات على ترك عملهن قسريًّا، أي من خلال الصرف التعسفي من العمل، والأوضاع الذاتية/الشخصية لدى بعض الحالات التي تركت عملها بإرادتها.

أ – الأوضاع الاقتصادية

كان للأزمة المالية العالمية وانخفاض سعر النفط تأثيرات سلبية جدًّا في اقتصادات دول الخليج العربي، أدّت بدورها إلى توقف مشروعات كثيرة في البنى التحتية، وتراجع كبير جدًّا في مداخيل هذه الدول، وكان من بين نتائج هذه الأزمات تقليص فرص العمل وتسريح عدد كبير من العاملين من المهاجرين والمهاجرات، ومن بينهم بعض المستجيبات اللبنانيات، ولا سيما اللواتي كن يعملن في دبي، خصوصًا في مشروعات التطوير والتسويق العمرانيين.

ب – الأوضاع الذاتية/ الشخصية

تجدر الإشارة إلى أن المهاجرات عند بدء هجرتهن كن جميعهن عزباوات. وبيَّنا أن معظمهن ما زلن عزباوات؛ وأن ثلاث حالات منهن تزوَّجن، وكان ذلك سببًا كافيًا لتركهن العمل؛ وبقيت إحداهن في بلد المهجر مع زوجها؛ بينما التحقت اثنتان منهن بزوجيهما في لبنان. ولم تزل طبيعة التقسيم الجندري للعمل تضع المرأة في موقع التابع للرجل، ومن ثم فهي تلتحق بالرجل حيثما كان مكان عمله، ولا يصح العكس، أي التحاق الرجل بالمرأة في حال حصولها على فرصة عمل في دول الخليج، ولعل هذا هو ما يفسر عدم وجود متزوجات في العمل من بين المهاجرات المستجيبات. وكثيرًا ما تكون صورة المرأة عن نفسها سببًا في استمرار هذا الوضع، باعتبارها متواطئة مع هذا «التقسيم الجندري للعمل» الذي تكرّسه عند ترك عملها، لاقتناعها بأن عبء المنزل والاهتمام بالأولاد يقع على مسؤوليتها وحدها. تقول إحدى المستجيبات المتزوجات: «لما تزوّجت، ضُغطّتُ كثيرًا، وما عدت قادرة على التوفيق بين شغلي وبيتي، فتركت عملي [...] ولست نادمة أبدًا [...] بل على العكس، لندع الرجل يتعب ويشقى ويجني [...] فهل تريدين مني «أتعب» مثله؟»[58]. هكذا يعيد بعض النساء بنفسه إنتاج الصورة النمطية عن دور المرأة في المجتمع.

4 – التمييز في العمل

من المثير للاهتمام، بحسب ما أظهرته نتائج الدراسة، أن ارتفاع مستوى الرواتب لدى المستجيبات، لم يترافق على نحو مطّرد مع حصولهن على الترقِّي المهني في مكان العمل، ونقصد به الانتقال من منصب مهني معيّن إلى منصب أعلى؛ إذ أكَّدت أغلبية المستجيبات تدنِّي فرص الترقي في مكان عملهن. وما يحكم هذا الانسداد في أفق الترقي لدى المستجيبات نظرة جندرية تمييزية ضد المرأة، يعزِّزها التقسيم العالمي للعمل على أساس النوع، عمومًا، وتتكرَّس أكثر فأكثر في المجتمع الخليجي خصوصًا؛ حيث لم تزل الثقافة الذكورية مهيمنة. لا تتمتع المرأة المهاجرة بالحظوظ نفسها المتاحة للذكور المماثلين لها مهنيًّا، سواء على مستوى التسهيلات المادية والائتمانية، أم على مستوى الترقي ووصولهن إلى مراكز القرار المهني. تقول إحدى المهاجرات التي تعمل في دولة الكويت: «صار لي 20 عامًا أشتغل في هذه الجريدة، وبكل جدّية ومثابرة، ويُطلَب مني أحيانًا أن أعرّض نفسي للخطر لتغطية بعض الأخبار في ظل ظروف أمنية صعبة، كحرب العراق في عام 2003، لكن عندما تأتي فرصة للترقي إلى منصب إداري أعلى، تكون الأفضلية دائمًا للرجل الذي لم تتعدّ فترة عمله العامين»[59]؛ وتحكم هذا التمييز ما بين الرجل والمرأة، في فرص الترقي المهني، نظرة دونية إلى المرأة تجعل الرجل لا يثق فيها، وكذلك نزعة ذكورية تجعله يرفض أن تكون المرأة في موقع أعلى منه، أو أن يتلقَّى الأوامر منها.

ليست العلاقات في العمل وحدها التي تخضع للتمييز؛ بل إن نسبة النساء اللواتي شملتهن عملية التسريح من العمل شكَّلت النسبة العليا، مقارنة بزملائهن الذكور، كما أكد معظم المستهدَفات. وهذا ما يؤكد سياسة التمييز بحسب النوع التي تفرضها أولويات سوق العمل، وكذلك طبيعة عقود العمل التي تحتكم إليها المهاجرات، خصوصًا تلك المرتبطة بالهجرات الحديثة نسبيًّا، أي بين عامَي 1990 و2016.

يدفع هذا الواقع إلى استنتاج أن المرأة المهاجرة على الرغم من سعيها لتحقيق ذاتها واستقلاليتها، فإنها تصطدم بعوائق التمييز ضدها في مكان العمل؛ ليس لافتقادها الكفاءة والمؤهلات العلمية والخبرات المهنية، وإنما لكونها امرأة.

5 – الكفاءات النسوية المهاجرة والاندماج الاجتماعي

تُعَد عملية تحقيق الاندماج الاجتماعي في البلد المضيف إحدى أبرز تحديات الهجرة؛ إذ يسعى المهاجر/المهاجرة للتكيف في الحياة الجديدة، من أجل التخفيف من وطأة الهجرة والشعور بالغربة عن الوطن. إلا أن النساء المهاجرات للعمل، وفقًا لما أظهرته الحالات، يواجهن معوّقات إضافية غير تلك التي يواجهها الذكور. وبمعنى آخر، ترتبط صعوبة تحقيق اندماج الفتاة في المجتمع الخليجي بإشكالية مزدوجة؛ كونها مهاجرة للعمل، أي ليست هجرة دائمة أولًا، وكونها أنثى ثانيًا. ومن أبرز المعوّقات التي تعترض المستجيبات في تحقيق عملية الاندماج الاجتماعي في الدول الخليجية، التفاوت بين البيئتين وضغوط دوام العمل.

أ – التفاوت بين البيئتين

يشكّل التفاوت بين البيئتين: اللبنانية التي تتسم بـ «انفتاح نسبي»، وعلى الأقل تتساهل إزاء عمل الفتاة وإقامتها وحدها خارج بلدها، أي من دون رقابة مباشرة من أهلها ومجتمعها؛ والخليجية المستضيفة، «المحافظة نسبيًّا»، عائقًا أمام إقامة علاقات وتكوين صداقات بين المهاجرة اللبنانية وسكان البيئة المستضيفة. ولا ينفي هذا الوضع العام تمكُّن بعض الحالات النادرة من النجاح في الاندماج في البيئة الجديدة، كما قالت إحدى المستجيبات: «رغبة مني في أن أكون واحدة من العُمانيات، لم أتردد في ارتداء ملابسهن التقليدية وصيام شهر رمضان»[60]، على الرغم من أن المهاجرة من دين آخر.

ب – ضغط دوام العمل

من العوامل المعوّقة لإقامة العلاقات الاجتماعية أيضًا، ما يرتبط بطبيعة العمل والمسؤوليات وساعات العمل الطويلة. تعبِّر عن ذلك إحدى المستجيبات بقولها: «أعمل من الساعة التاسعة صباحًا حتى السادسة ليلًا، وأعود متعبة، أشاهد برامج التلفزيون وأنام، لا مجال للخروج، ورفيقاتي كلهن مثلي، لا وقت لدينا للراحة بعد نهار عمل طويل»[61].

لكن على الرغم من ذلك، يمكن القول إن المهاجرة للعمل تتحكَّم في تمضية أوقات الفراغ بحسب البيئة المضيفة، ومدى إتاحتها فرصًا منوعة للتسلية والترفيه؛ إذ تبيَّن من خلال هذه الدراسة أن دولة الإمارات العربية، وتحديدًا دبي، الأكثر إتاحةً لفرص الترفيه والترويح عن النفس (مطاعم، ومقاه، وسينما، ونشاطات ترفيهية، ومسابح ... إلخ)، ما يُخفِّف عن المهاجرة الإحساس بالغربة. وهو ما لم يُلحَظ لدى المهاجرات الأخريات في الدول الأخرى، اللواتي تنحصر خياراتهن الترفيهية في شبكة علاقات ضيقة، وفي الزيارات المنزلية.

خاتمة

حاولت هذه الدراسة الحفر في موضوع هجرة الكفاءات النسوية اللبنانية المهاجرة للعمل في دول الخليج العربي، واستخدمت في ذلك عُدَّة نظرية وميدانية حكمتها منذ البداية حدود الدراسة. وعلى الرغم من ذلك تمكَّنت، بوصفها دراسة استطلاعية، وضمن الحدود المرسومة لها، من الكشف عن بعض أبعاد هذه الظاهرة المستجدة وسماتها ونتائجها، ومنها:

- تُعَد ظاهرة هجرة الفتيات اللبنانيات للعمل ظاهرة جديدة؛ لأنها تشمل هجرة كفاءات نسوية، بعد أن اقتصرت الهجرة أعوامًا طويلة على الكفاءات الذكورية، وتكثَّفت منذ تسعينيات القرن الماضي.

- نتيجة ضغط الأزمات الاقتصادية والمعيشية والأمنية، وضغط المستوى التعليمي العالي للفتاة، جرى تبدُّل أساس في موقف الفتاة من نفسها ومحيطها؛ إذ زادت ثقتها في نفسها، وتعزَّز ميلها إلى الاستقلالية المادية والشخصية.

- هذه الظروف نفسها أدت إلى تبدُّل أساس في موقف الأهل تجاه الليونة إزاء عمل الفتاة، خصوصًا إزاء سفرها وحدها، وبعمر فتِيٍّ؛ ومن المتوقع لهذه الليونة أن تزداد في المستقبل أكثر فأكثر، خصوصًا مع تزايد عدد الخريجات الجامعيات.

- اتسمت الهجرة بكونها هجرة جامعياتٍ مختصات في مجالات حديثة مرتبطة بطلب السوق وقطاع الخدمات الإنتاجية إجمالًا، في سياق التغيّرات التي طرأت على سوق العمل الدولية، خصوصًا بعد تبلور سيرورة العولمة، وتحديدًا، سوق العمل في القطاع الخدماتي.

- اتّسمت الهجرة بأنها هجرة فتيات في أعمار فتية، أي بعد التخرج في الجامعة مباشرة (بين 22 و26 عامًا).

- اقترنت هجرة الفتيات اللبنانيات للعمل، وفق هذه الدراسة الاستكشافية، بإطالة فترة العزوبية لدى المهاجرات، بما يتجاوز معدل سن الزواج السائد في لبنان.

- بعد أن كانت الفتاة فترة طويلة مُعالة من الأسرة أو الزوج، أصبحت بهجرتها للعمل مساعدةً أساسيةً لأسرتها، ومساهمةً في تحسين مستواها المعيشي.

- هناك صعوبات تحول دون تحقيق الاندماج الاجتماعي في المجتمع المستضيف، وهذا ما يُثقل على المهاجرة غربتها عن الوطن والأهل، من دون تعويضها من المجتمع المحلي الذي يصعِّب عملية الاندماج الاجتماعي للمهاجرة.

الخلاصة، لا شك في أن قراءة أوسع للموضوع لا تقتصر على الكفاءات اللبنانيات في دول الخليج العربي، لكن تهدف إلى إجراء مقارنة بين مهاجرات ذوات كفاءة للعمل من بلدان عربية عدة إلى دول الخليج، ستكشف عن سمات مشتركة، وعن تنوُّع وتمايز في الحالات؛ وهو موضوع يستحق الدراسة إذا ما توافرت له المقوِّمات اللوجستية والمالية والزمنية.

المراجع

قبانجي، جاك وأسعد الأتات. **المرأة العاملة في لبنان: نتائج ميدانية وتحليلية**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1997.

يعقوب، نجوى ولارا بدر. **التعليم في لبنان**. *Statistics In Force*. العدد 3 (نيسان/أبريل 2012). في: https://goo.gl/cpi5kE

---

(48) نجوى يعقوب ولارا بدر، **التعليم في لبنان**، Statistics In Force، العدد 3 (نيسان/ أبريل 2012)، شوهد في 21/11/2017، على الموقع: https://goo.gl/cpi5kE

(49) جاك قبانجي وأسعد الأتات، **المرأة العاملة في لبنان: نتائج ميدانية وتحليلية** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1997)، ص 205.

(50) يتعرف الباحث من خلال عينة كرة الثلج «الشبكية» .Snowball Sample) إلى فرد من المجتمع الأصلي، يقوده إلى أفراد آخرين، وهكذا يتسع نطاق معرفة الباحث بهذا المجتمع؛ وتسمى العينة المتضاعِفة. تتطلب هذه العينة قدرة من الباحث على إقناع من يتعرف إليهم من مجتمع الدراسة بالتعاون معه فى إرشاده إلى مفردات أخرى؛ وتُستخدَم فى حالة الافتقار إلى قائمة بأفراد المجتمع الأصلي كلهم. على الرغم من أن عينة كرة الثلج تنتمي إلى العينات العشوائية، فقد روعي في المفردات التي قوبلت جملة من المعايير؛ منها: تنوع البلدان المستقبِلة، وتنوع مجالات العمل، وتنوع الانتماء الطائفي، وتنوع محدود في المناطق الجغرافية، وتنوع الاختصاصات العلمية.

(51) Presidency of the Council of Ministers, Central Administration of Statistics, accessed on 21/11/2017, at: https://goo.gl/L2J3Zt

(52) مجموعة من المقابلات مع المهاجرات اللواتي أكَّدن مسألة الانسجام الفكري عند اختيار الشريك، مع غياب هاجس تأخر الزواج. تمَّت عبر سكايب خلال فترة الدراسة الميدانية في عام 2016.

(53) المقابلة رقم 3 مع إحدى المستجيبات في دبي، عبر سكايب، 2016/ 7/ 22.

(54) المقابلة رقم 1 مع إحدى المستجيبات في الكويت، عبر سكايب، 2017/ 6/ 13.

(55) المقابلة رقم 2 مع إحدى المستجيبات التي هاجرت إلى البحرين لمدة ثلاثة أعوام، وبعد عودتها إلى لبنان هاجرت إلى دبي بدافع الهروب من فشل علاقة عاطفية ومحاولة النسيان، عبر سكايب، 2016/ 7/ 18.

(56) المقابلة رقم 12 مع إحدى المهاجرات إلى دبي، عبر سكايب، 2016/ 8/ 25.

(57) المقابلة رقم 15 مع إحدى المهاجرات إلى دبي، عبر سكايب، 2016/ 9/ 2.

(58) المقابلة رقم 6 مع إحدى المهاجرات إلى دبي، عبر سكايب، 2016/ 8/ 6.

(59) المقابلة رقم 9 مع إحدى المهاجرات إلى الكويت، عبر سكايب، 2016/ 8/ 15.

(60) المقابلة رقم 11 مع إحدى المهاجرات إلى سلطنة عمان، عبر سكايب، 2016/ 8/ 14.

(61) المقابلة رقم 7.

الفصل الثالث
النوع الاجتماعي والتنقل المرتبط بالارتقاء بالمستوى التعليمي تجارب الأكاديميين والأكاديميات اللبنانيين
.... مريم الحصباني

مقدمة

شهدت العقود الأخيرة تناميًا في حجم الهجرة الدولية للطلاب والطالبات[62]؛ ما دفع بعض العلماء إلى تقصّي أسباب هذه الظاهرة. وعلى الرغم من أن هناك اليوم مجموعة واسعة من الدراسات التي تتناول هذا الموضوع، فإن عددًا قليلًا جدًا منها يدرس علاقة النوع الاجتماعي بهذه الهجرة. ويسجِّل لبنان أعلى نسبة من هجرة الطلاب والطالبات وذوي المهارات العالية في الوطن العربي[63]، ومع ذلك، لم تزل البحوث المتعلقة بهجرة الطلاب والطالبات نادرة عمومًا، وعلاقة النوع الاجتماعي بمحدِّدات الهجرة الدولية للطلاب غائبة تمامًا عن الدراسات العلمية النادرة التي تناولت المنطقة العربية.

تهدف هذه الدراسة إلى سد هذه الثغرة، بمحاولة الإجابة عن السؤال البحثي التالي: كيف يؤثر النوع الاجتماعي في قرار انتقال الأكاديميين اللبنانيين المرتبط بالارتقاء بالمستوى التعليمي؟ وتستكشف العوامل الرئيسة التي تعوِّق أو تسهِّل قرار الأكاديميين الذكور والإناث الدراسة في الخارج، ومدى تأثُّرها بالنوع الاجتماعي.

ينقسم هذا الفصل إلى محورين: أولهما الإطار النظري للدراسة، والثاني دراسة حالة بشأن العلاقة بين النوع الاجتماعي وانتقال الأكاديميين والأكاديميات اللبنانيين بغية الارتقاء بمستواهم التعليمي، استنادًا إلى البيانات النوعية التي جرى جمعها في الفترة 2015-2016.

أولًا: الإطار النظري

يشمل هذا الإطار النظري تحديد المفاهيم، وعرضًا لأبرز الدراسات السابقة في الموضوع.

1 – تحديد المفاهيم

في ظلِّ توافر أفكار نظرية مختلفة بشأن النوع الاجتماعي، حتى في ما بين واضعي النظريات النسوية أنفسهم، من الضروري توضيح أن مفهوم النوع الاجتماعي لا يعني هنا سمة بيولوجية (مرادفة للجنس)، ولا هوية اجتماعية ثابتة (مترسِّخة في التنشئة الاجتماعية المتعلِّقة بأدوار الجنسين في مرحلة الطفولة)، لكنه يعني البناء المجتمعي لعلاقات السلطة المرنة والمتقلِّبة[64]؛ فالنوع الاجتماعي هو بناء مجتمعي، يتشكَّل عبر ممارسات السلطة؛ «ليس على المستوى الجزئي للتفاعل الاجتماعي اليومي فحسب، بل على المستوى الكلي أيضًا؛ إذ تسيطر المؤسسات الاجتماعية على الممارسات المتعلِّقة بالنوع الاجتماعي وتنظِّمها»[65].

كذلك، توجد مجموعة منوِّعة من المصطلحات المستخدَمة لوصف ظاهرة دراسة الطلاب والطالبات في الخارج، لعل أكثرها شيوعًا هو الهجرة الدولية للطلاب والطالبات. ونظرًا إلى وجود أنواع مختلفة من الهجرات الدولية للطلاب والطالبات، تتفاوت وفقًا لطول فترة الدراسة في الخارج ومستوى الدراسة ونوع الانتقال، فلا بد من التوضيح أن المقصود هنا هو النوع الذي يسافر فيه الطلاب والطالبات بقصد الحصول على شهادة أجنبية [66](Degree mobility)، عبر متابعة برنامج دراسي كامل في مؤسسة تعليم عالٍ في البلد المضيف[67]، وبمزيد من التحديد، المقصود هو الهجرة الدولية لطلاب الدراسات العليا الساعين للحصول على درجة الدكتوراه.

2 – الدراسات السابقة حول الهجرة الدولية للطلاب والطالبات

يقتصر العرض التالي للمؤلفات التي تتناول الهجرة الدولية للطلاب على دراسات تدمج النوع الاجتماعي في تحليل عوامل سفر الطلاب والطالبات بدافع الارتقاء من مستوى تعليمي إلى آخر، وهو موضوع البحث. صحيح أن دراسات تجريبية كثيرة تحلِّل العوامل المحدِّدة للهجرة الدولية للطلاب، معتمدة وجهات نظرية مختلفة، لكن القليل منها هو ما يبيّن آثار النوع الاجتماعي في هذا الانتقال.

لدى دراسة المحدِّدات التي تصوغ تطلّعات الطلاب في المملكة المتحدة للدراسة في الخارج، أظهر الباحث في الجغرافيا البشرية آلن فيندلاي وآخرون أن الطبقة الاجتماعية للوالدين، ولا سيما الأم (وهي المحدَّدة بناءً على مستوى التعليم ونوع المهنة) كانت عاملًا رئيسًا في تحديد دوافع الأولاد للدراسة في الخارج[68].

ركز باحثون آخرون أيضًا على دوافع الهجرة الدولية لدى الطلاب أو لدى الطالبات، مستخدمين في أعمالهم البحثية منظورًا قائمًا جزئيًّا على أساس الجنس. في دراسة لانتقال الطلاب الهنود الذكور إلى أستراليا للارتقاء بمستواهم التعليمي، كشف الباحث المتخصص في علم الاجتماع الحضري والريفي، ميشيل باس، تأثير توقعات الآباء من أبنائهم من الصف الأول أو الثاني في حوافزهم للدراسة في الخارج. ويختلف هذا التأثير بحسب طريقة تفسير الأبناء لهذه التوقعات، فيبذلون الجهود لتحقيقها عبر السفر[69]. وفي كتاب عن هجرة نساء كوريا الجنوبية واليابان والصين، كشفت أستاذة الاتصالات العالمية في الجامعة الأميركية في باريس، يونا كيم، أن سفر النساء الآسيويات بغية تحقيق الارتقاء بمستواهن التعليمي يتأثر بالتفاوتات السائدة بين الجنسين في بلدانهن الأصلية، فضلًا عن الصور التي تنقلها وسائل الإعلام عن الحياة «الغربية»[70] القائمة على التحرر والمساواة؛ وهو ما يعكس تأثير تقويم المرأة للتباينين الاجتماعي والثقافي بين الوطن والمجتمعات المُضيفة في قرارها الدراسة في الخارج.

ركزت دراستان بارزتان على استقراء أثر النوع الاجتماعي لدى انتقال الطلاب والطالبات بهدف تحقيق الارتقاء بمستواهم التعليمي. أما الأولى، فدرست فيها الباحثة البريطانية ساره هولواي وزملاؤها دوافع الطلاب والطالبات للدراسة في الخارج، وتوقعاتهم من انتقالهم للدراسة في الخارج على مستقبلهم المهني وحياتهم العائلية. واستند الباحثون إلى مقابلات شبه منسَّقة مع 20 طالبًا (10 ذكور و10 إناث) غادروا كازاخستان للحصول على درجة البكالوريوس في الجامعات البريطانية. وكشفت النتائج عدم وجود فروق بين دوافع الجنسين؛ إذ أفاد الذكور والإناث على السواء أن الهدف الأساس من الدراسة في الخارج هو الرغبة في اكتساب مؤهلات تمنحهم ميزة وظيفية في سوق العمل المحلية[71]. ومع ذلك، تباينت توقعات الطلاب من التعلم في الخارج بشأن مستقبلهم الوظيفي وحياتهم الأسرية بحسب الجنس؛ إذ توقعت الطالبات أن يواجهن قيودًا مختلفة عند عودتهن إلى الوطن، تشمل التمييز بين الجنسين في سوق العمل المحلية، ومعاناة العثور على زوج ملائم لا يهدِّد عملهن[72]، أما الطلاب فتوقعوا أن ينالوا موقعًا متميزًا في سوق العمل المحلية القائم على التمييز بين الجنسين، ويتنافسوا في مهمة تأمين وظيفة جيدة الأجر تساعدهم في الاستعداد للزواج[73]. وتكمن المساهمة النظرية الرئيسة لهذه الدراسة في إضافة منظور النوع الاجتماعي إلى الفهم البورديوسي[74] للهجرة الدولية للطلاب والطالبات بصفتها إعادة إنتاج طبقة اجتماعية. ومن خلال تقاطع المسائل الطبقية وتلك القائمة على التمييز بين الجنسين في التحليل، بيَّنت الدراسة أن فرص الإناث أقل من فرص نظرائهن من الذكور في الاستفادة من رأس المال الثقافي المكتسب من الدراسة في الخارج و(هن يُعِدْنَ) إنتاج أنفسهن بوصفهن أفرادًا من طبقة متوسطة ميسورة.

أما الدراسة البارزة الثانية في هذا المجال، فهي دراسة حديثة، اعتمد فيها راسل كينغ وغونجان سوندهي منهجية مقارنة، منوّعة الأساليب ومتعددة، المواقع لدراسة أثر اختلاف الجنس في دوافع الطلاب والطالبات الهنود والبريطانيين للدراسة في الخارج، وفي تجاربهم في السفر بهدف التعلم. ودمج الباحثان أربعة أطر نظرية بشأن الهجرة الدولية للطلاب والطالبات، سبق أن استخدمها باحثون آخرون بصورة منفصلة: «الهجرة الدولية للطلاب بصفتها مكوّنًا فرعيًا من مكوّنات عولمة التعليم العالي، وما ينجم عن ذلك من تمايز، وجزءًا من ثقافة التنقُّل والمغامرة لدى الشباب، وثمرة للتمايز الطبقي، ودافعًا له»[75]. ونظرًا إلى افتقار هذه الفرضيات إلى منظور النوع الاجتماعي، أَولى المؤلفان هذا البعد اهتمامًا، واستخدما تحليلًا يستند إلى النوع الاجتماعي. وكشفت النتائج الكمية أن «تشجيع الأسرة» أهم بالنسبة إلى الطالبات الهنديات والبريطانيات على السواء، مقارنة بنظرائهن الذكور، في اتخاذ قرار الدراسة في الخارج[76]. وظهر بين الطلاب الهنود تباين آخر بين الجنسين في العلاقة بين المؤهلات التعليمية للوالدين، ولا سيما الأم، والهجرة الدولية للطلاب. وكان أهل الطالبات يتمتعون بمستوى تعليم يفوق مستوى تعليم أهل الطلاب؛ وفسَّر المؤلفان ذلك بأن «الأهل الذين يتمتعون بمستوى عالٍ من التعليم والتحرُّر واليسر المادي هم وحدهم الذين يسمحون لبناتهم بمواصلة تعليمهن في الخارج ويشجعونهن على ذلك»[77]. وفي هذا المسح، تجلَّى التأثير المتباين للوالدين في انتقال الطلاب والطالبات الهنود المرتبط بتحقيق الارتقاء بالمستوى التعليمي، بوضوح أكبر في سرديات الطلاب والطالبات التي كشفت على نحو لا لبس فيه طابع التمييز بين الجنسين الذي تتسم به عملية الهجرة بدافع التعليم، سواء أكان ضمن الحدود الوطنية أم خارجها، ويفرض على أبناء العائلات الهندية ضوابط أقل مما يفرض على بناتها بشأن الانتقال إلى مدينة هندية أخرى أو إلى الخارج لمواصلة التعليم العالي[78].

قدم المؤلفان توصيتين للبحوث المستقبلية: الأولى، ما زالت هناك حاجة إلى مزيد من البحث بشأن «تأثير النوع الاجتماعي في قرارات هجرة الطلاب وتدفقاتها وتنظيمه لها»[79]؛ والثانية، ثمة حاجة إلى مزيد من التغطية المكانية في البحوث المتعلقة بهجرة الطلاب إلى الشمال العالمي، ومن ثم، من المهم النظر في تدفّقات الطلاب من أفريقيا والشرق الأوسط على سبيل المثال[80].

يمكن استخلاص فرضية مهمة من الدراسات الآنفة الذكر. صحيح أن مؤلفيها اعتمدوا تحليلًا على أساس النوع الاجتماعي، مستخدمين فيه أطرًا نظرية محايدة لا تفرّق بين الجنسين، وهي أطر معتمَدة لدى دراسة الهجرة الدولية للطلاب، إلا أن مناقشتهم هجرة الطلاب والطالبات من منظور النوع الاجتماعي لا تقدم رؤية لأهمية دمج هذا المنظور في تحليل البيانات التجريبية فحسب، لكن في النظريات المعتمَدة لشرح الهجرة الدولية للطلاب والطالبات أيضًا.

طوال العقود الثلاثة الماضية، قدَّم الباحثون والباحثات المتخصصون في القضايا النسوية تدرجًا، مساهمات تجريبية ونظرية قيّمة في مجال النوع الاجتماعي والهجرة. في ثمانينيات القرن العشرين، ظهر مفهوم النوع الاجتماعي في النظرية النسوية بصفته بناءً مجتمعيًّا «تشكِّل فيه ثقافة المجتمع هويات وسلوك وعلاقات السلطة بين الأفراد بحسب الفروق البيولوجية بين الجنسين»[81]. ومنذ تلك الفترة، ظهرت «تحليلات ثقافية» للهجرة، وبينت أدوارًا ثابتة ومحدَّدة ثقافيًّا للجنسين تعوّق هجرة المرأة. لكن هذا التحليل الثقافي تَعرَّض للانتقاد؛ لأنه ينظر إلى الأدوار والفروق بين الجنسين على أنها محدَّدة ثقافيًّا وثابتة، ولأن الدراسات التي اعتمدت هذا التحليل ركزت على دور النساء وتجاربهن في الهجرة فحسب. وحلّ الباحثون والباحثات المتخصصون في القضايا النسوية هذه الإشكاليات في وقت لاحق في دراستهم تجارب الرجال والنساء في الهجرة، وأعادوا صوغ مفهوم النوع الاجتماعي بصفته بناءً مرنًا ومتقلِّبًا لعلاقات اجتماعية مشبعة بالقوة، لا بصفته فئة بيولوجية ثابتة، أو وضعًا محدَّدًا ثقافيًّا وأدوارًا ثابتة للجنسين[82].

أثمرت هذه التعديلات تخصصًا علميًّا يشمل النوع الاجتماعي والهجرة. وبيَّن هذا التخصص أن النوع الاجتماعي مجموعة علاقات اجتماعية تؤثر في الهجرة وتتأثر بها، وأنه مترسِّخ ضمن المؤسسات أو المجالات التي تمارَس فيها علاقات السلطة، على نحو يثبت أن تشكيل ديناميات الهجرة لا يقتصر على الأسرة[83]. وأظهرت الدراسات أن العلاقات القائمة على أساس الجنس يُعاد تشكيلها، أو يُعاد إنتاجها في المرحلة التي تلي الهجرة عبر تفاعل عمليات على المستويين الجزئي والكلي[84].

استخدمت هذه الدراسة أفكارًا من بحوث نسوية للتوصُّل إلى فرضية مفادها أن العلاقات بين الجنسين أو ممارسات السلطة تغيِّر شكل انتقال الباحثين والباحثات الأكاديميين اللبنانيين بغية الارتقاء بمستواهم التعليمي. وتسعى الدراسة لتحديد المجالات/المؤسسات الاجتماعية القائمة في السياق اللبناني (الأسرة أو مؤسسات التعليم العالي أو غيرها) التي تؤثر ضمنها العلاقات بين الجنسين في قرار سفر الباحثين والباحثات الأكاديميين اللبنانيين في سعيهم لتحقيق الارتقاء بمستواهم التعليمي فيها، وتحديد طريقة هذا التأثير.

تستند الدراسة خصوصًا إلى النظريات النسوية بشأن النوع الاجتماعي التي طبقت مفهوم عالم الاجتماع البريطاني أنتوني غيدنز للبناء المجتمعي الذي يقيِّده العمل البشري[85]، علمًا أنه ينجم عنه[86]؛ وتعتمد تفسير غيدنز لعلاقات السلطة بصفتها «علاقات استقلال وتبعية منظَّمة»[87]، انطلاقًا من منظور فوكو للسلطة.

تبقى المساهمة الرئيسة لهذه الدراسة هي تطبيقها مقاربة نسوية للنوع الاجتماعي، بصفته بناءً مجتمعيًّا متقلبًا لعلاقات السلطة، على الهجرة الدولية للطلاب والطالبات. وعلى الرغم من أنه جرى إدراج مفهوم النوع الاجتماعي في الدراسات التي تناولت هجرة الطلاب والطالبات اللبنانيين، فإنه استُخدِم بصورة رئيسة في التحليل بوصفه متغيّرًا للجنس. وتفتقر الدراسات التي تتناول هجرة الطلاب والطالبات اللبنانيين تمامًا، إلى الصلة التي تربط بين علاقات النوع الاجتماعي وقرار اللبنانيين واللبنانيات الدراسة في الخارج.

في ضوء ندرة البيانات الإدارية ودراسات الهجرة الطلابية اللبنانية، وبغية تصوير اتجاهات تنقُّل الطلاب والطالبات اللبنانيين المرتبط بالارتقاء بالمستوى التعليمي، على الرغم من أنها غير مرضية، اعتمد البحث طريقة غير كافية تمامًا، هي استخدام قواعد بيانات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي .Eurostat) بشأن عدد الطلاب والطالبات اللبنانيين الملتحقين ببرامج التعليم الجامعي في بلدان المقصد المختارة، وجرت مقارنتها بمجموعة البيانات الإدارية للمركز التنموي للبحوث والإنماء في لبنان عن عدد الطلاب والطالبات الملتحقين بالجامعة اللبنانية.

تُبيّن قاعدة بيانات اليونسكو أن فرنسا هي بلد المقصد الأول للطلاب والطالبات اللبنانيين الجامعيين بين عامَي 1999 و2011، تليها الولايات المتحدة الأميركية[88]. وتُظهر قاعدة بيانات المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي عن عدد طلاب التعليم العالي في فرنسا بين عامي 2004 و2012 أن طلاب الدكتوراه يمثلون ثلث مجموع الطلاب والطالبات اللبنانيين الجامعيين في فرنسا منذ عام 2004[89]. وفي عام 2012، التحق 1629 طالبًا وطالبة ببرنامج للدكتوراه في فرنسا. وفي المقابل، بلغ عدد الطلاب والطالبات المسجلين في برنامج دكتوراه في الجامعة اللبنانية، وهي الجامعة الرئيسة التي تمنح درجة الدكتوراه، 1038 طالبًا في العام الدراسي 2011-2012، ومن بينهم 442 طالبًا وطالبة يتابعون دراستهم لنيل درجة الدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، و596 طالبًا في العلوم والتكنولوجيا[90]. وتُظهر هذه البيانات أن عدد الطلاب والطالبات اللبنانيين المسجلين في برنامج دكتوراه في الخارج أعلى من نظرائهم في لبنان، وتشير إلى أن النخب الأكاديمية اللبنانية تلقَّت تدريبها أساسًا في الخارج.

كشف عرض الدراسات المتاحة عن هجرة الطلاب والطالبات اللبنانيين أن الباحثين والباحثات كتبوا حصريًا في دراساتهم عن الحالات التي تتناول محددات هجرة الأدمغة لدى طلاب الطب وطالباته وناقشوا، عبر استخدام أساليب نوعية أو كمية، العوامل الكامنة وراء رغبة الطلاب في الالتحاق بدورات التدريب في الخارج والبقاء هناك بعد الانتهاء من التدريب. وأظهرت نتائج الدراسة الكمية التي أجراها أستاذ الطب المشارك في الجامعة الأميركية في بيروت، إيلي عقل وآخرون، باستخدامهم النوع الاجتماعي في التحليل بصفته متغيّرًا للجنس فحسب، وجود فجوة بين الجنسين في قرار طلاب الطب وطالباته اللبنانيين بشأن التدرُّب في الخارج ونيّتهم العودة إلى لبنان بعد التدريب. وأبدى الذكور ميلًا أكبر مما أبدته الإناث للالتحاق بالتدريب في الخارج (شكَّلت الإناث 40 في المئة فقط ممن يرغبون في الالتحاق بالتدريب في الخارج)، أو للبقاء هناك بصفة موقتة أو دائمة، بدلًا من العودة إلى لبنان مباشرة بعد الانتهاء من التدريب (31 في المئة، في مقابل 21 في المئة)[91]. ومع أن المؤلفين أعربوا عن الحاجة إلى استكشاف العوامل الكامنة وراء هذه الرغبة القائمة على أساس نوع الجنس، فقد رجَّحوا أن الاعتبارات الاجتماعية والأسرية فحسب قد تكون الأسباب الرئيسة للاختلافات الواضحة بين الجنسين[92].

على الرغم من تحديد النوع الاجتماعي، في التحليل النوعي المستخدَم في دراسة عقل وزملائه، بوصفه أحد العوامل التي تؤثر في قرار طلاب الطب وطالباته اللبنانيين الالتحاق بالتدريب في الخارج، فلم تكن هناك محاولات نظرية أو تجريبية في الدراسات النوعية والكمية لبحث الطرائق التي يؤثر من خلالها النوع الاجتماعي في قرار الطلاب أو رغبتهم بشأن الالتحاق بالتدريب في الخارج. وأشار المستجيبون في التحليل الاستقرائي للدراسة النوعية إلى النوع الاجتماعي، بوصفه عاملًا إضافيًّا يحث الطلاب والطالبات اللبنانيين الذين يدرسون الطب على اتخاذ قرارهم بالالتحاق بالتدريب في الخارج؛ فهو عامل جذب في بلد المقصد (غياب التمييز بين الجنسين)، وعامل استبقاء اجتماعي في لبنان (ضغوط الأسرة والمجتمع، خصوصًا بالنسبة إلى العزباوات)[93].

ثانيًا: دراسة الحالة

يوضح هذا المحور منهجية الدراسة ونتائجها والعوامل المعوِّقة أو الميسِّرة للتنقُّل بهدف الارتقاء بالمستوى التعليمي، ويناقش هذه النتائج ويقوّم هذه العوامل.

1 – منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على 23 مقابلة معمَّقة أجريت مع أكاديميين لبنانيين (13 ذكرًا و10 إناث)، بين عام 2015 وأوائل 2016، في إطار المشروع البحثي «الهجرة الدولية للأكاديميين اللبنانيين وإنتاج المعرفة»؛ لدراسة الديناميات القائمة على أساس الجنس في قرار انتقالهم بغية الارتقاء بمستواهم التعليمي[94]. أُجريت مقابلات شبه منظَّمة مباشرة مع الأكاديميين، استمرت كل منها نحو ساعة واحدة، باللغة الإنكليزية أو العربية وفقًا لتفضيلاتهم. وجرى تسجيل جميع المقابلات بعد الحصول على موافقة المستجيبين، ثم أُخضعت البيانات النوعية المجمعة تحليلًا مواضيعيًّا باستخدام برنامج Nvivo. وجرى نقل المقابلات وتحميلها على هذا البرنامج، وترميزها مواضيعيًا وفقًا للأسئلة الرئيسة التي وجَّهت البحث. ونظرًا إلى صغر حجم المجتمع الأكاديمي للعلوم الاجتماعية في لبنان، فلن يتوافر سوى الحد الأدنى من التفصيلات عن الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات عندما ترد اقتباسات، في سعي لضمان إخفاء هوية البيانات التي جرى جمعها.

كان المستجيبون أكاديميين لبنانيين، ذكورًا وإناثًا؛ متخصصين في مجال معيّن من العلوم الاجتماعية (الاقتصاد أو العلوم السياسية أو علم الاجتماع/الأنثروبولوجيا)؛ ونالوا شهاداتهم العليا في لبنان أو خارجه؛ وهم أعضاء في هيئة التدريس، بصفة دائمة أو موقتة، في أقسام العلوم الاجتماعية في مؤسسات التعليم العالي الثلاث في لبنان: الجامعة اللبنانية (وهي الجامعة الرسمية الوحيدة في لبنان) والجامعة الأميركية في بيروت والجامعة اللبنانية الأميركية. وأحرز 22 من أصل 23 من المستجيبين شهادة الدكتوراه (أحرزت واحدة فقط شهادة الماجستير، وهي مدرّسة بدوام جزئي في الجامعة الأميركية في بيروت والجامعة اللبنانية الأميركية). وتراوح أعمارهم بين 31 و64 عامًا. وكان عمر أغلبية الإناث في الثلاثينيات أو الأربعينيات، وعدد قليل منهن في الخمسينيات، بينما كانت أغلبية الذكور في الخمسينيات والستينيات، وعدد قليل منهم في الثلاثينيات أو الأربعينيات؛ وكثيرون منهم متزوجون ولديهم أولاد. أما عن البلد الذي حصلوا فيه على شهاداتهم العليا، فقد درس 18 من أصل 23 مستجيبًا في الخارج (11 ذكرًا/7 إناث)، ودرس 5 منهم في لبنان (3 إناث/ذكران اثنان) (يُنظر الجدول 3/1 - ب). ومن أصل 18 شخصًا درسوا في الخارج، توجه 5 إلى فرنسا، و5 إلى بريطانيا، و4 إلى الولايات المتحدة، في حين درس الأربعة الباقون في بلدان أخرى (ألمانيا وأوكرانيا وروسيا وبلجيكا). وكانت المناصب أو الرتب الأكاديمية للمستجيبين في أثناء مقابلتهم كالتالي: 8 محاضرون أو مدرِّسون (2 من الجامعة اللبنانية ذكر واحد/أنثى واحدة، و6 من الجامعتين الخاصَّتَين 3 ذكور/و3 إناث)، 7 أساتذة مساعدون (4 في الجامعة اللبنانية ذكر واحد/3 إناث، و3 في الجامعتين الخاصتين ذكران اثنان/أنثى واحدة)، وأستاذان مشاركان في الجامعتين الخاصتين (ذكر واحد/أنثى واحدة)، و5 أساتذة في الجامعة اللبنانية (جميعهم ذكور)، (يُنظر الجدول 3-1 - أ) ، والجدول (3-1 - ب).

الجدول (3–1 – أ)

توزّع العينة وفقًا للجامعة والجنس

الجامعة	ذكور	إناث	المجموع
الجامعة اللبنانية (رسمية)	7	4	11
الجامعة اللبنانية – الأميركية والجامعة الأميركية في بيروت (خاصتان)	6	6	12
المجموع	13	10	23

الجدول (3– 1 – ب)

توزّع العينة وفقًا لبلد الدراسة والجامعة والجنس

الجامعة	في الخارج		في لبنان		المجموع
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
الجامعة اللبنانية (رسمية)	5	2	2	2	11
الجامعة اللبنانية الأميركية، والجامعة الأميركية في بيروت (خاصتان)	6	5	0	1	12
المجموع	11	7	2	3	
	18		5		23

قبل مرحلة العمل الميداني، جرى جمع البيانات التالية عن مجموع أعضاء هيئات التدريس اللبنانيين العاملين في الجامعات اللبنانية الثلاث المختارة للعام 2014-2015: القسم الجامعي الذي يعملون فيه، ووضعهم الوظيفي (دائم/ غير دائم)، ورتبهم الأكاديمية، وأعلى مستوى تعليمي (درجة الماجستير أو الدكتوراه)، وبلد الدراسة الذي نالوا فيه شهاداتهم العليا، وجنسهم. وجرى استعمال بعض البيانات الذي جرى جمعها لهدفين: أولًا، بهدف اختيار عيّنة من المستجيبين على أساس نوع الجنس، وبلد الدراسة الذي نالوا فيه شهاداتهم العليا (لبنان أو في الخارج)، ومعايير المؤسسة في التوظيف. أما الهدف الثاني، فكمن في الكشف عن مدى الاختلافات بين الجنسين في انتقال أعضاء هيئة التدريس سعيًا وراء الارتقاء بالمستوى التعليمي، مع الإشارة على نحو خاص إلى البيانات المتعلقة ببلد الدراسة الذي نالوا فيه شهاداتهم العليا. واستنادًا إلى هذه الخلفية الإحصائية الأولية، سعت الدراسة لاستكشاف طبيعة الأوضاع التي دفعت الأكاديميين اللبنانيين إلى الدراسة في الخارج أو في لبنان.

2 – نتائج الدراسة

انطلاقًا من البيانات المؤسسية التي جرى جمعها عن بلد الدراسة الذي نال فيه أعضاء هيئات التدريس في لبنان شهاداتهم العليا (تغطي مجموع أعضاء هيئة التدريس اللبنانيين العاملين في الجامعات الثلاث المختارة للعام 2014-2015)، ظهرت النتائج التالية:

نالت أغلبية أعضاء هيئة التدريس اللبنانيين في الجامعات الثلاث المختارة شهاداتها العليا في الخارج (408 من أصل 605 وهو العدد الكلي لأعضاء هيئة التدريس). ومقارنة بين الذكور والإناث، تبيَّن أن عدد أعضاء هيئة التدريس

الذكور في الجامعات الثلاث الذين درسوا في الخارج أكبر من عدد الإناث اللائي تلقين تعليمهن العالي في خارج لبنان (الجامعة الأميركية في بيروت: 66 في المئة، في مقابل 31 في المئة؛ الجامعة اللبنانية الأميركية: 57 في المئة، في مقابل 43 في المئة؛ الجامعة اللبنانية: 69 في المئة، في مقابل 31 في المئة). ولم تكن التباينات بين الجنسين متماثلة في الجامعات الثلاث بين أولئك الذين واصلوا تحصيل أعلى المستويات التعليمية. فبينما كانت نسبة الذكور في هيئة التدريس في الجامعة اللبنانية الرسمية، الذين درسوا في لبنان (59.70 في المئة) أعلى من نسبة الإناث (40.30 في المئة)، أتت نسبة الذين درسوا في لبنان أعلى بين الإناث منها بين الذكور بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعتين الأميركيتين الخاصَّتين (الجامعة الأميركية في بيروت: 58.33 في المئة ذكورًا و41.67 في المئة إناثًا، والجامعة اللبنانية الأميركية: 76.19 في المئة ذكورًا و23.81 في المئة إناثًا)، (يُنظر الجدول 3-2 - أ).

لدى النظر بصورة محدَّدة إلى تسلسل البلدان التي حصل فيها أعضاء هيئة التدريس على شهاداتهم العليا، تتبيَّن التفاوتات بين الجامعات الثلاث. كانت فرنسا هي البلد الذي واصل تعليمه فيه أعلى عدد من أعضاء هيئة التدريس، ذكورًا وإناثًا، العاملين في الجامعة اللبنانية الرسمية، تلاها لبنان، ثم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. أما الولايات المتحدة، فشكَّلت الوجهة الأولى لأعضاء هيئة التدريس في الجامعتين الأميركيتين الخاصَّتين للدراسة في الخارج، تليها المملكة المتحدة، ثم فرنسا. ومع ذلك، جاء لبنان في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأميركية في بيروت، وتصدَّر ترتيب البلدان بالنسبة إلى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة اللبنانية الأميركية. ويُظهر المزيد من التصنيف لبلدان الدراسة التي اختارها أعضاء هيئة التدريس بحسب الجنس أن المملكة المتحدة هي الدولة الوحيدة التي اختارها بالتساوي أعضاء هيئة التدريس الذكور والإناث في الجامعة الأميركية في بيروت والجامعة اللبنانية الأميركية، وظهرت اختلافات طفيفة جدًا بين الجنسين بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعتين الخاصتين الذين ذهبوا إلى فرنسا للحصول على شهاداتهم العليا (يُنظر الجدول 3-2 - ب).

الجدول (3-2 - أ)

توزّع أعضاء هيئة التدريس، وفقًا للجامعة، ومكان الدراسة (لبنان/ الخارج) والجنس (بالنسبة المئوية)

بلد الدراسة	أنثى	ذكر	المجموع	المجموع
الجامعة الأميركية في بيروت	47	53	100	86
لبنان	58	42	100	24
في الخارج	34	66	100	50
غير متوافر	75	25	100	12
الجامعة اللبنانية الأميركية	54	46	100	59
لبنان	76	24	100	21
في الخارج	43	57	100	37
غير متوافر	0	100	100	1
الجامعة اللبنانية	33	66	100	460
لبنان	40	60	100	134

في الخارج	31	69	100	321
غير متوافر	25	75	100	4
المجموع	37	62	100	605

الجدول (3-2 - ب)

توزّع أعضاء هيئة التدريس، بحسب الجامعة وبلد الدراسة والجنس (بالنسبة المئوية)

بلد الدراسة	أنثى	ذكر	المجموع
الجامعة الأميركية في بيروت	47	53	100
لبنان	58	42	100
فرنسا	25	75	100
المملكة المتحدة	50	50	100
الولايات المتحدة	29	71	100
بلدان أخرى	0	100	100
الجامعة اللبنانية الأميركية	54	46	100
لبنان	76	24	100
فرنسا	50	50	100
المملكة المتحدة	50	50	100
الولايات المتحدة	31	69	100
بلدان أخرى	50	50	100
الجامعة اللبنانية	34	66	100
لبنان	40	60	100
فرنسا	32	68	100
لبنان/ فرنسا	80	20	100
المملكة المتحدة	40	60	100
الولايات المتحدة	21	79	100

بلدان أخرى	20	80	100
المجموع	37	63	100

تُظهر النتائج الإحصائية المبيّنة أعلاه تفاوتًا واضحًا بين الجنسين لدى علماء الاجتماع اللبنانيين في تنقُّلهم سعيًا للارتقاء بمستواهم التعليمي؛ إذ كانت نسبة الذكور من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الثلاث الذين سافروا بهدف التحصيل العلمي أعلى من نظيرتها لدى الإناث. وهي نتيجة تتطابق مع نتائج دراسة عقل وزملائه بشأن رغبة طلاب الطب اللبنانيين في الالتحاق بالتدرب في الخارج. ويتضح من هذا التطابق، وإن كانت الدراستان غير قابلتين للمقارنة من الناحية المنهجية، أن الهجرة الدولية للطلاب اللبنانيين ظاهرة مرتبطة بالنوع الاجتماعي. ومع ذلك، لا بد من توخّي الحذر وتجنّب التعميم، والاكتفاء بتقديم توصية للأبحاث المستقبلية بأن تجري تقويمًا كمّيًا بشأن مدى انتشار الهجرة الدولية للطلاب والطالبات المرتبطة بالنوع الاجتماعي بين فئات الطلاب والطالبات اللبنانيين المختلفة، لتكوين فكرة أوضح عن هذه الظاهرة.

ثمة سؤال يبقى معلَّقًا؛ إذ لم تقترح الدراسات المتاحة عن هجرة الطلاب والطالبات اللبنانيين إجابة عنه: لماذا يميل الذكور أكثر من الإناث إلى الدراسة في الخارج؟ ونعتقد أن سد هذا النقص في المؤلفات التي تتناول هذا الموضوع يستلزم إجراء دراسات تهدف إلى استكشاف العوامل الكامنة وراء الفروق بين الجنسين في الهجرة الدولية للطلاب والطالبات اللبنانيين. وهذه هي الثغرة التي حاولت هذه الدراسة التمهيدية معالجتها على النحو المبيّن في المحور التالي الذي يعرض الأسباب الكامنة وراء اتخاذ المستجيبين قرار سفرهم/عدم سفرهم سعيًا وراء التحصيل العلمي، وكيف أثَّر النوع الاجتماعي في قرارهم الهجرة.

3 – العوامل المعوّقة أو الميسّرة للتنقّل بهدف الارتقاء بالمستوى التعليمي

لدى سؤال المستجيبين عن الأسباب الكامنة وراء قرارهم مواصلة دراساتهم العليا في الخارج أو في لبنان، برزت عوامل عدة:

أ – عوامل مرتبطة بمؤسسات التعليم العالي

كشفت أغلبية المستجيبين من الذكور والإناث أن العوامل المرتبطة بمؤسسات التعليم العالي اللبنانية أدت دورًا مهمًّا في قرارهم السفر بغية الارتقاء بمستواهم التعليمي أو عدمه. وكان توافر المنح الدراسية هو العامل المشترك والأكثر ذِكرًا من الأكاديميين الذين حصلوا على شهادة الدكتوراه في الخارج أو في لبنان. ولم يُظهِر هذا المحدِّد المالي تمييزًا بين الجنسين في إمكان الحصول على منحة دراسية، لكنه كشف عن أوجه اختلاف بين الجامعات الرسمية والخاصة في طريقة دعم الانتقال من أجل الارتقاء بالمستوى التعليمي لطلابها وطالباتها، وأشار إلى دور الدولة في هذا الصدد. فبينما حصل خريجو الجامعة اللبنانية وخريجاتها على منح دراسية من خلال برنامج تعاون بين الجامعة الأم في لبنان والحكومة المضيفة، تقدَّم خريجو الجامعات الخاصة بطلب فردي لمنح دراسية من الجامعات في الخارج، وحصلوا عليها من دون أي مساعدة تُذكَر من الجامعة الأم.

سلَّط الأكاديميون الذين نالوا شهادة الدكتوراه من الخارج الضوء، على عوامل مؤسسية أخرى؛ وسنبدأ بعرض العوامل الأكثر ذكرًا، وصولًا إلى أقلّها؛ إذ احتل تمايز البيئة التعليمية والبحثية (المكتبة والمختبرات والندوات والمؤتمرات ... وغيرها) في جامعات الدول الأجنبية المرتبة الأولى لدى الأكاديميين العاملين في الجامعتين الأميركيتين الخاصتين في لبنان، ذكورًا وإناثًا. وجاءت العوامل التالية تراتبيًا على النحو الآتي: عدم وجود برنامج دكتوراه في أقسام العلوم الاجتماعية في مؤسسات التعليم العالي المحلية، وتوقعات المستجيبين من الانتقال بهدف

الارتقاء التعليمي؛ إذ يرون فيه وسيلة تتيح لهم فرصًا أكبر للحصول على وظيفة لاحقًا في الأوساط الأكاديمية في لبنان.

يوضِّح تركيز المستجيبين على هذه العوامل القيود التي تفرضها مؤسسات التعليم العالي المحلية والعوائق البنيوية التي تواجه الراغبين في استكمال دراساتهم العليا، ونيل شهادة الدكتوراه، والعمل لاحقًا في هيئة التدريس؛ فبصفتهم طلابًا وطالبات كانوا يسعون للحصول من خلال التعليم في الخارج على ما لم يكن متوافرًا في جامعات بلدانهم (برامج الدكتوراه والتعليم الجيد)، كان بعضهم يدرك أن ثمة حاجة إلى شهادة أجنبية لتحقيق آفاق المستقبل الوظيفي حتى يلتحق بهيئة التدريس، خصوصًا في مؤسسات التعليم العالي في لبنان. وتجدر الإشارة إلى أن أكاديميي الجامعة اللبنانية لم يؤكدوا نهائيًّا العلاقة بين الشهادة الجامعية من الجامعات الأجنبية وزيادة آفاق المستقبل الوظيفي في الوسط الأكاديمي، وهذا يدل على أن مؤسسات التعليم العالي الخاصة والرسمية في لبنان تختلف في تقويم الشهادة الأجنبية.

تبيَّن أيضًا، نتيجةَ مقارنةِ إجابات المستجيبين الذكور والإناث، أن تأثير بعض العوامل البنيوية لمؤسسات التعليم العالي في قرار الانتقال بغية الارتقاء بالمستوى التعليمي يختلف بين الجنسين؛ إذ حفز غياب برامج الدكتوراه في لبنان الذكور أكثر من الإناث على متابعة الدراسة في الخارج. وتفترض هذه النتيجة بأن مؤسسات التعليم العالي المحلية لو كانت تقدِّم برنامجًا للدكتوراه، لربما قرَّر الذكور مواصلة دراساتهم العليا في لبنان. ولم يظهر تباين بين الجنسين في قرار الانتقال من أجل الارتقاء بالمستوى التعليمي إلا بين الأكاديميين العاملين في الجامعتين الأميركيتين الخاصتين في لبنان؛ حيث كانت المستجيبات أكثر من المستجيبين اعتقادًا أن مواصلة دراستهن العليا في الخارج ستتيح لهن فرصًا أكبر للعمل في وقت لاحق في الأوساط الأكاديمية في لبنان. وتشير هذه النتيجة إلى أن الإناث أشدّ تأثرًا بالقيود البنيوية التي تفرضها مؤسسات التعليم العالي على توظيف أعضاء هيئة التدريس، ويمكن اعتبار قرارهن الدراسة في الخارج استراتيجية لمساعدتهن في الوصول إلى الوسط الأكاديمي.

كان العامل المؤسسي الآخر الذي أبرزه الأكاديميون، ذكورًا وإناثًا، في الجامعات الخاصة والرسمية، الدعم والنصيحة اللذين يقدمهما أساتذة جامعاتهم الأم في مجال الدراسة في الخارج. ويظهر هذا العامل دور أساتذة الجامعات الأم في تسويق التعليم في الخارج بين الطلاب اللبنانيين وتحفيزه.

ب – دور الأسرة

ظهرت تباينات كبيرة بين الجنسين عندما ألقى مستجيبون الضوء على دور أفراد الأسرة في قرارهم متابعة دراساتهم العليا في الخارج أو في لبنان.

من بين الأكاديميين الذين حصلوا على شهاداتهم العليا في الخارج، تحدث مستجيبون ذكور حصرًا عن التأثير المباشر وغير المباشر الذي أحدثته هجرة أفراد أسرهم في قرارهم السفر لمتابعة دراساتهم العليا. وكشف بعض من كان أفراد أسرته مهاجرين وقت انتقاله عن الأثر المباشر لهذه الشبكات الأسرية في قرار سفره سعيًا وراء نيل الشهادات العليا، من خلال الإشارة إلى أن وجود أحد أفراد الأسرة - أشقاء بالتحديد - في الخارج لم يسهِّل تنقُّله فحسب، بل أثَّر في اختياره بلد الدراسة. وأكّد آخرون أن وجود أفراد من أسرهم (أشقاء أو أقارب من الأسرة الممتدة) درسوا في الخارج حفَّزهم على مواصلة تعليمهم خارج وطنهم، وهذا ما يشير إلى التأثير غير المباشر لهجرة أقربائهم الذين سبقوهم في السفر بهدف مواصلة التعليم العالي، وانعكاسه على توقعاتهم بحصد نتائج إيجابية من الدراسة في الخارج. ولم يشر أيٌّ منهم إلى دور آبائهم أو موقفهم تجاه سفرهم بهدف الانتقال من مستوى تعليمي إلى آخر. وقد يكون السبب في ذلك هو أن آباءهم لم يختبروا تجربة الهجرة، وركز خطابهم على تأثير هجرة أفراد أسر أخرى في قرار انتقالهم.

من جهة أخرى، تحدثت الأكاديميات اللواتي درسن في الخارج عن الموقف الإيجابي لآبائهن إزاء انتقالهن إلى الخارج بهدف متابعة تحصيلهن العلمي، واعتبرنه نتيجة تجربة آبائهن في الهجرة. وأفادت هؤلاء بأنهنّ تلقين المشورة والتشجيع المباشرين من الوالدين، وعلى وجه التحديد من الأب، لمواصلة تعليمهن العالي خارج لبنان، وأضفن أن

موقف آبائهن الذين اختبروا الهجرة في حياتهم أتى دائمًا مشجّعًا على الهجرة الدولية لأبنائهم. وكشف خطابهن عن أن آباءهن الذين اتسم موقفهم بالحياد تجاه النوع الاجتماعي لم يعوّقوا انتقال أبنائهم سعيًا وراء العلم.

«أعتقد أن فكرة مغادرة هذا البلد كانت دائمًا جزءًا من البيئة الأسرية [...] فقد كانت الدراسة في الخارج مسألة يصر عليها والدي بشكل خاص [...] حتى إنه لم يكن يريدنا أن نحصل على بكالوريوس في لبنان» (عضوة هيئة تدريس بدوام كامل في الجامعة الأميركية الخاصة)[95].

أما الأكاديميون الذكور والإناث الذين واصلوا دراستهم لنيل شهادة الدكتوراه في لبنان، فكان لافتًا هنا أيضًا أن المستجيبات هن من أثرن موقف الوالدين من قرار أولادهم السفر بهدف الانتقال من مستوى تعليمي إلى آخر، وعبَّرن عن تأثيره فيهن؛ لا بل إنهن أوضحن كيف كانت علاقات السلطة بين الجنسين السائدة في أسرهن الأصلية والزوجية تعرقل توقهن للدراسة في الخارج؛ وأكدت مستجيبات أنهن منذ كن عزباوات ويسكنَّ مع آبائهن كان من المحظور تمامًا أن تسافر البنات ويدرسن في الخارج. ولأنهن نشأن في عائلة محافظة، فلم يكن أمامهن من خيار سوى متابعة دراستهن في لبنان. وتعليقًا على موقف الوالدين التمييزي القائم على نوع الجنس تجاه تعليم الأولاد في الخارج، أضفن أن أشقاءهن درسوا في الخارج، بينما لم تكن الهجرة لأغراض الدراسة خيارًا لهن ولشقيقاتهن تمكن مناقشته مع الوالدين:

«نشأتُ في عائلة محافظة لا تسمح للمرأة أيضًا أن تسافر أو تدرس في الخارج [...] لا يُسمح لي أو لشقيقتي [...] شقيقي الذي يصغرني بتسع سنوات سافر وحصل على الماجستير خارج لبنان» (عضو في هيئة تدريس في جامعتين أميركيتين خاصَّتين)[96].

إضافة إلى ذلك، أعلن بعضهن أن التمييز بين الجنسين كان جليًّا في تصرُّفات الأهل ومواقفهم من انتقال أولادهم بهدف التحصيل العلمي داخل لبنان وليس خارجه فحسب، وهذا ما يشير إلى السلطة التي يستخدمها الأهل للسيطرة على حياة البنات وخياراتهن التعليمية:

«نشأتُ في عائلة محافظة لا تسمح للفتيات بمغادرة مكان الإقامة مع والديهن، ولا حتى للدراسة في مدينة بيروت، وحتمًا، لا مجال للإناث لمواصلة دراستهن في الخارج [...] درس أخي في بيروت بينما لم يُسمح لشقيقتي على سبيل المثال بالانتقال إلى المدينة، واختار لها والداي أقرب جامعة إلى مكان إقامتهما [...] كان هناك تمييز على أساس النوع الاجتماعي ضد الإناث في بيئتي» (عضو هيئة تدريس في الجامعة اللبنانية)[97].

في سياق الكشف عن العقبات التي حالت دون انتقال النساء المتزوجات سعيًا وراء التعليم العالي، أماطت الأكاديميات اللثام عن التقسيم التقليدي للأدوار بين الجنسين والعلاقات بينهما ضمن نطاق العائلة، وما يُتوقع من النساء المتزوجات، أن يكنَّ مستعدات للتخلِّي عن حرية الانتقال إلى الخارج سعيًا وراء شهادة الدكتوراه. وكان التعليم في الخارج بالنسبة إلى بعضهن أمرًا مستحيلًا، لوجود أطفال في لبنان يحتاجون إلى الرعاية، وانتهى بهن الأمر إلى التقيُّد بدورهن التقليدي بوصفهن أمهات، بدلًا من تحقيق حلمهن في الحصول على درجة الدكتوراه:

«بحثتُ عن برامج الدكتوراه المحتملة في الخارج؛ ولكنني مرة أخرى لم أتوصل إلى أيّ حل، لأنه هناك حاجة للسفر حتى لبعض الوقت [...] فعليك أن تسافر مرة أو مرتين في السنة في الأقل، وهو أمر غير ممكن وغير مستحب بالنسبة إليَّ، ولدي ثلاثة أطفال» (عضو هيئة تدريس بدوام جزئي في جامعتين أميركيتين خاصتين)[98].

سلطت باحثات أخريات الضوء على الوضع التابع للمرأة المتزوجة في عملية صنع القرار ضمن حركات الهجرة الأسرية. وكانت هؤلاء الإناث مهاجرات مقيَّدات أو تابعات لأزواجهن الذين قرروا وقت الهجرة، ووقت العودة إلى ديارهم. وأشار خطابهن إلى الأثر السلبي لتقسيم علاقات السلطة على أساس التمييز بين الجنسين داخل الأسر الزوجية، في التطلعات التعليمية للمرأة:

«غادرت مع زوجي إلى ألمانيا بسبب الحرب في لبنان، وبدأت هناك تعليمي العالي، ولكن لم أستكمله لأن زوجي قرر العودة إلى لبنان بعد انتهاء الحرب [...] كنت ضد العودة إلى لبنان ... لكنه لم يستشرني في ذلك [...] اتخذ زوجي قرار الهجرة وكذلك العودة» (عضو هيئة تدريس في الجامعة اللبنانية الرسمية)[99].

ج – الانتقال من مستوى تعليمي إلى آخر

تحدَّث عدد من المستجيبين، إناثًا وذكورًا، عن أثر انتقالهم السابق بهدف التحصيل العلمي في قرارهم متابعة دراساتهم الدكتوراه خارج لبنان. ولأنهم كانوا قد نالوا درجة الماجستير في الخارج، كان اختيار بلد الدراسة المضيف نفسه للحصول على درجة الدكتوراه قرارًا عمليًا، لأنهم أصبحوا على دراية بهذا البلد. يدل هذا العامل على أن الانتقال بهدف الارتقاء بالمستوى التعليمي ظاهرة ذاتية الاستدامة؛ فتجربة الهجرة الدولية للأفراد تمكِّنهم من تطوير «رأس مال التنقُّل». والواقع أن خبرة الطلاب السابقة في الانتقال، وخبرتهم في التكيّف مع ثقافة أخرى تمثلان عنصرين رئيسين من العناصر الرئيسة الأربعة التي يتألف منها رأسمال التنقل وفقًا لتعريف الباحثة إليزابيت ميرفي - لوجون لرأسمال التنقُّل[100].

د – عوامل أخرى

أبرز عدد قليل من الأكاديميين ثلاثة عوامل إضافية كانت وراء قرارهم السفر إلى الخارج للانتقال من مستوى تعليمي إلى مستوى آخر. وحدهم المستجيبون الذكور ذكروا عاملَيْن من تلك العوامل الثلاثة؛ وهما عدم الاستقرار السياسي أو الحرب في لبنان، ووجود شبكات من الأصدقاء في الخارج. ومرة أخرى، يتَّضح وجود تباين قائم على أساس الجنس في إشارة الأكاديميين إلى شبكات الهجرة، على الرغم من أن المستجيبين الذكور أشاروا إلى أهمية الشبكات العائلية أكثر مما تناولوا شبكات الأصدقاء. وهذا يدل على الدور البارز لشبكات الهجرة، سواء أكانت شبكات أصدقاء أم شبكات أسرية، في تحفيز الأكاديميين الذكور حصرًا على الدراسة في الخارج.

أما العامل الثالث، الذي ذكرته المستجيبات الإناث أكثر مما أثاره الذكور، فيكمن في التطلُّعات الشخصية لتعزيز التواصل الثقافي والبحث عن الاستقلالية وتنمية الشخصية. ويشير هذا العامل الذي يتضمن تباينًا بين الجنسين في دوافع الهجرة الأكاديمية إلى احتمال عدم الرضا، ولا سيما بين الإناث، عن المعايير الثقافية السائدة في وطنهم. وهو مؤشر ظهر في نتائج دراسة كيم عن تأثير تقويم المرأة للاختلافات الاجتماعية والثقافية بين الوطن والمجتمعات المضيفة في قرارها الدراسة في الخارج[101].

4 – مناقشة النتائج

تقسم المناقشة التالية بين العوامل المثبطة والعوامل الميسرة التي أثَّرت في قرار الأكاديميين اللبنانيين الانتقال سعيًا وراء الارتقاء بمستواهم التعليمي العالي؛ وذلك لشرح التباينات بين الجنسين التي كشفتها الاستنتاجات.

أما العوامل الميسّرة، فتشمل هجرة أفراد الأسرة، ومؤسسات التعليم العالي المحلية التي تحفز ثقافة الهجرة من دون تمييز على أساس الجنس. ويبدو أن ثقافة الهجرة سائدة في مؤسسات التعليم العالي المحلية، وهي محايدة لا تفرّق بين الجنسين. ويحظى التعليم في الخارج بالتقدير والتشجيع الرسميين في الجامعات الأميركية الخاصة؛ إذ ترى هذه الجامعات في الشهادة الأجنبية أحد المعايير الرئيسة لتوظيف أعضاء هيئة التدريس، و/أو يتم الترويج لها بصفة غير رسمية من خلال تقديم منح دراسية إلى الطلاب والطالبات (خصوصًا خريجي الجامعة اللبنانية)، أو إسداء النصح لهم بمواصلة دراساتهم العليا في الخارج. لكن كيف فسّر الأكاديميون الذكور والإناث العوامل القائمة داخل مؤسسات التعليم العالي المحلية التي تحفّز الانتقال إلى الخارج سعيًا وراء التحصيل العلمي؟ وكيف استجابوا لها؟

قدم المستجيبون عوامل كثيرة مرتبطة بمؤسسات التعليم العالي المحلية أدت دورًا مهمًا في تحفيز أكاديميين لبنانيين، من الذكور والإناث على حد سواء تقريبًا، للدراسة في الخارج لنيل أعلى درجاتهم العلمية بوصفها عوامل محايدة لا تفرّق بين الجنسين. وكان الطلاب والطالبات يسعون للاكتساب من التعليم في الخارج، ما لم يتسنَّ لهم اكتسابه في جامعات بلدانهم (برامج الدكتوراه، والتعليم الجيّد)، وكان توافر المنح الدراسية عنصرًا حاسمًا سهَّل هجرتهم الدولية. ومع ذلك، ظهر تباين كبير بين الجنسين في العلاقة بين التعليم في الخارج والوصول إلى المهن الأكاديمية في الجامعات الأميركية اللبنانية الخاصة. ويذكِّرنا هذا الاستنتاج بدراسة هولواي وزملائها التي بيَّنت أن الدافع وراء دراسة الطلاب الكازاخستانيين الذكور والإناث في الخارج كان رغبة مماثلة في اكتساب مؤهلات توفِّر لهم ميزة وظيفية في سوق العمل المحلية، بينما وحدهن الطالبات أعربن عن شكوكهن في نتائج دراستهن في الخارج بشأن الوصول إلى سوق العمل المحلية، استنادًا إلى توقعاتهن بمواجهة تمييز بين الجنسين عند عودتهن إلى وطنهن[102]. وإن تشديد المستجيبات في دراستنا على العلاقة بين التعليم في الخارج والوصول إلى المجال الأكاديمي الخاص في لبنان لا يشير بالضرورة إلى تمييز قائم أو متوقع بين الجنسين في السياق الأكاديمي. ويمكن تفسير قرارهن الدراسة في الخارج بأنه استراتيجية يعتقدن أنها ستسهل وصولهن إلى الأوساط الأكاديمية في وقت لاحق.

في ما يتعلق بهجرة أفراد الأسرة، لوحظ أنها تضطلع بدور مهم في تحفيز ثقافة الهجرة بين الأكاديميين الذكور والإناث. وبالنسبة إلى الإناث، عززت هجرة الوالدين سفرهن بغية الارتقاء بمستواهن التعليمي. ووفق ما أعلنت المستجيبات، فالآباء الذين عاشوا الهجرة ينظرون إيجابيًّا إلى دراسة الأولاد في الخارج، ويتوسَّمون فيها خيرًا، فيأتي موقفهم منها بنَّاءً. أما الذكور، فحفَّزت هجرة أفراد آخرين من الأسرة (أشقاء أو أقارب من أسرة ممتدة) انتقالهم بهدف مواصلة تحصيلهم العلمي وسهَّلته. واستخدم هؤلاء الذكور الشبكات الأسرية في الخارج لتسهيل هجرتهم، أو استلهموا من أفراد العائلة الذين درسوا في الخارج؛ ومن ثمَّ اتخذوا القرار بناء على توقعاتهم نتائج إيجابية تنجم عن الدراسة في الخارج.

هناك نتيجة لافتة بشأن حالات من الأكاديميين الذين نالوا شهاداتهم العليا من الخارج؛ إذ لم يبرز دور الوالدين في الانتقال بغية الارتقاء بالمستوى التعليمي إلا في حالات الأكاديميات. وبعبارة أخرى، مثَّل تشجيع الوالدين عنصرًا أساسيًّا عند الإناث في تحفيزهن على السفر بهدف التحصيل العلمي. ويعكس هذا التباين القائم على النوع الاجتماعي نتائج دراسة كينغ وسوندهي الاستقصائية التي كشفت أن «تشجيع الأسرة» أهم لدى الطالبات الهنديات والبريطانيات منه لدى نظرائهن الذكور في اتخاذ قرار الدراسة في الخارج[103].

أما أهم العوامل المعوِّقة لسفر الأكاديميين اللبنانيين الساعين للارتقاء بمستواهم التعليمي، كما ذكرها المستجيبون، فهي القيود المالية والعائلية. وذكر عدد قليل منهم أن عدم توافر منحة دراسية كان هو السبب الكامن وراء قرارهم البقاء في لبنان لمواصلة الدراسات العليا فيه. غير أن القيود الأسرية كانت أشدّ بروزًا لدى المستجيبات الأكاديميات اللواتي أشرن وحدهن إلى هذا العائق؛ إذ أعلنّ أن قرارهنّ متابعة دراستهن العليا في لبنان تأثر بموقف الوالدين القائم على التمييز بين الجنسين تجاه هجرة أولادهم. واعتبرن أن موقف الوالدين التمييزي نتيجة للأعراف المتعلقة بالجنسين التي تحكم بيئتهن الأسرية المحافظة، وتمنح الوالدين والزوج، في حالة الشريكين المتزوجين، سلطة التحكُّم في قرارات حياة الإناث، ومنها قرار الهجرة بالتأكيد. ومن الواضح أن التقسيم التقليدي للأدوار، وعلاقات السلطة بين الجنسين ضمن محيط الأسرة، يحدان من انتقال الإناث من مستوى تعليمي إلى مستوى آخر. وفي المقابل، كان الأكاديميون الذكور يتصرفون على نحو مستقل واستراتيجي، لدى وضعهم خطط سفرهم بهدف التحصيل العلمي وتنفيذها من دون أي قيود عائلية.

لدى المقارنة بين الأكاديميات اللواتي درسن في الخارج واللواتي درسن في لبنان، يمكن استخلاص نتيجتين مختلفتين؛ فبالنسبة إلى الأكاديميات اللواتي درسن في الخارج، أدَّت هجرة الوالدين دورًا مهمًا في تسهيل انتقالهن سعيًا وراء العلم، وهذا ما يشير إلى قدرة تجربة الهجرة على تغيير المعتقدات وعلاقات السلطة السائدة، المفروضة ثقافيًا، القائمة على التمييز بين الجنسين ضمن الأسرة التي تعارض هجرة الإناث. وبيّنت أعمال الباحثين، واضعي النظريات النسوية التي تناولت العلاقة بين النوع الاجتماعي والهجرة، أن النوع الاجتماعي هو منظومة علاقات تتأثر بالهجرة[104].

وتُبيِّن حالات الأكاديميات اللواتي درسن في لبنان أن الإناث يشغلن مراكز ثانوية في التقسيم الهرمي لعلاقات السلطة داخل أسرهن الأصلية والزوجية. ولم تتخذ هؤلاء الإناث أي إجراء لمواجهة علاقات السلطة الهرمية داخل نطاق أسرهن أو للتوصل إلى حل وسط لتحقيق تطلعاتهن في التنقُّل بهدف الارتقاء بمستواهن التعليمي. وبعبارة أخرى، أعدن إنتاج علاقات السلطة القائمة على أساس النوع الاجتماعي داخل أسرهنّ.

خاتمة

كشفت هذه الدراسة العوامل الرئيسة التي تيسِّر الهجرة الدولية أو تعرقلها، من خلال سعيها لاستكشاف الطرائق التي يصوغ من خلالها النوع الاجتماعي قرار سفر الأكاديميين اللبنانيين، ذكورًا وإناثًا، بغية الارتقاء بمستواهم التعليمي. وتتعلق العوامل التي عرضها المستجيبون في الأساس بمجالين في السياق اللبناني: مؤسسات التعليم العالي المحلية، والأسرة. وبينما أدت مؤسسات التعليم العالي المحلية دورًا مهمًّا محايدًا في تحفيز انتقال الطلاب والطالبات بهدف التحصيل العلمي بصورة متساوية تقريبًا، تبيَّن أن المجال الأسري هو المكان الذي تترسَّخ فيه علاقات السلطة القائمة على أساس الجنسين، وتؤثر بصورة مختلفة في قرار الأكاديميين والأكاديميات اللبنانيين الانتقال بهدف الحصول على شهادات عليا. وخلافًا للأكاديميين اللبنانيين الذكور الذين يتصرفون على نحو مستقل واستراتيجي في التخطيط لسفرهم سعيًا وراء العلم، وتنفيذ خططهم بمنأى عن القيود العائلية، تتخذ الأكاديميات قرار الانتقال بناءً على منظومة العلاقات القائمة على أساس الجنس ضمن العائلة.

إضافة إلى ذلك، تعيد الإناث إنتاج علاقات السلطة الهرمية داخل أسرهن؛ بسبب عدم اتخاذهن أي إجراء يتَّسم بالمواجهة لتحقيق تطلعاتهن في السفر بغية النهوض بمستواهن التعليمي. ويتوافق التأثير الظاهر لعلاقات السلطة الهرمية داخل نطاق الأسرة في إضفاء طابع النوع الاجتماعي على انتقال الأكاديميين والأكاديميات اللبنانيين سعيًا وراء العلم مع كتابات عالمة الاجتماع بياريت هونداغنيو - سوتيلو عن الصلة بين العلاقات البطريركية القائمة على أساس الجنس والهجرة: «تتيح السلطة البطريركية لهم [للرجال] التصرف على نحو مستقل في التخطيط للهجرة والسفر»[105]. فهل يعني هذا أن بنية علاقات السلطة القائمة على أساس الجنس هي بنية اجتماعية ثابتة غير متقلِّبة تعيد الأفعال الفردية إنتاجها بصورة حتمية؟

تبيِّن نتائج دراستنا أن العلاقات بين الجنسين داخل الأسرة اللبنانية بنية مرنة ومتقلِّبة، يمكن إعادة إنتاجها أو تغييرها بإجراءات فردية. وتشير الأكاديميات اللواتي درسن في الخارج إلى الطابع الدينامي لبنية علاقات السلطة في إطار العائلة، وكيف اضطلعت تجربة الهجرة بدور مهم في تغيير هذه البنية الاجتماعية. وكان آباء الأكاديميات الذين عاشوا تجربة الهجرة مقتنعين تمامًا بالنتائج الإيجابية للسفر سعيًا وراء العلم؛ ومن ثمَّ شجعوا بناتهم على السفر، بعكس آباء الأكاديميات الذين لم يعيشوا تجربة الهجرة طوال حياتهم، فحالوا دون سفر بناتهم.

يساهم هذا العمل في البحوث المتعلقة بالنوع الاجتماعي والهجرة الدولية للطلاب والطالبات. وإن استكشاف الصلة بين العلاقات القائمة على أساس الجنس وقرار الطلاب والطالبات السفر للانتقال من مستوى تعليمي إلى آخر من خلال دراسات حالة الأكاديميين اللبنانيين يوسِّع نطاق التغطية المكانية للأبحاث المتعلقة بالهجرة الدولية للطلاب والطالبات عمومًا، ويمثل إضافة إلى الدراسات المتاحة المحدودة والتي تتناول هجرة الطلاب اللبنانيين خصوصًا.

أخيرًا، على الرغم من القيمة المضافة لهذه الدراسة، فإنها تنطوي على نواحي قصور لأن نتائجها تقتصر على بلد واحد (الهجرة الدولية للطلاب والطالبات اللبنانيين)، وعلى فئة معينة من الأكاديميين اللبنانيين (علماء العلوم الاجتماعية)، ومن ثمَّ، لا يمكن تعميمها على البلدان العربية الأخرى أو على مجموعات أخرى من الأكاديميين اللبنانيين. ونوصي بأن تعتمد البحوث المستقبلية في المنطقة العربية، ومنها لبنان، نهجًا يراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين للتمكُّن من دراسة الهجرة الدولية للطلاب والطالبات من منظور النوع الاجتماعي بين فئات الطلاب المختلفة، كميًّا ونوعيًّا، من أجل إتاحة مجال لإجراء تحليل مقارن وتكوين صورة أوسع عن هذه الظاهرة في المنطقة العربية.

المراجع

Akl, Elie et al. «Post - Graduation Migration Intentions of Students of Lebanese Medical Schools: A Survey Study.» *BMC Public Health*. vol. 8 (2008).

_______. «Why Are You Draining Your Brain? Factors Underlying Decisions of Graduating Lebanese Medical Students to Migrate.» *Social Science & Medicine*. vol. 64. no. 6 (2007).

Baas, Michiel. «Students of Migration: Indian Overseas Students and the Question of Permanent Residency.» *People and Place*. vol. 14. no. 1 (2006).

Boyd, Monica & Elizabeth Grieco. «Women and Migration: Incorporating Gender into International Migration Theory.» The Migaration Policy Institute. 1/3/2003, at: https://goo.gl/wh1pua

Chafetz, Janet Saltzman (ed.). *Handbook of the Sociology of Gender*. US: Springer, 2006.

Connell, Robert. *Gender and Power: Society, the Person, and Sexual Politics.* Palo Alto, CA: Stanford University Press, 1987.

Donato, Katharine et al. «A Glass Half Full? Gender in Migration Studies.» *International Migration Review.* vol. 40. no. 1 (2006).

Findlay, Allan et al., «Ever Reluctant Europeans: The Changing Geographies of UK Students Studying and Working Abroad.» *European Urban and Regional Studies.* vol. 13. no. 4 (2006).

Giddens, Anthony. *The Constitution of Society: Outline of the Theory of Structuration*. Berkeley, CA: University of California Press, 1984.

Holloway, Sarah et al. «Educational Mobility and the Gendered Geography of Cultural Capital: The Case of International Student Flows between Central Asia and the UK.» *Environment and Planning A.* vol. 44. no. 9 (2012).

Hondagneu - Sotelo, Pierrett. «Overcoming Patriarchal Constraints: The Reconstruction of Gender Relations among Mexican Immigrant Women and Men.» *Gender and Society.* vol. 6. no. 3 (1992).

________. *Gender and U.S. Immigration: Contemporary Trends*. Berkeley, CA: University of California Press, 2003.

Kim, Youna. *Transnational Migration, Media and Identity of Asian Women: Diasporic Daughters*. London: Routledge, 2011.

King, Russell & Gunjan Sondhi. «Gendering International Student Migration: A Comparison of UK and Indian Students‘ Motivations and Experiences of Studying Abroad.» Sussex Centre for Migration Research. Working Paper no. 84 (2016).

________. & Parvati Raghuram. «International Student Migration: Mapping the Field and New Research Agendas.» *Population, Space and Place.* vol. 19. no. 2 (2013).

Lorber, Judith. *Paradoxes of Gender*. New Haven, Connecticut: Yale University Press, 1994.

Martin, Patricia Y. «Gender as Social Institution.» *Social Forces*. vol. 82. no. 4 (2004).

Mahler, Sarah J. «Engendering Transnational Migration: A Case Study of Salvadorans.» *American Behavioral Scientist.* vol. 42, no. 4 (1999).

Murphy - Lejeune, Elizabeth. *Student Mobility and Narrative in Europe: The New Strangers*. London: Routledge, 2002.

Nawyn, Stephanie J. «Gender and Migration: Integrating Feminist Theory into Migration Studies.» *Sociology Compass*. vol. 4. no. 9 (2010).

Ōzden, Çağlar, & M. Schiff (eds.). *International Migration, Remittances and the Brain Drain.* Washington, DC: World Bank. Palgrave McMillan, 2006.

Radtke, Lorraine H. et al. *Power/Gender: Social Relations in Theory and Practice*. London: SAGE, 1994.

Risman, Barbara J. «Gender as a Social Structure: Theory Wrestling with Activism.» *Gender and Society.* vol. 18. no. 4 (2004).

---

(62) Russell King & Parvati Raghuram, «International Student Migration: Mapping the Field and New Research Agendas,» Population, Space and Place, vol. 19, no. 2 (2013), p. 129.

(63) Frédéric Docquier & Abdeslam Marfouk, «Measuring International Migration by Educational Attainment, 1990-2000,» in: Çağlar Ōzden & M. Schiff (eds.), International Migration, Remittances and the Brain Drain (Washington, DC: World Bank; Palgrave McMillan, 2006), p. 176.

(64) Pierrette Hondagneu - Sotelo & Cynthia Cranford, «Gender and Migration,» in: Janet Saltzman Chafetz (ed.), Handbook of the Sociology of Gender (US: Springer, 2006), p. 106.

(65) Lorraine H. Radtke et al., Power/Gender: Social Relations in Theory and Practice (London: SAGE, 1994), p. 13.

(66) King & Raghuram, p. 129.

(67) بخصوص مدة الإقامة في الخارج لطلاب الدكتوراه الدوليين، ونظرًا إلى اختلاف المتطلبات الأكاديمية لبرامج الدكتوراه بين بلد وآخر، يمكن الطالب/ الطالبة الإقامة في الخارج طوال مدة برنامج الدكتوراه، أو التسجيل بصفة طالب/ طالبة دكتوراه في مؤسسة مضيفة، وزيارة بلد الدراسة بضع مرات في السنة. وبناءً على ذلك، فالانتقال نوعان: طويل الأجل، وقصير الأجل. وفي كلا النوعين، يقتضي «الانتقال من مستوى تعليمي إلى آخر» من الطالب/ الطالبة الانتقال الفعلي بين دولة وأخرى، أي عبور الحدود الوطنية.

(68) Allan Findlay et al., «Ever Reluctant Europeans: The Changing Geographies of UK Students Studying and Working Abroad,» European Urban and Regional Studies, vol. 13, no. 4 (2006), p. 304.

(69) Michiel Baas, «Students of Migration: Indian Overseas Students and the Question of Permanent Residency,» People and Place, vol. 14, no. 1 (2006), pp. 16-19.

(70) Youna Kim, Transnational Migration, Media and Identity of Asian Women: Diasporic Daughters (London: Routledge, 2011), pp. 73-74.

(71) Sarah Holloway et al., «Educational Mobility and the Gendered Geography of Cultural Capital: The Case of International Student Flows between Central Asia and the UK,» Environment and Planning A, vol. 44, no. 9 (2012), pp. 11-12.

(72) Ibid, pp. 14-18.

(73) Ibid, p. 19.

(74) نسبةً إلى بيار بورديو.

(75) Russell King & Gunjan Sondhi, «Gendering International Student Migration: A Comparison of UK and Indian Students' Motivations and Experiences of Studying Abroad,» Sussex Centre for Migration Research, Working Paper no. 84 (2016), p. 7.

(76) Ibid, p. 12.

(77) Ibid, p. 19.

(78) Ibid, p. 20.

(79) Ibid, p. 27.

(80) Holloway et al., p. 23.

(81) Monica Boyd & Elizabeth Grieco, «Women and Migration: Incorporating Gender into International Migration Theory,» The Migaration Policy Institute, 1/3/2003, accessed on 20/2/2018, at: https://goo.gl/wh1pua

(82) لمزيد من التفصيلات، يُنظر المقالات التالية:

Katharine Donato et al., «A Glass Half Full? Gender in Migration Studies,» International Migration Review, vol. 40, no. 1 (2006); Stephanie J. Nawyn. «Gender and Migration: Integrating Feminist Theory into Migration Studies,» Sociology Compass, vol. 4, no. 9 (2010).

(83) Ibid.

(84) لمزيد من التفصيلات، يُنظر المقالات التالية:

Sarah J. Mahler, «Engendering Transnational Migration: A Case Study of Salvadorans,» American Behavioral Scientist, vol. 42, no. 4 (1999); Pierrette Hondagneu - Sotelo, «Gender and Immigration: A Retrospective and Introduction,» in: Pierrette Hondagneu - Sotelo (ed.), Gender and U.S. Immigration: Contemporary Trends (Berkeley, CA: University of California Press, 2003).

(85) من بين منظِّري النوع الاجتماعي بصفته بناءً مجتمعيًّا الذين يستندون إلى النظريات الاجتماعية للسلطة، كنظريات غيدنز وفوكو، يُنظر على سبيل المثال:

Robert Connell, Gender and Power: Society, the Person, and Sexual Politics (Palo Alto, CA: Stanford University Press, 1987); Judith Lorber, Paradoxes of Gender (New Haven, CT: Yale University Press, 1994); Patricia Y. Martin, «Gender as Social Institution,» Social Forces, vol. 82, no. 4 (2004), pp. 1249-1273; Barbara J. Risman, «Gender as a Social Structure: Theory Wrestling with Activism,» Gender and Society, vol. 18, no. 4 (2004), pp. 429-451.

(86) Anthony Giddens, The Constitution of Society: Outline of the Theory of Structuration (Berkeley, CA: University of California Press, 1984), p. 25.

(87) Ibid.

(88) Cf. The UNESCO Institute for Statistics (UIS), Data for the Sustainable Development Goals, accessed on 30/12/2016, at: https://goo.gl/xwVmBP

(89) Cf. Eurostat data, Eurostat Database, accessed on 30/12/2016, at: https://goo.gl/SEFnXt

(90) يُنظر: موقع المركز التنموي للبحوث والإنماء في لبنان، شوهد في 2016/12/30، في: https://goo.gl/FrzMFU

(91) Elie Akl et al., «Post - Graduation Migration Intentions of Students of Lebanese Medical Schools: A Survey Study,» BMC Public Health, vol. 8 (2008), p. 3.

(92) Ibid, p. 7.

(93) Elie Akl et al., «Why Are You Draining Your Brain? Factors Underlying Decisions of Graduating Lebanese Medical Students to Migrate,» Social Science & Medicine, vol. 64, no. 6 (2007), pp. 1280-1281.

(94) اعتمد هذا المشروع مقاربات متعدِّدة المواقع ومنوعة الأساليب بين عام 2015 وأوائل 2016، لدراسة العلاقة بين الهجرة الدولية للأكاديميين اللبنانيين ومساراتهم التعليمية والمهنية ونوع المعرفة التي ينتجونها في العلوم الاجتماعية. لمزيد من التفصيلات، يُنظر: «مشاريع المنح البحثية الممولة في إطار الدورة الثانية: لما قبانجي: الحراك الأكاديمي الدولي وإنتاج المعرفة: حالة لبنان»، موقع المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، شوهد في 2018/2/22، في: https://goo.gl/Pi5yie

(95) ر. م.، مقابلة شخصية، الجامعة اللبنانية الأميركية، بيروت، 2016/1/1.

(96) د. أ.، مقابلة شخصية، أجرتها لمى قبانجي، الجامعة الأميركية، بيروت، 2015/10/19.

(97) ر. ن.، مقابلة شخصية، أجرتها مريم الحصباني، الجامعة اللبنانية، بيروت، 2015/10/13.

(98) د. أ.، مقابلة شخصية.

(99) ر. ن.، مقابلة شخصية.

(100) Elizabeth Murphy - Lejeune, Student Mobility and Narrative in Europe: The New Strangers (London: Routledge, 2002), pp. 51-52.

(101) Kim, p. 74.

(102) Holloway et al., pp. 11, 12, 14.

(103) King & Sondhi, p. 12.

(104) لمزيد من التفصيلات، يُنظر:

Nawyn.

(105) Pierrette Hondagneu - Sotelo, «Overcoming Patriarchal Constraints: The Reconstruction of Gender Relations among Mexican Immigrant Women and Men,» Gender and Society, vol. 6, no. 3 (1992), p. 394.

القسم الثاني
بين القوانين الأوروبية التقييدية ولايقينية المستقبل

الفصل الرابع
هجرة الشباب العرب إلى دول الاتحاد الأوروبي قراءة نقدية في السياسة الأوروبية للهجرة ...... محمد الخشاني

مقدمة

ارتبط تاريخ المجتمعات بالتدفقات الهجرية من خلال الفتوحات وتكوين الدول والاستعمار. وقد أحدث هذا كله على مرّ الزمن مدارات وشبكات هجرية تطورت على إيقاع التحولات الظرفية. وتمخض هذا عن «عولمة الهجرات» وزيادة عدد الدول الموفدة والمستقبلة ودول العبور؛ ليتعدى عدد المهاجرين في العالم الآن 243 مليون شخص، أي نحو 3 في المئة من سكان العالم. وتمثّل البلدان العربية مجالًا لهذه الحركات الهجرية. ولعل الأهمية التي أصبحت تكتسيها الهجرة يمكن أن تبرّر تعريف الثورة الحالية للرأسمالية بثورة الحركية البشرية. وبناءً على هذه الأهمية، أصبحت الهجرة موضوعًا يحظى باهتمام سياسي بالغ، يكاد يكون يوميًا محط تعليق وسائل الإعلام التي تتناول حيثياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ما لا شك فيه أن فئة الشباب هي العنصر الفاعل في هذه الحركية في الوقت الذي تزداد التفاوتات السكانية والاقتصادية بين الدول الغنية وتلك السائرة في طريق النمو، ومنها الدول العربية. ولا بد من التذكير هنا بأن علماء الاجتماع والقانون والسكان وعلم النفس اختلفوا في تعريفهم هذه الفئة، فهي لا تشكّل شريحة موحدة، بل تختلف بحسب خصائصها وإمكاناتها. ويظل معيار السن هو المؤشر الأساس لتحديد مرحلة الشباب. وتختلف المعايير في تحديد الفترة العمرية لسن الشباب بحسب المصادر المختلفة؛ فمنظمة الأمم المتحدة تحدد هذه السن بين 15 و24 عامًا، بينما يحددها البنك الدولي بين 15 و25 عامًا.

في ظل هذه المعطيات، تبرز الهجرة رهانًا أساسيًا في العلاقات بين الدول المستقبلة والدول الموفدة؛ إذ أصبحت حركة اليد العاملة عبر الحدود، لأسباب موضوعية وذاتية، تستقطب عددًا متزايدًا من الشباب العرب، وأصبح المشرق العربي ومغربه يمثّلان خزانات للقوى العاملة الشابة تلبي حاجات الدول الأوروبية والأميركية، إضافة إلى بعض الدول العربية.

يمثّل الاتحاد الأوروبي الوجهة الرئيسة للشباب العرب، لكنه يواجه حكامة تتسم بتناقضات سنعمل على إبرازها كي نبين العوامل المفترض أن تحفز على اعتماد سياسة أوروبية جديدة تخضع لمقاربة «ثلاثية الربح» .Triple win) للفاعلين المعنيين: المهاجر، والدول الموفدة، والدول المستقبلة. وسنعمل على تحليل هذه الإشكالية من خلال أربعة تساؤلات: ما حجم الظاهرة؟ وما أبعادها المستقبلية من خلال الدراسات المتوافرة في بعض الدول العربية؟ وما أهم محاور السياسة الأوروبية في مجال الهجرة؟ وما العوامل التي تبرز تناقضات هذه السياسة ونواقصها، وتفرض اعتماد سياسة أوروبية جديدة للهجرة؟ كلها تساؤلات جوهرية سنسعى للإجابة عنها بهدف إبراز ضرورة تعامل جديد للدول الأوروبية مع هذه القضية.

ربما يصعب التمييز بين تحليل الظاهرة ككل وتحليلها من وجهة الشباب، نظرًا إلى افتقارنا إلى الدراسات والبحوث المتخصصة. فعلى ندرتها سنعرض خلاصات بعض الدراسات في الموضوع، التي يمثّل الشباب مكونها الأساس

بوضوح؛ فالهجرة تظل في مخيلة الشباب العرب وسيلة للهروب من واقع محبط، بحيث يعتبرها كثير منهم خلاصًا، ويعيش على أمل البحث عن الفرصة السانحة لتحقيق الحلم الأوروبي أو الأميركي، أو الهجرة إلى دول الخليج. وليس ضروريًا أن يكون ذلك بطرائق مشروعة، فبعد اعتماد الاتحاد الأوروبي سياسة أمنية تقنينية ابتداء من أواسط الثمانينيات، أصبحت الهجرة إلى المجال الأوروبي تكتسي أساسًا طابعًا غير شرعي، يُطلق عليه في المغرب العربي «الحريك»، وهو مصطلح مزدوج المعنى يعني تحدي المحظور وإحراق أوراق الهوية، وقد أصبح هذا المصطلح مألوفًا في الثقافة الشعبية، وتبوأ مكانة متميزة في تحليل ظاهرة الهجرة.

أولًا: الحجم الحالي لهجرة الشباب العرب والهجرة الاحتمالية

يصعب تحديد حجم هجرة الشباب العرب نظرًا إلى عدم توفّرنا على معطيات تفصل هذا الحجم بحسب الشرائح العمرية، وكذلك لوجود حالات متباينة للمهاجرين (مزدوجي الجنسية، غير المسجلين في المراكز القنصلية، والمهاجرين غير الشرعيين) مع اختلاف بيّن في إحصاءات الدول المستقبلة والدول الموفدة. هكذا تعتبر مشكلة التحديد الكمي لحجم الهجرة على العموم من أعوص الإكراهات التي تواجه الباحثين في هذا المجال، وتظل الإحصاءات المتوافرة في الأغلب تقديرات تقريبية.

أما في ما يخص التدفقات الهجرية من الدول العربية في اتجاه دول الاتحاد الأوروبي، فيوفر لنا التقرير الأخير عن الهجرة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية معطيات للفترة 2004-2014 (الجدول 4-1)؛ وهي معطيات وإن كانت لا تميز بين الشرائح العمرية، فإنها توضح أن هذه التدفقات تتشكّل أساسًا من الشباب.

الجدول (4-1)

التدفقات الهجرية من الدول العربية في اتجاه دول الاتحاد الأوروبي (بالآلاف)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
238.5	167.2	141.2	137.3	149.5	164.4	191.7	187.2	184.5	180.5	192.8

المصدر: تمّ إعداد هذا الجدول اعتمادًا على بيانات دول الاتحاد الواردة في:

Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE), Perspectives des migrations internationales 2016 (Paris: OCDE, 2016).

تبرز هذه المعطيات بجلاء أهمية هذه التدفقات التي عرفت في الأعوام الأخيرة نموًا متميزًا، ولا سيما في ظل الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي تعرفها دول عربية كثيرة.

على مستوى الحجم، وبحسب تقرير للإسكوا اعتمد على البيانات الصادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، فإن عدد المهاجرين من البلدان العربية قُدّر في عام 2013 بـ 21974881 شخصًا، ما يناهز ضعف العدد المسجل في عام 1990 أي 12091398، وقد مثّل المهاجرون 9.5 في المئة من سكان المنطقة في عام 2013، في مقابل 3.5 في المئة في عام 1990. ويتوزع المهاجرون بحسب التقدير الأخير بين 57.3 في المئة من الذكور و42.7 في المئة من الإناث، وهي نسبة أدنى من متوسط نسبة هجرة النساء في العالم التي تصل إلى 48 في المئة. وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي الآن أهم وجهة للمهاجرين العرب بعد أن انخفضت نسبة المهاجرين من بلدان عربية إلى بلدان عربية أخرى، وتأتي فرنسا في طليعة بلدان المقصد للمهاجرين العرب، ونجد من الدول العشر الأُوَل إيطاليا وإسبانيا.

لا تتوافر لنا إحصاءات حديثة مفصلة لحجم الهجرة العربية بحسب العمر والجنس، لكن المؤكد أن فئة الشباب تشكّل أكبر نسبة من مجموع المهاجرين كما تؤكد ذلك البحوث الميدانية بشأن الهجرة الاحتمالية كتلك التي قامت بها مؤسستا «صلتك» و«غالوب» (Silatech and Gallup)، في عام 2010، بشأن الشباب العرب، والتي أثبتت أن أكثر من 30 في المئة من المستجيبين ممن تراوح أعمارهم بين 15 و29 عامًا أبدوا رغبة في الهجرة الدائمة[106].

تزكّي هذه الرغبة في النزوع الدراسات الميدانية التي أُجريت في بعض الدول العربية، كتلك التي أجراها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تونس[107]، والبحث الذي أجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في مصر[108]، أو ذاك الذي أجرته الجمعية المغربية للدراسات والأبحاث بشأن الهجرة في المغرب[109].

يبقى البحث الذي أجراه المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تونس، والذي نُشر في كانون الأول/ديسمبر 2016، أكثر تفصيلًا في ما يخص هجرة الشباب. تناول هذا البحث عينة تتكوّن من 1162 شابًا وشابة، تراوح أعمارهم بين 18 و34 عامًا. وقد أقر هؤلاء بنسبة 55 في المئة أنهم يفكرون في الهجرة. وتتوزع هذه النسبة بين 66.8 في المئة من الذكور و41.5 في المئة من الإناث. وميّز البحث في هذه العينة بين أربع فئات عبّرت عن نسب نزوع متباينة:

الجدول (4-2)

توزّع النزوع بحسب الشريحة العمرية

الذين يفكرون في الهجرة		الشرائح العمرية				المجموع
		18-19	20-24	25-29	30-34	
نعم	العدد	120	257	166	96	639
	النسبة المئوية	58.3	64.3	52.9	39.7	55
لا	العدد	86	143	148	146	523
	النسبة المئوية	41.7	35.8	47.1	60.3	45
	المجموع	206	400	314	242	1162
	النسبة المئوية	100	100	100	100	100

المصدر: عبد الستار السحباني، **الشباب والهجرة غير النظامية في تونس: دراسة ميدانية للتمثلات الاجتماعية والممارسات والانتظارات** (تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2016)، ص 123.

الملاحظ أن نسب النزوع تبقى مرتفعة عند شرائح الشباب المختلفة، وإذا استثنينا الشريحة العمرية 30-34 عامًا، فإن نسب النزوع تفوق نصف عينة الشريحة وتتعدى الثلثين بالنسبة إلى الشريحة العمرية 20-24 عامًا.

أما في ما يخص المستوى العلمي، فتتوزع نسب النزوع، كما ورد في الجدول (4-3).

الجدول (4-3)

نسب النزوع بحسب المستوى العلمي

الذين يفكرون في الهجرة		المستوى التعليمي				المجموع
		العالي	الثانوي	الابتدائي	الأمي	
نعم	العدد	172	358	102	07	639
	النسبة المئوية	53.4	55.7	56.4	46.7	55
لا	العدد	150	285	79	8	523
	النسبة المئوية	46.6	44.3	43.6	53.3	45
	المجموع	322	643	181	15	1162
	النسبة المئوية	100	100	100	100	100

المصدر: المرجع نفسه، ص 124.

أثبت البحث أن نسب النزوع تبقى مرتفعة مهما كان المستوى العلمي، لكن اللافت هو نسبة النزوع لدى ذوي مستوى التعليم العالي؛ إذ يفكر أكثر من نصف الشريحة في الهجرة، مع ما لذلك من انعكاسات متباينة على الدولة الموفدة ودول الاستقبال. وتظل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولا سيما دول الاتحاد الأوروبي وجهة مميزة لذوي الكفاءات من الشباب العرب، خصوصًا من دول المغرب العربي. وبحسب إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإنّ نسبة المغاربيين من ذوي الكفاءات الجامعية ارتفعت من 9.2 في المئة في عام 1990، إلى 17.6 في المئة في عام 2000، إلى 22.3 في المئة في عام 2010[110].

في ما يخص الوضع المهني، تمخض البحث عن التوزّع الوارد في الجدول (4-4).

الجدول (4-4)

التوزّع بحسب الوضع المهني

الذين يفكرون في الهجرة		الوضع المهني					المجموع
		بصدد متابعة تكوين دراسة	بصدد البحث عن شغل	أعمل	غير ناشط	وضع آخر	
نعم	العدد	191	195	202	50	1	639
	النسبة	59.9	71.2	45.1	41.7	100	55
لا	العدد	128	79	246	70	0	523
	النسبة	40.1	28.8	54.9	58.3	0	45
	المجموع	319	274	448	120	1	1162
	النسبة	100	100	100	100		100

المصدر: المرجع نفسه، ص 125.

نجد هذه المواقف بحسب الوضع المهني في دول عربية كثيرة، حيث من البدهي أن تكون نسب النزوع مرتفعة عند الشباب ممن هم بصدد متابعة تكوين أو دراسة، أو ممن هم بصدد البحث عن عمل، لكن اللافت أن نحو نصف الذين يشتغلون يفكر في الهجرة أيضًا. ويوضح الجدول (4-5) البلدان التي ينوي المهاجرون الذهاب إليها.

الجدول (4-5)

البلدان التي ينوي المهاجرون الذهاب إليها (بالنسبة المئوية)

فرنسا	إيطاليا	ألمانيا	كندا	دول الخليج	أميركا	هولندا	إسبانيا	ليبيا	بلد آخر
19.5	13.2	12.8	11.7	8.8	8.8	7.8	5.8	3	8.4

المصدر: المرجع نفسه.

هكذا، تمثّل دول الاتحاد الأوروبي الوجهة الرئيسة التي ينوي الشباب التونسي التوجه إليها، وتأتي فرنسا وإيطاليا وألمانيا في المراتب الأولى. وفي ردة فعل ضد السياسة الأوروبية التقنينية في مجال الهجرة، فقد أعلن نحو ثلث العينة عن عزمه اللجوء إلى الهجرة غير النظامية للوصول إلى دول الاستقبال الأوروبية.

نجد الخلاصة نفسها في البحث الذي أجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في مصر؛ إذ يؤكد أن الوجهة المفضلة للشباب المصريين المهاجرين بطريقة غير قانونية هي دول الاتحاد الأوروبي. وتظل إيطاليا ومالطا واليونان وجهات الهجرة غير الشرعية المفضلة للشباب المصريين في الفترة 2007-2013. وقد احتلت مصر الترتيب السابع بين أعلى عشر جنسيات للمهاجرين المهرّبين من طريق البحر إلى إيطاليا في الفترة 2012-2015. وفي عام 2014، احتلت الترتيب 11 بين أعلى الدول المرسلة للمهاجرين غير الشرعيين إلى اليونان، والترتيب العاشر إلى مالطا[111]. ووفق ما جاء في البحث نفسه، تبدأ الرغبة في السفر في سن مبكرة قبل الثامنة عشرة، وتزيد في الفئة العمرية من 20-25 عامًا، بينما تقل في الفئة الأكبر حتى 35 عامًا.

تتقاطع هذه المعطيات بشأن نسب النزوع ونتائجها مع بحوث أُجريت في المغرب؛ ففكرة الهجرة يمكن أن تظهر في سن مبكرة، وهذه إحدى الخلاصات التي استنتجناها من بحث ساهمنا في تأطيره في المغرب بشأن موضوع «تشغيل الأطفال». وقد غطى هذا المسح 500 حالة (250 من الإناث، و250 من الذكور)، تراوح أعمارهم بين 5 أعوام و15 عامًا، وموزعين على مختلف مناطق البلاد. وكان آخر سؤال في استمارة المسح يتعلق بـ «تطلعات الطفل بالنسبة إلى مستقبله»، وبما أن الاستمارة كانت مغلقة لتبسيط مسطرة البحث، اقتُرح على الطفل عدد من الأجوبة: الذهاب إلى المدرسة، وتعلم مهنة، ومتابعة دروس محاربة الأمية، والزواج بالنسبة إلى البنات، والهجرة إلى الخارج. فمن أصل 500 مستجيب، أجاب 91 أن مشروعهم المستقبلي هو الهجرة إلى الخارج، أي 18.2 في المئة من المجموع (13.2 في المئة من عينة الفتيات و23.2 في المئة من عينة الذكور).

نقصت هذه الظاهرة في الأعوام الأخيرة، بعد أن كانت وسائل الإعلام في العقود الأخيرة تتناقل بين الفينة والأخرى أنباء عن مغامرات قاصرين تراوح أعمارهم بين 14 و17 عامًا يهاجرون سرًا، مختبئين في الحافلات أو الحاويات أو الشاحنات (أكثر من 100 ألف شاحنة تقطع سنويًا المضيق في اتجاه جنوب - شمال) وتظل الوجهات الأكثر استهدافًا للقاصرين هي إسبانيا وإيطاليا[112].

يؤكد بروز هذه الظاهرة في سن مبكرة أن الهجرة في المغرب أصبحت ظاهرة مجتمعية بارزة، وربما يمكننا أن نتكلم عن انتشار ثقافة الهجرة؛ لأن الأمر تعدى الأسباب المعروفة، وأصبح حتى من يتوفرون على شغل يتطلعون أحيانًا إلى الهجرة. وواكب ذلك مواقف مجتمعية مثمنة للظاهرة حتى بالنسبة إلى الإناث اللائي يهاجرن خارج إطار التجمع الأسري، وهذا ما استنتجناه من دراسة ساهمنا فيها في المغرب حول عينتين من «المهاجرين» و«غير المهاجرين»، وعبّر هؤلاء عن تسامحهم مع هجرة الإناث بل تزكيتها على التوالي بنسبة 53.3 في المئة و24.8 في المئة في

الوسط القروي، و53.6 في المئة و43.3 في المئة في الوسط الحضري. وهذا يفسر التطور الذي عرفته الهجرة النسوية في المغرب ابتداء من أواسط الثمانينيات[113].

هذا كله يشرح كيف أن حجم الهجرة في هذا البلد تضاعف أكثر من ثلاث مرات (3.3) في خلال 23 عامًا، انتقل من 549.1 ألفًا في عام 1993 إلى نحو 5 ملايين في عام 2016.

في ما يخص الآفاق المستقبلية، فإن البحث الذي أجرته الجمعية المغربية للدراسات والأبحاث عن الهجرة يتقاطع في خلاصاته مع البحث الذي أُجري في تونس؛ إذ تناولت عينة البحث 2604 أشخاص تراوح أعمارهم بين 18 و50 عامًا. وخضع تقسيمهم بحسب الشرائح العمرية لهيكلة الساكنة المغربية بالنسبة إلى هذه الشريحة العريضة: 40 في المئة تراوح أعمارهم بين 18 و29 سنة، بينما تراوح أعمار 28 في المئة بين 30 و39 عامًا، و32 في المئة منهم تراوح أعمارهم بين 40 و50 عامًا. وميز البحث اعتمادًا على معايير عدة بين من لهم نزوع قوي للهجرة ومن لهم نزوع ضعيف (التوفر على جواز، والتأشيرة، وعقدة عمل، وإمكانات مادية، وجود أفراد للعائلة في بلدان المهجر... إلخ). إجمالًا تمخض البحث عن النتائج الآتية:

- أقر 58 في المئة من الأشخاص المستجيبين أنهم لا يفكرون في الهجرة؛ لاعتبارات ترتبط أساسًا بالتزاماتهم العائلية (50 في المئة)، وبحبهم العيش في بلدهم (31 في المئة).

- عبّر 42 في المئة من المستجيبين عن نيتهم الهجرة للعمل في الخارج. واعتمادًا على المعايير المحددة كان لدى 22 في المئة منهم نزوع قوي للهجرة، ولدى 78 في المئة نزوع ضعيف للهجرة.

عند استقراء الخلاصات بالنسبة إلى الشرائح العمرية، يبرز النزوع القوي للهجرة عند الشباب المغاربة؛ فالشريحة العمرية 18-29 عامًا تمثل أكثر من 50 في المئة من المهاجرين المحتملين. ويبرز هذا النزوع على المستويين: فهذه الشريحة تمثل 58 في المئة ممن لهم نزوع قوي للهجرة بالنسبة إلى مجموع العينة و53 في المئة ممن لهم نزوع ضعيف للهجرة.

تتناول المعطيات المتوافرة بالنسبة إلى المستوى الدراسي مجموع العينة، وتتوزع بين المستوى الضعيف (من الأمي إلى السلك الأول من الإعدادي) والمتوسط (السلك الثاني من الثانوي والتعليم المهني) والعالي (الجامعي وما بعد الجامعي) ونسب هذه المستويات من العينة هي على التوالي 83 و10 و7 في المئة. الهجرة الاحتمالية بالنسبة إلى المستويات الثلاثة هي 42 و47 و34 في المئة. وتبرز هذه النسبة الأخيرة الأهمية التي أصبحت تكتسيها هجرة الكفاءات في المغرب على غرار ما عاينّاه في حالة تونس، وهو ما يجري في باقي الدول العربية.

من خلاصات البحث أيضًا أن المشروع الهجري ليس مرتبطًا بالبطالة؛ لأن 50 في المئة من الأشخاص الذين عبّروا عن الرغبة في الهجرة يشتغلون. ونجد هذه الظاهرة عند شباب عرب كثر يصنفون ضمن ما يمكن أن نسميه بالعاملين الفقراء (The Working Poor)، الذين يعتبرون الهجرة وسيلة لتحسين أوضاعهم الاقتصادية.

في ما يخص الوجهة، تظل دول الاتحاد الأوروبي الوجهة الرئيسة التي يفكر هؤلاء المهاجرون المحتملون في الذهاب إليها بنسبة تفوق 70 في المئة، ومهما يكن المستوى الدراسي أو الوضع المهني، فإن الوجهات المفضلة تظل الدول الثلاث: فرنسا، وإسبانيا، وإيطاليا.

ما عادت هذه الأفضلية حكرًا على دول المغرب العربي، بل أصبحت أيضًا اختيارًا لشباب المشرق العربي بعد الأزمات السياسية التي أصبحت تعيشها هذه البلدان. وربما يكون لاختيار الاتحاد الأوروبي وجهة مفضلة أسباب موضوعية، فحركة العمالة في البلدان العربية تظل أسيرة التقلبات السياسية بين هذه الدول التي كانت لها أحيانًا توابع مدمرة على مصالح المهاجرين، كما حدث عند طرد المهاجرين المغاربة من الجزائر أو طرد المصريين والتونسيين

من ليبيا أو اليمنيين من المملكة العربية السعودية أو الفلسطينيين من الكويت. وتجدر الإشارة إلى أنه ضمن المطرودين عدد كبير من الجيل الثاني ممن ولد ونشأ في هذه البلاد، ونتج من هذا الطرد مآسٍ بالنسبة إلى هذه الأسر المهاجرة.

إضافةً إلى هذا، يظل الاتجاه السائد في دول الخليج هو خفض نسبة المهاجرين العرب، وتعويضهم باليد العاملة المحلية أو الآسيوية الأقل تكلفة. فطبقًا للبيانات التي جمعها كابيسفيركي، انخفضت نسبة «الوافدين» العرب من السكان في مجموع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي الست من 72 في المئة في عام 1975 إلى 25-29 في المئة في عام 2002[114]، وتعزز هذا الاتجاه بعد حرب الخليج. ويمثّل الشباب المصريون أكبر فئة عربية مغتربة في دول مجلس التعاون، متبوعين باليمنيين والأردنيين. ويطرح هذا الواقع، في غياب زوال أسباب الهجرة في هذه البلدان، مشكلة المتنفس الجديد الذي يمكن أن يعوض دول الخليج والدول العربية الأخرى كمجال لاستقبال الشباب العرب الراغبين في الهجرة. وهنا تبرز بعض الدول الأوروبية بوصفها وجهات متميزة، مثل اليونان في الشرق المتوسطي وإيطاليا وإسبانيا في غربه، إضافة إلى التدفقات المهمة التي تعرفها ألمانيا بالنسبة إلى اللاجئين السوريين، وكذا بعض الدول الإسكندنافية، مثل السويد.

يواجه هؤلاء الشبان سياسة تقنينية تكرّس واقع أوروبا القلعة، ولذلك أصبحت وسيلتهم للهجرة هي الطرائق غير القانونية، مع ما يستلزم ذلك من اللجوء إلى شبكات المهربين التي انتقل نشاطها من البوابة الغربية لدخول أوروبا، وهي مضيق جبل طارق، إلى البوابة الوسطى بين ليبيا وتونس والجزر الإيطالية (لامبيدوزا وصقلية... إلخ)، إضافة إلى البوابة الشرقية عبر اليونان التي تتحكم فيها تركيا.

هؤلاء الشباب الذين يمثّلون «هدية» من الدول العربية إلى القارة العجوز هم ضحايا تناقضات السياسة الأوروبية في مجال الهجرة.

ثانيًا: تناقضات السياسة الأوروبية في مجال الهجرة

لإبراز هذه التناقضات، سنعرض أولًا أهم المحطات التي عرفتها السياسة الأوروبية في مجال الهجرة، ثم نبيّن العوامل التي تبرّر بلورة سياسة جديدة للهجرة في دول الاتحاد الأوروبي.

1 - أهم المحطات التي عرفتها السياسة الأوروبية في مجال الهجرة

يمكن اعتبار اتفاقية شينغن التي وُقّعت في 14 حزيران/يونيو 1985 منطلق السياسة الأوروبية في مجال الهجرة، وهي تهدف إلى إزالة المراقبة على الحدود المشتركة بين دول الاتحاد الأوروبي. ووقعت هذه الاتفاقية في البداية خمس دول: فرنسا وألمانيا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، وانضمت إليها بعد ذلك إيطاليا في عام 1990 وإسبانيا والبرتغال في عام 1991، واليونان في عام 1992، والنمسا في عام 1995 وفنلندا والدانمارك والسويد في عام 1996. ثم بعد ذلك اتسعت منطقة شينغن لتضم، منذ 21 كانون الأول/ديسمبر 2007، تسعًا من الدول الأعضاء العشر التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2004 (إستونيا، وليتوانيا، ولاتفيا، وهنغاريا، ومالطا، وبولندا، وجمهورية التشيك، وسلوفاكيا، وسلوفينيا).

الملاحظ حاليًا أن 22 دولة من أصل 28 دولة في الاتحاد الأوروبي انضمت إلى نظام شينغن. وبينما قررت المملكة المتحدة الخروج من الاتحاد الأوروبي، ظلّت إيرلندا تتمتع بوضع خاص تحتفظ فيه بالحق في مراقبة الأشخاص على الحدود وعدم اعتماد تدابير الاتحاد بشأن تأشيرات الدخول واللجوء والهجرة. أما أيسلندا والنرويج، فعلى الرغم من عدم انتمائهما إلى الاتحاد الأوروبي، فإنهما انضمتا منذ عام 2001 إلى نظام شينغن؛ بسبب ارتباطهما باتفاقات حرية التنقل مع بلدان الشمال الأوروبي الأخرى. أما سويسرا، فانضمت إلى الاتفاقية في عام 2005، وبدأت في تنفيذها في

عام 2008، وكذا الشأن بالنسبة إلى ليختنشتاين التي انضمت إلى فضاء شينغن في 19 كانون الأول/ديسمبر 2011. هذا كله يعطينا خريطة لدول الاتحاد الأوروبي بـ «هندسة متغيرة»[115].

إلى حدود نهاية كانون الثاني/يناير 2017، سمحت اللجنة الأوروبية لدول بالاستمرار في مراقبة حدودها، وهي: ألمانيا، والنمسا، والدانمارك، والسويد، والنرويج، لأسباب تتعلق بتدفقات الهجرة، كما سمحت لفرنسا التي أرست هذه المراقبة مع اقتراب مؤتمر المناخ وبعد العمليات الإرهابية التي وقعت في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 بالاستمرار في هذه المراقبة إلى نهاية تموز/يوليو 2017.

جرى توقيع اتفاقية تنفيذ نظام شينغن في تموز/يوليو 1990. بذلك، ضُبط نظام إزالة المراقبة الداخلية للحدود واعتماد قواعد مشتركة بشأن دخول المواطنين الذين لا ينتمون إلى الاتحاد الأوروبي وإقاماتهم. ورافق هذه التدابير تعزيز التعاون بين أجهزة الشرطة والجمارك والقضاء. وواكب ذلك إجراءات اعتمدها بعض الدول بصفة منفردة؛ فألمانيا أنشأت في أوائل التسعينيات «الوكالة المركزية لمكافحة الهجرة غير الشرعية»، وأنشأت فرنسا في عام 1994 «المديرية المركزية للهجرة ومكافحة التشغيل السري»[116]. أما في إيطاليا، قبل إعداد عملية «بحرنا» .Mare nostrum)، واعتماد سياسة إنسانية في التعامل مع الهجرة غير الشرعية، فاستخدمت البحرية لمكافحة هذا النوع من الهجرة. وفي إسبانيا، كلف إقامة «النظام المندمج لليقظة الخارجية» في أيار/مايو 1999 نحو 142 مليون يورو، إضافة إلى تكاليف الصيانة؛ وهو نظام للمراقبة متطور جدًا يستخدم الرادارات مسافات طويلة، فضلًا عن الكاميرات الحرارية وكاميرات الرؤية الليلية وطائرات حوّامة، وغيرها من الخدمات اللوجستية.

جدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي اعتمد عددًا من الآليات التنظيمية في قمم الاتحاد المختلفة. ومن أبرز المراحل الرئيسة لهذا التطور:

- **معاهدة ماستريخت**: وُقعت هذه المعاهدة في عام 1992، واعتمدت كـ «قضايا ذات الاهتمام المشترك» شروط الدخول والتنقل والإقامة، فضلًا عن مكافحة الهجرة والإقامة والعمل غير الشرعي من مواطني البلدان غير المنتمية إلى الاتحاد على أراضي الدول الأعضاء. إضافة إلى ذلك، فإن هذه المعاهدة أدخلت مفهوم المواطنة الأوروبية، مع حقوق جديدة.

- **معاهدة أمستردام**: وُقّعت في عام 1997، ودخلت حيز التنفيذ في عام 1999، أدمجت «مكتسب شينغن» (مع أحكام خاصة بالنسبة إلى المملكة المتحدة وإيرلندا والدانمارك)، ونصت على أنه في ما يخص حرية تنقل الأشخاص (اللجوء، والهجرة) سيكون للمفوضية الأوروبية، بعد خمسة أعوام، القدرة على المبادرة الحصرية، وللمجلس الأوروبي فرصة التصويت بالأغلبية المؤهلة، بموجب مشروع القرار المشترك مع البرلمان الأوروبي على هذه القضايا.

- **قمة تامبيري**: عُقدت في 15 و16 تشرين الأول/أكتوبر 1999، واعتمدت وفقًا لمعاهدة أمستردام، سلسلة إجراءات تفصيلية لإرساء منطقة أوروبية حقيقية، أساسها الحرية والأمن والعدالة في الاتحاد الأوروبي. وحددت القمة سياسة هجرة مشتركة تقوم على تقويم الحاجات الاقتصادية والديموغرافية للاتحاد الأوروبي والوضع في البلاد الموفدة. واعتمدت القمة المقاربة الشاملة التي تأخذ في الاعتبار الجانبين السياسي والحقوقي وتنمية بلدان الأصل، وكذا بلدان العبور والتخلي عن فكرة «صفر هجرة»، وإعطاء الأهمية اللازمة لاندماج المهاجرين في وضعية قانونية ومكافحة الهجرة غير الشرعية والجريمة العابرة القارات، مع ضمان حق اللجوء.

- **قمة إشبيلية**: عُقدت في 21 و22 حزيران/يونيو 2002، وكان هدفها الرئيس مكافحة الهجرة غير الشرعية. ومن أجل ذلك، اعتمد رؤساء الدول والحكومات توجهات من أجل تعزيز تبادل البيانات وتسريع اتفاقات إعادة القبول مع بلدان المنشأ والعبور لتدفقات الهجرة.

- **القمة الأوروبية لثيسالونيكي**: عُقدت في 19 و20 حزيران/يونيو 2003، وناقشت مشكلة ملاءمة سياسات الهجرة. وأعربت عن الحاجة إلى «سياسة منظمة تغطي مجموعة كاملة من العلاقات مع البلدان الثالثة». كما اعتمدت القمة توجهات جديدة من أجل مبادرات لإقامة تعاون جيد بين هيئات مراقبة حدود الدول الأعضاء.

- **برنامج لاهاي** (4-5 تشرين الثاني/نوفمبر 2004): ينص على إعداد سياسة مشتركة، في غضون خمسة أعوام، بشأن الهجرة واللجوء، وتعتمد هذه السياسة:

- إنشاء «نظام اللجوء الأوروبي»، يشمل وضعًا موحدًا للجوء والحماية الفرعية، وكذا نظامًا للحماية الموقتة.

- إعادة سبك نظام المعلومات شينغن - الجيل الثاني، لجعله أكثر نجاعة في تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء.

- **«توجيه العودة»**: قبل اعتماد «الميثاق الأوروبي بشأن الهجرة واللجوء»، اعتمد البرلمان الأوروبي نص «توجيه العودة» (The Return Directive) في 18 حزيران/يونيو 2008. ويعبّر هذا النص في الوقت نفسه عن الرغبة في «مكافحة الهجرة غير الشرعية» والرغبة في «تعزيز أوجه التآزر بين الهجرة والتنمية»، وحدد لذلك خمسة أهداف هي: تنظيم الهجرة القانونية، ومكافحة الهجرة غير الشرعية، وتعزيز فاعلية الرقابة على الحدود، وبناء «أوروبا اللجوء»، والتركيز على التنمية المشتركة. إضافةً إلى ذلك، يهدف هذا التوجيه إلى تنسيق قواعد الطرد بالنسبة إلى من لا يتوافر لهم وثائق قانونية. كما ينص على الاعتقال الإداري مدة تصل إلى ثمانية عشر شهرًا، ومنع المهاجرين من دخول دول الاتحاد الأوروبي الأخرى مدة خمسة أعوام.

- **برنامج استوكهولم**: صدر في أواخر عام 2009. يحدد هذا البرنامج سياسة الهجرة واللجوء مدة خمسة أعوام. وهو يحل محل برنامج لاهاي.

- **مقترحات المفوضية الأوروبية**: بعد حركات الهجرة الناتجة من الثورات في الوطن العربي، قدمت المفوضية الأوروبية مقترحات لنهج جديد لسياسة الهجرة؛ منها:

- تشديد المراقبة على حدود الاتحاد الأوروبي.

- تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء بشأن إمكانات اندماج المهاجرين القانونيين.

- اعتماد سياسة موحدة بشأن اللجوء قبل نهاية عام 2012.

- **تدابير تعزيز مراقبة الحدود** (2014-2015): بعد وقوع مآسٍ كثيرة في حوض البحر الأبيض المتوسط راح ضحيتها مئات المهاجرين وطالبي اللجوء في عامي 2014 و2015، اتخذ الاتحاد الأوروبي تدابير لتعزيز مراقبة الحدود بما في ذلك:

- زيادة الموارد المخصصة لعمليات مراقبة الحدود بثلاثة أضعاف لفائدة فرونتكس (وكالة مراقبة الحدود الأوروبية).

- مراقبة الطرق الجديدة التي يستخدمها المهاجرون.

- تدمير زوارق المهربين.

- إنشاء قوة بحرية أوروبية لمنع السفن من مغادرة السواحل الليبية.

• إنشاء مخيمات للاجئين في ليبيا تحت سيطرة الأمم المتحدة، لإيواء أولئك الذين لا يمكن قبولهم في أوروبا.

في الواقع، على الرغم من كثرة هذه النصوص والتدابير، فإن توحيد السياسة الأوروبية في مجال الهجرة واللجوء ظل يواجه عددًا من الإكراهات والتناقضات، ويطغى عليه الخلافات بين الشركاء الأوروبيين. وبرز ذلك على الخصوص في رفض بعض الدول حل تقسيم اللاجئين بين دول الاتحاد ولجوء هؤلاء إلى حلول قمعية في مواجهة هذه التدفقات.

تبقى حصيلة هذه السياسات هزيلة جدًا كما يظهر من خلال إعادة اعتماد مواقف سابقة من دون القيام بتقويم حصيلة اجتماعات القمم المتعاقبة. جدير بالذكر أن في المجال الحقوقي لم توقع أي دولة من دول الاتحاد الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

لكن الخلافات في مواجهة هذه المسألة ليست حديثة، ولا أدل على ذلك من أن بعض الدول الأوروبية لجأ منذ مدة إلى حلول وطنية وإصدار قوانين خاصة به من دون التشاور والتنسيق مع باقي الشركاء في الاتحاد الأوروبي؛ ففي فرنسا، على سبيل المثال، أُصدرت في الفترة 1992-2010 سبعة قوانين في هذا الشأن: قانون مارشان (1992)، قانون باسكوا (1993)، قانون دوبريه (1997)، قانون شوفينمان (1998)، قانونَي ساركوزي (2003 و2006)، أما القانون الأخير فجرت الموافقة عليه في تشرين الأول/أكتوبر 2010 (هكذا يكون هذا القانون قد عُدّل 40 مرة منذ عام 1945).

نجد الأمر نفسه في إيطاليا، حيث سُنّت خمسة قوانين في الفترة 1990-2009: قانون مارتيلي (1990)، قانون توركو نابوليتانو (1998)، قانون بوسي فيني (2002)؛ القانون الرابع، كان أكثر انفتاحًا، واعتمده مجلس الوزراء في نيسان/أبريل 2007، أما القانون الخامس فهو قانون «الأمن الداخلي والهجرة» الذي اعتمدته حكومة برلسكوني في عام 2009، وهو من القوانين الأكثر تشددًا في أوروبا.

أما في إسبانيا، فصدر أول قانون للهجرة في الأول من تموز/يوليو 1985. وصدر بعده قانون 4/2000 (11 كانون الثاني/يناير 2000) الذي جرى تعديله في العام نفسه، وهو واحد من القوانين الإسبانية الأقصر عمرًا ليحل محله قانون 8/2000 (22 كانون الأول/ديسمبر 2000)، وخضع هذا القانون للتعديل بعد إصدار قانونين في العام نفسه: قانون 1/2003 وقانون 14/2003. بعد ذلك دخل قانون جديد حيز النفاذ في 13 كانون الأول/ديسمبر 2009، ثم أصدر قانون 4/2015 الذي جرت الموافقة عليه في 30 آذار/مارس 2015، وهو القانون السابع منذ عام 1985.

رافقت هذه الإجراءات التنظيمية إرادة من الاتحاد الأوروبي لـ «تصدير تدبير التدفقات الهجرية خارج الاتحاد»، وبناء عليه، عمل الاتحاد الأوروبي على دفع حدوده ونقل سياسته الخاصة بالهجرة، محولًا الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة يحدد فيها مصير المهاجرين[117]. ومارس الاتحاد الأوروبي لأجل ذلك الضغوط على الحكومات لسن قوانين تقيّد حركة الأشخاص في أراضيها (المغرب وتونس في عام 2003، والجزائر في عام 2008، وليبيا في عام 2010، ومصر في عام 2016). ومن أجل إبرام اتفاقات إعادة القبول وتقوية التعاون بين الأجهزة الأمنية (المساعدة التقنية ودوريات مشتركة ... إلخ) مع استخدام تقانة متطورة على نحو متزايد من أجل التحكم في التدفقات.

يركز الاتحاد الأوروبي في علاقاته بالدول العربية جنوب البحر الأبيض المتوسط على «التكامل التام لقضية الهجرة في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي القائمة والمستقبلية مع هذه البلدان». ويطالب بـ «تقوية القدرات على الحدود الجنوبية للاتحاد الأوروبي» مع وعود بمنح مساعدات لـ «البلدان التي تظهر استعدادًا للوفاء بالتزاماتها»، مستبدلًا شروط احترام الديمقراطية، بالوفاء بهذه الالتزامات.

بموازاة هذه الإجراءات، يلجأ بعض دول الاتحاد الأوروبي إلى تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين. وأصبحت هذه ممارسة شائعة إلى حد ما، كما يتوضح ذلك من خلال تنظيم عمليات التسوية المنظمة في بعض البلدان.

خلافًا لإسبانيا التي نفذت تسوية جماعية في الأعوام 1985، 1991، 1996، 2000، 2001 و2005، وفي إيطاليا في الأعوام 1988، 1990، 1995، 1998 و2000 و2012، فإن فرنسا، أكبر دولة مستقبلة للشباب العربي لم تقم بذلك إلا مرتين: الأولى في عام 1981 في بداية حكومة ميتران، والثانية في عام 1997، بعد وصول ليونيل جوسبان إلى قصر ماتينيون، المقر الرسمي لعمل رئيس الوزراء. ومنذ ذلك الحين بقيت التسويات تعالج كل حالة على حدة، وبمعدل 30 ألف حالة سنويًا تقريبًا. ووصل عدد هذه التسويات إلى 35274 حالة في عام 2013، و31265 في عام 2014.

تمكّن هذه الطريقة من تسوية أوضاع آلاف المهاجرين الذين يشتغلون منذ أعوام عدة في أوضاع غير قانونية، من دون تمكين المهاجرين الجدد من هذا الحق. يمكّن هذا الوضع الدول الأوروبية من التوفر على احتياط لا ينضب من قوة عمل تخضع لاستغلال فظيع في سوق الشغل.

في ضوء ما سبق، يجب التذكير بأن في منطق العلوم الاجتماعية، كي نستوعب أي ظاهرة اجتماعية، يجب الرجوع إلى أسبابها. وإذا أردنا التأثير في هذه الظاهرة، يجب التأثير في هذه الأسباب. لكن الظاهر أن السياسة الأوروبية في مجال الهجرة لا تعتمد هذا المنطق. فعلى الرغم من اعتماد هذه السياسة على مستوى الخطاب المقاربة الشاملة، وذلك منذ قمة تامبيري في عام 1999 كما رأينا، فإنها دأبت، على أرض الواقع، على التركيز على محاربة الهجرة السرية من دون منح المحاور الأخرى لهذه المقاربة الاهتمام اللازم، وهي تنمية التعاون مع البلدان الموفدة والعمل على إدماج المهاجرين في وضع قانوني و«الاحترام التام لحق اللجوء».

كون هذه الدول تعتبر مهدًا لحقوق الإنسان؛ كان أحرى أن تعتمد مقاربة حقوقية في التعامل مع هذه الظاهرة بدلًا من المقاربة الأمنية السائدة حتى الآن. أمام هذه التناقضات التي تعرفها السياسة الأوروبية في مجال الهجرة، هناك عدد من العوامل الموضوعية يبرر بلورة حكامة جديدة للهجرة في دول الاتحاد الأوروبي.

2 - العوامل التي تبرر بلورة سياسة جديدة للهجرة في دول الاتحاد الأوروبي

هذه العوامل متنوعة، وتكشف عن الجوانب السلبية للسياسة المطبقة حتى الآن بشأن قضايا الهجرة في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية الموفدة:

- تجاوزات سياسة للهجرة تركز على التدابير التقييدية وتصدير تدبير التدفقات الهجرية إلى خارج الاتحاد. وكانت لهذه التدابير آثار سلبية، وأدت إلى نتائج عكسية؛ إذ ارتفعت حدة الهجرة غير الشرعية ارتفاعًا لافتًا، ولا أدل على ذلك من تضاعف عدد قوارب الموت التي اعترضتها الشرطة الإسبانية بين عام 1991 (وهو العام الذي تلى توقيع اتفاقية تنفيذ اتفاقية شينغن) وعام 2002، حيث زاد هذا العدد (4 قوارب) حتى بلغ 1020 قاربًا[118]. قبل الأزمة الحادة الأخيرة التي عرفتها أوروبا في مجال الهجرة واللجوء، كانت وكالة تطبيق القانون الأوروبية «يوروبول» (Europol) تقدر عدد المهاجرين الذين يدخلون كل عام إلى دول الاتحاد بطريقة غير قانونية بنحو 500 ألف مهاجر[119]. تجدر الإشارة إلى أن هناك أربعة منافذ إلى دول الاتحاد الأوروبي: المنفذ الغرب أفريقي انطلاقًا من موريتانيا والأقاليم الصحراوية المغربية في اتجاه جزر الكناري، والمنفذ الغرب متوسطي عبر مضيق جبل طارق، والمنفذ الوسط المتوسطي انطلاقًا من الشواطئ التونسية والليبية في اتجاه الجزر الإيطالية، والمنفذ الشرق متوسطي المار عبر تركيا واليونان، الذي يمر عبره شباب دول الشرق الأوسط العربية. ونظرًا إلى التعاون الأمني بين السلطات المغربية والإسبانية، أُقفل المنفذان الأولان وانتقل الضغط إلى الشواطئ الليبية والحدود التركية. من الواضح أن القيود التنظيمية المفروضة على حركية الأجانب لم تمنع دخولهم، بقدر ما عوّقت حركة الذهاب والإياب؛ لأن الهجرة أصبحت مشروعًا مكلفًا اقتصاديًا، وبذلك عزز هذا الوضع أكثر الإقامة غير الشرعية. وبدهي أنه كلما كانت الحدود مغلقة، استقر الناس في البلد المضيف لأنهم لا يستطيعون المغادرة والعودة. نتيجة ذلك، تبدو أوروبا «عاجزة في مواجهة تدفق المهاجرين غير الشرعيين»[120].

- يوجد طلب للعمل في دول الاتحاد الأوروبي، يستجيب، لأسباب تتعلق بالتكاليف والمرونة لحاجات سوق الشغل. إن نشاط قطاعات كاملة يتوقف بنسب تختلف من قطاع إلى آخر على وجود المهاجرين، ولا سيما في الزراعة والبناء والخدمات، إضافة إلى وجود فرص مهمة للعمل الموسمي، معظمها وظائف تتميز بالمرونة والتأهيل المتواضع، وهي عمومًا أشغال ينبذها السكان الأصليون. وتقع هذه الوظائف خارج نطاق السلم الاجتماعي. وتضطر الدول الأوروبية إلى الاعتراف بهذه الحقيقة:

• من خلال عمليات التسوية الجماعية (إسبانيا، وإيطاليا ... إلخ) أو تسوية الحالات الفردية (فرنسا، وألمانيا ... إلخ).

• الاعتراف بوجود طلب على اليد العاملة غير ملبًّى. على سبيل المثال، يقدر عدد الوظائف الشاغرة في فرنسا بين 350 ألف وظيفة، بحسب وزير الشغل فرانسوا ريبسامين، و400 ألف بحسب نقابة أرباب العمل و500 ألف بحسب ما صرح به نيكولا ساركوزي في أثناء حملته الانتخابية في عام [121]2012. وهي وظائف يقول وزير الداخلية السابق بريس هورتوفو «لا يريد مواطنونا القيام بها»[122].

• عدم وجود قنوات قانونية تحفز الهجرة غير الشرعية والعمالة غير المنتظمة. في بعض القطاعات، يكون العامل غير النظامي هو أكثر ربحًا لصاحب العمل. فهو لا تحميه قوانين العمل، ونظرًا إلى هذه الهشاشة القانونية يكون مضطرًا إلى قبول أجور منخفضة وضمانات أقل من المهاجرين القانونيين ومن السكان الأصليين. هذا الوضع غير القانوني في سوق الشغل هو الذي يتسبب في الهجرة غير النظامية، لا العكس. ولمواجهة هذه المتطلبات نلاحظ أن السوق كانت أقوى في استقطاب تدفقات الهجرة من الدول في ضبطها.

- التحدي الديموغرافي: بحسب إحصاءات مكتب الإحصاء الأوروبي .EUROSTAT) لعام 2015، فإن عدد الأشخاص المولودين خارج الاتحاد الأوروبي ويعيشون في إحدى دوله الـ 28 يصل إلى 34.3 مليون شخص، وهذا العدد في تزايد؛ لأن أوروبا هي القارة التي تشيخ بوتيرة متزايدة. ويمكن أن تساهم الهجرة في تقليص العجز الديموغرافي في دول الاتحاد. فمؤشر الخصوبة هو دون معدل 2.1 الضروري لإعادة إنتاج الساكنة، فالمعدل في دول الاتحاد الأوروبي لا يتعدى 1.58 والدول الأكثر خصوبة لا يتعدى المؤشر فيها 1.94 في فرنسا، و1.88 في إيرلندا، و1.81 في السويد وفي المملكة المتحدة. وتظل الدول الأقل خصوبة هي اليونان (1.30)، وقبرص (1.31)، وإسبانيا وبولندا (1.32)، وإيطاليا وسلوفاكيا (1.37). نتيجةً ذلك، فإن حصة أوروبا من عدد سكان العالم في تناقص مطرد؛ إذ انتقلت من نحو 25 في المئة في أوائل القرن العشرين إلى 10 في المئة في عام 2015، ومن المنتظر أن تصل إلى 5 في المئة في عام 2020 (تقديرات). في هذا التاريخ، من المتوقع أن يخسر الاتحاد الأوروبي 20 مليون شخص في سن العمل؛ ذلك أن «هؤلاء الأشخاص لا يمكن استبدالهم إلا بمهاجرين»، وفق ما صرح به جوزف بوريل، الرئيس السابق للبرلمان الأوروبي[123]. يمكن بعض الدول العربية التي تعيش مرحلة ما يسمى النافذة الديموغرافية أن يكون مصدر سد هذا العجز؛ إذ إن مرحلة الانتقال الديموغرافي تتميز بولوج عدد مهم من الشباب إلى سوق الشغل مع وجود مؤشرات للخصوبة لا تزال مرتفعة، مثل مصر حيث مؤشر الخصوبة يصل في عام 2015 إلى 2.83، أو الأردن 3.17، أو السودان 3.79، أو موريتانيا 4.00، أو المغرب 2.13، أو الجزائر 2.00، أو سورية 2.60، أو العراق 4.12. هذا الواقع يحدث ضغطًا في سوق الشغل يدفع بالشباب أمام إقفال أبواب أوروبا إلى الهجرة غير القانونية.

- شجعت جدلية الرفض القانوني والطلب الاقتصادي على إنعاش ما يمكن تسميته «تجارة الأوهام»؛ حيث انتشرت شبكات المافيا على ضفتي المتوسط، وعلى طول طرق هجرة الشباب العرب لتقديم خدماتها بأسعار باهظة. ومن الصعب تقدير أرباح هذه الشبكات. وبحسب تقدير بعض الخبراء، فإن رقم معاملات هذه الشبكات يصل حاليًا إلى نحو 35 مليار يورو سنويًا[124].

- الهجرة غير الشرعية تحرم بلدان الاستقبال من موارد مالية مهمة؛ لأن الهجرة القانونية تظل الشكل الملائم للحراك الذي يساعد في استقرار السكان المهاجرين. كما يساعد الوضع القانوني في مكافحة العمل غير الشرعي؛ ما يسمح للدولة بالاستفادة من مدفوعات الضرائب، ويجبر رجال الأعمال على دفع المساهمات الاجتماعية في سياق يتسم

بشيخوخة السكان، حيث تتوقف استمرارية المعاشات فيه على مساهمات السكان الناشطين في صناديق الضمان الاجتماعي. وتبرز المعطيات المتوافرة في إسبانيا أهمية هذه المساهمة من المهاجرين الشرعيين؛ ففي إثر التسويات التي وقعت في هذا البلد في عام 2006، بلغت هذه المساهمة بالنسبة إلى كل مهاجر سُوي وضعه بين 1000 و1500 يورو.

- أما على المستوى الأمني، فالهجرة القانونية تجعل العمالة مرئية وتحد استغلال شبكات المافيا للمهاجرين. كما أن الوضع القانوني للمهاجر يساعد في اندماج أفضل من خلال توفير أوضاع معيشية أفضل والحق في الاستفادة على غرار السكان الأصليين من مختلف الامتيازات الاجتماعية، ما يحد من السلوك الانحرافي[(125)].

- هذه السياسة لها تكلفة عالية من الأرواح البشرية؛ لأن عبور البحر الأبيض المتوسط محفوف بالمخاطر، وربما ينتهي على نحو مأسوي كما تطالعنا بذلك باستمرار وسائل الإعلام، فقد أصبح هذا البحر أكبر مقبرة في العالم. فبحسب The Migrants Files، وهو تجمع يضم مجموعة من الصحافيين الأوروبيين المهتمين بمآسي الهجرة، فإن عدد الضحايا من «المهاجرين وطالبي اللجوء في الطريق إلى أوروبا في المنطقة بلغ منذ عام 2000 حتى حدود 25 أيار/مايو 2016 نحو 32040 شخصًا»[(126)].

- لهذه السياسة أيضًا تكلفة عالية للمواطن الأوروبي، فهي تؤدي إلى تعبئة موارد كبيرة لدعم سياسات مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال إنشاء مؤسسات تابعة للّجنة الأوروبية أو الدول الأعضاء في الاتحاد. فبحسب دراسة لـ The Migrants Files، فإن دول الاتحاد الأوروبي أنفقت 11.3 مليار دولار ابتداء من عام 2000 تكلفة لطرد المهاجرين غير الشرعيين، و1.6 مليار يورو لحماية حدود أوروبا وتمويل مختلف المؤسسات (فرونتكس، ونظام المعلومات شينغن... إلخ)، والعمليات (تعبئة قوات الأمن، والنظام المندمج للمراقبة الخارجية ... إلخ)[(127)]. في ما يخص فرونتكس فقد أنشأها المجلس الأوروبي، في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2004، لمحاربة الهجرة غير الشرعية. وتقوم هذه الوكالة بتنسيق التعاون بين الدول الأعضاء في مجال إدارة الحدود الخارجية، ولا سيما في الحالات التي تتطلب مزيدًا من المساعدة لمراقبة هذه الحدود، وفي تنظيم عمليات العودة المشتركة وتدريب قوات حرس الحدود الوطنية. نظرًا إلى التدفقات الهجرية التي عرفتها الشواطئ الأوروبية في الأعوام الأخيرة، تقرر تعبئة قوة مكوّنة من 1500 شخص ومضاعفة ميزانية الوكالة ثلاث مرات من 114 مليون دولار في عام 2015 إلى 320 مليون دولار في عام 2020. ويظل إمكان تدخل هذه الوكالة من دون أخذ الضوء الأخضر من الدول المعنية محل انتقاد من هذه الدول التي تعتبر ذلك صعب التنفيذ.

وأخيرًا، لا يمكن الاتحاد الأوروبي أن يستمر في الازدهار، من وجهة النظر الجيوستراتيجية، مع وجود جيوب للفقر في حدوده الجنوبية والشرقية. فكل محاولة للتقليل من تدفقات المهاجرين تقتضي التأثير في أسباب الهجرة، علمًا أن الأمر يظل معقدًا ويحتاج إلى تنسيق بين الدول الموفدة والدول المستقبلة، ولا بد من التذكير هنا بأن الهدف المعلن لمسلسل برشلونة هو جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة أمن وازدهار مشترك. والواقع أن هذا الهدف لا يزال بعيد المنال، ويحتاج إلى مزيد من التعاون مع الدول العربية الملتزمة الشراكة الأورومتوسطية. في ضوء هذا الإطار المرجعي في العلاقات الأورومتوسطية، يظل الحوار بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية الوسيلة الأمثل لتنظيم التدفقات الهجرية بين الجانبين.

خاتمة

تعتبر الهجرة محورًا أساسيًا في العلاقات الأورومتوسطية؛ لذا يجب إقامة نظام للهجرة يحمي مصالح كلا الشريكين، وذلك من خلال الحوار. ويقتضي ذلك تجاوز التناقض بين الحاجة الملحة إلى الهجرة بالنسبة إلى عدد من القطاعات الاقتصادية في دول الاتحاد الأوروبي والتناقضات التي تعرفها السياسة الهجرية في هذا المجال منذ اتفاقية شينغن؛ أي تجاوز التناقض بين الطلب الاقتصادي والرفض القانوني.

بالنسبة إلى مسألة حساسة عند الرأي العام الأوروبي، يستوجب ذلك إعادة التصورات على أسس موضوعية واعتماد بيداغوجيا للإقناع بضرورة الهجرة وفوائدها، قبل التفكير في بناء إطار مؤسساتي جديد متفاوض عليه، ولربما كان مفيدًا مخاطبة مخيال هؤلاء ومساءلتهم عن أحوال بلدهم من دون وجود مهاجرين. ولا شك في أن ذلك سيؤدي إلى عواقب وخيمة، ستكون انعكاساتها سلبية جدًا في المجال الاقتصادي، وعلى ازدهار هذه الشعوب.

من أجل اعتماد تصور موضوعي للهجرة، يجب إعادة النظر في الخطاب السياسي وفي الخطاب الإعلامي الذي يعالج الهجرة عمومًا بصورة سلبية (الهجرة غير الشرعية، ومشكلات الاندماج، والإرهاب والجريمة، والمخدرات... إلخ). ومن المؤسف أن تركز الدراسات والتقارير على هذا الجانب السلبي، محاولةً إبراز تكلفة الهجرة، بينما تبقى البحوث التي تتناول الجوانب الإيجابية للهجرة قليلة.

لا يمكن إنكار مساهمة الهجرة في البلدان المضيفة الأوروبية؛ إذ تتجلى هذه المساهمة في عدد من المستويات، على المستوى الديموغرافي وسوق الشغل، لكن أيضًا في مختلف المجالات الاقتصادية: بوصفهم أرباب عمل منتجين للثروة ومستهلكين (سوق السلع والخدمات)، ومدخرين ودافعي ضرائب، فضلًا عن ميادين أخرى كالبحوث العلمية والأدب والفن والرياضة.

إنّ الطريق الأنجع لتحقيق السلم والرخاء المشترك في حوض البحر الأبيض المتوسط تقتضي ألا تكون لأوروبا سياسة للعالم العربي، ولكن أن تكون لها سياسة مع الوطن العربي؛ وهذا هو كنه معنى الشراكة.

المراجع

1 – العربية

«بحث الهجرة غير الشرعية للشباب في المجتمع المصري: ملخص تنفيذي». إشراف نسرين البغدادي. المجلس القومي لحقوق الإنسان والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. القاهرة، 2016.

محمد الخشاني، محمد. «الهجرة الدولية: الواقع والآفاق». سلسلة **محاضرات الإمارات**، العدد 143. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012.

السحباني، عبد الستار. **الشباب والهجرة غير النظامية في تونس: دراسة ميدانية للتمثلات الاجتماعية والممارسات والانتظارات**. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2016.

كابيسفيركي، أندريه. «هجرة العمل العربية إلى دول مجلس التعاون الخليجي». ورقة مقدمة في المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة. القاهرة، 2-4 أيلول/سبتمبر 2003.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا» والمنظمة الدولية للهجرة. **تقرير الهجرة الدولية لعام 2015: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة**. بيروت: الإسكوا/المنظمة الدولية للهجرة، 2015.

2 – الأجنبية

Benradi Chouktab, Malika. «Aspects criminologiques de la délinquance des Nord-Africains en France.» Thèse pour le doctorat d'Etat en droit. Université des sciences sociales de Toulouse, 1981.

Cahiers français. Dossier spécial «Les Migrations internationales.» no. 307 (mars-avril 2002).

Fadloullah, Abdellatif, Abdallah Berrada & Mohamed Khachani. *Facteurs d'attraction et de répulsion à l'origine des flux migratoires internationaux: Rapport national, le Maroc*, Eurostat Working Papers. Luxembourg: Commission européenne, Office statistique des communautés européenne, 2000.

Fondation européenne pour la formation et Association marocaine d'études et de recherches sur les migrations. *Migration et compétences au Maroc: Résultats de l'enquête 2011-12, sur la migration et le lien entre compétences, migration et développement*. Turin: Fondation européenne pour la formation, 2013.

Khachani, Mohamed. *Les Marocaines d'ailleurs: La Question migratoire à l'épreuve du partenariat euro-marocain*. Rabat: Association marocaine d'études et de recherches sur les migrations, 2006.

Marie, Claude-Valentin. «L'Union européenne face aux déplacements de populations. Logiques d'Etat face aux droits des personnes.» *Revue européenne des migrations internationales.* vol. 12. no. 2 (1996).

Musette, Mohamed Saïb (ed.). *De la fuite des cerveaux à la mobilité des compétences? Une Vision du Maghreb*. Alger: Centre de recherche en économie appliquée pour le développement, CREAD, 2016.

Organisation de coopération et de développement économiques. *Perspectives des migrations internationales 2016*. Paris: OCDE, 2016.

Perrin, Delphine. «La Gestion des frontières en Libye.» CARIM notes d'analyse et de synthèse; 2009/31, module juridique, Institut universitaire européen, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, 2009.

Riva, Jeanne. *Europe à géométrie variable, la survie de l'UE? Quatre scénarios prospectifs sur le devenir possible de l'Union européenne*. Collection: Intelligence stratégique et géostratégique. Paris: L'Harmattan, 2014.

Rodier, Alain. «Le Trafic d'êtres humains.» Notes d'actualité no. 275. Centre français de recherche sur le renseignement. Paris, Juin 2012. at: https://goo.gl/tDSKab

Widgren, Jonas. «Le Trafic d'êtres humains: Une Activité en pleine croissance.» *Cahiers français*. no. 307 (mars- avril 2002)

---

(106) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا» والمنظمة الدولية للهجرة، **تقرير الهجرة الدولية لعام 2015: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة** ([د.م.]: الإسكوا/ المنظمة الدولية للهجرة، 2015)، ص 75.

(107) عبد الستار السحباني، **الشباب والهجرة غير النظامية في تونس: دراسة ميدانية للتمثلات الاجتماعية والممارسات والانتظارات** (تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2016).

(108) نسرين البغدادي (المشرف)، «بحث الهجرة غير الشرعية للشباب في المجتمع المصري: ملخص تنفيذي»، المجلس القومي لحقوق الإنسان والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2016.

(109) Fondation européenne pour la formation et Association marocaine d’études et de recherches sur les migrations, Migration et compétences au Maroc: Résultats de l’enquête 2011-12, sur la migration et le lien entre compétences, migration et développement (Turin: Fondation européenne pour la formation, 2013).

(110) Mohamed Saïb Musette (ed.), De la fuite des cerveaux à la mobilité des compétences? Une Vision du Maghreb (Alger: Centre de recherche en économie appliquée pour le développement, CREAD, 2016).

(111) البغدادي.

(112) استقر هؤلاء القاصرون في إسبانيا في مراكز الإيواء، لكن في إثر توقيع اتفاق لإعادة قبول هؤلاء بين المغرب وإسبانيا، تضاعف الاختفاء الموقت من أجل الإفلات من الرجوع إلى البلد الأصل.

(113) Abdellatif Fadloullah, Abdallah Berrada & Mohamed Khachani, Facteurs d’attraction et de répulsion à l’origine des flux migratoires internationaux: Rapport national, le Maroc, Eurostat Working Papers (Luxembourg: Commission européenne, Office statistique des communautés européenne, 2000).

(114) أندريه كابيسفيركي، «هجرة العمل العربية إلى دول مجلس التعاون الخليجي»، ورقة مقدمة في المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة، القاهرة، 2-4 أيلول/ سبتمبر 2003.

(115) Jeanne Riva, Europe à géométrie variable, la survie de l’UE? Quatre scénarios prospectifs sur le devenir possible de l’Union européenne, Collection: Intelligence stratégique et géostratégique (Paris: L’Harmattan, 2014).

(116) Claude-Valentin Marie, «L’Union européenne face aux déplacements de populations. Logiques d’Etat face aux droits des personnes,» Revue européenne des migrations internationales, vol. 12, no. 2 (1996).

(117) Delphine Perrin, «La Gestion des frontières en Libye,» CARIM notes d’analyse et de synthèse; 2009/31, module juridique, Institut universitaire

européen, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, 2009.

(118) Mohamed Khachani, Les Marocaines d'ailleurs: La Question migratoire à l'épreuve du partenariat euro-marocain (Rabat: Association marocaine d'études et de recherches sur les migrations, 2006), p. 56.

(119) Jonas Widgren, «Le Trafic d'êtres humains: Une Activité en pleine croissance,» Cahiers français, no. 307 (mars- avril 2002).

(120) Le Figaro, 14/5/2014.

(121) Alternatives économiques, 2/9/2014.

(122) Le Monde, 19/10/2007.

(123) El Periódico de Catalunya, 19/1/2007.

(124) Alain Rodier, «Le Trafic d'êtres humains,» Notes d'actualité; no. 275, Centre français de recherche sur le renseignement, Paris, Juin 2012, accessed on 13/3/2018, at: https://goo.gl/tDSKab

(125) Malika Benradi Chouktab, «Aspects criminologiques de la délinquance des Nord-Africains en France,» Thèse pour le doctorat d'Etat en droit, Université des sciences sociales de Toulouse, 1981.

(126) Le Monde, 25/5/2016.

(127) «L'Union européenne dépense des fortunes pour renvoyer les migrants illégaux,» Le Monde, 18/6/2015, accessed on 13/3/2018, at: https://goo.gl/vgHLi5

الفصل الخامس
قوانين الهجرة الانتقائية في دول الاتحاد الأوروبي وآثارها في المهاجرين العرب ...... بشير سرحان قروي

مقدمة

لقد كان موضوع الهجرة - وما زال - من بين الموضوعات الحساسة والبالغة الأهمية لدى سائر البلدان، سواء أكانت مرسِلة للمهاجرين أم مستقبلة لهم. ويشهد العالم اليوم ظاهرة غير مسبوقة في تاريخ الإنسانية، تتمثّل في الهجرة الجماعية نحو أوروبا. ولئن عرفت هذه القارة هجرات جماعية عدة في الماضي، فإنّ ما تشهده الدول الأوروبية حاليًا فاق كلّ التوقعات.

وأمام الأعداد الكبيرة من الشباب الذين يحاولون الهجرة إلى أوروبا بكل الطرائق، سعت دول أوروبية كثيرة، وعلى رأسها فرنسا، لوضع قواعد قانونية لتنظيم سياسة الهجرة في الاتحاد الأوروبي. وهكذا، سعت هذه الدول للاستفادة من المهاجرين ذوي الكفاءة والخبرة؛ لتعويض النقص المسجل في مجالاتٍ متعدّدة. فعلى سبيل المثال، استقدمت فرنسا الآلاف من الأطباء والممرضين إثر أزمة الصيف التي مرّت بها في عام 2003، والتي أدت إلى موت الآلاف من كبار السن والمرضى، قُدّر عددهم بما يزيد على 15 ألفًا بفرنسا، وأكثر من 70 ألفًا بأوروبا؛ وأغلب هؤلاء من المسنّين[128]. ومن ثمّ، وجدت الدولة الفرنسية نفسها في حاجة إلى آلاف من الأطباء والممرضين، فما كان عليها إلا استقدامهم من الدول المغاربية، من دون أن تدفع فلسًا واحدًا في تكوينهم؛ إذ إنّ الدول المغاربيّة تنفق الملايين من أجل تكوين شبابها، لتستفيد منهم دول أخرى في آخر المطاف.

وبناءً عليه، فإنّ الهجرة الانتقائية تمثّل تهديدًا حقيقيًا للمخزون البشري للدول المصدرة، لذا أصبح من الضروري بالنسبة إلى الدول عمومًا، والدول العربية على وجه الخصوص، بخاصة التي تعاني ظاهرة هجرة شبابها، جراء الوضع الاقتصادي الصعب، أو التي شهدت ثورات الربيع العربي، الاهتمام بهذه الظاهرة السلبية والخطرة، والبحث عن حلول جذرية للتخفيف منها، أو في الأقل توظيفها لخدمة هذه الدول.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم الهجرة الانتقائية، والأسس التي تقوم عليها في دول الاتحاد

الأوروبي، والكشف عن واقع الشباب العرب المهاجرين، خصوصًا ما يسمى هجرة الأدمغة، وأثر هذه الهجرة في الدول المصدرة هذه الأدمغة. كما تهدف إلى تقييم السياسات والاستراتيجيات الوطنية العربية في مواجهة ظاهرة استنزاف المورد البشري الذي لا يقل أهمية عن استنزاف الثروات والموارد، بل هو أخطر منها. فثروة الشعوب والدول لا تقاس بما تملكه من ثروات طبيعية فحسب، بل بما تملكه من رصيدٍ بشري.

أولًا: مدخل لقوانين الهجرة الانتقائية في دول الاتحاد الأوروبي

1 – تطور الهجرة العربية إلى الخارج

تختلف نظرة الدول إلى الهجرة، باختلاف السياسات التي تنتهجها، وباختلاف المواقع والواقع الذي تعيشه. فقد أصبحت الهجرة واقعًا يوميًا تشهده دول عدة وتتعامل معه. وهي ظاهرة ليست وليدة اليوم، بل تمتد جذورها في التاريخ؛ إذ هاجر العلماء وكفاءات الحضارات القديمة في منطقة النيل، وحضارة ما بين النهرين بسبب الظروف القاسية؛ بحثًا عن مناطق أكثر أمنًا واستقرارًا، تساعدهم على إيصال أفكارهم وخدمة مجتمعهم. وقد دفعت هذه العوامل الفلاسفة اليونان إلى هجرة الدولة الإغريقية في أثينا، هربًا إلى الضفة الجنوبية في الإسكندرية بمصر، وهذا ما جعل الإسكندرية مركزًا حضاريًا يضاهي في مكانته مركز أثينا[129].

كما هاجر علماء وكفاءات كثر، من غير العرب كالإغريق والرومان، إلى الدولة الإسلامية في فترة ازدهارها. وازدادت هذه الهجرة، خصوصًا من بلاد فارس ودول آسيا الوسطى، لطلب العلم في بلاد الشام والعراق. وتعتبر المدرسة المستنصرية من أبرز أماكن العلم التي قصدها علماء مسلمون كثر كالفارابي وابن سينا وابن الهيثم والرازي، وغيرهم[130].

أما بالنسبة إلى الهجرة العربية، فقد هاجر العرب القحطانيون قديمًا إلى شمال الجزيرة العربية، بعد انهيار سد مأرب. ومن القبائل العربية المهاجرة المناذرة والغساسنة. وفي العهد الإسلامي، أخذ السلطان سليم الأول علماء كثر من مصر وصنّاعها إلى القسطنطينية للمساهمة في تعميرها[131].

أما في العصر الحالي، فإنّ عدد المهاجرين في ازدياد مستمر، وفي بعض الأحيان فاق جميع التوقعات، جاعلًا الدول الأوروبية عاجزةً عن استيعاب حملة الهجرة الجماعية من مناطق تشهد اضطرابات ونزاعات مسلحة، أو حالة من عدم الاستقرار السياسي؛ ما حتّم على الدول الأوروبية غلق الحدود في ما بينها. وعمومًا، بلغ عدد المهاجرين 232 مليون مهاجر دولي، يمثّلون 3.2 في المئة من جملة السكان في العالم في عام 2013. ويمثّل المهاجرون ذوو الشهادات العليا نسبة كبيرة منهم؛ إذ فقدت الدول النامية عددًا كبيرًا من الكفاءات العلمية والعمال المهرة. ففي العقود الخمسة الأخيرة، فقد الوطن العربي ما بين 25 و50 في المئة من أصحاب الكفاءات، استقطبتهم الولايات المتحدة الأميركية وكندا وبريطانيا، ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهذا ما يكلف الدول العربية خسائر تقدر بـ 200 مليار دولار أميركي. وقد انعكس هذا على التركيبة الهيكلية للسكان في الوطن العربي، كما تمثّل هجرة العقول أهم العوامل المؤثرة سلبيًّا في الاقتصاد وفي مخططات التنمية العلمية والاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي[132].

الجدول (5–1)

هجرة الأطباء من الدول العربية

الدول	العراق	مصر	جيبوتي	البحرين	الجزائر	موريتانيا	ليبيا	لبنان	الكويت	الأردن
الأطباء المهاجرون	2871	7791	26	29	10860	43	800	3042	122	878
الأطباء المكونون في البلاد (النسبة المئوية)	4.18	4.5	2.23	8.2	3.44	4.11	6.10	19	4.3	2.8

الدول	اليمن	فلسطين	الإمارات	المغرب	تونس	سورية	السودان	الصومال	السعودية	عمان
الأطباء المهاجرون	47	15	258	654	222	3966	1083	98	359	12
الأطباء المكونون في البلاد (النسبة المئوية)	3.1	7.0	2.3	7.4	2.3	4.15	9.17	9.21	2.1	4.0

المصدر: جامعة الدول العربية، **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية** 2014 (القاهرة: 2014).

في دراسة حديثة نسبيًا، قدّر عدد العلماء العرب في الولايات المتحدة وكندا، في منتصف عقد تسعينيات القرن الماضي، بـ 400 عالم تكنولوجي متميز في مجالات الهندسة النووية والبيولوجية والميكانيكية وهندسة المواد والحاسب الآلي وهندسة الطيران، و140 عالمًا في مجال علوم الحياة والعلوم الزراعية وعلم التشريح والنباتات، و60 عالمًا في العلوم الصحية، و130 عالمًا في العلوم الطبيعية والرياضيات، و110 من العلماء المتخصصين في العلوم الإدارية والاقتصادية والمحاسبة[133].

بناءً عليه، فإن ما تخسره الدول العربية جراء هجرة أدمغتها كبير جدًا؛ فإذا كانت تكلفة العالم الواحد في الوقت الحالي تفوق 500 ألف دولار، وإعداد العالم الواحد يتطلب من 25 إلى 30 سنة، ولا يضمن تحقيقه نتائج علمية في المستوى المأمول، فإنه في المقابل، ونتيجة لسياسة هجرة انتقائية، يكون المهاجر جاهزًا للعمل في القطاعات المنتجة للثروة[134].

إنّ ثروة العقول العربية المبدعة والأيادي الماهرة التي لا تقدر بثمن هي ثروة ضائعة بسبب عوامل عدّة؛ نخص بالذكر منها سياسة الهجرة الانتقائية التي تمارسها الدول الأوروبية. فإذا كان في استطاعة الدول أن تنجز مصنعًا في غضون سنوات قليلة، فإننا في المقابل نحتاج إلى أكثر من خمس وعشرين سنة لصناعة عقل بشري[135].

2 - مفهوم الهجرة الانتقالية

يسعى كثير من الدول المستقطبة للسكان لتنظيم هذه العملية والتحكم فيها؛ فدول نامية كثيرة تسعى لوضع قواعد قانونية لتحديد الأشخاص المقبولين في بلد الاستقبال، وفقًا لاحتياجات هذا البلد أو ذاك. فعلى سبيل المثال، تستقطب الولايات المتحدة كفاءات عربية كثيرة، من خلال عمليات منح التأشيرة (H-1B)، وتقوم المملكة البريطانية المتحدة بالأمر نفسه من خلال نظام التأشيرات المسماة (Tier Visa for General Highly Skilled Migrants)[136]، وانتهجت كندا والسويد وسويسرا الأمر نفسه، من خلال القانون الاتحادي الخاص بالأجانب في سويسرا الذي صدر في 16 كانون الأول/ديسمبر 2006[137].

برزت فكرة الهجرة الانتقائية على نحو أوضح من خلال الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي؛ فقد طرح حينما كان وزيرًا للداخلية في عهد الرئيس جاك شيراك فكرة تنظيم الهجرة وجعلها وفق حاجات فرنسا. وقد عدّ ساركوزي الهجرة عبئًا اقتصاديًا واجتماعيًا وأمنيًا على فرنسا، ورأى أن الهجرة غير القانونية تمثّل مصدر توتّر وتهديد لأمن فرنسا؛ إذ تؤدي إلى ضمّ بائسين جدد إلى المهاجرين الموجودين في فرنسا، وهم أساسًا، يعانون أوضاعًا بائسة. وهذا ما دفع الرئيس ساركوزي إلى عرض مشروع قانون جديد للهجرة على مجلس الشيوخ الفرنسي، في 17 حزيران/يونيو 2006، وعُرف في ما بعد بقانون ساركوزي للهجرة[138].

دشن ساركوزي حملته الانتخابية من خلال طرح مفهوم الهجرة الانتقائية، وجعل منها أحد أهم المحاور الرئيسة لحملته. وبالفعل، جسد وزير الهجرة والاندماج والهوية الوطنية بريس هورتوفو ذلك من خلال قانون الهجرة الجديد الذي تضمن أحكامًا تتعلق بالهجرة الانتقائية. ودافع هورتوفو (الملقب بوزير التطهير العرقي) عن سياسة الهجرة الانتقائية بقوله: «هي السبيل الوحيدة المتاحة للسيطرة على الهجرة من جهة وتأمين ظروف لائقة للعمل والمعيشة للمهاجرين الجدد»؛ كما عارض الوزير هورتوفو بشدّة الإقرار بأن القانون الجديد «سيحول منابع الهجرة نحو فرنسا من البلدان الواقعة جنوب المتوسط إلى تلك الواقعة في أوروبا»[139].

تبنت الدول الأوروبية من طريق الاتحاد الأوروبي مجموعة من التدابير التشريعية لمواجهة الهجرة غير الشرعية. وإن كان في الإمكان تبرير هذه التدابير، فإن ما لا يمكن تبريره هو ما صدر عن الاتحاد الأوروبي من أحكام تشريعية تتعلق بالهجرة الانتقائية؛ إذ أصدر المجلس الأوروبي في 11 كانون الثاني/يناير 2005 «الكتاب الأخضر» حول

الهجرة، ويكمن خطر هذا الكتاب في وضعه آلية انتقائية تفتح الأبواب أمام الكفاءات وأصحاب المهارات والخبرة دون سواهم، وتندرج هذه الآلية في سياق الهجرة الانتقائية التي تستهدف استنزاف الموارد البشرية للدول النامية، وعلى رأسها الدول العربية[140].

إنّ اقتناع الدول الأوروبية بسياسة الهجرة الانتقائية أمرٌ تؤكده القرارات التوجيهية للدول الأعضاء، وسياسة الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة؛ فقد تجسدت سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة عمومًا والتركيز على الهجرة الانتقائية من خلال ميثاق الهجرة الأوروبي، وصدّق الرؤساء الأوروبيون القواعدَ المنظمة للهجرة. ويتضمن هذا الميثاق مبادئ توجيهية من خلال قوانين غير إلزامية للتحكم في الهجرة، وذلك من بالتركيز على مكافحة الهجرة السرية، والتركيز على المهاجرين من ذوي المؤهلات العلمية والمهنية العالية والسماح لهم من طريق «البطاقة الزرقاء» بالإقامة والعمل في دول الاتحاد الأوروبي. وقد قال الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي على هامش مؤتمر القمة الأوروبي المنعقد في العاصمة البلجيكية بروكسل: «إن أوروبا لديها اليوم سياسة حقيقية للهجرة»[141].

يهدف برنامج البطاقة الزرقاء التي نص عليها ميثاق الهجرة الأوروبي إلى جعل أوروبا وجهة أشد جذبًا للمهاجرين من ذوي المؤهلات العليا من خارج الاتحاد الأوروبي؛ إذ تعمل بها 24 دولة من أصل 27 دولة عضوًا في الاتحاد الأوروبي، وتمتنع الدانمارك وبريطانيا وإيرلندا عن العمل بالبطاقة الزرقاء.

بناءً عليه، تسعى سياسة الاتحاد الأوروبي للاستفادة من الرصيد البشري للدول النامية لمواجهة العجز الذي تعانيه في اليد العاملة الفنية، وكذلك الكفاءات في مختلف المجالات؛ فنسبة الكفاءات الأجنبية العالية في الاتحاد الأوروبي لا تتعدى الـ 1.7 في المئة من مجموع العمال، بينما ترتفع النسبة إلى 9.9 في المئة في أستراليا، وإلى 7.3 في المئة في كندا، وإلى 3.2 في المئة في الولايات المتحدة. وقد انتقد مركز الأرض لحقوق الإنسان هذه السياسة التي تهدف إلى استقطاب الخبرات العالية للعمل في الأراضي الأوروبية، وباتت تعرف بالهجرة الانتقائية[142]. كما انتقد مفكرون عرب وسياسيون وناشطو مجتمع مدني كثر، السياسة الاستعمارية الجديدة للدول الأوروبية التي استنزفت بالأمس ثروات الدول النامية، وتستنزف اليوم ثرواتها البشرية.

كما استغل بعض الدول الأوروبية، خصوصًا ألمانيا، موجة المهاجرين الأخيرة من دول، مثل سورية والعراق وأفغانستان، لتستفيد منهم في مواجهة النقص الحاد في اليد العاملة الفنية؛ إذ تشير التقديرات إلى أن ألمانيا ستكون في حاجة إلى ستة ملايين من اليد العاملة المؤهلة حتى عام 2030، والإشكال الذي يطرح في ألمانيا هو نسبة تراجع عدد السكان إلى حدود 77 مليون نسمة حتى عام 2030، وهذا ما سيهدّد أسس تمويل التأمين الاجتماعي.

أمام هذه التوقعات، بدأت ألمانيا وضع سياسة تفعيل استقطاب اليد العاملة الفنية؛ فقد بدأ البرلمان الألماني، ابتداء من 2012، مناقشة قانون ينظم الهجرة إلى ألمانيا بناءً على سياسة الاتحاد الأوروبي في استقطاب اليد العاملة المتخصصة، وتطبيق توجيهات الاتحاد الأوروبي بخصوص تشغيل الأشخاص من ذوي الكفاءات العالية، وذلك منح خريجي الجامعات الألمانية من الأجانب البطاقة الزرقاء، قصد إغرائهم بالبقاء في ألمانيا. وينطبق هذا الإجراء نفسه على الأجانب من خارج دول الاتحاد الأوروبي، وهذا ما جعل ألمانيا تتعامل بمرونة مع موجة الهجرة الأخيرة؛ إذ سمحت السلطات الألمانية باستيعاب العدد الكبير من المهاجرين ومنحهم اللجوء، ورأت فيهم مخرجًا لأزمتها، ورصيدًا بشريًّا مؤهلًا يستجيب بنوع من التأهيل لسوق العمل الألمانية.

وأمام تعامل السلطات الألمانية بنوع من المرونة مع موجة الهجرة الأخيرة، أعادت دول أوروبية عدة غلق حدودها؛ ما أدى إلى حدوث أزمة حدود حقيقية في أوروبا، وترتّبت عليها تبعات كثيرة، منها خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

3 - أثر الهجرة الانتقائية في هجرة الأدمغة

ترتبط الهجرة عمومًا بمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهي ترتبط، في منظور الدول كلها، بالربح والخسارة؛ إذ إن الهجرة تقبل الإحصاء من حيث الخسارة والمردودية في بعض مناحيها على المستوى المادي، كما أن درجة الربح والخسارة تختلف بحسب نوعية المهاجرين[143]. فإذا كانت الهجرة عمومًا تعتبر خسارة للمورد البشري عمومًا، فإن هذه الخسارة تزداد وتتعاظم، إذا كان المهاجرون من ذوي الخبرات والكفاءات العالية. فأفريقيا مثلًا يهاجر منها نحو 23 ألفًا من الكفاءات الأكاديمية، وتقدر خسارة القارة السمراء بنحو 60 ألفًا من المديرين على مستويات الإدارة العليا والوسطى في الفترة 19851990. وبلغة الأرقام، تقدر خسارة القارة الأفريقية جراء هجرة العقول بأربعة مليارات دولار، وهذه التكلفة هي نتيجة استبدال الكفاءات المحلية بأخرى أجنبية.

وتشير التقارير الصادرة عن جامعة الدول العربية، ومنظمة العمل العربية، إضافة إلى تقارير منظمة الأمم المتحدة، إلى أن الدول العربية تشهد نزيفًا كبيرًا في كفاءاتها العلمية؛ بسبب عدم توافر البيئة الملائمة لاستقرارها. فبحسب هذه الدراسات، تشير البيانات إلى هجرة ما يزيد على 100 ألف من المتخصصين والمهنيين، ويتقدم هؤلاء العلماء، والأطباء والمهندسون، وغيرهم من أصحاب الكفاءات ذوي الخبرة الكبيرة. كما تشير هذه الدراسات إلى أن ثماني دول عربية تهاجر منها الكفاءات، وهذه الدول هي مصر، ولبنان، وسورية، والعراق، وتونس، والمغرب، والجزائر.

تستقطب الولايات المتحدة وكندا أغلبية الكفاءات العربية المهاجرة؛ إذ إنّ 58 في المئة من حاملي الشهادات الجامعية من الجيل الأول للمهاجرين توجهوا نحو الولايات المتحدة، بينما توجه 10 في المئة إلى أوروبا. كما يشهد قطاعَا الصحة والتعليم هجرة واسعة؛ إذ هاجر من الدول العربية إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 27265 طبيبًا، وهو ما يقارب 8 في المئة من الأطباء المكونين في دول المنظمة[144]. وتعدّ الجزائر من أكثر الدول العربية التي عرفت نزيفًا في كفاءاتها، وخصوصًا الأطباء؛ فخلال ما يعرف بـ «العشرية السوداء» التي شهدتها الجزائر (1992-2002)، غادرها أكثر من 6 آلاف طبيب. وتشير مصادر أخرى إلى مغادرة أكثر من 40 ألف إطار من بينهم 11 ألف طبيب استقروا في فرنسا، وثلاثة آلاف باحث في الولايات المتحدة[145].

الجدول (5-2)

توزّع الباحثين من أصل عربي في مختلف مخابر المركز الوطني للبحث العلمي بفرنسا

اسم الإدارة	عدد الوحدات	الباحثون العرب
الرياضيات – الفيزياء	316	399
الكيمياء	200	172
علوم الحياة	308	63
العلوم الإنسانية والاجتماعية	347	184
البيئة والتنمية المستدامة	92	18
العلوم المعلوماتية	232	291
المعاهد الوطنية	32	–
المجموع	1527	1127

المصدر: جامعة الدول العربية، **التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية: هجرة الكفاءات، نزيف أم فرص؟** (القاهرة: 2008)، ص 86.

ثانيًا: استراتيجية الدول العربية لمواجهة الهجرة الانتقائية

1 - الدراسات السابقة

تعدّ هجرة العقول هاجسًا يؤرق الدول عمومًا؛ إذ يترتب على هذا الأمر استنزاف العقول من خلال انتقال رأس المال البشري المدرب تدريبًا عاليًا، ومن ثم ضياع فرصة الاستفادة من هذه الخبرات والكفاءات. فهجرة العقول تؤثر مباشرةً في التنمية عمومًا؛ إذ أجرت دراسة للبنك الإسلامي للتنمية قياس معاملات الارتباط بين هجرة العقول وبعض مؤشرات التنمية في الدول الأعضاء، فتوصلت إلى أن التأثير الإجمالي لهجرة العقول في التنمية يكون سلبيًا، ويلحق الضرر برأس المال البشري، ويزيد حدة الفقر[146]. وفي دراسة، توصل الباحثان هيك وكيم (Nadeem Haque، وKim Se-Jik) إلى أن هجرة العقول تقلّل من معدل نمو رأس المال البشري الفعّال الذي يظل في البلد الأصلي، ومن ثمّ يؤدي إلى انخفاض دائم في معدل نمو نصيب الفرد من الدخل في البلد الأم[147]. وفي دراسة أخرى للباحث كمال كبرة عن «الاقتصاد السياسي لهجرة العقول» نشرت عام 1976، بحث في أبعاد مشكلة النقل العكسي للتكنولوجيا، توصّل الباحث إلى أن هذا الأمر «يبعث رسالة واضحة باستمرارية المعادلة الاستعمارية القديمة في شكل جديد، عبر تلاقي حاجات الاقتصادات الرأسمالية الناضجة وحاجات الدول التي تعتمد على الخارج ومسارات التنمية التي ينتهجها الاستعمار الجديد إزاء الدول النامية والتي تقوم فيها الشركات المتعددة الجنسيات بدور أساس، بوصفها الأداة الكبرى للاستعمار الجماعي»[148].

أخيرًا، نشير إلى دراسة صادرة عن منظمة الأمم المتحدة بعنوان «النقل العكسي للتكنولوجيا»؛ فقد استخدم هذا المصطلح أول مرة في سلسلة من دراسات الأمم المتحدة، من خلال المؤتمرات التي تم عقدها وخصوصًا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ومما جاء في هذه المؤتمرات والتقارير، أن «هجرة العقول هي نقل للموارد الإنتاجية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة وبالتالي ينطوي هذا الأمر على خسارة في رأس المال البشري، وخسارة في القدرات الفنية على الابتكار وتوسيع نطاق المعرفة، وبناءً عليه فإن النقل العكسي للتكنولوجيا يمثّل نقلًا من جانب واحد للموارد الإنتاجية التي تجسد التكنولوجيا في المهارات البشرية للدول النامية، الأمر الذي ينطوي على آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية سلبية خطيرة على هذه الدول»[149].

2 - مواجهة قوانين الهجرة الانتقائية على مستوى الدولة

تسعى دول كثيرة تشهد نزيفًا في كوادرها للبحث عن حلول لهجرة الكفاءات؛ فإضافة إلى الخسارة في رأس المال البشري هناك الخسارة المادية، وإن كانت خسارة الموارد البشرية أفدح من خسارة المال. كما أن هذه الكفاءات تهاجر في وضع تكون فيه الدول أحوج ما يكون إليها، وخصوصًا أن أفضل العناصر البشرية هي التي تهاجر، لأنها قادرة على ذلك، أو لأن الطلب عليها كبير؛ ما يوحي بأن هذه العناصر جيدة التكوين وفي المستوى المطلوب. وتشير تقديرات المنظمة العالمية للهجرة إلى أن الدول النامية تزود أميركا الشمالية ودول غرب أوروبا وجنوب آسيا وتدعمها بـ 500 مليون دولار سنويًا، وتم احتساب هذا المبلغ على أساس أن تدريب الطبيب (الطب العام من دون التخصص) يكلف نحو 60 ألف دولار أميركي، بينما يصل في الدول الأفريقية والعربية إلى 100 ألف دولار أميركي.

بناءً عليه، وأمام هذا الوضع الخطر، أدرك بعض الدول ضرورة التحرك من أجل إيجاد حلول فعالة لهذه الظاهرة التي تهددها. وقد حقّق بعض الدول نتائج مهمة؛ فبعد أن كانت تشهد نزيفًا في كفاءاتها، استطاعت أن تستعيد هذه الكفاءات وتستفيد منها في مجال التنمية. واستنادًا إلى ما سبق، يمكن تقسيم تجارب الدول إلى قسمين: تجربة كوريا الجنوبية وتايوان والصين، وتجربة كولومبيا والهند وجنوب أفريقيا. أما كوريا الجنوبية، فقد كانت تعاني ظاهرة هجرة الكفاءات وعدم رجوعها بعد إتمام الدراسة؛ ففي بداية الثمانينيات، يعود 10 في المئة من الطلاب إلى كوريا الجنوبية بعد أن ينهوا دراستهم، إلا أن سياسة كوريا في استقطاب الكفاءات غيرت المعادلة، وأصبحت النسبة تقارب 70 في المئة من

الخريجين الذين يعودون إلى بلدهم في غضون السنوات الثلاث الأولى من حصولهم على الدكتوراه، و40 في المئة من الخريجين الذين يعودون إثر حصولهم على الشهادة الجامعية[150].

أما في الصين، فقد أوضحت دراسة للّجنة العلمية التكنولوجية في العاصمة الصينية بكين أن 140 ألف طالب صيني عادوا إلى بلدهم في الفترة 1996-2000، وأن هؤلاء أقاموا 3 آلاف مشروع اقتصادي، ما ترتب عليه فتح فروع للشركات الأميركية الموجودة في منطقة وادي السيليكون .Silicon Valley) في كلٍّ من الصين وتايوان[151].

أمّا التجربة الثانية التي شملت كولومبيا والهند وجنوب أفريقيا، فهي تجربة مختلفة عن تجربة كوريا الجنوبية وتايوان والصين التي تمكنت من توفير الظروف نفسها الموجودة في دول الاستقبال وصعب على دول كثيرة تحقيقها. ذلك أننا نجدها تجربة مختلفة لا تقوم على فكرة الحضور البدني للكفاءات في الدولة، وإنما على مد التواصل بين شبكة من العلماء والكفاءات قصد المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والعلمية، وتمكين الطاقات المحلية من اكتساب التكنولوجيا. وتعتبر رابطة العلماء الهنود في وادي السيليكون من أشهر الرابطات وأكثرها نشاطًا، وكذلك الشأن بالنسبة إلى منظمة رجال الأعمال الهنود في وادي السيليكون أيضًا[152]، إضافةً إلى شبكة «كالداس الكولومبية»، وشبكة «جنوب أفريقيا للكفاءات المهاجرة في الخارج».

على سبيل المثال، استطاعت الكفاءات الهندية في وادي السيليكون المساهمة على نحو كبير في إنشاء صناعة متطورة للبرمجيات، وتعتبر قرية بنغالور .Bangalore)، في مدينة بنغالور، تجربة ناجحة ورائدة في المجال التكنولوجي؛ إذ تضم هذه القرية 300 شركة إلكترونيات، وتوظف نحو 100 ألف شخص مدرب، وتبلغ المبيعات السنوية لهذه القرية نحو 1.2 مليار دولار؛ وعمومًا، فإن صناعة البرمجيات في الهند جلبت لها في نهاية التسعينيات 4 مليارات دولار أميركي[153].

أما بالنسبة إلى الدول العربية التي تشهد نزيفًا حقيقيًا في الكفاءات المحلية، فإن سياسات استقطاب الكفاءات تختلف من دولة إلى أخرى، ويمكن أن نقول إن الجهود العربية لاستقطاب الكفاءات المهاجرة محاولات متواضعة وغير فعالة؛ وهذا عائد لاختلاف هذه الدول في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فمثلًا، تسعى مصر التي تشهد هجرة كبيرة لكفاءاتها، من طريق الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف، لمد جسور التعاون والاستفادة من الكفاءات المصرية في الخارج، والاستفادة من المؤهلات المقاولاتية للمهاجرين المصريين؛ والأمر نفسه ينطبق على الأردن الذي يعتمد سياسة الباب المفتوح[154].

ولا يوجد في دولة لبنان سياسة أو برنامج لاستقطاب الكفاءات اللبنانية في الخارج، على الرغم من أن هذا البلد يشهد هجرة 40 في المئة من نخبه، ولئن توافرت محاولات لتأطير هذه الهجرة بالتعاون مع المنظمات الدولية، مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية، فإنّ هذه الجهود تبقى متواضعة[155].

لا يختلف الوضع في موريتانيا، وتونس، وفلسطين، عن وضع سابقاتها من الدول؛ فموريتانيا لا تعير هجرة الكفاءات الموريتانية اهتمامًا، لفقرها وعدم وجود إرادة سياسية لتأطير هجرة الكفاءات. أما تونس، فهي تسعى لتشجيع الكفاءات على المساهمة في تحسين الاقتصاد التونسي من خلال الوكالة التونسية للتعاون الفني. وفي دولة فلسطين الفتية التي تعمل على بناء الدولة الفلسطينية صدر قانون لتشجيع الاستثمار، إلا أن هذا القانون لم يكن له صدى كبير، ولم يحقق النتائج المرجوة؛ بسبب وضع الدولة الفلسطينية والقيود التي تفرضها دولة الاحتلال.

عمومًا، وعلى المستوى الرسمي، تسعى دول عربية عدة لإنشاء هيئات ومراكز تُعنى بالجالية المهاجرة عمومًا، والكفاءات المهاجرة خصوصًا؛ ففي الجزائر تم إنشاء كتابة الدولة المكلفة الجالية الوطنية بالخارج، وهي تهدف إلى النهوض بمشاركة الجالية الجزائرية في الخارج في برامج التنمية المحلية في إطار الانفتاح الاقتصادي، ومخططات التنمية التي رسمتها الحكومة الجزائرية. وبناءً عليه، تهدف سياسة الحكومة الجزائرية إلى تحقيق تعبئة القدرات الاقتصادية والعلمية للمهاجرين من خلال أربعة محاور، تتمثّل في إعادة الجزائر استقطاب جاليتها المهاجرة، وضرورة مساهمة الجالية الوطنية في الخارج في تنمية البلاد، ولهذا الغرض تكلف الحكومة اتخاذ القرارات الملائمة،

وتنفيذ الإصلاحات وإعادة ترسيخ السلم الاجتماعي، وإنشاء مناخ ملائم للاستثمار يوفر فرصًا حقيقية للكفاءات الوطنية المستقرة في الخارج، وحثّ الجالية المقيمة في الخارج على تمثيل بلدها بكرامة، وعلى الدفاع عن سمعته[156].

بناءً عليه، أدركت السلطات الجزائرية الدور الذي يمكن أن تؤديه الجالية الجزائرية في الخارج، وخصوصًا الكفاءات الجزائرية، وتم الرهان عليها في مختلف برامج التنمية. ولئن بدأت هذه السياسة تعطي ثمارها، فإن هذه الثمار غير كافية، وتحتاج إلى جهد أكبر حتى تحقق أهدافها.

وأما بالنسبة إلى الوضع في مصر، باعتبارها من أكثر الدول التي تشهد نزيفًا في كفاءاتها، فقد تم استحداث وزارة القوى العاملة والهجرة، من أجل تأطير أفراد الجالية المصرية في الخارج، وكذلك وضع قاعدة بيانات لهم، وأرضية إلكترونية لربط المصريين بوطنهم[157]، إضافة إلى المجلس الأعلى للهجرة الذي يهتم بالمصريين المقيمين في الخارج.

الوضع نفسه، في كل من المغرب، وتونس، والسودان، وغيرها من الدول العربية التي تشهد كفاءاتها حالة هجرة كبيرة؛ إذ تسعى هذه الدول للحد من هذا الاستنزاف، والبحث عن الاستفادة من الخبرات الوطنية في الخارج والمساهمة في عملية التنمية الوطنية.

إضافة إلى الجهود المبذولة على مستوى الدولة، تبذل منظمات المجتمع المدني جهودًا لا يمكن إنكارها؛ إذ تعمل جمعيات كثيرة على مد أواصر التعاون بين المهاجرين والوطن، سواء من خلال التحويلات المالية، أو مساهمة الكفاءات في عملية نقل المعرفة. وعمومًا، تسعى هذه الجمعيات لإبقاء فئة الكفاءات مرتبطة بوطنها مساهمة في تطويره وتنميته.

3 - مواجهة قوانين الهجرة الانتقائية على مستوى التعاون العربي

تعتبر جامعة الدول العربية من أهم المنظمات الإقليمية التي عنيت بدراسة ظاهرة الهجرة في الوطن العربي؛ لكون أغلبية الدول العربية تشهد حالات هجرة كبيرة. وقد صدر عن جامعة الدول العربية العديد من القرارات المتعلقة بالهجرة والمهاجرين العرب؛ لأن المنطقة العربية تشهد حالات هجرة كبيرة ومتكررة سواء أكانت من الدول العربية إلى الدول الغربية أم مستقبلة للهجرة. وقد بدأ اهتمام جامعة الدول العربية بموضوع الهجرة من عام 1974، من خلال القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة التي تحث فيها الدول الأعضاء على الاهتمام بظاهرة الهجرة والمهاجرين، وإشراكهم في عملية التنمية ونقل التكنولوجيا.

بدأ اهتمام جامعة الدول العربية يتجسد أكثر فأكثر، عام 2009، من خلال القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت في دولة الكويت، وقد تضمن الإعلان المنبثق من هذه القمة تعزيز فوائد الهجرة لمصلحة التنمية والتكامل الإقليمي. وتلت هذه القمة قمم أخرى تطرقت إلى ظاهرة الهجرة، منها خصوصًا المؤتمر الأول للمغتربين العرب في عام 2010[158] الذي عقد في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وبرعاية من أمينها العام عمرو موسى. وقد بحثت القمة كيفية الاستفادة من الرصيد البشري العربي الموجود في المهجر، وكذلك كيفية الاستفادة من الكفاءات العربية في المهجر. كما أعقب هذا المؤتمر مؤتمر آخر عقد في عام 2012 بأمانة جامعة الدولة العربية وتحت رعايتها، وبمشاركة جمعية التقدم العلمي والتكنولوجي في الوطن العربي بالولايات المتحدة، وكان شعار المؤتمر «عندما تتكامل العقول العربية». وقد صدرت عن هذا المؤتمر مبادرة تتضمن ثلاثة مشاريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعلوم الطبية والصحية، والطاقة البديلة[159].

في الإطار نفسه، عقد مؤتمر الكفاءات الصحية المهاجرة؛ إذ يعتبر الأطباء العرب أكثر الفئات هجرةً لدولها. وقد عقد هذا المؤتمر في عام 2012 بشرم الشيخ المصرية، بتنظيم من جامعة الدول العربية بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الصحة العالمية، وعالج ظاهرة هجرة الكفاءات الصحية من الوطن العربي، وأثر هذه الهجرة في

الوضع الصحي بالوطن العربي، وكذلك البحث عن إشراك هذه الكفاءات والاستفادة منها في دعم الوضع الصحي وترقيته في الدول العربية[160].

إضافة إلى جهود جامعة الدول العربية في عقد المؤتمرات والقمم العربية وتخصيصها لظاهرة الهجرة العربية، تسعى الجامعة على صعيد آخر وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية الأخرى، مثل المنظمة الدولية للهجرة، لإعداد دراسات منها الدراسة التي قامت بها في عام 2012 بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة حول «ديناميكية الجاليات العربية المغتربة، وتعزيز المساهمات الإيجابية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى عزم إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة على تنظيم ورشات عمل بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. وتهدف هذه الورشات، الموجهة إلى المسؤولين الحكوميين، إلى تدريبهم على كيفية الربط بين موضوعات الهجرة والتنمية، وكيفية إشراك المهاجرين في عملية التنمية بالاعتماد على الدليل التدريبي الذي وضعته المنظمة الدولية للهجرة.

أخيرًا، نقول إنّ جامعة الدول العربية تبذل جهودًا من أجل تأطير عملية الهجرة عمومًا، خصوصًا هجرة الكفاءات وتحويلها من هجرة مستنزفة للجهد والمال العربيين إلى هجرة تساهم في تنمية البلاد.

خاتمة

تسعى الدول التي تشهد ظاهرة هجرة الكفاءات لتحويل هذه الهجرة من «نزيف الأدمغة» .Brain Drain، أي هجرة الكفاءات، من مفهوم سلبي إلى مفهوم إيجابي وهو «كسب الأدمغة» .Brain Gain؛ أي ربح الكفاءات. وقد أشرنا في متن هذه الورقة البحثية إلى تجارب بعض الدول التي استطاعت أن تستقطب كفاءاتها في الخارج، وتوظفهم في عملية التنمية. فكوريا الجنوبية والصين وتايوان استطاعت تحقيق طفرة في نقل التكنولوجيا وتحقيق التنمية الاجتماعية، والاقتصادية. كما تطرقنا إلى تجارب دول أخرى، مثل الهند وكولومبيا وجنوب أفريقيا، استطاعت الاستفادة من كفاءاتها على نحو آخر. وفي المقابل، لم تستطع الدول العربية، عمومًا، الاستفادة من الرصيد البشري الموجود في المهجر؛ فعلى الرغم من أن الكفاءات العربية في الخارج تزيد كثيرًا على كفاءات من الدول الأخرى، فإن أغلبية الدول العربية لم تستطع استقطاب العلماء والكفاءات في الخارج، وهذا راجع إلى أسباب كثيرة لا يسعنا المجال للتطرق إليها في خاتمة هذه الدراسة البحثية. ولكن، يمكننا القول إنه لو تم استغلال الرصيد البشري للدول العربية في المهجر على نحو عقلاني وموضوعي، لتحول كثير منها إلى دول مصدرة للتكنولوجيا، خصوصًا أن العقل العربي عقل متميز وبارع، فعلماء عرب كثر استطاعوا أن يحققوا نتائج علمية وعملية باهرة في الدول التي هاجروا إليها.

إنّ سياسة الهجرة الانتقائية التي تمارسها دول الاتحاد الأوروبي، وعلى رأسها فرنسا، تعدّ نوعًا من الاستنزاف الخطر للثروة البشرية، في وضع تشهد فيه أغلبية الدول الأوروبية تراجعًا في الرصيد البشري نموًا وكفاءة. وبناءً عليه، فهي تعول على تعويض هذا النقص من الدول الأخرى، وخصوصًا دول المستعمرات القديمة. وهذا ما يجعلنا نصف هذه السياسة، كما وصفها كثيرون، بالسياسة الاستعمارية للدول الأوروبية. وبالفعل، استطاعت هذه الدول استقطاب خيرة الكفاءات العربية؛ من الأطباء أو المهندسين، أو أساتذة الجامعات، وغير ذلك من الثروة البشرية العربية.

بناءً عليه، وأمام هذا الوضع، فإنّ الأمل في رجوع هذه الكفاءات ضئيل جدًا؛ بسبب عدم توافر الظروف التي تسمح لهؤلاء بالعودة. وفي الحصيلة، فإن إعادة التجربة الصينية أو الكورية الجنوبية أو التايوانية يصعب تحقيقها في الدول العربية، لكن في المقابل، يمكن تحقيق التجربة الهندية أو الكولومبية أو غيرها، ولتحقيق ذلك يجب القيام بما يلي:

- تقوية الحس الوطني والشعور بالانتماء إلى الوطن؛ فالمهاجر ذو الكفاءة العالية يحس بمرارة مزدوجة: مرارة الهجرة والبعد من الوطن، فضلًا عن مرارة أخرى؛ لأنه يقدم شيئًا ينتفع به آخرون، ولا ينتفع به وطنه وشعبه. وبناءً عليه، على الدول أن تعمل في هذا الجانب، وتشعِر هؤلاء بعدم تخلي الوطن عنهم، وأنهم أبناؤه وعليهم واجب خدمته من أي مكان يوجدون فيه ومن أي موقع من المواقع التي يشغلونها.

- على الدول أن تعمل على تهيئة الظروف لاستقبال الكفاءات وتمكينها من الوسائل التي كانت توفّر لها في بلد الاستقبال؛ فالكفاءات المهاجرة تعودت نمطًا معينًا من العيش ولعله السبب المباشر لهجرتها. ومن ثمّ، فلكي يعوّل على رجوع أصحاب الكفاءات إلى وطنهم، يجب أن توفر الدولة الدعمين المالي والمادي، وأن تتمّ معاملة المهاجرين على أساس المكانة والكفاءة التي اكتسبوها، وأن يُمكَّنوا من نقل خبراتهم بالطريقة التي يحددونها.

- تسعى دول عربية كثيرة للاستفادة من جاليتها في المهجر، إلا أن هذه المساعي في كثير من الأحيان والحالات تفتقد الجدية والإرادة الصادقة، كما توصف مبادرات عربية كثيرة بـأنها آنية تفتقر إلى رؤى واستراتيجية حقيقية للاهتمام بالمهاجرين عمومًا، وبالكفاءات المهاجرة على وجه الخصوص.

- تشجيع منظمات المجتمع المدني وغيرها على العمل في مجال الهجرة، والمهاجرين والاتصال بهم وتقديم الدعمين النفسي والاجتماعي لهم، ووضع برامج عمل من أجل إبقاء الصلة بين المهاجرين وأبنائهم في أرض الوطن وتقوية الحس المدني؛ فالكثير من منظمات المجتمع المدني استطاعت أن تؤطر كثيرًا من أصحاب الكفاءات في برامج التنمية المحلية، والاستفادة من خبراتهم وجعلهم همزة وصل بين مراكز البحث في الدول التي يقيمون فيها ومراكز البحث في بلدانهم.

- يجب وضع منظومة تشريعية تستجيب لواقع الهجرة؛ فالتأطير القانوني مهم في هذا المجال، ويتمثّل في التأطير القانوني من خلال التشريعات الوطنية، أو الاتفاقيات، سواء منها الثنائية، خصوصًا مع دول الاستقبال، أو الاتفاقيات المتعددة الأطراف، من أجل الحد من سياسة الاستقطاب والاستفادة من الرصيد البشري المقيم في الخارج بالنسبة إلى الدول النامية.

- تفعيل التعاون والتكامل العربيين من أجل تنظيم الهجرة البينية بين الدول العربية، فبدلًا من هجرة العقول العربية إلى الدول الغربية، يمكن إيجاد بيئة حاضنة لهذه العقول، من خلال توحيد الجهود. فإذا كانت دول عربية كثيرة تستعين بالخبرة الأجنبية الغربية، فيمكنها أن تستعيض بها وتستقدم خبرة أجنبية من دول عربية، إذ إن دولًا عربية كثيرة لها رصيد بشري من اليد العاملة الفنية أو العقول العربية. وبناءً عليه، يمكن الاستفادة من هذا الرصيد البشري، ومنه تكون الفائدة مزدوجة للدول العربية المصدرة أو المستوردة لهذه العقول.

- توظيف عائدات الدول العربية لاستقطاب الكفاءات العربية المهاجرة، وتوظيف هذه الأموال في المجالات البحثية والعلمية، أو إنشاء صناديق استثمارية عربية تعنى بتوفير الظروف الملائمة للبحوث العلمية، إضافة إلى توفير السيولة المالية. يستثمر كثير من رجال الأعمال العرب والصناديق الاستثمارية في كل شيء، إلا في الإنسان؛ فلا أحد يستثمر فيه، على الرغم من أنه أجدى استثمارًا. ولعل التجربة الماليزية ماثلة أمامنا، وهي خير تجربة يمكن أن تقتدي بها الدول العربية.

- إنشاء سوق عربية مشتركة تعنى بتشجيع التبادل البيني بالنسبة إلى الدول العربية، وإنعاش حركة تنقل السلع والبضائع؛ ما يسمح بتقليل فاتورة الاستيراد في دول عربية كثيرة، والاستفادة من المقدرات العربية في إطار هذه السوق العربية المشتركة، والتقليل من حجم التبعية للصادرات الخارجية.

أخيرًا، أُوصي بالاستفادة من استراتيجية المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) للاستفادة من الكفاءات المسلمة خارج العالم الإسلامي، ومن بين أهم ما جاء في هذه الاستراتيجية ما يلي:

- دعوة المنظمات الإسلامية والعربية وكذلك الدول الأعضاء إلى الاتصال بالكفاءات المسلمة خارج العالم الإسلامي، والحرص على إقامة نشاطاتها لفائدة أفرادها ولمصلحة أبنائهم.

- دعوة المنظمة (الإيسيسكو) إلى بلورة مشروع استراتيجية الإفادة من الكفاءات المسلمة خارج العالم الإسلامي.

- دعوة المنظمة إلى وضع مشروع آليات تنفيذ هذه الاستراتيجية، وذلك من خلال التعاون مع الخبراء المتخصصين والمراكز والجمعيات الإسلامية المعنية.

إنّ الوضع الراهن يحتم على الدول العربية أن تتوجه إلى اقتصاد المعرفة وأن تخرج من التبعية المطلقة للثروات. ذلك أن أهم ثروة يمكن الاستثمار فيها هي الإنسان، وأن الثروة الضائعة التي تمتلكها هذه الدول يستفيد منها الغرب؛ فالإنسان العربي ثروة ضائعة تفوق الثروات الباطنية.

المراجع

1 – العربية

إلياس، أكرم. **هجرة العقول العربية للغرب** .بيروت: دار الجيل للطباعة، 1998.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. **إشكالية الهجرة في سياسات وإستراتيجيات التنمية في شمال أفريقيا: دراسة مقارنة.** الرباط: مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، 2014.

جامعة الدول العربية. **التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية: هجرة الكفاءات، أم نزيف فرص؟** (القاهرة: 2008).

جامعة الدول العربية. **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية 2014**. القاهرة: 2014.

جامعة الدول العربية. **إعلان المؤتمر الأول للمغتربين العرب. المؤتمر الأول للمغتربين العرب: جسر للتواصل. كانون الأول/ ديسمبر 2010** .في: https://goo.gl/Uiugo2

الدريسي، محمد الحاجي. «نزوح الكفاءات المغربية إلى الخارج: التداعيات والآثار»، ورقة عمل مقدمة على هامش مؤتمر تحديات تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين. أغادير. المغرب. 15-16 كانون الأول/ديسمبر 2014.

سرحان، فتحي. **نزيف الأدمغة العربية المهاجرة وإدارة استثماراتها بين الجنة المفقودة والموعودة** .القاهرة: مكتبة الشريف ماس للنشر والتوزيع، 2011.

سنوسي، شيخاوي. «هجرة الكفاءات الوطنية وإشكالية التنمية في المغرب العربي، دراسة حالة الجزائر 1999-2010». رسالة ماجستير في العلوم السياسية. جامعة أبو بكر بلقايد. تلمسان. الجزائر. (2010/2011).

طعيبة، أحمد، مليكة حجاج. «الهجرة غير الشرعية بين إستراتيجيات المواجهة وآليات الحماية». مجلة **دفاتر السياسة والقانون** .جامعة ورقلة. العدد 15 (حزيران/يونيو 2016). في: https://goo.gl/vwGzeT

عبد الله، مجدي أحمد محمد. **الاغتراب والهجرة غير الشرعية، دراسة سيكومترية مقارنة**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2013.

العبدلاوي، الحسين. «البعد الاجتماعي السياسي لقضية الهجرة والتنمية في الجزائر». اتحاد البحوث التطبيقية حول الهجرة الدولية، المذكرة التحليلية والتلخيصية (2009).

عمارة، أميرة محمد. «هجرة العقول وأثرها في النمو الاقتصادي في مصر» **بحوث اقتصادية عربية**. العددان 23-24 (2013).

غزال، خالد. «نتائج وتداعيات هجرة الأدمغة العربية»، **مجلة البرلمان العربي**، السنة 22، العدد 82 (كانون الأول/ ديسمبر 2007).

ليتيم، نادية وفتيحة ليتيم. «البعد الأمني لمكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا». مجلة **السياسة الدولية**. مج 4. العدد 183 (2011).

محمود، سامي وأسامة بدير. **أثر الشراكة الأوروبية على أوضاع المهاجرين. أصول التقارير**. الموقع الإلكتروني لمركز الأرض لحقوق الإنسان. 5/9/2010. في: https://bit.ly/2EpSvQx

يحياوي، سهام. «أمننة الهجرة في العلاقات الأورو-متوسطية، دراسة الهجرة غير الشرعية في المجال الأورو-مغاربي». رسالة ماجستير في العلوم السياسية. كلية الحقوق والعلوم السياسية .جامعة مولود معمري. تيزي وزو. الجزائر. 2014.

2 – الأجنبية

Beine, Michel Frederic Docquier & Hillel Rapoport. «Brain Drain and Economic Growth, Theory and Evidence.» *Journal of Development Economic*. vol. 64. no. 1 (2001).

Brain Drain in IBD Members Countries. «Trends and Development Impact.» Islamic Development Bank, Economic and Policy and Strategic Planning Department. Occasional paper. no. 12 (2006).

Gaillard, Anne Marie & Jacques Gaillard. *Les Enjeux de migrations scientifiques internationales, de la quête du savoir à la circulation des compétences*. Paris: L'Harmattan, 1999.

Kiwan, Fadia. «L'Immigration des compétences Libanaises.» Note d'analyse de synthèse. CARIM (2010).

Mathew, M. «Reverse Transfer of Technology, A Perspective.» Shodh Gangs. 2010. at: https://goo.gl/WtrdtY

---

(128) «La Canicule de l'été 2003 a fait plus de 70000 morts en Europe, selon l'Inserm,» Le Monde, 23/3/2007.

(129) شيخاوي سنوسي، «هجرة الكفاءات الوطنية وإشكالية التنمية في المغرب العربي، دراسة حالة الجزائر 1999-2010» (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر 2010-2011)، ص 38.

(130) المرجع نفسه.

(131) مجدي أحمد محمد عبد الله، **الاغتراب والهجرة غير الشرعية، دراسة سيكومترية مقارنة** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2013)، ص 233.

(132) أكرم إلياس، **هجرة العقول العربية للغرب** (بيروت: دار الجيل للطباعة، 1998)، ص 25.

(133) خالد غزال، «نتائج وتداعيات هجرة الأدمغة العربية»، **مجلة البرلمان العربي**، السنة 22، العدد 82 (كانون الأول/ ديسمبر 2007).

(134) عبد الله، ص 246.

(135) المرجع نفسه.

(136) جامعة الدول العربية، **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية** 2014 (القاهرة: 2014)، ص 53.

(137) لمزيد من التفاصيل بشأن هذا القانون، يُنظر:

La Confédération Suisse, Loi fédérale sur les étrangers (LEtr) (Intégration), Modification du 16 décembre 2016, accessed on 26/4/2018, at: https://bit.ly/2I1hZSu

(138) أحمد طعيبة ومليكة حجاج، «الهجرة غير الشرعية بين إستراتيجيات المواجهة وآليات الحماية»، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة ورقلة، العدد 15 (حزيران/ يونيو 2016)، شوهد في 28/12/2017، في: http://bit.ly/2EKFtgh

(139) «Déclaration de M. Brice Hortefeux, ministre de l'immigration, de l'intégration, de l'identité nationale et du codéveloppement, sur le projet de loi relatif à la maîtrise de l'immigration, à l'intégration et à l'asile, et sur les amendements portés au débat, dont le recours au 'test ADN',» Paris le 18 septembre 2007, accessed on 27/12/2017, at: https://goo.gl/a8vqPe

(140) نادية ليتيم وفتيحة ليتيم، «البعد الأمني لمكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا»، مجلة **السياسة الدولية**، مج4 ، العدد 183 (2011)، ص 22.

(141) سهام يحياوي، «أمننة الهجرة في العلاقات الأورو-متوسطية، دراسة الهجرة غير الشرعية في المجال الأورو-مغاربي» (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2014)، ص 143.

(142) سامي محمود وأسامة بدير، **أثر الشراكة الأوروبية على أوضاع المهاجرين، أصول التقارير**، الموقع الإلكتروني لمركز الأرض لحقوق الإنسان، 5/9/2010، شوهد في 30/11/2017، في: https://bit.ly/2EpSvQx

(143) محمد الحاجي الدريسي، «نزوح الكفاءات المغربية إلى الخارج: التداعيات والآثار»، ورقة عمل مقدمة على هامش مؤتمر تحديات

تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين، أغادير، المغرب 15-16 كانون الأول/ ديسمبر 2014، ص 1.

(144) **تقرير الهجرة 2014**، ص 68.

(145) جريدة **المجاهد** الناطقة باللغة الفرنسية، 2009/ 11/ 26. وهذه الحالة هي الحالة نفسها التي تشهدها مصر والسودان.

(146) Brain Drain in IBD Members Countries, «Trends and Development Impact,» Islamic Development Bank, Economic and Policy and Strategic Planning Department, Occasional paper, no. 12 (2006).

(147) Michel Beine, Frederic Docquier & Hillel Rapoport, «Brain Drain and Economic Growth, Theory and Evidence,» Journal of Development Economic, vol. 64, no. 1 (2001), p. 276.

(148) M. Mathew, «Reverse Transfer of Technology, A Perspective,» Shodh Gangs (2010), chapter 1, pp. 10-11, accessed on 27/12/2017, at: https://goo.gl/WtrdtY

(149) نقلًا عن: أميرة محمد عمارة، «هجرة العقول وأثرها في النمو الاقتصادي في مصر»، **بحوث اقتصادية عربية**، العددان 23-24 (2013)، ص 6.

(150) Anne Marie Gaillard & Jacques Gaillard, Les Enjeux de migrations scientifiques internationales, de la quête du savoir à la circulation des compétences (Paris: L'Harmattan, 1999), p. 15.

(151) عبد الباسط عبد المعطي، «التوظيف التنموي للكفاءات المهاجرة، دروس مستخلصة من تجارب الدول النامية»، في: جامعة الدول العربية، **التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية: هجرة الكفاءات، نزيف أم فرص؟** (القاهرة: 2008).

(152) جامعة الدول العربية، **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية**، ص 63.

(153) فتحي سرحان، **نزيف الأدمغة العربية المهاجرة وإدارة استثماراتها بين الجنة المفقودة والموعودة** (القاهرة: مكتبة الشريف ماس للنشر والتوزيع، 2011)، ص 304-307.

(154) جامعة الدول العربية، **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية**، ص 63.

(155) Fadia Kiwan, «L'Immigration des compétences Libanaises,» Note d'analyse de synthèse, CARIM (2010).

(156) الحسين العبدلاوي، «البعد الاجتماعي السياسي لقضية الهجرة والتنمية في الجزائر»، اتحاد البحوث التطبيقية حول الهجرة الدولية، المذكرة التحليلية والتلخيصية (2009).

(157) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، **إشكالية الهجرة في سياسات وإستراتيجيات التنمية في شمال أفريقيا: دراسة مقارنة** (الرباط: مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، 2014)، ص 46.

(158) جامعة الدول العربية، **إعلان المؤتمر الأول للمغتربين العرب، المؤتمر الأول للمغتربين العرب: جسر للتواصل، 4-6 كانون الأول/ ديسمبر 2010**، شوهد في 2017/ 12/ 27، في: https://goo.gl/Uiugo2

(159) جامعة الدول العربية، **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية**، ص 3.

(160) المرجع نفسه.

الفصل السادس
السعي وراء المستقبل المفقود لماذا يهاجر الطلاب الجزائريون؟ ...... العياشي عنصر ووسيلة عيسات

مقدمة

لا تُعَد الهجرة الدولية عمومًا، وهجرة الكفاءات أو العقول خصوصًا، ظاهرةً حديثة؛ إذ استقطبت منذ النصف الثاني من القرن العشرين اهتمامًا أكثر مما استقطبته قضايا أخرى كثيرة عرفتها المجتمعات النامية. وتناولتها دراسات عدة وبحوث متفاوتة في قيمتها ونتائجها، كشفت ارتباطها بقضايا أخرى راهنة تتعلق بالمشاركة السياسية والتحوُّل الديمقراطي وحقوق الإنسان في تلك البلدان التي خاضت تجارب منوّعة من أجل التنميتين الاقتصادية والاجتماعية، وانتهت في الغالب إلى طرق مسدودة، رافقها تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشرائح واسعة من السكان وزيادة حدة الصراعات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي ونضوب شرعية الأنظمة. وكانت الحصيلة النهائية هي الفشل في توفير حياة كريمة للسكان وارتفاع معدلات البطالة، خصوصًا لدى شريحة الشباب، ولا سيما الفئات المؤهلة التي ترمي بها الجامعات والمعاهد المتخصصة في كل عام نحو سوق عمل هشّة، تضيق بالعرض عليها. أضف إلى ذلك، تنامي مختلف صور القهر والظلم والتهميش وغياب العدالة.

الأسوأ أن المنطقة العربية شهدت في بداية العقد الحالي موجة عارمة من الانتفاضات الشعبية والحراك الاجتماعي، في ما عُرِف بثورات «الربيع العربي» التي أطاحت الأنظمة التسلطية في عدد من البلدان. وأفضى ذلك إلى حالة غير مسبوقة من التمزق بسبب الصراعات الطائفية والحروب الداخلية والاحتلال في عدد من بلدان المنطقة[161]. وأمست البلدان العربية من أكثر المناطق طردًا لسكانها؛ بدءًا بالعراق وليبيا، ثم اليمن، وانتهاءً بسورية التي عرفت نزوحًا سكانيًّا قلّما شهد التاريخ الحديث مثيلًا له.

يشير التقرير العالمي حول الهجرة الدولية إلى وجود نحو 244 مليون مهاجر دولي على مستوى العالم في عام 2015، كان أكثر من نصفهم (140 مليون مهاجر)، أي ما نسبته 58 في المئة، يعيش في الجزء الشمالي المتقدم من العالم، بينما يعيش 42 في المئة منهم في البلاد الأقل نموًّا[162].

سرَّعت العولمة وتيرة التحولات الكونية، وأعادت هيكلة العلاقات الدولية بحسب شروطها. وهي الشروط ذاتها التي جعلت سيرورة الهجرة الدولية تأخذ حجمًا غير مسبوق في تاريخ البشرية[163]. وتشكِّل هجرة الطلاب جزءًا لا يتجزأ من موجات النزوح الكونية، مضيفة بعدًا جديدًا ونوعيًّا إلى حركات الهجرة الدولية؛ لأنها تخص الكفاءات العلمية الشابة التي تمثل رأس المال البشري الثمين والنادر، تتنافس البلاد المتقدمة على استقطابه. تشير الإحصاءات المتاحة إلى أن نسبة الطلاب الأجانب بلغت 20 في المئة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتجاوزت 30 في المئة في الولايات المتحدة الأميركية وأستراليا وكندا[164].

وفي ما يخص الجزائر، كشفت الوكالة الحكومية لترقية التعليم العالي والاستقبال والحركية الدولية بفرنسا «كومبوس فرانس» (Campus France) أن 27 في المئة من الطلاب الجزائريين اختاروا البقاء في فرنسا بعد الانتهاء من دراستهم في عام 2011[165]. والواقع، أن هذه النسبة لا تمثل سوى رأس جبل الجليد، إذا ما أضيف إليها عدد المهاجرين السريّين[166].

برز الطلاب بوصفهم إحدى الفئات الاجتماعية الرئيسة التي تستهويها الهجرة بالطرائق والأساليب المختلفة؛ بسبب عوامل ذاتية وموضوعية عدة؛ لعل أهمها:

- كون الشباب، خصوصًا الإناث، من الفئات التي تشملها ظاهرة البطالة أكثر من غيرها؛ بسبب ضعف التأهيل ونقص الخبرة المهنية، فضلًا عن التمييز والغلق اللذين يميزان أسواق العمل في ظل المنافسة الشديدة على الوظائف مع تدهور الأوضاع الاقتصادية وتراجع فرص العمل. وتشير الإحصاءات المتاحة عن الجزائر في عام 2015 إلى أن نسب البطالة بين خريجي الجامعات تجاوزت 20 في المئة[167].

- يتمتع الشباب عمومًا، والطلاب خصوصًا، بسقف طموحات مرتفع؛ نظرًا إلى تميّزهم بمستوى تعليمي عالٍ وامتلاكهم مهارات فنية وتقنية منوّعة، وانفتاحهم على العالم في ظل عولمة الاتصال وسيطرة التكنولوجيات الحديثة، وهذا ما يجعلهم الفئة الأكثر عرضة لتأثير الثقافات والتيارات الفكرية المعاصرة، والأكثر استعدادًا وانخراطًا في عملية التثاقف التي تجري بوتيرة عالية اليوم[168].

- تعاني هذه الفئة الاجتماعية أكثر من غيرها التضييق على حريتها وأسلوب حياتها، وتتعرض لضغوط اجتماعية وإكراهات قيمية ومعيارية متزايدة من تيارات فكرية وأيديولوجية محافظة، تزامنًا مع اكتساح التيارات الإسلامية الجامعات، وانتشار ما عُرف بعمليات «أسلمة المجتمع» التي شملت المناهج الدراسية ووسائل الإعلام، إضافة إلى محاولات تقييد الحريات الفردية والاجتماعية في الفضاءات العامة، ومحاصرة النشاطات الإبداعية ... إلخ.

- انتشار ظاهرة التديّن الشكلي بصورة واضحة وغير مسبوقة، كما يتجلّى في نمط اللباس السائد بين الشباب، ومدوّنة الألفاظ اللغوية المتداولة بينهم، فضلًا عن شيوع فكر متزمت وخطاب ديني يمجّد الأساطير والخرافات. ويكفي التصفح السريع لإحدى أهم وسائط التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) لدى عيّنة من الطلاب، وحتى الأساتذة، للاطّلاع على هذه الحقيقة[169].

- يعاني الطلاب، بصفتهم فئة اجتماعية ناشطة، انسداد الوضع السياسي وغياب بدائل حقيقية للتغيير وفرص فعلية للانفتاح وتجاوز وضعية الجمود التي يعرفها البلد عمومًا، والساحة السياسية خصوصًا منذ عقود، في ظل هيمنة الجيل القديم على مقاليد الحكم والسلطة. وأدى هذا الواقع إلى حالة استقطاب كبير في المجتمع، تغذّيها ممارسات سلطوية متجذرة وانتشار الفساد على نطاق واسع. وشملت حالة الوهن والتدهور جميع المجالات، من الأسرة إلى الفضاءات العامة، مرورًا بالمؤسسات التربوية والتعليمية[170].

أدت هذه العوامل في تفاعلها جميعًا إلى إصابة شريحة الشباب بخيبة أمل حادّة وبحالة قصوى من الإحباط؛ شباب في مقتبل العمر بمستويات تأهيلية عالية يواجهون شبح البطالة في كل مكان وغياب فرص فعلية لتحقيق أبسط الطموحات. وتدفعهم هذه الظروف إلى البحث عن أي منفذ للإفلات من الوضعية المزرية التي يعيشونها، ولا يحجمون عن المغامرة بحياتهم والإبحار في قوارب الموت نحو «أرض الميعاد»[171].

تروم هذه الدراسة الإجابة عن تساؤلات عدة: لماذا يغامر الطلاب الجامعيون بالهجرة إلى عوالم بعيدة ومجهولة؟ ما المشروع/الحلم الذي يسعون لتحقيقه في المهجر بعد أن استعصى عليهم ذلك في بلادهم؟ ثم ما الوجهات الأكثر استقطابًا لهم؟ ولماذا؟ وكيف يتصورون «أرض الميعاد» التي يغامرون نحوها؟ وكيف يتصورون مستقبلهم فيها؟ أيوجد أمل في عودتهم يومًا ما إلى الوطن أم إنهم يقطعون تذكرة باتجاه واحد نحو المجهول؟

نستشعر أهمية هذه الدراسة من أوجه عدة؛ أبرزها:

- حجم الفئة الاجتماعية المعنية بالدراسة وأهميتها، أي الشباب، ومنهم الطلاب الذين يمثلون بحسب آخر التقديرات 40 في المئة من السكان الناشطين اقتصاديًّا[172].

- يمثل الشباب، والطلاب تحديدًا، شريحة اجتماعية محورية في بناء المجتمع؛ بالنظر إلى مستوى تأهيلهم، وما يمتلكونه من قدرات فكرية وإبداعية ومهارات فنية، فضلًا عن طاقتهم وحيويتهم المرتبطة بعوامل العمر والكفاءة والطموح والجرأة.

- المكانة والدور المتوقع أو المفترض للشباب عمومًا، والطلاب خصوصًا، في أي استراتيجية وطنية للنهوض؛ إذ يمثل الاستثمار في هذه الفئة وكسب ولائها التحدي الأساس للسلطات العمومية في أي دولة مثل الجزائر.

- تكتسي الدراسة أهمية خاصة من كونها تتعلق بظاهرة الهجرة التي تمثل حدثًا إنسانيًّا استثنائيًّا ومقلقًا يؤشر مباشرة إلى تعرض النظام الاجتماعي لاختلالات كبرى، ويمثل مقياسًا صادقًا لحالة الانسداد السياسي وفشل الدولة في اعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية ناجعة ومؤثرة.

تروم هذه الدراسة، من خلال الإجابة عن مجموعة الأسئلة الرئيسة، التعرف إلى مدى انتشار فكرة الهجرة بين عيّنة من الطلاب الجامعيين في العلوم الاجتماعية من الطورين الأول والثاني في ثلاث جامعات كبرى؛ والكشف عن خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية؛ ومعرفة طبيعة المشروعات التي يصبو الطلاب إلى تحقيقها من خلال الهجرة وبلدان المقصد التي يرغبون فيها والعوامل التي تدفعهم إلى اختيارها؛ والكشف عن توقعاتهم بشأن هذه المغامرة، وكيف يتصوّرون وضعهم في بلاد المهجر والصعوبات التي يتوقعونها، ومواقفهم من فكرة العودة إلى الوطن؛ وأخيرًا، التعرف إلى الفروق الموجودة في مواقفهم وتصوّراتهم بحسب متغيرات الجنس والعمر والمستوى الدراسي والحالة المدنية.

أولًا: الإطاران النظري والمفهومي

1 – نظريات الهجرة: عرض نقدي

تُعَد الهجرة ونزوح السكان من منطقة إلى أخرى، بسبب الكوارث الطبيعية والحروب والصراعات، أو بهدف البحث عن العمل وظروف حياة أفضل، ظاهرتين معروفتين منذ فترة طويلة، لكنهما لم تنالا حظهما من الاهتمام والدراسة العلمية إلا في الفترات الحديثة. وعادة يتم التساؤل عن قدرة الباحثين والمحللين على صوغ نظرية شاملة ومتكاملة حول الهجرة، يمكنها تفسير مختلف أنواع الهجرات والعوامل المتعددة التي تقف وراءها والنتائج المصاحبة لها. تعترض التفكير عبر هذا المسار صعوبات وتحديات كبيرة بسبب التنوع الكبير في الهجرات ذاتها؛ فهناك هجرة العمالة غير الماهرة، وهجرة العمالة المؤهلة، ونزيف العقول أو الكفاءات، وهناك هجرات طوعية وأخرى قسرية، إلى جانب الهجرات الموقتة، وهجرات الإقامة الدائمة، فضلًا عن هجرات محلية، وأخرى دولية عابرة الحدود، وكذلك هجرات شرعية وأخرى غير شرعية. يحول هذا التنوع دون صوغ نظرية واحدة شاملة وملائمة، ويستدعي تعدُّد المقاربات النظرية حول الموضوع[173].

حفَّز هذا التنوع الباحثين على التقدم شوطًا معتبرًا في اتجاه صوغ نظريات تكاملية تتقاطع فيها تخصصات عدة من العلوم الإنسانية والاجتماعية[174]. تكتسب نظريات الهجرة قيمتها بما تقدمه من فهم وتفسير لحركة السكان ضمن الأطر الاقتصادية والسياقات الاجتماعية والسياسية؛ إذ أصبح واضحًا أن جزءًا مهمًّا من المشكلات التي تدفع السكان إلى الهجرة يرتبط بتأثيرات الاقتصاد العالمي، وهذا يستدعي بناء منظومة علاقات اقتصادية دولية أفضل، وليس مزيدًا من إجراءات التضييق على المهاجرين؛ لأن مآل ذلك الفشل لا محالة[175].

يُعَد إرنست رفنشتاين رائد منظِّري الهجرة، حيث استخدم إحصاءات السكان في إنكلترا وبلاد الغال لبناء نظريته حول «قوانين الهجرة» في عام 1889[176]. وكان أول من أشار إلى فكرة «عوامل الطرد والجذب» (Pull and push factors) التي تعني أن الظروف غير الملائمة في بلدان المنشأ؛ مثل القوانين الجائرة والسياسات الاقتصادية غير

الملائمة وندرة فرص العمل، تدفع الناس إلى الهجرة؛ أي تطردهم نحو بلدان تسود فيها أوضاع اقتصادية أفضل تجذبهم نحوها. وتوصل إلى بعض الحقائق الأساسية؛ مثل أهمية توفُّر أوضاع اقتصادية وفرص حياة أفضل في البلاد المستقبلة، وتراجع حجم الهجرة مع زيادة المسافة، وحدوث الهجرة على مراحل وليس بحركة واحدة طويلة المدى، وحدوث حركة السكان في اتجاهين، وتأثير خصائص المهاجرين؛ مثل الجنس والعمر والطبقة الاجتماعية في حركتهم. وكشف رفنشتاين حقيقة مثيرة، وهي كون المرأة أكثر إقدامًا على مغامرة الهجرة مما يتوقع كثيرون، وأنها تتجاوز أحيانًا الذكور أنفسهم، وهذا ما أكدته نتائج هذه الدراسة.

تُعَدّ النظريات الحديثة للهجرة تنويعات على نظرية رفنشتاين؛ إذ طور لي إفريت نظريته، معطيًا عوامل الطرد المحلية أهمية أكبر من أهمية عوامل الجذب[177]. ونوَّه إفريت بأهمية بعض العوامل المعوّقة لعملية الهجرة، وجادل بأن متغيرات مثل المسافة والموانع المادية والسياسية، أو وجود أفراد تحت مسؤولية المهاجرين، جميعها عوامل تعوّق الهجرة، بل قد تمنعها. وأكد أن الهجرة عملية انتقائية؛ فعوامل مثل العمر والجنس والمستوى الاجتماعي تؤثر في طريقة استجابة الأفراد لعوامل الجذب في البلدان المستقبلة، كما تؤثر في قدرتهم على تجاوز عوائق قد تمنعهم من الهجرة. وإضافة إلى ذلك، توجد عوامل مثل مستوى تعلّم الفرد ومدى معرفته بالمجتمعات المستقبِلة، مثل اللغة والثقافة، ووجود روابط عائلية، يمكنها تسهيل الهجرة أو إعاقتها. وتتقاطع نتائج دراستنا مع عدد من هذه الحقائق.

إلى جانب ذلك، ظهرت نظريات جديدة لتفسير أنماط الحركة الدولية للهجرة؛ منها النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة التي ترى أن الهجرة مرتبطة بعمليات العرض والطلب من العمل على المستوى الكوني[178]؛ فالبلدان التي تعاني ندرة في قوة العمل، ولديها طلب عالٍ، تقدِّم أجورًا مرتفعة تجذب المهاجرين من البلدان التي لديها فائض في قوة العمل.

من هذه النظريات أيضًا، نظرية أسواق العمل المجزأة التي طوّرها مايكل بيور، وتحاجج بأن اقتصادات بلدان العالم الغني مهيكلة على نحو يتطلب مستوى معيَّنًا من الهجرة[179]؛ إذ تتميز هذه الاقتصادات بطبيعة مزدوجة، حيث فيها سوق أولية تتسم بالأمان الوظيفي والأجور العالية، وسوق ثانوية للأعمال الصعبة المتدنية الأجور. وتجادل النظرية بأن المهاجرين مطلوبون للعمل في النمط الثاني من الأعمال الضرورية للاقتصاد، لكن لا يرغب فيها مواطنو البلد المستقبِل، لاعتبارات اقتصادية وثقافية.

هناك أيضًا نظرية النظام العالمي التي طوّرها إيمانويل وولرشتاين[180] وساسكيا ساسان[181]، وترى أن الهجرة الدولية نتاجٌ جانبي للنظام الرأسمالي العالمي؛ فحركات الهجرة الدولية تحدث أساسًا من بلدان المحيط أو التخوم (البلدان الفقيرة في الجنوب) في اتجاه بلدان المركز (البلدان الغنية في الشمال)؛ بسبب عوامل مرتبطة بالتطور اللامتكافئ الذي أسسه النظام الرأسمالي العالمي، وتعمل العولمة على ترسيخه وحمايته اليوم[182]. وأوجد التطور اللامتكافئ بنى وهياكل اقتصادية ضعيفة، مشوَّهة، تابعة في البلدان الفقيرة وتخوم البلاد الغنية، وذلك ما يفسر عجزها عن توفير فرص العمل والحياة الكريمة لسكانها، وتحوُّلها إلى مناطق طرد تغذِّي حركات الهجرة الدولية باستمرار.

2 – الإطار المفهومي

توظِّف دراسات الهجرة، على تنوع أطرها ومقارباتها، عددًا من المفاهيم المفتاحية التي نُحِتت على التواتر خلال فترات متلاحقة من تطور هذه الدراسات؛ لعل أهمها مفاهيم هجرة الأدمغة وهجرة الكفاءات ونزيف العقول. وتعود بدايات استخدام مصطلح «هجرة الأدمغة» .Brain Drain) إلى دراسة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في عام 1987، جاء فيها: «يمكن تعريف هجرة الأدمغة بأنها شكل غير طبيعي للتبادل العلمي بين البلدان، يتميز بتدفق الكفاءات في اتجاه واحد لمصلحة البلدان الأكثر نموًّا»[183]. تكون أغلبية الأدمغة المهاجرة من البلاد الأقل نموًّا، مع أقلية من الأطراف الهامشية لنواة النظام الرأسمالي ذاته. وتضم هذه الكتلة أصحاب التخصصات العلمية التطبيقية؛ مثل الأطباء والمهندسين والباحثين في العلوم الدقيقة[184]، فضلًا عن الكفاءات في مختلف العلوم الاجتماعية، وأصحاب المهن الفنية من ذوي المهارات العالية.

ساعدت عوامل كثيرة في تسريع وتيرة نزيف الخبراء والكفاءات العلمية، منها عوامل الطرد في بلدان المنشأ؛ مثل تدهور الوضع الاقتصادي، وغياب الاستقرار السياسي، واستمرار النزاعات والحروب، وافتقار النظم التعليمية للكفاءة، وغياب بنية تحتية مشجّعة للبحث، وتقييد الحريات الأكاديمية؛ وعوامل الجذب في البلدان المستقبلة، مثل إغراءات الأمن، والاستقرار، والنجاح المهني، في ظل سياسات الهجرة المنظمة إلى هذه البلدان[185].

طور الباحثون مصطلحًا آخر يُعبِّر عن حالة الإهدار التي تتعرض لها الكفاءات المهاجرة، وهو «نزيف الأدمغة الضائعة» .Brain Drain waste) الذي يصف وضعية كفاءات عالية التأهيل لا تجد في بلاد المهجر وظائف ملائمة لها، فتضطر إلى العمل في مهن خارج تخصصها، أو في درجات أدنى بكثير من كفاءاتها[186].

برزت مفاهيم جديدة تجسِّد التغيرات العميقة في السياسات الرسمية حول الهجرة عمومًا، وهجرة الكفاءات خصوصًا، وتعكس الممارسات والمشروعات التي ينفذها المهاجرون؛ مثل مفهوم «كسب الأدمغة» [187].Brain Gain)، تعبيرًا عن حركة المهاجرين في الاتجاه المعاكس عائدين إلى بلدانهم الأصلية. وأضحت هذه الظاهرة معروفة لدى الباحثين الذين يدركون أن الهجرة ليست فعلًا فرديًّا معزولًا في الزمان والمكان، لكنها مشروع تُشارِك في صوغه أطراف عدة، تضم المهاجر وأسرته وأقاربه وحتى الأصدقاء، والدول بهيئاتها ومؤسساتها الرسمية من خلال السياسات والبرامج[188].

لا يخلو أي مشروع للهجرة عمومًا من احتمالية العودة التي قد تتحول في ظروف معيّنة إلى واقع يتجسّد في مشروع الهجرة المعاكسة[189]. ذلك ما لحظه عدد من الدارسين، مثل غلاسر الذي أكد أن بذور فكرة العودة إلى الوطن موجودة في مشروع الهجرة منذ البداية، خصوصًا لدى الكفاءات العلمية[190]، ولدى الطلاب الذين يهاجرون للدراسة، فيستقر بعضهم، ويعود بعضهم الآخر. ويعني هذا أن فئة من الكفاءات العلمية المهاجرة تنفِّذ مشروع العودة إلى بلدانها الأصلية في نهاية المطاف. وهذا ما سمّاه الباحثون «عودة العقول» .Brain Return).

في بداية الألفية الثالثة شاع مفهوم «الشتات العلمي» .Scientific Diaspora)، وبعده «مجتمع الشتات» .Diaspora)، و«شبكات المغتربين الفكرية» .Diaspora Networks)، و«الشبكات الرقمية للجاليات» .Diaspora Networks Digital)، ومفهوم «الشتات المعرفي» الذي تطور إلى مفهوم «شبكات الشتات المعرفي» [191].Diaspora Knowledge Networks). وظهر جميع هذه المصطلحات ليعبِّر عن واقع جديد يخص هجرة الكفاءات العلمية، ودشَّنته عمليًّا الجاليات الهندية والصينية في أميركا الشمالية، موجدة جسورًا للتواصل مع موطنها الأصلي. ولم تحدث تلك العملية على نحو عفوي، لكنها كانت مخططة، وجزءًا من سياسة تلك الدول في توظيف الكفاءات العلمية والفنية من جالياتها، خصوصًا في أميركا الشمالية، في مشروعات نهوضها. ونجحت تلك الدول في استقطاب الكفاءات بطرائق مختلفة؛ مثل الزيارات العلمية المنتظمة وتكوين فرق ومراكز مشتركة للبحوث العلمية وتشجيع بعضهم على إقامة مشروعات تعاون بين الضفتين لنقل التكنولوجيا والمعارف[192].

أحدثت الدراسات حول موضوع شبكات الشتات المعرفي تغيرًا جوهريًّا في المقاربات التقليدية لدراسة هجرة الكفاءات العلمية والفنية، وفتحت عهدًا جديدًا في مجال البحث حول الموضوع، مجسِّدة ظهور مصطلحات جديدة؛ مثل «دوران الأدمغة» .Brain Circulation)، و«كسب الأدمغة» .Brain Gain) التي تعبّر بالفعل عن القطيعة مع الواقع القديم لهجرة الكفاءات، وتعكس ممارسات جديدة مختلفة نوعيًّا عن السابق[193].

3 – عرض نقدي لأدبيات الهجرة

أ – هجرة الكفاءات العلمية

تُبرز إحصاءات المؤسسات الدولية والإقليمية المتخصصة أن منطقة شمال أفريقيا لم تكتف بدورها التقليدي المزدوج، بوصفها منطقة عبور للمهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء، إلى جانب كونها طاردة لمهاجريها العاديين، لكنها

تعرف أيضًا نزيفًا فعليًّا من الكفاءات العلمية والفنية[194]؛ إذ فاقت حصتها ستة ملايين مهاجر من كتلة المهاجرين الدوليين البالغة 244 مليون مهاجر في عام 2015، أي ما يمثل نحو 5 في المئة من سكانها، ويفوق المعدل العالمي للهجرة للفترة نفسها المقدَّر بنسبة 4.4 في المئة. تضع هذه الإحصاءات بلدان المنطقة في مقدم مناطق الطرد بامتياز، ويتوزّع المهاجرون على مختلف البلدان المستقبلة في العالم. لكن أوروبا، لأسباب تاريخية وجغرافية وربما ثقافية أيضًا، تستقطب الأغلبية العظمى، أي نحو 90 في المئة منهم[195].

تحتل الجزائر موقعًا خاصًا بين بلدان شمال أفريقيا؛ إذ عرفت في بداية تسعينيات القرن الماضي موجة هجرة غير مسبوقة، جسَّدها نزيف فعلي للنخبة المتعلمة والكفاءات العلمية. تضاعف ذلك النزيف خلال الفترة 1990-2010 من 9 في المئة إلى 20 في المئة. حدث ذلك في ما يعرف بـ «العشرية السوداء» التي واجه فيها المجتمع والدولة حربًا عنيفة ضد الجماعات المسلحة، وكانت حصيلتها خسائر فادحة في الأرواح، وحطمت البنية التحتية، وأعادت البلد إلى الوراء عشرات الأعوام.

ب – هجرة الطلاب

تفيد تقارير المنظمات الدولية المتخصصة؛ مثل اليونسكو والمنظمة الدولية للهجرة، بأن نحو 54 في المئة من الطلاب العرب لا يعودون إلى بلدانهم بعد التخرج[196]. كما تشير هيئات، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة اليونسكو، إلى أن لدى الدول المتقدمة سياسات متخصصة لاستقطاب الكفاءات العلمية. وتُبرز إحصاءات اليونسكو لعام 2012 مثلًا أن عدد الطلاب الأجانب في ارتفاع مستمر؛ إذ تضاعف العدد من 2.42 مليون طالب في عام 2003، إلى 4.10 ملايين طالب في عام [197]2012. ويوجد أكثر من نصف هذا العدد في ست دول كبرى: الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وأستراليا وكندا، وهي الدول ذاتها التي تحتل صدارة الترتيب في مجال استقطاب الكفاءات العلمية في العالم. كما تُبرز الإحصاءات أن عدد الطلاب الأجانب في فرنسا ناهز 310 آلاف طالب، مسجلين بشبكة واسعة من مؤسسات التعليم العالي في فرنسا في عام 2016، وأن أكثر من 225 ألف طالب مسجلون في الجامعات[198]، وهذا ما جعل فرنسا تحتل المرتبة الثالثة عالميًّا بحصة بلغت 6.8 في المئة من الحركة الطلابية العالمية بعد الولايات المتحدة (18.6 في المئة) وبريطانيا (10.7 في المئة). وتمثّل فرنسا المقصد الرئيس للطلاب من بلدان شمال أفريقيا، ويأتي الجزائريون في المرتبة الثالثة بكتلة بلغت 22660 طالبًا، بعد الصينيين (28043 طالبًا) والمغاربة (32768 طالبًا) الذين يأتون في المرتبة الأولى[199].

كشفت تقارير الهيئات المتخصصة باستقبال الطلاب في البلدان المتقدمة، مثل الوكالة الفرنسية المعنية بشؤون الجامعات، أن نحو 17 ألف طلب يُقدَّم سنويًّا من الجزائريين للالتحاق بالجامعات الفرنسية[200]. وتستقطب مؤسسات التعليم العالي في فرنسا نحو 85 في المئة من الطلاب الجزائريين الراغبين في الدراسة في الخارج[201].

مثَّل الطلاب الجزائريون المسجلون في الجامعات الفرنسية في عام 2015 نحو 7 في المئة من الطلاب الأجانب في فرنسا، منهم 35 في المئة في التخصصات العلمية[202].

تثير هذه المعطيات تساؤلات عدة حول عوامل الطرد التي أدت إلى الارتفاع الهائل في هجرة الكفاءات العلمية، منها الطلاب من بلدان شمال أفريقيا عمومًا، والجزائر خصوصًا. وهي تساؤلات تتعلق بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية التي شكلت السياق العام المميز للمنطقة. كما تطرح تساؤلات أخرى عن عوامل الجذب والأوضاع في البلدان المستقبلة في ضوء تنامي مشاعر الخوف وغياب الأمان تجاه الآخر المختلف وتزايد مشاعر العنصرية وصعود التيارات السياسية اليمينية المتطرفة في أوروبا وأميركا الشمالية[203].

يحدث ذلك أيضًا على خلفية تزايد الصراعات الداخلية وبؤر التوتر في منطقة شمال أفريقيا؛ حيث يتدخل بعض الدول الغربية التي كانت هدفًا لموجة أعمال إرهابية في الفترة الأخيرة (فرنسا، وألمانيا، وبلجيكا). وأدى هذا الواقع إلى

صعود قوى التطرف السياسي والعنصرية، وتنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا تجاه ملايين المهاجرين من أصول عربية ومسلمة[204].

على الرغم من الأهمية الحيوية لهذا الموضوع، فإن هناك ندرة في الدراسات حول موجات الهجرة الجديدة، خصوصًا نزيف الكفاءات[205]. ويواجه المهتم ندرةً في الإحصاءات الموثوقة، خصوصًا المتعلقة بالكفاءات العلمية والتقنية. وبالنسبة إلى الجزائر، تندر الدراسات والأبحاث حول الظاهرة على نحو لافت. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى المساهمات القيّمة، على قلتها، من باحثين جزائريين؛ مثل رزيق المخادمي[206] ومحمد صائب ميزات، عن هجرة الكفاءات الجزائرية والمغاربية[207] وهجرة الشباب[208]. واهتم الباحث في هذا العمل الأخير باستطلاع تمثلات الشباب عن المشكلات المختلفة التي يتعرضون لها؛ بدءًا بمشكلة البطالة المزمنة التي قدّرتها الإحصاءات الرسمية حينذاك بنسبة 27 في المئة، علمًا أن هذه الفئة كانت تمثّل 45 في المئة من السكان في عام 2008، ولعلها تجاوزت هذه النسبة اليوم[209].

ثانيًا: الإجراءات المنهجية للدراسة

1 - فرضيات الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من فرضيتَي عمل رئيستين توجّهان البحث وتقودان عملية الاستقصاء الميداني للحصول على المعطيات المطلوبة، وكذلك عملية تحليل النتائج. أما الفرضية الأولى، فهي أن هناك شريحة معتبرة من الطلاب الجامعيين الذين يفكرون في الهجرة، ويسعون لتنفيذها بالطرائق الممكنة كلها؛ والفرضية الثانية هي أن تصوّرات الطلاب ومواقفهم إزاء موضوع الهجرة وقضاياها تتفاوت بحسب متغيرات الجنس والعمر والحالة المدنية والمستوى الدراسي.

من الناحية الإجرائية، تسعى الدراسة لاختبار أربع فرضيات صفرية تقابلها فرضيات بديلة معاكسة لها تمامًا. أما الفرضية الصفرية الأولى، فهي عدم وجود علاقة بين الجنس وتصوّرات الطلاب حول الهجرة؛ والفرضية الصفرية الثانية عدم وجود علاقة بين العمر وتصوّرات الطلاب حول الهجرة؛ والفرضية الصفرية الثالثة عدم وجود علاقة بين الحالة المدنية للطلاب وتصوراتهم عن الهجرة؛ والفرضية الصفرية الرابعة عدم وجود علاقة بين المستوى الدراسي وتصوّرات الطلاب عن الهجرة.

2 - منهج البحث ومجتمع الدراسة

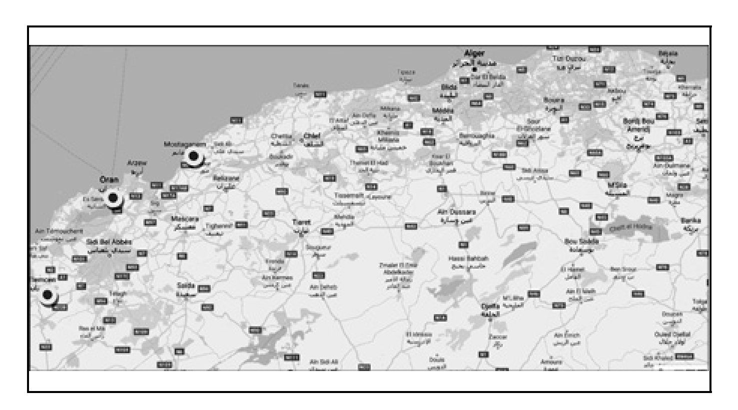
هذه الدراسة استكشافية تعتمد على التحليل الإحصائي، وقد سعت لجمع المعلومات من الميدان باستخدام استمارة استبيان طُبِّقت على عيّنة قصدية من طلاب العلوم الاجتماعية في ثلاث جامعات كبرى في المنطقة الغربية من الجزائر. وعولجت البيانات باستخدام حزمة التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية .SPSS). واستُخدم مقياس مربع كاي .Pearson Chi-Square) للتحقق من مدى وجود علاقة ارتباط بين متغيرات: الجنس والعمر والحالة المدنية ومستوى التعلم وإجابات الطلاب التي تعبّر عن مواقفهم وتصوراتهم بشأن موضوع الهجرة. وتم اللجوء عند تأويل الإجابات وتفسيرها إلى المنهج التحليلي القائم على الاستنباط العقلي.

تُعَد مدينة الغزوات، الواقعة على البحر غرب مدينة وهران بنحو 180 كم، من أولى المناطق التي عرفت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الشباب في اتجاه إسبانيا، وهي ظاهرة عُرفت باسم «الحراقة»[210]، وانتشرت بين الشباب العاطلين من العمل، ثم توسعت لتشمل الطلاب وبعض العاملين.

يتكوّن مجتمع الدراسة من طلاب العلوم الاجتماعية المسجلين في ثلاث جامعات كبرى؛ جامعة وهران ثاني أكبر مدن الجزائر وعاصمة الغرب، ثم جامعة تلمسان وهي ثاني أكبر المدن في المنطقة الغربية وأعرقها، على بعد 200 كيلومتر جنوب غرب مدينة وهران، ثم جامعة مستغانم التي تقع على البحر، شرق مدينة وهران بنحو 100 كيلومتر (يُنظر الخريطة 6-1). وتفيد التقديرات أن عدد طلاب الأقسام التي تشمل الفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس والديموغرافيا والأنثروبولوجيا، يقارب 2500 طالب[211].

الخريطة (6-1)

النطاق الجغرافي للدراسة في المنطقة الغربية من الجزائر



المصدر:

Google maps, 2018

3 – عيّنة الدراسة والاستبيان

اعتمدت الدراسة، لاعتبارات عملية صرف، على العيّنة القصدية الحصصية التي هي نوع من أنواع العيّنات الطبقية غير الاحتمالية، وكذلك لأسباب عدة؛ منها: الرغبة في حصر الدراسة منذ البداية في طلاب العلوم الاجتماعية دون غيرهم، بوصفهم أغلبية طلاب الجامعة؛ وسهولة اختيار مفردات العيّنة باللجوء مباشرة إلى الصفوف الدراسية لتوزيع الاستبيان على الطلاب؛ وأن هذا النوع من العينات شائع الاستخدام بسبب سهولة اختيار مفردات العينة وسرعته، على الرغم من المآخذ عليه في ما يتعلق بحساب درجة الخطأ، وربما خطأ الانحياز، ومن ثم تقليل إمكان تعميم النتائج؛ وأخيرًا، ملاءمة هذه العيّنة الغرض عندما يتعلق الأمر باستهداف مجموعات محددة من الأفراد الذين تتوافر فيهم مواصفات معروفة ومحددة مسبقًا.

بلغ عدد العيّنة المختارة 350 طالبًا، يمثل 14 في المئة من إجمالي طلاب العلوم الاجتماعية البالغ عددهم 2500 طالب تقريبًا. وُزّعت العينة بالتساوي بين الطلاب من الجنسين، ومستويات دراسية مختلفة تتضمن مستوى التدرج وما بعد التدرج. وبعدد متفاوت بين الجامعات الثلاث: 150 طالبًا من جامعة تلمسان، ثم 100 طالب من كل من جامعتَي وهران ومستغانم.

استُخدِم الاستبيان أداةً لجمع المعلومات من الميدان؛ بالنظر إلى العدد الكبير من الطلاب المستهدفين، وتوزيعهم على جامعات في مواقع متباعدة نسبيًّا. وتضمَّن الاستبيان 14 سؤالًا مغلقًا، مع تعابير اختيارية للإجابة عنها. وخُصِّصت أربعة أسئلة من الاستبيان للبيانات الشخصية (الجنس، والعمر، والحالة المدنية، والمستوى الدراسي). واستخدمت هذه البيانات بوصفها متغيرات مستقلة للتعرف إلى مدى تباين مواقف الطلاب وتصوّراتهم بشأن الهجرة. أما الأسئلة الباقية، فركزت على استطلاع طبيعة تلك التصوّرات والمواقف؛ بدءًا بالتفكير في الهجرة ومحاولة تنفيذها، وعدد

مرات المحاولة وطبيعتها (شرعية/غير شرعية)، وصولًا إلى بلدان المقصد وأسباب اختيارها، ثم تقويم فرص النجاح، واحتمالية العودة إلى الوطن.

عُرض الاستبيان على باحثين لتحكيمه وتقويم درجة صدقيته الظاهرية، وحظي بموافقتهم الكاملة بخصوص درجة وضوح التعابير اللغوية ودقة الصيغة والمعاني المقصودة والتسلسل المنطقي للأسئلة. كما تم اختبار الاستبيان إحصائيًّا باستخدام معامل «ألفا كرونبخ» .Cronbach's Alpha لقياس الصدق والثبات، أو الاتساق الداخلي بين الأسئلة؛ فكانت النتيجة 0.68، وهي نتيجة جيدة. وحُلّلت البيانات باستخدام حزمة التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية، وتم الاكتفاء فيه بالإحصاءات الوصفية، ومقياس «مربع كاي» لقياس درجة العلاقة الموجودة بين المتغيرات للتحقق من الفرضيات الصفرية للدراسة.

ثالثًا: عرض لنتائج الدراسة الميدانية وتحليلها

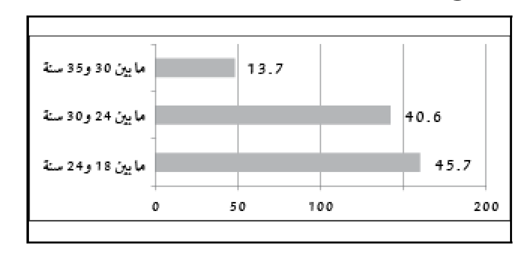
1 - الخصائص العامة للطلاب المستطلَعين

كشفت الإحصاءات توزيع العيّنة بين مجموعتين متساويتين من الجنسين من عيّنة بلغ عددها 350 طالبًا. حصل ذلك بمحض المصادفة، ولم يكن مخططًا له في تصميم الدراسة.

أما بالنسبة إلى العمر، فكشفت النتائج أن أغلبية الطلاب موزعة بالتساوي تقريبًا بين الفئتين الأولى ما بين 18 و24 سنة، والثانية ما بين 24 و30 سنة، اللتين بلغتا معًا 86.3 في المئة من إجمالي العيّنة. بينما لم تمثّل الفئة الثالثة للطلاب الذين تتجاوز أعمارهم 30 عامًا سوى 13.7 في المئة. تعكس هذه التركيبة العمرية للعيّنة إلى حد كبير كتلة الشباب في التركيبة العامة للسكان؛ إذ يمثلون نسبًا مرتفعة، تصل إلى ثلثي السكان الناشطين اقتصاديًّا بحسب الإحصاءات الرسمية[212].

الشكل (6-1)

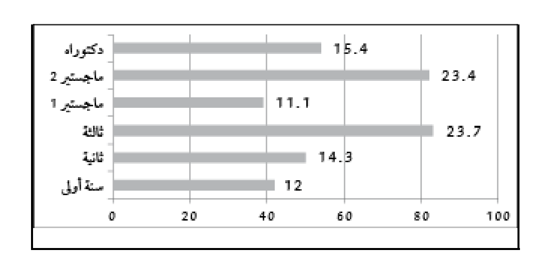
توزّع العينة بحسب فئات العمر (بالنسبة المئوية)



أما إذا نظرنا إلى توزيع العينة بحسب مستويات الدراسة، فتُبرز النتائج توزيعًا غير منتظم وغير نسبي للطلاب على المستويات الدراسية؛ نظرًا إلى اعتمادنا على عيّنة قصدية غير نسبية لعدم توافر إحصاءات رسمية عن تركيبة طلاب العلوم الاجتماعية في الجامعات التي جرت فيها الدراسة. وعلى الرغم من أن توزيع العيّنة لا يعكس الواقع بالدقة المرغوبة، فإنه يقدم صورة مصغّرة عنه. وكان توزيع الطلاب بنسب متماثلة تقريبًا (49 في المئة) بين طَوْري التدرج (السنة الأولى لغاية الثالثة بكالوريوس)، وما بعد التدرج (ماجستير 1 و2 والدكتوراه)، كما يوضح الشكل (6-2).

الشكل (6-2)

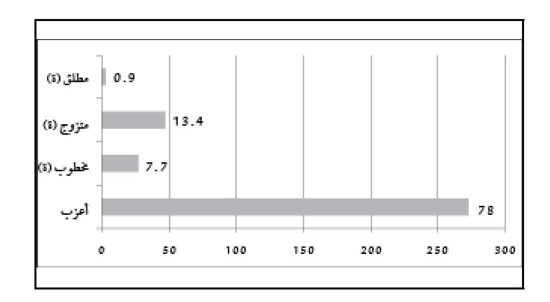
توزّع العينة بحسب المستوى الدراسي (بالنسبة المئوية)



أما بالنسبة إلى متغير الحالة المدنية للطلاب، فكشفت النتائج أن أكثر من ثلاثة أرباع أفراد العينة عُزْب، وهذا أمر متوقَّع بالنظر إلى عامل العمر؛ تليهم مجموعة صغيرة من المتزوجين بنسبة 13.4 في المئة؛ ثم أقلية من المخطوبين بنسبة 7.7 في المئة؛ وأقل من واحد في المئة من المطلقين.

الشكل (6-3)

توزّع العينة بحسب الحالة المدنية (بالنسبة المئوية)



2 - هاجس الهجرة ومبرراتها

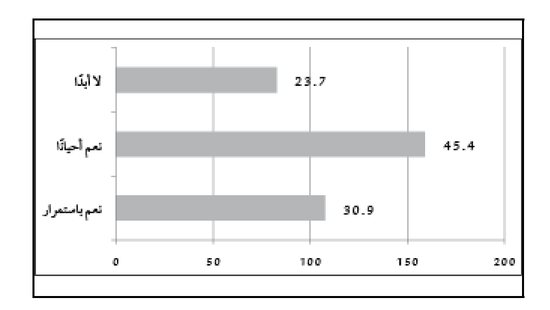
نتناول هنا النتائج المتعلقة بالتفكير في مشروع الهجرة والمحاولات الفعلية لتنفيذها ومبررات فكرة الهجرة كما يتصوّرها الطلاب المعنيون.

أ - الهجرة: من التفكير إلى الفعل

يُقسم الطلاب مجموعتين غير متكافئتين. تضم الأولى مَن استحوذت الهجرة على تفكيرهم، سواء على نحو مستمر ومنتظم أم طارئ وغير متواتر. ويمثّل هؤلاء ثلاثة أرباع العيّنة، موزعين بين نحو ثلث يفكر باستمرار في الهجرة، وأكثر من ثلث يفكر فيها بصفة غير منتظمة، ونحو ربع العيّنة لا يفكر في الهجرة أبدًا.

الشكل (6-4)

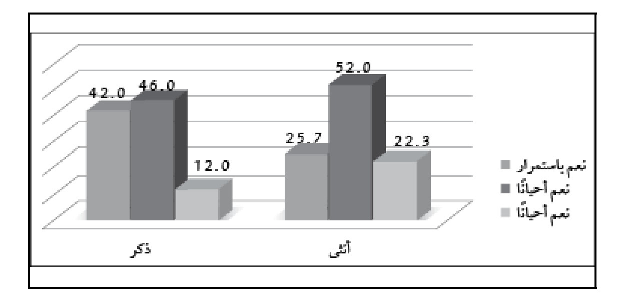
توزّع العيّنة بحسب التفكير في الهجرة (بالنسبة المئوية)



كشف التحليل الإحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بدرجة عالية 0.003 بين التفكير في الهجرة ومتغير الجنس؛ إذ كان التفكير المستمر في الهجرة أعلى لدى الذكور، وعدم التفكير في الهجرة مطلقًا أعلى لدى الإناث. وتبدو هذه النتيجة متوقَّعة في ضوء الاعتبارات الاجتماعية والثقافية التي تضع قيودًا على هجرة النساء وتنظر إليها بعدم الرضا، وإن كانت هذه النظرة قد تراجعت تراجعًا ملحوظًا خلال العقود الأخيرة مع ارتفاع معدلات النساء المهاجرات[213].

الشكل (6-5)

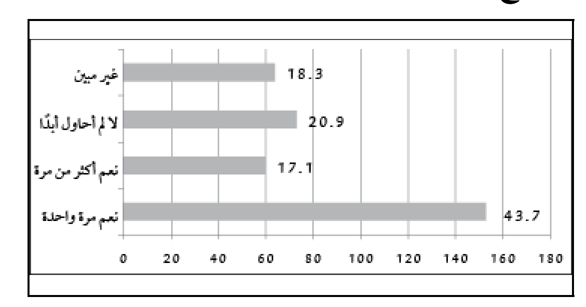
التفكير في الهجرة بحسب الجنس (بالنسبة المئوية)



كشفت الدراسة أيضًا ارتباط التفكير في الهجرة بالمستوى الدراسي؛ إذ كان التفكير في الهجرة باستمرار أعلى لدى طلاب الطور الثاني (الدراسات العليا). بينما كان عدم التفكير في الهجرة إطلاقًا أعلى لدى طلاب الطور الأول. وبلغت قيمة «مربع كاي» 22.130، بدلالة إحصائية مقدارها 0.014. في المقابل، لا يوجد ارتباط بين التفكير في الهجرة ومتغيرَي العمر والحالة المدنية.

الشكل (6-6)

توزّع العينة بحسب محاولات الهجرة (بالنسبة المئوية)



توزعت العينة بالنسبة إلى محاولات الهجرة الفعلية بين مجموعتين: الأولى يمثلها الذين حولوا مشروع الهجرة من فكرة إلى فعل، وهي تمثل الأغلبية العظمى من الطلاب (60.8 في المئة). وتُقسم المجموعة بدورها فريقين: اكتفى الأول، وهو الأغلبية، بمحاولة واحدة (43.7 في المئة)، بينما حاول الفريق الثاني، وهو الأقلية (17.1 في المئة)، تنفيذ مشروعهم مرارًا. أما المجموعة الثانية، وهي خُمس العيّنة، فاكتفت بالتفكير في الهجرة، ولم تغامر بممارستها. وهناك مجموعة أصغر (18.3 في المئة) لم تفصح عن موقفها، ولعلها تتكون من الذين لم يفكروا في الهجرة قط.

كشف التحليل وجود علاقة بين محاولة الهجرة ومتغيرَي الجنس والعمر، بينما غابت مع متغيرَي الحالة المدنية والمستوى الدراسي. وأبرزت النتائج نمطًا لافتًا من المواقف؛ إذ حاول أكثر من ثلاثة أرباع الإناث (77.7 في المئة) تنفيذ مشروع الهجرة، بينما لم يقم بذلك سوى نصف الطلاب الذكور (50.6 في المئة). كما كشفت النتائج أن نحو نصف المجموعة من الذكور لم يقم بأي محاولة لتنفيذ مشروعه، في مقابل الخُمُس فقط لدى الإناث. وتجسّدت هذه العلاقة بدلالة إحصائية عالية مقدارها 0.000.

الشكل (6–7)

محاولات الهجرة بحسب الجنس (بالنسبة المئوية)



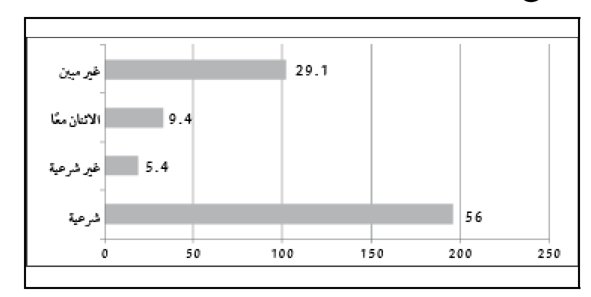
كشفت النتائج أيضًا وجود علاقة طردية بين متغيّر العمر وعدد محاولات الهجرة لدى الطلاب؛ إذ كانت النسبة أعلى لدى الفئات العمرية الكبرى، بينما ارتبط عامل العمر عكسيًّا بغياب المحاولات، وهو ما أكده «مربع كاي» بدلالة إحصائية عالية مقدارها 0.001. في المقابل، لم تبرز النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرَي الحالة المدنية والمستوى التعليمي ومحاولات الهجرة.

ب – الهجرة: الطريقة والمبررات

نعرض هنا النتائج الخاصة بالطريقة التي لجأ إليها الطلاب الذين حاولوا تنفيذ فكرة الهجرة على أرض الواقع، مع توضيح مبررات سلوكهم.

الشكل (6–8)

توزّع العيّنة بحسب طريقة محاولة الهجرة (بالنسبة المئوية)



يقسم الطلاب الذين حاولوا تنفيذ مشروع الهجرة ثلاث مجموعات بحسب طبيعة الأسلوب المعتمد. لجأت مجموعة تجاوزت نصف العيّنة (56 في المئة) إلى الطريقة الشرعية، وتتمثل هذه الطريقة في الحصول على تأشيرة لدخول البلد المقصود، ثم البقاء هناك بعد انقضاء فترة الزيارة الشرعية. أما المجموعة الثانية، وهي أقلية صغيرة (5.4 في المئة)، فلجأت إلى الأسلوب غير الشرعي من خلال المهرّبين، باستعمال قوارب «الحراقة» التي تتسلل إلى شواطئ البلدان الأوروبية (خصوصًا إسبانيا وإيطاليا، لكونهما أقرب الشواطئ). لا يلجأ المهاجرون غالبًا إلى هذا الأسلوب بسبب التكلفة، والمخاطر والصعوبات. وهناك مجموعة ثالثة صغيرة أيضًا (9.4 في المئة)، جمعت في محاولاتها المتكررة بين الأسلوبين الشرعي وغير الشرعي.

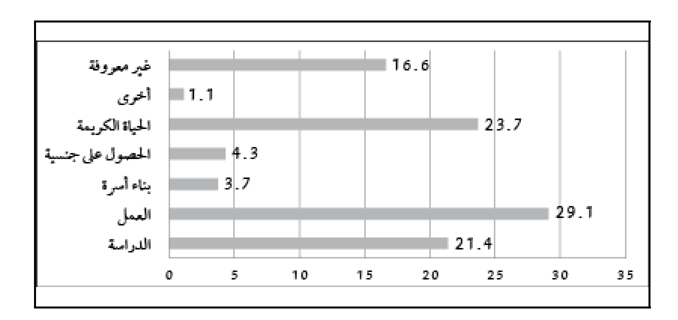
كشفت الدراسة أيضًا أن أساليب الهجرة التي لجأ إليها الطلاب ترتبط بعلاقة ذات دلالة إحصائية مع متغيرَي الجنس والمستوى الدراسي، بينما تغيب هذه العلاقة في حالة متغيري العمر والحالة المدنية. ويبدو أن الإناث أكثر من الذكور تفضيلًا للطرائق الشرعية للهجرة؛ وكانت النسب على التوالي (85.3 في المئة، في مقابل 68.9 في المئة). في المقابل، يغامر الذكور أكثر من الإناث (ثلاثة أضعاف) باللجوء إلى الطرائق غير الشرعية على الرغم من ضعف

نسبة من يلجأون إليها. يتكرر هذا الاتجاه العام في ما يخص اللجوء إلى الأسلوبين معًا. ويؤكد «مربع كاي» علاقة الارتباط بين الجنس وطريقة الهجرة بدلالة إحصائية عالية مقدارها 0.004.

بيّنت النتائج أيضًا وجود علاقة طردية بين المستوى الدراسي ومحاولات الهجرة الشرعية بين الطلاب في الطور الثاني؛ في ما كانت العلاقة بالطرائق غير الشرعية عكسية لدى طلاب الطور الأول. ويؤكد «مربع كاي» هذه العلاقة بين المستوى الدراسي وطرائق الهجرة بدلالة إحصائية عالية بلغت 0.007.

الشكل (6-9)

دوافع الهجرة لدى الطلاب (بالنسبة المئوية)



أبرزت الإجابات المتعلقة بدوافع الطلاب إلى الهجرة تنوّع المشروعات التي تقف وراءها، وعدم وفائها للتصوّرات التقليدية التي تضع الدافع الاقتصادي وراء نزيف الكفاءات في المقدم. وبيَّنت الدراسة وجود ثلاثة دوافع رئيسة متقاربة جدًّا في أهميتها لدى الطلاب؛ إذ جاء البحث عن العمل في المرتبة الأولى، بنسة 29.1 في المئة من الذين فكروا في الهجرة وحاولوا تنفيذها. وليس بعيدًا منه، يبرز عامل غير اقتصادي هو البحث عن الحياة الكريمة الذي عبّر عنه نحو ربع العيّنة (23.7 في المئة). وجاء في المرتبة الثالثة مشروع مواصلة الدراسة في الخارج الذي حظي بتقدير خُمس العيّنة (21.4 في المئة).

إضافة إلى هذه الدوافع الرئيسة، يوجد دافعان أقل وزنًا وأهمية: السعي للحصول على الجنسية، والسعي لتكوين أسرة (بنسبة 4.3 في المئة و3.7 في المئة، على التوالي). وعلى الرغم من اختلاف هاتين العبارتين الأخيرتين، فإنهما ليستا غريبتين عن دافع البحث عن الحياة الكريمة، وهذا ما يزيد أهميته ويجعله من أهم دوافع حركة الطلاب وسعيهم للهجرة بحسب هذه الدراسة. يبقى النظر في ما إذا كانت هذه الدوافع عامة ومشتركة، أم متباينة تبعًا لسمات الأفراد.

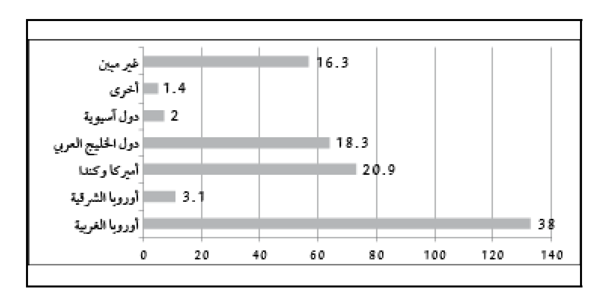
كشف التحليل الإحصائي أن المستوى الدراسي هو المتغير الوحيد الذي تربطه علاقة بدوافع الهجرة؛ إذ يشير طلاب الدراسات العليا إلى العمل ومواصلة الدراسة باعتبارهما دافعين مهمين لهجرتهم، بينما يذكر طلاب الطور الأول دافع الحياة الكريمة. ويؤكد «مربع كاي» وجود علاقة ارتباط بدلالة إحصائية متوسطة، (قيمة «مربع كاي» 39.665 بدلالة مقدارها 0.032). أما متغيرات الجنس والعمر والحالة المدنية، فلا تربطها علاقة بالدوافع، وهذا ما يعني سيادة تصوّرات متماثلة عن أسباب الهجرة.

3 - الوجهات المفضّلة ومبرراتها

استطلعت الدراسة آراء الطلاب بشأن البلدان المفضَّلة مقصدًا لهجرتهم، والدواعي التي تقف وراء اختيارها، فكانت النتائج على النحو التالي:

الشكل (6-10)

البلدان المفضَّلة للهجرة (بالنسبة المئوية)

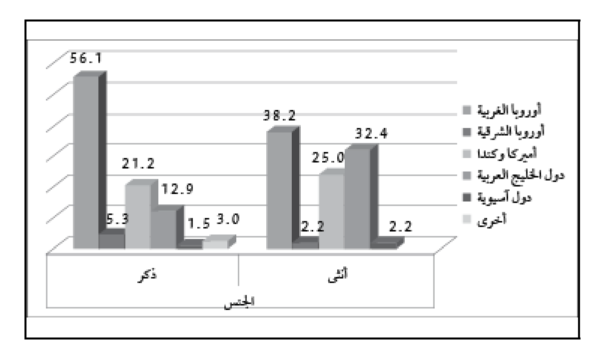


كشفت الدراسة وجود ثلاث وجهات رئيسة مفضلة لدى الطلاب لتنفيذ مشروعات هجرتهم، وهي الوجهات التقليدية لحركة الهجرة الدولية منذ فترة من الزمن[214]. تأتي بلدان أوروبا الغربية في المقدمة؛ إذ اختارها أكثر من ثلث العيّنة (38 في المئة). وفي المرتبة الثانية بلدان أميركا الشمالية لدى خُمس العيّنة (20.9 في المئة). وفي المرتبة الثالثة وجهة حديثة نسبيًّا للمهاجرين الجزائريين؛ هي بلدان الخليج العربية، بنسبة تقترب من خُمس العيّنة أيضًا (18.3 في المئة). ولم تحصل وجهات أخرى، مثل بلدان أوروبا الشرقية والبلدان الآسيوية، سوى على نسب متدنية جدًّا. نتساءل في ضوء هذه النتائج: هل من علاقة بين هذه الاختيارات ومتغيرات الدراسة؟

كشف التحليل الإحصائي أن المتغير الوحيد الذي تربطه علاقة ذات دلالة إحصائية بهذه الاختيارات هو الجنس. وكانت النتائج تتسم بشيء من الإثارة والدلالة في الوقت ذاته.

الشكل (6-11)

البلدان المفضلة للهجرة بحسب الجنس (بالنسبة المئوية)

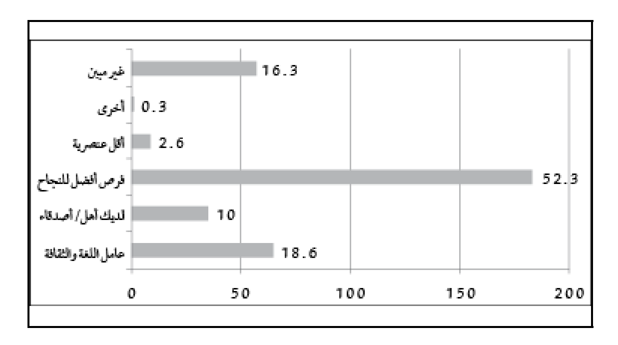


تُبيِّن النتائج وجود نمط واضح من الاختيارات المرتبطة بمتغير الجنس؛ فالوجهة الرئيسة المفضلة لدى أكثر من نصف عدد الطلاب الذكور (56 في المئة) هي بلدان أوروبا الغربية، وهي الوجهة التقليدية المفضّلة لحركات الهجرة من بلدان شمال أفريقيا. وعلى الرغم من أنها حظيت بتفضيل أكثر من ثلث الإناث أيضًا (38 في المئة)، فإن أكثر من نصف الطالبات (57 في المئة) يفضل وجهات أخرى غير أوروبا الغربية؛ إذ اختار ثلثهن بلدان الخليج العربية، واختار ربعهن أميركا الشمالية.

يظهر الفارق بين الذكور والإناث بوضوح في مقصد بلدان الخليج العربية التي تستهوي الإناث خصوصًا، بينما لم يستقطب إلا اهتمام أقلية صغيرة من الذكور. وتُعَد هذه الفروق مهمة كما يؤكد «مربع كاي» بقيمة 22.118، وبدلالة إحصائية عالية مقدارها 0.000، كما إن الفروق ذات دلالة سوسيولوجية في الوقت ذاته، كما سنوضح عند عرض مبررات الطلاب لهذه الاختيارات.

الشكل (6-12)

مبررات تفضيل بلدان المقصد (بالنسبة المئوية)



يورد الطلاب الراغبون في الهجرة ثلاثة أسباب رئيسة لتفضيل وجهاتهم؛ لكن هناك مبررًا واحدًا من بينها يحظى بالأفضلية القصوى لديهم، هو فرص النجاح في تحقيق الحلم (52.3 في المئة). وتحظى مبررات أخرى تقليدية بأفضلية أقل من ذلك بكثير؛ فعامل امتلاك اللغة وتقارب الثقافة حظي باختيار أقل من ربع العينة، وجاء بعده بنسبة أقل مبرر وجود أهل وأصدقاء في البلدان المفضّلة.

لعل ما يثير الاهتمام فعلًا بحسب هذه المعطيات هو تراجع أهمية العوامل التي توجّه حركة الهجرة التقليدية؛ مثل امتلاك لغة بلدان المقصد وثقافتها اللتين تشكلتا خلال مرحلة تاريخية تميزت بوجود روابط لغوية وثقافية بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد (الدول الاستعمارية ومستعمراتها). وأدّى ذلك تقليديًّا إلى تكوين جاليات كبيرة في بلدان المقصد، وهو ما يضفي أهمية ودلالة على العامل الثاني ممثلًا وجود الأهل والأصدقاء الذين يوفرون السند والمساعدة للمهاجرين في المراحل الأولى التي تتسم بصعوبة خاصة.

من المفيد الإشارة هنا إلى أن التحليل الإحصائي لم يكشف وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين المبررات التي ذكرها الطلاب لتفضيل بلدان بعينها ومتغيرات الدراسة الرئيسة. ويعني ذلك أن المبررات مشتركة إلى حد كبير بين الراغبين في تحقيق مشروع الهجرة، بصرف النظر عن مميزاتهم وسماتهم الشخصية.

رابعًا: التوقعات وآفاق المستقبل

غالبًا ما تمثّل الهجرة مشروعًا يتجاوز الفرد المعني بالأمر إلى محيطه المباشر، أي الأسرة، وربما الأقارب والأصدقاء؛ حيث يجري التفكير فيها والتحضير لها. ويمكن الحديث عن وجود استراتيجيات فردية وجماعية متكاملة، حتى إن كانت غير واضحة المعالم تمامًا بسبب التعقيدات، وربما نقص المعلومات الضرورية بشأن بعض القضايا والتفصيلات. لكن وجود استراتيجية، ولو في شكلها الجنيني، يعني حضور مجموعة من التوقعات والآمال وراء تنفيذ هذا المشروع، سواء لدى المعنيين أم لدى محيطهم القريب (الأسرة والأقارب والأصدقاء). كما يمكن الحديث عن أنواع مختلفة من الأهداف، يسعى المهاجرون لتحقيقها ضمن تلك الاستراتيجيات؛ أهداف قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى؛ كأن يسعى بعض المهاجرين لتحقيق هدف معين، ثم العودة إلى الوطن بعد فترة وجيزة نسبيًّا (نيل شهادة علمية، أو العمل وتوفير بعض المال لإقامة مشروع في الوطن)؛ بينما يسعى آخرون لتحقيق أهداف متوسطة المدى، مثل إقامة مشروع يتيح التنقل بين البلد الأصلي وبلد المهجر؛ بينما ينوي آخرون الاستقرار في المهجر على نحو كامل ونهائي (الزواج وإقامة أسرة، أو التجنُّس). وهي أهداف متباينة، لكنها واردة ضمن توقعات الطلاب الراغبين في الهجرة وتصوّراتهم، كما كشفت المعطيات الخاصة بمبررات الهجرة.

الشكل (6-13)

توقعات الطلاب المهاجرين (بالنسبة المئوية)



بيَّنت المعطيات وجود درجة عالية من التفاؤل لدى الطلاب الراغبين في الهجرة، وكشفت توقعات إيجابية جدًا عند فئة معتبَرة منهم تتوقع تحقيق مشروعاتها (42.9 في المئة). بينما عبَّرت مجموعة أخرى مماثلة تقريبًا بدرجات متفاوتة عن قلقها، وربما خوفها، من المستقبل الذي ينتظرها في بلاد المهجر؛ إذ يؤكد ربع الطلاب أنه لا يتوقع سوى نجاح نسبي في تحقيق توقعاته. وذهبت مجموعة أقل (16.6 في المئة) إلى التعبير الصريح عن توقع صعوبات متنوّعة، سواء في الحياة والعمل (10.9 في المئة)، أو بخصوص الاندماج في المجتمع (5.7 في المئة). يبقى السؤال: إلى أي حدّ تتماثل أو تتباين هذه التوقعات بين الطلاب؟

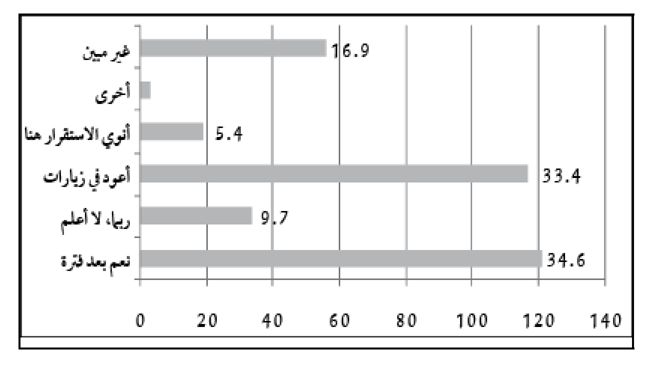
كشف التحليل الإحصائي وجود علاقة بين هذه التوقعات ومتغيرَي الجنس والمستوى الدراسي، بينما غابت تلك العلاقة في حالة متغيرَي العمر والحالة المدنية؛ إذ أظهرت المعطيات أن الذكور أكثر تفاؤلًا بنجاحهم من الإناث (57.6 في المئة، في مقابل 47.1 في المئة)، بينما عبَّرت نسبة أعلى من الإناث عن مخاوفها من مواجهة صعوبات منوعة في الحياة والعمل والاندماج، مقارنة بالذكور (الضِّعف تمامًا)، ويؤكد «مربع كاي» هذه العلاقة بقيمة 10.778، وبدلالة إحصائية متوسطة مقدارها 0.029.

أما بالنسبة إلى المستوى الدراسي، فأبرزت الإجابات سيادة التوقعات المتفائلة لدى طلاب الطور الثاني، مقارنة بزملائهم في الطور الأول؛ إذ تنخفض هذه التوقعات الإيجابية، ويسود نوع من الحذر والشك. ويؤكد «مربع كاي» هذه العلاقة بقيمة 33.324، وبدلالة إحصائية متوسطة بلغت 0.031.

بالنسبة إلى فكرة احتمالية العودة إلى الوطن، تشير أدبيات الهجرة إلى تنوع كبير في المواقف والمسارات[215]؛ وهذا ما كشفته نتائج هذه الدراسة؛ فهناك من الطلاب من يحمل أمل العودة يومًا إلى الوطن؛ سواء لزيارة الأهل، أو فترات أطول لإقامة مشروعات؛ وهناك من يفضل قطع تذكرة في اتجاه واحد للاستقرار في بلد المهجر، وبدء حياة جديدة.

الشكل (6-14)

فكرة العودة إلى الوطن (بالنسبة المئوية)



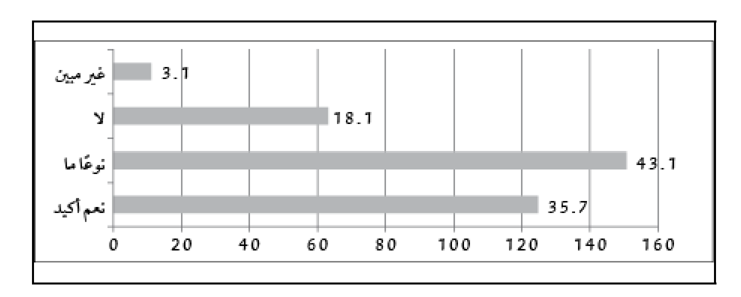
أفصحت المعطيات عن وجود تنوُّع في مواقف الطلاب الراغبين في الهجرة بشأن فكرة العودة؛ إذ عبَّر ثلث الطلاب عن نيته العودة بعد تمضية فترة من الزمن في المهجر؛ ولعله يربط مدى طول الفترة بالنجاح في تحقيق مشروعاته.

وصرَّح ثلث آخر عن نيته العودة ضمن زيارات فحسب؛ ومعنى هذا أنه ينوي البقاء في المهجر أطول مدة ممكنة، وربما الاستقرار هناك. وعبَّرت مجموعة صغيرة عن حالة غياب التيقن، وتعذُّر البت في الأمر مسبقًا، وهي بذلك تشكك في احتمال العودة. تُضاف إليها مجموعة أصغر تبدو متأكدة من خيار الاستقرار في المهجر. ويعني هذا في نهاية المطاف وجود ثلاث مجموعات تبلغ في مجملها نحو نصف العيّنة (48.4 في المئة)، وإن اختلفت في صوغ تصوّراتها، تشترك في وجود رغبة لديها في الاستقرار وبناء حياة جديدة هناك. هل تأثرت هذه الاختيارات بالخصائص الشخصية للأفراد؟

أبرز التحليل الإحصائي غياب أي علاقة بين هذه المواقف والتصوّرات التي عبَّر عنها الطلاب والمتغيرات الرئيسة للدراسة، ومعنى هذا أنها عامة ومشتركة، وليست مرتبطة بالسمات والخصائص المميزة للطلاب؛ مثل: الجنس، والعمر، والحالة المدنية، والمستوى الدراسي.

الشكل (6–15)

الهجرة تساعد في صنع المستقبل (بالنسبة المئوية)



كذلك، كشفت النتائج وجود ثلاث مجموعات من الطلاب بشأن مدى الاعتقاد بإمكان صنع المستقبل من خلال الهجرة. كان هناك الطلاب المتفائلون جدًّا بنجاحهم في بناء مستقبلهم من خلال الهجرة (35.7 في المئة)، بينما كانت الأغلبية متحفظة بشأن الموضوع، وأبدت شكوكًا في فرص نجاحها (43.1 في المئة)، في ما صرّحت مجموعة ثالثة تقارب ربع العيّنة بعدم جدوى الهجرة في صنع المستقبل، ولعلها المجموعة ذاتها التي ترفض التفكير في الهجرة أصلًا.

يمكن أن نجادل بانقسام الطلاب الذين يفكرون في الهجرة إلى مجموعتين متباينتين في الآراء؛ إحداهما متفائلة ببناء مستقبلها من خلال الهجرة، وأخرى أكبر حجمًا مشكِّكة في جدوى الهجرة في صنع مستقبلها، لكنها لا تكفّ عن التفكير فيها، وربما محاولة تنفيذ خطتها. إنها مفارقة حقيقية، تجد ما يبرِّرها في تردي الأوضاع من جهة، والقوة السحرية التي يمارسها حلم الهجرة إلى بلاد توفّر فرصًا أفضل للحياة الكريمة؛ لكنه حلم ليس سهل المنال، ودونه مشاق ومخاطر.

كشفت النتائج وجود علاقة ارتباط بين فكرة مساهمة الهجرة في بناء المستقبل ومتغيرَي الجنس والمستوى الدراسي؛ فالذكور أكثر تفاؤلًا (53 في المئة) من الإناث اللواتي يبدين موقفًا متحفظًا (49.7 في المئة)، بل تجزم مجموعة معتبرة منهن (22.8 في المئة) بعدم جدوى الهجرة في بناء المستقبل. ومن ثم، تكون الأغلبية من الإناث مشكِّكة في إمكان بناء المستقبل من خلال مشروع الهجرة (قيمة «مربع كاي» 23.140 بدلالة إحصائية عالية مقدارها 0.000). ويرتبط الاعتقاد بجدوى الهجرة بعلاقة طردية بالمستوى الدراسي؛ إذ يسود التفاؤل لدى طلاب الطور الثاني، بينما يعم التحفظ والشك بقدر أكبر لدى طلاب الطور الأول (قيمة «مربع كاي» 27.803 بدلالة عالية مقدارها 0.002).

خاتمة

يمثل الطلاب الجامعيون شريحة اجتماعية أساسية في بنية المجتمع، تتمتع بدرجة عالية من التأهيل، وتمثِّل جزءًا من الكفاءات العلمية والفنية التي في هجرتها خسارة أساسية بالنسبة إلى المجتمع. وكشفت الدراسة انتشار فكرة الهجرة بين الطلاب على نحو مثير؛ إذ تمثِّل هاجسًا فعليًّا لدى ثلاثة أرباع عيّنة هذه الدراسة. ولا يتوقف الأمر عند التفكير، لكنه يتجاوزه إلى التنفيذ؛ حيث حاول ما يقارب ثلثيهم تنفيذ خططهم الرامية إلى مغادرة الوطن. وكشفت الدراسة أيضًا أن فكرة الهجرة تسيطر على عقول الذكور أكثر من الإناث، وأنها أكثر انتشارًا بين طلاب الطور الثاني (الدراسات العليا). وهناك نتيجة لافتة سوسيولوجيًّا؛ إذ على الرغم من أن الفكرة أكثر انتشارًا بين الذكور، فإن محاولات الهجرة الفعلية أكثر تواترًا بين الإناث، على عكس ما هو متوقَّع؛ وتؤكد هذه النتيجة حقيقة أشار إليها رفنشتاين منذ نهاية القرن التاسع عشر. كذلك، أبرزت الدراسة أن محاولات الهجرة منتشرة بقدر أكبر بين الفئات العمرية الكبرى، أي إن الرغبة في الهجرة تزداد بزيادة السن، خصوصًا بالنسبة إلى الطلاب الذين يرغبون في إكمال مشوارهم الدراسي.

على الرغم من تنوع أساليب الهجرة بين الطرائق الشرعية وغير الشرعية، فإن الدراسة بيَّنت تفضيل أغلبية الطلاب الطريقة الشرعية بعيدًا من المخاطر التي تتضمنها الأساليب غير الشرعية. كما بدا واضحًا أن الإناث هن أكثر من يفضل الطرائق الشرعية، بينما لا يمانع الذكور من اللجوء إلى المغامرة بتجريب الطرائق غير الشرعية، أو الجمع بين الأسلوبين. وكشفت النتائج أن الطرائق الشرعية أكثر انتشارًا بين طلاب الطور الثاني، وهم أكبر سنًّا وأنضج فكرًا، بينما يغامر طلاب الطور الأول، وهم الأصغر سنًّا والأكثر جرأة والأقل اهتمامًا بالمخاطر. ويؤكد هذا الاختلاف أهمية عوامل العمر والنضج الفكري في اتخاذ القرارات السليمة بعيدًا من المخاطر.

عمومًا، تنحصر الدوافع الرئيسة لهجرة الطلاب الجامعيين في ثلاثة دوافع؛ وهي بالترتيب بحسب الأهمية: البحث عن فرص أفضل للعمل، فالسعي وراء فرص الحياة الكريمة، ثم البحث عن فرص مواصلة الدراسة. كما أبرزت النتائج أن طلاب الدراسات العليا يجمعون بين الطموح إلى مواصلة الدراسة، والبحث عن فرص العمل في الوقت نفسه.

حافظت البلدان التي تستقبل حركة المهاجرين تقليديًّا على جاذبيتها. وظهر واضحًا وجود ثلاث مجموعات من البلدان المفضَّلة لهجرة الطلاب؛ هي بالترتيب: بلدان أوروبا الغربية، تليها أميركا الشمالية، ثم بلدان الخليج العربية التي تُعَد وجهة جديدة بالنسبة إلى الهجرة الجزائرية. وكان مثيرًا للاهتمام أن الطالبات، على الرغم من تفضيلهن أوروبا الغربية، يضعن بلدان الخليج في المرتبة الثانية بوصفها وجهة جديدة، وذلك لأسباب ثقافية واجتماعية. ويبرِّر الطلاب تفضيلهم بلدان المقصد بثلاثة عوامل أساسية يتصدَّرها الاعتقاد بوجود فرص أفضل للنجاح في البلدان المختارة؛ ثم توافر عاملَي اللغة والثقافة، ويصدق هذا على بلدان أوروبا الغربية، كما يصدق على بلدان الخليج العربية؛ وأخيرًا وجود الأهل والأصدقاء في بلدان المقصد، وإن كانت أهمية هذا العامل التقليدي تراجعت في الوقت الراهن، ربما بسبب الحد الأدنى من الضمانات التي توفّرها القوانين الدولية وشرعة حقوق الإنسان بشأن الهجرة.

أما عن توقعات الطلاب من الهجرة، فكشفت هذه الدراسة وجود تيارين متماثلين؛ أحدهما متفائل، ويتوقع النجاح في تحقيق مشروعاته، والآخر أقل تفاؤلًا، ويسود لديه التحفظ وتوقُّع الصعوبات في مجالات العمل وفي الحياة وفي الاندماج في المجتمع. ولعل من المتوقع أن تكشف الدراسة أن الذكور أكثر تفاؤلًا من الإناث اللواتي كنَّ أكثر تحفظًا ويتوقعن صعوبات أكثر في الحياة والاندماج في بلدان المقصد. كما بدا منطقيًّا أن يكون طلاب الطور الثاني أكثر تفاؤلًا، في ما يسود الشك والتوجس لدى طلاب الطور الأول؛ ربما بسبب عوامل السن وقلة الخبرة وضعف التأهيل.

ترتبط فكرة العودة ارتباطًا مباشرًا، وربما على نحو متناقض حينًا، ومكمل حينًا آخر، بمشروع الهجرة، وكأنها الوجه الثاني لقطعة العملة المسماة حركة الهجرة، حيث لا يمكن الحديث عن الهجرة من دون أن تقفز إلى الأذهان فكرة العودة إلى الوطن، كما بيّنت ذلك أبحاث عدة. وأكدت نتائج هذه الدراسة وجود هذه العلاقة الملتبسة بين الهجرة والعودة، وكانت حاضرة بصفة متفاوتة لدى الطلاب الراغبين في الهجرة؛ إذ يفكِّر فريق منهم في العودة نهائيًّا بعد مدة معيّنة قد تطول أو تقصر، وينوي فريق ثانٍ العودة في زيارات فحسب، بينما يستبعد فريق ثالث فكرة العودة، وينوي الاستقرار نهائيًّا في المهجر. ويعني هذا في نهاية التحليل أن فكرة العودة نهائيًّا ليست على أجندة أغلبية الطلاب الراغبين في الهجرة.

أخيرًا، تبدو فكرة العودة مرتبطة بتصوُّر الطلاب لدور الهجرة في بناء المستقبل؛ وهو تصور يشوبه الكثير من الشك والتحفظ خلافًا للتوقعات المتفائلة التي عبّروا عنها في موقع آخر؛ إذ تراجع التفاؤل حول الهجرة، وترك مكانه للشك والتحفظ، بل اليأس تمامًا من إمكان بناء المستقبل من طرائق الهجرة أحيانًا؛ وإذ يسود التفاؤل بين الذكور وطلاب الطور الثاني، يهيمن التحفظ والشك لدى الإناث وطلاب الطور الأول. وتكشف الدراسة مفارقة الهجرة الكبرى المتمثلة في وعي الطلاب وإدراكهم المخاطر والصعوبات، وتراجع فرص النجاح، وكونهم يصرّون على الرغم من ذلك على الاستمرار بمداعبة حلم الهجرة والنجاح في بناء مستقبلهم بالمغامرة نحو المجهول.

المراجع

1 – العربية

«الإسلام السياسي، من الصعود إلى الأفول». مجلة **ذوات**. العدد 42 (2018).

الإسلام السياسي وقضايا الدولة والمواطنة. الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: تجارب واتجاهات. الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

إلياس، أكرم. **هجرة العقول العربية إلى الغرب**. بيروت: دار الجيل للطباعة، 1998.

بيضون، أحمد. **الربيع الفائت: في محنة الأوطان العربية أصولًا وفصولًا**. الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر. **التعداد العام للسكان والسكن**. الجزائر: 2008.

ربيع، محمد. **هجرة الكفاءات العلمية**. الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، 1972.

رضوان، سمير. «هجرة العمالة في القرن 21». **السياسة الدولية**. مج 41. عدد 165 (تموز/يوليو 2006).

زين، إلياس. **هجرة الأدمغة العربية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1972.

السليطي، مصطفى. **المهاجرون في زمن العولمة: بين صدام الحضارات والحنين إلى الهوية**. تونس: الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، 2009.

قوي، بوحنية. «هواجس الأمن وتداعيات الإسلاموفوبيا: فرنسا نموذجًا». **السياسة الدولية**. مج 51. العدد 206 (2016).

الكبيسي، محمد علي. **كيمياء الربيع التونسي والعربي**. الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

كولبير، بول. **الهجرة: كيف تؤثر في عالمنا**. ترجمة مصطفى ناصر. سلسلة عالم المعرفة 439. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2016.

المخادمي، عبد القادر رزيق. **الكفاءات المهاجرة بين واقع الغربة والحلم بالعودة**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 2010.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، أكاديمية المنطقة الغربية. **دليل الجامعات في الغرب الجزائري**. 2015.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). «من هجرة الأدمغة إلى كسب الأدمغة». **نشرة قطاع التربية في اليونسكو**. العدد 18 (كانون الثاني/يناير 2007). في: https://goo.gl/1c7F99

2 – الأجنبية

Charles, Nicolas & Cécile Jolly, avec la contribution de Frédéric Lainé. *Étudiants étrangers et marché du travail, Une Comparaison Allemagne, France, Royaume-Uni.* Paris : Commissariat général à la stratégie et à la prospective, 2013. at: https://goo.gl/DCNt7C

Everett, S. Lee. «A Theory of Migration.» *Demography*. vol. 3. no. 1 (1966).

Farazmand, A. (ed.). *Global Encyclopedia of Public Administration, Public Policy, and Governance*. Springer International Publishing, 2017.

Giannoccolo, Pierpaolo. «The Brain Drain. A Survey of the Literature.» Preliminary version. 31/8/2004. at: https://goo.gl/V5X7YT

Glaser, William. *The Brain Drain: Emigration and Return.* UNITAR Report no. 22. Oxford, England: Pergamon Press, 1978.

Grubel, Herbert G. «The Brain Drain: Emigration and Return» by William Glaser. Review Article. *The Journal of Higher Education.* vol. 51. no. 4 (Jul. - Aug. 1980).

International Organization for Migration (IOT). *Global Migration Trends Factsheet 2015.* Berlin: IOT, 2015. at: https://goo.gl/CBJ2Z9

Iravani, Mohammad Reza. «Brain Drain Problem: A Review,» *International Journal of Business and Social Science*, vol. 2, no. 15 (August 2011).

Meyer, Jean-Baptiste & Jean-Paul Wattiaux. «Diaspora Knowledge Networks.» *International Journal on Multicultural Societies.* vol. 8. no.1 (2006).

Ministère de l'Éducation nationale, France. «Repères et références statistiques sur les enseignements, la formation et la recherche.» 2017, accessed on 15/3/2018, at: https://goo.gl/6AJQo2

Ministère de l'intérieur, France. «Les Étudiants étrangers dans l'enseignement supérieur français en 2015/2016.» at: https://goo.gl/L3BG8f

Ministère des Affaires Etrangères, Ambassade de France en Algérie. «Fiche Algérie.» updated 4/6/2012. at: https://goo.gl/SUav36

Musette, Mohamed Saib. «De la fuite des cerveaux a la mobilité des compétences? Une Vision du Maghreb.» CREAD/OIT - bureau d'Alger. Alger, 1er semestre, 2006.

_______. «Jeunes, Emploi et Migrations: la Génération des 'born-global'.» *Revue Algérienne de Psychologie*. no. 12 (2012).

Ott, Marie-Odile et al. *Algérie.* Les Dossiers de Campus France. no 18. Janvier 2014.

Piore, Michael J. *Birds of Passage: Migrant Labor Industrial Societies.* New York: Cambridge University Press, 1979.

Ravenstein, Ernest George. «The Laws of Migration.» *Journal of the Statistical Society of London.* vol. 48. no. 2 (1885).

Sassen, Saskia. *The Mobility of Labor and Capital: A Study in International Investment and Labor Flow*. Cambridge: Cambridge University Press, 1988.

Saxenian, Anna Lee. *Brain Circulation and Capitalist Dynamics: The Silicon Valley-Hsinchu-Shanghai Triangle.* CSES Working paper Series. no. 8. Ithaca, NY: The Center for the Study of Economy and Society, Cornell University, August 2003.

Sayad, Abdelmalek. *La Double absence, des illutions de l'émigré aux souffrances de l'immigré.* Préface de Pierre Bourdieu. Paris: Seuil, 1999.

_______. *L'École et les enfants de l'immigration*. Paris: Seuil, 2014.

_______. *L'Immigration ou les paradoxes de l'altérité.* Tome 1. *L'Illusion du provisoire.* Paris: Poche, 2006.

Thieme, Susan. *Social Networks and Migration: Far West Nepalese Labour Migrants in Delhi.* Münster: LIT, 2006.

Todaro, Michael P. «A Model of Labor Migration and Urban Unemployment in Less Developed Countries.» *The American Economic Review.* vol. 59. no. 1 (1969).

Trager, Lillian (ed.). *Migration and Economy: Global and Local Dynamics*. Society for Economic Anthropology Monograph Series. Oxford: Altamira Press, 2005.

Kaempf, Siegfried & Swaran Singh, «The Brain Drain Problem: Its Causes, Consequences, Remedies and Role of UNESCO in this Regard,» In-depth Studies Conducted by the Special Committee on the Basis of the Report by the Director-General on the Activities of the Organization in 1984-1985, UNESCO document no. 75299 (August 1987).

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division. *International Migration Report 2015*. New York: United Nations, 2016.

Wallerstein, Immanuel. *The Modern World System: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World Economy in the Sixteenth Century*. New York: Academic Press, 1974

---

(161) نُشرت أعمال كثيرة ومنوّعة حول هذه الفترة المضطربة التي سُمِّيت «الربيع العربي». من أجل خلاصة حول الموضوع ونظرة تقويمية إلى الأوضاع في المنطقة، يُنظر: العياشي عنصر، «تقرير ندوة **الإسلاميون والثورات العربية: تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة**»، مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، الدوحة، 11–12 أيلول/ سبتمبر 2012؛ العياشي عنصر، «الربيع العربي في الذكرى الخامسة لاختطافه»، موقع independent.academia (شباط/ فبراير 2016)، شوهد في 22/ 6/ 2018، في: https://goo.gl/yhWpvw؛ «الإسلام السياسي، من الصعود إلى الأفول»، مجلة ذوات الإلكترونية، العدد 42 (2018)؛ **الإسلام السياسي وقضايا الدولة والمواطنة**، جزءان (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)؛ **الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: تجارب واتجاهات**، جزءان (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)؛ أحمد بيضون، **الربيع الفائت: في محنة الأوطان العربية أصولاً وفصولاً** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)؛ محمد علي الكبيسي، **كيمياء الربيع التونسي والعربي** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).

(162) من أجل تقدير مخزون الهجرة الدولية، تم الاتفاق على تعريف المهاجر الدولي بأنه كل فرد وُلد خارج البلد الذي هاجر إليه، أو أنه مواطن من بلد آخر غير هذا البلد، ومُنح مكان الميلاد الأولوية في حال توافرت البيانات، يُنظر:

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, International Migration Report 2015 (New York: United Nations, 2016), p. 1.

(163) Val Colic-Peisker, «Globalization and Migration», in: A. Farazmand (ed.), Global Encyclopedia of Public Administration, Public Policy, and Governance (Springer International Publishing, 2017), pp. 1-7.

(164) Nicolas Charles & Cécile Jolly, avec la contribution de Frédéric Lainé, Étudiants étrangers et marché du travail, Une Comparaison Allemagne, France,

Royaume-Uni (Paris : Commissariat général à la stratégie et à la prospective, 2013), pp. 1-100, accessed on 24/06/2018, at: https://goo.gl/JPzakE

(165) جدير بالملاحظة أن النسبة العالمية للطلاب الأجانب الذين يختارون البقاء في بلدان المهجر بعد الانتهاء من دراستهم لا تتجاوز 23 في المئة، يُنظر:

Ministère des Affaires Etrangères, Ambassade de France en Algérie, «Fiche Algérie,» 4/6/2012, p. 9, accessed on 25/2/2017, at: https://goo.gl/SUav36

(166) سمير رضوان، «هجرة العمالة في القرن 21»، **السياسة الدولية**، مج 41، عدد 165 (تموز/ يوليو 2006)، ص 46، 72.

(167) يحدد الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر في عام 2015 معدل البطالة بنسبة 11.2 في المئة من السكان الناشطين اقتصاديًّا، البالغ عددهم 11932000، من بينهم 19.4 في المئة من الإناث. وتتباين نسب البطالة بحسب عوامل العمر ومستوى التعليم والجنس. وبلغت 29.9 في المئة لدى الشباب من الفئة العمرية 16–24 عامًا. ويمكن أن تفوق هذه النسبة 35 في المئة برفع العمر إلى 30 عامًا. ويمثل خريجو الجامعات 21 في المئة من العاطلين عن العمل في الفترة نفسها، يُنظر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، «النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال سبتمبر 2015»، ص 2، شوهد في 2018/ 6/ 24، على الموقع: https://goo.gl/Yb1VVQ

(168) مصطفى السليطي، **المهاجرون في زمن العولمة: بين صدام الحضارات والحنين إلى الهوية**، تقديم الشاذلي القليبي (تونس: الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، 2009).

(169) يمكن أن نلحظ ببساطة طغيان وضع الحجاب لدى الإناث، حيث صارت الفتيات غير المتحجبات أقلية ضئيلة جدًّا، حتى وإن كان الحجاب يأخذ لدى فئة معتبرة من الطالبات صبغة عصرية تُستخدم فيها الألوان الزاهية تتجمل بها الفتيات، فإنه يبقى مع ذلك إشارة واضحة إلى هيمنة الأيديولوجيا الدينية التي تقول بوجوبه شرعًا. أما الذكور، فتطغى لديهم ظاهرة اللحى، وإن كانت خفيفة، وفوق ذلك كله، نلحظ طغيان الخطاب الديني في الحديث، حتى لا تكاد تخلو جملة واحدة من المفردات الدينية التي تُردد على نحو تلقائي وعفوي بسبب استبطانها في عمق تفكير الشخص. حول موضوع الإسلام السياسي والديمقراطية في الجزائر، يُنظر: العياشي عنصر، «الرهان بين الديمقراطية والإسلام السياسي» موقع independent.academia، حزيران/ يونيو 2013، شوهد في 2018/ 6/ 24، في: https://goo.gl/4xEFW6

(170) مثّلت الأسرة ومنظومة التعليم موضوعات رهان حقيقية، وحقولًا منتخبة للصراع الأيديولوجي بين التيارات السياسية المحافظة الدينية التوجه والعلمانية أو الحداثية، منذ الاستقلال إلى غاية اليوم، كما يكشف الجدل الدائم على وسائل الإعلام.

(171) تزايدت موجات الهجرة غير الشرعية منذ منتصف الثمانينيات، وتطورت في العقدين الأخيرين على نحو مثير في جميع بلدان المنطقة بلا استثناء، وصارت تجارة رائجة تزعج السلطات على ضفتي البحر المتوسط؛ حيث لا يخلو أي لقاء بين ممثلي حكومات بلدان المتوسط من طرح هذا الموضوع، خصوصًا مع انفلات الوضع الأمني بعد انتفاضات «الربيع العربي»؛ إذ صارت قوارب الموت التي تعبر المتوسط نحو الشمال جزءًا من ديكور الحياة اليومية.

(172) الديوان الوطني للإحصائيات، ص 2.

(173) Cf. Susan Thieme, Social Networks and Migration: Far West Nepalese Labour Migrants in Delhi (Münster: LIT, 2006), pp. 36-40.

(174) Lillian Trager (ed.), Migration and Economy: Global and Local Dynamics, Society for Economic Anthropology Monograph Series (Oxford: Altamira Press, 2005).

(175) ذلك ما يحاول الاتحاد الأوروبي القيام به في وجه موجات الهجرة منذ عقود، وهو المنع والتضييق؛ لكن ذلك لم يحل المشكلة، وهذا ما دفع قادة الاتحاد الأوروبي إلى الاعتراف بضرورة مراجعة العلاقات الاقتصادية الإقليمية والدولية ومساعدة الدول الفقيرة في الجنوب من أجل أوضاع اقتصادية أفضل، من شأنها توفير فرص الحياة الكريمة لسكانها، حيث لا يفكرون في الهجرة. ومن تطبيقات هذا التوجه بروتوكول برشلونة للتعاون الإقليمي واتفاقات بلدان البحر المتوسط منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، غير أن هذه المحاولات لم تحقق سوى نجاح

محدود.

(176) Ernest George Ravenstein, «The Laws of Migration,» Journal of the Statistical Society of London, vol. 48, no. 2 (1885), pp. 167-235.

(177) S. Lee Everett, «A Theory of Migration,» Demography, vol. 3, no. 1 (1966), pp. 47-57.

(178) Michael P. Todaro, «A Model of Labor Migration and Urban Unemployment in Less Developed Countries,» The American Economic Review, vol. 59, no. 1 (1969), pp. 138-148.

(179) Michael J. Piore, Birds of Passage: Migrant Labor Industrial Societies (New York: Cambridge University Press, 1979).

(180) Immanuel Wallerstein, The Modern World System: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World Economy in the Sixteenth Century (New York: Academic Press, 1974).

(181) Saskia Sassen, The Mobility of Labor and Capital: A Study in International Investment and Labor Flow (Cambridge: Cambridge University Press, 1988).

(182) بول كولير، **الهجرة: كيف تؤثر في عالمنا**، ترجمة مصطفى ناصر، سلسلة عالم المعرفة 439 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2016).

(183) Siegfried Kaempf & Swaran Singh, «The Brain Drain Problem: Its Causes, Consequences, Remedies and Role of UNESCO in this Regard,» In-depth Studies Conducted by the Special Committee on the Basis of the Report by the Director-General on the Activities of the Organization in 1984-1985, UNESCO document no. 75299 (August 1987), p. 2; Pierpaolo Giannoccolo, «The Brain Drain. A Survey of the Literature,» p. 3, Preliminary version, 31/8/2004, accessed on 15/7/2016, at: https://goo.gl/V5X7YT

(184) Mohammad Reza Iravani, «Brain Drain Problem: A Review,» International Journal of Business and Social Science, vol. 2, no. 15 (August 2011), p. 284.

(185) Ibid., p. 3.

(186) تجدر الإشارة هنا إلى عدد كبير من الكفاءات التي لم تستطع العمل في تخصصاتها أو في درجاتها لأسباب عدة؛ مثل نُظُم معادلة الشهادات والامتحانات الإضافية والتدريب الإضافي الذي يُطلَب من أجل دخول سوق العمل، خصوصًا بالنسبة إلى المهن التي بيد مجموعات مهنية متنفذة ولها جمعيات مهنية أو نقابية تفرض قيودًا متشددة على دخولها؛ مثل الأطباء والممرضين والصيادلة والمحامين ...إلخ، كما هي الحال في معظم البلاد المتقدمة، خصوصًا تلك التي لها سياسة هجرة محفّزة للكفاءات، مثل كندا وأستراليا والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا.

(187) استهلت منظمة اليونسكو هذه المبادرة في عام 2003 مع هوليت باركر (Hp)، كونها من الشركات العالمية المعروفة في مجال التكنولوجيا، وكانت تحت عنوان «من هجرة الأدمغة إلى كسب الأدمغة»، في محاولة لتطوير مشروعات مبتكرة لمصلحة المناطق التي تأثرت كثيرًا

بهجرة الكفاءات العلمية والفنية؛ سعيًا منها لتغيير اتجاه تدفّق المعارف والخبرات نحو البلاد الأقل نموًّا، يُنظر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، «من هجرة الأدمغة إلى كسب الأدمغة»، **نشرة قطاع التربية في اليونسكو**، العدد 18 (كانون الثاني/ يناير 2007)، شوهد في 2018/3/15، في: https://goo.gl/1c7F99

(188) Abdelmalek Sayad, L'École et les enfants de l'immigration (Paris: Seuil, 2014).

(189) Abdelmalek Sayad, La Double absence, des illutions de l'émigré aux souffrances de l'immigré, Préface de Pierre Bourdieu (Paris: Seuil, 1999).

(190) William Glaser, The Brain Drain: Emigration and Return, UNITAR Report no. 22 (Oxford, England: Pergamon Press, 1978); Herbert G. Grubel, «The Brain Drain: Emigration and Return» by William Glaser, Review Article, The Journal of Higher Education, vol. 51, no. 4 (Jul. - Aug. 1980), pp. 458-460.

(191) Jean-Baptiste Meyer & Jean-Paul Wattiaux, «Diaspora Knowledge Networks,» International Journal on Multicultural Societies, vol. 8, no.1 (2006), pp. 4-24.

(192) Ibid, p. 4.

(193) AnnaLee Saxenian, Brain Circulation and Capitalist Dynamics: The Silicon Valley-Hsinchu-Shanghai Triangle, CSES Working paper Series, no. 8 (Ithaca, NY: The Center for the Study of Economy and Society, Cornell University, August 2003), p. 3.

(194) نستعمل تعبير «شمال أفريقيا» للإشارة إلى مجموعة البلدان التي تضم المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا وليبيا.

(195) Mohamed Saïb Musette, «De la fuite des cerveaux a la mobilité des compétences? Une vision du Maghreb,» Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement, CREAD, Algérie, 1er semestre, 2016, p. 35.

(196) أكرم إلياس، **هجرة العقول العربية إلى الغرب** (بيروت: دار الجيل للطباعة، 1998)، ص 25.

(197) Ministère de l'intérieur, France, «Les Étudiants étrangers dans l'enseignement supérieur français en 2015/2016,» p. 1, accessed on 15/3/2018, at: https://goo.gl/L3BG8f

(198) Ibid.

(199) Ibid, p. 2.

(200) «كومبوس فرانس» .Campus France) هي الوكالة الحكومية لترقية التعليم العالي والاستقبال والحركية الدولية بفرنسا؛ تعمل تحت وصاية وزارات: التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث والخارجية.

(201) لا تتجاوز أعمار أغلبية هؤلاء الطلاب 24 عامًا، أغلبية من الذكور بنسبة 65 في المئة، بينما تمثل الإناث نسبة 35 في المئة. وتتمتع أغلبيتهم بمستوى تعليم يعادل 5 سنوات من التعليم الجامعي. وتكشف المعطيات نفسها عن أن أكثر من نصف الطلاب (58 في المئة) قادمون من ثلاث مناطق في شمال البلاد: ولاية الجزائر العاصمة، وولاية تيزي وزو، وولاية بجاية. وهي مناطق معروفة تقليديًّا بنسبها المرتفعة من الهجرة، يُنظر:

Marie-Odile Ott et al., Algérie, Les Dossiers de Campus France, no. 18 (Janvier 2014), p. 15.

(202) Ministère de l'Éducation nationale, France, «Repères et références statistiques sur les enseignements, la formation et la recherche» (Édition 2017), accessed on 15/3/2018, at: https://goo.gl/6AJQo2

(203) صارت هذه المشاعر العدائية من محددات السياسة الرسمية لبعض الدول الغربية التي وصلت فيها التيارات اليمينية إلى سدة الحكم، مثل الولايات المتحدة؛ إذ نفّذ الرئيس دونالد ترامب وعوده بشأن الهجرة بقرار توقيف المهاجرين من سبعة بلدان ذات أغلبية مسلمة، وبناء جدار الفصل على الحدود مع المكسيك، وهي قرارات أثارت ردات فعل محلية ودولية قوية على المستويين الشعبي والرسمي.

(204) بوحنية قوي، «هواجس الأمن وتداعيات الإسلاموفوبيا: فرنسا نموذجًا»، **السياسة الدولية**، مج 51، العدد 206 (2016)، ص 62–72.

(205) إلياس زين، **هجرة الأدمغة العربية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1972)؛ محمد ربيع، **هجرة الكفاءات العلمية** (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، 1972).

(206) عبد القادر رزيق المخادمي، **الكفاءات المهاجرة بين واقع الغربة والحلم بالعودة** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 2010).

(207) Musette, «De la fuite des cerveaux.»

(208) Mohamed Saïb Musette, «Jeunes, Emploi et Migrations: la Génération des ‘born-global’,» Revue Algérienne de Psychologie, no. 12 (2012), pp. 7-25.

(209) يُنظر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، **التعداد العام للسكان والسكن، الجزائر**: 2008.

(210) «الحراقة» كلمة عامية يُنطق فيها حرف القاف جيمًا مدغمة على طريقة اللهجة المصرية، وهي لفظ شعبي في اللهجة الشعبية الجزائرية، له معانٍ عدة، تدور في مجملها حول عدم احترام القواعد والضوابط السارية. واستخدم الشباب هذه الكلمة للدلالة على محاولات الهجرة غير الشرعية، أي بعيدًا من الضوابط والقواعد الرسمية المعتمدة على طلب التأشيرة والسفر بطريقة نظامية. وتشير الكلمة في الوقت ذاته إلى ممارسة يقوم بها المهاجرون غير الشرعيين الذين يتلفون وثائق الهوية الشخصية، مثل جواز السفر، لطمس هويتهم وانتحال شخصيات جديدة في بلد الاستقبال.

(211) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أكاديمية المنطقة الغربية، **دليل الجامعات في الغرب الجزائري**، 2015، ص 21.

(212) يُنظر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، «النشاط الاقتصادي».

(213) تشير إحصاءات منظمة الهجرة العالمية إلى أن نسبة النساء المهاجرات الدوليات خلال عام 2015 بلغت 48 في المئة، أي ما يقارب نصف الكتلة الإجمالية للمهاجرين الدوليين التي قُدرت بـ 244 مليون مهاجر:

International Organization for Migration (IOT), Global Migration Trends Factsheet 2015 (Berlin: IOT, 2015), accessed on 15/3/2018, at: https://goo.gl/CBJ2Z9

(214) يُنظر الإحصاءات الخاصة بهذه القضية في المحور الأول من هذه الدراسة.

(215) Glaser; Abdelmalek Sayad, L'Immigration ou les paradoxes de l'altérité, Tome 1, L'Illusion du provisoire (Paris: Poche, 2006).

الفصل السابع
الهجرة الطلابية بين الرهانات المؤسساتية ودوافع الطلاب الدوليين الطلاب الجزائريون في فرنسا أنموذجًا ...... سهيلة إدريس

مقدمة

تُمثّل الهجرة إلى فرنسا حلمَ شريحة عريضة من الشباب الجزائريين على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية والتعليمية، وهذا ما تشهد عليه جموع المقدّمين سنويًا طلبات تأشيرات دخول إلى أراضيها، وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، سواء عبر «قوارب الموت» («الحرّاقة») أم من طريق التنصّل من العودة بعد نهاية مدة التأشيرة (الهجرة السرية). كما يفصح هذا الحلم عن نفسه على نحو صريح في الأغاني الشبابية التي تتغنى بالهجرة، وتصوّرها المهرب والفرصة والمستقبل.

لهجرة الشباب الجزائريين إلى فرنسا، البلد المستعمِر في الماضي، تاريخٌ طويل يمتد إلى أكثر من قرن؛ إذ ظلت فرنسا خلال عقود القبلة الأولى للمهاجرين الجزائريين لأسباب ثقافية وتاريخية ولغوية. بيد أن أشكال الهجرة اختلفت كثيرًا لاحقًا. فبعد أن كانت فرديةً وإجباريةً من أجل كسب لقمة العيش قبل الاستقلال، اتخذت شكل التجمع العائلي في أواخر السبعينيات، واصطبغت، إضافةً إلى طابعها الاقتصادي، بدوافع سياسية وثقافية، كما عرف عدد النساء المهاجرات ارتفاعًا واضحًا.

يكشف التقرب من فئة الشباب التي ترغب في الهجرة إلى فرنسا والاستقرار فيها عن نظرة مثالية إلى الحياة في أوروبا عندهم، يشجّعها وجود عدد كبير من الجالية الجزائرية في فرنسا، وتغذّيها روايات المهاجرين الذين يزورون بلدهم الأصلي سنويًّا، وعلامات النجاح المادية بادية عليهم (عقارات، وسيارات فخمة، وهدايا ... إلخ). وجعلت هذه العوامل هؤلاء الشباب يتمسّكون بالحلم، ويطمحون إلى الاستقرار هنالك، بعيدًا من «تخلّف» الجزائر وعدم يقين المستقبل فيها، ولو كانت في هجرتهم مخاطرة ومشقة، فالحياة الأفضل في نظرهم هناك. وكما يقول عبد المالك صياد: «ما يؤسس فكرة الذهاب هو الوهم، وهم المهاجر والكذب على نفسه، كما لو كان الأمر بيعًا للذات نفسها من أجل مشروع الذهاب. لكن الوهم لا يتوقف على المرشح للذهاب، بل هو نتاج جماعي محافظ عليه بصفة جماعية. إنّ التواطؤات والأكاذيب والأوهام جزء لا يتجزأ من مشروع الهجرة، وضرورة للقدوم أو الإقدام على فعل الهجرة»[216].

لكن، وفي موازاة ازدياد تدفّقات المهاجرين إلى فرنسا من أنحاء العالم كلها، وبمقتضى تغير أوضاعها الاقتصادية والسياسية، عرفت السياسات الخارجية للهجرة تغيّرات جذرية، أفضت إلى إيقاف الهجرة بحجة العمل في أواخر السبعينيات، وإرساء سياسة انتقائية للمهاجرين، وتشديد معايير منح تأشيرات الدخول، ومحاربة الهجرة غير الشرعية. وفي ظلّ هذه الأوضاع، ما عاد حلم الهجرة إلى الخارج، بطريقة قانونية وشرعية، متاحًا سوى لفئة ضئيلة من الشباب الجزائريين على رأسهم الطلاب؛ إذ أصبحت الدراسة في الخارج (أو الحركية الأكاديمية على العموم) إحدى أهم قنوات الهجرة إلى فرنسا. ففي ظل تدويل التعليم العالي وتشجيع حركية الطلاب، خصوصًا بعد تبنّي التعليم العالي في الجزائر «عملية بولونيا» أو «إصلاحات بولونيا» (أو ما يعرف بإدخال نظام L. M. D أي بكالوريوس- ماجستير-

دكتوراه)[217]، تحوّل إمكان مواصلة الدراسة في الخارج إلى فرصة لشرعنة الهجرة إلى فرنسا، وأضحت طموحًا منتشرًا بقوة عند الطلاب الجزائريين.

بحسب الوكالة الحكومية لترقية التعليم العالي والاستقبال والحركية الدولية «كومبوس فرانس» Campus France) في الجزائر (الوكالة الفرنسية لترقية التعليم العالي والاستقبال والحركية الدولية، تحت وصاية وزارتي التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث ووزارة الخارجية)، يقدّم كل سنة ما يقارب 17 ألف طالب جزائري ملفاتهم لمتابعة دراستهم في فرنسا، وتستقبل الجامعات والمعاهد الفرنسية أكثر من 85 في المئة من مجموع الطلاب الجزائريين الراغبين في الدراسة في الخارج[218]. وتشير إحصاءات وزارة التربية والتعليم العالي الفرنسية في دراسة حديثة لها إلى أنه تمّ تسجيل 26100 طالبًا جزائريًّا في مختلف المعاهد والجامعات الفرنسية في نهاية الموسم الجامعي 2016/2017، أغلبهم مسجلون في الجامعات (بنسبة 87 في المئة). وتحتل الجزائر بذلك المرتبة الثالثة في مغادرة طلابها إلى فرنسا بعد المغرب (38000 طالبًا) والصين (28800 طالبًا)[219].

كما تشير بيانات «كومبوس فرانس» أيضًا، إلى أن فرنسا تتموضع في المرتبة الثالثة من بين الدول الأكثر استقطابًا للطلاب الأجانب والأدمغة بعد الولايات المتحدة الأميركية وكندا؛ إذ تمّ استقبال 298902 طالب أجنبي خلال السنة الجامعية 2014/2015 في إطار شبكة تعدادها 3500 مؤسسة تعليم عالٍ عمومية وخاصة، من بينهم 218443 طالبًا أجنبيًا (73.1 في المئة) تم تسجيلهم في الجامعات. ويمثل الطلاب الأجانب 12.1 في المئة من مجمل الطلاب في الجامعات الفرنسية و41.4 في المئة من مجموع طلاب الدكتوراه، ما يمثّل 7 في المئة من مجموع الطلاب الدوليين في العالم[220].

في ظل هذه الحقائق التي تكشف عن عدد الطلاب الأجانب تظهر أبعاد أخرى للموضوع؛ إذ تطرح مسألة «الحركية من أجل الدراسة»، بالنسبة إلى البلدان المستضيفة، إشكالية مكانة الطالب الأجنبي، وتكييف هذه الدول سياساتها إزاء هؤلاء الطلاب استجابة للأوضاع والمتغيرات التي تمرّ بها. وتتأرجح هذه السياسات بين ضغوط منطق الجذب ومنطق الرقابة على الطلاب المهاجرين، إذا كانت دينامية الحركيات تعكس تعقّد مجتمعات الذهاب، حيث يحدد الإطاران القانوني والإداري لبلدان الوصول، إلى درجة كبيرة، هذه التدفقات بوضع الأسس التي يتمّ انطلاقًا منها بالتفكير حول الهجرة. ولا تنجو الحركية الطالبية من هذه المقاربة التحديدية: السياسات التي تهدف إلى «التحكم في تدفقات الهجرة» وضعت حدًّا للوصول الجماهيري إلى الطلاب الآتين من البلدان في طريق النمو إلى التعليم العالي الفرنسي. مع المساهمة بترقية تصور حول الطالب الأجنبي مبني على شك السياسي تجاه هذا الأخير، القادر على التحايل على النظام بعد التسجيل في مؤسسة جامعية أو الاستقرار في السرية، مشكّلًا «خطرًا للهجرة» ينبغي التنبؤ به[221].

على صعيد آخر، تطرح الحركية الأكاديمية بالنسبة إلى البلدان الأصلية للطلاب الأجانب إشكالية «هجرة الأدمغة والكفاءات» إلى البلدان المتقدمة، نسبة الاحتفاظ بالطلاب الأجانب في البلدان المستضيفة تقارب 20 في المئة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتصل حتى 30 في المئة في أستراليا وفرنسا وكندا. وفي فرنسا، يمثّل تغيير صفة الإقامة للطلاب فعليًّا 40 في المئة من التدفّقات بدافع العمل؛ إذ أصبح الطلاب الأجانب المتخرجون المصدر الأول لليد العاملة المؤهلة الأجنبية[222]. ففي عام 2011، أكدت دراسة قامت بها وكالة «كومبوس فرانس» أن 27 في المئة من الطلاب الجزائريين استقروا في فرنسا بعد نهاية إقامتهم الدراسية من أجل العمل، أي ما يمثل طالبًا من أصل كل 10 جزائريين متخرجين[223]، فضلًا عن العدد الذي اعتمد على الهجرة السرية وعلى صيغ أخرى لشرعنة بقائه.

نهدف عبر هذه الدراسة إلى تتبع ديناميات الهجرة وإعادة تشكيلها، وإظهار آثار الضغوطات القانونية والاقتصادية والإدارية للدول المستضيفة على مسار الطالب المهاجر، آخذين في الحسبان السياق العالمي لاقتصاد المعرفة، والإطارات القانونية والتشريعية للبلدان المستضيفة للطلاب الدوليين، وكذا الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأصلية للحركة الأكاديمية نحو الخارج. كما نسعى للكشف عن بعض الجوانب المنيرة لإشكالية العلاقة بين هجرة الشباب العرب، وبالتحديد الطلاب، ومسائل هشاشة الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي فيها. وذلك بالاقتراب من فئة خاصة من الطلاب في حركية أكاديمية يعلنون صراحة نيّتهم في استخدام ذريعة «الدراسة» بوصفها سبيلًا

للهجرة «النهائية» من بلدانهم الأصلية. وفي سياقٍ يتميز بتدويل التعليم العالي وتشجيع تنقّل المعارف والكفاءات من جهة، وبتعزيز وسائل الرقابة والتخوف من «الطلاب المزيّفين» الذين قد يتحولون إلى مهاجرين غير شرعيين من جهة أخرى، تطرح الدراسة أسئلة العوامل والدوافع العميقة لتأسيس «مشروع الدراسة» في فرنسا، والاستراتيجيات التي ينتهجها هؤلاء الطلاب لتحويل مشروع الحركية للدراسة إلى مشروع للهجرة الموقتة أو النهائية.

تنطلق الدراسة من فرضيتين أساسيتين:

- تحدّد حركية الطلاب مجموعة من العوامل المؤسساتية (سياسة الهجرة إلى البلدان المستضيفة، وسياسة الدول المستضيفة تجاه حركية الطلاب، والظروف السوسيواقتصادية للبلد الأصلي، والسياق الدولي العام الذي يتميز باقتصاد المعرفة)، ومجموعة من الدوافع الشخصية (ترقية مهنية واجتماعية وثقافية).

- ينظر الطلاب الجزائريون (المستجيبون) إلى مشروع الدراسة في فرنسا باعتباره مشروع حياة كليًا، وتتقاطع الرغبة في الدراسة في فرنسا مع الهجرة النهائية إليها. ولتحقيق ذلك، يفعّل الطلاب مجموعةً من الاستراتيجيات التي تتيح لهم ذلك، بصفة شرعية أو غير شرعية.

انطلاقًا من منظور الهجرة الذي أرساه عبد المالك صياد[224]، اخترنا استخدام تقنية «المقابلة» بتبني مقاربة بيوغرافية، حيث يُعتمد المنهج البيوغرافي أداة تحليلية تسمح بإعطاء أهمية خاصة للتبريرات التي يضعها الفاعلون أفعالهم، للوضعيات المعيشة، ولأحداث حياتهم ... إلخ. يتعلق الأمر إذًا بفهم تجربة الأفراد الذين يشتركون في وضعية معينة، واستخراج المعاني التي يتم استثمارها[225].

أُجريت هذه الدراسة على عيّنة مكوّنة من 12 جزائريًّا أتوا إلى فرنسا في إطار الحركية الأكاديمية، ثمانية منهم مسجلون في جامعات فرنسية في تخصصات مختلفة، يزاولون دراساتهم في الطور الثاني (ماجستير) أو الثالث (دكتوراه)، أي إن الطور الأول (بكالوريوس) استُكمل في الجزائر، ولا ينتمون إلى أيّ برنامج تعاون بين الجزائر وفرنسا؛ ما يعني أنهم يدرسون على نفقتهم الخاصة (لا يستفيدون من أي منحة دراسية). وهم في حركية فردية (أهاليهم في الجزائر)، ومن منطقة جغرافية عرف عنها تاريخ هجرة طويل نحو فرنسا (تيزي وزو، وبجاية، والعاصمة الجزائرية)، ويعلنون صراحة عن نيّتهم في تحويل مشروعاتهم الدراسية إلى مشروعات مهنية والاستقرار النهائي أو الموقت في فرنسا (اللاعودة إلى البلد الأصلي). أربعة أفراد من العيّنة وصلوا إلى فرنسا تحت إطار الحركية الأكاديمية، واستقروا فيها بصفة دائمة بعد أن تمكّنوا من تحويل تصريح الإقامة من طالب إلى صفات أخرى قانونية (سُمّي المستجيبون أسماء مستعارة، وأجرينا جميع المقابلات في فرنسا).

أولًا: اقتصاد المعرفة وتدويل التعليم العالي

تتقاطع ظاهرة الحركية الطالبية مع الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة. وعلى الرغم من كون الظاهرة ممتدة تاريخيًّا (انتقال الطلاب في العصور الإغريقية والرومانية والإسلامية، وصولًا إلى العصر الحاضر)، فإن للانتقال من مجتمع الاقتصاد الصناعي إلى مجتمع اقتصاد المعرفة في النصف الثاني من القرن العشرين أثرًا واضحًا في ظاهرة تدويل التعليم العالي؛ إذ بدأنا نشهد نموًّا هائلًا لعدد الطلاب الدوليين، أولًا نحو الولايات المتحدة وأوروبا، ومن ثمّ التوسع عالميًّا. ويقصد بتدويل التعليم العالي وعولمته عملية دمج الأبعاد الدولية والبين - ثقافية والعالمية في الأهداف والوظائف وعمليات توصيل التعليم بعد الثانوي[226]. وتتمّ عبر قناتين رئيستين: حركية المناهج التربوية أو المؤسسات التي عرفت مع فتح المراكز الجامعية في الخارج توسّعًا معتبرًا خلال العشريتين الأخيرتين، وحركية الطلاب. وتبقى هذه الأخيرة أهم قناة لتدويل التعليم العالي؛ إذ بدأت بالتوسع ابتداء من سبعينيات القرن الماضي موازاةً مع ارتفاع عدد الطلاب الجامعيين في العالم.

تزايد عدد الطلاب الدوليين على نحوٍ مستمر خلال العقدين الماضيين، وتسارعت وتيرة الحركية الطلابية ضمن مؤسسات التعليم العالي، وشجّعها على ذلك سياق تشريعي ومؤسساتي ملائم[227]. وتُعدّ الولايات المتحدة وكندا وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا وأستراليا الدول الست الرئيسة المستضيفة، حيث يوجد فيها مجتمعةً أكثر من نصف الطلاب الدوليين. أما عن الدول الخمس التي تمثّل طليعة مصدر الطلاب الدوليين، فهي الهند والصين وكوريا الشمالية وألمانيا والعربية السعودية[228].

كان الهدف الأول لتدويل التعليم العالي هو تعزيز التألّق الدولي للبلدان المستضيفة؛ إذ يتحوّل الطلاب بعد تخرجهم وعودتهم إلى بلدانهم الأصلية إلى أفضل ناقل لنشر المعايير الثقافية والاقتصادية وكذلك السياسية للبلدان المستضيفة. لكن سرعان ما اتخذ استقبال الطلاب الأجانب أبعادًا جديدة؛ فعولمة سوق الكفاءة والمعرفة والتكوين غيّرت طبيعة هذه السياسة، وأضحى التعليم العالي «قناةً استراتيجيةً» لاستدراج «المادة الرمادية» الآتية من بلدان أخرى، وبرز تنافس مفتوح وأكثر حدّة على نحوٍ متزايد بين البلدان المستضيفة التقليدية في ما بينها، لكن كذلك مع البلدان الناشئة في هذا المجال (أستراليا واليابان).

استنادًا إلى توصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ما يخص تدويل التعليم العالي، يمكن تقديم أربعة دوافع رئيسة لسياسات جذب الطلاب الأجانب:

- تعزيز التألّق العالمي للدولة باستقبال أصحاب القرارين السياسي والاقتصادي المستقبليين، وذلك بالعمل على رفع سمعة أنظمة التعليم ونشر الثقافة الوطنية في أوساط الطلاب الأجانب، وتكوين إطارات المؤسسات الكبرى الموجودة في العالم.

- المساهمة في الإعانة على التنمية باقتراح تكوينات غير مكلفة ونظام للمنح ودخول مسهل إلى بعض البلدان الناشئة، مع العمل في الوقت نفسه على الحد من ظاهرة هروب الأدمغة.

- رفع تأهيل اليد العاملة، بالسماح للطلاب الأجانب بالاستقرار في البلد المستضيف، وذلك عبر قوانين تسمح بالدخول في سوق العمل.

- تمويل نظام التعليم العالي بفرض تكاليف تمدرس مختلفة بين الطلاب الوطنيين والأجانب[229].

يبدو واضحًا أن سياسات الدول المستضيفة للطلاب الدوليين تستجيب لأهداف عدة، تكون ضمنيًّا متعارضة: التميز العلمي والتألق العالمي واقتصاد المعرفة (جذب اليد العاملة المؤهلة) ومساعدة الدولة الناشئة على التقدم.

في هذا الإطار العام لتدويل التعليم العالي وتزايد الطلاب الدوليين، تُدرَج هجرة الطلاب الجزائريين إلى فرنسا بين «عوامل الدفع» و«عوامل الجذب»، ورهانات الاستقرار في البلد المضيف أو العودة إلى الوطن الأم.

ثانيًا: هجرة الطلاب الجزائريين إلى فرنسا

1 – السياسة الفرنسية تجاه الطلاب الأجانب: بين منطق الجذب والرقابة

كثيرًا ما استند تدويل التعليم العالي في فرنسا إلى سياسات وممارسات أُعدّت وطُبّقت على مستوى الحكومات المركزية، وتأثرت بالتوجّهات السياسية لأصحاب القرار. ففي أواخر سبعينيات القرن الماضي، عمدت فرنسا إلى عرقلة تدفّق الطلاب إليها. ونتيجةً لذلك، وخلال عشريتين، عرف عدد الأجانب جمودًا في التعليم العالي، وفقدت بذلك في عام 1993 المرتبة الثانية على المستوى العالمي، والمكانة الأولى على المستوى الأوروبي، لمصلحة المملكة

المتحدة وألمانيا. وابتداءً من عام 1988، وخلال التسعينيات، تصاعد عدد الطلاب الأوروبيين فحسب؛ إذ شكّلوا بين عامي 1996 و1998 أكبر نسبة للطلاب الأجانب في فرنسا، وذلك بسبب سياسة «الغلق» تجاه الطلاب من أصول أخرى. وكان يجب انتظار أواخر التسعينيات لتحاول فرنسا تدارك الأمر، والعودة إلى تصدّر المراتب الأولى من حيث عدد الطلاب الأجانب في أراضيها[230]. ففي سياق دولي جديد تميّز بعولمة المعرفة والكفاءة، استجابت فرنسا، تحت لواء الاتحاد الأوروبي، لهذا الطابع العالمي للتعليم العالي من خلال تبني مشروعين أساسيين[231]:

- عملية بولونيا، وهي التزام قدّمه وزراء التعليم العالي في الدول الأوروبية لإصلاح التعليم العالي في تلك الدول، ونتج منه قيام منطقة التعليم العالي الأوروبي.

- الاتفاقية العامة على تجارة الخدمات.

في الحقيقة، ارتبطت مسألة الحركية الأكاديمية بوصفها رهانًا للجامعات بشدّة بتطور السياسات الأوروبية حول التعليم، التي تأثرت بدورها بـ «اقتصاد المعرفة». ففي عام 1998، وضع الوزراء الأوروبيون للتعليم العالي القاعدة الأولى لفضاء أوروبي مشترك للتعليم العالي. كان هدفه المعلن والأساس هو وضع تناغم في مسارات التكوين للدول المختلفة من أجل الرفع من الحركية الطلابية، وتطوير التبادلات العلمية وتسهيل الاعتراف بالشهادات. بعدها عدّت عملية بولونيا في عام 1999 التي انضم إليها حاليًا نحو 46 بلدًا أوروبيًّا، ترقية الحركية الطلابية شرطًا رئيسًا لإنشاء فضاء أوروبي للتعليم العالي في أفق عملية بولونيا. وفي إطار التنسيق الأوروبي، تمّ تبنّيها تدرّجًا من جميع الجامعات الفرنسية في الفترة 2004-2010[232].

الجدول (7-1)

تطور عدد الحركية الطلابية في فرنسا

	2008	2009	2010	2011	2012	نسبة التقدم 2008-2012
الطلاب الدوليون في فرنسا	243436	249143	259935	268212	271309	11.5
الطلاب الدوليون الفرنسيون	45807	52676	56913	58684	62416	36.3

المصدر: Campus France, «L’Essentiel des chiffres clés,» no. 10 (Janvier 2016), accessed on 15/12/2017, at: https://goo.gl/1T7aj5

احتلت فرنسا المرتبة الثالثة ضمن البلدان المستقبلة للطلاب الأجانب في العالم؛ إذ احتضنت 6.8 في المئة من الطلاب في الحركية حول العالم (271391 طالبًا)، في حين آلت المرتبة الأولى إلى الولايات المتحدة بـ 18.6 في المئة (482740 طالبًا)، والمملكة المتحدة 10.7 في المئة (427686 طالبًا). وتستثمر فرنسا 20 مليار يورو سنويًّا في التعليم العالي والبحوث العلمية، أي 10800 يورو لكل طالب بغض النظر عن جنسيته[233].

الجدول (7-2)

توزّع الطلاب الأجانب في فرنسا بحسب التخصص خلال السنة الجامعية 2014-2015 (بالنسبة المئوية)

	المسجلون في الجامعات	الحصة	المجموع	الحقوق	الاقتصاد	الآداب	العلوم	الطب
المغرب	55	11.8	35199	6.3	30.8	12.9	41.6	8.4

الصين	54	9.9	29709	3.3	28.4	34.9	32.3	1.0
الجزائر	84	7.1	21709	6.7	15.4	27.2	35.8	14.8
تونس	70	3.9	11573	5.8	13.4	21.7	45.2	14.0
إيطاليا	71	3.5	10353	10.8	7.5	54.3	18.8	8.7
الطلاب الأجانب			298902	12.2	19.7	32.7	27.3	8.0

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على إحصاءات وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث الفرنسية في موقعها الرسمي؛

Campus France, «L'Essentiel des chiffres clés,» no. 10.

على اعتبار أن الدول الغربية تسعى لجذب الطلاب إلى جامعاتها لغرض رفع تأثيرها الاقتصادي والسياسي وتألّقها العلمي والثقافي، تجدر الإشارة إلى أن فرنسا تحقّق عبر استقبال الطلاب الأجانب في أراضيها حصيلة اقتصادية إيجابية، ودخول تدفقات مالية معتبرة. زيادةً على ذلك، للطلاب الأجانب في الأراضي الفرنسية آثار إيجابية في دينامية الاقتصاد الفرنسي وصورة فرنسا والفرنسيين في الخارج، ومساهمة في الدينامية المحلية. كما لهم أثر مهم في مستقبل الفرنكوفونية وانفتاح المجتمع الفرنسي في العالم، إضافةً إلى تلميع الطلاب الأجانب صورة فرنسا في بلدانهم الأصلية، وذلك بالتوصية عليها في مختلف الميادين (العطلات والدراسة والعمل والعيش والاستثمار)[234].

2 - فرنسا البلد المستضيف الأول للطلاب الجزائريين في الخارج

يمثّل الطلاب المغاربيون (تونس، والمغرب، والجزائر)، كما يتضح في إحصاءات الجدول (7-2)، أكبر عدد من الطلاب الأجانب في فرنسا، أغلبيتهم نتاج التعليم الجماهيري (الجامعات العمومية) في بلدانهم الأصلية، ومسجلون في الجامعات الفرنسية. وتعكس هذه المعطيات الروابط التاريخية بين فرنسا ومستعمراتها القديمة؛ إذ أبدت الحكومات الفرنسية، في عهد شارل ديغول، استعدادها لتقديم يد العون إلى هذه البلدان الناشئة، وأظهرت نوعًا من العناية الأبوية و«الوصاية» التي انعكست في البرامج الأولى للتعاون العلمي والجامعي. لكن الأزمتين الاقتصادية والاجتماعية التي مرّت بهما فرنسا خلال السبعينيات والثمانينيات غيّرتا جذريًّا هذه المبادئ العالمية «الديغولية» لمصلحة سياسة استقبال أكثر برودة وانتقائية على نحوٍ متزايد؛ إذ ما عادت السلطات العمومية تعامل الطلاب المغاربيين بصفتهم «فئة خاصة من الطلاب في فرنسا»، لكن اعتبروا شيئًا فشيئًا بوصفهم «فئة خاصة من المهاجرين» و«الأجانب» في الأراضي الفرنسية. فما عاد وجودهم يرتبط بعامل من الثراء الثقافي والفكري، لكن عُدّت حركيتهم «خطرًا على الهجرة» أو «خطورة هجرة» يجب بأيّ ثمن التحكّم فيها. هكذا، سيطرت صورة «الطالب المزيّف» أو «الشهادة الواجِهة» على تسيير التبادلات الجامعية بين فرنسا والمغرب الكبير[235].

في الضفة الأخرى من البحر المتوسط، وأمام الظروف الجديدة (إذ ما عادت السلطات العمومية المغاربية تسعى لتكوين جماهيري وسريع لذوي الشهادات كما كانت الحال في الستينيات والسبعينيات)، وإشكالية «هروب الأدمغة»، وتهرّب الطلاب من العودة إلى بلدانهم الأصلية بعد الحصول على الشهادة الجامعية، قلّصت الحكومات المغاربية، على نحو ملحوظ، عدد المنح للطلاب في الخارج. لكن منذ بداية الألفية الثالثة، راجعت هذه الدول موقفها، عملًا بمبدأ تشجيع الحركية الأكاديمية التي تنصّ عليها إصلاحات التعليم العالي (عملية بولونيا) التي انضمت إليها. وتبعًا لذلك، عرفت حركية طلاب دول المغرب ارتفاعًا لافتًا لطلاب أكثرهم يدرس على نفقته الخاصة من دون أي مساعدة رسمية، وبقيت فرنسا الوجهة الأولى.

تغيرت كثيرًا حركية الطلاب الجزائريين نحو الخارج بعد عام 2007؛ لكن بقيت فرنسا تستحوذ على نحو 88 في المئة من مجمل هؤلاء الطلاب في حركية أكاديمية[236]. في الواقع، لا تعكس الحركية الأكاديمية للطلاب الجزائريين نحو فرنسا أزمة خاصة يعيشها قطاع التعليم العالي والبحوث العلمية في الجزائر، بقدر ما تمثّل مؤشرًا على أزمة عامة تجتاح المجتمع الجزائري. فهناك تداخل بين الاقتصادي والاجتماعي، والبيداغوجي والسياسي، إلى درجة يصعب فيها تقديم محاولة تقويم منفصلة لحركية الطلاب الدوليين.

ثالثًا: دوافع هجرة الطلاب الجزائريين إلى فرنسا ورهاناتها

1 - تأسيس مشروع الدراسة في فرنسا: الدوافع والإجراءات

تفرض السياسة الفرنسية تجاه الطلاب الأجانب الراغبين في الدراسة في أراضيها إجراءات أقل ما يقال عنها إنها طويلة ومكلفة[237]. فمن أجل الدراسة في فرنسا، على الطالب الجزائري، على غرار جميع الطلاب الأجانب في فرنسا، المرور بمراحل عدة ضرورية. فأولًا عليه أن يقوم بالتسجيل الأولي في مراكز «كومبوس فرانس» (في أحد فروعها الخمسة في الجزائر) في الآجال المحددة، واختيار الجامعات التي يطمح إلى الدراسة فيها، بعدها تقوم الوكالة بإرسال الطلبات إلى الجامعات والمعاهد المستقبلة. وثمة غموض في معايير الانتقاء والقبول في الجامعات الفرنسية التي تختلف من جامعة إلى أخرى، يشهد على تردد المسؤولين الجامعيين وخوفهم من الطلاب المزيفين والراسبين، على الرغم من الأهمية الاستراتيجية لوجود الطلاب الأجانب فيها (بعض الفروع في بعض المناطق مفتوحة بفضل وجود الطلاب الأجانب). كما يخضع الطلاب في هذه المرحلة التي تتم في الموطن الأصلي إلى إجراءات مشددة؛ إذ على كلٍّ منهم تقديم ملف يشمل وصفًا مفصلًا لمسارهم الدراسي والجامعي والمهني إن وجد، مرفقًا بشهادات رسمية تثبت صدقهم، والحصول على توصيات من الجامعة الأصلية بحسن السلوك والجدّية، وتبرير دوافعهم للرغبة في الالتحاق بجامعات فرنسية.

يتم الترشح للتسجيل في الجامعات الفرنسية باختيار شعبة دراسة لا يقبل الطالب فيها بالضرورة؛ إذ يمكن أن يرفض التخصص تحت ذريعة عدم التطابق بين مناهج التعليم في البلدين، أو عدم توافر الأماكن البيداغوجية لذلك، ويوجَّه إلى تخصص آخر. ولتعزيز فرص قبوله، يُسجّل الطالب في جامعات عدة. وقد يتنازل عن تخصصه ومستواه الدراسي (باعتبار أن أغلبية الطلاب الجزائريين والمغاربة استكملت الطور الجامعي الأول في بلدانها الأصلية)، في مقابل تحقيق مشروعه بالدراسة في فرنسا. وهذا ما ترمي إليه شهادة إحدى الطالبات من المستجيبين: «في الجزائر علوم الأرطوفونيا هو تخصص في علم النفس، وهنا في فرنسا هو تفرع للدراسات شبه الطبية. اقترحت الجامعة عليّ علوم اللغة في مستوى ليسانس، وأنا التي كنت حاصلة على شهادة أرطوفونيا وأمارسها» (سعاد).

القبول في إحدى الجامعات الفرنسية، والنجاح في اختبار المعرفة باللغة الفرنسية، وإثبات المقدرة على تمويل الدراسة طوال فترة الإقامة الضرورية في فرنسا، كلها شروط ضرورية لكن غير كافية من أجل الحصول على تأشيرة الدخول؛ لكون القرار النهائي في أيدي الأعوان القنصليين. ففي المرحلة التي تسبق الذهاب، يبرر الخوف من تحويل التأشيرة إلى هجرة غير شرعية الممارسات الانتقائية في اختيار المرشحين للذهاب.

تتميز هذه الفترة المخصصة لتحضير مشروع الهجرة باللايقينية. وفي هذا الوضع، مساندة المقربين (الأصدقاء، والأهل، والأقارب، والمعارف) تحت أشكالها المختلفة (معلومات، وتوصيات، ومساعدة مادية ... إلخ) شرط ضروري، خصوصًا في حالة الطلاب، على أكثريتهم، الذين لم يستفيدوا من برنامج مساعدة للحركية الدولية. لكن تختلف أشكال المساندة ومستوياتها من طالب إلى آخر: «يطلبون شهادة بأنك تملك رصيدًا في البنك بأكثر من 50 ألف أورو. والدي زوالي (فقير)، لذا استلفت جزءًا من المبلغ من خالي، وجزءًا آخر من صديق، وكنت قد جمعت مبلغًا من المال من عملي في الصيف [...] بعد حصولي على شهادة البنك، سحبت المال وأعدته إلى أصحابه، وغامرت بالمجيء إلى فرنسا بـ 1000 أورو» (محمد).

بعد الحصول على تأشيرة الدخول والوصول إلى الأراضي الفرنسية، على الطالب أن يطلب من المحافظة التي توجد فيها جامعة الاستقبال تصريح الإقامة بصفة «طالب»، الذي يستوجب تجديده سنويًّا (اختلفت بعض تفصيلات الإجراءات عند مستجيبينا بفعل تعديل بعض القوانين والهيئات المختصة). ونشير إلى أن هناك تشديدًا تدرّجيًّا لظروف استقبال الطلاب الأجانب، حتى وإن تمكّنوا من تجديد التأشيرة، إلا أنهم صرحوا بتعرضهم لبعض المضايقات الإدارية، تركت لديهم انطباعًا أنهم غير مرغوب فيهم في فرنسا، وأنهم موضوع شك وازدراء: «هناك عنصرية تجاهنا، في نظرهم نحن المغاربة وراء مشكلاتهم الاجتماعية كلها، خصوصًا بعد التفجيرات الإرهابية (تفجيرات باريس وبلجيكا في عام 2016). نحن في كلّ مرة أمام ضرورة أن نثبت حسن السلوك والسيرة» (جلال).

تبدو هذه الإجراءات طويلة ومكلّفة وانتقائية، وتعكس بذلك أسبقية منطق الشك في الاحتيال تجاه الطلاب الأجانب. لذلك، تجاوز هذه العقبات والحصول على تأشيرة الدخول إلى فرنسا لدى الأقلية التي تنجح في ذلك، يُدرك على أنه «علامة للانتخاب الاجتماعي»، ونجاح في حد ذاته: «الجميع شجعني على الذهاب، حتى أمي التي بدأت تذرف الدموع منذ أن أخبرتها برغبتي في الذهاب، يدركون أن لا مستقبل لي هنا. أبي قال لي: 'المهم تسلّك راسْك'، وساعدني بالقليل الذي يملك. في فرنسا من يجتهد ينال» (فيصل).

يمثل المشروع الطلابي في النهاية مجموعة من القرارات التي تتموضع على تقاطع التوقعات الفردية، وكذلك العائلية (الجماعية)؛ فهناك دائمًا تواطؤ لأفراد العائلة والمقربين (الأصدقاء والشبكة العلائقية)، الذين يساهمون في تأسيس مشروع الدراسة في الخارج وتحقيقه، عبر المساعدات التي يقدمونها إلى الأبناء والتي تحمل أشكالًا مختلفة بحسب رأس المال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي في حوزتهم. وعلى العموم، تُدرك الدراسة في فرنسا على أنها «مشروع مربح»، أو «استثمار في شخص الفرد على المدى الطويل»، أو «فرصة حقيقية» ستضمن من دون شك «مستقبلًا أفضل».

عن دوافع اختيار مستجيبينا الحركية تجاه فرنسا بالتحديد للدراسة، بدا هذا الاختيار «الأول» و«الطبيعي» لدوافع عدة لا تتوقف على الكفاءة العلمية والسمعة الدولية للجامعات الفرنسية فحسب. أول هذه الدوافع عامل اللغة؛ فعلى الرغم من وضع سياسات تعريبية في المجتمعات المغاربية بعد استقلالها، فإن الملاحظ هو التوجه نحو «فرنسة جماهيرية»، ليس على المستوى الهرمي الجامعي فحسب، لكن في جميع المراحل الوسيطة للحياة الثقافية والاجتماعية[238]. ويبدو واضحًا الحفاظ على استخدام اللغة الفرنسية (استخدام اللغة الإنكليزية يبقى ضعيفًا) وتوسيعه في أنظمة التعليم العالي، خصوصًا في فروعها العلمية والتقنية. من جانبٍ آخر، أرست الدول المغاربية بعد تطبيقها «إصلاحات بولونيا» أنظمة جامعية تُشبه الأنظمة الجامعية الفرنسية «في تنظيمها (بناها)، وفي محتواها على الرغم من بعض التنويعات المحلية، إلى درجة تبدو فيها الجامعات المغاربية دائمًا منتجًا فرعيًّا من النظام الفرنسي[239]، ما يسمح بحركية الطلاب من دون الشعور بحاجز اللغة ولا بحواجز ذات طبيعة منهجية.

نشير كذلك إلى أن لتوجه الطلاب الجزائريين نحو الجامعات الفرنسية تاريخًا قديمًا يمتد إلى ما قبل الاستقلال، حيث تَشكّل تقليد جامعي واعتقاد متوارث يجعل من الجامعات الفرنسية الوجهة الأشد ملاءمةً. تنعكس هذه العلاقة التاريخية بالجامعة الفرنسية في تبوُّؤ الجامعات الفرنسية المرتبة الأولى من حيث عدد الشراكات مع الجامعات الجزائرية. كما يدعم اختيار فرنسا وجهة للدراسة وجود جالية جزائرية كبيرة، تساعد الطالب المهاجر على الاندماج في المجتمع الفرنسي (البحث عن عمل، مسكن، توجيهات، مصاريف... إلخ)[240]. وأشار كذلك مستجيبونا إلى التسهيلات الاجتماعية التي تقدمها فرنسا لمساعدة المقيمين فيها بصفة قانونية على الاندماج (مساعدات الضمان الاجتماعي ومساعدات الكراء ومساعدات الإقامة والإطعام الجامعيَين ومساعدات بعض الجماعات المحلية وبعض المؤسسات الجامعية). زيادةً على ذلك، يشجع قرب فرنسا جغرافيًّا من الجزائر (عكس كندا مثلًا)، ومن ثمّ إمكان التنقل بسهولة بين البلدين، اختيار فرنسا على البلدان الفرنكوفونية الأخرى.

في اعتقادنا، اطلاع الطلاب الراغبين في استكمال دراستهم على القوانين الفرنسية التي تتيح إمكان تحويل المشروع الدراسي إلى مشروع اندماج مهني واستقرار قانوني على الأراضي الفرنسية، وتداول تجارب الطلاب السابقين الذين نجحوا في «شرعنة» وجودهم في فرنسا بعد الحصول على شهاداتهم الجامعية، من أهم الأسباب التي تجعل الطلاب

الجزائريين الراغبين في استكمال دراستهم الجامعية في الخارج يختارون فرنسا. وتؤكد خطابات مستجيبينا أن دافع الحركية الأكاديمية، ومنذ بداية المشروع، يتعدّى النجاح والحصول على شهادة علمية من جامعات معترف بها دوليًّا[241]. ولا تقتصر أبدًا الدوافع الأولى للذهاب والغايات المحددة للهجرة إلى الخارج على الدوافع الجامعية، بل تتعدّاها إلى دوافع أخرى «اجتماعية»؛ إذ يرتبط بهدف التكوين مشروع أكثر اتساعًا، وهو الدخول في تجربة مجتمع الهجرة ومشروع الاندماج، ولو بصفة موقتة، وممارسة الخبرات الجامعية لهذا البلد بسبب الميزات الإيجابية فيه[242]. الاندماج مهنيًّا والترقية الاجتماعية هي إذًا عناصر مكوّنة لمشروع الدراسة في الخارج، وأهم ما يبرّره، حيث تتداخل مبكرًا وبقوة فكرة الدراسة في الخارج مع فكرة الاستقرار في مجتمع الاستقبال ولو موقتًا، وذلك إلى درجة أن يترادف في خطاب الطلاب الأجانب تعبير «الهجرة من أجل الدراسة» مع «الدراسة من أجل الهجرة».

في الواقع، صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لتمضية العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى (سيارة وهدايا واستثمار في العقار ... إلخ)، وآثار الإعلام المرئي الذي يصوّر الرفاهية والحرية والأمان التي تتمتع بها الدول الأوروبية، والمخيال الاجتماعي الذي يصوّر فرنسا على أنها رمز التقدم، والبلد الذي لا يضيع فيه جهد أحد، كلها عوامل جذب تزرع في الشباب الجزائري الرغبة في الهجرة إليها. وفي المقابل، حالة عدم الاستقرار السياسي الذي أوجد حالة من الاضطراب واليأس وفقدان المعالم، وهشاشة النظام التعليمي، وضيق أفق الاستقرار والتقدم المهني وفرصهما، وأزمة البطالة، من أهم عوامل الطرد التي تجعل الشاب يفكر في الهجرة من الجزائر.

2 - بداية مشروع الهجرة: الصعوبات واستراتيجيات التأقلم

يواجه الطالب الجزائري في فرنسا صعوبات وعقبات تساهم في تكوين شعور الانتماء إلى أقلية تتقاسم التجربة الاجتماعية نفسها للهجرة. وبحسب مستجيبينا، تظهر الصعوبات منذ الأيام الأولى لوصولهم؛ فالمعرفة التي كانوا يمتلكونها عن بلد المستقبل لا تهيّئهم دائمًا لمواجهة الواقع على أراضيها. وهنا تتدخل عوامل عدة، اجتماعية وفردية، تتحكم في القدرة على الاندماج، ولعل أهمها التمكّن اللغوي، ووجود المقربين والمعارف والاستعدادات الأولية (المالية والمعلوماتية) والقدرة على التصرف والفضول والقدرة على نسج شبكة من العلاقات. هذه العوامل كلها مهمة جدًّا، خصوصًا مع غياب هيئات مرافقة وموجّهة للطلاب الأجانب، وهنا يعوّض الأهل والمقربون دور هذه الهيئات.

أخيرًا، بدأنا نشهد ارتفاعًا للهجرة الطلابية النسوية؛ إذ تُقدّم الطالبات للدراسة في الخارج وحدهن، الأمر الذي كان غير متوقع ومرفوضًا بالمطلق في المجتمع الجزائري منذ أعوام. لكن نلاحظ نوعًا من الوصاية على الطالبة - المهاجرة؛ إذ يعتمد الأهل على أقربائهم وشبكة علاقاتهم لتأطير وجودها في فرنسا. كما تحظى بمساعدة مادية أكثر من الذكر، في إطار الحماية والرقابة والوصاية لعنصر مهم في العائلة يحمل أبعادًا خلقية.

عمومًا، تُمثل المتاعب المالية بسبب تكلفة الدراسة وتكلفة الحياة في فرنسا (ينفق الطالب الأجنبي، إضافةً إلى مستحقات التسجيل الجامعي خلال 12 شهرًا، نحو 11084 يورو في الأراضي الفرنسية)[243]، النقاط السلبية الأساسية لإقامة الطلاب الجزائريين في فرنسا. فصعوبة الحصول على منزل للكراء بسبب المداخيل الضعيفة، أو رفض بعض المالكين التأجير للطلاب بسبب التعصب والعنصرية، وضرورة إيداع وديعة ضمان وتقديم ضامن عندما لا يكون السكن في إقامة جامعية، من أهم العراقيل التي يواجهها الطلاب الجزائريون في فرنسا. وجعلت هذه الصعوبات الطلاب الذين لا يستفيدون من مساعدات مادية من العائلة في وضعية اقتصادية هشّة.

يمكن الطالب أن يقوم بنشاط مهني، بصفة قانونية، موازاةً مع دراسته في الجامعة من أجل التكفل ماديًّا بحاجاته. لكن عكس باقي الطلاب الأجانب، يشترط على الطلاب الجزائريين في فرنسا طلب «تصريح موقت للعمل» من المحافظة التي يقيم فيها، إلى جانب الحصول على تصريح الإقامة (الذي قد يتأخر شهورًا عدة)؛ من أجل التمكن من ممارسة نشاط مأجور، وذلك في حدود فترة سنوية للعمل محددة في 50 في المئة من الوقت الكلي (803 ساعات سنويًّا) فقط، في مقابل 60 في المئة (964 ساعة سنويًّا) بالنسبة إلى الطلاب الأجانب من الجنسيات الأخرى. وتدرك هذه الوضعية

من الطلاب الجزائريين باعتبارها تعسّفًا يعرقل تمويل إقامتهم ودراستهم في فرنسا. ونشير إلى أن أصل هذا القانون، الذي بدأ يسري مفعوله في عام 2003، جاء بطلب من الجزائر في إطار التعاون بين البلدين؛ إجراءً إضافيًا على إلغاء المنح للتضييق على الطلاب الراغبين في الحركية.

أمام غلاء تكلفة الحياة، يكون الطالب صاحب الدخل الضعيف مُجبَرًا على التنقل من شغل إلى آخر، أو حتى العمل في السوق السوداء. وفي ظلّ هذه الظروف التي لا تتوافق ومتطلّبات الدراسة الجامعية، يخاطر الطلاب بالتحول إلى «طلاب غير حقيقيين»، ومن ثمّ يضاعفون خطر الترصد بهم من الأعوان القنصليين الذين تقع على عاتقهم مهمة الكشف عنهم، في إطار مكافحة الهجرة السرية والتحكم في تدفّقات الهجرة.

3 – من «مشروع الدراسة» إلى مشروع «اللاعودة»: الدوافع والاستراتيجيات

على الرغم من تأكيدها في نصوصها الرسمية أولوية عودة الطلاب الأجانب المتخرّجين في الجامعات والمعاهد الفرنسية إلى بلدانهم الأصلية، فإن المُلاحظ يدرك سريعًا أن سياسات فرنسا تحمل مخارج تجعل الاستقرار القانوني للطلاب الأجانب ممكنًا؛ إذ توضع استراتيجيات خاصة على شكل أجهزة قانونية ومراسيم للانتقاء والإبقاء على الكفاءات المتخرجة في جامعاتها. من هذا المنطلق، تسمح التشريعات الفرنسية تحت شروط معينة بالانتقال من تصريح الإقامة بصفة طالب إلى تصريح الإقامة بصفة عامل موقت، أو تمديد الإقامة لأسباب علمية، عائلية أو حتى منح الجنسية الفرنسية. تتميز سياسة الهجرة في فرنسا بالتحكّم في التدفقات، ومحاربة الهجرة السرية، والإبقاء على سياسة مرنة بحسب حاجات سوق العمل الفرنسية.

لا أحد من مستجيبينا صرّح برغبته في العودة إلى الجزائر مباشرةً بعد الدراسة؛ إذ تسيطر عليهم فكرة اللاعودة إلى الجزائر، مصبوغة بالحيرة وعدم اليقين تجاه مستقبلهم. أهمّ العناصر التي تحدد اختيار الرجوع أو البقاء يرجع إلى ضرورة إعادة تعريف، في نهاية مشروع الدراسة، بعض دوافع الذهاب، وإمكانات التأقلم واستقرار المهاجر في فرنسا، وإعادة التأقلم مع البلد الأصلي بعد أعوام من الغياب، وتوافق التكوين الجامعي مع حاجات سوق العمل في البلد الأصلي والوضعية الاقتصادية للآباء. نمط الحياة المنظم والرفاهية وغياب الرقابتين الاجتماعية والدينية، وإمكان النجاح المادي (في الأقل في الجزائر بتحويل العملة الصعبة إلى الدينار المحلي) والترقية الاجتماعية، كلها مغريات تجعل الطلاب الجزائريين يترددون في العودة إلى بلدهم. وتبرّرها، بحسب شهاداتهم، أسباب اقتصادية ومهنية، وثقافية أيضًا؛ إذ يستبق الطلاب المشكلات التي قد يواجهونها عند إعادة الاندماج في الإطار الاجتماعي والمهني والثقافي لبلدهم: «لا أستطيع العودة نهائيًّا إلى الجزائر، في كلّ عطلة أتشوّق للذهاب لأرى أهلي، ثم حين أصل أختنق وأسرع في العودة إلى فرنسا [...] ما عدت أطيق حياة الريف، وتدخّل الجميع في خصوصياتك، والفوضى والازدحام المروري، أي مستقبل ينتظرني في الجزائر؟ [...] إذا عدت سينظر الجميع إلي على أني مغفل وفاشل» (فيصل).

استقبال الطلاب الأجانب هو رهان للتألق الدولي والامتياز العلمي، لكن كذلك رهان لرفع مستوى تأهيل اليد العاملة. في فرنسا، بعد نهاية صلاحية بطاقة الإقامة «طالب». يمكن الطالب الحاصل على شهادة ماجستير فما فوق أن يستفيد من ترخيص موقت صالح من 6 إلى 12 شهرًا، وغير قابل للتجديد بغرض البحث عن عمل. هذا الترخيص يسمح بتبوُّؤ شغل أجير من اختيار الطالب الأجنبي المتخرج في حدود 60 في المئة (50 في المئة بالنسبة إلى الطلاب الجزائريين) للفترة القانونية للعمل.

كما تسمح القوانين الفرنسية، إذا استوفيت الشروط الضرورية[244]، بالانتقال من تصريح الإقامة بصفة «طالب»، إلى تصريح الإقامة بصفة «أجير». ويمكن الطالب المتخرج، في حالات معيّنة، تمديد الإقامة في فرنسا «لأسباب علمية» أو بحجة «حياة عائلية وخاصة»، أو طلب الإقامة بحجة إنشاء شركة تحمل اسم النشاط الممارس «مهنة حرة أو تجارية أو صناعية أو حرفية»[245]، أو حتى طلب الحصول على الجنسية الفرنسية. ولاحظنا اطلاع مستجيبينا على هذه القوانين بفضل تناقلها بين جموع الطلاب الأجانب، لكن تبيّن أن استيعابهم لها متفاوت؛ إذ تطغى الإشاعات

والتفاؤل المبالغ فيه في بعض الحالات. هي مدركة بأنها «فرص» على الطلاب الراغبين في الاستقرار النهائي في فرنسا بصفة قانونية أن يستثمر فيها، أو «أوراق رابحة» يجب أن يكسبوها في «رهان البقاء» في فرنسا.

تبرز هذه الشهادات بعض الخطط والاستراتيجيات التي يتخذها الطلاب الجزائريون، بحسب مستجيبينا، من أجل شرعنة استقرارهم في فرنسا بعد نهاية تصريح الإقامة بصفة طالب: «لا أريد أن أعود إلى الجزائر، لا أحد يترك فرنسا ويعود إلى الجزائر. لا أدري كيف، لكن هذه فرصتي كما نجح الآخرون قد أنجح، باب الاحتمالات مفتوح. من هنا حتى ذلك الوقت، سأسعى لأنجح في دراستي، وإذا لم تفتح الأبواب في وجهي سأعيد السنة عمدًا لأربح مزيدًا من الوقت (سنة أخرى) .. (ماذا تقصد بالأبواب المفتوحة؟ سؤال من الباحث). لا أدري الأهم هو إيجاد عمل، أو ربما الزواج، سأبحث عن فتاة لها جنسية فرنسية [...] أختي ستساعدني (موجودة في فرنسا جاءت بهدف الدراسة ثم استقرت بعد الزواج). إذا لم أجد من تناسبني، سأحاول أن أفتح مشروعًا تجاريًّا. قالوا لي (الطلاب السابقون) إنّ هذا ممكن بالنسبة إلى الجزائريين، أما إذا ضاقت بي السبل، فسأسلم أمري إلى الله وأعود إلى الجزائر (يضحك)» (لمين). «أنجبت ابني هنا في فرنسا ليستفيد مولودي من ’حق الأرض‘، لكن قالوا لنا إنّ القوانين تغيّرت، وعلى الطفل أن يعيش أكثر من 5 أعوام في فرنسا. الحل إذًا هو أن أفعل مثل الجميع، يجب أن أطيل مدة الدراسة [...] بعد الولادة استفدت من إعانة 2000 أورو، وقدمت ملف المساعدة للتكفل بالطفل RSA.» (وردية).

تَجمع هذه الشهادات بين استراتيجيات مشروعة وقانونية تتمثل في تغيير طبيعة تأشيرة الإقامة من صفة طالب إلى صفة عامل، أو «علمي» أو «تاجر» أو «حياة عائلية وخاصة» أو التجنيس. وعلى الرغم من كون هذه الإجراءات معقدة وانتقائية، فإنها غير مستحيلة. أضف إليها استراتيجيات أخرى تؤسس على التحايل على القوانين الفرنسية، مثل التحول إلى طلاب مزيفين، وإطالة مدة الإقامة بحجة الدراسة، أو الهجرة السرية مع انتظار الفرصة لتحويلها إلى قانونية، أو حتى الإنجاب على الأراضي الفرنسية؛ فالأهم هو البقاء. إضافة إلى تأخير الدراسة عمدًا، سواء بإعادة السنة أم بالتسجيل في معاهد أخرى (خاصة أو عمومية)، من أجل تمديد فترة الإقامة بصفة طالب، وهي استراتيجية منتشرة عند الطلاب. ولاحظنا كذلك أن الطلاب يلجأون إلى الحركية الداخلية في فرنسا بحثًا عن ظروف دراسية واقتصادية أفضل: «بعد حصولي على الماستر [الماجستير]، سجلت مباشرة في تربص [تدريب] لتسيير الموارد البشرية. وفي موازاة ذلك، بحثت عن وعد عمل ولم أجد؛ فانتقلت إلى باريس وسجلت في ماستر آخر، بعدها بتدخل من أحد أصدقاء الوالد دخلت لأشتغل في مؤسسة صغيرة، وغيّرت تصريح إقامتي من طالب إلى أجير. لكن صاحب العمل استغلني ولم يدفع أجري. قال إنه وظّفني خدمة لأبي فحسب، وإنه باستثناء مستحقات الضمان الاجتماعي التي يدفعها عني وشهادات العمل لا يستطيع أن يدفع لي أجرًا. واصلت العمل عنده قرابة عامين بنصف دوام من دون أجر، وبحثت عن عمل ثانٍ لأعيش منه. كنت مضطرًّا من أجل «الأوراق». بعدها وجدت عملًا في مرسيليا، والآن الحمد لله أنا مستقر» (رضا).

لا يمكن الطالب الأجنبي أن يغير تصريح إقامته بحجة الحياة العائلية والخاصة إلا في ثلاث حالات: أن يكون مرتبطًا بشريك فرنسي، أو أن يكون مواطنًا أجنبيًّا سكن بصفة منتظمة في فرنسا، أو أن يصبح أبًا لطفل يحمل الجنسية الفرنسية. واستفادت المستجيبة آمال من هذا الإجراء: «تعرفت إلى زوجي مصادفة حينما كنت أحضر للمجيء لاستكمال الدراسة في فرنسا. هو أيضًا جزائري جاء للدراسة منذ أعوام وحصل على الجنسية الفرنسية. بعد الزواج، توقفت عن الدراسة، حاليًا بقي بعض الأشهر لأحصل بدوري على الجنسية»[246]. تؤكد هذه الشهادة مرةً أخرى أنه في الكثير من الأحيان تطغى الرغبة في البقاء في فرنسا على الرغبة في مواصلة دراسات عليا. ويبدو أن تصريح الإقامة تحت حجة «الحياة العائلية والخاصة» والتجنيس هما أضمن وسيلة للبقاء في فرنسا، هذا ما يؤكده المستجيب شريف: «في أثناء دراستي في مرحلة الدكتوراه، غيّرت صفة التأشيرة من طالب إلى عامل موقت، واشتغلت ملحقًا موقتًا للتعليم والبحث. بعد المناقشة، اقترح علي المشرفُ العملَ في المخبر باحثًا دائمًا. بقيت خمسة أعوام من دون انقطاع في فرنسا لأضاعف حظوظي في البقاء ... بعدها طلبت الجنسية الفرنسية وحصلت عليها». ومن دون سؤال موجه من الباحث، يستطرد المستجيب محاولًا تبرير طلبه الجنسية الفرنسية: «الجنسية الفرنسية لا تعني لي شيئًا، هي ورقة فحسب تضمن لي الاستقرار والعمل بارتياح هنا. أنا بشكل أو بآخر مجبر على ذلك (لماذا؟ يسأل الباحث): لاعتبارات عدة، لأعيل العائلة، لأثبت وجودي كباحث، لأكوّن ذاتي ماديًّا ومعنويًّا. الجنسية شيء والهوية شيء آخر.

أنا أعتبر نفسي جزائريًّا وحسب ... ربما سأعود إلى الجزائر إذا وجدت فرصة عمل تستحق. كل شيء وارد» (شريف).

في الواقع، يشعر المهاجر بـ «الغياب المزدوج» أو «الوجود المزدوج»، «أن يكون موجودًا على الرغم من غيابه»، وعكس ذلك «أن يكون غائبًا على الرغم من وجوده»؛ هذه هي مفارقة المهاجر. إنه حضور - غياب موقت، لا ينتمي فيه المهاجر كليًّا إلى مجتمع الأصل ولا إلى مجتمع الاستقبال[247]. وفي بعض الحالات، تبدو الشهادة المتحصل عليها من فرنسا عتبة جديدة تفتح تسلسلات جديدة للهجرة إلى بلدان متقدمة أخرى غير فرنسا، خصوصًا بعد تشديد إجراءاتها في ما يخص تغيير طبيعة الإقامة الشرعية فيها. «طموحي ليس بالضرورة البقاء في فرنسا [...] الأمور ليست واضحة تمامًا، لكن ما أقوله في قرارة نفسي سيكون سخيفًا أن أعود إلى الجزائر من دون أن أستغل فرصي كلها هنا في الخارج» (ليدية).

تؤكد هذه الشهادات أن التفكير في «اللاعودة» إلى البلد الأصلي عند الطلاب الجزائريين لا يخضع بالضرورة لمنطق الهجرة التقليدية، ولا تكون القطيعة مع البلد الأصلي نهائية؛ إذ قد يكون الدافع هو الاستقرار «الموقت» من أجل تقويم الشهادة المكتسبة بتجربة عمل، أو فتح الأبواب نحو هجرة جديدة، أو تهيئة ظروف اقتصادية أفضل في البلد إلى حين العودة إليها.

خاتمة

تطرّقنا في هذه الدراسة إلى إشكالية الحركية الطلابية بوصفها ظاهرةً تمهّد الطريق أمام الهجرة النهائية للشباب في البلدان المستضيفة. واتخذنا الطلاب الجزائريين في فرنسا أنموذجًا؛ إذ أبرزنا مختلف الدوافع والتمثلات التي تسبق مشروع الدراسة في فرنسا، والاستراتيجيات التي يتبنّاها الطلاب الجزائريون في فرنسا من أجل تحويل مشروع الدراسة إلى مشروع استقرار موقت أو نهائي في الأراضي الفرنسية.

خلصنا إلى تحديد حركية الطلاب الدوليين وفقًا لمجموعة من العوامل المؤسساتية (سياسة الهجرة إلى البلدان المستضيفة، وسياسة الدول المستضيفة تجاه حركية الطلاب، والظروف السوسيو - اقتصادية للبلد الأصلي، والسياق الدولي العام الذي يتميّز باقتصاد المعرفة)، ومجموعة من الدوافع الشخصية (الاستعدادات الخاصة للأفراد، والتمثلات الفردية والجماعية). كما بيّنا أن الحركية الأكاديمية تصطبغ نحو فرنسا بأهمية اجتماعية ورمزية، يتداخل فيها الطموح الفردي والعائلي في الحصول على شهادة علمية معترف بها دوليًّا بالرغبة في الاستقرار وتحقيق حلم الاندماج والترقية الاجتماعية والمهنية.

وصلنا أيضًا إلى تبيان حالة عدم الاستقرار «السياسي» في الجزائر الذي أوجد حالةً من الاضطراب واليأس وفقدان المعالم، وضيق أفق الاستقرار والتقدم المهني وفرصهما، وأزمة البطالة من جهة، والرغبة في الاستقرار في بلد متقدم تكون فيه أبواب الترقية المهنية والاجتماعية مفتوحة، ويغيب فيه الضبط الاجتماعي والرقابة الدينية من جهة أخرى، بوصفها من أهم العوامل التي تجعل الطالب المهاجر يفكر في «اللاعودة» إلى الجزائر؛ إذ ينظر الطلاب الجزائريون (المستجيبون) إلى مشروع الدراسة في فرنسا على أنه مشروع حياة كلي، يتقاطع فيه مشروع الدراسة ومشروع الاستقرار النهائي. ولتحقيق هذا المشروع، يسعى الطالب الجزائري في فرنسا لاستيفاء الشروط الضرورية لتحويل مشروع الدراسة إلى مشروع اندماج مهني بعد التخرج، أو بالالتفاف على قوانينها بهدف البقاء تحت صفات أخرى: هجرة غير شرعية، أو الإطالة في مدة الإقامة بصفة طالب، أو تحويل الإقامة من صفة طالب إلى صفة «عالم/باحث» أو «تاجر»، أو تسوية وضعية الإقامة تحت حجة الظروف العائلية والخاصة (زواج - إنجاب طفل من شريك فرنسي)، أو طلب الجنسية الفرنسية. وأخيرًا، على الرغم من الصعوبات والقيود التي تفرضها سياسات الهجرة في فرنسا، يتمكن بعض الطلاب (الأقلية من الفئة التي ترغب في البقاء) من تأسيس استراتيجيات تسمح لهم بالتكيّف وتحويل الفئات الإدارية لمصلحته، ومن ثمّ تحويل مشروع الدراسة إلى مشروع استقرار نهائي بطريقة شرعية.

المراجع

1 – العربية

جورروز، كمال. «التعليم العالي وحراك الطلاب الدوليين في اقتصاد المعرفة العالمي». قراءة في كتاب. العدد 7 (آب/أغسطس 2012). المملكة العربية السعودية. وزارة التعليم العالي. مرصد التعليم العالي. في: https://goo.gl/mhZAXN

2 – الأجنبية

Campus France. «Algérie.» *Les Dossiers de Campus France*. no. 18 (Avril 2014). at: https://goo.gl/atWDmL

________. «L'Essentiel des chiffres clés.» no. 10 (Janvier 2016). at: https://goo.gl/1T7aj5

Campus France/BVA. «Au-delà de l'influence: L'Apport économique des étudiants étrangers en France.» (Novembre 2014). at: https://goo.gl/nZuTww

Couëdel, Richard. «Savoir émigrer: Projet d'études et projet migratoire des étudiants kabyles.» *L'Année du Maghreb* III (2007).

De Gourcy, Constance. «Circulation estudiantine en France et projets migratoires sous contraintes: figures de l'étudiant algérien dans la mondialisation.» *Cahiers québécois de démographie.* vol. 42. no. 2 (Automne 2013(.

Demazière, Didier. «L'Entretien biographique et la saisie des interactions avec autrui.» *Recherches qualitatives*. vol. 30. no. 1.

Ennafaa, Ridha & Saeed Paivandi. *Les Étudiants étrangers en France: Enquête sur les parcours et les conditions de vie*. Paris: La Documentation Française, 2008.

France Stratégie. «Étudiants étrangers et marché du travail, Une comparaison Allemagne, France, Royaume-Uni - Rapport 2013.» at: https://goo.gl/uKBkEp

Geisser, Vincent (dir.). *Diplômés maghrébins d'ici et d'ailleurs: Trajectoires sociales et itinéraires migratoires*. Paris: CNRS éditions, 2000.

Groupe de travail sur l'enseignement supérieur (GTES). *Approches de la mobilité étudiante*. Marseille: CEREQ, 2009.

Guruz, Kemal. *Higher Education and International Student Mobility in the Global Knowledge Economy.* Albany, New York: State University of New York Press, 2011.

Institut national de la statistique et des études économiques/France. «Tableaux de l’Économie Française - Édition 2016.» at: https://goo.gl/erZi5Y

Ministère de l’éducation nationale/France. «Études et statistiques de la Depp/Repères et références statistiques sur les enseignements, la formation et la recherche - Édition 2017.» at: https://goo.gl/XchPZj

Sayad, Abdelmalek. *L’Immigration ou les paradoxes de l’altérité*. Bruxelles: De Boec, 1992.

_______. *La Double absence. Des Illusions de l’émigré ou souffrance de l’immigré*. Paris: Seuil, 1999.

UNESCO. *UNESCO Science Report: Towards 2030*. Paris: UNESCO Publishing, 2015.

---

(216) Abdelmalek Sayad, L’Immigration ou les paradoxes de l’altérité (Bruxelles: De Boec, 1992), pp. 38-41.

(217) «إلـ. إم. دي» .L. M. D) نظام تعليمي جديد مؤسس على أساس ثلاث شهادات فقط (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه) وعلى طريقة تقويم تختلف عن النظام الكلاسيكي.

(218) متوسط العمر لهؤلاء الطلاب هو 24 عامًا، بينما 65 في المئة من المرشحين لديهم على الأقل مستوى بكالوريا + 5. كما أن 65 في المئة منهم ذكور، بينما 35 في المئة إناث. ويعود الأصل الجغرافي لـ 58 في المئة منهم إلى 3 ولايات: الجزائر العاصمة، وبجاية، وتيزي وزو:

Campus France, «Algérie,» Les Dossiers de Campus France, no. 18 (Avril 2014), p. 15, accessed on 15/12/2017, at: https://goo.gl/atWDmL

(219) Ministère de l’Éducation Nationale/France, Repères et références statistiques: Enseignements, formation, recherche - Édition 2017 (Paris: Ministère de l’Éducation Nationale, 2017), p. 182, accessed on 15/12/2017, at: https://goo.gl/Ke4UTj

(220) Campus France, «L’Essentiel des chiffres clés,» no. 10 (Janvier 2016), accessed on 15/12/2017, at: https://goo.gl/1T7aj5

(221) Constance de Gourcy, «Circulation estudiantine en France et projets migratoires sous contraintes: figures de l’étudiant algérien dans la mondialisation,» Cahiers québécois de démographie, vol. 42, no. 2 (Automne 2013(, p. 372.

(222) France Stratégie, «Étudiants étrangers et marché du travail, Une Comparaison Allemagne, France, Royaume-Uni - Rapport 2013,» accessed on 15/12/2017, at: https://goo.gl/uKBkEp

(223) عبّر 34 في المئة من الطلاب الجزائريين المتخرجين عن رغبتهم في البقاء للقيام بتجربة مهنية أولى، لكنهم لم يتمكنوا من ذلك. وبذلك، يتعدى الطلاب الجزائريون المعدل العالمي لبقاء الطلاب الأجانب في البلدان المستضيفة الذي يقدر بـ 23 في المئة. لكنها تبقى أضعف من معدل بقاء الطلاب المغاربة الذي يقدر بـ 36 في المئة من مجمل الطلاب:

Campus France, «Algérie,» p. 19.

(224) يؤكد عبد المالك صياد أن الهجرة «حدثٌ اجتماعي كلّي»؛ إذ لا يمكن مقاربة حدث الهجرة من وجهة نظر المجتمع المستضيف فحسب، بل يجب قلب المقاربة، منطقيًّا وكرونولوجيًّا؛ أي إنه يجب الانطلاق من البلد الأصلي للمهاجر لفهم أسباب الهجرة ودوافعها، والعودة إلى بلد الأصل لتتبع مسارات المهاجرين في كليّتها، وفهم الدوافع العميقة التي حددت وسمحت بذهابهم الموقت أو الدائم، مضيفًا أن «مسار المهاجر في كليته هو مسار إبيستمولوجي، مسار في مفترق الطرق بين العلوم الاجتماعية»:

Sayad, L’Immigration, pp. 14-15.

(225) Didier Demazière, «L’Entretien biographique et la saisie des interactions avec autrui,» Recherches qualitatives, vol. 30, no. 1, p. 63.

(226) Kemal Guruz, Higher Education and International Student Mobility in the Global Knowledge Economy (Albany, New York: State University of New York Press, 2011).

(227) Cf. UNESCO, UNESCO Science Report: Towards 2030 (Paris: UNESCO Publishing, 2015).

(228) Campus France, «L’Essentiel des chiffres clés.»

(229) Charles Nicolas, Jolly Cécile & Lainé Frédéric, Étudiants étrangers et marché du travail: Une Comparaison Allemagne, France, Royaume-Uni, rapport 2013, p. 15, accessed on 1/11/2018, at: https://bit.ly/2Qb6avY

(230) Ridha Ennafaa & Saeed Paivandi, Les Étudiants étrangers en France: Enquête sur les parcours et les conditions de vie (Paris: La Documentation française, 2008).

(231) جورور، ص 17.

(232) Groupe de travail sur l’enseignement supérieur (GTES), Approches de la mobilité étudiante (Marseille: CEREQ, 2009), p. 11.

(233) Campus France, «L’Essentiel des chiffres clés.»

(234) بحسب دراسة قدّمتها الوكالة الفرنسية لترقية التعليم العالي والاستقبال والحركية الدولية («كومبوس فرانس») في عام 2014،

تقدّر نفقات الدولة على الطلاب الأجانب ما يقارب 3 مليارات أورو، في حين تصل مساهمة الطلاب الأجانب في الاقتصاد الفرنسي إلى 4 مليارات و65 مليون أورو، تتوزع على النحو التالي: 3250 مليون أورو الاستهلاك اليومي للخدمات والسلع؛ 563 مليون أورو مستحقات التسجيل الدراسي؛ 364 مليون أورو مصاريف النقل الجوي لدى المتعاملين الفرنسيين؛ 466 مليون أورو مصاريف الأقرباء الذين يأتون لزيارة الطلاب:

Campus France/BVA, «Au-delà de l'Influence: L'Apport économique des étudiants étrangers en France,» (Novembre 2014), accessed on 12/12/2017, at: https://goo.gl/nZuTww

(235) Vincent Geisser (dir.), Diplômés maghrébins d'ici et d'ailleurs: Trajectoires sociales et itinéraires migratoires (Paris: CNRS éditions, 2000), p. 23.

(236) Campus France, «L'Essentiel des chiffres clés.»

(237) على الطلاب غير الحاصلين على منحة من الحكومة الفرنسية، أو من حكومات أجنبية، أو من هيئات دولية، وغير المستفيدين من برامج الاتحاد الأوروبي، تقديم ما يثبت حيازتهم موارد كافية للعيش (أي 615 أورو في الشهر)، التي تعادل 100 في المئة من المخصصات الشهرية الأساسية التي تصرفها الحكومة الفرنسية للممنوحين الأجانب. وفي عام 2016، حدّدت حقوق التسجيل السنوية بـ 184 أورو بالنسبة إلى طلاب البكالوريوس، و256 أورو بالنسبة إلى طلاب الماجستير، و391 أورو بالنسبة إلى طلاب الدكتوراه، و610 أورو بالنسبة إلى طلاب مدارس المهندسين.

(238) Geisser, p. 9.

(239) Ibid., p. 10.

(240) كشف آخر تقرير حول الهجرة صادر عن المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية الفرنسي أن عدد المهاجرين الجزائريين في فرنسا بلغ في عام 2011 نحو 780 ألف مغترب جزائري ولدوا في الجزائر، محتلين بذلك المركز الأول بين الأجانب الآخرين القاطنين في هذا البلد (5 ملايين و714 ألف أجنبي)، وتليها الجالية المغربية ثم البرتغالية. بيد أن هذا العدد لا يعكس الحجم الحقيقي لوجود الجالية الجزائرية في فرنسا؛ لأنه يستثني الجزائريين المولودين في فرنسا من الجيلين الثاني والثالث للهجرة، والجزائريين حاملي الجنسية الفرنسية:

Institut national de la statistique et des études économiques/France, «Tableaux de l'Économie Française - Édition 2016,» accessed on 15/12/2017, at: https://goo.gl/erZi5Y

(241) Richard Couëdel, «Savoir émigrer: Projet d'études et projet migratoire des étudiants kabyles,» L'Année du Maghreb III (2007), p. 585.

(242) Geisser, p. 272.

(243) «Au-delà de l'influence,» p. 10.

(244) خلال فترة «الترخيص الموقت للإقامة»، إذا تمكّن الطالب من الحصول على عقد عمل ذي علاقة مع تكوينه العلمي، يكون فيه الأجر أعلى مرة ونصف المرة من الأجر الأدنى المهني المضمون .SMIG (بلغ 1466.66 أورو في عام 2016، أي 9.67 أورو للساعة)، ويمكن الطالب أن يعمل في الوقت الكلي، ووضع طلب لتغيير صيغة التأشيرة من طالب إلى أجير في المحافظة التي يشتغل بها. لكن نظرًا إلى صعوبة إيجاد عمل أو وعد عمل بسبب أرقام البطالة المرتفعة في فرنسا، تتدخل هنا كذلك الشبكة العلائقية للطالب والأهمية الاقتصادية للشهادة التي تحصل عليها وفرص التربصات التي قام بها في أثناء الدراسة.

(245) بموجب الاتفاقية الفرنسية – الجزائرية لـ 27 كانون الأول/ ديسمبر 1968 التي تنصّ على آليات تطبيق ضمان التنقل والعمل والإقامة للجزائريين كافة في فرنسا، يستفيد الرعايا الجزائريون من بعض الامتيازات، أهمها: تسهيل دخول الجزائريين من دون فرض تأشيرة طويلة المدى من أجل إعطاء تصريح الإقامة لأزواج أو أولياء حاملي الجنسية الفرنسية؛ يستفيد الجزائريون من حرية الاستقرار من أجل ممارسة نشاط تاجر صناعي أو حرفي أو مهنة حرة؛ يمكن المواطنين الجزائريين الحصول بصفة أسرع من المواطنين من دول أخرى الحصول على تصريح إقامة صالحة لمدة 10 أعوام؛ يمكن المواطنين الجزائريين طلب تصريح الإقامة لمدة عشرة أعوام فقط بعد ثلاثة أعوام من الإقامة الدائمة في فرنسا شرط توفره على موارد كافية (في مقابل 5 أعوام بالنسبة إلى الرعايا من دول أخرى). ونشير إلى أن ملف المهاجرين الجزائريين في فرنسا يمثّل أحد أهم نقاط التوتر في العلاقات الجزائرية – الفرنسية؛ إذ حاولت فرنسا بضغط من الجمعيات اليمينية بتعديل اتفاقية 1968 ثلاث مرات من قبل، في الأعوام 1985 و1994 و2001.

(246) يشترط القانون الفرنسي دوام زواج المواطن الفرنسي بالمواطن الأجنبي مدة ثلاثة أعوام كي يحصل الشريك على الجنسية الفرنسية. وجاء هذا الإجراء احتياطيًّا لمحاربة ما يعرف بـ «الزواج الأبيض»، أي قبول المواطن الفرنسي بالزواج على الورق فحسب، في مقابل مبلغ من النقود ليستفيد شريكه الوهمي من الوثائق الرسمية.

(247) Abdelmalek Sayad, La Double absence. Des Illusions de l’émigré ou souffrance de l’immigré (Paris: Seuil, 1999), p. 46.

القسم الثالث
دراسات في واقع الهجرة إلى أوروبا ومقارباتها الإعلامية

الفصل الثامن
شباب الجيل الثالث للهجرة في بلجيكا هويات تائهة ومتصدعة دراسة حالة حي «بورغراوت» بمدينة أنفرس ...... محمد سعدي

مقدمة

يعيش الشباب من أصول مغربية في بلجيكا منعطفًا جديدًا بعد الحوادث الإرهابية الخطرة التي عرفتها باريس وبروكسل حديثًا. وقد أثار تسليط الأضواء على الضواحي والغيتوات التي يعيشون فيها مجددًا سؤال الاندماج «المجهض» في المجتمع البلجيكي.

يعاني الجيل الثالث للهجرة مشكلات شائكة، تؤثر في حاضره، وفي آفاق المستقبل الذي يريد أن يرسمه لنفسه ولمحيطيه العائلي والاجتماعي. يتعلق الأمر بمشكلات الوصم الاجتماعي، والاستبعاد الاجتماعي، والتطرف الديني، والتمزق الهوياتي، والفشل الدراسي... إلخ؛ إنها فئة من الشباب تعيش في ضواحي المدن البلجيكية، وقد ولدت و/أو ترعرعت ودرست في بلجيكا، ولم يتمكن معظم أفرادها من النجاح في مساره الدراسي، وهو عاطل من العمل وغير واثق في نفسه. وفي ظل غياب أي تماسك هوياتي لدى هذه الفئة من الشباب، فإن أفرادها يعيشون في شكل جماعات متصدعة ومعزولة ثقافيًا عن المجتمع وعن ثقافة آبائهم. وغالبًا ما ينظر إليهم على أساس أنهم «مشكلة»؛ فإذا أضيفت معاناتهم الشديدة بسبب التمييز والوصم إلى ما يعيشون من إحباط وتناقضات، فستتحول بيئة معيشهم اليومي إلى بيئة حاضنة للتطرف الديني والإجرام ومشاعر الحنق والغيظ وعدم الثقة في محيطهم. ليس اعتباطًا أن كون أحياء مولنبيك (Molenbeek.) وشاربيك (Schaerbeek.) في بروكسل وبورغراوت في مدينة أنفرس صدّرت عددًا معتبرًا من المقاتلين إلى صفوف ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش»، كما أنه ليس مصادفة أن معظم من شارك أو ساهم في العمليات الإرهابية في باريس وبروكسل ينتمي إلى هذه الأحياء.

الفرضية التي ننطلق منها هي أن ظواهر الفقر والتهميش وسياسات الإقصاء والتمييز، وحتى الثقافة الدينية الإسلامية السائدة لديهم، التي تنحو في بعض جوانبها نحو التطرف ورفض الآخر، لا تكفي لتفسير نزعتهم التمردية وتعثر اندماجهم الاجتماعي وتحولهم فريسة سهلة في أيدي المتطرفين الدينيين، بل ينبغي لنا التوجه نحو التمزق الهوياتي العنيف الذي يعيشونه، وبحثهم عن المعنى ونوع من الأمان الهوياتي؛ إنهم يصنعون انتماءات هوياتية وجماعاتية هشة عاجزة عن إشباع مشاعر اللاآمان وعدم الرضا لديهم وينتمون إليها. ونجادل في هذه الدراسة بأنه كلما تعمق الشعور بالارتباك الهوياتي؛ بفعل العزلة الذاتية أو الإقصاء الاجتماعي، زاد تعثر قيم التعددية والعيش المشترك واندماج هؤلاء الشباب في المجتمع البلجيكي.

أولًا: الإطار المنهجي والنظري للدراسة

يدخل مشروع الدراسة ضمن البحوث الاجتماعية التطبيقية؛ إذ يقوم على بحث ميداني يتناول دراسة حالة شباب حي بورغراوت من أصول مغربية. ويهدف إلى تحليل أوضاعهم وأصولهم الاجتماعية والمشكلات التي يعانونها

والاقتراب من تمثلاتهم لأنفسهم ولهويتهم وللآخر المختلف عنهم دينيًا وثقافيًا (الغرب، والمجتمع البلجيكي ... إلخ). أما على مستوى منهجية البحث، فاعتمدنا خطاطة عامة مكوّنة من مجموعة مراحل، أهمها:

- الملاحظة والزيارة المباشرة إلى حي بورغراوت.

- ملء الاستمارات وإجراء المقابلات الفردية مع عينة من مهاجري الجيل الأول الذين لا يزالون في قيد الحياة، ومع عينة من مهاجري الجيلين الثاني والثالث.

- مرحلة العمل البيبليوغرافي وجمع كل ما كتب حول الموضوع وتوثيقه، خصوصًا على مستوى البحوث ووسائل الإعلام المرئية والمكتوبة.

- مرحلة تحليل البيانات والمعطيات وقراءتها لاستخلاص النتائج والخلاصات.

نعتمد في هذا البحث المنهج المسحي الكشفي الذي يقوم على جمع البيانات الاجتماعية من طريق أدوات بحثية كالاستمارات والمقابلات، من أجل الحصول على المعطيات والمعلومات من عدد كبير من الفاعلين المعنيين ومن الفئات المستهدفة بالبحث. كما نعتمد على منهج دراسة الحالة .Case Study) في العلوم الاجتماعية، والذي يهدف إلى دراسة تفصيلية مونوغرافية دقيقة لوحدة اجتماعية معينة قصد استجلاء مختلف أبعادها وجوانبها والكشف عنها؛ بغية الوصول إلى استنتاجات وتعميمات لها دلالات على مستوى علاقة الفئة الاجتماعية المدروسة بالمجتمع وبناه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

بالنظر إلى كون الثقافة واللغة السائدتين في هذا الحي أمازيغيتين ريفيتين (نسبة إلى منطقة الريف في شمال المغرب)، فإننا أجرينا المقابلات باللهجة الريفية في حي بورغراوت وفي مدينتي الحسيمة والناظور في المغرب؛ ذلك أن عددًا كبيرًا من ساكنة حي بورغراوت يعود في الصيف لتمضية عطلته السنوية في هذه المدينة. ويتوخى البحث منح صورة تقريبية لتصورات ومدركات لشباب الجيل الثالث المهمش لواقعه ومحيطه ورؤيته بشأن الإسلام والتطرف الديني والعيش المشترك مع الآخر، وذلك في أفق محاولة فهم وتفهم لنزعات أفراد كثر من هذه الفئة من الشباب نحو العزلة عن المجتمع الذي لم يجدوا فيه أنفسهم، أو نحو الرد العنيف على رفض المجتمع لهم من خلال التعلق بوهم الانتماء إلى إسلام مثالي أرثوذكسي عابرٍ للحدود، تكون إحدى تجلياته القصوى الرغبة في الانضمام إلى ما يسمى داعش. وقد اختيرت عينة موزعة في ثلاث فئات لإجراء مقابلات معها ولملء الاستمارة:

الفئة الأولى: مكوّنة من خمسين شابًا بلجيكيًا من أصول مغربية، يقطنون حي بورغراوت في مدينة أنفرس وتراوح

أعمارهم بين 17 و30 عامًا. وهي فئة تمثل، وفق الأدبيات الأكاديمية المتعارف عليها في مجال دراسات الهجرة، الجيلَ الثالث من المهاجرين، ولد معظم أفرادها في بلجيكا من والدين مغربيين متحدرين من منطقة الريف شمال المغرب ويحملون الجنسية البلجيكية (بعضهم ترعرع في المغرب والتحق بوالده وهو صغير السن). تعيش عينة الشباب المختارة على وقع البطالة والفشل الدراسي وغياب الآفاق؛ ما يجعل بعضهم فريسة سهلة للانحراف والإجرام والإتجار بالمخدرات وتعاطيها، وحتى للتطرف الديني. وتركيزنا على هذه العينة يجب ألا يحجب عنا حقيقة نجاح باهر حققه كثير من أبناء هذا الجيل في المجالات المختلفة. وقد تمكن شباب كثر، خصوصًا من الشابات، من شق طريقه على نحو متميز في المجتمع البلجيكي والانخراط الإيجابي في الفضاء العام، سواء أكان في مجال التعليم أم السياسة أم الثقافة أم الرياضة.

الفئة الثانية: مكوّنة من 50 شخصًا من المهاجرين من أصول مغربية تراوح أعمارهم بين 30 و45 عامًا، وهم إما

أبناء الجيل الأول من المهاجرين المغاربة وقد ولدوا في المغرب والتحقوا بآبائهم في الثمانينيات حين كان عمر الواحد منهم بين 6 و18 عامًا، وإما متعلمون حاصلون على شهادات عليا في المغرب، اضطرتهم البطالة إلى الهجرة إلى الديار البلجيكية في تسعينيات القرن الماضي، إما تزوجوا بلجيكيات ذوات أصول مغربية أو جاؤوا لاستكمال دراساتهم

في جامعات بلجيكية. وهم يشكلون جيلًا وسطًا وانتقاليًا بين الجيل الأول والجيل الثالث للمهاجرين. وتمكن كثرٌ منهم من الاندماج بنجاح في سوق العمل، ونجح بعضهم في الانخراط في الفضاء العام وفي العمل السياسي وفي المجتمع المدني، لكن قلة منهم تعاني عدم الاستقرار في العمل ومشكلات اجتماعية وعائلية.

الفئة الثالثة: مكوّنة من 50 شخصًا فوق 60 عامًا في الأغلب، ويشكلون الجيل الأول للهجرة، ومعظمهم الآن من المتقاعدين، وقد هاجروا من قرى الريف منذ نهاية الستينيات بصفة فردية، قبل أن يقوموا بإلحاق زوجاتهم وأبنائهم بهم منذ أواسط الثمانينيات. وقد أصبح معظمهم يشكل طبقة متوسطة في حي بورغراوت، ويمتلك محل سكناه ويستثمر في بعض الأعمال التجارية والخدماتية، وقد عاد بعضهم للاستقرار في المغرب، وكثير منهم استقر في بلجيكا، لكن له ارتباط عميق ومتواصل بالمغرب.

تجدر الإشارة إلى أن هناك نقاشًا على المستوى المنهجي والأكاديمي بخصوص مسألة تصنيف المهاجرين وفق تحقيب جيلي، ولا يوجد توافق بين الباحثين في مجال الهجرة على هذا الموضوع، وإن كان هناك توجه نحو التمييز بين الجيل الأول والجيل الثاني والجيل الثالث للمهاجرين؛ على أساس أن الجيل الأول من المهاجرين ولد في بلدانه الأصلية بينما ولد أبناء الجيل الثاني والجيل الثالث في أرض المهجر، أو قدموا إليها وهم صغار السن. لكننا نعتقد أن هذا التصنيف شديد الاختزال؛ لا يأخذ في الاعتبار خصائص كثيرة مرتبطة بديناميات هجروية معينة[248].

حاولنا ما أمكن في مراحل البحث مراعاة معايير خلقيات البحث العلمي من خلال الحرص على احترام كرامة المستجوبين المشاركين في البحث، وإطلاعهم على موضوع البحث وحماية خصوصياتهم وهوياتهم الشخصية، وعدم نشر أي صور لهم احترامًا لرغباتهم، وعدم ذكر أسمائهم الحقيقية أثناء سرد شهاداتهم.

تُلاحظ ندرة في البحوث باللغة العربية، التي خصصت لموضوع شباب المهجر في علاقته بقضايا الاندماج والعنصرية والتطرف والتمزق الهوياتي. كما أن الموضوع يطرح عددًا من الأسئلة المؤرقة التي يصعب إيجاد أجوبة شافية عنها بشأن دوافع التطرف العنيف والسريع لأفراد من هذه الفئة من الشباب، وبشأن سخطهم على محيطيهم الاجتماعي والديني. من هنا، تأتي أهمية هذه الدراسة التي لا تسعى لتقديم أجوبة بقدر ما تتوخى كشف الغطاء عن جزء من ملامح عوالم أفراد من هذه الفئة من الشباب، من خلال محاولة فهم السياقات المختلفة التي تحدد وضعياتهم الاجتماعية، وكذا الديناميات التي يتفاعلون معها قصد البحث عن التقدير الذاتي وعن اعتراف المجتمع بهم، فضلًا عن تحليل الضغوط والإكراهات الاجتماعية والثقافية والنفسية التي يتعرضون لها في واقع حياتهم اليومية.

نعتقد أن تناول مثل هذه الظاهرة من وجهة نظر العلوم الاجتماعية ينبغي له أن يتجاوز التفسيرات والقراءات الاختزالية التبسيطية والسائدة بشدة اليوم، والتي تختزل الأمر في بُعد واحد، كالتركيز على البعد الاجتماعي فحسب (التهميش والإقصاء الاجتماعين) أو البُعدين الديني والثقافي (التطرف الديني) أو الديموغرافي ... إلخ؛ فهذا لم يؤدِ إلا إلى التباسات كثيرة وإثارة المزيد من الأسئلة وعلامات الاستفهام. ونحن في أمسّ الحاجة إلى نماذج تفسيرية تقر بتعددية العوامل والأبعاد في إطار مقاربة عابرة للتخصصات Transdisciplinaire؛ الأمر الذي قد يساعدنا على قراءة جوانب من ظاهرة التصدع الهوياتي العنيف لدى أفراد من هذه الفئة من الشباب وفهمها واستيعابها.

ثانيًا: السياق العام للدراسة

يعدّ الإسلام الديانة الثانية في بلجيكا بعد المسيحية، وأغلبية المسلمين من المهاجرين أو أبنائهم أو أحفادهم. وقد جاء الوجود المعتبر للمسلمين في بلجيكا بعد إبرامها اتفاقين مع المغرب وتركيا لاستقدام اليد العاملة في عام 1964؛ إذ كانت بلجيكا في حاجة إلى اليد العاملة. وقد اعترفت بلجيكا رسميًا بالدِين الإسلامي في عام 1974. وإلى حدود كانون الثاني/يناير 2015، يقدّر عدد المسلمين في بلجيكا بـ 781887 شخصًا، أي 7 في المئة من ساكنة بلجيكا، ويعرف عددهم تزايدًا مطردًا؛ فقد كانوا يشكلون في عام 2011 نحو 6.3 في المئة من ساكنة بلجيكا، و6 في المئة في عام

2008[249]. وربما يصل عددهم بحسب تقديرات مركز بيو للبحوث المتخصص في تتبع نمو الديانات في العالم إلى 10.2 في المئة في عام 2030[250]. أما الأغلبية الساحقة من المسلمين في بلجيكا فهي من أصول مغربية، وتركية؛ إذ يشكّل الأشخاص من أصول مغربية 46 في المئة من المسلمين، ومن أصول تركية 26 في المئة، وقد حاز أكثر من 90 في المئة من هاتين الفئتين الجنسيةَ البلجيكية أو لديهم جنسية مزدوجة[251].

بدأت الهجرة المنتظمة من المغرب إلى بلجيكا في بداية ستينيات القرن العشرين وأواسطها. وعرف عدد المهاجرين من أصول مغربية[252] تطورًا وتزايدًا تصاعديًا قويًا، خلال عشرين عامًا فقط؛ أي من عام 1992 إلى بداية عام 2012 تزايد عددهم إلى أكثر من الضعف؛ فوصل إلى 429580 شخصًا، وبذلك فهم يشكلون 3.9 في المئة من ساكنة بلجيكا. وقد سجل أكبر وجود لهم في منطقة بروكسل وفي المنطقة الفلامانية Flandre، وخصوصًا مدينة أنفرس موضوع دراستنا، التي عرفت أكبر نسبة ارتفاع ديموغرافي لعدد المهاجرين من أصول مغربية في الأعوام الأخيرة، كما أن فيها إحدى أكبر الجوالي المسلمة في بلجيكا. وتعود هذه الحيوية الديموغرافية القوية إلى استمرار منتظم لتدفقات الهجرة نحو بلجيكا من المغرب، وللخصوبة المرتفعة للمهاجرين المغاربة المستقرين فيها[253]. كما يعتبر المهاجرون المغاربة من أكثر المستفيدين من الجنسية البلجيكية، منذ تعديل قوانين الجنسية البلجيكية في أواسط الثمانينيات؛ فهم يحتلون المراتب الأولى ضمن الحاصلين على الجنسية البلجيكية. وبذلك، فإن المواطنين البلجيكيين من أصول مغربية أصبحوا يمثلون رابع أكبر جماعة من المهاجرين بعد المهاجرين من أصول إيطالية وفرنسية وهولندية[254].

الجدول (8-1)

توزّع المهاجرين ذوي الجنسية المغربية (في 1971 و1981) والمهاجرين ذوي الأصول المغربية (في 1991 و2001 و2009) بحسب أقاليم الإقامة (بالنسبة المئوية)

	1971	1981	1991	2001	2009
بروكسل	54.7	55.0	54.3	52.2	47.9
فلاندر الشرقية	3.4	4.0	4.2	4.5	5.0
ليمبورغ	8.1	5.4	3.7	3.5	3.4
أنفرس	15.0	16.1	17.5	18.1	18.7
فلاندر الغربية	0.2	0.7	1.4	1.0	1.7
برابون	3.9	4.3	5.8	4.7	7.9
هينو	7.6	6.4	5.9	5.6	62
لييج	6.3	6.8	7.6	7.7	7.8
نامور	0.8	1.0	1.0	1.0	1.0
لوكسمبورغ	0.1	0.2	0.2	0.3	0.4

المصدر: Schoonvaere Quentin, Belgique-Maroc: 50 Années de migration, étude démographique de la population d’origine marocaine en Belgique (Louvain:

Université catholique de Louvain, Centre de recherche en démographie et sociétés, , 2014), p. 31.

على الرغم من الثقل الديموغرافي للمهاجرين من أصول مغربية، خصوصًا الشباب منهم الذين ولدوا وترعرعوا في بلجيكا، فإنهم الأشدّ معاناة للبطالة والتمييز في مجالات كثيرة، ولا سيما العمل والدراسة. كما تُسجل وسطهم نسبٌ عالية من الإجرام والمستوى التعليمي الأضعف، فضلًا عن أنهم حاضرون بقوة في أشكال الإقصاء الاجتماعي المختلفة[255]. وتعتبر بلجيكا على مستوى الإدماج المهني .Intégration Professionnelle) للأجانب غير الأوروبيين المقيمين بها الأنموذج الأسوأ على مستوى دول الاتحاد الأوروبي؛ فبحسب أرقام المكتب الإحصائي الأوروبي في عام 2014، فإن 36.2 في المئة من هؤلاء الأجانب، وهم في أغلبيتهم ذوو أصول مغربية تراوح أعمارهم بين 15 و64 عامًا، لم يكونوا يتوفرون على عمل. وبلغ مستوى البطالة بين الأجانب غير الأوروبيين في بلجيكا 30.7 في المئة في مقابل 21.3 في المئة كمتوسط في الدول الأوروبية، وهناك اليوم صعوبات كبيرة ومعوقات كثيرة لإيجاد فرص شغل، خصوصًا بفعل وجود أشكال تمييز ضد المواطنين من أصول أجنبية[256].

ربما ولّد هذا الوضع، ولا يزال يولّد، نوعًا من الغضب والاستياء، بل نوعًا من «الحقد» لدى أفراد من هذه الفئة من الشباب من أصول مغربية على محيطهم وعلى المجتمع البلجيكي كله. وقد يفسر هذا، في جزء منه، نزوع بعضهم أو تحولهم السريع والمفاجئ نحو التطرف باسم الدين، وكذا سهولة استقطابهم من التنظيمات الجهادية، ولا سيما من تنظيم ما يسمى داعش. وطرحت هجمات باريس وبروكسل الإرهابية الأخيرة أسئلة كثيرة مؤرقة بشأن دواعي إقدام شبان كانوا إلى وقت قريب يعيشون حياة عادية، على عمليات انتحارية زرعت الرعب في أوروبا وأعادت بحدة إلى ساحة النقاش الفكري سؤال الهجرة في علاقته بقضايا الاندماج والهوية والتطرف الديني لدى الشباب. وفي إثر ذلك، سُلّطت الأضواء بشدة على الأحياء السكنية «ذات المشكلات الكبرى»، والتي تقطنها نسبة عالية من المهاجرين، وتتمركز في مناطق بروكسل وهاسلت .Hasselt) وكانك .Genk) وأنفرس وفيرفييه .Verviers) وشارلوروا .Charleroi). ويتميز بعض الأحياء في هذه المدن بنوع من «الانغلاق الثقافي»، حيث تعيش الجماعات منعزلًا بعضها عن بعض، فضلًا عن أنها تعرف مشكلات اجتماعية وأمنية، وتسجل فيها نسب مرتفعة من الهشاشة الاجتماعية والفشل الدراسي وعدم الاندماج المهني والاجتماعي[257]. وكانت هذه الأحياء حاضنة لتفريخ التطرف الديني وكثير من «الجهاديين» الذين ساهموا في العمليات الإرهابية في باريس وبروكسل، أو الذين اتجهوا إلى سورية والعراق للقتال إلى جانب تنظيم داعش أو جبهة النصرة.

تعتبر بلجيكا من أوائل الدول الأوروبية التي شهدت التحاق مواطنيها بسورية والعراق، وذلك في عام 2012، وهي على المستوى الأوروبي أكبر مصدر للجهاديين إلى سورية والعراق مقارنة بعدد سكانها. وبحسب عدد من الإحصاءات، فحتى عام 2015 غادر نحو 400 مواطن بلجيكي، معظمهم من أصول مغربية، للقتال في سورية والعراق، قتل منهم أكثر من 50 شخصًا في ساحات المعارك، ومعظمهم شبان لا يتجاوز عمر أحدهم 23 عامًا، ومنهم عدد لا بأس به من النساء. وقد تمكن 150 منهم من العودة إلى بلجيكا وسجن منهم 61 شخصًا. وكانت أهم المدن التي ذهب منها أكبر عدد من «الجهاديين»: أنفرس وفيلفورد ومالين .Malines) وبروكسل ولييج[258]. ومن اللافت صغر سن هؤلاء؛ فمتوسط سن أحدهم بين 18 و22 عامًا، كما أن نسبة القاصرين وسط الملتحقين أو المرشحين للالتحاق مثيرة للقلق. فضلًا عن ذلك، برزت على نحو تصاعدي ظاهرة الفتيات الصغيرات السن وظاهرة العائلات أو الإخوة الذي يتوجهون إلى القتال في سورية. وعلى الرغم من صعوبة وضع قواسم مشتركة بينهم، فإن ما يثير علامات استفهام كثيرة هي السرعة الفائقة التي يتحول بها أفراد من هذه الفئة من الشباب نحو الفكر المتطرف، وكذا السرعة التي تجري بها عملية استقطابهم ثم التحاقهم، فكل هذا قد يجري في أيام معدودة[259]. وهذا ما يصفه بعض الأكاديميين والسياسيين بتعبير الردكلة العنيفة .La radicalisation violente) التي أصبحت موضوع تفسيرات وتحليلات كثيرة.

ثالثًا: مدينة أنفرس – امتحان التعايش بين هويات مختلفة

ومتعددة

تعتبر مدينة أنفرس (باللغة الفرنسية) (أنتويربن Antwerpen باللغة الفلامانية، أنتويرب Antwerp باللغة الإنكليزية) بامتياز مدينة رهان حقيقي بشأن مآلات تفاعلات عدد من القضايا المرتبطة بالهجرة في بلجيكا، منها على سبيل المثال: وضعية الشباب المتحدر من الهجرة، والتعايش بين الأديان والهويات والثقافات المختلفة، والهجرة والإحساس بالانتماء إلى الوطن، والتطرف الديني والهجرة، والعنصرية والهجرة، والاندماج الاجتماعي وقيم العيش المشترك ... إلخ، في حين أن عيون بلجيكا كلها مصوبة إلى هذه المدينة التي ترى الصحافة البلجيكية أنها في وضعية الحليب الموضوع على نار ساخنة، ولا أحد يعرف متى «سيفيض»، وعمّا سيتمخض على مستوى تفاعلات الهجرة في هذه المنطقة.

تعتبر أنفرس من أكبر مدن بلجيكا من حيث المساحة، وأصبحت في كانون الثاني/يناير 2015 الأكبر كثافة على المستوى السكاني في بلجيكا؛ إذ وصل عدد ساكنتها إلى [260]521216. وتتوافر على ثاني أكبر ميناء في أوروبا ورابع مرفأ في العالم، وتعتبر عاصمة منطقة الفلاندر والمركز الاقتصادي الرئيس فيها، وهي قريبة من الحدود الهولندية. وتشتهر المدينة بكونها العاصمة العالمية لصناعة الألماس وتجارته. وتشتهر بكونها مدينة كوسموبوليتية (Cosmopolite) تجسد في جزء منها المواطنة العالمية والتفاعل بين ثقافات ومهاجرين مختلفين. فبفضل موجات الهجرة المتتالية التي عرفتها أصبح يعيش فيها عدد من الجوالي الأجنبية: الهولنديون، والمغاربة، والأتراك، واليهود، والأفارقة، والآسيويون (الهنود، والباكستانيون، والصينيون ... إلخ)، وتتعايش في المدينة أكثر من 150 جنسية مختلفة[261]، ولهذا فإن شعار المدينة هو «المدينة لكل العالم» (T stad is van iedereen). وليس غريبًا أن تجد في المدينة نفسها متاجر فلامانية ومغربية وتركية وباكستانية وصينية، فضلًا عن متاجر يهودية (المخابز والحلويات والألماس) وهندية (الألماس) ... إلخ، أو أن تسمع في آن واحد أحاديث في الشارع باللغات الفلامانية والإنكليزية والفرنسية والعربية والأمازيغية الريفية والتركية واليديشية (لغة اليهود الأشكناز). كما يمكنك أن تتنقل في المطاعم بسهولة بين الأكلات الفلامانية والحلويات والأكل الكاشير لليهود والكباب التركي والأكلات الصينية في الحي الصيني وأكلات السمك على الطريقة المتوسطية في المطاعم المغربية والأكلات النباتية الهندية.

إضافة إلى ذلك، تعتبر المدينة بامتياز منطقة تماس بين ديانات وثقافات متنوعة ومختلفة: المسلمون والمسيحيون واليهود الشرقيون والجاينيون (نسبة إلى الديانة الجاينية Jainism الهندية) والبوذيون، كما يوجد في المدينة عدد من الكنائس والمساجد ومعابد اليهود، وفيها أكبر معبد للديانة الجاينية خارج الهند في مقاطعة ويرليك (Wilrijk). وعرفت المدينة منذ نهاية القرن التاسع عشر هجرات كبيرة نحوها من أوروبا الشرقية، كما شهدت في ستينيات القرن الماضي هجرات الأتراك والمغاربة إليها، ما جعل منها منطقة متميزة بهوية ثقافية ودينية متعددة الروافد؛ ففي المدينة نفسها، يوجد حي اليهود ويحتوي على معابد ومدارس لليهود، وهي تحت حراسة أمنية مشددة (يقطن في أنفرس نحو 30 ألف يهودي). ويوجد بموازاته حي بورغراوت حيث الوجود المكثّف للمسلمين المغاربة. وتعرف المدينة منذ ثمانينيات القرن العشرين مدًا شيعيًا بارزًا؛ إذ يتحول مغاربة سنة كثر إلى المذهب الشيعي[262]، كما تتعايش في المدينة الكنائس الكاثوليكية والكنائس الشرقية الأرثوذكسية والكنائس البروتستانتية.

هناك ارتفاع كبير في عدد المسلمين في أنفرس، وأغلبية الأطفال في المدارس الابتدائية من المسلمين؛ إذ تصل نسبتهم إلى 52.4 في المئة، يليهم البروتستانت (26.4 في المئة) فالكاثوليك (18.7 في المئة). ومن مجموع طلاب العام الدراسي 2015-2016 البالغ 12300 طفل في المدارس الابتدائية، هناك 6451 من المسلمين. وفي مقاطعة بورغراوت، 63 في المئة من الأطفال في المدارس الابتدائية مسلمون، ما يعني أن أغلبية ساكنة مدينة أنفرس ستصبح بعد 10 أعوام من المسلمين[263]. وتجدر الإشارة إلى أنه يمنع على المسلمات في مدارس أنفرس العمومية العلمانية (Athénée)، منذ أيلول/سبتمبر 2009، ارتداء الحجاب؛ لهذا فهن مضطرات إلى نزعه مجرد الدخول إلى المدارس وارتدائه بعد الخروج منها.

منذ ثمانينيات القرن الماضي، أصبحت أنفرس مدينة جذب للمثليين وللسياح منهم؛ ذلك أنه يوجد لهم عدد من المقار في وسط المدينة (مطاعم، ومقاهٍ، وحانات، ومراقص ... إلخ)، ويوجدون بكثافة في وسط حي جامعة أنفرس، ويقيمون سنويًا في آب/أغسطس حفلًا استعراضيًا معروفًا .Antwerpen Gay Parade) في الشارع الرئيس للمدينة. ويطالب أسقف أنفرس يوهان بوني منذ عام 2014 الكنيسة الكاثوليكية بالاعتراف بالمثليين ومباركة زواجهم[264]. وتجدر الإشارة إلى أن بلجيكا هي ثاني دولة بعد هولندا أقرّت زواج المثليين منذ عام 2003.

مدينة أنفرس هي عاصمة الفلامانيين، وثمة صراع حاد بين الفلامانيين والوالونيين ذوي الثقافة الفرنكوفونية، وثمة نزوع للفلامان نحو الاستقلال والانفصال عن بلجيكا، خصوصًا بعد تحقيقهم صعودًا اقتصاديًا كبيرًا؛ ما أدى إلى وقوع أزمات سياسية حادة. ومقارنة بالثقافة السائدة في منطقة بروكسل ووالونيا التي تتميز بالانفتاح واستيعاب التعدد والاختلاف، يلاحظ نوع من الانكماش الهوياتي لدى الفلامانيين؛ فقد تصاعدت بحدة النزعات القومية الفلامانية في مدينة أنفرس ومنطقة الفلامان كلها، ما يولد نوعًا من التعايش الحذر والمتوجس بين الوالون والفلامان من جهة والمهاجرين من أصول مغربية من جهة أخرى. وتشهد منطقة أنفرس تصاعد قوة تيارات اليمين القومي المتطرف والمعادي للأجانب وللمسلمين تحديدًا، كحزب فلامس بيلانغ .Vlaams Belang)، ويوجد فرع فلاماني لحركة بيغيدا .Pegida) العنصرية في أنفرس، حيث نظّم أتباعه اجتماعات ومسيرات في شوارع أنفرس في عام 2016، رافعين شعارات معادية للمسلمين وللمهاجرين من قبيل «محمد غير مرحب به هنا».

الصورة (8-1)

مسيرة للفرع الفلاماني لحركة بيغيدا في شوارع مدينة أنفرس



تصاعدت على نحو لافت موجات الرهاب من الإسلام .Islamophobie) والعنصرية ضد الأجانب في منطقة أنفرس، ولا سيما ضد المهاجرين من أصول مغربية. وسبق لعمدة مدينة أنفرس بارت دي ويفر .Bart De Wever)، رئيس حزب التحالف الفلاماني الجديد .Nieuw-Vlaamse Alliantie) أن أثار ضجة كبرى بتصريحه في أحد اللقاءات الإعلامية قائلًا: «الجالية المغربية الريفية في أنفرس منغلقة جدًا على نفسها ولديها شعور عميق بعدم الثقة في السلطات، والإسلام داخلها غير منظم بتاتًا، ولديها قابلية شديدة للطروحات السلفية والتطرف. إني لم أشاهد مهاجرًا من أصول آسيوية يشتكي من التمييز في العمل، وهم أيضًا غير حاضرين بقوة في إحصاءات الإجرام. في المقابل، نواجه مشكلات جمة في تنظيم الحركية الاجتماعية للجالية الأمازيغية في أنفرس، التي تشكل 80 في المئة من الجالية المغربية في المدينة»[265]. وفي السياق نفسه، وصف عمدة المدينة المحجبات بأنهن «حاملات خيم»، وظهرت ابنة أحد زعماء حزب المصلحة الفلامانية فيليب ديوينتر .Filip Dewinter) المعروف بتوجهاته اليمينية المتطرفة، في ملصق انتخابي، وهي تلبس البيكيني والبرقع في الوقت نفسه ومكتوبًا عليه بأسلوب مستفز: «الحرية أو الإسلام: عليكم أن تمتلكوا الجرأة لتختاروا»[266].

أوضحت دراسة واسعة النطاق تناولت المراهقين في أنفرس وغانت .Gant)، وهما من أكبر المدن الفلامانية، أن كل شاب فلاماني من أصل ثلاثة لديه نظرة سلبية حيال المسلمين، وواحد من كل خمسة مقتنع بأن مسلمين كثرًا مجرمون. وبالنسبة إلى الشباب المسلم فنصفه تقريبًا يرغب في إلغاء زواج المثليين، وواحد من كل أربعة يعتقد أن استخدام

العنف ضد المسلمين مشروع ومبرر، كما أن نصفه تقريبًا يعلن موافقته على اعتبار «أن اليهود مسيطرون»، وأن «اليهود يحرضون على الحرب». ويخلص عالم الاجتماع مارك إلكاردوس .Mark Elchardus) المشرف على الدراسة أن مسألة الاقتناع بالتعددية والاختلاف قيمة غير مترسخة لدى شباب منطقة الفلاندر، سواء من أصول فلامانية أم أجنبية، وليس ثمة تسامح كبير بين مختلف الجماعات، وفكرة وجود بوتقة منسجمة ومتناغمة تجمع وتتفاعل داخلها الثقافات المختلفة على نحو يكون احترام الآخر والحق في الاختلاف أمرًا ما زال بعيد المنال[267]. على الرغم من الواقع الكوسموبوليتي للمدينة، يلاحظ في المشهد الاجتماعي للمدينة أن كثيرًا من الجماعات الإثنية والثقافية والدينية، خصوصًا اليهود والمغاربة والهنود والباكستانيين، يتجذر داخلها الوعي المشترك بالعيش إلى حد بعيد في جماعات أهلية مغلقة على نفسها .Communautés closes) غير راغبة في الاندماج في المجتمع المحلي المتعدد ثقافيًا واجتماعيًا، أو غير قادرة عليه. بذلك، تكوّنت مجتمعات صغرى بعضها منفصلٌ عن بعض ومتقوقعة تكاد تتجمع حول مصالح آنية وتتفاعل في ما بينها في الحدود الدنيا وفي مناسبات اجتماعية أو احتفالية قليلة. وتحيا كل جماعة على الانغلاق والانكفاء، حيث يكون للحدود الجغرافية السياسية للأوطان الأم، وللخطاب الديني الأرثوذكسي الضيق والمتطرف أحيانًا، شأن في بلورة هذا الوعي، فيبقى الفرد أشدّ ارتباطًا ببلده وأشد تشبثًا بعاداته وتقاليده وفهم جماعته للقضايا الدينية ولرؤية الآخر المختلف عنه. لهذا كله، ستبقى مدينة أنفرس مدينة امتحان حقيقي لمختلف استحقاقات الهجرة ورهاناتها والتعايش بين الثقافات والديانات المختلفة، وكلما زاد توطيد قيم المواطنة والمساواة والعدالة والإنصاف جرى تجنب صدام سوء الفهم والتطرف من الجميع[268].

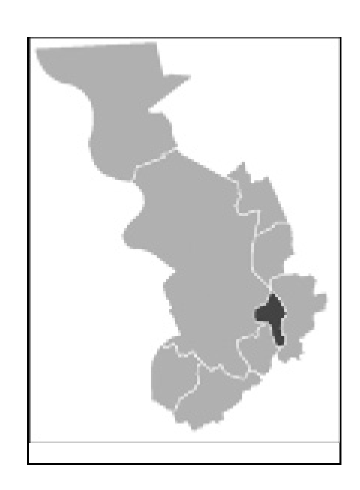
الخريطة (8-1)

موقع حي بورغراوت وسط مدينة أنفرس والأحياء المحيطة به



الخريطة (8-2)

موقع حي بورغراوت وسط مدينة أنفرس



رابعًا: حي بورغراوت - مفارقات وعوالم موازية

يمثّل حي بورغراوت إحدى المقاطعات التسع لمدينة أنفرس، ويتميز بكثافته السكانية العالية، حيث يعيش 11842 شخصًا في كل كيلومتر مربع، ويوجد متر مربع لكل شخص في الفضاء العام، وبلغ عدد سكان الحي نحو 46 ألف نسمة في كانون الثاني/يناير 2013. وتنقسم المقاطعة إلى «بورغراوت داخل الأسوار القديمة» (Borgerhout intramuros)، حيث المباني القديمة والشوارع الضيقة ووجود مكثّف للمهاجرين، خصوصًا المغاربة، وينتهي هذا الحي بمحاذاة شارع كبير وطويل يعرف انتعاشًا تجاريًا كبيرًا وهو شارع تورنهاوتسيبان (Turnhoutsebaan). وتعتبر مقاطعة بورغراوت، مقارنة بالمقاطعات الأخرى، المنطقة الأكثر شبابًا؛ ذلك أن أكثر من 26 في المئة من ساكنتها تقل أعمارهم عن 18 عامًا، وسيعرف في المستقبل القريب نسبة تشبيب كبيرة جدًا بسبب ارتفاع نسبة الخصوبة في هذا الحي ارتفاعًا كبيرًا مقارنة بباقي المقاطعات (يُنظر الجدول 8/2).

الجدول (8-2)

توزّع المهاجرين من أصول مغربية في سن أقل من 6 أعوام في المقاطعات في إقليم أنفرس (أنتويرب) (بالنسبة المئوية)

مقاطعات أنفرس	2012	2013	2014	2015
بورغراوت (Borgerhout)	43.7	43.2	43.5	43.1
هوبوكن (Hoboken)	30.4	30.5	30.7	29.2
دورن (Deurne)	27.4	27.7	27.8	27.5
ويلريك (Wilrijk)	16.2	18.5	19.3	19.8
أنتويرب (Antwerpen)	20.0	19.9	20.0	19.7
ميركسم (Merksem)	16.1	16.6	17.2	18.0
بيرخم (Berchem)	13.0	12.9	13.5	13.6
بيزالي (Bezali)	5.5	5.0	4.9	5.7
إكرن (Ekeren)	3.3	3.6	2.9	3.2

المصدر:

«Amazigh, een meerwaarde voor Antwerpen of de onderschatte rijkdom van een 3000 jarige cultuur,» Non-Profit Data, 29/3/2015, accessed on 3/5/2018, at: https://bit.ly/2rg7WS2

إضافةً إلى ذلك، يقيم في هذا الحي أكبر عدد من المهاجرين من أصول مغربية، ويمثّل المغاربة، خصوصًا الأمازيغ المنتمين إلى منطقة الريف، الأغلبية فيه؛ فهم يمثلون أكثر من 40 في المئة من ساكنة الحي، ويشكلون 71 في المئة من مجموع المجموعات الإثنية من غير الاتحاد الأوروبي القاطنة في الحي[269]، لهذا يلقب بحي المغاربة. من الطبيعي أن يُشاهَد عددٌ كبير من النساء المحجبات في هذا الحي، ومخابز ومقاهٍ ومطاعم مغربية كثيرة. وفي الحي عدد من المساجد، وبجوار بعضها مدارس لتعليم القرآن واللغة العربية لأطفال المهاجرين المسلمين، خصوصًا في أيام العطلات وخارج أوقات الدراسة النظامية[270].

لا يعدّ حي بورغراوت من الأحياء الفقيرة، أو أحياء الضواحي الحساسة والمهمشة الشبيهة بالغيتوات كما هو الشأن مع مولنبيك وشاربيك في بروكسل، وهو حي قريب من وسط المدينة وتتميز هندسته بالبناء العصري الحديث ووجود منازل وعمارات سكن لائقة ونظيفة ومنظمة جيّدًا. كما أنه ليس من الأحياء التي فيها مناطق رمادية يتفادى رجال الأمن الدخول إليها، كما لا يعرف ظاهرة التصفية العنيفة للحسابات بين العصابات الإجرامية. لكن في المقابل، تنتشر تجارة المخدرات وما يرتبط بها من جرائم السرقة[271]. وعلى الرغم من ذلك، فهذا ليس من الأحياء الراقية، بل من الأحياء المتوسطة، علمًا أن مقاطعات شمال أنفرس تعاني أكثر صعوبات المجمعات السكنية الضخمة والعمارات الكثيرة[272].

في ثلاثينيات القرن الماضي، عرف هذا الحي ازدهارًا كبيرًا، فقد بلغ عدد سكانه 50 ألف نسمة. لكن بعد الحرب العالمية الثانية، تراجع عدد سكان الحي تراجعًا كبيرًا، وأتاح الازدهار الاقتصادي للسكان من أصول فلامانية شراء منازل أو بناءها في البوادي؛ ما أفرغ الحي من ساكنته في الستينيات، وتصادف ذلك مع استدعاء بلجيكا اليد العاملة من المغرب، لأن البلاد كانت في أمس الحاجة إليها. ونظرًا إلى كون الحي قريبًا من محطة القطارات الآتية من بروكسل والمدن الفرنسية، ونظرًا إلى كونه المنطقة التي كانت فارغة آنذاك، فقد بدأ يستقر فيه المهاجرون المغاربة الأوائل من الجيل الأول، والذين جاؤوا في البداية فرادى من أعماق قرى الريف في شمال المغرب، وكانوا في الأغلب فلاحين ينتمون إلى الجماعات القبلية نفسها (هناك وجود كبير للمهاجرين من قبيلة بني توزين في الحي، والآتين من أقاليم الناظور والحسيمة والدريوش)، وفي وقت لاحق انضمت إليهم زوجاتهم وأبناؤهم في إطار التجمع العائلي؛ ذلك أنهم قرروا الاستقرار والإقامة الدائمة في بلجيكا. ونظرًا إلى كون معظمهم لم يسبق له أن عاش في مدن ومناطق حضرية، فقد واجه في البداية صعوبات كبيرة في الاندماج في مدينة كبيرة ووسط مجتمع غربي أوروبي مختلف عنهم اختلافًا كبيرًا على مستوى العادات والثقافة واللباس.

في الثمانينيات والتسعينيات، التحق ببلجيكا الجيل الثاني، وكان معظمه من أبناء الجيل الأول الذين جاوزت أعمارهم ستة أعوام، فضلًا عن مجموعة من الطلاب المعطلين من حاملي الشهادات الجامعية العليا. وبكدهم وعملهم بجد مستمر، تكوّنت طبقة متوسطة قوية من المهاجرين المغاربة من هذين الجيلين استطاعت شراء معظم المنازل في هذا الحي، ما جعل السكان من أصول فلامانية أقلية فيه. وتُقيم في الحي مجموعة من المثقفين التقدميين والناشطين في الجمعيات المدنية، وغالبًا ما يكون التصويت في الحي لمصلحة تيار الاشتراكيين في الانتخابات.

تتعايش داخل الحي عوالم موازية ومتناقضة أحيانًا، وتسجل فيها أقل نسبة من التنوع الإثني والثقافي على مستوى ساكنتها، فأغلبية قاطني الحي مهاجرون من أصول مغربية، وتعيش فيه قلة من الأشخاص من أصول فلامانية. وعلى الرغم من أن هناك أماكن عدة تلتقي فيها الأغلبية بالأقلية، فإنه لا يوجد تفاعل وتواصل بينهما؛ فلكل عالمه المغلق الخاص به. وحتى في المهرجانات الكبرى التي تقام في الشارع الرئيس الموازي للحي، كالاحتفال التقليدي موكب العمالقة .Reuzenstoet)، لا نجد حضورًا بارزًا للمهاجرين من أصول مغربية، خصوصًا بصفة مشاركين في

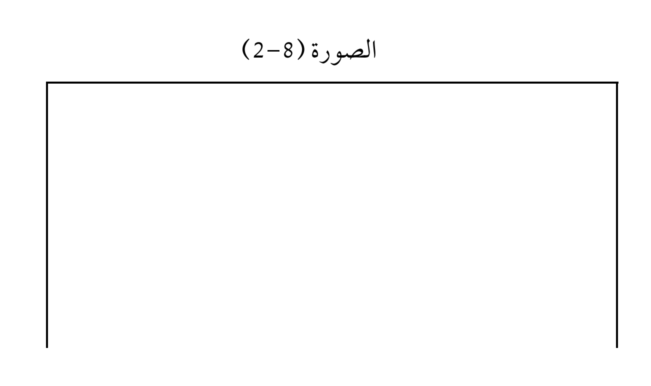
الاحتفال. وفي الحي نسبة من الفلامانيين الكبار السن الذين يشتكون من وجود الشباب المغاربة في المساء والليل بكثافة وعلى نحو جماعي في الأزقة، حيث يتحدثون بصوت مرتفع؛ ما يزعج سكينتهم[273]. وفي الواقع، إن الوجود المكثف للمغاربة في الحي والحضور البارز في الفضاء العام لأسلوب حياة مرتبط بهويتهم وثقافتهم المحلية يجعلان أشخاصًا كثرًا من أصول فلامانية ينظرون إليهم بتوجس، إن لم نقل بعنصرية، وتنتشر بكثرة أحكام نمطية مسبقة وتعميمات تعسفية تتغذى من هواجس الخوف وعدم الأمن. ومثلًا، كثيرًا ما يتردّد أن النساء المسنات من أصول فلامانية في هذا الحي يتأبطن محافظهن جيّدًا حين يخرجن، ولا يرتدين في أعناقهن أي مجوهرات غالية خوفًا من التعرض للسرقة. وفي هذا المنحى، يشير ووتر فان بيسيان (Wouter Van Besien)، الرئيس السابق لحزب الخضر الفلاماني، إلى أن «بعض السكان يشعرون بأنهم مهددون ويرفضون المهاجرين وثقافتهم، فالمغاربة لا يتحدثون كلهم اللغة الفلامانية، وهم يأتون إلى هنا بلغتهم وعاداتهم وطريقة لباسهم وثقافة الشارع الخاصة بهم، ويتجولون جماعيًا في الأماكن العامة. إن حضورهم قوي، وهذا ما يزعج»[274]. استغل اليمين الفلاماني المتطرف هذا الوضع واستثمره جيّدًا؛ ففي الأحد الأسود في الانتخابات التشريعية لعام 1991، نجح حزب المصلحة الفلامانية في الحصول على 33 في المئة من الأصوات في بورغراوت وعلى 35.3 في المئة في الانتخابات الجماعية لعام 2000. وكانت بداية الصعود اللافت لليمين القومي المتطرف في مدينة أنفرس.

حتى وسط المهاجرين من أصول مغربية، يوجد عالمان موازيان ليس بينهما تواصل حقيقي؛ فمن جهة، هناك أولئك الذين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة وقد نجحوا نسبيًا في تحقيق الرقي الاجتماعي، ويمتلكون منازلهم ولديهم وضعية مهنية مستقرة، ومن جهة أخرى هناك نسبة تعيش في هشاشة اجتماعية وعدم استقرار مهني وتعتمد على المساعدات الاجتماعية[275]. ويسجل حديثًا وجود عدد كبير من المهاجرين من أصول مغربية آتين من هولندا لإقامة مشروعات تجارية في الحي، أو آتين من إسبانيا لتحسين أوضاعهم الاقتصادية (يرغب كثرٌ منهم في الحصول على الجنسية البلجيكية من خلال الزواج بمغربيات حاصلات على الجنسية البلجيكية). ولا ننسى وجود مجموعة من المهاجرين المغاربة الشبان الذين يعيشون في الحي في سرية في انتظار تسوية أوضاعهم القانونية.

علاوة على ذلك، يجسد حي بورغراوت اليوم التناقضات التي يعيشها شباب الجيل الثالث للهجرة على مستوى الفشل الدراسي وصعوبة الاندماج الاجتماعي والتطرف الديني... إلخ؛ لذا يوصف بـ «الحي الذي يثير المشكلات»، حيث تحدث صدامات ومناوشات كثيرة بين الشرطة والشباب الذين يرون أن رجال الشرطة يتعاملون معهم بعنصرية، ويحدث أحيانًا إتلاف وتخريب وتكسير للممتلكات العامة والخاصة، كما أن نسبة الفشل الدراسي مرتفعة[276]. وكان للتيارات السلفية الجهادية نفوذ كبير في حي بورغراوت؛ فقد عبّأت الشباب في عدد من المناسبات للقيام باحتجاجات، كما حرضت وشجعت شبابًا بلجيكيين على الذهاب للقتال في سورية والعراق، ولعل أبرزها تنظيم «الشريعة من أجل بلجيكا» (Sharia4Belgium)[277].

ظل هذا الحي محل وصم وقدح وسب من البلجيكيين، خصوصًا من أصول فلامانية، فهو مثل مولنبيك بالنسبة إلى بروكسل. ويجسد في عيون البلجيكيين حالة توتر حاصلة بخصوص موضوع الهجرة. وفي أوج توغل اليمين المتطرف في المدينة وتغلغله فيها لم يكن يطلق على الحي اسم بورغراوت، بل بورغيروكو (Borgerokko) وهو تركيب وخليط باللغة الفلامانية بين بورغراوت والمغرب (Marokko)، وهذا نوع من السخرية العنصرية على أساس أن من يدخل هذا الحي سيعتقد أنه في المغرب وليس في بلجيكا.

الصورة (8-2)





الصورة (8-3)



الصورة (8-4)



الصورة (8-5)



خامسًا: هويات متصدعة - حيرة وشعور بالفراغ وعدم الانتماء

من خلال النتائج الأولية للدراسة تبين لنا أن الشباب في معظمهم الذين تحدثنا معهم واستمعنا إليهم خلال دراستنا الميدانية لديهم شعور عميق بالخواء وعدم الجدوى ويفتقدون هدفًا في الحياة. هذا ما يترجمه التمزق الهوياتي الحاد الذي يعانيه هذا الشباب، فعلى الرغم من ولادتهم في بلجيكا ومواطنتهم البلجيكية، فإنهم يحسون دائمًا بأنهم غرباء وأجانب ولا ينتمون إلا شكلًا إلى وطن يدعى بلجيكا. لكنهم لا يشعرون أيضًا بأن ثمة رابطًا قويًا يربطهم بالمغرب، ويفتقد معظمهم الإحساس بضرورة التواصل مع بلده الأصلي والوفاء لأصول آبائه وأجداده. لهذا، فهم لا يأتون إلى المغرب إلا قليلًا فترات وجيزة. إنهم شباب تائهون ليسوا بلجيكيين ولا مغربيين، ولا يعرفون في الأغلب من هم. وحين طرحنا السؤال من أنت؟ أحسسنا في عدد من المرات من خلال نظرات بعضهم بكونهم يتعايشون مع هويتهم بتردد وقلق وجودي؛ ما يجعلهم تائهين يبحثون عن مثل عليا وعن معنى لحياتهم وعن ملاذات آمنة تحميهم من قساوة الشعور بالعزلة وعدم الانتماء وعدم الاستقرار العائلي والمهني والعاطفي.

إن صدمة معاملة الشباب المغاربة أو النظر إليهم على أنهم أجانب، حتى ولو حاولوا الاندماج على نحو كبير في المجتمع، وعدم تفهمهم تقاليد آبائهم وثقافة محيطهم العائلي، يجعل كثيرين منهم متذمرين ومستائين يصارعون من أجل الاعتراف بهم. وأحيانًا، يأتي الخلاص من خلال توهم الانتماء إلى هويات شمولية عابرة الأوطان والجغرافيا والثقافات، سواء في شكل الانتماء إلى هوية ثقافية إثنية ولغوية جامعة (الأمازيغية والريفية) أم الانتماء إلى هوية افتراضية عالمية تجعلهم يندمجون في روح العصر من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وزيارة عدد من الأماكن في العالم، أو الانتماء إلى هوية دينية خالصة ومجتمع إسلامي عالمي يتفاعلون مع قضاياه ومآسيه ويتقاسمون معه تقمص دور الضحية، معلنين التضامن معه، بل والاستعداد أحيانًا لفعل أي شيء لتقديم المساعدة إلى المسلمين وتقليص معاناتهم.

الشكل (8-1)

من أنت؟ (بالنسبة المئوية)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث.

استنادًا إلى الشكل (8-1)، ثمة اضطراب وتمزق على مستوى الانتماء الهوياتي للجيل الثالث (الفئة 1)، فأبناء هذا الجيل ينتمون إلى هويات متعددة، لكنهم يعانون أزمة هوية حادة تجعل معظمهم غير قادر على الاختيار الواعي لما يريد أن تكون عليه هويته. كان طرح السؤال «من أنت؟» بمنزلة عنف رمزي ومعنوي حاد يمتحن مدى تماسك هؤلاء النفسي، فكثير منهم كان يسترسل في تأكيد انتمائه إلى هويات متعددة، لكن تنتابه في ختام حديثه حيرة وحسرة لأنه لا يشعر بانتماء حقيقي عميق إلى أي منها، فيكون الجواب الأخير الذي يريحه موقتًا: «في الواقع لا أعرف من أنا». إنّ جواب «لا أعرف» تجسيد لأزمة هوية ومحاولة احتيال ذكي للهروب من السؤال المؤرق: الأولوية للوطن الأصل أم لوطن المولد؟ الولاء للوطن أم للدين؟

إن هؤلاء يعتبرون أنفسهم غرباء عن وطنهم بلجيكا، ولا يشعرون بأنهم مواطنون بلجيكيون لهم كامل الحقوق مثل غيرهم، لذلك يعتقدون أن الجميع ينظر إليهم باعتبارهم أجانب غير مرغوب فيهم، كما ينتابهم باستمرار شعور بعدم الانتماء إلى وطن يسمى بلجيكا، لذلك كثيرًا ما ينظرون إلى البلجيكيين على أنهم غرباء عنهم لا شيء يربطهم أو يجمعهم بهم. يقول نور الدين، أحد شباب الحي، باستهجان شديد: «كانوا ينعتونني براعي الماعز والقرد في المدرسة، كنت بالفعل أشعر بأني مختلف عنهم، حتى المعلمين كانوا يشعروننا بذلك، اليوم ما عدت أبالي. نحن مهما فعلنا فسنبقى غرباء وأجانب بالنسبة إليهم، لكن أتعرف أنا يريحني ذلك، أنا لا أطيقهم، فهم السبب في ما نحن فيه اليوم. لقد استغلوا آباءنا كثيرًا لكن اليوم لن نسمح لهم بذلك، فأنا بلجيكي رغمًا عنهم، وليرحلوا من هنا إذا لم يعجبهم الأمر».

حين يطرح على أحدهم سؤال الاختيار بين أولوية انتمائه إلى الوطن بلجيكا أو الانتماء إلى الإسلام: هل أنت بلجيكي مسلم أم مسلم بلجيكي؟ يكون الجواب من 92 في المئة من الشباب المستجيبين ومن دون تردد «أنا مسلم بلجيكي» (يُنظر الشكل 8-2). يمكن أن يفسر الأمر بعدم الإحساس بالانتماء إلى الوطن (بلجيكا) وبكون هؤلاء لم يجدوا اعترافًا بذواتهم فيه. وكثيرًا ما يردد معظمهم أن «بلجيكا تخلت عنا وما عادت تهتم بأمرنا»، «نحن لسنا في ديارنا»، ومن ثمّ يرسمون لأنفسهم تماهيًا مع هوية أشمل من المواطنة تمنحهم معنى لحياتهم، هي الانتماء إلى الأمّة الإسلامية. يقول أيمن الشاب البالغ 19 عامًا، ويعمل عملًا موسميًا وغير منتظم في مهن مختلفة: «في الواقع لا يمكنني الإجابة، لا أعرف من أنا، أنا أمازيغي أتحدث اللهجة الريفية في المنزل، وكان علي أن أكون فلامانيًا في المدرسة وأن أتحدث وأتعامل مثلهم، وفي الشارع أتكلم بالطريقة التي أريد، لا يفرض علي أحد شيئًا، لكن ألا ترى أننا مسلمون، نعم الإسلام هو الهوية الحقيقية، أنا مغربي ولا أشعر بأني بلجيكي، لكن انتظر، أعتقد أني مسلم قبل كل شيء، وهذا يكفي. التفكير في الأمر يزعجني كثيرًا».

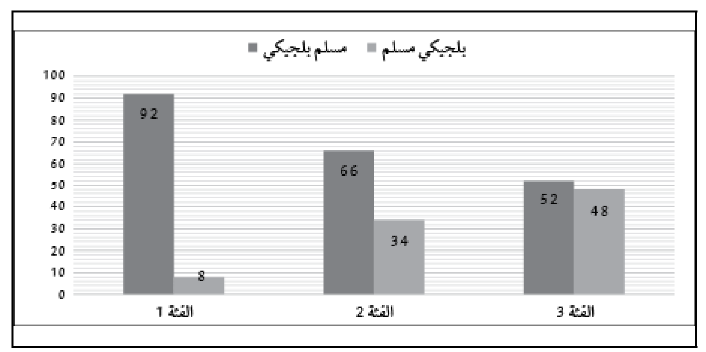
ليس اعتباطًا أن بعض الشباب الأوروبيين المسلمين الذين يلتحقون بتنظيم القاعدة أو ما يسمى داعش لديهم حساسية حيال ما يسمونه الانتماءات الوطنية الضيقة وجعلوا أنفسهم «رحّلًا عابرين للهويات» ينشئون أوطانًا افتراضية فسيحة عبر شبكات الإنترنت من دون الحاجة إلى إقليم ترابي وإلى ولاءات هوياتية وطنية[278]. يقول أحد شبان أنفرس الذي

ذهب للقتال في سورية: «سننتفض من أجل المسلمين أينما كانوا. لماذا؟ لأن وطننا واحد ودمنا واحد وحربنا واحدة»[279].

في المغرب، وتحديدًا في الريف (شمال المغرب)، يشعرون أيضًا بأنهم أجانب ولا يمكنهم الاندماج بسهولة في المجتمع المحلي. فأهل الريف في شمال المغرب لا يفهمون اللغة الفلامانية أبدًا، وحتى حين يستعملون لغة هجينة، أي خليطًا من الفلامانية والريفية والدارجة العربية، فإن تواصلهم يكون صعبًا مع مواطنين مغاربة كثر، وبالكاد يُفهمون في بعض المناطق المغربية، وهم يشعرون بأنهم محل سخرية الجميع بسبب طريقة تحدثهم. لذا، فالتمزق الهوياتي مرتبط باللغة أيضًا لدى أبناء الجيل الثالث؛ فهم يتحدثون اللغة الفلامانية في مكان الدراسة وفي الفضاء العام، لكن في المنزل ومع الأصدقاء يتحدثون خليطًا من اللغة الفلامانية واللهجة الأمازيغية الريفية. كما أن أمهات وآباء كثرًا لا يجيدون الحديث بالفلامانية، ولا يتحدثون إلا اللهجة الريفية. هذا ما يجعل مثل هؤلاء يواجهون مشكلات جمة حين ذهابهم إلى المغرب على مستوى التواصل مع أقرانهم من الشباب المغاربة. أما الجيل الأول من المهاجرين، فعلى الرغم من إقامة كثر منهم في بلجيكا منذ أكثر من نصف قرن تقريبًا، فإنه لا يجيد اللغة الفلامانية، لكن لديه القدرة على التواصل بها في حدود معينة، وقد بقي أغلب هؤلاء متشبثًا بلغته الأم، وهي اللهجة الريفية. المفارقة هي أن هؤلاء نجحوا في نسج علاقات تواصلية متينة وسلسة مع بلجيكيين كثر من أصول فلامانية.

الشكل (8-2)

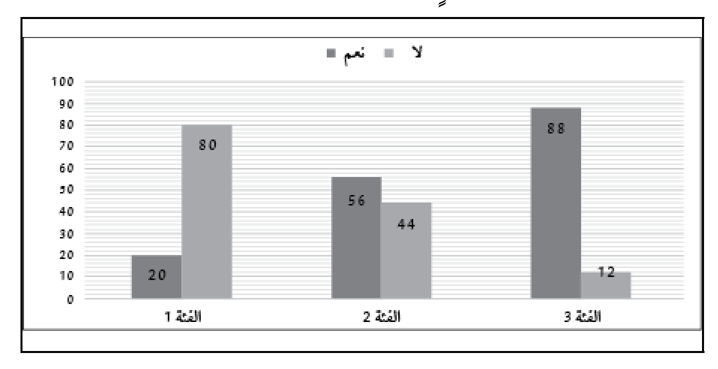
أتفضل أن يقال لك مسلم بلجيكي أم بلجيكي مسلم؟ (بالنسبة المئوية)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث.

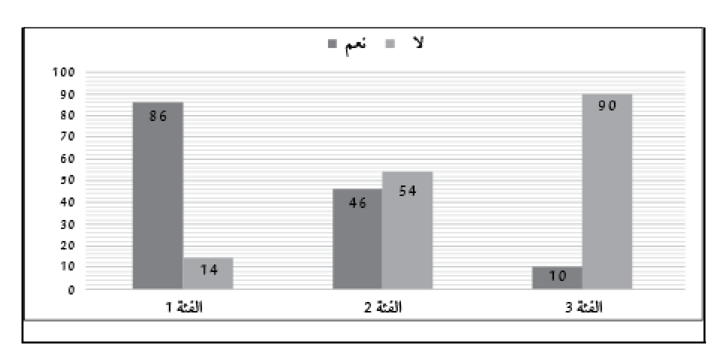
الشكل (8-3)

هل أنت راضٍ عن هويتك؟ (بالنسبة المئوية)



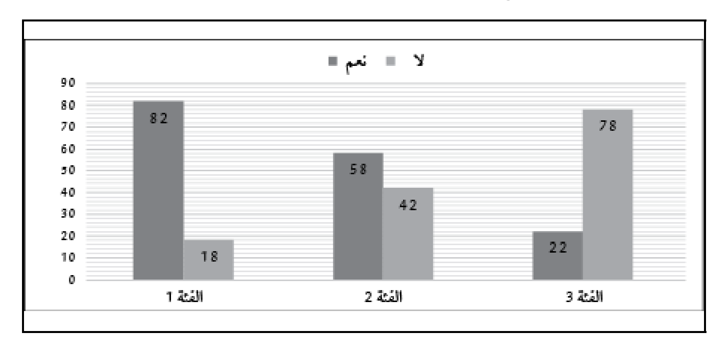
الشكل (8-4)

هل لديك صراع داخلك بين هويات مختلفة؟ (بالنسبة المئوية)



الشكل (8-5)

هل هويتك مهددة؟ (بالنسبة المئوية)



كثير من الشباب في مأزق، حائر بين ثقافة أجداده وآبائه والثقافة الأوروبية الغربية التي عليه أن يندمج فيها. لهذا، يقرر بعضه القطيعة في جميع الاتجاهات، مع أسلوب تدين الآباء وتفكيرهم، ومع ثقافة المجتمع البلجيكي الذين يعيش وسطه، فهو يعيش صراعًا داخله بين هويات مختلفة؛ لذا هو في بحث دائم ومضنٍ عن أهداف وعن هوية يجد فيها كينونته الوجودية[280]. كما أنه غير راضٍ عن انتمائه الهوياتي، ولا يمتلك ثقة في هويته التي تتخطفها، في الآن الواحد، مشاعر انتماء ثقافية واجتماعية متنافرة في المستويات والاتجاهات المختلفة. إنه نوع من الاغتراب المزدوج: فهو لا يشعر بأنه بلجيكي، وفي الوقت نفسه لا يجد معنى حين يُذكّر بأصوله المغربية. لكن أعمق من ذلك تعاني نسبة من الشباب الاغتراب المركب ولديها إحساس بالاضطراب وعدم الانسجام مع ذواتها. هذا ما يسميه عالم النفس إريك إيريكسون الارتباك الهوياتي .la confusion identitaire) المتجسد في الفشل في بناء هوية مستقلة ومتماسكة؛ ما يولد مظاهر الارتباك والقلق والتفكك الداخلي والانزواء وعدم القدرة على تحديد معنى للوجود[281].

المفارقة الكبرى هي أننا عندما نتحدث إلى مهاجري الجيل الأول، لا نشعر بوجود أزمة هويات، بل هناك تماسك في اقتناعهم بكونهم قادرين على العيش بهويات، ومع هويات متعددة، من دون أن يمثّل ذلك مشكلة.

في أثناء إجرائنا مقابلات عدة معهم، تبين لنا أن ثمة أزمة تواصل عميقة مع هذا النوع من الشباب تزيد عزلته عن محيطه الاجتماعي ومن اضطراب هويته وتمزقها، وكأن لسان حاله يقول: «لماذا يتحدث الكل عنا، لماذا لا تتحدثون معنا؟ نحن في حاجة إلى من يستمع إلينا؟». لاحظنا أن هذا الشباب غاضب من الصورة السلبية النمطية التي تحاصره من كل جانب، فالإعلام الأوروبي عمومًا، والبلجيكي خصوصًا، غالبًا ما يرى فيه «مشكلة» فيربطه بالإجرام وأعمال الشغب والتخريب والتطرف والمخدرات وصخب السيارات... إلخ، ولا يتردد الشباب من أصول فلامانية، خصوصًا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، في شتم الشباب المغاربة ووصفهم بـ «رعاة الماعز» الذين عليهم أن يعودوا إلى الجبال من حيث أتى آباؤهم وأجدادهم. وفي المغرب، يعتقد هذا الجيل من الشباب أنه محل وصم وشبهة الإثراء السريع والإتجار بالمخدرات والتباهي المفرط، خصوصًا حين يأتي في سيارات فارهة غالية الثمن أو ينظم حفلات زفاف فخمة.

سادسًا: انسداد الآفاق وشعور قاتل بعدم الجدوى

ثمة إحساس سلبي عام وسط فئة من شباب بورغراوت بالضياع وغياب الآفاق وبعدم الاعتراف بها بفعل فشلها الدراسي والمهني، وساهم اعتقاد هذه الفئة بفشلها في معترك الحياة في تعميق إحساس أفرادها بالغربة العاطفية والاجتماعية والسياسية؛ ما يولد حالة عجز عن ربط العلاقات مع المؤسسات والمجتمع ومع الآخرين المختلفين عنهم، وفي ترسيخ شعور بالتهرب من المسؤولية وإزاحتها عن النفس. تقول الروائية رشيدة المرابط التي تتحدر من الحي نفسه: «ألاحظ كمونًا وجمودًا وشبابًا لم يتملك الأدوات اللازمة لتحقيق الرقي الاجتماعي، وألاحظ أيضًا ساكنة تتقوقع على نفسها، وبفعل عدم النجاح الاجتماعي والاقتصادي تتجه نحو الدين»[282]. وفي إطار غياب أفق لمجتمع إدماجي (Société inclusive)، يبدأ البحث عن هوية جديدة تعوض غياب الوسائط الاجتماعية (الأسرة، والمدرسة، والجمعيات المدنية ... إلخ)، عبر وسائل جديدة للتطبيع الاجتماعي من خلال تطوير ثقافة الحي (La culture de quartier) وثقافة الشلة والعصابات الحضرية (Bandes urbaines) التي تقوم بأعمال إجرامية تتعلق بالسرقة وتعاطي المخدرات وبيعها في الأحياء؛ الأمر الذي يمنحهم هوية جماعية تعويضية وبديلة، يمتزج فيها العنف المادي واللفظي بالرغبة في امتلاك القوة والحظوة لدى الأصدقاء، واكتساب نوع من التقدير وسط الشباب عبر ركوب جماعي للسيارات، وإحداث صخب وضجيج في الشارع الرئيس لمدينة أنفرس. وهذا ما يسمح لهم بالعيش وسط مجتمع موازٍ منعزل عن مجتمع الأغلبية وينتظم وفق قوانين وطقوس خاصة، وبذلك فإنهم يكونون من خلال ممارساتهم الاجتماعية والثقافية بأنفسهم ما يمكن نعته بشبه غيتوات مشكّلة ذاتيًا (Ghettos auto construits) يساهم داخلها الأفراد بأنفسهم، جزئيًا، في تعميق التهميش والانغلاق على الآخرين. وقد يصل الأمر إلى حد بناء مجتمع مصغر داخلي مضاد (Contre - société) من خلال تكريس أنماط سلوك اجتماعية وثقافية خاصة وشبكات تضامنية جماعية تركز على تقديس الانتماءات والقيم الهوياتية والإثنية واللغوية في مواجهة أشكال الاستبعاد والاحتقار المختلفة التي، في اعتقادهم، يتعرضون لها من أغلبية المجتمع الذي يتحول في نظرهم إلى مجتمع خارجي غريب عنهم.

إن نزوع الشبان والشابات نحو التكتل في جماعات مع أقرانهم في الحي يمنحهم روابط اجتماعية تعوضهم عن هشاشة الرابط الاجتماعي الذي يجمعهم بالمجتمع، وتكوين جماعات منسجمة متآلفة في ما بينها تبدو كأفراد لهم وزن وتقدير في الشارع والمقاهي التي يرتادونها، ما قد يساعدهم في مسار بحثهم عن معنى وقيم تجيب عن تساؤلاتهم بشأن أصلهم وتدينهم وعلاقتهم بالآخرين ومكانتهم في المجتمع[283]. إضافة إلى ذلك، إن عدم اندماج هؤلاء في نسيج مجتمعي متماسك وإحساسهم باللاأمن الهوياتي والثقافي يجعلهم يستنجدون بأنواع مختلفة من العنف والشغب، أو يتشبثون على نحو قوي وحاد ومستميت أحيانًا بمجموعة من المظاهر التي تحيل على هويتهم وانتمائهم الجماعي الإثني والثقافي والديني (اللباس، وطريقة الكلام، ونبرة الكلام، وحركات الجسد... إلخ)؛ ما يولد ثقافة جماعاتية (Communautarisme)، تصبح فيها التعبئة الهوياتية والدينية والإثنية سلاحًا لهؤلاء المهمّشين للمقاومة وإثبات الذات وللحصول على الاعتراف المنشود[284]. يشير عماد، أحد المستجوبين في الدراسة الميدانية، وهو الشاب العاطل من العمل، والذي يمتلك روحًا قيادية وسط أصدقائه: «أنا وأصدقائي لا نقبل أن نتعرض لأي إهانة من أي كان، ولا أن يُستهزأ بنا، حتى من الشرطة، نحن دائمًا معًا، نحن ريفيون ومسلمون، وعزة أنفسنا فوق كل شيء. هنا في الشارع، عليك أن تكون قويًا حتى تكسب احترام الجميع واعترافهم بك. أصدقائي كلهم أصولهم من الريف ويتحدثون لغتي، لن نسمح للبلجيكيين والفلامانيين بأن يستغلونا كما استغلوا آباءنا، نحن لا نخشاهم».

ربما تكون المرحلة القصوى في طريق البحث عن المعنى والجدوى هو تحويل هويات الشبان والشابات «الجريحة» إلى هويات قاتلة من خلال خطابات راديكالية عنيفة تخترقها، تدعوهم إلى الرحيل إلى «الجهاد»[285]. إن القلق والارتباك الهوياتيَين بانسداد الآفاق يجعل معظم الشباب محاصرًا بهشاشة حادة وعميقة، تجعله مستعدًا للتعبير عن ذاته بوساطة عنف عدمي انفجاري، يفوق المنطق وحدود التمرد؛ فيرى نفسه بطلًا خياليًا يجسد الخلاص الهوياتي في مواجهة الآخر[286].

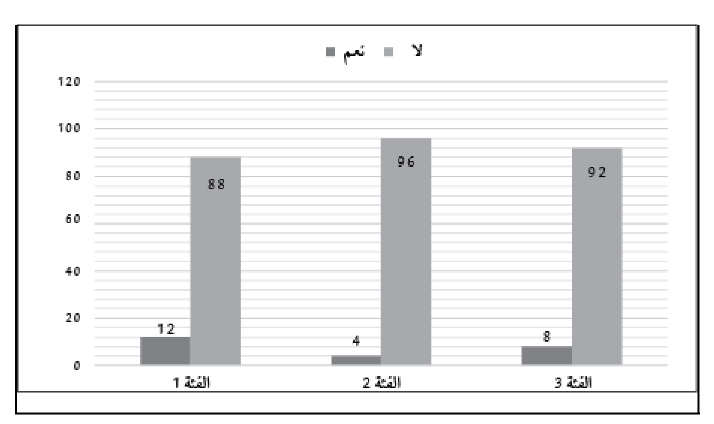
يبدو أن الإحساس الأليم بالفراغ وعدم الجدوى يجعل بعض الشباب يتشبث بالمخيال الاستيهامي الجماعي البطولي، ويستنجد به من خلال استدعاء طوبى «الخلافة الإسلامية» والاعتزاز بالانتماء إلى الأمّة الإسلامية الكبرى من خلال الإيمان بمشروع داعش أو جبهة النصرة والالتحاق بـ «الجهاديين» في سورية والعراق. ويعتقد مثل هذا الشباب ويتخيل أن هذا سيمنح حياته دفئًا ومعنى[287]. وهكذا، يعتقد أنه وجد ضالته في ما يعتبره «جهادًا» وملاذًا آمنًا لتحقيق إشباع هوياتي وتقدير ذاتي فقده في حياته وسط المجتمع البلجيكي. يحكي لنا عبد الرحمان بتلقائية، وهو يرشف الشاي المغربي، في أحد المقاهي في بورغراوت: «كان أبي وإخوتي الأربعة الكبار دائمًا خارج المنزل، لا أراهم إلا لحظات في الليل بعد عودتهم من العمل. لم أكن أحب المدرسة، كنت أفضل التجوال في الأزقة مع رفاقي. انقطعت عن الدراسة، ثم عدت تحت ضغط والدي لأبدأ تكوينًا مهنيًا في النجارة. لم يكن الأمر مهمًا بالنسبة إلي فتركت التكوين بعد شهرين، جربت منذ سن مبكرة كل شيء، تناولت الحشيش والجعة وأنواع الخمور المختلفة، زرت مرارًا فيلا تينتو (Villa Tinto)[288]، وتاجرت حتى في المخدرات بجميع أنواعها وقمت بأعمال سرقة، وأخيرًا اهتديت مع مجموعة من الأصدقاء إلى الصلاة وتلاوة القرآن وتطبيق الشريعة في الحياة. بعد مدة، وجدت أن الأمر لم يكن مثيرًا، أرغب الآن في الذهاب إلى الجهاد في سورية لرفع الظلم عن إخواننا المسلمين هناك. لقد شاهدت صورًا رائعة لشبان من الحي وهم يحملون بنادق في الشام، هذا ما أريده، فليس لدي ما أفعله هنا في بورغراوت».

يشير بعض التقديرات إلى أن نحو 70 شابًا وشابة من منطقة بورغراوت توجهوا إلى القتال في سورية، وهذا ما اعتبرته عثمان الزهرة، رئيسة مجلس مقاطعة بورغراوت، بمنزلة «نداء استغاثة للشباب الذي لا يجد من ينصت إليه؛ إنه نداء كي يكون ذا قيمة وجدوى، ففي الأغلب ينظر إليه على أنه لا شيء، ولا سيما حين ينعت بالحثالة»[289]. ولاحظنا أن كثرًا من هؤلاء لديهم هاجس أن يُشعِروا محيطَيهم العائلي والاجتماعي الضيقين بأنهم مفيدون، ويمكنهم القيام بأمور تجعلهم محل تقدير الجميع واعتزازه.

على الرغم من وجود نماذج عدة ناجحة في حي بورغراوت لشباب من أصول مغربية استطاعوا بكدهم وجهدهم تحقيق النجاح في مجالات عدة: الفن، والرياضة، والآداب، والتدريس الجامعي، وعالم الأعمال... إلخ، فغالبًا ما يشكو كثر من هذا الشباب غياب نماذج إيجابية في أوساط العائلة والحي يمكن احتذاؤها والسير على خطاها؛ فقد أكد 88 في المئة من الشباب المستجيبين أنهم غير منجذبين لأي شخصية رياضية أو فنية أو سياسية أو دينية في بلجيكا (يُنظر الشكل 8-3)، لكنهم في المقابل أكدوا إعجابهم الشديد بلاعبي فريقي برشلونة وريال مدريد، خصوصًا ميسي ورونالدو. وصرّح كثيرون لنا أنهم يعلّقون صورهما في غرفهم. ولا يخفى أن مدينة أنفرس، خصوصًا حي بورغراوت، تشهد دائمًا اضطرابات ومناوشات بعد نهاية مباريات كرة قدم، خصوصًا تلك التي تجمع بين برشلونة وريال مدريد. إنه نوع من التماهي الانفعالي الجماعي، المتنفس لتفجير الطاقات وتفريغ مشاعر الإحباط والتعبير اللاواعي عن الرغبة الكامنة في تحقيق الانتصار والنجاح في مواجهة تحديات المعيش اليومي. على سبيل المثال، في مساء السبت 4 حزيران/يونيو 2011، وبعد المقابلة الكروية التي جمعت بين منتخبي الجزائر والمغرب وانتهت بفوز الأخير بأربعة أهداف لصفر، اندلعت مواجهات مع الشرطة، خصوصًا في حي بورغراوت في إثر احتفالات صاخبة بالانتصار، أسفرت عن شغب وتخريب ممتلكات عامة واعتقال بعض الشباب من أصول مغربية[290]. كما يعرف الشارع الرئيس لبروغراوت ازدحامًا وإطلاق أبواق السيارات وصوت الموسيقى الصاخبة والانطلاق بسرعة جنونية كلما انتصر المنتخب البلجيكي أو المنتخب المغربي في مباريات كأس العالم لكرة القدم.

الشكل (8-6)

هل لديك شخص معجب به في بلجيكا في أوساط العائلة أو في عالم الرياضة أو الفن أو السياسة أو الدين؟ (بالنسبة المئوية)

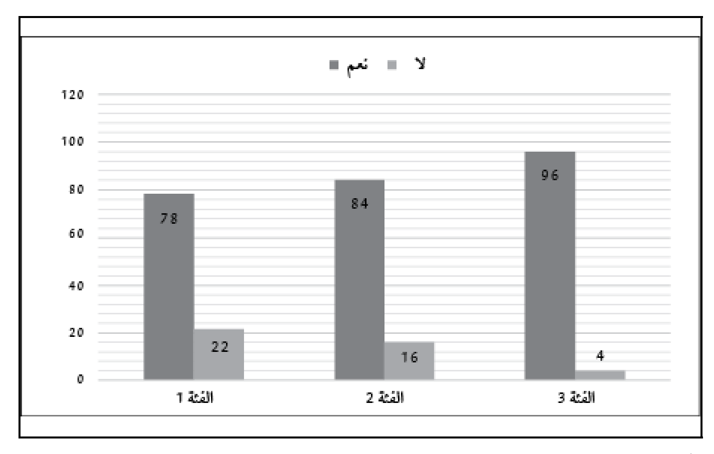


المصدر: الشكل من إعداد الباحث.

أكد الشباب في معظمهم ممن استمعنا إليهم أنهم لا يشعرون بأي مضايقات من السلطات الفلامانية أو البلجيكية في ما يخص حرية ممارسة شعائرهم الدينية، فلديهم ما يكفي من الأماكن لأداء صلواتهم جماعيًا ولا يتعرضون لأي استفزازات (يُنظر الشكل 8-4)، كما توجد مدارس لتعليم القرآن واللغة العربية، لكن هؤلاء يشتكون من منع الفتيات من ارتداء الحجاب داخل المدارس، ومن تعرضهم للعنصرية في ما يخص فرص العمل وأثناء الدراسة؛ كونهم مسلمين أو من أصول مغربية (يُنظر الشكلان 8-5 و8-6). وأكد استطلاع للرأي بعنوان «المسلمون في مدن الاتحاد الأوروبي» أن مدينة أنفرس تحتل المرتبة الأولى من حيث رضا المسلمين الذين يعيشون فيها مقارنة بـ 10 مدن أوروبية: باريس ولندن ومرسيليا وبرلين وكوبنهاغن وروتردام وأمستردام واستوكهولم وليستر وهامبورغ. ويشعر كل تسعة مسلمين من عشرة في أنفرس بأنهم مرتاحون في ممارسة طقوس دينهم[291].

الشكل (8-7)

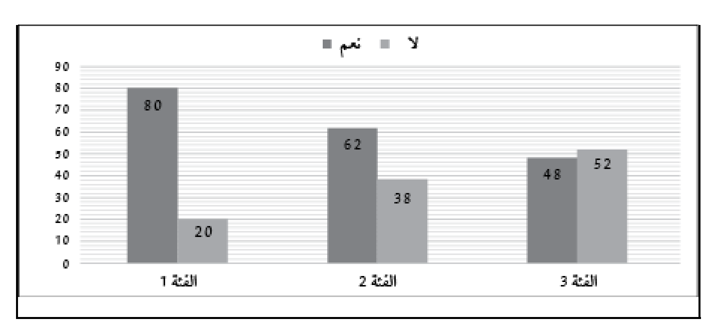
هل تمارس شعائرك الدينية من دون مضايقات؟ (بالنسبة المئوية)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث.

الشكل (8-8)

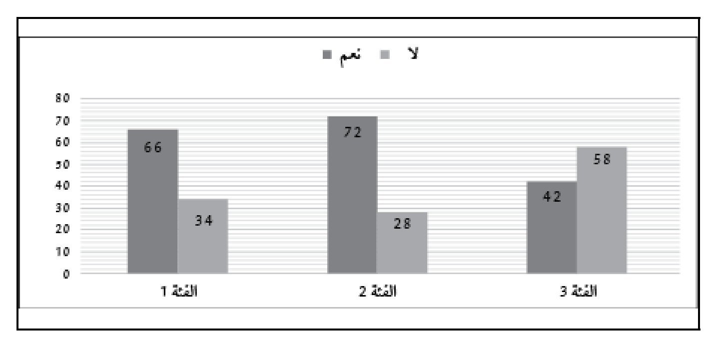
هل تشعر بأنك تتعرض للعنصرية كونك مسلمًا؟ (بالنسبة المئوية)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث.

الشكل (8-9)

هل تشعر بأنك تتعرض للعنصرية كونك من أصول مغربية؟ (بالنسبة المئوية)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث.

خاتمة

يبدو أن اختلال مرجعيات الهوية وتوازناتها لدى شباب الجيل الثالث المتحدر من الهجرة ينتج أزمات عدة على مستوى الاندماج الاجتماعي والثقافي وحتى السياسي، لهذا يجب التركيز على الشعور بالانتماء لدى هذه الفئة من الشباب من خلال تعزيز الثقة في النفس والنهوض بقيم المواطنة والحق في الاختلاف والعيش المشترك. وباعتراف باحثين كثر من المعارف والتخصصات المختلفة، فإن ثمة نقصًا اليوم في بلجيكا، وفي أوروبا كلها، على مستوى الاعتراف والاهتمام برهانات التعدد الثقافي والهوياتي، ولا بد للمجتمعات الأوروبية من أن تكون لها رؤية نقدية لذاتها حتى يتمكن هؤلاء الشباب من الخروج من مستنقع العزلة والهويات الجريحة نحو عالم أرحب يتسع للجميع[292].

إن ما يحدث من سخط وتطرف وسط بعض الشباب غير مرتبط بالسياسات والدين فحسب، لكنه أيضًا نوع من السخط الموجه في كل اتجاه ومن دون هدف واضح، ربما يكون تعبيرًا احتياليًا عن تيهان هوياتي ونفسي مرتبط بالوصم والشعور بالدونية وغياب المرجعيات والنماذج الإيجابية في الجماعات المحلية لهذه الفئة من الشباب.

من يُرِدْ أن يبحث عن عوامل التطرف الديني لهذه الفئة من الشباب وعن أسباب قرارها القيام بتفجيرات إرهابية في قلب أوروبا أو مغادرة مسقط رأسها ودفء عائلاتها إلى أصقاع مجهولة بعيدة في سورية والعراق في التعبئة الدينية وفي التراث والفكر الديني وفي الفشل الدراسي والبطالة، يَكُنْ واهمًا، عليه أن يتجاوز الأنساق التفسيرية الاختزالية نحو مقاربة متعددة الزوايا والأبعاد. فثمة عوامل عدة ومعقدة، منها غياب تقدير الذات والإحساس بالدونية، والشعور بالإحباط والسخط تجاه المجتمع، وكذا انتشار العنصرية والهشاشة الاجتماعية. ومن المهم جدًا محاولة فهم رؤى هؤلاء للعالم، ولذواتهم، ولهوياتهم، ولمحيطهم، وللآخر المختلف عنهم دينيًا وثقافيًا.

إنهم شباب ضائعون ومقتلعون من جذورهم، وغير قادرين على إيجاد توازنات إيجابية بين هوياتهم الدينية والثقافية واللغوية من جهة، وثقافة البلد الذي أصبحوا ينتمون إليه من جهة أخرى. لكنه، في الوقت نفسه، هم شباب مسلمون مغاربة ينتمون إلى ثقافتين عربية وأمازيغية، ومواطنون بلجيكيون وأوروبيون، لكنهم لم يتمكنوا من استيعاب هذه الانتماءات وتحويلها إلى طاقة إيجابية تمنحهم التقدير الذاتي والاعتزاز بالنفس؛ إنهم لا يعتبرون أنفسهم جزءًا من المجتمع البلجيكي، ولا يرون أنفسهم في توافق مع جماعاته المحلية في الأحياء التي يقطنونها، ويعيشون صراعًا عنيفًا مع جيلي الآباء والأجداد على مستوى القيم وفهم الدين.

لهذا كله، أصبح الأمر يتطلب على نحو ملحٍّ من جهة سنّ سياسات حقيقية فاعلة بعيدة الأمد للاعتراف بهذه الفئة من الشباب وإنصافها ودمجها الفعلي في النسيج المجتمعي المتعدد الروافد، ومنحها الثقة في محيطها المجتمعي من جهة، ومن جهة أخرى التفكير بعمق ويقظة في سبل إرساء وبناء لأمن هوياتي وثقافي وديني يقيها شرور السلبية والعزلة والانغلاق والتطرف، ويجعلها تتطلع إلى المستقبل بعيون الأمل.

المراجع

Alde'emeh, Montasser. *Pourquoi nous sommes tous des djihadistes*. Collection Témoignages et documents. Paris: La Boite à Pandore, 2015.

«Amazigh, een meerwaarde voor Antwerpen of de onderschatte rijkdom van een 3000 jarige cultuur.» Non-Profit Data, 29/3/2015. At: https://bit.ly/2rg7WS2

At Home in Europe Project. *Les Musulmans en Europe*. New York: Open Society Foundations, 2011.

_______. *Muslims in Antwerp*. New York: Open Society Foundations, 2011.

Bastenier, Albert. «Violence et insécurité aujourd'hui.» *La Revue nouvelle.* Nos. 5-6 (Mai-Juin 2008).

Bendadi, Samira. «Borgerhout n'est plus 'Borgerokko'.» *MO* Magazine*. MICmag, 13/11/2013. At: https://bit.ly/2HPUkDE

Bonny, Johan. *Église et famille: Ce qui pourrait changer*. Suivi de deux contributions de Philippe Bacq; Préface de Bernard Housset. Namur; Paris: Fidélité/Salvator, 2014.

Commission européenne, Direction Générale de l'éducation et de la culture. *Rapport de suivi de l'éducation et de la formation 2015 - Belgique*. Luxembourg: Office des publications de l'Union européenne, 2015.

Coolsaet, Rik. «What Drives Europeans to Syria, and to IS?: Insights from the Belgian Case.» Egmont Papers; 75. Gent, Belgium: Academia Press, 2015. At: https://bit.ly/2ri9kmr

Dallemagne, Georges, Vanessa Matz & Quentin Martens (coords.). *La Belgique face au radicalisme: Comprendre et agir*. Louvain: Presses universitaires de Louvain, 2016.

Dassetto, Felice. «Sharia4 ... all Éléments d'analyse et de réflexion à propos d'un groupe extrémiste.» Essais et recherches en ligne, Centre interdisciplinaire d'études de l'Islam dans le monde contemporain, Juin 2012.

De Changy, Jordane, Felice Dassetto & Brigitte Maréchal (eds.). *Relations et co-inclusion: Islam en Belgique*. Collection compétences interculturelles. Paris: L'Harmattan, 2007.

«Des émeutes à Borgerhout après le match Maroc-Algérie.» Belga News, 5/6/2011. at: https://bit.ly/2JNEFVL

Erikson, Erik H. *Adolescence et crise: La Quête de l'identité*. Traduit de l'américain par Joseph Nass et Claude Louis-Combet. Champs; 60. Champ psychanalytique. Paris: Flammarion, 1993.

«Filip Dewinter: Il faut organiser le résistance contre l'islamisation.» Steden Tegen Islamisering. 3/5/2012. at: https://goo.gl/NWoFmn

Hertogen, Jan. «In België wonen 628.751 Moslims, 6,0% van de bevolking. In Brussel is dit 25,5%, in Wallonië 4,0%, in Vlaanderen 3,9%.» Non-Profit Data. 11/9/2008. at: https://bit.ly/2JP5etO

_______. «Moslims in België per gewest, provincie en gemeente. Evolutie 2011, 2013.» Non-Profit Data. 18/9/2015. at: https://bit.ly/2HKtaSt

_______. «Moslims in België van 6,3% naar 6,5% van de bevolking.» Blog Uit de Community. 8/10/2014. at: https://bit.ly/2jquQ5

«Islam: 1 jeune Flamand sur 3 est intolérant.» Sudinfo.be. 8/2/2013. at: https://bit.ly/2riFtuY

Legrand, Frédéric. «Borgerhout, l'autre visage d'Anvers.» Chez Albert. 22/4/2013. at: https://bit.ly/2HMy4KJ

Maréchal, Brigitte et Farid El Asri (éds.). *Islam belge au pluriel*. Islams contemporains. Louvain: Presses universitaires de Louvain, 2012.

Moureaux, Philippe. *La Vérité sur Molenbeek*. Paris: La Boîte à Pandore, 2016.

Pestieau, Nick DobbelaereDavid. «Zohra Othman: 'Lorsqu'on s'appuie sur les gens, les solutions émergent vite.'» Solidaire. 8/1/2016. at: https://bit.ly/2FBAutO

Pew Research Center. *The Future of the Global Muslim Population: Projections for 2010-2030*. Washington, DC: Pew Research Center Forum on Religion and Public Life, 2011.

Quentin, Schoonvaere. *Belgique - Maroc 50 années de migration: Etude démographique de la population d'origine marocaine en Belgique*. Louvain: Université catholique de Louvain, Centre de recherche en démographie et sociétés, 2014.

Rutazibwa, Olivia. «De la lutte contre le racisme ordinaire en Belgique.» Equal Times. 7/4/2015. at: https://bit.ly/2w8axCt

Sageman, Marc. *Le Vrai visage des terroristes: Psychologie et sociologie des acteurs du djihad*. Traduit de l'américain par Maurice Berrac. Impacts. Paris: Denoël, 2005.

Santelli, Emmanuelle. «De la 'deuxième génération' aux descendants d'immigrés maghrébins.» *Temporalités*. no. 2 (2004).

Torrekens, Corinne & Ilke Adam (dirs.). *Belgo-Marocains, Belgo-Turcs: (Auto)portrait de nos concitoyens.* Bruxelles: Fondation Roi Baudouin, 2015. at: https://bit.ly/2I4srMa

Vallet, Cédric. «Pourquoi autant de jeunes Belges vont combattre en Syrie.» Slate.fr. 29/4/2016. at: https://bit.ly/2FE7hyl

Vandermotten, Christian [et al.]. «Analyse dynamique des quartiers en difficulte dans les régions urbaines belges: Politique des grandes villes, intégration sociale.» ([2007]). at: https://bit.ly/2HMcN7Q

---

(248) Emmanuelle Santelli, «De la 'deuxième génération' aux descendants d'immigrés maghrébins,» Temporalités, no. 2 (2004), pp. 29-43.

(249) Jan Hertogen: «In België wonen 628.751 Moslims, 6,0% van de bevolking. In Brussel is dit 25,5%, in Wallonië 4,0%, in Vlaanderen 3,9%,» Non-Profit Data, 11/9/2008, accessed on 3/5/2018, at: https://bit.ly/2JP5etO; Jan Hertogen, «Moslims in België van 6,3% naar 6,5% van de bevolking,» Blog Uit de Community, 8/10/2014, at: https://bit.ly/2jquQ5; «Moslims in België per gewest, provincie en gemeente. Evolutie 2011, 2013,» Non-Profit Data, 18/9/2015, at: https://bit.ly/2HKtaSt

(250) Pew Research Center, The Future of the Global Muslim Population: Projections for 2010-2030, (Washington, DC: Pew Research Center Forum on Religion and Public Life, 2011), p. 124.

(251) Corinne Torrekens & Ilke Adam (dirs.), Belgo-Marocains, Belgo-Turcs: (Auto) portrait de nos concitoyens (Bruxelles: Fondation Roi Baudouin, 2015), accessed on 3/5/2018, at: https://bit.ly/2I4srMa

(252) نقصد بالمهاجرين من أصول مغربية المواطنين المغاربة الذين هاجروا من المغرب أو الذين ولدوا بأرض المهجر لوالدين مغربيين أو أحدهما مغربي.

(253) Schoonvaere Quentin, Belgique - Maroc 50 années de migration: Etude démographique de la population d'origine marocaine en Belgique (Louvain: Université catholique de Louvain, Centre de recherche en démographie et sociétés, 2014), p. 31, 83.

(254) Olivia Rutazibwa, «De la lutte contre le racisme ordinaire en Belgique,» Equal Times, 7/4/2015, accessed on 3/5/2018, at: https://bit.ly/2w8axCt

(255) Ibid.

(256) Georges Dallemagne, Vanessa Matz & Quentin Martens (coords.), La Belgique face au radicalisme: Comprendre et agir (Louvain: Presses universitaires de Louvain, 2016), p. 54.

(257) Christian Vandermotten et al., «Analyse dynamique des quartiers en difficulté dans les régions urbaines belges: Politique des grandes villes, intégration sociale,» ([2007]), at: https://bit.ly/2HMcN7Q

(258) Dallemagne, Matz & Martens (coords.), p. 22.

(259) Cf. Rik Coolsaet, «What Drives Europeans to Syria, and to IS?: Insights from the Belgian Case,» Egmont Papers; 75 (Gent, Belgium: Academia Press, 2015), at: https://bit.ly/2ri9kmr

(260) «Anvers,» Wikipedia, accessed on 10/5/2018, at: https://bit.ly/2rwJbR6

(261) David Doucet, «Anvers, la tentation nationaliste,» Les inRocKuptibles (1 October 2012), accessed on 3/5/2018, at: https://bit.ly/2rf1pr6

(262) Iman Lechkar, «Quelles sont les modalités d'authentification parmi les chiites belgo-marocains?,» In: Brigitte Maréchal & Farid El Asri (éds.), Islam belge au pluriel, collection: Islams contemporains (Louvain: Presses universitaires de Louvain, 2012), pp. 113-126.

(263) «Belgique: Les Ecoles primaires d'Anvers ont une majorité d'élèves musulmans!,» Civilwarineurope, 6/3/2016, accessed on 3/5/2018, at: https://bit.ly/2rfTtpq

(264) Johan Bonny, Église et famille: Ce qui pourrait changer, suivi de deux contributions de Philippe Bacq, préface de Bernard Housset (Namur; Paris: Fidélité/Salvator, 2014).

(265) Véronique Lamquin, «La Communauté berbère épinglée par Bart De Wever: ‘Je ne suis pas raciste’,» Le Soir, 24/03/2015, accessed on 20/11/2018, at: https://goo.gl/B25ZVC

(266) «Filip Dewinter: Il faut organiser le résistance contre l’islamisation,» Steden Tegen Islamisering, 3/5/2012, accessed on 20/11/2018, at: https://goo.gl/NWoFmn

(267) «Islam: 1 jeune Flamand sur 3 est intolérant,» Sudinfo.be, 8/2/2013, accessed on 3/5/2018, at: https://bit.ly/2riFtuY

(268) «Belgique. Anvers ou le choc des extrémistes,» Courrier International (4 Décembre 2002).

(269) At Home in Europe Project, Muslims in Antwerp (New York: Open Society Foundations, 2011), p. 33.

(270) بحسب إحصاءات المركز الإسلامي والثقافي في بلجيكا توجد في مقاطعة بورغراوت إلى حدود آذار/ مارس 2015 ستة مساجد رسمية: السلام، وبلال، وحمزة، وكبدانة، والنبراس، والنصر.

(271) Frédéric Legrand, «Borgerhout, l’autre visage d’Anvers,» Chez Albert, 22/4/2013, accessed on 3/5/2018, at: https://bit.ly/2HMy4KJ

(272) Ibid.

(273) Laurent Dupuis, «41378 âmes, 96 nationalités, un défi interculturel,» La Libre, 10/8/2006, accessed on 3/5/2018, at: https://bit.ly/1jf3OoQ

(274) Ibid.

(275) Samira Bendadi, «Borgerhout n’est plus ‘Borgerokko’,» MO* Magazine, from MICmag, 13/11/2013, accessed on 3/5/2018, at: https://bit.ly/2HPUkDE

(276) Commission européenne, Direction Générale de l’éducation et de la culture. Rapport de suivi de l’éducation et de la formation 2015 - Belgique (Luxembourg: Office des publications de l’Union européenne, 2015), p. 4.

(277) Felice Dassetto, «Sharia4 ... all Éléments d’analyse et de réflexion à propos d’un groupe extrémiste,» essais et recherches en ligne, Centre interdisciplinaire d’études de l’Islam dans le monde contemporain, Juin 2012, accessed on 3/5/2018, at: https://bit.ly/2JOX9FA

(278) Marc Sageman, Le Vrai visage des terroristes: Psychologie et sociologie des acteurs du djihad, traduit de l'américain par Maurice Berrac, impacts (Paris: Denoël, 2005).

(279) Montasser Alde'emeh, Pourquoi nous sommes tous des djihadistes, collection Témoignages et documents (Paris: La Boite à pandore, 2015), p. 16.

(280) Philippe Moureaux, La Vérité sur Molenbeek (Paris: La Boîte à pandore, 2016), p. 109, 147, 149.

(281) Erik H. Erikson, Adolescence et crise: La Quête de l'identité, traduit de l'américain par Joseph Nass et Claude Louis-Combet, champs; 60. Champ psychanalytique (Paris: Flammarion, 1993).

(282) Cité par: Bendadi, «Borgerhout».

(283) Ural Manco, «Identifications religieuses de jeunes schaerbeekois issus de l'immigration,» In: Maréchal & El Asri (éds.), p. 82.

(284) Cf. Albert Bastenier, «Violence et insécurité aujourd'hui,» La Revue nouvelle, nos. 5-6 (Mai-Juin 2008), pp. 40-41; Jordane de Changy, Felice Dassetto & Brigitte Maréchal (eds.) Relations et co-inclusion: Islam en Belgique, Collection compétences interculturelles (Paris: L'Harmattan, 2007), pp. 154-155.

(285) Dallemagne, Matz & Martens (coords.), p. 36.

(286) Albert Bastenier, «En Belgique, comme ailleurs, le terrorisme est le fruit d'incertitudes identitaires et politiques,» Le Monde, 31/3/2016.

(287) Cédric Vallet, «Pourquoi autant de jeunes Belges vont combattre en Syrie,» Slate.fr, 29/4/2016, accessed on 3/5/2018, at: https://bit.ly/2FE7hyl

(288) فيلا تينتو هو أشهر مركز للدعارة في أنفرس.

(289) Nick DobbelaereDavid Pestieau, «Zohra Othman: 'Lorsqu'on s'appuie sur les gens, les solutions émergent vite',» Solidaire, 8/1/2016, at: https://bit.ly/2FBAutO

(290) «Des émeutes à Borgerhout après le match Maroc-Algérie,» Belga News, 5/6/2011, accessed on 3/5/2018, at: https://bit.ly/2JNEFVL

(291) At Home in Europe Project: Muslims in Antwerp, and Les Musulmans en Europe (New York: Open Society Foundations, 2011).

(292) Dallemagne, Matz & Martens (coords.), p. 35.

الفصل التاسع
الهجرة المغربية إلى فرنسا (1912-1974) أيّ موقع للشباب؟ ...... خالد أوعسو

مقدمة

من المعلوم أن الهجرة طبعت حياة الكائنات الحية[293] بمن فيها النوع الإنساني، إلى درجة أنها أضحت ظاهرة إنسانية انتظمت مع انتظام حياة الإنسان، واتسعت دائرتها باتساع دائرة اكتشافه مناطق العالم، حتى إنه يمكن القول: إنها هي الأصل في كل تحرك فردي أو جماعي ما دام الإنسان، ومنذ سالف الأزمان، عرف بانتقاله من منطقة جغرافية إلى أخرى.

تعني الهجرة لغة واصطلاحًا الخروج من أرض إلى أرض[294]، سواء أكان هذا الانتقال موقتًا أم دائمًا[295]، وهو ما يطرح صعوبات بالنظر إلى وجود عناصر أخرى وثيقة الصلة، وإن كان من الصعب قياسها، لكن يستحسن أن تؤخذ في الاعتبار، وهي عناصر ذاتية واجتماعية وثقافية ترتبط بإحساس الفرد ونظرته إلى عملية انتقاله[296].

بناء على ما سلف، سأتناول هجرة المغاربة نحو فرنسا، في المرحلة المعاصرة، بوصفها أحد مظاهر علاقة الإنسان بالمجال.

كان من نتائج فرض الحماية الفرنسية، في 30 آذار/مارس 1912، أن اعتُبر المغرب قاعدة خلفية لتلبية حاجات فرنسا؛ ما أدى إلى ميلاد حقيقي للهجرة المغربية التي تنامت عدديًا واتسع مجالها وتباينت على مستوى نتائجها[297].

الواقع أن هذا المنحى الذي حكم هجرة الحماية هو «نفسه» الذي رهن هجرة الاستقلال؛ الأمر الذي يفسر خصوصية العلاقة المغربية - الفرنسية وقيمة الحضور الفرنسي في داخل الفضاء المغربي وعلى المستويات كلها[298].

تتجلى إذًا أهمية الموضوع في قوته العلمية، وقدرته على رسم صورة أخرى عن إنتاج العناصر الاجتماعية في العلاقات السياسية بين البلدين (المغرب وفرنسا)، من خلال ضبط الاستمرار والتغير بمقارنة الأمس باليوم.

من المعلوم أن أي عمل معرفي يتأطر ضمن زمان ومكان محددين، ما يسمح بحصر مجال البحث ضمن حدود مجالية، من جهة، ومن جهة أخرى، يمكّن من تتبع الظاهرة المدروسة، ومعرفة إيقاع تطورها وكذا تحولاتها ونتائجها.

إن اختيار الفترة الزمنية 1912-1974 له ما يسوغه؛ فإضافةً إلى كونها تعكس حوادث كبرى في تاريخ المغرب المعاصر (الحماية، والاستقلال... إلخ)، إنها ترمز إلى حوادث ميزت الساحة الفرنسية (على سبيل المثال: الحربان العالميتان، والإيقاف الرسمي لتدفقات الهجرة في عام 1974... إلخ) والدولية (حركات التحرر، والحروب العربية - الإسرائيلية... إلخ).

من الأكيد أن للمنهج في داخل حقل الكتابة التاريخية أهميةً قصوى؛ ما يجعل المعرفة التاريخية معرفة تزاوج بين بعدَي المضمون والمنهج.

بهذا المعنى، يصبح المنهج أداة لخدمة هذه الغاية، وهو في ذلك يغتني باستمرار بارتباط بالمادة المتوافرة.

بما أن لطبيعة الموضوع علاقة بالسياق التاريخي، فإنني سأولي المنهج الاستقرائي أهمية، مع الإشارة إلى أنني سأعمل على الانفتاح على المقاربة الشمولية للظاهرة، من دون إغفال اعتماد مجالات معرفية أخرى؛ وذلك في إطار الانفتاح الذي يخدم الرؤية التاريخية.

من أجل تعميق البحث واستيعاب العناصر التي صنعت الهجرة والأبعاد التي أخذتها، فإن هذا العمل سيعالج إشكالية مركزية هي: كيف حددت هجرة الشباب علاقة المغرب بالعوالم الغربية عمومًا وفرنسا خصوصًا؟

في هذا الصدد، أشير إلى أنني سأحاول الإجابة عن جملة من التساؤلات من قبيل: كيف ساهمت فرنسا، من منطلق كونها دولة حامية، في الانطلاق الفعلي لمسلسل الهجرة المغربية؟ وما نماذج الهجرة المغربية؟ وما موقع الشباب ضمن خرائط الهجرة المغربية؟ وبِمَ يمكن تفسير هذا الموقع؟ وأخيرًا، كيف يحدد البعد التاريخي قضايا الهجرة الراهنة؟

أولًا: الهجرة المغربية – تمفصل الأسباب الداخلية والخارجية

غني عن البيان أن الهجرة الدولية للمغاربة إلى فرنسا لم تأتِ من فراغ، بل هي نتاج عملية مركبة تضافرت فيها العوامل الداخلية مع ظرفية دولية مساعدة.

1 – المحددات الداخلية

أ – «التهدئة»

مثّل توقيع عقد الحماية مع السلطان عبد الحفيظ إطارًا قانونيًا، بالنسبة إلى فرنسا، لإضفاء نوع من الشرعية على عملية الغزو الفعلية، وأطلقت على عملياتها العسكرية في البند الثاني من عقد الحماية كلمة «التهدئة».

إن المشروع الأساس الذي انطلق منه أول مقيم عام فرنسي في المغرب (لوي هوبير غونزالف ليوطي)، يكمن في جعل التهدئة عملًا مغربيًا أكثر منه فرنسيًا[299]؛ ما يؤشر إلى أن سلطات الحماية استغلت البنى القائمة ومنحتها روحًا جديدة من أجل اختراق المجال والمجتمع، وإحداث التغيير الذي يخدم عملية توظيف إمكانات المغرب لخدمة الحاجات الفرنسية؛ الأمر الذي يفسر تركيز السلطات الاستعمارية على الذكور الشباب، بالنظر إلى ما يتركه ذلك من فراغ يخدم أهداف التهدئة وغاياتها.

ب – الاستيلاء على الملك العقاري

اكتست الأراضي الفلاحية والملك الغابوي أهمية في الاستراتيجية الفرنسية؛ فكان تملّكها والسيطرة عليها يعني ضرب الأسس المادية للبادية المغربية التي تتخذ من حيازة الأرض وبعض المنقولات (المواشي) مرتكزًا لاستمراريتها. واستغلت سلطات الحماية (مؤسسات ومعمِّرون) ضعف الوعي بالشروط القانونية[300]، لتملك العقارات التي شملت أجود الأراضي[301] في كل من سوس، والغرب، وسايس، وتادلة وغيرها[302]؛ فكانت نتيجة ذلك المباشرة تفقير البادية المغربية[303].

ج– التحولات السوسيوديموغرافية

واكب دخول الحماية الفرنسية حاجة رأس المال الجديد إلى سواعد بشرية؛ الأمر الذي عزز الاتجاه الداعي إلى تنمية الموارد البشرية للمغرب، وذلك من خلال تحسين الخدمات الصحية ... إلخ[304].

هكذا، عرف المغرب في عام 1931 ساكنة تقدر بأكثر من 5 ملايين نسمة[305]، ليرتفع العدد إلى 9 ملايين في عام 1951، ثم إلى 10 ملايين في عام [306]1957.

إن أهمية التحول الديموغرافي الذي عرفه المغرب تكمن في النتائج المترتبة عليه. فتزايد الولادات التدرجي يعني توسع قاعدة قوى الإنتاج الشابة بعد فترة وجيزة؛ هذه الفئة الجديدة ستحملها لا محالة التحولات التي طرأت على البادية وعلى النشاط الاقتصادي إلى بيع قوة عملها كلما تنامى الطلب على سواعدها[307]، ولا سيما مع ظرفية الأزمات التي عرفها المغرب (مجاعات، وأوبئة ... إلخ)[308].

د – التحولات الاقتصادية والتمركز الحضري

الواقع أن اتجاه فرنسا إلى الاستغلال المكثف للخيرات والموارد الطبيعية والتشجيعات المالية التي حظي بها المستوطنون جعل المدن المغربية تعرف حركية اقتصادية متنامية، ولا سيما الدار البيضاء[309]؛ فانتقل بذلك مركز الثقل الاقتصادي بالتدرج في اتجاه مدن الشمال الغربي الأطلسي[310].

تحقيقًا للغاية نفسها، طُوّرَ التنظيمان الإداري والمالي لمواكبة مظاهر نمو الإنتاج[311]، من دون إغفال المساهمات التي صاحبت ميلاد التعليم العصري الذي وفّر الأيدي العاملة المؤهلة للقطاعات الإنتاجية[312]. وقد أدت هذه التغيرات التي مست البنية الاقتصادية والعمرانية إلى تشكّل فئات اجتماعية لها ارتباط بطبيعة النشاط الاقتصادي الذي تعرفه المدن كالمياومين والحمالين وعمال الطرق، إضافة إلى ذلك استقطبت المدينة الأيدي العاملة النسائية المهاجرة[313]، بحيث أضحت المرأة تُشاهَد في سوق العمل إلى جانب الرجل.

هـ – عطب الاستقلال – التنمية المؤجلة

مع الإلغاء الرسمي لمعاهدة الحماية (1956)، دخل المغرب مرحلة صعبة على المستويات كلها، ما وفر الشروط الداعمة لانسيابية الهجرة المغربية.

- **سياسيًا**: لعل السمة الأكثر بروزًا هي طابع الصراع بين القوى المختلفة، سواء تعلق الأمر بالأحزاب السياسية، أم المؤسسة الملكية[314]؛ فالتباينات المجالية والثقافية والاختلاف في شأن تدبير المرحلة واستثمارها[315] عناصر أفضت إلى بروز تناقضات زجّت بالبلاد في مستنقع الحوادث السياسية الكبرى، والهزات الاجتماعية العنيفة التي تعمّقت مع المحاولتين الانقلابيتين في عامي 1971 و[316]1972. عمومًا، كان من تبعات هذه الأوضاع إضعاف النخب السياسية وفقدان المؤسسات صدقيتها وتنامي الإحساس بهشاشة مكتسبات الاستقلال.

- **اجتماعيًا واقتصاديًا**: أدت هجرة الأوروبيين، ولا سيما الفرنسيين، إلى حصر رأس المال الأجنبي، ومن ثم إضعاف مساهمة القطاع الخاص في موارد الدولة. إلى جانب هذه المؤشرات السلبية للاقتصاد الوطني، عرفت القطاعات المشغلة للأيدي العاملة ركودًا بسبب ضعف الاستثمارات[317]؛ ما أثر في مقدار البطالة. علاوة على ذلك، زادت ظرفية السبعينيات التي تميزت بغلاء فاتورة الطاقة هذه الأوضاع استفحالًا[318]، فضلًا عن تدني عائدات بعض المواد التي يعتبر المغرب رائدًا عالميًا في تصديرها كالفوسفات مثلًا[319].

- **ديموغرافيًا**: نشير في هذا السياق إلى أن المغرب عرف زيادة سكانية مهمة بين عامي 1960 و1971. وبموازاة هذا النمو، عرفت البلاد تغييرات مجالية كبيرة لمصلحة المدن، وذلك نتيجة الفرص التي أصبحت تتوفر عليها مقارنة

بالبادية[320]. أوجدت هذه المظاهر الجديدة التي بدأ يفرزها التطور الديموغرافي متطلبات جديدة فرضتها حياة المدينة. وهنا، لا ننسى أن الحاضرة ليست فضاء للنشاطات الاقتصادي والمالي والتجاري فحسب، بل هي أيضًا ذهنية جديدة لها صلة بوجود فضاءات ومؤسسات ونخب؛ الأمر الذي ضاعفَ حدّة المطالب الحضرية[321] في مغرب بدأ يعرف تحولات هيكلية عميقة مست الاقتصاد والمجتمع والسياسة والثقافة.

2 – العوامل الخارجية

من المعلوم أن القرن العشرين كان قرن الأزمات والنزاعات والتحولات على الصُعد كلها، سياسية كانت أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية. وكان أَحد ملامح هذه الظرفية الخارجية - أعني الحربين العالميتين - هو التأثير البالغ الذي مسّ اقتصاد فرنسا التي عانت انهيارًا اقتصاديًا وديموغرافيًا[322]. وكان طبيعيًا، بالنظر إلى خصوصية العلاقة التي ربطت فرنسا بالمغرب، أن تجري الاستعانة بالثروات البشرية المغربية، خصوصًا الفئة الشابة. إضافة إلى ذلك، فرض تنامي حركات التحرر، في أفريقيا والهند الصينية والشرق الأوسط، اللجوء إلى ساكنة المستعمرات لمواجهة تصاعد المد التحرري[323].

ثانيًا: نماذج من الهجرة المغربية

1 – تجنيد المغاربة

أدى اندلاع الحربين العالميتين إلى جعل فرنسا أحوج إلى أشكال الدعم اللازمة من الرجال والمال عاجلًا، فمثّل ذلك فرصة بالنسبة إلى طاقم الإقامة العامة لجعل هذه العملية عاملًا لامتصاص البطالة، وخلخلة البنى القبلية والعلاقات الاجتماعية، وضرب كل مقاومة محتملة[324]، مع العمل في اتجاه الحفاظ على الثروة البشرية الفرنسية[325].

بناءً عليه، وبحسب بعض المصادر جُنِّدَ 10476 مغربيًا حتى شباط/فبراير 1915[326]. مع العلم أن بول أزان أشار إلى أن المغرب في مرحلة التنظيم والتهدئة يستطيع تقديم 34 ألف رجل[327]. وإذا تركنا جانبًا تضارب الأرقام، فالأكيد أن الحرب العالمية الأولى عرفت مساهمة نسبة أقل من المغاربة، على العكس من الحرب العالمية الثانية؛ حيث بلغ عدد المجندين النظاميين 27500 من دون المتطوعين الذين وصل عددهم إلى 37400[328]؛ الأمر الذي انعكس أيضًا على مقدار الخسائر التي أُلحقت بالمغاربة، والتي تقدَّر بدورها بالآلاف. وفي هذا الصدد، يذكر بعض المصادر نحو 15852 رجلًا، منهم 2883 قتيلًا، والباقي بين جريح ومفقود[329].

مهما يكن، فعلى الرغم من انتهاء الحرب العالمية الثانية، لم تعمد فرنسا إلى تسريح الجنود المغاربة، بل احتفظت بمعظمهم في معسكراتها في ألمانيا[330]، وعملت على استقطاب المزيد من المغاربة للخدمة في القوات الفرنسية لقمع حركات التحرر في المناطق الخاضعة للنفوذ الفرنسي.

هكذا، أُرسل عددٌ من المغاربة لحفظ الأمن في الجزائر وتونس. ومع اندلاع حرب الجزائر، جُنّد 3500 مغربي لقمع الثورة الجزائرية، أما في مدغشقر فوُضع 8 آلاف مغربي في الفترة 1947-1954 رهن إشارة السلطات الفرنسية[331]. وكان لمساهمة المغاربة أهمية في أثناء حرب فيتنام؛ بالنظر إلى الخسائر التي نجمت عن هذه المشاركة في حروب الشرق الأقصى.

إذا كان بعض المصادر[332] يقدر عدد المغاربة الذين شاركوا في حروب التحرير بـ 40 ألف رجل، قُتل منهم أكثر من 3 آلاف شخص[333]، فالأكيد أن هذه الأرقام تَحكّم فيها عاملان على قدر من الأهمية: يتعلق الأول بطبيعة المجال الجغرافي في هذه البلدان والمختلف كليًا عما ألفه المغاربة في بلدهم. أما العامل الثاني، فيتعلق بتوظيف المغاربة في

الصفوف الأمامية، ما حوّلهم إلى قنص سهل مقارنة بالفرنسيين[334]؛ الأمر الذي يفسر ارتفاع الخسائر في صفوفهم[335].

كما هو الشأن بالنسبة إلى المجندين الذين عادوا من الجبهات بعاهات[336] وأمراض مزمنة[337]، تعرضت النساء كذلك لأبشع استغلال في خلال حروب الهند الصينية، حيث جُنّدت مغربيات ووضعن رهن إشارة الجنود لتلبية رغباتهم الجنسية[338]؛ الأمر الذي عرّض كثيرات منهن لأضرار نفسية وأمراض منقولة جنسيًا[339]، فضلًا عن معاناة عائلات الأسرى وذوي الحقوق في الحصول على رواتب المتوفين[340].

علاوة على التبعات النفسية التي عاناها المجندون وعائلاتهم، كان لمشاركة المغاربة أثرها البالغ في البنية الاجتماعية، وكذا في ذهنية من شاركوا في حروب التحرير؛ فتجنيد الشباب الذكور أدى إلى إحداث خلل في البنية الديموغرافية وتراجع في مردودية القطاع الفلاحي. في المقابل، سمح هذا التجنيد بتطوير وعي المجندين بقضايا الشعوب[341]، على الرغم من وجودهم في داخل مؤسسة عسكرية[342] مشهود لها بالانضباط وبقدرتها على الاستيعاب السياسي والمعنوي[343]. إضافة إلى ذلك، سمحت هذه المشاركة بتنامي تأثير النقد في داخل المناطق المصدرة للمجندين[344]، ما ساهم في تسريع وتيرة انخراط هذه المناطق في منظومة الاقتصاد الكولونيالي.

بقي أن نشير في الختام إلى أن الهجرة العسكرية لم تقتصر على جبهات القتال فحسب، بل ارتبطت أيضًا بالعمل في داخل مرافق الإدارة العسكرية[345].

2 – هجرة العمال المغاربة

عرفت هجرة العمال المغاربة إلى فرنسا وتيرة غير ثابتة؛ إذ بقيت حبيسة في تطورها للسياق الذي أطرها، والمرتبط بالحوادث والأوضاع والمتطلبات العاجلة[346].

عمومًا، اختلفت الأرقام في ما يتعلق بالعمالة المغربية، في مرحلة الحرب العالمية الأولى؛ فالبكراوي يذكر 8225 عاملًا في عام 1916[347]، بينما يشير أوغستان بيرنار إلى 40390 عاملًا إلى نحو نهاية عام 1918[348]. أما لكبير عطوف، فيذكر 37850 مجموعًا يغطي 1915-1918[349].

مهما يكن، فالأكيد أن العمالة المغربية ارتبطت في هذه الفترة بمعادلة أساس لها طرفان: الميتروبول والإقامة العامة؛ فخضعت بذلك في وتيرتها إلى قانون الحاجة الفرنسي، وإلى التوظيف السوسيوسياسي والاقتصادي والأمني من لدن سلطات الحماية تفاديًا لأي تأثير مباشر في مؤسسات الحماية التي كانت في بدايتها.

كما هي حال مرحلة الحرب العالمية الأولى، عرفت فترة ما بعد عام 1918 تضاربًا في الأرقام. هكذا، يقدم رالف شور إحصاءات عامة عن عمالة شمال أفريقيا في عشرة أعوام راوحت بين 36300 في عام 1921 و69800 في عام 1926 لتصل إلى 102000 في عام 1931[350]، في حين تقدم جواني راي إحصاءات خاصة بمنطقة لا سين La Seine. 5987 مغربيًا في عام 1926، و5891 في عام 1927، و6640 في عام 1928، وبين عامي 1929 و1931 راوح العدد بين 9724 و9971[351]. أما عطوف[352] فيذكر 15 ألفًا في عام 1925، ثم 19514 و12 ألفًا في عامي 1936 و1939.

عمومًا، تبقى هذه الأرقام غير دقيقة بسبب دور الأزمات ومساهمتها في هجرة المغاربة إلى فرنسا هجرة غير شرعية[353]. والواقع أن التطور في القدرة الإنتاجية للقطاعات الحيوية في الاقتصاد الفرنسي وحاجتها الشديدة إلى اليد العاملة، فرضا الاستعانة بالشباب المغاربة لتلبية هذا الخصاص؛ ما جعل الحضور المغربي يغطي القطاعات الاستراتيجية في فرنسا كلها.

في هذا السياق، سجل الباحث عطوف وجود ما يناهز 18684 عاملًا مغربيًا في الفترة 1948-1956، منهم 10 آلاف في منطقة باريس[354]، ما يبين بالملموس التطور المطرد للعمالة الصناعية المغربية التي يبدو أنها ما عادت في مطلقها عمالة عادية، تُشغّل في القطاعات التي لا تتطلب أي نوع من التأهيل. وكما هي الحال بالنسبة إلى القطاع الصناعي[355]، خبر القطاع المنجمي أيضًا العمالة المغربية منذ المراحل الأولى للحماية[356]، وتعزز ذلك في أثناء الحرب العالمية الثانية[357] قبل أن تتحول العمالة المغربية إلى أحد أهم المكونات التي تعتمد عليها آلة الإنتاج في مراكز استغلال منجمي[358] كثيرة، ولا سيما في منطقة الشمال وبادوكالي[359].

إذا كانت القطاعات المشار إليها سابقًا قد اشتملت على أعداد مهمة من المغاربة، فإن المجال الفلاحي لم يخرج بدوره عن هذه القاعدة[360]. وعلى هذا الأساس، مثّلت قطاعات الفلاحة والصناعة والمناجم القاعدة الواسعة لعمل المغاربة، من دون إغفال القطاعات الأخرى على الرغم من ضعف أعداد المشتغلين فيها[361]. ولكشف الصورة أكثر عن القطاعات المستقطبة للعمالة المغربية، يقدم المكتب الوطني للهجرة .ONI) إحصاءات تشمل الأعوام 1964، و1965، و1966 مذيلة بالتوزيع القطاعي للعمالة المغربية، ولا سيما الفلاحة والمناجم والصلب والبناء[362].

في هذا الإطار، نشير إلى أن الإيقاف الرسمي للهجرة في عام 1974، والسماح للمهاجرين المقيمين بطريقة شرعية في داخل التراب الفرنسي بالقيام بإجراءات التجمع العائلي، أدّيا إلى بعض التحول في بنية الهجرة المغربية؛ بحيث بدأت النساء يلجن ميدان العمل بوصفهن فئة ناشطة.

لإعطاء لمحة عن التوزيع القطاعي للنساء المغربيات، يقدم جيرار نواربيل معطيات خاصة بعام 1975 تكشف عن التوزيع القطاعي للنساء المغربيات الذي شمل الفئات كلها من قبيل: العاملات الزراعيات والمقاولات والأطر المتوسطة والعليا والمستخدمات والعاملات المتخصصات والفنانات والمنجميات والعاملات في القطاع البحري[363].

ثالثًا: هجرة الشباب - الخلفيات والأهمية

لا تستقيم الكتابة عن الفئة العمرية الشابة داخل خرائط الهجرة المغربية، من دون الإحالة على الخلفيات والأهداف التي حرصت فرنسا على إقامتها بين هذه الفئة والمشروع الاستعماري الساعي للحفاظ على الضرورات الأمنية، مع ربطها بالغايات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تحفظ المصالح الجيوسياسية لفرنسا.

على هذا الأساس، فإن واقع الحال في مرحلة الحماية، خصوصًا في نصفها الأول، تميز بالهشاشة الأمنية التي عانتها المؤسسة الاستعمارية، فهي بين انجذابين: انجذاب تلبية الحاجات الفرنسية من الجيش والعمالة والمال، وانجذاب الأرض المغربية التي تخفي مجموعة من الإكراهات التي من الممكن أن تساهم في قلب الوضع برمته؛ الأمر الذي يفسر أن أحسن وسيلة للتعامل مع مطالب الميتروبول هي تلبية احتياجاته من دون التأثير في حالة التوازن المغربية.

بناء عليه، عمل مشروع التهدئة على تفادي استعمال القوة ما أمكن[364]. وما دام الأمر كذلك، فإن ملف الهجرة سيخضع للخيار نفسه، أي اعتباره وسيلة متعددة الوظائف يستجيب لأوضاع محلية وفرنسية بغرض احتواء المجال وامتصاص ما أمكن من السواعد المغربية؛ الأمر الذي يفسر تركيز السلطات الاستعمارية على الشباب.

من الواضح أن عملية ضبط المجال وتلبية الحاجات الفرنسية توازت مع خطة الهجرة أو التهجير التي سنتها فرنسا؛ فانتقال رجل إلى فرنسا هو في الآن ذاته استجابة للمصالح الوطنية الفرنسية من جهة، وإزاحة لبندقية مقاومة[365] من جهة أخرى.

من هذا المنطلق، يمكن اعتبار أن سياسة الهجرة الفرنسية ساهمت من خلال تطبيقها في حشد المتطوعين، إنها في الحقيقة دليل على دهاء السياسة الأهلية كمنظومة سياسية واجتماعية مرنة لها قدرة على التغير وفق الزمان والمكان

وأحوال الناس؛ الأمر الذي مكّنها من حمل شرائح كبيرة من المجتمع المغربي على الإيمان بصلاحية المشروع الاستعماري[366]. ولأن الأمر يتعلق بمسألة حياة أو موت، عمدت فرنسا إلى التركيز على الفئات الشابة، الذكورية أساسًا، لتأمين مشروعاتها واستكمال مخططاتها.

إذا كان للجانب الذكوري مبرراته وهواجسه المرتبطة بعملية إخضاع المجال، فإنه مثّل أيضًا بالنسبة إلى فرنسا إجابة مهمة في ما يخص سيادتها ونموها الاقتصادي. فحاجات تنشيط الاقتصاد حتمت على فرنسا فسح المجال أمام فئة الذكور المتحدرين من أوساط قروية وشبه مدينية لجملة اعتبارات منها: قدرتهم على التحمل، وكذا تكلفتهم المنخفضة مقارنة بالعمالة ذات الأصول الأوروبية نفسها، إضافة إلى غياب تقاليد نقابية لديهم لأمية معظمهم، ما يسمح باستدامة استغلالهم، زد على ذلك غياب تعويضات عائلية بالنسبة إليهم[367]؛ لذلك لم تتردد السلطات الفرنسية في نسج خيوط الدعاية في صفوفهم من خلال الإشادة بشجاعة المغاربة وصدقيتهم وصبرهم، وذلك حتى يسهل إدماجهم في مهن ينفر منها الفرنسيون، وفي حروب لا تعنيهم من قريب أو بعيد، ما دامت الغاية جعل رأس المال البشري المغربي في خدمة الأولويات الفرنسية.

إذا كان إدماج المغاربة إلى حدود عام 1956 محكومًا بطريقة غير مباشرة بخدمة المصالح العليا لفرنسا، فإن هذه المصلحة أخذت أبعادًا أخرى بعد الاستقلال لها علاقة، هذه المرة، باعتبارات اقتصادية واجتماعية واستراتيجية باستحضار مؤشر التكلفة، وكذا قدرة الفئة الشابة على الاندماج، مقارنة بكبار السن؛ لذلك عمدت المؤسسات الإنتاجية الفرنسية (بالنظر إلى طبيعة العمل الذي ينتظرهم، والذي يقوم على القوة العضلية، ولا سيما أن التطور التقني ظل محدودًا) إلى توظيفهم في بعض المهن الصعبة كالمناجم والصباغة والتلحيم ... إلخ، وهي أعمال اقتضت التبعات الصحية المرتبطة بها الاقتصار على الفئات الشابة لقدرتها على تحمل مشاقها، فضلًا عن الآثار الناجمة عنها والمحفوفة ببعض المخاطر والتي لا تظهر إلا بعد أعوام، ما قد يجنب عددًا من مؤسسات الإنتاج تبعات سياسية ونقابية وخلقية كثيرة[368].

بموازاة الخلفيات السابقة، فرض منطق الحاجة الفرنسي التركيز على الشباب لأسباب ذهنية، نظرًا إلى الطابع المتحرر نسبيًا لهذه الفئة التي تجعلها قابلة للتكيف مع خصوصية المجتمع الفرنسي، بالدرجة نفسها التي تجعلها قابلة لتمثل الثقافة الاستهلاكية في نمط عيشها، أكان داخل مجتمع الإرسال أم مجتمع الاستقبال؛ الأمر الذي يخدم من جهة الاقتصاد الفرنسي، ومن جهة أخرى، صورة فرنسا داخل مستعمراتها السابقة.

إلى جانب ذلك، تبرز المحددات الاستراتيجية جلية، بفسح المجال أمام الطلاب للالتحاق بالمعاهد والمؤسسات الفرنسية في خلال مرحلة الحماية (1912-1956)، مع وضع قيود على المغاربة الراغبين في متابعة دراستهم في المشرق خوفًا من أن تجذبهم الأفكار الوطنية التي ستشكل خطرًا على مصالحها في حال إدخالها والترويج لها في المغرب؛ الأمر الذي جرى الحفاظ عليه بعد استقلال المغرب، حيث عمدت فرنسا إلى توفير شروط التحاق هذه الفئة بمؤسسات التكوين الفرنسي في الستينيات والسبعينيات. ولعل السبب واضح في أن فرنسا كانت تبتغي الحفاظ على وجودها بأشكال مختلفة، فشباب اليوم بالتأكيد هم من يصنعون قرارات بلدانهم في الغد[369].

لإعطاء صورة عن أهمية عنصر الشباب ضمن التركيبة العمرية للمهاجرين، نشير إلى أن الذين هاجروا من المغرب بين سن العشرين وسن الثلاثين قبيل الاستقلال إلى حدود السبعينيات كانوا أكثر من 60 في المئة، والأمر نفسه ينطبق على التجمع العائلي، حيث لا يمثل الأشخاص الذين جاوزوا الخامسة والأربعين سوى 5 في المئة[370].

في السياق نفسه، تقدم منظمة العمل العربية نسبًا خاصة بالعقود الممتدة من عام 1951 إلى عام 1960، ومن عام 1961 إلى عام 1970، ومن عام 1971 إلى عام 1980. هكذا، عرفت الفئة العمرية بين 15 و24 عامًا ما مجموعه 7.43 في المئة، وبين 25 و34 عامًا ما مجموعه 8.30 في المئة في خلال العقد الأول، لتصير النسبة 8.31 في المئة و1.44 في المئة في العقد الثاني، وأخيرًا 2.41 في المئة و8.26 في المئة في العقد الأخير[371].

تظهر مما سبق أهمية الهجرة الشبابية ضمن تركيبة الهجرة المغربية. وهي أهمية زادت وتيرتها مع منتصف السبعينيات، ولا سيما مع فسح المجال أمام الالتحاق العائلي[372]؛ الأمر الذي ساهم في زيادة نسبة المغاربة ضمن النسيج الديموغرافي الفرنسي، فانتقلت بذلك الهجرة المغربية، شأنها شأن الهجرة المغاربية، من هجرة ذكورية موقتة ذات طابع عمالي في الأغلب إلى هجرة سكانية، أو هجرة استيطانية تميل إلى ترسيخ وجودها على نحو دائم.

رابعًا: الشباب والهجرة – في الأسس التاريخية لقضايا الراهن

سبقت الإشارة إلى أهمية مساهمة المؤرخ في تناول القضايا المرتبطة بالشباب، ولا سيما تلك التي تصنع الحدث اليوم، والتي يجري التعامل معها كأنها ظواهر مستجدة. وفي هذا السياق سنقف على الهجرة السرية والعنصرية.

من المعلوم أن الهجرة السرية، من زاوية تاريخية، ليست وليدة اليوم[373] ولم تكن كذلك؛ إنها من صور الهجرة التي استأنس بها المغاربة في الأقل، منذ بداية الحماية، وإن كانت في الواقع ترجع إلى أعوام سابقة[374].

بناء عليه، لا بد من الإشارة إلى أن الهجرة الشرعية توازت مع نظيرتها السرية لتمثّلا وجهين لعملة واحدة؛ إذ دلت المعطيات على تنامي مؤشرات الهجرة السرية بتشجيع من السلطات الفرنسية، وكذا من رأس المال الفرنسي الذي نظر إلى هذا الشكل من الهجرة على أنه ضرورة لتحريك آلة الإنتاج[375]، عبر تأمين «جيش احتياطي» من العمالة المحلية الرخيصة لخدمة رأس المال الفرنسي لكن مع الحرص على إخضاع مؤشر تطورها لضرورات السلم الاجتماعي في المغرب[376]، وهو ما جرى الحرص عليه؛ الأمر الذي يفسر تساهل السلطات الفرنسية إزاء هذا النوع من الهجرة. وهو تساهل تترجمه من خلال تسوية أوضاع المهاجرين السريين، على الرغم من حالات التنافي التي يجد فيها هؤلاء أنفسهم داخل التراب الفرنسي في مواجهة تشريعات تتعلق بشروط الهجرة؛ ما يعني ضمنيًا قبول هذا النوع من الهجرة وتشجيعه، ولا سيما في أثناء فترات الازدهار التي تواكب نمو مؤشرات القطاعات الاقتصادية الفرنسية.

إن اعتبار الهجرة السرية ناجعة اقتصاديًا، وغير مكلفة ماليًا واجتماعيًا[377]، دفع فرنسا إلى المحافظة على نسبة منها داخل بنية الهجرة المغربية.

على الرغم من تصريحات الجانب الفرنسي أن لا حاجة إلى أيدٍ عاملة مغربية سرية، فإنه مع ذلك نسجل قبول هؤلاء في المعامل الفرنسية من دون عقود عمل. وهو أمر لم يقتصر على المؤسسات الخاصة، بل امتد أيضًا إلى المقاولات العمومية؛ إذ تمكن بعض المغاربة في أثناء فترة التوسع الذي عرفته هذه المقاولات من الاشتغال فيها، وإن كان وضعهم غير قانوني فوق التراب الفرنسي، كما كان يجري الإدماج الموقت لبعض المهاجرين السريين حفاظًا على تنافسية قطاع الصناعات الفرنسي[378].

كانت الهجرة السرية شكلًا روتينيًا صبغ علاقة المغرب بفرنسا وأوروبا عمومًا، وهو وضع شجعته فرنسا وأذكته وحافظت عليه. والأصوات التي ترتفع اليوم منددة بالهجرة السرية تجسيد لقانون المصلحة الفرنسي الذي لا يزال ساريًا، والذي يرى في هذا النوع من الهجرة تكلفة سياسية ومالية وإنسانية في عالم أضحت ثقافة حقوق الإنسان فيه إحدى أهم المرجعيات التي تحدد التعامل مع الهجرة السرية وتوجهه.

أما بخصوص الممارسات التمييزية[379]، فَلعَل أهم مظاهرها هو تجميع المغاربة وعزلهم في مراكز ذات طبيعة فلاحية أو صناعية؛ المهم هو أن حاجات الاقتصاد والمردودية كانت تستلزم تجميع المغاربة، حتى توافر شروط محيط ملائم يساعد في تجاوز «محنة الغربة» ويعمل على وضع الأسس «الموضوعية» للإنتاجية؛ وهو التصور نفسه الذي حكم تجنيد المغاربة، ولو أن الأمر هنا كان محكومًا بأبعاد عسكرية استراتيجية[380]. وفي هذا الإطار، لا بد من تأكيد وظيفة عملية التجميع، حيث ينشط عمل ضباط الشؤون الأهلية، وكذا مصالح الأمن الفرنسي، ولا سيما في فترة الأربعينيات (حيث تنامت المطالب الوطنية، وكذلك الدعاية الشيوعية)، هذا من جهة، ومثّلت هذه التجمعات فرصة لفرنسا لإعطاء صورة عن خصوصيات العلاقة بينها وبين المغرب، من جهة أخرى؛ فقد أنشئ بعض المكاتب (مكتب

المغرب في باريس)، فضلًا عن توفير بعض المؤسسات ذات الطبيعة الدينية (مسجد باريس) والصحية (مستشفى منطقة بوبيني ضواحي باريس)، بل وحتى استقدام بعض الأئمة، ومنع تناول الكحول، إضافة إلى الاحتفال بالأعياد الدينية[381].

الواقع أنه حوفظ على هذا الوضع حتى مع حصول المغرب على الاستقلال وتوقيع اتفاقية إطار مع فرنسا في عام 1963، بحيث مثّلت هواجس المردودية والنظرة الدونية تجاه عمالة المستعمرات عنصرًا محددًا في استمرارية الوضع الذي عاناه المغاربة إبان فترة الحماية، فإن التجميع ظل حاضرًا. إضافة إلى ذلك، عمد مسؤولو بعض المؤسسات العمومية إلى انتقاء المشرفين على عملية الإدماج والتأطير الخاصة بالمغاربة من أشخاص لهم معرفة بالثقافة المحلية، الأمر الذي ينم عن نوع من التعالي والنظرة الاحتقارية نحو هذا الصنف من العمالة، خصوصًا أن هذا الإشراف كان يتشكل في الأغلب من قدامى العسكريين[382].

لعل أكبر تجسيد للممارسة التمييزية له علاقة بالأجور والأوضاع المهنية والحق النقابي، وهو ما كان له انعكاس على الأوضاع النفسية والمهنية للعمال المغاربة. وعلى الرغم من بعض المكاسب التي حُقّقت، فإن أوضاعهم السكنية وأوضاع عيشهم جعلت أبناءَهم يعانون بدورهم الحيف والتهميش؛ الأمر الذي يؤكد استمرارية أنموذج العلاقات نفسه الذي حكم علاقة فرنسا بآبائهم باعتبارهم ينتمون إلى مستعمرة فرنسية سابقة[383].

إن الإشارة إلى هذا «العمق التاريخي» تؤكد الطابع المركب لواقع المعاناة والدونية الذي وجدت فيه الأجيال اللاحقة والمتحدرة من أصول مغربية نفسها في فرنسا، والذي يعكس في العمق ذهنية تعود إلى خط التطور التاريخي عقودًا طويلة، وهي ذهنية مشبعة بعقدة التفوق واحتقار الآخر المختلف، واعتباره وسيلة لتحقيق مطامح الأمة الفرنسية.

خاتمة

يُتَبين مما سبق أن الهجرة المغربية نحو فرنسا تختزن في طياتها سيرورتين: سيرورة دافعة ارتبطت بما شهده المغرب من تحولات وأزمات على مختلف الواجهات في وقت لم يكن مهيأ لذلك، وسيرورة جاذبة تمثلت في الحاجات الاقتصادية والعسكرية والديموغرافية التي كانت فرنسا في حاجة إليها.

على هذا الأساس، نزعت فرنسا، من طريق إدماج الزعامات المحلية في نظام الحماية إلى تفكيك المجتمع، وبناء نسيج هجين يسهل التحكم فيه. وقد أصبحت الهجرة مدخلًا أساسيًا في هذا الاتجاه لتحقيق تعديل في التمثلات السائدة لدى المغاربة، وتطويعهم وفق معايير «عصرية» تجعلهم يعيشون صراعًا بين الانجذاب إلى أضواء العصرنة والبقاء على وضعيتهم التاريخية المحلية. وقد كشفت الهجرة عن نجاعة المنافذ التي فتحتها، فأصبح المغاربة يفتشون عن الحلول الفردية خارج نطاق وجودهم، فما عادت أرض النصارى بالشيء المستبعد أو المكروه، بل أصبحت هذه التحديدات تتلاشى لمصلحة البحث عن الثراء، وتحقيق الذات والاستفادة من عائدات العمل لدى الفرنسيين؛ إنه تغير يكشف عن التحول الذي طرأ على البنيتين الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية للمغاربة؛ الأمر الذي جعل الهجرة المغربية تتسم أساسًا بهيمنة فئة الشباب على تركيبتها.

لعل من باب تحصيل الحاصل الإشارة إلى أن هذه الهيمنة لا ترجع فقط إلى كون هذه الفئة مؤهلة أكثر من غيرها للإجابة عن التحديات الاقتصادية والأمنية التي واجهتها فرنسا، بل أيضًا لكونها تعتبر استراتيجية لإنجاح المشروع الاستعماري على المدى الطويل. لذلك، ليس غريبًا أن تُعتمد لتسويق صورة فرنسا في المغرب، بالدرجة نفسها التي جرى اللجوء إليها في ترسيم العلاقة بالمغرب المستقل؛ بما يحافظ على استمرارية أنموذج علاقات التبعية وعلى جميع المستويات.

المراجع

1 – العربية

ابن الجيلالي، حسن. «انعكاسات أزمة 1929 على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب. المنطقة الفرنسية». إشراف محمد أمين البزاز. أطروحة دكتوراه في التاريخ. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1989.

أوعسو، خالد. «الهجرة المغربية إلى فرنسا من 1946 إلى 1980: دراسة للعمالة المغربية بمقاولة رونو». إشراف عبد المجيد القدوري. أطروحة دكتوراه في التاريخ. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2014.

بنعدادة، آسية. **الفكر الإصلاحي في عهد الحماية: محمد بن الحسن الحجوي نموذجاً**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2003.

بوزوينة، سمير. **الاحتلال العسكري الفرنسي للمغرب دراسة في الاستراتيجية العسكرية (1912-1934)**. تقديم مصطفى الكثيري. الرباط: منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، 2007.

حجي، محمد وآخرون. **معلمة المغرب: قاموس مرتب على حروف الهجاء يحيط بالمعارف المتعلقة بمختلف الجوانب التاريخية والجغرافية والبشرية والحضارية للمغرب الأقصى**. سلا، المغرب: الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، 1995.

حسن، كمال. «مؤسسات البحث والتعليم بالمغرب خلال فترة الحماية 'مقاربة تاريخية'». إشراف محمد كنبيب. أطروحة دكتوراه في التاريخ. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2002.

ساعف، عبد الله. **حكاية «أَنَهْ مَا»: سيرة جينيرال مغربي في حرب الڤيتنام**. سلسلة نقد السياسة 4. الدار البيضاء: منشورات دفاتر سياسية، 2007.

سكاح، علي. «المهاجرون المغاربيون في فرنسا وإشكالية الاندماج». رسالة ماجستير في القانون العام. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، 1994.

ضريف، محمد. **الأحزاب السياسية المغربية: من سياق «المواجهة» إلى سياق «التوافق» 1934-1999**. الدار البيضاء: منشورات الجمعية المغربية لعلم الاجتماع السياسي، 2001.

العروي، عبد الله. **مجمل تاريخ المغرب**. ط 2. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2000. ج 3: **من الغزو الإيبيري إلى التحرير**.

عياش، ألبير. **المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية**. ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين السعودي. مراجعة إدريس بنسعيد وعبد الأحد السبتي. سلسلة معرفة الممارسة. الدار البيضاء: دار الخطابي للطباعة والنشر، 1985.

لاندو، روم. **تاريخ المغرب في القرن العشرين**. ترجمة نقولا زيادة. ط 2. بيروت: دار الثقافة، 1988.

المملكة المغربية، هيئة الإنصاف والمصالحة. **السياق التاريخي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب**. سلسلة دراسات وندوات هيئة الإنصاف والمصالحة. الرباط: منشورات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2009.

منظمة العمل العربية. **إعادة إدماج المهاجرين العائدين بالمغرب: الواقع والطموح**. ترجمة عبد اللطيف فضل الله. طنجة: المؤسسة العربية للتشغيل، 1995.

هجرة المغاربة إلى الخارج: ندوة عقدتها لجنة القيم الروحية والفكرية التابعة لأكاديمية المملكة المغربية، الناظور، 25-26 ذو الحجة 1419 هـ/ 12-13 أيار/ مايو 1999. سلسلة الندوات. الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة العربية المغربية، 2000.

الوزاني، محمد حسن. **مذكرات حياة وجهاد: التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية**. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1982.

2 – الأجنبية

Adam, André. *Casablanca: Essai sur la transformation de la société marocaine au contact de l'Occident*. Paris: Centre national de la recherche scientifique CNRS, 1968.

Annuaire de l'Afrique du nord. Centre national de la recherche scientifique/Centre de recherches et d'études sur les sociétés méditerranéennes (CRESM) (éds). Paris: Éditions du CNRS, 1982.

Annuaire de l'Afrique du nord. vol. 8. Paris: Éditions du CNRS, 1970.

Aouchar, Amina. *Colonisation et campagne berbère au Maroc*. Casablanca: Afrique Orient, 2005.

Archives château de Vincennes revue historique de l'Armée de terre (SHAT): 3H 2483; 3H 2485, D4; 3H 2485, Dossier 14; 3H 2487, D1; 3H 2487, D6.

Archives M.A.E. Courneuve. Affaires Marocaines et Tunisiennes. Maroc 1944-1955. 24 QO, no. 283 série M, no. 18 dossiers 13.

_______. Afrique Levant (Afrique du Nord) Maroc 1956-1968. 130 sup. Carton 539.

Arkoun, Mohammed (dir). *Histoire de l'Islam et des musulmans en France du Moyen Âge à nos jours*. Jacques Le Goff (préf). Paris: Albin Michel, 2006.

Assidon, Elsa. *Sahara occidental, un enjeu pour le Nord-Ouest Africain*. Cahiers libres 350. Paris: F. Maspero, 1978.

Atouf, Elkbir. «Les Marocains en France de 1910 à 1965: L'Histoire d'une immigration programmée.» Thèse de Doctorat en histoire. Université de Perpignan. Perpignan, 2003.

_______. *L'Histoire de l'émigration Marocaine au bassin minier du Nord-pas-de-Calais (1917-1987)*. Études et recherches. no. 15. Rabat: Institut royal de la culture amazighe (IRCAM), 2010.

Azan, Paul. *L'Armée indigène nord-africaine*. Paris/Limoges/Nancy: Charles-Lavauzelle & Cie, 1925.

Baroudi, Abdallah. *Maroc: Impérialisme et émigration*. Paris: Le Sycomore, 1978.

Bekraoui, Mohamed. «Le Maroc et la première guerre mondiale (1914-1920).» Thèse de Doctorat. Université Aix-en-Provence. Aix-en-Provence, 1987.

_______. *Les Marocains dans la grande guerre 1914-1919.* Jean-Claude Allain (préf). Rabat: Publications de la Commission marocaine d'histoire militaire, 2009.

Belbah, Mustapha & Patrick Veglia. «Dossier: Marocains de France et d'Europe: Pour une histoire des Marocains en France.» *Hommes et migrations*. no. 1242 (Mars - Avril, 2003).

Bernard, Augustin. *L'Afrique du Nord pendant la guerre*. Histoire économique et sociale de la Guerre mondiale. Série française. Paris: Presses universitaires de France/New Haven (Conn): Yale University Press/Dotation Carnegie pour la paix Internationale, 1926.

Berque, Jacques. *Le Maghreb entre deux guerres*. Paris: Éd. du Seuil, 1962.

Blanc-Chaléard, Marie-Claude. *Histoire de l'immigration*. Repères 327. Paris: La Découverte, 2001.

Comité central d'entreprise. «L'État de santé des travailleurs de la Régie exemple de l'usine de Billancourt.» Renault, service économique et de documentation, note économique. no. 13. (23 Novembre 1973).

Delanoë, Nelcya. *Poussières d'Empires: Trois couleurs, un drapeau, un empire*. Collection témoignages. Casablanca: Tarik éditions, 2002.

Frémeaux, Jacques. «Dossier: Soldats de France: La Participation à la défense militaire.» *Hommes et migrations*. no. 1276 (Novembre - décembre, 2008).

Gallissot, René. *Le Patronat européen au Maroc (1931-1942)*. Rabat: Éditions techniques nord-africaines, 1964.

Ganiage, Jean avec la collab. de Jean Martin. *Histoire contemporaine du Maghreb de 1830 à nos jours*. Paris: Fayard, 1994.

Genty, Jean-René. *Les Étrangers dans la région du Nord: Repères pour une histoire régionale de l'immigration dans le Nord-Pas-de-Calais,* 1850-1970. CREAC-histoire. Paris: L'Harmattan, 2009.

Guillaume, Augustin. *Les Berbères marocains et la pacification de l'Atlas central (1912-1933)*. Paris: René Julliard, 1946.

Juin, Alphonse. «Lyautey: Le Politique et le Militaire.» *Cahiers Charles de Foucauld*. vol. 33 . no. 1 (1954).

Karam, Samira. *Traitement de l'immigration marocaine dans El País et ABC 2000-2004.* Collection CCME. Casablanca: Éditions la croisée des Chemins, 2013.

Laffort, Bruno. *L'Immigration des intellectuels marocains en France: Regards sur une génération d'étudiants étrangers.* Aïssa Kadri (préf). Hommes et sociétés. Saint-Denis: Institut Maghreb-Europe/Paris: Karthala, 2009.

Mabiala-Gaschy, Christian G. *La France et son immigration: Tabous, mensonges, amalgames et enjeux*. Points de vue. Paris: L'Harmattan, 2007.

Montagne, Robert (dir.). *Naissance du prolétariat Marocain: Enquête collective 1948-1950.* Cahiers de l'Afrique et l'Asie III. Paris: Peyronnet, 1951.

Noin, Daniel. *La Population rurale du Maroc*. Tomes 2. Publications de l'Université de Rouen 8. Paris: Presses universitaires de France, 1970.

Noiriel, Gérard. *Le Creuset Français: Histoire de l'immigration, XIXe-XXe siècles*. L'Univers historique. Paris: ed. du Seuil, 1988.

Pluyette, Jean. *La Sélection de l'immigration en France et la doctrine des races*. Paris: Éditions et publications contemporaines Pierre Bossuet, 1930.

Ray, Joanny. *Les Marocains en France*. Trésors de la bibliothèque 8. Rabat: Université Mohammed V-Agdal, Faculté des lettres et des sciences humaines, 2011.

Rivet, Daniel. *Lyautey et l'institution du protectorat français au Maroc, 1912-1925.* Collection Histoire et perspectives méditerranéennes. Paris: L'Harmattan, 1988.

Schor, Ralph. *Histoire de l'immigration en France de la fin du XIXe siècle à nos jours*. Paris: Armand Colin, 1996.

Sornat, Daniel. *Les Goumiers Marocains dans la bataille: 1948-1951, Tonkin et RC 4.* Collection Histoire & mémoires combattantes. Sceaux: L'Esprit du livre, 2009.

Spengler, Oswald. *L'Homme et la technique*. Anatole A. Petrowsky (trad.). Les Essais 89. 5ème éd. Paris: Gallimard, 1958.

Taraud, Christelle. *La Prostitution coloniale: Algérie, Tunisie, Maroc, 1830-1962.* Paris: Payot, 2003.

Waterbury, John. *Le Commandeur des croyants: La Monarchie marocaine et son élite*. Catherine Aubin (trad.). Pays d'outre-mer. série 2. Études d'outre-mer 11. Paris: Presses universitaires de France, 1975.

---

(293) Oswald Spengler, L'Homme et la technique, Anatole A. Petrowsky (trad.), Les Essais 89, 5ème éd. (Paris: Gallimard, 1958), pp. 40-46.

(294) أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، مج 6 (بيروت: دار صادر، 1997)، ص 306.

Paul Robert, Le Nouveau petit Robert, Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française (Paris: Dictionnaires Le Robert, 2001), p. 1266.

(295) Ibid.

(296) علي سكاح، «المهاجرون المغاربيون في فرنسا وإشكالية الاندماج» (رسالة ماجستير في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، 1994)، ص 6-8.

(297) Mustapha Belbah et Patrick Veglia, «Dossier: 'Marocains de France et d'Europe': Pour une histoire des Marocains en France,» Hommes et migrations, no. 1242 (Mars - Avril 2003), p. 18.

(298) المكي بن الطاهر، «تاريخ هجرة المغاربة إلى الخارج»، في: **هجرة المغاربة إلى الخارج**، أعمال ندوة عقدتها لجنة القيم الروحية والفكرية التابعة لأكاديمية المملكة المغربية، الناظور، 25-26 ذو الحجة 1419 هـ/ 12-13 أيار/ مايو 1999، سلسلة الندوات (الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة العربية المغربية، 2000)، ص 69-74.

(299) Alphonse Juin, «Lyautey: Le Politique et le Militaire,» Cahiers Charles de Foucauld, vol. 33, no. 1 (1954), p. 143.

(300) René Gallissot, Le Patronat européen au Maroc (1931-1942), (Rabat: Éditions techniques nord-africaines, 1964), pp. 18-19.

(301) محمد حسن الوزاني، **مذكرات حياة وجهاد. التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية**، ج 1 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1982)، ص 398-400.

(302) Amina Aouchar, Colonisation et campagne berbère au Maroc (Casablanca: Afrique Orient, 2005), pp. 101-133, 150-156, 161-181, 185-208, 213-226.

(303) عبد الله العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، ج 3، **من الغزو الإيبيري إلى التحرير**، ط 2 (الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2000)، ص 163–165؛ ألبير عياش، **المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية**، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين السعودي، مراجعة إدريس بنسعيد وعبد الأحد السبتي، سلسلة معرفة الممارسة (الدار البيضاء: دار الخطابي للطباعة والنشر، 1985)، ص 178–180.

(304) أشير في هذا الصدد إلى أن العناية الصحية بلغت 13 مليون استشارة طبية في عام 1950، في مقابل 63.2 مليون استشارة في عام 1930، يُنظر: روم لاندو، **تاريخ المغرب في القرن العشرين**، ترجمة نقولا زيادة، ط 2 (بيروت: دار الثقافة، 1988)، ص 285.

(305) Jean Ganiage avec la collab. de Jean Martin, Histoire contemporaine du Maghreb de 1830 à nos jours (Paris: Fayard, 1994), pp. 409-412.

(306) Elkbir Atouf, «Les Marocains en France de 1910 à 1965: L’Histoire d’une immigration programmée,» Thèse de Doctorat en histoire, Université de Perpignan, Perpignan, 2003, pp. 34-37;

عياش، ص 285.

(307) يشير دانييل نوان إلى أهمية الهجرات الموسمية التي عرفتها البادية نتيجة التحولات التي شهدها المغرب، يُنظر:

Daniel Noin, La Population rurale du Maroc, tome 1, Publications de l'Université de Rouen 8 (Paris: Presses universitaires de France, 1970), pp. 17-18, 58-60.

(308) لا ننسى أن الأزمات الاقتصادية انعكست على البلدان التابعة أكثر مما انعكست على فرنسا، يُنظر: حسن بن الجيلالي، «انعكاسات أزمة 1929 على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب. المنطقة الفرنسية»، إشراف محمد أمين البزاز (أطروحة دكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1989)، ص 254.

(309) عمل أندريه آدم على رسم معالم التحول الذي عرفته الدار البيضاء مع المرحلة الكولونيالية، فشكل فمثّل بذلك عمله إطارًا مرجعيًا للتحولات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها هذه المدينة، يُنظر:

André Adam, Casablanca: Essai sur la transformation de la société marocaine au contact de l’Occident, tomes I et II (Paris: Centre national de la recherche scientifique [CNRS], 1968).

(310) في هذا الصدد يشير روبير مونتاني إلى أهمية الهجرة اليهودية نحو البيضاء، يُنظر:

Robert Montagne (dir.), Naissance du prolétariat marocain: Enquête collective. 1948-1950, Cahiers de l'Afrique et l'Asie III (Paris: Peyronnet, 1951), p. 135.

هذا من دون إغفال هجرة أبناء الجنوب المغربي تجاه الدار البيضاء، يُنظر:

John Waterbury, Le Commandeur des croyants: La Monarchie marocaine et son élite, Catherine Aubin (trad.), Pays d'outre-mer. 1 série. Études d'outre-mer 11 (Paris: Presses universitaires de France, 1975), p. 156.

(311) Daniel Rivet, Lyautey et l’institution du protectorat français au Maroc, 1912-1925, tome 3, Collection Histoire et perspectives méditerranéennes (Paris: L’Harmattan, 1988), p. 65.

(312) آسية بنعدادة، **الفكر الإصلاحي في عهد الحماية: محمد بن الحسن الحجوي نموذجاً** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2003)، ص49-50.

(313) Rivet, pp. 12, 28, 132.

(314) بخاصة حزب الاستقلال، يُنظر: محمد ضريف، **الأحزاب السياسية المغربية: من سياق «المواجهة» إلى سياق «التوافق»** 1934-1999 (الدار البيضاء: منشورات الجمعية المغربية لعلم الاجتماع السياسي، 2001)، ص 73.

(315) المملكة المغربية، هيئة الإنصاف والمصالحة، **السياق التاريخي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب**، سلسلة دراسات وندوات (الرباط: منشورات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2009) ص 15-16.

(316) المرجع نفسه، ص 30-34.

(317) Abdelaziz Belal & Abdeljalil Agourram, «L’Économie Marocaine depuis l’indépendance,» Annuaire de l’Afrique du nord, vol. 8 (Paris: Éditions du CNRS, 1970), pp. 159-160.

حيث يشير الباحثان على سبيل المثال إلى تراجع الاستثمار في القطاع العام من 298 مليون درهم في عام 1967 إلى 147 مليون درهم في عام 1968. أما بالنسبة إلى القطاع الخاص فانخفض بدوره من 40 مليون درهم إلى 17 مليون درهم.

(318) بخصوص التكلفة الاقتصادية للصحراء يقدم سانتوشي معطيات تهم ميزانية الدفاع في الفترة 1974-1978، بحيث انتقلت من 1007 ملايين درهم في عام 1974 إلى 1664 في عام 1975، لتبلغ 2339 في عام 1976، ثم لتصل إلى 3510 في عام 1977، وذلك قبل أن تعرف تراجعًا طفيفًا في عام 1978، حيث بلغت 3488 ملايين درهم، يُنظر:

Jean-Claude Santucci, «Chronique politique Maroc,» dans: Annuaire de l’Afrique du nord, Centre national de la recherche scientifique; Centre de recherches et d'études sur les sociétés méditerranéennes (CRESM) (éds.) (Paris: Éditions du CNRS, 1982), pp. 567-582;

لمزيد من التفصيل عن ثقل فاتورة الصحراء، يُنظر:

Elsa Assidon, Sahara occidental, un Enjeu pour le Nord-Ouest Africain, Cahiers libres 350 (Paris: F. Maspero, 1978), p. 79.

(319) ارتفعت دخوله إلى نحو 1974 لتبلغ 4075 ملايين درهم، قبل أن تتهاوى لتصل إلى 2190 في عام 1976، ثم 2034 في عام 1978، يُنظر:

Mohammed Charef, «Les Transferts d’épargne des émigrés marocains en France. Évaluation de leur importances et de leurs effets,» dans: Annuaire de l’Afrique (1982), p. 223.

(320) تشير الباحثة سميرة كرم إلى أن الساكنة الحضرية انتقلت من 3389613 نسمة في عام 1960 إلى 5409725 نسمة في عام 1971

لتبلغ 8730399 نسمة في عام 1982، ما يعني زيادة من 29.1 في المئة في عام 1960 إلى 35.1 في المئة، ثم 43 في المئة في عام 1982 على العكس من الساكنة القروية التي لم تبلغ نسبة زيادتها النسبة التي بلغتها المدن، يُنظر:

Samira Karam, Traitement de l'immigration marocaine dans El País et ABC 2000-2004, Collection CCME (Casablanca: Éditions la croisée des chemins, 2013), pp. 56, 63.

(321) الأمر الذي يفسر كون المدن أضحت بؤرة احتقان اجتماعي، ومن ثم بؤرة للانتفاضات المختلفة التي عرفها المغرب، يُنظر: المملكة المغربية، هيئة الإنصاف والمصالحة، ص 28–40.

(322) Marie-Claude Blanc-Chaléard, Histoire de l'immigration, Repères 327 (Paris: La Découverte, 2001), p. 23.

(323) العروي، ص 191.

(324) Mohamed Bekraoui, «Le Maroc et la première guerre mondiale (1914-1920),» Thèse de Doctorat. Université Aix-en-Provence, Aix-en-Provence, 1987, p. 218.

(325) فرض اندلاع الحرب التوظيف القسري للمستعمرات بموجب مرسوم 1916/ 9/ 14، سيُلحقُ عدد من المغاربة بالجبهات أو بالصناعات المغذية للعمليات العسكرية، يُنظر:

Mohamed Bekraoui, Les Marocains dans la grande guerre 1914-1919, Jean-Claude Allain (préf.) (Rabat: Publications de la Commission marocaine d'histoire militaire, 2009), p. 75.

(326) A. Guillaume, Les Berbères marocains et la pacification de l'Atlas central (1912-1933) (Paris: René Julliard, 1946).

(327) Joanny Ray, Les Marocains en France, Trésors de la bibliothèque 8 (Rabat: Université Mohammed V-Agdal, Faculté des lettres et des sciences humaines, 2011), p. 225 (Réimpression 1938); Paul Azan, L'Armée indigène nord-africaine (Paris; Limoges; Nancy: Charles-Lavauzelle & Cie, 1925), p. 2.

(328) Atouf, « Les Marocains en France,» p. 71.

(329) هناك اختلاف في عدد الضحايا من مصدر إلى آخر، يُنظر: Ibid., p. 26.

تشير المصادر الفرنسية إلى 14 ألف مغربي بين قتيل وجريح، وهي أرقام صادرة عن الجنرال Croushard de Gousabert، يُنظر: Archives château de Vincenne, France (SHAT), Carton 3. 2475 DI, Ordre Général no. 10.

(330) Abdallah Baroudi, Maroc: Impérialisme et émigration (Paris: Le Sycomore, 1978), p. 22.

(331) Atouf, «Les Marocains en France,» pp. 258-259.

(332) Ibid., p. 259.

وللإشارة يقدم أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية إحصاءات حول قدماء العسكريين المغاربة، حيث كان عددهم 70 ألفًا في عام 1945 ثم 97 ألفًا إلى حدود نيسان/ أبريل 1949، ليرتفع العدد إلى 121 ألفًا (شباط/ فبراير 1953) ثم 128 ألفًا (كانون الثاني/ يناير 1954)، ما يعني أن ما تم تجنيده منذ نهاية الحرب العالمية الثانية هو 58 ألفًا، يُنظر: ورقة صادرة عن الإقامة العامة بتاريخ 1955/ 1/ 17، في:

Archives M.A.E. Courneuve, Affaires Marocaines et Tunisiennes, Maroc 1944-1955, 24 QO no. 283 série M, no. 18 dossiers 13.

(333) على سبيل المثال، تقرير حول خسائر الكوم المغاربة في الشرق الأقصى بتاريخ 1952/10/28 وتهم الفترة الممتدة بين 1952/10/1 إلى تاريخ الإرسالية، وقد جاءت المعطيات كالآتي: الفرقة السابعة (جريح واحد)، الفرقة العاشرة (169 مفقودًا و9 جرحى)، الفرقة الرابعة عشرة (مفقودان و9 جرحى)، وهذه الفرق تشكل الطابور الخامس المغربي، يُنظر:

Archives château de Vincenne revue historique de l'Armée de terre (SHAT), 3H 2485 Dossier D4.

أيضًا: تقرير آخر في 1954/1/11 يحمل صفة سري وهو صادر عن قيادة القوات الفرنسية بسايغون رقم 96 يعطي صورة عن الخسائر من دون أن يحدد الفترة الزمنية، هكذا كانت المعطيات هي: 33 من القتلى و3 بين مفقود وأسير و40 جريحًا، يُنظر:

Archives château de Vincenne revue historique de l'Armée de terre (SHAT), 3H 2485, Dossier no. 14.

(334) يعطي دانييل سورنات (Daniel Sornat) صورة عن المعارك التي خاضها الكوم المغاربة في أوديني وبومونا وديانيوبومونا ودياني ودجينليت ودانخي، خصوصًا الطابورين الثاني والعاشر، والأوضاع التي أحاطت بهذه العمليات، يُنظر:

Daniel Sornat, Les Goumiers Marocains dans la bataille, 1948-1951: Tonkin et RC 4, Collection Histoire & mémoires combattantes (Sceaux: L'Esprit du livre éd., 2009), pp. 49-61, 105-110.

(335) حتى عام 1953، كانت تصل إلى الهند الصينية تعزيزات مغربية، كما تفصح عن ذلك إرسالية صادرة في 1953/2/4 رقم 238 تحمل صفة سري، يُنظر:

Archives château de Vincennes revue historique de l'Armée de terre (SHAT), 3H 2485, D4, 1°B/ORG 15H3.

(336) Archives château de Vincennes revue historique de l'Armée de terre (SHAT), Carton 3 H 2483.

خصوصًا الرزمة التي تحمل عدد الملف Q رقم 12 الذي يعطي صورة عن المعاناة ولا سيما بين عامي 1943 و1945.

(337) إرسالية في 16 أيار/ مايو 1953 رقم 5635 صادرة عن القائد العام للقوات الفرنسية في فيتنام، يُنظر:

Archives château de Vincennes revue historique de l'Armée de terre (SHAT), 3H 2487, D6, dossier 9.

(338) للاطلاع أكثر، يُنظر: **الأيام الأسبوعية** (المغرب)، (12 حزيران/ يونيو 2009)، ص 8-13.

(339) المرجع نفسه؛ هنا نشير إلى أن سلطات الحماية شجعت، في كثير من أحياء المدن الكبرى، الدعارة ووظفتها بما يخدم مصالحها، يُنظر:

Christelle Taraud, La Prostitution coloniale: Algérie, Tunisie, Maroc, 1830-1962 (Paris: Payot, 2003), pp. 50-53.

(340) مذكرة صادرة عن قائد الكوم المغاربة في الإقامة العامة تحمل صفة سري بتاريخ 1950/ 10/ 20 رقم S4787DI4G3، في:

Archives château de Vincennes revue historique de l'Armée de terre (SHAT), 3H 2487, D1, Dossier 3.

(341) Nelcya Delanoë, Poussières d'Empires: Trois couleurs, un drapeau, un empire, Collection témoignages (Casablanca: Tarik éditions, 2002), pp. 62-66.

(342) كما هي حال محمد بن عمر لحرش المعروف بلقبه الفيتنامي «أنه ما»، يُنظر: عبد الله ساعف، **حكاية «أنَهْ مَا»: سيرة جينيرال مغربي في حرب الڤيتنام**، سلسلة نقد السياسة 4 (الدار البيضاء: منشورات دفاتر سياسية، 2007).

(343) Jacques Frémeaux, «Dossier: 'Soldats de France': La Participation à la défense militaire,» Hommes et migrations, no. 1276 (Novembre - décembre 2008), pp. 25-29.

(344) كان المجندون يرسلون رواتبهم إلى أسرهم كما تفصح عن ذلك إرسالية بتاريخ 1953/ 3/ 31 رقم 259، يُنظر:

Archives château de Vincennes revue historique de l'Armée de terre (SHAT), 3H 2487, D1.

(345) رسالة من وزير القوات البرية إلى وزير الشؤون الخارجية في 1958/ 8/ 30 مرجع/ SD /CAB /BC2485 تعطي بعض الإحصاءات، وهي كالآتي: عامل متخصص في المستشفى العسكري، 3 مغاربة عمال في مخازن اللباس، عامل متخصص واحد في المديرية الجهوية للدراسات وصنع الأسلحة في باريس و4 عمال مغاربة في ورشات التصنيع المختلفة، يُنظر:

Archives M.A.E. Courneuve, Afrique Levant… 130 sup carton, 539.

(346) مع الحرب العالمية الأولى وجد بين 15 ألفًا وعشرين ألفًا بحسب ب. ديفيلار (P. Devillars)، وبحسب راي 13121، لكنهم يجمعون على أن معظمهم من سوس، وذلك بحسب تعليمات ليوطي مع نهاية الحرب، جرى إبعاد المغاربة باستثناء من حصلوا على ترخيص، يُنظر:

Baroudi, p. 18.

(347) Ibid.

(348) Augustin Bernard, L'Afrique du Nord pendant la guerre, Histoire économique et sociale de la guerre mondiale. Série française (Paris: Presses universitaires de France/New Haven (Conn.): Yale University Press: Dotation Carnegie pour la paix internationale, 1926), p. 26.

(349) Atouf, «Les Marocains en France,» p. 67.

(350) Ralph Schor, Histoire de l’immigration en France de la fin du XIXe siècle à nos jours (Paris: Armand Colin, 1996), p. 60.

(351) Ray, p. 67.

(352) Atouf, «Les Marocains en France,» p. 90.

(353) Jacques Berque, Le Maghreb entre deux guerres (Paris: Éd. du Seuil, 1962), p. 165.

(354) Atouf, «Les Marocains en France,» p. 276.

(355) بخصوص القطاع الصناعي فقد خبر العمالة المغربية منذ السنوات الأولى للحماية، حيث تمركز المغاربة خاصةً في الناحية الباريسية واشتغلوا في قطاعات إستراتيجية كصناعة السيارات والصناعة الكيماوية والكهربائية، وكذا الصناعات المرتبطة بمواد البناء، يُنظر:

Ray, p. 91.

(356) Ibid., p. 193.

(357) Baroudi, pp. 20-21.

(358) Elkbir Atouf, L’Histoire de l’émigration Marocaine au bassin minier du Nord-pas-de-Calais (1917-1987), Études et recherches no. 15 (Rabat: Institut royal de la culture amazighe [IRCAM], 2010), p. 30.

(359) قدم ر. جونتي معطيات إحصائية للفترة 1947–1952، حيث انتقل عدد العمال المغاربة في منطقة الشمال وبادوكالي من 1316 إلى 1800 عامل، يُنظر:

Jean-René Genty, Les Étrangers dans la région du Nord: Repères pour une histoire régionale de l'immigration dans le Nord-Pas-de-Calais, 1850-1970, CREAC-histoire (Paris: L’Harmattan, 2009), pp. 134-136.

(360) في هذا الإطار يورد البارودي أن 10000 مغربي جرى تشغيلهم على سبيل المثال في الموسم الفلاحي 1939–1940، يُنظر:

Baroudi, p. 20.

(361) في هذا السياق قدم سينغر معطيات عن عام 1946، يُنظر:

Jeanne Singer-Kerel, «Les Actifs maghrébins dans les recensements français,» Annuaire de l’Afrique (1982), p. 90.

(362) إرسالية رقم AS 7466 بتاريخ 1966/ 5/ 21 معنونة بـ «الهجرة المغربية»، في:

Archives M.A.E. Courneuve, Afrique levant (Afrique du Nord) Maroc 1956-1968, 130 sup Carton no. 539.

هنا نشير إلى أن إحصاءات المكتب الوطني للهجرة تتطرق إلى الهجرة الشرعية التي تمت عبر أجهزته.

(363) Gérard Noiriel, Le Creuset Français: Histoire de l'immigration, XIXe-XXe siècles, L'Univers historique (Paris: Éd. du Seuil, 1988), Annexes, tableaux 10 et 11.

(364) سمير بوزويتة، **الاحتلال العسكري الفرنسي للمغرب دراسة في الاستراتيجية العسكرية** (1912–1934)، تقديم مصطفى الكثيري (الرباط: منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، 2007)، ص 50.

(365) أدركت الإقامة العامة أن عملية إخضاع المغرب تتطلب جهدًا أكبر وأموالًا طائلة، لذلك جرى التركيز على تمهيد السبل لإفراغ القبائل من رأس مالها البشري، ولا سيما الرجال القادرين على وقف الاختراق الفرنسي للمجال الجغرافي المغربي.

(366) لذلك يرى دانييل ريفي أن أهم ما تحقق في المغرب منذ احتلال مراكش هو عمل هؤلاء القادة الكبار لا بنتائجه فحسب، لكن بمغزاه السياسي أيضًا، حيث تنجز عمليات التهدئة بوسائل مغربية، يُنظر:

Rivet, p. 192.

(367) ما دامت الأسرة توجد في المغرب، حيث لم تسمح فرنسا بقانون الالتحاق العائلي (لمّ الشمل) إلا في عام 1974، يُنظر: خالد أوعسو، «الهجرة المغربية إلى فرنسا من 1946 إلى 1980: دراسة للعمالة المغربية بمقاولة رونو»، إشراف عبد المجيد القدوري (أطروحة دكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2014)، ص 312–314.

(368) خصوصًا أن أمراض كثيرة لا تبرز إلا بعد فترة طويلة زمنيًا، اعتبارًا للحيوية وللمناعة التي يتميز بها الجسم الشاب، الأمر الذي تشير إليه إحدى الوثائق الخاصة بالجانب الصحي الصادرة عن مقاولة رونو، يُنظر:

Comité central d'entreprise, «L'État de santé des travailleurs de la Régie exemple de l'usine de Billancourt,» Renault, service économique et de documentation, note économique, no. 13 (23 Novembre 1973).

(369) للتفصيل أكثر حول عدد الطلاب المغاربة وانتماءاتهم الدينية وتخصصاتهم، يُنظر: كمال حسن، «مؤسسات البحث والتعليم بالمغرب خلال فترة الحماية 'مقاربة تاريخية'»، إشراف محمد كنبيب (أطروحة دكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2002)، ص 504؛ يُنظر أيضًا:

Bruno Laffort, L'Immigration des intellectuels marocains en France: Regards sur une génération d'étudiants étrangers, Aïssa Kadri (préf.), Hommes et sociétés (Saint-Denis: Institut Maghreb-Europe/Paris: Karthala, 2009), p. 30.

(370) سكاح، ص 45–49.

(371) منظمة العمل العربية، **إعادة إدماج المهاجرين العائدين بالمغرب: الواقع والطموح**، ترجمة عبد اللطيف فضل الله (طنجة: المؤسسة العربية للتشغيل، 1995)، ص 85.

(372) سكاح، ص 49.

(373) Ray, pp. 67-73.

(374) Ibid.

(375) الأمر الذي جعل السلطات الفرنسية تتغاضى عن هذا النوع من الهجرة، بالدرجة نفسها التي يعمل القطاع الخاص الفرنسي على استغلال هذه العمالة، يُنظر: أوعسو، ص 53-55.

(376) نظرًا إلى مردوديتها الاقتصادية والمالية بالنسبة إلى المغرب والعائلات. وهذا التصور هو الذي حكم كتاب عبد الله البارودي عن الهجرة والإمبريالية (بالفرنسية):

Baroudi, Maroc.

(377) وذلك بالنظر إلى ضعف الحماية المخصصة للمهاجرين السريين، حتى إن الاتفاقات الثنائية لا تتحدث عن هذا الصنف من العمالة، يُنظر: أوعسو، خاصة القسم الثالث، الفصل الثالث من رسالته.

(378) ذلك أن عددًا منهم إما تحايل وقدم نفسه كجزائري مستدلًا بوثائق مزورة، أو قدم وثائق غير صحيحة، أو استغل فترة تسوية الأوضاع للاشتغال كعمالة تحت التمرين قبل إدماجه داخل رونو، يُنظر: أوعسو، خصوصًا القسم الثاني من رسالته.

(379) هنا نشير إلى أن فرنسا خلال فترة إخضاعها المغرب كانت ترزح تحت رحمة مجموعة من التصورات الأيديولوجية ذات النزعة العرقية، يُنظر:

Jean Pluyette, La Sélection de l’immigration en France et la doctrine des races (Paris: Éditions et Publications Contemporaines Pierre Bossuet, 1930).

(380) وذلك بغاية ضمان شروط أفضل للتواصل والتنسيق بغرض إنجاح العمليات.

(381) Mohammed Arkoun (dir.), Histoire de l’Islam et des musulmans en France du Moyen Âge à nos jours, Jacques Le Goff (préf.) (Paris: Albin Michel, 2006), pp. 721-742.

(382) يُنظر: أوعسو، الفصل الأول من القسم الثاني من رسالته.

(383) الأمر الذي يؤكد النزعة المصلحية التي حكمت وما زالت تحكم فرنسا، يُنظر:

Christian G. Mabiala-Gaschy, La France et son immigration: Tabous, mensonges, amalgames et enjeux, Points de vue (Paris: L’Harmattan, 2007).

الفصل العاشر
صورة الشباب العرب اللاجئين في الصحافة الألمانية
مثال مجلة «دير شبيغل» ...... زهير سوكاح

مقدمة

بخلاف الهجرات الدولية التي استقبلتها أوروبا الغربية، تتسم الهجرة الجديدة بطابع اللجوء القسري والتدفق الجماعي غير المعهود بسبب الحرب الطاحنة في سورية[384]، إضافة إلى الاضطرابات الأمنية التي يشهدها بعض دول المنطقة العربية كالعراق. وفي ظل هذه الأوضاع المأسوية، يمثّل اللجوء إلى دول أوروبا الملاذ الأخير للمهاجرين الجدد بعد تلاشي أملهم في تسوية سريعة في بلدانهم الأصل. وتُعدّ ألمانيا في طليعة الدول الأوروبية التي رحّبت باستقبال الحركة اللجوئية الجديدة لدوافع عدة، من أهمها الوضعية الديموغرافية غير المريحة وتأثيرها في اقتصاد هذا البلد الصناعي، ما ساهم في ارتفاع واضح لعدد اللاجئين إليها[385]. وعلى الرغم من تحفظ أغلبية الدول الأوروبية في تعاملها مع هذه الأزمة الإنسانية، أبدى بعضها استعداده لاستقبال محدود لهذه الحركة، مثل الدول المجاورة لألمانيا، كالنمسا التي أتت في عام 2015 في المرتبة الخامسة في قائمة الدول الأوروبية المُستقبلة طلبات اللجوء لديها، وفرنسا التي جاءت بعدها في المرتبة السادسة[386]. وساهمت الأوضاع الصعبة لهذه الهجرة التي واكبتها وسائل الإعلام العالمية في تهيئة الرأي العام في هذه البلدان، خصوصًا في ألمانيا لتقبل مبدأ الاستقبال الإنساني للاجئين، ولا سيما من سورية، حيث يُلاحظ أن الجهد التطوعي الذي بذله المجتمع المدني المُساند لقضية اللاجئين قد تفوّق على الجهد الرسمي ذاته. كما كان لذلك الجهد الفضل في بلورة ثقافة جديدة في التعامل الإنساني معهم في ألمانيا والنمسا، عُرفت بـ «ثقافة الترحيب» .Willkommenskultur). أما في فرنسا فيُلاحظ أيضًا ارتفاع وتيرة الجهد التطوعي للمجتمع المدني باعتباره رد فعلٍ على البرود الرسمي. وفي هذا السياق، حازت مسألة اللجوء في هذه الدول اهتمامًا مكثفًا لدى المكوّنات المختلفة للرأي العام، تمخّض عنه نقاش مجتمعي بشأن الوافدين الجدد، الذي يُشارك فيه صناع القرار والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، سواء المساندة للوجود الأجنبي أم المعارضة له، إضافة إلى مكوّنات الإعلام ذات التأثير القوي في تشكيل الرأي العام، التي انخرطت في هذا النقاش بخلفية مُسبقة تعكس سلبية واضحة تجاه الأجانب، خصوصًا تجاه الآخر العربي المسلم، وهي سلبية نمطية ترسخت منذ عقود.

أولًا: الإطار المنهجي

1 - إشكالية البحث

في هذا السياق الإعلامي الذي يتسم بالسلبية، يُلاحظ تركيز أغلبية مكوّناته على سمتين أساسيتين للحركة اللجوئية الجديدة: **أولاهما**، تركّز على بلدان المصدر، وهي سورية والعراق وأفغانستان، وبدرجة أقل إيران[387]، تُضاف إليها دول إسلامية أخرى مثل باكستان وألبانيا[388] من دون إغفال بعض الدول الأفريقية والمغاربية، إذًا تعتبرها هجرة عربية وإسلامية، **وثانيتهما** تهتم بالبنية العمرية للاجئين، فبحسب إحصاء لـ «اليوروستات» بلغت نسبة طالبي اللجوء في فرنسا والنمسا ممن تراوح أعمارهم بين 18 و34 عامًا في عام 2015 نحو 51 في المئة في البلدين[389]. كما تشير إحصاءات المكتب الاتحادي للهجرة إلى أن نسبة طالبي اللجوء في ألمانيا في العام نفسه ممن تراوح أعمارهم

بين 18 وما دون 25 عامًا، بلغت 25 في المئة، بينما مثّلت نسبة من تراوح أعمارهم بين 25 وما دون 30 عامًا 15 في المئة تقريبًا[390]، وهي نسب مهمة تعكس شبابية هذه الهجرة، فلا غرابة في أن تركّز وسائل إعلام هذه الدول على المكوّن الأساس لهذه الهجرة وهو الشباب، وهنا تطرح هذه التساؤلات نفسها:

كيف تنظر الصحافة الألمانية والأوروبية إلى الهجرة الحالية؟ وهل تختلف نظرتها إلى اللاجئ العربي الشاب عن النظرة النمطية التي تنسجها منذ عقود عن المهاجر الأجنبي عمومًا والمهاجر العربي خصوصًا؟ وهل هذه الصورة الحالية لا تعدو أن تندرج في النظرة السائدة بشأن كل ما هو عربي وإسلامي؟ وهل يمكن الحديث عن صور متعددة؟ وهل صحافة هذه الدول تساهم في إعادة صنع صورة نمطية وحيدة للاجئ العربي لاعتبارات أيديولوجية؟

2 – أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الخطاب الإعلامي بشأن الحركة اللجوئية الراهنة من أجل فهم وظيفته وخلفيته الأيديولوجية؛ ويمكن تقسيم هذا الخطاب إلى ثلاثة اتجاهات خطابية[391]، تسعى الدراسة لتفكيكها على اعتبارها اتجاهات مُؤسِسة للخطاب الإعلامي العام عن اللجوء، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- **اتجاه تعاطفي**: يصوّر التعامل مع هذه الحركة اللجوئية على أنه واجب إنساني؛ لذا فهو يُساير «ثقافة الترحيب» التي بلورها جهد المجتمع المدني، ولا سيما في ألمانيا.

- **اتجاه توجسي**: ينظر بعين الريبة إلى هذه الهجرة، ويصوّر وجود اللاجئين الشباب في أوروبا الغربية على أنه مشكلة لها تبعات سلبية على هويتها وأمنها، وهو بهذا يتناغم مع الخطاب اليميني المعادي للوجود العربي - الإسلامي، وهنا يجري تكريس التمثلات النمطية عن الشباب اللاجئين باستهدافهم في حملات تشويهية كما جرى بعد حادثة احتفالات رأس السنة الميلادية في مدينة كولونيا الألمانية.

- **اتجاه نفعي**: يصور الحركة اللجوئية بسبب «شبابيتها» على أنه حل على الأمد البعيد في مواجهة معضلة الاختلال الديموغرافي المتمثلة في استمرار تراجع عدد السكان وحالة الشيخوخة الديموغرافية التي تعانيها ألمانيا.

تفترض الدراسة أن كل اتجاه هيمن على فترة زمنية محددة، وتهدف في ضوء هذا إلى تحليل كل اتجاه من هذه الاتجاهات ضمن إطاره الزمني من أجل فهم وظائفه التأثيرية في المتلقّي، ومن ثمّ، فهم خلفيتها الأيديولوجية الكامنة والمشتركة.

من هذا المنطلق، جرى تقسيم التعامل التحليلي مع الاتجاهات الخطابية أيضًا إلى ثلاث مراحل زمنية:

- **مرحلة المُسايرة الإعلامية للتعاطف الشعبي** (من آب/أغسطس 2015 إلى أيلول/سبتمبر 2015)؛ بدأ هذا الاتجاه الخطابي في صيف عام 2015، خصوصًا في آب/أغسطس، وشهد ارتفاعًا واضحًا في وتيرة الهجرة نحو دول الاستقبال الأوروبية. وهنا بلغت المُسايرة الإعلامية أوجَها مع حدث خطابي[392] مهم، هو خبر غرق الطفل أيلان في أيلول/سبتمبر من العام نفسه.

- **مرحلة تشويه صورة اللاجئين** (من تشرين الثاني/نوفمبر 2015 إلى كانون الثاني/يناير 2016)؛ عرفت هذه المرحلة بروز ملامح الاتجاه المتوجس من اللاجئين الشباب ابتداءً من تشرين الثاني/نوفمبر 2015، تحديدًا بعد الهجمات التي شهدتها باريس في منتصف الشهر نفسه، إذ سارعت وسائل الإعلام الأوروبية إلى تحميلهم المسؤولية. وبلغت هذه المرحلة ذروتها بُعيد حوادث التحرش الجماعي في ليلة رأس السنة في مدينة كولونيا.

- **مرحلة التصوير النفعي للاجئين** (من آذار/مارس 2016 إلى أيار/مايو 2016)؛ بدأ هذا الاتجاه بعد الاتفاق الأوروبي - التركي بشأن تقليص عدد اللاجئين في آذار/مارس 2016، الذي يعتبر بداية التباطؤ في الحركة اللجوئية. ويرى هذا الاتجاه في الوافدين الشباب، خصوصًا في ألمانيا، منفعة اقتصادية وديموغرافية، ولو على الأمد البعيد. ويتعقّب البحث هذه الاتجاه إلى نهاية أيار/مايو 2016 بالتحليل.

3 – مجتمع الدراسة

تمثّل مجلة **دير شبيغل**، التي تُعد من أكثر الكيانات الإعلامية تأثيرًا في ألمانيا[393]، العنصر المركزي لمجتمع الدراسة، تُضاف إليها أربعة عناصر تكميلية من ألمانيا والنمسا وفرنسا، وهي المجلة الألمانية **فوكوس**[394] والمجلة النمساوية **بروفيل**[395] وجريدتا **لوموند** اليسارية و**لوفيغارو** اليمينية اللتان تعتبران أيضًا الأشد تأثيرًا في فرنسا. وجرى مسح 865 نصًا إعلاميًا في علاقة مباشرة بمسألة اللاجئين من هذه المنشورات، وذلك بحسب المراحل الزمنية التالية:

- النصوص الصادرة بين آب/أغسطس 2015 وأيلول/سبتمبر 2015.
- النصوص الصادرة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2015 وكانون الثاني/يناير 2016.
- النصوص الصادرة بين آذار/مارس 2016 وأيار/مايو 2016.

في ضوء هذا المسح لنصوص مختلفة، جرى تحديد 55 مقطعًا وتحليلها باعتبارها عينة مُشكّلة لمجتمع الدراسة التي تقسم عينةً رئيسة تحوي 15 مقطعًا من مجلة **دير شبيغل**[396]، وعينة إضافية تضم 40 مقطعًا من باقي المنشورات[397]. وتنقسم هذه العينة بدورها إلى شقين: عينة للمقارنة، وتتكوّن من مقاطع من مجلة **فوكوس**، وعينة تكميلية تتكوّن من مقاطع من مجلة **بروفيل** وجريدتَي **لوموند** و**لوفيغارو**، كما هو مبيّن في الجدول (10/1).

الجدول (10-1)

نوعية عينات مجتمع الدراسة وعددها

المرحلة / نوعية العينة	المسايرة الإعلامية	تشويه صورة اللاجئين	التصوير النفعي
الرئيسة	4	6	5
الإضافية	17	13	10
المجموع بحسب المرحلة	21	19	15

المصدر: من إعداد الباحث.

4 – أهمية البحث

يأتي هذا البحث للتحسيس بأهمية هذه القضية التي لم تلقَ، حتى الساعة، اهتمامًا بحثيًا عربيًا جادًا بسبب قلة المتخصصين العرب في الخطاب الإعلامي بشأن الوجود العربي في دول أوروبا الغربية، خصوصًا في الدول الناطقة بالألمانية، ما نتج منه غياب شبه تام للدراسات العربية المعمّقة، لا من الوضعية الراهنة للشباب اللاجئين في هذين البلدين فحسب، بل حتى من الخطاب الإعلامي بشأن الوجود العربي في باقي بلدان الاستقبال الأوروبية، الذي يتسم إجمالًا بالتنميط السلبي.

في هذا السياق، تسعى هذه الدراسة النقدية للأيديولوجيا التمييزية المهيمنة على الإعلام الأوروبي للانضواء تحت الجهد البحثي لحقل الدراسات ما بعد الاستعمارية الهادفة إلى تفكيك المسلّمات الأيديولوجية للمركزية الأوروبية وفضحها في نظرتها إلى العالم، والقائمة على تضاد مفتعل بين «فوقية» الأنا الغربية و«دونية» الآخر غير الغربي، ولا سيما في هذا السياق الإعلامي بشأن الآخر الذي أُسقط على الإنسان اللاجئ.

5 – الدراسات السابقة

على الرغم من الكمّ الكبير للمنشورات الصادرة في ألمانيا بشأن الحركة اللجوئية الراهنة، فإن عدد الدراسات المنجزة عن صورة الوافدين الجدد في الإعلام الألماني لا يزال في بدايته؛ وهذا مردّه إلى حداثة الموضوع، إضافة إلى المدة الزمنية التي تستغرقها عادة الدراسات المحكّمة لتُنشر في الدوريات المتخصصة. لكن، على الرغم من هذا، نجد دراسة ألمانية مهمة بعنوان «العنصرية في النقاش الدائر بشأن الهجرة واللجوء»[398]، فكّكت الصورة النمطية التي أنتجها الإعلام المرئي عن اللاجئين من خلال تحليل محتوى الموقع الإخباري للقناة الألمانية الأولى، إذ خلُصت إلى أن هذا الإعلام يغذّي العنصرية تجاه هذا الآخر.

نسجل أيضًا الندرة نفسها على الصعيد العربي، فلا نكاد نجد حاليًا أي دراسات علمية بشأن التعامل الإعلامي الغربي مع اللاجئين، باستثناء دراسة إعلامية بعنوان «قضية اللاجئين في الخطاب الإعلامي الأوروبي: السياقات والأهداف»، اهتمت بتحليل الخطاب الإعلامي عن اللجوء من خلال منشورات صحافية من فرنسا وألمانيا والنمسا من طريق التحليل الكمي والموضوعي لمجتمع الدراسة باللغتين الفرنسية والإنكليزية بحسب أنموذج فاركلوف، وخلُصت إلى وجود تنوع أيديولوجي في تغطيتها اللجوء إلى تلك البلدان[399].

ثانيًا: المدخل النظري

1 – أطروحة البحث

تنطلق هذه الدراسة أولًا من فرضية أن الخطاب الإعلامي العام عن الحركة اللجوئية الحالية في ألمانيا والدول الأوروبية المجاورة لها (النمسا وفرنسا)، ذو طبيعة سلبية، على الرغم من تباين وضعياته الأيديولوجية المعلنة، ويتشكّل إجمالًا من ثلاثة اتجاهات رئيسة (اتجاه تعاطفي وتوجسي ونفعي) تحدد كلها ملامحه العامة. وعلى الرغم من تنوعها الظاهري، فإنها تشترك في خلفية أيديولوجية ثابتة تعكسها حالة تطابق في وظيفته الأساسية، هي الرغبة المستميتة في الإعلاء من شأن الذات الأوروبية «الإيجابية» من طريق «الشرقنة» النمطية الدائمة للآخر «السلبي»، الذي أُسقط هنا على اللاجئ العربي الشاب؛ فالموقف الإعلامي التخويفي يعبّر بالأحرى عن النفسية الأوروبية المتخوفة من كل ما هو غير أوروبي، وهو بهذا يؤسس لعلاقة تخيلية تعكسها مجموعة ثنائيات للتضاد المطلق بين «الأنا» الأوروبية «المتحضرة» و«الآخر» الشرقي «المتخلف». ويمكن تفسير الموقف النفعي بدوره على أنه انعكاس للنظرة المركزية الأوروبية إلى هذا الآخر من كونه أداة من أدوات رفاهية الحياة الغربية، بل حتى الموقف التعاطفي لإعلام هذه الدول، يمكن فهمه على أنه تعبير ضمني عن النظرة الذاتية للأنا الأوروبية أكثر منه تعاملًا إنسانيًا مع اللاجئ ومعاناته، فهنا يُمجّد الإنسان الأوروبي في استقباله هؤلاء المهجّرين من الجحيم «الشرقي».

2 – التصور المفاهيمي

لا تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الإعلامية التقليدية التي تنحصر وظيفتها في توصيف الخطابات الإعلامية فحسب، بل تسعى بتوجّهها النقدي للانتماء إلى حقل أرحب، هو حقل الدراسات ما بعد الاستعمارية التي ما عادت تسلط الضوء على الخطاب الغربي بشأن «الآخر» فحسب، بل صارت تهتم بالذات الغربية المُنتجة هذا الخطاب بالدرجة الأولى. ومن هذا المنطلق، يؤسَّس التصور المفاهيمي للدراسة على توليفة بين مفاهيم نظرية ساهمت في تبلور هذا التوجه النقدي، التي كان منطلقها نظرية إدوارد سعيد عن الاستشراق والمتأثرة بدورها بمفهوم فوكو للخطاب ومفهوم غرامشي للهيمنة، وما لحقها من نظريات، من أبرزها نظريتا «الهُجنة» لبابا و«التابع» لسبيفاك، أثرت كلها في مفهوم التحليل الخطابي ووظيفته على نحو جذري[400]، إذ ساهمت في الانتقال من «تحليل الخطاب» إلى «التحليل النقدي للخطاب»، وهو انتقال حاسم نحو مناهج نقدية حديثة[401]. ويرى سعيد أن «شرقنة» الغرب للآخر ليست ذات طبيعة تخيلية فحسب، بل هي قائمة أساسًا على تفريق وجودي بين الذات الغربية المهيمنة والآخر الهامشي «المتخلف»، وإذًا، فهي خطاب عنصري يقوم على ثنائية ضدية بين التفوقية الحصرية للأنا الغربية والتخلفية الحصرية للآخر[402]، الذي أُريد له ممارسة دور المهمش، بل التابع الذي لا صوت له[403]. استطاع سعيد في كتابه **الاستشراق** فضح هيمنة الخطاب الاستشراقي، وذلك في الأساس من طريق استعانته بالمفهوم الفوكوي للخطاب القائم في جوهره على مركّب السلطة - المعرفة؛ فالخطاب، كما يرى فوكو، يؤسَّس على إنتاج المعرفة من طريق اللغة، وهو من ثمّ ممارسة مجتمعية لها طابع أيديولوجي مُهيمن يتعين فهمها من طريق تفكيك مكوّناتها النصية وآلياتها البلاغية، لهذا يعرّف فوكو الخطاب بأنه مجموعة من «المنطوقات» (ضمن نصوص) تقدم معرفة معينة عن موضوعها[404]، فهي منتجات مجتمعية كونها نشأت في سياق مجتمعي، كما أنها تعبير عن منطلق معين، وهي بهذا نوع من الإلزام للمتلقي. في هذا الصدد، يخلص فوكو إلى أن الخطاب «سلطة مادية تملك القوة والقدرة»[405] وتسعى لصنع وقائع معينة وفرضها على نحو انتقائي. لهذا، فهو يتحدث عن الخطاب أيضًا بوصفه مركّبًا للمعرفة والسلطة في آنٍ[406]. على هذا الأساس، يشدد فوكو على أن الخطاب سلسلة من المنطوقات وليس مجموعة من العبارات والجمل والنصوص التي تحتاج إلى أدوات لسانية تخصصية لتحليلها[407]، لهذا تعيّن على التحليل النقدي دراسة المنطوقات على أنها نواة الخطاب من أجل تفكيك مركّبه المعرفي - السلطوي، ومن ثمّ فهم وظيفته المجتمعية، وهذا ما سعى له سيغفريد ياغر، أحد أبرز المنظّرين في ميدان التحليل النقدي للخطاب، الذي تأثر بدوره بالمفهوم الفوكوي للخطاب، ويرى أن التحليل النقدي للخطاب يجب أن ينطلق من هذا المفهوم[408]، أي من طريق التعامل التحليلي مع المنطوقات الخطابية بوصفها معرفة مُلزمة عن الذات والآخر، ومن ثم كشف تأثيرها في المتلقي؛ فمفهوم «التأثير» - كما يراه ياغر - له شأن مهم لأنه يرتقي إلى كونه «سلطة»[409]. بناءً عليه، فإن الخطاب بسبب «معرفيته» يقدم تفسيرًا ذاتيًا عن الواقع، يسعى بتأثيره «السلطوي» لفرضه على أنه تفسير مجتمعي يتسم بـ «المعيارية». واستعار ياغر هذا المفهوم من نظرية لينك عن المعيارية الأوروبية[410] التي تُقسّم العالم أيديولوجيًا إلى ما هو غربي ومعياري ومركزي وإلى ما هو غير أوروبي، ومن ثمّ غير معياري وهامشي. ويرى ياغر أن هذا التقسيم المُتخيل يُعد عصب الخطاب الإعلامي الغربي، ما يجعله يعيد إنتاج تضاد نمطي بين «المركز» الغربي و«الهامش» غير الأوروبي. وهنا لا يكتفي هذا الخطاب بمعيرة أحادية الجانب، بل يتعدى ذلك إلى فرض مسلّمة «لامعياري» على الطرف الآخر[411]. في ضوء هذا، يطرح ياغر مقاربة توسعية لوظيفة التحليل النقدي للخطاب، التي ما عادت تكتفي بتحليل الجوانب الداخلية للنص من طريق «التركيز على اللغة» بحسب تعبير فاركلوف[412]، بل تتخطاه إلى التعامل النقدي مع المعيارية الفوقية بمقاومتها بوصفها سلطة مهيمنة لتحرير الآخر الذي أُريد له ممارسة الدور الهامشي حتى في تجليات الواقع المعيش.
إلى جانب هذا التحرير للأفق النظري، قام ياغر ببناء العُدة المنهجية المفتوحة للتحليل النقدي للخطاب المتمثلة في سلسة من الخطوات الإجرائية الهادفة إلى تفكيك الاتجاهات الخطابية انطلاقًا من نواتها؛ وهي المنطوقات التي تشكّل في مجموعها اتجاهًا خطابيًا معينًا. هنا، يقترح ياغر إجراءين أساسيين للتعامل مع الخطاب: التحليل البنيوي والتحليل التفصيلي[413].

- **التحليل البنيوي**: يهتم بتحليل بنية مجموعة من المقاطع الخطابية[414] المنتمية إلى مجتمع الدراسة في جداول مخصصة لكل مقطع خطابي، تتضمن تاريخ نشره، وعنوان المجلة أو الجريدة، ونوعه، وكاتبه، وعموده، وعنوانَيه الرئيس والفرعي، ومناسبته، والصور والرسومات البيانية المصاحبة، ومختصر محتوى المقطع، وموضوعاته العامة والفرعية، وسرد موجز للمنطوقات الخطابية المستخرجة من عباراته وجمله، ومصادره المعرفية، والعناصر اللافتة في المقطع إلى جانب الملاحظات الأولية.

- **التحليل التفصيلي**[415]: يهتم أساسًا بالمنطوقات المكوّنة للمقطع الخطابي. يُختار هنا مقطع خطابي من عينة مجتمع الدراسة. في هذا الإجراء، يجري تفكيك البيئة المؤسِّسة للمقطع والظاهر النصي إلى جانب الأساليب اللغوية والبلاغية، ثم تُستخلص المضامين الأيديولوجية.

في نهاية التحليل التفصيلي، تأتي في خطوة أخيرة، خلاصة التحليل الموجزة التي تستجلي طبيعة كل خطاب وخلفيته على حدة، إضافة إلى الاستنتاجات الختامية التي تتضمن أيضًا توصيات الدراسة التي تعكس نقدية هذا التوجه[416].

3 – وصف منهجية البحث وأدواته

بناءً على هذا التصور المفاهيمي، يعتمد البحث في منهجيته على معالجة المنطوقات الخطابية، وذلك ضمن مقاطع تنتمي إلى مجتمع الدراسة المكوّن من نصوص لها صلة مباشرة بقضية اللجوء، ومن ثمّ الكشف عن طبيعتها وفهم وظائفها التأثيرية في إطار الاتجاهات الإعلامية الظاهرية وخلفيتها المشتركة الكامنة. لهذا الغرض، يعتمد البحث أساسًا على التحليل الموضوعي، وتكميليًا على التحليل الكمي للمحتوى الصحافي المُراد دراسته. وفي ضوء الخلفية المفاهمية النقدية للدراسة، جرت الاستعانة في الشق التحليلي الموضوعي بأدوات التحليل النقدي للخطاب التي طوّرها ياغر المشار إليها، وفي ما يلي عرض للخطوات المتبعة[417]:

أولًا: تحليل عام للمرحلة الخطابية المُراد معالجتها من طريق قراءة أولية لملامحها العامة ضمن مقاطع خطابية تنتمي إلى العينة الرئيسة (مجلة **دير شبيغل**).

ثانيًا: تحليل تفصيلي لمقطع خطابي واحد ينتمي إلى العينة الرئيسة، ويتألف بدوره من الخطوات التالية:

- البيئة المُؤسّسة: هنا يُعالج كل مقطع خطابي في انتمائه إلى السياق الذي يظهر فيه مثل المصدر (جريدة يومية أو مجلة أسبوعية وغيرهما)، ونوعية العمود (افتتاحية، خبر اقتصادي، مقالة سياسية وغيرها)، إلى جانب الكاتب، وأخيرًا الإطار الزمني (تاريخ النشر)[418].

- الظاهر النصي: يُقصد به المكوّنات الشكلية للمقطع، مثل عنواني النص الرئيس والفرعي ومقدمة النص وأجزائه الرئيسة، إضافة إلى ما يرتبط به من صورٍ وتعليقاتها والرسومات البيانية والمقاطع المرئية والصوتية[419].

- الأساليب اللغوية والبلاغية: تُحلل الأساليب اللغوية للمقطع مع إبراز الاستراتيجيات البلاغية المستعملة في بناء الرسالة الأيديولوجية المُراد إيصالها إلى المتلقي، ومن المكونات الأسلوبية نجد أسلوب الكاتب، والتراكيب اللغوية، والتوظيف المعجمي المستعمل، والأمثال والمسكوكات التعبيرية. ومن الاستراتيجيات البلاغية التي يجري التركيز عليها في أثناء التحليل، نجد المنطق المهيمن، والتشبيه، والتكرار، والتلاعب بالألفاظ، والحذف، والمبالغة، والتلميح[420].

- المضامين الأيديولوجية: تهدف هذه الخطوة إلى استخراج المضامين المُهيمنة التي تعكسها منطوقات المقطع وتقديم تفسير لها، وهي على سبيل المثال: التصوير الذاتي، وتصوير الآخر في علاقته بالذات الكاتبة، والتصورات السياسية والاجتماعية، والتصورات المستقبلية أيضًا[421].

ثالثاً: يتبع هذا التحليلَ التفصيلي، بوصفه إجراءً توسعيًا، تحليلٌ إضافي للعينة غير الرئيسة. ويتكوّن هذا الإجراء من شق مقارِن وآخر تكميلي:

- التحليل المُقارِن: يهدف إلى مقارنة العينة الرئيسة (مجلة **دير شبيغل**) بعينة خارجية لكنها من البيئة الإعلامية نفسها، وهي مجلة **فوكوس**.

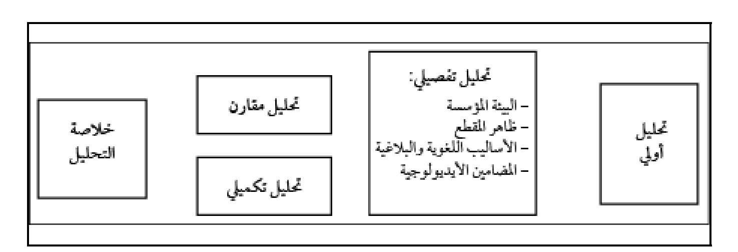
- التحليل التكميلي: يختص بالعينة التكميلية المُنتمية إلى البيئة الإعلامية النمساوية (مجلة **بروفيل**) والفرنسية (صحيفتا **لوموند** و**لوفيغارو**). ويهتم بدوره بإبراز منطوقات هذه العينة خارج السياق الألماني.

رابعاً: تقدم الدراسة خلاصة تتضمن نتائج التحليل لكل مرحلة من المراحل.

خامساً: بعد النتائج المرحلية، تقدم الدراسة الخلفية الأيديولوجيا المتحكمة في الخطابات الثلاثة في شكل استنتاجات ختامية، تُؤسس بدورها لتوصيات الدراسة. ويلخص الشكل (10-1) الخطوات التحليلية المتبعة في الدراسة.

الشكل (10–1)

خطوات التحليل بحسب أنموذج ياغر



المصدر: من إعداد الباحث.

تنتهج الدراسة أيضًا أسلوب التحليل الكمّي لعينات مجتمع الدراسة من طريق مجموعة من الإحصاءات بشأن نسبة النصوص المخصصة لقضية اللاجئين مقارنة بالعدد الإجمالي للنصوص في هذه المنشورات، إضافة إلى إبراز طبيعة النصوص (سلبية، ورصينة، وإيجابية) وغيرها من الإحصاءات المحددة[422].

ثالثًا: نتائج التحليل

تهيمن على الخطاب الإعلامي بشأن قضية اللجوء ثلاثة اتجاهات، كما أشرنا سلفًا، غير أن التقسيم وفق مراحل زمنية لا يقصد منه هيمنة اتجاه خطاب وحيد على إحدى هذه المراحل، كما لا ينفي إمكان حضور أكثر من اتجاه في مرحلة معينة.

1 – المرحلة الخطابية الأولى: مُسايرة التعاطف الشعبي مع اللاجئين

زمنيًا، تنحصر هذه المرحلة بين آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2015، ويمكن اعتبارها مرحلة عرضية اتسمت بالمسايرة الإعلامية للتعاطف الشعبي مع بدايات وصول الأفواج الأولى من اللاجئين إلى بلدان الاستقبال الأوروبية في صيف 2015. وواكبت وسائل الإعلام الأوروبية الارتفاع الواضح للنزوح نحو تلك الدول، ولا سيما نحو ألمانيا في آب/أغسطس، خصوصًا بعد خبر غرق الطفل أيلان، إذ تحوّل الخبر إلى حدث رئيس ساهم في تشكّل خطاب إعلامي مُساير للتعاطف المجتمعي مع قضية اللاجئين. هيمن على هذه المرحلة خطاب يكاد يكون مشتركًا بين معظم مكوّنات المشهدين الإعلاميين الألماني والأوروبي غلبت عليه معالجة «تعاطفية» تُصور اللاجئ على أنه ضحية حرب، وأوحت بضرورة التعامل مع الحركة اللجوئية باعتباره واجبًا إنسانيًا، كما دعا الخطاب إلى تسريع إدماج اللاجئين، لكنه ظل طوال هذه المرحلة مواكبةً عابرة فحسب لـ «ثقافة الترحيب» التي دعا إليها الجانب الرسمي، وفعّلها الجهد المضني للمجتمع المدني.

أ – قراءة أولية: الذات الأوروبية وثقافة الترحيب

مبدئيًا، يُلاحظ نزوع مجلة **دير شبيغل** إلى الانشغال شبه المطلق بالذات الألمانية وروحها «الإيجابية» في حمل «همّ» معضلة اللاجئين الآتين إليها من الشرق «المُنهك» بالنزاعات والحروب المتواصلة. ويتجسد هذا التصوير المثالي في منطوقات خطابية تمجيدية تعكسها عبارات وعناوين مثل: «الألمان الأخيار»[423] و«الفضائل الألمانية»[424] و«هل صرنا المكتب العالمي للرعاية الاجتماعية؟»[425]. وتزامنًا مع هذا التضخيم الخطابي للأنا، لا تكاد تبرز الذات اللاجئة، فهي ذات «سلبية» تابعة للذات الألمانية «الناشطة». وبهذه الاستراتيجية التضخيمية سعت المجلة لتجاهل خطورة الصوت الرافض للوافدين الجدد، بل للحضور الأجنبي عمومًا، فالعدد الهزيل للنصوص الإخبارية عن الانتهاكات التي مارسها التيار اليميني في حق اللاجئين مقارنة بالعدد الإجمالي للنصوص المخصصة لموضوع اللجوء لا يعكس اهتمامًا جدّيًا من المجلة بالفعل العنصري (يُنظر الجدول 10-2).

الجدول (10–2)

عدد النصوص المخصصة للاعتداءات اليمينية مقارنة بالعدد الإجمالي للنصوص عن اللاجئين في مجلة «دير شبيغل» بين آب/أغسطس وأيلول/ سبتمبر 2015

التاريخ	رقم العدد	العدد الإجمالي للنصوص بشأن اللجوء	عدد النصوص بشأن اعتداءات اليمين المتطرف
2015/ 8/ 1	32	11	1
2015/ 8/ 8	33	5	0
2015/ 8/ 14	34	3	0
2015/ 8/ 22	35	8	0
2015/ 8/ 29	36	6	1
2015/ 9/ 5	37	12	3

1	5	38	12/9/2015
0	7	39	19/9/2015
0	6	40	26/9/2015

المصدر: من إعداد الباحث.

لم يجعل هذا التجاهل المجلةَ تواكب التطورات المتسارعة للتمدد اليميني، ومن ثمّ، لم تضطلع بدورها باعتبارها المجلة الأولى في ألمانيا بمتابعة هذا التطور السلبي؛ فبحسب إحصاءات المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية، تضاعف عدد الاعتداءات التي استهدفت مآوي اللاجئين في عام 2015 أربع مرات عما كان عليه قبل عام[426]، بينما أعلنت جمعية «أمادو أنتونيو» أن عدد الاعتداءات في النصف الأول من عام 2015 بلغ 278 اعتداءً، ليقفز العدد في النصف الأول من عام 2016 إلى 715 اعتداءً[427]، ولا يزال هذا الرقم مرشحًا للارتفاع.

ب – قراءة تفصيلية: «الألمان الأخيار»[428]

- البيئة المُؤسِسة

المقطع عبارة عن مقالة لمجموعة من محرري مجلة **دير شبيغل**، وينتمي إلى عمود استثنائي أدرجته المجلة ضمن أعمدتها لمواكبة موضوع اللجوء، ويتشكّل المقطع من نص رئيس معزز بثلاث صور.

• الظاهر النصي: تنوع جهد المجتمع المدني المساند للاجئين

يتكوّن المقطع إلى جانب العنوان من مقدمة وخمسة أجزاء نصية تحمل عناوين فرعية مقتضبة. ويستهل في مقدمته بسرد موجز للجهد الإنساني الذي تبذله شرائح مجتمعية من جمعيات وطلاب ومتعاقدين متطوعين في بعض المدن الألمانية لمساعدة اللاجئين، إذ تضرب المقالة أنموذجًا لجهد جامعة مدينة سيغن التي وفّرت أجزاءً من مبناها لإيواء أسر لاجئة، إضافة إلى تطوع عدد من طلابها بتعليمهم اللغة الألمانية. في الجزء **الأول**، تتطرق المقالة إلى جهد ناشطين من مدينة هانوا قاموا بتطوير رقم نجدة غير رسمي للإبلاغ عن الأخطار المحدقة بالمهاجرين أثناء عبورهم البحر الأسود.

أما الجزء **الثاني** فيتحدث عن مبادرة بعض الطلاب من برلين بدعوة اللاجئين الشباب إلى إعداد مشترك لمأكولات سورية، إذ أُصدرت بعد ذلك كتب طبخ لقيت رواجًا كبيرًا.

يشير الجزء **الثالث** إلى جهد عدد من الناشطين في توفير أوضاع ملائمة ضمن مآوي اللاجئين في مدينة دريسدن. وفي الجزء **الرابع**، جرى التطرق إلى جهد بعض الأطباء المتطوعين في ميونخ من خلال توفير العناية الطبية. بينما يتحدث الجزء **الأخير** عن سعي أحد مدربي كرة القدم في بلدة شفابهاوزن في ولاية بافاريا لإدماج عدد من الشباب اللاجئ ضمن فريق كرة القدم المحلي، وتوضّح الصور الثلاث في المقالة جانبًا من الجهد التطوعي المُشار إليه.

• الأساليب اللغوية والبلاغية: تغليب بلاغة المدح وتغييب بلاغة النقد

يؤسِّس هذا المقطع على تفريق لغوي واضح بين فئتين مجتمعيتين: الفئة الألمانية والفئة اللاجئة. تبرز الفئة الألمانية على نحو واضح بسبب تعدد مُسمِياتها اللغوية: «طلاب» و«مساعدون» و«متطوعون» و«شباب» و«متقاعدون» و«أطباء» و«ناشطون» و«مدربو ولاعبو كرة القدم» و«رواد أعمال اجتماعيون»، لكن أيضًا بوقع هذه الكلمات الإيجابي على المتلقي. وفي مقابل هذا التنوع اللغوي، اختُزلت الفئة الثانية لغويًا في كلمتين لهما دلالة حصرية: «لاجئ» أو «طالب لجوء»، وهما نعتان ملازمان للأشخاص اللاجئين في ألمانيا لا نجد غيرهما في هذه المقالة. إضافة إلى هذا التضاد بين الرحابة اللغوية لوصف الإنسان الألماني والضيق اللغوي لوصف الإنسان اللاجئ، استبعدت المقالة التطرق إلى الفئة الثالثة، أي إلى اليمينيين المتطرفين، على الرغم من علاقة هذه الفئة السلبية بوضعية اللاجئين في ألمانيا. وفي مقابل هذا التجاهل للعنصرية اليمينية، نجد استعمالًا لغويًا مكثفًا لأسلوب الإطراء للفئة الألمانية «المُرحّبة»، ما يُوهم المتلقي بأن هذه الفئة تمثل مكوّنات المجتمع الألماني «المتجانس» في تعامله «الإيجابي» مع الفئة اللاجئة. إلى جانب هذا، فإن عبارات المديح الإيجابية المخصصة للفئة الألمانية من قبيل: «الالتزام» و«المشاركة الاجتماعية» و«التضامن الاجتماعي» و«اللباقة تجاه اللاجئين» و«الصداقة»، بل حتى عنوان المقالة «الألمان الأخيار» نفسه، تعكس كلها بلاغة المديح المهيمنة هنا في مقابل غياب تام لبلاغة النقد. كما لا نجد أي حضور بلاغي للفئة اللاجئة، فحيال الحضور الناشط للفئة الألمانية الفاعلة، صارت الفئة اللاجئة ساكنة، إن لم نقل «مفعولًا بها»، وهي التي من المفترض أن تكون محور المقالة.

• **المضامين الأيديولوجية: «نحن والآخرون» – ثنائية «الإنسانية» و«الهمجية»**

مركز اهتمام المقالة ليس هو اللاجئ بوصفه ضحية لمعاناة مستمرة ابتدأت بالحرب، مرورًا بمعاناة الهجرة، وصولًا إلى معاناة القدوم الاضطراري إلى محيط ثقافي مغاير، بل هي «الذات» الألمانية. وهذا ما تجسده أول جملة في المقالة: «نحن والآخرون»[429]. ويُنتج هذا بجلاء خطابًا تمجيديًا عن الذات الألمانية «الإنسانية» و«الرحيمة» في علاقتها بالآخر «الضعيف» و«التابع» لها اقتصاديًا وسياسيًا. وتكمن وظيفة هذا الخطاب الاحتفائي بإنسانية الإنسان الألماني في تعامله الترحيبي بحشود غفيرة من اللاجئين الغرباء عنه في الإعلاء الحضاري من شأن هذا الإنسان الذي يمثّل التحضر الغربي في تعامله مع تبعات المشرق الذي يظل في مخياله الجمعي ليس إلا مكانًا للنزاعات المتواصلة، وذلك في تجاهل تام للدور الذي ساهمت فيه دول غربية في تفشي هذه الصراعات.

ج – قراءة مقارِنة: وتستمر «أنسنة» الذات المتحضرة

لم تختلف مجلة **فوكوس** كثيرًا عن منافستها **دير شبيغل** في خطابها المُساير للتعاطف الشعبي مع اللاجئين، فعناوين ذات منطوقات إيجابية مثل: «يجب على كل واحد أن يساعد»[430] و«الدائرة الاتحادية لحماية الدستور تحذر من الهجوم على مراكز إيواء اللاجئين»[431]، تعكس بدورها هذه المسايرة التي انتهجتها أغلبية مكوّنات الصحافة الألمانية باستثناء اليمينية منها، لكن المجلة لم تسلط بدورها الضوء على اللاجئ الضحية ومعاناته الإنسانية بقدر ما ركّزت كليًا على الجانب الألماني على أنه مثال إيجابي يُحتذى في تفانيه في مساعدة كل من يطلب عونه. ويتجلى هذا التصوير المثالي في عبارات مركّزة ذات منطوقات تمجيدية من مثل: «ألمانيا، المغناطيس»، إذ تصوّر ألمانيا على أنها قبلة جاذبة لأعداد غفيرة من اللاجئين لسخائها وتعاملها الإنساني مع الآتين إليها[432]، وأيضًا من مثل «أسطورة صيفية جديدة»، إذ شبّهت المجلة التعاطف العفوي لشرائح مهمة من المجتمع الألماني حيال اللاجئين الذي ساد في صيف 2015 بحالة الحماسة والإحساس بالفرح والفخر الذي انتاب ألمانيا بعد فوزها ببطولة كأس العالم لكرة القدم على أرضها[433]. لكن، في تناقض ملتبس مع هذا الخطاب الظاهري، يُلاحَظ أن المجلة دأبت في نهاية هذه المرحلة على تصوير اللاجئ على أنه إشكالية مجتمعية واقتصادية، بل حضارية، وهذا ما تعكسه منطوقاتها التخويفية التي يمكن استخلاصها من عبارات من قبيل: «شرطة مُرهقة، وزعيمة مغلوب على أمرها» و«إجرام ولاجئون وتبدد القوة» و«ولاية شمال الراين - فستفاليا على حافة الانهيار»[434] و«التدفق يكلّف المليارات»[435].

د – قراءة تكميلية: الآخر اللاجئ بوصفه مرآة للذوات المتحضرة

كانت فاعلية «ثقافة الترحيب» عند الجارة النمساوية أقل بروزًا مقارنة بألمانيا لأسباب اقتصادية، ما انعكس على الخطاب الإعلامي الذي راوح بين التركيز على «إنسانية» النمسا تجاه اللاجئين على الرغم من الأوضاع الاقتصادية غير الملائمة ومسايرة التحفظ السائد من عدم الانسياق وراء «المغامرة» الألمانية؛ إذ أشارت دراسة نشرتها مجلة **بروفيل** إلى أن نصف المستجيبين يتخوف من تداعيات سلبية على بلدهم بسبب اللاجئين[436]. وعلى الرغم من هذا السياق المتحفظ، ركّزت المجلة على قضية اللجوء من كونها موضوعًا يمس أيضًا الذات النمساوية، وهذا ما تشير إليه منطوقات خطابية تعكسها عناوين من مثل: «من الأكثر تحضرًا؟ نحن أم الألمان»[437]؛ إذ يرى كاتب هذه المقالة أن العداء المتصاعد ضد اللاجئين من اليمين الألماني لا يوجد مثيل له في النمسا، ويعتبره خاصية ألمانية لا تمتّ إلى الواقع النمساوي بشيء. كما يرى الكاتب أن المعالجة النمساوية هي أكثر «إنسانية» من المعالجة الألمانية لأزمة اللاجئين، بقوله: «ما يُعتبر في ألمانيا ظاهرة هامشية لا تعالجها إلا الشرطة، استطاعت في النمسا الوصول بقوة إلى عمق الأوساط السياسية والمجتمعية»[438]؛ وهذا ما يعكس تطابقًا في الخطاب الهوياتي بين **دير شبيغل** وهذه المجلة النمساوية التي ترى في الآخر اللاجئ مرآةً لتأكيد «إنسانية» الذات النمساوية. أما على الصعيد الفرنسي وفي توافق خطابي مع مجلتي **دير شبيغل** و**بروفيل**، تصوّر جريدة **لوموند** «أزمة اللاجئين» من منظور إنساني يتعين على فرنسا معالجتها باعتبارها بلدًا «متحضرًا» كثيرًا ما استقبل هجرات من «الشرق» لأسباب إنسانية، وهذا ما تحيل إليه عناوين من مثل: «هل ستظل فرنسا أرض استقبال؟»[439] و«كيف تستعد فرنسا لاستقبال اللاجئين؟»[440]. وعلى النقيض من هذا الخطاب «التعاطفي»، وفي شبه توافق خطابي مع **فوكوس** الألمانية تعكس المنطوقات الخطابية لعبارات وعناوين من جريدة **لوفيغارو** خطابًا توجسيًا من اللاجئ مثل: «أغلبية الفرنسيين ضد قبول اللاجئين»[441] و«لكن ما هي استراتيجية فرنسا؟»[442] و«لماذا ليست فرنسا حلمًا للاجئين»[443]. وتعاظمت منطوقات الفوقية الأوروبية في فرنسا بوتيرة متسارعة، وذلك بُعيد هجمات باريس، بل في ألمانيا، ولا سيما بعد حوادث ليلة رأس السنة في كولونيا، وهما حدثان خطابيان ساهما في انتقال هذا التعامل الإعلامي من مرحلة ترحيبية إلى مرحلة اتسمت بالتوجس من الآخر «المقتحم» الأرض الأوروبية.

هـ – خلاصة التحليل: ثنائية «الفوقي» و«الدوني»

في خضمّ هذا التضخيم للذوات الأوروبية «الرحيمة»، كان الهمّ الأساس للصحافة الأوروبية إبراز «إنسانية» هذه الذوات التي استقبلت في حصنها الأوروبي «المتحضر» الضعفاء من العرب الفارين من المشرق من خلال توظيف منطوقات تمجيدية من قبيل: «الذات الأوروبية إنسانية» و«الذات الأوروبية متحضرة»، والنتيجة المزيد من «الشرقنة» للآخر الذي أُريد له أن يظهر في الهامش على أنه ذات تابعة، وتظهر هذه الثنائية الاستشراقية في كلا الاتجاهين المهيمنين على المرحلة الخطابية الأولى (على الرغم من تعارضهما الظاهري) بين خطاب يساري تعاطفي وخطاب يميني رافض، فمنطوقاتها الخطابية هي كلها توظيف هوياتي للذات اللاجئة على أنها مرآة فحسب للتأكيد على تحضر، ومن ثمّ، فوقية الذوات الأوروبية.

2 – المرحلة الخطابية الثانية: من ثقافة الترحيب إلى ثقافة الرفض

تمتد هذه المرحلة من تشرين الثاني/نوفمبر 2015 إلى نهاية كانون الثاني/يناير 2016، وتعتبر انقلابًا على سابقتها، إذ برزت فيها ملامح خطاب توجسي ينظر بعين القلق إلى هذه الهجرة «الشبابية»، بل يصوّر وجود هؤلاء الوافدين من بلاد «الشرق» على أنه مشكلة لها تبعات سلبية على أمن «الحصن» الأوروبي وهويته وقيمه. نجد بداية تكوّن هذا الاتجاه في فرنسا مباشرة بعد الهجمات الانتحارية التي شهدتها باريس في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2015؛ إذ

سارعت وسائل إعلام أوروبية إلى تحميل اللاجئين الشباب المسؤولية، ودعت إلى تشديد قوانين اللجوء لكبح جماح الحركة اللجوئية. وبلغت المرحلة ذروتها مع حدث خطابي آخر من ألمانيا وهي عمليات التحرش الجماعي التي شهدتها احتفالات رأس السنة الميلادية في بعض المدن الألمانية، وكان أبرزها مدينة كولونيا[444]، وعلى الرغم من أن حوادث التحرش الجماعي ظاهرة تعانيها ألمانيا في مثل هذه المناسبات[445]، فإن الصحافة الألمانية ألقت بكامل المسؤولية على كاهل اللاجئ والمهاجر الشاب، ما نجم عنه حملات تشويهية استهدفت «شبابية» الحركة اللجوئية، وكرّست للتمثلات السائدة عن الشباب العرب «الإرهابيين»، بل «المهووسين جنسيًا» أيضًا، وهي حملات تتناغم مع الخطاب اليميني الذي استفاد من هذين الحدثين.

أ – قراءة أولية: الضيف الثقيل

اهتمت مجلة **دير شبيغل** بهجمات باريس؛ إذ ركّزت في أحد أعدادها على العلاقة بين أبناء المهاجرين العرب بالإرهاب متسائلةً «كيف يتحوّل المهاجرون إلى معتدين»[446]، غير أنها خلُصت في حوار مع عالم السياسة أوليفييه روا إلى أن الحوادث الحالية هي نتاج سياسات فرنسا تجاه المنطقة العربية[447]. وفي السياق نفسه، يشير الصحافي الألماني يان فلايشرهاور إلى أن الإرهاب هو أيضًا حصيلة تراكمية لعقود من الإقصاء للمهاجرين، مشددًا على ضرورة الاستفادة من الدرس الفرنسي[448]. غير أن هذه النبرة الموضوعية سرعان ما استبدلتها المجلة بُعيد حوادث التحرش الجماعي في كولونيا بنبرة رافضة للاجئ الشاب، مُعتبرة إياه في إحدى افتتاحياتها ذاك الضيف غير المرغوب فيه بسبب عنفه «الشرقي» واعتداءاته «المشينة» على مضيفيه في «عِرضه»، إذ اقترحت المجلة لحفظ «الكرامة» إجراءات «عقابية» للحدّ من استقبال اللاجئين والمهاجرين[449]. أكثر من هذا، وفي إطار هذه «الشرقنة» الجديدة ناقشت المجلة في إحدى مقالاتها[450] صورة المرأة «السلبية» في الإسلام باعتبارها أحد الأسباب الرئيسة لاعتداءات كولونيا، وخلصت إلى شبه استحالة تغيير هذه الصورة لدى المسلمين، ما يعكس اتهامًا لديانة سماوية، يُنظر إليها في أوروبا منذ قرون على أنها ديانة «عنيفة»، ومن ثمّ «مضادة» للديانة المسيحية. من جهة أخرى أبدت المجلة شكوكها في شأن جدوى الشعار المعروف الذي رفعته المستشارة ميركل «سننجح» .Wir schaffen das)، عندما قررت حكومتها تعليق العمل باتفاقية دبلن موقتًا، إذ وصفت ميركل في غلاف لأحد أعدادها بـ «الوحيدة»[451]، التي تخلّى عنها حلفاؤها الآن بسبب سوء تقديرها لمقدار حضور هذا الآخر. ويعكس الجدول (10-3) تحوّل الطبيعة الإجمالية لنصوص المجلة من إيجابية ومحايدة في المرحلة الأولى إلى سلبية في المرحلة الثانية.

الجدول (10–3)

طبيعة نصوص المجلة بشأن موضوع اللجوء في المرحلتين الخطابيتين الأولى والثانية

طبيعة النصوص / الأعداد	إيجابية	رصينة/ محايدة	سلبية	المجموع
آب/ أغسطس 2015	10	18	5	33
أيلول/ سبتمبر 2015	11	14	5	30
تشرين الثاني/ نوفمبر 2015	7	8	9	24
كانون الأول/ ديسمبر 2015	7	8	6	21
كانون الأول/ يناير 2016	5	12	15	32

المصدر: من إعداد الباحث.

ب – قراءة تفصيلية: «الاعتداء»

- البيئة المُؤسِسة

المقطع الثاني هو مقالة افتتاحية للمجلة الصادرة في التاسع من كانون الثاني/يناير 2016. وتتكوّن الافتتاحية من نص وصورة في المنتصف. وتعتبر المقالة الافتتاحية أهم أعمدة المجلة، إذ يُخصص في الأغلب لحوادث بارزة، كما أنها تعبّر عن مواقف المجلة.

• الظاهر النصي: تحرش «الآخر» على «الذات» الألمانية

تتكون المقالة إلى جانب العنوانين الرئيس والفرعي من مقدمة وجزءين رئيسين، موضوعها التحرش الجماعي[452] في ليلة رأس السنة في كولونيا وحوادث مشابهة لها شهدتها مدن ألمانية أخرى. يشير الكاتب في المقدمة بسخرية إلى كيفية تحويل «المئات من الرجال الشباب» بُعيد ساعات قليلة العبارات «المتفائلة» للمستشارة ميركل في كلمتها السنوية عن نجاح ألمانيا في احتواء عدد كبير من اللاجئين مع المراعاة التامة للقوانين والأعراف الاجتماعية إلى أفعال «مُشينة» تمثلت في «اعتداءات جنسية» هزّت مدن كولونيا وهامبورغ وشتوتغارت. وفي الجزء الأول، يعرض الكاتب التداعيات «غير المسبوقة» لهذا «العنف الجنسي» الذي مُورس على عدد من السيدات في تلك الليلة التي غيّرت، بحسب الكاتب، «وجه ألمانيا»، إذ يعتبرها نقطة تحول في نظرة المجتمع إلى سياسة ألمانيا الانفتاحية التي انتهجتها المستشارة الألمانية، والتي صارت، بحسب الكاتب، محط انتقاد واسع لا من المكونات السياسية والإعلامية لليمين فحسب، بل من حزب المستشارة نفسه، إضافة إلى شرائح واسعة من المجتمع التي بدأت، بحسب الكاتب أيضًا، في إعادة التفكير في تعاملها مع اللجوء لما باتت تستشعره من خوف تخفيه الأيام المقبلة بعد هذه «السنة العصيبة» التي انتهت بهذا الحادث الدرامي الذي أنتج «خوفًا قوميًا» من اللاجئين والمهاجرين الشباب، ولا سيما من دول مغاربية. وكي لا تتحول ساحات المدن الألمانية إلى «ميادين تحرير قاهرية» جديدة، بحسب تعبير الكاتب، يعرض في الجزء الثاني من مقالته مجموعة إجراءات لتجاوز هذا «الشر»، منها: ضرورة تقنين سيل المهاجرين إلى ألمانيا من طريق سنّ قانون جديد للهجرة بهدف امتصاص الخوف السائد، والدفاع عن القيم والعادات الألمانية من خلال رباعي الشرطة والعدالة والدولة والمجتمع، ومحاسبة الجناة وتعديل قانون الإقامة لتسهيل إجراءات ترحيل طالبي اللجوء المتورطين.

• الأساليب اللغوية والبلاغية: أسلوب «ضحية» وبلاغة خوف

يؤسس هذا المقطع لثنائية جديدة هي ثنائية الضحية والمعتدي؛ فالضحية هنا ليست اللاجئ، بل صارت الذات الألمانية. فعبارات من مثل «قيمنا» و«عاداتنا» و«نظامنا الأخلاقي» و«مستقبلنا» تعكس هذا الانتقال من «الضيف - الضحية» إلى «المُضيف - الضحية». وفي هذا المشهد البلاغي، مشهد تبادل أدوار الضحية، يجري التركيز مجددًا على الذات الألمانية التي تعرضت لاعتداءات «ذكورية» عنيفة مسّت كرامتها وهي التي فتحت أبوابها بنفسها على مصرعيها لمن يعتدي عليها الآن وناكرًا لجميلها الإنساني عليه، ويتجلى هذا التركيز البلاغي في منطوقات «ضحية» من قبيل: «كرامة شاباتنا» و«ألمانيا صارت شبه رهينة». وفي المقابل، يبرز هذا الآخر بعنفه الذكوري في منطوقات من مثل: «حشود من الرجال» و«عصابات إجرامية» و«إجرامي» و«رجعي» و«بلطجة» و«حوادث مشينة»، لكنه أيضًا يبرز بنظرته المحتقِرة إلى المرأة من كونها أداة لتلبية رغباته الجنسية من خلال منطوقات «عنيفة» من قبيل: «تحرش»، «مغتصبون»، «عنف جنسي». وفي سياق هذا الربط التنميطي بين الآخر والعنف، تظهر هنا الفضاءات الألمانية المتمثلة في مدن كولونيا وهامبورغ وشتوتغارت بدورها على أنها فضاءات مُعتدى عليها، وقد صارت أماكن ذاكرة أليمة لعِرض الذات الألمانية «الضحية». وفي نهاية المقالة، تبرز لغة عقابية تجسدها عبارات مقتضبة تعكس مطالب مباشرة من مثل: «إيقاف» و«محاسبة» و«تقليل» و«تقنين» و«ترحيل»، وهي عناصر بلاغية للغة تعميمية ترفض الآخر.

• المضامين الأيديولوجية: همجية الآخر الشرقي

يختزل عنوان المقالة المكوّن من مفردة واحدة المضمون الأيديولوجي له، هو «الاعتداء» الذي يمكن فهمه على أنه إحالة مباشرة على اعتداءات كولونيا، لكن أيضًا إحالة تذكّرية على اعتداءات باريس، كما يمكن فهم هذه المفردة على أنها إحالة رمزية إلى الفعل العنفي للآخر «الذكوري» الشرقي، هذا الفعل الذي يتخذ أشكالًا عُنفية متنوعة، تارة في هيئة اعتداء إرهابي وأخرى في هيئة اعتداء جنسي أو في هيئة اعتداء قيمي يمس قيم أوروبا «الإنسانية»، ومن ثمّ، فإن العنوان يختزل أيضًا الآخر الشرقي الشاب الذي لا يكون إلا «عنيفًا» و«معتديًا» تجاه العالم الغربي، والذي أضحى يرى نفسه «رهينة» نزوات الشرقي الذي يتهدّدها في كل مرة باعتداء جديد لا يمكن التكهن بموعده وطبيعته. وفي ظل هذا التجريم النمطي للآخر الشرقي باعتباره كتلة متجانسة، لا تحتوي فروقًا داخلية، يحاول هذا الضيف باستماتة إبعاد هذه التهمة اللصيقة به؛ تهمة التعدي على المُضيف، بأن دينه وقيمه وإنسانيته التي يشترك فيها مع العالم «المتحضر»، تمنعه من هذا الفعل الهمجي، مؤكدًا أنه على المستوى التحضري نفسه، لكن جهده وتأكيداته تذهب أدراج الرياح؛ ففي منتصف هذه المقالة تتوسط صورة شاب عربي ملتحٍ، تظهر على وجهه ملامح التأثر، رافعًا لافتة ومن خلفه ساحة كاتدرائية كولونيا التي شهدت الاعتداءات «الهمجية»، وقد كُتب في هذه اللافتة بألمانية ضعيفة: «أنا آسف على ما لحق بسيدات كولونيا في ليلة رأس السنة»، بينما نقرأ في أسفل الصورة التعليق المقتضب: «أحد طالبي اللجوء أمام كاتدرائية كولونيا»، فهنا أُريد للآخر اللاجئ أن يظهر على أنه مذنب أقر بجرمه «الشنيع» تجاه ضحيته[453].

ج – قراءة مقارِنة: فوبيا جمعية من طغيان «الذكورية» الإسلامية

ربطت مجلة فوكوس بين ما اعتبرته «الهجرة غير المقننة» و«الإرهاب»، إذ اختزلتها في أنها أهم الأسباب الراهنة في تفشي الظاهرة الإرهابية، محذرة من أن السيناريو نفسه ربما تشهده ألمانيا إذا لم تسارع إلى فرض قيود صارمة على الهجرة «الذكورية»، منتقدة سياسات المستشارة الألمانية في التعامل مع «أزمة اللاجئين» ومحمّلة إياها مسؤولية حوادث كولونيا حين دعت المجلة في عدد خاص[454] إلى ضرورة رحيلها بسبب سياستها «الفاشلة»[455]، وأن حتى «أوروبا قد صارت ضد ميركل»[456].

تزامنًا مع هذه الحملة ضد المستشارة الألمانية، شنّت المجلة حملة تشويهية ضد الوافدين الجدد وضد أبناء المهاجرين، خصوصًا بُعيد حوادث كولونيا التي وصفتها في إحدى افتتاحياتها بـ «ليلة العار»[457]، إذ سارعت في البداية إلى إدانة الشباب العربي اللاجئ، ومن ثمّ المهاجرين المغاربة الذين وصفتهم بالمحتقِرين كرامة المرأة من دون انتظار نتائج التحقيقات. أكثر من هذا، دعت المجلة الحكومة الألمانية إلى التأسي بالنرويج في تعاملها مع «الذكورية» الشرقية حين فرضت على اللاجئين دورات تعليمية خاصة في احترام المرأة[458]، بل طالبت اللاجئين والمهاجرين إظهار «رغبة حقيقية في الاندماج»[459].

د – قراءة تكميلية: الآخر بين الشرقنة اليسارية والشيطنة اليمينية

على الرغم من أن مجلة بروفيل لم تصوّر هجمات باريس على أنها اعتداء «همجي» للآخر الشرقي، بل اعتبرته «اعتداءً على أوروبا وعلى اللاجئين معًا»[460]، فإنها دعت إلى ضرورة «تلقين» اللاجئين الشباب «قيم الديمقراطية المختلفة عن الدكتاتورية السائدة في المنطقة العربية»، و«الأهم تلقينهم القيم الغربية المتمثلة في حقوق المرأة والطفل، إضافة إلى الواجبات في مقابل الحقوق»[461]. أما بُعيد حوادث التحرش فحذّرت المجلة من أن تتحول فيينا إلى «كولونيا جديدة» إذا قبلت النمسا استقبال أعداد إضافية من اللاجئين «الذكور» الآتين من «ثقافات تحتل فيها المرأة مكانة ضعيفة»[462]. وفي إطار هذه الشرقنة للاجئ خلُصت المجلة في مناقشتها المُسببات المحتملة لازدراء الشاب

العربي المرأة إلى صورة المرأة في الإسلام التي اعتبرتها سلبية، وذلك في توافق تام مع مجلة **دير شبيغل**[463]. أما على الصعيد الفرنسي فطغى منطوقًا «الإرهاب» و«العنف الجنسي» في معالجة جريدة **لوموند**، إذ أشارت إلى أن منفذي عمليات باريس تسللوا إلى أوروبا من طريق البلقان بصفة لاجئين[464]. ومن جهتها، حمّلت جريدة **لوفيغارو** المستشارة الألمانية التداعيات الأمنية لسياسة الانفتاح «غير المدروسة» على اللاجئين التي أفضت، في رأي المجلة، إلى اختراقات أمنية كانت نتيجتها هجمات باريس[465]، وما تعرّض له عدد من المدن الألمانية من «اعتداءات جنسية»[466]، معتبرةً أن هذه الحوادث تنذر بنهاية «الأوهام الأوروبية» بشأن «الواجب الإنساني» تجاه اللاجئين الذين أساءت أوروبا تقدير عددهم وتداعيات وجودهم[467].

هـ - خلاصة التحليل: ثنائية «المتحضر» و«المتخلف»

هيمنت على هذه المرحلة ثنائية تعارضية جديدة، تتجلى فيها الذات الأوروبية بوصفها «ضحية» والذات الشرقية بوصفها «معتدية»، وتؤسسها منطوقات تضادية عن «المتحضر» و«المتخلف»، عكستها إعلاميًا فوبيا جمعية تشترك فيها أغلبية المكونات الإعلامية. وفي إطار هذا الطغيان لخطاب وحيد، استُهدفت الحركة اللجوئية في مكوّنها الرئيس، وهو المكوّن الشبابي، بوصفه دليلًا هوياتيًا على «الذكورية» الطاغية للرجل «الشرقي» ذي الطباع «الإجرامية» و«الجنسية» المتخيّلة في مقابل نظرة الرجل الغربي «التحضرية» إلى المرأة. وتُقصي هذه الشرقنة «الذكورية»، في الوقت نفسه، باقي مكوّنات هذا الآخر من أسر ونساء وأطفال وشيوخ. وبغض النظر عن الأهداف السياسية لهذه الحملات، فإنها تعكس خطابيًا الرغبة المستميتة في إعلاء الكمال التحضري للذات الأوروبية، ولو على حساب هذا الآخر الضعيف الذي أُريد له في هذه المرحلة ممارسة دور المُعتدي الذي يظل في نهاية المطاف بلا صوت يعبّر به عن ذاته على الرغم من «جموحه» الذكوري المتخيل.

3 - المرحلة الخطابية الثالثة: نفعية اللاجئ

بدأت هذه المرحلة في التشكّل ابتداءً من آذار/مارس 2016 بعد الاتفاق الأوروبي - التركي بشأن تحديد عدد اللاجئين المسموح لهم بدخول دول الاتحاد الأوروبي، ويمكن اعتبار هذا الحدث بداية التباطؤ في اللجوء نحو أوروبا، وقد صاحبه فتور إعلامي ميّز هذه المرحلة الخطابية، ويظهر هذا الفتور على نحو واضح في الانخفاض المتواصل للعدد الإجمالي للنصوص المخصصة لهذه القضية مقارنة بالمرحلتين السابقتين، ولا سيما المرحلة الثانية، كما يظهر في الجدول (10-4).

الجدول (10-4)

عدد النصوص المخصصة لموضوع اللجوء في مجلتي «دير شبيغل» و«فوكوس» في المراحل الخطابية الثلاث بحسب الشهور

الشهر	مجلة دير شبيغل	مجلة فوكوس
آب/ أغسطس 2015	33	18
أيلول/ سبتمبر 2015	30	27
تشرين الثاني/ نوفمبر 2015	24	20
كانون الأول/ ديسمبر 2015	21	16

كانون الثاني/ يناير 2016	32	43
آذار/ مارس 2016	18	30
نيسان/ أبريل 2016	16	4
أيار/ مايو 2016	15	5
المجموع	189	163

المصدر: من إعداد الباحث.

هنا، يمكن الحديث عن تشكّل خطاب إعلامي جديد، وهو الخطاب النفعي الذي يرى في الوافدين الجدد منفعة اقتصادية وحلًا جزئيًا في مواجهة معضلة الاختلال الديموغرافي المتمثل في استمرار تراجع عدد السكان، إضافة إلى حالة الشيخوخة الديموغرافية التي تعانيها ألمانيا، والتي تهدد بتراجع حاد للعمالة فيها، ولا سيما أن البلد يعاني منذ عقود نقصًا في اليد العاملة الشابة والمؤهلة، ولا شك في أن العامل الاقتصادي هو من أهم العوامل التي دفعت ألمانيا مضطرة إلى فتح أبوابها أمام هذه الحركة اللجوئية، وتنتهي هذه المرحلة الثالثة في تموز/يوليو 2016 بُعيد هجمات ميونخ وأنسباخ[468].

أ – قراءة أولية: اللاجئ العربي الشاب بوصفه جدوى اقتصادية ومنفعة ديموغرافية

من الملاحظ أن المجلة في نسختها الورقية لم تُعِر المنفعة الاقتصادية للوافدين الجدد أهمية كبيرة بسبب خطها التحريري المتسم بـ «السلبية» تجاه الآخر، غير أن موقعها الإلكتروني اهتم في مقالاته الاقتصادية بالجانب النفعي لاستقبال البلد أعدادًا «غفيرة» من اللاجئين الشباب[469]. في هذا السياق، ذكرت مقالة من الموقع نقلًا عن الوكالة الألمانية الاتحادية للعمل أن السوق الألمانية قادرة على إدماج 350 ألف لاجئ مهنيّ كل عام[470]، وهذا الرقم الكبير يعني من زاوية نظر أخرى أن الاقتصاد الألماني لا يعاني نقصًا في الكوادر المؤهلة، بل في العدد الإجمالي لليد العاملة أيضًا، إذ أضافت أنه يجري في ألمانيا توفير 700 ألف منصب شغل جديد سنويًا[471]. لكن الموقع يرى في مقالة أخرى أن طريق اللاجئين نحو سوق الشغل لن تكون سريعة بسبب عقبة اللغة ومدة التدريب المهني. وفي هذا الصدد، ينقل موقع المجلة توصية لعدد من الخبراء بضرورة تبسيط مناهج التدريب المهني تيسيرًا على اللاجئين[472]. من جهة أخرى، ترى مقالة أخرى أن جني ثمار الفائدة الاقتصادية لهذه الحركة اللجوئية لن يكون في الأمدين المتوسط والبعيد فحسب، بل حتى في الأمد القريب؛ ذلك أن قطاعات في سوق العمل الألمانية شهدت بالفعل انتعاشة واضحة، إذ تشير المقالة إلى أن اللجوء ساهم في استحداث عشرات الآلاف من المناصب، ولا سيما في المهن الاجتماعية والتعليمية وفي المناصب الإدارية[473].

ب – قراءة تفصيلية: «اللغة أولًا، وبعدها التدريب المهني»[474]

- البيئة المؤسسة

المقطع الثالث هو مقالة تحليلية نُشرت في موقع المجلة في السادس عشر من آذار/مارس 2016 في عمود «الاقتصاد»، ويتكوّن إلى جانب عنوان رئيس وآخر فرعي، هما على التوالي: «اللغة أولًا، بعدها التدريب المهني» و«لاجئون في سوق التدريب المهني»، من نص أساس وصورة في أعلى المقالة ورسم بياني في أسفله، وينقسم النص إلى مقدمة وجزءين.

• الظاهر النصي: أهمية اللاجئين الشباب في منظومة التدريب المهني الألماني

تناقش المقالة أهم خُلاصات تقرير التدريب المهني الذي يصدر سنويًا بشأن وضعية التعليم المهني، وتوقّف عند الخطوات الضرورية لإدماج اللاجئين الشباب في منظومة التدريب، كما أشار إلى العقبات التي تعترض هذا الإدماج، ومن أهمها عقبة اللغة. في المقدمة تشير المقالة إلى ارتفاع عدد الشباب ممن لم يتمكنوا من الحصول على فرصة تدريبية في عام 2015، الذين بلغ عددهم نحو 18 ألفًا، وباحتساب العدد الإجمالي للاجئين الراغبين في الحصول على تدريب مهني، فإن العدد الإجمالي قابل في الأعوام المقبلة للارتفاع، غير أنه ليس مشكلة في ذاتها، بحسب كاتب المقالة، إذ يُشير نقلًا عن التقرير السنوي إلى أن في مقابل هذا الارتفاع، ظلت في عام 2015 نحو 41 ألف فرصة تدريبية شاغرة، وهذه المفارقة هي نواة المشكلة التي يعالجها التقرير.

يُرجع الكاتب هذه المفارقة في الجزء الثاني من المقالة إلى أسباب عدة لخّصها في تدني المستوى العلمي لعدد كبير من المرشّحين، بينما يفضل الطلاب المتفوقون الالتحاق بالجامعات. وفي ظل هذا النقص، يرى الكاتب أنه يمكن اللاجئين الشباب الذين يتمتعون بقسط لا بأس به من التعليم الأساس، سد النقص الحاصل، خصوصًا في التخصصات المهنية الملحّة، أو التي يُعزف عنها شريطة تعلم اللغة الألمانية.

• الأساليب اللغوية والبلاغية: رحابة لغوية وبلاغة إيجابية في تصوير الآخر اللاجئ

بخلاف المقاطع السابقة التي هيمن عليها التصوير السلبي للاجئ، يتسم هذا المقطع الخطابي بتصوير إيجابي، يتجلى في تنوع لغوي وإيجابية بلاغية في التعامل مع هذا الآخر. فبخلاف المجلة الأم التي دأبت على توظيف اختزال لغوي مُمنهج للآخر اللاجئ باستعمال شبه مطلق لمفردة وحيدة وذات دلالة «ذكورية» في اللغة الألمانية وهي (Flüchtling. (أي لاجئ)، والتي اكتسبت حمولة قدحية تحيل إلى أن فعل اللجوء ملتصق بالرغبة الذاتية في التنفع الأناني من «الامتيازات» المادية، بخلاف هذا كله، حرص كاتب المقالة على اجتناب هذه المفردة السلبية وسعى للتنويع في وصف اللاجئ الشاب بصورة إيجابية من طريق توظيف بدائل لغوية تتسم بالموضوعية من قبيل: (Geflüchtete. بمعنى «مُهَجّر» و«مُهَجّرين»، التي تفيد دلاليًا بأن الهجرة هنا فعل اضطراري. كما نجد استعمالًا لكلمتي (Zuwanderer. و(Zugewanderte. بمعنى «مهاجر» و«مهاجرين»، التي تُطلق على المقيمين الأجانب في الدول الناطقة بالألمانية في مقابل كلمة (Ausländer. القدحية. إجمالًا، يعكس المقطع رحابة لغوية وبلاغة إيجابية في التعامل مع الآخر باعتباره عنصرًا «مفيدًا» بسبب نفعيته المُمكنة اقتصاديًا.

• المضامين الأيديولوجية: إيجابية الآخر في نفعيته للذات الألمانية

لا تنطلق هذه الرحابة اللغوية والبلاغة الإيجابية من فراغ، بقدر ما هما مرتبطتان بشرط «نفعية» هذا الآخر اللاجئ للذات الألمانية، وهي نفعية اقتصادية في الأساس لسد النقص الحاصل في اليد العاملة المؤهلة، وحتى غير المؤهلة التي تقبل مزاولة مهن متدنية اجتماعيًا بُغية إنعاش اقتصاد هذا البلد الغني. غير أن هذه النفعية خاضعة بدورها لشرط أساس يُفرض على اللاجئ لضمان الحصول على ضيف «نافع»، وهو شرط تعلم اللغة الألمانية، بوصفه مفتاحًا لاندماج «نافع» للذات الألمانية أساسًا كما يبرز هذا في الجملة الشرطية «اللغة أولًا، وبعدها التدريب المهني» التي اختيرت عنوانًا للمقالة. هو شرط تأمل الذات الألمانية عبره في صناعة نوعية جديدة من المهاجرين تكون أكثر نفعية من الجيل الأول من «المهاجرين» البسطاء في «نفعيتهم» للذات الألمانية بسبب «بساطة» لغتهم وحِرفهم، والذين ساهموا، على الرغم من ذلك، في تسخير شبابهم بالمشاركة في تحقيق المعجزة الاقتصادية الألمانية. ويشكّل هذا الخطاب النفعي بدوره تعبيرًا جليًا عن النظرة المركزية الأوروبية إلى الآخر غير الأوروبي بوصفه أداة لضمان الرفاهية الاقتصادية التي تعيشها أغلبية دول أوروبا الغربية.

ج – قراءة مقارِنة: الحضور اللجوئي في ألمانيا بوصفه حلًا اقتصاديًا

في هذه المرحلة الخطابية، تعاطت مجلة فوكوس (عبر نسختها الإلكترونية Focus Online) مع الحركة اللجوئية على أنها واقع لا مفر منه يتعيّن على ألمانيا الاستفادة منه لجني ثمار مغامرتها في استقبال «حشود كبيرة» من اللاجئين «من ثقافات وبيئات غير أوروبية»، وهنا ترى المجلة أن «نفعية» هؤلاء تكمن في سد النقص الحاصل لأعداد اليد العاملة المؤهلة، وعلى الرغم من أنها نفت سابقًا أن يكون في مقدورهم حل هذه المشكلة «العويصة» على الرغم من عددهم الكبير ومن أعمار أغلبيتهم الملائمة للتدريب المهني وذلك، بحسبها، بسبب عدم توفّر معظمهم على شهادات مهنية، فإنها طالبت لاحقًا بأن «يتعيّن على اللاجئين تعلّم اللغة الألمانية فورًا للبدء في التدريب المهني»[475]. في هذا الصدد، يُلاحظ أن المجلة بدأت في تغيير موقفها بالتدرج، إذ اعتبرت اللاجئين «جزءًا من الحل» لمشكلة نقص الكوادر المهنية ولو «في الأمد البعيد»[476]. كما تبنّت مطالب ضرورة توزيع اللاجئين المؤهلين للعمل في المناطق الشرقية لألمانيا من أجل «تغطية الحاجات هناك في الأمد البعيد»[477]. إجمالًا، كانت فوكوس أكثر صراحة في نظرتها المركزية الأوروبية إلى اللاجئ الشاب الذي لا تكمن «فائدة» وجوده في ألمانيا إلا أنه قوة عاملة.

د – قراءة تكميلية: الفائدة الاقتصادية للاجئ بين التشاؤم اليساري والإنكار اليميني

في بلد ثمانية ملايين، يشكّل الأجانب 10 في المئة منهم، لا يعتبر التحول الديموغرافي إشكالية تهدد الاقتصاد النمساوي، إضافة إلى هذا لا يعاني البلد نقصًا في اليد العاملة، فحركة اللجوء إبّان الحرب اليوغسلافية ساهمت في تحسين المشهد الديموغرافي للبلد[478]، الأمر الذي دفع بالنمسا إلى تحديد سقف لعدد اللاجئين بـ 37500 شخص بحسب مجلة بروفيل[479]، التي تنظر بعين متشائمة إلى قدرة اللاجئين على الاندماج المهني بالنظر إلى المسار الطويل في سبيل تعلم اللغة الألمانية والبحث عن فرصة تدريبية[480]. في هذا السياق، أشارت المجلة إلى أن سوق العمل تعاني مسبقًا تبعات الهجرة الاقتصادية إليها من دول أوروبا الشرقية، والتي فاقمت من أزمة العاطلين من العمل[481]. غير أنها دعت مع ذلك إلى النظر إلى الجوانب الإيجابية الممكنة للحركة اللجوئية، التي يمكن الاستفادة منها في سد النقص المُلاحظ في الكوادر المؤهلة في ميدانَي التجارة والسياحة بشرط تكوين اللاجئين على نحو يؤهلهم للعمل في هذين القطاعين المهمَّين لاقتصاد البلد، بحسب المجلة[482]. أما على الصعيد الفرنسي فتحتاج الحركة اللجوئية إلى وقت أطول كي تظهر آثارها الإيجابية في الاقتصاد الفرنسي، هذا ما ذهبت إليه أغلبية الصحف الفرنسية، إذ إن فرنسا لا تزال تكافح لتوفير فرص عمل لشبابها، خصوصًا بسبب ارتفاع نسب البطالة بين أبناء المهاجرين من أصول مغاربية وأفريقية، ومن جهة أخرى، لا يمكن العدد المحدود الذي استُقبل أن يُحدث بحسب لوموند أثرًا إيجابيًا، حتى على الأمد البعيد[483]، بينما اعتبرت لوفيغارو أن اللاجئين على الرغم من قلة عددهم سوف يشكّلون عبئًا اقتصاديًا[484].

هـ – خلاصة التحليل: ثنائية «السيد» و«الخادم»

هيمنت على المرحلة صورة إيجابية عن «شبابية» الحركة اللجوئية بوصفها منفعة ديموغرافية واقتصادية، غير أنها مشروطة بضرورة تسخير هذه الحركة لطاقتها الشبابية كلها لحل مشكلات اقتصادية وديموغرافية لا بد لها فيها، وذلك كله من أجل ضمان رفاهية السيد الأوروبي، وتعكس هذه النظرة إلى الآخر اللاجئ أنه مجرد «بيدق»، ثنائيةً تخيلية جديدة وهي ثنائية «السيد» و«الخادم» التابع للذات الأوروبية أنتجتها منطوقات عدة من مثل: «اللاجئ الشاب نافع ديموغرافيًا» و«اللاجئ الشاب مُجدٍ اقتصاديًا». وفي إطار هذه النظرة المركزية، لا يرى الخطاب اليميني أي نفع لهذا الآخر «الهامشي»، بل يرى وجوده ضررًا يتكرر مع كل اعتداء على الذات الأوروبية، مثل هجومَي ميونخ وأنسباخ اللذين ساهما إعلاميًا في إنهاء هذه المرحلة، ومن ثم الارتداد إلى الخطاب التوجسي عكسه الزخم الإعلامي في التعامل مع موضوع اللاجئين الذي يبدو أنه مرتبط بحوادث سلبية من قبيل عمل «إرهابي» أو «إجرامي» أو «تحرشي» يحصر الذات اللاجئة ويُحاصرها.

خلاصات ختامية: الذات اللاجئة والتباسية «الرفض الحضاري – القبول النفعي»

تُحيل ثنائيات: «الفوقي - الدوني» و«المتحضر - المتخلف» و«السيد - الخادم» إلى وجود علاقة بينية عميقة تربط بينها، وهي علاقة تطابق أساس في الخلفية الأيديولوجية والوظيفة الهوياتية المشتركة تتجلى في الإعلاء الأزلي للذات الأوروبية من طريق التنكيس النمطي للآخر الأجنبي، التي تقدم بدورها تفسيرًا للموقف الأوروبي الملتبس من الحركة اللجوئية الحالية الذي يتسم بالقبول النفعي وبالرفض الحضاري لها في آنٍ؛ ذلك أن الخطاب الإعلامي التخويفي يعكس النفسية الألمانية والأوروبية المتوجسة من كل ما هو لامعياري، أي غير الأوروبي، وهو بهذا يؤسس لعلاقة قلقة قائمة على التضاد بين الإنسان الغربي «المتحضر» والإنسان «الشرقي» الذي يُنعت بالمتخلف والعنيف والإرهابي وغيرها من النعوت الدونية، كما تؤسس لهذه العلاقة التضادية صورة الشاب العربي المهاجر المتحرش بالنساء التي جرى إحياؤها إعلاميًا في ألمانيا، وهي تهمة تتسق مع الصورة النمطية للرجل «الشرقي» في نظرته «الجنسية» إلى المرأة، التي كانت منتشرة في الكتابات الأوروبية عن المشرق[485]. أما الموقف النفعي فيعكس بدوره نظرة المركزية الأوروبية إلى الآخر كونه مجرد «بيدق» في يد سيده الأوروبي لضمان حياة الرفاهية في أوروبا الغربية واستمراريتها. بل حتى الموقف التعاطفي للإعلام أمكن تأويله على أنه تعبير عن النظرة الذاتية للأنا الأوروبية بالأساس أكثر من كونه انشغالًا إنسانيًا باللاجئ ومعاناته اليومية، فهنا جرى تسليط الأضواء على «إنسانية» الإنسان الأوروبي، ومن ثمّ، رفع شأنه بوصفه إنسانًا يمثل التحضر البشري في تعامله مع تبعات وحشية المشرق الذي يظل في تصوره ليس إلا مكانًا للمآسي والنزاعات منذ قرون متواصلة. وفي ضوء هذا، لا تختلف نظرة الإعلام إلى اللاجئ الشاب عن نظرته النمطية إلى المهاجر الذي سبقه إلى الاستقرار في الأراضي الأوروبية، إذ أُريد له أداء دور الآخر «المختلف» و«المتخلف» عن الإنسان الأوروبي «المعياري»، وهو دور متخيل وثابت يظل ملتصقًا به، حتى بعد تجاوزه مرحلة اللجوء، إذًا، فالنظرة الإعلامية الحالية لا تعكس فروق التوجه السياسي للإعلام من كونه يساريًا أو يمينيًا أو وسطًا، فلم تنتج مكوّناته المتعددة منطلقًا خطابيًا مشتركًا عن لامعيارية الآخر فحسب، بل أساسًا عن «فوقية» الذات الأوروبية التي لا ترى في الآخر إلا مرآة لتفوقها الاقتصادي والإنساني، بل الحضاري. وهنا يظل تنكيس الآخر «الشرقي» صناعة إعلامية رائجة تستجيب لمتطلبات السوق المُتعطشة لشرقنة الآخر، وهي صناعة ليس من مصلحتها إبراز الجوانب الإيجابية أو الجوانب «الاعتيادية» اليومية للحضور اللجوئي في المجتمع الألماني وباقي المجتمعات الأوروبية المُستقبلة له، بل تهتم بالموضوع اللجوئي باعتباره منطلقًا لإعادة إنتاج «سلبية» الآخر على أنها شرط وجودي لإيجابية الذات الأوروبية. ولمقاومة هذا الحَجْر، يتعين على الذات اللاجئة والمهاجرة التعبير عن ذاتها من طريق تسجيل حضور مؤثر في الخريطة الإعلامية الألمانية بأشكالها التقليدية والحديثة، لا بهدف صناعة صورة «مثالية» عنها بوصفها رد فعل تُساهم في إعادة إنتاج هذا التعارض المتخيل بين الذوات، بل من أجل التعبير عنها بعيوبها وبتطلعاتها وإخفاقاتها على أنها جزء حيوي وبدهي في إطار التعددية الثقافية المميزة لمجتمعات دول أوروبا الغربية، والتي لم تسعَ الدراسة للانتقاص من جهدها الإنساني العفوي الذي بذلته، خصوصًا معظم مكوّنات المجتمع الألماني، بقدر ما كان هدفها الرئيس فضح نفاق الإعلام الألماني الذي يعكس أساسًا الذهنية الأوروبية في وعيها بفوقيتها الحصرية من خلال صناعة تخيلية للآخر «الدوني» التابع لها.

المراجع

1 – العربية

أشكروفت، بيل وجاريث جريفيث وهلين تيفين. **دراسات ما بعد الكولونيالية: المفاهيم الرئيسة**. ترجمة أحمد الروبي وأيمن حلمي وعاطف عثمان. تقديم كرمة سامي. المشروع القومي للترجمة 1681. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010.

بغورة، الزواوي. **مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو**. الكويت: المجلس الأعلى للثقافة، 2000.

حسين، حسناء. «قضية اللاجئين في الخطاب الإعلامي الأوروبي: السياقات والأهداف». **دراسات إعلامية**. مركز الجزيرة للدراسات. 11/1/2016، في: http://goo.gl/OMYYWY

سعيد، إدوارد. **الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء**. ترجمة كمال أبو ديب. ط 4. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1995.

فاركلوف، نورمان. **تحليل الخطاب: التحليل النصي في البحث الاجتماعي**. ترجمة وتحقيق طلال وهبه ونجوى نصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

2 – الأجنبية

Bomsdorf, Clemens. «Nein heißt nein.» *Focus Magazin*. no. 5 (January 30, 2016).

Bundesamt für Migration und Flüchtlinge (BAMF). «Asylgeschäftsstatistik.» July 2016, at: http://goo.gl/aSYfuQ

_______. *Das Bundesamt in Zahlen 2015: Asyl, Migration und Integration*. Nürnberg: BAMF, 2016.

«Die Einsame: Was Angela Merkel antreibt. Und wohin das führt.» *Der Spiegel* no. 4 (January 23, 2016).

Dometeit, Gudrun. «Jeder hat die Verpflichtung zu helfen.» *Focus Magazin*. no. 39 (September 19, 2015).

«Europa gegen Merkel.» *Focus Magazin*. no. 5 (January 30, 2016).

Fleischhauer, Jan. «Deutsche Tugenden.» *Der Spiegel* (September 5, 2015).

_______. «Wir sind schuld.» *Der Spiegel*. no. 49 (November 28, 2015).

Heid, Tatjana. «Magnet Deutschland.» *Focus Magazin*. no. 36 (August 29, 2015).

Hofer, Sebastian & Christa Zöchling. «Das Frauenbild des Islam.» *Profil* (January 30, 2016), at: http://goo.gl/KgqeJC

Hoffmann, Christiane et al. «Ein verquerer Begriff von Ehre.» *Der Spiegel*. no. 4 (January 23, 2016).

Hoffmann-Ostenhof, Georg. «Wo das Böse sitzt.» *Profil* (August 29, 2015). at: http://goo.gl/VNTA7o

Jäger, Siegfried. *Kritische Diskursanalyse: Eine Einführung*. 6th ed. Münster: Unrast-Verlag, 2012.

Jäger, Siegfried & Jens Zimmermann (eds.). *Lexikon kritische Diskursanalyse: Eine Werkzeugkiste.* Münster: Unrast-Verlag, 2010.

Janssen, Hauke. «Faktencheck: Sind wir das Weltsozialamt?» *Der Spiege*l (August 14, 2015).

Keller, Reiner. *Diskursforschung: Eine Einführung für SozialwissenschaftlerInnen: Qualitative Sozialforschung*. 4th ed. Wiesbaden: VS Verlag für Sozialwissenschaften, 2011.

Knobbe, Martin et al. «Engagement: Die guten Deutschen.» *Der Spiegel* (August 14, 2015.

Kutzim, Julian. «NRW in höchster NOT.» *Focus Magazin*. no. 32 (August 1, 2016).

Lingens, Peter Michael. «Vier Grundprobleme der Flüchtlingsintegration.» *Profil* (January 2, 2016), at: http://goo.gl/ff8lbF

________. «Wien darf nicht Köln warden.» *Profil* (January 8, 2016). at: http://goo.gl/HYDd7o

Merkels Krisen-Orbit: Verbündete, Zweifler, Gegner.» *Focus Magazin*. no. 5 (January 30, 2016), at: http://goo.gl/6YtoDH

Messaoud, Jasmina. «Verteidigt unsere Würde!» *Focus Magazin*. no. 2 (January 9, 2016).

Österreichisches Studienzentrum für Frieden und Konfliktlösung (ed.). *Zeitenwende im arab-ischen Raum: Welche Antwort findet Europa?* Projektleitung Bert Preiss. Münster: LIT Ver-lag, 2012.

Rainer, Christian & Martin Staudinger. «Terror in Paris: Eine Attentatserie gegen uns alle.» *Profil* (November 14, 2015), at: http://goo.gl/ISxPHs

Reitz, Ulrich. «Ein zweites Sommermärchen?» *Focus Magazin*, no. 38 (September 12, 2015).

Schnibben, Cordt. «Das Attentat.» *Der Spiegel*. no. 2 (January 9, 2016).

Schupelius, Gunnar. «Verfassungsschutz warnt vor Anschlägen.» *Focus Magazin*. no. 32 (August 1, 2016).

Schwaiger, Rosemarie. «Arbeitsmarkt: Österreich leidet unter der Zuwanderung aus Osteuro-pa.» *Profil* (February 20, 2016), at: http://goo.gl/BNkRv2

Sicherheitsreport 2013. München: Polizeipräsidium, 2013.

Thewes, Frank. «Der Ansturm kostet Milliarden.» *Focus Magazin*. no. 35 (August 22, 2016).

Umfrage: Die Hälfte der Österreicher fürchtet negative Auswirkungen durch Flüchtlinge.» *Profil* (September 12, 2015), at: http://goo.gl/znMW2l

Umlauf, Jannes. «Rassismus in der Debatte um Asyl und Flucht: Eine Kritische Diskursanalyse zur Konstruktion von 'guten' und 'schlechten' Geflüchteten.» Universität Rostock (2016).

---

(384) بحسب «يوروستات» شهد عام 2015 رقمًا قياسيًا في عدد طلبات اللجوء في دول الاتحاد الأوروبي بلغ 1.2 مليون طلب، يُنظر:

«Asyl in den EU-Mitgliedstaaten: Rekordzahl von über 1.2 Millionen registrierten erstmaligen Asylbewerbern im Jahr 2015, Syrer, Afghanen und Iraker an erster Stelle,» Pressemitteilung, 44/2016, Eurostat, 4/3/2016, accessed on 8/3/2018, at: http://goo.gl/8nzola

(385) استقبلت ألمانيا في عام 2015 نحو 441800 طلب للجوء، بزيادة بلغت 155 في المئة مقارنة بعام 2014، تلتها في المرتبة الثانية النمسا، ثم السويد في المرتبة الثالثة، يُنظر:

Ibid.

(386) في العام نفسه سُجل في النمسا 85505 طلبات لجوء، وفي فرنسا 70570 طلبًا، يُنظر:

Ibid.

(387) بحسب إحصاء للمكتب الاتحادي للهجرة تحتل طلبات اللجوء المقدمة من مواطني هذه الدول المراتب الأربع الأولى في العدد الإجمالي لطلبات اللجوء:

Bundesamt für Migration und Flüchtlinge (BAMF), «Asylgeschäftsstatistik,» July 2016, accessed on 8/3/2018, at: http://goo.gl/aSYfuQ

(388) بحسب الإحصاء نفسه تقدم في عام 2016 في ألمانيا 9185 شخصًا من باكستان و6942 من ألبانيا بطلبات لجوء، يُنظر:

Ibid.

(389) Eurostat.

(390) Bundesamt für Migration und Flüchtlinge (BAMF), Das Bundesamt in Zahlen 2015: Asyl, Migration und Integration (Nürnberg: BAMF, 2016), accessed on 8/3/2018, at: https://goo.gl/P6tDKT, p. 19.

(391) يُقصد بمفهوم «الاتجاه الخطابي»، بالألمانية (Diskursstrang)، الملامح المُشكّلة لخطاب إعلامي معين، التي تظهر بحسب سيغفريد ياغر من خلال خط زمني واضح يبدأ أو ينتهي بحدث معين، يُنظر:

Siegfried Jäger & Jens Zimmermann (eds.), Lexikon kritische Diskursanalyse: Eine Werkzeugkiste (Münster: Unrast-Verlag, 2010), p. 16.

(392) يُقصد بمصطلح «الحدث الخطابي»، بالألمانية .Diskursives Ereignis) حدث أو مجموعة من الحوادث المهمة إعلاميًا التي تمثّل، بحسب ياغر، نقطة بداية أو نهاية لأي اتجاه خطابي معين، يُنظر:

Ibid., pp. 16-17.

(393) تصدر هذه المجلة أسبوعيًا منذ عام 1947، وكانت يسارية التوجه، لكنها تحوّلت بالتدريج نحو الوسط المحافظ.

(394) تعدّ هذه المجلة منافسةً تقليدية لمجلة **دير شبيغل**، وتنتمي أيديولوجيًا إلى الوسط المحافظ، كما تعتبر أكثر تحفظًا من **دير شبيغل**.

(395) صُنفت مجلة **بروفيل** اليسارية في عام 2008 على أنها أهم مجلة أسبوعية إخبارية في النمسا.

(396) جرى هنا تحليل نصوص من الأعداد الورقية للمجلة، وعلى نحو جزئي أيضًا نصوص إضافية من الموقع الإلكتروني للمجلة «شبيغل أونلاين» .Spiegel Online).

(397) جرى هنا تحليل نصوص من المواقع الإلكترونية لهذه المنشورات التكميلية.

(398) Jannes Umlauf, «Rassismus in der Debatte um Asyl und Flucht: Eine Kritische Diskursanalyse zur Konstruktion von 'guten' und 'schlechten' Geflüchteten,» Universität Rostock (2016).

(399) حسناء حسين، «قضية اللاجئين في الخطاب الإعلامي الأوروبي: السياقات والأهداف»، **دراسات إعلامية**، مركز الجزيرة للدراسات، 2016/1/11، شوهد في 2018/3/8، في: http://goo.gl/OMYYWY

(400) Reiner Keller, Diskursforschung: Eine Einführung für SozialwissenschaftlerInnen: Qualitative Sozialforschung, 4th ed. (Wiesbaden: VS Verlag für Sozialwissenschaften, 2011), p. 54.

(401) Ibid., p. 27.

(402) إدوارد سعيد، **الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء**، ترجمة كمال أبو ديب، ط 4 (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1995)، ص 38.

(403) بيل أشكروفت وجاريث جريفيث وهلين تيفين، **دراسات ما بعد الكولونيالية: المفاهيم الرئيسية**، ترجمة أحمد الروبي وأيمن حلمي وعاطف عثمان، تقديم كرمة سامي، المشروع القومي للترجمة 1681 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 321–323.

(404) المصطلح الفرنسي الأصلي .énoncé) وهو الوحدة الأولية للخطاب التي تُستخلص من خلال فهم معاني العبارات والجمل المكوّنة للنصوص، وقد ترجمه بغورة بـ «منطوق»، وهي ترجمة تستعملها هذه الدراسة أيضًا، يُنظر: الزواوي بغورة، **مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو** (الكويت: المجلس الأعلى للثقافة، 2000)، ص 95.

(405) المرجع نفسه، ص 136.

(406) Siegfried Jäger, Kritische Diskursanalyse: Eine Einführung, 6th ed. (Münster: Unrast-Verlag, 2012), p. 38.

(407) Keller, p. 46.

(408) Jäger, p. 37.

(409) Ibid., p. 52.

(410) يسميها لينك بالألمانية .Normalismus)، يُنظر:

Ibid., p. 53.

(411) Ibid., pp. 54-55.

(412) نورمان فاركلوف، **تحليل الخطاب: التحليل النصي في البحث الاجتماعي**، ترجمة وتحقيق طلال وهبه ونجوى نصر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 20.

(413) بالألمانية .Strukturanalyse) و.Feinanalyse)، يُنظر:

Jäger, pp. 98-111.

(414) يسمّيها ياغر .Diskursfragmente)، وهي مقاطع نصية يجري التركيز عليها في أثناء تحليل العينات كونها تحوي منطوقات يسعى المحلل لاستخراجها على أنها دليل لفرضيته على وجود خطاب أو خطابات معينة، يُنظر:

Jäger & Zimmermann (eds.), pp. 16-17.

(415) جرى هنا التركيز على الشق الثاني، أي التحليل التفصيلي مع استعمال محدود لأدوات التحليل البنيوي، كما جرى مزج أدوات من التحليل الكمي لضمان شفافية أكبر للنتائج.

(416) Jäger, pp. 98-99.

(417) جرى هنا إدماج بعض العناصر المهمة من التحليل البنيوي ضمن خطوات التحليل التفصيلي، وهي كالتالي: تاريخ النشر، وعنوان المجلة أو الجريدة، ونوع المقطع، والكاتب، والعمود، والعنوانان الرئيس والفرعي، والصور والرسومات المصاحبة.

(418) Jäger, pp. 99-101.

(419) Ibid., pp. 101-102.

(420) Ibid., pp. 103-108.

(421) Ibid., p. 108.

(422) يهدف هذا الإجراء الكمّي إلى ضبط تفسيرات التحليل الموضوعي.

(423) Martin Knobbe et al., «Engagement: Die guten Deutschen,» Der Spiegel, no. 34 (August 14, 2015), p. 40.

(424) Jan Fleischhauer, «Deutsche Tugenden,» Der Spiegel, no. 37 (September 5, 2015), p. 28.

(425) Hauke Janssen, «Faktencheck: Sind wir das Weltsozialamt?» Der Spiegel, no. 34 (August 14, 2015), p. 45.

(426) Cf. «Fremdenfeindliche Anschläge,» Landeszentrale für politische Bildung, Baden-Württemberg, accessed on 8/3/2018, at: https://goo.gl/I8QGUv

(427) Cf. «Neue Dimension der Gewalt,» Mut Gegen Rechte Gewalt, 30/6/2016, Accessed on 8/3/2018, at: http://goo.gl/BXb2zY

(428) Knobbe et al., pp. 40-43.

(429) Ibid., p. 40.

(430) Gudrun Dometeit, «Jeder hat die Verpflichtung zu helfen,» Focus Magazin, no. 39 (September 19, 2015).

(431) Gunnar Schupelius, «Verfassungsschutz warnt vor Anschlägen,» Focus Magazin, no. 32 (August 1, 2016).

(432) Tatjana Heid, «Magnet Deutschland,» Focus Magazin, no. 36 (August 29, 2015).

(433) Ulrich Reitz, «Ein zweites Sommermärchen?» Focus Magazin, no. 38 (September 12, 2015).

(434) Julian Kutzim, «NRW in höchster NOT,» Focus Magazin, no. 32 (August 1, 2016).

(435) Frank Thewes, «Der Ansturm kostet Milliarden,» Focus Magazin, no. 35 (August 22, 2016).

(436) «Umfrage: Die Hälfte der Österreicher fürchtet negative Auswirkungen durch Flüchtlinge,» Profil (September 12, 2015), accessed on 8/3/2018, at: http://goo.gl/znMW2l

(437) Georg Hoffmann-Ostenhof, ««Wo das Böse sitzt,»,» Profil (August 29, 2015), accessed on 8/3/2018, at: http://goo.gl/VNTA7o

(438) Ibid.

(439) Maryline Baumard, «La France est-elle toujours une terre d’accueil,» Le Monde, 14/9/2015, accessed on 8/3/2018, at: http://goo.gl/wvxQKM

(440) Isabelle Rey-Lefebvre & Julia Pascual, «Comment la France se prépare à accueillir les réfu-giés,» Le Monde, 8/9/2015, accessed on 8/3/2018, at: http://goo.gl/8y55oH

(441) Eugénie Bastié, «Une majorité de Français hostile à l’accueil des migrants,» Le Figaro, 3/9/2015, accessed on 8/3/2018, at: http://goo.gl/4c1XBY

(442) Eléonore de Vulpillières, «Migrants: Mais quelle est la stratégie de la France?» Le Figaro, 20/8/2015, accessed on 8/3/2018, at: http://goo.gl/hpdTMh

(443) Clémentine Maligorne, «Pourquoi la France ne fait pas rêver les réfugiés,» Le Figaro, 23/9/2015, accessed on 8/3/2018, at: http://goo.gl/2KAcPE

(444) ربطت شرطة كولونيا بين وقوع عمليات سرقة جماعية منظمة تخلّلتها أعمال التحرش لمشاغلة الضحايا، لكن معظم وسائل الإعلام ركّز على نحو أحادي على أعمال «التحرش»، يُنظر:

Polizei Köln, «Ermittlungsgruppe Neujahr: Plakataktion zur Auslobung einer Belohnung durch die Staatsanwaltschaft Köln,» Presse Portal, 5/1/2016, accessed on 8/3/2018, at: http://goo.gl/NS97sw

(445) يشهد مهرجان تشرين الأول/ أكتوبر في ميونخ حوادث تحرش مشابهة، غير أن الصحافة تتعامل مع هذه المشكلات باعتبارها حالات فردية، على الرغم من كثرة البلاغات التي تُقدم إلى شرطة ميونخ سنويًا، والتي سجّلت في عام 2013 على سبيل المثال وقوع حالتَي اغتصاب و17 حالة تحرش جنسي في المهرجان، يُنظر:

Sicherheitsreport 2013 (München: Polizeipräsidium, 2013), p. 76, accessed on 8/3/2018, at: http://goo.gl/i72Wy4

(446) «Sie wollen einen Bürgerkrieg,» Der Spiegel, Interview, no. 48 (November 19, 2015), pp. 28-29.

(447) Ibid.

(448) Jan Fleischhauer, «Wir sind schuld,» Der Spiegel, no. 49 (November 28, 2015), p. 32.

(449) Cordt Schnibben, «Das Attentat,» Der Spiegel, no. 2 (January 9, 2016), p. 6.

(450) Christiane Hoffmann et al., «Ein verquerer Begriff von Ehre,» Der Spiegel, no. 4 (January 23, 2016), pp. 28-31.

(451) «Die Einsame: Was Angela Merkel antreibt, Und wohin das führt,» Der Spiegel, no. 4 (January 23, 2016).

(452) Schnibben, p. 6.

(453) Schnibben, p. 6.

(454) Focus Magazin (30 January 2016).

(455) «Merkels Krisen-Orbit: Verbündete, Zweifler, Gegner,» Focus Magazin, no. 5 (January 30, 2016).

(456) «Europa gegen Merkel,» Focus Magazin, no. 5 (January 30, 2016).

(457) «Die Nacht der Schande,» Focus Online, 8/1/2016, accessed on 8/3/2018, at: http://goo.gl/JNO69I

(458) Clemens Bomsdorf, «Nein heißt nein,» Focus Magazin, no. 5 (January 30, 2016).

(459) Jasmina Messaoud, «Verteidigt unsere Würde!» Focus Magazin, no. 2 (January 9, 2016).

(460) Christian Rainer & Martin Staudinger, «Terror in Paris: Eine Attentatserie gegen uns alle,» Profil (November 14, 2015), accessed on 8/3/2018, at: http://goo.gl/ISxPHs

(461) Ibid.

(462) Peter Michael Lingens, «Wien darf nicht Köln warden,» Profil (January 8, 2016), accessed on 8/3/2018, at: http://goo.gl/HYDd7o

(463) Sebastian Hofer & Christa Zöchling, «Das Frauenbild des Islam,» Profil (January 30, 2016), accessed on 8/3/2018, at: http://goo.gl/KgqeJC

(464) Julia Druelle & Jean-Baptiste Chastand, «Un kamikaze du Stade de France avait emprunté la route des Balkans,» Le Monde, 16/11/2015, accessed on 8/3/2018, at: http://goo.gl/XqQawQ

(465) Jean-Marc Leclerc, «Attentats de Paris: Les Ratés de la lutte antiterroriste,» Le Figaro, 22/11/2015, accessed on 8/3/2018, at: http://goo.gl/IMF0nu

(466) Nicolas Barotte, «Angela Merkel sous pression après les agressions sexuelles à Cologne,» Le Figaro, 6/1/2016, accessed on 8/3/2018, at: http://goo.gl/KddqMk

(467) Philippe Gélie, «La Fin des illusions,» Le Figaro, 15/1/2016, accessed on 8/3/2018, at: http://goo.gl/GlffGS

(468) يتعقب البحث المرحلة الثالثة إلى نهاية أيار/مايو، لكن هذا لم يمنع من عرض مقاطع مهمة صدرت بعد ذلك لاندراجها في هذه المرحلة.

(469) يستهدف موقع المجلة «شبيغل أونلاين» فئة الشباب، لهذا يتسم بنوع من الاستقلالية عن المجلة الورقية.

(470) «Arbeitsmarkt kann 350.000 Flüchtlinge im Jahr aufnehmen,» Spiegel Online, 8/2/2016, accessed on 8/3/2018, at: http://goo.gl/t0GLC9

(471) Ibid.

(472) «Bildungsforscher fordern Ausbildung light für Flüchtlinge,» Spiegel Online, 3/5/2016, accessed on 8/3/2018, at: http://goo.gl/Wc7N8I

(473) «Flüchtlingszuzug schafft Zehntausende neue Jobs in Deutschland,» Spiegel Online, 25/4/2016, accessed on 8/3/2018, at: http://goo.gl/fpB4DW

(474) Bernd Kramer, «Flüchtlinge auf dem Ausbildungsmarkt: Erst Sprachkurs, dann Lehrstelle,» Spiegel Online, 16/3/2016, accessed on 8/3/2018, at: http://goo.gl/zIrMCW

(475) «Flüchtlinge können Fachkräftemangel nicht lösen,» Focus Online, 14/10/2015, accessed on 8/3/2018, at: http://goo.gl/7WoPCs

(476) «Fachkräftemangel: Migranten keine kurzfristige Lösung,» Focus Online, 1/4/2016, accessed on 8/3/2018, at: http://goo.gl/mz5XIs

(477) «IW Köln warnt: Flüchtlinge falsch verteilt: Fachkräftemangel wird zum Problem für Deutsch-land,» Focus Online, 29/3/2016, accessed on 8/3/2018, at: http://goo.gl/5v3nym

(478) Österreichisches Studienzentrum für Frieden und Konfliktlösung (ed.), Zeitenwende im arab-ischen Raum: Welche Antwort findet Europa? Projektleitung Bert Preiss (Münster: LIT Ver-lag, 2012), p. 157.

(479) Peter Michael Lingens, «Vier Grundprobleme der Flüchtlingsintegration,» Profil (2 January 2016), accessed on 8/3/2018, at: http://goo.gl/ff8lbF

(480) Ibid.

(481) Rosemarie Schwaiger, «Arbeitsmarkt: Österreich leidet unter der Zuwanderung aus Osteuro-pa,» Profil (February 20, 2016), accessed on 8/3/2018, at: http://goo.gl/BNkRv2

(482) Lingens, «Vier Grundprobleme der Flüchtlingsintegration.»

(483) Perrine Mouterde, «La France a accueilli 10 000 Syriens depuis 2011 sur les 5 millions qui ont fui leur pays,» Le Monde, 15/3/2016, accessed on 8/3/2018, at: http://goo.gl/jCuL3O

(484) Jean-Marc Leclerc, «La France sous la pression des migrants,» Le Figaro, 24/5/2016, accessed on 8/3/2018, at: http://goo.gl/aqcQAz

(485) سعيد، ص 215.

القسم الرابع
بين وعود الهبة الديموغرافية وإخفاقات السياسات التنموية

الفصل الحادي عشر
الهبة الديموغرافية في الوطن العربي نعمة أم قنبلة موقوتة؟ المغرب أنموذجًا ...... إبراهيم المرشيد

مقدمة

تُعتبر ظاهرة التحول الديموغرافي من أهم الظواهر التي شغلت، وما زالت تشغل، اهتمام مفكرين كثر في العلوم الاجتماعية والإنسانية. وعلى الرغم من أن النقاش كان محتدمًا في الأوساط البحثية، فإنه لم يؤدِّ إلى نوع من الإجماع بشأن مدى تأثير هذه الظاهرة في التنميتين الاقتصادية والاجتماعية. فللمفكر روبرت مالتوس مثلًا نظرة تشاؤمية حيال النمو الديموغرافي بوصفه مسؤولًا عن الزيادة في الاستهلاك وعن ظهور متطلبات جديدة يصعب على الدولة تلبيتها بسبب محدودية الموارد. أما المفكر جان بودان، فله نظرة تفاؤلية، إذ يعدّ النمو الديموغرافي المحرك الأساس للتنمية من خلال إيجاد زيادة في القوى العاملة، وما يترتب على ذلك من فرص الإبداع والمهارات والكفاءات، وهو صاحب العبارة المعروفة: «لا ثروة ولا قوة من دون الرجال»[486].

إذا أخذنا حالة المغرب بوصفها دولةً نامية، فإننا نلاحظ أن السنوات الأخيرة تميزت بتحول ديموغرافي عميق، يتمثل أساسًا في تراجع مكوّنات تجديد الساكنة، ومن ثمّ طيّ المراحل الأولى من التحول الديموغرافي في زمن قياسي مقارنةً ببعض الدول الأوروبية. فنتيجة انخفاض معدلات المواليد والوفيات، شهد التركيب العمري للسكان تغيرًا جذريًا تمثل في تراجع نسبة السكان المُعالين (أقلّ من 15 عامًا وأكثر من 64 عامًا) وارتفاع نسبة السكان الناشطين (15 عامًا إلى 64 عامًا)، هكذا أصبح وسط الهرم السكاني أكثر اتساعًا على حساب القاعدة والقمة.

يشكّل هذا الانتقال الديموغرافي فرصةً حقيقية للدفع بعجلة النمو وتحسين الأداء الاقتصادي، وهو ما يصطلح عليه بـ «الهبة الديموغرافية». فمع تراجع معدل المواليد وارتفاع نسبة متوسطي العمر، زادت نسبة السكان في سن العمل زيادة سريعة، الأمر الذي يساعد على إيجاد أوضاع مواتية للإقلاع الاقتصادي. فمن جهة، تُؤدي الزيادة في عرض القوة العاملة إلى رفع مقدار الإنتاج، ومن جهة أخرى يساهم تراجع نسبة الإعالة في تخفيف الضغط على الإنفاق الأسري والحكومي، ومن ثم رفع مستوى الادخار الداخلي الضروري لتراكم رأس المال.

ترمي هذه الدراسة إلى تحليل الدينامية السكانية في المغرب وأثرها في ظهور «الهبة الديموغرافية» في بداية الألفية الثالثة. كما ترمي إلى فهم مدى تجاوب مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية مع هذه الظاهرة الاستثنائية. وعلى هذا الأساس، سنحاول الإجابة عن السؤال المحوري التالي: هل يمكن اعتبار ظهور «الهبة الديموغرافية» في المغرب نعمة أم نقمة؟

بغرض الجواب عن هذا السؤال، قمنا بتنظيم هذه الدراسة على النحو التالي: أولًا، تعريف خصائص بُزوغ «الهبة الديموغرافية» ومراحلها وفهمها. ثانيًا، أهم الأدبيات المتعلقة بالآثار المحتملة للهبة الديموغرافية في داخل المجتمعات. ثالثًا، لمحة عن أهم التحولات الديموغرافية التي عرفها المغرب منذ الاستقلال. وأخيرًا، اعتمادًا على المنهج الوصفي التحليلي، نعرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

أولًا: «الهبة الديموغرافية» – عمَّ نتحدث؟

1 – مفهوم «الهبة الديموغرافية»

تُعرّف «الهبة الديموغرافية»، أو «الفرصة الديموغرافية»، أو «العائد الديموغرافي»، بأنها مجموعة من التغيرات الإيجابية التي تنتج التحولات الديموغرافية في بلد مُعين وتصاحبها. وتعتبر الزيادة المطّردة في وتيرة النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد بأبعاده المختلفة من أهم هذه التغيرات. وتحدث هذه الظاهرة بصفة استثنائية عندما يبدأ نمو الشريحة العمرية القادرة على العمل (الأفراد البالغين ما بين 15 و65 عامًا) بالتفوق، على نحو واضح، على نمو فئة الأفراد المعالين، أي الأطفال وكبار السن. وطبقًا للتعريف الذي تبنّته الأمم المتحدة، يُشترط لولوج «الهبة الديموغرافية» أن تقل نسبة السكان دون سن 15 عامًا عن 30 في المئة، وألا تزيد نسبة كبار السن (65 عامًا فأكثر) على 15 في المئة من إجمالي عدد السكان.

يمكن أن تتخذ «الهبة الديموغرافية» شكلين رئيسين: الهبة البسيطة والهبة المضاعفة، تُعرّف الأولى بأنها الفرق بين معدل نمو السكان المعالين ومعدل نمو السكان في سن العمل. فكلما اتسع الفرق أدى ذلك نظريًا إلى ارتفاع مساهمة «الهبة الديموغرافية» في إجمالي الناتج المحلي. أما «الهبة الديموغرافية» المضاعفة فتُحتسب على أساس الفرق بين معدل نمو السكان ومعدل نمو التشغيل، وسُمّيت المضاعفة كونها تستوعب نمو السكان في سن العمل مضافًا إليه معدل خفض عدد السكان العاطلين من العمل إلى النصف[487].

لبلوغ مرحلة «الهبة الديموغرافية»، يُشترط ظهور دينامية سكانية متواصلة تُؤدي إلى انخفاض ملموس في معدلات الإنجاب، إذ ينتقل المجتمع من مجتمع أغلبيته من الأطفال والمعالين الآخرين من كبار السن، إلى مجتمع يشكّل فيه السكان الناشطون اقتصاديًا المجموعة المهيمنة. ومن شأن هذا التحول في الهيكل العمري للسكان أن يُفضي إلى انفتاح نافذة ديموغرافية[488] ينتج منها ظهور ما يُصطلح عليه بـ «الهبة الديموغرافية الأولى». فبما أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية تساعد على الزيادة في متوسط العمر المتوقع، أو أمل الحياة لدى شريحة واسعة من المسنين، فإن ذلك سيؤدي حتمًا إلى تراكم الادخار ورفع إيرادات الأصول طوال دورة الحياة، وذلك بهدف تمويل الاستهلاك في فترة ما بعد التقاعد (سنوات الشيخوخة). وإذا ما استطاعت الحكومة إنشاء إطار مؤسسي ملائم لتراكم الثروة، فإن القدرة الاستثمارية ستتحسن تحسنًا ملحوظًا، وهذا الوضع يُشار إليه بـ «الهبة الديموغرافية الثانية».

بحسب بلوم وآخرين، تتجلى مؤشرات «الهبة الديموغرافية» الأولى من خلال تسخير ثلاث قنوات أساسية: سوق العمل والادخار ورأس المال البشري. فمن جهة أولى، يبدأ التحول الديموغرافي المُفضي إلى مرحلة «الهبة الديموغرافية» بانخفاض معدلات الخصوبة والوفيات، ما يساهم في رفع عرض قوة العمل تلقائيًا ومباشرةً، أكان من طريق الزيادة الطبيعية في مقدار العمالة أو من طريق رفع مشاركة المرأة في سوق العمل. ومن جهة ثانية، يؤدي توسيع قاعدة الفئة العمرية الناشطة إلى خفض نسبة الإعالة والإنفاق الأسري، ما يشجع على الادخار ويضمن فرصًا لتمويل الاستثمار المنتج. ومن جهة ثالثة، يؤدي ارتفاع متوسط العمر المتوقع إلى تحول كبير في أنماط الأفراد وسلوكهم تجاه أطفالهم في ما يتعلق بالتربية والتعليم وتنظيم الأسرة[489].

2 – مراحل بُزوغ «الهبة الديموغرافية»

تعتبر «الهبة الديموغرافية» نتيجة طبيعية وحتمية للتطور السكاني للمجتمع والمتكوّن من عدد من المراحل[490]. ففي خلال المرحلة **الأولى**، يصل معدل الخصوبة إلى مستويات قياسية وغير مُتحكم فيها، بينما يرتفع معدل الوفيات عند جميع الفئات العمرية، وتكون الفجوة بين هذين المعدلين محدودة للغاية، ومعدل النمو السكاني متدنيًا جدًا. وتتوافق هاتان الخاصيتان مع طبيعة المجتمعات الزراعية ذات البناء الاجتماعي القَبلي أو التقليدي غير المنظم، التي تتميز، من بين أمور أخرى، بغياب التخطيط العائلي وانخفاض مستوى الدخل الأسري وضعف المستوى المعيشي للسكان وانتشار الأمراض وانعدام الخدمات الصحية الملائمة، وكذا ضعف البنية التحتية الأساسية.

أما المرحلة **الثانية** فتتميز بنشوء نوع من التعارض أو عدم التوازن بين معدل الوفيات ومعدل المواليد. فبينما يستمر

معدل المواليد في الارتفاع بالتدرج، يعرف معدل الوفيات نوعًا من الاستقرار، ما يترتب عليه ارتفاع معدل النمو الطبيعي للسكان أو ما يُصطلح عليه بـ «الانفجار الديموغرافي». وغالبًا ما يُعزى هذا التعارض إلى التغير الإيجابي الذي يطرأ على أوضاع عيش السكان، خصوصًا تحسن الوضعين الصحي والغذائي، وكذا مستوى الخدمات الأساسية الأخرى، مثل الصرف الصحي والتعليم والكهرباء والماء الصالح للشرب.

تتميز المرحلة **الثالثة** بانخفاض ملموس في معدلات الخصوبة والوفيات عما كانت عليه في المرحلة السابقة. ونتيجة

ذلك، يبدأ النمو الديموغرافي في الانخفاض بالتدرج، ما يجعل عدد السكان يميل نحو نوع من التوازن. وعادة ما تُسمى هذه المرحلة الانتقالية، نظرًا إلى التغير الذي يطرأ على سلوك الأفراد، ولا سيما في داخل المجتمعات الريفية ووعيهم بضرورة التحكم في مستويات المواليد. فإضافة إلى تحسن الوضع الاجتماعي للأفراد، ولا سيما المرأة والانتشار الواسع لوسائل منع الحمل وارتفاع مستوى التمدن، ساهم التطور الصناعي وتعميم استعمال الآلات الزراعية في خفض معدل الإنجاب مع ما ترتب على ذلك من تلاشٍ تدرجي للقيم التقليدية وتفكك الأسرة الممتدة.

في المرحلة **الرابعة** والأخيرة، تبدأ بوادر «الهبة الديموغرافية» في الظهور، إذ يرتفع معدل نمو السكان الناشطين

بالتدرج ليتجاوز معدل نمو الفئات المعالة المكوّنة من الأطفال (أقل من 15 عامًا) والشيوخ (أكثر من 65 عامًا). وتتميز المجتمعات التي تدخل هذه المرحلة بالانتشار السريع لنمط الأسرة النووية وبانفتاح «النافذة الديموغرافية»؛ أي الأوضاع السانحة للاستفادة من «الهبة الديموغرافية». وتجدر الإشارة إلى أن هذه النافذة لا تُفتح إلا مرة واحدة على مدى عقود من الزمن في مدة معروفة ومحدودة (نحو 25 عامًا)؛ إذ سرعان ما تنغلق مع عودة ارتفاع نسبة الإعالة الناتج من النمو السريع لكبار السن في المجتمع.

تُعدّ هذه المراحل الأربع بمنزلة سيرورة تاريخية تمر بها المجتمعات البشرية على اختلاف مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والحضرية، إذ أظهرت دراسات تطبيقية عدة أن أغلبية الدول الصناعية المتقدمة استهلكت هبتها الديموغرافية، وهي الآن في مرحلة الشيخوخة. أما الدول الصاعدة فتجاوزت المرحلة الثالثة، وهي بصدد استغلال، بدرجات مختلفة، الفرص التي تتيحها المرحلة الرابعة. وأخيرًا لا يزال عدد من الدول النامية، ولا سيما الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء يتموقع في المرحلة الثانية نظرًا إلى ارتفاع معدل النمو الطبيعي الناتج من انخفاض معدل الوفيات وبقاء معدل الخصوبة في مستوى عالٍ.

ثانيًا: التأثيرات المحتملة للهبة الديموغرافية

اتفق معظم الباحثين على أن «الهبة الديموغرافية» محدودة زمنيًا؛ ومن ثمّ تمثل فرصة استثنائية للإقلاع الاقتصادي. فهي لا تُتاح إلا مرة واحدة على مدى الزمن البعيد. وإذا ما استُشعرت مسبقًا وتمّ التخطيط لها تخطيطًا عقلانيًا، فقد تساهم في إيجاد الثروة وتسريع النمو الاقتصادي. أما إذا وقع تقصير وإهمال في فترة الاستعدادات، فربما تتحول هذه النعمة إلى نقمة يصعب التخلص من سلبياتها.

1 – دور «الهبة الديموغرافية» في دعم النمو الاقتصادي

من المعروف أن الانخفاض المستمر في مستوى الخصوبة في مجتمع ما، أو في بلد ما، يُساهم في تقليص نسبة الإعالة، أي نسبة السكان البالغين أقلّ من 15 عامًا وأكثر من 65 عامًا لكل 100 نسمة (عدد الأفراد غير الناشطين الذين يقوم بإعالتهم فرد واحد من الأفراد الناشطين). ومن شأن هذا التقليص أن يرفع مستوى الادخار الداخلي ومقدار العمالة الضروريَّين للنهوض بمستوى الاستثمار، مع العلم أن هذا الأخير يشكّل قاطرة النمو الاقتصادي، بل شرطًا من

الشروط الأساسية لتحقيق التنمية. لقد أجمع باحثون كثر أمثال إستير بوسيروب[491] وجوليان سايمون[492]، وجيفري ويليامسون[493]، وأندرو ماسون[494]، وديفيد بلوم وآخرين[495]، وجيفري ساكس[496]، على أن «الهبة الديموغرافية» هي فرصة تاريخية لرفع مستوى النمو الاقتصادي الجاري أصلًا وتحفيزه عندما تتباطأ وتيرته. ففي دراسة قياسية شملت دول شرق آسيا وجنوب شرقها، توصّل بلوم وويليامسون إلى نتيجة مفادها أن للنمو الديموغرافي تأثيرًا عابرًا، لكنه مؤكد، في النمو الاقتصادي. فكلما ارتفعت نسبة السكان الناشطين بمقدار واحد في المئة، ازداد متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.64 في المئة، مع العلم أن هذا التأثير رهين بمدى التباين أو التفاوت بين معدل نمو السكان المعالين ومعدل نمو السكان البالغين سن العمل[497]. أما ديفيد بلوم وآخرون وأندرو ماسون[498]، فيعتبرون أن «المعجزة الاقتصادية» التي حققتها دول شرق آسيا ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتغير الهيكل العمري للسكان الناجم عن الانخفاض السريع في معدلات الخصوبة، حيث شهدت هذه المنطقة واحدًا من أسرع التحولات الديموغرافية في القرن العشرين والأكثر إثارة على الإطلاق.

في السياق نفسه، يرى ديفيد بلوم وآخرون[499] أن «الهبة الديموغرافية» في مجتمعات جنوب شرق آسيا أدت إلى حصول تغيرات اقتصادية واجتماعية أثّرت، على نحو إيجابي وملموس، في مستوى النمو الاقتصادي. ومن أهم هذه التغيرات نذكر: تعاظم مقدار قوة العمل وكفاءتها بسبب زيادة عدد السكان الناشطين، وارتفاع مستوى الادخار لدى الأسر نتيجة انخفاض معدلات الإنجاب وعدد أفراد الأسرة، وتحسّن صحة الأطفال نتيجة ارتفاع مستوى التعليم والتغذية والسكن، وتعزيز مكانة المرأة في المجتمع نتيجة زيادة فرصها في التعلم وتأخر سن الزواج وتراجع معدل الإنجاب، وارتفاع مستويات التمدن نتيجة توافد العمالة من الأرياف بحثًا عن فرص الشغل في قطاعين صاعدين هما الصناعة والخدمات.

من جانبه، أجرى كانان نافانيتام[500] دراسة قياسية لسلاسل زمنية ممتدة خلال الفترة 1950-1992 بهدف تقدير العلاقة بين «الهبة الديموغرافية» (زيادة نسبة السكان الناشطين وتقلص نسبة الإعالة) والنمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا. وجاءت النتيجة عمومًا متطابقة مع نتائج الدارسات السابقة، إذ جرى تأكيد أن للهبة الديموغرافية تأثيرًا إيجابيًا في الأداء الاقتصادي للدول المكوّنة عينة الدراسة باستثناء الفيليبين. أما بتول شكوري، فذهبت أبعد من ذلك حين أكدت أن «الهبة الديموغرافية» في شرق آسيا، خصوصًا في اليابان والصين وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة، مسؤولة وحدها عن إيجاد نحو نصف الثروة الوطنية خلال الفترة 1970-1990، فكلما زاد نمو السكان الناشطين في هذه البلدان بمقدار واحد في المئة، ارتفع معدل نمو دخل الفرد الواحد بمقدار 1.46 في المئة[501]. من جهتهما، أكد وونغ وماسون أن الصين استفادت كليًا من «الهبة الديموغرافية» في العقدين الأخيرين من القرن العشرين معززة بسياسة تحديد النسل؛ إذ قدّرا مساهمة هذه الظاهرة في نمو الناتج القومي الإجمالي الصيني بـ 15 في المئة سنويًا[502].

باستعمال طريقة حسابات النمو (Growth Accounting Method)، توصّل أندرو ماسون[503] إلى نتائج مهمة عدة، أبرزها أن «الهبة الديموغرافية» ساهمت بـ 0.67 نقطة مئوية في النمو الاقتصادي للولايات المتحدة خلال الفترة 1985-1990، في حين قُدّرت هذه المساهمة في المكسيك بـ 1.25 نقطة مئوية خلال الفترة 1995-2000. أما بالنسبة إلى أفريقيا، فلم تبدأ الآثار الإيجابية للهبة الديموغرافية في الظهور، على نحو متفاوت، إلا في وقت متأخر (بداية الألفية الثالثة)، لكنها ستستمر عقودًا. في أي حال، يعتقد هذا الباحث أن «الهبة الديموغرافية» يمكن أن تساهم في الرفع من مستوى النمو الاقتصادي بنسبة تراوح ما بين نقطة ونقطتين مئويتين في بلدان شرق آسيا وجنوب شرقها والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجزر المحيط الهادئ.

في معرض دراستهم التحديات الديموغرافية في أفريقيا جنوب الصحراء، شدّد ندولو وآخرون على دور العوامل الديموغرافية في تفسير الفرق بين معدلات النمو في هذا الجزء من القارة وتلك المسجلة في بعض بلدان شرق آسيا وجنوبها والمحيط الهادئ. هكذا، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1960-2004، قدّر هؤلاء الباحثون أنموذج الانحدار المتعدد لمعرفة العلاقة بين معدل النمو ومجموعة من المتغيرات جُمعت في خمس فئات: الظروف الأولية، العوامل الديموغرافية، العوامل الجغرافية، العوامل السياسية، وأخيرًا الصدمات. وأظهرت النتائج أن ضعف معدلات

النمو في أفريقيا جنوب الصحراء يعود أساسًا إلى عاملين ديموغرافيَّين اثنين: ارتفاع مستوى الإعالة وانخفاض متوسط العمر المتوقع أو أمل الحياة[504].

تجدر الإشارة إلى أن «الهبة الديموغرافية» لا تضمن مكاسب اقتصادية تلقائيًا، إذ يعتبر اعتماد سياسات اقتصادية هيكلية ناجعة شرطًا ضروريًا للاستفادة من هذه الفرصة التاريخية الموقتة، ولا أدلّ على ذلك من حالتَي بلدان شرق آسيا وبلدان أميركا اللاتينية. ففي الفترة 1975-1995، عرفت هاتان المنطقتان من العالم الأوضاع الديموغرافية نفسها (انخفاض متواصل لمعدلات الخصوبة)، إلا أن النتائج الاقتصادية كانت متباينة جدًا، إذ ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في بلدان شرق آسيا بمقدار 8.6 في المئة سنويًا في مقابل 7.0 في المئة فقط بالنسبة إلى بلدان أميركا اللاتينية[505].

في أي حال، جاءت خلاصات هذه الدراسات وغيرها لإثبات الفرضية التي دافع عنها منظّرون كلاسيكيون متفائلون كثر، ومفادها أن النتائج الاقتصادية تتأثر إيجابيًا بالهيكل العمري للسكان من دون إغفال باقي المحددات، خصوصًا الحكم الرشيد. وكما أكدت شكوري، فإن «طبيعة العلاقة بين التغيرات الديموغرافية والنمو الاقتصادي هي علاقة سببية لها أثر استرجاعي، وتندرج تحت مفهوم النظم من حيث أن هناك مدخلات ومخرجات، وتتغير الأدوار بين المدخلات والمخرجات مع الزمن»[506].

2 – مخاطر عدم الإعداد المسبق لمرحلة «الهبة الديموغرافية»

من المعروف أن «الهبة الديموغرافية» لا تُحدث النمو، بل فرصه. وبناءً عليه، فإن استغلال مرحلة «الهبة الديموغرافية» يتطلب استعدادات قبلية مهمة وترتيبات خاصة تنخرط فيها مكوّنات المجتمع كلها. وتتمثل هذه الترتيبات في تعزيز الالتزام السياسي لمصلحة تثمين رأس المال البشري، وذلك من خلال رفع جودة الخدمات التعليمية ورفع عرض الخدمات الصحية وجودتها، بما فيها الصحة الإنجابية. كما من شأن صوغ سياسات عمومية مواتية لإيجاد الثروة وتنفيذها التخفيف من حدة البطالة وإيجاد مناخ محفّز على الإبداع والتجديد لإنشاء مشروعات جديدة وتنمية روح المقاولة. وحتى تكتمل ظروف النجاح للهبة الديموغرافية، لا بد من تحسين الآليات المؤسسية في مجال التنسيق والتحسيس وجمع المعلومات المرتبطة بموضوع «الهبة الديموغرافية»، وكذا رفع قدرات الموظفين الساهرين على البرامج المختلفة المتعلقة بإدماج البعد السكاني في التنمية على المستويين الوطني والمحلي.

لا يمكن، من دون هذه الشروط وشروط أخرى، أن تساهم الزيادة المطّردة في عدد السكان البالغين في تعزيز النمو وتحقيق التنمية، بل على العكس من ذلك، من المحتمل جدًا أن تنتج منها تأثيرات عكسية، ولا سيما في مجتمع تنعدم فيه العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات. وتتجلى أهم هذه التأثيرات في تنامي الشعور بالإحباط واليأس لدى الفئات المحرومة من الخدمات الأساسية وفرص الإدماج المهني. ومن شأن هذا الشعور أن يوجِد أرضية خصبة لاستفحال ظاهرة الهجرة السلبية بشقيها الداخلي (الهجرة القروية) والخارجي (الهجرة غير الشرعية إلى الخارج) وتفشي أشكال العنف والتطرف، وكذا التحريض على مناهضة مؤسسات الدولة.

تعود جذور هذه الرؤية الديموغرافية التشاؤمية إلى نهاية القرن الثامن عشر مع ظهور أطروحة توماس مالتوس التي تحمّل المسؤولية عن التخلف إلى الزيادة المطّردة في عدد السكان مقارنة بالزيادة في موارد العيش؛ إذ أكد هذا المفكر الاقتصادي أن قدرة السكان على التكاثر تجري وفق متوالية هندسية، في الوقت الذي تجري قدرة زيادة موارد العيش وفق متوالية حسابية. وبناءً عليه، فإن عدد السكان قد يتضاعف كل 25 عامًا، وستستمر في الزيادة إلى ما لا نهاية ما لم يقف عائق أمام هذا النمو، قد يكون من صنع الإنسان نفسه، كنشر الأمراض وإشعال الحروب بين الشعوب.

ساهمت المدرسة المالتوسية الجديدة في تقوية النظرة التشاؤمية حيال الضغط السكاني. ففي عام 1968، ألّف بول إهرليش كتابًا بعنوان **القنبلة السكانية**، تنبّأ فيه بحدوث انفجار ديموغرافي هائل يؤدي إلى مجاعة على نطاق واسع في

أفق لا يتعدى عشر سنوات، أي في النصف الأخير من سبعينيات القرن العشرين. وعلى الرغم من أن هذا التنبؤ لم يتحقق، فإن أطروحة الفكر الديموغرافي التشاؤمي لم تندثر، إنما اتخذت أشكالًا جديدة. ففي عام 2010، نشر الكاتب الأميركي جاك غولدستون مقالة جريئة في مجلة فورين أفيرز بعنوان «القنبلة السكانية الجديدة: التحولات الأربعة الرئيسة التي ستغير وجه العالم»، عرض فيها آفاق التغيرات في التركيبة السكانية للعالم على مدى العقود الأربعة المقبلة، أي في أفق عام 2050. ومن التغيرات التي شدّد عليها الكاتب، نجد الزيادة في نسبة الساكنة الحضرية، إذ من المنتظر انتقال معظم سكان العالم (نحو 70 في المئة) للعيش في المدن المنتشرة في المناطق الأكثر فقرًا والمتميزة بضعف الخدمات وانتشار التلوث، ما قد يتسبب في انتشار الفوضى ومختلف مظاهر العنف والتطرف. ويضيف الكاتب أن الامتداد الحضري في الدول النامية في الأعوام المقبلة قد يتسبب في مأساة تشبه تلك التي عاشها الأوروبيون في القرن التاسع عشر، والناجمة أساسًا عن التوسع العمراني غير المدروس. وتتجلى هذه المأساة في زيادة حدة الاضطرابات وارتفاعها، ما قد يوجِد أرضية خصبة لنشوب ثورات اجتماعية[507]. توصلت دراسة أجراها المجلس القومي للبحوث في الولايات المتحدة في عام 1986[508] إلى نتيجة مفادها أن النمو السكاني ليس له أي تأثير معنوي في الأداء الاقتصادي الكلي، على الرغم من تأثيره الإيجابي على صعيد الاقتصاد الجزئي، أي من خلال السلوك الأسري. وفي دراسة أخرى تناولت بلدان أفريقيا الغربية، لاحظ جان - بيير غنغان وجود علاقة عكسية بين النمو الديموغرافي والنمو الاقتصادي. فإذا افترضنا زيادة في النمو الاقتصادي وفي النمو الديموغرافي على التوالي بـ 5 و2 في المئة سنويًا، فإن مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد سيتطلب 24 عامًا. أما إذا ارتفع النمو الديموغرافي بنسبة عالية (3 في المئة سنويًا) وبقي معدل النمو الاقتصادي في مستوى معقول (4 في المئة سنويًا)، فإن مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ستستغرق 50 عامًا[509].

في دراسة حديثة، ربط لوران شالار[510] بين معدل الولادات والحوادث الجيوسياسية، خصوصًا الانتفاضات الشعبية. وفي هذا الإطار، بيّن الباحث أن سبب اندلاع الثورات في بعض البلدان العربية في عام 2011، ولا سيما في مصر وتونس يعود أساسًا إلى النمو الديموغرافي غير المُتحكّم فيه والمقترن بأوضاع سياسية واقتصادية متردية. فحين تنفتح النافذة الديموغرافية (بداية انخفاض معدل الإعالة واتساع قاعدة السكان البالغين سن العمل) في بلد يطغى عليه الفقر والتخلف والحكم الفاسد، فإن ذلك سيشكّل بيئة خصبة لظهور حركات رافضة مثل هذا الوضع. وينتج من ذلك في الأغلب دخول الفئات المهمشة في مسلسل البحث عن الهجرة بأي وسيلة ممكنة. وبعد انسداد الأفق، تتجه هذه الفئات إلى الانخراط في أشكال مختلفة من الاحتجاج، بما فيها الاعتصام والإضراب عن الطعام والتظاهر اليومي. ويشكّل هذا الوضع عاملًا مساعدًا لقيام الثورة.

من جهته، يرى يوسف كرباج أن ثمّة ترابطًا وثيقًا بين الثورة الديموغرافية في الوطن العربي والثورة الديمقراطية[511]، وأن التحولات الديموغرافية في بعض البلدان العربية هي التي جعلت من الثورات «قدرًا محتومًا»[512]. فمن جهة، انخرطت دول، مثل تونس والمغرب، في مسلسل من التحديث من خلال رفع نسبة تمدرس الأطفال، خصوصًا الفتيات، وكذا تنظيم الأسرة من خلال اتباع سياسة تحديد النسل واستخدام وسائل منع الحمل. وكان من نتائج هذه السياسات انخفاض معدل الخصوبة، ومن ثمّ، المرور التدرجي من العائلة الموسّعة إلى العائلة النووية، مع ما ترتب على ذلك من زعزعة أركان القيم التقليدية الأبوية ونضج الأفكار الحداثية في داخل المجتمع. من جهة ثانية، ساهم تراجع ظاهرة الزواج بين الأقارب في انفتاح المجتمعات، وجعل الأفراد أكثر قابلية للتمرد ضد أشكال الظلم والاستبداد.

أخيرًا، في دراسة أعدّها معهد ويلسون الأميركي بشأن المسألة السكانية في باكستان[513] في عام 2011، جرى التأكيد أن الانتشار الواسع للتطرف الديني في هذا البلد يعود أساسًا إلى إخفاق الطبقة السياسية في استغلال مرحلة «الهبة الديموغرافية». ويتجلى ذلك في غياب السياسات والاستراتيجيات الملائمة في قطاع التعليم وزيادة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثًا: لمحة عن التحولات الديموغرافية في المغرب

على غرار بلدان عربية أخرى، كمصر وتونس والأردن، دخل المغرب منذ بداية ستينيات القرن الماضي في تحولات ديموغرافية غير مسبوقة. وهمّت هذه التحولات أساسًا عدد السكان وبنيتهم، وكذا حركيتهم على الصعيد المجالي.

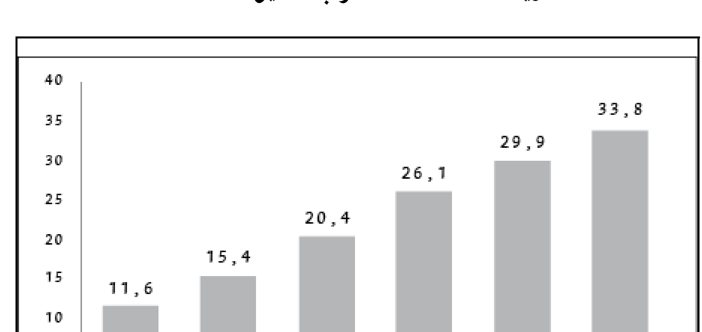
1 - زيادة عدد السكان في المغرب وبنيتهم

شهد المجتمع المغربي في العقود الستة الماضية، أي منذ الاستقلال، تحولات ديموغرافية سريعة ومنتظمة نتجت منها زيادة كبيرة في عدد السكان وتغيرات مهمة في خصائصهم وبنيتهم الهيكلية. واعتمادًا على البيانات الإحصائية، يتضح أن عدد سكان المغرب تضاعف ثلاث مرات منذ بداية العقد السادس من القرن الماضي، إذ بلغ إجمالي عدد السكان 33.8 مليون نسمة في عام 2014 في مقابل 11.6 مليون نسمة في عام 1960. وكما يبيّن الشكل (11-1)، فإن الزيادة السكانية تنمو بمعدل أربعة ملايين نسمة في كل عشرة أعوام، وهي المدة الزمنية الفاصلة بين إحصاءين مختلفين.

على الرغم من هذه الزيادة العامة في عدد السكان، فإن معدل الزيادة عرف انخفاضًا مستمرًا، خصوصًا بدءًا من عام 1982، إذ انتقل من 2.59 في المئة خلال الفترة 1960-1971 إلى 1.25 في المئة خلال الفترة 2004-2014.

الشكل (11-1)

زيادة عدد سكان المغرب (مليون نسمة)



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإحصاءات الرسمية للسكان.

مثلما هو معروف، يساهم عاملان رئيسان في تشكيل معدل النمو السكاني وتحديد مستواه، هما: معدل الخصوبة ومعدل الوفيات، مع تأثيرات محدودة لعوامل الهجرة الخارجية. ففي ما يخص معدل الخصوبة، أفادت نتائج آخر إحصاء للسكان والسكنى بالمغرب (إحصاء عام 2014) أن متوسط عدد الأطفال لكل امرأة (المعدل التركيبي للخصوبة) استقر في حدود 2.21 طفل، في مقابل 2.5 طفل في عام 2004 و5.2 طفل في عام 1982. يتضح من هذه المعطيات أن متوسط ما أنجبته المرأة المغربية الواحدة انخفض بمقدار ثلاثة مواليد في الأعوام الثلاثين الماضية. ومن المنتظر أن يستمر هذا التراجع في الأعوام المقبلة ليصل إلى أقل من طفلين للمرأة الواحدة في مدة لا تتجاوز عشرين عامًا. وكان من نتائج هذا الانخفاض تقلص متوسط عدد أفراد الأسرة الذي انتقل من 5.87 في عام 1994 إلى 5.24 في عام 2004 ليصل إلى 4.6 بحسب نتائج إحصاء عام 2014.

يُعزى انخفاض معدل الخصوبة في المغرب، كما في باقي الدول العربية، إلى مجموعة من العوامل ذات الطابع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي التي أدت إلى تحديث المجتمع المغربي بالتدرج، ومن هذه العوامل: ارتفاع مستوى

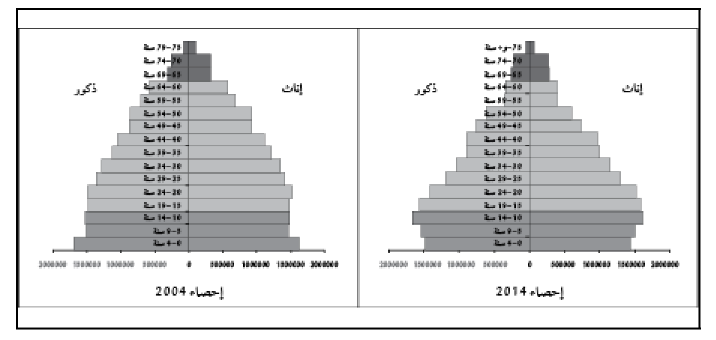
التعليم، وإدماج المرأة في مناحي الحياة الاقتصادية كلها، وارتفاع نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة، وانخفاض متوسط العمر عند الزواج الأول، خصوصًا خلال الفترة 1960-2004.

أما المعدل الخام للوفيات في أوساط السكان، فعرف بدوره انخفاضًا منتظمًا، إذ انتقل من 19 حالة لكل ألف مولود في عام 1962 إلى 6.7 حالة لكل ألف مولود في عام 1994[514]، ليستقر عند مستوى 4.79 حالة لكل ألف مولود في عام 2004. وعند النظر في مصدر هذا التراجع، نجد أنه مرتبط بانخفاض معدل وفيات الرضّع الذي انتقل من 87.3 في الألف في عام 1982 إلى 24.6 في الألف في عام 2014[515]، وذلك نتيجة تحسن ظروف الوقاية الصحية، خصوصًا الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية. وبموازاة ذلك، سجّل معدل أمل الحياة عند الولادة تحسنًا مطّردًا، إذ تُشير تقديرات المندوبية السامية للتخطيط أن قيمة هذا المؤشر بلغت 76.5 عامًا في عام 2014، بعدما لم تكن تتجاوز 47 عامًا في أوائل ستينيات القرن الماضي.

على الرغم من الفتوة التي لا يزال يتمتع بها المجتمع المغربي، عرفت البنية العمرية للسكان تطورات غير مسبوقة (الشكل 2-11)؛ إذ تراجعت نسبة الأفراد الذين تقلّ أعمارهم عن 15 عامًا من 31.2 في المئة في عام 2004 إلى 28 في المئة في عام 2014، ما أدى إلى تأكّل قاعدة الهرم السكاني واتساع وسطه. هكذا، انتقلت نسبة السكان البالغين سن العمل (من 15 إلى 64 عامًا) من 63.2 في المئة إلى 65.8 في المئة في عام 2014. أما نسبة كبار السن (65 عامًا فأكثر)، فارتفعت من 5.6 في المئة إلى 6.1 في المئة في الفترة نفسها.

الشكل (2-11)

تطور الهرم السكاني في المغرب



المصدر: من إعداد الباحث.

2 - الحركية المجالية للسكان: الهجرة الداخلية

مع موازاة انخفاض معدل النمو السكاني وتطور البنية العمرية للسكان، سجّلت الحركية الجغرافية الداخلية للأفراد دينامية غير مسبوقة ساهمت في إعادة رسم الخريطة السكانية في المغرب. واتخذت هذه الحركة شكلين رئيسين: الهجرة من الجهات الأقل نموًا نحو الجهات الغنية (الشمال والوسط) والهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية. هكذا، بحسب نتائج آخر إحصاء للسكان والسكنى (إحصاء عام 2014)، يتمركز أكثر من 70 في المئة من الساكنة في خمس جهات من أصل اثنتي عشرة جهة، وهي بحسب الأهمية: جهة الدار البيضاء الكبرى سطات، وجهة الرباط سلا القنيطرة، وجهة مراكش آسفي، وجهة فاس مكناس، وجهة طنجة تطوان الحسيمة.

أما بشأن الهجرة القروية، فعرفت تطورًا ملحوظًا ابتداءً من سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته، إذ انتقل عدد المهاجرين القرويين نحو المدن المغربية من نحو 40 ألف شخص سنويًا في خمسينيات القرن الماضي إلى 150 ألف شخص سنويًا في الثمانينيات، ليصل العدد إلى أكثر من 200 ألف شخص سنويًا في العقد الأول من هذا القرن.

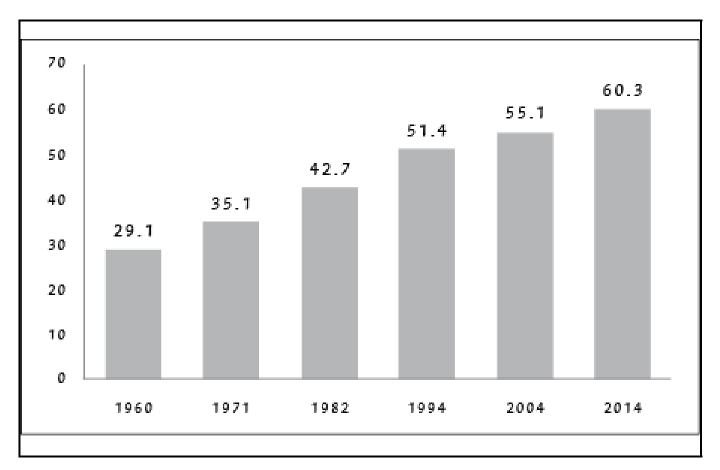
ويرتبط هذا النوع من الهجرة أساسًا بالعوامل البيئية وعدم التوازن في توزيع الموارد الطبيعية والمالية بين المناطق، ولا سيما في ظل توالي أعوام الجفاف، وتفتّت الحيازات الزراعية، وعجز السلطات العمومية عن إيجاد البدائل وتقديم حلول هيكلية لتنمية المناطق الريفية.

على صعيد آخر، عرف مستوى الهجرة النسائية نحو المدن تطورًا مهمًا؛ إذ أضحت النساء يشكّلن نحو 50 في المئة من مجموع المهاجرين القرويين. ويكشف هذا التأنيث المتصاعد للهجرة القروية عن مدى التحولات العميقة التي عرفها المجتمع المغربي، خصوصًا ولوج المرأة سوق الشغل واستقلاليتها المادية وقدرتها على تحمّل ضغط الحياة. فالمرأة القروية ما عادت تعاني قيود السيطرة والتنقل التي كانت مفروضة عليها في السابق؛ إذ أصبح في إمكانها الخروج من البيت والسفر باعتبارها فردًا مستقلًا يبحث عن مقومات العيش الكريم.

بعد أن كان السكان القرويون يشكلون 70.9 في المئة من مجموع سكان المغرب في عام 1960، انتقلت هذه النسبة إلى 48.6 في المئة في عام 1994، قبل أن تنخفض إلى 39.7 في المئة وفقًا لآخر إحصاء للسكان والسكنى (إحصاء عام 2014). في المقابل، عرفت نسبة التمدن في المغرب نموًا سريعًا (الشكل11-3). فالساكنة الحضرية التي كانت تشكّل 29.1 في المئة في عام 1960، انتقلت إلى 42.7 في المئة في عام 1982، قبل أن تسجّل 60.3 في المئة في عام 2014. ومن خلال هذا التطور، يتضح أن نسبة التمدن تضاعفت في مدة زمنية قياسية لا تتجاوز خمسة عقود.

الشكل (11-3)

تطور نسبة التمدن في المغرب (بالنسبة المئوية)



المصدر: من إعداد الباحث.

كان للسياسات العمومية التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال أثر واضح في تحديد ملامح تطور التوزع الجغرافي للسكان، ومن ثمّ، انتشار التمدن وتطور المراكز الحضرية. فمن جهة، كما أشرنا إلى ذلك سلفًا، ساهم إخفاق السياسات الإنمائية في العالم القروي في تفاقم ظاهرة الهجرة القروية مع ما ترتب على ذلك من مشكلات عمرانية واجتماعية وبيئية. ومن جهة أخرى، تحوّل بعض المراكز القروية عشوائيًا إلى مدن قائمة بذاتها، وهي تعاني اليوم غياب أبسط الخدمات الضرورية للحياة الحضرية.

رابعًا: تحديات «الهبة الديموغرافية» في المغرب

ساهمت التحولات السريعة في البنية العمرية لسكان المغرب في ظهور بوادر مرحلة «الهبة الديموغرافية الأولى»، غير أن المعطيات المتوافرة حتى الآن لا تنطوي على ما يبعث التفاؤل بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة هذه التحولات.

1 – أعراض انفتاح النافذة الديموغرافية في المغرب

من خلال قراءة متأنية لتطور المؤشرات الديموغرافية المقدمة مسبقًا، يمكن التأكيد أن ملامح انفتاح النافذة الديموغرافية في المغرب بدأت في الظهور منذ بداية القرن الحالي، وهي الفترة التي بدأ فيها معدل الزيادة السكانية العامة في الانخفاض مقارنة بمعدل نمو السكان في سن العمل أو السكان الناشطين. وفي الوقت نفسه، عرفت نسبة الإعالة، أي الثقل الاقتصادي الذي تتحمله الفئات السكانية الناشطة، تراجعًا ملحوظًا[516].

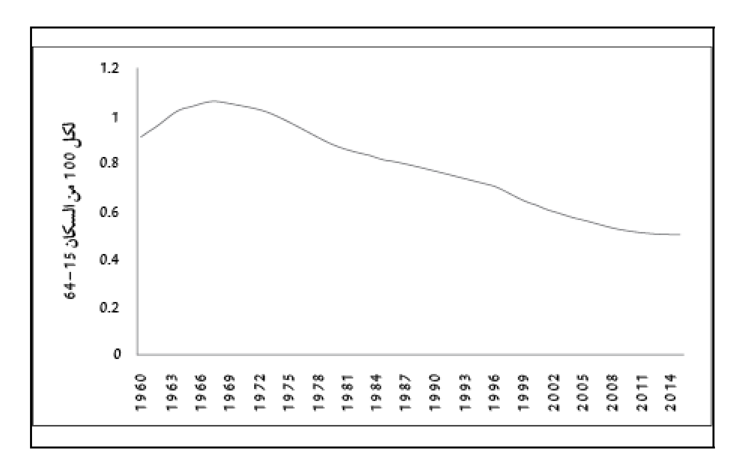
على الرغم من عدم وجود عتبة محددة تمكّن من تحديد بداية انفتاح النافذة الديموغرافية بدقة، فإن جلّ الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع ركّزت على مقاربتين مختلفتين. أما الأولى فحبّذها كل من كانان نافانيتام[517] وبريم ساكسينا[518]، وتقوم على أساس أن بوادر انفتاح النافذة الديموغرافية تظهر فور ما يبدأ معدل الزيادة في عدد السكان القادرين على العمل في تجاوز معدل نمو إجمالي عدد السكان. أما المقاربة الثانية فأقرتها الأمم المتحدة في عام 2004، وتربط انفتاح النافذة الديموغرافية بتأرجح نسبة الإعالة بين 40 و60 في المئة.

سجّلت نسبة الإعالة في المغرب ارتفاعًا محسوسًا في ستينيات القرن الماضي، إذ انتقلت من 91.15 في المئة في عام 1960 إلى 106 في المئة في عام 1968، قبل أن تنخفض إلى 104.1 في المئة في عام 1970. وتراجعت هذه النسبة تراجعًا سريعًا خلال الفترة 1970-2015، إذ انتقلت من 104.74 في المئة إلى 50.13 في المئة. واعتمادًا على المقاربة التي أقرتها الأمم المتحدة، يمكن اعتبار عام 2003 عامًا محوريًا؛ إذ شهد تسجيل نسبة إعالة تقدر بنحو 59.06 في المئة، وهي النسبة التي تتطابق مع بداية انفتاح النافذة الديموغرافية.

بناءً على الإسقاطات الديموغرافية، من المنتظر أن تصل نسبة الإعالة إلى نحو 46 في المئة في أفق عام 2020[519]، وهي النسبة نفسها التي سُجّلت في كوريا الجنوبية في نهاية ثمانينيات القرن الماضي.

الشكل (11–4)

تطور نسبة الإعالة في المغرب



المصدر: من إعداد الباحث.

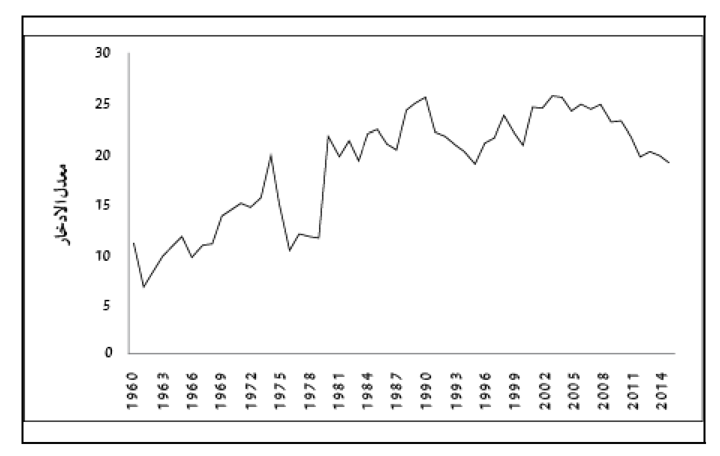
2 – انفتاح النافذة الديموغرافية: تأثيرات اقتصادية متناقضة

في ضوء ما سبق، يمكن أن نستنتج أن المغرب دخل فعليًا في مرحلة الاستفادة المحتملة من «الهبة الديموغرافية»، ما يدفعنا إلى التساؤل بشأن مدى تأثيرات هذه الفرصة الاستثنائية في المؤشرات الاقتصادية المختلفة. فإذا أخذنا في الاعتبار مستوى الادخار الداخلي، نلاحظ أنه لم يسجّل أي تحسن، بل بالعكس، كما يوضح الشكل (11-5)، عرف تراجعًا حادًا منذ انفتاح النافذة الديموغرافية في عام 2003. انتقل معدل الادخار الداخلي من 25.72 في المئة في عام 2003 إلى 19.11 في المئة في عام 2015[520]، وهي نتيجة متناقضة؛ ذلك أنه بخلاف ما هو متعارف عليه، كلما انخفضت نسبة الإعالة في المغرب، تدنّى مستوى الادخار، ما يعني أن ما توفّره الأسر يُوجّه أساسًا نحو الاستهلاك بغرض مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة.

ساهم تراجع الادخار الداخلي في تراجع مصادر تمويل الاقتصاد المغربي، بالنظر إلى أنه يمثل أهم مصدر للسيولة المصرفية، ما دفع المصرف المركزي إلى التدخل على نحو منتظم من أجل مساعدة القطاع المصرفي، وذلك بضخّ مزيد من السيولة في السوق النقدية. ويمكن اعتبار هذا التراجع مؤشرًا على تأكّل قدرة الأسر على الادخار بفعل ارتفاع تكلفة المعيشة، وكذا ضعف الأجور والمعاشات.

الشكل (11-5)

تطور إجمالي الادخار الداخلي في المغرب (بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي)

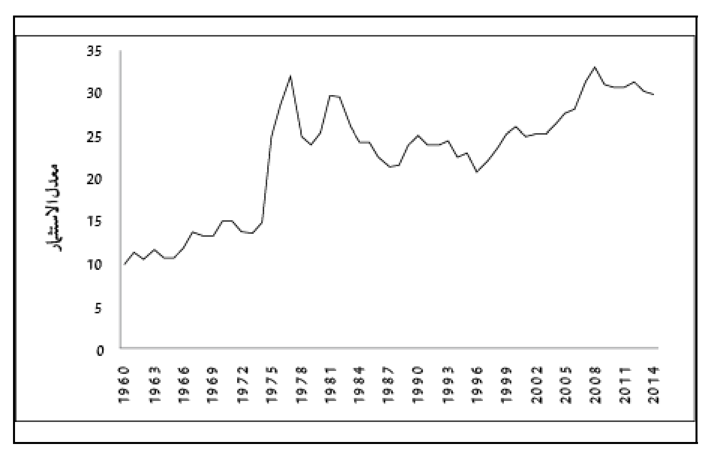


المصدر: من إعداد الباحث.

بخلاف معدل الادخار الداخلي، سجّل معدل الاستثمار تحسنًا طفيفًا منذ انفتاح النافذة الديموغرافية قُدّر بنحو خمس نقاط. وكما يوضح الشكل (11-6)، انتقل هذا المؤشر (نسبة تكوين رأس المال الثابت من إجمالي الناتج المحلي) من 25.9 في المئة في عام 2003 إلى 29.4 في المئة في عام 2014. غير أن هذا التحسن ليس مرتبطًا في أي حال من الأحوال بـ «الهبة الديموغرافية». فمن جهة، نلاحظ أن الاتجاه التصاعدي لمنحنى معدل الاستثمار بدأ في عام 1996، أي سبعة أعوام قبل انفتاح النافذة الديموغرافية، ويُعزى أساسًا إلى السياسات الماكرواقتصادية المتبعة. بل أكثر من ذلك، سجّل هذا المعدل نوعًا من التراجع بدءًا من عام 2009، أي في مرحلة متقدمة من انفتاح النافذة الديموغرافية. ومن جهة أخرى، فإن ضعف الادخار المحلي لا يسمح بتغطية سوى جزء يسير من الحاجات التمويلية للاقتصاد الوطني، أما الباقي فيُموّل بالاعتماد على الدخول المقبوضة من باقي العالم، بما فيها تحويلات المغتربين المغاربة في الخارج والمساعدات الخارجية، ولا سيما الخليجية.

الشكل (11-6)

تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت في المغرب (بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي)

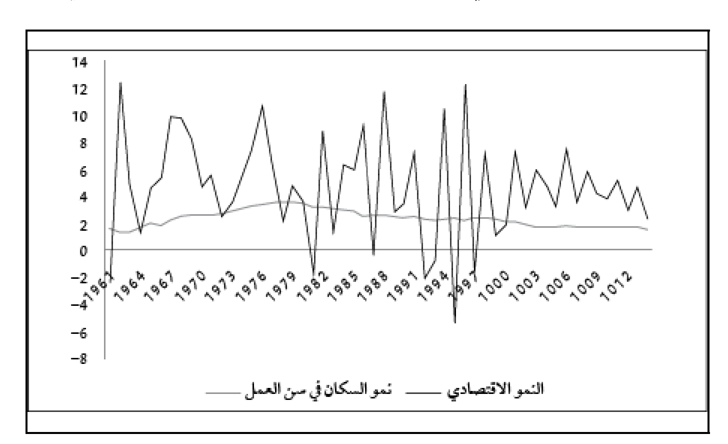


المصدر: من إعداد الباحث.

أما في ما يخص تأثير انفتاح النافذة الديموغرافية في النمو الاقتصادي، فيبدو أنه ضعيف للغاية. فمن خلال قراءة الشكل (11-7)، يتضح أن معدل نمو الدخل القومي يتسم بنوع من التأرجح من عام إلى آخر.

الشكل (11-7)

تطور معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو السكان البالغين سن العمل في المغرب



المصدر: من إعداد الباحث.

يُعدّ تأرجح معدل النمو الاقتصادي دليلًا على ارتباطه بعوامل خارجية غير مُتحكم فيها، مثل التساقطات المطرية وأداء القطاع السياحي. أما معدل نمو القوة العاملة فسجّل انخفاضًا تدرجيًا ومتوازنًا منذ عام 1974، وهذا ناتج من الزيادة المطّردة التي عرفتها نسبة السكان الناشطين من عام إلى آخر، إذ انتقلت من 50 في المئة في عام 1974 إلى 66.6 في المئة في عام 2014. وفي ضوء ذلك، يبدو أن هذين المتغيرين غير مرتبطين على نحو مقبول، الأمر الذي أكّده تقدير معامل ارتباط بيرسون الذي لم يتجاوز 5 في المئة.

3 - انفتاح النافذة الديموغرافية: تفاقم بطالة الشباب المتعلم

بخلاف ما وقع في معظم بلدان جنوب شرق آسيا، تزامن انفتاح النافذة الديموغرافية في المغرب مع ضغط شديد على سوق العمل. صحيح أن معدل البطالة عرف نوعًا من الاستقرار في الأعوام العشرة الأخيرة (نحو 10 في المئة)، إلا أن هذه الظاهرة أصبحت مزمنة وتتخذ أشكالًا جديدة ذات طابع شائك ومقلق.

بقراءة التقارير الصادرة عن المؤسسة الرسمية للإحصاء (المندوبية السامية للتخطيط)، يتضح أن فرص العمل التي يوجدها الاقتصاد المغربي لا تكفي لاستيعاب الأعداد الهائلة من الشباب التي تصل سنويًا إلى سوق العمل. وبالأرقام، يستحدث الاقتصاد الوطني بين 100 ألف و120 ألف وظيفة جديدة سنويًا، وهو رقم أقل بكثير من الطلب الإضافي على مناصب الشغل[521].

على هذا الأساس، واعتمادًا على البيانات الرسمية، يفوق عدد العاطلين من العمل في المغرب مليون شخص، غير أن هذا الرقم لا يعكس الحقيقة كلها. فإضافةً إلى الطابع الموسمي للتشغيل في بعض القطاعات الحيوية كالفلاحة والخدمات السياحية، فإن جل فرص العمل لا تضمن عيشًا كريمًا ونشأة متوازنة، فهي إما غير مدفوعة الأجر (المساعدون العائليون مثلًا) أو ذات طبيعة توظيفية هشة. وهذا ما أكدته تقارير البنك الدولي، إذ تبيّن أن نسبة العمالة غير المدفوعة الأجر تجاوزت 20 في المئة، وأن نسبة العمالة المعرضة للخطر أو الهشة تبلغ نحو 50 في المئة من إجمالي العاملين.

تختلف طبيعة البطالة في المغرب عما هي عليه في البلدان الغنية، إذ تتسم بأربع خاصيات أساسية: الفتوة والعمق الزمني والتمدن وارتفاع المستوى الدراسي للعاطلين من العمل. فمن جهة أولى، تتفشى البطالة تحديدًا في أوساط الشباب؛ إذ إن نحو عاطلَين اثنين من العمل من كل ثلاثة يراوح عمر كل منهما بين 15 و29 عامًا. ومن جهة ثانية، تتسم ظاهرة البطالة في المغرب بطول المدى؛ إذ يُستنتج من دراسة قامت بها الوزارة الوصية في عام 2014 أن أكثر من ثلثي الأشخاص غير المشتغلين يعانون بطالة طويلة الأمد (12 شهرًا في الأقل من دون عمل). من جهة ثالثة، تقطن الأغلبية العظمى من العاطلين من العمل في المراكز الحضرية (أربعة عاطلين من العمل من بين خمسة). هكذا، بحسب الإحصاءات الرسمية، بلغ معدل البطالة في الوسط الحضري 14.3 في المئة في مقابل 4.3 في المئة في الوسط القروي[522]. من جهة رابعة، تبقى البطالة أكثر انتشارًا في صفوف المتعلمين، ولا سيما أولئك الحاصلين على شهادات عليا. فإذا كان معدل البطالة لا يتجاوز 3.8 في المئة لدى الأشخاص غير الحاصلين على شهادة، فإن هذه النسبة تصل إلى 22.7 في المئة في صفوف حاملي شهادات التأهيل المهني و27.3 في المئة في صفوف خريجي الجامعات[523].

إن ما لا شك فيه أن انفتاح النافذة الديموغرافية في المغرب منذ عام 2003 لم يساهم كما كان مأمولًا في تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. ويعود ذلك أساسًا إلى عدم تثمين رأس المال البشري من خلال سياسات ناجعة في قطاعَي التعليم والتشغيل. فعلى الرغم من ارتفاع الإنفاق الحكومي الموجّه إلى التعليم (نحو 6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي و20 في المئة من مجموع الإنفاق الحكومي سنويًا على مدى العشرين عامًا الأخيرة) وضخامة البرامج الإصلاحية، فإن هذا القطاع يعاني أعطابًا كبرى واختلالات بنيوية تجعله عاجزًا عن تلبية متطلبات الاقتصاد الوطني من خلال إيجاد قوة عمل ماهرة وأكثر إنتاجية، خصوصًا في أنواع النشاط المرتفعة العائد. ولا أدلّ على ذلك من نسبة الهدر المدرسي التي تبقى مرتفعة جدًا مقارنة بباقي الدول النامية. فمن بين كل 100 طفل يدخل المدرسة، هناك 10 أطفال فقط يحصلون على الثانوية العامة أو البكالوريا. كما أن مساهمة معظم الفاعلين في القطاع تراجعت تراجعًا مهولًا، ما يعني انعدام المسؤولية وضعف الحكامة.

أما بخصوص قطاع التشغيل، فيبدو أن السياسات العمومية التي انتهجها المغرب منذ الاستقلال بيّنت محدوديتها. فمن جهة، نسجّل غياب تصور واضح ودقيق لدى الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال لإشكالية التشغيل بالمغرب في علاقته بقطاع التربية والتعليم؛ إذ غالبًا ما يُلجأ إلى مقاربات ظرفية في شكل إجراءات تحفيزية محدودة زمنيًا وذات طابع تقني (برنامج مقاولاتي، برنامج إدماج، برنامج تأهيل، برنامج المقاول الذاتي ... إلخ) من أجل معالجة ظاهرة بنيوية. وفي أي حال، على الرغم من تكلفتها الباهظة، بيّنت هذه الإجراءات محدوديتها، ولا سيما أنها مُعدّة مسبقًا للاستهلاك الإعلامي ولشراء السلم الاجتماعي. من جهة أخرى، يجب الإقرار بأن السياسات العمومية للتشغيل تعاني ضعف

الحكامة وضعف التنسيق مع باقي السياسات القطاعية (التعليم، الصناعة، الخدمات، الفلاحة ... إلخ) ما يؤدي إلى هدر الموارد المالية الموجّهة إلى التنمية.

إن تفشي البطالة تحديدًا بين شريحة الشباب المغربي المثقف القاطن المراكز الحضرية، جعل هذه الظاهرة أكثر تعقيدًا، ما ساهم في ظهور جيل جديد من المواطنين أكثر إحباطًا وأقل طموحًا وحماسة؛ فالشباب الذي ضاق به الأفق أعوامًا عدة أصبح عرضة للاكتئاب واليأس والكراهية في مجتمع لا يُكنّ له دائمًا التقدير الذي يستحق. كما تراجعت الثقة في الطبقة السياسية التي يحمّلها الشباب المسؤولية المباشرة عما آلت إليه أوضاعهم. وكان هذا الواقع أحد أبرز محرّكات الاحتجاجات السلمية والاعتصامات الفئوية المتكررة التي شهدها المغرب في الأعوام القليلة الماضية، بل أكثر من ذلك، لوحظ أنه كلما استفحلت بطالة الشباب المثقف وتهميشه، زاد تقويض السلم الاجتماعي في ظل انفتاح ديمقراطي تدرجي وسلس.

4 - انفتاح النافذة الديموغرافية: استفحال ظاهرة الهجرة السلبية

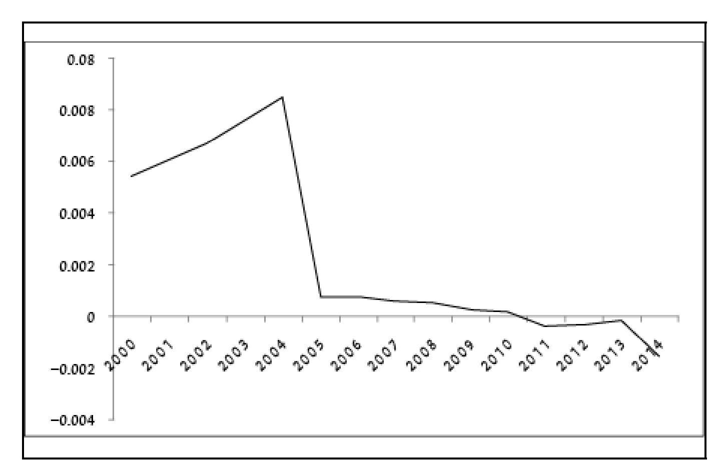
إضافة إلى تفشّي ظاهرة البطالة في أوساط الشباب المتعلم، تميزت مرحلة انفتاح النافذة الديموغرافية في المغرب باستفحال ما يُمكن تسميته «ظاهرة الهجرة السلبية» بشكليها الداخلي (الهجرة القروية) والخارجي (الهجرة السرية)، أي الهجرة ذات العواقب الوخيمة على الاقتصاد والمجتمع.

أما في ما يتعلق بالهجرة القروية، كما أشرنا إلى ذلك سابقًا، فنلاحظ أن هذه الظاهرة تطورت على نحو لافت منذ بداية الألفية الثالثة. وكما يوضح الشكل (11-8)، سجّل نمو ساكنة الأرياف انخفاضًا سريعًا بدءًا من عام 2005، أي في خلال العامين الأولَين لانفتاح النافذة الديموغرافية. ومثّل عام 2011 عامًا فاصلًا في تاريخ النمو الديموغرافي للمناطق الريفية في المغرب، إذ سجّل النمو السنوي لساكنة هذا المجال الجغرافي معدلًا سالبًا أول مرة في تاريخ المملكة.

على أساس هذه المعطيات، يمكن القول إن انفتاح النافذة الديموغرافية في المغرب تسبّب في إفراغ الأرياف بالتدرج وطواعية من ساكنتها، ولا سيما الناشطة منها لمصلحة المراكز الحضرية. وكان من نتائج هذا الإفراغ حرمان الأرياف من الاستفادة الكاملة من قوتها العاملة، خصوصًا أن معظم المغادرين من الشباب.

الشكل (11-8)

تطور معدل نمو الساكنة القروية في المغرب (بالنسبة المئوية)



المصدر: من إعداد الباحث.

بموازاة إفراغ الأرياف من جزء مهم من ساكنتها، تسارعت وتيرة نمو المدن نتيجة استقطابها الهجرة القروية وتزايد نموها الطبيعي. في المقابل، لم تتمكن السياسات التعميرية من مواكبة هذا النمو في ظل غياب رؤية واضحة لتدبير المدن من خلال مراعاة الجوانب الاجتماعية والثقافية والهندسية والأمنية والاقتصادية.

اتخذ نمو المدن المغربية في أغلب الأحيان منحًى عشوائيًا استعصى على الجهات المختصة التحكم فيه. فمن جهة أولى، تحولت هوامش معظم المراكز الحضرية الكبرى إلى أحزمة من البناء العشوائي ودور الصفيح التي تنعدم فيها أبسط شروط الحياة الكريمة. وبهدف القضاء على هذه الأحزمة لجأت الحكومات المتعاقبة إلى تشجيع ما سُمّي «السكن الاقتصادي»، وهو عرض لا يستجيب في الأغلب للمواصفات التعميرية المحددة، ولا يتماشى إطلاقًا مع متطلبات أغلبية الأسر القاطنة دور الصفيح التي تتميز بطابعها المركب. هكذا انتُقل من السكن غير اللائق ذي الطابع الأفقي إلى السكن غير اللائق ذي الطابع العمودي. من جهة ثانية، تحوّلت أغلبية المراكز الحضرية الصغرى إلى شبه أرياف يتعايش فيها الإنسان مع الحيوان والانضباط مع الفوضى، كما شُوّه النمط المعماري المحلي وانتشر البناء العشوائي على نحو مخيف. من جهة ثالثة، ساهمت الهجرة القروية في ارتفاع الكثافة السكانية في المدن العتيقة، ما أدى إلى اختناقها وهشاشة بنياتها التحتية وتدهور أوضاعها الاقتصادية مع تلاشي الحِرف التقليدية واندثار جزء من معالمها وتراثها الحضاري.

على صعيد آخر، ساهمت الهجرة القروية في الضغط على الإنفاق الحكومي الموجّه إلى التنمية الحضرية في ظل زيادة الطلب على المرافق والخدمات الاجتماعية في المدن (البنية التحتية والسكن والماء الصالح للشرب والنقل والتعليم ... إلخ)، مع العلم أن العائد الاقتصادي لهذا الإنفاق يبقى ضعيفًا جدًا، وذلك نظرًا إلى هزالة الأداء الضريبي المحلي، فمعظم النشاط الاقتصادي الذي يمارسه النازحون إلى المدن غير مهيكلٍ (تجارة الرصيف، البيع بالتجوال، حراسة السيارات، مسح الأحذية ... إلخ)، وإذًا، لا تخضع للضرائب علمًا أن هؤلاء يستفيدون، ولو جزئيًا، من الخدمات العمومية التي توفّرها الجماعات الحضرية.

إضافةً إلى ذلك، ساهمت ظاهرة ترييف المدن في زعزعة منظومة القيم والسلوك في المجتمع المغربي؛ فإضافة إلى بداية تلاشي التعاون والتآزر بين الأجيال وارتفاع معدل العنف الأسري وتوتر العلاقات بين أفراد الأسرة، أصبح الشباب أكثر هشاشة، ما جعله أكثر انخراطًا في أشكال مختلفة من الشغب والعنف في المجتمع، ولا أدلّ على ذلك من تنامي ظاهرة السلوك العدواني في الأماكن العمومية، مثل الأسواق والمدارس والمستشفيات. إضافة إلى ذلك، أضحت فئة قليلة من هؤلاء الشباب عرضة للتأثيرات المختلفة المدمرة، مثل الانحراف الخُلقي والتطرف الفكري.

أما بخصوص ظاهرة الهجرة السرية أو غير الشرعية فقد تفاقمت هي الأخرى ولو جزئيًا منذ ظهور البوادر الأولى لانفتاح النافذة الديموغرافية، وذلك على الرغم من تكلفتها المرتفعة في ظل تشديد القيود الحدودية في المغرب وفي أوروبا. وعلى هذا الأساس، يمكن القول إن العامل الديموغرافي هو المحرك الرئيس لهذا النوع من الهجرة في ظل عجز الحكومات السابقة عن إيجاد ظروف مواتية للاستفادة من «الهبة الديموغرافية»، ولا سيما الاستثمار في رأس المال البشري. فمع تواضع النمو الاقتصادي مقارنة بنمو القوة العاملة وصعوبة إدماج الشباب في سوق الشغل، وجد بعض هؤلاء ضالته في الهجرة السرية والاغتراب هربًا من الضغط الاجتماعي، وبحثًا عن أوضاع معيشية أفضل. كما ساهمت عوامل إضافية في تنامي هذه الظاهرة، أهمها القرب الجغرافي من أوروبا وانبهار الشباب بالثقافة الغربية وانتشار شبكات الهجرة السرية.

نتج من هذه الظاهرة المشينة ظهور مآسٍ وسلبيات عدة. أما المآسي فتتمثل في غرق بعض المهاجرين في أثناء محاولتهم عبور البحر المتوسط في أوضاع قاسية جدًا. أضف إلى ذلك ما يتعرض له هؤلاء من نصب وسرقات وأشكال مختلفة من الاضطهاد وحجز مافيا الإتجار بالبشر جوازات سفرهم. أما السلبيات فتتجلى في تصاعد الممارسات العنصرية بحق المهاجرين غير الشرعيين واضطرارهم أحيانًا إلى الاشتغال في أوضاع تنعدم فيها أدنى شروط الحق في العمل المكفولة في القوانين الوطنية والدولية، فضلًا عن الحالة النفسية التي يعيشها المعنيون جرّاء المطاردات الأمنية والترحيل القسري.

خاتمة

يشهد المغرب منذ بداية الألفية الثالثة تغيرات ديموغرافية عميقة جعلته يُطلّ أول مرة في تاريخه من النافذة الديموغرافية، إذ ارتفعت نسبة السكان في سن العمل ارتفاعًا سريعًا، منتقلة من 48 في المئة في بداية سبعينيات القرن الماضي إلى نحو 67 في المئة في عام 2015، كما أن نسبة الإعالة تراجعت تراجعًا سريعًا؛ إذ انتقلت في الفترة نفسها من 104.74 في المئة إلى 50.13 في المئة. واعتمادًا على المقاربة التي أقرتها الأمم المتحدة، يمكن الإقرار بأن المغرب دخل نظريًا في مرحلة «الهبة الديموغرافية» في عام 2003، وهو العام الذي سجّل معدل الإعالة أقل من 60 في المئة.

من خلال دراسات نظرية حديثة وتجربة بعض الدول الصاعدة، بيّنا أن هذه الظاهرة الاستثنائية هي فرصة سانحة للإقلاع الاقتصادي والاجتماعي، فهي تمثل مشروعًا تنمويًا طموحًا يؤدي، في حالة استغلاله على الوجه الأمثل، إلى تعظيم الادخار، وفي الحصيلة، تسريع وتيرة الاستثمار والدفع بعجلة النمو مع ما يمكن أن يترتب على ذلك من استحداث مناصب شغل جديدة وانخفاض معدل البطالة والحد من ظاهرة الهجرة السلبية.

أما في ما يخص حالة المغرب، فبيّنا أن هذه الفرصة التنموية لم تأتِ بأي مكاسب حقيقية، بل تحوّلت إلى نقمة؛ فإضافةً إلى عدم تحسن المؤشرات الماكرواقتصادية، سجّل بعض المؤشرات الاجتماعية الحساسة نتائج سلبية، ونخص بالذكر هنا أساسًا معدل البطالة في أوساط الشباب المتعلم الذي واصل الارتفاع على نحو يدعو إلى القلق، ومستوى الهجرة السلبية بشقيها الداخلي والخارجي الذي سجّل أرقامًا مخيفة.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن المغرب فوّت عليه فرصة الاستفادة من «الهبة الديموغرافية» الأولى لأنه لم يُحسن تدبير المرحلة التي سبقت انفتاح النافذة الديموغرافية (في ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته)، وذلك بالاستثمار النافع في رأس المال البشري، الأمر الذي جعل هذه الفرصة تتحوّل إلى عبء اقتصادي ومجتمعي يصعب التعامل معه في ظل أنموذج تنموي يطغى عليه طابع التناقض. وأكثر من ذلك، ساهمت هذه الوضعية في تكوين بيئة حاضنة لأشكال مختلفة من الاحتجاجات الشعبية.

يتمثّل التحدي الأكبر الذي يواجهه المغرب في ربح معركة إدماج الشباب في الحياة العملية باعتباره موردًا بشريًا مهمًا وتحصينه ضد أشكال شتّى من الانحراف. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تنبغي بلورة برامج تنموية فاعلة ومتناسقة يمكنها تدارك التأخر المسجّل في مواكبة عملية التحول الديموغرافي، وفي الوقت نفسه إحياء الأمل في نفوس الشباب بعيدًا من هاجس التوازنات الاقتصادية الكبرى. وفي أي حال، فإن المجتمع بما فيه الطبقة السياسية مُطالب بالتكفل بالشباب، وإلا وقع العكس.

المراجع

1 – العربية

الشديدي، حسين أحمد سعد. «التوظيف الأمثل لفرصة التحول الديموغرافي (الهبة الديموغرافية)». **مجلة المخطط والتنمية**. العدد 30 (2014).

شكوري، بتول. «الترابط بين السكان والتنمية على صعيد الاقتصاد الكلي - فرصة الألفية للتنمية». اللجنة الاقتصادية الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. المنتدى العربي للسكان. بيروت. 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2004،

في: https://goo.gl/bdhaCD

كرباج، يوسف. «هل تؤدي الثورة الديموغرافية إلى ثورة ديمقراطية؟ نموذجا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا». عمران. السنة 1. العدد 3 (شتاء 2013).

______. «التغيرات الديموغرافية: هل كانت الثورات في البلدان العربية قدرًا محتومًا؟». مركز التكامل المتوسطي، 16/1/2015. في: https://goo.gl/PMyjc5

المندوبية السامية للتخطيط. «تقرير حول سوق الشغل». الرباط، 2016.

2 – الأجنبية

Bloom, David E. & Jeffrey G. Williamson. «Demographic Transitions and Economic Miracles in Emerging Asia.» *World Bank Economic Review*. vol. 12. no. 3 (September 1998).

_______. et al. «Demographic Change and Economic Growth in Asia.» *Population and Development Review*. vol. 26 (2000).

_______. et al. «Realizing the Demographic Dividend: Is Africa any Different?» Program on the Global Demography of Aging Harvard University (May 2007).

Boserup, Ester. *The Conditions of Agricultural Progress.* London: Allen and Unwin, 1965.

_______. *Population and Technological Change: A Study of Long-Term Trends.* Chicago: University of Chicago Press, 1981.

Brandt, Loren & Thomas G. Rawski (eds.). *China's Great Economic Transformation*. Cambridge, NY: Cambridge University Press, 2008.

Goldstone, Jack A. «The New Population Bomb: The Four Megatrends that Will Change the World.» *Foreign Affairs*. vol. 89. no. 1 (January-February 2010).

Guengant, Jean-Pierre. *Comment bénéficier du dividende démographique?: La Démographie au centre des trajectoires de développement: Comment bénéficier du dividende démographique*. À savoir 9. Paris and Marseille: Agence française de développement (AFD)/Institut de recherche pour le développement (IRD), 2011.

Kugelman, Michael & Robert Hathaway (eds.). Reaping the Dividend: Overcoming Pakistan's Demographic Challenges. Washington, DC: Woodrow Wilson International Center for scholars, 2011.

Lee, Ronald & Andrew Mason. «Les Dividendes de l'évolution démographique.» *Finances et développement.* vol. 43. no. 3 (Septembre 2006).

Mason, Andrew (ed.). *Population Change and Economic Development in East Asia: Challenges Met, Opportunities Seized.* Stanford: Stanford University Press, 2001.

_______. «Demographic Transition and Demographic Dividends in Developed and Developing Countries.» United Nations Expert Group Meeting on Social and Economic Implications of Changing Population Age Structures, Mexico City (August 31-September 2, 2005).Ndulu, Benno et al. *Challenges of African Growth: Opportunities, Constraints and Strategic Directions*. Washington, DC: World Bank, 2007.

Ndulu, Benno et al., *Challenges of African Growth: Opportunities, Constraints and Strategic Directions.* Washington, DC: World Bank, 2007.

Pool, Ian, Laura R. Wong & Éric Vilquin (eds.). *Age-Structural Transitions: Challenges for Development*. Paris: Committee for International Cooperation in National Research in Demography (CICRED), 2006.

Saxena, Prem C. *Demographic Profile of the Arab Countries: Analysis of the Ageing Phenomenon.* E/ESCWA/SDD/2011/Technical Paper.9. New York: United Nations, 2011.

Simon, Julian. *The Ultimate Resource* Princeton: Princeton University Press, 1981.

---

(486) Jean Bodin, De la République. Extraits (Paris: Librairie de Médicis, 1949 [1576]), p. 77.

(487) حسين أحمد سعد الشديدي، «التوظيف الأمثل لفرصة التحول الديموغرافي (الهبة الديموغرافية)»، **مجلة المخطط والتنمية**، العدد 30 (2014)، ص 139–146.

(488) عرّف الباحثان لي وماسون النافذة الديموغرافية بأنها الفترة التي تُمكّن بلدًا ما من تحقيق أقصى قدر ممكن من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية اعتمادًا على التطور الإيجابي في الهيكل العمري لسكانه، يُنظر:

Ronald Lee & Andrew Mason, «Les Dividendes de l'évolution démographique,» Finances et développement, vol. 43, no. 3 (Septembre 2006), pp. 16-17.

(489) David E. Bloom et al., «Realizing the Demographic Dividend: Is Africa any Different?» Program on the Global Demography of Aging Harvard University (May 2007).

(490) Ian Pool, Laura R. Wong & Éric Vilquin (eds.), Age-Structural Transitions: Challenges for Development (Paris: Committee for International Cooperation in

National Research in Demography (CICRED), 2006), p. 8.

(491) Ester Boserup, The Conditions of Agricultural Progress (London: Allen and Unwin, 1965); Ester Boserup, Population and Technological Change: A Study of Long-Term Trends (Chicago: University of Chicago Press, 1981).

(492) Julian Simon, The Ultimate Resource (Princeton: Princeton University Press, 1981).

(493) David Bloom & Jeffrey Williamson, «Demographic Transitions and Economic Miracles in Emerging Asia,» World Bank Economic Review, vol. 12 (1998), pp. 419-456.

(494) Andrew Mason, «Population, Capital, and Labor,» in: Andrew Mason (ed.), Population Change and Economic Development in East Asia: Challenges Met, Opportunities Seized (Stanford: Stanford University Press, 2001), pp. 207-228; Andrew Mason, «Demographic Transition and Demographic Dividends in Developed and Developing Countries,» United Nations Expert Group Meeting on Social and Economic Implications of Changing Population Age Structures, Mexico City (August 31-September 2, 2005).

(495) David Bloom et al., «Demographic Change and Economic Growth in Asia,» Population and Development Review, vol. 26 (2000), pp. 257-290.

(496) Jeffrey Sachs, «Rapid Population Growth Saps Development,» Science, vol. 297, no. 5580 (July 19, 2002), pp. 341.

(497) Bloom & Williamson.

(498) Bloom et al., «Demographic Change..»; Mason, «Population.»

(499) David Bloom et al., The Demographic Dividend: A New Perspective on the Economic Consequences of population Change (Santa Monica, CA: RAND, 2003).

(500) Kannan Navaneetham, «Age Structure Transition and Economic Growth: Evidence from South and Southeast Asia,» Asian Meta Centre Research Paper Series, no.7, Asian Meta Centre for Population and Sustainable Development Analysis, Asia Research Institute, National University of Singapore (2002), pp.1-27.

(501) بتول شكوري، «الترابط بين السكان والتنمية على صعيد الاقتصاد الكلي: فرصة الألفية للتنمية»، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والاجتماعية لغربي آسيا، المنتدى العربي للسكان، بيروت، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، ص 30، شوهد في 10/3/2018، في: https://goo.gl/qenY5y

(502) Feng Wang & Andrew Mason, «The Demographic Factor in China's Transitions,» in: Loren Brandt & Thomas G. Rawski (eds.), China's Great Economic Transformation (Cambridge, NY: Cambridge University Press, 2008).

(503) Mason, «Demographic transition.»

(504) Benno Ndulu et al., Challenges of African Growth: Opportunities, Constraints and Strategic Directions (Washington, DC: World Bank, 2007).

(505) البنك الدولي، **التقرير السنوي للبنك الدولي** 2008 (واشنطن: البنك الدولي، 2008)، شوهد في 20/11/2018، في: https://goo.gl/KSVBtY

(506) شكوري، ص 12.

(507) Jack A. Goldstone, «The New Population Bomb: The Four Megatrends that Will Change the World,» Foreign Affairs, vol. 89, no. 1 (January-February 2010).

(508) National Research Council, Population Growth and Economic Development: Policy Questions (Washington, DC: National Academy of Sciences. Committee on Population, 1986).

(509) Jean-Pierre Guengant, Comment bénéficier du dividende démographique? La Démographie au centre des trajectoires de développement: Comment bénéficier du dividende démographique, À savoir 9 (Paris and Marseille: Agence française de développement (AFD)/Institut de recherche pour le développement (IRD), 2011).

(510) Laurent Chalard, «La démographie comme facteur révolutionnaire en Afrique du Nord,» Orient XXI (5/8/2015), accessed on 20/11/2018, at: https://goo.gl/P4LX3w

(511) يوسف كرباج، «هل تؤدي الثورة الديموغرافية إلى ثورة ديمقراطية؟ نموذجا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، **عُمران**، السنة 1، العدد 3 (شتاء 2013).

(512) يوسف كرباج، «التغيرات الديموغرافية: هل كانت الثورات في البلدان العربية قدرًا محتومًا؟»، مركز التكامل المتوسطي، 16/1/2015، شوهد في 10/3/2018، في: https://goo.gl/PMyjc5

(513) Michael Kugelman & Robert M. Hathaway (eds.), Reaping the Dividend: Overcoming Pakistan's Demographic Challenges (Washington, DC: Woodrow Wilson International Center for Scholars, 2011).

(514) The World Bank, «Death Rate, Crude (per 1,000 people) 1960-2015,» accessed on 20/11/2018, at: https://goo.gl/b2oZxU

(515) Ibid.

(516) تقاس نسبة الإعالة بقسمة عدد السكان المعالين (عدد السكان الذين لم يبلغوا سن العمل مضافًا إليهم عدد السكان الذين بلغوا سن المعاش) على عدد المُعيلين (عدد السكان في سن العمل، أي الفئات العمرية بين 15 و64 عامًا).

(517) Kannan Navaneetham, «Age Structural Transition and Economic Growth: Evidence from South and Southeast Asia,» Asian Profile, vol. 32, no. 3 (2004).

(518) Prem C. Saxena, Demographic Profile of the Arab Countries: Analysis of the Ageing Phenomenon, E/ESCWA/SDD/2011/Technical Paper.9 (New York: United Nations, 2011), pp. 1-43.

(519) اعتمدنا على فرضية انخفاض نسبة الإعالة بمعدل سنوي قدره 1.34 في المئة.

(520) The World Bank, «Gross Domestic Savings (% of GDP) 1970-2015,» The World Bank National Accounts Data and OECD National Accounts Data Files, accessed on 20/11/2018, at: https://goo.gl/ckaCvy

(521) «Investissement, emploi et croissance économique,» Conjoncture.info (8 mai 2018), accessed on 20/11/2018, at: https://goo.gl/4ZUpvJ

(522) المندوبية السامية للتخطيط، «تقرير حول سوق الشغل»، الرباط، 2016.

(523) المرجع نفسه.

الفصل الثاني عشر
مدى التوافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل وأثره في قرار الهجرة بين الشباب في مصر ...... محمد أبو عزيزة

مقدمة

ثمّة أدبيات متزايدة تُعنى بعدم تطابق التعليم - الوظيفة وأثره في مخرجات سوق العمل؛ ويعني عدم التطابق أن التعليم الرسمي للفرد لا يتطابق مع الوظيفة التي يعمل فيها، ويأتي ذلك من «مستوى التعليم الزائد» إذا كان لدى الفرد مستوى تعليمي رسمي أعلى من المستوى المطلوب في وظيفته، أو من «مستوى التعليم الأقلّ» في الحالة المقابلة. ويمكن أن يؤثّر كلٌّ منهما في نحو 50 في المئة من القوى العاملة في البلدان النامية والمتقدمة[524]. أما في ما يتعلّق بمصر، فتبلغ نسبة حالتي مستوى التعليم الزائد ومستوى التعليم الأقلّ نحو 42 في المئة من مجموع العاملين بأجرٍ في عام [525]2006.

من بين النوعين من عدم التطابق، مستوى التعليم الزائد هو أكثر شيوعًا، ويمثل مشكلة بسبب تأثيره في الاقتصاد والفرد والشركة. وعلى المستوى الكلي، يشير ذلك إلى عدم كفاءة استخدام رأس المال البشري المتاح للاقتصاد، وكذلك إلى إهدار الموارد العامة التي كان يمكن استخدامها بدلًا من إنفاقها في تعليم غير مُجدٍ (أي مستوى التعليم الذي لا يُنتفع به كاملًا). ويؤثّر ذلك أيضًا في الأفراد (ولا سيما الوافدين الجدد إلى سوق العمل) من خلال فرض خصومات على الأجور وانخفاض الرضا الوظيفي، وارتفاع معدل الدوران في المهن. ويرتبط ذلك على نحو رئيس بارتفاع تكلفة الإنتاج وانخفاض إنتاجية الشركة[526].

ثمة وفرة في الأدبيات المعنية بالعلاقة بين عدم تطابق التعليم - الوظيفة والمخرجات النقدية وغير النقدية لسوق العمل (مثل الأجور والرضا عن العمل). لكنّ الأدبيات المتعلقة بأثرها في قرار الهجرة (الهجرة الدولية أو الهجرة الداخلية) قليلة للغاية. إضافة إلى ذلك، لم تُبذل أيّ محاولةٍ لتحرّي هذه العلاقة في السياق المصري؛ وهذا هو موضوع هذه الدراسة.

في ما يتعلق بالهجرة الدولية في حالة مصر، قُدِّر عدد المصريين في الخارج بنحو 2.7 مليون نسمة في عام [527]2000، ووصل إلى ثمانية ملايين في عام [528]2013. ولا جدال في أن للهجرة الدولية الكثير من التأثيرات الجانبية الاقتصادية الإيجابية (مثل التحويلات المالية التي تقلّل الضغط على سوق العمل). ومع ذلك، يمكن أن يُنظر إليها باعتبارها خسارة للأفراد ذوي المهارات العالية، خصوصًا إذا علمنا أن أكثر من 90 في المئة من المهاجرين الدائمين خلال الفترة 2000-2009 هم من المؤهلين تعليميًا (50 في المئة أكملوا التعليم العالي، و40.5 في المئة هم من خريجي المدارس المهنية)[529]. وفي هذا الصّدد، خلُصت هبة نصّار إلى أن مصر تفقد الأشخاص ذوي المهارات العالية لمصلحة البلدان المتقدمة، وهو ما يتماشى مع مرتبة مصر بشأن «هجرة الأدمغة» التي زادت من 92/117 في عام 2005-2006، إلى 132/148 في عام 2013-[530]2014. وفي السياق نفسه، أظهرت جاكلين وهبة أن مصر لا تزال تفقد بعض رأس مالها البشري، ولا سيما أولئك الذين يتلقون تعليمًا عاليًا[531].

في ما يتعلق بالهجرة الداخلية، ووفقًا لتعداد السكان المصريين (2006)، يبلغ عدد المهاجرين الداخليين نحو 7 في المئة من مجموع السكان. ويعزو أيمن زهري هذه الهجرة الداخلية إلى الضغط الديموغرافي والفجوة في الفرص الاقتصادية وندرة الخدمات وغيرها من المرافق الاجتماعية[532]. وكانت الهجرة الداخلية عمومًا، والهجرة من الريف إلى الحضر على وجه الخصوص، مفضّلة اقتصاديًا واجتماعيًا؛ إذ افتُرض أنها تؤدي إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد البشرية في الاقتصاد[533]. لكنها في الوقت الحاضر يمكن أن تسبّب بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، خصوصًا في المدن الكبرى، التي يجب السيطرة عليها.

جعلت هذه الاتجاهات إعادة البحث في التفاعل بين عدم تطابق التعليم - الوظيفة والهجرة مسألةً ذات أهمية متزايدة لصانعي السياسات. وتولي هذه الدراسة اهتمامًا أكبر بالشباب في ظلّ افتراض أن لديهم أرجحية أكبر لأن يكونوا في حالة عدم تطابق التعليم - الوظيفة. ومبرّر الافتراض السابق هو أن لدى الشباب أعلى معدل بطالة؛ فمن المتوقع أن يزيد هذا احتمال مستوى التعليم الزائد في ما بينهم استنادًا إلى الإطار النظري لبوتشيل ومارتين بخصوص المحدِّدات المكانية للتعليم الزائد[534]. ووفقًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر (CAPMAS)، بلغ معدل البطالة في عام 2015 نحو 12.8 في المئة على المستوى الوطني، في حين تشير التقديرات إلى أنه يبلغ 26.1 في المئة ضمن الذين تراوح أعمارهم بين 15 و29 عامًا و19.2 في المئة ضمن الذين تراوح أعمارهم بين 15 و39[535].

يرتبط السبب الآخر للتركيز على الشباب بطبيعة المسح الذي تعتمد عليه الدراسة، وهو بعنوان «مسح الانتقال من المدرسة إلى العمل» الذي نُفّذ في مصر لمصلحة منظمة العمل الدولية بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2012؛ ويقتصر على الشباب الذين تراوح أعمارهم بين 15 و29 عامًا. وفي حين يُعرَّف الشاب في سياقات أخرى كثيرة بأنه شخص يراوح عمره بين 15 و24 عامًا، فإنّ الحد الأعلى للعمر هو 29 عامًا في دراستنا هذه. ويعكس ذلك حقيقة أن بعض الشباب يبقى في مرحلة التعليم بعد سنّ الرابعة والعشرين؛ الأمر الذي يقدم مزيدًا من المعلومات عن تجاربه مع التوظيف في مرحلة ما بعد التخرج.

هدف هذه الدراسة مزدوج؛ إذ تهدف أولًا إلى قياس حجم عدم تطابق التعليم - الوظيفة بين الشباب بالطريقة المناسبة التي تلائم سياق سوق العمل المصرية؛ وتهدف ثانيًا إلى التقويم الكمّي لتأثير عدم تطابق التعليم - الوظيفة في قرار الهجرة بين الشباب. ولتحقيق هذه الغايات، سينفَّذ بعض التقنيات الإحصائية وتقنيات الاقتصاد القياسي، من قبيل «أنموذج لوجيت» [لوغاريتم الاحتمال] المتعدّد الحدود (Multinomial logit model).

تنقسم الدراسة إلى أربعة مباحث؛ يتضمن الأول مراجعة الأدبيات المتعلقة بعدم تطابق التعليم - المهنية ونيّة الهجرة؛ ويقدّم الثاني وصفًا موجزًا للبيانات؛ ويتضمن الثالث المنهجية وتفسير النتائج؛ وفي الرابع الخلاصات وعرض الآثار في السياسات.

أولًا: مراجعة الأدبيات

1 - عدم التطابق بين التعليم والتشغيل

ثمة مقاربات مختلفة لقياس التحصيل الدراسي المطلوب؛ إذ يمكن المرء أن يقارن المستوى الفعلي للتعليم لتحديد ما إذا كان الفرد يندرج ضمن فئات مستويات التعليم الكافي أم التعليم الزائد أم التعليم الأقلّ. وهناك ثلاث طرائق رئيسة: تحليل الوظيفة (JA)، والتقويم الذاتي للعامل (WA)، والتطابقات المحقَّقة (RM)[536].

وفقًا لتحليل الوظيفة، يحدّد المحلِّلون التعليم المطلوب (من حيث المستوى والنوع) لكل مهنة في سوق العمل. وأحدثُ ذلك متوافر في التصنيف الدولي الموحد للمهن (ISCO) لعام 2008 الذي يرد فيه تصنيف الفئات المهنية الرئيسة،

بحسب مستوى التعليم تبعًا للتصنيف الدولي الموحد للتعليم (ISCED). ومن الجدير ذكره أن هذا التصنيف يورد موضوعيًا تعريفات واضحة لكل مهنة استنادًا إلى تحليل علمي. لكنه مع ذلك يتطلب تحديثات دورية لضبط متطلّبات الوظيفة، لكن ترجمة هذه المتطلبات إلى عدد سنوات التعليم أمر يتجاهل حقيقة أن الألقاب والوظائف نفسها قد لا تكون لها متطلبات التعليم نفسها إذا كانت تستخدم مستويات مختلفة من التكنولوجيا. فعلى سبيل المثال، المحاسب الذي يقوم بعمله ورقيًا في شركة صغيرة يختلف عن نظيره الذي يعمل في شركة كبيرة منظمة، حيث كل شيء فيها محوسب. فالأول يحتاج على الأرجح إلى تعليم أعلى من الأخير.

أما في ما يتعلق بالتقويم الذاتي للعامل، فيحدد الموظفون بأنفسهم مستوى التعليم المطلوب لوظائفهم. ويمكن أن يتم ذلك مباشرة من خلال الطلب منهم على نحو صريح تحديدَ المستوى المطلوب من التعليم، أو على نحو غير مباشر من طريق سؤالهم عما إذا كانت هناك حاجة إلى مستوى أعلى أو أدنى من التعليم لهم للقيام بوظائفهم الحالية. والقوة الرئيسة لهذه الطريقة هي أنها توفّر متطلبات محدَّثة، فضلًا عن حيّزٍ لوجود متطلّبات تعليم مختلفة للوظيفة نفسها في السياقات غير المتجانسة. ومع ذلك، يفتقر التصنيف إلى التقويم الدقيق؛ إذ يمكن الأفراد أن يبالغوا في متطلّبات التعليم لتضخيم أهمية وظائفهم، أو ينصوا صراحة على مستوى تعليمهم لتجنب أي إحراج.

خلافًا للطريقتين السابقتين اللتين تعتمدان على محلِّلي الوظيفة أو على العاملين، فإنّ طريقة التطابقات المُحقَّقة هي من الطرائق الإحصائية، تقوم فكرتها على أن مستوى التعليم يُعدّ كافيًا لوظيفة محدّدة إذا كان مشتركًا بين المستجيبين في الوظيفة المقابلة. ويمكن أن يتمّ ذلك باستخدام أنموذج أو متوسط مستوى التعليم ضمن كل وظيفة على حدة. ومن المؤكد أنه يساعد في إعطاء صورة واضحة عن التعليم الكافي لكل مهنة في سوق العمل. لكنه لا يأخذ في الحسبان عدم التجانس المحتمل في التعليم المطلوب لكل مهنة، وقد يكون مضلِّلًا في حال كان معظم المستجيبين في مهنة معينة في المقام الأول من ذوي مستويات التعليم الزائد أو التعليم الأقلّ.

يبدو الاختيار بين هذه الطرائق الثلاث محيّرًا. ويُردّ على ذلك بأن القرار يجب أن يتوقف على سياق الدراسة، وكذلك على توافر البيانات. وكما هو موضح في المحور الذي يتناول منهجية الدراسة، يتم تنفيذ مزيج من هذه المقاربات.

2 – نيّة الهجرة

بحث الهجرة المنهجي مقيّدٌ على نحوٍ أكيد بمشكلة «التحيّز الداخلي» (Endogeneity) التي ينطوي عليها سلوك المهاجرين. ذلك أن مقارنة متغير مهم لدى المهاجرين بأولئك الذين لم يهاجروا قط - على سبيل المثال، الأجور للتحقق من تأثير الهجرة في الأجور - ليست الطريقة المثلى لمعالجة المسألة على نحوٍ صحيح. فقد يكون هناك بعض الفروق المنهجية غير الخاضعة للمراقبة في ما بينهم يمكن أن تؤدي إلى نتيجة متحيزة، وهو ما يُعرف بـ «مشكلة المتغير المفقود». يُضاف إلى ذلك أن المسوح التي تُجرى على المهاجرين الفعليين لا تقدم سوى تفصيلات عن الخصائص الديموغرافية وقوة العمل، وتتجاهل عمومًا الخصائص المتعلقة بالأسرة الأصلية ومستوى المعيشة. فمثل هذه المشكلات هي الباعث الأساس على استكشاف سلوك المهاجرين بصورة غير مباشرة من طريق استخدام نيّة الهجرة.

إنّ مسألة استخدام نيّة الهجرة، بدلًا من الهجرة الفعلية، مثيرة للجدل. وحاجّ تشارلز مانسكي بأن المرء ينبغي له ألا يتوقع الكثير من البيانات عن النيّات، نظرًا إلى أنها لا تحدد كيف سيتصرّف الفرد في نهاية المطاف[537]. وعلى النقيض من ذلك، ادّعى جوردان لوفيير ودافيد هنشر وجوفر سويت أن النيّات المُعلَنة، لا النيّات التي تتكشف، أشد اتساقًا مع تنبؤات النظرية الاقتصادية، وأن النتائج التي جرى الكشف عنها من أيٍّ من البيانات هي دقيقة[538]. وعلى المنوال نفسه، يدعم غودون دي جونغ تجريبيًا حقيقة أن نيّات الهجرة هي عامل محدد قوي لسلوك الهجرة الفعلي[539].

هناك بعض التفسيرات بشأن عدم تحقق بعض نيّات الهجرة[540]. ويفيد أحد هذه التفسيرات بأن الأفضليات قابلة للتغير على مر الزمن، وقد لا تكون متطلّبات الهجرة ومنافعها موضع تصوّر صحيح. ويمكن أن يكون المرء متلهّفًا إلى

الهجرة خارج البلاد، لكن الواقع قد يكون مختلفًا تمامًا والعقبات هائلة. إضافة إلى ذلك، قد يؤدّي عدم اليقين هذا إلى نهج «الانتظار والترقب»، ما يؤدّي إلى تباين محتمل بين سلوك الهجرة المقصود والفعلي. وثمة نقطة أخرى هي أن النيّة يمكن أن تتحقق في مسار زمني متقطع، الأمر الذي قد يكون مضلِّلًا لأيّ باحثٍ يعتمد على فترةٍ قصيرة من الزمن فحسب.

مع ذلك، وبالنظر إلى مشكلات التحيز الداخلي المحتملة، وصعوبة الحصول على بيانات عن الهجرة الفعلية، فإنّ استخدام نيّات الهجرة يمكن أن يفضي إلى استخلاص بعض التبصرات في اتجاهات الهجرة محليًا ودوليًا. وقد يساعد استنتاج هذه الاتجاهات في اتخاذ بعض الإجراءات الجادة بطريقة فاعلة لإدارة شؤون الشباب، الذين يفترض أنهم مستقبل البلد، وتخفيف الآثار السلبية الاجتماعية والنفسية الأخرى بينهم.

ثانيًا: البيانات

تعتمد الدراسة أساسًا على مسح الانتقال من المدرسة إلى العمل في مصر الذي وضعته منظمة العمل الدولية بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وكانت العيّنة المستهدفة مكوّنة من 3500 أسرة، تغطي 22 محافظة في مصر (المحافظات كلها باستثناء المحافظات الحدودية) كما هو مبين في الجدول (12-1). وجُمِّعت الأسر على نحو يرصد تلك التي لديها شباب تراوح أعمارهم بين 15 و29 عامًا، ورُتِّبت بطريقة تعكس التوزّع الجغرافي عبر المحافظات، وتكون العيّنة متعددة المراحل لأنها أجريت على مراحل عدة.

أولًا، اختيرت الأسر كلها التي لديها شباب تراوح أعمارهم بين 15 و29 عامًا عبر محافظات مصر (9708 أسر) من ضمن أسر إطار أخذ العيّنات في مسح القوى العاملة التي بلغ عددها 16081 أسرة (أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في الربعين الأول والثاني من عام 2012). **وثانيًا**، من بين الأسر التي اختيرت في المرحلة الأولى وعددها 9708 أسر، تمّ اختيار عيّنة مستهدفة من 3500 أسرة باستخدام التصميم الموزون ذاتيًا لتكون ممثلة لجميع الشباب. وانتهت هذه العملية بالحصول على عيّنة من 3500 أسرة، قوامها 5198 شابًا، كما هو مبيّن في الجدول (12-1).

إضافة إلى ذلك، استخدم «المسح التتبعي لسوق العمل المصرية» (Egyptian Labor Market Panel Survey - ELMPS 2012) لتحديد المتطلبات التعليمية لكل مهنة في سوق العمل المصرية. ويرد شرح مفصل لهذه العملية في المنهجية. وقام بهذا المسح منتدى البحوث الاقتصادية بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر.

الجدول (12-1)

توزّع العيّنة المستهدفة بحسب المحافظة (الأُسر)

المحافظة	المدينة	الريف	الإجمالي
القاهرة	426	0	426
الإسكندرية	220	0	220
بور سعيد	29	0	29
السويس	25	0	25

دمياط	23	35	58
الدقهلية	74	186	260
الشرقية	62	197	259
القليوبية	83	132	214
كفر الشيخ	30	96	126
الغربية	65	140	205
المنوفية	33	125	158
البحيرة	46	179	225
الإسماعيلية	22	25	47
الجيزة	205	113	318
بني سويف	26	76	102
الفيوم	28	88	116
المنيا	38	150	187
أسيوط	41	108	150
سوهاج	36	132	168
قنا	22	85	108
أسوان	24	31	55
الأقصر	17	26	43
الإجمالي	1575	1925	3500

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دائرة الإحصاء السكاني والتعداد.

ثالثًا: الإطار التجريبي

1 – المنهجية

أهم الأسئلة البحثية الرئيسة في هذه الدراسة: ما نسبة حدوث عدم تطابق التعليم - الوظيفة بين الشباب المصري؟ إلى أيّ حدّ تؤثر هذه الظاهرة في نيّة الهجرة؟ ويصوِّر هذا المحور كيف تعالج هذه الدراسة السؤالين تجريبيًا. وهذا يشمل

النهج الذي استُخدم لقياس التعليم - الوظيفة بين الشباب، وكيف يُقوّم من خلال وسائل الاقتصاد القياسي، تأثير هذه الظواهر في نيّة الهجرة بين الشباب.

بالنسبة إلى السؤال الأول، طُبِّقت ثلاث طرائق لقياس عدم تطابق التعليم - الوظيفة، كما سبق شرحه. وتتمثل الأهداف في التحقق مما إذا كانت النتائج حساسة للطريقة المستخدمة، فضلًا عن تقويم أيّ الطرائق تكشف عن نتائج متسقة، ومن ثمّ توجيه الاهتمام إليها.

نُفِّذ تحليل الوظيفة باستخدام التصنيف الدولي الموحد للمهن (ESCO 2008)، وفيه حُدِّد تصنيف الفئات المهنية الرئيسة بحسب مستوى التعليم وفقًا للتصنيف الدولي الموحد للتعليم ISCED. واستُنتج التقويم الذاتي للعامل بوساطة السؤال التالي: هل تعتقد أن مؤهلاتك التعليمية مناسبة لأداء الوظيفة الحالية؟ واختار المستجيبون بين الإجابات التالية: 1) نعم، 2) لا، أشعر بأن تأهيلي زائد، 3) لا، أشعر بأن تأهيلي أقلّ. وكما أوضحنا في وقتٍ سابق، قد تكون هذه الطريقة خادعةً إذا كان السؤال موجّهًا إلى الشباب الذين قد يفتقرون إلى المعرفة الكافية لتحديد الحاجات الفعلية لوظائفهم على نحو موضوعي.

نُفِّذت طريقة «التطابق المحقَّق» على نحو مختلف عن الأسلوب التقليدي. فعلى وجه الخصوص، حُدِّد المنوال Mode) [القيمة الأكثر تكرارًا] لسنوات التعليم في كل مهنة استنادًا إلى المسح التتبّعي (ELMPS 2012) لأن العيّنة (49186 فردًا) تتّصف بتغطية أوسع من عيّنة منظمة العمل الدولية (5198 فردًا). وهذا من شأنه أن يجعل المعيار المرجعي للتعليم المطلوب في كلّ مهنةٍ أكثر صحةً وتمثيلًا. ومن ثمّ استُخدم هذا المعيار المرجعي لكلّ مهنة لتحديد من يندرج في حالة مستويات التعليم الزائد أو التعليم الكافي أو التعليم الأقلّ في مسح منظمة العمل الدولية من طريق مقارنة سنوات التعليم لكلّ فرد بالمعيار المرجعي في مهنته الموافقة. ثمّ أجري التحليل التجريبي بشأن العاملين بأجر (15-29 عامًا) الذين هم حاليًا في عداد قوة العمل. ومن ثمّ، طبقت طريقة «التطابق المحقق» على النحو التالي:

الخطوة الأولى: استخدام مسح (ELMPS 2012)

- تقسيم سوق العمل إلى مهن مختلفة على أساس ISCO-88.

- تحديد المستوى المطلوب من التعليم لكل مهنة (المعيار المرجعي) باستخدام قيمة المنوال.

الخطوة الثانية: استخدام مسح (SWTS 2012)

- مقارنة مستوى التعليم لكل موظَّف في مسح (SWTS 2012) بالمعيار المحدد من (ELMPS 2012).

- يصنّف الموظف بأنه ذو تعليم كافٍ إذا كان مستوى التعليم مساويًا للمعيار المرجعي، أو ذو تعليم زائد إذا كان مستوى التعليم أعلى من المعيار المرجعي، أو ذو تعليم أقلّ إذا كان مستوى التعليم أقل من المعيار المرجعي.

أما في ما يتعلق بتأثير عدم التطابق في نيّة الهجرة بين الشباب (السؤال الثاني)، فاستُخدم أنموذج لوجيت المتعدد الحدود. وهناك خمس نتائج محتملة للمتغير التابع:

1 تمثل «عدم وجود نيّة للهجرة».

2 تمثل «نيّة الهجرة إلى القاهرة».

3 تمثل «نيّة الهجرة إلى محافظة أخرى بالقرب من القاهرة».

4 تمثل «نيّة الهجرة إلى منطقة ريفية».

5 تمثل «نيّة الهجرة إلى بلد آخر».

لنفترض أن هناك متجهًا للمتغيرات المستقلة، نرمز له بـ X. إنّ احتمال أن يكون الجواب عن الملاحظة ith يساوي jth هو:

$$p_{ij} = Pr\,(y_i = j) = \begin{cases} \frac{1}{1+\sum_{m=2}^{5} (e^{X_i \beta_m})} & if\ j = 1 \\ \frac{\sum_{j=2}^{5} (e^{X_i \beta_j})}{1+\sum_{m=2}^{5} (e^{X_i \beta_m})} & if\ j > 1 \end{cases} \quad (1)$$

إذ إن βm هو متجه المُعامل لباقي النتائج باستثناء متجه المُعامل لـ j. وتقدَّر قيم مُوسِطات [بارامترات] أنموذج لوجيت المتعدد الحدود عبر حساب قيمة دالة لوغاريتم الأرجحيّة التالية بعد تعويض p_{ij} من المعادلة (1):

$$L = \sum_{i=1}^{n} \sum_{j=1}^{5} y_{ij} ln\,(p_{ij}) \quad (2)$$

إذ تكون 1 = y_{ij} إذا كانت قيمة ith للفرد تقع في الفئة j، وصفر خلاف ذلك. يمكن استخدام طريقة نيوتن رافسون التكرارية غير الخطية من أجل التقديرات ونحصل على مصفوفة التباين - التغاير، وهي مقلوب مصفوفة المعلومات. ويتحدّد عدد الموسِطات الواجب تقديرها بعدد خصائص الفرد مضروبًا في j-1؛ إذ إن j هو عدد فئات النتائج[541].

تشمل المتغيرات المستقلة الخصائص الفردية وخصائص الوظيفة، مثل العمر والجنس وهل هناك عقد عمل. ويدرج بعض المتغيرات على المستوى المحلي لكلّ محافظة لضبط الأوضاع الاقتصادية التي يعيش فيها أفراد العيّنة؛ والهدف من ذلك هو تقويم مدى إمكان إدراج هذه الأوضاع في قرار الهجرة. ولمقارنة تأثير سنوات التعليم وعدم تطابق التعليم - الوظيفة في قرار الهجرة، يتمّ تقدير قيمة لوجيت المتعدد الحدود بصيغتين: الأولى تتضمن سنوات التعليم الفعلية، والثانية تحتوي على مستويات التعليم الزائد والتعليم الأقلّ مقارنةً بالتعليم الكافي. والهدف من ذلك هو التحقّق مما إذا كانت نيّة الهجرة مرتبطة بسنوات التعليم أم إنها أشد ارتباطًا بعدم تطابق التعليم - الوظيفة[542].

يتّصف أنموذج لوجيت المتعدد الحدود ببعض المزايا وببعض نقاط الضعف. فمن المزايا المهمة هي أن الاحتمال المتوقع لأن يكون الفرد في أي فئة من الفئات يمكن الحصول عليه فور تقدير الموسِطات، بالنظر إلى مجموعة خصائصه. أما إحدى نقاط الضعف، فهي أن الخيارات المتخذة أو النتائج المرصودة يُفترض بها أن تكون مستقلة عن البدائل الأخرى، وهذا ما يُعرف بخاصية استقلالية البدائل غير ذات الصلة .IIA)، وهي مشكلة جدّية إذا كانت الخيارات أو النتائج بدائل متقاربة.

بالنظر إلى الطابع التقييدي لافتراض استقلالية البدائل غير ذات الصلة، من المستحسن اختبار صلاحيته قبل استخدام أنموذج لوجيت المتعدد الحدود في تحليل السياسات. ويُستعمل لهذا الغرض «اختبار سمال - هسياو» (Small -Hsiao). والفكرة هي أنه إذا كانت المخرجات مستقلة، فإنّ الاستبعاد الاعتباطي لواحدٍ منها يجب ألا يؤثر في أي نتائج تخص باقي المخرجات، وبذلك يكون الافتراض محققًا. وهذا اختبار لنسبة الأرجحية، يجري على النحو التالي:

$$Small\text{-}Hsiao = -2[Ls-(Lall+Lcon)] \sim \chi^2 k$$

إذ إن Lall هو قيمة لوغاريتم الأرجحية للأنموذج الأصلي (الفئات كلها). Lcon هي قيمة لوغاريتم الأرجحية للأنموذج الأصلي بعد الاستبعاد الاعتباطي لفئة واحدة. Ls هي قيمة لوغاريتم الأرجحية لبيانات الأنموذج الأصلي مع

بيانات الأنموذج المقيد. ويمكن بعد ذلك إعادة حساب الاختبار من طريق إسقاط فئات مخرجات مختلفة. ومن ثمّ، هناك أربعة تباديل للاختبار في هذا السياق، يجب التحقق من واحد منها من أجل التوصل إلى استنتاج نهائي حول ما إذا كان الأنموذج التجريبي يدعم افتراض IIA.

يمكن استخدام اختبار آخر في هذا السياق، وهو اختبار هوسمان ماك فادن (McFadden (Hausman. لنفترض أن هناك m فئة، وأن حجم العينة هو $N = n1 + n2 + n3 + … + nm$، ولنرمز إلى متجه الموسِط المجهول بواسطة θj (لكل فئة j)، وهو متجه kx1، ونرمز إلى مصفوفة التباين - التغاير المقابلة بواسطة V (θj) إذ إن j=2,3,… .,m. ولنفترض أن الفئة الأخيرة (m) تُستبعد اعتباطيًا، ويُعاد تقدير الأنموذج باستعمال العينة المقتطعة N-nm، ما يُؤوّل إلى متجه الموسط الجديد θ'j ومصفوفة التغاير التباين المقابلة له V (θ'j), j=2,3,… . ,m

بموجب الفرضية الصفرية [فرضية العدم] التي تفيد بأن افتراض IIA محقق، يجب ألا يكون هناك فرق بين تقديرات الموسط الأصلي وتقديرات الموسط المقتطَع إذا استبعدت فئة واحدة بصورة اعتباطية. الفرق الوحيد الذي لا مفرّ منه هو أن تباين العيّنة المقتطعة ونظرًا إلى حجمها الأصغر يكون أكبر مقارنة بالعينة الأصلية. ويمكن التعبير عن الاختبار على النحو التالي:

$$\text{Hausman-McFadden} = [\theta'j-\theta j]'[V(\theta'j) - V(\theta j)]^{-1}[\theta'j-\theta j] \sim \chi^2 k$$

بموجب الفرضية الصفرية لـ IIA، فإن قيم HM [هوسمان ماك فادن] الإحصائية في الاختبار لها توزيع χ2k؛ إذ إن k هو عدد الموسطات المقدرة. ومن الواضح أنه إذا تمّ تغيير متجه الموسط المقدَّر من خلال الاستبعاد الاعتباطي لفئة ما، فهذا يعني أن تقديرات الموسط ليست مستقلةً كما افترض بموجب IIA. إذا كان الفرق كبيرًا بما فيه الكفاية، فهذا يعطي نتيجة χ2k مهمة إحصائيًا، ومن ثمّ لا يمكن رفض الفرضية الصفرية في IIA.

السبب في إجراء اختبارين بدلًا من واحد هو أن بعض النماذج التي تُركَّب على البيانات قد يفشل في تحقيق الافتراضات المُقاربة لاختبار هوسمان، وهذا يفسر لماذا من الأفضل أن يكون هناك بديل آخر يُعتمد عليه، وهو اختبار سمال - هسياو في هذه الحالة. فعندما يُكتشف أن خاصية IAA انتُهكت، يجب استخدام نوع آخر من النماذج يسمح بتلبية هذا الافتراض، مثل أنموذج لوجيت المتداخل. وعادةً ما يجري اقتراح أنموذج لوجيت المتداخل بديلًا ممكنًا واحدًا. وهو يزيل إلى حدٍّ ما خاصية IIA من خلال الاعتراف بوجود مجموعات فرعية أو تجميعات ضمن فئات الاهتمام. وتتألف المجموعات الفرعية أو التجميعات من بدائل أو حالات متشابهة وُيسمح بوجود ارتباطات عبر الحدود العشوائية ضمن المجموعات الفرعية أو التجميعات. لكن لا يُسمح بالارتباطات عبر التجميعات. ومع ذلك، وكما سنبيّن لاحقًا، فإنّ افتراض IIA محقق في سياق هذه الدراسة، ومن ثمّ فإنّ استخدام أنموذج لوجيت المتعدد الحدود كافٍ.

2 – النتائج

يُبيّن الجدول (2-12) مستويات التعليم المطلوبة لكلّ مجموعةٍ من المهن باستخدام طريقتي «تحليل الوظيفة» و«المطابقة المحققة» المعدلة. ويُنتج كلا النهجين متطلبات تعليمية بعضها قريب من بعض. لكنّ الميزة الرئيسة لطريقة «المطابقة المحققة» هي أنها تعطي صورة أدق عن متطلّبات التعليم.

الجدول (2–12)

متطلبات التعليم وفق طريقتَي «تحليل الوظيفة» و«التطابق المحقق» المعدلة

مجموعة ISCO الرئيسة	مجموعة المهنة في الخارج	طريقة «تحليل الوظيفة»	طريقة «التطابق المحقق» المعدلة

المديرون	مهارة عالية غير يدوية	التعليم بعد الثانوي (ISCED 5–6)	التعليم بعد الثانوي (الجامعي)
الاختصاصيون			التعليم بعد الثانوي (الجامعي)
الفنيون والاختصاصيون مساعدون			التعليم الثانوي*
الموظفون المكتبيون المساندون	مهارة قليلة غير يدوية	التعليم الثانوي (ISCED 3–4)	غير متعلم
عاملو البيع والخدمات			التعليم الثانوي*
العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	مهارة يدوية	التعليم الثانوي (ISCED 3–4)	غير متعلم
الحرفيون وعمال المهن المرتبطة بهم			التعليم الثانوي*
مشغلو المصانع والآلات وعمال التجميع			التعليم الثانوي*
العاملون في المهن الأولية	لا مهارة	التعليم الابتدائي (ISCED 1–2)	غير متعلم

* خاصة التعليم الثانوي المهني.

المصدر: من إعداد الباحث.

يبيّن الجدول (12-3) درجات عدم التطابق - «مستوى التعليم الزائد» و«مستوى التعليم الأقلّ» - بين الشباب المصري. وباستخدام نهج التقويم الذاتي للعامل، تكشف النتائج أن 61 في المئة من الشباب العاملين يتلقون تعليمًا كافيًا لمهنهم الحالية، في حين أن نسبة الذين يعانون مستوى التعليم الزائد أو التعليم الأقلّ في تقديرهم تبلغ 37.6 في المئة، و1.4 في المئة على التوالي (الجدول 12-3 - أ). ولا تتّفق هذه النسب المئوية مع الأرقام المقابلة لها باستخدام الطرائق الأخرى؛ ويمكن أن يُعزى ذلك إلى أن الشباب قد يفتقرون إلى الخبرة الكافية لتقويم متطلبات التعليم لمهنهم، ما يؤدي إلى تحيّز نازل نحو مستوى التعليم الأقلّ وإلى تحيّز صاعد نحو مستوى التعليم الزائد. لذلك، فإنّ بقية التحليل تعتمد كليًا على نتائج النهجين الآخرين؛ تحليل الوظيفة والمطابقات المحققة.

تُظهر طريقتا تحليل الوظيفة والمطابقة المحققة نتائج متّسقة. وبالتركيز على ما هو متسق بين النهجين اللذين يستقيان التصنيف نفسه عند الشخص نفسه فحسب، تشير النتائج إلى أن نحو نصف الشباب يحصل على التعليم المطلوب لوظائفه، و35.6 في المئة يعانون مستوى التعليم الأقلّ، و13.9 في المئة يعانون مستوى التعليم الزائد (الجدول 12-3 - د). وهذه النتائج التي تخص الشباب مشابهةٌ لما توصّلت إليه فاطمة الحامدي باستخدام مسح (ELMPS 2006) لسوق العمل المصرية بأكملها[543]. وخلُصت الحامدي إلى أن نسبة العاملين الذين يعانون مستوى التعليم الزائد تمثل 12 في المئة، في حين أن نسبة 30 في المئة هي للعاملين الذين يعانون مستوى التعليم الأقلّ. وبلغت نسبة الأفراد المتعلمين تعليمًا كافيًا 58 في المئة.

الجدول (12–3)

نسبة حدوث عدم تطابق تعليمي بين الشباب المصريين

أ – التقويم الذاتي للعامل (WA)				
	تعليم كافٍ	تعليم زائد	تعليم أقلّ	مجمل
العدد	1045	644	24	1713
النسبة المئوية	61	37.6	1.4	100

ب – تحليل الوظيفة (JA)				
	تعليم كافٍ	تعليم زائد	تعليم أقلّ	مجمل
العدد	873	232	608	1713
النسبة المئوية	51	13.5	35.5	100

ج – التطابقات المحققة (RM)				
	تعليم كافٍ	تعليم زائد	تعليم أقلّ	مجمل
العدد	852	261	600	1713
النسبة المئوية	49.8	15.2	35	100

د – فقط الذين صنفوا على نحوٍ متسق بواسطة (JA, RM)				
	تعليم كافٍ	تعليم زائد	تعليم أقلّ	مجمل
العدد	845	232	596	1673
النسبة المئوية	50.5	13.9	35.6	100

المصدر: من إعداد الباحث.

تمّ تقدير صيغتين من أنموذج لوجيت المتعدد الحدود كما هو مبين في الجدول (12-4) (ضبط سنوات التعليم الفعلية)، والجدول (12-5) (ضبط عدم تطابق التعليم - الوظيفة). ويتسم كِلا الأنموذجين بأهمية إحصائية استنادًا إلى اختبار نسبة الأرجحية. ويتمّ في بقية هذا القسم تأكيد النتائج ذات الأهمية الإحصائية فحسب، ويعني تفسير متغير معيّن أنه يقع عند حدود المتوسط، مقارنةً باحتمال «عدم وجود نيّة للهجرة»، وتُستبقى المتغيرات الأخرى ثابتة.

ترتبط سنوات التعليم ارتباطًا إيجابيًا بنيّة الهجرة إلى القاهرة وبلد آخر (الجدول 12-4)؛ ومع ذلك، فإنّ حجم الحالة الثانية هو ضعفا حجم الحالة الأولى. وهذا يدلّ على أن المستوى العالي من التعليم يجعل من المرجح أن يكون لدى الفرد نيّة للهجرة، وأنه إذا اختار أن يهاجر، فإنه يجعل من احتمال الهجرة الدولية إلى بلد آخر أعلى من الهجرة المحلية إلى القاهرة. ومن الجدير بالذكر أن سنوات التعليم ترتبط ارتباطًا سلبيًا وثيقًا بالنيّة في الهجرة المحلية إلى المناطق الريفية. ويُكشف القيام بالعملية نفسها بإدخال متغيرات وهمية [غير فعلية] على التعليم بدلًا من سنوات التعليم، أن خريجي الجامعات وخريجي الدراسات العليا هم الذين على استعداد للسفر إلى بلد آخر، في حين أن خريجي التعليم الفني مستعدون للهجرة إلى القاهرة. فالأول يأمل بحياة أفضل، في حين يريد الأخير بيئة عمل أفضل.

أما في ما يتعلق بعدم تطابق التعليم - المهنية (يُنظر الجدول 12-5)، فيزيد مستوى التعليم الزائد نيّة الهجرة إلى القاهرة. فالفرد ذو مستوى التعليم الزائد يكون متلهّفًا للهجرة من أجل مهنة تتطابق على نحو أفضل مع تعليمه، وهذا ما يرجَّح أن يكون مصحوبًا بعائدٍ أعلى يؤدي إلى أن يكون أفضل حالًا. ومع ذلك، فإنّ هذا الأثر ليس ذا أهمية إحصائية في السياق المصري، لأن الشباب قد تثبطهم حقيقة أن البطالة منتشرة محليًا في محافظات أخرى، بما في ذلك القاهرة، وحتى دوليًا في بلدان أخرى. ومن ناحية أخرى، فإنّ مستوى التعليم الأقلّ يقلّل نيّة الهجرة محليًا إلى القاهرة ودوليًا إلى بلد آخر، ويكون أثره مضاعفًا في الهجرة الدولية مقارنةً بالهجرة المحلية إلى القاهرة؛ تمامًا على نحو ما لوحظ في سنوات التعليم. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى أن الأفراد ذوي مستوى التعليم الأقلّ سيكونون أسوأ حالًا إذا انتقلوا إلى مهنة ليس لديهم التعليم اللازم للقيام بها بنجاح.

من خلال مقارنة تأثير سنوات التعليم بمستويات التعليم الزائد أو التعليم الأقلّ، من حيث الحجم، يمكن المرء أن يلاحظ أن تأثير مستويات التعليم الزائد، أو التعليم الأقلّ، يكون أقوى في نيّة الهجرة مقارنةً بسنوات التعليم؛ ما يعكس الأهمية الكبيرة للتطابق مع متطلّبات المهنة في عملية اتخاذ قرار الهجرة؛ فالأفراد لا يفكرون بالضرورة في الهجرة إذا كانت مستويات تعليمهم تتطابق مع متطلبات التعليم في مهنهم، لكنهم قد يفعلون ذلك في حالة مواجهة عدم تطابق.

تظهر الخصائص الفردية تأثيرًا بالغًا في نيّة الهجرة، كما هو مبيّن في (يُنظر الجدول 12-5). وكما هو متوقع، فإنّ تأثير العمر إيجابي، في حين أن تأثير مربّع العمر سلبي؛ ما يعكس حقيقة أن تأثير العمر في نيّة الهجرة يزداد حتى عمرٍ معيّن، وبعد ذلك يحدث العكس. وهناك أيضًا اختلاف واضح بين الجنسين لجهة نيّة الهجرة. ومن المثير للاهتمام أن الذكور يُبدون أثرًا إيجابيًا كبيرًا في نيّة الهجرة. فالعيش في مجتمع شرقي مع تقاليد صارمة ضد الإناث يجعل من الصعب عليهنّ التفكير في الانتقال إلى مكان آخر حتى تقرر الأسرة ذلك. وليس من المستغرب أن أولئك الذين يعيشون في المناطق الحضرية يميلون إلى أن يكونوا أقل رغبة في الهجرة محليًا، لكنهم يتلهّفون أيضًا للهجرة إلى خارج البلاد. ويُعزى ذلك إلى أن المناطق الحضرية عادةً ما تكون قادرة على توفير مستوى معيشي معقول يتجاوز أيّ عائد محتمل من الهجرة الداخلية إلى مناطق أخرى، غير أنهم مع ذلك يتطلّعون إلى مستوى معيشي أفضل في خارج البلد.

تشير خصائص الوظيفة، متمثّلةً في ما إذا كان الفرد لديه عقد، إلى وجود تأثير بالغ في نيّة الهجرة، وهو الأكبر من حيث الحجم مقارنة بالمتغيرات المستقلة الأخرى. فوجود عقد - بمدّةٍ محدّدة أو غير محدّدة - يزيد نيّة الهجرة لدى الفرد إلى الداخل والخارج مقارنةً بأولئك الذين ليس لديهم عقد رسمي. وليس غريبًا أن لوجود عقد في مدة غير محددة تأثيرًا أقوى بمقدار ضعفين من تأثير وجود عقد في مدة محددة. وهذا يدلّ على أهمية الوظيفة الرسمية التي تجعل الموظفين - في معظم الحالات - أكثر ولاءً لمكان عملهم، ومن ثمّ يقلّل رغبتهم في ترك وظائفهم، والبحث عن مكان آخر على أمل الحصول على فرص أفضل في العمل وحياة أفضل.

تكشف الأوضاع الاقتصادية المحلية عن تأثيرات كبيرة، لكنها ضئيلة مقارنةً بخصائص الأفراد وخصائص الوظائف. أما في ما يتعلق بمستوى الأجور، فكلما ارتفع متوسط الأجور في المحافظة، انخفضت نيّة الهجرة. وعلى العكس من ذلك، كلما ارتفع متوسط الأجور في المحافظات المجاورة، نجد نيّةً أكبر للهجرة إلى القاهرة وبلد آخر. ومن الجدير بالاهتمام أن التأثير غير المباشر أقوى وأهم مقارنةً بالتأثير المباشر؛ ما يعكس أهمية التأثير المكاني الذي يتمّ تجاهله عادةً في سياقات كثيرة.

على المنوال نفسه، تُظهر بطالة الشباب في المحافظة الأصلية أثرًا سلبيًا في نيّة الهجرة إلى محافظة أخرى بالقرب من القاهرة أو إلى منطقة ريفية (مهمة إحصائيًا). وهذا أمرٌ معقول لأنه من المنطقي أن يفكر المرء في الهجرة إلى هذه المناطق إذا واجه معدل بطالة مرتفعًا في المحافظة الأصلية. وعلى غرار الأثر غير المباشر للأجور، ترتبط البطالة في المحافظات المجاورة ارتباطًا إيجابيًا بنيّة الهجرة إلى القاهرة أو إلى بلد آخر، وترتبط سلبيًا بنيّة الهجرة.

الجدول (12-4)

أثر التعليم في نيّة الهجرة

	(1)	(2)	(3)	(4)
المتغيرات	إلى (القاهرة)	إلى (محافظة بالقرب من القاهرة)	إلى (منطقة ريفية)	إلى (بلد آخر)
سنوات التعليم	0.0292*	0.0264	-0.0814*	0.0497***
	(0.0163)	(0.0213)	(0.0480)	(0.0163)
خصائص الأفراد				
العمر	0.788***	0.308	1.533	0.343
	(0.285)	(0.356)	(1.129)	(0.264)
العمر2	-0.0176***	-0.00686	-0.0323	-0.00739
	(0.00615)	(0.00772)	(0.0243)	(0.00566)
ذكر (=1)	1.343***	1.573***	0.886	2.247***
	(0.281)	(0.437)	(1.088)	(0.355)
حضري (=1)	-0.751***	-0.568**	-0.888	0.386**
	(0.173)	(0.240)	(0.815)	(0.156)
خصائص الوظيفة				
لا يوجد عقد				
المدة غير محددة	-1.207***	-1.979***	-0.629	-1.711***
	(0.273)	(0.533)	(1.132)	(0.288)
المدة محددة	-0.691**	-0.526	-12.86	-0.644***
	(0.279)	(0.369)	(591.1)	(0.236)
الظروف الاقتصادية المحلية				
الأجور	-0.000185	-1.84e-05	-0.00424*	0.000277
	(0.000221)	(0.000280)	(0.00219)	(0.000207)
الأجور (غير مباشر)	0.000292**	0.000413**	0.000969	-0.000359**
	(0.000145)	(0.000210)	(0.000877)	(0.000148)

بطالة الشباب	0.00367	***0.0490-	**0.127-	0.0144
	(0.00976)	(0.0147)	(0.0645)	(0.00896)
بطالة الشباب (غير مباشر)	***0.0393	0.0217	0.0839-	**0.0368
	(0.0145)	(0.0188)	(0.0555)	(0.0145)
ثابت	***11.90-	6.291-	13.36-	***8.736-
	(3.241)	(4.011)	(13.35)	(3.026)
ملاحظات	1.526	1.526	1.526	1.526

المصدر: من إعداد الباحث.

الأخطاء القياسية ذات الدلالة بين قوسين ***p70.01, **p70.05, *p70.1

الجدول (12-5)

أثر عدم التطابق في نيّة الهجرة

	(1)	(2)	(3)	(4)
المتغيرات	إلى (القاهرة)	إلى (محافظة بالقرب من القاهرة)	إلى (منطقة ريفية)	إلى (بلد آخر)
تعليم كافٍ				
تعليم زائد	0.201	0.103	0.100-	0.226
	(0.243)	(0.316)	(1.128)	(0.202)
تعليم أقلّ	*0.291-	0.0845-	0.505	**0.424-
	(0.172)	(0.231)	(0.616)	(0.171)
خصائص الأفراد				
العمر	***0.840	0.401	1.345	0.404
	(0.281)	(0.349)	(1.113)	(0.259)
العمر2	***0.0187-	0.00880-	0.0283-	0.00873-
	(0.00608)	(0.00759)	(0.0239)	(0.00556)
ذكر (=1)	***1.333	***1.531	1.023	***2.192

	(0.280)	(0.437)	(1.090)	(0.355)
حضري (=1)	***0.731-	**0.561-	0.847-	**0.386
	(0.173)	(0.240)	(0.809)	(0.156)
خصائص الوظيفة				
لا يوجد عقد	***1.126-	***1.906-	0.979-	***1.626-
	(0.269)	(0.529)	(1.100)	(0.286)
المدة غير محددة	**0.628-	0.457-	12.43-	**0.581-
	(0.276)	(0.364)	(408.8)	(0.234)
المدة محددة				
الظروف الاقتصادية المحلية				
الأجور	0.000176-	2.32e-05-	**0.00430-	0.000282
	(0.000220)	(0.000280)	(0.00218)	(0.000208)
الأجور (غير مباشر)	**0.000296	*0.000410	0.000911	**0.000371-
	(0.000145)	(0.000210)	(0.000872)	(0.000148)
بطالة الشباب	0.00384-	***0.0494-	**0.125-	0.0146
	(0.00977)	(0.0147)	(0.0635)	(0.00897)
بطالة الشباب (غير مباشر)	***0.0407	0.0232	*0.0934-	***0.0389
	(0.0145)	(0.0188)	(0.0552)	(0.0145)
ثابت	***12.05-	*7.039-	12.16-	***8.647-
	(3.264)	(4.029)	(13.26)	(3.038)
ملاحظات	1.526	1.526	1.526	1.526

المصدر: من إعداد الباحث.

الأخطاء القياسية ذات الدلالة بين قوسين ***p70.01, **p70.05, *p70.1

لأغراض الفحص التشخيصي، أُجري اختبارا هوسمان ماك فادن، وسمال - هسياو، لفحص ما إذا كان افتراض IIA وراء أنموذج لوجيت المتعدد الحدود محقَّقًا. وكما هو مبين في الجدول (12-6)، فإنّ كلا الاختبارين يؤكد افتراض IIA، بمعنى أن أنموذج لوجيت المتعدد الحدود، المستخدم سابقًا، مناسب في سياق الدراسة.

الجدول (12–6)

اختبار افتراض IIA

الفئة المستبعدة	هوسمان ماك فادن	سمال – هسياو	هل الفرضية الصفرية لـ IIA محققة؟ *
القاهرة	x2 = 0.66	x2 =2.152	محققة
	p-value = 0.9953	p-value = 0.1424	
بالقرب من القاهرة	x2 = 0.26	x2 =1.269	محققة
	p-value = 0.9677	p-value = 0.2599	
منطقة ريفية	x2 = −0.652**	x2 = 1.090	محققة
		p-value = 0.2965	
بلد آخر	x2 = 0.81	x2 = 1.950	محققة
	p-value = 0.9366	p-value = 0.1625	

* الفرضية الصفرية هي أن IIA محقق؛ فإذا كانت قيمة P أعلى من 0.1، فلا يمكن المرء أن يرفض أن الافتراض محقق.

** يفشل الأنموذج المقابل الملائم لهذه البيانات في تلبية الافتراضات المُقاربة لاختبار هوسمان؛ وهذا هو السبب في أنه من الأفضل الاعتماد على اختبار سمال – هسياو.

رابعًا: مناقشة النتائج والخلاصات

تقوِّم الدراسة عدم تطابق التعليم بين الشباب المصري وتأثيره في نيّة الهجرة محليًا ودوليًا. وعلى حدّ علم الباحث، لم تجرِ هذه العملية من قبل، ولم تُغطّ هذه القضايا على نحوٍ جيد في السياق المصري. وتأتي البيانات المستخدمة من مصدرين مختلفين: مسح الانتقال من المدرسة إلى العمل (SWTS 2012)، والمسح التتبعي لسوق العمل المصرية (ELMPS 2012).

تكشف النتائج أن نصف الشباب تقريبًا يتلقّى تعليمًا كافيًا، مقارنة بالمتطلبات التعليمية لوظائفهم الحالية. وهناك حالة عدم تطابق التعليم - الوظيفة بين الباقين، موزّعةً على نحو غير متساوٍ بين الشباب الذين هم حاليًا في وضع مستوى التعليم الزائد (35.6 في المئة)، والذين هم في وضع مستوى التعليم الأقلّ (13.9 في المئة).

إضافةً إلى ذلك، يُظهر التعليم الفعلي وعدم تطابق التعليم - الوظيفة تأثيرًا في نيّة الهجرة، وأثر هذا الأخير أقوى من حيث الحجم. كذلك فإنّ لخصائص الفرد والوظيفة تأثيرًا قويًا أيضًا؛ ويشمل ذلك العمر ونوع الجنس وهل يعيش الفرد في المناطق الحضرية؟ وهل يوجد عقد رسمي؟ ويُلاحظ أن وجود عقد في مدة محدّدة أو غير محدّدة يقلّل نيّة الهجرة، وله تأثير قوي مقارنة بالمتغيرات التابعة الأخرى. وإضافة إلى ذلك، تظهر الأوضاع الاقتصادية المحلية بعض التأثير الضعيف في نيّة الهجرة. وأجري بعض الاختبارات التشخيصية وتأكّد الافتراض الرئيس وراء أنموذج لوجيت المتعدد الحدود، وهو افتراض IIA.

من منظور السياسات، تترتّب على النتائج التجريبية آثار في السياسات الحكومية تخص تشجيع أرباب العمل على توفير وظائف رسمية، والاستثمارات الحكومية في التعليم وسياسات سوق العمل، والتوزّع المناطقي لاستثمارات القطاع الخاص، وسياسات التخفيف من الآثار الجانبية السلبية للهجرة الداخلية. وبصورةٍ أدق، هناك حاجة إلى بعض الجهود والسياسات في جانبي العرض والطلب على حدٍّ سواء، وذلك بالتوازي مع التخفيف من الجانب السلبي للهجرة بسبب عدم تطابق التعليم - الوظيفة.

لجهة العرض، تجب مراجعة سياسات الاستثمارات الحكومية في التعليم من أجل ضمان حصول الشباب على التعليم والتدريب الجيدَين ذوَي الصلة بالعمل. ويستند ذلك إلى حقيقة أن التعليم ذا الصلة شرطٌ مسبق ليس لتحسين فرص التوظيف وتعزيز الإنتاجية فحسب، بل أيضًا لتحسين فرص كسب الرزق والحدّ من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة بيئيًا. وينبغي لهذه السياسات أن توفّر فرصًا متساوية للشباب - بغضّ النظر عن خلفياتهم ومناطقهم - عبر تلقّي نوعية التعليم نفسها؛ واستشارة المستثمرين سوف تساعد في ذلك.

أما لجهة الطلب، فيلزم وضع سياسات كلية لتشجيع التوزّع الجغرافي العادل لفرص الاستثمار عمومًا والاستثمار الخاص تحديدًا، وكذلك التوزّع الجغرافي العادل للخدمات وغيرها من المرافق الاجتماعية. وسيؤدي ذلك إلى تحقيق توازن في توزيع فرص العمل بين المحافظات؛ ما قد يساعد في الحدّ من احتمال عدم تطابق التعليم - الوظيفة، ومن ثمّ عواقبه السلبية المحتملة. ويمكن أن تساعد هذه السياسات أيضًا في التخفيف من الآثار الخارجية السلبية للهجرة الداخلية، ولا سيما في المدن الكبيرة (مثلًا، التخفيف من ظاهرة الأحياء الفقيرة).

لأجل تحفيز أرباب العمل على توفير وظائف رسمية، يجب توعيتهم بأن التكاليف الإضافية الناجمة عن عقد رسمي مع الموظفين من المرجَّح أن تقابله زيادة رضا الموظفين وولائهم تجاه مكان عملهم، ومن ثمّ زيادة إنتاجيتهم، وهذا بدوره يؤثر في أرباح أرباب العمل. ومع ذلك، وللتحقّق من الطريقة الأشد فاعلية لتشجيعهم، هناك حاجة إلى إجراء بعض التجارب العشوائية المضبوطة .RCTs) سعيًا لتجريب مختلف الأدوات، ورصد أيٍّ منها هو الأشد فاعلية. فيمكن أن تشمل هذه الأدوات حوافز نقدية (مثل الإعفاء الضريبي الجزئي) مشروطةً بتوافر فرص عمل رسمية. ويجب أن تكون هذه العملية مصحوبةً بسياساتٍ فاعلة تفرض غرامات على أولئك الذين لا يتبعون نهج التوظيف الرسمي.

في هذا السياق، يمكن المجتمع المدني أن يساعد في القيام بدورٍ وسيط بين نظام التعليم وسوق العمل. ويمكن أن يحدث ذلك من خلال تحديد المهارات اللازمة للقطاع الخاص وإرشاد نظم التعليم والتدريب إليها، من أجل تزويد الخريجين بمهارات وظيفية قابلة للتسويق؛ ما يقلّل من حالات عدم تطابق التعليم - الوظيفة بين الشباب.

المراجع

Azzarri Carlo et al. «Who is Most Likely to Migrate from Albania? Evidence from the Albania Living Standards Measurement Survey.» *Eastern European Economics*. vol. 45. no. 5 (2007).

Büchel, Felix & Maarten van Ham. «Overeducation, Regional Labour Markets and Spatial Flexibility.» IZA Discussion Paper Series. IZA DP no. 424 (February 2002).

Easterlin, Richard A. (ed.). *Population and Economic Change in Developing Countries*. Chicago: University of Chicago Press, 1980.

El-Hamidi, Fatma. «Education-Occupation Mismatch and the Effect on Wages of Egyptian Workers.» The Economic Research Forum (ERF). Working Paper Series

no. 474 (2009).

Ghoneim, Ahmed F. & Heba El-Deken. «Testing the Relationship between Trade and Migration flows: Case Study of Egypt with European Union and Arab Countries.» Paper presented at Joint Research Workshop Universite Paris and Cairo University, (May 2012). at: https://bit.ly/2JmDjp9

Hartog, Joop. «Over-education and Earnings: Where Are We, Where Should We Go?» *Economics of Education Review*. vol. 19. no. 2 (2000(.

Jong, Gordon De. «Expectations, Gender, and Norms in Migration Decision-Making.» *Population Studies*. vol. 54 (2000).

Louviere, Jordan J., David A. Hensher & Joffre D. Swait. *Stated Choice Methods: Analysis and Applications.* Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

Manski, Charles F. «The Use of Intentions Data to Predict Behavior: A Best-Case Analysis.» *Journal of the American Statistical Association*. vol. 85. no. 412 (1990(.

McGuinness, Séamus. «Overeducation in the Labour Market.» *Journal of Economic Surveys*. vol. 20. no. 3 (2009(.

Nassar, Heba. «Migration, Transfer and Development in Egypt.» *CARIM Research Report.* 2005/01 (2005).

Quinn, Michael A. & Stephen D. Rubb. «The Importance of Education-Occupation Matching in Migration Decisions?» *Demography*. vol. 42. no. 1 (2005).

Richard A. Easterlin (ed.). *Population and Economic Change in Developing Countries*. Chicago: University of Chicago Press, 1980.

Tani, Massimiliano. «Does Immigration Policy Affect the Education-Occupation Mismatch? Evidence from Australia.» The Institute for the Study of Labor (IZA). Discussion Paper no. 6937 (2012).

Wahba, Jackline. «Five Decades of International Migration in Egypt.» Conference Paper for The Egyptian Labor Market in a Revolutionary Era: Results from the Survey ERF Conference. Cairo (2013).

Wooldridge, Jeffrey M. *Econometric Analysis of Cross Section and Panel Data*. vol. 1. Cambridge: The MIT Press, 2001.

Zohry, Ayman. «The Development Impact of Internal Migration: Findings from Egypt.» International Union for the Scientific Study of Population/XXVI IUSSP

International Population Conference. Marrakesh. (27 September - 2 October 2009). at: https://bit.ly/2sTzQDu

---

(524) Massimiliano Tani, «Does Immigration Policy Affect the Education-Occupation Mismatch? Evidence from Australia,» The Institute for the Study of Labor (IZA), Discussion Paper, no. 6937 (October 2012).

(525) Fatma El-Hamidi, «Education-Occupation Mismatch and the Effect on Wages of Egyptian Workers,» The Economic Research Forum (ERF), Working Paper Series no. 474 (March 2009).

(526) Séamus McGuinness, «Overeducation in the Labour Market,» Journal of Economic Surveys, vol. 20, no. 3 (July 2006), pp. 387-418.

(527) Heba Nassar, «Migration, Transfer and Development in Egypt,» CARIM Research Report 2005/01 (2005).

(528) Jackline Wahba, «Five Decades of International Migration in Egypt,» Conference Paper for The Egyptian Labor Market in a Revolutionary Era: Results from the Survey ERF Conference, Cairo (2013).

(529) Ahmed F. Ghoneim & Heba El-Deken, «Testing the Relationship between Trade and Migration flows: Case Study of Egypt with European Union and Arab Countries,» Paper presented at Joint Research Workshop Universite Paris and Cairo University (May 2012), accessed on 8/1/2018, at: https://bit.ly/2JmDjp9

(530) Nassar.

(531) Wahba.

(532) Ayman Zohry, «The Development Impact of Internal Migration: Findings from Egypt,» International Union for the Scientific Study of Population/XXVI IUSSP International Population Conference, Marrakesh (27 September - 2 October 2009), accessed on 8/1/2018, at: https://bit.ly/2sTzQDu

(533) Michael Todaro, «Internal Migration in Developing Countries: A Survey,» in: Richard A. Easterlin (ed.), Population and Economic Change in Developing Countries (Chicago: University of Chicago Press, 1980), pp 361-402.

(534) Felix Büchel & Maarten van Ham, «Overeducation, Regional Labour Markets and Spatial Flexibility,» IZA Discussion Paper Series, IZA DP no. 424 (February 2002).

(535) Cf. Central Agency for Public Mobilization and Statistics-CAPMAS/Egypt, Population Statistics and Census Department, at: https://goo.gl/ahdDpJ

(536) Joop Hartog, «Over-education and Earnings: Where Are We, Where Should We Go?» Economics of Education Review, vol. 19, no. 2 (2000), pp. 131-147.

(537) Charles F. Manski, «The Use of Intentions Data to Predict Behavior: A Best-Case Analysis,» Journal of the American Statistical Association, vol. 85, no. 412 (1990), pp. 934-940.

(538) Jordan J. Louviere, David A. Hensher & Joffre D. Swait, Stated Choice Methods: Analysis and Applications (Cambridge: Cambridge University Press, 2000).

(539) Gordon De Jong, «Expectations, Gender, and Norms in Migration Decision-Making,» Population Studies, vol. 54 (2000), pp. 307-319.

(540) Carlo Azzarri et al., «Who is Most Likely to Migrate from Albania? Evidence from the Albania Living Standards Measurement Survey,» Eastern European Economics, vol. 45, no. 5 (2007), pp. 69-94.

(541) Jeffrey M. Wooldridge, Econometric Analysis of Cross Section and Panel Data, vol. 1 (Cambridge: The MIT Press, 2001).

(542) Michael A. Quinn & Stephen D. Rubb, «The Importance of Education-Occupation Matching in Migration Decisions?» Demography, vol. 42, no. 1 (2005), pp. 153-167.

.El(Hamidi (543)

الفصل الثالث عشر
الهجرة المعاصرة للشباب المغاربة إلى الخارج بين الواقع الاقتصادي ووهم التنمية ...... خديجة عونة

مقدمة

تُعدّ الهجرة الدولية ظاهرةً اجتماعية قديمة، ينتقل فيها الفرد أو الجماعة من وطنه إلى بلد جديد، لظروف خارجة عن إرادته. وترتبط هذه الظاهرة بمصطلحاتٍ عدّة مترابطة في ما بينها، يعدّ تحديدها أساسًا لفهمها، منها هجرة الشباب والهجرة السرّية والتنمية. أما هجرة الشباب إلى الخارج، فنقصد بها تنقّل الشباب من دولتهم الأصلية في اتجاه دولة أخرى، لأسباب اقتصادية عدّة، و/أو اجتماعية، و/أو سياسية. ويشير بعض التقارير المتعلقة بالشباب إلى أن مفهوم الشباب يعكس معاني متباينة ترتبط بالسياق المعرفي المراد استخدامه فيه؛ فالبعض يحدّده بالفئة المتراوحة أعمارها بين 15 و24 عامًا، ولهذا التحديد أهميته عندما يتعلق الأمر بمقارنات جيلية داخل البلدان المعنية وبين البلدان والمجتمعات؛ إذ يتّجه بعضهم إلى توسيع هذه الشريحة إلى 29 أو 35 عامًا، وهو ما تتجه إليه المواثيق الدولية من التوسع في حماية حقوق قطاعات سكانية أوسع. وتظهر البيانات الخاصة بتعدادات السكان لدورة عام 2000، التي جمعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن 100 بلد، أن عدد المهاجرين من الشباب من البلدان العربية (من الفئة العمرية 15-24) عامًا فاق 630 ألفًا في هذه الدول، 54.5 في المئة منهم ذكور؛ كما أن العدد الأكبر من هؤلاء من المغرب؛ إذ غادره أكثر من 200 ألف شاب، يليه السودان[544].

ينتقل عبر الحدود الدولية عددٌ كبيرٌ من الأشخاص في إطار ما يسمى الهجرة السرية أو غير النظامية أو غير الشرعية أو غير الموثقة. ويصنّف كثرٌ من هؤلاء في فئة المهاجرين إما طوعًا أو قسرًا، بحثًا عن حماية دولية أو فرص اقتصادية، فهم يهاجرون إما هربًا من النزاعات والاضطهادات وانتشار العنف وانتهاك حقوق الإنسان، وإما بحثًا عن فرص العمل وسبل العيش. ومن العوامل التي لها أثر بالغ في الهجرة، الطلب في سوق العمل وآفاق التشغيل الحقيقية أو المتوقعة في بلدان المقصد ضمن المنطقة العربية وخارجها[545].

يُجمع معظم الدارسين على أن العلاقة بين الهجرة والتنميتين الاقتصادية والاجتماعية ليست علاقة بسيطة، أو تسير في اتجاه واحد، بل هي علاقة في اتجاهين؛ إذ يمكن عدّ الهجرة آلية من آليات التنمية، فضلًا عن كونها متغيرًا مستقلًا يؤثر في التنمية، في الدول المصدرة والدول المستقبلة[546]. كذلك يرتبط الحديث عن الأثر التنموي للهجرة أساسًا بتحويلات المهاجرين التي يجب أن نراعي فيها مجموعة من العوامل، مثل الظروف الأساسية التي دفعت الأفراد إلى الهجرة والإطار المؤسسي لدولة الانطلاق، والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش في ظلها المهاجر[547]، وهو ما سنحاول سبره في هذا البحث درسًا وتحليلًا في ما يخص الحالة المغربية.

أولًا: الإطار النظري للبحث والدراسة الميدانية

تباينت آراء الباحثين بشأن دور الهجرة في التنمية منذ ستينيات القرن الماضي؛ إذ يعتقد الاقتصاديون أن للهجرة الدولية أثرًا إيجابيًا في الدول المصدّرة لليد العاملة، حيث يحوّل المهاجرون الأموال إلى البلد الأصلي، ما يساعد في إنشاء استثمارات منتجة من طريق تنمية القطاع الفلاحي، أو تنمية نشاطات غير فلاحية في البوادي، كما يمكن استثمارها في السكن أو التعليم[548]. ويجزم كثيرون منهم بأن المهاجرين يمكن أن يكونوا من روّاد التنمية في مناطقهم الأصلية[549].

مع بداية سبعينيات القرن الماضي، خلص تيار جديد ذو نزعة تشاؤمية قاده الباحث الاقتصادي (أميركي من أصل هندي) جاديش باغواتي إلى أن الهجرة الدولية بصفة عامة، وهجرة الأدمغة بصفة خاصة، مضرّتان باقتصادات الدول النامية؛ إذ تبقيها في مصيدة الفقر. لهذا السبب، اقترح باغواتي فرض ضريبة على المهاجرين، تُدفع إلى الدولة الأصل، لما لها من فضل في نشأة هذا المهاجر وتعليمه[550].

ارتباطًا بالإشكاليات التي يطرحها موضوع الهجرة والتطورات الكبرى التي صاحبت مفهوم التنمية في الوقت المعاصر، ظهر ما يسمى «مفهوم حوكمة الهجرة» الذي يشمل السياسات التنموية كلها والبرامج الخاصة بكل بلد، والمناقشات والاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية بين البلدان، التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في الهجرة، وتداعيات حوكمة الهجرة على حقوق المهاجرين وعلى التنمية في بلدان المنشأ وبلدان المقصد[551].

عرف تاريخ المغرب المعاصر هجرات دولية مهمة، انطلقت بدايتها مع الاستعمار الفرنسي الذي ساهم في هجرة واسعة لليد العاملة المغربية في اتجاه الجزائر أولًا، مع منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وفي ظلّ الركود الاقتصادي الوطني وتزايد الديون الخارجية، استمرّت هذه الهجرة قويةً نحو أوروبا بعد الاستقلال؛ وأخذت مناحي جديدة كمًّا ونوعًا، ولا سيما خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وتأتي فرنسا على رأس قائمة الدول المستقطبة للمهاجرين المغاربة، تليها إسبانيا وإيطاليا وبلجيكا في المراتب اللاحقة.

في ظلّ الأزمة الاقتصادية الراهنة، يعيش المغرب بين مطرقة الضغط الأوروبي الذي حولّه إلى آلية أمنية لحماية حدود أوروبا من الهجرة السرية، وسندان الفقراء العاطلين الذين يمثّلون صمّام الأمان للاقتصاد الوطني بعد هجرتهم. من هذا المنطلق، وفي ظلّ فشل سياسات التنمية المتعاقبة، يعيش المغرب تحوّلًا بنيويًا في دينامية الهجرة؛ إذ ما عادت هذه الظاهرة تقتصر على مناطق معيّنة للهجرة، مثل سوس والريف وجهة الشرق وتادلة، بل أصبحت تمس اليوم الجهات والمدن المغربية المختلفة، مثل فاس والدار البيضاء وسلا.

ساهمت التدخلات الأجنبية الأوروبية منذ بداية القرن الماضي، والخيارات الاقتصادية الوطنية منذ الاستقلال، في ظهور تيارات الهجرة الدولية للمغاربة وتناميها. وأضحت هذه الهجرة بعد قرن من الزمن تطرح خاصيتين رئيستين؛ تتعلق **الأولى** باستمرار هجرة الشباب المغاربة إلى الخارج من المناطق القديمة وأخرى جديدة، وتنوع وجهاتهم وطرائق هجرتهم، في ظل شحّ سوق الشغل الوطنية وارتفاع نسبة البطالة. وأما الخاصية **الثانية**، فتتمثل في إشكالية الهجرة الخارجية والتنمية التي أفرزت تيارين متباينين؛ الأول يعدّ الهجرة أداةً فعلية للتنمية في مناطق الانطلاق، ويرى الثاني أنها لم تساهم في التنمية المنشودة، والشاهد هو فشل السياسات التنموية المتعاقبة في استثمار تحويلات المهاجرين في قطاعات تنموية تعود بالفائدة على الجهات الفقيرة، ما يعني تكريس مزيد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية. فكيف ساهم الاستعمار الفرنسي في تنامي تيارات الهجرة الدولية في المغرب؟ وإلى أيّ حدٍّ ساهمت تحويلات المهاجرين في تنمية الاستثمار وتوفير فرص الشغل والتخفيف من حدّة الهجرة؟ وكيف ساعدت السياسات الوطنية المتعثرة منذ الاستقلال في استمرارها، وفي ظهور مناطق جديدة للهجرة؟

ظهرت دراسات غربية عدة مبكّرة للهجرة المغربية؛ إذ أصدر جواني راي كتابًا، ذا طابع أكاديمي، عن وضعية المهاجرين المغاربة في فرنسا في عام [552]1937، حاول فيه عرض أحوال المهاجرين المغاربة الأوائل الذين هاجروا إلى فرنسا للمشاركة في الحربين العالميتين، أو للعمل في مناجم الفحم. وتجدر الإشارة إلى كتاب عبد القادر وجين بلخوجة في عام 1963 عن العمال المغاربة في المدينة العمالية جينوفيلييه[553]. وفي عام 1972، تناول

غيلداس سيمون ودانييل نوان الهجرة المغاربية إلى أوروبا[554]. وفي عام 1978، تناول رايمون بوسار بالدراسة والتحليل أوضاع العمال المغاربة من الريف الشرقي (إقليم الناظور) في أوروبا؛ وجاءت هذه الدراسة بعد التزايد المهم لعدد المهاجرين المغاربة في الخارج[555]. وفي عام 1985، أجرى شارل روبير أجيرون مسحًا تاريخيًا للهجرة المغاربية إلى أوروبا خلال القرن العشرين[556].

أما على المستوى الوطني، فتعدّ دراسة أحمد الغرباوي عن البروليتاريا المغربية في ضاحية باريس من أقدم الدراسات في موضوع الهجرة المغاربية (ومنها الهجرة المغربية)[557]، تلتها دراسة زكية داوود في عام [558]1972، ودراسة عائشة الشاوي الشدادي في عام [559]1976، ثم دراسة أخرى لعبد الله البارودي في عام [560]1978. وتناولت هذه الأبحاث بالدراسة والتحليل أهم عوامل ارتفاع عدد المهاجرين المغاربة في الخارج، وربطت الهجرة بالاستعمار والتوسّع الإمبريالي (خصوصًا مع عبد الله البارودي). كما اهتمت بإبراز التوزّع الجغرافي لهؤلاء المهاجرين في بلاد المهجر، وانعكاسات هذه الهجرة على مناطق الانطلاق. ولا غرو أن دراسة انعكاسات هذه الهجرة على التنميتين الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق لم تتضح على نحو جلي إلا مع سلسلة من الأطروحات الجامعية التي أبصرت النور في ثمانينيات القرن الماضي، لتتواصل بعد ذلك خلال العقود الثلاثة الأخيرة[561]. واكتست دراسات أخرى ذات الطابع غير الأكاديمي أهمية كبرى[562]. وفي هذا الإطار، تعدّ الدراستان، اللتان أنجز إحداهما عبد الكريم بلكندوز في عام 2006 وأشرف على الأخرى بشير حمدوش في عام 2007، من أهمها[563]. ومع أن كلتا الدراستين حاولت تحليل مختلف الخصائص الديموغرافية والسوسيواقتصادية للمهاجرين المغاربة ووجهاتهم، إلا أن الأولى تتميز من الثانية بكونها حاولت الربط بين تطور تيارات الهجرة والسياسات الوطنية المتعثرة، التي أدّت دورًا كبيرًا في تناميها، ومن ثمّ كشفت بعمق عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء الارتفاع الكبير لعدد المهاجرين في بلاد المهجر.

في السياق نفسه، جاءت الدراسة الحديثة لهاشم نعمة فياض لتؤكد هذه العلاقة الجدلية بين ارتفاع تيارات الهجرة الدولية للمغاربة، وارتفاع نسبة البطالة الناتجة من عدم التوازن بين التنميتين الاجتماعية والاقتصادية والنمو السكاني المرتفع[564]. وعلى الرغم من تعرّض الباحث لسياسات الحكومة الوطنية تجاه الهجرة، فإنه اكتفى بكونها مُرضية في الغالب نظرًا إلى فوائدها المتمثلة أساسًا في التحويلات المالية، لذلك حرص الجانب المغربي على إبقاء علاقات المهاجرين متواصلة، وتشجيع الراغبين في الاستثمار. بيد أن نعمة فياض لم يشر إلى العراقيل الكبرى التي تقف حاجزًا أمام نجاح استثمارات كثيرة، ولم يتطرق إلى تحليل المواقف الحقيقية وراء السياسات الوطنية التي تقتضي المحافظة على استمرار ارتفاع التحويلات المالية، نظرًا إلى أهميتها في الحفاظ على التوازنات المالية الداخلية، من دون الاهتمام بتسخيرها في تحقيق التنمية على صعيد الجهات الفقيرة، ومنها الجهات التي تعتبر مناطق هجرة بامتياز؛ وهذا يفسر استمرار الظاهرة وتواصلها في المستقبل على مستوى الجهات الوطنية الأخرى كلها بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية وتفاقم المشكلات الاجتماعية.

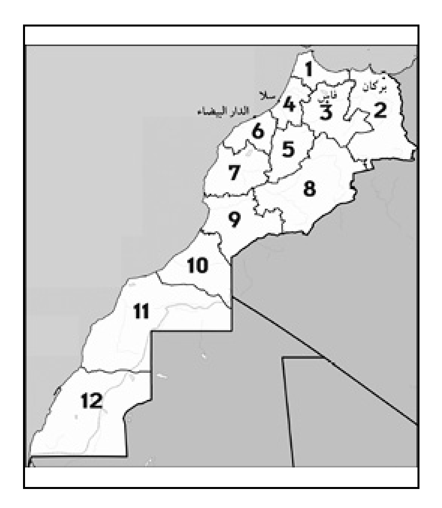
في ضوء الإشكاليات الكبرى التي يطرحها موضوع الهجرة في علاقته بالإرهاب على المستوى الدولي، برزت دراسات موازية اهتمت بالهجرة من منظور أنثروبولوجي، ومنها دراسة موحى الناجي حول الوضع السوسيوثقافي للمغاربة المهاجرين وإشكالية التعدد الثقافي واندماج المهاجرين في بعض الدول الأوروبية، وكذا مساهماتهم الهائلة في مجالات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية[565]. وإلى جانب هذه الدراسات، يكتسي بعض التقارير الصادرة في الموضوع نفسه أهميةً كبرى؛ إذ تعدّ التقارير مصدرًا مهمًا للمعطيات الإحصائية المقارنة المتعلقة بظاهرة الهجرة الدولية، على المستوى الوطني ومستوى الوطن العربي[566].

يروم هذا البحث تحقيق هدفين أساسيين؛ تسليط الضوء على استمرار تبعية المغرب للخارج في ظاهرة الهجرة؛ وتحليل الديناميات السوسيواقتصادية للهجرة الخارجية على المستوى الوطني. ومن أجل إبراز أهمية هذه الهجرة ومساهمتها في التنمية بالمغرب، سنعتمد المنهج الاستقرائي والتحليلي للأحداث القابلة للملاحظة في الظاهرة المدروسة ووصفها، ولعلاقاتها المجالية والاجتماعية المتشعّبة، بهدف الوصول إلى معرفة علمية وموضوعية بتفاعلاتها كلها. وتقتضي خطة البحث هذه الاعتماد على مصدرين أساسيين للمعطيات، يتعلق الأول بالدراسات الأكاديمية والإحصاءات الرسمية والتقارير التي كتبت في موضوع الهجرة الدولية المغربية؛ أما الثاني، فيرتبط بالأبحاث

الميدانية التي أجريت على مستوى بعض مناطق الهجرة التقليدية بالمغرب(567)، وأبحاث ميدانية أخرى همّت مناطق جديدة للهجرة، خلال تموز/يوليو وآب/أغسطس 2016، منها الدار البيضاء (حي البرنوصي وحي ليساسفة العليا؛ 130 استمارة)، وفاس (المدينة القديمة وسيدي بوجيدة؛ 130 استمارة)، وسلا (حي السلام وحي الانبعاث؛ 100 استمارة)، هذا فضلًا عن استطلاع للرأي شمل 300 تلميذ في ثانويتي أم البنين وعبد الله الشفشاوني بمدينة فاس بتاريخ 12 تشرين الأول/أكتوبر 2016.

الخريطة (13-1)

مدن الدراسة الميدانية



تحكّمت في اختيار هذه العينات مجموعة من الخلفيات الموضوعية، تتعلق بقدم الهجرة الخارجية وكثافتها (بركان)، أو بنوعية استثمارات المهاجرين (الدار البيضاء)، أو بالطابع الجديد لهذه الاستثمارات (سلا، فاس).

ثانيًا: الهجرة الدولية في المغرب صنيعة الاستعمار الفرنسي

يُعدّ المغرب إحدى الدول التي تجذّرت فيها الهجرة الدولية منذ زمن طويل؛ إذ بدأت هذه الظاهرة في التجلّي قبل الحماية الفرنسية للمغرب في عام 1912، وأخذت أبعادًا خطرة خلال فترة ما بعد الاستقلال، سواء على المستويين الكمي والنوعي للمهاجرين، أم على مستوى تنوّع مناطق الهجرة والوجهات أيضًا.

1 - الهجرة الدولية للمغاربة إلى أوروبا: التطوّر والخصائص

عرف المغاربة هجرةً قوية نحو أوروبا، انطلقت مع الحربين العالميتين الأولى والثانية، خصوصًا في اتجاه فرنسا، لتتواصل بعد ذلك وبقوة بعد مرحلة الاستقلال في اتجاه دول أخرى. وتميزت هذه الهجرات بخصائص عدة، وخلّفت نتائج متباينة على الصعيد الوطني.

أ - الهجرات العسكرية للمغاربة خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية

تعود هجرة المغاربة نحو أوروبا إلى الأعوام الأولى من القرن العشرين. ويذكر لكبير عطوف أن «سنة 1910 كانت أول مرة نجد فيها أثرًا لمهاجرين مغاربة بمدينة نانت الفرنسية، رغم أن عددهم لم يكن يتجاوز المئة»(568)؛ في ما يشير عبد الله البارودي إلى أن عددهم بلغ 700 مهاجر في عام 1915(569). وساهمت عوامل عدة في هذه الهجرة،

منها الهجرة في اتجاه الجزائر، حيث ساعد القناصلة المغاربة المهاجرين على امتلاك جوازات السفر؛ إضافة إلى حاجة فرنسا إلى هؤلاء المهاجرين، ومشاركتهم إلى جانبها في الحربين العالميتين الأولى والثانية[570].

تمثلت انعكاسات هذه الهجرات العسكرية مباشرة على المجتمع المغربي، في تفجير موجات من الهجرات العمالية المتلاحقة نحو فرنسا، ثم في اتجاه دول أوروبية أخرى بعد ذلك. وجرى تأطير هذه الحركات الهجرية بنصوص قانونية، منها الظهير الشريف الصادر في 16 من محرم 1369 هجرية (8 تشرين الثاني/نوفمبر 1949) الذي نُظّمت بموجبه هجرة الأجراء والعمال المغاربة الشباب.

ب – تنامي هجرة الشباب المغاربة بعد الاستقلال

مرّت الهجرة الدولية للمغاربة بعد الاستقلال بمراحل عدة، ارتبطت كل مرحلة منها بظروف داخلية ودولية معينة:

- **مرحلة** 1963–1974: ظلّت هجرة المغاربة إلى أوروبا قبل عام 1960 ضعيفة جدًا؛ وهو ما تؤكده الأبحاث الميدانية؛ إذ لم تمثل إلا 7 في المئة مثلًا في مدينة بركان (يُنظر الجدول 13-1). إلا أنها سوف تعرف تطورًا مهمًا مع مرحلة 1963-1974، حيث ارتفع عدد المهاجرين المغاربة من 20 ألف مهاجر في عام 1964 إلى 90 ألفًا في عام 1966[571]. كذلك سجّلت ارتفاعًا مهمًا على مستوى مدينة بركان، فوصل عدد المهاجرين خلال هذه المرحلة إلى 31.1 في المئة. وهاجرت أغلبية هؤلاء بجوازات سفر (62.5 في المئة)، وعقود العمل (73 في المئة) (يُنظر الجدول 13-1).

الجدول (13–1)

توزّع المهاجرين من مدينة بركان بحسب طرائق الهجرة

مراحل الهجرة	طرائق الهجرة														المجموع (في المئة)
	جواز سفر	في المئة	عقد عمل	في المئة	الزواج	في المئة	تجمع عائلي	في المئة	الدراسة	في المئة	هجرة سرية	في المئة	أشكال أخرى	في المئة	
قبل 1963	21	22	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	7
1963–1974	60	63	43	73	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	34
1974–1981	8	8.3	10	17	7	39	15	35	4	22	18	27	0	0	21
1981–1993	7	7.3	6	10	6	33	17	40	7	39	26	39	0	0	23
1993–2007	0	0	0	0	2	11	11	26	4	22	22	33	1	0	13
بعد 2007	0	0	0	0	3	17	0	0	3	17	0	0	1	0	2.3

المجموع	96	59	18	43	18	66	2	100
في المئة	31.788	19.536	5.9603	14.2384	5.96	21.8543	0.68	100

المصدر: خديجة عونة، «التحولات المجالية والسوسيواقتصادية بسهل تريفة في علاقتها بالهجرة الدولية (إقليم بركان بجهة الشرق)» (أطروحة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب سايس، جامعة محمد بن عبد الله، فاس، 2014)، ص 87.

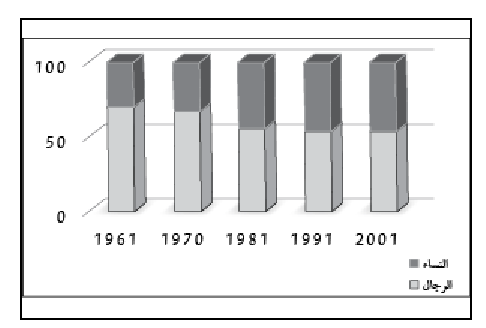
ارتبط ارتفاع عدد المهاجرين خلال هذه المرحلة بظروف خارجية وداخلية عدة:

على المستوى الخارجي: تمثّلت في إبرام بعض الدول الأوروبية عددًا من الاتفاقات مع المغرب، بسبب حاجته إلى اليد العاملة من أجل بناء اقتصاده، مثل اتفاقية اليد العاملة مع ألمانيا في 12 أيار/مايو 1963 وآذار/مارس 1966، واتفاقية اليد العاملة مع فرنسا في فاتح حزيران/يونيو 1963، واتفاقية اليد العاملة مع بلجيكا في عام 1964 و15 أيار/مايو 1968، واتفاقية اليد العاملة مع هولندا في 23 كانون الثاني/يناير 1969.

على المستوى الوطني: بقيت القطاعات الاقتصادية الوطنية المختلفة محتكرةً من البرجوازية الأجنبية، في ظل اندماجها شبه الكامل ضمن الاقتصادين الفرنسي والأوروبي؛ كما زاد اهتمام الدولة بتوجيه السهول الكبرى نحو الزراعات التسويقية. وفي المقابل، تمّ تجاهل مناطق البور التي كانت تعيش أزمة بنيوية موروثة منذ العهد الاستعماري. وساهمت الخيارات الاقتصادية في هذه المرحلة من تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية في البلاد. ولعلّ الأحداث الدموية التي شهدتها منطقة الريف (1958 و1959)، وتدهور البنيات الاقتصادية الوطنية، ووقوعها في بعض الأزمات (أزمة عام 1963)، خير دليل على ذلك. وأفضى ذلك على المستوى الاجتماعي إلى ارتفاع معدّلات البطالة؛ ما ساهم في تغذية تيارات الهجرة الخارجية، خصوصًا من سوس. وابتداءً من عام 1965، دخلت مناطق مغربية أخرى على خطّ المنافسة لهذه المناطق، مثل منطقة الريف وجهة الشرق[572].

الشكل (1-13)

تطور النسبة المئوية للرجال والنساء في صفوف الجالية المغربية في بلجيكا خلال الفترة 1961-2001



المصدر: عثمان البهالي، **الكفاءات العلمية المغربية بالخارج: بلجيكا كنموذج** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 2010)، ص 15.

- **مرحلة 1974-1981**: في نهاية عام 1971، وصل عدد المهاجرين المغاربة إلى 200 ألف مهاجر؛ ليرتفع إلى نحو 250 ألف في عام 1974، بلغت فيه حصة المغرب الشرقي نحو 30 في المئة (أي 74 ألف مهاجر)[573]. ومع الركود الاقتصادي الذي عاشته أوروبا بسبب أزمة النفط التي انطلقت في عام 1973، ازدادت معدلات البطالة فيها؛ إذ قُدّرت في مع مطلع الثمانينيات بنحو 31 مليون عاطل من العمل، منهم 14 في المئة من العمالة المغربية، و8.4 في المئة من العمالة الفرنسية، و21.9 في المئة من العمال الجزائريين[574]. وأدّى هذا الوضع إلى التضييق أكثر على الهجرة الوافدة، بمراقبة الحدود وفرض التأشيرة، فانخفض عدد العمال المغاربة المهاجرين إلى الخارج بشكل قانوني.

وساهم هذا الحصار في ظهور أشكال جديدة للهجرة؛ مثل الهجرة من طريق التجمع العائلي ومن طريق الزواج، والهجرة السرية. كذلك ساهم في الارتفاع المتواصل لعدد المهاجرين المغاربة نحو دول جديدة، مثل إسبانيا وإيطاليا. ومع تسلّم اليسار الفرنسي الحكم في عام 1981 (حكومة فرنسوا ميتران)، تزايدت وتيرة الهجرة نحو فرنسا؛ إذ تمّ رفع قيود عدة كانت مفروضة على الهجرة، مثل مأسسة «بطاقة القاطن للمهاجر الأجنبي» عشرة أعوام بدلًا من عام واحد، وإعطاء الحق للمهاجرين في إدارة الجمعيات المدنية والنقابية والحقوقية. وهكذا تطورت الأشكال الجديدة للهجرة (ينظر الجدول 13-1)، على حساب الهجرة بجوازات سفر وعقود عمل. وكانت لذلك أثارٌ مهمة في البنية الجنسية للمهاجرين المغاربة خلال هذه المرحلة، كما هو الشأن، مثلًا، بالنسبة إلى مهاجري بلجيكا، حيث بدأت تمثيلية النساء تبرز بشكل أكبر (يُنظر الشكل 13-1).

- **مرحلة 1981–1993**: بعد نهج سياسة التقويم الهيكلي مع بداية الثمانينيات، وما ترتب عنها من تراجع مناصب الشغل في القطاع العام وتخلّف الأوضاع المعيشية وتدهور الأجور وارتفاع نسبة بطالة الشباب وظهور قلاقل اجتماعية (انتفاضة الخبز في عامي 1981 و1984)، تزايدت وتيرة هجرة المغاربة إلى أوروبا. وهكذا، قدّر عدد المهاجرين خلال هذه المرحلة بنحو 1140000 نسمة، استقرت نسبة 95 في المئة منهم في أوروبا؛ كما تواصلت تيارات الهجرة من مدينة بركان، حيث سجلت 23 في المئة (يُنظر الشكل 13-1) .

- **مرحلة 1993–2007**: على الرغم من الإجراءات التي قام بها وزير الداخلية اليميني شارل باسكوا (1993-1995)، والهادفة إلى الحدّ من تيارات الهجرة وفرض الهجرة المنتقاة برفع شعار «الهجرة صفر»، فإن تيارات الهجرة خلال هذه المرحلة استمرت، سواء من المناطق القديمة للهجرة (بركان 13.2 في المئة)[575]، أم من المناطق الجديدة (الدار البيضاء 44.62 في المئة) (يُنظر الجدول 13-2).

الجدول (13–2)

التطور التاريخي للهجرة من الدار البيضاء وفاس وسلا (بالنسبة المئوية)

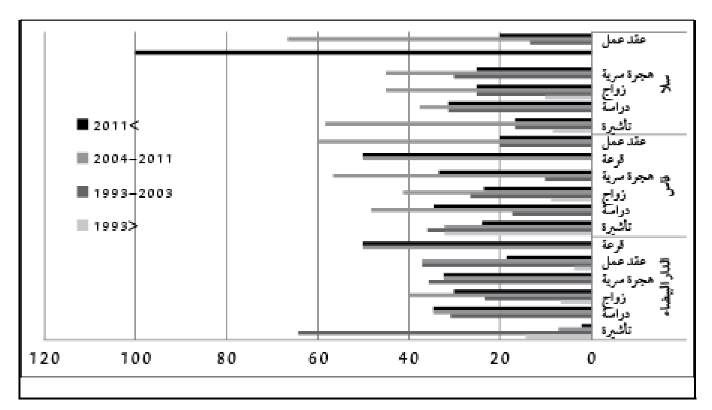
	الدار البيضاء	فاس	سلا
ما قبل عام 1993	3.85	5.38	2
1993–2007	44.62	27.69	35
2007–2011	37.69	39.23	42
ما بعد عام 2011	13.85	27.69	21

المصدر: بحث ميداني شخصي (خلال شهري 7 و2016/ 8).

عرفت هذه المرحلة تنوعًا في أشكال الهجرة السرية والهجرة القانونية (الزواج، الدراسة، التأشيرة، عقود العمل)... (الشكل 13-2).

الشكل (13–2)

توزّع المهاجرين من مدن الدار البيضاء وفاس وسلا بحسب طرائق الهجرة (بالنسبة المئوية)



المصدر: بحث ميداني شخصي (شهري 7 و8، 2016)

- مرحلة 2007-2011: على الرغم من حدّة إجراءات الحظر على دخول المهاجرين، من خلال التشديد في قوانين الالتحاق والتجمع العائلي، وعلى الرغم من مساهمة الأزمة الاقتصادية في عام 2008 في تشديد مراقبة الحدود الأوروبية وفي تنامي البطالة في صفوف المهاجرين، فإن هذه المرحلة عرفت ارتفاعًا مهمًا في عدد الوافدين من المغرب (الدار البيضاء 37.69 في المئة؛ فاس 39.23 في المئة؛ سلا 42 في المئة) (الجدول 13-2).

- مرحلة ما بعد عام 2011 ونهاية وهم التنمية: على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها الدول الأوروبية في ظلّ استمرار انعكاسات الأزمة الاقتصادية الكبرى (2008)، فإن تيارات الهجرة لا تزال متواصلة من المغرب في اتجاهها، وفي هذا السياق، سجلت مدينة فاس أعلى نسبة بـ 27.69 في المئة، متبوعةً بسلا 21 في المئة، ومدينة الدار البيضاء 13.85 في المئة (الجدول 13-2).

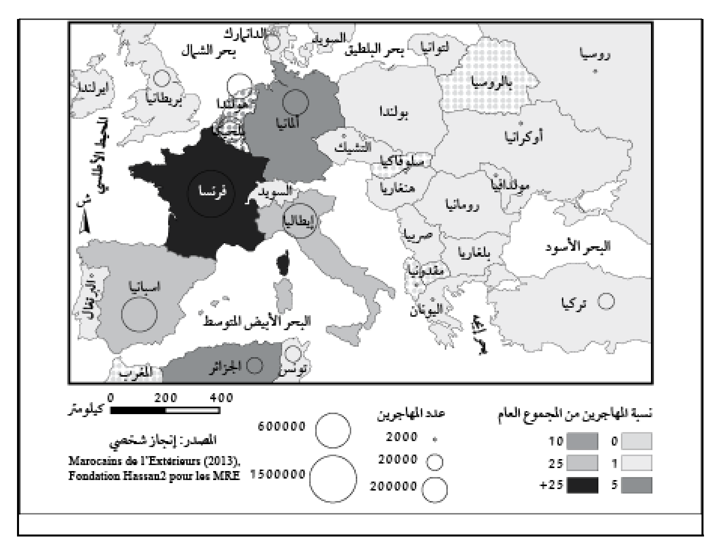
إن تواصل هذه الهجرة بأشكالها المختلفة لدليل واضح على تزايد حدّة تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. وفي هذا السياق، ورد في تقرير أصدره البنك الدولي في 14 نيسان/أبريل 2006، أن مشكلات التشغيل والفقر والارتفاع المهول للضرائب وضعف التكوين التأهيلي للمواطنين في المغرب، تشكّل عراقيل حقيقية في النمو الذي لا يتجاوز 4 في المئة، وأن البطالة فاقت نسبة 12 في المئة. لذلك، لا يمكن الحديث عن تنمية حقيقية ما لم تتجاوز نسبة النمو 6 في المئة.

2 - التوزّع الجغرافي للمهاجرين المغاربة في الخارج

خلّف تنوع أشكال الهجرة، خصوصًا خلال العقدين الأخيرين، تطورًا كبيرًا في عدد المهاجرين المغاربة، حيث وصل إلى 4.5 ملايين مهاجر[576]، في مقابل 3.2 ملايين مهاجر في عام 2007 و1.7 مليون مهاجر في عام 1998. وعلى الرغم من توزّع هؤلاء المهاجرين في مختلف القارات، وفي أكثر من مئة دولة، فإنهم يتمركزون بشكل قوي في أوروبا، خصوصًا في فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا وألمانيا؛ وهي تضم ما يقارب 80 في المئة منهم. ويتماشى هذا التوزّع إلى حدٍّ بعيد مع توزّعهم الجغرافي المسجل في عام 2013 (الخريطة 13-2). أما في الدول العربية، فتعتبر الجزائر وتونس والمملكة العربية السعودية من أهم الدول المستقطبة للمهاجرين المغاربة.

الخريطة (13-2)

توزّع المهاجرين المغاربة في أوروبا في عام 2013



المصدر: من إنجاز الباحثة انطلاقًا من:

Fondation Hassan 2 pour les Marocains Résidant à l'Etranger, «Marocains de l'Extérieur 2013,» (Rabat: Fondation Hassan 2 pour les Marocains Résidant à l'Etranger, 2014), accessed on 12/5/2018, at: https://goo.gl/aAyVEJ

ثالثًا: الثابت والمتحول في الخصائص السوسيواقتصادية للمهاجرين

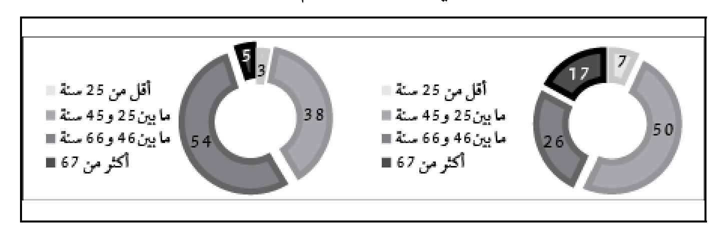
يتميز المهاجرون المغاربة بخصائص سوسيواقتصادية عدّة متباينة، قبل الهجرة وبعدها، على مستوى بنياتهم العمرية ومستوياتهم الدراسية وقطاعاتهم المهنية.

1 - فتوّة البنية العمرية سمة أساسية للمهاجرين الجدد

تُظهر البنية العمرية للمهاجرين من المدن التي شملها البحث أهمية الفئات العمرية الشابة (بين 25 و45 عامًا)؛ إذ مثّلت بالنسبة إلى المهاجرين من مدينة بركان وأكليم، على التوالي، 50 و38 في المئة (الشكل 13-3).

الشكل (13-3)

الفئات العمرية للمهاجرين من مدينتي بركان وأكليم (جهة الشرق بالمغرب) (بالنسبة المئوية)



المصدر: عونة، ص 90.

تمثل هذه الفئات العمرية الشابة أهمية كبرى بالنسبة إلى المهاجرين من مدينتي الدار البيضاء وسلا؛ إذ تفوق 72 في المئة، كما تسجّل بمدينة فاس 60 في المئة (الشكل 13-4).

الشكل (13-4)

البنية العمرية للمهاجرين من مدن الدار البيضاء وفاس وسلا



المصدر: بحث ميداني شخصي، في شهري تموز/ يوليو وآب/ أغسطس 2016.

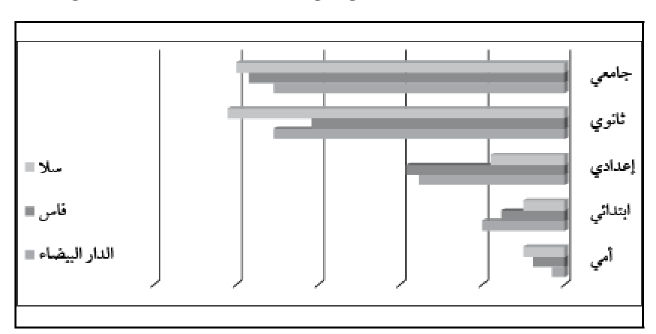
تتناسب هذه النتائج على نحو كبير مع ما جاء في تصريح الحكومة المغربية بشأن أوضاع الجالية المغربية التي تتسم بغلبة عنصر الشباب؛ إذ يقلّ عمر 70 في المئة من المهاجرين عن 45 عامًا، وهي موزّعة تقريبًا بالتساوي بين الجنسين[577]. وفي الموضوع نفسه، نسجّل انخفاضًا مهمًا في تمثيلية الفئات العمرية أكبر من 45 عامًا، خصوصًا بالنسبة إلى مدينتي فاس وسلا. وفي الوقت نفسه، تسجل الفئة العمرية الأقلّ من 25 في المئة أهميةً بارزة في مدينة فاس (21.54 في المئة)؛ وهذا يدلّ بشكلٍ واضح على انسداد آفاق العمل وتدهور الحالة الاجتماعية للشباب، ويتضح ذلك من خلال استطلاع للرأي، شمل 300 تلميذ من مرحلة البكالوريا، تتراوح أعمارهم بين 18 و22 عامًا[578]؛ إذ أبدى نحو 70.75 في المئة من هؤلاء عن رغبتهم في الهجرة بشتى الوسائل، بما في ذلك الهجرة السرية، بسبب فشلهم الدراسي وانعدام فرص العمل.

2 – تباين المستويات الدراسية للمهاجرين ما بين مناطق الهجرة

توضح نتائج البحث الميداني تباينًا كبيرًا في المستوى الدراسي للمهاجرين المغاربة؛ إذ يسجّل ارتفاعًا واضحًا بالنسبة إلى المهاجرين من ذوي التعليمين الثانوي والجامعي، من المدن الجديدة في الهجرة خصوصًا؛ إذ يصل إلى أكثر من 30 في المئة في كلٍّ من مدينتي الدار البيضاء وفاس، و40 في المئة بالنسبة إلى المهاجرين من مدينة سلا، في حين يسجل باقي المستويات الأخرى نسبًا أقلّ (الشكل 13-5).

الشكل (13-5)

المستويات الدراسية للمهاجرين من مدن الدار البيضاء وفاس وسلا



المصدر: بحث ميداني شخصي (في شهري تموز/ يوليو وآب/ أغسطس 2016).

على العكس من ذلك وبالنسبة إلى مناطق الهجرة القديمة كجهة الشرق، سجّلت الفئة ذات المستويين الثانوي والجامعي نسبًا ضعيفة؛ إذ مثّلت، على التوالي، 20 و17 في المئة في مدينة بركان، و15 و16 في المئة في مدينة أكليم. كما ترتفع نسبة الأمّية في صفوف المهاجرين المستجوبين في هاتين المدينتين (30 و35 في المئة على التوالي) (يُنظر الجدول 13-3).

الجدول (13-3)

توزّع المهاجرين من مدينتي أكليم وبركان بحسب مستوياتهم الدراسية (بالنسبة المئوية)

المستويات الدراسية	أكليم	بركان
أمي	35	30
ابتدائي	23	17
إعدادي	11	17
ثانوي	15	20
جامعي	16	17

المصدر: عونة، ص 103.

يرتبط هذا الارتفاع بتراجع المستوى التعليمي في المغرب، خصوصًا في الأرياف؛ فعلى الرغم من أن هذه النسبة عرفت في جهة الشرق نوعًا من التراجع، فإنها لا تزال مرتفعة؛ إذ تتجاوز 40 في المئة بحسب إحصاء عام 2014.

3 – تباين القطاعات المهنية للمهاجرين قبل الهجرة وبعدها

أكّدت الدراسات الميدانية أن هناك تغيرًا واضحًا في طبيعة المهن التي زاولها المهاجرون، قبل الهجرة وبعدها، ففي مدن جهة الشرق من المغرب، نجد تمثيلية مهمة للقطاع الفلاحي، باعتباره نشاطًا أساسيًا مارسه مهاجرون كثرٌ من كلتا المدينتين قبل الهجرة؛ إذ مثَّل أكثر من 30 في المئة من المهاجرين. ويعود ارتفاع تمثيلية هذا القطاع في هذه المناطق، إلى طبيعة الأوساط الريفية السهلية أو الجبلية التي تنتمي إليها هذه الفئة، والتي تفرض عليهم مزاولة هذا النشاط. وإذا أضفنا نسبة المياومين الذين يجمعون بين هذا القطاع والقطاعات الأخرى، كالبناء مثلًا (23 في المئة و17.32 في المئة)، فإنّ النسبة ستتجاوز 47 في المئة في كلا المركزين. ويلاحظ أن تمثيلية هذا القطاع سوف تتراجع بشكل مهم بعد الهجرة، حيث ستنحصر في 17 و19 في المئة (الجدول 13-4).

الجدول (13-4)

توزّع المهاجرين من مدينتي أكليم وبركان بحسب نوع النشاط قبل الهجرة وبعدها (بالنسبة المئوية)

المهن	أكليم		بركان	
	النشاط قبل الهجرة	النشاط في المهجر	النشاط قبل الهجرة	النشاط في المهجر

الفلاحة	30	19	31	17
مياومة	17	15	23	30
الدراسة	21	3	16	2
التهريب	14	0	10	0
البناء	9	30	10	16
التجارة	8	17	8	23
وظيفة عمومية	0	2	2	2
عمال في مصانع	0	14	0	10
المجموع	100	100	100	100

المصدر: عونة، ص 106.

أما على مستوى المدن الحديثة في الهجرة، فالملاحظ أن ممارسة هذا النشاط يظلّ ضعيفًا جدًا بين أوساط المهاجرين، سواء قبل الهجرة أم بعدها، لتبرز قطاعات أخرى ذات الأولوية بالنسبة إلى هذه الشريحة التي كانت تسكن الحواضر. وفي هذا السياق، يكتسي العمل في المصانع والمياومة والأعمال الحرة المختلفة نسبة مهمة قبل الهجرة؛ إذ تجاوزت 40 في المئة في فاس، و30 في المئة في سلا، و27 في المئة في الدار البيضاء. ويعود السبب في هذا التنوع على مستوى النشاطات الممارسة، إلى طبيعة الاستقرار في المدن، كما ترتفع تمثيلية هذه النشاطات ارتفاعًا كبيرًا بعد الهجرة (يُنظر الجدول 13-5).

الجدول (13-5)

توزّع المهاجرين بحسب نوع النشاط الممارس قبل الهجرة وبعدها في مدن الدار البيضاء وفاس وسلا (بالنسبة المئوية)

نوع النشاط	الدار البيضاء		فاس		سلا	
	النشاط قبل المهجر	بعد الهجرة	قبل المهجر	بعد الهجرة	قبل المهجر	بعد الهجرة
الدراسة	26.15	7.69	20.00	3.85	31	4
التجارة	13.08	20.00	3.85	11.54	15	20
مياومين – عمال	26.92	42.31	42.31	50.00	30	50
وظيفة	3.08	7.69	3.85	11.54	3	7
لا شيء	30.77	22.31	30.00	23.08	21	19

المصدر: بحث ميداني شخصي (شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر 2016).

من النتائج اللافتة الأهمية التي يسجلها المتمدرسون من الفئات الشابة؛ إذ سجلت 31 في المئة في مدينة سلا، و26 في المئة في مدينة الدار البيضاء، و20 في المئة في مدينة فاس. أما في جهة الشرق، فسجلت 21 في المئة في مدينة أكليم، و16 في المئة في مدينة بركان. وتعدّ هذه النسب مؤشرًا واضحًا إلى ارتفاع معدلات البطالة وانسداد آفاق العمل في وجه هذه الفئات. ومن اللافت كذلك، أن تمثيليتها عرفت انخفاضًا حادًا بعد الهجرة (الجدول (13-5)). ويرجع ذلك إلى انقطاع هذه الفئة عن الدراسة، وإلى الانتهاء منها وولوجها سوق العمل. في الوقت نفسه، نسجل أهميةً كبرى للفئات العاطلة من العمل، خصوصًا بالنسبة إلى مدن الدار البيضاء (31 في المئة قبل الهجرة، و22 في المئة بعدها)، وفاس (30 في المئة قبل الهجرة، و23 في المئة بعدها)، وسلا (21 في المئة قبل الهجرة، و19 في المئة بعدها). ويعود ارتفاع هذه النسب إلى أزمة سوق العمل على المستويين الوطني والدولي، خصوصًا مع امتداد الأزمة الاقتصادية التي انطلقت منذ عام 2008.

رابعًا: الهجرة الخارجية – أي مساهمة في التنمية في المغرب؟

مما لا شكّ فيه أن الحديث عن الأثر التنموي للهجرة في المغرب يحيلنا حتمًا على دراسة التحويلات المالية للمهاجرين، وما ينجم عنها من انعكاسات، تتعلق أساسًا باستثمارات هذه الفئة في القطاعات المختلفة التي تتأثر بعوامل مختلفة أيضًا.

1 – التحويلات المالية للمهاجرين: التطور والتوزّع

تعتبر التحويلات المالية للمهاجرين من أهم آثار الهجرة الدولية بروزًا على الصعيد الوطني، نظرًا إلى الدور الأساس الذي تؤدّيه في تحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية. وتعرف هذه التحويلات تطورًا متواصلًا في المغرب لعوامل عدة، كما تتباين أهميتها بتباين مناطق الهجرة.

أ – أهمية التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة وتطورها

عرفت التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة تطورًا مطردًا؛ إذ ارتفعت قيمتها من 20 مليار درهم في عام 1990 إلى 56 مليار درهم في عام 2015، و64 مليار درهم في عام 2016. ما يعني أن هذه التحويلات لم تتأثر كثيرًا بالأزمة الاقتصادية العالمية (2008). ويعود ذلك لأسباب عدة، منها: وجود المهاجرين المغاربة في دول العالم المختلفة، بما فيها الدول التي لم تشملها الأزمة كبعض الدول الأوروبية ودول الخليج العربي؛ ودخول عدد مهم من مغاربة المهجر عالم المقاولات، وأصبح يحقّق رواجًا اقتصاديًا؛ ونصيبٌ مهم من هذه التحويلات قد لا يكون مصدره العمال المهاجرين، بل يعود إلى نشاطات أخرى ترتبط بنشاط التهريب والقنب الهندي.

يتصدّر المهاجرون المغاربة في فرنسا قائمة الدول المحولة بـ 38.5 في المئة، في حين تأتي إيطاليا وإسبانيا في المراتب الموالية بـ 10 في المئة و8.8 في المئة على التوالي. ويمثل هذا الرقم 7 في المئة من الناتج الداخلي الخام، كما يساهم في دعم الودائع البنكية بـ 130 مليار درهم، ويزيد سيولة الاقتصاد وإنعاش النظام البنكي (يُنظر الجدول 13-6).

الجدول (13-6)

تحويلات المهاجرين المغاربة بحسب دول الاستقبال لعام 2012 (بمليون درهم)

في المئة	المبلغ (بمليون الدرهم)	الدول	في المئة	المبلغ (بمليون الدرهم)	الدول

فرنسا	21610.0	38.5	البحرين	250.6	0.4
إيطاليا	5606.2	10.0	سلطنة عُمان	196.4	0.3
إسبانيا	4937.9	8.8	إيرلندا	177.9	0.3
الإمارات العربية المتحدة	3521.5	6.3	الكونغو	171.0	0.3
بلجيكا	3211.0	5.7	الدانمارك	158.9	0.3
الولايات المتحدة الأميركية	3114.7	5.5	السويد	141.8	0.3
المملكة العربية السعودية	2842.5	5.1	الغابون	128.8	0.2
ألمانيا	2123.1	3.8	الأردن	89.3	0.2
هولندا	1746.5	3.1	مصر	70.1	0.1
بريطانيا	1424.9	2.5	تركيا	62.8	0.1
سويسرا	912.7	1.6	النمسا	59.8	0.1
كندا	815.8	1.5	السنغال	58.4	0.1
الكويت	668.7	1.2	مالي	57.8	0.1
قطر	590.9	1.1	البرتغال	56.9	0.1
ليبيا	342.6	0.6	بلدان أخرى	745.3	1.3
النرويج	287.5	0.5	المجموع	56182.3	100.0

المصدر: مكتب الصرف (2013).

ب – توزّع جغرافي متباين لتحويلات المهاجرين على المستوى الوطني

يعكس العدد المهم من المهاجرين المنتمين إلى جهة الشرق من المغرب (30 في المئة)، قيمة التحويلات المالية المهمة والإيداعات البنكية التي يستقطبها هذا المجال أعوامًا عدة، مقارنةً بباقي الجهات الوطنية الأخرى؛ إذ تشير إحصاءات عام 1989 إلى أن منطقة الشمال الشرقي تصدرت باقي الجهات المغربية الأخرى بـ 74 ألف حساب بنكي للمهاجرين، أي 23 في المئة من مجموع الحسابات البنكية للمهاجرين المغاربة، في حين مثّلت الدار البيضاء المرتبة الثانية بـ 70600 حساب بنكي، ثم منطقة سوس المرتبة الثالثة بـ 57 ألف حساب بنكي[579]. كما تشير إحصاءات عام 1992 إلى أن حجم التحويلات المالية لجهة الشرق وصلت إلى نحو 8 مليارات درهم، لتتعدى عتبة 30 في المئة في عام 2012 (أكثر من 12 مليار درهم)، احتكر إقليم الناظور وحده 18 في المئة من المجموع، في حين يأتي إقليم بركان في المرتبة الثانية بـ 12 في المئة[580].

كان لأهمية التحويلات المالية التي يستقطبها المغرب عمومًا، انعكاسٌ مهم على عدد المؤسسات البنكية والمالية، وتأتي جهة الدار البيضاء في المرتبة الأولى على الصعيد الوطني من حيث عدد البنوك بـ 553 مؤسسة، وجهة الرباط سلا

زمور زعير، في المرتبة الثانية بـ 190 مؤسسة، في حين تمثل جهة الشرق المرتبة الثالثة بـ 168 مؤسسة بنكية ومالية، أي بمتوسط وكالة بنكية لكل 6624 ساكنًا، في مقابل وكالة بنكية لكل 11173 ساكنًا في جهة الشرق، ووكالة لكل 12 ألف ساكن في جهة الرباط سلا زمور زعير[581]. وعمومًا، ترتبط التحويلات المالية للمهاجرين بما يتمّ تحقيقه من ادخار يختلف باختلاف وضعيات المهاجر الاجتماعية والمهنية والقانونية. ويلاحظ أن هناك علاقة قوية بين مستويات التأهيل الضعيفة ومعدلات التحويلات المرتفعة[582].

2 – التوظيفات الأساسية للتحويلات المالية للمهاجرين

تظهر الدراسة الميدانية تعدد التوظيفات المالية للمهاجرين في المغرب، إلا أن أهمها يظلّ مرتبطًا بالجانب الاجتماعي وبالاستثمار في بعض القطاعات الاقتصادية، وتختلف أهميتها بحسب حجم التحويلات وأقدمية الهجرة ومناطقها.

أ – التحويلات المالية للمهاجرين والحدّ من الهشاشة الاجتماعية للأسر

ينعكس العدد المهم للمهاجرين في جهة الشرق على ارتفاع قيمة التحويلات المالية بها؛ وهذا ما يساعد على تعدّد توظيفاتها، ويبقى أهمها مرتبطًا بالاستثمار، خصوصًا في قطاع السكن والفلاحة والتجارة. وجاء ارتفاع قيمة المخصصات المتعلقة بالاستثمارات، في كلٍّ من مدينتي أكليم وبركان، على حساب ما يصرف منها في قضاء حاجيات الأسر، وكذا مصاريف الدراسة (إذ لا تتعدى مجتمعة 28.44 في المئة في مدينة أكليم، و36 في المئة في مدينة بركان)، التي عرفت تراجعًا مهمًا بسبب ارتفاع نسبة التجمع العائلي بين أوساط المهاجرين (الشكل 13-6).

الشكل (13-6)

أهم توظيفات التحويلات المالية للمهاجرين في مدينتي أكليم وبركان



المصدر: عونة، ص 130.

تنخفض قيمة التحويلات كذلك في مدن الدار البيضاء وفاس وسلا؛ إذ سجلت على التوالي 20.17 في المئة و17.25 في المئة و15.45 في المئة، بسبب حداثة الهجرة فيها وارتفاع معدلات البطالة بين المهاجرين.

على الرغم من تقلّص حجم تحويلات المهاجرين المتعلقة بقضاء حاجيات الأسر، تبقى ذات أهمية كبرى على مستوى الحدّ من الفقر والهشاشة الاجتماعية للأسر في المغرب. وأكدت دراسة للفقر أعدّتها المندوبية السامية للتخطيط، في مختلف جهات المملكة وأقاليمها، أن المناطق التي تعرف هجرة دولية قوية تسجّل أدنى مستويات الفقر، كجهة الشرق (8.52 في المئة على مستوى المناطق القروية، و7.33 في المئة على مستوى المراكز الحضرية)[583]. وتشير دراسة أخرى إلى أن أكثر من 1.2 مليون مغربي يتخلّص من الفقر بسبب هذه التحويلات[584]. وورد في دراسة أخرى، أن هذه النسبة قد ترتفع إلى أكثر من 22.64 في المئة، باعتبار أن عدد الفقراء في المغرب بحسب تقارير البنك الدولي يصل إلى نحو 5.3 ملايين شخص، أي ما يمثل 20 في المئة من الساكنة المغربية[585]. كما تبين،

بحسب دراسة ميدانية أخرى، أن المدن الكبرى للشمال الشرقي والمعروفة بالهجرة، مثل وجدة والناظور وبركان؛ والمدن الصغرى، مثل أكليم وزغنغان والعروي، تتميز أسرها بدخل شهري مرتفع يتجاوز المتوسط الجهوي ويفوق مستوى الدار البيضاء[586].

ب – تكدّس استثمارات المهاجرين في قطاع السكن وضعفها في القطاعات المنتجة

تُجمع الدراسات التي تناولت موضوع الهجرة الدولية وانعكاساتها على مناطق الانطلاق منذ السبعينيات إلى الوقت الراهن، على أن أغلبية المهاجرين المغاربة تستثمر أموالها أساسًا في قطاع السكن، بنسبة تتراوح ما بين 40 و60 في المئة[587]؛ إلا أنها تعرف ضعفًا كبيرًا على مستوى القطاعات الأكثر إنتاجية، مثل القطاعين الصناعي والفلاحي. كذلك يحتل الاستثمار في قطاع التجارة والخدمات أهمية كبرى في مختلف المناطق التي تعرف هجرة قوية؛ إذ تصل إلى 78 في المئة في أحفير، في مقابل 80 في المئة في زايو[588]، و27 في المئة في الريف الشرقي[589]، وتتجاوز في الدار البيضاء الكبرى ومنطقة سوس ماسة درعة 72.4 في المئة[590]، و7.14 في المئة في مدينة بركان و26.58 في المئة في مدينة أكليم[591].

يكتسي الاستثمار في القطاع الفلاحي أهميةً كبرى، خصوصًا بالنسبة إلى المهاجرين المتحدرين من مناطق فلاحية، مثل سهل تريفة؛ إذ وصلت مساهمة المهاجرين المستثمرين في هذا القطاع إلى أكثر من 25 في المئة[592]. وترتفع هذه النسبة في سهل تادلة إلى 60.88 في المئة[593]. أما في مدينة الدار البيضاء الكبرى ومنطقة سوس ماسة درعة، فتبيّن أن 70 في المئة تقريبًا من المهاجرين المستثمرين في القطاع الفلاحي كانت لهم علاقة بالنشاط قبل الهجرة[594].

تسجل استثمارات المهاجرين على مستوى القطاعات الأكثر إنتاجية، خصوصًا بالنسبة إلى القطاع الصناعي، ضعفًا كبيرًا؛ إذ لا تتعدى 2 في المئة من استثمارات المهاجرين، وفي مختلف المناطق التي تعرف هجرة قوية؛ ما يجعل أمر مساهمة المهاجرين في نقل التكنولوجيا التي حلم بها المغرب في مخططاته الخماسية أمرًا مستحيلًا، خصوصًا مع تفضيل عدد من المهاجرين المتمدرسين الاستقرار في الدول الأجنبية، بعد انسداد آفاق التشغيل في المغرب، فضلًا عن الفوارق الضخمة في الأجور بين المغرب والدول الأخرى المستقطبة. وعمومًا، تتداخل عوامل أخرى في تدنّي نسبة مساهمة المهاجرين المستثمرين في القطاع الصناعي، ومنها:

- عدم قدرتهم على المغامرة في مشروعات تتطلّب رساميل مهمة ومراقبة دائمة.

- ضعف أداء الدولة في التخطيط الاستراتيجي لجلب استثمارات المهاجرين وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر إنتاجية.

- ضعف حوكمة ملف الهجرة، خصوصًا في الجانب المتعلق باستثمار التحويلات المالية للمهاجرين في القطاعات التنموية في البلاد، ويتضح ذلك من خلال غياب رؤية تنموية استثمارية واضحة تحفز على الاستثمار المباشر، وهذا ما يفسر الظهور المتأخر لقوانين تحسين مناخ الاستثمار (قانون ميثاق الاستثمار 18/1995)، وكذا المؤسسات الداعمة للاستثمار في الجهات التي تعرف هجرةً قوية ومساهمةً فاعلة في التحويلات المالية لمهاجريها، مثل جهة الشرق (المركز الجهوي للاستثمار الذي أُسّس في عام 2002، والصندوق الجهوي للاستثمار الذي أُسّس في عام 2009، ووكالة تنمية الأقاليم الشرقية التي أُسّست في عام 2006).

- عجز جهات وطنية كثيرة تعرف هجرة قوية عن استثمار التحويلات المالية لمهاجريها في تنميتها المحلية، من طريق الاستثمار في مشروعات منتجة، أو على شكل قروض، ومنها جهة الشرق التي تستقطب 30 في المئة من هذه التحويلات، ما يجعل الإيداع البنكي فيها يفوق عمليات القرض بسبع مرات. وتجعل الصعوبات المتعدّدة التي تطرحها البنوك المحلية بالنسبة إلى المستثمرين على مستوى ضمانات القروض والفوائد، إضافةً إلى عجز الفاعلين الجهويين عن التحكم في قروض الاستثمار ومنافسة قطاع التهريب، استفادتهم منها ضعيفة. وتمثل المؤسسات البنكية على صعيد

جهة الشرق 30.21 في المئة من مجموع البنوك على المستوى الوطني (أي 313 من مجموع 1036 مؤسسة بنكية)، إلا أنها مجرد أوعية لجمع الأموال المحولة من المهاجرين، ليعاد تحويلها مرة أخرى إلى بنوك الدار البيضاء.

- تعقّد الإجراءات الإدارية ومماطلتها وانعدام الثقة في المسؤولين والمنتخبين الساهرين على إدارة مؤسسات الدولة، والفساد الإداري المرتبط أساسًا بالرشوة والمحسوبية (الجدول (13-7).

الجدول (13-7)

توزّع المهاجرين بحسب عراقيل الاستثمار (بالنسبة المئوية)

المشاريع	معوقات ضريبية	تكلفة الطاقة	ضمانات القروض	الرشوة	مشاكل العقار	تعقد الإجراءات	غياب الثقة في مؤسسات الدولة
السكن	12.54	0	0	30.56	0	30	39.44
الفلاحة	0	0	15.07	20.05	14.65	20.11	32.54
التجارة والخدمات	23.43	25.54	9.12	30.43	15.75	12.24	22.03
الصناعة	10.05	34.5	23.54	19.45	20.54	13.65	23.43
السياحة	0	32.54	54.76	54.76	20.65	45.65	22.45

المصدر: عونة، ص 255.

خاتمة

بعدما كانت الهجرة الدولية تمسّ مناطق الهجرة التقليدية في المغرب، أصبحت اليوم ظاهرةً تمتدّ إلى معظم المدن والأرياف. لهذا، لا يمكن عدّ هذه الحركة المجالية ظاهرةً طارئة، ولا يمكن عزلها عن السياق التاريخي، وعن مجمل الاختيارات الاقتصادية والسياسية التي ساهمت في إفراز الاختلالات التي يعرفها المغرب حاليًا.

أفرزت هذه الهجرة انعكاسات اجتماعية واقتصادية مهمة على المستوى الوطني، أهمها التحويلات المالية وما ترتب عنها من استثمارات مختلفة وتحسين في الأوضاع المعيشية للأسر. وفي هذا الصدد، تعرف استثمارات المهاجرين تركزًا كبيرًا في قطاع السكن، وبشكلٍ أقل في القطاع الفلاحي، باستثناء المناطق الفلاحية التي تعرف هجرة قوية، مثل سهلَي تريفة وتادلة، كذلك تكتسي استثمارات المهاجرين أهميةً بارزة في قطاعي التجارة والخدمات. ويخلّف هذا الوضع انعكاسات قوية على الأنسجة الاقتصادية المحلية، خصوصًا على مستوى توفير فرص العمل وإيجاد دينامية تجارية مهمة على المستوى المحلي والجهوي والوطني.

إنّ واقع حال الاقتصاد الوطني يبرهن أن هجرة الشباب المغربي لا يمكنها أن تتوقف في ظل قصور السياسات التنموية الحالية عن الاستجابة لتطلّعاتهم، والمتميزة بضعف نسبة النمو الاقتصادي التي لم تتجاوز 2 في المئة فقط في عام 2016، بسبب ضعف نمو النشاطات الاقتصادية، وتزايد الطلب على القروض الخارجية؛ وهما عاملان ترتّب عنهما، من جهة، تراجع التزامات الدولة على مستوى الخدمات الاجتماعية، مثل بناء المستشفيات والمدارس والجامعات، وكذلك التقليص من الاستثمارات العمومية الموفّرة لفرص العمل[595]، ومن جهة أخرى، ارتفاع معدل البطالة إلى 10 في المئة، خصوصًا في صفوف الشباب الحضريين وحاملي الشهادات العليا. ويؤكد استمرار

الاختلالات المجالية الكبرى داخل التراب الوطني ما ورد في تقرير المندوبية السامية للتخطيط حين أشار إلى أن معدلات الفقر ترتفع في أنحاء كثيرة في المغرب، كما هي حال مناطق الراشيدية وزاكورة وشيشاوة وجرادة وتاوريرت وفكيك (أكثر من 29 في المئة)، وحال المناطق المتميزة بتنوعها الاقتصادي، مثل جهة سوس ماسة درعة (20 في المئة)، وجهة تانسيفت الحوز (19.2 في المئة)[596].

المراجع

1 – العربية

بورشاشن، جمال. «مساهمة تحويلات المهاجرين في التقليص من الفقر: دراسة حالة المغرب». الجمعية الدولية للإحصائيات الرسمية. الإحصائيات والتنمية وحقوق الإنسان. مونترو، 4/9/2000.

جامعة الدول العربية. **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية 2014**. القاهرة: 2014.

الشلقامي، أحمد. «خريطة الفقر في المغرب... أرقام وحقائق صادمة». تقرير للمندوبية السامية للتخطيط. مجلة **المجتمع** (5/1/2016)

فياض، هاشم نعمة. **هجرة العمالة من المغرب إلى أوروبا، هولندا نموذجاً؛ دراسة تحليلية مقارنة**. الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا» والمنظمة الدولية للهجرة. **تقرير الهجرة الدولية لعام 2015: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة**. بيروت: الإسكوا/المنظمة الدولية للهجرة، 2015.

المملكة المغربية. **إحصائيات مكتب الصرف لعام 2001**. الرباط: 2001.

المملكة المغربية. **إحصائيات مكتب الصرف لعام 2012**. الرباط: 2012.

النجار، باقر سلمان. «الهجرة وانتقال الأيدي العاملة في المنطقة العربية: عجز في المنظومات النظرية أم إشكالية مجتمعية». مجلة **عالم الفكر**. المجلد 17. العدد 2 (تموز/يوليو 1986).

2 – الأجنبية

Ageron, Charles-Robert. «L’Immigration maghrébine en France: Un survol historique.» *Vingtième Siècle - Revue d’histoire*, vol. 7 (1985).

Amarjit, Oberai & Manmohan Singh. «Migration Remittances and Rural Development: Findings of a Case Study in the Indian Punjab.» *International Labor Review*, vol. 119, no. 2 (1980).

Atoini, Mohamed. «L'Émigration internationale et ses impacts sur le binôme urbain d'Ahfir et Zaio. Nord Est du Maroc.» Doctorat en géographie, Faculté des lettres et des sciences humaines Sais Fès, Université Mohamed Ben Abdellah, Fès, 2011.

Atouf, Elkbir. *Aux Origines historiques de l'immigration marocaine en France 1910-1963.* Saint-Denis: Connaissances Et Savoirs, 2009.

Baroudi, Abdallah. *Maroc, impérialisme et émigration.* Paris: Le Sycomore, France, 1976.

Belguendouz, Abdelkarim. *Politiques migratoires du Maroc d'hier à l'horizon 2007.* Salé: imprimerie Bni Snassen, 2006.

Belkhodja, Abdelkader & Jeanne Belkhodja. *Les Africains du Nord à Gennevilliers*, Cahiers Nord-Africains, no. 97. Paris: E.S.N.A., 1963.

Beriane, Mohamed & Hans Hopfinger. «Impact de la migration internationale du travail sur la croissance du cadre bâti: Le cas du centre de Zeghneghane.» Centre d'émigration, Oujda: Université Mohammed Ier (1993).

_______. «Migration internationale de travail et croissance urbaine dans la province de Nador (Maroc),» *Revue Européenne des migrations internationales*, vol. 8, no. 2 (1999).

Bhagwati, Jagdish. *Taxing the Brain Drain, Theory and Empirical analysis, vol. 1: A Proposal.* Amsterdam: North-Holland, 1976.

Bossard, Raymond. «Mouvements migratoires dans le Rif oriental: Le travail en Europe, Aspects contemporains majeurs des migrations dans la province de Nador.» Thèse de doctorat de 3° cycle en Géographie, Montpellier III: Université Paul Valéry, 1978.

Brianne, Mohamed & Atman Hnaka. *La Méditerranée des réseaux, marchands, entrepreneurs et migrants entre l'Europe et le Maghreb.* Marseille: Maison méditerranéenne des sciences de l'homme 2002.

Chaddadi, Aïcha Chaoui. *Les Travailleurs marocains en France*. Paris: Panthéon-Sorbonne, 1976.

Charef, Mohammed. *La circulation migratoire marocaine: Un pont entre deux rives.* Agadir: Sud contact, 1999.

Daid, Hassan. *La Migration internationale de travail et son rôle dans l'urbanisation de deux petites villes au Sud-Ouest marocain: Tiznit et Ouled Teima.* Poitiers: France, 1989.

Daoud, Zakya. «Les Travailleurs maghrébins en Europe,» *Lamalif*. no. 56 (Janvier 1972).

Edwards, Martin Baldwin. «Between a Rock and a Hard Place: North Africa as a Region of Emigration, Immigration and Transit Migration.» *Review of African political economy*. no. 108, vol. 33 (2006).

Ennaj, Moha. *Muslim Moroccan Migrants in Europe: Transnational Migration in its Multiplicity.* New York: Palgrave Macmillan, 2014.

El Gharbaoui, Ahmed. «Le Prolétariat maghrébin immigré dans la banlieue Nord-Ouest de Paris,» *Bulletin Economique et Social du Maroc*, no. 115 (Octobre-Décembre 1969).

Fadlallah, Abdellatif. «L'Émigration internationale et l'utilisation de l'espace à Nador.» thèse de doctorat de 3ème cycle, Faculté des lettres et des sciences humaines, Université Mohamed V, Rabat, (1990).

Faist, Thomas. «Migrants as Transnational Development Agents: An Inquiry into the Newest Round of the Migration-Development Nexus.» *Population, Space and Place*, vol. 14 (2008).

Guitouni, Abdelkader. *Le Nord-Est marocain, réalités et potentialités d'une région excentrée.* Oujda: BMFI, 1995.

Hamdouche, Bachir. «La Réinsertion des Migrants de retour au Maroc.» analyse des résultats de l'enquête sur la migration de retour des migrants résidants à l'étranger de 2003-2004, régions de grand Casablanca et de Souss-Massa Draa.» Haut Commissariat au plan (ed.). CERED (2004).

Hamdouche, Bachir. «La Transformation de la migration internationale marocaine et le partenariat Euro - Méditerranéen.» *Cahiers de recherches démographiques de L'INSEA*, no. 2 (2005).

Hamdouche, Bachir. *Marocains de l'extérieur, observatoire de la communauté marocaine résidant à l'Etranger.* Rabat: Fondation Hassan II pour les Marocains Résidants à l'Etrange, 2 007.

Khachani, Mohamed. *Les Marocains d'ailleurs : La question migratoire à l'épreuve du partenariat euro- marocain*. Rabat: Publications de l'AMERM, 2004.

Lazrak, Abderahmane. *Les Émigrés marocains et leur adaptation au milieu français.* Paris: Panthéon-Sorbonne 1983.

Les migrations internationales: Observation, analyse et perspectives, Association International des Démographes de Langue Française. no. 12 (Paris: Presses Universitaires de France, 2007).

Ray, Joanny. *Les Marocains en France.* Paris: Maurice Lavergne, 1937.

Simon, Gildas & Noin, Daniel. «La Migration maghrébine vers l'Europe.» *Les Cahiers d'Outre-Mer*, no. 99 (1972).

---

(544) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا» والمنظمة الدولية للهجرة، **تقرير الهجرة الدولية لعام 2015: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة** (بيروت: الإسكوا/ المنظمة الدولية للهجرة، 2015)، ص 78.

(545) المرجع نفسه، ص 15.

(546) Martin Baldwin Edwards, «Between a Rock and a Hard Place: North Africa as a Region of Emigration, Immigration and Transit Migration,» Review of African political economy, no. 108, vol. 33 (2006), p. 26.

(547) Andrea Gallina, «The Impact of International Migration on the Economic Development of Countries in the Mediterranean Basin,» United Nations Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region/Population Division, Beirut (15-17/5/2006), accessed on 12/5/2018, at: https://goo.gl/1WwUEt

(548) Oberai Amarjit & Manmohan Singh, «Migration Remittances and Rural Development: Findings of a Case Study in the Indian Punjab,» International Labor Review, vol. 119, no. 2 (1980), p. 232.

(549) Thomas Faist, «Migrants as Transnational Development Agents: An Inquiry into the Newest Round of the Migration-Development Nexus,» Population, Space and Place, vol. 14 (2008), pp. 22.

(550) Jagdish Bhagwati, Taxing the Brain Drain, Theory and Empirical analysis, vol. 1: A Proposal (Amsterdam: North-Holland, 1976), pp. 62-63.

(551) **تقرير الهجرة الدولية لعام 2015**، ص 85.

(552) Joanny Ray, Les Marocains en France (Paris: Maurice Lavergne, 1937).

(553) Abdelkader Belkhodja & Jeanne Belkhodja, Les Africains du Nord à Gennevilliers, Cahiers Nord-Africains, no. 97 (Paris: E.S.N.A., 1963).

(554) Gildas Simon & Daniel Noin, «La Migration maghrébine vers l'Europe,» Les Cahiers d'Outre-Mer, no. 99 (1972), pp. 241-276.

(555) Raymond Bossard, «Mouvements migratoires dans le Rif oriental: Le travail en Europe, Aspects contemporains majeurs des migrations dans la province de Nador,» Thèse de doctorat de 3° cycle en Géographie, Montpellier III: Université Paul Valéry, 1978.

(556) Charles-Robert Ageron, «L'Immigration maghrébine en France: Un survol historique,» Vingtième Siècle - Revue d'histoire, vol. 7 (1985), pp. 59-70.

(557) Ahmed El Gharbaoui, «Le Prolétariat maghrébin immigré dans la banlieue Nord-Ouest de Paris,» Bulletin Economique et Social du Maroc, no. 115 (Octobre-Décembre 1969), pp. 25-50.

(558) Zakya Daoud, «Les Travailleurs maghrébins en Europe,» Lamalif, no. 56 (Janvier 1972), pp. 26-34.

(559) Aïcha Chaoui Chaddadi, Les Travailleurs marocains en France (Paris: Panthéon-Sorbonne, 1976).

(560) Abdallah Baroudi, Maroc, impérialisme et émigration (Paris: Le Sycomore, France, 1976).

(561) Cf. Abderahmane Lazrak, Les Émigrés marocains et leur adaptation au milieu français (Paris: Panthéon-Sorbonne 1983); Hassan Daid, La Migration internationale de travail et son rôle dans l'urbanisation de deux petites villes au Sud-Ouest marocain: Tiznit et Ouled Teima (Poitiers: France, 1989); Abdellatif Fadlallah, «L'Émigration internationale et l'utilisation de l'espace à Nador,» thèse de doctorat de 3ème cycle, Faculté des lettres et des sciences humaines, Université Mohamed V, Rabat, 1990.

عبد الفتاح أبو العز، «تأثير الهجرة الدولية على المجال الريفي بتادلة» (أطروحة دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2003)؛ الحسين بوظليب، «أسس الهجرة الدولية والدينامية السوسيومجالية بالريف الشرقي: حالة حوض تمسمان وهوامشه» (أطروحة دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، جامعة محمد بن عبد الله، فاس، 2005)؛ محمد حمجيق، «الهجرة الدولية وآفاق التنمية بالريف الأوسط» (أطروحة دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، جامعة محمد بن عبد الله، فاس، 2002)؛ امحمد لزعر، «هجرة الريفيين الحديثة إلى إسبانيا وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والمجالية: حالة إقليم الحسيمة» (أطروحة دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، جامعة محمد بن عبد الله، فاس، 2004)؛ خديجة عونة، «التحولات المجالية والسوسيواقتصادية بسهل تريفة في علاقتها بالهجرة الدولية (إقليم بركان بجهة الشرق)» (أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب سايس، جامعة محمد بن عبد الله، فاس، 2014).

(562) Mohamed Beriane & Hans Hopfinger, «Impact de la migration internationale du travail sur la croissance du cadre bâti: Le cas du centre de Zeghneghane,» Centre d'émigration, Oujda: Université Mohammed Ier (1993); Mohamed Beriane

& Hans Hopfinger, «Migration internationale de travail et croissance urbaine dans la province de Nador (Maroc),» Revue Européenne des migrations internationales, vol. 8, no. 2 (1999); Mohammed Charef, La Circulation migratoire marocaine: Un pont entre deux rives (Agadir: Sud contact, 1999); Mohamed Brianne & Atman Hnaka, La Méditerranée des réseaux, marchands, entrepreneurs et migrants entre l’Europe et le Maghreb (Marseille: Maison méditerranéenne des sciences de l'homme 2002); Bachir Hamdouche, «La Transformation de la migration internationale marocaine et le partenariat Euro - Méditerranéen,» Cahiers de recherches démographiques de L’INSEA, no. 2 (2005).

(563) Abdelkarim Belguendouz, Politiques migratoires du Maroc d’hier à l’horizon 2007 (Salé: imprimerie Bni Snassen, 2006); Bachir Hamdouche, Marocains de l’extérieur, observatoire de la communauté marocaine résidant à l’Etranger (Rabat: Fondation Hassan II pour les Marocains Résidants à l’Etrange, 2007).

(564) هاشم نعمة فياض، **هجرة العمالة من المغرب إلى أوروبا، هولندا نموذجاً؛ دراسة تحليلية مقارنة** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

(565) Moha Ennaj, Muslim Moroccan Migrants in Europe: Transnational Migration in its Multiplicity (New York: Palgrave Macmillan, 2014).

(566) جامعة الدول العربية، **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية** 2014 (القاهرة: 2014)؛ ينظر أيضًا: **تقرير الهجرة الدولية لعام** 2015.

(567) عونة.

(568) Elkbir Atouf, Aux Origines historiques de l'immigration marocaine en France 1910-1963 (Saint-Denis: Connaissances Et Savoirs, 2009), p. 6.

(569) Baroudi, p. 32.

(570) Atouf, p. 70.

(571) Abdelkader Guitouni, Le Nord-Est marocain, réalités et potentialités d’une région excentrée (Oujda: BMFI, 1995), pp. 167-170.

(572) عونة، ص 85؛ حمجيق، ص 95.

(573) Guitouni, pp. 167-170.

(574) باقر سلمان النجار، «الهجرة وانتقال الأيدي العاملة في المنطقة العربية: عجز في المنظومات أم إشكالية مجتمعية»، مجلة **عالم الفكر**، المجلد 17، العدد 2 (تموز/ يوليو 1986)، ص 303–304.

(575) عونة، ص 87.

(576) تصريح للوزير المكلّف بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة في 20 تموز/ يوليو 2015 خلال الجلسة الشهرية المتعلقة

بالسياسة العامة بمجلس المستشارين في موضوع «أوضاع الجالية المغربية في المهجر، بين ضمانات القانون والواقع».

(577) المرجع نفسه.

(578) قمنا بهذا الاستطلاع في ثانويتي أم البنين وعبد الله الشفشاوني في مدينة فاس، في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2016.

(579) Guitouni, p 170.

(580) المملكة المغربية، **إحصائيات مكتب الصرف لعام 2012** (الرباط: 2012).

(581) المملكة المغربية، **إحصائيات بنك المغرب لعام 2001** (الرباط: 2001).

(582) Mohamed Khachani, Les Marocains d'ailleurs : La question migratoire à l'épreuve du partenariat euro- marocain (Rabat: Publications de l'AMERM, 2004), p. 143.

(583) جريدة **العلم**، 7/ 4/ 2009.

(584) جمال بورشاشن، «مساهمة تحويلات المهاجرين في التقليص من الفقر: دراسة حالة المغرب»، ندوة نظّمتها الجمعية الدولية للإحصائيات الرسمية، الإحصائيات والتنمية وحقوق الإنسان (مونترو، 4/ 9/ 2000).

(585) Bachir Hamdouche & Mohamed khachani, «Les déterminants de l'émigration international au Maghreb,» in: Les migrations internationales: Observation, analyse et perspectives, Association International des Démographes de Langue Française, no. 12 (Paris: Presses Universitaires de France, 2007), p. 214.

(586) المصطفى اليزيدي، «التنمية وإعداد المجال الحضري: الجهة الشرقية بين حداثة التمدن وصعوبات التنمية» (أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، 2005)، ص 310.

(587) نشير، على سبيل المثال، إلى مجموعة البحوث المنجزة في المجالات المصدرة للهجرة، سواء في الجنوب (سوس)، أم في الشمال والشرق (الناظور والحسيمة)، منها الدراسة الميدانية لمجموعة الباحثين الهولنديين في عام 1977، والبحث الذي قام به المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي .INSEA) في عام 1979، والبحث الذي قام به المعهد نفسه وجامعة الكيبيك في مونتريال في عام 1976، وكذلك الأبحاث التي قامت بها مندوبية التخطيط في عام 1985، وبحوث ميدانية عدة أخرى (حمجيق، 2004، لزعر، 2004، عونة، 2014) وغيرها.

(588) Mohamed Atoini, «L'Émigration internationale et ses impacts sur le binôme urbain d'Ahfir et Zaio (Nord Est du Maroc,» Doctorat en géographie, Faculté des lettres et des sciences humaines Sais Fès, Université Mohamed Ben Abdellah, Fès, 2011, p. 149.

(589) الحسين بوظليب، **أسس الهجرة الدولية والدينامية السوسيو-مجالية بالريف الشرقي: حالة حوض تمسمان وهوامشه** (فاس: كلية الآداب كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، جامعة محمد بن عبد الله، 2005)، ص 316.

(590) Bachir Hamdouche, «La Réinsertion des Migrants de retour au Maroc,» analyse des résultats de l'enquête sur la migration de retour des migrants résidants à l'étranger de 2003-2004, régions de grand Casablanca et de Souss-Massa Draa, Haut Commissariat au plan (ed.), CERED (2004), p. 140.

(591) عونة، ص 161.

(592) المرجع نفسه، ص 146.

(593) منير صالح، «من الفقيه بنصالح إلى ميلانو: الهجرة الدولية المغربية إلى إيطاليا وتأثيرها على مناطق الانطلاق» (دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكدال، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1996)، ص 21.

(594) Hamdouche, «La Réinsertion des Migrants,» p. 141.

(595) «Le taux de croissance économique à 1,6% en 2016 en raison de contre-performances agricole,» Le Desk (27/1/2017), accessed on 15/12/2017, at: https://goo.gl/AbdDUm

(596) أحمد الشلقامي، «خريطة الفقر في المغرب... أرقام وحقائق صادمة»، تقرير للمندوبية السامية للتخطيط، مجلة **المجتمع** (5/1/2016)، شوهد في 12/5/2018، على الموقع: https://goo.gl/BqXSqq

الفصل الرابع عشر
هجرة الشباب وسياسات التـنمية المندمجة
دراسة حول شباب مدينة خريبكة في المغرب ......
صالح النشاط

مقدمة

يمثّل موضوع هجرة الشباب[597] أحد أبرز التحديات التي ما زالت دول كثيرة تعانيها في العالم، خصوصًا تلك الدول السائرة في طريق النمو. وإذا كانت حاجة هذه الدول إلى مواردها البشرية الشابة قائمة، فإنها ظلت فاقدةً الترجمة إلى إجراءات وبرامج وسياسات عامة تستهدف إدماج الشباب في صنع مستقبله، ومستقبل مجتمعه ودولته؛ باعتبار أن أسباب الهجرة في العالم كانت وما زالت في مجملها مرتبطة، بدرجة كبيرة، بهاجس البحث عن المستقبل الذي يوفر الأمان الاقتصادي، والعيش في بيئة تيسّر الاندماج في بناء اجتماعي يضمن الكرامة الإنسانية.

يُعدّ المغرب إحدى هذه الدول التي ما زالت معنيةً بخطاب إدماج الشباب في سياساتها التنموية، من أجل المساهمة في الحدّ من ظاهرة هجرة الشباب. وإذا كان الموقع الجغرافي للمغرب وقربه من دول الاتحاد الأوروبي يُغري الشباب المغاربة والأفارقة الموجودين على ترابه بخوض غمار الهجرة السرية وركوب «قوارب الموت» للوصول إلى ما يعتقدونه أمنًا وتنمية، فإنّ التغير البنيوي الذي مسّ الوضعين الإقليمي والدولي بسبب النزاعات الدولية، وظاهرة الإرهاب العابرة القارات، وبروز معالم الأزمة الاقتصادية التي بدأت تكتسح جلَّ مظاهر الرفاهية في دول أوروبا، كلها عوامل أدّت إلى كمون ظاهرة الهجرة وتراجعها وارتدادها.

ساهم هذا التوجه الطارئ على مستقبل الهجرة في تحويل المغرب من بلد عبور إلى بلد استقرار بالنسبة إلى معظم المهاجرين الوافدين من مختلف دول أفريقيا، خصوصًا دول جنوب الساحل والصحراء؛ وذلك بسبب تحسّن بعض مؤشرات مناخ التنمية واتساع مساحة الأمن والاستقرار فيه، مقارنةً بمجموعة من الدول العربية التي ما زالت تعيش مشكلات اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية.

شهدت الأعوام الأخيرة عودة مكثّفة للمهاجرين المغاربة إلى وطنهم الأصل، ورغبتهم في الاستقرار نهائيًا فيه؛ وهذا يقتضي وضع سياسات عامة تعمل على توفير مختلف البنى الاستقبالية لهؤلاء المهاجرين، وتيسير سُبل الولوج إلى الخدمة العمومية التي توفّرها الدولة لرعاياها وإتاحة الفرص الاستثمارية لإمكاناتهم ومدّخراتهم. وهذا يبرّر حاجة هؤلاء المهاجرين الشباب ذوي الكفاءات والخبرات (أكثر من 400 ألف كفاءة مغربية مقيمة في الخارج)[598] إلى سياسات عمومية مندمجة في استقطاب هذه الكفاءات وتشجيعها على العودة والاستثمار في وطنها الأم.

انطلاقًا من ذلك، تؤسّس فرضية هذا البحث على فكرة أن الحدَّ من سيولة هجرة الشباب تحتاج إلى سياسات عامة ناظمة لترجمة حقّ الشباب في التنميتين الاقتصادية والاجتماعية، وإلى إجراءات وبرامج وخطط تعمل على تثمين رأس المال اللامادي للشباب، واستثمار مقدّراته، في أفق تحقيق شروط اندماجه الكامل في البناءين الاقتصادي والاجتماعي. وانطلاقًا من هذه الفرضية، تتحدّد ملامح مشكلة البحث التي تنطلق من كون أن الأسباب الظاهرة لهجرة الشباب تتحدّد في الغالب من خلال غياب أو ضعف ثقة هؤلاء الشباب في مستقبل أمنهم الاقتصادي والاجتماعي في وطنهم الأم، وهذا يقتضي من الدول أن تقوم بمزيد من الإجراءات والسياسات الداعمة لبناء جدار الثقة بينها وبين

شبابها؛ وذلك من خلال تفعيل آلية التنمية وتيسير شروط الاندماج في بناها الاقتصادية والاجتماعية ومشتركها الثقافي والقيمي. وعلى اعتبار أن الدولة قد تنجح في توفير الشروط المادية للتنمية لفائدة الشباب، إلا أنها قد تجد صعوبات هيكلية في تجسيد شرط اندماج الشباب في منظومة البناءين الاقتصادي والاجتماعي للدولة (حالة استقبال الشباب المغاربة المهاجرين بعد عودتهم من الخارج، أو حالة هجرة الشباب غير المغاربة واستقرارهم في المغرب)، فإلى أيّ حدٍّ يمكن السياسات العمومية أن تساهم في الحدّ من هجرة الشباب، أو استقبال الشباب المهاجرين العائدين إلى الوطن، من خلال تمكينهم من حقهم في التنمية وفق مقررات منظومة حقوق الإنسان، وتيسير شروط إدماجهم في البناءين الاقتصادي والاجتماعي في دولهم؟

تبعًا لطبيعة المُدخلات البحثية لهذا الموضوع، سنعتمد المنهج الوصفي في تجلياته التفكيكية، من أجل إعادة مساءلة أفكار هذا الموضوع بناء على الإحصاءات المتوافرة، وخلاصات المقابلات الشخصية التي أجريت مع عيّنة من الشباب المعنيين بموضوع الهجرة[599]، مع استحضار إرث مدرسة شيكاغو والحاضر في سوسيولوجيا التحضّر والهجرة خصوصًا[600]؛ وذلك كله من أجل رسم محدّدات سلوك الهجرة عند الشباب والبحث عن أدوات الربط بين هجرة الشباب ومتطلّبات التنمية ذات العلاقة التقابلية مع موضوع الحقّ في التنمية.

يتّبع البحث خطة بحثية متوازنة؛ إذ تمَّ تقسيم الموضوع إلى محورين: يعرض **الأول** هجرة الشباب وسياسات التنمية من خلال إبراز محددات علاقة هجرة الشباب بالتنمية المندمجة، وكذلك البحث في آليات الاندماج في التنمية لفائدة الشباب المعنيين بقضية الهجرة. أما المحور **الثاني**، فسيعالج نواظم سياسة الاندماج في التنميتين الاقتصادية والاجتماعية من طريق البحث في هجرة الشباب من خلال منظور حقوق الإنسان والاتفاقات الدولية، وإعادة ترتيب محددات الاندماج للشباب في البناءين الاجتماعي والاقتصادي من طريق الشرطين التشريعي والمدني للحدِّ من هجرة الشباب. ليختم بمجموعة من الخلاصات والتوصيات والمقترحات.

أولًا: هجرة الشباب وسياسات التنمية المندمجة

يمثّل موضوع تنمية الشباب في عهد الديمقراطيات الناشئة نقطة ارتكاز في السياسات العمومية والنقاشات المجتمعية؛ حيث توسّعت القراءات في رسم المعالم المشتركة بين متغيرين اثنين: الشباب[601] وسياسات التنمية[602]، لتكون من أبرز مخرجات هذه القراءات ضرورة توجيه السياسات العمومية إلى خدمة المسألة الشبابية من خلال آلية التنمية التي تُعزّز بدورها تمكين الشباب من فكرة الحقّ في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. والنظر إلى الشباب باعتبارهم حقيقةً اجتماعية، لا ظاهرةً بيولوجية فحسب، بمعنى أن هناك مجموعة من السمات والخصائص تجعل الفرد يمارس مجموعة من الأدوار الاجتماعية المرتبطة بمنظومة مكانته الاجتماعية في الأسرة والعمل وباقي أنساق المجتمع[603].

يقتضي إبراز أهمية موضوع هجرة الشباب في تفاعله مع اختيارات الدولة في تحديد سياساتها التنموية المندمجة في هذا المجال أن نتناول في البداية محدّدات علاقة هجرة الشباب بالتنمية المندمجة، قبل أن نقوم بمقاربة هجرة الشباب في إطار جرد آليات الاندماج في التنمية.

1 – محددات علاقة هجرة الشباب بالتنمية المندمجة

يتناول علم الاجتماع ظاهرة الهجرة في إطار مركّب؛ حيث تجتمع في هذه الظاهرة مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية. وتُعدّ مدرسة شيكاغو الأنموذج البارز في دراسة سوسيولوجيا الهجرة؛ حيث أنجز وليام توماس وفلوريان زنانيكي دراسة حول الفلّاح البولندي في أوروبا وأميركا. وأما اختيار الهجرة البولندية بالتحديد موضوعًا، فجاء نتيجة أن توماس كان يجد نفسه حائرًا أمام السلوك الغريب للمهاجرين البولنديين في الولايات المتحدة الأميركية، لذلك اعتبر أن هذا السلوك المتناقض يجعل هذه الجماعة مشكلة اجتماعية[604].

في ضوء هذه المقاربة، سنتناول هجرة الشباب ورغبتهم الدفينة والمتطلّعة إلى تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ثم الانعكاس الذي لحق موضوع الهجرة بفعل تحوّلات كثيرة عاشتها دول المهجر، والتي أصبحت هجرة عكسية ارتدادية.

أ – هجرة الشباب والتطلّع إلى الأمن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

ترجع أسباب هجرة الشباب في توجّهاتها العامة إلى مطلب تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي، وشعور هؤلاء الشباب بضرورة تأمين مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية. ومن جملة ما يقصد بالأمن في شقّه الاقتصادي تحقيق عدالة على مستوى توزيع الثروة اكتسابًا وإنفاقًا، وحصول الاطمئنان على توفير الدخل؛ وذلك لسببين: **الأول**، أن الهجرة بدافع اقتصادي تبقى هي الأكثر والأشهر في تاريخ الهجرات في العالم[605]؛ **والثاني**، أن العامل الاقتصادي باعتباره متغيرًا مستقلًا يتجلّى أساسًا في البطالة والبحث عن العمل[606].

في الشق الاجتماعي، يحمل الأمن على عدم الخوف، وعدم توقع مكروه كما يقول بذلك الجرجاني؛ إذ يفترض الأمن الاجتماعي خلوّ العلاقات الإنسانية من أيّ خطر يُهدّد وجود نسقها الأخلاقي وتمثلاتها القيمية، على خلاف ما حصل ويحصل لشعوب كثيرة اليوم؛ فالعدد المتزايد من الأشخاص المجبرين على مغادرة بلدانهم تحت وقع الاضطهاد والحرب والجوع والفقر والأزمة والكارثة، يمثّل حاليًا تحدّيًا عالميًا[607].

مثّل عقد الستينيات من القرن الماضي، مرحلةً نشطت فيها الهجرة من الدول العربية والإسلامية إلى الخارج، خصوصًا إلى الدول الأوروبية؛ حيث اتجهت الهجرة نحو أوروبا الغربية كونها وجهة جديدة للهجرة العالمية، تحديدًا ألمانيا وفرنسا وهولندا وبريطانيا وبلجيكا؛ ذلك «لأن هذه الدول كانت تقدّم أجورًا جيدة للعمال»[608].

في مقابلة أجريناها مع مجموعة من شباب مدينة خريبكة حول أبرز الأسباب التي دفعتهم للهجرة إلى إيطاليا وإسبانيا، كان طلب العمل أهم سبب بالنسبة إليهم، وكذلك توفير دخل مادي يؤمّن حياتهم الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث بيّنت هذه المقابلات أن أكثر من 90 في المئة من الحالات، موضوع هذه الدراسة، عبّر على نحو صريح أن السبب الحقيقي وراء هجرته هو تمثّلُ أنموذج في الحياة، وتوفيرُ شروط الارتقاءين الاقتصادي والاجتماعي من خلال القدرة على امتلاك سكن مستقل وسيارة وحساب بنكي مفتوح وغيرها من الدوافع؛ وذلك في إطار المقارنة والتماثل الاجتماعي مع نظرائه الذين سبقوه إلى الهجرة.

أما عن سبب اختيار هؤلاء المستجيبين (المهاجرين) العمل في إيطاليا أو إسبانيا، فتناولت إجاباتهم تفاوتَ فرص العمل الكثيرة من دولة إلى أخرى؛ فإيطاليا وإسبانيا كانتا دولتين صاعدتين في أوروبا، وفتحتا مجالات عدّة في الصناعة والفلاحة، الأمر الذي لا يتطلّب معه مستوى معرفيًا عاليًا، أو شهادات جامعية، مقارنةً بباقي الدول الأوروبية الأخرى، مثل ألمانيا وبلجيكا وفرنسا.

لوحظ من خلال هذه المقابلات، أن 30 مهاجرًا من ذوي التعليم الابتدائي والإعدادي، لم يلتحقوا بالجامعة، واستقروا في كلٍّ من إيطاليا وإسبانيا، بينما الخمسة الآخرون ذوو التكوين الجامعي، فضّل ثلاثة منهم العمل في إيطاليا، بينما هاجر الآخران إلى إسبانيا وفرنسا؛ أما الذين لم يحصلوا على الشهادة الابتدائية، فوصل عددهم إلى 12 شخصًا (8 منهم في إيطاليا، و4 في إسبانيا).

كما يتبيّن، من خلال هذه العيّنة المكونة من 35 مهاجرًا مغربيًا يقطنون مدينة خريبكة، أن أغلبيتهم كانت تفضّل العمل في إيطاليا، متبوعة بإسبانيا، بدعوى أن هاتين الدولتين من أفضل الدول التي تمنح المزيد من فرص العمل، على الرغم من عائق اللغة والعادات، إضافةً إلى أن عموم المهاجرين المغاربة من الجيلين الأول والثاني ابتداءً من عقد الستينيات من القرن الماضي مهّدوا الطريق أمام الأجيال الحالية.

أمّا بخصوص الأمن البيئي، فعرف المغرب ما بات يصطلح عليه بالهجرة البيئية والأمن المناخي؛ حيث عاش المغرب خلال ثمانينيات القرن الماضي سنوات من الجفاف، أثّرت في عيش الإنسان القروي تأثيرًا بالغًا، فاضطر إلى الهجرة وتغيير المكان. وإذا كانت «البيئة بلغة الجغرافيا هي المكان أو الإطار الذي يتمثل في ما يحيط بالإنسان من ماء وهواء وتربة وكائنات حيّة متعدّدة الأنواع»[609]، فإنّ التغيرات المناخية تؤدي إلى مجموعة من الاختلالات البيئية التي يتضرّر منها السكان، كتأثر المياه الجوفية والمزروعات والأغراس، وهذا من شأنه أن يؤثر في الحياة الطبيعية العادية للسكان المحليين، كتأثر أطفالهم وإصابة ماشيتهم، ما يضطرهم في نهاية المطاف إلى أن يلجأوا إلى الهجرة إلى ضواحي المدن القريبة منهم، أو إلى بعض الدول الأجنبية.

تؤدي الهجرة التي تكون بسبب البيئة وقسوتها على الإنسان، أو كما يُطلق عليها أحيانًا «سوء الحظ الجغرافي»، إلى عرقلة الجهود المبذولة لاستثمار الموارد وتحسين أحوال الناس[610]. من هنا، يمكن أن نستشفَّ أن الهجرة البيئية تخضع لمنطق قانون الجذب والطرد في الحالتين معًا؛ «الأولى تركز على جانب العرض، والأخرى تركز على جانب الطلب»[611].

أما إذا كانت أغلبية المجتمعات تعيش مشكلات متعددة ومترابطة في موضوع البيئة؛ فقد أصبح مؤشر نجاح تدبير هذه المجتمعات يُقاس بمدى تعاملها مع البيئة وحجم التدخلات والإمكانات لتعزيز محافظتها على البيئة باطنًا وظاهرًا؛ وناط التشريعات المختلفة بضرورة اتخاذ ما يلزم من الإجراءات التدبيرية للاهتمام بهذا الأمر، خصوصًا في الحواضر والمدن، حتى لا يركّز التخطيط البيئي على الجوانب البيئية للتخطيط فحسب؛ بل يكون على قدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية[612].

في العودة إلى الحالات التي تناولتها الدراسة، وجدت أن 70 في المئة من الأشخاص الذين هاجروا إلى إيطاليا وإسبانيا هم من سكان البوادي الموجودة في إقليم خريبكة؛ حيث تعاني المنطقة شحًّا في الموارد البيئية كلها، فهي منطقة تعيش مناخًا قارّيًا؛ ما يجعلها تعاني تكرار مواسم الجفاف وشحًّا في الموارد المائية؛ ومن ثمّ فيها عناصر الطرد الموجودة كلها لدفع شبابها إلى الهجرة.

بعد أن مسّت الأزمة الاقتصادية أغلبية دول المهجر، تغير رأي هؤلاء المهاجرين الذين بدأوا يفضّلون العودة إلى وطنهم والاستقرار نهائيًّا فيه، وهو ما بات يمثّل ظاهرة عامة عُرفت بـ «الهجرة الارتدادية».

ب - هجرة الشباب الارتدادية والعودة إلى الوطن الأصلي

تعبّر هجرة الشباب الارتدادية عن توجّه بدأ يتشكل عند الشباب اليوم، من حيث عقلنة الاختيار في اللجوء إلى الهجرة من عدمه، حتى وإن كانت الهجرة الأولى وقعت في ظروف لم يستطع الشاب مقاومتها. فبعد حساب المكاسب والخسارة التي تفرزها حسابات الهجرة، يمكن اتخاذ قرار الارتداد عن الهجرة، والرجوع إلى الوطن الأم، وإصلاح ما فات من هدر الفرص التي ضاعت في زمن وسياق معينين، وهذه هي أبرز ملامح «نظرية التكلفة والعائد».

عن أسباب عودة بعض المهاجرين إلى المغرب، صرّح 19 مستجيبًا من أصل 35 مهاجرًا ضمن عيّنة هذا البحث، مباشرة، بأنّ الهجرة إلى الخارج، خصوصًا إلى دول الاتحاد الأوروبي، ما عادت مُغرية، في مقابل التكلفتين الاقتصادية والاجتماعية التي باتت تتطلّبها. وفي سؤال عن أسباب العودة إلى البلد الأم والاستقرار فيه، أجاب 12 منهم أنهم قرروا، بصفة نهائية، الاستقرار في المغرب، بينما سبعة مهاجرين ما زالوا متردّدين في اتخاذ قرار العودة، ولا سيما أن فرص إعادة اندماجهم في المغرب، من وجهة نظرهم، ما زالت غير موجودة. أما باقي أفراد العيّنة (16 مهاجرًا)، فأكدوا أن قرار العودة لم ينضج بعد، خصوصًا أنهم أصبحوا يملكون مشروعات تجارية في دول المهجر، وتأقلمَ أبناؤهم دراسيًا ولغويًا مع المجتمع. وإذا قرر الآباء العودة إلى المغرب، وهذا طموحهم، فستكون عملية الإقناع بالعودة صعبة جدًا بالنسبة إلى الجيل الذي وُلد هناك وحمل جنسية دولة المهجر، خصوصًا أن علاقة هذا الجيل بالمغرب لا تتعدّى عطلة الصيف وعيد الأضحى، وفي بعض الأحيان تمضية شهر رمضان.

من أجل تسهيل هذه الهجرة الارتدادية وفتح المجال أمام هؤلاء المهاجرين لاستئناف حياتهم العملية من خلال مشروعات مدرّة للدخل، شهدت مدينة خريبكة خلال العقد الأخير إطلاق مجموعة من هذه المشروعات، مثل فتح مقاهٍ ومطاعم، ومغاسل سيارات وحمامات عمومية ورياض أطفال لبعض المهاجرين الآتين من دول المهجر، خصوصًا من إيطاليا وإسبانيا. ويعكس هذا التوجّه في عودة هؤلاء المهاجرين إلى وطنهم، مستفيدين من العرض الذي تقدمه إليهم الدولة لتشجيع المبادرات الحرة في التشغيل الذاتي وتأسيس مقاولات ومشروعات مدرّة للدخل؛ حيث اعتمدت الدولة المغربية المراكز الجهوية للاستثمار والشباك الوحيد للاستثمار، من أجل تيسير مساطر إحداث هذه المشروعات، وتقديم مجموعة من التسهيلات الضريبية والمعاملات البنكية وغيرها من الإجراءات الداعمة لتوطين هؤلاء المهاجرين في وطنهم الأم.

جوابًا عن سؤال موجّه في هذا الصدد إلى الفئة المستجيبة، تبيّن أن نحو 10 في المئة من هؤلاء المهاجرين هم الذين قاموا بإنشاء بعض المبادرات الحرة في هذا المجال بعد عودتهم النهائية إلى المغرب، في حين وجد بعضهم مشكلات على مستوى الضمانات التي تطلبها المؤسسات البنكية من أجل منحهم قروضًا إضافية لإقامة مشروعاتهم الخاصة، بينما لم يبد بعضهم الآخر (9 أفراد) أيّ اهتمام بفكرة الاستثمار في مشروعات معيّنة، خوفًا من المنافسة الشديدة، أو عدم جدوى الاستثمار في ظلّ تعدد المساطر والتعقيدات الإدارية والضريبية.

أكد عدد من هؤلاء المستجيبين (7 أفراد) من هذه العيّنة، أنه مارس التجارة في الأسواق الأسبوعية، وفي ضواحي المدينة. وفي زيارتي سوق بيع المتلاشيات والأشياء القديمة والمستعملة، وهي ما يعرف عند سكان مدينة خريبكة بـ «سوق الطاليان»[613]، في وسط المدينة، وجدْتُ أن أغلبية العارضين من المهاجرين الذين لديهم سيارات مسجلة في دول الاتحاد الأوروبي، يحملون عليها هذه المتلاشيات والأشياء المستعملة، مثل الملابس والأحذية والأثاث والتجهيزات المنزلية وقطع الغيار وإطارات السيارات ولوازمها وغيرها، لعرضها للبيع.

قمنا بزيارات إلى بعض الأسواق الأسبوعية الموجودة في مدينة خريبكة ومحيطها (في حدود 50 كيلومترًا)، حيث أصبحت هذه الأسواق وجهةً يقصدها المهاجرون لبيع بضاعتهم؛ مثل سوق الجمعة أولاد عبدون وسوق الجمعة المفاسيس وسوق السبت الفقراء وسوق السبت بني يخلف وسوق الأحد في مركز خريبكة وسوق الأحد أولاد فنان وسوق الاثنين بني خيران وسوق الاثنين بن أحمد وسوق الثلاثاء الكناديز وسوق الثلاثاء فيني وسوق الأربعاء الكفاف وسوق الأربعاء لفقيه بن صالح وسوق الخميس أولاد عزوز وغيرها من الأسواق نواحي وادي زم وأبي الجعد.

يعكس هذا التوجه الذي تبلور في الأعوام الأخيرة، في تاريخ الهجرات الارتدادية أو المضادة، الرغبة القوية لدى المهاجرين في التوطّن في بلدانهم الأصلية؛ وهذا من شأنه أن يضاعف حجم المسؤولية على عاتق الدولة، من خلال اختياراتها التنموية في إيجاد البنى الاستقبالية الكفيلة بدمج هؤلاء المهاجرين في النسيجَين الاقتصادي والاجتماعي.

2 – هجرة الشباب وآليات الاندماج في التنمية

تتعدد محددات العلاقة بين مفهومي الهجرة وآليات الاندماج في التنمية بتعدد زوايا النظر، ومدى تمدّد مساحات الاستعمال بينهما؛ إذ تمثّل الهجرة في عمقها إحدى الحلقات التطورية لفكرة نزوع الفردانية عند الشباب في الشعور بالأمن وامتلاك مقومات العيش الكريم، بينما يؤطّر مفهوم الاندماج في التنمية عمل الأفراد في إطار المجموع والبناءين الاقتصادي والاجتماعي في بعديهما الجماعي والتضامني.

إذا كانت أغلبية الدراسات التشخيصية التي أجريت على مستوى علاقة هجرة الشباب بالتنمية المندمجة، تؤكد أن جزءًا من الخلل في تقدير موضوع التنمية يكمن في ضعف تدبير الموارد البشرية التي تتوافر للمجتمعات الإنسانية، فإنّ مدخل تنمية المجتمع يكون عبر توسيع الخيارات والبدائل أمام هذه الموارد، من طريق تنمية ثقافات المجتمع وخلفياته القانونية والحقوقية؛ على اعتبار أن الشباب هم نتاج المجتمع وقوانينه وتغيراته الاجتماعية المتفاعلة مع الشروط الاقتصادية والسياسية والبيئية، وعلى اعتبار أن مقاربة الدول الأوروبية لسياسات الاندماج كانت تعيش حالات من

الازدواجية في المعايير بين مطلب التنوع الثقافي والمحافظة على الهُوية الوطنية والقيم الغربية[614]. ويتمّ تقدير مدى جدية هذه السياسات الرامية إلى تمكين الشباب من حقوقهم وحظوظهم، من خلال تفاعل الشباب مع السياسات الجاذبة التي تُحدثها الدولة، إضافة إلى تعميق المقاربة المندمجة في موضوع التنمية للحدّ من هجرة الشباب.

أ – هجرة الشباب وسياسة الجذب والطرد

تفسر ظاهرة الهجرة عند علماء الاجتماع بكونها سلوكًا يجمع بين الدوافع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية، التي تجعل الإنسان إمّا مضطرًا إلى الهجرة، أو راغبًا فيها، لمغريات يمنحها المكان المراد الهجرة إليه، ما يقسم عوامل الهجرة وأسبابها قسمين: العوامل الدافعة (Push Factors) والعوامل الجاذبة (Pull Factors). أما «العوامل الجاذبة، فهي تلك الظروف المجتمعية التي تميز بلدان المَهجر، وتشكل مجموعة من المغريات تشجع على الهجرة إليها»[615]. ويعدّ هربرل من أوائل الذين تحدثوا عن فكرة قوى الجذب والطرد؛ أي إنّ الهجرة في عمومها تعبير عن مجموعة من عوامل الطرد وعوامل الجذب في مكان الأصل أو مكان الوصول. بناءً عليه، لا يمكن حصر حوافز الهجرة ودوافعها في عامل من دون آخر، فالهجرة المحتملة هي محصلة العوامل الدافعة إليها، وتنجم عن وجود عرض للعمل فحسب، أي عوامل الجذب؛ لكنها في بعض أدبياتها تعطي عوامل الطرد أهمية خاصة[616].

إذا كانت إدارة الجمارك المغربية قد سجلت في تقريرها السنوي لعام 2014 أن المغاربة المقيمين في الخارج ودخلوا المغرب خلال الفترة الممتدة من 5 حزيران/يونيو إلى 15 أيلول/سبتمبر كان عددهم 2366702، في مقابل رجوع 2084221 منهم، مع بقاء أكثر من 282 ألف مهاجر من دون عودة، أو تأخروا عن العودة، فإنّ هذه المعطيات تكشف عن حقيقة ثابتة مفادها أن بعض المهاجرين بدأ يفضّل الاستقرار في وطنه الأم، بدلًا من الرجوع إلى ديار المهجر. وهذا أصبح توجّهًا عامًا، ربما يكون بسبب السياسات العمومية الجاذبة التي أطلقها المغرب خلال العقد الأخير، لجذب هؤلاء المهاجرين، خصوصًا الشباب منهم، فضلًا عن أن العمل في المهجر ما عاد يغري هؤلاء المهاجرين؛ باستثناء الكفاءات وذوي الخبرات الذين تبوأوا مواقع مهمة هناك؛ ولا يجدون أنفسهم معنيين بخطاب الاستقطاب والجذب.

إذا كانت الإحصاءات المرتبطة بعدد المهاجرين المغاربة قد عرفت ارتفاعًا هائلًا، مقارنة ببداية تسعينيات القرن الماضي، حيث ارتفع العدد من 600 ألف مهاجر إلى نحو 3 ملايين مهاجر في الدول الأوروبية[617]، فإنّ هذا الرقم بدأ في التراجع خلال بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، مع بوادر الأزمة المالية في بعض دول القارة الأوروبية وركود الوضع الاقتصادي في دول المهجر. وعجّل هذا المعطى برجوع عدد كبير من المهاجرين المغاربة، وبيع ممتلكاتهم وعقاراتهم التي كانوا قد اقتنوها في مرحلة نشاطهم، وذلك من أجل إعادة توجيهها إلى مشروعات مدرّة للدخل.

في شقّ اتجاه سياسة الطرد، اتسمت أوضاع الهجرة بنوع من القسر والإكراه، بسبب صعوبة الاندماج والتكلفة الاجتماعية التي بات يتطلّبها الاستقرار في ديار المهجر؛ الأمر الذي جعل بعض المهاجرين يعيش انقسامًا في الشخصية والمواقف والمواقع، نتيجة تداخل مجموعة من العناصر ذات الطبيعة النفسية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية. ويمكن ذكر مثال واحد على هذا الاختلال الذي أصبح يعيشه بعض المهاجرين، وهو الانحراف السلوكي وارتكاب مخالفات وجنح وجنايات في بلاد المهجر، وذلك تحت ضغوطات اجتماعية واقتصادية.

من خلال المقابلات التي أجريناها مع أفراد عيّنة هذا البحث، تبيّن لنا أن بعض المغاربة التجأ إلى أعمال تعدّ في حكم القانون أعمالًا جرمية، من قبيل الإتجار في المخدرات أو أعمال السرقة. والدافع إلى ذلك هو الإغراءات التي تقدمها بعض الجهات العاملة في هذا المجال، أو بدافع العطالة وعدم وجود عمل. والملاحظ أن بعض هؤلاء الذين أنهوا عقوبتهم السجنية وتمّ ترحيلهم إلى المغرب وطنهم الأصلي، تجدّدت رغبتهم في اللجوء إلى هذه الأعمال الجرمية؛ ما زاد عدد الجرائم كمًّا وكيفًا، من بعض هؤلاء المهاجرين العائدين. وتسعى الجالية المغربية المقيمة في المهجر عبر ممثليها في المؤسسات الرسمية والمدنية، أو بعض الكفاءات، لتأطير هؤلاء المهاجرين المنحرفين وتحسيسهم بخطورة

الجريمة، مع تقديم يد المساعدة إليهم حتى يصبحوا مندمجين في وسطهم، وهذا ما سعى له سمير خالفي المتحدّر من مدينة خريبكة، ويعمل مهندسًا بالطاقات النظيفة بمدينة تورينو الإيطالية التي عاش فيها منذ 15 عامًا؛ حيث هاجر إلى إيطاليا في بداية الألفية ليستكمل دراسته في إحدى الجامعات الإيطالية؛ إذ عمل على «تغيير سلوكات عدد من المراهقين المحكوم عليهم من لدن القضاء الإيطالي بفعل إدانات عن أفعال جرمية مختلفة خطورتها»؛ ويضيف سمير أنه عمل على «توفير مواكبة دراسية لهم مكّنتهم من التعرف إلى القواعد الأساسية بعالم المعلوميات»[618].

من شأن مآلات سياسة الجذب أو الطرد التي تحدّث عنها منظرو الهجرة أن تتجه نحو مقاربات أوسع من كون أن المهاجر يتأثر بعوامل جاذبة أو منفرة؛ وهذا يحتم المقاربة المندمجة في التشخيص والتخطيط والتنفيذ والتقويم وتحقق الالتقائية والتكاملية.

ب – تعميق المقاربة المندمجة للحدّ من هجرة الشباب

في موضوع هجرة الشباب مع تعدد مداخلها ومتدخّليها والمقاربات التنموية المختلفة، يصبح اعتماد المقاربة المندمجة أمرًا لازمًا؛ على اعتبار أن قضية الهجرة هي قضية مركّبة، تحضر فيها الأبعاد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والبيئي؛ وهذا يؤكد مدى حاجتها إلى مبادرات وتدخّلات الأطراف الشريكة والمتدخلة في السياسات التنموية الموجهة للشباب المعنيين بمسألة الهجرة.

تعدّ المقاربة القطاعية في تدبير موضوع الهجرة أسلوبًا يقوم على تجزيء المقاربات وتفتيتها بحسب كل قطاع متدخل؛ فتعدّد التدخلات والبرامج والمخططات يضعف التشارك في التشخيص، واقتراح المشروعات التي تستهدف تنمية الشباب المهاجرين، إضافةً إلى هدر الجهود والإمكانات؛ فكل قطاع ينفرد بذلك وحده، وتتكرّر الجهود وتتضارب في ما بينها، وما يؤخذ على هذه المقاربة في التدبير ضعف التنسيق وعدم تحديد المسؤوليات في التتبع والتقويم.

إنّ النمو في طلب الحاجات البشرية، ابتداء من الغذاء والماء والسكن وطرائق النقل ووسائل الاتصال والخدمات العامة والشخصية[619]، يجعل جميع المتدخلين المعنيين بإشباع هذه الحاجات المتزايدة في صف واحد، ويضع هذه المقاربة المندمجة في واجهة التحديات التي يتعيّن الاشتغال بها في السياسات والتدخلات الدولية والمجتمعية كلها؛ على اعتبار أن الاندماج يعني العملية التي يقوم الأفراد من خلالها وعبر مؤسساتهم التي تمثلهم، بطريقة التقائية وتهم العلاقات الموجودة بين سلوك الأفراد وطبيعة مؤسسات العمل الاجتماعي والبنى الاجتماعية المختلفة[620]. إضافة إلى أنه إذا كانت الجالية المغربية المقيمة في الخارج تشكّل جالية واحدة منوّعة ومتعددة، وتتعامل مع مختلف الجاليات الأخرى، فإنها تعيش تحوّلات وتغيّرات عميقة في الخارج[621]، وهذا يفرض مقاربات متماسكة لمعالجة هذه التحولات والتغيرات في إطار شمولي ومندمج. وفي إطار السياسة الرسمية للدولة المغربية، من خلال الوزارة المكلفة المغاربة القاطنين في الخارج، سطّرت هذه الوزارة مجموعة من البرامج الهادفة إلى إعداد وصوغ استراتيجية تتوخّى من خلالها تقوية مساهمة مغاربة العالم وتثمينها في التنميتين الاقتصادية والاجتماعية بأرض الوطن، في إطارٍ تكاملي وتشاركي مع كبريات الورش الخاصة بالتنمية البشرية في المغرب. وتهدف هذه المقاربة إلى إشراك جمعيات مغاربة العالم والرفع من قدراتها التدبيرية، بهدف مساعدة مغاربة العالم على الاندماج في دول الاستقبال، وكذا الانخراط في تنمية البلد الأم.

ثانيًا: نواظم سياسة الاندماج في التنميتين الاقتصادية والاجتماعية

إنّ الحدَّ من ظاهرة هجرة الشباب الدولية، العابرة القارات، يكون من خلال سياسات الدولة الهادفة إلى تمكين الشباب من الحق في التنمية، والقدرة على تيسير شروط الاندماج في البناء الاجتماعي، من دون اغترابهم عن وطنهم وتهميشهم الاقتصادي والاجتماعي، لتكون الغاية هي ضرورة توجيه السياسات العمومية لخدمة المسألة الشبابية من خلال آلية تمكين الشباب من فكرة الحق في التنميتين الاقتصادية والاجتماعية، وإقرار ضمانات تحقيق الاندماج

الشبابي في البناء الاجتماعي للدولة. وإنّ البحث في موضوع هجرة الشباب في ظلّ الإكراهات البنيوية للمجتمعات الإنسانية، والتحديات التي باتت تطرحها فكرة العولمة، وانهيار الحواجز والحدود بين الأقطار والشعوب، تستدعي تثمين السياسات العمومية الهادفة إلى تبيئة فكرة التنمية وتوجيهها حتى تواكب انتظارات شريحة الشباب في ظلّ هذه الإكراهات والتحديات؛ باعتبار أن قضية هجرة الشباب لن تفهم إلا إذا تمّ اعتبارها أحد المؤشرات على وجود خلل في توزيع ثروات المجتمع والموارد المشتركة بين عموم الأفراد والهيئات. وهذا المؤشر يفرض على المهتمين ضرورة اعتماد نواظم لسياسات الاندماج من خلال تناول موضوع هجرة الشباب من منظور حقوق الإنسان والاتفاقات الدولية، والنزوع ما أمكن إلى دعم هذا التناول بالإسناد التشريعي وتأهيل الدور المدني المتخصص في قضايا الهجرة وشؤون اللاجئين.

1 – هجرة الشباب ومنظور حقوق الإنسان والاتفاقات الدولية

إذا كانت المواطنة هي علاقة بين فرد ودولة كما يحدّدها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق[622]، فإنّ «الحق في التنمية» يدخل في إطار التعاقد الاجتماعي، بوصفه أحد مباحث علم الاجتماع السياسي، على أساس أنها شكلت الفكرة المحورية للفلسفة السياسية الحديثة، وعنوان ثورة فكرية في تصوّر المجتمع والسلطة والسياسة[623]. ويقوم هذا التعاقد بين الدولة ومؤسساتها العمومية من جهة، والمواطن بحاجاته ومتطلّباته التنموية من جهة أخرى، على أساس الخدمة، وذلك من حيث إلزام الدولة ومؤسساتها بأن تكون في خدمة المواطن، من حيث تعبئة الوسائل المتاحة كلها لذلك، وعلى رأسها مواكبة تشريعاتها الداخلية لفكرة حق الشباب في التنمية في إطار مبدأ المواطنة، في إطار مقررات منظومة حقوق الإنسان، ثم التعاون الإيجابي لهذه الدولة مع محيطها الخارجي؛ من حيث اعتماد المواثيق والإعلانات الدولية المتعلقة بموضوع الهجرة والانفتاح الإيجابي عليها باعتبارها أرقى ما وصل إليه الفكر الإنساني العالمي.

أ – هجرة الشباب في إطار الجيل الثالث من حقوق الإنسان

يمثل حق الشباب في التنمية أحد حقوق «الجيل الثالث لحقوق الإنسان»، وهو من بين أهم حقوق المواطن المعاصرة، ويندرج في إطار ما أصبح يصطلح عليه بالحقوق الجماعية أو حقوق التضامن. ويمثّل هذا الجيل الثالث من حقوق الإنسان أرقى حلقة من الحلقات التطورية لثقافة حقوق الإنسان، ويتعلق بالحقوق البيئية والثقافية والتنموية، وعليها مدار قيمة الحرية والمساواة والتضامن، بوصفها دعامات لحقوق الإنسان كلها[624]؛ فهذا الجيل يصنّف في إطار الحقوق التضامنية، مثل الحق في تقرير المصير والحق في السلام والحق في التضامن والحق في البيئة النظيفة والحق في التنمية[625].

يستدعي حق الشباب في التنمية، وإظهاره بوصفه أحد موضوعات منظومة حقوق الإنسان من الناحية المعرفية، بيانَ الخطوات التي بُذلت في مجال حقوق الإنسان؛ إذ شهد التاريخ الدولي تراكمًا في وضع لَبنات حقوق الإنسان وتأسيس ما بات يصطلح عليه بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان التي أُسست على ثلاث وثائق تحديدًا: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام 1948، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر في عام 1966، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر في عام 1966، وملحقاه الإضافيان[626]. عكَس هذا التطور بروز ثلاثة أجيال لحقوق الإنسان، آخرها جيل ما سمي «إعلان الحق في التنمية» الذي انطلق في كانون الأول/ديسمبر 1986، باعتبار أن ما جاء في هذا الإعلان بشأن الحق في التنمية هو أن الإنسان يمثّل العنصر الأساس للتنمية، وينبغي للمشارك الفاعل في الحق في التنمية أن يكون المستفيد منها[627]، بهدف إقامة صرح ثقافة حقوق الإنسان في فكر المجتمع وبنية الدولة.

من ثمّ، يؤسّس البحث في هجرة الشباب من منظور حقوق الإنسان على مجموعة من الحقوق والحريات المستحقة لكل مواطن لكونه إنسانًا، حيث يستند إلى الإقرار أن لجميع الأفراد قيمة وكرامة أصيلة فيهم؛ فهم يستحقون التمتع بحريات

أساسية معيّنة. فالفرد يجب أن يستفيد من حماية القانونين الوطني والدولي، وأن تكون حقوقه مصانة بمقتضى التشريعات الوطنية التي لا تخالف الاتفاقات الدولية التي صادقت عليها الدول بمحض إراداتها، والمعمول بها في إطار حقوق الإنسان. وتتجلّى المقاربة الحقوقية في موضوع هجرة الشباب، في الانطلاق من الأسباب التي جعلت هؤلاء يهاجرون، والتي تكون في أغلبية الحالات البحث عن التنمية والأمن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وهذا هو ما تمّ اعتماده في «إعلان الحق في التنمية» للأمم المتحدة الصادر في كانون الأول/ديسمبر 1986[628] في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة، التي تفيد بأنه: «من واجب الدول أن يتعاون بعضها مع بعض في تأمين التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية». ومن ثمّ، تكون المناداة بحق الشعوب في التنمية، على النحو الذي يساهم في تمكين الشعوب من القدرة على العيش الكريم، وفي إطار تضامن كلّي بين الوحدات التي يتألف منها المجتمع. وهذا هو موضوع علاقة التنمية البشرية بحقوق الإنسان؛ فهما يتقاسمان الاهتمام نفسه، من حيث تأمين الحياة الجيدة والكرامة للأفراد[629].

في إطار تمكين الشباب من حقوقهم التي يكتسبونها بقوة الحق والقانون، ألزم الفصل (31) من دستور المملكة المغربية لعام 2011 الدولةَ والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية بالعمل على تعبئة الوسائل المتاحة كلها، لتيسير أسباب استفادة المواطنين، على قدم المساواة، من الحق في العلاج والعناية الصحية والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والتضامن التعاضدي والحصول على تعليم عصري ميسّر الولوج وذي جودة والسكن اللائق والشغل وولوج الوظائف العمومية بحسب الاستحقاق والحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة وتنمية مستدامة[630].

يتعزّز حق الشباب في التنمية بمقاربة حقوقية، بترسيم فكرة متطلّبات العيش الكريم ضمن خريطة دعامات ومرتكزات للدولة الحديثة الديمقراطية التي يسود فيها الحق والقانون، لإرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، في نطاق التلازم بين حقوق المواطن وواجباته، وذلك في إطار مقاربة يحضر فيها المعطى الحقوقي على النحو الذي قاربته الاتفاقات والمعاهدات الدولية.

ب – هجرة الشباب في إطار الاتفاقات الدولية

أصبحت قضية الهجرة من أبرز المشكلات التي شغلت اهتمام القانون الدولي وحركة المنظمات الدولية، بحكم أنها أصبحت تتجاوز قدرات الدولة القطرية وتتطلّب في الوقت نفسه حشدًا وتضامنًا بين مختلف دول العالم؛ كما أن هناك نوعًا من التداخل بين الهجرة والتجارة الدولية، خصوصًا في العالم الحديث، من دون فهم التغير في الإنتاج ونصيب الفرد من الدخل الذي يتمتع به في البلد الأم[631]. وفي هذا الصدد، صدرت مجموعة من المواثيق والإعلانات التي استهدفت تأطير حركية الهجرة، وتقنين التعامل مع مخرجاتها على الصعيد الدولي. ونذكر من جملة هذه النصوص المبادئ المنصوص عليها في الصكوك الأساسية للأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان، خصوصًا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، إضافةً إلى المقتضيات المؤطرة لمنظمة العمل الدولية، خصوصًا الاتفاقية المتعلّقة بالهجرة من أجل العمل والاتفاقية المتعلقة بالهجرة في ظروف تعسفية وتشجيع تكافؤ الفرص والمساواة في معاملة العمال المهاجرين، والتوصية بشأن الهجرة من أجل العمل، والتوصية بشأن العمال المهاجرين وغيرها من الاتفاقات والمعاهدات الدولية.

يتطلّب مجمل هذه المواثيق والإعلانات الدولية المرتبطة بحقوق المهاجرين من الدول الموقعة عليها العمل على التزام مقتضياتها. والمغرب إحدى هذه الدول التي سارعت إلى التنصيص، في الكثير من قوانينها المتعلقة بالشغل والعمل، على ضرورة احترام مقررات حقوق الإنسان، وما يقتضيه ذلك من حماية مصالح العمال الأجانب الذين يعملون في بلدان غير بلدانهم، ويمتد هذا الاحترام إلى أفراد أسرهم.

من جملة القضايا التي نصت عليها هذه المواثيق الدولية أيضًا الاهتمام بالمهاجر والعناية بهُويته وثقافته؛ وكلّ نكوصٍ عن ذلك يُعدّ إقصاءً وتهميشًا، و«يكتسي معنى مركّبًا يشمل السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، وهو في جوهره

عملية إقصائية تستهدف إقصاء طرف لطرف آخر»[632]. ويظل تأطير معالجة مخلّفات هجرة الشباب بمقتضيات هذه المواثيق والاتفاقات الدولية غير ذي معنى إن لم يُترجم ذلك على مستوى التشريع الوطني وإكسابه القوة القانونية والدعم المدني المجتمعي.

2 – هجرة الشباب والإسناد التشريعي والدور المدني

يحتاج تفعيل السياسات المتّبعة في موضوع حق الشباب في التنمية وترجمتها الملموسة إلى تضافر الجهود الدولاتية والمجتمعية، في وضع مؤشرات ملموسة ومتناغمة بين تدخل الدولة وتدخلات المجتمع، بحكم المساحة المشتركة بينهما. بناء عليه، تحتاج فكرة الحيلولة دون هجرة الشباب إلى ضرورة تحديد مستلزمات التنمية، بوصف شريحة الشباب مُوجِّهة للسياسات العمومية؛ وهذا يقتضي إسنادًا تشريعيًا يُترجَم في نصوص وقوانين ومؤسسات تشتغل على مسألة الهجرة عمومًا، وتلك المتعلقة بالشباب خصوصًا، إضافةً إلى إبراز الدورين الأهلي والمدني وتأهيلهما في الدفاع عن قضايا الهجرة وشؤون اللاجئين.

أ – دسترة العناية بقضايا الهجرة

أيًّا كانت رهانات التشريعات الوطنية على تثبيت فكرة الحق في التنمية، ضمن منظومة الدولة القانونية، فإنّ الغاية هي خدمة المواطن وإيجاد بنى استقبالية لتطوير فعله التنموي التشاركي، وهذا يلزمه دسترة هذه الغاية بتفعيل التنمية البشرية وضمان استمراريتها، وذلك من خلال تمكين شرائح المجتمع، وعلى رأسها الشباب، من تنمية اقتصادية تعمل على إزاحة بؤر الفقر والهشاشة من خريطة البشر، وإلى تنمية سياسية تفسح مجال المشاركة السياسية لجميع المواطنين، للاستفادة منهم، وإشراكهم في تدبير الشأن العام وتقدير حدود المصلحة العامة؛ وتحتاج أيضًا إلى تنمية اجتماعية تحقق للمواطن دوافع إنتاج التنمية والنهضة.

تُعدّ دسترة العناية بقضايا الهجرة وبشؤون الجالية المقيمة في الخارج موجِّهًا للسياسات التنموية كلها التي تعتمدها الدولة في مقاربتها شؤون الهجرة واللاجئين. وفي المغرب، تمت دسترة «مجلس الجالية المغربية بالخارج»، الذي ناط به الفصل (163) من دستور عام 2011، «إبداء آرائه حول توجّهات السياسات العمومية التي تمكّن المغاربة المقيمين بالخارج من تأمين الحفاظ على علاقات متينة مع هُويتهم المغربية، وضمان حقوقهم وصيانة مصالحهم، وكذا الإسهام في التنمية البشرية المستدامة في وطنهم المغرب وتقدمه»[633]. وفي هذا الصدد، نظرًا إلى الاهتمام بالمهاجرين الأجانب والمنتسبين إلى جنسيات مختلفة من دول عدة، فضّل كثُرٌ منهم الاستقرار في المغرب، بعدما فشلت محاولاتهم الهجرة إلى أوروبا، وحتى يتمّ اندماجهم بطريقة سلسة في الوضعين الاقتصادي والاجتماعي، أطلق المغرب مبادرة لتسوية أوضاع هؤلاء المهاجرين في عام 2013[634]، وفق سياسة عمومية للحكومة المغربية في موضوع الهجرة، استندت إلى توصيات «المجلس الوطني لحقوق الإنسان» ومقترحاته، بهدف تحقيق اندماج هؤلاء المهاجرين في البناء الاجتماعي المغربي وتطبيع وجودهم بطريقة قانونية ومجتمعية.

تهدف هذه الدسترة إلى وضع قضايا الهجرة ضمن أولويات الدولة والمجتمع في أعلى مرتبة تشريعية، حتى تصير من الثوابت؛ بحكم أنها أصبحت قدرًا لمجتمعات إنسانية كثيرة، وإلا كانت العواقب وخيمة على كيان الدولة وتماسك المجتمع في حالة تجاهل هذه القضايا. ونعتَ بول باسكون وهيرمان فان دير وستن، في كتاب *بني بوفراح*، ما تخلقه العودة إلى الوطن لدى المهاجرين بالصدمة، وذلك حينما حاولا معرفة عواقب الهجرة الخارجية على هذه المنطقة، التي لا يمكن اختزالها بمنزل أو سيارة أو تجارة صغيرة[635]. كما كانت هذه الدراسة بهدف البحث عن حلول تمكّن من إعادة دمج هؤلاء المهاجرين العائدين إلى بلدهم ضمن إطار منتج، ليس فلاحيًا بالضرورة، والتفكير في سبل التقليص من الهجرات الحالية[636]. إنّ ترسيخ دسترة العناية بقضايا الهجرة، وجعلها تدور في فلك التنمية ضمن ترسانة التشريعات القانونية، ليعدّ تعبيرًا جماعيًا لمجتمع يريد تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في النسيج المجتمعي، بإشراك الهيئات والشرائح المدنية كلها لدعم هذا التوجّه والدفاع عنه.

ب – الدوران الأهلي والمدني في الدفاع عن قضايا الهجرة وشؤون اللاجئين

يذهب علم الاجتماع في تعريفه الجمعيات إلى أنها «جماعة رسمية منظمة تقوم بهدف متخصص ومحدد، وفق قواعد قائمة ونسق للقيادة وبعض المصالح المشتركة بين أعضائها، وتتميز العلاقات فيها بأنها غير شخصية وثانوية»[637]. ومن الناحية القانونية، الجمعية هي اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو أشخاص عدة لاستخدام معلوماتهم أو نشاطاتهم لغاية غير توزيع الأرباح في ما بينهم، وتقوم بوظائف عدة، أهمها إصلاح النسيج الاجتماعي وتقويته والاهتمام بالأشخاص المحرومين والمهمّشين اجتماعيًا، إضافة إلى وظيفة الإبداع والابتكار الاجتماعي، وأخيرًا إنتاج الخدمات سواء كانت مجانية أم بأقل تكلفة ممكنة، ما دام هدفها ليس تحقيق الأرباح المادية[638]. وبناء عليه، يكون مؤشر التدخّل المدني هو المساهمة في دمقرطة الحياة في المجتمع والانتقال به من مجتمع الدولة إلى دولة المجتمع[639].

إن الحاجة اليوم قائمة في ضرورة إشراك المجتمع المدني والنزوع خاصة في اتجاه تقوية المجتمع المدني المتخصص في قضايا الهجرة وشؤون اللاجئين، الذي يتتبع حركية الهجرة ويرصد تغيراتها واتجاهاتها العامة، والتعاون في ذلك مع المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال، خصوصًا المنظمات الدولية غير الحكومية؛ وعلى اعتبار أن قضايا الهجرة متعددة بتعدد أنواعها: الهجرة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية، والهجرة الباحثة عن الأمن، والهجرة المتعلقة بالكفاءات والخبرات[640].

من داخل هذا العمل المدني، يبرز الخطاب الديني بمساهمته في ترشيد تعامل الشباب مع فكرة الهجرة؛ باعتبار أن المدخل الديني يُعدّ من بين مداخل التأثير في الشباب وتأطير اهتماماتهم، التي أصبحت اليوم أحد الرهانات القوية للدولة. وأصبحت انشغالات معظم الشباب اليوم تنجذب نحو الخطاب الديني؛ تبعًا للمؤشرات التي أظهرتها مجموعة من الدراسات حول مدى إقبال الشباب في الوطن العربي على التدين؛ وهذا يقتضي التقاط هذه الإشارة وأخذها في الحسبان، واستثمارها في أفق أن يساهم الخطاب الديني في الإجابة عن أسئلة كثيرة متعلقة بمآل هجرة الأوطان ومبدأ المواطنة وثقافة حقوق الإنسان وقيمة العمل في بناء الوطن وإسعاد البشرية. ومن ثمّ، فأيّ خطاب ديني لا يتجاوب مع تلك الأسئلة لن يكون إلا خطابًا ميتًا يغرّب الشبابَ عن واقعهم وزمانهم، كما حصل في قلب مفاهيم الهجرة، من هجرة للبحث عن الأمن والاستقرار، إلى هجرة مدمرة قاتلة؛ كتلك التي أوصلت شبابًا إلى أحضان الجماعات الجهادية المتطرفة.

إنّ دور الخطاب الديني في تناول موضوع الهجرة وقضايا الشباب والتنمية يكون في إطار بيان «الولاء للوطن والغيرة على سمعته والانخراط في العمل الجماعي الهادف إلى صيانة وحدته وسيادته وتنميته»[641]، ويكون أيضًا على أساس سعيه لتوفير الفضاء العام الذي من خلاله يُقرّر حق كلّ إنسان في أخذ نصيبه من المنفعة العامة والرفاهية والازدهار ليحقق آدميته وإنسانيته، أو في الأقلّ إشباع الحاجات الضرورية التي لن تستقيم الحياة إلا بها. كما أن الهدف الأساس للتنمية هو التحسيس المستمر لرفاهية جميع السكان على أساس مشاركتهم الكاملة في عملية التنمية والتوزيع العادل للمزايا[642].

خاتمة

يُعدّ البحث في موضوع هجرة الشباب وتقييده بسياسات التنمية المندمجة من الموضوعات التي ما زال خزّان الفكر مستعدًا لأن يؤطر هذه العلاقة، بكثير من اللوازم النظرية والمرجعيات الفكرية الناظمة حتى تصبح قضية الهجرة قضيةً إنسانية عادلة، ولا يلجأ إليها إلا في أضيق الحالات، ولا سيّما إذا ما وُجّهت بوصلة الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية إلى مزيد من الالتقائية والتكاملية، لرسم خريطة واضحة للتنمية المجتمعية، تتسع لشرائح المجتمع كلها، وعلى رأسها الشباب.

بناءً عليه، يستدعي هذا الموضوع إظهار مجموعة من الخلاصات والتوصيات، تتمثّل في الآتي:

- مأسسة العناية بشؤون المهاجرين، ودسترة أحكام تدبيرها.

- اعتماد المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وملاءمة التشريعات الوطنية مع المرجعية الدولية لحقوق الإنسان، بما لا يتنافى مع الخصوصيات الدينية والثقافية للدولة.

- تطوير المقاربات المندمجة وتعزيز الالتقائية بين جميع المتدخّلين في أحداث سياسات جاذبة للمهاجرين المقيمين في الخارج.

- تعزيز الانخراط الإيجابي للمهاجرين مع الحفاظ على هويتهم الوطنية وخصوصياتهم الدينية والمدنية.

- تفعيل الشراكات بين الدولة والنسيج المدني الممثل للجاليات المقيمة في الخارج.

- تقوية الإشراك والمشاركة، والانفتاح، على الفاعلين والنخب المختلفة والمجتمع المدني، من أجل بلورة منظومة من التدخلات في أفق اندماجي تكاملي لقضايا الهجرة.

- تمثيل الجاليات المقيمة في الخارج في المؤسسات الدستورية (البرلمان ... إلخ).

- تقوية تشبيك الجمعيات العاملة في قضايا الهجرة وشؤون اللاجئين.

- تعزيز شروط إدماج المهاجرين واندماجهم في البناءين الاقتصادي والاجتماعي في الدول التي يستقرون فيها.

- تقوية اندماج المهاجرين في النسيجين الاقتصادي والاجتماعي في ديار المهجر.

- تمتيع المهاجرين بمزيد من المعاملات التفضيلية لتلبية مآربهم الشخصية.

- تيسير سبل الولوج إلى الخدمة العمومية التي توفّرها الدولة لرعاياها المقيمين في الخارج.

- تخصيص إعلام موجّه لخدمة القضايا الراهنة للمهاجرين الشباب.

- تشجيع البحث العلمي في قضية الهجرة وشؤون اللاجئين.

المراجع

1 – العربية

أبلال، عياد. **الهجرة السرية، مقاربة سوسيولوجية**. فاس: مطبعة أنفو برانت فاس، 2002.

بسيوني، محمود شريف. **الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان**. القاهرة: دار الشروق، 2003.

بن فارس، أحمد. **معجم مقاييس اللغة**. تحقيق عبد السلام محمد هارون. الجزء الخامس. بيروت: دار الفكر، 1979.

بن لامة، فرج نصر. **حقوق الإنسان: دراسة في المفهوم والإشكالات**. الجزائر: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2009.

بوتشيش، إبراهيم القادري. **المهمّشون في تاريخ الغرب الإسلامي**. القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2014.

جيرار، كورنو. **معجم المصطلحات القانونية**. ترجمة منصور القاضي. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.

حارص، عبد الله. **المشهد الجمعوي بالمغرب**. الدار البيضاء: منشورات الشعلة، مطبوعات النجاح الجديدة، 1999.

حقوق الإنسان مفاهيمها، وأسسها. تونس: منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2003.

سعد الله، عمر. **حقوق الإنسان وحقوق الشعوب**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

عاطف، غيث محمد. **قاموس علم الاجتماع**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979.

العاطفي، طارق وأمين الخياري. **وجوه مغربية بإيطاليا، مجلس الجالية المغربية بالخارج**. الدار البيضاء: منشورات ملتقى الطرق، 2015.

عبد الرؤوف، عامر طارق. **الشباب واستثمار وقت الفراغ**. القاهرة: دار الجوهرة للنشر والتوزيع، 2015.

المزوغي، عبد السلام. **حقوق الإنسان بين الانتهاك والحماية**. طرابلس الغرب: منشورات المركز القومي للدراسات القانونية وبحوث حقوق الإنسان، 1996.

علي، إبراهيم عيسى. وفتحي أبو رضى. **جغرافية التنمية والبيئة**. بيروت: منشورات دار النهضة العربية، 2004.

الكتاني، محمد. «القيم المرجعية للمواطنة وتخليق الحياة العامة في المغرب». في: **تخليق الحياة العامة في المغرب**. مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية. سلسلة الندوات. الرباط: مطبوعات المعارف الجديدة، 2014.

الكواري، علي خليفة وآخرون. **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

لكحل العيون، أنيسة. **الأمن رهانات وتحديات العالم المعاصر**. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2010.

المالكي، عبد الرحمان. **مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة**. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2016.

مرسي، مصطفى عبد العزيز. **قضايا المهاجرين العرب في أوروبا**. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010.

المملكة المغربية. وزارة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة. «تعبئة الكفاءات». موقع وزارة المغاربة المقيمين بالخارج.

مهدان، امحمد (تنسيق). **السوسيولوجيا القروية بالمغرب، مقاربات وقضايا**. أكادير: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زُهر، 2015.

2 – الأجنبية

Batifoulier, Francis & François Noble. *Fonction de direction et gouvernance dans les associations d'actions sociale.* Paris: Dunod, 2005.

Chee, Wong Tai & Yuen Belinda. *Eco-city Planning Policies.* Singapore: Practice and Design, 2011.

Du Génocide social au management du développement humain. Faculté de Droit de Settat. Settat, Maroc: Imprimerie Joussour, 2010.

Kinany- Picod, Aurélia. *L'émigration européenne, le cas des français au Maroc.* Sarrebruck: Editions universitaires européennes, 2010.

Mosk, Carl. *Trade and Migration in the Modern World.* Oxon: Routledge Abingdon, 2005.

Mraizika, Mohammed. *Marocains Résidents à l'étranger : hier et aujourd'hui mais demain?* Gentilly: Gnôsis-Editions de France, 2011.

Pascon, Paul & Herman van der Wusten. *Les Beni Boufrah: Essai d'ecologie sociale d'une vallée rifaine.* Rabat: P. Pascon, 1983.

Sendague, Ahmed Belhadj. *De la promotion des Droits de l'homme en générale et au Maroc en particulier.* Rabat: Impr. Al karama, 2011.

Tandonnet, Maxime. *Géopolitique des migrations: La crise des frontiéres.* Paris: Ellipses Edition Marketing, 2007.

---

(597) تعني كلمة «هجرة» انتقال الأَفراد من مكان إلى آخر، كما يُقصد بها انتقال الشخص أو مجموعة من الأشخاص من مكان إقامتهم الأصلي إلى مكانٍ آخر بهدف البحث عن الأمن أو العمل. ويعرِّف **معجم المصطلحات القانونية** الهجرة باعتبارها مغادرة أحد رعايا دولة ما إلى بلد آخر في أغلب الأحيان لإيجاد وظيفة فيه، أو إقامة شخص في بلد غير البلد الذي هو من رعاياه، يُنظر: كورنو جيرار، **معجم المصطلحات القانونية**، ترجمة منصور القاضي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)، ص 1753.

(598) المملكة المغربية، وزارة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، «تعبئة الكفاءات»، موقع وزارة المغاربة المقيمين بالخارج، شوهد في 2018/ 5/ 5، في: https://goo.gl/vzVEdp

(599) يتعلق الأمر بعيّنة من شباب مدينة خريبكة (التي تقع في وسط المغرب وتبعد عن مدينة الدار البيضاء شرقًا نحو 120 كيلومترًا)؛ وتضم 35 مهاجرًا موزعين بين إيطاليا وإسبانيا، ولا تتجاوز أعمارهم 40 عامًا. وتم إجراء المقابلات مع هذه العيّنة طوال آب/ أغسطس 2016 في حي القدس وحي الأمل بمدينة خريبكة.

(600) عبد الرحمان المالكي، **مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضّر والهجرة** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2016)، ص 8.

(601) تتوسط مرحلة الشباب مرحلتي الطفولة والشيخوخة؛ وسمّاها القرآن الكريم مرحلة بلوغ الأشد، وهي المرحلة التي يجتمع فيها تمام العقل مع قوة البدن، وترتبط بفئة عمرية تتوافر لها الإمكانات الجسمية والعقلية كلها.

(602) تُحمَل كلمة التنمية على المعنى الموافق للزيادة والإكثار، حيث كان العرب يقولون نما الشيء نماء ونموًا: زاد وكثر، ويقال نما الزرع ونما الولد ونما المال، ونما الشيء أو الحديث تنمية: أنماه، وأنميت الشيء ونميته أي جعلته ناميًا أو مرتفعًا، يُنظر: أحمد بن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج 5 (بيروت: دار الفكر، 1979)، ص 479.

(603) عامر طارق عبد الرؤوف، **الشباب واستثمار وقت الفراغ** (القاهرة: دار الجوهرة للنشر والتوزيع، 2015)، ص 32.

(604) المالكي، ص 96.

(605) Maxime Tandonnet, Géopolitique des migrations: La crise des frontiéres (Paris: Ellipses Edition Marketing, 2007), p. 124.

(606) عياد أبلال، **الهجرة السرية: مقاربة سوسيولوجية** (فاس: أنفو برانت فاس، 2002)، ص 94.

(607) أنيسة لكحل العيون، **الأمن رهانات وتحديات العالم المعاصر** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2012)، ص 162.

(608) امحمد مهدان (تنسيق)، **السوسيولوجيا القروية بالمغرب، مقاربات وقضايا** (أكادير: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زُهر، 2015)، ص 77.

(609) إبراهيم عيسى علي وفتحي أبو رضى، **جغرافية التنمية والبيئة** (بيروت: منشورات دار النهضة العربية، 2004)، ص 187.

(610) المرجع نفسه، ص 13.

(611) مصطفى عبد العزيز مرسي، **قضايا المهاجرين العرب في أوروبا** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010)، ص 20.

(612) Wong Tai-Chee & Yuen Belinda, Eco-city Planning Policies (Singapore: Practice and Design, 2011), p. v.

(613) سوق الطاليان، نسبةً إلى أن أغلبية العارضين في هذه السوق هي من المهاجرين في إيطاليا، وأن المنتوجات والسلع المعروضة إيطالية.

(614) Tandonnet, p. 14.

(615) أبلال، ص 93.

(616) مرسي، ص 20.

(617) «تعبئة الكفاءات».

(618) طارق العاطفي وأمين الخياري، **وجوه مغربية بإيطاليا، مجلس الجالية المغربية بالخارج** (الدار البيضاء: منشورات ملتقى الطرق، 2015)، ص 149-150.

(619) علي وأبو رضى، ص 306.

(620) Aurélia Picod-Kinany, L'émigration européenne, le cas des français au Maroc (Sarrebruck: Editions universitaires européennes, 2010), p. 13.

(621) Mohammed Mraizika, Marocains Résidents à l'étranger: hier et aujourd'hui mais demain? (Gentilly: Gnôsis-Editions de France, 2011), p. 169.

(622) علي خليفة الكواري وآخرون، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 30.

(623) محمد سبيلا، «الفلسفة الحديثة ومفهوم حقوق الإنسان»، في: **حقوق الإنسان مفاهيمها وأسسها** (تونس: منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2003)، ص 88.

(624) Ahmed Belhadj Sendague, De la promotion des Droits de l'homme en générale et au Maroc en particulier (Rabat: Impr. Al karama, 2011), p. 48.

(625) فرج نصر بن لامة، **حقوق الإنسان: دراسة في المفهوم والإشكاليات** (طرابلس الغرب: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2009)، ص 41.

(626) محمود شريف بسيوني، **الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان** (القاهرة: دار الشروق، 2003)، ص 23.

(627) عبد السلام المزوغي، **حقوق الإنسان بين الانتهاك والحماية** (طرابلس: منشورات المركز القومي للدراسات القانونية وبحوث حقوق الإنسان، 1996)، ص 62.

(628) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (128/ 41) المؤرخ في 4 كانون الأول/ ديسمبر 1986.

(629) Jamal Hattabi, «Développement Humain et Droits de l'homme,» in: Du Génocide social au management du développement humain, Faculté de Droit de Settat (Settat, Maroc: Imprimerie Joussour, 2010), p. 114.

(630) «دستور المملكة المغربية»، **الجريدة الرسمية**، عدد 5964 مكرر، بتاريخ 2011/ 7/ 30، ص 3622-3624 (بتصرف).

(631) Carl Mosk, Trade and Migration in the Modern World (Oxon: Routledge Abingdon, 2005), p. 4.

(632) إبراهيم القادري بوتشيش، **المهمّشون في تاريخ الغرب الإسلامي** (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2014)، ص 20.

(633) «دستور المملكة المغربية».

(634) عرفت هذه المبادرة تسجيل نحو 13 ألف مهاجر خلال شهرين من انطلاقها.

(635) Paul Pascon & Herman van der Wusten, Les Beni Boufrah: Essai d'ecologie sociale d'une vallée rifaine (Rabat: P. Pascon, 1983).

(636) مهدان، **السوسيولوجيا القروية**، ص 119، 120.

(637) محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979)، ص 29.

(638) Francis Batifoulier & François Noble, Fonction de direction et gouvernance dans les associations d'actions sociale (Paris: Dunod, 2005), pp. 74-75.

(639) عبد الله حارص، **المشهد الجمعوي بالمغرب** (الدار البيضاء: منشورات جمعية الشعلة، مطبوعات النجاح الجديدة، 1999)، ص 7.

(640) Tandonnet, p. 14.

(641) محمد الكتاني، «القيم المرجعية للمواطنة وتخليق الحياة العامة في المغرب»، في: **تخليق الحياة العامة في المغرب**، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة الندوات (الرباط: مطبوعات المعارف الجديدة، 2014)، ص 54.

(642) عمر سعد الله، **حقوق الإنسان وحقوق الشعوب** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص 247.

القسم الخامس
دراسات سوسيولوجية في الواقع والفرص والتهديدات

الفصل الخامس عشر
الشباب المغاربيون بين الاستبعاد الاجتماعي وتطلّعات الهجرة مقاربة سوسيوإمبيريقية مقارنة بين الجزائر والمغرب[643] ...... الهادي بووشمة

مقدمة

إذا أردت أن تعرف أحوال أيّ مجتمع في مرآة المستقبل، فعليك بمقاربة وضع شبابه في الراهن. يمكن أن تختصر لنا هذه المقولة السوسيولوجية الزمن والرؤى والجهود في متابعة أحوال المجتمعات. وهي في الآن ذاته مشحونة بالدلالات التي يمكنها أن تبرز لنا أهمية الشباب بوصفهم معولًا ومحرّكًا للتغيير والتدبير والتطوير والإبداع، وهم في الوقت نفسه الفئة الغالبة والناشطة والمتمردة والمهمّشة.

فشلت بلداننا المغاربية للأسف منذ استقلالها في إيجاد الحلول الناجعة لدمج الشباب في عملية التنمية. وعلى العكس من ذلك، نجحت في إيجاد توليفة ناجعة للفساد والمحسوبية والبيروقراطية وسوء التسيير؛ ما جعلها أوطانًا طاردةً ومنتجةً مظاهر استبعاد وتهميش وإقصاء كثيرة، بدلًا من التضمين وتوفير عناصر الاندماج لمختلف الفئات، ومنها فئة الشباب على وجه الخصوص، التي تعطّلت أحلامها ومشروعاتها وأصيب مستقبلها بضبابية لا أفق وراءها. وفي ظلّ ذلك كله، غدت الهجرة تمثّل الأمل والمخرج من مظاهر الاستبعاد والحرمان واللامساواة التي تظهر جليّة من خلال الانتشار والحضور اللافت لمظاهر الفقر (الحضري خصوصًا) والبطالة وأزمة السكن والعزوف عن المشاركة، وعدم الثقة في السلطة، مع ما يرتبط بها بنيويًا من مظاهر السكن الهش والقصديري، والعنف والجرائم الحضرية وتفسّخ القيم. وهذا كله بدوره مظهر من المظاهر العامة للاستبعاد الاجتماعي الحاصل في مجالات مختلف المدن والأرياف المغاربية، ومنها مدينتا تلمسان ووجدة ميدانا هذه الدراسة.

من الواضح إذًا أن أوضاع الشباب تسير نحو مزيد من التأزم، خصوصًا مع عدم وضوح طرائق التنمية ومناهجها، وانتشار التسيير البيروقراطي، وسوء توزيع الخيرات والمقدّرات بين جميع الفئات، والشباب خصوصًا. ففي البلدين معًا، تستفيد فئات على حساب أخرى من حصص التنمية، بينما تفقد الفئة الغالبة من السكان (الشباب خصوصًا) حظوظها التنموية والاندماجية والتضمينية، ويبقى في المقابل الاستبعاد، العملية الحاصلة والمميزة لها.

هذا ما سنحاول كشفه ودراسته في الجزائر والمغرب من خلال دراسةٍ ميدانية لحيّين ومدينتين، بتركيز ومقاربة في ذلك على واقع حال الشباب ودور البلدين وسياساتهما في عمليات الاستبعاد الاجتماعي (Social Exclusion) لهذه الفئة، وعلاقة ذلك بظاهرة الهجرة. تنحصر إذًا قضية البحث في عملنا هذا في مقاربة وضعية الشباب في الجزائر والمغرب من خلال حيي بودغن والسلام، وعلاقة ذلك بالإقبال على ظاهرة الهجرة والتفكير فيها عند شبابهما. وبالمعنى المختصر، ستركز القضية المركزية في هذا البحث على أوضاع الشباب من خلال مظاهر الاستبعاد الاجتماعي التي يعيشونها، وتخصّ بصفة مباشرة عناصر الإقصاء والتهميش والحرمان من الحقوق والفرص؛ من قبيل التنمية والتعليم والتدريب والشغل والدخل والاستهلاك والسكن ...إلخ، في مقابل آفاقهم وتطلّعاتهم.

أمّا تركيزنا الإشكالي، فسينصبّ بالبحث والتحليل على العلاقة الطردية بين الاستبعاد الاجتماعي للشباب وظاهرة الهجرة، حيث تبدو العلاقة سببية مباشرة بينهما؛ إذ يتغذّى متغير الهجرة من ظاهرة الاستبعاد الذي يبدو سببًا مؤدّيًا إليها. وفي المقابل، تبدو الهجرة ذاتها سببًا أو عاملًا أو حتى نتيجةً مفضية بدورها إلى ظاهرة الاستبعاد. وعمومًا، يؤدي الاستبعاد الاجتماعي بأنماطه وتجلياته المختلفة إلى تزايد التفكير في ممارسة الهجرة؛ فهذا شكل منطقي لعمليات البحث عن عناصر التضمين والاندماج التي تعذّر حدوثها، ومعه لم تتوافر الإجابات الممكنة عن حاجات الشباب المختلفة؛ ما دفع بكثيرين منهم إلى التفكير الجدي في هجر مجتمعاتهم وأوطانهم التي تبدو لهم عاجزةً عن تحقيق تطلعاتهم وآفاقهم. وفي المقابل، يبدو لهم أن الآخر هو المجال والمكان المخلّص والصانع للمستقبل والمحقق تقدير الذات.

دفعنا إشكال البحث وقضاياه إلى طرح جوابين فرضيين سيكونان لنا في العمل الإحصائي الميداني الدليل على صدق ذلك من عدمه:

- كلما زاد حجم الاستبعاد الاجتماعي (عامل طارد) وقلّ التضمين/الاندماج، قَلَّتْ معه التطلّعات وزادت هواجس المستقبل عند الشباب، ومن ثم يزيد تفكيرهم في الهجرة وإقبالهم عليها. وعلى العكس من ذلك، يُفضي ازدياد التضمين والاندماج للشباب إلى تقلّص هواجس المستقبل وقلة التفكير في الهجرة والإقبال عليها.

- ليس هناك رابط مباشر بين دافعية الاستبعاد والتضمين الاجتماعيين إلى الإقبال أو الامتناع عن ظاهرة الهجرة، بل إنّ هناك عوامل (جاذبة)، ومحدّدات أخرى، يمكن أن تدفع إلى الهجرة وتتحكم في تفكير الشباب وتمثلاتهم.

منهجيًّا، استخدمنا مقاربة سوسيوإمبيريقية مقارنة ذات منحيين تفسيري وتحليلي لمختلف السياسات في المدينتين والبلدين، ودورها في الاستبعاد الاجتماعي لفئة الشباب واتجاههم إلى الهجرة، مع الاعتماد في الشقّ التحليلي على المنهجين المقارن والإحصائي، خصوصًا لوضع البلدين وحالهما، ومن خلالهما المدينتين وأدوارهما في ذلك، وكذا علاقة ذلك باتجاه الشباب إلى الهجرة بمختلف أشكالها ومخاطرها. وبالنسبة إلى التقنيات والأدوات، فتوزعت بين الملاحظة المباشرة لميدان الدراسة، مع إجراء البحث عبر تقنية الاستمارة (الاستبيان) مع مجتمع البحث وعيّنته المختارة. كما استعنّا أيضًا ببعض التقارير الإحصائية في البلدين والمدينتين، واستخدمنا أيضًا بعض الخرائط والصور الفوتوغرافية التي خصّت الحيين والمدينتين.

مجتمع البحث الذي اخترنا منه هذه العيّنة هو من مجموع الشباب في الحيين اللذين اخترناهما، سواء في تلمسان (الجزائر) أم في وجدة (المغرب)، الذين تنحصر أعمارهم بين 18 و41 عامًا تقريبًا. لماذا حتى هذه السن؟ ببساطة، وبحسب الإحصاءات والدراسات الأخيرة في المغرب والجزائر، لأن معدل الأمل في الحياة ارتفع عن ذي قبل ووصل إلى حدود 44 عامًا، ومن ثمّ تمّ تعديل سن الشباب مع ما يتوافق مع هذا الأمل.

أما بالنسبة إلى عيّنة البحث، فهي عيّنة عشوائية، لكنها منتظمة لشمولها تنويعًا بين متغيرات كثيرة، مثل الجنس ومكان الإقامة والسن والمستوى التعليمي والنشاط والوضعية الاجتماعية. وبلغ عدد المستجيبين فيها 300 فرد، موزعين مناصفةً وبتفاوت يسير أحيانًا بين مختلف المتغيرات السابقة. إضافةً إلى ذلك، قمنا بتوظيف فئة المخبرين من كبار السن والأعضاء الفاعلين مدنيًّا في الحيين.

أولًا: المفاتيح المفاهيمية في البحث

للتوضيح، سنؤصّل نظريًا ثلاثة مفاهيم مفتاحية في هذه الدراسة، نبدأها بالاستبعاد الاجتماعي، ثم الشباب، وبعده الهجرة.

1 – الاستبعاد الاجتماعي

الاستبعاد الاجتماعي (Social Exclusion) هو عكس التضمين الاجتماعي (Social inclusion) والاندماج الاجتماعي (Social integration)[644]. وفي هذا السياق، تمّ تداول مفهوم الاستبعاد الاجتماعي وفقًا لتعريف جوليان لوغران وبورتشارد وديفيد بياشو، في الأعوام الأخيرة فحسب (منذ عام 1997)، في بريطانيا وبعض دول العالم الأخرى، على الرغم من أن ظهوره الأول كان في أوروبا[645]. وكان قد استخدمه أول مرة علماء الاجتماع الفرنسيون في بداية سبعينيات القرن الماضي[646]، ليعرف طريقه إلى الخطاب والطبقتين السياسية والاجتماعية بعد ذلك في فرنسا أولًا، ثمّ في باقي أوروبا.

من حيث المعنى والمفهوم، يرتبط الاستبعاد الاجتماعي في نسقه التعريفي كليًا أو جزئيًا بمعنى الإقصاء الاجتماعي ومفهومه، وكذلك الحرمان والتهميش واللامساواة والانقسام الاجتماعي وغيرهما من المفاهيم التي هي في الوقت نفسه أحد أبعاده. وتعدّ عوامل، مثل الفقر والهجرة وغيرها روافد ونتائج من نتائجه. كما نسجّل تداخلًا كبيرًا بين الفقر والاستبعاد الاجتماعي؛ ما يحيل في معناه بحسب ميلر إلى أن الفئات التي تعيش تحت خط الفقر في معظمها من الفئات المستبعدة. لكن ميلر عاد بعد ذلك إلى توسيع معنى الاستبعاد الاجتماعي؛ إذ بدا له أن هناك بعض الأشخاص ممن يعيشون تحت خط الفقر ولم يتمّ استبعادهم اجتماعيًّا. وعلى العكس من ذلك، من الأفراد من هو مستبعد اجتماعيًّا ويعيش فوق خط الفقر، لكن استبعاده يرتبط بسبب عمليات من قبيل الانحراف أو التمييز[647].

عمومًا، الاستبعاد هو «مصطلح مختصر لما يمكن أن يحدث عندما يعاني الناس أو المناطق مجموعة من المشكلات، مثل البطالة وضعف المهارات وانخفاض الدخل وسوء السكن وبيئات ترتفع فيها معدّلات الجريمة وسوء الأوضاع الصحية والتفكك الأسري وغيره»[648]. تبعًا لذلك، يبدو الاستبعاد الاجتماعي بوصفه مفهومًا معقّدًا ومتعدّد الأبعاد؛ نتيجة ارتباطه بمشكلات مجتمعية مختلفة. وبحسب جيرمين هيلين، ليس الاستبعاد حالة تُفسر ماديًا من خلال مستوى الفقر والحرمان الماديين، بل أكثر من ذلك من خلال التضييق مثلًا، أو حتى منع الناس ليصبحوا أعضاء كاملين في المجتمع ومندمجين فيه[649]، وممارسة التمييز بينهم واللامساواة الاجتماعية والثقافية والرمزية، المرتبطة خصوصًا بالعرق والجنس والإعاقة وغيرها[650].

كما نجد تعريفات أخرى تربط الاستبعاد الاجتماعي بعدم قدرة الأفراد على الانخراط في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ وذلك بسبب العنصرية والرأسمالية والنظام الأبوي واللامساواة في توزيع الثروات والموارد، وعدم تكافؤ الفرص للجميع، وغيرها من العوامل، مثل التمييز واللامساواة[651].

إذًا، الاستبعاد الاجتماعي هو مفهوم متعدّد الأبعاد، ولا يتعلق بعدم وجود الموارد المادية فحسب، لكن أيضًا بعواملَ أخرى من قبيل عدم كفاية المشاركة الاجتماعية وفرص الحصول على الخدمات وغيرها. من ثم، جاء الاستبعاد الاجتماعي ليعني معنًى أوسع من الفقر، من قبيل عدم القدرة على المشاركة الفاعلة من الأفراد والجماعات في مختلف مجالات الحياة وحدوث الاغتراب والبعد من تيار المجتمع، وحتى الحرمان عند بعض الفئات داخل المجتمع[652].

بدوره عدّ أتكينسون الاستبعاد الاجتماعي مختلفًا عن الفقر على الرغم من ترابطهما ارتباطًا لا ينفصم، وذهب إلى القول إنّ الاستبعاد الاجتماعي كان دائمًا سببًا للفقر وعدم المساواة، وإن لم يكن بالضرورة نتيجة لهما، وربط في المقابل بين الفقر والحرمان النسبي. كما عدّ الفقر عاملًا يمنع المشاركة الاجتماعية وممارسة المواطنة الكاملة. وحذّر سيسيل جاكسون من خطر خلط الإقصاء الاجتماعي بالتبعية بين الجنسين، وعدّ الاستبعاد نتيجةً، والفقر النتيجة الناجمة عن العلاقات الاجتماعية التي قد تكون استغلالية واستبعادًا، مثل تبعية المرأة للرجل، وإن كان كثيرٌ من أولئك الذين هم مستبعدون اجتماعيًّا - في نظره - لم يحرموا بالضرورة ماديًا. وفي الوقت نفسه، أكّد جاكسون أن هناك ظروفًا مادية واضحة في أيّ مجتمع يجب أن يكون الفرد راضيًا عنها لتجنّب الإقصاء، ومنها مكان العيش مثلًا[653]. وفي المقابل، طالب باحثون آخرون بضرورة التمييز من الناحية المفاهيمية بين ما يعدّ إقصاءً اجتماعيًا طوعيًا وغير طوعي[654].

2 – الشباب

مفهوم الشباب من المفاهيم التي واجهتها مشكلات الأجْرَأة العلمية. وعلى الرغم من أن هناك نوعًا من الإجماع بين المتخصصين الاجتماعيين على حصر مرحلة الشباب بين 15 و25 عامًا، فإنّ هناك آراء ومواقف ومقاربات أخرى مناقضة في تحديداتها هذه المرحلة. من ذلك مثلًا تحديدٌ شائع وضعَ ضمن فئة الشباب جميع أولئك الذين لم يتجاوزوا سن 40 عامًا. لكنّ عددًا من المتخصصين تجاوز هذا التحديد. ففي المغارب (الجزائر والمغرب)، أصبحت أعمار الشباب تمتد إلى سن 44، بحجة ارتفاع الأمل في الحياة.

عمومًا، الشباب «مرحلة حرجة وحساسة ذات أهمية قصوى في حياة الفرد والمجتمع معًا، يبرز معها التفكير المنطقي والمبادرة الفردية، وتكوين اتجاهات نحو مختلف الموضوعات الاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية وغيرها، وهو ما يستلزم درجةً عالية من الرعاية والتوجيه، حتى تتمكن هذه الفئة من تجاوز مرحلتها بسلام»[655].

يظلّ هذا التعريف اليسير للشباب قاصرًا عن استيعاب أبعاد المفهوم كلها، ومعه تزداد صعوبة التحديد الدقيق لمفهوم الشباب، خصوصًا مع تعدّد العناصر والمتغيرات. واختصارًا، عرّف علم الاجتماع الشباب بوصفه «فترةً من حياة تمتد بين الطفولة والكهولة. غير أن هذا يختلف بدوره من نمط اجتماعي إلى آخر، ومن جماعة إلى أخرى، حيث إنّ هذا المفهوم لم يصبح حدثًا اجتماعيًّا متداولًا إلا في السنين الأخيرة، عندما أصبحت هذه الفئة ملتصقة بمختلف الأزمات والتغيرات الاجتماعية»[656]، التي حدثت خصوصًا بعد سبعينيات القرن الماضي مع الحركات الاحتجاجية والثورات.

تزيد مقارنة هذا الطرح بمفهوم الشباب في العالم الثالث، الأمر صعوبة؛ إذ نلحظ خلطًا كبيرًا يسجل على مستوى العمر أو الفئات، وبين المتخصصين أنفسهم في الديموغرافيا وعلم الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد[657]؛ إذ يجتهد كلّ متخصص في هذه العلوم في تحديد مفهوم للشباب في إطار مفهومه الخاص لهذه الفئة وباقي الفئات الأخرى. وهذا كله عقّد إمكان أجرأةٍ دقيقة لمفهوم الشباب. وفي المقابل أصبح تحديده مختلفًا تبعًا لاختلاف الباحثين وتخصصاتهم، ومن مجتمع إلى آخر، وكذا في المجتمع الواحد من وقت إلى آخر.

جعل هذا التعقّد مفهوم الشباب زئبقيًا وغير مقدورٍ على أجرأته علميًا، في ظلّ تعدّد الأسس والعناصر والمتغيرات التي يُحدّد من خلالها، ومعه يظلّ هذا التباين بين الطروحات ناتجًا من «كون المرحلة التي تدلّ عليها وتعبّر عنها مرحلة غير واضحة وغير مستقرة، ولا يوجد اتفاق بصددها»[658].

تُضاف إلى هذا التعقيد مشكلة مقاربة وضع هذه الفئة (الشباب) التي طرحت عددًا من المشكلات في تحديدها. وهنا، لا بدّ من الإشارة إلى أن أغلبية الدراسات التي تناولت الشباب عادةً ما يكون التركيز فيها على عيّنة قصدية محددة في فئة بعينها، وهو ما يختزلها ويجعلها قاصرة عن تحقيق نظرة ومعرفة واقعية وشمولية بقطاع عريض من هؤلاء الشباب[659].

لتفادي هذا الطرح الاختزالي، اخترنا من خلال هذا البحث عيّنةً عشوائية تمثّل قطاعًا عريضًا من الشباب ومن الجنسين، وفي حيّين سكنيين ومدينتين وبلدين. وحاولنا في ذلك العمل من خلال منهج مقارن الكشف عن عناصر الاختلاف والتفاوت أو التشابه والتقاطع بينهم واستظهارها. ويبقى المسعى الأهم في ذلك هو الوصول إلى نتائج يمكن أن تكشف لنا عن معرفة ظروف هؤلاء الشباب ودوافعهم إلى الهجرة، في ظلّ وضعيات مستقبلية تميزها القتامة وتفشي الاستبعاد الاجتماعي بينهم.

3 – الهجرة

الهجرة في اللغة تعني الترك والمغادرة، وفي الاصطلاح هي نوع من الحراك بين وحدة جغرافية وأخرى بمعنى التغيير لمحل الإقامة[660]. أما من الناحية الجغرافية، فالهجرة «تغيير نهائي لمقر إقامة الفرد أو الأسرة، ولا تكتسي

مفهومها الكامل إلا إذا كان الموقع الجغرافي للمقر السابق يبعد عن الموقع الجديد»[661].

يتلاقى هذا الطرح والمعاجم الاجتماعية والجغرافية والديموغرافية التي عرّفت الهجرة بالانتقال الذي يحدث من المكان (أ) إلى المكان (ب) لأهداف معيّنة. كما يمكن أن تتخذ الهجرة الطابع الفردي أو الجماعي، وترتبط في سيرورتها بأبعاد نفسية واجتماعية[662]. وهي بذلك الظاهرة الاجتماعية والتاريخية التي ساهمت وستساهم في إعمار الأرض وتلاقي البشر والثقافات. لكن بمثل دورها الإيجابي في ذلك، فإنّ لها أوجهًا سلبية مرتبطة خصوصًا بالهجرات غير المنتظمة والسرية ومآسيها المختلفة[663].

عمومًا، ستركّز دراستنا للهجرة على مقاربة تمظهرين لها: الأول حسّي - ممارس من خلال تتبعنا الهجرات الداخلية للمستجيبين، سواء في طابعها (ريف - مدينة، أو حضرية - حضرية)، مع شمول الدراسة صورها الأسرية والفردية، الطوعية منها والقسرية. أما في التمظهر الثاني، فسنتوقف عند البحث في نيات الشباب وتمثلاتهم للهجرة، خصوصًا الخارجية منها، مع محاولة تحديد تطلعاتهم وآفاقهم المستقبلية، وفي الوقت نفسه، تحديد الأسباب والعوامل الطاردة والجاذبة في نيّة تنفيذ عملية الهجرة وممارستها.

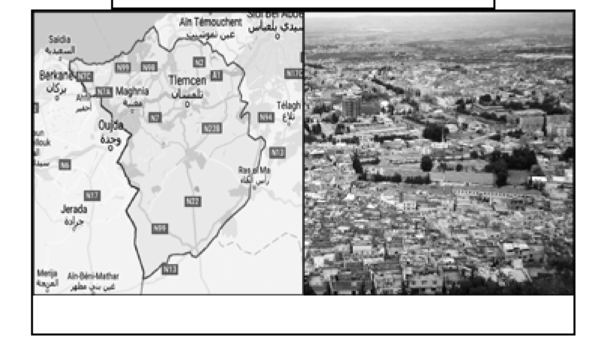
ثانيًا: الميدان الإمبيريقي للدراسة

خصّ ميدان الدراسة حيّين سكنيين حضريين هما حي السلام في مدينة وجدة (المغرب) وبودغن في مدينة تلمسان (الجزائر)، وذلك من خلال جزء مهم من شبابهما كعينةٍ لنا في هذه الدراسة.

1 - تلمسان مجال أول للبحث

تلمسان[664] مدينة جزائرية تقع في أقصى الشمال الغربي للجزائر على الحدود مع المغرب، على ارتفاع 793 مترًا فوق سطح البحر، وتقارب مساحتها 9017.69 كيلومترًا مربعًا. أما عدد ساكنيها فوصل بحسب إحصاء عام 2008 إلى 949135 نسمة، منهم أكثر من 51 في المئة شباب بين 15 و44 عامًا، وما يقرب من 20 في المئة بين 15 و24 عامًا[665]. تاريخيًا، المدينة قديمة ومخضرمة بحضورها الحضري الذي بدأ قبل الميلاد[666] مع بربر زناتة، مرورًا بالوجود الروماني[667] بداية القرن الثاني الميلادي، إلى التاريخ الإسلامي والوجود التركي، وبعده الاحتلال الفرنسي ثم الاستقلال.

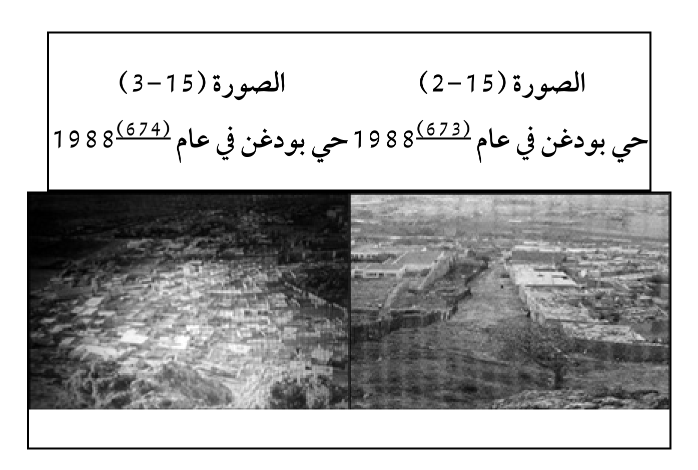
الصورة (15-1) مدينة تلمسان | **الخريطة (15-1) مدينة تلمسان**



المصدر: Google Maps

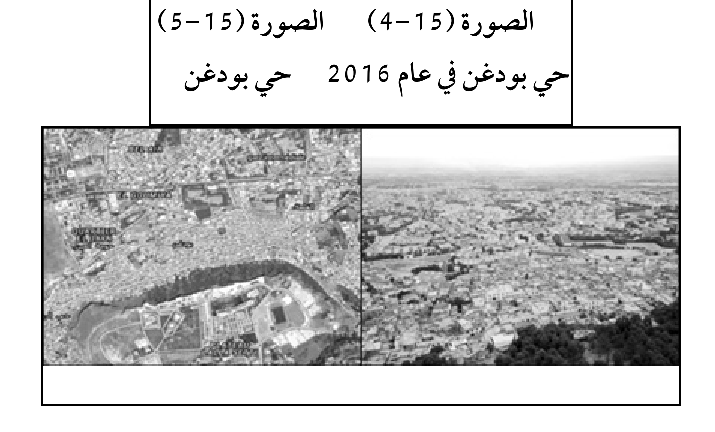
بالنسبة إلى تاريخ هذه المدينة، يستوقفنا العهد الكولونيالي فيها بداية عام 1836، الذي عرفت خلاله ظهور ما عرف بالمدينة الكولونيالية على حساب المدينة العتيقة. لكنّ الأهم عندنا كان في ظهور حي بودغن، ميدان هذه الدراسة، في بداية عام 1943 بفعل الازدهار المتزايد للمدينة الكولونيالية في تلمسان على حساب أريافها؛ ما ساهم في تدفق المهاجرين الريفيين طوال هذه الفترة، وامتد ذلك إلى ما بعد الاستقلال؛ إذ قام هؤلاء المهاجرون الأوائل بتأسيس هذا الحي باعتباره أول حي سكني عشوائي فيها. وظهر هذا الحي في سياق الفصل التام الذي أحدثته الإدارة الكولونيالية بين المعمرين والسكان المحليين (الأهالي)، حيث عمدت خلال الحرب العالمية الثانية إلى إنشاء مخيم لهم بضواحي المدينة سُمّي - كما سلف - حي بودغن.

جغرافيًّا، يقع في جنوب مدينة تلمسان على بعد كيلومتر واحد تقريبًا، ويتربّع على مساحة تقارب 50 هكتارًا، ويتكون في الغالب من ساكنة نزحت عبر هجرات داخلية كثيفة من الأرياف المجاورة إليه[668]، واستمر نسق هجرتها إليه بعد الاستقلال، حيث امتلأ بالمهاجرين. وبفعل ذلك، تطورت ساكنته باطراد منذ عام 1950 عندما كان يحصي 2000 ساكن، إلى 7788 نسمة في عام 1966[669]؛ ليرتفع العدد في عام 1977 إلى 12632 نسمة[670]، ونحو 35 ألف نسمة في عام 1993[671]. وفي عام 2012، تقلّصت ساكنته إلى 17 ألف ساكن فقط[672]، منها نسبة 70 في المئة من الشباب، بحسب بعض المصادر غير الرسمية.



الصورة (15-2) حي بودغن في عام 1988[673] — الصورة (15-3) حي بودغن في عام 1988[674]

يفسّر هذا التراجع في عدد ساكنته بعاملين: الأول يتعلق بعمليات الترحيل التي استفاد منها جزء من ساكنته الهشّة إلى مساكن جديدة في أحياء حضرية أخرى. أما العامل الثاني، فيتعلق بنتائج التقسيم الإداري الأخير لبلدية تلمسان والمقاطعات الإدارية التي تتبعها.

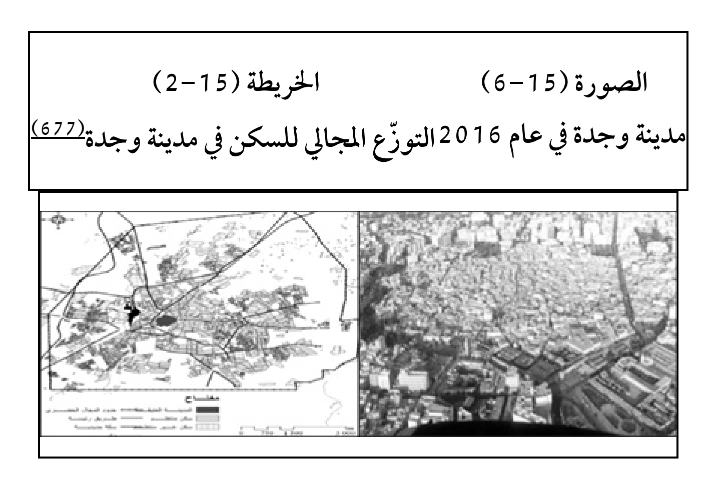


الصورة (15-4) حي بودغن في عام 2016 — الصورة (15-5) حي بودغن

المصدر: Google Maps

2 – وجدة مجال ثان للبحث

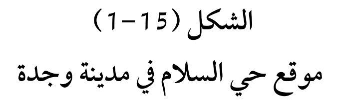
جغرافيًا، تقع مدينة وجدة في أقصى شرق المغرب في تماسّ مع الحدود الجزائرية من جهة الغرب، وتحديدًا مع تلمسان. بلغت ساكنتها بحسب تقديرات عام 2014 نحو 506274 نسمة[675]. أما من ناحية تاريخ التمدن، فمرت المدينة بمحطات تاريخية بارزة، أهمها ثلاث: مرحلة العهد الإسلامي، مرورًا بالفترة الكولونيالية، وانتهاءً مع مرحلة الدولة الوطنية. وقبل هذه الفترة، عرفت المدينة الوجود الكولونيالي الفرنسي فيها، ابتداءً من عام 1907، الذي بدأ في تأسيس مدينته فيها على حساب إشعاع المدينة العتيقة، وذلك ابتداءً من عام 1915[676].



الصورة (15-6) مدينة وجدة في عام 2016

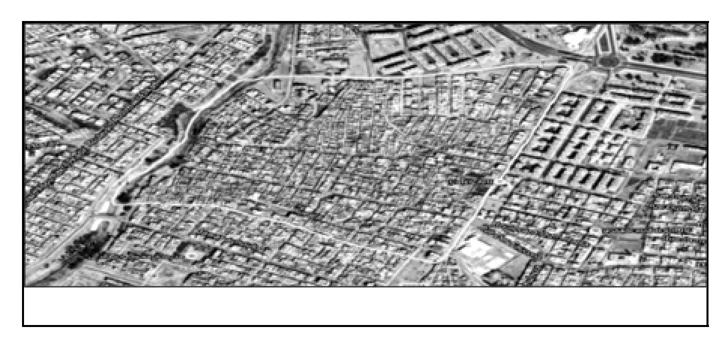
الخريطة (15-2) التوزّع المجالي للسكن في مدينة وجدة[677]

مع تطورها، ظهرت مجموعة أحياء هامشية في ضواحيها، مثل حي السلام - عوينة السراق الذي ترجع نواة تأسيسه الأولى إلى عام 1944 من النازحين الريفيين إلى المدينة. ويقع في جنوب غرب المدينة، وتصل مساحته التقديرية إلى أكثر من 42 هكتارًا.



الشكل (15-1)

موقع حي السلام في مدينة وجدة



بعد الاستقلال، استفحلت الهجرة إلى هذا الحي بفعل جاذبية أسعار الأراضي والمساكن فيه، إلى جانب قربه من مركز المدينة؛ ما أدّى إلى تضخّم عدد قاطنيه خلال فترة وجيزة؛ إذ تعدّى عدد ساكنته 14 ألف نسمة في عام 2016، النسبة الغالبة فيه من الشباب. وقبل ذلك، وفي إحصاء عام 2004، بلغ عدد ساكنته 8769 نسمة، موزعين على 1695 أسرة[678].

بالنسبة إلى مجال الحي اليوم، فتوسع بشموله مساحات أخرى تعرف بأحياء السلام 1 والسلام 2 والسلام 3، خصوصًا بعد بعث الجماعة الحضرية مزيدًا من المشروعات السكنية والتجزئات بمحاذاته، وقيامها ببعض عمليات التهيئة فيه ابتداءً من عام 2003.

ثالثًا: معادلة الشباب والاستبعاد والهجرة والمستقبل

عندما نتحدث عن هذه المعادلة يجب استحضار أركانها الثلاثة. لكنّ حدوث ذلك يرتبط بفاعل ونسق آخر هو التنمية، باعتبارها محدّدًا سوسيواقتصاديًا مهمًا في التفاعل بين هذه الأركان. فإذا كان هاجس المستقبل هو العنوان الأبرز لجميع الشباب في العالم، وفي المغارب كمجال لبحثنا هذا، يبقى متغير التنمية في الداخل السبب المباشر والدافع الأول لتشكل تمثلات الهجرة وانتقالها إلى فعل الممارسة بعد ذلك.

إذًا، زاد انحسار تطلّعات الشباب، بل اصطدامها بفشل عناصر التنمية المخصصة لها، في حجم استبعادها واتساع نطاق تهميشها وإقصائها وحرمانها وفقرها؛ ما جعل الهجرة المخرج الممكن أمامها، فكانت نتيجة وخلاصًا لواقع الحال الذي يتخبط فيه شباب كثر في المغرب والجزائر، الذين اجتمعوا على تعبيرٍ واحد ولسان حالٍ واحد يقول: ما عاد هناك مستقبل ممكن هنا، وما عدنا نطيق أو نستطيع الانتظار.

عمومًا، حاولنا تحليل ذلك من خلال عدد من المطالب التي في إمكانها الكشف عن خيوط هذه المعادلة ومآلاتها.

1 - واقع الشباب وسياسة التنمية في البلدين

على عكس الحاصل مع دراسات كثيرة تهتم أساسًا بمقاربة كرونولوجية - كمّية لسياسة الدول، في ما يتعلق بالمخصصات المالية وبرامج التنميتين المادية والبشرية لهذه الفئة، فإننا سنحاول قلب الأمر وجعل ميدان هؤلاء الشباب وواقعهم يتحدثان بصراحة عن وضعهم. ولأجل ذلك، حصرنا هذا المطلب في عدد من الأبعاد الميدانية.

أ - على مستوى التعليم والتمهين واكتساب المهارات

لأن التنمية في مختلف البلدان المتقدمة ترتكز في نسقها الحقيقي والجوهري على بعدي التعليم والتمهين (اقتصاد المعرفة)، فإننا ارتأينا أن نبدأ بهذين المستويين بوصفهما مدخلين لواقع حال هؤلاء الشباب، محاولين في المقابل إبراز سياسة الدولتين في ذلك.

ميدانيًّا، وقبل التحليل الكمي لهذين المستويين، وجب التأكيد أن كلا الحيين اللذين شملتهما هذه الدراسة، فقير من حيث حضور المنشآت التعليمية والمهنية؛ إذ لا يتوافر في حي السلام في وجدة، على الرغم من عدد ساكنته وتاريخه، إلا مدرسة ابتدائية واحدة وأخرى إعدادية وثانوية، ويخلو في المقابل من أيّ وجود للمكتبات العمومية أو المراكز الثقافية. وكذا التكوين؛ إذ لا يتوافر إلا مركز مهني بسيط لا يفي بالحاجات المهنية كلها للشباب.

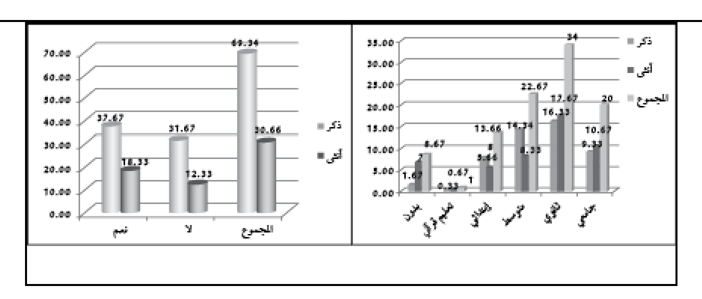
ينطبق الأمر نفسه على حي بودغن في الجزائر الذي على الرغم من كثافته السكانية وتاريخه الطويل، فإنه لا يتوافر فيه إلا مدرستان ابتدائيتان وأخرى متوسطة ومتقنة. في المقابل، لا يوجد فيه أيّ من المكتبات أو المراكز الثقافية أو المهنية. ويفسّر هذا بالإهمال التنموي غير المبرّر لهذه الأحياء من الجهات الوصية عليها؛ إذ تقاعست سلطتها عن إقامة مشروعات تعليمية وثقافية ومهنية فيها.

يعكس هذا الواقع أكثر النتائج الكمية المحصلة؛ إذ يبرز لنا من خلال الشكلين التاليين عمق أزمة التعليم والتكوين عند الشباب في هذين الحيين ومن خلالهما البلدين؛ ما أدّى إلى مخلّفات وانعكاسات سلبية كثيرة على وضعية الشباب ومستقبلهم.

الشكل (15-2)

الشكل (15-3)

مستوى تعليم المستجيبين (بحسب الجنس) (بالنسبة المئوية)	**امتلاك المستجيبين شهادات مهنية** (بحسب الجنس) (بالنسبة المئوية)



يتضح من خلال الشكلين أن أصحاب المستويين الثانوي والمتوسط، وبنسبة جامعة بلغت 57 في المئة، هم الفئة الغالبة بين باقي الفئات. من ذلك نسبة 34 في المئة للمستوى الثانوي، و23 في المئة للمستوى المتوسط، بينما لم تتعدّ نسبة أصحاب المستوى العالي 20 في المئة، بينما تدنّت باقي النسب لباقي الفئات (من دون تعليم أو تعليم قرآني أو تعليم ابتدائي) مجتمعةً تحت عتبة ما يقارب 23.5 في المئة.

عند ربط هذه النتائج بدراسة بريان باري حول الاستبعاد، يتبيّن لنا عدم تكافؤ الفرص التعليمية، خصوصًا في حالات الفقر؛ حيث الكثير من سكان هذين الحيين من الطبقة الهشّة اقتصاديًّا. ومن ثمّ، تشكل حالهَم السوسيواقتصادية حاجزًا في وجه نجاح أولادهم ومواصلتهم تعليمهم. يضاف إلى ذلك النقص الفادح لمؤسسات التعليم، وهو ما يساهم في الانقطاع والتسرب، نتيجة الوضع البائس الذي عاشه المتعلمون، وكان كابحًا وحاجزًا أمام طموحاتهم[679]. ومن ثمّ، أوجد وضعًا أهمّ ما ميّزه هو استبعاد أفراد كثر، وهذا ما يتنافى مع مبدأ الفرص المتكافئة، خصوصًا في المجالين التعليمي والمهني. وفي هذا السياق، وعلى الرغم من أن هذه الأحياء قريبة من مركز المدينتين، فإنها تبدو معزولةً اجتماعيًّا[680]؛ ما يساهم في تكريس هذا الوضع السلبي للتعليم والتمهين فيها.

أما بالنسبة إلى التمهين، فالتمايز والمفارقة في هذا الجانب أن عددًا من الأفراد في الحيين والبلدين، وبنسبةٍ قاربت 56 في المئة، لم يحصل على شهادات أو تدريب، على الرغم من أن 80 في المئة من المستجيبين هم من دون المستوى الجامعي. من ناحية أخرى، وعلى الرغم من إقرارنا الصريح بافتقار هذه الأحياء إلى منشآت التعليم والتكوين، فإنّ ذلك لا يعدّ مبرّرًا أمام إرادة التمهين والتدريب؛ ما يعني أن شبابًا كثرًا كان استبعادهم إراديًّا، في مقابل آخرين استبعدتهم الظروف.

على الرغم من هذا كله، سجّلنا أن 44 في المئة من أفراد هذه العيّنة حصّلوا شهادات مهنية مختلفة في الحلاقة والصباغة وإصلاح السيارات والحدادة وغيرها، وقاموا بتدريب مهني أو فني في نشاطات أخرى كثيرة؛ ما سهّل لعددٍ منهم الاندماج في سوق العمل، سواء في القطاع العام أم الخاص، لكنّ أغلبيتهم تشتغل في نشاط حرّ لمحدودية هذه الفرص في القطاعين (النشاط الرسمي).

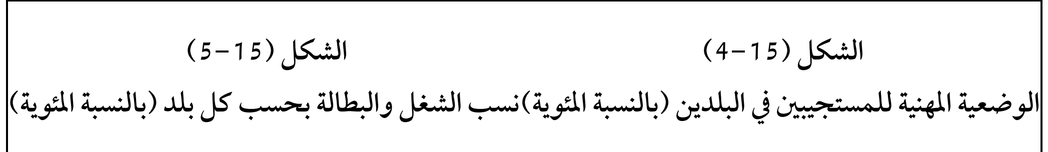
بالنسبة إلى المقارنة بين الجنسين أو البلدين، يكاد الأمر يتماثل ويتشابه إلى حدّ بعيد بخصوص وضعية التعليم عند الجنسين، إلا أن أهمّ ملاحظة بارزة كانت الحضور اللافت لنسبة الإناث مقارنةً بالذكور في المستويين الثانوي والجامعي. ولم يختلف الأمر كثيرًا مع وضع التمهين ونسبة الإقبال والعزوف عنه، أو حتى في تمثلاته. لكنّ هناك فارقًا بسيطًا في الإقبال عليه عند المغاربة، في مقابل نظرائهم في الجزائر. كما حصلت الفتيات المغربيات على تدريب وتكوين وبنسبة تفوق بأضعاف ما سُجّل عند نظيراتهنّ في الجزائر.

ب – على مستوى التوظيف

يُعدّ الشغل في أيّ مجتمع أحد أهمّ أبعاد المؤشرات الدالة بقوة على عمليات التضمين أو الاستبعاد؛ فتوفّر فرص الشغل يعني أهمية هذه المجتمعات والبلدان ودورها في تحقيق تنمية وضعيات اندماجية لشبابها وإنتاجها. وعلى العكس من ذلك، يحيل تفشّي البطالة بينهم إلى فشل هذه السياسات، ويُغذّي في المقابل الاستبعاد الاجتماعي للشباب؛ ما يساهم بدوره في تأجيج الشعور بالتهميش والإقصاء ويدفعهم إلى التفكير في الهجرة بوصفها الخلاص لهم من ذلك[681].

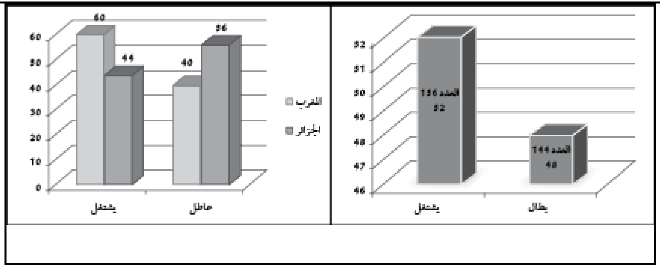
على الرغم من بعض المحاولات الحكومية في البلدين لحلّ مشكلة البطالة وتوفير مناصب الشغل ومساعدة الشباب، خصوصًا بعد تأسيس المجلسين الوطني للشباب والمستقبل في المغرب، والأعلى للشباب في الجزائر، فإن النسبة الكبيرة من الشباب تعاني وطأة البطالة التي تبقى المشكلة المعقّدة والمستعصية[682].

بالنسبة إلى وضع الشباب مع الشغل، يظهر من خلال ميدان هذه الدراسة مع الشكل (15-4) أن أكثر من نصف العيّنة بقليل يشتغل، فنسبة 52 في المئة من هؤلاء من الفئة الناشطة، بينما نسبة 48 في المئة من العيّنة هي لفئة العاطلين. ومن بين هذه النسبة، هناك ما يقرب من الثلث هي لأفراد لا يزالون طلابًا وتلامذة. إضافة إلى نسبة أخرى تخصّ فئة المعوقين والنساء الماكثات في البيوت.



الشكل (15-4) نسب الشغل والبطالة بحسب كل بلد (بالنسبة المئوية)

الشكل (15-5) الوضعية المهنية للمستجيبين في البلدين (بالنسبة المئوية)



تظهر المقارنة بين البلدين بعض التفاوت اليسير، سواء في حالات الاشتغال أم البطالة. فمن خلال الشكلين (15-4) و(15-5)، يظهر أن الشباب في حي السلام هم أكثر نشاطًا وشغلًا، وأقلّ بطالةً بقليل عن نظرائهم في حي بودغن. وهذا يُفسّر بمجموعة من الأسباب، منها المتعلقة بالوضعية الاقتصادية للأفراد في البلدين، وكذا فشل سياسة التشغيل المعتمدة، وهو ما تعكسه نسب الشغل في القطاعات المختلفة. تُضاف إلى ذلك، تمثلات العمل عند الشباب في البلدين من حيث البحث عن الشغل والإقبال عليه، أو العزوف عنه، كما هي الحال مع كثير من الشباب الجزائري بحجة ضعف الأجر، واتكاله في الأساس على دعم الدولة له، خصوصًا بعد عام 2011، وذلك لشراء سلمهم الاجتماعي.

بالنسبة إلى مقارنة الشغل عند شباب الحيين بحسب متغير الجنس، فتظهر من خلال الشكل (15-6) نتيجتان متناقضتان: الأولى أن الذكور هم أكثر شغلًا وأقلّ بطالةً مقارنةً بالإناث؛ إذ وصلت نسبة من هم في وضعية شغل عتبة ما يقرب من 36.5 في المئة، بينما نسبة البطالة قاربت 14 في المئة. أما النتيجة الثانية الخاصة بالإناث، فبيّنت أن نسبة من هنّ في بطالة أكثر من تلك المسجّلة عند الذكور، وفي المقابل هنّ أقلّ نسب تشغيل. وفي هذا السياق، سجّلنا أن ما يقرب من 34.5 في المئة من الإناث عاطلات من العمل، بينما لم تتجاوز نسبة من هنّ في وضعية شغل حاجز ما يقرب من 16 في المئة.

الشكل (15-6)

الوضعية المهنية للمستجيبين بحسب متغير الجنس (بالنسبة المئوية)

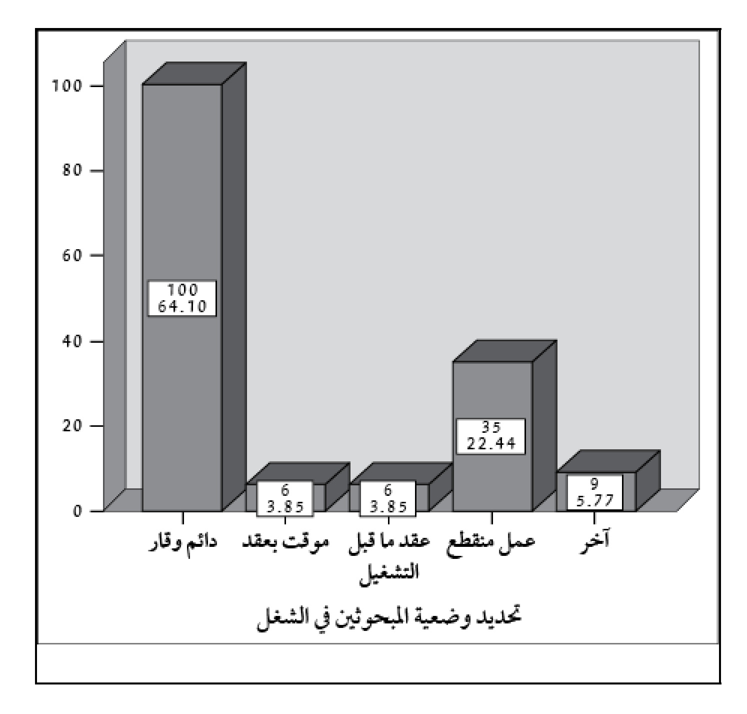


عكست هاتان النتيجتان الخلل في الفرص المتاحة، حيث سمة اللاتكافؤ هي السمة المسيطرة على ميدان الشغل في الحيين والمجتمعين؛ ما أدّى إلى إنتاج مظاهر للاستبعاد الاجتماعي في هذا المجال عند الإناث أكثر منه عند الذكور، على الرغم من أننا نسجّل إجبار بعض النساء المتزوجات على المكوث في البيت وعدم العمل خارجه؛ بسبب بعض الأوضاع الأسرية والتقاليد المتفشية في هذا النمط من المجتمعات التي تحصر وظائف المرأة في شؤون البيت والإنجاب.

أما الفئة الناشطة، فتتوزع تبعًا لوضعيتها في الشغل بين وظيفة وشغلٍ قارّ ودائم؛ إذ بلغت نسبة هؤلاء أكثر من 64 في المئة، بينما أكثر من 22 في المئة من هؤلاء ينشطون في نشاطات وأعمال متقطعة وموسمية في بعضها الآخر. وفي المقابل، سجّل باقي الوضعيات نسبة قاربت 14 في المئة، توزّعت بين أصحاب الشغل بعقود موقتة أو وضعيات ما قبل التشغيل، كما هي الحال في الجزائر.

الشكل (15-7)

وضعية المستجيبين في الشغل (بالنسبة المئوية)



بالنسبة إلى هوية رب العمل للفئة العاملة من المستجيبين، فسجّلنا ما يقارب 40 في المئة من هذه الفئة يشتغلون في نشاط حر، بينما ما يقرب من 31 في المئة منهم يشتغلون في القطاع الخاص، وتبقى نسبة 22 في المئة فقط من هذه

الفئة تشتغل في القطاع العام، في حين سجّلنا فئة رابعة تعتمد في دخلها على إعانات الأهل، بلغت نسبتها 7 في المئة من مجموع هؤلاء المستجيبين.

الجدول (15-1) الشكل (15-8)

هوية رب العمل لجميع المستجيبين هوية رب العمل لجميع المستجيبين (بالنسبة المئوية)

المتغيرات	التكرار	النسبة في المئة
القطاع العام	37	22.02
القطاع الخاص	52	30.95
حر	67	39.89
آخر (إعالة الزوج/ الأخ/ ت)	12	7.14
المجموع	168	100

عكست هذه النسب العجز الكبير للقطاع العام والرسمي في امتصاص فئة الشباب الطالب للشغل. في المقابل، عكست النسب الأخرى المسجّلة اتجاه الشباب نحو النشاط الحر أكثر لعدم توفّر فرصٍ في القطاع العام. وعكّر هذا الأمر حياة هذه الفئة، وجعلها أمام مستقبل غير واضح في معالمه وإحداثياته، وأشعرها بالتهميش والاستبعاد من المشاركتين الاقتصادية والسياسية وغيرهما؛ ما أرّق مضجعها وحرمها من تحقيق الكثير من حاجاتها.

بقراءة إحصائية بسيطة، يتبين أن قسمًا مهمًّا من هؤلاء (ما يفوق 34 في المئة) الشباب المشتغل عرضة في أيّ لحظة لشبح البطالة والفقر؛ فعمليًا، كلّ من هو في وضعية شغل بعقد موقت أو شغل متقطع، وحتى بالنسبة إلى النساء والشباب الذين يُعالون من الأقارب أو في إطار منحة، جميع هؤلاء هم عرضة للبطالة وتبعاتها السوسيواقتصادية والنفسية خصوصًا. ومعها، يبرز دور السياسات التنموية وبرامج التشغيل القاصرة والفاشلة التي تغذي سلبيًا إنتاج مزيد من عناصر الاستبعاد المهني والاقتصادي والاجتماعي لهؤلاء الشباب. ففي ظلّ هذا الوضع، لا يبدو لهؤلاء مخرج ومنفذ غير التعبير بأشكال وممارسات مختلفة عن وضعهم، من قبيل بعض مظاهر الاحتجاج التي عرفتها المدينتان والحيان في الأعوام الأخيرة، والتي عكست عدم رضا الشباب عن أوضاعهم السوسيواقتصادية، وكذا نيات كثر منهم في الهجرة بطرائقها كلها، آملين تحقيق بعض تطلّعاتهم وآمالهم التي ما عادت ممكنةً في مدنهم وأوطانهم.

ج - حجم الدخل ومؤشراته

يُعدّ الدخل بدوره أحد المؤشّرات الدالّة على حجم الاستبعاد أو التضمين الاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات، وهذا ما أكدته دراسات وأبحاث كثيرة[683]. ميدانيًا، يمكن تفكيك حجم الدخل الفردي عند المستجيبين في الحيين والبلدين تبعًا للعيّنة إلى خمس فئات، بعد تحييد فئة من هم من دون دخل فعلي؛ إذ وصل عددهم الكلي إلى 132 شخصًا. وشكّلت هذه النسبة 44 في المئة من النسبة العامة، وهذا ما يوضّحه الجدول (15-2) والشكل (15-9).

الجدول (15-2) الشكل (15-9)

توزّع نسب الدخل بحسب الفئات توزّع نسب الدخل بحسب الفئات

الفئات بالدولار (دولار أميركي)	توزّع المداخيل	
	العدد	النسب في المئة
أقل من 100 دولار أميركي	11	6.55
من 100 إلى أقل من 200 دولار أميركي	47	27.98
من 200 إلى أقل من 300 دولار أميركي	56	33.33
من 300 إلى أقل من 400 دولار أميركي	26	15.48
أكثر من 400 دولار أميركي	28	16.66
المجموع	168	100

يظهر من خلال الجدول (15-2) والشكل (15-9) أن مداخيل أغلبية الفئات تنحصر بين أقلّ من 100 دولار أميركي للفرد في الشهر و400 دولار. وضمن هذه الفئات أيضًا، يتّضح أن فئة 200 إلى أقلّ من 300 دولار، وبعدها فئة 100 إلى أقلّ من 200 دولار، هما الفئتان الغالبتان؛ إذ وصلت نسبة الأولى إلى ما يقارب 33.5 في المئة، بينما بلغت نسبة الفئة الثانية ما يقارب 28 في المئة. وإذا جمعنا بينها، فستصبح نسبة الفئتين أكثر من 61 في المئة؛ ما يعني أن دخل الفئة الغالبة ضمن عيّنة البحث يراوح شهريًّا بين 100 وأقل من 300 دولار، بينما لا تتعدّى نسبة باقي الفئات 39 في المئة من النسبة الإجمالية لأصحاب المداخيل.

بالنسبة إلى مقارنة ذلك بين البلدين، سجّلنا بخصوص جزء العيّنة في المغرب أن أغلبية الفئات المكوّنة لها إلى فئة أقل من 300 دولار هي فئات ذات مداخيل تقلّ (إذا احتسبناها أجورًا) عن الحدّ الأدنى للأجر القاعدي المتفق عليه في هذا البلد بقطاعيه العام والخاص؛ إذ يصل الحدّ الأدنى إلى 3 آلاف درهم، أي ما يعادل نحو 306 دولارات في التوظيف العمومي، وينزل ذلك إلى 2369 درهمًا، أي ما قيمته 242 دولارًا شهريًا في القطاع الخاص.

تُظهر مقاربة هذا المعطى الرقمي بالنتائج المحصلة من خلال الجدول (15-3) أن مداخيل (إذا احتسبناها أجورًا) ما يقارب 61 في المئة من هؤلاء المستجيبين هي تحت عتبة الحدّ الأدنى للأجور. أما بالنسبة إلى من هم فوق عتبة الحد الأدنى، فبلغت نسبتهم أقل من 40 في المئة.

الجدول (15-3) **الشكل (15-10)**

حجم دخل كل فرد شهريًّا في حي السلام **حجم دخل كل فرد شهريًّا في حي السلام**

الفئات بالدولار (دولار أميركي)	توزّع المداخيل	
	العدد	النسبة في المئة
أقل من 100 دولار أميركي	04	4.17
من 100 إلى أقل من 200 دولار أميركي	24	25
من 200 إلى أقل من 300 دولار أميركي	30	31.25

من 300 إلى أقل من 400 دولار أميركي	17	17.71
أكثر من 400 دولار أميركي	21	21.87
المجموع	96	100

بالنسبة إلى علاقة ذلك بمستوى خط الفقر وعتبته في المغرب، حيث الدخل النقدي في هذا السياق هو أحد أنماط الموارد التي يمكن أن نقيس ونفسّر بها الفقر في هذا المجتمع[684]، وقبل ذلك وبالعودة إلى التقارير الدولية المختلفة، ومنها البنك الدولي، فسنجدها اتجهت منذ تشرين الأول/أكتوبر 2015 إلى إعادة تحديد عتبة خط الفقر؛ إذ بسبب الاختلال بين مستويات المعيشة وحاجاتها الأساسية، في مقابل انخفاض الدخل في العالم، رفع هذا الخط من 1.25 دولار أميركي في اليوم، إلى 1.9 دولار. وبموجب ذلك، تمّ تصنيف من تقبع مداخيلهم تحت ذلك في خانة تحت عتبة خط الفقر[685].

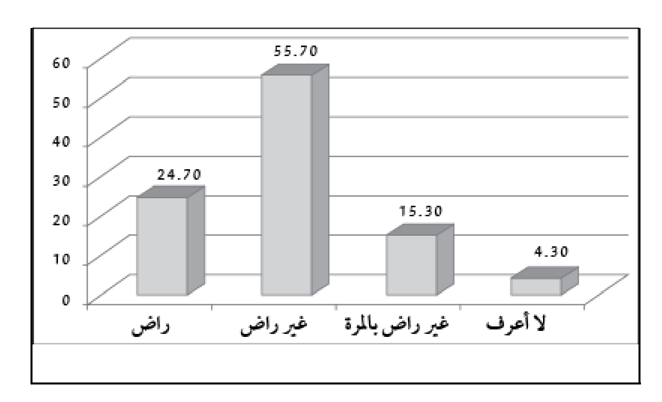
توازيًا مع ذلك، إذا كان من هم من دون دخل، وبلغت نسبتهم 36 في المئة من المستجيبين في المغرب، تضاف إليها فئة الأقل من 100 دولار التي صرّح بها فردٌ واحد بعدم تجاوز دخله عتبة 50 دولارًا، وبعملية حسابية تبعًا لتحديدات البنك الدولي، فإنّ كلّ دخلٍ يقلّ عن 57 دولارًا يصنف ضمن الحد الأدنى شهريًا ويضع صاحبه تحت عتبة خط الفقر. وفي العموم، فإنّ إجمالي النسبة المحصلة لمن تقلّ مداخيلهم عن ذلك هو 36.7 في المئة، في حين يصنّف الباقي فوق عتبة الفقر، حيث بلغت نسبتهم 63.3 في المئة من المستجيبين.

2 – مستويات الرضا ونيات الهجرة وأسبابها عند الشباب

لتوضيح مستويات الرضا ونيات الهجرة وأسبابها، حاولنا استقصاء موقف الشباب المستجيبين في الحيين عن مدى رضاهم عن مسؤوليهم والسياسة التنموية التي تخصّهم. وتبيّن بعد التفريغ أن نسبة 56 في المئة من المواقف والآراء عبّرت عن عدم رضاها، وزاد عليها أكثر من 15 في المئة ممّن أجابوا بعدم الرضا مطلقًا عن مسؤولي مدينتهم، وعن سياسات التنمية تجاههم، بينما ربع العينة فقط عبّر عن رضاه.

الشكل (15-11)

مدى رضا الشباب المستجيبين عن المسؤولين وسياسة التنمية (بالنسبة المئوية)

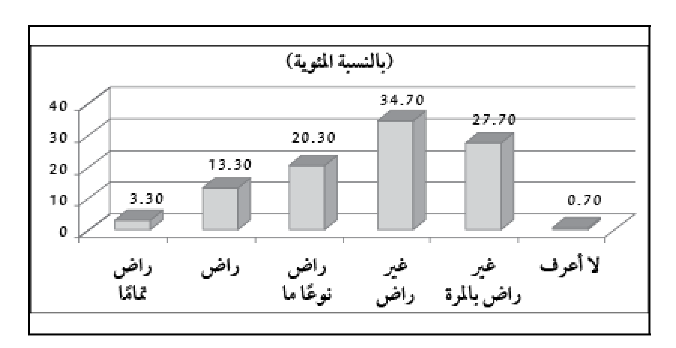


تتمثّل أهم الأسباب التي جعلت المستجيبين يعبّرون عن عدم الرضا، في عدم تحمل المسؤولين واجباتهم تجاه الشباب ومشكلاتهم، وغياب فرص الشغل بسبب ضعف سياسات التشغيل، والتهميش والإقصاء من المسؤولين للشباب، يرافقه انتشار الفقر الحضري ومختلف الظواهر المرتبطة به نتيجة تهميش آخر لهذه الأحياء وساكنتها. مع العلم أن هذا الأمر اختلف مع نسبة من عبّروا عن رضاهم؛ إذ أقرّ ربع المستجيبين بوجود تحسّن لسياسات التنمية والاهتمام بأوضاع الشباب، وكذا فرص الشغل التي أصبحت متوافرة بحسب قولهم أكثر من ذي قبل.

في سياقٍ متصل، حاولنا قياس مدى رضا المستجيبين عن أوضاعهم السوسيواقتصادية خصوصًا؛ فكانت النتائج مرةً أخرى عاكسةً حجم نقمة الشباب على أوضاعهم، إذ عبّر أكثر من 63 في المئة من هؤلاء عن عدم الرضا وعدم الرضا التام عن أوضاعهم. وتوزّعت هذه النسبة بين ما يقرب من 35 في المئة من إجمالي النسبة العامة بعدم الرضا، بينما أكّد ما يقرب من 28 في المئة عدم الرضا مطلقًا. والأمر لا يختلف إلى حد ما مع فئة الراضين نوعًا ما عن أوضاعهم؛ إذ نلمس تردّد بعض المستجيبين واتجاهه إلى التعبير عن ذلك بهذا الشكل، بينما لم تتعدّ نسبة المعبرين عن رضاهم ورضاهم التام ما يقرب من 17 في المئة.

الشكل (15-12)

مدى رضا الشباب المستجيبين عن وضعهم السوسيواقتصادي في البلدين



تعكس لنا هذه القراءة مستويات الشباب ومواقفهم من أوضاعهم، سواء تلك التي تتعلق بوضعهم الذاتي، أم تلك التي تتعلق بالسلطة وبرامج التنمية تجاه أوضاعهم وأحيائهم ومن ثم مستقبلهم؛ إذ برّر معظم الشباب ذلك بمجموعة من الأسباب والعوامل، أهمها: غياب فرص الشغل، والعيش في أوضاع مُزرية وقاسية؛ ما زاد شعورهم بالتهميش والإقصاء والاستبعاد. يضاف إلى ذلك نقص المرافق التي يمكن أن تساهم في اندماجهم والتخفيف من وطأة أوضاعهم. لكنّ هذا الشعور يختلف مع بعض ممّن عبّروا عن رضاهم ورضاهم التام نوعًا ما عن أوضاعهم السوسيواقتصادية؛ إذ رأى هؤلاء أن هناك تحسنًا طفيفًا في أوضاعهم عن ذي قبل، ومن ثمّ ففي ذلك مدعاة بحسب قولهم للتفاؤل بمستقبلهم في هذه الأحياء.

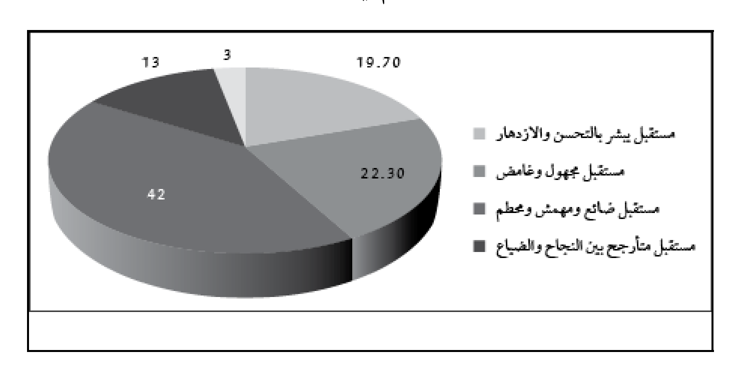
أما بالنسبة إلى مقارنة ذلك بين الحيين والبلدين، فإننا لم نسجّل تباينًا واضحًا؛ ذلك أن الشباب، على الرغم من اختلاف مناطق وجودهم وأوضاع بلدانهم، فإنّ لغتهم كانت واحدةً وملخّصةً حجم الاستبعاد والتهميش والضياع الذي يعيشونه في هذه الأحياء؛ إذ تعكس أوضاعهم الاجتماعية الكثير من ذلك. فنسب الجريمة الحضرية وتعاطي المخدرات مرتفعة بإجماع أفراد العيّنة الذين أقرّوا صراحة بذلك، وعدّوا السلطة وسياسات الدولة مسؤولة مباشرة عن تكريس هذا الوضع. كما يسجل الحيان بانتظام حالات انتحار، وردّ الشباب المستجيبون ذلك إلى عوامل اجتماعية واقتصادية قبل أن تكون نفسية.

بالنسبة إلى الربط بين نسب التعبير عن الرضا من عدمه ومتغير الجنس، سجّلنا أن فئة الإناث هنّ الأكثر رضًا والأقلّ في نسب عدم الرضا وعدم الرضا مطلقًا من نسب الذكور. وبالعكس، كان الشباب الذكور أكثر نقمةً وتعبيرًا عن وضعهم وشعورهم بالتهميش والإقصاء في مجتمعاتهم ومدنهم من فرص التنمية؛ ومن ثمّ عبّرت أغلبيتهم عن الشعور بالخوف من المستقبل والبحث عن الحل، ولو عبر الهجرة بوصفها الآلية الوحيدة لتغيير الأوضاع في تصوّرهم.

في هذا السياق، عبّر 42 في المئة من الشباب عن ضياع مستقبلهم وتهميشه، وأضاف أكثر من 22 في المئة منهم أن مستقبلهم يبدو مجهولًا وغامضًا في أحيائهم وأوطانهم، في حين عدّ 13 في المئة منهم أن مستقبلهم يتأرجح بين النجاح والضياع. وما يقرب من 20 في المئة فقط من مجموع المستجيبين أجابوا بأن مستقبلهم يبشّر بالتحسّن والازدهار، في الوقت الذي امتنع 3 في المئة منهم عن تقديم تصوّر لمستقبلهم.

الشكل (15-13)

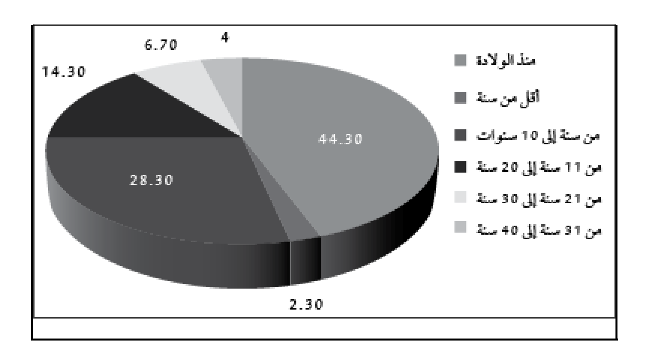
تطلّعات الشباب وآمالهم في البلدين (بالنسبة المئوية)



تعكس لنا قراءة هذه النسب وضع الشباب في الحيين ومن ثمّ البلدين وكذا الجنسين، الذين مهما اختلفوا في بعض الطروحات، فإنّ لسانًا واحدًا وتعبيرًا واحدًا جمعا بينهم: ضيق الأفق وانحسار التطلّعات إلى المستقبل؛ ما ساهم بحسب قولهم في تنامي آمال الهجرة والتغيير سواء في الداخل أم إلى الخارج. فإذا علمنا أن ما يقرب من 56 في المئة من المستجيبين هم في الأصل من المهاجرين إلى هذه الأحياء، ومن مناطق مختلفة نصفها داخلية من الأحياء الحضرية الأخرى في المدينتين، والنصف الثاني توزّع بين الهجرة إليها من خارج مجالها الحضري أو من مناطق ريفية قريبة أو بعيدة منها، ومن ثمّ 44 في المئة فقط هم من ولدوا في هذه الأحياء، فإن هذا يعكس في قراءته حالة اللااستقرار لدى هؤلاء المستجيبين وتفكيرهم الدائم في معاودة الهجرة إلى مناطق أفضل وضعًا، ومن ثمّ يجعل من هذه الأحياء مراكز عبور، أكثر منها مجالات للاستقرار الدائم.

الشكل (15-14)

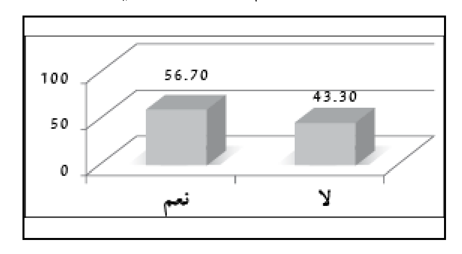
مدة الهجرة والاستقرار وتاريخها في الحيين (بالنسبة المئوية)



دفع هذا الوضع ما يقرب من 57 في المئة من الشباب المستجيبين إلى التفكير الصريح في ترك هذين الحيين، والبحث عن سكن في باقي الأحياء الحضرية الأخرى، وحتى إلى تفكير بعضهم الآخر في هجرة عكسية من المدينة إلى الريف.

الشكل (15-15)

نيات الشباب المستجيبين وتفكيرهم في هجرة الحي مستقبلًا (بالنسبة المئوية)



أما بالنسبة إلى الأسباب التي تدفع (الطاردة) هؤلاء للتفكير في هجران أحيائهم، فتتعدد وتختلف بحسب أوضاع كل فرد. لكن في العموم، يمكن تحديدها تبعًا لإجابة معظم المستجيبين على النحو التالي:

- يريد معظم المستجيبين الانتقال والهجرة إلى أحياء يسكن فيها أقاربهم؛ فهم يبحثون عن مجاورة الأقارب والعائلة، باعتبار أن ذلك يُسهّل عليهم «نسج العلاقات الاجتماعية ... والتعاون في البناء والتضامن ... إلخ»[686].

- ركّز معظم المستجيبين على الأسباب الدافعة له لهجرة الحيين على مسألة الأمن وتفشّي بعض مظاهر الجريمة والمخدرات بين أوساط الشباب؛ إذ يُوصم هذان الحيان في الحسّ العام المحلي (على مستوى المدينة) بالعنف والانحراف والجريمة والعشوائية، ما جعلهما مركزي عبور على الدوام.

- عدم توافر فرص الشغل في الحيين، كما أن الطموح إلى تحسين مستوى العيش دافع بحسب المستجيبين إلى الهجرة. فهذه الأوضاع هي فضاءات ومصدر للطرد، بحسب تعبيرهم، نحو الأنسجة الحضرية الأخرى في المدينة، وأمل هؤلاء بالبحث عن إمكانات الاندماج الاقتصادي خصوصًا، وتحقيق مشروعات للحياة. ففي ظلّ ارتكاز التنمية والحركية الاقتصادية في مركز المدينة وفي بعض الأحياء الأخرى القريبة، ومع تكريس تهميش الأطراف والضواحي، فإن هذا كله يدفع إلى هجرة هذه الأحياء الفقيرة إلى أحياء أخرى.

- الحيان شعبيان ولا تسمح أوضاعهما البيئية والاجتماعية بالاستقرار الأبدي فيهما. كما لا يلبي وضعهما طموحات الشباب في الدراسة والمستقبل الأفضل، ولا يوفر لهم عناصر ومستويات من الرضا.

يختلف الأمر مع فئة أخرى من المستجيبين، قُدرت نسبتها بأكثر من 43 في المئة، أجابت بـ «لا» للانتقال والهجرة من الحيين. وتعدّدت أسبابها في تفكيرها في الاستقرار الدائم في الحيين، عكس الفئة الأولى. وانحصرت تبريراتها في:

- مستوى العيش وبساطة الأسعار وتكاليف المعيشة وتوافر المتطلّبات والضروريات.

- الارتباط الوجداني والتعلق بهذه الأحياء دافع إلى الاستقرار النهائي، ومانع التفكير في الانتقال والهجرة.

- يكبح تركّز القرابة والعائلة في الحيين التفكير في الهجرة والانتقال إلى أحياء أخرى. هنا، تبرز أهمية عامل الرباط الاجتماعي في المساعدة في الاندماج الاجتماعي.

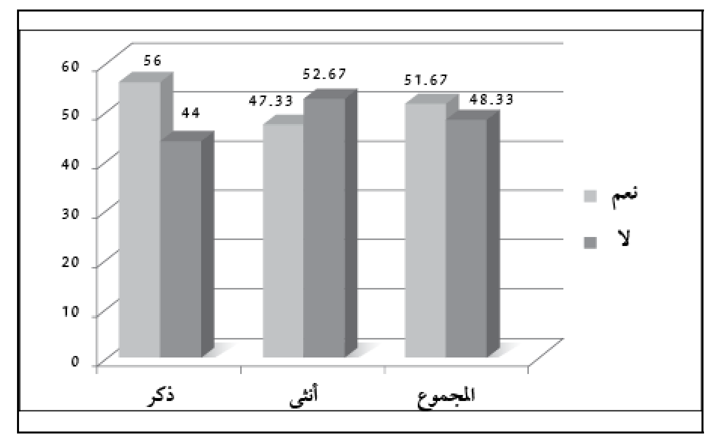
- اعتبر آخرون أن ارتباط شغلهم في الحيين يمنعهم من التفكير الآني في الهجرة إلى أحياء أخرى.

إذا كان هذا يرتبط بنية الهجرة وآفاقها عند الشباب في الداخل، فإنّ المنحى نفسه يتّجه إليه التفكير في الهجرة الخارجية لو توافرت فرصٌ في ذلك؛ إذ سجّلنا في هذا السياق أن ما يقرب من 52 في المئة من المستجيبين أجابوا باستعدادهم للهجرة إلى الخارج، وبالوسائل كلها، في حال توافر ذلك. غير أن هذا الأمر اختلف في المقارنة بين الجنسين وبين أوضاعهم الاجتماعية والعائلية؛ إذ وجدنا أن فئة الذكور من العزاب هم الأكثر استعدادًا، ذهنيًا وجسديًا، لخوض تجربة الهجرة. وفي المقابل، ليس لفئة الذكور المتزوجين استعداد للهجرة؛ إذ عبّر في هذا السياق 44 في المئة من المستجيبين عن ذلك.

بالنسبة إلى فئة الإناث، أجاب أكثر من نصفهن، أي ما يقرب من 53 في المئة، برفض مغامرة الهجرة، وتحبيذ الاستقرار. ومن هؤلاء كانت النسبة الأكبر للمتزوجات، بينما ما يقرب من 48 في المئة منهن أجبن باستعدادهنّ للهجرة، وكانت الفئة الغالبة من العزباوات.

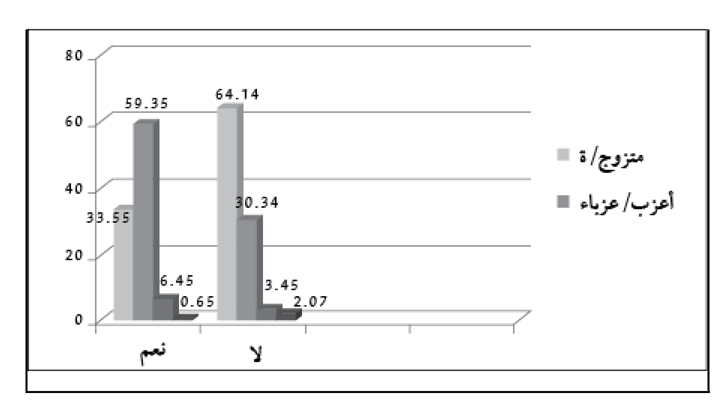
الشكل (15-16)

نيات الهجرة عند الشباب المستجيبين بحسب متغير الجنس (بالنسبة المئوية)



الشكل (15-17)

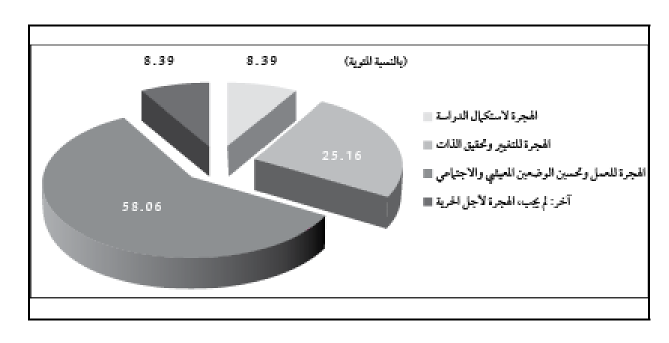
نيات الهجرة بحسب متغير الوضعية الاجتماعية للشباب المستجيبين (بالنسبة المئوية)



في العموم، وإن تقاربت النسب، فإنّ عوامل مختلفة دفعت هؤلاء الشباب إلى التعبير عن استعدادهم للهجرة. ويتجلّى ذلك أكثر من خلال الشكل (15-18).

الشكل (15–18)

أسباب استعداد الشباب للهجرة الخارجية ودوافعهم وأهدافهم منها



يبرز العامل السوسيواقتصادي بوصفه دافعًا وهدفًا أساسيًا متوخى من هذه الهجرة؛ فبسبب الأوضاع المهنية والاجتماعية والاقتصادية التي سبق تفصيلها، يتأكد أن هذا العامل ساهم في تغذية الدافعية والاستعداد للهجرة لدى أكثر من 58 في المئة من هؤلاء.

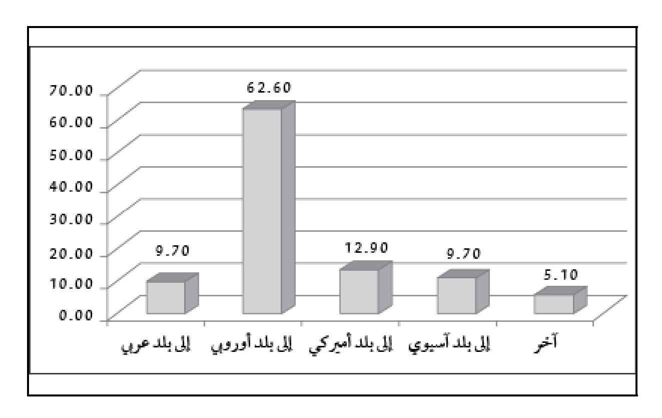
قدّرت نسبة مهمة أخرى بربع هذه النسبة (25 في المئة) أن الدافع للتغيير بأشكاله وجوانبه المختلفة، خصوصًا منه العامل الذاتي، هو ما يدفعهم إلى التفكير والاستعداد للهجرة، في ظلّ ستاتيكية أوضاعهم، بل نكوصها نحو مزيد من التأزم وغياب أيّ أفقٍ مستقبلي قريب أو منظور.

كان استكمال الدراسة والتعليم العامل الثالث في ترتيبه؛ إذ أجاب ما يقرب من 9 في المئة بذلك. فالدراسة في الخارج بالنسبة إليهم تفتح لهم آفاق تحقيق الآمال والتطلّعات والاندماج الذي لم يجدوه في الأنظمة التعليمية وسوق الشغل في بلدانهم. وقدّمت نسبة أخرى، بما يقرب من 9 في المئة، إجابات مختلفة، لكن يبقى أهم ما سجلناه فيها بحث بعض الشباب عما عبّروا عنه بالحرية بمعناها الشامل، الذي يرمز إلى معاناتهم من التضييق والتقييد الذي يشعرون به ويعيشونه داخل أوطانهم. كما عبّر آخرون ببلاغة القول إنهم يبحثون عن التقدير (الشعور بأننا بنو آدم). وهو ما يعكس واقع حالهم الذي لم ينتج إلا مزيدًا من عناصر الحرمان والظلم واللامساواة في الفرص، ومن ثمّ يبقى ذلك كله دافعًا أساسيًا إلى هجرة الوطن عوض العيش في غربته.

بالنسبة إلى اتجاهات الهجرة المرغوب فيها، اختار معظم من أجاب باستعداده للهجرة إلى أوروبا الغربية، خصوصًا فرنسا وبريطانيا وألمانيا. وكانت نسبة ذلك أكثر من 62 في المئة من النسبة الخاصة بهذه الفئة، بينما ظلّ باقي النسب أقلّ ومتقاربًا بعضه من بعض، وشملت القارات والدول الأخرى.

الشكل (15–19)

اتجاهات الهجرة المرغوب فيها عند الشباب المستجيبين (بالنسبة المئوية)



خلاصات واستنتاجات

نستنتج من خلال درس واقع الشباب وتحليله في الحيين والبلدين أن نوعين من الاستبعاد الاجتماعي يميزان وضع الشباب، أحدهما إرادي مرتبطٌ في حدوثه بحالاتٍ لمستجيبين اختاروا عدم المشاركة الطوعية، ومن ثمّ لم تكن للسلطة مسؤولية كاملة في ذلك. بينما أغلبية المستجيبين تعيش في ظل وضع استبعاد لا إرادي بسبب ضعف آليات التنمية وسياسات الدولة تجاه هذه الفئة وأحيائها، ومن ثمّ فإنّ ذلك يحمّلها مسؤولية الوضع ومآلاته السلبية.

من خلال تتبّع أوضاع الشباب وأحيائهم السكنية وسبرها، تبيّن أن كثيرين منهم يعيشون ظروفًا مُزرية، حيث البطالة وضعف الدخل وانهيار القدرة الشرائية وانخفاض مستويات الاستهلاك، وعدم توافر المسكن للأغلبية، أو حتى تدهوره واهترائه. ويعكس هذا بدوره ضعف آليات التنمية التي تمّ بموجبها التخلّي عن تنمية الأطراف لمصلحة المركز ولفئات على حساب أخرى. وبسبب ذلك، عجزت السلطة المحلية والمركزية عن إيجاد التوليفة الممكنة لحل المشكل ودمج مختلف الشباب في نسق التنمية.

كرّس انتشارُ أشكال التسيير البيروقراطي، مع ما يرتبط به من محسوبية ومحاباة وزبونية في تحصيل مناصب العمل وتوفير السكن وغيره، وسوء توزيع الخيرات والمقدرات بعدل بين جميع الفئات، وخصوصًا الشباب منها، استمرارَ استبعاد الشباب وتهميشهم وغذّاه؛ ووسّع ذلك في المقابل هوّة اللاثقة بالسلطة وطرائقها وسياساتها وبرامجها الارتجالية غير المخططة.

أشعرت هذه الوضعيات الشباب بأنهم الفئة الأكثر استبعادًا، ومن ثمّ إقصاءً وحرمانًا وتهميشًا؛ ما ولّد لديهم نقمةً على أوضاعهم وغذّاها، وساهم على نحو عكسي في انتشار ظواهر سلبية كثيرة في المجالات الحضرية للحيين والمدينتين، من قبيل العنف والإجرام الحضريين والفقر والإدمان والانتحار؛ بسبب انسداد الأفق في وجوه شباب كثر منهم.

في سياق متصل، دفع هذا الوضع شبابًا كثرًا إلى التفكير في الهجرة التي أصبحت عند هؤلاء المخرج والمنجى من براثن الظلم والاستبعاد والتهميش والحرمان واللامساواة التي يعيشونها يوميًا في أوطانهم وأحيائهم.

تعدّدت الأسباب والعوامل التي دفعت هؤلاء الشباب إلى الهجرة، لكن يبقى أبرزها العامل السوسيو - اقتصادي وعامل الكرامة، وكذا البحث عن الحرية والإنسانية التي عبّر الشباب عن فقدانها في أرض أوطانهم؛ بل إنّ هناك من ذهب إلى تأكيد «شعور الغربة» الذي بات يعيشه في الوطن.

في العموم، تجلّى من خلال نتائج هذا البحث أن هناك رابطًا سببيًّا وثيقًا بين زيادة حجم الاستبعاد ونقص التضمين والاندماج، وتزايد التفكير في تنفيذ فعل الهجرة والإقبال عليها. وعلى العكس، عبّر الشباب المندمجون في النسقين الاجتماعي والاقتصادي في الحيين والمدينتين بصراحة أن بسبب أوضاعهم هذه لا يمكنهم التفكير في الهجرة أو تنفيذها.

المراجع

1 – العربية

ابن خلدون، أبو زكرياء يحيى. **بغية الرواد في ذكر الملوك من عبد الواد**. الجزائر: مطبعة بيير فونطانا الشرفية في الجزائر، 1903.

ابن خلدون، عبد الرحمن. **تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**. مراجعة سهيل زكّار. بيروت: دار الفكر، 2000.

الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم. جون هيلز وجوليان لوغران ودافيد بياشو (محررون). ترجمة وتقديم الجوهري محمد. سلسلة عالم المعرفة 344. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007.

أشويطر، عبد الحفيظ. «التعمير بالمغرب خلال فترة الحماية: تجربة ميشيل إيكوشار نموذجًا». أطروحة لنيل دبلوم دكتوراه في الآداب. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة محمد الأول. وجدة، المغرب، 2010.

بن جليد، عابد. «كيفيات الإدماج الاجتماعي في سيرورة التنظيم الحضري بالبلدان المغاربية: حالة مدينة وهران». ترجمة محمد كمال عبد الإله. مجلة **إنسانيات**. العدد 42 (2008).

بووشمة، الهادي. «الهجرة غير الشرعية (الحرقة): حالة الجزائر». مجلة **المواقف**. العدد 4 (كانون الأول/ديسمبر 2009).

الجزائر. الديوان الوطني للإحصائيات. «السكان المقيمين حسب السن والجنس وولاية الإقامة». في: https://goo.gl/ukjCWb

الرزقي، شرقي. **المعالم التاريخية والمواقع الأثرية بمدينة تلمسان في عدسات مصوري القرن 19م**. تلمسان: دار ابن خلدون، 2013.

زوزو، رشيد. «الهجرة الريفية في الجزائر: الظاهرة القديمة الجديدة». **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**. العدد 6 (حزيران/يونيو 2013).

زيد، الزعبي علي. «أزمة المشاركة والاندماج الاجتماعي في البلدان النامية». **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**. العدد 5 (آذار/مارس 2013).

الشباب المغربي في أفق القرن الحادي والعشرين. تنسيق مبارك ربيع. سلسلة ندوات ومناظرات رقم 59. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1996.

الشباب ومشكلات الاندماج. تنسيق عبد السلام الداشمي ومصطفى حدية. سلسلة ندوات ومناظرات رقم 49. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1995.

الظاهرة الحضرية والتنمية في تونس. تونس: دار سراس للنشر، 1993.

عز الدين، دخيل. «تقديم». أعمال الندوة الدولية «الإدماج والاندماج: الرهانات والإستراتيجيات والمرجعيات». المعهد العالي للتنشيط الشبابي والثقافي ببئر الباي. جامعة تونس، [د.ت.].

المملكة المغربية. المندوبية السامية للتخطيط. **الإحصاء العام للسكان والسكنى** 2014. تقديم النتائج الأولية من طرف أحمد الحليمي علمي. في: https://goo.gl/A5ix5D

نور الدين، بن بلقاسم. «الإدماج والاندماج: المفهوم والدّلالات والشروط الموضوعية». أعمال الندوة الدولية «الإدماج والاندماج: الرهانات والإستراتيجيات والمرجعيات». المعهد العالي للتنشيط الشبابي والثقافي ببئر الباي. جامعة تونس، [د.ت.].

2 – الأجنبية

Abadie, Louis. *Tlemcen en passé*. Nice: Edition Jacques Grandini, 1994.

Andézian, Sossie. *Expériences du divin dans l’Algérie contemporaine*. Paris: CNRS Éditions, 2001.

Asian Development Bank. *Overview of Gender Equality and Social Inclusion in Nepal*. Mandaluyong City. Philippines: Asian Development Bank, 2010.

Beall, Jo. «Globalization and Social Exclusion in Cities: Framing the Debate with Lessons from Africa and Asia.» *Environment & Urbanization*. vol. 14. no. 1 (April 2002).

Helen, Jermyn. «The Arts and Social Exclusion.» A review prepared for the Arts Council of England (September 2001).

Hills, John, Julian Le Grand & David Piachaud (eds.). *Understanding Social Exclusion*. Oxford: Oxford University Press, 2002.

Le Grand, Julian. *Individual Choice and Social Exclusion*. London: Centre for Analysis of Social Exclusion London School of Economics Houghton Street, 2003.

Lussault Michel & Pierre Signoles (eds.). *La Citadinité en questions*. Collection Sciences de la Ville. no. 13. Fascicule de Recherches no. 29. Tours: URBAMA, 1996).

Muddiman, Dave et al. *Open to All? The Public Library and Social Exclusion*. London: The Council for Museums, Archives and Libraries, 2000.

Rahoui, Houcine. «Evolution des formes de 'management' urbain à la lumière des mutations socio-politiques et économiques, en Algérie: Cas d'une ville Historique, Tlemcen (Algérie).» *Ville-Management*. vol. 7 (2006).

Shortall, Sally & Mildred E. Warner. «Social Inclusion or Market Competitiveness? A Comparison of Rural Development Policies in the European Union and the United States.» *Social Policy & Administration*. vol. 44. no. 5 (October 2010).

Versini, Dominique. *Souffrance psychique et exclusion sociale*. Rapport du groupe de travail/Secrétariat d'Etat à la lutte contre la Précarité et l'Exclusion sous la direction de Philippe Jean Parquet (Septembre 2003).

---

(643) هذا البحث جزء من زمالة ما بعد الدكتوراه (في عام 2016). ونُفّذ هذا المنشور (جزئيًا) بدعم من المجلس العربي للعلوم الاجتماعية في إطار منحة مقدّمة من مؤسسة كارنيغي في نيويورك.

(644) لمزيد من التفصيل، يُنظر: الزعبي علي زيد، «أزمة المشاركة والاندماج الاجتماعي في البلدان النامية»، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، العدد 5 (آذار/ مارس 2013)، جامعة بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ص 20–21؛ دخيل عز الدين «تقديم»، في: أعمال الندوة الدولية «الإدماج والاندماج: الرهانات والإستراتيجيات والمرجعيات»، المعهد العالي للتنشيط الشبابي والثقافي ببئر الباي، جامعة تونس [د.ت.]، ص 4؛ بن بلقاسم نور الدين، «الإدماج والاندماج: المفهوم والدّلالات والشروط الموضوعية»، في: أعمال الندوة الدولية «الإدماج والاندماج»، ص 7.

Asian Development Bank, Overview of Gender Equality and Social Inclusion in Nepal (Mandaluyong City, Philippines: Asian Development Bank, 2010), p. 3.

(645) Tania Burchardt, Julian Le Grand & David Piachaud, «Introduction,» in: John Hills, Julian Le Grand & David Piachaud (eds.), Understanding Social Exclusion (Oxford: Oxford University Press, 2002), pp. 1-12; Dave Muddiman, «Theories of Social Exclusion and the Public Library,» in: Dave Muddiman et al., Open to All? The Public Library and Social Exclusion (London: The Council for Museums, Archives and Libraries, 2000), pp. 1-15.

(646) Muddiman et al., Open to All? p. 4.

(647) Ibid, p. 4.

(648) Jermyn Helen, «The Arts and Social Exclusion,» A Review Prepared for the Arts Council of England (September 2001), p. 2.

(649) Muddiman et al., p. 2.

(650) Ibid., p. VIII.

(651) Ibid, p. 5.

(652) Muddiman, «Theories of social,» pp. 2-3; Sally Shortall & Mildred E. Warner, «Social Inclusion or Market Competitiveness? A Comparison of Rural Development Policies in the European Union and the United States,» Social Policy & Administration, vol. 44, no. 5 (October 2010), pp. 576- 577; Dominique Versini, Souffrance psychique et exclusion sociale, Rapport du groupe de travail/Secrétariat d'Etat à la lutte contre la Précarité et l'Exclusion auprès du Ministre des Affaires Sociales, sous la direction de Philippe Jean Parquet (Septembre 2003), pp. 14-15.

(653) Jo Beall, «Globalization and Social Exclusion in Cities: Framing the Debate with Lessons from Africa and Asia,» Environment & Urbanization, vol. 14, no. 1 (April 2002), pp. 43- 45, 50-51.

(654) Julian Le Grand, Individual Choice and Social Exclusion (London: Centre for Analysis of Social Exclusion London School of Economics Houghton Street, 2003), p. 1-2.

(655) مصطفى حدية، «تطلعات الشباب بين الواقع وآليات التحقيق»، في: **الشباب المغربي في أفق القرن الحادي والعشرين**، تنسيق مبارك ربيع، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 59 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1996)، ص 27؛ عبد الكريم غريب، «أي نموذج للتوافق لدى الشباب المغربي»، في: **الشباب المغربي**، ص 125.

(656) المرجع نفسه، ص 123.

(657) حدية، ص 28.

(658) المرجع نفسه، ص 29.

(659) مصطفى محسن، «الشباب وإشكالية الاندماج الاجتماعي: مقاربة سوسيولوجية»، في: **الشباب ومشكلات الاندماج**، تنسيق عبد السلام الداشمي ومصطفى حدية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 49 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1995)، ص 26.

(660) رشيد زوزو، «الهجرة الريفية في الجزائر: الظاهرة القديمة الجديدة»، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، جامعة بسكرة، العدد 6 (حزيران/ يونيو 2013)، ص 144.

(661) طريفة الشاذلي، «الهجرة والتحضر في تونس»، في: **الظاهرة الحضرية والتنمية في تونس** (تونس: دار سراس للنشر، 1993)، ص 19.

(662) الهادي بووشمة، «الهجرة غير الشرعية (الحرقة): حالة الجزائر»، مجلة **المواقف**، عدد خاص «الهجرة والمواطنة»، منشورات جامعة معسكر، رقم 4 (كانون الأول/ ديسمبر 2009)، ص 225.

(663) المرجع نفسه.

(664) لمعرفة معنى كلمة تلمسان وتاريخها، يُنظر: عبد الرحمن بن خلدون، **تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، مراجعة زكّار سهيل، الجزء السابع (بيروت: دار الفكر، 2000)، ص 104–105؛ أبو زكرياء يحي بن خلدون، **بغية الرواد في ذكر الملوك من عبد الواد**، مج الأول (الجزائر: مطبعة بيير فونطانا الشرفية في الجزائر، 1903)، ص 19–20.

(665) الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، «السكان المقيمون حسب السن والجنس وولاية الإقامة»، شوهد في 2/ 2/ 2018، في: https://goo.gl/ukjCWb

(666) Louis Abadie, Tlemcen en passé (Nice: Edition Jacques Grandini, 1994), p. 7.

(667) شرقي الرزقي، **المعالم التاريخية والمواقع الأثرية بمدينة تلمسان في عدسات مصوري القرن** 19م (تلمسان: دار ابن خلدون، 2013)، ص 13.

(668) Sossie Andezian, «Tlemcen: Un espace de métissage,» in: Sossie Andézian, Expériences du divin dans l’Algérie contemporaine (Paris: CNRS Éditions, 2001).

(669) Houcine Rahoui, «Les formes d’appropriation de l’espace urbain Tlemcénien aux époques pré-coloniale et coloniale et durant la période contemporaine,» URBAMAG 2, Logique institutionnelle et logique citadine dans les villes du Maghreb (7 juillet 2007).

(670) Houcine Rahoui, «Evolution des formes de 'management' urbain à la lumière des mutations socio-politiques et économiques, en Algérie: Cas d’une ville Historique, Tlemcen (Algérie),» Ville-Management, vol. 7 (2006), p. 5.

(671) Ibid, p. 5.

(672) بلدية تلمسان/ مصلحة الإحصاء، «تقرير سنة 2012».

(673) Rabia Bekkar, «Boudghene: La citadinité contestée d’un quartier de Tlemcen,» in: Michel Lussault & Pierre Signoles (eds.), La citadinité en questions, Collection Sciences de la Ville, no. 13, Fascicule de Recherches no. 29 (Tours: URBAMA, 1996), p. 116.

(674) Ibid, p. 121.

(675) المندوبية السامية للتخطيط، **الإحصاء العام للسكان والسكنى** 2014، تقديم النتائج الأولية من طرف أحمد الحليمي علمي، المندوب السامي للتخطيط (13/ 10/ 2015)، شوهد في 2/ 2/ 2018، في: https://goo.gl/A5ix5D

(676) عبد الحفيظ أشويطر، «التعمير بالمغرب خلال فترة الحماية: تجربة ميشيل إيكوشار نموذجًا» (أطروحة لنيل دبلوم دكتوراه في الآداب، تخصص الديموغرافيا التاريخية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، 2009–2010)، ص 312–313.

(677) المرجع نفسه، ص 354.

(678) الندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية بوجدة، قسم التخطيط.

(679) **الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم**، جون هيلز وجوليان لوغران ودافيد بياشو (محررون)، ترجمة وتقديم محمد الجوهري، سلسلة عالم المعرفة، رقم 344 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، تشرين الأول/ أكتوبر 2007)، ص 55.

(680) المرجع نفسه، ص 54.

(681) مجدة إمام، «هجرة الشباب الدولية والتنمية: الفرص والتحديات»، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الإسكوا (حزيران/ يونيو 2009)، ص 8، شوهد في 2018/ 4/ 5، في: https://goo.gl/gYh4a6

(682) سعيد بحير، «التوجيه النفسي والتأهيل المهني للشباب المغربي»، في: **الشباب المغربي**، ص 135-136.

(683) يُنظر في ذلك مثلًا: هيلز ولوغران وبياشو، ص 30.

(684) المرجع نفسه، ص 31.

(685) Banque mondiale, «Question-réponses: La Révision du seuil international de pauvreté,» La Banque Mondiale (30 septembre 2015), accessed on 5/4/2018, at: https://goo.gl/pxpuue

(686) عابد بن جليد، «كيفيات الإدماج الاجتماعي في سيرورة التنظيم الحضري بالبلدان المغاربية: حالة مدينة وهران»، ترجمة محمد كمال عبد الإله، مجلة **إنسانيات**، العدد 42 (2008)، ص 91.

الفصل السادس عشر
الشباب وظاهرة «الحريك»
في المغرب مقاربة سوسيولوجية ...... زهير البحيري

مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أسباب الهجرة غير النظامية للشباب المغاربة نحو أوروبا، وعلى تمظهراتها وانعكاساتها في إطار ما بات يُصطلح على تسميته بظاهرة «الحريك»[687]، بوصفها أصبحت اليوم من الظواهر السوسيولوجية التي تستدعي تعميق الدراسة والتحليل؛ ليس بالنظر إلى العدد المتزايد من المهاجرين «غير الشرعيين» أو غير النظاميين، أو عدد محاولات هجرتهم فحسب، لكن باعتبار نوعية الراغبين في الهجرة والمرشحين لها، والآثار والمآسي التي تخلِّفها. وانطلاقًا من المقارَبة المعتمَدة، حاولنا فهم الظاهرة وتفسيرها في أبعادها البنيوية المعقَّدة؛ علَّنا نصل إلى نتائج علمية يمكن أن تفيد الجهات المعنية بقضايا الهجرة والمهاجرين، أو تفيد في إنجاز دراسات أكاديمية أخرى لهذه الظاهرة.

تُعَدّ ظاهرة الحريك ظاهرة اجتماعية حديثة على المجتمع المغربي، تعود إلى ثمانينيات القرن الماضي؛ إذ لم يكن قبل هذا التاريخ تداول لهذا المفهوم، سواء على مستوى الخطاب اليومي للمواطنين أم على مستوى التداول الإعلامي والبحث الأكاديمي. وتعبِّر الظاهرة عن نوع خاص من الهجرة غير النظامية، باعتبارها ظاهرة اجتماعية معقَّدة تتم خارج الضوابط القانونية المتعارَف عليها؛ وهي تعبِّر عن هروب من واقع اجتماعي لا يضمن للفرد تحقيق ذاته ووجوده الشخصي، إلى محاولة للبحث عن تأسيس واقع جديد يتناسب والتمثُّلات التي يحملها المهاجر عن العالم الآخر المهاجَر إليه.

على الرغم من أن هذا النوع من الهجرة غير النظامية لا يقتصر على فئة اجتماعية بعينها، فإنه شديد الارتباط بالفئات الشابة من المجتمع المغربي؛ وذلك لأسباب موضوعية وفئوية عمرية تؤدي دورًا رئيسًا في ركوب قوارب المغامرة من أجل الوصول إلى الضفة الأخرى من البحر المتوسط، وتحقيق حلم الرفاه الاجتماعي المنتظَر؛ ولأسباب سوسيواقتصادية واضحة، باعتبار أن الشباب هم من أكثر الفئات الاجتماعية معاناة وتضرُّرًا من تواضع مؤشرات النمو الاقتصادي والاجتماعي في المملكة المغربية، ولا سيَّما في ظل تعاظم معدلات البطالة، وغياب المحفِّزات والآليات الضرورية لتحقيق اندماجهم الاجتماعي والمجتمعي الكفيلين بتقوية فرص المشاركات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

تبعًا لذلك، تحاول هذه الدراسة البحث في ظاهرة الحريك وعلاقتها بالشباب المغاربة، من خلال التساؤلات التالية: ما المحددات والعوامل المتحكِّمة في إنتاج الظاهرة؟ وما ارتباطاتها الظاهرة والخفية بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمعات المحلية؟ وهل يمكن القول إن واقع الأزمة التي يعيشها الشباب المغاربة سبب كافٍ لجعل هؤلاء يخاطرون بأنفسهم وذواتهم من أجل شيء قد لا يتحقق؟ وما الطرائق والاستراتيجيات التي يعتمدها الشباب للوصول إلى الضفة الأخرى من البحر المتوسط؟ ثم ما آثار هذا النمط من الهجرة وانعكاساته على الفرد والأسرة والمجتمع؟

أما فرضيات هذه الدراسة فهي: أن ضعف مؤشرات التنمية البشرية وتواضع فرص المشاركات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشباب يشكلان العامل الأساس في هجرتهم بطرائق غير شرعية نحو الدول الأوروبية؛ وأن المواقف الفردية والتمثلات الاجتماعية النمطية الإيجابية للشباب عن الضفة الأخرى من المتوسط تساهم بقدر كبير في

تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا؛ وأن «مافيا الإتجار بالبشر» تؤدي دورًا رئيسًا في ارتفاع معدلات الهجرة غير النظامية للشباب، خصوصًا مع القرب الجغرافي بين المغرب وإسبانيا، ومع واقع الأزمة التي يعيشها الشباب؛ وأن لظاهرة الحريك انعكاسات اجتماعية، اقتصادية ونفسية متعددة على المهاجر، وعلى الأسرة، وعلى المجتمع.

من الدراسات المهمة التي عالجت موضوع الهجرة السرية في المغرب، نجد العدد الأول من **مجلة سياسات الهجرة**[688] الذي تضمَّن خمس مقالات اهتمت بدراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتحليلها بالنسبة إلى الأطفال القاصرين؛ منها: مقالة محمد مرجان، بعنوان «من الحكرة إلى الحركة: الهجرة السرّية للقاصرين المغاربة»[689]، حيث حاول الباحث من خلالها استجلاء الظروف السوسيواقتصادية التي تدفع الأطفال إلى الهجرة السرية جرَّاء ما يعانونه من تهميش اجتماعي، «والحكرة» كما يسميها، لا تعدو أن تكون نوعًا من الإحساس بالتدني والعجز والمهانة؛ ومن ثم، فهي تولِّد لدى صاحبها إما الاستسلام والخنوع، وإما الرغبة في الانطلاق وبناء جديد للذات، لا يكون إلا عبر الهجرة السريّة نحو أوروبا.

في المجلة نفسها، وغير بعيد من الإشكالية السابقة، نجد عبد الرحيم تمحري يبحث في ظاهرة هجرة القاصرين غير الشرعية، بالتركيز على البعد النفسي[690]؛ إذ يرى في مقالته «القاصرون المغاربة المهاجرون إلى أوروبا: من الهجرة النفسية إلى اقتلاع الهوية» أن هجرة القاصرين ترتبط بأطفال الشوارع المحرومين من تلبية الحاجات الأساسية، النفسية منها والمادية؛ معتبرًا أن ذلك أساس الهجرة النفسية التي تتجلى في الاغتراب داخل الوطن، وتنتهي بهؤلاء الأطفال الذين يفرُّون من وضعية اليأس النفسي والبؤس الوجودي إلى غربة فعلية في أوطان الآخرين، تؤدي، بحسب رأيه، إلى اجتثاث هوياتي.

نذكر أيضًا دراسةً بعنوان «الهجرة السرية بجماعة أولاد أمغار وتأثيرها على التنمية المحلية»[691]، اهتم فيها عزي هرو والمهداوي ميمون ودربوشي كمال بالبحث في الهجرة السرية بالنسبة إلى جماعة أولاد أمغار، محاولين تشخيص أسبابها وتأثيراتها المختلفة في الفرد المهاجر والمجال المدروس في إطار مقاربة جغرافية واضحة.

كما نجد أطروحة لكبير عطوف الصادرة باللغة الفرنسية في عام 2009 حول الأصول التاريخية للهجرة المغربية نحو فرنسا خلال الفترة 1910-1963[692]، التي عرض الباحث فيها سياق الهجرة المغربية نحو أوروبا؛ مؤكدًا أن الاستعمار ساهم بقدر كبير في إحداث تحولات عميقة في البنى الاجتماعية للمغرب؛ ما شكَّل دافعًا قويًّا للحركة الهجروية بشقيها الداخلي والخارجي؛ ومبيِّنًا أن الهجرة الخارجية انطلقت منذ عام 1910 وليس منذ عام 1912 الذي فُرضت فيه الحماية الفرنسية على المغرب. ويوضح لكبير عطوف أن الهجرة السرية ظاهرة قديمة في المغرب؛ وأن تاريخ الهجرة المغربية نحو فرنسا وأوروبا عمومًا لا يمكن فصله عن الهجرة السرية، وإن لم يكن العمل والإقامة في أوروبا بالسريّة نفسها؛ فسرعان ما كانت تسوّى وضعية المهاجرين في إطار ما يُسمّيه الباحث «التسويات الجماعية».

كذلك، أصدر عياد أبلال في عام 2002 كتابًا بعنوان **الهجرة السرية: مقاربة سوسيولوجية**[693]، تناول في إطاره النظري التطور التاريخي للهجرة قبل القرن السادس عشر وبعده، كما عمل على تحليل الهجرة العالمية في شمال أفريقيا من خلال أنموذج المغرب. أما عن الإطار الميداني، فركز الباحث في فصله الأول على استقرار الهجرة العمالية المغربية، وظروف نشأة الهجرة السرية، وعالج في الفصل الثاني أزمة المصطلح وأشكال الهجرة السرية، بينما خصص الفصل الثالث لعرض الفئات المرشحة للهجرة السرية، من خلال مقاربة سيكو - سوسيولوجية، قبل أن يختم كتابه بتحليل أسباب الهجرة السرية وآثارها الاجتماعية.

على الرغم من الأهمية البيِّنة لهذه الدراسات كلها في دراسة ظاهرة الهجرة غير النظامية وتحليلها، خصوصًا أنها تناولت الظاهرة من زوايا مقارباتية مختلفة، فإن أيًّا منها لم يركز على دراسة الشباب بوصفهم فئة اجتماعية محورية في المجتمع، وعلاقتهم بالهجرة غير الشرعية بصفتها ظاهرة سوسيولوجية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية متعددة.

أولًا: عينة البحث

بما أن الحريك ظاهرة اجتماعية تمس فئات ومجالات مختلفة من المجتمع المغربي، فإن إجراء مسح ميداني شامل يُعَدّ أمرًا صعبًا. لذلك، ارتأينا اعتماد تقنية التعيان[694] في دراستنا هذه الظاهرة، وفضَّلنا أن تكون عينة البحث عينة قصدية، تضم ذكورًا وإناثًا من مختلف مناطق المغرب[695]، يتباينون في متغيراتهم السوسيولوجية، لكنهم يشتركون في كونهم مهاجرين سرّيّين تمكنوا من الهجرة والاستقرار بصفة قانونية في أحد البلدان الأوروبية، أو هاجروا بطريقة غير شرعية وما زالوا يقيمون في أوروبا من دون أن يتمكنوا من الحصول على أوراق الإقامة، أو هاجروا وقُبضَ عليهم وأُعيدوا إلى بلدهم الأصل.

على العموم، تتكون هذه العينة من 52 ذكرًا، يمثلون 86.66 في المئة من مجموع العينة، في مقابل 8 إناث يمثِّلن 13.33 في المئة. ويبيِّن الجدول (16-1) ما يخص متغير المستوى التعليمي.

الجدول (16-1)

عينة الدراسة بحسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
أمي	15	25
ابتدائي	21	35
ثانوي	14	23.33
جامعي	10	16.66
المجموع	60	100

المصدر: بحث ميداني (2016).

تُبيِّن القراءة البسيطة للجدول (16-1) أن 60 في المئة من عيّنة البحث ينحصر مستواها التعليمي بين «أمي» و«ابتدائي»؛ ما يعني أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية أكثر ارتباطًا بالفئات الاجتماعية ذات المستوى التعليمي والثقافي المحدود، وغالبًا ما تتمركز هذه الفئات في الأوساط القروية التي تعاني ضعف الخدمات التعليمية وارتفاع معدلات الهدر المدرسي، وهي المعطيات التي تؤكدها الأصول الجغرافية الجهوية لأفراد هذه العينة، والتي تبيّن أن أكثر من 66 في المئة منهم ينتمون إلى أوساط قروية.

لكن نسبة 16.66 في المئة - المشار إليها في الجدول - توضح مدى الخطورة التي أضحت تمثلها الظاهرة، والتي ما عادت تقتصر على الفئات غير المتعلمة، لكنها أصبحت تشمل فئات ذات مستوى تعليمي جامعي، سواء من الذين حصلوا على شهادات جامعية (الإجازة في الأساس) ودبلومات مختلفة، أو أولئك الذين ما زالوا يتابعون دراستهم وتكوينهم الجامعيين.

وباعتبار متغير النشاط المهني، تُبيِّن النتائج الميدانية للدراسة أن 46.66 في المئة يشتغلون في القطاع غير المهيكل أو غير المنظَّم، من خلال مزاولة بعض النشاطات التجارية البسيطة التي لا يتعدّى رأسمالها 100 يورو، في مقابل 30 في المئة، صرّحوا بكونهم بلا عمل، في حين تتوزع النسب الباقية بين موظفين نسبتهم 13.33 في المئة، وطلاب جامعيين نسبتهم 10 في المئة من أفراد العيّنة.

ثانيًا: هجرة المغاربة نحو أوروبا – من الهجرة الشرعية إلى الحريك

يقتضي فهم الظواهر وتفسيرها مقاربتها وفق منهج شمولي، ومعنى ذلك اعتماد مقاربات منهجية متعددة في التفسير والتحليل. ولأن الظواهر الاجتماعية هي ظواهر دائمة التغير والتحول، فلا يكون فهمها وتفسيرها إلا بإرجاعها إلى السياقات الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والتاريخي التي ساهمت في إنتاجها وتطوّرها.

لم يكن الحديث عن الحريك، بوصفه ظاهرة اجتماعية عرفها المغرب ويعرفها، ممكنًا قبل العقود الأربعة الأخيرة، وإنما كان الحديث يدور عن الهجرة القانونية[696] التي ارتبطت بالهيمنة الاستعمارية على دول شمال أفريقيا، وما يعنيه ذلك من حاجة إلى يد عاملة رخيصة تساعد الدول المستعمرة، فرنسا بالتحديد، في استغلال الخيرات الطبيعية لمستعمراتها، وتكون عاملًا أساسيًّا في تقوية إنتاجها الصناعي.

لأن ظروف الحربين العالميتين، الأولى والثانية، أدت إلى إضعاف البنى الاقتصادية والعسكرية للدول المتحاربة، وجدت فرنسا في مستعمراتها مصدرًا مهمًّا لليد العاملة الرخيصة اللازمة لاستمرار عمل مصانعها، ولتدعيم جبهاتها العسكرية تجاه دول المحور أيضًا؛ لذلك اتجهت نحو تجنيد عدد كبير من المغاربة[697] الذين فضّلوا الهجرة نحو فرنسا أملًا بدخل يساعدهم وذويهم على مقاومة صعوبات الحياة المختلفة، ولا سيما أن السياسة الاقتصادية للمستعمر عملت على تفكيك البنى الإنتاجية التقليدية وسلب الأراضي الفلاحية؛ الأمر الذي كان سببًا في بداية تشكيل طبقة عمالية بروليتارية.

دفعت هذه الوضعية مغاربة كثرًا إلى الهجرة نحو فرنسا التي اتخذت التسهيلات كلها لتشجيعهم على ذلك. ومعلوم أن هذه الحركية كانت في بادئ الأمر هجرة موقتة، لكنها سرعان ما تحولت إلى هجرة دائمة نتيجة عجز الجيل الأول من المهاجرين عن تغيير الوضعيتين الاقتصادية والاجتماعية اللتين كانتا منطلقًا محدِّدًا لهجرتهم، وتفكيرهم، نتيجة لذلك، في إلحاق باقي أفراد الأسرة، خصوصًا مع ارتفاع تكاليف تنقلهم المستمر بين فرنسا والمغرب.

على الرغم من حصول المغرب على استقلاله السياسي في عام 1956، فإن وتيرة الهجرة لم تتوقف، بل تواصَل مسلسل تدفّق المهاجرين نحو أوروبا نتيجة تأزّم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكانه، ولا سيما سكان المناطق القروية التي شهدت، زيادةً على تفويت أجود الأراضي للملاك الكبار، توالي سنوات الجفاف. واستغل هؤلاء المهاجرون الحاجة المتزايدة لدى الدول الأوروبية إلى اليد العاملة الآتية من الجنوب، خصوصًا مع فقدان هذه الدول جزءًا مهمًّا من بنيتها الديموغرافية المرتبطة بسن العمل[698]، والضرورية للنهوض الاقتصادي لمحو آثار الحرب المدمرة.

شهدت المرحلة بين سبعينيات القرن العشرين وتسعينياته بداية ظهور «التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين»[699] ومزاحمتهم مواطني البلدان الأصليين[700]، خصوصًا مع الأزمة البترولية في عام 1974، وما أعقبها من تنامي الأيديولوجيا العنصرية المرتبطة باليمين المتطرف، الداعية إلى طرد العرب والمسلمين من أوروبا. شكّلت هذه المرحلة منعطفًا مهمًّا في تاريخ الهجرة العمالية؛ إذ شرعت خلالها دول أوروبية كثيرة في اتخاذ إجراءات وسن قوانين للحدّ من الهجرة الأجنبية، ومن ذلك: فرنسا وسويسرا والدانمارك وألمانيا الاتحادية والسويد والنرويج وهولندا وبلجيكا[701].

هكذا، تم فرض تأشيرة الدخول (الفيزا) إلى فرنسا في عام 1986، ووضعت فرنسا إجراءات دقيقة تقيّد إمكان الحصول عليها، خصوصًا بالنسبة إلى حالات التجمع العائلي التي كانت في ما سبق منفذًا مهمًّا لتحقيق «حلم» الهجرة، قبل أن تلتحق بها بقية الدول الأوروبية التي عملت بدورها على تشديد القوانين والإجراءات التي تسمح

باستقبال مزيد من المهاجرين، إضافة إلى توقيعها عددًا من اتفاقات الشراكة والتجارة مع دول العالم الثالث[702]؛ بهدف إيجاد «علاقات تعاقدية بما يمكِّن دول الاتحاد الأوروبي من الحد من الهجرة غير الشرعية»[703].

مع انضمام إسبانيا إلى فضاء «شينغن»[704] الذي دخل حيّز التنفيذ في عام 1995، أخذت ظاهرة الهجرة أبعادًا أكثر تعقيدًا؛ حيث عملت السلطات الإسبانية، بتوجيه ودعم من الدول الأوروبية الأخرى، على تشديد إجراءات الدخول إلى حدودها الوطنية؛ باعتبارها من الدول الأكثر استقبالًا للمهاجرين غير الشرعيين (خصوصًا من دول أفريقيا)[705]، وباعتبارها بوابة عبور إلى باقي الدول الأوروبية أيضًا.

كان تحوُّل ظاهرة الهجرة من قضايا اقتصادية إلى قضايا أمنية وسياسية دافعًا لتأسيس الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود الخارجية وحمايتها .Frontex) في عام 2004، حيث عُهدت إليها إدارة التعاون العملياتي في ما يرتبط بتطوير وتشديد لنظام حراسة الحدود الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي، وذلك في ظل تصاعد تدفق المهاجرين غير النظاميين (غير الشرعيين)، وتزايد الخطر الذي باتوا يشكلونه على الأمن القومي الأوروبي.

كان لهذه السياسة الصارمة التي انتهجتها الدول الأوروبية بالغ الأثر في المواطنين المغاربة الذين لم يزدهم تأزم الأوضاع السوسيواقتصادية في المغرب إلا إصرارًا على الهجرة نحو الديار الأوروبية، باعتبارها الخيار الأمثل لمعالجة المشكلات المعقدة الناتجة من فشل السياسات التنموية التي اتبعها المغرب منذ الاستقلال، ولم تكن قادرة على الاستجابة لحاجات المغاربة المُلحَّة، من شغل وتطبيب وخدمات أساسية، خصوصًا مع تطبيق سياسة التقويم الهيكلي، وتوالي سنوات الجفاف التي زادت تعقيد الوضعيتين الاجتماعية والاقتصادية، ولا شك.

لكن هذا الإصرار على الهجرة والوصول إلى الضفة الأخرى من المتوسط سرعان ما اصطدم بصرامة الإجراءات القانونية الضرورية لتحقيقه؛ ما كان عاملًا أساسيًّا في تنامي تيارات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، التي وإن كانت أصولها الأولى تعود إلى عشرينيات القرن الماضي[706]، فإنها تطوّرت كثيرًا في ما بعد، من حيث عدد الراغبين في الهجرة وأنماطها.

تؤكد الأرقام المتاحة، على الرغم من أن صدقيتها نسبية، الارتفاع الواضح في عدد الوافدين إلى أوروبا بطرائق غير قانونية؛ فبحسب جريدة **إلباييس** الإسبانية[707]، ازداد عدد المهاجرين المغاربة غير الشرعيين الذين تم توقيفهم من 6701 مهاجر في عام 1996 إلى 12858 مهاجرًا في عام 2000، وهذا يوضح العدد المتزايد من المغاربة الراغبين في الهجرة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، خصوصًا قبل تطبيق البرنامج المندمج لليقظة الخارجية في عام 2002، الذي ساهم بقدر كبير في الحد من عدد المرشحين للهجرة غير الشرعية، سواء من المغرب أم غيره من دول جنوب الصحراء. عمومًا، تشير التقديرات إلى أن عدد المغاربة المقيمين بطرائق غير شرعية، في أوروبا يراوح بين 150 ألفًا و250 ألفًا[708].

أكيد أن هذا التطور الذي عرفته ظاهرة الحريك لا يقتصر على عدد المهاجرين غير الشرعيين، خصوصًا مع تحوُّل المهاجرين السريّين إلى تجارة رابحة من مافيا تهريب البشر، لكنه يشمل أبعادًا أخرى تتمثل في المآسي والآلام الكبيرة التي تخلّفها هذه الظاهرة، إضافة إلى الجانب الأمني الذي أضحى من التحديات الكبرى المشتركة بين دول العالم، ولا سيما في ظل التغيرات الدولية التي أقامت ربطًا مباشرًا بين الإرهاب والمهاجرين في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001؛ إذ «أصبحت الهجرة غير النظامية، تُدرج مباشرة في خانة القضايا الأمنية، إلى جانب التهديدات الإرهابية وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة»[709].

ثالثًا: محددات الهجرة غير الشرعية (الحريك) وأسبابها وأنماطها – مقاربة ميدانية

1 – تقديم منهجي

ارتأينا الاعتماد في هذه الدراسة على تقنية المقابلات الضعيفة التوجيه، لقراءة الواقع الاجتماعي المتعلق بظاهرة الحريك لدى الشباب المغاربة. ولأن مسألة جمع المعطيات الميدانية، على الرغم من أهميتها البالغة، لا تكفي لتفسير هذا الواقع الاجتماعي وإعادة بنائه بناءً نظريًّا يمكِّن من استخلاص مقولات عامة وبناء نماذج نظرية للتفسير؛ لذلك تبقى المرحلة الأهم هي قراءة المادة المجمّعة وتفسيرها، وهذه المرحلة هي ما يعرف بـ «تحليل المضمون»[710].

تُعَدّ تقنية تحليل المضمون من أكثر تقنيات المنهج الكيفي استعمالًا في تحليل المقابلات، كما هي الحال عند علماء الاجتماع، غير أن تحديد خطواتها، ووضع وصف دقيق لما يجب اتباعه في سيرورة التفسير والتحليل هما على درجة عالية من الصعوبة؛ ذلك أنه لا توجد وصفة جاهزة يمكن اتباعها تحديدًا، لكن التعامل مع ما تم تجميعه يكون وفق المنطلقات الفكرية والمعرفية التي يؤمن ويتحلّى بها كل باحث. عمومًا، تتناول كتب علم الاجتماع أنماطًا مختلفة من تقنيات تحليل المضمون؛ يبقى أهمها: «التحليل السياقي، التحليل مقابلة - مقابلة، التحليل الجُمَلي للخطاب، ثم التحليل الموضوعاتي»[711].

فضّلنا نمط التحليل الموضوعاتي، باعتباره من أكثر أنماط التحليل اعتمادًا في البحوث والدراسات السوسيولوجية؛ حيث يرتكز على تحويل المادة المجمَّعة إلى عدد معيَّن من «المواضيع الممثلة للمضمون المحلَّل في علاقة بإشكالية البحث»[712]، وبعد ذلك، تتم عملية التفسير ذهابًا وإيابًا بين الوقائع والفرضيات المعتمدة.

2 – أسباب ظاهرة الحريك ودوافعها

بدهي أن يستهل كل بحث سوسيولوجي يندرج في إطار سوسيولوجيا الهجرة بمحاولة «الكشف عن الأسباب والدوافع والتمثُّلات الذهنية»[713] التي تجعل فردًا أو مجموعة من الأفراد يُفكّرون في الهجرة والاستقرار في مَواطن أخرى غير مَواطنهم الأصلية، خصوصًا إن كان هذا الحراك يتم خارج ما هو متعارَف عليه من قوانين وضوابط عامة، وخارج حدود الدولة الأم. وتبعًا لذلك، عملنا في بداية المقابلات على طرح مجموعة من الأسئلة التي يمكننا من خلالها استلهام الدوافع والأسباب المحركة للهجرة غير الشرعية لدى الشباب المغاربة، كما حاولنا معرفة مدى تشاورهم مع أفراد من داخل الأسرة أو من خارجها قبل اتخاذ هذا القرار المصيري.

بعد قراءتنا وموضعتنا الأجوبة المحصَّلة ميدانيًّا، تبيَّن لنا أن أسباب الحريك ودوافعه نحو أوروبا لا تختلف من حيث المبدأ عن الأسباب العامة المحركة لظاهرة الهجرة بأبعادها واتجاهاتها المختلفة؛ فهي خليط مركَّب من التعقيدات التي تدفع الفرد إلى الهجرة، يجمع بين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي.

أ – الأسباب الاقتصادية

إن السياسة التنموية التي اتّبعها المغرب، منذ أعوام الاستقلال، وارتكزت على الطابع القطاعي والممركز، لم تكن قادرة على معالجة مظاهر العجز المتعددة، ولا سيما ما ارتبط منها بتوفير فرص الاندماج المجتمعي لأفراد المجتمع، وعلى رأسها، بطبيعة الحال، إيجاد فرص الشغل الكفيلة باستيعاب التحولات المهمة التي تشهدها بنيته الديموغرافية. والنتيجة انخفاض العائد المادي والقدرة الشرائية للأسر، خصوصًا في العالم القروي الذي ازدادت أحواله سوءًا مع توالي سنوات الجفاف[714]، وتواضع نتائج التدخلات الرسمية للدولة. ولم تكن الحال أفضل بالنسبة إلى المدن التي لم تكن أسسها وبناها الاقتصادية والاجتماعية قادرة على استقبال الأفواج المتزايدة من المهاجرين القرويين، وهذا ما أفرز وضعية سوسيواقتصادية تطبعها عوامل الفقر والبطالة والاستبعاد الاجتماعي، التي تُعد من بين العوامل الأساس للهجرة، بشقّيها القانوني وغير القانوني.

في هذا الصدد، تؤكد أغلبية المقابلات مع أفراد عيّنة البحث أن هجرة الشباب المغاربة بطرائق غير شرعية نحو أوروبا غالبًا ما تعود إلى هذه الأسباب الاقتصادية؛ فضيق سبل العيش وتفاقُم مظاهر العجز المادي وارتفاع معدلات البطالة والفقر، كلها عوامل طاردة تدفع شبابًا مغاربة كثرًا إلى محاولة الهجرة نحو أوروبا، باعتبارها الحل المثالي لجملة من المشكلات التي يعانونها.

هذا التصور يؤكده محمد (19 عامًا، مدينة بني ملال)، بقوله: «ليس هناك أي عمل نقوم به في المدينة، فلا يُعقل أن أبقى كل يوم في البيت بلا أي عمل، خصوصًا أن عائلتي فقيرة، وحالتها المادية ضعيفة. هذا الذي يدفعنا للهجرة بهذه الطريقة - الحريك».

في السياق نفسه، يقول علي (23 عامًا، مدينة لفقيه بن صالح): «أرغب في الحريك، كما فعل باقي أصدقائي، لبناء المستقبل، لعدم توفر فرص العمل وأشياء أخرى كثيرة، بالتالي فليس هناك حل، الحل هو أن يبحث الإنسان كيف ينقذ نفسه، ويحاول أن يضمن المستقبل. فحتى وإن اشتغلت هنا - المغرب - فلا يمكن أن يصل دخلي ما يصل إليه مقارنة بالاشتغال بأوروبا».

تؤكد شهادات المستجيبين أن البحث عن العمل وعن تحسين ظروف العيش وضمان المستقبل تأتي على رأس الأسباب التي تدفع الشباب إلى الهجرة بطرائق غير شرعية؛ شباب يئس من واقعين اقتصادي واجتماعي مليئين بالتناقضات والتفاوتات الاجتماعية؛ واقع سماته الفقر والبطالة والتهميش والإقصاء؛ وهذا ما يدفع هؤلاء إلى التفكير في الحريك بصفته أحد الحلول الفردية لأزمات بنيوية معقدة، ولو كان هذا النوع من الهجرة يعتبر مخاطرة لا يدري صاحبها بدايتها ولا نهايتها.

الأمر الأساس بالنسبة إلى «الحراكة»[715] هو التوجه نحو أوروبا للاستقرار والاشتغال في قطاعات مختلفة، مثل البناء والفلاحة وعدد من الوظائف الأخرى التي ترفضها اليد العاملة الأوروبية؛ حيث يُمَكِّن العمل هناك المهاجر، في ظرف وجيز - كما تؤكده شهادات عيّنة البحث - من تحقيق ما عجز ويعجز عن تحقيقه في أعوام، بل في عقود في بلده الأصلي، ومن ثم تكوين رأسمال مادي يمكِّنه من الاستقرار والعيش في أوروبا، أو التفكير في العودة إلى المغرب بعد إقامة مشروع معين يضمن له ولعائلته دخلًا ماديًّا محترمًا.

ب - الأسباب الاجتماعية

لا تكون الأسباب الاجتماعية لظاهرة الحريك واضحة ودقيقة في الغالب؛ لأنها عبارة عن «شبكة» من الأسباب التي دائمًا ما تكون كثيرة ومتداخلة، ويؤثر بعضها في بعض، وينتج بعضها بعضًا[716]، وهذا ما يؤكده بعض المقابلات. آثر أمين (30 عامًا، مدينة تطوان) الهجرة إلى فرنسا على الرغم من أنه يشتغل مدرّسًا، ولديه سكن. يقول أمين: «صحيح أني أشتغل بالوظيفة العمومية، وأتقاضى أجرًا لا بأس به؛ لكن وجود كامل أسرتي في ديار المهجر دفعني إلى الهجرة أيضًا».

تُبيّن هذه الحالة أن الأسباب الاجتماعية قد يكون لها دور في الإقبال على الهجرة غير الشرعية، وإن كانت لا تنفي بطبيعة الحال أن العامل الاجتماعي قد لا يكون هو الدافع الحاسم الذي يجعل بعضهم يهاجر وبعضهم الآخر لا يقوم بهذا الفعل؛ فحتى بالنسبة إلى الحالة السابقة، وإن كانت ظاهريًّا تبدي أن الالتحاق بالعائلة هو السبب في الهجرة، نلمس وجود دافع كامن، وهو يدخل بالأحرى ضمن منظومة الأسباب الاقتصادية المسبِّبة للهجرة، المترابطة بالبحث الدائم عن تحقيق الرقي الاجتماعي الذي لن يأتي - بحسب رأي هؤلاء المهاجرين - إلا عبر الهجرة، وإن تكن بطرائق غير نظامية (غير شرعية).

ربما لا تختلف حالة أمينة (28 عامًا، لفقيه بن صالح) كثيرًا؛ فظروف العيش في عائلة تضم أكثر من 18 فردًا، موزّعين بين الأب وثلاث زوجات وأطفالهم دفعتها إلى التفكير في الحريك. وعلى الرغم من أن الأب يعارض إقدامها على فعل ذلك، فإنها أصرَّت على الاستمرار في حلمها للوصول إلى الضفة الأخرى. تقول أمينة: «تحدثت في الأمر

مع والدي، لكنه منعني، وكنت أشتغل خادمة في البيوت، وأجمع ما أحصل عليه من الأموال، إلى أن سنحت لي الفرصة، فأخبرتُ والدتي، ثم غادرْت».

من البيِّن أن الأسباب الاجتماعية قد لا تبدو بالوضوح الذي لمسناه في الأسباب الاقتصادية، لكنها لا تقل أهمية في تحديد اتجاهات الهجرة غير الشرعية، ونُقرّ بأن حضورها ليس في تلك الصورة البسيطة التي يمكن استخلاصها من واقع اجتماعي تتداخل العوامل الفاعلة والمؤثرة فيه؛ لكن عمقها وتجلّيها يرتبطان بضعف نسق الاندماج المجتمعي الكفيل بتحديد الفعل الاجتماعي في منحاه الطبيعي، ومعنى ذلك غياب أو ضعف للمؤسسات الاجتماعية الضرورية لاستقطاب الشباب وإدماجهم في نسق الحياة الاجتماعية بمحطاتها المختلفة، بتطلّعاتها وإكراهاتها أيضًا.

يظهر ضعف الخدمات الاجتماعية بوضوح في الأوساط القروية التي لم تزل تعاني آثار العزلة والتهميش، وتبقى عاجزة عن توفير ما تحتاجه ساكنتها من خدمات مختلفة، كما هي الحال بالنسبة إلى خدمات التطبيب؛ حيث تفتقر أغلبية القرى إلى وجود طاقم طبي ومستوصف يمكنهما تقديم هذه الخدمات، ولو في مستوياتها الدنيا، وهذا ما أكده تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لعام 2015، معتبرًا أن العرض الطبي، وإن كان يشهد تقدُّمًا ملحوظًا، فإنه يبقى دون مستوى حاجات المواطنين وانتظاراتهم، ودون مستوى المعايير الدولية[717].

أما الجانب التعليمي، فيبقى متواضعًا، وغالبًا ما يقتصر على خدمات التعليم الابتدائي، بينما تفتقر أغلبية القرى والبوادي إلى مؤسسات التعليم الإعدادي والثانوي؛ ما يفسر ارتفاع نسبة المهاجرين من مستويات تعليمية دنيا (25 في المئة بلا تعليم، و35 في المئة في المستوى الابتدائي). ويزداد تعقُّد الحياة الاجتماعية مع غياب البنى الأساسية، من طرق وكهرباء وماء شرب، إضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتهميش، وجميعها مداخل أساسية لتفسير عدد من المشكلات الاجتماعية التي تدفع فئات عريضة من شباب هذه المناطق إلى التفكير في الهجرة، وهذا ما أكدته معطيات البحث الميداني الذي خلص إلى أن 66 في المئة من مجموع المهاجرين غير الشرعيين هم من أصول قروية.

لا تبدو الحال أفضل بالنسبة إلى الأوساط الحضرية (33.33 في المئة من عيّنة البحث)؛ فالانتشار المتزايد لمظاهر التفسخ العائلي، وضعف حس المواطنة، علاوة على الاستهلاك الواسع للمخدرات، كلها عوامل ضاربة لقيم الاندماج والاستقرار المجتمعي الكفيلة بجعل الشباب ركائز أساسية للتنمية وتغيير المجتمع. وبدلًا من ذلك، فإن حالة «التيه الاجتماعي» التي يعانيها الشباب بفعل تغير أنماط الحياة الحضرية وتعقّدها، والتأثير المتزايد لارتفاع معدلات البطالة والاستبعاد الاجتماعي، تجعلهم يبحثون عن اندماجهم المجتمعي، ولو في غير أوطانهم.

3 – التمثلات التي يحملها المرشح للهجرة غير الشرعية عن أوروبا

إذا كانت الأسباب الاقتصادية والاجتماعية من العوامل الذاتية المسببة لظاهرة الحريك، فإن جملة من الأسباب الأخرى المتداخلة والمركبة تُصنَّف في إطار ما يمكن أن نُسمّيه الأسباب الجاذبة. ويرتبط هذا الصنف من محدِّدات الهجرة بالصور والتمثُّلات التي يحملها الفرد عن بلدان أوروبا، وسرعان ما يتحول من خلالها الواقع الاجتماعي إلى مشروع للهجرة. ويضاف إلى هذا الصنف من الأسباب أيضًا، «الظروف المجتمعية التي تميّز بلدان المهجر، وتشكِّل مجموعة من المغريات التي تشجع على الهجرة»[718].

لا ينخرط المهاجر في الهجرة غير النظامية أو غير الشرعية «وذهنه صفحة بيضاء»[719]، لكنه يقوم بعمله هذا بعد أن تكوّنت في مخياله الاجتماعي صورة عن البلد الذي سيهاجر إليه أو يرغب في الهجرة إليه. وهذه الصورة، التي تشكِّل الموجِّه العام لسلوك الفرد أو الأفراد المرشحين للحريك، تتشكل انطلاقًا من تراكم التمثلات الاجتماعية القيمية والمعيارية التي ينتجها المجتمع، في سياق أشكال التفاعل المتعددة القائمة بين أفراده.

لا شك في أن الإعلام المرئي ومختلف وسائط الاتصال والتواصل الاجتماعي تغذي هذه الصورة؛ إذ تحاول أن تنقل، ولو بمرجعية أيديولوجية غير بريئة، نماذج مثالية عن بلاد الغرب؛ حيث التكنولوجيا العالية والتقدم الاقتصادي والعلمي الذي لا يضاهى، في مقابل مظاهر التواضع والتخلف التي ترسم صورًا قاتمة عن الواقع الاجتماعي في بلدان العالم الثالث. صحيح أن الإعلام الوطني يحاول أن يمثل صلة بين مغاربة المهجر ووطنهم الأم من خلال عدد من البرامج المرئية والمسموعة المختلفة، لكن المبالغة في عرض مظاهر النجاح والتفوق وعدم التدقيق في ما يتم عرضه قد تتخذ منحًى عكسيًّا، فيتحول الإعلام الوطني[720] من مرجعية لتكوين مناعة ثقافية ضد الرغبة الجامحة في الهجرة، إلى حافز للهجرة، خصوصًا مع قوة التأثير الإعلامي، والانتشار الواسع لوسائل الاتصال والتكنولوجيا.

تمثّل عودة المهاجرين المغاربة من الديار الأوروبية عاملًا أساسيًّا في بناء صور مثالية عن بلاد المهجر، خصوصًا مع مظاهر الرفاه والبذخ التي يظهر بها هؤلاء المهاجرون، من سيارات فارهة[721] تُغيَّر مع كل موسم عبور، ومَحافظ مكدّسة بنقود أجنبية، وملابس بماركات عالمية وغيرها من أشياء تساهم في تشكيل تمثلات لصور واقعية/افتراضية للضفة الأخرى، بوصفها رمزًا للازدهار الاقتصادي والرقي الاجتماعي.

إذا كان الجيل الأول من المهاجرين قد ساهم في بناء جزء من هذه التمثُّلات، بعدما تمكَّن من تكوين رأسمال مادي في شكل عقارات وأراضٍ فلاحية أو استثمارات في مشروعات أخرى مختلفة، فإن النجاح الذي حققه المهاجرون غير الشرعيين يمثل الصور الأشدّ تأثيرًا في أذهان الشباب الراغبين والمتحمِّسين للهجرة إلى بلدان أوروبا، وهذا ما تؤكده شهادات كثر من أفراد عيّنة البحث.

يقول سفيان (26 عامًا، مدينة الناظور): «أرغب في الهجرة إلى أوروبا لتحقيق حلمي في شراء سيارة فارهة، والكثير من الأموال؛ فالعديد من أصدقائي كانوا إلى عهد قريب فقراء لا يملكون شيئًا؛ لكن بعدما هاجروا إلى إيطاليا تمكّنوا في ظرف سنتين من الرجوع إلى المغرب بسيارات فارهة، يسافرون إلى مدن مختلفة، حيث يقضون عطلتهم الصيفية في الشواطئ والفنادق ويستمتعون بأوقاتهم؛ أما نحن هنا فماذا نفعل؟ نراقبهم وننتظر عودتهم كل سنة!». واضح، إذًا، من خلال هذه الشهادة التي لا تعدو أن تكون مثالًا تبسيطيًّا لواقع اجتماعي نعايشه ونتفاعل معه باستمرار، حجم التأثير الذي تمارسه هذه النماذج المثالية في التمثُّلات التي يكوّنها الشباب عن بلدان المهجر، فأوروبا بالنسبة إليهم ليست هي الخلاص من ويلات الفقر والحرمان فحسب، لكن هي السبيل إلى تدرّج اجتماعي راقٍ يجعل من الكماليات أساس الوجود الاجتماعي.

تزداد الوضعيتان الاجتماعية والنفسية للشباب صعوبة وتعقيدًا «بعودة الجاليات العاملة في الخارج، لتنقلب هذه العطل من أوقات راحة وسفر إلى جحيم يعيشه الشباب المحروم الذي يمضي الصيف في تجمعات رفاق الدرب، رفاق يقضون الليالي في مداخل الأحياء وأزقة المدن القديمة، يدخنون، يتسامرون، يتناولون المخدرات والخمر بشتى أصنافها أو يلعبون الميسر والورق؛ أما في النهار فتكون أجسادهم هاوية في سبات عميق، يستيقظون في ساعات متأخرة ليعيشوا حكايات الهجرة السرية أينما وجدوا»[722].

الميزة الكبرى للهجرة إلى أوروبا، بحسب التمثُّلات التي يحملها المرشحون للهجرة، أنها تمكِّن المهاجر من عمل يستطيع من خلاله تغيير ظروفه المعيشية كلها، خصوصًا في ما يرتبط بالأبعاد المادية الجمالية، ما يعني أن هذه الصورة تكون بأبعاد افتراضية تم تشكيلها بناءً على تحديدات معيارية غير واقعية، وتم إسقاطها على واقع اجتماعي مغاير؛ هذا الإسقاط يولّد دافعًا ورغبة داخلية قوية في محاولة استنساخ تجارب تمكِّن صاحبها، ولو في مخياله الاجتماعي، من تحقيق ما حققه سابقوه إلى فعل الهجرة.

رابعًا: أنماط الهجرة السرية بالمغرب

يعمد المهاجرون «غير الشرعيين» إلى ابتكار طرائق عدة لتحقيق مرادهم في الوصول إلى أحد بلدان الاتحاد الأوروبي، ولا شك في أن تعدد هذه الأنماط من الهجرة يواكب التطور الذي تعرفه المجتمعات، ومدى صرامة

الإجراءات المتخَذة لمحاربة الظاهرة والحد من تدفق المهاجرين أيضًا. ويُعدّ الحريك على متن القوارب النمط الأكثر شيوعًا وانتشارًا، خصوصًا خلال فصلَي الربيع والصيف؛ إذ يكون البحر هادئًا بعض الشيء، كما يتميز بالانتشار الكثيف للضباب، فيقلل احتمالية رصد أجهزة المراقبة والرادار الإسبانية على وجه التحديد. ومعلوم أن رحلة الحريك على متن القوارب تمر وفق مراحل متعددة، تبتدئ بلقاء وسطاء يعملون على تسهيل مهمة المرشَّحين للهجرة السرية، وذلك من خلال إمدادهم بالمعلومات الأساسية عن ظروف الرحلة وضماناتها وتوقيتها ... كما يتم خلال هذه المرحلة أيضًا الاتفاق على المقدار المالي وطريقة التسديد، وغالبًا ما يراوح مبلغ الحريك بين 1000 و2000 يورو، بحسب شهادات أفراد عيّنة البحث.

يقول محمد (23 عامًا، مدينة الناظور): «بعد أن قررتُ الحريك إلى أوروبا، ربطت الاتصال بأحد الأصدقاء الذي دلّني على وسيط، وبعد أن التقيت به، ومن خلال حديث مطوَّل عرض فيه عدد الحالات التي نجحت في العبور وما إلى ذلك، اتفقنا على المبلغ، وسلَّمت 1000 درهم، وبعد أيام عدة اتصل بي وطلب مني المجيء إلى مدينة الناظور، مكثنا بعض الوقت هناك قبل أن يتم إخبارنا بأننا سنغادر الساعة 12 ليلًا».

لا تختلف ظروف الهجرة عبر القوارب كثيرًا، فانطلاقها غالبًا ما يكون في أوقات متأخرة من الليل، كما تكون على نحو مفاجئ، الغاية منه التقليل من احتمال أي وشاية أو تبليغ، وهو ما يفسر التشديد على عدم حمل المهاجرين السريين الهواتف النقالة وباقي أجهزة الاتصال الأخرى، والاقتصار على الماء وبعض المأكولات الجافة (ثمر وزبيب)، لتنطلق بعد ذلك الرحلة في صمت رهيب يخيم على جميع الموجودين في القارب، صمت يفسّره الخوف من أمواج البحر العاتية وظلام الليل الدامس، كما يروي محمد (28 عامًا، مدينة خريبكة)[723].

بما أن «تهريب البشر» أصبح تجارة رابحة تدرّ على أصحابها أموالًا طائلة، فإنها تشتغل وفق منطق دقيق ومنظم يحدِّد لجميع الأطراف المتدخلة مهمات وأدوارًا مضبوطة، كما هي الحال بالنسبة إلى الوسطاء الذين يتولون مهمة البحث واستقطاب الأفراد الراغبين في الهجرة، وغالبًا ما يكون هؤلاء في مدن وقرى متعددة، ولا سيما تلك التي تتميز بارتفاع عدد المهاجرين، أو تُعرف بكونها مناطق هجرة.

ولأن رحلة الحريك تستلزم تنظيمًا محكمًا يأخذ في الحسبان محددات متعددة، أهمها حالة البحر وإجراءات المراقبة، فإن الرحلة غالبًا ما تستغرق أيامًا قبل انطلاقها، وهذا ما يقتضي وجود مكلَّفين[724] استقبال المرشحين للهجرة في منازل وأماكن يتم إعدادها لهذا الغرض، كما يعملون على توفير ما يحتاجه هؤلاء من أكل وشرب.

إضافة إلى «السائق» الذي يتولّى صيانة القارب وتهيئته وقيادته، يوجد أشخاص آخرون (في المغرب وإسبانيا) تتوزع مهماتهم بين رصد الدوريات البحرية، وإجراء مفاوضات مع عناصر الحراسة، وغير ذلك، بينما يتولّى رئيس الشبكة اتخاذ القرار وتنسيق العمليات اللازمة لتنظيم رحلات الهجرة السرية. وأصبحت شبكات كهذه بمنزلة تنظيم اقتصادي مقاولاتي، بل هي «شركات مجهولة الهوية شأنها شأن الشركات المتعددة الجنسيات، مع فرق بسيط هو أن الثانية تشتغل في إطار قانوني بخلاف الأولى»[725].

مما لا شك فيه أن الحريك الذي كان يتم في السابق من خلال قوارب خشبية بسيطة تُسمَّى «الباتراس» .Pateras)، تحوَّل إلى أشكال أكثر تنظيمًا وتطورًا، تعتمد على قوارب سريعة تُسمَّى «الزودياك» .Zodiac)، وهذا النوع من القوارب، إضافة إلى قوته الجبائية العالية التي تفوق في الكثير من الأحيان ما هو متاح لدوريات المراقبة، يتميز بقدرته على استيعاب عدد كبير من المهاجرين السريين، قد يصل إلى 60 فردًا، فيتيح مداخيل إضافية وفرصًا أكبر في العبور من دون رصد أجهزة المراقبة والرادار.

ولأن الحريك إلى أوروبا، عبر القوارب المطاطية يتطلب مبلغًا ماليًّا مهمًّا لا يمكن أن يتوافر لشباب كثر يعانون الفقر والبطالة، فإن ذلك يدفعهم إلى البحث عن طرائق أخرى تمكِّنهم من الوصول إلى «الفردوس» الأوروبي من دون حاجة إلى دفع أموال كثيرة. لعل أبرز هذه الطرائق هي شاحنات نقل البضائع وحافلات المسافرين؛ حيث يقوم المرشحون للهجرة السرية برصد تلك الحافلات والشاحنات المتوجّهة إلى أوروبا، وغالبًا ما تكون متوقفة قرب الميناء

(خصوصًا طنجة والناظور) أو بعض فنادق المدينة، قبل أن يعمدوا، في مرحلة لاحقة، إلى التسلل داخل هذه المركبات بعد التأكد من قرب انطلاقها؛ لكن تطوير أجهزة المراقبة وتزايد استعمال «السكانير» أدَّيا إلى تقليص ملحوظ في عدد المحاولات التي تمكنت من العبور من دون أن تتمكن مصالح الجمارك المغربية من توقيفها.

يروي سعيد (19 عامًا، مدينة بني ملال): «فضلت الحريك من خلال الشاحنة لكوني لا أملك مالًا، لذا أعمد إلى التسلل داخلها، وأتخذ وضعية يصعب ملاحظتي من خلالها بالقرب من خزان الوقود أو تحت المحرك أو بين عجلات الشاحنة. وعلى الرغم من توقيفي، سأحاول مرات أخرى إلى أن أبلغ مرادي في الوصول إلى أوروبا».

يؤكد هذا النوع من الحريك عمق الجرح الاجتماعي الذي يعانيه الشباب الذين يمكنهم فعل أي شيء للوصول إلى الحلم الأوروبي، ولو تطلّب الأمر الاختباء بين عجلات الشاحنات في رحلات تنعدم فيها أدنى شروط السلامة والأمان. وكثيرة هي الحالات التي انتهت بالموت، بسبب عوادم المحركات، أو السقوط تحت الشاحنات بفعل طول الرحلة والعجز عن الاستمرار في التحمل.

نظرًا إلى الخطورة البالغة التي ينطوي عليها النمطان السابقان، برزت في الأعوام الأخيرة أشكال جديدة لظاهرة الحريك، لكنها غالبًا ما كانت تقتصر على الأفراد والعائلات التي تحظى بالإمكانات المادية الضرورية لتسديد تكاليف رحلة العبور نحو أوروبا.

الشكل الأول من خلال استعمال جوازات سفر مزوّرة يجري الحصول عليها عبر شبكات متخصصة تتولّى إعداد الوثائق اللازمة للهجرة. لكن هذا النوع لا يلقى الترحيب الكافي؛ بسبب خطورته البَيِّنة التي لا تقتصر على قضية الهجرة السرية، لكنها تشمل جريمة التزوير التي قد تؤدي بصاحبها إلى السجن أعوامًا طويلة.

تُعد الهجرة باستعمال تأشيرة سياحية هي الشكل المفضل لدى شباب مغاربة كثر؛ فهذا الاختيار، وإن كان في ظاهره يعبّر عن جانب قانوني من الهجرة، لا يعدو أن يكون في جوهره شكلًا جديدًا من ظاهرة الحريك. ويجد هذا الاختيار مبرره في ظروف العبور الآمنة التي لا تشكل خطرًا على صحة الإنسان وسلامته، وهو ما يفسِّر أن الموظفين وأبناء الطبقة المتوسطة يشكِّلون أغلبية الأفراد الذين يفضّلون هذا النوع من الهجرة.

يعمد الشباب إلى طلب تأشيرة سياحية قصيرة الأمد، وذلك بعد استكمال الشروط الضرورية، وعلى رأسها امتلاك حساب بنكي بمبلغ مالي لا يقل عن 4 آلاف يورو، وحجز فندقي مسبق، وبعد السفر وانقضاء المدة القانونية المسموح بها، يتحوَّل هؤلاء إلى مهاجرين سريين شأنهم شأن من هاجر بقارب مطاطي، أو اختبأ في وسيلة من وسائل النقل المختلفة.

تبيَّن من خلال المقابلات أن 6 حالات من عيّنة البحث تمكنت من الهجرة بهذه الطريقة؛ 4 منها موظفون في القطاع العام، وهذا ما يؤكد من جديد أن حلم الوصول إلى أوروبا لا يرتبط بالعطالة التي يعيشها الشباب فحسب، بل ينخر فئات عدة من المجتمع المغربي، منها فئات الموظفين ذوي المداخيل المستقرة؛ أما الحالتان المتبقيتان فإحداهما طالب جامعي، والأخرى تلميذ سابق، تولّت أسرتاهما تمويل نفقات الرحلة والإقامة.

ولأن أغلبية الشباب المغاربة لا يمكنها الحصول على تأشيرة الدخول إلى فضاء شينغن، كما أن الحريك عبر القوارب البحرية أو من خلال الشاحنات أصبح صعبًا جدًّا بفعل صرامة إجراءات المراقبة، فإن ذلك كان دافعًا كافيًا للبحث عن حلول أخرى، أهمها حينما يلجأ هؤلاء الشباب إلى تركيا؛ بغية التسلّل إلى بلدان الاتحاد الأوروبي عبر اليونان، متخذين صفة لاجئين سوريين.

نجحت مجموعة من الشبان، كما تؤكد ذلك شهادة رضا (25 عامًا، مدينة الناظور)، في الوصول إلى ألمانيا بهذه الطريقة؛ حيث يقومون في مرحلة أولى بالتوجه نحو تركيا في رحلة قد لا تكلف مالًا كثيرًا، وبعد الحصول على جواز سفر سوري مزوَّر، يتّجهون نحو جزيرة «كوس» اليونانية التي يقصدها اللاجئون السوريون بوتيرة شبه يومية.

لينطلق بعد ذلك البحث عن وسيلة لبلوغ دولة صربيا، قبل التوجّه إلى ألمانيا مشيًا على الأقدام تارة، وركوبًا تارة أخرى.

خامسًا: آثار ظاهرة الحريك

حظيت ظاهرة الهجرة غير الشرعية وما زالت تحظى باهتمام بالغ من الدول المستقبِلة والدول المرسِلة على السواء؛ بسبب آثارها اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا وأمنيًّا.

ولما كانت الهجرة السرية ظاهرة اجتماعية، سِمَتاها الأساسيتان العموم والانتشار، فإنها تحمل في طيّاتها جوانب إيجابية وأخرى سلبية. ولعل الجانب الاقتصادي يمثل الوجه الأبرز في هذا الباب؛ فنجاح المهاجرين السريين في الحصول على أوراق الإقامة في البلدان الأوروبية يكون عاملًا أساسيًّا في انتشالهم من البطالة، وتمكينهم من عمل يحسِّن وضعيتيهم الاقتصادية والاجتماعية.

لا شك في أن العائدات المادية لا تقتصر على المهاجر، لكنها تمتد لتشمل باقي أفراد أسرته التي تَعُد ما يرسل إليها من حوالات بنكية مصدرًا أساسيًّا للتغلُّب على صعوبات الحياة المتعددة، خصوصًا الأسر التي لم تزل تعيش ضروب الفقر والحرمان كلها.

ولأن العملة الصعبة تمثّل مرتكزًا أساسيًّا في التوازنات الماكرواقتصادية للدولة والتخفيف من عجز ميزان المدفوعات - حيث بلغ حجم تحويلات المهاجرين المغاربة في عام 2013 ما يناهز 60 مليار درهم، أي ما يمثّل 6.6 في المئة[726] من الناتج الداخلي الإجمالي للمغرب - فإن عائدات مغاربة المهجر تضاف إلى البعد الإيجابي في تقويم آثار الظاهرة، وهذا ما يفسر ذلك الاهتمام المتزايد بتسهيل عودة المهاجرين وتحسين ظروف استقبالهم مع كل موسم عبور.

في مقابل هذه الصورة المثالية التي دفعت شبابًا مغاربة كثرًا، ولا شك، إلى محاولة إعادة إنتاجها، فإن للحريك انعكاسات سلبية ومآسي اجتماعية تظل حاضرة في ذاكرة الفرد قبل المجتمع، حالات متعددة لجثث انتُشلت وتُنتشَل بفعل الغرق المتواصل لقوارب الموت، ما عادت حكاية تُروى أو خبرًا تتناقله وكالات الأنباء؛ لكنها أصبحت توثق بالصورة والصوت، وذلك على غرار الفيديو الذي بثه أخيرًا بحار تونسي وهو يلتقط مباشرة مشاهد غرق مهاجرين غير شرعيين[727].

في هذا السياق، تحكي خديجة (29 عامًا، بني ملال): «إنها ليلة لا يمكن نسيانها؛ فقد رأيت الموت بأم عيني، فبعد أن أوشكنا على الوصول إلى إسبانيا بدأت تتقاذفنا الأمواج، الكل يصرخ ويبكي، فجأة وجدت نفسي ملقاة على جانب البحر، القارب محطم لم ينج سوى أربعة من أصل 30 مهاجرًا».

ربما يكون موت المهاجر غرقًا أهون من موت بطيء تظل مآسيه حاضرة في كل لحظة لا تنتهي، وهي حالات مهاجرين يُعَدّون بالآلاف، تمكنوا من العبور إلى أوروبا من دون أن يتمكنوا من الحصول على أوراق الإقامة، فصاروا أشخاصًا تطاردهم السلطات الأمنية حتى في أحلامهم، فقدوا كل جميل، وأصبحوا أشخاصًا بلا هوية، ولا ثقافة، مسلوبي الحرية، يعيشون حالة ضياع اجتماعي تفتقر إلى مقومات الحياة الإنسانية كلها.

هذه الوضعية غير القانونية التي يعيش في ظلها المهاجرون تدفعهم إلى قبول الاشتغال في كل ما قد يُعرَض عليهم من خدمات ووظائف، في استغلال لا يحترم الشروط الدنيا لمقتضيات الاتفاقات الدولية، سواء تلك المتعلقة بحقوق العمال عمومًا، أو المهاجرين على وجه التحديد. أضف إلى ذلك، كونهم يتعرضون لصنوف الذل والمهانة كلها، خصوصًا مع تصاعد موجات العداء والعنصرية التي ما عاد من خلالها المواطن المغاربي مسؤولًا عن بطالة الأوروبيين فحسب، لكنه أضحى رمزًا للإرهاب والتطرف أيضًا.

يقول أمين (32 عامًا، من مدينة الدار البيضاء)[728]: «حتى حين تذهب لشراء قطعة خبز أو جبن أصبحت نظراتهم إليك يطبعها الكثير من الكره، إلى درجة [أني] قلت للمكلفة إن كنتم لا تريدون أن تتعاملوا مع العرب، فاكتبوا ذلك أمام المحل التجاري؛ أما في محطات المترو فالكل أصبح ينظر إلى العرب نظرة يطبعها الخوف والتوجس».

إن ما يعانيه المهاجر غير القانوني لا يرتبط بذاته بوصفه فردًا، لكن تأثيراته تمتد إلى جميع أفراد الأسرة والمجتمع أيضًا؛ لأن انعكاسات الهجرة بوصفها خيارًا اجتماعيًّا لا يستقيم الحديث عنها إلا بالنسبة إلى بنية اجتماعية معقّدة تتداخل عناصرها ويتأثر بعضها ببعض؛ فكم من مهاجر عاد بعد أن صار أبناؤه رجالًا! وكم من مهاجر لم يستطع أن يلقي النظرة الأخيرة على كثير من أعز أقاربه! وكم من أم وأب وإخوة ينتظرون يومًا تُسوَّى فيه وضعيات الإقامة لتمكنهم من نظرة ومعانقة طال انتظارها!

تحكي ربيعة (55 عامًا، فاس)[729] بحرقة عن حالة ابنها الذي فضل الهجرة إلى فرنسا: «كان خالد يعمل مدرسًا، ويتقاضى أجرًا يكفينا جميعًا. تمكَّن من بناء منزل جميل، وكنا نعيش حياة جيدة. فجأة بدأت فكرة الهجرة تراوده، وبعد نحو سنة هاجر إلى فرنسا. كان ذلك في عام 2009، ومنذ ذلك التاريخ لم يُعُد إلى المغرب. تمكنتُ من زيارته هناك قبل عامين، إنه يعيش حياة غاية في الصعوبة».

إن انعكاسات ظاهرة الحريك على المجتمع لا تقتصر على تلك الصورة السلبية التي أصبحت تمثلها بالنسبة إلى المجتمعات المصدِّرة لها، باعتبارها مجتمعات نامية غير قادرة على توفير العيش الكريم والحياة المحترمة لكثيرٍ من مواطنيها؛ لكنها في الجانب الآخر تمثل خسارة كبيرة لرأسمال اجتماعي يمكن أن يساهم في تحقيق التنميتين الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما أن الاتجاهات المعاصرة المؤطرة لظاهرة التغير الاجتماعي تؤكد أن التغلب على أوضاع التخلف والفقر لا يمكن أن يستقيم إلا بمشاركة فعلية وحقيقية من جانب الشباب.

على المستويين السياسي والأمني، غالبًا ما يرتبط الحديث عن الهجرة غير الشرعية بشبكات التهريب والمافيات التي تتخذ من تهريب البشر غطاءً للكثير من الظواهر الإجرامية الأخرى (تزوير وثائق، وسرقة، وتهريب مخدرات، وأسلحة)[730]، التي تشكل تهديدًا حقيقيًّا للأمن القومي؛ ليس بالنسبة إلى الدول الأوروبية المستقبلة فحسب، لكن بالنسبة إلى الدول المصدرة هذه الهجرة أيضًا.

يمثّل الصراع السياسي وتوتر العلاقات الدبلوماسية جانبًا آخر من نتائج الهجرة غير الشرعية، التي اتُّهم فيها المغرب أكثر من مرة بتسهيل عملية عبور المهاجرين السريين، وذلك على غرار أزمة عام 2001 التي استدعت فيها إسبانيا السفير المغربي للاحتجاج على ما اعتبرته تراخي المغرب في عبور أزيد من 500 مهاجر سري في ليلة 18 آب/أغسطس، قبل أن تتطور الأمور بقوة بعد التصريح الصحافي الذي خص به العاهل المغربي صحيفة **لوفيغارو** الفرنسية في 4 أيلول/سبتمبر من العام نفسه[731].

خاتمة

إن الهجرة غير الشرعية، بوصفها جزءًا من الحراك المجتمعي، هي ظاهرة اجتماعية لا يمكن مناقشتها إلا في إطار ماكرو - سوسيولوجي يحدِّد الإطار والسياق العامَّين المنتجَين للظاهرة التي لا يمكن أن تكون إلا إفرازًا طبيعيًّا وعاديًّا لنظام اقتصادي رأسمالي يحمل في طياته صور التباين والتفاوت الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والسياسية كلها.

ولأن الظرفية الاستعمارية التي عرفتها دول العالم الثالث بنيت على الكثير من صور الاستغلال الثقافي والطبيعي والاقتصادي، فآثارها لم تَنْقضِ بالحصول على الاستقلال السياسي، وإنما تمظهرت بأنماط جديدة للاستغلال، تؤسسها تلك التبعية الواضحة لما يسمَّى الدول المتقدمة. ويعني هذا أن الهجرة غير الشرعية ليست في حقيقة الأمر إلا مرآة وانعكاسًا منطقيًّا لذلك التوزيع غير المتكافئ لما يمكن أن نُسمّيه «الثروة المشتركة» بين الدول، ولتلك التبعية، ولذلك الاستغلال الذي تمارسه الدول الغنية المتقدمة على باقي الدول التي تعاني الفقر والتخلّف.

هذا التحليل، وإن كان له ما يبرره ويحدد موضوعتيه وحقيقته، لا ينفي مع ذلك مشروعية البعد الميكروسوسيولوجي في مقاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي ترتبط، ولا شك، بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة للبلدان المصدّرة لها. ومعنى هذا أنه على الرغم من قوة العامل التاريخي في فهم هذه الظاهرة وتفسيرها، فإن فشل دول العالم الثالث في تبني سياسات تنموية حقيقية قادرة على الاستجابات المتزايدة لحاجات ساكنتها، ومسايرة للتحولات الاجتماعية المحلية والكونية، يُعَد عاملًا دافعًا للتفكير في الحريك بوصفه أحد الحلول الفردية لأزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية معقدة.

المراجع

1 – العربية

أبلال، عياد. **الهجرة السرية: مقاربة سوسيولوجية**. فاس: أنفو - برانت، 2002.

تمحري، عبد الرحيم. «القاصرون المغاربة المهاجرون إلى أوروبا: من الهجرة النفسية إلى اقتلاع الهوية». مجلة **سياسات الهجرة**. العدد الأول (كانون الثاني/يناير 2016).

«الحديث الصحفي الذي خص به جلالة الملك صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية». موقع مؤسسة محمد الخامس للتضامن، 4/9/2001. في: https://goo.gl/xd7Rzr

الصديقي، سعيد. «تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة: مقارنة بين السياستين الأمريكية والإسبانية». مجلة **رؤى إستراتيجية**. المجلد 1. العدد 3 (2013).

عطوف، لكبير. «الأصول التاريخية للهجرة المغربية إلى فرنسا ما بين 1910-1963». مجلة **دراسات**. العدد 15 (2012).

المالكي، عبد الرحمان. **الثقافة والمجال: دراسة في سوسيولوجية التحضر والهجرة بالمغرب**. فاس: منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، 2015.

______. «سوسيولوجيا التحضر بالمغرب: دراسة في العلاقة بين الأطر الأيكولوجية والأنساق الثقافية». أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس، 2005.

مرجان، محمد. «من الحكرة إلى الحركة: الهجرة السرية للقاصرين المغاربة». **مجلة سياسات الهجرة**. العدد الأول (كانون الثاني/يناير 2016).

مطاوع، محمد. «الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة، الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات». **المستقبل العربي**. السنة 37، العدد 431 (كانون الثاني/يناير 2015).

هرو، عزي وآخرون. «الهجرة السرية بجماعة أولاد أمغار وتأثيرها على التنمية المحلية»، **مجلة جمعية منتدى شمال المغرب**. العدد 9-11 (كانون الأول/ديسمبر 2012).

2 – الأجنبية

Atouf, Elkbir. *Aux Origines anticipatrices des migrations marocaines vers l'Algérie coloniale et la France colonisatrice*. Agadir: FLSH, 2014.

Atouf, Elkbir. *Aux Origines historiques de l'immigration marocaine en France (1910-1963)*. Paris: Connaissances et Savoirs, 2009.

_______. et al. *Emigration/Immigration marocaine à l'ère de la mondialisation*. Rabat: IRCAM, 2013.

Kaufmann, Jean-Claude. *L'Entretien compréhensif*. Paris: Nathan, 1996.

Le Conseil Economique, Social et Environnemental. *Rapport annuel 2016*. 29/10/2016. at: https://goo.gl/FFtDxv

M'chichi, Houria Alami, Bachir Hamdouch & Mehdi Lahlou. *Le Maroc et les migrations*. Rabat: Fondation Friedrich Ebert, 2005. at: https://goo.gl/mig6ol

Nathalie, Berger. *La Politique européenne d'asile et d'immigration: Enjeux et perspectives*. Bruxelles: Bruylant, 2000.

Noiriel, Gérard. *Population, immigration et identité nationale en France, XIXe - XXe siècle*. Paris: Hachette, 1992.

Paillé, Pierre & Alex Muchielli. *L'Analyse qualitative en sciences humaines et sociales*, 2nde ed. Paris: Armand Colin, 2008.

---

(687) تُعرف ظاهرة «الهجرة غير الشرعية» في المغرب بظاهرة «الحريك». ولهذا المفهوم دلالة رمزية عميقة في الثقافة المغربية؛ إذ يُوحي بازدراء القانون، كما يشير إلى القطع مع شيء ما بصفة تعبِّر عن حالة من التذمر والاندفاع: تذمر من واقع معيش، بتجلياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة، وهو ما يعبر عنه علماء الاجتماع بالاحتجاج ضد اللامساواة؛ واندفاع غير واعٍ وغير محسوب، قائم على نوع من المخاطرة والمغامرة.

(688) مجلة **سياسات الهجرة**، العدد الأول (كانون الثاني/ يناير 2016).

(689) محمد مرجان، «من الحكرة إلى الحركة: الهجرة السرية للقاصرين المغاربة»، **مجلة سياسات الهجرة**، العدد الأول (كانون الثاني/ يناير 2016)، ص 14-36.

(690) عبد الرحيم تمحري، «القاصرون المغاربة المهاجرون إلى أوروبا: من الهجرة النفسية إلى اقتلاع الهوية»، مجلة **سياسات الهجرة**، العدد الأول (كانون الثاني/ يناير 2016)، ص 92-107.

(691) عزي هرو وآخرون، «الهجرة السرية بجماعة أولاد أمغار وتأثيرها على التنمية المحلية»، **مجلة جمعية منتدى شمال المغرب**، العدد 9-11 (كانون الأول/ ديسمبر 2012)، ص 42-63.

(692) Elkbir Atouf, Aux Origines historiques de l'immigration marocaine en France (1910-1963), (Paris: Connaissances et Savoirs, 2009).

(693) عياد أبلال، **الهجرة السرية: مقاربة سوسيولوجية** (فاس: أنفو - برانت، 2002).

(694) يتحدَّد أسلوب جمع المعطيات الميدانية بحسب غايات البحث وأهدافه، وبحسب الإمكانات المتاحة أيضًا. وعلى العموم، نميز بين نوعين من أساليب جمع البيانات: الحصر الشامل، والمعاينة أو التعيان. يعني الحصر الشامل أخذ جميع بيانات مجتمع الدراسة، ويمتاز هذا الأسلوب بدقة النتائج المتوصَّل إليها ووضوحها وصدقيتها أيضًا؛ لكنه في المقابل يتطلب مجهودات أكبر، وباحثين أكثر، إضافة إلى تكلفته المادية العالية؛ وهو ما يجعلنا نقتصر على دراسة جزء من مجتمع الدراسة (العينة)، على أن نُسقط النتائج المتوصَّل إليها على الكل، وهذا ما يعرف لدى عموم الباحثين بأسلوب التعيان أو المعاينة؛ لأنه، في أغلبية الأحيان، لا تساعدنا الإمكانات المادية ولا التقنية ولا الزمنية على دراسة جميع مفردات مجتمع البحث. ومع ذلك، كي تكون العينة ممثلة لمجتمع الدراسة تمثيلًا صادقًا، لا بد من بنائها بطريقة علمية، وأن يُراعى في اختيار مفرداتها شروط إبستيمولوجية وموضوعية محددة.

(695) حاولنا في بحثنا الميداني التركيز على المناطق التي تعرف انتشارًا مهمًّا للظاهرة؛ كمناطق طنجة وتطوان والناظور وبني ملال ولفقيه بنصالح وخريبكة.

(696) يوضح لكبير عطوف أن الهجرة المغربية نحو فرنسا كانت تتسم بالطابع السري في مغادرة البلاد؛ حيث إن 90 في المئة من المهاجرين المغاربة غادروا الحدود سرًّا خلال الفترة الكولونيالية المغربية، قبل أن تنخفض النسبة إلى 50 في المئة تقريبًا خلال الفترة 1956-1963. ويعود السبب في ذلك إلى الضغط الذي كانت تمارسه الباترونا الأوروبية للمغرب تحت الحكم الاستعماري على نظام الحماية بغرض الحصول على يد عاملة رخيصة، ومن ثم تحقيق أرباح أكثر. وتتجلى أشكال هذا الضغط في الدفع بسلطات الحماية إلى مأسسة قواعد قانونية للهجرة على نحو يساهم في تقليص حجم الهجرة المغربية نحو الخارج؛ قبل أن يتم منع هذه الهجرة في عام 1928. في ظل هذه الظروف، يرى الباحث أن لم يكن لدى المغاربة الراغبين في الهجرة خيار سوى مغادرة الحدود المغربية بطرائق سرية، وهو ما يفسر وجود شبكات معقدة ومتعددة لتنظيم الهجرة السرية إلى فرنسا، خصوصًا منذ عامَي 1928-1929 وما بعدهما. لكن، إذا كانت المصادر والوثائق التاريخية تثبت أن المهاجرين المغاربة غادروا المغرب خلال تلك الفترة بطرائق غير شرعية، فإن إقامتهم وعملهم في بلاد المهجر لم يكونا سرِّيَّين، خصوصًا في ظل التسويات القانونية التي لم تكن مسألة استثنائية أو عابرة بقدر ما كانت مسألة شبه منتظمة، والدليل على ذلك أن القرن العشرين بقي حافلًا بتلك التسويات كل فترة 10 أو15 عامًا تقريبًا. يُنظر: لكبير عطوف، «الأصول التاريخية للهجرة المغربية إلى فرنسا ما بين 1910-1963»، **مجلة دراسات**، العدد 15 (2012)، ص 40-41.

(697) بلغ عدد المغاربة الذين تم إرسالهم إلى فرنسا للمشاركة في الحرب العالمية الأولى نحو 50 ألف جندي مغربي؛ أما في الحرب العالمية الثانية، فوصل العدد إلى نحو 70-90 ألفًا. لمزيد من التفصيل، يمكن الرجوع إلى:

Elkbir Atouf, Aux Origines anticipatrices des migrations marocaines vers l'Algérie coloniale et la France colonisatrice (Agadir: FLSH, 2014), pp. 42-84.

(698) Gérard Noiriel, Population, immigration et identité nationale en France, XIXe - XXe siècle (Paris: Hachette, 1992), p. 51.

(699) «محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية»، مركز الجزيرة للدراسات، 11/3/2005، شوهد في 31/12/2017، في: https://goo.gl/gYZovu

(700) تميزت هذه المرحلة كذلك بتزايد الرغبة في الهجرة العمالية من دول الجنوب نحو أوروبا، ولا شك في أن انعكاساتها كانت واضحة على فرص التشغيل بالنسبة إلى مواطني البلدان الأوروبية، خصوصًا أن هذا التزايد المتوقَّع في صفوف المهاجرين تزامن مع إغلاق مناجم الفحم في فرنسا وبلجيكا، التي كانت تستوعب عددًا مهمًا من المهاجرين، ولا سيما المغاربة منهم؛ وقُدِّر عدد هؤلاء في المناجم الفرنسية منذ الاستقلال بنحو 66 ألف عامل، وفق ما أصدرته جمعية المَنْجميين المغاربة بشمال فرنسا في حزيران/ يونيو 2008، نقلًا عن فيليكس مورا (وهو الضابط

الفرنسي الذي اختير من مناجم ومعامل فرنسا بصفة وسيط مكلف بالبحث عن اليد العاملة المناسبة في الجنوب المغربي؛ بحكم معرفته الكبيرة بهذه المناطق خلال مرحلة الحماية).

(701) لم تعمد هذه الدول إلى محاولة الحد من الهجرة العمالية من دول الجنوب فحسب، لكنها عملت على تشجيع عودة المهاجرين القانونين إلى بلدانهم الأصلية عبر منحهم منحات وتشجيعات مادية في إطار ما عرف بـ «هجرة العودة».

(702) من ضمنها إعلان برشلونة في عام 1995، ومن أهدافه الكبرى: تحقيق الأمن، والاستقرار، والحدّ من الهجرة غير الشرعية القادمة من دول الشرق الأوسط وأفريقيا.

(703) محمد مطاوع، «الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة، الإشكاليات الكبرى والإستراتيجيات والمستجدات»، **المستقبل العربي**، السنة 37، العدد 431 (كانون الثاني/ يناير 2015)، ص 29.

(704) اتفاقية هدفها الرئيس إلغاء الرقابة الداخلية في ما بين حدود أعضائها على نحو يضمن حرية تنقل الأفراد، صادقت عليها في البداية (14 حزيران/ يونيو 1985) خمس دول: ألمانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ، قبل أن تنضم إليها دول أخرى. لم تدخل الاتفاقية في الإطار المؤسسي للاتحاد الأوروبي إلا مع دخول اتفاقية أمستردام حيّز التطبيق في عام 1999، وهو عام انطلاق التعاون الأوروبي في ما يتعلق بالهجرة واللجوء السياسي. يضم فضاء شينغن حاليًّا 26 دولة، 22 منها أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وأربع من خارجه: أيسلندا والنرويج وسويسرا وليختنشتاين. لكن الاتفاقية تواجه تحديات كبرى؛ أهمها: أزمة اللاجئين والهجرة غير الشرعية وتنامي ظاهرة الإرهاب، ودفعت هذه التحديات كثيرًا من دول الاتفاقية، مثل ألمانيا وسلوفاكيا والنمسا وفرنسا، إلى فرض رقابة على حدودها، أو تعليق موقت للعمل ببنود الاتفاقية، يُنظر:

Cf. Berger Nathalie, La Politique européenne d’asile et d’immigration: Enjeux et perspectives (Bruxelles: Bruylant, 2000), p. 93.

(705) تمثل الجالية المغربية المقيمة في إسبانيا ثاني أكبر جالية من حيث العدد (نحو 750 ألف شخص في عام 2015)، كما تعتبر من أقدم الجاليات المستقرة هناك، وهذا ما تؤكده الباحثة عزيزة ميمون، في دراستها عن «أصول الهجرة المغربية بإسبانيا ما بين 1956 و1991»؛ حيث ترى أن التيارات الأولى للهجرة المغربية نحو إسبانيا انطلقت، عكس نظيراتها المتّجهة نحو فرنسا، بعد استقلال المملكة في عام 1956، معتبرة أن منطقة شمال المغرب التي كانت سابقًا تحت نفوذ الحماية الإسبانية، هي مصدر هذه الهجرة، يُنظر:

Mimoun Aziza, «Les Origines de la migration Marocaine en Espagne 1056-1991,» in: Elkbir Atouf et al., Emigration/Immigration marocaine à l’ère de la mondialisation (Rabat: IRCAM, 2013), pp.101-122.

ويؤكد محمد نعيم في مقالته «تدفّقات الهجرة المغربية نحو إسبانيا»، أن مردّ ارتفاع عدد المهاجرين المغاربة في إسبانيا، الذي يمثل نحو 20 في المئة من مجموع المهاجرين المغاربة، وما يقارب 32 في المئة من إجمالي الهجرة المغربية في دول الاتحاد الأوروبي، إلى تحويل فائض الهجرة غير الشرعية إلى هجرة قانونية؛ وذلك من خلال عمليات التسوية التي نظمتها السلطات الإسبانية على مراحل متعددة، وهو ما مكّن من تسوية وضعية 49089 مهاجرًا مغربيًّا غير شرعي في عام 1991 (45.6 في المئة من مجموع المستفيدين)، ثم 26436 مهاجرًا في عام 2000، ثم 64477 مهاجرًا في عام 2005، و18438 مهاجرًا بين عامَي 2006 و2009، يُنظر:

Mohamed Naim, «Les Flux migratoires marocains vers l’Espagne destination alternative,» in Atouf et al., p. 317.

(706) Elkbir Atouf, Aux Origines anticipatrices des migrations marocaines vers l’Algérie, p. 157.

(707) Cité par Mehdi Lahlou, «Etat des migrations irrégulières entre le Maghreb et l’Union européenne Motifs et caractéristiques récentes,» in: Houria Alami M’chichi,

Bachir Hamdouch & Mehdi Lahlou, Le Maroc et les migrations (Rabat: Fondation Friedrich Ebert, 2005), p. 76, accessed on 12/01/2017, at: https://goo.gl/mig6ol

(708) محمد مرجان، ص 23.

(709) سعيد الصديقي، «تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة: مقارنة بين السياستين الأمريكية والإسبانية»، مجلة **رؤى إستراتيجية**، المجلد 1، العدد 3 (2013)، ص 102.

(710) Jean-Claude Kaufmann, L'Entretien compréhensif (Paris: Nathan, 1996), p. 76.

(711) عبد الرحمان المالكي، «سوسيولوجيا التحضر بالمغرب: دراسة في العلاقة بين الأطر الأيكولوجية والأنساق الثقافية» (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس، 2005)، ص 308.

(712) Pierre Paillé & Alex Muchielli, L'Analyse qualitative en sciences humaines et sociales, 2nde ed. (Paris: Armand Colin, 2008), p. 162.

(713) المالكي، ص 324.

(714) شهد المغرب سنوات متعددة من الجفاف، امتدت بين عامي 1904 و2016، وتقدر بأكثر من 13 فترة جفاف؛ أبرزها فترات 1944-1945، 1980-1981، 1991-1995.

(715) بلغة المهاجرين أنفسهم؛ أي الأفراد الراغبين في الهجرة إلى أوروبا بطرائق غير شرعية.

(716) عبد الرحمان المالكي، **الثقافة والمجال: دراسة في سوسيولوجية التحضر والهجرة بالمغرب** (فاس: منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، 2015)، ص 163.

(717) Le Conseil Economique, Social et Environnemental, Rapport annuel 2016, 29/10/2016, accessed on 15/12/2017, at: https://goo.gl/FFtDxv

(718) أبلال، ص 93.

(719) المالكي، **الثقافة والمجال**، ص 193.

(720) على غرار برنامج «بلادي»، وقناة **أطلس**.

(721) تكونت لدى المغاربة صور ذهنية عن سيارات المهاجرين المغاربة الفارهة التي أصبحوا يسمونها «البلاكا صفرا»، في إشارة إلى لوحات الترقيم الأجنبية ذات اللون الأصفر.

(722) أبلال، ص 107.

(723) هو مهاجر تمكن من العبور قبل أن يقبَض عليه ويعاد إلى المغرب.

(724) شخص إلى ثلاثة بحسب كل شبكة.

(725) أبلال، ص 61.

(726) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، **مشروع تقرير حول تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، سياقها، وتيرتها وآفاقها تعزيزها** (آذار/ مارس 2015)، شوهد في 15/ 12/ 2018، في: https://goo.gl/AdqQ4Z

(727) «فيديو مريع: بحار تونسي يلتقط مشاهد غرق مهاجرين غير شرعيين على المباشر»، **يوتيوب**، 26/ 10/ 2016، شوهد في

2016 /10 /29، في: https://goo.gl/Y3xvo5

(728) هاجر بطريقة غير شرعية إلى هولندا وبعد الزواج تمكن من الحصول على أوراق الإقامة.

(729) أم تحكي عن ابنها خالد (29 عامًا، مدينة فاس) الذي هاجر إلى فرنسا بتأشيرة سياحية قبل أن يتحول إلى مهاجر غير شرعي.

(730) عادة تصنّف هذا الظواهر في إطار ما يُسمى «الجريمة المنظمة» التي تعني وجود «تنظيم مؤسساتي خارج الحدود الوطنية» يسعى بشكل دائم إلى تحقيق أرباح ومكاسب بطرائق غير مشروعة.

(731) «الحديث الصحفي الذي خص به جلالة الملك صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية»، موقع مؤسسة محمد الخامس للتضامن، 2001 /9 /4، شوهد في 2017 /12 /15، في: https://goo.gl/xd7Rzr

الفصل السابع عشر
الهجرة الخارجية بين التعددية الثقافية والتماسك الاجتماعي مقاربة نظرية للفرص والتهديدات ...... هاني خميس عبده

مقدمة

تُعدّ الهجرة الخارجية للأفراد - أي عمليات السفر والانتقال، خصوصًا من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة - من أبرز حقوق الإنسان المتعارف عليها؛ كما ورد ذلك في الإعلانات والمواثيق والقوانين الدولية لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، تشير المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) إلى أن: «لكلّ فرد حرية مغادرة أيّ بلد، بما في ذلك بلده». كما أصبحت الهجرة تمثل أحد مظاهر العولمة في ظلّ تطور وسائل النقل الحديثة وتكنولوجيا الاتصالات؛ ومن ثم ازدياد معدلات السفر والانتقال للأفراد والجماعات.

أدّت الهجرة منذ منتصف أربعينيات القرن العشرين إلى تزايد «التنوع الثقافي» .Diversity Cultural)، وإلى تشكيل «جماعات إثنية» .Ethnic Group) جديدة في دول كثيرة يهاجر إليها الأفراد؛ لأن الأفراد المهاجرين غالبًا ما يكونون مختلفين ثقافيًا عن السكان الأصليين للدول التي يهاجرون إليها. فإذا كانت لدى المهاجرين هويات وثقافات يرغبون في الحفاظ عليها، فذلك قد يدعو إلى طرح مفهوم «التعددية الثقافية» .Multiculturalism) التي تعني أنه يجب أن تتاح الفرصة للمهاجرين للمشاركة على قدم المساواة في المجالات المجتمعية كلها، على ألا ينتظر منهم التخلّي عن ثقافاتهم ولغاتهم وديانتهم. كما تعني التعددية الثقافية استعداد أغلبية السكان لقبول الاختلاف أو التنوع الثقافي، وكذلك سياسات الدولة لضمان حقوق متساوية للأقليات (المهاجرين) مع بقية المواطنين.

كذلك وضعت عملية الهجرة الخارجية والتعددية الثقافية إشكالية التماسك الاجتماعي .Social Cohesion) على الأجندة السياسية؛ إذ يخشى السياسيون في بلدان كثيرة، ولا سيما بلدان الاتحاد الأوروبي، من أن التدفق المستمر للمهاجرين قد يؤدي إلى تفكّك التماسك الذي يربط أجزاء المجتمع بعضها ببعض أو تقويضه. وازدادت هذه المخاوف بعد الهجمات الإرهابية على مركز التجارة العالمي في الولايات المتحدة الأميركية، وتفجيرات لندن ومدريد وغيرها من الأعمال الإرهابية. ويتضمن التماسك الاجتماعي بناء قيم مشتركة، وتمكين الأفراد الأقل حظًا من الحصول على الخدمات التي يحتاجون إليها وتقليص الفوارق في الثروة والدخل، وإشعار الأفراد عمومًا بأن بينهم مشروعًا مشتركًا، وأنهم يواجهون تحديات مشتركة، وينتمون إلى المجتمع نفسه؛ ويُظهر هذا التعريفُ البعدَ المجتمعي للتماسك الاجتماعي.

تشير نظرية أنظمة الهجرة إلى أن حركات الهجرة، التي نشأت نتيجة وجود صلات سابقة بين الدول المرسلة والدول المستقبلة للمهاجرين، قامت على أسس متعددة، بدءًا من الروابط السياسية؛ مثل الاستعمار والنفوذ السياسي والحدود الجغرافية، ومرورًا بالروابط الاقتصادية، نحو التبادل التجاري والاستثمار، وانتهاءً بالروابط الثقافية؛ مثل اللغة والعرق. فعلى سبيل المثال، ارتبطت الهجرة من الهند وباكستان وبنغلادش إلى بريطانيا بوجود الاستعمار البريطاني في شبه القارة الهندية، في حين أن الهجرة التركية إلى ألمانيا كانت نتيجةً لزيادة الطلب على الأيدي العاملة في ألمانيا خلال ستينيات القرن الماضي وسبعينياته[732].

المبدأ الأساس في نظرية الهجرة هو أن حركة الهجرة تكون نتيجةً للتفاعل الكلي والجزئي في البنية التي تؤسّس عليها الهجرات؛ إذ تشير «البنية الكلية» إلى النسق المؤسسي، ويقصد بذلك السياسات التي تحدّد قواعد الهجرة والاقتصاد السياسي في السوق العالمية والعلاقات بين الدول والسياسات التي تحدّد شروط الهجرة وقواعدها في الدول المرسلة للمهاجرين، بما في ذلك قوانين الهجرة التي تحدّد قواعد دخول الدولة والإقامة فيها وسياسات التنوع وقوانين عدم التمييز ولوائح سوق العمل ونظم التعليم والرعاية الصحية واللوائح التي تحدّد شروط الحصول على الجنسية[733].

في المقابل، هناك «البنية الجزئية» التي يُقصد بها الشبكات الاجتماعية غير الرسمية التي وضعها وطوّرها المهاجرون أنفسهم للتكيّف مع الهجرة، كما يبرز دور رأس المال الثقافي من خلال الحصول على المعلومات ومدى المعرفة بالدول المزمع الهجرة إليها والقدرة على تنظيم السفر والعثور على العمل الملائم ومدى التكيّف مع البيئة الجديدة، إضافةً إلى دور رأس المال الاجتماعي الذي يقصد به العلاقات الأسرية والعائلية وروابط الصداقة في الدعم الاجتماعي والاقتصادي؛ إذ تساعد شبكة العلاقات الاجتماعية القائمة على الأسرة أو الأصل المشترك على توفير المأوى وفرص العمل والمساعدة في التعامل مع الإجراءات البيروقراطية ودعم المهاجرين في تجاوز الصعوبات الشخصية، وربما تجعل هذه الشبكات الاجتماعية عملية الهجرة آمنَة للمهاجرين وأسرهم، وأقدر على تخطّي صعوباتها. كما تُبرز نظرية أنظمة الهجرة دور شبكة العلاقات الاجتماعية في تشكيل «الجماعات الأهلية» (Communities) في الدول التي يهاجر إليها الأفراد والجماعات؛ فالجماعات المهاجرة تعمل على تطوير بنيتها التحتية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها، ومثال ذلك أماكن العبادة والمحال التجارية والمقاهي وغيرها من الخدمات التي يحتاج إليها المهاجر[734].

في ضوء ما سبق، يتّضح أن هناك موقفين متناقضين؛ يشير الأول إلى أن نهج التعددية الثقافية يطرح مجموعة من الفرص، ويشير الموقف الثاني إلى أن سياسات دعم التعددية الثقافية للمهاجرين من بعض الدول لتشجيع الهجرة إليها؛ نظرًا إلى نقص الأيدي العاملة المدربة والسعي وراء المهاجرين الذين لديهم رأس المال البشري على سبيل المثال، من شأنها أن تعمل على تقويض التماسك الاجتماعي أو تهديده. وهكذا يمكن أن نبلور مشكلة البحث في طرح تساؤل رئيس، مُؤدّاه: أتساهم سياسات التعددية الثقافية في دعم التماسك الاجتماعي أم تقويضه داخل المجتمعات التي تسمح باستقبال مهاجرين جدد لديهم ثقافات متباينة؟

يحتاج تناول موضوع البحث إلى طرح أساليب منهجية تساعدنا في تناول قضاياه؛ ومن ثمّ فإنّ استخدام «مدخل التحليل الرباعي» (SWOT Analysis) يُساهم في دراسة التعددية الثقافية وتحليلها وعلاقتها بالتماسك الاجتماعي من خلال تناول نقاط «القوة» (Strengths)، و«الفرص» (Opportunities)، و«الضعف» (Weaknesses)، و«التهديدات» (Threats) للتعددية الثقافية وعلاقتها بالتماسك الاجتماعي داخل البلدان التي تستقبل المهاجرين، ومن بينها، على سبيل المثال: كندا وأستراليا ونماذج من دول الاتحاد الأوروبي.

يستند البحث إلى التحليل التاريخي؛ بهدف دراسة التعددية الثقافية وتحليلها، والكشف عن إرهاصاتها بوصفها إحدى السياسات التي بدأت الاستعانة بها لجذب المهاجرين وتشجيعهم على السفر والاستيطان، وكذلك تناول السياق البنائي الذي أدى إلى إعادة النظر في تلك السياسات، وتراجع الاعتماد عليها، في بعض الدول؛ كونها أصبحت تمثّل تهديدًا للدولة القومية (الدولة التي تستقبل المهاجرين)، وتقويضًا للتماسك الاجتماعي. كما يعتمد البحث على الاستعانة بمنهج إعادة تحليل الدراسات والبحوث العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث.

أولًا: العولمة والهجرة الدولية – تحليل تاريخي

إنّ الهجرة ظاهرة إنسانية عرفتها البشرية منذ أقدم العصور. والهجرة الدولية هي أكبر من نشاط فردي يقرّر من خلاله الفرد التحرك بحثًا عن فرص لحياة أفضل، أو الانتقال من الدولة الأم ليندمج في الدولة الجديدة التي انتقل إليها للعيش

فيها، بل هي عملية طويلة الأمد أثّرت في حياة المهاجر وأدّت دورها فيها لباقي حياته، كما يمتدّ أثرها ليشمل الأجيال اللاحقة. فالهجرة نشاط جماعي يترتب عليه تغير اجتماعي يؤثّر في الدول المرسلة والدول المستقبِلة للمهاجرين[735].

إذا حاولنا أن نتعرّف إلى ملامح حركة الهجرة خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، يمكن القول إن في بدايات الحرب العالمية الأولى، عاد مهاجرون كثر إلى الوطن للمشاركة في الخدمة العسكرية، أو في إنتاج الذخائر. فعلى سبيل المثال، منعت السلطات الألمانية العمال البولنديين من مغادرة البلاد وجنّدتهم بالقوة للعمل في المناطق المحتلة في روسيا وبلجيكا، كما استقدمت بريطانيا أيضًا الجنود والعمال إلى أوروبا من مستعمراتها الأفريقية ومن جنوب آسيا[736].

كانت فرنسا الدولة الأوروبية الوحيدة في تلك الفترة التي مرت بتجربة استقبال المهاجرين بعدد كبير في ما بين الحربين العالميتين؛ حيث تفاقم العجز الديموغرافي بسبب خسائر الحرب، إذ قُتل ما يقرب من 1.4 مليون شخص، وكان هناك 1.5 مليون معوّق. كما اعتمدت الحكومة الفرنسية على تبنّي سياسات الهجرة من خلال إبرام اتفاقات ومعاهدات توظيف مع بولندا وإيطاليا وتشيكوسلوفاكيا. وارتفعت معدّلات الهجرة من شمال أفريقيا، ولا سيما مع إزالة قانون (1914) الحواجز أمام هجرة المسلمين الجزائريين إلى فرنسا على الرغم من عدم حصولهم على الجنسية، وارتفع عددهم من 600 شخص في عام 1912 إلى ما يقرب من 60 ألف شخص في عام [737]1928.

إذا حاولنا أن نتعرف على نحو أدق إلى ملامح حركات الهجرة الدولية، فسوف نوضح نظم الهجرة في عدد من البلدان، وذلك على النحو التالي[738]:

1 - العمال الأجانب ونظام «العمل الزائر»

بين عامي 1945 و1973، استخدمت الدول الأوروبية الصناعية نظام العمالة الموقتة. فعلى سبيل المثال، استقدمت الحكومة البريطانية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية 90 ألف عامل من معسكرات اللاجئين في إيطاليا، من خلال ما أطلق عليه «مخطط عامل متطوع». وكان هؤلاء العمال مرتبطين بوظائف محدّدة، ولا يحقّ لهم جمع شمل عائلاتهم، وكان من الممكن ترحيلهم في حالة عدم التزام القواعد والقوانين. كما وظّفت بلجيكا أيضًا العمالة الأجنبية التي أتت بها من إيطاليا أيضًا، في مناجم الفحم ومصانع الحديد والصلب.

أسست فرنسا أيضًا المكتب الوطني للهجرة في عام 1945 لتنظيم توظيف العاملين من شمال أوروبا. وكانت الهجرة لأجل مواجهة النقص في الأيدي العاملة، خصوصًا بعد الحرب. كما اتبعت سويسرا سياسة استيراد الأيدي العاملة، بين عامي 1945 و1974. واعتمدت هولندا كذلك على اتباع أسلوب «العمال الزائرين» في ستينيات القرن الماضي وبداية سبعينياته؛ كما اعتمدت السويد على تشغيل العمال الوافدين من فنلندا وأوروبا الجنوبية. وإضافةً إلى ما سبق، بدأت الحكومة الألمانية استخدام العمالة الأجنبية في منتصف الخمسينيات. وعلى الرغم من ذلك، فإن من المستحيل منع جمع شمل الأسر والإقامة الدائمة، لذلك كان غالبًا ما يطلب من العمال الأجانب إحضار أزواجهم أو زوجاتهم عمالًا أيضًا.

2 - هجرة العمال إلى الدول المستعمرة

كانت الهجرة من الدول المستعمرة سابقًا مهمةً بالنسبة إلى بريطانيا وفرنسا وهولندا. فعلى سبيل المثال، خاضت فرنسا تجربة تدفّقٍ تلقائي كبير للمهاجرين الوافدين من مستعمراتها السابقة ومن أوروبا الشرقية. وبحلول عام 1970، كان هناك أكثر من 600 ألف مهاجر جزائري، و140 ألف مغربي، و90 ألف تونسي. وكان ترتيب المهاجرين من غير الأوروبيين في فرنسا في مرتبة دنيا في سوق العمل، واستغلالهم في أعمال متدنية، وكذلك العيش في ظروف سيئة،

إضافةً إلى عزلهم في مساكن فقيرة أطلق عليها «مدن الصفيح» التي ظهرت في فرنسا في ستينيات القرن العشرين؛ كما دخل إلى هولندا أكثر من 300 ألف مهاجر من العائدين من شرق الهند (إندونيسيا).

3 - الهجرة الدائمة إلى شمال أميركا وأستراليا

ارتفعت معدلات الهجرة إلى أميركا، خصوصًا بعد التعديلات التي أدخلت على قوانين الهجرة والجنسية في عام 1965، والتي أتاحت مواجهة التمييز الذي كان يرتكز على الأصول الإثنية؛ إذ أدّت هذه التعديلات إلى بلورة نظام للهجرة من أنحاء العالم كلها، خصوصًا من بلدان آسيا وأميركا اللاتينية. كما اتّبعت كندا سياسة الهجرة الجماعية بعد عام 1945. ففي البداية، كان الأوروبيون هم المقبولين فحسب، خصوصًا من غرب أوروبا وشمالها. كما كانت أكبر تدفّقات الهجرة في الخمسينيات والستينيات من الألمان والإيطاليين والهولنديين، وكان هذا بداية العمل بنظام عدم التمييز وفقًا لنظام «النقط» الذي يعتمد على فحص مؤهلات الراغبين في الهجرة. وفي عام 1966، اتبعت كندا نظام «الورقة البيضاء» الذي فتح باب الهجرة لغير الأوروبيين. كما تمثلت الدول المصدرة للهجرة في السبعينيات في جامايكا والهند والبرتغال واليونان وإيطاليا والفيليبين.

بدأت أستراليا، من جانبها، برنامج «الهجرة الجماعية» بعد عام 1945، لمواجهة العجز الديموغرافي. وتمثلت سياسة الهجرة عندها في شعار: «إمّا الزيادة في عدد الشعب أو الفناء». وكان الهدف تشجيع الهجرات العائلية كي يصل العدد إلى 70 ألف مهاجر في العام، بنسبة عشرة بريطانيين في مقابل «أجنبي» آخر. ومع مرور الوقت، تبيّنت صعوبة جذب عدد كافٍ من المهاجرين البريطانيين، لذلك بدأت إدارة الهجرة قبول المهاجرين من دول البلطيق وسلوفاكيا، واتسع مفهوم «السلالة الأوروبية المقبولة» تدرّجًا، ليشمل الوافدين من شمال أوروبا وجنوبها. ومع بداية الخمسينيات، كانت إيطاليا واليونان ومالطا أكبر الدول المصدرة للمهاجرين، وكانت سياسة أستراليا البيضاء لا تزال سارية. وبحلول الستينيات، أصبح من الصعب جذب المهاجرين من شمال أوروبا، إضافةً إلى عودة كثيرٍ من مهاجري شمال أوروبا بسبب النمو الاقتصادي؛ لذلك كانت ردّة الفعل مزيدًا من التحرر في قوانين جمع شمل الأسرة والسماح بالهجرة من يوغسلافيا وبلدان أميركا اللاتينية، ومن ثمّ التساهل النسبي في سياسة أستراليا البيضاء.

4 - الهجرات الجديدة في الثمانينيات والتسعينيات

أصبحت أنماط الهجرة العالمية معقدة ومتباينة، لأن العولمة أنتجت ارتفاعًا في معدلات الهجرة على مدى العقود السابقة. فإذا كانت الهجرة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين من العالم القديم إلى العالم الحديث، فإنّ الهجرة الحالية أصبحت إلى الدول التي لديها نظم الرعاية الاجتماعية[739]. كما مثّلت العولمة منذ الثمانينيات سياقًا بنائيًا ساهم في ازدياد حركة هجرة الأفراد، خصوصًا من أفريقيا إلى بلدان العالم المتقدم؛ فالدور المتزايد لرأس المال العالمي في أفريقيا لم يساعد في رفع متوسط دخل الفرد، بل عمل على خفضه. كما لم تساهم سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في دعم مجالات الصناعة والتجارة، إضافةً إلى تقليص فرص عمل الطبقة الوسطى في مجالات الصحة والتعليم والإدارة؛ لذلك أدّت تلك العوامل إلى دفع الهجرة نحو الشمال. كما ساهم التقدم التكنولوجي في تيسير حركة المهاجرين؛ إذ أصبح السفر أقلّ تكلفة. وساعدت وسائل الإعلام الإلكتروني في نشر صور عن الازدهار في دول العالم المتقدم، إضافةً إلى دور شبكة الاتصالات الحديثة في نشر المعرفة اللازمة حول طرائق الهجرة وسبل البحث عن فرص العمل[740].

يمكن القول إن بحلول منتصف الثمانينيات، شهدت دول أوروبا الجنوبية - التي كانت مصدرًا للعمالة لدول غرب أوروبا وأميركا الشمالية وأستراليا أكثر من قرن - تجربةً جديدة؛ إذ أصبحت مناطق للهجرة العابرة والنمو الاقتصادي الذي تزامن مع انخفاض معدلات المواليد، ما أدى إلى نقص في الأيدي العاملة في إيطاليا وإسبانيا والبرتغال واليونان. كما استخدمت هذه الدولُ العمالةَ الوافدة من شمال أفريقيا وأميركا اللاتينية وآسيا وأوروبا الشرقية، في وظائف قد تحتاج إلى كفاءات متدنية؛ فأصبحت تلك الدول، على السواء، مصدّرة للهجرة ومستقبلة لها[741].

ارتفعت أيضًا معدلات الهجرة إلى الولايات المتحدة بعد عام 1970؛ إذ زاد عدد المهاجرين المقيمين الدائمين الذين حصلوا على إقامة دائمة قانونيًا من 4.5 ملايين في الفترة 1971-1980 إلى ما يقرب من 9.1 ملايين في الفترة 1991-2000. وفي المقابل، ظلّت كندا إحدى الدول القليلة في العالم التي وضعت سياسات هجرة دائمة فاعلة وشاملة وتهدف إلى قبول ما يعادل نسبة 1 في المئة من إجمالي عدد سكانها البالغ 30 مليونًا في كل عام. ومنذ عام 1993، جاء أكثر من نصف عدد المهاجرين من آسيا. وفي عام 2005، أصبحت الصين والهند والفيليبين وباكستان أعلى أربع دول مصدرة للمهاجرين الجدد. وبحلول عام 2001، أشارت الإحصاءات إلى أن عدد المقيمين من أصول آسيوية بلغ ما يقرب من 2.1 مليون نسمة. كما تطورت الهجرة إلى أستراليا بعد إلغاء سياسة أستراليا البيضاء؛ وأظهرت الإحصاءات في عام 2005 أن نسبة المهاجرين المولودين في آسيا بلغت 7 في المئة من مجموع السكان الذي يبلغ 20.1 مليون نسمة[742].

في الحصيلة، يمكن القول، إذا كانت العولمة قد ساهمت في ازدياد معدلات الهجرة وحركة انتقال الأفراد والجماعات من البلدان الأقل نموًّا إلى البلدان المتقدمة، فإنّ الهجرة أدّت إلى الانتشار السريع لما يطلق عليه «المجتمعات العابرة الحدود الوطنية» في ظلّ التنوعين الثقافي والعرقي. وإنّ أهمية هذه المجتمعات ستزداد بسبب قدرتها على تنظيم النشاطات والعلاقات والهويات لعدد متزايد من الأفراد الذين ينتمون إلى دولتين أو أكثر[743]. وهذا ما سوف نتناوله تفصيلًا في المحور التالي.

ثانيًا: الهجرة وإشكالية التنوع الثقافي وتحدي الدولة القومية

تجلب تدفقات الهجرة المعاصرة معها تعقيدات وعوامل تنافر تجعل المجتمعات أكثر تنوعًا على المستويين الإثني والثقافي؛ إذ أدّت الهجرة إلى تزايد «التنوع الثقافي»، وإلى تشكيل «جماعات إثنية» في دول كثيرة. وغالبًا ما يكون «المهاجرون الجدد» مختلفين عن السكان الأصليين، وقد يأتون من مجتمعات مختلفة، إضافةً إلى اختلاف اللغة والممارسات الثقافية. وقد يكون الاختلاف واضحًا من خلال المظهر الخارجي (لون البشرة ونوع الشعر والملابس ... إلخ)[744].

يمكن القول إنّ الاختلافات الثقافية علامةٌ للحدود الإثنية، فالأقلية الإثنية مصطلح تحدده رؤية الآخرين وتعريفهم من جانب، وتعريف الأقليات لذاتها من جانب آخر. أما عن تعريف الآخرين، فيتضمن تصنيف تلك الأقليات الإثنية (المهاجرون الجدد) ضمن الفئات غير المرغوب فيها داخل المجتمع، وينظر إلى ثقافة الأقليات الإثنية على أنها ثابتة ورجعية. كما ينظر إلى الاحتفاظ باللغة والسمات الثقافية على أنها دليل على التخلف وعدم القدرة على التكيف داخل المجتمع الجديد، كما قد تمثل تهديدًا للثقافة المهيمنة والهوية الوطنية. وإذا كانت الهجرة تطرح إشكالية التنوعين الثقافي والإثني، فإنها تثير تحدي القومية الوطنية. وفي هذا الصدد، يشير أنتوني غيدنز إلى أن القومية ليست رابطةً تطوعية، لكنها جماعات اجتماعية يولد فيها الأعضاء ويعيشون ويموتون، حيث المصير المشترك والهوية المتجانسة؛ لذلك علينا التمسك بمبدأ القومية. وفي الوقت نفسه، علينا أن نسعى لصوغ هويات قومية قادرة على استيعاب التعددية والتنوعين الإثني والثقافي، خصوصًا داخل الدول المستقبلة للهجرة؛ إذ ستظلّ آثارها واضحة في المجتمعات لأجيال لاحقة عدة[745].

1 – التنوع الثقافي: آليات إدماج المهاجرين في مرحلة ماقبل التعددية الثقافية

إذا كانت الهجرة في مفهومها المادي تتضمن رحيلًا عن الوطن سعيًا وراء البحث عن فرصة عمل وإشباع متطلبات الحياة، فإنّ لها وجهًا آخرَ يرتبط بمجموعة من القيم والمبادئ التي يحملها المهاجر معه من وطنه[746]. ويمكن القول، عندما بدأت الهجرة مرحلة الازدهار في الأربعينيات من القرن الماضي، لم يكن من المتوقع أن يكون العدد بتلك الكثرة، وكان ثمة اعتقاد مؤدّاه قدرة الدول المضيفة على التحكم في الاختلافات؛ إذ أرادت الدول المستقبلة للهجرة أن

يكون المهاجرون من البيض. فعلى سبيل المثال، توقعت بريطانيا وفرنسا وهولندا أن تكون قادرة على استيعاب مجموعات صغيرة نسبيًا من المهاجرين من مستعمراتها، ومن الدول الأوروبية الأخرى؛ أما في ألمانيا وغيرها من الدول المستوردة العمالة الزائرة، فكان هناك اعتماد على سياسات التصاريح الموقتة في سوق العمل[747].

مثّل «الاستيعاب» .Assimilation) إحدى آليات التعامل مع المهاجرين؛ وهو يعني أن لا بد من دمج المهاجرين في المجتمع من خلال عملية تكيّفٍ من جانب واحد. بناءً عليه، كان على المهاجرين التخلّي عن لغاتهم وسماتهم الثقافية والاجتماعية لتحقيق التشابه مع باقي السكان؛ فينظر إلى الاستيعاب باعتباره الانصهار والذوبان في ثقافة الأغلبية[748].

في المقابل، برزت آلية «الإدماج» .Integration)؛ أي الاعتراف بأن التكيّف عمليةٌ تدرجية تتطلّب درجةً معيّنة من التفاهم المتبادل، وأن القبول بالمحافظة وحماية ثقافة المهاجرين قد تكون مرحلةً ضرورية؛ لكن الهدف النهائي لا يزال استيعابهم ضمن الثقافة المهيمنة. لذلك، يُنظر إلى التكامل في كثير من الأحيان على أنه أحد أشكال الاستيعاب[749]، أو ما يطلق عليه «الاستيعاب بالإضافة» .Additive Assimilation) الذي يُقصد به الاحتفاظ بانتماء ثقافي سابق واكتساب انتماء ثقافي جديد في الوقت ذاته[750].

إجمالًا، يمكن القول إنّ الاستيعاب والتكامل مثّلا إحدى آليات الاندماج؛ إلا أنه منذ الستينيات، حدثت مجموعة من التغيرات ساهمت في طرح آليةٍ جديدة يُطلق عليها «الاندماج في إطار التعددية الثقافية»، وهذا ما سوف نوضحه في العنوان التالي.

2 – التعددية الثقافية وإدماج المهاجرين: قراءة أولية

تُعدّ «التعددية الثقافية» نوعًا من «التعايش المشترك» .Coexistence) في الأفق الاجتماعي نفسه للأفراد الذين ينتمون إلى ثقافات مختلفة. ولا تنتج المشكلات التي قد تطرأ من مبدأ وجود ثقافات متباينة، بل من أن بعض الأفراد الذين ينتسبون إلى موروثٍ ثقافي مختلف عليهم أن يتعايشوا في الأفق الاجتماعي نفسه مع الآخرين. وفي الوقت ذاته، هناك إحدى الثقافات التي تعدّ المسيطرة في أغلبية الأحوال[751]. وعلى الرغم من أن المجتمعات المتعدّدة الثقافات وُجِدت منذ أمدٍ بعيد، مثل الإمبراطورية العثمانية التي بلغت ذروتها في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، فإنّ مصطلح «التعددية الثقافية» استُخدم أول مرة في كندا في عام [752]1965.

أصبح يُنظر إلى التعددية الثقافية باعتبارها أيديولوجيا القرن الحادي والعشرين؛ فإذا كانت الملامح الرئيسة للعولمة هي الزيادة الهائلة في السفر وتنقل الأفراد والجماعات عبر الدول، فذلك سوف يجعل مجتمعات إنسانية كثيرة تقبل بالتعددية الثقافية بوصفها إحدى حقائق الحياة الإنسانية التي لا يمكن إغفالها[753]. وعلى الرغم من أن التنوع يمكن أن يرتبط بالسنّ والجنس والطبقة الاجتماعية، فإنّ التعددية الثقافية ترتبط عادةً بالاختلاف الثقافي القائم على العرق أو الإثنية أو اللغة. كما أن التعددية الثقافية لا تكتفي بالاعتراف بحقيقة التنوع الثقافي، لكنها تؤمن بوجوب احترام اختلافات كهذه والعمل على حمايتها. وتتبنى دول كثيرة سياسات التعددية الثقافية، ومنها على سبيل المثال كندا، حيث ارتبطت التعددية الثقافية بمحاولات المصالحة بين إقليم كيبك الذي يستخدم قاطنوه اللغة الفرنسية والكنديين الذين يستخدمون اللغة الإنكليزية. وفي أستراليا، كان تبنّي التعددية الثقافية للاعتراف بالمهاجرين الوافدين من قارة آسيا؛ وكذلك ارتباط التعددية الثقافية في الولايات المتحدة بما أطلق عليه «حركة الوعي الأسود» لتأكيد الهوية الأفريقية؛ إضافةً إلى تبنّي نيوزيلندا سياسات التعددية الثقافية للاعتراف بدور «ثقافة الماوري» في تأليف هوية قومية متميزة[754].

في ضوء ما سبق، يشير ويل كيمليكا إلى أن هناك تباينًا في سياسات التعددية الثقافية بين فئات السكان الأصليين والأقليات القومية والجماعات المهاجرة. فعلى سبيل المثال، دعمت السويد سياسات التعددية الثقافية للمهاجرين، لكنها قاومت الحكم الذاتي للسكان الأصليين. كما كانت سويسرا أنموذجًا للتكيّف مع الأقليات القومية من خلال حقوق اللغة الرسمية والحكم الذاتي الإقليمي، لكنها كانت أكبر البلاد إقصائية في أوروبا في معاملاتها المهاجرين[755].

لأغراض البحث، سوف نركز على سياسات التعددية الثقافية لفئة «المهاجرين»، كما سيتضح من خلال عرض السياق البنائي للتعددية الثقافية لتلك الفئة.

3 – السياق البنائي للتعددية الثقافية

يُبرز السياق البنائي العواملَ التي ساعدت في الاهتمام بالتعددية الثقافية، وذلك بدءًا من تغيير سياسات الهجرة، ومرورًا بالنسق القانوني لحماية التعددية الثقافية، وانتهاءً بدور الدول الديمقراطية في مجال دعم حقوق المهاجرين. وسوف نتناول تلك العوامل على النحو التالي:

أ – تغيير سياسات الهجرة

كانت سياسات الهجرة تعتمد على منهج «الاستيعاب» من خلال تشجيع المهاجرين والعمل على استيعابهم داخل المجتمع؛ إذ إن مع مرور الوقت سوف يصعب تمييزهم من السكان الأصليين في أسلوب حياتهم عمومًا. وكانت أيّ جماعة تعجز عن هذا الاستيعاب الثقافي تُحرَم من الهجرة، ومن الحق في المواطنة أيضًا. وانعكس ذلك على القوانين التي استبعدت الأفراد والجماعات الأفارقة والآسيويين من دخول بلدان المهجر - أستراليا وكندا والولايات المتحدة ونيوزيلندا - فترة طويلة في القرن العشرين، أو من «التجنيس»[(756)].

يمكن القول إن في أواخر ستينيات القرن العشرين حدث تغيّرٌ جوهري في سياسات الهجرة، تمثَّل في التحول من سياسات الدخول و«التجنيس التمييزية» إلى تبنّي سياسات «الحياد العنصري» ومعاييره؛ إذ تزايد عدد المهاجرين إلى هذه البلدان من مجتمعات غير أوروبية (وغالبًا غير مسيحية)، إضافةً إلى التحول من مفهوم «التكامل الاستيعابي» إلى مفهوم أقرب من «التعددية الثقافية»؛ ذلك أن مهاجرين كثرًا سوف يعبّرون بوضوح وفخر عن هويتهم الإثنية. وإجمالًا، يمكن القول إنّ تبنّي التعددية الثقافية يحدث عندما تنتقل الجماعات المهاجرة من فئة الأجانب الموقتين إلى فئة المقيمين الراغبين والمواطنين[(757)].

ب – النسق القانوني وحماية التعدد الثقافي

يشير ويل كيمليكا إلى أن «التحرّر من الاستعمار ألهم النضال من أجل إلغاء التفرقة العنصرية؛ كما أن إلغاء التفرقة العنصرية ألهم النضال من أجل حقوق الأقليات والتعددية الثقافية»[(758)]. لذلك، يمكن القول إنّ التعدد الثقافي يمثّل الموجة الثالثة في حقوق الإنسان، بعد الموجة الأولى للتحرر من الاستعمار في عام 1948، والموجة الثانية حول رفض التمييز العنصري والمطالبة بالحقوق المدنية في الولايات المتحدة في عام 1955. ومن ثمّ يُنظر إلى التعدّد الثقافي على أنه يمثل الموجة الثالثة التي بدأت في عام 1960، حين طرحت قضايا حقوق الأفراد داخل الجماعة الثقافية[(759)].

هذا لا ينفي أن النسق القانوني لحماية التعدد الثقافي كانت له إرهاصات مبكّرة قبل عام 1960؛ إذ إن مع تبنّي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948، رفض النظام العالمي على نحوٍ قاطع الأفكارَ القديمة عن «الهيراركية العرقية» Racial hierarchy، والعنصرية التي أعطت بعض الناس أفضليةً على بعضهم الآخر[(760)].

كما أصبح هناك تقنين للتعددية الثقافية؛ إذ يتناول الكثير من الإعلانات والمواثيق والاتفاقات الدولية أوضاع المهاجرين في المجتمعات الأوروبية، ومنها على سبيل المثال، «إعلان هلسنكي» في عام 1975 الذي ينصّ على «أن الدول الأعضاء التي توجد على أراضيها أقليات وطنية يجب عليها احترام حقوق هذه الأقليات من حيث المساواة أمام القانون، والتمتع الكامل بحقوق الإنسان، والحريات الأساسية». كما تبنّت الأمم المتحدة في عام 1992 إعلانًا بشأن

حقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية، وأصبحت العلاقة بين المساواة والتعددية الثقافية واضحةً في هذا الإعلان[761]. ويشير ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي لعام 2000 في المادة (21) إلى «منع أيّ تمييز بسبب الجنس أو العرق أو اللون أو الأصول الإثنية أو الاجتماعية أو اللغة أو الدين أو المعتقدات». كما أقرّ مجلس العدل والشؤون الداخلية في الاتحاد الأوروبي أحد عشر مبدأ أساسيًا لاندماج المهاجرين؛ ومن بين أبرز تلك المبادئ أن ممارسة شتّى الثقافات والديانات مكفولة في ظلّ ميثاق الحقوق الأساسية، وتجب حمايتها ما لم تتعارض والحقوق الأوروبية. وإضافةً إلى ما سبق، قدّمت المفوضية الأوروبية مذكرة بعنوان «أجندة مشتركة للتكامل» .A Common Agenda for Integration) تتضمن توصياتها العمل على تطوير سياسة متناسقة على مستوى الاتحاد الأوروبي إزاء ما يتعلق باندماج المهاجرين[762].

4 – دعم البلدان الديمقراطية

مثّلت الديمقراطية أبرز العوامل التي ساعدت في الاهتمام بالتعددية الثقافية من خلال تأكيد أحقية الأقليات الإثنية (المهاجرين) في الحفاظ على ثقافاتها المميزة. وبما أن الهجرة جعلت المجتمعات الإنسانية متعددة الثقافات، ساعد النظام الديمقراطي، على حدّ قول كيمليكا، في ضمان الحراك السياسي الناشط والفاعل للأقليات؛ إذ إنّ تماسك الديمقراطية يُقيّد قدرة النخبة المهيمنة على سحق الحركات السياسية للجماعات الإثنية، كما تُعدّ الديمقراطية الخيار الأمثل للسماح للجماعات الإثنية بالحراك السياسي لإعلان مطالبها والحفاظ على حقوقها[763].

في ضوء ما سبق، لم تقل الجماعات الإثنية والأقليات بوجوب منح أعضائها حقوقًا متساوية فحسب، بل أكدت أن من حقها الحصول على مكانة وحقوق جماعية معترف بها؛ إذ يطالب بعض الجماعات بتضمين لغته أو عاداته الثقافية أو معتقداته الدينية أو تاريخه في الاحتفالات العامة، أو في المناهج الدراسية، كما قد يطالب بعض الجماعات بإعفائه من القواعد التنظيمية التي تتعلق بالملابس أو مواعيد إغلاق المحال التجارية[764].

5 – الدولة القومية والتعددية الثقافية: علاقة ملتبسة ومبادئ عامة

شهد النصف الثاني من القرن العشرين وبدايات القرن الحالي ثورةً حقيقية في العلاقات بين الدول والأقليات الإثنية، حيث بدأت تختفي النماذج القديمة للدولة القومية ذات النسيج المتماثل، وحلّت محلها نماذج من التعددية الثقافية للدولة والمواطنة، من خلال التنوّع الإثني للجماعات المهاجرة[765].

يمكن القول إن التعددية الثقافية إذا كانت تتضمن رفض النماذج القديمة للقومية المتجانسة، فقد يفهم من ذلك أن الدولة القومية والتعددية الثقافية أيديولوجيتان متناقضتان، وأن مساندة إحداهما تستتبع نبذ الأخرى، وأن محصلة العلاقة بين سياسات التعددية الثقافية وسياسات بناء الدولة القومية تكون صفرًا. لكن الواقع يشير إلى أن هذا النوع من التعددية الثقافية الذي انبثق في الغرب حوّل بناء الدولة القومية، لكنه لم يحلّ محلها. وعملت دول غربية كثيرة على تبنّي عدد من السياسات لغرس الهويات القومية والولاءات، ومن ضمنها التعليم الإجباري للغة القومية واختبارات اللغة للمواطنة. ويمكن القول إنّ تبنّي سياسات التعددية الثقافية يعمل على استكمال بناء الدولة القومية وتشكيلها، حيث لا تهمّش الأخيرة الأقليات من طريق ضمان ألا تعمل سياسة بناء الدولة القومية على الاستيعاب القوي للمهاجرين[766].

في ضوء ما سبق أيضًا، تتضمن مبادئ التعددية الثقافية «التعايش» بين الثقافات المتباينة، و«المساواة» بين المكوّنات الثقافية للمجتمع؛ إذ يستلزم ذلك احترام الجماعات كلها مختلف الثقافات السائدة داخل المجتمع؛ ومن ثمّ، إتاحة الفرصة للأقليات (الجماعات المهاجرة) للتعبير عن ثقافاتها والحفاظ على التباينات الثقافية وإيجاد حدود للحرية الثقافية، في مقابل وجود إجماع على المُثُل والمعتقدات الأساسية[767].

6 – التعددية الثقافية بين المسؤوليات والحقوق

تطرح دراسة التعددية الثقافية وتحليلها في إطار المسؤوليات والحقوق مفهوم المواطنة؛ فالدولة القومية لا تسمح إلا بعضوية واحدة لمواطنيها، لكن يمكن أن تكون للمهاجرين وأبنائهم علاقة بأكثر من دولة. وهنا، يمكن القول إنّ هذه الأوضاع تقود إلى وعيٍ وشعور بالولاء العابر الحدود الوطنية، أو إلى تقسيم الولاء[768]. من جانب آخر، قد تؤدّي هذه الأوضاع إلى طرح ما أطلق عليه مفهوم «المواطنة التفاضلية» الذي دافعت عنه إيريس ماريون يونغ لكونه وسيلةً لأخذ الاختلافات بين المجموعات في الحسبان[769].

يمكن القول إنّ التعددية الثقافية، في ضوء ما سبق، قد تتضمن خيارين: **الأول** الموافقة الرسمية على التنوع الثقافي من دون قيام الدولة بالعمل على الحفاظ على الثقافات الإثنية. أما الخيار **الثاني**، فيتضمن الأخذ بالتعددية الثقافية بوصفها سياسةً عامة لضمان حقوق متساوية للأقليات مع باقي المواطنين، حيث يكون من واجب الدولة الديمقراطية الاعتراف بالتعددية الثقافية والقيام بمسؤولياتها تجاه ذلك[770]. ويتضح لنا أن التعددية الثقافية تتضمن مسؤوليات والتزامات من الدولة والجماعات المهاجرة.

بناء عليه، نطرح تساؤلًا: ما مسؤوليات الدولة في مجال دعم التعددية الثقافية؟ تتضمن الإجابة عن هذا التساؤل تأكيد أن الدولة المتعدّدة الثقافات يجب أن تتخلّى عن الفكرة القديمة التي تقول إنّ الدولة ملكٌ لجماعة قومية مفردة. وبدلًا من ذلك، لا بد من أن يُنظر إلى الدولة باعتبارها تنتمي إلى المواطنين جميعًا على حدّ سواء. نتيجةً لذلك، على الدولة المتعدّدة الثقافات أيضًا أن تعمل على ضمان المساواة لمواطنيها جميعًا في مجالات الحياة كلها، من دون أن يضطرّوا إلى إخفاء هويتهم الثقافية والإثنية أو إنكارها. فالدولة تقبل التزامًا بالاعتراف والتكيّف مع تاريخ الجماعات غير المسيطرة ولغاتها وثقافاتها على نحو ما تفعل مع الجماعات المسيطرة[771].

كما على الدولة التزام القيم الليبرالية. وفي هذا الصدد، يشير ويل كيمليكا إلى أن ليس هناك دولة تبنّت سياسات التعددية الثقافية قدمت إلى جماعات المهاجرين إعفاءً من القوانين التي تمنع - على سبيل المثال - تعدّد الزوجات أو الزيجات الإجبارية أو ختان البنات أو القتل من أجل الشرف أو استخدام العنف في تنشئة الأطفال. وفي المقابل، فإنّ جماعات المهاجرين على وعيٍ بأن أيّ محاولة للحصول على الموافقة الشعبية للممارسات غير الليبرالية محكوم عليها بالفشل. ويمكن القول إنّ التعددية الثقافية للمهاجرين سياسة حكومية تعمل داخل إطار عمل النظام الدستوري الديمقراطي الليبرالي؛ لذلك ليست هناك فرصة للحصول على قبول شعبي للممارسات غير الليبرالية[772].

إضافةً إلى ما سبق، تتمثل مسؤوليات الدولة في دعم السياسات الاجتماعية؛ فالمهاجرون في حاجة إلى الخدمات التي تلبّي حاجاتهم الخاصة في ما يتعلق بالتعليم واللغة والسكن. وغياب مثل تلك الخدمات قد يجعل أحوال المهاجرين وأسرهم سيئة؛ ما يحول بينهم وبين حقّهم في الترقّي والتقدم لوضع أفضل. ويمكن القول إنّ نجاح التعددية الثقافية يعتمد، أساسًا، على تبنّي الدولة سياسات تكون شرطًا مسبقًا لنجاح الاندماج، ولا تؤدّي إلى انفصال المهاجرين عن المجتمع أو استبعادهم منه[773]. لذلك، يمكن القول أيضًا إنّ ثمة مؤشرات للتعددية الثقافية تُعدّ سياسات تعمل الدولة جاهدة على تحقيقها لضمان تحقيق اندماج المهاجرين، ومن أبرزها[774]: التأكيد الدستوري والتشريعي والبرلماني للتعددية الثقافية داخل الدولة، وتبنّي التعددية الثقافية في المناهج والمقررات الدراسية، والإعفاء من ارتداء الزيّ الرسمي، أو التشريع بالإغلاق يوم الأحد، والسماح بالجنسية المزدوجة (Dual Citizenship)، وتمويل منظمات الجماعات الإثنية لدعم النشاطات الثقافية، وتمويل نظم التعليم الثنائية اللغة أو تعليم اللغة الأم، والسلوك الإيجابي تجاه الجماعات المهاجرة المهمّشة.

إذا حاولنا التركيز على أمثلة من تلك المؤشرات التي تُعدّ سياسات للتعددية الثقافية، فسيتضح لنا أهمية التعليم؛ إذ تؤدي المؤسسات التعليمية، ولا سيما المدارس، دورًا حاسمًا في إيجاد شعور الانتماء المشترك، وينبغي لها أن تعدّ تلامذتها للحياة في مجتمع متعدد الثقافات من طريق جعلهم يشعرون بواقع الاختلافات، وإيجاد المهارات الضرورية التي تتمثل

في التسامح والاحترام المتبادل والانفتاح على الأساليب الأخرى للحياة، وتعدّد أنماط الفكر الحر والإبداع، إضافةً إلى دعم مهارات التواصل بين الثقافات المختلفة، وتعليم تاريخ المهاجرين وثقافتهم، والاطّلاع على تجاربهم في الهجرة إلى بلد أجنبي والإقامة فيه[775].

إضافةً إلى ما سبق، تبرز أيضًا أهمية إقامة روابط تجمع بين مختلف الجماعات الإثنية، ومنها على سبيل المثال النوادي الرياضية والاتحادات التجارية والجمعيات الخيرية والروابط التي تجمع بين أصحاب العقائد المختلفة؛ إذ يبرز دور تلك الروابط في السعي لتحقيق المصالح المشتركة وتطوير الفهم المتبادل وتعزيز التعاون وتنمية الثقة. كما تستطيع سلطات الدولة أن تفعل ذلك من طريق ضمان تمثيل كافٍ للمهاجرين في المؤسسات الكبرى وإشراكهم في المشروعات العامة ورعاية المناسبات الدينية وتشجيع إقامة المهرجانات الثقافية الإثنية المتعددة، إضافةً إلى توفير أماكن وساحات عامة لهم لإبراز هذا التنوّع[776].

أما عن مسؤوليات الجماعات المهاجرة والتزاماتها، فتبرز من خلال تأكيد أن عملية الانتماء المشترك تسير في اتجاهين وليس في اتجاه واحد؛ حيث لا يستطيع المهاجرون أن ينتموا إلى أيّ مجتمع، ما لم يعمل هذا المجتمع على وضع السياسات التي تساعدهم في ذلك، وهذا ما برز على نحو واضح في ما عرض سابقًا. وفي المقابل، لا يستطيع المجتمع أن يُدمج المهاجرين ما دامت ليست هناك رغبة في الانتماء إلى هذا المجتمع. ومن ثمّ، هناك مسؤوليات والتزامات تقع على عاتق الجماعات المهاجرة نحو هذا المجتمع، تتمثل في «معاملة المجتمع باحترام»؛ فهذا الوطن الذي يستقرون فيه يجب أن يعني شيئًا بالنسبة إليهم، وأن يمثل قيمةً حقيقية، ولا يعدّونه مكانًا لجمع المال أو للهروب من الظلم والاستبداد اللذين تعرضوا لهما في أوطانهم فحسب؛ كما يحتاج المهاجرون إلى اكتساب لغة المجتمع وفهم قواعده وقوانينه والتزامها والعمل وفقًا لها، ومعرفة تاريخ المجتمع وثقافته[777].

ثالثًا: مراجعات نقدية لسياسات التعددية الثقافية دراسة في المخاطر والتهديدات

بعد أن ظلّت التعددية الثقافية خلال النصف الثاني من القرن العشرين الركيزة الأساس لإدماج المهاجرين في المجتمعات الليبرالية، شهد العالم الغربي تطورات في هذا المجال مع بدايات القرن الحادي والعشرين، وكانت أحداث 11 سبتمبر محور هذه التطورات. وفي هذا السياق، طرحت رؤى مفادها أن العالم دخل في حقبةٍ جديدة من تاريخه، أطلق عليها «ما بعد 11 سبتمبر». كما طرحت مفاهيم جديدة حول إعادة النظر في سياسات التعددية الثقافية، ومنها «ما بعد التعددية الثقافية» .Post-Multiculturalism)، و«معارضة التعددية الثقافية» .Anti-Multiculturalism)، و«تراجع التعددية الثقافية» .Reteat of Multiculturalism)، و«موت التعددية الثقافية» .Death of Multiculturalism)، و«ظهور التعددية الثقافية وسقوطها»[778] .Rise and Fall of Multiculturalism).

يمكن القول إنّ دولًا أوروبية كثيرة ذات نزعة قومية قرّرت أن سياسات التعددية الثقافية تحتاج إلى مراجعة؛ وهذا ما ظهر جليًّا في تصريح المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عن فشل التعددية الثقافية في ألمانيا[779]. كما نشرت مجلة فورين أفيرز *Foreign Affairs* مقالًا في آذار/مارس - نيسان/أبريل 2015 تشير فيه إلى أن فكرة «التعددية الثقافية» في المجتمعات الغربية تجب مراجعتها، وأن يكون هناك حد أدنى للاندماج الثقافي لهذه الهجرات المختلفة داخل الدول التي يلجأ إليها المهاجر، ومعرفة بالثقافة واللغة وأسلوب الحياة، تمهيدًا لاندماجه على نحو «صلب» في المجتمع الجديد بدلًا من الشكل «الهلامي»[780].

كما جاءت معارضة سياسات التعددية الثقافية داخل كندا من القوى السياسية المحافظة التي تمثلت في «حزب الإصلاح» و«حزب المحافظين»؛ إذ أصبح يُنظر إلى تلك السياسات باعتبارها تمثل تهديدًا لوحدة الأمة في ظلّ تنامي

ظاهرة الهجرة واللجوء إلى كندا. ومثّل عام 2006 نقطة تحوّل لبعض الكنديين تجاه سياسات التعددية الثقافية؛ إذ شهد هذا العام الاشتباه في سبعة عشر شابًا مسلمًا في مقاطعة أونتاريو، واتهامهم بالتحضير لأعمال إرهابية، وحاول معارضو التعددية الثقافية تضخيم مثل هذه الأحداث وتقديمها إلى الرأي العام دليلًا على فشل سياسات التعددية الثقافية، لأنها تساهم في التقسيم والعزل الثقافي في المجتمع، وأصبحت تشكل عائقًا أمام ازدهار الثقافة والهوية الكنديتين، وقد تساهم في نشوب الصراعات بين الجماعات الثقافية. كما تتعارض مع مبادئ العدل والمساواة في المجتمع، لأنها تضخّم حجم الأقليات الثقافية وتعاملها معاملة خاصة[781].

شهدت أستراليا أيضًا حركات مراجعة لسياسات التعددية الثقافية؛ إذ ظهر حزب الأمة الواحدة اليميني في التسعينيات، وانتُخب برلمانيون يتبنّون برامج سياسية تُظهر العداء للهجرة وسياسات التعددية الثقافية[782].

من هنا، سوف نُلقي الضوء على مخاطر التعددية الثقافية وتهديداتها التي ساهمت بدورها في طرح الرؤى حول أهمية مراجعة سياسات التعددية الثقافية.

1 – تهديد الهوية القومية

أصبح يُنظر إلى تبنّي سياسات التعددية الثقافية باعتبارها تمثل تهديدًا للهوية القومية[783]؛ فالتعددية الثقافية «الجذرية» - أي الارتباط القوي بالجماعات الإثنية والثقافية - قد تُصرف الانتباه عن الارتباط بالدولة؛ وتمثل الهوية القومية المشتركة أساس الثقة الذي يجعل النقاش الديمقراطي بشأن المشكلات المشتركة ممكنًا[784].

يمكن القول إنّ معارضة سياسات التعددية الثقافية في أوروبا ترجع إلى التمسك بفكرة «التجانس العرقي» .Ethnic Homogeneity)، وتأكيد «المجتمع ذي الثقافة الواحدة» .Monocultural Society)؛ إذ ينظر إلى تلك السياسات باعتبارها تمثل تهديدًا لـ «النقاء العرقي» .Ethnic Purity) داخل المجتمعات الأوروبية[785]. فعلى سبيل المثال، يُنظر إلى الهجرة وتبنّي سياسات التعددية الثقافية في الدانمارك على أنها تمثل تهديدًا للهوية القومية التي تتضمن اللغة والثقافة الدانماركيتين[786].

في المقابل، يشير صامويل هنتنغتون إلى أن الولايات المتحدة قامت على الثقافة الأوروبية والديمقراطية السياسية المتضمنتين في مبدأ الحقوق المتساوية للأفراد. لكنه يعتقد أن ذلك أصبح مهدّدًا في ضوء تبنّي سياسات التعددية الثقافية وتأكيد حقوق الجماعات المهاجرة؛ ويخشى أن يؤدّي ذلك على نحو مؤثّر إلى صدام داخلي للحضارات قد يفكّك الولايات المتحدة. ولدى هنتنغتون اقتناع بأن المستويات الحالية للهجرة من المكسيك وإسبانيا، والاستيعاب المحدود لهؤلاء المهاجرين، سوف يضعفان الثقافة القومية؛ ويبرهن ذلك بإطلاق الصيغة الإسبانية من النشيد القومي الأميركي. كما أصبح هناك تهديد للهوية القومية الأميركية من خلال ما أصبح يطلق عليه «هويةً عابرة الحدود القومية»[787].

2 – معارضة القيم الليبرالية

يُنظر إلى التعددية الثقافية باعتبارها تمثل تهديدًا للقيم الليبرالية التي تتجسّد في احترام حقوق الإنسان، وضمان المعاملة العادلة، وتحقيق المساواة بين الجنسين. وكثيرًا ما ينظر إلى الدين الإسلامي، ومن ثم إلى المهاجرين المسلمين، بوصفه يمثل تهديدًا للقيم الليبرالية. فالإسلام، من وجهة نظرهم، ضدّ حرية التعبير والعلمانية والفكر النقدي والاستقلال الشخصي وحرية الاختيار الفردي. لذلك، يزعم أوروبيون كثر أن المهاجرين المسلمين ينزعجون من القيم الأساسية للمجتمع الليبرالي، وأنهم غير قادرين، أو ليس لديهم استعدادٌ للولاء له[788].

برزت المخاوف من التعددية الثقافية وتهديد القيم الليبرالية أيضًا من خلال «المدخل النسوي» .Feminist Approach)؛ إذ عبّر أنصار هذا المدخل عن مخاوفهم من التعددية الثقافية لأنها قد تقود إلى الاعتراف الثقافي

بالممارسات القمعية والحفاظ على المعتقدات الأبوية والتقليدية وإضفاء الشرعية عليها، خصوصًا المتعلّقة بالممارسات الثقافية التي تعزّز الهيمنة على المرأة داخل الأسرة وفي المجتمع[789]؛ ما يمثل عائقًا لقيم المساواة والحرية بالنسبة إلى المرأة. وإجمالًا، يمكن القول إنّ الميل إلى رفض القيم الليبرالية السائدة داخل البلدان الغربية قد يثير العداء تجاه المهاجرين والرفض لهم والشعور بالاغتراب.

3 – تراجع معدّلات الاندماج الاجتماعي

هناك نقدٌ أساس موجّه إلى التعددية الثقافية بأنها تروّج لأساليب حياتية منفصلة ومتوازية (Separate Lives & Parallel) بين الأقليات الإثنية والمهاجرين؛ وتبدو هذه المشكلة أوضح في أوروبا[790]. فعلى سبيل المثال، يخشى الألمان من أن يكون معنى التعددية الثقافية هو «المجتمعات الموازية» (Parallel Societies). ويفسر أحد الباحثين مقولة رئيس الوزراء البريطاني السابق ديفيد كاميرون إن بموجب ميثاق الدولة للتعددية الثقافية، أصبح علينا أن نشجع مختلف الثقافات على تبنّي أساليب حياتية منفصلة، بعيدًا بعضها من بعض ومن التيار السائد، حيث يتضمنّ التأثير السلبي للتعددية الثقافية أن بريطانيا «تسير وهي نائمة نحو العزل»[791] (Sleep Walking to Segregation).

هكذا، أصبح ينظر إلى أن الاندماج سوف يكون أبطأ في حال وجود سياسات التعددية الثقافية؛ إذ إن لها تأثيرات ملموسة قابلة للقياس تتمثل في تقلّص استعداد المهاجرين وكفاءاتهم لتعلّم اللغة الرسمية، ما يقلّل فرص التعاون والمشاركة، كما يساعد في تزايد احتمالات الانعزال المكاني[792]. بذلك، قد توجد التعددية الثقافية «الغيتوات» (منطقة من المدينة تسكنها الأقليات) التي تقيّد فرص الاندماج، وتعمل على دعم الانقسامات بدلًا من الوحدة[793].

4 – عبء على سياسات دولة الرعاية الاجتماعية

يُنظر إلى التعددية الثقافية على أنها أصبحت تمثّل أحد مصادر التهديد لدولة الرعاية[794] (Social Welfare State). وتشير إحدى الدراسات إلى أن أنظمة الرعاية التي تحرص على توفير الحياة الكريمة قد تؤدي إلى تباطؤ الاندماج من خلال إجبار المهاجرين على البقاء في أدنى السلّم الاجتماعي. وإذا كان ذلك الأمر يشجّع السكان المحليين، فإنه يبدو أشد إغراءً للمهاجرين لأنهم معتادون مستويات معيشية منخفضة. وحتى الدخل المتواضع الذي توفّره أنظمة الرعاية، يبدو مغريًا. لهذا، فإنّ الحافز للحصول على دخلٍ أعلى من خلال الحصول على وظيفة يكون أضعف. وهكذا ينظر إلى التعددية الثقافية على أنها أصبحت تمثل عبئًا على أنظمة الرعاية الاجتماعية وسياساتها في الدول الغربية[795].

على سبيل المثال، دعا كاميرون إلى تقييد الهجرة من الشرق إلى الغرب، وتشديد شروط دخول المهاجرين الوافدين من دول شرق أوروبا المنضمة حديثًا إلى الاتحاد الأوروبي؛ إذ وجّه الاتهام إلى المهاجرين باستغلال أنظمة الرعاية الاجتماعية داخل بريطانيا[796]. كما تشير التجربة الدانماركية في مجال التعددية الثقافية إلى أنه إذا كانت لا توجد مشكلة مع العادات والتقاليد الإسلامية، فإنّ أبرز المشكلات ظهرت من خلال استفادة مهاجري العالم النامي - الذين يمثلون الأغلبية المسلمة - من أنظمة الرعاية الاجتماعية؛ إذ تبيّن أن 5 في المئة من السكان يستهلكون ما يقرب من 40 في المئة من نفقات هذه الرعاية[797].

5 – انتشار الإرهاب وأعمال العنف

مثّلت هجمات 11 سبتمبر اعتقادًا مؤدّاه أن الهجرة أصبحت تهديدًا لأمن الدول، ولإمكان العيش معًا في مجتمع واحد يضم مجموعات إثنية مختلفة ثقافيًا واجتماعيًا[798]. لذا، واجه المهاجرون من البلدان العربية والإسلامية ضغوطًا لإخفاء هويتيهم الإثنية والدينية، خصوصًا بعد تلك الهجمات[799].

كما وفّرت الهجمات في لندن ومدريد، وكذلك الكثير من مخطّطات الهجوم التي استطاعت المؤسسات الأمنية الأوروبية إحباطها - وكان من نتائجها اعتقال الآلاف من المسلمين المتطرفين المشتبه فيهم منذ عام 2001 - أسبابًا كافيةً للقلق من المسلمين في أوروبا[800]. إضافةً إلى أعمال العنف والشغب التي حدثت في شمال إنكلترا في صيف 2001؛ إذ اندلعت حرب شوارع بين مهاجرين مسلمين من أصول آسيوية وشبان بريطانيين من المنتمين إلى الحزب الوطني البريطاني المتشدّد[801].

إضافةً إلى ما سبق، مثلت العمليات الإرهابية التي تعرضت لها فرنسا خلال عام 2015 أحد العوامل التي أدّت إلى تنامي الاهتمام لدى صانع القرار في البلدان الغربية بالعمل على ضرورة إعادة النظر في النظام القانوني للجنسية؛ إذ تعرّضت باريس في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 إلى أعنف وأخطر تفجير عرفته أوروبا منذ عقود، تمثل في اقتحام مسلّحين قاعة العروض «باتكلان»، وإطلاق النار بطريقة عشوائية؛ ما أدّى إلى مقتل 130 شخصًا، وإصابة ما لا يقل عن 368 آخرين؛ وتبنّى التفجير سبعة أشخاص من أصول مغربية[802].

مجمل القول، أصبح ينظر إلى العمليات الإرهابية وأعمال العنف على أنها أبرز المخاطر والتهديدات الناتجة من الهجرة وتبنّي سياسات التعددية الثقافية؛ إذ مثل المهاجرون من خلفيات دينية إسلامية أبرز القوى الفاعلة في التخطيط لتلك الأعمال والعمليات الإرهابية وتنفيذها.

رابعًا: التراجع عن تبنّي سياسات التعددية الثقافية ممارسات رسمية وشواهد مجتمعية

مثّلت جوانب الضعف ومظاهر التهديدات الناتجة من تبنّي سياسات التعددية الثقافية في الكثير من بلدان العالم، على نحوٍ ما سبق ذكره، سياقًا بنائيًا ساهم في التراجع عن تبنّي تلك السياسات من خلال ممارسات رسمية وشواهد مجتمعية تمثّلت في مستويات عدة، وذلك بدءًا من المستوى الرسمي للدولة، مرورًا بالمستوى الحزبي، وانتهاءً بالمستوى الشعبي. وسوف نتناول تلك المستويات على النحو الآتي:

1 - المستوى الرسمي

يمكن القول إنّ ضمان حقّ المهاجر من خلال حصوله على الجنسية أصبح صعبًا للغاية في دول أوروبية كثيرة؛ إذ فرضت اختبارات في اللغة على نحوٍ مشدد، وكذلك اختبارات الحصول على الجنسية. كما أصبح يُنظر إلى هذا التحول على أنه جزء من «إعادة تقويم للمواطنة» (Revalution Of Citizenship)، أو أنه امتداد «للمواطنة التكاملية»[803] (Integrationist Citizenship).

سوف نُبرز نماذجَ في عددٍ من الدول الأوروبية بشأن إعادة النظر في سياسات التعددية الثقافية، ومنها على سبيل المثال: بريطانيا والنمسا وسويسرا وألمانيا وفرنسا. فمثلًا رفض وزراء الحكومة البريطانية تمويل المجلس الإسلامي البريطاني واتخذوا إجراءات رسمية ضده نظرًا إلى إدانته غير الكافية للإرهاب[804]. كما أقرّ البرلمان النمساوي تعديلات على قانون 1912، وهدف التعديل الجديد إلى مواجهة التطرف من خلال حظر التمويل المالي للمساجد والمدارس الإسلامية من جهات أجنبية. كما تتضمن التعديلات الجديدة للقانون بنودًا مجحفة في حق المسلمين؛ إذ تعطي الحكومةَ الحقَ في حلّ الهيئة الإسلامية ووضع معايير لتعيين الأئمة واختيار هيئة تدريس الدين الإسلامي في الجامعات؛ الأمر الذي يُعدّ تدخّلًا في شؤون المسلمين الدينية، ويتناقض مع طبيعة الدولة العلمانية[805]. كما صعّدت الأفكار المتطرفة على نحو لافت في سويسرا التي تُعدّ مثالًا للأنموذج الديمقراطي الأوروبي، خصوصًا بعد الاستفتاء الذي أُجري في تشرين الثاني/نوفمبر 2009، في حظر بناء مآذن جديدة، وجاءت النتيجة مؤيّدةً لهذا الحظر بنسبة 57.5 في المئة[806].

إضافةً إلى ما سبق، فرضت الحكومة الألمانية إجراءاتٍ جديدة في حقّ اللجوء والإقامة للأجانب، وأعادت النظر في ضوابط إنشاء الجمعيات الإسلامية وممارسة النشاطات فيها. وعلى الرغم من تبنّي الموقف الألماني الرسمي أخيرًا دعوات رافضة ظاهرة الإسلاموفوبيا، ووفقًا لدراسة أجرتها مؤسسة فريدريتش إيبرت، فإنّ ما يقرب من 56 في المئة من الألمان يعدّون الإسلام دينًا غير قادر على التوافق مع الحياة الحديثة. كما يجب تقييد الحرية الدينية للمسلمين[807]. إضافةً إلى ما سبق، تبنّت الحكومات الفرنسية المتعاقبة قوانين لحظر ارتداء الحجاب في المدارس في عام 2004، وتلاه حظر النقاب في الأماكن العامة في عام [808]2010.

2 – المستوى الحزبي

شهدت الدول الأوروبية صعودًا ملحوظًا للأحزاب القومية اليمينية المتطرفة. وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق واضح بشأن تعريفٍ جامعٍ لليمين الراديكالي أو المتطرف، فإنّ هناك اتفاقًا حول مجموعة من الخصائص والسمات المشتركة التي تتمثل في العداء للأجانب ورفض الأقليات وسياسات التعددية الثقافية والدفاع عن الهوية القومية والتقاليد القومية والدعوة إلى الحدّ من الهجرة[809].

تتمثّل أبرز ملامح صعود الأحزاب القومية المتطرفة في أوروبا في الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة على مستوى دول كثيرة في الاتحاد الأوروبي، مثل: النمسا وفرنسا والسويد والدانمارك. فعلى سبيل المثال، كان الأنموذج الأكثر جدلًا في النمسا هو الصعود البارز لليمين المتطرف في الانتخابات الرئاسية؛ إذ تصدر مرشح «حزب الحرية» اليميني المتطرّف الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية. وفي فرنسا، سيطر حزب «الجبهة الوطنية» على 11 مجلسًا محليًا في الانتخابات المحلية. وفي السويد، أحرز «الحزب الديمقراطي» 13 في المئة من الأصوات في الانتخابات المحلية، كما تقدم «حزب الشعب» في الدانمارك قائمة الأحزاب السياسية في انتخابات البرلمان الأوروبي[810].

يمكن أن نتعرّف بصورة مباشرة إلى مواقف الأحزاب القومية المتطرفة، أو مواقف بعض قادتها من قضايا التعددية الثقافية، خصوصًا من المسلمين. فعلى سبيل المثال، يُعدّ حزب الجبهة الوطنية بقيادة جان ماري لوبان سابقًا أو ابنته مارين لوبان حاليًا أوّل حزبٍ استخدم «الإسلاموفوبيا» في دعايته السياسية وحملته الانتخابية للتخويف من الإسلام والمسلمين. كما شبّهت لوبان مشهد المسلمين في أثناء تأدية الصلاة خارج المسجد بـ «احتلال النازية لفرنسا في أثناء الحرب العالمية الثانية». وهناك أيضًا، الحزب النمساوي اليميني المتطرف الذي وصف الإسلام بأنه «العدو الأول» للنمسا وأوروبا والعالم أجمع. كما دعا الحزب الدانماركي التقدمي إلى إيجاد منطقةٍ حرّة للمسلمين تعدّ «المنطقة العازلة». كما حذر «الحزب اليميني الشعبي الدانماركي» الجماهير في أثناء حملته الانتخابية من الإسلام بوصفه مصدرًا لتهديد الثقافة الأوروبية[811].

إضافةً إلى ما سبق، ظهرت حركات سياسية اجتماعية للتعبير عن معاداتها للأجانب والمسلمين، ومن أمثلتها حركة أوروبيون وطنيون ضد أسلمة الغرب، والمعروفة اختصارًا بـ «بيغيدا» (Pegida) التي لم تظهر في ألمانيا فحسب، بل في أوروبا كلها؛ إذ استطاعت تنظيم تظاهرات أسبوعية لرفض وجود الجاليات المسلمة في أوروبا، ووصل عدد المتظاهرين إلى ما يقرب من 18 ألف متظاهر[812].

3 – المستوى الشعبي

مثّل «الإرهاب العنصري» أبرز الممارسات الشعبية من الأفراد والجماعات في الدول الغربية ضدّ سياسات الهجرة والتعددية الثقافية. ويقصد بالإرهاب العنصري أنماط الممارسات العنيفة والمسلحة التي تستهدف بثّ الذعر والخوف بين المنتمين إلى طائفةٍ معينة دون غيرها، سواء أكان المنتمون إلى هذه الطائفة من الأجانب، أم من الأقليات الثقافية، أم الدينية[813].

على سبيل المثال، ارتفع عدد الجرائم ضدّ الأجانب في عدد من الدول الأوروبية ليصل إلى 179 جريمة في ألمانيا في عام 2014[814]. كما تزايدت حالات الاعتداء على المسلمين؛ إذ أعلنت السلطات الألمانية في النصف الثاني من عام 2015 اعتقالها مجموعة من المنتمين إلى اليمين المتطرف، شرعت في التخطيط لهجمات ضد السلفيين المعروفين، وكذلك الاعتداء على المساجد والمراكز الإسلامية. كما شهدت مساجد عدة سلسلة من الهجمات بالحجارة والزجاجات الحارقة، بل وإضرام النيران في بعضها[815].

تعدّدت حوادث إضرام النار في المساجد أيضًا في السويد مع كتابة شعارات عنصرية[816]. وأظهرت الإحصاءات التي نشرت في أيلول/سبتمبر 2010 ارتفاعًا في عدد جرائم الإسلاموفوبيا في لندن عن عام 2014. ووفقًا لبيانٍ أصدرته الشرطة البريطانية، هناك نحو 816 جريمة كراهية ارتُكبت ضدّ المسلمين بين تموز/يوليو 2014 وتموز/يوليو 2015. وأخذت الاعتداءات الجسدية حيّزًا من تلك الحوادث، خصوصًا ضدّ النساء اللاتي يضعن الحجاب، والمنقبات على نحوٍ خاص[817].

إضافةً إلى ما سبق، تعرّض كثر من طالبي اللجوء والمهاجرين لانتهاكاتٍ في فرنسا وأشارت تقارير حقوقية إلى أن الشرطة تتعمّد انتهاك حقوقهم. كما تزايدت حدّة الاعتداءات والتهديدات تجاه المسلمين خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2015 ثلاثة أضعاف، مقارنةً بالعام السابق، وذلك بعد تسجيل 330 اعتداءً، منها اعتداءات مباشرة على المساجد والأشخاص والمقابر[818].

تبرز خطورة الممارسات العنصرية وتزايدها بإشارة مفوّضي حقوق الإنسان في المجلس الأوروبي في تموز/يوليو 2012 لتأكيد أن الدول الأوروبية تحتاج إلى «ربيعٍ أوروبي» لمواجهة التحيّز ضد الإسلام، وانتشار ممارسات التمييز العرقي[819].

خامسًا: التحول من التعددية الثقافية إلى التماسك الاجتماعي

ترتّب على التهديدات ومظاهر الضعف، التي نتجت من تبنّي دول كثيرة في العالم الغربي سياسات التعددية الثقافية، ردات فعل معارضة لتلك السياسات من خلال الاتجاه إلى التركيز على التماسك الاجتماعي[820]. وفي ضوء ما سبق، سوف يخصص هذا المحور للإجابة عن تساؤلات عدة، أبرزها: ماذا يقصد بالتماسك الاجتماعي؟ وما العلاقة بين الهجرة والتماسك الاجتماعي؟ وهل هناك تجارب عملية في مجال التماسك الاجتماعي؟

1 – التماسك الاجتماعي: قراءة في المفهوم

يُعدّ إميل دوركهايم أوّل من استخدم مفهوم «التماسك الاجتماعي»؛ وكان ينظر إليه بوصفه سمةً تنظيمية من سمات المجتمع، ويعرفه بأنه العلاقة بين أفراد المجتمع والولاء المشترك والتضامن الاجتماعي. وعند وصف التماسك الاجتماعي غالبًا ما يذكر جوانب عدة، أبرزها قوة العلاقات الاجتماعية والقيم المشتركة وتمكين الأفراد الأقلّ حظًا من الحصول على الخدمات التي يحتاجون إليها، وكذلك الشعور بالهوية المشتركة والانتماء إلى المجتمع، والشعور بالثقة بين أفراد المجتمع، وضمان المساواة وعدم التمييز بين أفراد المجتمع[821].

تشير جوديث ماكسويل إلى أن التماسك الاجتماعي «بناء قيم مشتركة وتمكين الأفراد الأقل حظًا من الحصول على الخدمات التي يحتاجون إليها، وتقليص الفوارق في الثروة والدخل، وإشعار الأفراد بصفة عامة بأن بينهم مشروعًا مشتركًا، وأنهم يواجهون تحديات مشتركة، وأنهم جميعًا ينتمون إلى المجتمع نفسه»[822]. كما يُعرّف المجلسُ الأوروبي التماسكَ الاجتماعي بأنه قدرة المجتمع على ضمان رفاهية أفراده على المدى الطويل، بما في ذلك تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات والموارد المتاحة واحترام الكرامة الإنسانية مع مراعاة الاختلاف و«الاستقلالية

الفردية والجماعية» (Collective and Personal Autonomy)، وكذلك «المشاركة المسؤولة»[823] (Responsible Participation).

كما تتمثّل سياسات التماسك الاجتماعي في طرح مجموعة من الأبعاد التي يمكن أن نوجزها على النحو التالي[824]:

- **الانتماء في مقابل «الانعزال» (Isolation)**، أي الشعور بالالتزام والهوية والقيم المشتركة. فالمجتمع المتماسك يشترك أفراده في القيم. ويمثل التماسك الاجتماعي أحد الموارد الثقافية التي يقصد بها القواعد والقيم والاتجاهات الاجتماعية. ويمثل الشعور بالانتماء أحد أبعاد التماسك الاجتماعي. كما يمثل الشعور بالانعزال عن المجتمع خطرًا يهدّد التماسك الاجتماعي.

- **الاندماج في مقابل الاستبعاد**: يصف دارندروف المجتمع الذي يحظى بالتماسك الاجتماعي بأنه مجتمع يمنع الاستبعاد الاجتماعي، وينظر إلى التماسك الاجتماعي باعتباره يصف المجتمع الذي يتيح الفرص لجميع أفراده داخل إطار من المؤسسات والقيم المقبولة، ومن ثمّ يحظى هذا المجتمع بالاندماج الاجتماعي، ويشعر أفراده بالانتماء ولا يُسمح لهم بالاستبعاد.

- **المشاركة في مقابل عدم المشاركة**: إنّ المجتمع المتماسك هو الذي يتيح لأفراده فرصة المشاركة في مؤسسات المجتمع كلها، إضافةً إلى إتاحة العضوية في مؤسسات المجتمع المدني.

- **«الاعتراف» (Recognition) في مقابل «الإنكار» (Denial)**: يهتم هذا البعد باحترام الاختلافات والتسامح معها في «المجتمع التعدّدي» (Pluralist Society)، ويمكن القول إنّ إحدى القضايا الرئيسة الخاصة بالمجتمعات المتماسكة هي القدرة على إدراك التنوعين الثقافي والسياسي وتسوية نزاعاتهما؛ إذ تُدار في المجتمع المتماسك النزاعات بصورة جيدة؛ وفي المقابل يتعرّض المجتمع المتماسك للتهديد في حالة الفشل، أو عدم القدرة على إدارة الصراع وتسوية النزاعات والاختلافات داخل المجتمع.

2 - الهجرة والتماسك الاجتماعي

حظي مفهوم التماسك الاجتماعي باهتمامٍ أكاديمي وسياسي. وعندما أصدرت اللجنة البرلمانية الفدرالية في كندا تقريرها النهائي الخاص بالتماسك الاجتماعي، في حزيران/يونيو 1999، كان من نتائجه أن التوتر بين العولمة والتماسك الاجتماعي أمرٌ واقع، ومن غير المحتمل أن يختفي هذا التوتر[825]. وإذا كانت الهجرة تمثل أبرز تجليات العولمة، فإنّ العلاقة بين الهجرة والتماسك الاجتماعي تظهر من خلال مستويين: **أولهما** يتمثّل في أن الهجرة تعمل على زيادة التنوع العرقي. كما أن هذا التنوع العرقي قد يقوّض بدوره التماسك الاجتماعي، ومن ثمّ تقويض المجتمعات الديمقراطية المستقرة التي «تتمتع بالسلام» (Peaceful)، ومستويات مرتفعة من الإنفاق الاجتماعي[826]. أما المستوى **الثاني**، فيتمثل في أن التماسك الاجتماعي يعني في أحد جوانبه المساواة في توزيع «المخرجات الاجتماعية» (Social Outcomes)، ومنها على سبيل المثال الخدمات الصحية والتعليمية والرفاهية الاقتصادية والأمن. وإذا فشل المجتمع في توزيع مخرجاته الاجتماعية على نحو منصف، فسوف يؤدي ذلك إلى تقويض التماسك الاجتماعي؛ لذلك يمكن القول إنّ «الاستبعاد الاجتماعي» للأفراد والجماعات قد يمثل تهديدًا رئيسًا للتماسك الاجتماعي[827].

حاولنا إذًا أن نبرز شواهد مجتمعية حول العلاقة بين الهجرة والاستبعاد الاجتماعي وجدناها تتمثل في مجال العمل؛ إذ قد يواجه الشباب المهاجرون عوائق وصعوبات ترجع إلى سياسات التمييز ضد الأقليات الإثنية من جانب صاحب العمل، أو عدم إجادة اللغة من جانب المهاجرين[828]. فعلى سبيل المثال، يمكن القول إنّ عدم المساواة على أساس

العرق صفة شبه دائمة في سوق العمل داخل المملكة المتحدة. وأظهرت دراسة رسمية في عام 2001 أن النساء الوافدات من بنغلادش يعانين أكبر نسبة بطالة؛ إذ بلغت 24 في المئة، أي ستة أضعاف النساء البيضاوات. أما الرجال من بنغلادش، فبلغت نسبة البطالة لديهم 20 في المئة، أي أربع أضعاف الرجال البيض. أما بالنسبة إلى الرجال والنساء من الهنود، فمعدل البطالة لديهم أعلى بقدر قليل من البيض[829].

كما تبرز مظاهر الاستبعاد الاجتماعي في الفصل بين مساكن المهاجرين ومساكن السكان الأصليين؛ إذ ينشأ جزئيًا «العزل السكاني» (Housing Segregation) مع مجيء مهاجرين جدد قد يفتقرون إلى الشبكات الاجتماعية والمعلومات الكافية. وثمّة عامل آخر يتمثّل في التمييز العنصري الذي قد يمارسه ملاك المباني السكنية؛ إذ يرفض بعضهم تأجير المهاجرين، في حين أن بعضهم الآخر يجدها فرصةً للاستغلال من خلال رفع قيمة الإيجار في مقابل تجهيزات متدنية[830].

إضافةً إلى ما سبق، تشير إحدى الدراسات إلى أن الزيادة السريعة في نسبة سكان الأقليات الإثنية في كندا أدّت إلى تراجع معدلات عدم المساواة والتمييز مقارنةً بالمهاجرين من أصول أوروبية. كما أن «التكامل الاجتماعي» (Social Integration) في المجتمع الكندي بالنسبة إلى الأقليات الإثنية يسير على نحوٍ بطيء مقارنةً بالمهاجرين من أصول أوروبية. ويشير التقرير إلى أن ليس من الممكن الإقرار بأن السياسات الحالية ملائمة لمواجهة «التقسيم العرقي» (Racial Divide) في المجتمع الكندي، إلا أنه تجب إعادة النظر في سياسات مواجهة الاستبعاد الاقتصادي[831] (Economic Exclusion).

3 – تجارب دولية في التماسك الاجتماعي

اعتمدت سياسات التماسك الاجتماعي داخل دول كثيرة في الاتحاد الأوروبي على دعم تكامل المهاجرين والأقلية الإثنية في الثقافة السائدة[832]. فإذا كانت المواطنة «مكانةً قانونية» (Legal Status) تتضمّن مجموعةً من الحقوق، فإنّ التكامل لا يعدّ مكانة قانونية، بل «عملية اجتماعية» (Social Process) يصبح فيها المهاجرون جزءًا من المجتمع من خلال المشاركة في سوق العمل والإسكان والمجتمع المدني والثقافة العامة أو القومية[833]. كما تجسّد مفهوم التكامل في المبدأ الرابع من بيان الاتحاد الأوروبي حول سياسات تكامل المهاجرين الذي يؤكد أن المعرفة الأساسية بلغة المجتمع وتاريخه ومؤسساته أمرٌ لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة إلى التكامل[834].

على سبيل المثال، أصبح الحافز الأساس لاختبارات اللغة في هولندا والدانمارك لدعم ضمان تكامل المهاجرين[835]؛ وينطبق الأمر ذاته على سويسرا، حيث اعتمدت على اختبارات اللغة والمعرفة بالتاريخ القومي والثقافي من أجل الحصول على الجنسية، واعتمدت أيضًا على التماسك الاجتماعي من خلال «التماثل» [836] (Uniformity).

أما في المملكة المتحدة، فأنشئت وحدة تماسك مجتمعي أطلق عليها «بناء مجتمعات متماسكة» في عام 2002. وتمثلت أبرز أهدافها في العمل على وجود رؤية مشتركة وشعور بالانتماء لدى جميع الأفراد، وأن يحظى الوافدون من خلفيات متشابهة بفرص معيشية متشابهة، وكذلك العمل على تنمية مشاعر قوية بين الأشخاص من الأقليات الإثنية في أماكن العمل والمدارس وداخل الأحياء السكنية[837].

كما اعتمدت سياسات التماسك الاجتماعي في كندا على دعم «التكامل الاقتصادي» للمهاجرين من طريق ضمان فرص العمل وتنمية المهارات والحدّ من التمييز وعدم المساواة في قطاعات التوظيف والتعليم والإسكان والخدمات العامة وبرامج الدعم المجتمعي (تمويل المشروعات الاجتماعية وبناء القدرات والمهارات)؛ وذلك من أجل تعزيز حياة المهاجرين، كما اعتمدت سياسات التماسك الاجتماعي على ضمان المشاركة الفعلية لجميع الأفراد في القرارات التي تتعلق بمستقبل المجتمع الكندي[838].

خاتمة

أدّت الهجرة إلى تزايد التنوع الثقافي وتكوين جماعات إثنية على أساس اللغة أو الجنس أو الدين أو الموروث الثقافي. وعندما بدأت الهجرة مرحلة الازدهار في الأربعينيات من القرن العشرين، كان هناك اعتقاد مؤدّاه قدرة الدول التي تستقبل الهجرة على التحكم في الاختلافات. واعتمدت تلك الدول على الاستيعاب والتكامل، بوصفهما من آليات ضمان اندماج المهاجرين الجدد.

على نقيض ما كان متوقعًا، ظهرت في الأفق دول كثيرة سعت لتطبيق سياسات التعددية الثقافية؛ إذ تمثّل السياق البنائي الذي ساهم في الاعتماد عليها كإحدى آليات الاندماج في تغيير أنظمة سياسات الهجرة، وظهور الكثير من المواثيق الدولية والتشريعات القومية التي تؤكد حماية التنوع الثقافي، إضافةً إلى دعم الدول الديمقراطية للمهاجرين في الحفاظ على ثقافتهم. كما تعتمد التعددية الثقافية على العلاقة المتبادلة بين الدولة والمهاجر في إطار من المسؤوليات والحقوق لكل منهما، ونقصد بذلك أن مسؤوليات الدولة تضمن حقوقًا للمهاجرين، وذلك في مقابل مسؤوليات المهاجر التي تتضمن التزاماته تجاه الدولة التي انتقل إلى العيش فيها.

تمثلت أهمية تطبيق سياسات التعددية الثقافية في تعزيز الهوية الإثنية وحماية حقوق الأقليات، إضافةً إلى طرح مجموعة من الفرص التي تمثلت في جذب المواهب وتسهيل التبادل التجاري وتحقيق المكاسب السياسية.

يمكن القول إنَّ مراجعة سياسات التعددية الثقافية لا ترجع إلى التباينات بين تطبيق تلك السياسات على دول كثيرة فحسب، بل أيضًا إلى المخاطر والتهديدات التي نتجت من تلك السياسات، ومن أبرزها تهديد الهوية القومية ومعارضة القيم الليبرالية وتراجع معدلات الاندماج، إضافةً إلى أن تلك السياسات أصبح يُنظر إليها على أنها تمثل تهديدًا لدولة الرعاية الاجتماعية، وكذلك انتشار الإرهاب وأعمال العنف داخل بلدان عربية كثيرة.

كما أن التراجع عن تبنّي سياسات التعددية الثقافية كان في إطار ممارسات رسمية وشواهد مجتمعية، وذلك بدءًا من المستوى الرسمي الذي تمثّل في إجراءات كثيرة وفرض بعض القيود بشأن منح الجنسية للمهاجرين، ومرورًا بالمستوى الحزبي الذي تضمن صعود الأحزاب القومية المعارضة للهجرة، وانتهاءً بالمستوى الشعبي من خلال الإرهاب العنصري ضد سياسات الهجرة والتعددية الثقافية.

في ضوء ما سبق، مثَّل التماسك الاجتماعي إحدى السياسات وأبرز البدائل التي طرحت في إطار مراجعة سياسات التعددية الثقافية التي كانت تركز على الحقوق الثقافية للمهاجرين. لذلك، ركّزت سياسات التماسك الاجتماعي على دعم الحقوق الاقتصادية إلى جانب الحقوق الثقافية من خلال طرح مجموعة من الأبعاد؛ من أبرزها دعم الانتماء، وتعزيز الاندماج، وتحفيز المشاركة، واحترام الاختلافات والتسامح معها في إطار المجتمع التعددي.

المراجع

1 – العربية

باري، بريان. **الثقافة والمساواة: نقد مساواتي للتعددية الثقافية**. ترجمة كمال المصري. سلسلة عالم المعرفة 382. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2011.

باريك، بيكو. **سياسة جديدة للهوية: المبادئ السياسية لعالم يتسم بالاعتماد المتبادل.** تقديم حسن محمد فتحي. ترجمة وتحقيق حسن محمد فتحي ومحمود ماجد عبد الخالق. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013.

بغورة، الزواوي. «في مفهوم التعدد الثقافي». **الثقافة العالمية.** العدد 179 (أيلول/سبتمبر 2015).

راشد، باسم. «هل تهدد التيارات القومية المتطرفة النموذج الأوروبي؟». **السياسة الدولية.** العدد 206. مج 51 (2006).

الرميحي، محمد. «التعددية الثقافية». **الثقافة العالمية.** العدد 179 (2015).

سافيدان، باتريك. **الدولة والتعدد الثقافي.** ترجمة المصطفى حسوني. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2011.

سعيدوني، معاوية. «التعددية الثقافية الكندية في مواجهة التحديات وخصوصية مقاطعة كيبيك». **عالم الفكر.** مج 44. العدد 3 (كانون الثاني/يناير - آذار/مارس 2016).

سميتس، كاترين. **تطبيق النظرية السياسية: قضايا ونقاشات.** ترجمة أحمد محمود. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013.

العرفاوي، جمال. «فرنسا نموذجًا: لماذا تحولت بعض تجمعات مسلمي أوروبا إلى حواضن للتطرف؟». **اتجاهات الأحداث.** العدد 15 (كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2016).

غيدنز، أنتونى. **الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية.** ترجمة أحمد زايد ومحمد محيي الدين. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 1999.

قوي، بوحنية. «هواجس الأمن وتداعيات الإسلاموفوبيا: فرنسا نموذجًا». **السياسة الدولية.** العدد 206. مج 51 (2016).

كاستلز، ستيفن ومارك ميللر. **عصر الهجرة.** ترجمة منى الدروبي. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.

كورتينا، عديلة. **مواطنون في العالم: نحو نظرية للمواطنة.** ترجمة علي المنوفي. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 2015.

كوليير، بول. **الهجرة: كيف تؤثر في عالمنا.** ترجمة مصطفى ناصر. سلسلة عالم المعرفة 439. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، آب/أغسطس 2016.

كيمليكا، ويل. **أوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع.** ترجمة إمام عبد الفتاح إمام. ج 1. سلسلة عالم المعرفة 377. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2011.

محمد، منى مصطفى. «إرهاب غير ديني: مؤشرات وأسباب انتشار الإرهاب العنصري في العالم». **اتجاهات الأحداث**. العدد 13 (آب/أغسطس 2015).

مرسي، مصطفى عبد العزيز. **قضايا المهاجرين العرب في أوروبا**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010.

مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. **التقرير الاستراتيجي العربي**. القاهرة: 2015.

مقبل، ريهام. «الحريات المتراجعة: عوامل تصاعد الانتهاكات الحقوقية في البلدان المتقدمة». **اتجاهات الأحداث**. العدد 15 (كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2016).

نظير، مروة. «التطرف الغربي: التداعيات المحتملة لتنامي قوة اليمين المتطرف في أوروبا». **اتجاهات الأحداث**. العدد 6 (كانون الثاني/يناير 2015).

هوبر، بول. **نحو فهم للعولمة الثقافية**. ترجمة طلعت الشايب. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011.

هيوود، أندرو. **مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية**. ترجمة محمد صفار. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2012.

______. **النظرية السياسية: مقدمة**. ترجمة لبنى الريدي. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013.

2 – الأجنبية

Banting, Keith. «Transatlantic Convergence? The Archaeology of Immigrant Integration in Canada and Europe.» *International Journal*. vol. 69. no. 1 (2014).

Fangen, Katrine. «Social Exclusion and Inclusion of Young Immigrants.» *Nordic Journal of Youth Research*. vol. 18. no. 2 (2010).

Holtug, Nils «Immigration and the Politics of Social Cohesion.» *Ethnicities*. vol. 10. no. 4 (2010).

_______. & Andrew Mason. «Introduction: Immigration, Diversity and Social Cohesion.» *Ethnicities*. vol. 10. no. 4 (2010).

Janmaat, Jan Germen. «Social Cohesion as a Real Life Phenomenon: Assessing the Explanatory Power of the Universalist and Particularist Perspectives.» *Social Indicators Research*. vol. 100 (2011).

Jenson, Jane. *Mapping Social Cohesion: The State of Canadian Research*. Ottawa: Canadian Policy Research Networks Inc., 1998.

Kaergard, Niels. «Social Cohesion and the Transformation from Ethnic to Multicultural Society: The Case of Denmark.» *Ethnicities*. vol. 10. no. 4 (2010).

Laegard, Sune. «Immigration, Social Cohesion and Naturalization.» *Ethnicities*. vol. 10. no. 4 (2010).

Lithman, Yngve. «The Holistic Ambition: Social Cohesion and the Culturalization of Citizenship.» *Ethnicities*. vol. 10. no. 4 (2010).

Malik, Kenan. «The Failure of Multiculturalism: Community versus Society in Europe.» *Foreign Affairs* (March/April 2015).

Ng, Eddy. S. & Irene Bloemraad. «A SWOT Analysis of Multiculturalism in Canada, Europe, Mauritius and South Korea.» *American Behavioral Scientist*. vol. 59. no. 6 (2015).

Schmitt, Regina Berger. «Social Cohesion as an Aspect of the Quality of Societies: Concept and Meausrement.» Eureporting Working Paper no. 14. Mannheim: Centre for Survey Research and Methodology (ZUMA). (2000).

Toye, Michael. *Social Cohesion: The Canadian Urban Context*. Ottawa: Library of Parliament, 2007.

Vasta, Ellie. «The Controllability of Difference: Social Cohesion and the New Politics of Solidarity.» *Ethnicities*. vol. 10. no. 4 (2010).

---

(732) ستيفن كاستلز ومارك ميللر، **عصر الهجرة**، ترجمة منى الدروبي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص 8889.

(733) المرجع نفسه، ص 89.

(734) المرجع نفسه، ص 90–92.

(735) المرجع نفسه، ص 73.

(736) المرجع نفسه، ص 219–220.

(737) المرجع نفسه، ص 222.

(738) المرجع نفسه، ص 235–285.

(739) Niels Kaergard, «Social Cohesion and the Transformation from Ethnic to Multicultural Society: The Case of Denmark,» Ethnicities, vol. 10, no 4 (2010), p. 411.

(740) كاستلز، ص 148.

(741) المرجع نفسه، ص 257–263.

(742) كاستلز وميللر، ص 284، 306.

(743) المرجع نفسه، ص 96.

(744) بول هوبر، **نحو فهم للعولمة الثقافية**، ترجمة طلعت الشايب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011)، ص 155.

(745) أنتونى غيدنز، **الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية**، ترجمة أحمد زايد ومحمد محيي الدين (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 1999)، ص 172.

(746) مصطفى عبد العزيز مرسي، **قضايا المهاجرين العرب في أوروبا** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010)، ص 50.

(747) كاستلز، ص 550–551.

(748) كاترين سميتس، **تطبيق النظرية السياسية: قضايا ونقاشات**، ترجمة أحمد محمود (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013)، ص 114.

(749) كاستلز، ص 552.

(750) بريان بارى، **الثقافة والمساواة: نقد مساواتي للتعددية الثقافية**، ترجمة كمال المصري، سلسلة عالم المعرفة 382 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2011)، ص 140.

(751) عديلة كورتينا، **مواطنون في العالم: نحو نظرية للمواطنة**، ترجمة علي المنوفي (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 2015)، ص 130.

(752) أندرو هيوود، **مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية**، ترجمة محمد صفار (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2012)، ص 377.

(753) المرجع نفسه، ص 399.

(754) أندرو هيوود، **النظرية السياسية: مقدمة**، ترجمة لبنى الريدي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013)، ص 364.

(755) ويل كيمليكا، **أوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع**، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، سلسلة عالم المعرفة 377، ج 1 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2011)، ص 102.

(756) كيمليكا، ص 94.

(757) المرجع نفسه، ص 94–98.

(758) المرجع نفسه، ص 116.

(759) الزواوي بغورة، «في مفهوم التعدد الثقافي»، **الثقافة العالمية**، العدد 179 (أيلول/ سبتمبر 2015)، ص 189.

(760) كيمليكا، ص 113–116.

(761) المرجع نفسه، ص 18، 19.

(762) مرسي، ص 92–93.

(763) كيمليكا، ص 139.

(764) سميتس، ص 91.

(765) كيمليكا، ص 17.

(766) المرجع نفسه، ص 107–108.

(767) بغورة، ص 185.

(768) كاستلز، ص 121.

(769) هيوود، **النظرية السياسية**، ص 363.

(770) باتريك سافيدان، **الدولة والتعدد الثقافي**، ترجمة المصطفى حسوني (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2011)، ص 14–15.

(771) كيمليكا، ص 87.

(772) المرجع نفسه، ص 201–203.

(773) كاستلز، ص 580.

(774) Keith Banting, «Transatlantic Convergence? The Archaeology of Immigrant Integration in Canada and Europe,» International Journal, vol. 69, no. 1 (2014), p. 79.

(775) بيكو باريك، **سياسة جديدة للهوية: المبادئ السياسية لعالم يتسم بالاعتماد المتبادل**، تقديم حسن محمد فتحي، ترجمة وتحقيق حسن محمد فتحي ومحمود ماجد عبد الخالق (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013)، ص 650.

(776) المرجع نفسه، ص 150.

(777) باريك، ص 141–143.

(778) معاوية سعيدوني، «التعددية الثقافية الكندية في مواجهة التحديات وخصوصية مقاطعة كيبيك»، **عالم الفكر**، مج 44، العدد 3 (كانون الثاني/ يناير – آذار/ مارس 2016)، ص 45.

(779) Eddy. S. Ng & Irene Bloemraad, «A SWOT Analysis of Multiculturalism in Canada, Europe, Mauritius and South Korea,» American Behavioral Scientist, vol. 59, no. 6 (2015), pp. 614-636, 621.

(780) Kenan Malik, «The Failure of Multiculturalism: Community versus Society in Europe,» Foreign Affairs (March/April 2015).

يُنظر في ذلك أيضًا: محمد الرميحي، «التعددية الثقافية»، **الثقافة العالمية**، العدد 179 (أيلول/ سبتمبر 2015)، ص 201.

(781) سعيدوني، ص 52–53.

(782) سميتس، ص 92.

(783) Ellie Vasta, «The Controllability of Difference: Social Cohesion and the New Politics of Solidarity,» Ethnicities, vol. 10, no. 4 (2010), p. 504.

(784) سميتس، ص 119.

(785) Castles, pp. 564, 565.

(786) Ng, p. 630.

(787) هوبر، ص 15، 158.

(788) باريك. ص 165، 183.

(789) هيوود، **مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية**، ص 397–398.

(790) Ng, p. 625.

(791) Banting, p. 67.

(792) بول كوليير، **الهجرة: كيف تؤثر في عالمنا**، ترجمة مصطفى ناصر، سلسلة عالم المعرفة 439 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، آب/ أغسطس 2016)، ص 111.

(793) هيوود، **مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية**، ص 396.

(794) Vasta, p. 508.

(795) كوليير، ص 111–112.

(796) مروة نظير، «التطرف الغربي: التداعيات المحتملة لتنامي قوة اليمين المتطرف في أوروبا»، **اتجاهات الأحداث**، العدد 6 (كانون الثاني/ يناير 2015)، ص 42.

(797) باريك، ص 168.

(798) كاستلز، ص 38.

(799) كيمليكا، ص 193.

(800) كاستلز، ص 482.

(801) راتانسي، ص 69.

(802) بوحنية قوي، «هواجس الأمن وتداعيات الإسلاموفوبيا: فرنسا نموذجًا»، **السياسة الدولية**، العدد 206، مج 51 (2016)، ص 63–64.

(803) Sune Laegard, «Immigration, Social Cohesion and Naturalization,» Ethnicities, vol. 10, no. 4 (2010), p. 453.

(804) باريك، ص 167.

(805) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **التقرير الاستراتيجي العربي** (القاهرة: 2015)، ص 107.

(806) باسم راشد، «هل تهدد التيارات القومية المتطرفة النموذج الأوروبي؟»، **السياسة الدولية**، العدد 206، مج 51 (2006)، ص 152.

(807) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص 105–107.

(808) جمال العرفاوي، «فرنسا نموذجًا: لماذا تحولت بعض تجمعات مسلمي أوروبا إلى حواضن للتطرف؟»، **اتجاهات الأحداث**، العدد 15 (كانون الثاني/ يناير – شباط/ فبراير 2016)، ص 46.

(809) نظير، ص 40.

(810) راشد، ص 150–151.

(811) قوي، ص 62–63.

(812) المرجع نفسه، ص 63.

(813) منى مصطفى محمد، «إرهاب غير ديني: مؤشرات وأسباب انتشار الإرهاب العنصري في العالم»، **اتجاهات الأحداث**، العدد 13 (آب/ أغسطس 2015)، ص 28.

(814) نظير، ص 42.

(815) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص 106.

(816) نظير، ص 12.

(817) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص 108.

(818) قوي، ص 680.

(819) ريهام مقبل، «الحريات المتراجعة: عوامل تصاعد الانتهاكات الحقوقية في البلدان المتقدمة»، **اتجاهات الأحداث**، العدد 15 (كانون الثاني/ يناير – شباط/ فبراير 2016)، ص 50.

(820) كاستلز، ص 611.

(821) Regina Berger Schmitt, «Social Cohesion as an Aspect of the Quality of Societies: Concept and Meausrement,» Eureporting working Paper no. 14 (Mannheim: Centre for Survey Research and Methodology (ZUMA), 2000), pp. 2-3.

(822) Jan Germen Janmaat, «Social Cohesion as a Real Life Phenomenon: Assessing the Explanatory Power of the Universalist and Particularist Perspectives,» Social Indicators Research, vol. 100 (2011), p. 62.

(823) Ibid, p. 64.

(824) Jane Jenson, Mapping Social Cohesion: The State of Canadian Research (Ottawa: Canadian Policy Research Networks Inc, 1998), pp. 15-16; Laegard, p. 481.

(825) Michael Toye, Social Cohesion: The Canadian Urban Context (Ottawa: Library of Parliament, 2007), p. 1.

(826) Nils Holtug, «Immigration and the Politics of Social Cohesion,» Ethnicities, vol. 10, no. 4 (2010), pp. 435-436.

(827) Toye, pp. 4, 5.

(828) Katrine Fangen, «Social Exclusion and Inclusion of Young Immigrants,» Nordic Journal of Youth Research, vol. 18, no. 2 (2010), p. 137.

(829) كاستلز، ص 509.

(830) المرجع نفسه، ص 573.

(831) Toye, p. 7.

(832) Vasta, p. 501.

(833) Laegard, p. 453.

(834) Yngve Lithman, «The Holistic Ambition: Social Cohesion and the Culturalization of Citizenship,» Ethnicities, vol. 10, no. 4 (2010), p. 491.

(835) Laegard, 456.

(836) Nils Holtug & Andrew Mason, «Introduction: Immigration, Diversity and Social Cohesion,» Ethnicities, vol. 10, no. 4 (2010), p. 408.

(837) راتانسي، ص 109.

(838) Toye, pp. 11-12.

القسم السادس
وعود الهجرة العائدة والحدّ من نزيف هجرة الكفاءات

الفصل الثامن عشر
الهجرة العائدة للشباب العرب إشكاليات الواقع وسياسة الإدماج ...... آسيا شكيرب

مقدمة

تُعدّ الهجرة إلى البلدان الغربية ظاهرةً اجتماعية مستفحلة، خصوصًا في ظلّ الأوضاع الراهنة في العشريات الماضية، حيث أفرزت آثارًا نفسية واجتماعية واقتصادية وسياسية، ترتبط في أساسها بمشكلات عدة، مثل إشكاليات الهوية والعنصرية والتهميش والبطالة والتجنس وغيرها من المشكلات التي ساهمت في بعث فكرة العودة إلى الوطن الأم لدى كثر من الشباب العرب. وتُعدّ ظاهرة العودة الطوعية من المهجر ظاهرةً إيجابية؛ إذ تحمل دلالات وأبعادًا روحية، لكنها في الآن نفسه، تفرز مشكلات واقعية تطرح على مستويات عدة. فعلى المستوى الفردي، نلاحظ صعوبات اندماج الأفراد في مجتمعيهم الأصلي والجديد في الآن نفسه، ما قد يتسبب ببعض المشكلات النفسية. وعلى المستوى الاجتماعي، نلاحظ أن الشباب العائدين يواجهون صعوبات سوسيوثقافية عدة، خصوصًا في مجال العمل.

لأن السياسات الدولية في الوطن العربي تختلف من دولة إلى أخرى، كان لا بد من أن نختار تسليط الضوء على دولة بعينها، فاخترنا البحث عن الإشكاليات الواقعية للشباب الجزائريين العائدين طوعًا وسبل اندماجهم، وذلك لأسباب ذاتية، وأخرى موضوعية. أما عن الأسباب الذاتية، فلكوني باحثة أكاديمية جزائرية من جهة، ومن جهة أخرى، لمعايشتي هذا الواقع الاجتماعي داخل أسرتي؛ ولدت لدي الرغبة في خوض غمار هذا البحث. وأما الأسباب الموضوعية، فتتعلق أساسًا بأهمية الموضوع، وجدّته في الحقلين البحثي والمعرفي. فالهجرة العائدة «هي ظاهرة غير مدروسة، تتعلق بشريحة مهمة من المجتمع، وقد يعود سبب هذا العزوف البحثي عن دراستها إلى صعوبة تحديد مفاهيم 'العودة' و'المهاجر العائد' و'مكان العودة'»[839].

على الرغم من ذلك، وجدنا دراسات أولت هذه الموضوعات اهتمامًا، نذكر منه: بحث «إحصائيات الهجرة العائدة في الجزائر»[840] الذي ركّز على الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للمهاجر العائد، ومدة تجربة الهجرة ونوعها، وأسباب العودة ومحركاتها، ومكان إقامته بعد عودته. وأشار البحث إلى عدم وجود إحصاءات رسمية عن المهاجرين العائدين، سواء في وزارة الشؤون الخارجية أم في الجمارك. وحاول الباحث تجاوز هذا العائق الإحصائي بالاستفادة من إحصاءات قدّمها «الإحصاء العام للسكان والإسكان» في عام 1988[841]. أما كتاب **تدفّقات وانحسارات الهجرات الجزائرية من فرنسا خلال القرن العشرين: دراسة تاريخية واجتماعية – اقتصادية**[842]، فقدم دراسةً تاريخية واجتماعية - اقتصادية عن الهجرة الجزائرية العائدة إلى فرنسا بين عامي 1906 و1990، وعن آثار التوجهات السياسية والاقتصادية في الجالية الجزائرية في المهجر. أما بحث «عودة المهاجرين المغاربة إلى بلدهم الأصلي؛ متى؟ وتحت أيّ ظروف؟»[843]، فهدف إلى الإجابة عن الإشكالية التالية: لماذا قرّر المهاجرون العودة إلى بلدانهم؟ وكيف هيأوا أنفسهم للعودة؟

يعرض البحث لموضوع الهجرة العائدة انطلاقًا من الواقع الراهن، ومن الإشكاليات التي تواجه الشباب العائدين طوعًا، وآليات إدماجهم واستراتيجياته في المجتمع الجزائري. وينطلق من فرضيتين: يعاني الشباب الجزائريون

العائدون مشكلات الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. ولم تتخذ سياسة الإدماج الجزائرية التدابير اللازمة في سبيل إدماج العائدين.

اعتمدنا في الجانب النظري من البحث على المنهج الاستقرائي؛ إذ جرى جمع جزئيات الموضوع المختلفة بغرض بناء نسقٍ متكامل يؤدي وظائف تمهيدية. فعرّفنا أهم المفردات المستخدمة في البحث وركزنا على أبعادها الدلالية والوظيفية، كما عرّجنا على النظريات المفسّرة للهجرة العائدة، إضافةً إلى تقديم عرض سوسيوتاريخي للهجرة العائدة.

يُدرج هذا البحث ضمن البحوث الوصفية التي تُعنى بتصوير خصائص وتحليل هذه الخصائص وتقويمها، مجموعة معيّنة أو موقف معين تغلب عليه صفة التحديد، وذلك بهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة عنها[844]. واعتمدت الدراسة على استمارة الاستبيان أداةً لجمع البيانات؛ إذ طُرح 26 سؤالًا موزعةً على ثلاثة محاور أساسية: المحور **الأول** مخصص للبيانات الشخصية، وأدرجت فيه خمسة أسئلة، توزعت على مجموعة من المتغيرات: الجنس والسن والحالة العائلية والمستوى التعليمي. وخصص المحور **الثاني** لبلد المهجر، وأدرجت فيه ستة أسئلة، موزّعة على مجموعة من المتغيرات أيضًا: بلد المهجر، ومدة الإقامة، ونوعها، وسبب الهجرة، والوضع الاقتصادي. أما المحور **الثالث**، فخصص للتعرف إلى دوافع العودة، وأدرجت في خمسة عشر سؤالًا تركز على مجموعة متغيرات يراها البحث ضرورية للتعرف إلى دوافع العودة ومشكلات الإدماج التي يعانيها الشباب، إضافة إلى التعرف إلى السياسة الجزائرية المتّبعة لأجل تسهيل عملية الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لهؤلاء الشباب العائدين.

حرصًا منا على معرفة الصدق الظاهري للاستمارة، عرضناها على مجموعة من المحكمين[845]. وحرصنا على الأخذ بملاحظاتهم. كما جرت معرفة ثبات الاستمارة بتقديمها عيّنة تجريبية أكدت صلاحيتها للتطبيق الميداني. ونظرًا إلى صعوبة الحصول على مفردات العيّنة، استخدمنا عيّنة الكرة الثلجية؛ إذ قصدنا بعض الشباب العائدين، ومن بينهم أقارب لنا، وبدورهم أوصلونا إلى شباب يحملون المواصفات والخصائص ذاتها. ووزّعت 70 استمارة في مدن مختلفة من الجزائر بمساعدة طلابنا، عاد إلينا منها 43 استمارة[846]. أما الحدود الزمنية للدراسة، فامتدت أربعة أشهر، بين منتصف تموز/يوليو 2016 وبداية تشرين الثاني/نوفمبر 2016. واستخدمنا أيضًا العيّنة القصدية، وبلغ عددها الإجمالي 43 مفردة؛ إذ جرى سحب مفردات العيّنة من فئة العائدين، إناثًا وذكورًا، عزْبًا ومتزوجين، من مستويات عمرية مختلفة بين 18 و35 عامًا، ومستويات تعليمية غير متجانسة.

أولًا: الإطار النظري والمفاهيمي للبحث

1 - تحديد مفاهيم الدراسة

أ - تعريف الهجرة

الهجرة عملية انتقال شخص من بلده الأصلي إلى بلد آخر بهدف الإقامة بصفة دائمة أو موقتة. وتضمّن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حرية جميع الأشخاص في مغادرة أيّ بلدٍ، بما في ذلك بلده الأصلي، كما حظر على الدول فرض قيود على حق الفرد في مغادرة إقليمه، إلا في ظروف محدودة جدًا[847].

ب - تعريف الهجرة العائدة

المهاجر العائد، طبقًا لتعريف شعبة الإحصاء في منظمة الأمم المتحدة، هو «الشخص الذي يعود إلى بلد سافر منه بعد أن قام بهجرة دولية - مدة طويلة أو قصيرة - إلى بلد آخر، الذي ينوي المكوث في بلده الأصلي مدة لا تقل عن

سنة»[848]. ويصنف المهاجر العائد، عمومًا ثلاثة:

- المهاجر الموقت الذي ذهب للعمل مدة محددة وعاد إلى وطنه الأصلي بعد أن انتهى عقد عمله.

- المهاجر المقيم خارج بلده الأصلي الذي يقرر العودة الطوعية.

- المهاجر الذي انتهت إقامته في الخارج، وأُكرِه على العودة إلى وطنه[849].

يشتمل التعريف السابق على أربعة أبعاد: البلد الأصلي، وبلد المهجر، ومدة الإقامة في بلد الهجرة، ومدة المكوث في البلد الأصلي بعد العودة. وبحسب المفهوم السابق يشير البلد الأصلي إلى الجنسية، وهنا يُطرح تساؤل بخصوص الأشخاص الذين يولدون خارج أوطانهم الأصلية، ومنه يكون المفهوم المرتكز على بلد جنسية المهاجر غير دقيق[850].

يبدو أيضًا أن مفهوم العودة معقد بدوره[851]؛ إذ قد يكون آخر بلد أقام فيه المهاجر، فهو لا يعني، بالضرورة، البلد الأصلي للمهاجر. فالهجرة هي عملية شاملة تسجل العودة ضمن سلسلتها المنطقية[852]، ولا تعني أبدًا العودة إلى بلد الأصل. لذا، من شأن تحديد مكان العودة أن يوضح مفهوم الهجرة العائدة أكثر. ووفقًا لفيرونيك بوتي: «مكان العودة هو مكان ميلاد الفرد، ومكان إقامة نسب الأب أو الأم، أو هو آخر مكان أقام فيه، كما أنه مكان آخر سفر، لأن الهجرة الدولية تتكون من تنقلات داخلية عدة»[853].

نستخلص من تحديدات مفهوم الهجرة العائدة السابقة أنها مرتبطة بظاهرة الهجرة، وأن الكلام على عودة نهائية يُخلّ بمدلول العودة، وأن العودة لا تعني، تحديدًا، العودة إلى البلد الأصلي للشخص فحسب، بل تشمل آخر بلد سافر منه وعاد إليه.

ج – الهجرة العائدة من منظور جزائري

يذكر عبد الرزاق بن حاجي، السكرتير العام للهجرة الجزائرية في أوروبا، ثلاثة مستويات أساسية للهجرة العائدة؛ منها «العودة العفوية» (Retour spontané)، وهي عودة فئة بدوافع شخصية، و«العودة المنظمة» (Retour organisé)، بطريقة فردية أو جماعية، وهي مرتبطة بحاجة الجزائر إلى استقطاب اليد العاملة المؤهلة، و«العودة في إطار الإدماج المبرمج» (Retour dans le cadre d’une réinsertion)، في إطار اتفاقية تعاونية بين البلد المستقبل والجزائر، وتكون هذه العودة مرتبطةً بحاجة الاقتصاد الجزائري[854].

د – مفهوم الشباب

يبدو أن هناك اختلافًا شديدًا في تحديد سن الشباب، حيث جاء في **المعجم الوجيز** أن «الشباب هم من أدركوا سن البلوغ إلى الثلاثين»[855]. ويعدّ علماء السكان أول من حاول تحديده، استنادًا إلى السن؛ إذ يحدده بعضهم ما بين سن 15 و35 عامًا، ويحدده بعضهم الآخر بين 15 و30. فالمدى العمري الذي تقع فيه هذه الفئة في المجتمعات النامية يختلف عن نظيره في المجتمعات المتقدمة. ويرى علماء الاجتماع أن فترة الشباب تبدأ حين يحاول المجتمع تأهيل الأفراد لأداء أدوارهم في السياق الاجتماعي. أما علماء البيولوجيا، فيؤكدون ربط نهاية مرحلة الشباب باكتمال الأعضاء كلها التي لها وظائف في بناء الجسم[856]. في حين يرى بعض السوسيولوجيين أمثال بيار بورديو أن الحدود بين الأعمار هي حدود وهمية، فلا يمكن معرفة متى ينتهي الشباب لتبدأ الشيخوخة، تمامًا مثلما يصعب تحديد متى ينتهي الفقر ليبدأ الغنى[857]. فمرحلة الشباب هي الفترة العمرية التي يتأهل فيها الفرد للقيام بأدوار اجتماعية واقتصادية وسياسية في مجتمعه، وهي عمومًا الفترة الممتدة بين 18 و35 عامًا[858].

هـ – مفهوم الإدماج

ظهر مفهوم الإدماج في الستينيات من القرن الماضي، وانتشر في السبعينيات. وتطور في مقابل البطالة التي لحقت المجتمعات الصناعية في السبعينيات. فاستعمل في الحقل السياسي، وفي المجال الاجتماعي أيضًا، ووُظّف توظيفًا مهنيًا فحسب، تتضح من خلاله الميكانيزمات المرتبطة بسوق العمل، كما تتضح منه أيضًا آليات دمج المتخرجين في سوق العمل[859]. وتوسع إطلاق هذا المصطلح ليشمل الإدماج الفيزيولوجي والإدماج النفسي والإدماج الاجتماعي؛ وهو الذي يتكامل فيه أعضاء المجموعة الواحدة من حيث الوظائف التي يؤديها بعضهم لبعض. كما يمكن تعريفه بأنه الإدماج التماثلي (Assimilation)، أي تماثل الفكر والعمل واتساقه بين المواطنين[860]. ونقصد بالإدماج إجرائيًا السبل التي تهيئها الدولة الجزائرية لمساعدة المهاجر في العودة إلى حياته الاجتماعية والعملية.

2 – النظريات المفسّرة للهجرة العائدة

هناك نظريات عدة تقدم مجموعة من التفسيرات حول الهجرة العائدة، وأهم دوافع الهجرة، ويمكن إجمالها في:

أ – الهجرة العائدة من خلال المنظور النيوكلاسيكي

تفسّر هذه النظرية دوافع الهجرة من حيث التفاوت في الأجور بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد، وذلك من خلال توقعات المهاجرين عوائد أعلى في الثانية. ومن ثمّ، تكون العودة طبقًا لهذا التفسير ناتجة في الأغلب من فشل تجربة الهجرة وعدم الحصول على النتائج المتوقعة. وبحسب هذا التفسير، لا يأمل المهاجر بتعظيم العائد من الهجرة فحسب، لكنه يأمل أيضًا بإطالة مدة الإقامة في الخارج لتحقيق تسوية دائمة ولمّ شمل الأسرة، للتمتع بفارق الأجر بين بلد المنشأ وبلد المقصد. وبحسب هذا التفسير دائمًا، فإنّ العودة تكون نتيجة عدم قدرة المهاجر على تعظيم منافعه من الهجرة، وعدم الاستفادة من فارق الأجر بين بلده الأصلي وبلد المهجر، أي إنّ العودة تكون نتيجة فشل المهاجر[861].

ب – الهجرة العائدة من خلال نظرية الاقتصاد الجديد لهجرة اليد العاملة

تقدم هذه النظرية تفسيرًا آخر للعودة من خلال المهارات التي قد يكتسبها المهاجر في أثناء هجرته، بوصفها نتيجةً منطقية لاستراتيجية محسوبة من أسرة المهاجر لتقسيم العمل داخل الأسرة، بتوظيف العمالة داخل الأسرة بطريقة تؤدي إلى توظيف المنافع وتقليل المخاطر. وتفرض هذه النظرية أن قرار الهجرة قرارٌ أسري، لا يخص الفرد المهاجر وحده[862].

ج – نظرية المنهج الهيكلي للهجرة العائدة

تقدم هذه النظرية تفسيرًا مغايرًا لظاهرة الهجرة العائدة، ينطلق من فرضية أن الهجرة العائدة يجب عدم تفسيرها اعتمادًا على تجربة الشخص المهاجر فحسب، لكن أيضًا من خلال الأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية والمؤسسية لبلد المنشأ؛ إذ تمثل الموارد المالية والاقتصادية العائدة إلى بلد المنشأ أمرًا حاسمًا في قرار العودة، إضافةً إلى برامج إعادة إدماج العائدين، حيث يتم تحليل نجاح العودة أو فشلها من خلال مقارنة الواقع الاقتصادي على مستويي الأسرة والمجتمع مع توقعات العائدين.

لا يعتمد هذا النهج على التحويلات المالية فحسب، بل يتعدّاها ليشمل قوة العلاقات المحلية والتقاليد والقيم في بلد المنشأ، لما لها من تأثير بالغ في قدرة العائدين على استثمار خبراتهم في بلادهم الأصلية[863].

د – نظرية الحدود الوطنية

تمثل هذه النظرية محاولةً أخرى لصوغ إطارين نظري ومفاهيمي يهدفان إلى فهم أفضل للروابط الاجتماعية والاقتصادية بين بلد المقصد وبلد المنشأ؛ إذ يجري تنفيذ النشاطات الوطنية من الاتصالات الاجتماعية المستمرة على مرّ الزمان وعبر الحدود ومدى تأثير هذه الروابط في هوية المهاجر. وطبقًا لهذه النظرية، تمثل الهجرة العائدة جزءًا من نظام دائري للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية وتبادل المعلومات، حيث تعمل تلك الآليات على المساعدة في عملية إعادة إدماج المهاجرين ونقل المعرفة والمعلومات[864].

هـ – نظرية الشبكات الاجتماعية

تفترض هذه النظرية احتفاظ المهاجرين العائدين بصلات وعلاقات قوية بأماكن استقرار سابقة في بلدان أخرى، تعكس تجربة الهجرة التي يمكن أن تيسّر محاولات العائدين في بلدان المنشأ، من خلال توفير الموارد اللازمة لتأمين العودة التي تأتي من خلال أنماط من العلاقات الشخصية، والتي قد تستمد من الخبرات السابقة للعائدين؛ إذ تساهم تلك الشبكات الاجتماعية في توفير الموارد والمعلومات، وتعمل على المساعدة في عملية إدماج المهاجرين ونقل المعرفة[865].

بيد أن التجارب المستمدة من الخبرات السابقة للمهاجرين العائدين لا تفسّر وحدها مبادرات العودة؛ فلرأس المال الاجتماعي في هذه الحالة دورٌ مهم في تحفيز العودة. ومن خلال عرضنا للنظريات المفسرة للهجرة العائدة، يمكن القول: إنّ أغلبية أسبابها تعود بالدرجة الأولى إلى الهجرة في حدّ ذاتها وأهداف المهاجر وأسرته، إضافةً إلى توافر البيئة الملائمة لإدماج المهاجرين العائدين ضمن منظومة التنمية في بلد المنشأ.

ثانيًا: لمحة تاريخية وسوسيواقتصادية عن الهجرة والهجرة العائدة في الجزائر

موقع الجزائر جعلها منطقةً مفتوحة على حركات هجرة بشرية مختلفة. واضطر آلاف الجزائريين إلى الهجرة منذ أن وطئت أقدام الاستعمار الفرنسي أرض الجزائر في عام 1830، وحتى الاستقلال في عام [866]1962.

1 – المرحلة الأولى (1962–1985)

بعد أن نالت الجزائر استقلالها في عام 1962، زادت نسبة تدفق الهجرة، وكانت في مجملها شرعية[867]. وكانت الدول الأوروبية لا تزال في حاجة ماسة إلى مزيد من العمالة من الجنوب[868]. وأعطت الدولة منذ أعوام الاستقلال الأولى الأولوية لقاعدة صناعية عمومية منوّعة؛ إذ كان الإنتاج موجّهًا حصريًا إلى السوق الداخلية بهدف تحرير الاقتصاد الوطني[869]. وتبنّت استراتيجية التنمية التي اعتمدتها الجزائر من خلال مخططات التنمية المختلفة منذ عام 1969 إلى نهاية السبعينيات، أهدافًا متعددة، تتمثل في التطبيق التدرجي للنهج الاشتراكي، والتوصل إلى الاستقلال الاقتصادي، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية. واعتمدت على إقامة الصناعات الأساسية، ومنها صنع الحديد والصلب. كما اعتمدت على تحويل الموارد الزراعية والمنجمية في سياق عملية تصنيع متكاملة وعصرية[870]، بغرض رفع الإنتاج وتوزيع التنمية عبر مختلف أنحاء الوطن. ومن شأن هذا التوجه الاقتصادي إيجاد فرص عمل تشجع على عودة المهاجرين. ومثّلت الهجرة الأسرية نسبةً كبيرة من المهاجرين إلى الدول المتقدمة، تراوح بين 34 في المئة من إجمالي المهاجرين إلى المملكة المتحدة، و70 في المئة إلى فرنسا[871]. ونتيجةً لتأزم الأوضاع الاقتصادية العالمية في إثر الأزمة البترولية[872] في عام 1973، قامت الدول الأوروبية بإعادة تقويم سياسات الهجرة، وذلك بتضييق الخناق

عليها، من خلال توقيف كلي لتجديدات رخص العمل وغلق حدودها، ما أدى ببعض المهاجرين الموقتين إلى العودة إلى بلدانهم[873]. وفي هذه المرحلة، بدأ التفكير بجدية في أزمة الهجرة العائدة في الجزائر، وإيجاد حلول لإدماج المهاجرين في بلدهم الأصلي؛ وذلك بتسهيل عودتهم وتحديد حقوقهم في الجمارك وإدماجهم في العمل، خصوصًا الكوادر منهم[874].

2 – المرحلة الثانية (1985–1995)

تميزت هذه المرحلة ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين ومزاحمتهم أبناء البلدان الأصيلين. وتزامن هذا الفعل مع إغراق مناجم الفحم في فرنسا وبلجيكا التي كانت تستوعب آنذاك أكبر عددٍ من المهاجرين، ما جعل فرنسا، مثلًا، تشدّد المراقبة على ظروف سكن المهاجرين المرشحين للتجمع العائلي من خلال قانون تموز/يوليو 1985. تلى ذلك التشديد في شروط الدخول إلى البلدان الأوروبية، خصوصًا فرنسا وألمانيا، مثل قانون فرنسا 9 أيلول/سبتمبر 1986[875]. أما في الجزائر، فتنامت العوامل الدافعة إلى الهجرة ويمكن تلخيصها في الآتي:

أ – العوامل الاجتماعية

عرفت الجزائر أزمةً متعدّدة الجوانب ابتداءً من نهاية الثمانينيات، تركت آثارًا سلبية لم يعرف المجتمع الجزائري مثيلًا لها منذ الاستقلال؛ ما أدّى إلى انتشار البطالة بين فئات الشباب التي مسّت خريجي الجامعات والمعاهد العليا، إضافةً إلى أزمة السكن الحادة الناتجة من قلة المشروعات، ما ولّد أزمات اجتماعية نجمت عنها آثار سلبية في مكوّنات المجتمع الجزائري[876].

ب – العوامل الاقتصادية

تؤدّي الأسباب الاقتصادية في الجزائر دورين؛ فهي عامل جاذب من جهة، كما تُعدّ عاملًا دافعًا[877]. وأدّت الوضعية الاقتصادية المتدهورة في الجزائر إلى رفع الدولة الدعم عن المنتجات والسلع الواسعة الاستهلاك؛ فتدهورت العملة الوطنية، وانخفضت قيمة الدينار في عام 1990. ونتج من ذلك ارتفاع الأسعار وانخفاض المستوى المعيشي[878]. وأمام هذا الوضع، نلاحظ تنامي ظاهرة الهجرة العائدة؛ إذ كانت هناك اتفاقات ثنائية، جزائرية - فرنسية، لتسهيل عودة العمال في أحسن الظروف، مع مراعاة اختيار العائدين قرار العودة، والاحتفاظ بحقوقهم بخصوص الضمان الاجتماعي في فرنسا. وساهمت الجزائر في إنشاء شركات صغيرة لاحتضان العمال، وقدمت إليهم تخفيضات جمركية، كما وفّرت لهم السكن. وبيّنت الإحصاءات أن العائدين هم من فئة الكهول والشيوخ. ففي عام 1986 مثلًا، كانت نسبة من تزيد أعمارهم على 41 عامًا، 73 في المئة، ونسبة من هم أقل من ذلك، 27 في المئة[879].

3 – المرحلة الثالثة بعد عام 1995 إلى اليوم

نتيجة الظروف الأمنية القاسية التي شهدتها الجزائر في التسعينيات وامتدت حتى الأعوام الأولى من الألفية الثالثة، لجأت الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية مشددة عبر تنفيذ مقررات القانون الجديد للهجرة الذي تبنّى الصرامة بخصوص التجمع العائلي[880]. وتدخّلت عوامل انتقائية أو تمييزية في اختيار المهاجرين المرشحين بصفة خاصة من الدول العربية والإسلامية، ما جعل الاعتبارات الإثنية والدينية تؤدّي على نحو غير معلن دورًا مهمًا في اختيار المهاجرين[881]. وفي المقابل، شهدت الجزائر استقرارًا أمنيًا وسياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا انعكس على الهجرة العائدة، وعلى سياسة إدماج المهاجرين.

ثالثًا: البحث التطبيقي

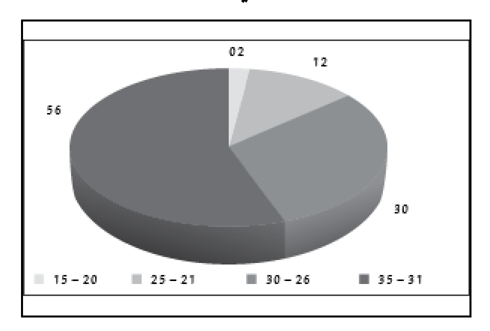
1 - تحليل الخصائص السوسيوديموغرافية للشباب العائدين

أ - تحليل البيانات الشخصية

يتضح من الشكل (18-1) توزّع أفراد العيّنة، وهم الشباب العائدون من الهجرة بحسب متغيرَي الجنس والسن. وتبين أن أغلبية أفراد العينة من الذكور، بنسبة 67.50 في المئة، في حين أن نسبة الإناث 32.50 في المئة، وهذا يعود إلى طبيعة العيّنة وكيفية اختيارها، وليست له أي دلالة إحصائية. ويتوافق مع دراسة محمد سعيد موزيت التي جاء فيها أن نسبة الرجال 67 في المئة، بينما نسبة النساء العائدات تمثّل 33 في المئة، وكان عمر 25.5 في المئة منهم بين 30 و40 عامًا، وتمثّل أعلى نسبة(882).

الشكل (18-1)

توزّع أفراد العينة بحسب متغيرَي الجنس والسن (بالنسبة المئوية)

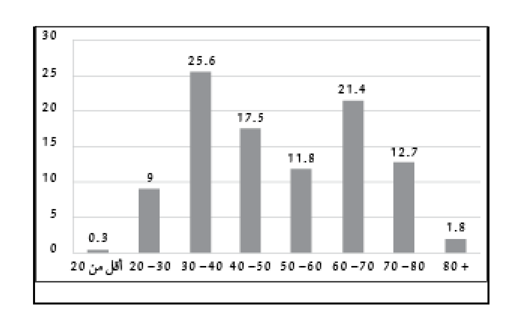


المصدر : Mohamed Saib Musette, Statistiques sur les migrations de retour en Algerie, Projet Mirem, Migrtion de retour au Maghreb, Research project Collective Action to Support the Reintegration of Migrants in Their Country of Origin (Florence: The European University Institute and the European Union, 2006), p. 10.

أما نسبة المتزوجين، فكانت 65 في المئة، والعزْب 35 في المئة؛ ويغلب على المستوى العمري لأفراد العيّنة فئة 35-31 عامًا، بنسبة 56 في المئة، ثم تليها فئة 26-30 عامًا، بنسبة 30 في المئة. وتتناقص النسب كلما صغر سن الشباب. وتعكس لنا هذه النسب أن الشباب الجزائريين كلما اقتربوا إلى تكوين الذات والاستقرار الاجتماعي، رغبوا في العودة إلى أرض الوطن.

الشكل (18-2)

توزّع أعمار المهاجرين العائدين في عام 2006 (بالنسبة المئوية)



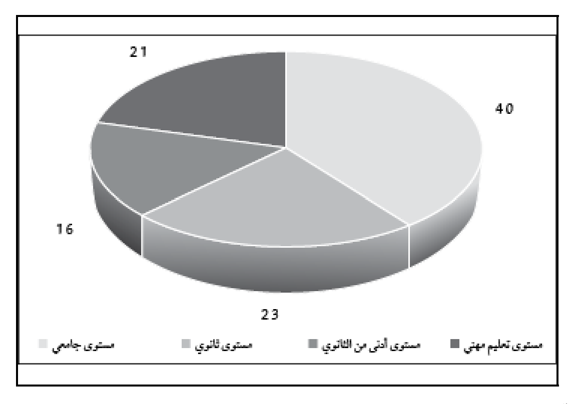
المصدر:

Projet Mirem, «Who Benefits most Migration? An Empirical Anaysis Using Data on Return Migrants in the Maghreb» (2008).

يمكن القول إنّ النتائج المتوصَّل إليها تؤكّد لنا أن هناك دوافع قوية لعودة هذه الفئة العمرية من الشباب. وبما أنها سنّ تكوين الذات والزواج والإنجاب، فقد أعرب عائدون كثر عن أن الخوف على الأبناء من فقدان هويتهم بالاندماج الكلي في مجتمع الهجرة، إضافةً إلى الخوف من كون دخول أبنائهم المدارس، سيجعلهم يؤخّرون قرار العودة، ويجعل أبناءهم ينشأون ويتربون على قيم البلدان المستقبلة؛ وهو ما أدّى بهم إلى اتخاذ قرار العودة.

الشكل (3-18)

توزّع أفراد العيّنة بحسب المستوى العلمي (بالنسبة المئوية)



المصدر: البحث التطبيقي للدراسة.

أما بالنسبة إلى المستوى العلمي لأفراد العيّنة، فيدلّ على أن الطبقة المتعلمة هي الأشد رغبةً في العودة، بنسبة 40 في المئة؛ هذا وإن كان مؤشّرًا إيجابيًا، ويعكس عودة الأدمغة والكفاءات، فإنه يؤكد ضرورة الاهتمام بالكفاءات العلمية والأدمغة المهاجرة[883]، لتهيئة الأجواء لأجل احتضانها.

تباينت بلدان المقصد التي كان هاجر إليها هؤلاء الشباب العائدون، بين بلدان عربية وأخرى أوروبية وأميركا الشمالية؛ إذ بلغت نسبة الهجرة إلى البلدان الأوروبية أعلى مستوياتها بـ 77 في المئة. وتمثل بحسب أفراد العينة في فرنسا، نسبة 49 في المئة، وفي إيطاليا نسبة 7 في المئة، في حين بلغت نسبة البلدان العربية 12 في المئة، ممثلةً في السعودية والإمارات العربية المتحدة وتونس والمغرب. أما أميركا الشمالية، فبلغت نسبة الهجرة إليها 12 في المئة. ومن ثمّ، يمكن القول إن الهجرة الجزائرية تتركز بنسبة كبيرة في أوروبا.

هذا ما كانت بيّنته دراسات وتقارير عدة بأن تيارات الهجرة الدولية في بلدان الإرسال العربية تنقسم فئتين أساسيتين: بلدان المشرق العربي، وبلدان المغرب العربي؛ إذ يتّجه أبناء التيار الأول نحو بلدان الخليج العربي والعراق، أما أبناء

بلدان المغرب العربي، فيتّجهون إلى أوروبا. وفي مطلع التسعينيات، بدأت بلدان المشرق تبحث عن بدائل، أما بلدان المغرب فاستمر فيها تيار الهجرة إلى أوروبا، وظهر في الأعوام الأخيرة تيار هجرة يريد الالتحاق بدول العالم الجديد، مثل كندا ونيوزيلندا وأستراليا والولايات المتحدة الأميركية. وهذا ما تتوافق معه دراستنا.

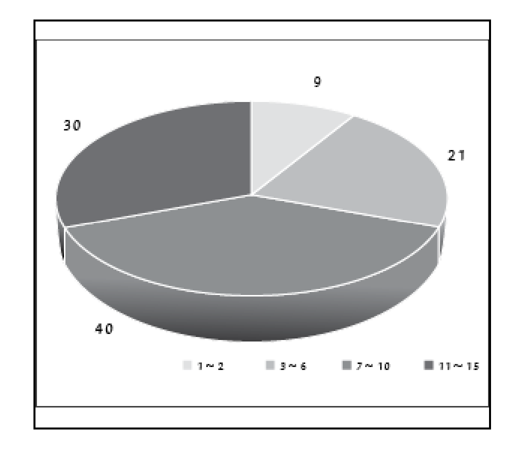
ربما يرجع اختيار الجزائريين البلدان الأوروبية، إلى قربهم منها ومعرفتهم بها. أما اختيارهم فرنسا، فله اعتبارات تاريخية. وجاءت نتائج الدراسة موافقة نسبيًا الدراسات السابقة. ويذكر موزيت أن في أوروبا يقيم نحو 80 في المئة من المهاجرين الجزائريين، وأن 80623 شخصًا عادوا من أوروبا الغربية، منهم 43222 شخصًا من فرنسا وحدها، أي ما يمثل نسبة 94 في المئة من العائدين من أوروبا(884)؛ وأما نسبة العائدين من فرنسا في بحثنا، فهي 64 في المئة.

ب - مدة إقامة العينة في المهجر

تبيّن من الدراسة أن مدة إقامة أغلبية الشباب العائدين في بلدان المقصد، كانت تراوح بين 7 و10 أعوام، ثمّ 11 و15 عامًا، وهي مدّة طويلة نسبيًا، تجعلنا نقول إنّ مشروع الهجرة كان ناجحًا بالنسبة إلى هذه الفئة الشبابية، وأنهم حقّقوا الغرض الأساس من الهجرة، ولهذا عادوا إلى بلدانهم للاستقرار. وبيّن لنا بعض الشباب أن الاستقرار والزواج وتربية الأولاد يجب أن تكون في أرض الوطن، وعادت أغلبيتهم قبل دخول الأبناء المدارس في بلدان المقصد. وتبيّن لنا أن الهجرة العائدة لا تكون دومًا نتيجة فشل المهاجر في تحقيق غايته من الهجرة، بحسب أبجديات النظرية النيوكلاسيكية التي ترى أن العودة ناتجة غالبًا من فشل تجربة الهجرة وعدم الحصول على النتائج المتوقعة. فالمهاجر لا يأمل تعظيم العائد من الهجرة فحسب، بل إطالة مدة الإقامة في الخارج لتحقيق تسوية دائمة. وتوصلنا من خلال نتائج البحث إلى أن العودة قد تكون نتيجة نجاح الغرض من الهجرة.

الشكل (18-4)

توزّع أفراد العينة بحسب مدة الإقامة (بالنسبة المئوية)



المصدر: البحث التطبيقي للدراسة.

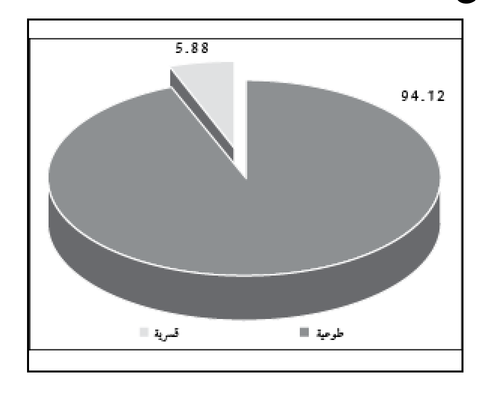
ج - طبيعة عودة المهاجرين

يتضح من خلال الشكل (18-5) أن أغلبية الشباب المهاجرين، بنسبة 94 في المئة، اختارت العودة طواعية، في حين نجد 5.88 في المئة من الشباب عادوا قسرًا. وهذا يتوافق مع الدراسات السابقة، خصوصًا دراسة رشيد زروتي الذي أكّد أن عودة المهاجرين إلى الجزائر كانت طوعيةً منذ السبعينيات؛ إذ تأثرت الجالية الجزائرية المهاجرة والعائدة، بالتغيرات السياسية والاقتصادية في مدة إقامتها في بلد المهجر، وأثر استقلال الجزائر في عودة عدد لا بأس به من

المهاجرين. ولم تستمر سياسة توقيف الهجرة طويلًا (1973-1974)، وحثّت السياسة الجزائرية تجاه العودة بين عامي 1977 و1986 عددًا لا بأس به للعودة.

الشكل (18-5)

توزّع أفراد العيّنة بحسب طبيعة العودة (بالنسبة المئوية)



المصدر: البحث التطبيقي للدراسة.

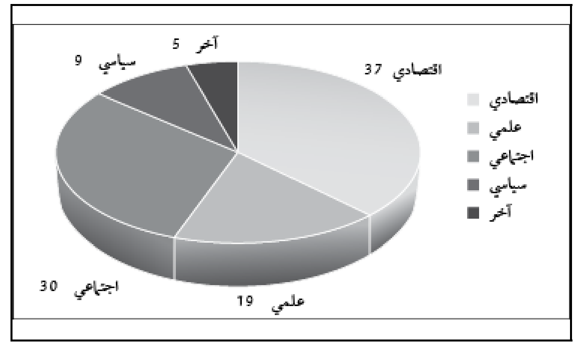
2 – دوافع الهجرة والعودة بالنسبة إلى الشباب العائدين من المهجر

أ – دوافع الهجرة

إنّ دوافع هجرة الشباب كثيرة ومتعددة، وترتبط غالبًا بالبطالة أو بضعف المردود المادي وانخفاض المستوى المعيشي، وعدم توافر الظروف المادية والاجتماعية التي تؤمن المستوى الملائم للعيش في بلد المنشأ؛ كما ترتبط بعدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي، ما يدفع الشباب إلى الهجرة سعيًا لتحسين ظروف الحياة. وكان الهدف من الشكل (18-6) معرفة طبيعة الأسباب التي دفعت بأفراد العيّنة إلى الهجرة، مقارنةً بأعوام معيّنة لها خصوصيتها بالنسبة إلى مجتمعنا الجزائري الذي مرّ في تحولاته بمراحل كثيرة، منها الاقتصادية والاجتماعية بصفةٍ عامة، والأمنية بصفة خاصة. ويبدو أن طبيعة تلك التحولات دفعت ببعض الشباب إلى الهجرة، وهذا ما يدلّل على أهمية الفترات الزمنية التي اختارها أفراد العيّنة للهجرة ومقارنتها بطبيعة الأسباب التي دفعتهم إليها.

الشكل (18-6)

دوافع الهجرة عند الشباب أفراد العيّنة (بالنسبة المئوية)



المصدر: البحث التطبيقي للدراسة.

من خلال استنطاق أرقام البيان، يتضح أن أهم عامل دفع بأفراد العيّنة إلى الهجرة هو العامل الاقتصادي بنسبة 37 في المئة، ثم الدافع الاجتماعي بنسبة 30 في المئة، إضافةً إلى الدافعين العلمي والسياسي.

يمكن القول إنّ فترة نهاية التسعينيات وبداية الألفية الثالثة عرفت استفحالًا لظاهرة الإرهاب في الجزائر التي انعكست على المستويات كلها، خصوصًا الأمنية منها، فوجد شباب كثر طريقهم إلى الهجرة، حماية للأرواح، فضلًا عن التدهور الاقتصادي الذي عرفته الجزائر. أما إذا نظرنا إلى عام 2005 وما بعده، فسنجد أن على الرغم مما عرفته الجزائر من انتعاش اقتصادي، والسعي الدائم لتحسن الوضع الاجتماعي للفرد؛ فإن الهجرة ما زالت قائمة ولم يتخلص منها، لأن الأمر مرتبط بقرارات أفراد وطموحاتهم.

لكن على الرغم من ذلك كله، فإن العاملين الاقتصادي والاجتماعي لم يكونا السببين الوحيدين للهجرة بصفة عامة؛ فهناك عوامل أخرى قد تتفاوت في ما بينها، من حيث أهميتها بالنسبة إلى أفراد العينة؛ حيث حضر العاملان العلمي والسياسي بنسب مختلفة، لكنها ضئيلة مقارنة بالعاملين المذكورين.

ب – دوافع العودة

تختلف حركة العودة بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية، كما تختلف بارتباطها بالخصائص الديموغرافية الاجتماعية للمهاجر (السن والجنس وغيرهما)، حيث يمكن النظر إليه بوصفه ممثلًا اقتصاديًا، وممثلًا اجتماعيًا في الآن نفسه.

حاولنا استقصاء أسباب العودة؛ وتبيّن لنا من الشكل (18-7) أن الدافع الاقتصادي هو الغالب بنسبة 44 في المئة؛ وهذا راجع إلى أن الجزائر عرفت تطورًا اقتصاديًا كبيرًا في العشرية الأخيرة. وكان هناك اهتمام من الدولة بدعوة المهاجرين إلى العودة لأجل الاستثمار فيه، بمشروعات تنموية واقتصادية، من شأنها تحسين الوضع الاجتماعي للأفراد.

الشكل (18-7)

دوافع العودة عند الشباب أفراد العيّنة (بالنسبة المئوية)

المصدر: البحث التطبيقي للدراسة.

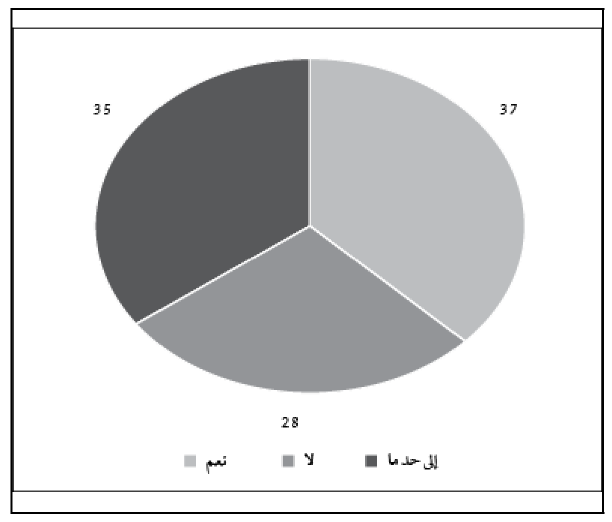
تتناسب الدراسة مع نظرية المنهج الهيكلي للهجرة العائدة التي ترى أن الهجرة العائدة يجب ألا يتم تفسيرها اعتمادًا على تجربة الشخص المهاجر فحسب، بل يجب الأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية والمؤسسية لبلد المنشأ؛ إذ تمثل موارده المالية والاقتصادية أمرًا حاسمًا في قرار العودة، إضافةً إلى برامج إعادة إدماج العائدين[885].

للكشف عن الدوافع الأخرى وراء العودة، طرحنا سؤالين لمعرفة ما إذا كانت هناك دوافع نفسية اجتماعية لها:

- العودة والتمييز العنصري

الشكل (18-8)

الشباب العائدون والشعور بالتمييز العنصري في بلد الهجرة (بالنسبة المئوية)

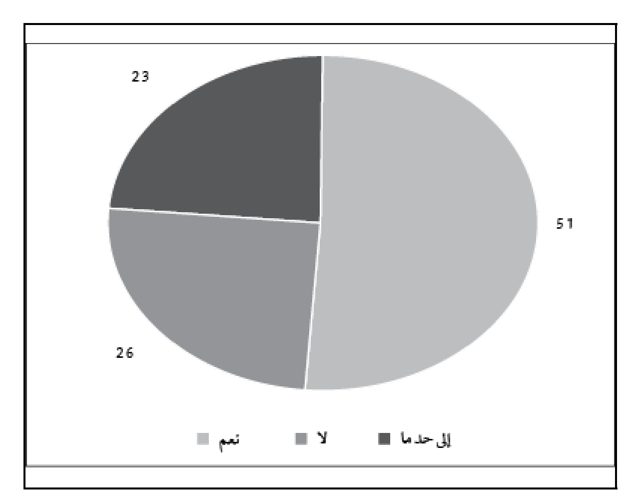


المصدر: البحث التطبيقي للدراسة.

- **العودة والعجز عن الاندماج**

الشكل (18-9)

الشباب العائدون والشعور بعدم القدرة على الاندماج في بلد المهجر (بالنسبة المئوية)



المصدر: البحث التطبيقي للدراسة.

أما الدافع الاجتماعي، فيمثل أيضًا نسبةً مهمّة بلغت 41 في المئة؛ وهذا ما حاولنا استقصاءه من خلال أسئلة موجّهة إلى العائدين، موضّحة في الشكلين (18-8) و(18-9)؛ إذ أجاب المستجيبون أنهم شعروا بالتمييز والعنصرية في بلدان المهجر بنسبة 37 في المئة؛ بينما شعر 28 في المئة منهم، إلى حدٍّ ما، بالتمييز والعنصرية. ولعل هذا العامل النفسي قد أثّر في وضعهم الاجتماعي، ما دفعهم إلى العودة. وهذا ما صرّح به 51 في المئة من الشباب؛ إذ أقرّوا بعدم قدرتهم على الاندماج هناك. وعبّر 23 في المئة منهم عن اندماج نسبي، ما يدلّ على أن للدافع الاجتماعي أثرًا بالغًا في قرار العودة. وعبّر كثيرون عن أن الصعوبات التي يواجهونها هي ذات طابع اجتماعي؛ فغالبًا، ينظر إليهم على

أنهم منافسون في سوق العمل، ما يمثّل عائقًا في عمليتي الإدماج والتنمية. ويدفع بهم إلى العودة. كما أن قلّة فرص العمل ساهمت أيضًا في قرارهم العودة إلى بلدانهم الأصلية.

يرى إيمانويل مونغ، في هذا الخصوص، أن «لا يكون للعودة معنى إلا بارتباطها بالشركة المهاجرة للأفراد، ويقصد أن مشروع الهجرة يتطور مع الزمن من خلال القيود الأسرية، إضافةً إلى قيود المجتمع، سواء كانت سياسية أم اقتصادية»[886]. كذلك، عالج عبد الملك سيّد الصعوبات التي تواجه المهاجرين العائدين؛ إذ لامست دراسته مسألة الهوية لدى المهاجر العائد، وتمزّقه بين أنموذجين مختلفين للحياة. وتتبع سيّد في دراسته هذه ثلاثة أجيال من المهاجرين إلى فرنسا، وتوصّل إلى أن المهاجرين لم يندمجوا في بلدان الهجرة ولم يصلوا إلى التأقلم والاندماج في بلدانهم الأصلية، واستطاعت دراسته في عمقها الاجتماعي أن تحسّ بمشكلات المهاجرين المختلفة[887]. ومن خلال ما تقدم، يمكننا أن نحدد دوافع العودة:

- عدم القدرة على الاندماج في بلد المهجر.

- تحقيق الهدف من الهجرة، أو الإخفاق في تحقيق الهدف من الهجرة.

- انتعاش الوضع الاقتصادي في بلد المنشأ.

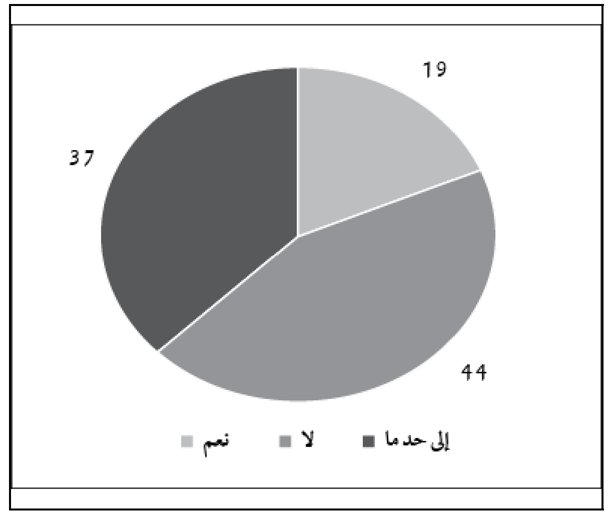
- الخوف على الأولاد من الاندماج في بلدان المهجر، ومن ثمّ إطالة مشروع الهجرة.

3 – العودة وآلياتها بالنسبة إلى الشباب العائدين من الهجرة

حاولنا معرفة ما إذا كان الشباب العائدون قد تلقّوا تسهيلات ومساعدات من شأنها تسهيل عملية إدماجهم. وتبيّن لنا أن أغلبية أفراد العيّنة لم تحظَ بتسهيلات ومساعدات، بنسبة 44 في المئة، بمعنى أن السفارات الجزائرية في بلد المهجر لم تقدم لهم أي مساعدات، وكان دورها إداريًا يتعلق بتسجيل بطاقة الإقامة وسحبها من المهاجرين. في حين عبّرت نسبة 37 في المئة من أفراد العيّنة عن تلقّيها مساعدات في أطر ضيّقة ومحدودة.

الشكل (18–10)

الشباب العائدون ومساعدات ترتيب العودة (بالنسبة المئوية)



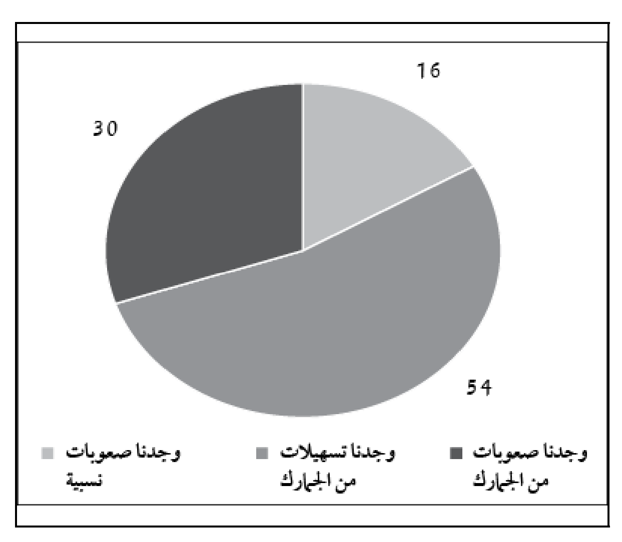
المصدر: البحث التطبيقي للدراسة.

أما عن عملية دخول الوطن، فأغلبيتهم عانت الصعوبات الجمركية، بنسبة 53 في المئة، وهذا ما صرّح به بعضهم بالقول إنّ القانون الجمركي في الجزائر لم يكن ملائمًا لتطلّعاتنا، مقارنةً بالذين كانوا مرتاحين بالتسهيلات التي قدّمتها لهم الجمارك، بنسبة 16 في المئة، والذين أجابوا بوجود صعوبات قليلة، ونسبتهم 30 في المئة.

في هذا الصّدد، يؤكد محمد سعيد أن الجزائر لا تمتلك استراتيجيةً شمولية بخصوص الهجرة العائدة، ولا رؤية واضحة تتعلق بإعادة الإدماج الاقتصادي. فعلى الرغم من وجود مساعٍ واتفاقات ثنائية مع دول كثيرة لحل مشكلات الهجرة، فإنّ الهجرة العائدة لا تُبحَث إلا في إطار بنود تبادل الجنسية. وأما الأمر الإيجابي، فيتعلق بالتسهيلات الجمركية؛ وهذا يعني أن الاستراتيجية الجزائرية لا تغطي سوى بُعدٍ واحدٍ من أبعاد مشكلات الهجرة العائدة[888].

الشكل (18-11)

وصف عملية الدخول إلى أرض الوطن (بالنسبة المئوية)

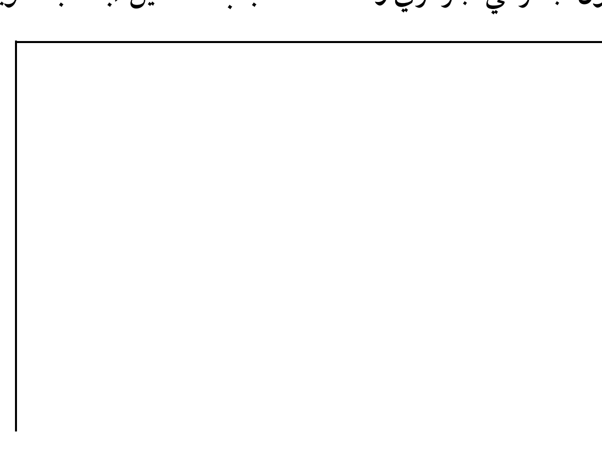


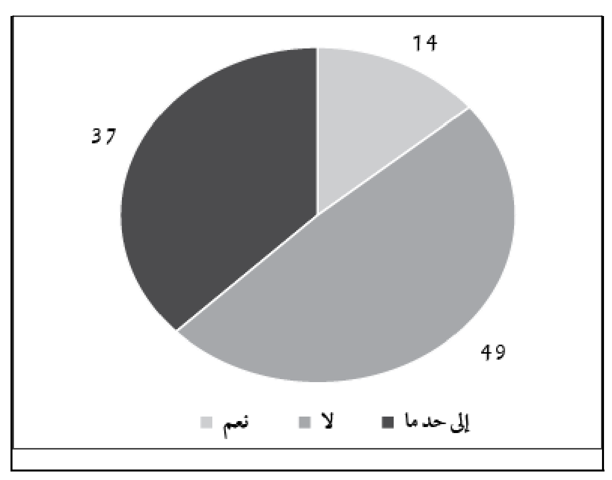
المصدر: البحث التطبيقي للدراسة.

من خلال ما سبق، يتضح أن الشباب العائدين غير راضين عن مستوى المساعدات الجمركية التي قُدّمت لهم، ويتطلّعون إلى أن يعدّل القانون الجمركي ليستجيب إلى متطلّباتهم؛ علمًا أن القانون الجمركي يتيح إدخال سيارة والمقتنيات الشخصية أيضًا من دون رسوم جمركية، لكن السيارة الثانية تخضع للرسوم[889].

الشكل (18-12)

القانون الجمركي الجزائري وتطلّعات الشباب العائدين (بالنسبة المئوية)





المصدر: البحث التطبيقي للدراسة.

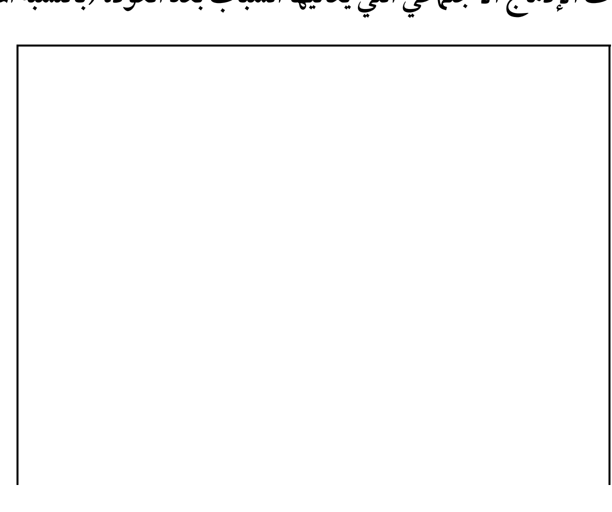
رابعًا: إدماج الشباب الاجتماعي والاقتصادي بعد عودتهم

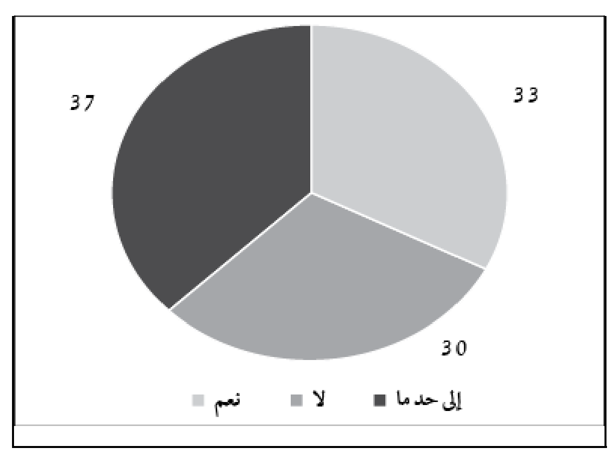
1 - الإدماج الاجتماعي

تُقرّ نسبة 33 في المئة من الشباب العائدين بمعاناتها مشكلات الإدماج بعد العودة، ونسبة 37 في المئة بمواجهتها مشكلات محدودة بخصوص الإدماج؛ وهذا يعكس صعوبة الإدماج الاجتماعي بالنسبة إلى عيّنة الدراسة. وقد يعود ذلك إلى سببين: **الأول** متعلق بالعائدين أنفسهم؛ إذ يواجه العائد ضغوطات نفسية كثيرة، ومما لا شك فيه أنه اكتسب في بلد المهجر عادات جديدة كثيرة، خصوصًا في العمل، حيث يتقاضى مرتبًا يفوق أضعافًا مرتبه في بلده الأصلي، إضافةً إلى هامش الحرية والديمقراطية الذي لم يجده في بلده، وعدم القدرة على التكيّف مع الواقع الجديد، وهذا من شأنه أن يُشعره بمشكلات الإدماج. أما الأمر **الثاني**، فمتعلق بصعوبة الظروف المعيشية في البلد الأم، مقارنة ببلدان المهجر، خصوصًا أن هناك فرقًا نوعيًا بين الدول المتقدمة التي تمثّل دومًا بلدان المقصد، ودول المنشأ النامية، ما يمثّل اضطرابًا في عملية التكيّف مع الأوضاع الجديدة.

الشكل (18-13)

مشكلات الإدماج الاجتماعي التي يعانيها الشباب بعد العودة (بالنسبة المئوية)





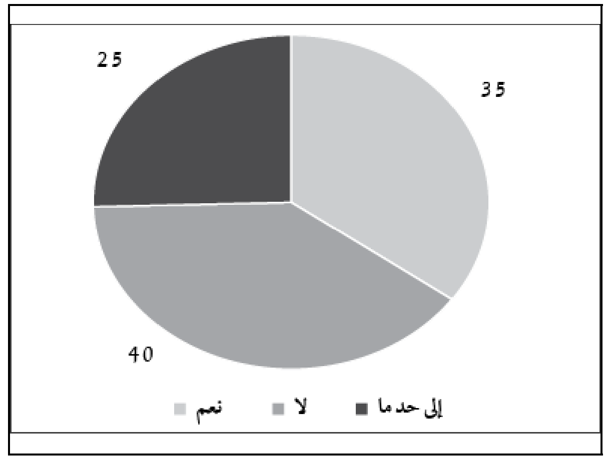
المصدر: البحث التطبيقي للدراسة.

أ - السكن

في سؤالنا عن دعم الدولة للشباب العائدين في الحصول على سكن، أجاب 40 في المئة بعدم تقديم الدولة أي دعم، بينما أجاب 65 في المئة منهم بوجود دعم، لكن بدرجات متفاوتة، بين دعمٍ كبير بنسبة 35 في المئة، ودعم قليل بنسبة 25 في المئة. وهذا مؤشر إيجابي يدلّ على أنهم استفادوا من قانون الإدماج الخاص بالسكن؛ إذ سعت وزارة السكن والعمران بالتنسيق مع اللجان المكلفة متابعة ملف «السكن الترقوي العمومي لغير المقيمين» .LPNR) لتحديد كيفيات تمكين أبناء الجالية الجزائرية في المهجر من الحصول على سكن خاص بهم، حيث يمكن الراغبين في الاستفادة من هذه الصيغة السكنية الحصول على قرض بنكي من القرض الشعبي الجزائري، يصل إلى حدود 80 في المئة من قيمة السكن، على أن يدفع المعني في الأقل النسبة الباقية (20 في المئة) من التكلفة الإجمالية للشقة؛ ويلزم المستفيد بدفع أقساط القرض شهريًا وبالعملة الصعبة، قبل بلوغ سن الـ 65 عامًا[890]. بيد أن الإشكال المطروح بخصوص هذا المشروع هو أن الدولة الجزائرية ألزمت المهاجر الدفع بالعملة الصعبة، في حين هناك من ترك عمله وعاد بالفعل إلى أرض الوطن ولم يستفد من سكن[891].

الشكل (18-14)

دعم الدولة للحصول على سكن للشباب العائدين (بالنسبة المئوية)



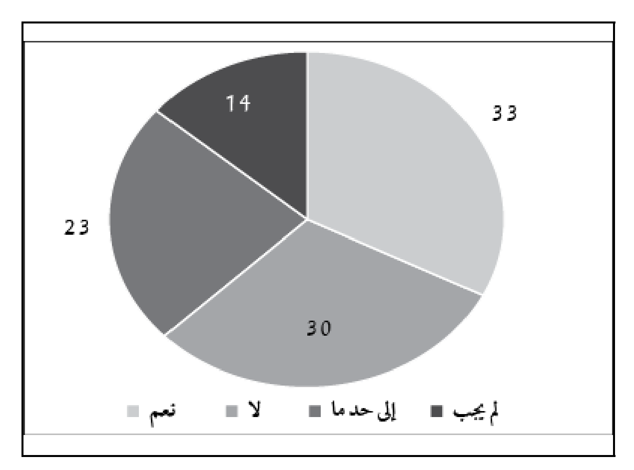
المصدر: البحث التطبيقي للدراسة.

ب – العمل

يتضح من الرسوم البيانية أن أغلبية أفراد العيّنة واجهت صعوبات في محاولة حصولها على عمل بعد العودة، بنسبة 33 في المئة، وهناك من الشباب من لم يجد صعوبة في الحصول على عمل، بنسبة 30 في المئة؛ وهي نسب متقاربة جدًا. وفضل 14 في المئة من المستجيبين عدم الإجابة، وهذا راجع إلى أن أغلبيتهم لا تعمل، خصوصًا بعض النساء المتزوجات اللواتي اخترن عدم العمل، وبعض الشباب الذي ما زال في طور التكوين العلمي؛ وأفاد 65 في المئة من الشباب بعدم عودتهم إلى العمل نفسه الذي كان يزاولونه قبل الهجرة، ومن الشباب من أقرّوا باستمرار نشاطهم المهني بعد العودة، بنسبة 21 في المئة. ويمكن القول إنّ سوق العمل في الجزائر لا تستجيب بقوة للعمالة الشابة العائدة من المهجر؛ ما يعكس عدم وجود سياسة إدماج واعية للطاقات الشابة، وعلى الرغم من محاولة الدولة الجزائرية احتساب الخبرة المكتسبة في بلدان المهجر، كما يوضح الشكل (18-17)، فإن 53 في المئة من المستجيبين احتسبوا خبرتهم المهنية في عملية الإدماج، سواء عادوا إلى عملهم السابق أم بدأوا بعمل جديد، إلا أن هناك مشكلات كثيرة في عملية إدماج الشباب في سوق العمل.

الشكل (18-15)

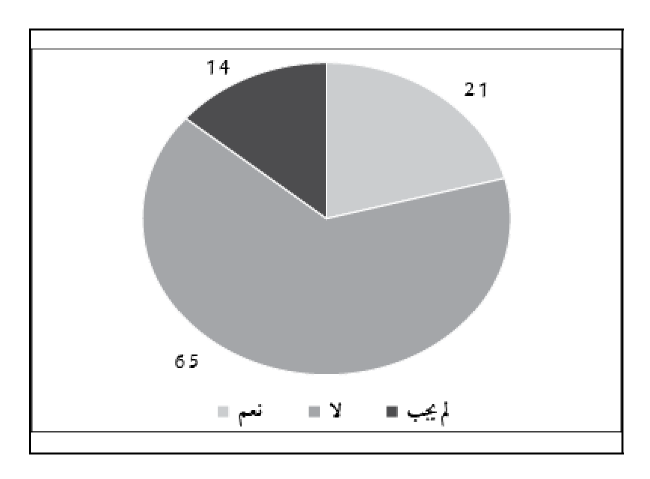
الشباب العائدون وصعوبات في العثور على عمل في الوطن (بالنسبة المئوية)



المصدر: البحث التطبيقي للدراسة.

الشكل (18-16)

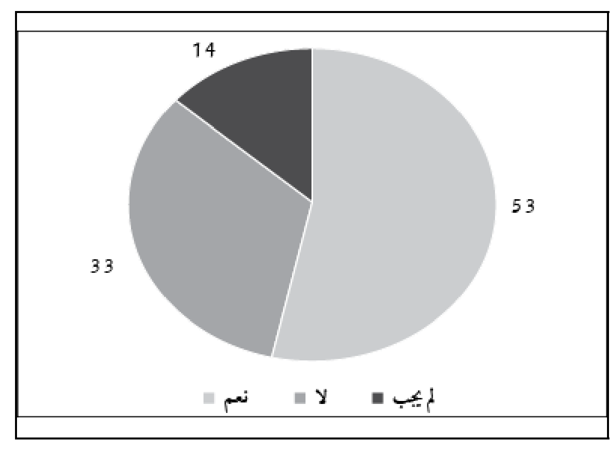
الشباب العائدون وطبيعة العمل الممارس قبل العودة (بالنسبة المئوية)



المصدر: البحث التطبيقي للدراسة.

الشكل (18-17)

خبرة الشباب العائدين المهنية في بلد الهجرة وعملية الإدماج (بالنسبة المئوية)



المصدر: البحث التطبيقي للدراسة.

بحسب قانون الإدماج في العمل في 10 أيار/مايو 1990، يمكن العائدين الرجوع إلى عملهم وفق شروط محددة[892].

ويظهر إشكال هذه الرجعة في مستوى التصنيف؛ فعلى سبيل المثال، يُدمج الأساتذة العائدون بحسب تصنيف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في أدنى رتبةٍ في السلم التسلسلي لتصنيف الأساتذة الجامعيين، علمًا أن من الأساتذة من كان في رتبة أستاذ كامل الأستاذية (بروفيسور) في أثناء عمله في الخارج. ما يؤدي إلى تراجع الأجر وفق هذا التصنيف، بأكثر من 6 ملايين سنتيم جزائري (أكثر من 500 دولار أميركي).

في المقابل، أدمج الأساتذة العائدون من دون الخضوع لمسابقة التوظيف بعد صدور المرسوم التنفيذي الرقم (130-08)، المتضمن تسهيل إدماج الإطارات الجزائرية المهاجرة في جامعات الوطن، والأخذ بمؤهلاتهم وترقياتهم المكتسبة في المؤسسات الأكاديمية الأجنبية، واحتساب سنوات خبراتهم في الخارج؛ إذ لبّى كثُرٌ منهم النداء بسبب الامتيازات، وبقيت مشكلة إدماجهم عالقة أكثر من عام، وعندما اقترحت الوزارة الحل جاء مخيّبًا، في نظرهم[893]. ويظل عدم وجود سياسة واضحة تجاه الإدماج في العمل من أهم أسباب عزوف المهاجرين عن الرجوع إلى العمل[894]. ففي بحث عن صعوبات إعادة إدماج المهاجرين العائدين توصلت دراسة «المعهد الوطني للدراسات والتحاليل لأجل التخطيط» .INEAP) إلى أربع مشكلات أساسية في الأقل، تجب معالجتها؛ وهي مسألة التقاعد ومسألة التأمين الاجتماعي ومسألة الخبرة المهنية ومشكلة اللغة، مع محاولة تذليل العراقيل الإدارية المتعلّقة بها[895].

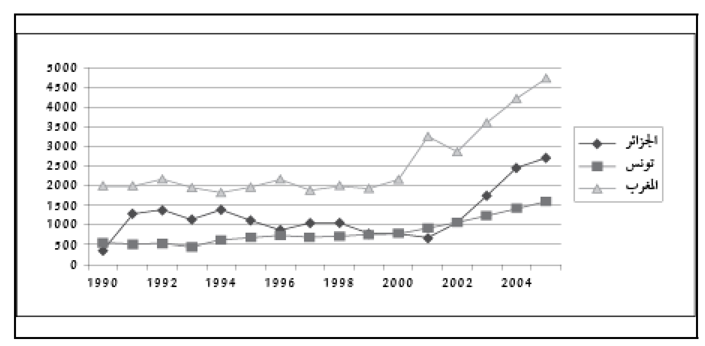
2 - الإدماج الاقتصادي

تفتح الهجرة فرصًا كثيرة للعمل؛ فهي وسيلة موازية للحاجات الاقتصادية في دول المنشأ ودول المقصد. وتستفيد الأولى من الامتيازات المتمثّلة في التحويلات المالية ومن عودة الكفاءات وكسب الخبرات، وتفيد هذه التحويلات بالحدّ من الفقر والبطالة، وفي الاستثمارات والمشروعات، حيث تدعم البلد وتطوّره، وتبني مجتمعًا معرفيًا وتكنولوجيًا[896]. وتتمثل هذه المساهمات العائدة في التنمية في بلد ما من خلال نقل الموارد إليه في أثناء فترة الهجرة وعند العودة، وتشمل تلك الموارد التحويلات النقدية والعينية والمدّخرات المالية المتراكمة خلال فترة الهجرة، والخبرات والمهارات التي يكتسبها المهاجر في أثناء وجوده في بلد المقصد[897]. وفي هذا الصّدد، يربط محمد سعيد في بحثه موضوع الهجرة بين تحويلات المهاجرين المالية إلى الجزائر والوضع الاقتصادي فيها. وتوصّل الباحث إلى أن التحويلات

كانت قليلةً جدًا مقارنةً بدول الجوار، لكن بين عامي 1990 و2005، كان هناك تطور ملحوظ، خصوصًا في الأعوام الأخيرة، وهذا نتيجة انتعاش الوضع الاقتصادي في الجزائر وانخفاض نسبتي البطالة والفقر[898].

الشكل (18-18)

التحويلات المالية المغاربية (1990-2005)

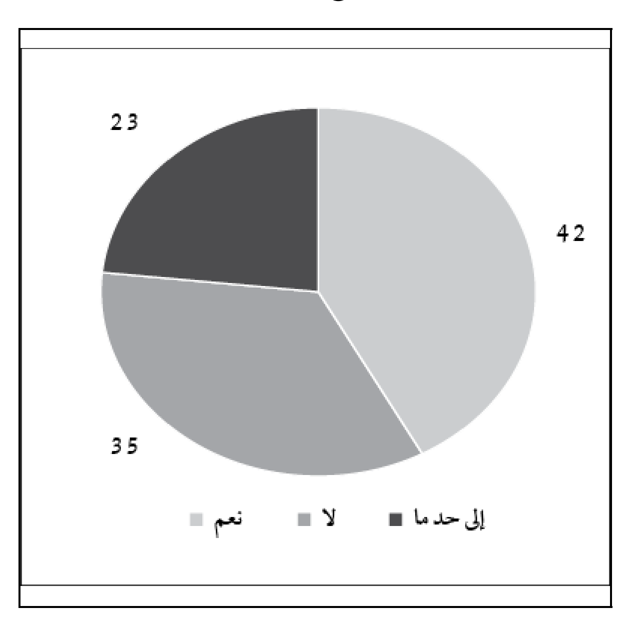


المصدر: من إعداد الباحث انطلاقًا من بيانات البنك الدولي لعام 2006.

نستخلص إذًا وجود علاقة وطيدة بين الهجرة والهجرة العائدة والتحويلات المالية إلى دول المنشأ. كما نستنتج أن الوضع الاقتصادي في الفترة التي حددناها للدراسة تحسّن، مقارنةً بالماضي. لهذا، وجدنا 42 في المئة من المستجيبين يرون الوضع الاقتصادي في الجزائر موائمًا للاستثمار عبر مشروعات اقتصادية مختلفة، وهو أحسن بكثير من العقود الماضية. ويعود ذلك بحسب ما رأينا في الجانب النظري إلى الاستقرار الأمني والسياسي الذي انعكس إيجابيًا على الناحية الاقتصادية، خصوصًا أن الدولة الجزائرية شجعت المشروعات الاستثمارية.

الشكل (18-19)

موقف الشباب العائدين من الوضع الاقتصادي في الجزائر (بالنسبة المئوية)

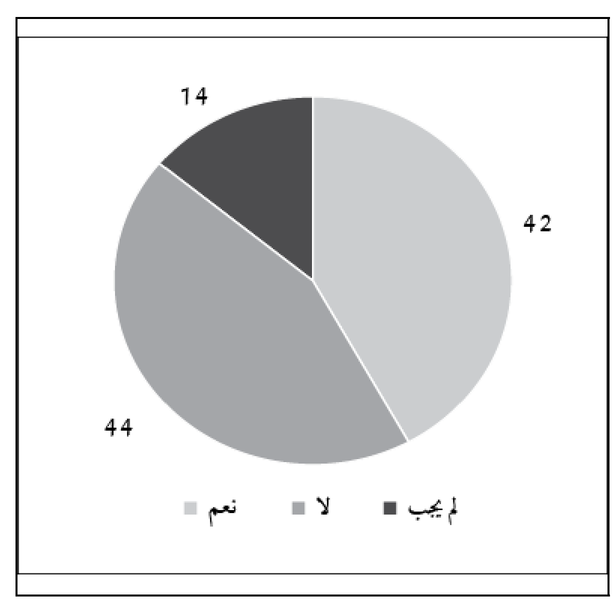


المصدر: البحث التطبيقي للدراسة.

منذ عام 2000، تشهد الجزائر استقرارًا أمنيًا وانتعاشًا اقتصاديًا. وفي المقابل، شهدت عودةً قوية للمهاجرين؛ ويبدو أن هناك محيطًا ملائمًا من الاستقرار السياسي والأمني، وانفتاحًا اقتصاديًا وانخفاضًا في نسبة البطالة، ونقصًا كبيرًا في نسبة الفقر، وكلها عوامل قد تكون من أهم دوافع عودة المهاجرين. كما تشهد الجزائر عودة الجيل الثاني من المهاجرين الذين وُلدوا في فرنسا، وساهم كثرٌ منهم في مشروعات اقتصادية من طريق الشركات الصغيرة[899]. تبلغ نسبة من قام بمشروعات تنموية في بحثنا 42 في المئة. ولا شك في أن التغيرات الاقتصادية في الجزائر ساهمت في ارتفاع نسبة المستثمرين.

الشكل (18-20)

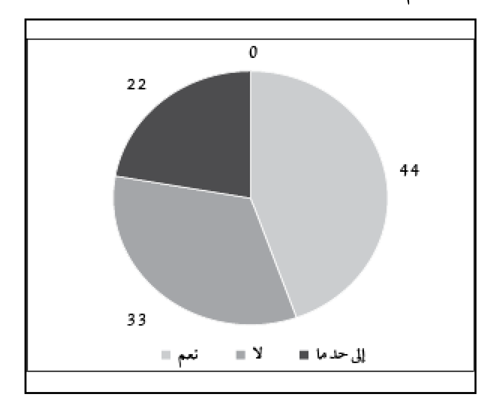
الشباب العائدون والمشروعات التنموية (بالنسبة المئوية)



المصدر: البحث التطبيقي للدراسة.

الشكل (18-21)

الحكومة الجزائرية ودعم مشروعات الشباب العائدين المستثمرين (بالنسبة المئوية)



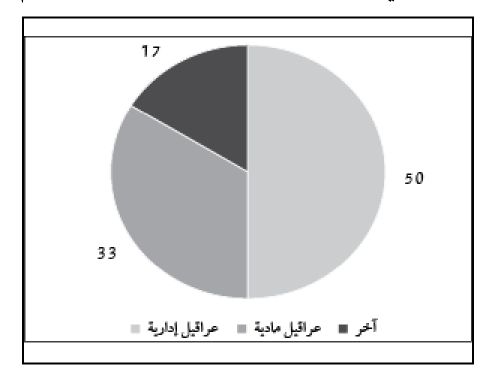
المصدر: البحث التطبيقي للدراسة.

يبدو من خلال هذه النتائج أن السياسة الجزائرية على الرغم من تشجيعها الاستثمار في الجزائر، فإنها لم تقدم الدعم الكافي إلى المستثمرين؛ فنسبة 44 في المئة من المستثمرين البالغ عددهم في بحثنا 18 شابًا فقط، أقرّت بدعم الدولة

الجزائرية مشروعاتها.

الشكل (18-22)

الصعوبات والعراقيل التي واجهها الشباب المستثمرون في وطنهم (بالنسبة المئوية)



المصدر: البحث التطبيقي للدراسة.

واجه المستثمرون عراقيل كثيرة. ويُجمع 50 في المئة منهم على أن العراقيل كانت إدارية في الدرجة الأولى، وبناء عليه، فإن مثل هذه الصعوبات قد تؤثر في المشروعات الاستثمارية وتحول دون استمرارها ونجاحها.

تجدر الإشارة إلى أن الدولة الجزائرية هيّأت قطاعات كثيرة لمساعدة الجالية المهاجرة والعائدة لأجل الاستثمار؛ نذكر منها وزارة الخارجية التي تهتم بإدارة الشؤون القنصلية وحماية الجزائريين وممتلكاتهم في الخارج، إضافةً إلى وزارة العمل والتأمين الاجتماعي التي تساهم في صوغ السياسات الخاصة بالعمال الجزائريين في الخارج، بحسب ما هو مبيّن في القانون 3-137 بتاريخ آذار/مارس 2003؛ ووزارة التعليم والبحث العلمي التي تهتم بربط العلماء الجزائريين في الخارج ببلدهم، إضافةً إلى إدارة المنح والتربصات بالخارج، والمصادقة على الشهادات الأكاديمية. أما وزارة التضامن الوطنية، فتهتم بشؤون العائلات والجالية الوطنية في الخارج، وتسهّل عودة الكفاءات المهاجرة، إضافةً إلى تبادل الخبرات بين الجزائريين في الخارج وبلدهم. أما بنك الجزائر، إضافةً إلى البنوك التجارية المختلفة وبريد الجزائر، فتكفّل بتسهيل تحويلات العائدين المالية. وتهتم وزارة الصناعة وإدارة المشروعات الصغيرة، إضافةً إلى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، بإعطاء المعلومات اللازمة عن الوضع الاقتصادي في الجزائر والخارج، وتسهيل استخراج الوثائق الخاصة بالاستثمار بالتنسيق مع الجهات المختلفة، الجمارك مثلًا، إضافةً إلى وضع استراتيجية سياسية بالتعاون مع الجهات الاقتصادية المعنيّة.

الخلاصة: يبدو مما سبق أن الدولة الجزائرية تسعى لاستقطاب الطاقات الشبابية العائدة، لكنّ نقص آليات الإدماج الاقتصادي جعل هؤلاء الشباب يتحدون الظروف والعراقيل المختلفة، بالإرادة والعمل على تطوير الذات من خلال ما اكتسبوه من خبرة في بلدان المهجر، وإنشاء مشروعات تنموية مختلفة.

النتائج والتوصيات

توصلنا في دراستنا هذه إلى جملة من النتائج، تتمثّل أساسًا في وجود أسباب عدة ومتداخلة ومتشابكة لعودة الشباب المهاجرين إلى وطنهم، لا يمكن فصل بعضها عن بعض. فالعائد إلى الوطن هو صورة مصغّرة من واقع اجتماعي معيّن، يحمل معه تفصيلات سوسيوتاريخية، تمثّل في حدّ ذاتها تراكمات نفسية واجتماعية وغيرها. فلا يمكن الكلام على هذه الظاهرة بمعزل عن سياقاتها التاريخية والاجتماعية.

كما أسفرت نتائج البحث عن مصادقة الواقع للفرضية الأولى «الشباب الجزائري العائد من المهجر يعاني مشكلات الإدماج الاجتماعي والاقتصادي»؛ إذ توصّلنا إلى أن العائدين وجدوا صعوبات في طريق عودتهم، وأن القانون الجمركي الجزائري لم يكن على مستوى تطلعاتهم، فالإدماج في العمل هو في حاجة إلى الكثير من العناية من الدولة الجزائرية، خصوصًا في ما يتعلق بالرتبة، وما يتبعها من تدهور في المرتب؛ لكن الأمر الذي لم يصادق الفرضية هو قضية الإسكان؛ حيث تبيّن من الدراسة أن القانون الجزائري الخاص بالسكن ساعد كثيرًا في إدماج العائدين.

أما مصادقة الفرضية الثانية «سياسة الإدماج الجزائرية لم تتخذ التدابير اللازمة في سبيل إدماجها الشباب العائدين من الهجرة» لنتائج الدراسة، فظلّت نسبية؛ ذلك أننا وجدنا أن اهتمام الدولة الجزائرية بسياسات الهجرة العائدة بدأ في سبعينيات القرن الماضي، حينما واجه بعض دول المقصد ركودًا اقتصاديًا، فانخفضت حاجاتها إلى العمالة. ومع عودة المهاجرين، بدأ الاهتمام بصوغ سياسات تنظيم العودة، وذلك بتوافر السكن والعمل وخفض الرسوم الجمركية. وفي وقتنا المعاصر، تجتذب السياسات الخاصة بالعودة مجالين أساسيين: يختصّ **الأول** بالإدارة الفاعلة لبرامج الهجرة المؤقتة أو الموسمية والدائرية، بينما يختصّ **الثاني** بالتسهيلات المقدمة إلى المهاجرين لأجل العودة الطوعية. وما زالت السياسة الجزائرية إلى وقتنا هذا تسعى لإيجاد صيغ قانونية للتعامل مع مشكلة الإدماج.

من خلال معايشتنا مشكلات إدماج الشباب العائدين من المهجر، يمكننا تقديم بعض التوصيات، خصوصًا بضرورة الاعتناء البحثي بموضوع الهجرة العائدة من المهجر، وإجراء دراسات مسحية وميدانية للظاهرة. فالموضوع يحتاج إلى دراسات شاملة، تتضافر فيها جهود الباحثين المتخصصين بهدف وضع استراتيجيات مُثلى، تتبنّاها الدول العربية، لاحتضان مواطنيها العائدين نفسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، وتوفير التسهيلات الإدارية والمادية لهم للقيام بمشروعاتهم التنموية، والسعي للاستفادة من خبراتهم العلمية والتكنولوجية ومن أفكارهم المبتكرة، وبإنشاء جمعيات تعنى بتقديم الدعم اللازم إلى الشباب العائدين فور عودتهم والعمل على إدماجهم الكامل، على أن تتكوّن هذه الجمعيات من أعضاء عايشوا الموضوع ومتخصصين نفسيين، وبضرورة توافر الجهود الرسمية لتهيئة الظروف الملائمة لجذب العودة إلى البلدان الأصلية وتشجيعها؛ وذلك من خلال دعم مشروعات المهاجرين العائدين التنموية وتقدير كفاءاتهم.

المراجع

1 - العربية

إبراهيم، عبد الوهاب. **الشباب وقضايا التنمية والتخلف في المجتمع المصري**. القاهرة: دار النهضة العربية، 1990.

ابن بلقاسم، نور الدين. «الإدماج والاندماج: المفهوم والشروط الموضوعية». ورقة مقدمة في أعمال الندوة العلمية الدولية: الإدماج والاندماج الرهانات والإستراتيجيات والمرجعيات. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا. جامعة تونس. تونس. 2012.

جامعة الدول العربية. **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية 2014**. القاهرة: 2014.

حسين، خليل. **قضايا دولية معاصرة**. بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007.

حمودة، مسعود. «عوامل الهجرة من الجنوب إلى الشمال». مجلة **الحقيقة**. جامعة أدرار. العدد 2 (آذار/مارس 2003).

الدهيمي، الأخضر عمر. «الهجرة السرية في الجزائر». ورقة مقدمة في ندوة التجارب العلمية في مكافحة الهجرة غير الشرعية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. المملكة العربية السعودية. 8/2/2010.

رضوان، سمير. «هجرة العمالة في القرن 21». **السياسة الدولية**. مج 41. العدد 165 (تموز/يوليو 2006).

طرطوش، نادية. **الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي**. الجزائر: دار هومة، 2007.

العاقل، رقية. «إشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط». رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر. الجزائر. (حزيران/يونيو 2008).

العويسات، جمال الدين. **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**. الجزائر: دار هومة، 2000.

عياد، سمير محمد. «الهجرة في المجال الأورومتوسّطي، العوامل والسياسات». ورقة مقدمة في الملتقى الدولي «الجزائر والأمن في المتوسط». جامعة قسنطينة. الجزائر. (2008).

ليلة، علي. **العالم الثالث مشكلات وقضايا**. القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 1985.

مانع، فاطمة وفاطمة الزهراء خبازي. «هجرة الكفاءات العلمية وآثارها على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية». ورقة مقدمة في ملتقى دولي بجامعة الشلف - الجزائر، حول «رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة». 13-14/12/2011.

مجمع اللغة العربية. **المعجم الوجيز**. القاهرة: مجمع اللغة العربية، 1993.

محمد، حسين سمير. **دراسات في مناهج البحث العلمي: بحوث الإعلام**. القاهرة: عالم الكتب، 1999.

مرسي، مصطفى عبد العزيز. «متغيرات سياسات الهجرة إلى الغرب ووضع المهاجرين العرب وعلاقتهم بالأوطان الأم». **شؤون عربية**. العدد 141 (2010).

مقراني، الهاشمي وعلي غريب وفضيل دليو. **الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية**. قسنطينة: مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، 2003.

نصيرة، قوريش. أبعاد وتوجهات إنعاش الصناعة في الجزائر. مجلة **اقتصاديات شمال إفريقيا**. مج 4. العدد 5 (2008).

2 - الأجنبية

Abdelmalek, Sayed. «Les Trois 'âges' de l'émigration algérienne en France.» *Actes de la Recherche en Sciences Sociales*. vol. 15 (1977).

Bouoiyour, Jamal & Amal Miftah. «Le Retour des migrants marocains dans leur pays d'origine, quand? Dans quelles circonstances?» Working Papers (2012-2013). CATT - UPPA - Université de Pau et des Pays de l'Adour. France (August 2012).

Bourdieu, Pierre. *Questions de sociologie.* Paris: Editions de Minuit, 1984.

Chamkhi, Amine & Aomar Ibourk. «Analyse micro économétrique des déterminants de la migration de retour des immigrés maghrébins.» Politics and Economic Development - ERF 17th Annual Conference, Working Paper no. 639 (March 20-21, 2011).

Garson, Jean-Pierre & Georges Tapinos (eds.). *L'Argent des immigrés - Revenue, épargne et transferts de huit nationalités immigrées en France*. Paris: Presses universitaires de France -INED, 1981.

INEAP. *L'Émigration algérienne en France-situation sociodémographique et économique des émigrés*. Alger: INEAP, 1981.

Liénart, Georges. *L'Insertion: défi pour l'analyse, enjeu pour l'action.* Bruxelles: Éditions Mardaga, 2001.

Muracciole, Luv. *L'Émigration Algérienne.* Alger: Librairie Algérienne, 1986.

Musette, Mohamed Saïb. *Statistiques sur les migrants de retour en Algerie.* Projet Mirem, Migration de retour au Maghreb. Florence: The European University Institute and the European Union, 2006.

_______. *Migrants de retour en Algérie: Une Nouvelle stratégie en perspective*. Projet Mirem. Florence: The European University Institute and the European Union, 2007.

OCDE. *Perspectives des migrations internationales.* Paris: SOPEMI, 2008.

Petit, Véronique (ed.). *Migrations internationales de retour et pays d'origine.* les collections du CEPED. Paris: Centre populaire et développement, 2007.

Rollu, Jean-Louis. *L'Étude des migrations de retour, données de recensement, d'enquête et de fichiers.* Paris: les collections du CEPED - Centre population et développement, 2007.

Zerouti, Rachid. *Flux, reflux de l’émigration algérienne de France durant le vingtième siècle - Etude historique et socio-économique* (Alger: 2005).

---

(839) Jean-Louis Rollu, L’Étude des migrations de retour: données de recensement, d’enquête et de fichiers (Paris: les collections du CEPED - Centre population et développement, 2007), p. 47.

(840) Mohamed Saïd Musette, Statistiques sur les migrants de retour en Algerie, Projet Mirem, Migration de retour au Maghreb, Research Project Collective Action to Support the Reintegration of Migrants in Their Country of Origin (Florence: The European University Institute and the European Union, 2006).

(841) Ibid., p. 8.

(842) Rachid Zerouti, Flux, reflux de l’émigration algérienne de France durant le vingtième siècle - Etude historique et socio-économique (Alger: [S.E.], 2005).

(843) Jamal Bouoiyour & Amal Miftah, «Le Retour des migrants marocains dans leur pays d'origine, quand? Dans quelles circonstances?» Working Papers (2012-2013), CATT - UPPA - Université de Pau et des Pays de l'Adour, France (August 2012).

(844) حسين سمير محمد، **دراسات في مناهج البحث العلمي: بحوث الإعلام** (القاهرة: عالم الكتب، 1999)، ص 131.

(845) عرضنا الاستمارة من أجل تحكيمها على أربعة أساتذة في علم الاجتماع من جامعة قسنطينة – كلية العلوم الإنسانية، وجامعة سطيف.

(846) يتناسب سنّهم مع السن المحدد في الدراسة، واستبعدنا 12 استمارة أخرى لعدم تناسب سنّ أصحابها مع الدراسة.

(847) نبيل مرزوق، «هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية»، جمعية العلوم الاقتصادية السورية (27 نيسان/ أبريل 2010)، ص 2، شوهد في 2018/ 4/ 5، في: https://goo.gl/mYK56g؛ سمير محمد عياد، «الهجرة في المجال الأورومتوسّطي، العوامل والسياسات»، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي «الجزائر والأمن في المتوسط»، جامعة قسنطينة، الجزائر (2008)، ص 220.

(848) Jean-Christophe Dumont & Gilles Spielvogel, «Les Migraions de retour : un nouveau regard,» in: OCDE, Perspectives des migrations internationales (Paris: SOPEMI, 2008), p. 184; Musette, Statistiques, p. 5.

(849) Musette, Statistiques, p. 5.

(850) Dumont, p. 185.

(851) يرى جون لوي رولو أن العودة مؤطرة من جهة بأبعاد زمنية وأخرى أسطورية، لأنها تشير إلى تاريخ عائلة المهاجر وإلى الجذور الاجتماعية والجغرافية المتناقلة من جيل إلى جيل؛ وأما المهاجر العائد، فليس هو سوى شخص عاد إلى نقطة انطلاقه، من دون نيّة العودة إلى هجرة مستقبلية، يُنظر:

.Rollu, p. 47

(852) Yves Charbit, «Transferts retours et développement dans les pays d’origine: données, concepts et problématique,» in: Véronique Petit (ed.), Migrations internationales de retour et pays d’origine, Les collections du CEPED (Paris: Centre population et développement, 2007), p. 57.

(853) Véronique Petit, «Il n’est de richesse que d’hommes en mouvement,» in: Petit (ed.), pp. 12-13.

(854) Jean-Pierre Garson & Georges Tapinos (eds.), L’argent des immigrés - Revenue, épargne et transferts de huit nationalités immigrées en France (Paris: Presses universitaires de France -INED, 1981), p. 174.

(855) مجمع اللغة العربية، **المعجم الوجيز** (القاهرة: مجمع اللغة العربية، 1993)، ص 333.

(856) علي ليلة، **العالم الثالث مشكلات وقضايا** (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 1981)، ص 450.

(857) Pierre Bourdieu, «La Jeunesse n’est qu’un mot,» in: Pierre Bourdieu, Questions de sociologie (Paris: Editions de Minuit, 1984), pp. 143-154.

(858) وهذا من خلال الأخذ في الحسبان أن جلّ المجتمعات العربية يعدّ الشخص الذي بلغ فيه 18 عامًا أن له الحق في استخراج بطاقة الهوية، إضافة إلى البطاقة الانتخابية. ومن جهة أخرى، الشخص البالغ من العمر 35 عامًا وصل إلى مرحلة النضج والاستقرار في المستويين الشخصي والوظيفي؛ وهذا يعني أن هناك مرحلة من حياته قد انتهت، وبدأت أخرى، يُنظر: عبد الوهاب إبراهيم، **الشباب وقضايا التنمية والتخلف في المجتمع المصري** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1990)، ص 170-171.

(859) Georges Liénart, L’Insertion: défi pour l’analyse, enjeu pour l’action (Bruxelles: Éditions Mardaga, 2001), p. 21.

(860) نور الدين بن بلقاسم، «الإدماج والاندماج: المفهوم والشروط الموضوعية»، ورقة مقدمة في أعمال الندوة العلمية الدولية: الإدماج والاندماج الرهانات والإستراتيجيات والمرجعيات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا، جامعة تونس، تونس، 2012، ص 6.

(861) جامعة الدول العربية، **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية 2014** (القاهرة: 2014)، ص 72؛

Amine Chamkhi & Aomar Ibourk, «Analyse micro économétrique des déterminants de la migration de retour des immigrés maghrébins,» Politics and Economic Development - ERF 17th Annual Conference, Working Paper no. 639 (March 20-21, 2011), pp. 3-4.

(862) جامعة الدول العربية، **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية**، ص 72؛

Chamkhi & Ibourk, p. 4

(863) جامعة الدول العربية، **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية**، ص 72-73؛

Bouoiyour & Miftah, pp. 4-5

(864) جامعة الدول العربية، **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية**، ص 73؛

Bouoiyour & Miftah, pp. 4-5

(865) جامعة الدول العربية، **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية**، ص 73؛

Bouoiyour & Miftah, p. 5؛ Chamkhi & Ibourk, p. 4

(866) نادية طرطوش، **الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي** (الجزائر: دار هومة، 2007)، ص 10.

(867) مسعود حمودة، «عوامل الهجرة من الجنوب إلى الشمال»، مجلة **الحقيقة**، جامعة أدرار، العدد 2 (آذار/ مارس 2003)، ص 483.

(868) رقية العاقل، «إشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط» (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر (حزيران/ يونيو 2008))، ص 27.

(869) قوريش نصيرة، «أبعاد وتوجهات إنعاش الصناعة في الجزائر»، مجلة **اقتصاديات شمال أفريقيا**، مج 4، العدد 5 (2008)، ص 98.

(870) جمال الدين العويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية** (الجزائر: دار هومة، 2000)، ص 33–39.

(871) سمير رضوان، «هجرة العمالة في القرن 21»، **السياسة الدولية**، المجلد 41، عدد 165 (تموز/ يوليو 2006)، ص 74.

(872) في 5 تموز/ يوليو 1974، اتخذت الحكومة الفرنسية قرارًا بإيقاف الهجرة، لأسباب عدة؛ منها عدم أهلية العمال الجدد، ونقص السكن وصعوبة الإيواء، واحتجاج الطبقة العاملة الفرنسية أيضًا على حرمانها من الاستفادة من رواتب عالية نتيجة قبول المهاجرين الجزائريين عروض العمل المتوافرة في سوق العمل من دون مزايدة. وهكذا بدأت السلطات الفرنسية إرساء سياسة تقييدية لدخول الأجانب وإقامتهم، ووضع قانون ستورليرو في عام 1979 مساعدة مالية لتشجيع العمال البطّالين للعودة إلى بلدانهم الأصلية، يُنظر: الهاشمي مقراني وعلي غريب وفضيل دليو، **الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية** (قسنطينة: مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، 2003)، ص 93–95.

(873) العاقل، ص 27–28.

(874) Zerouti, p. 40.

(875) العاقل، ص 28.

(876) الأخضر عمر الدهيمي، «الهجرة السرية في الجزائر»، ورقة عمل مقدمة في ندوة التجارب العلمية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2010/ 2/ 8، ص 4.

(877) Luv Muracciole, L’Émigration Algérienne (Alger: Librairie Algérienne, 1986), p. 76.

(878) الدهيمي، ص 4–5.

(879) Zerouti, p. 40.

(880) خليل حسين، **قضايا دولية معاصرة** (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007)، ص 423.

(881) مصطفى عبد العزيز مرسي، «متغيرات سياسات الهجرة إلى الغرب ووضع المهاجرين العرب وعلاقتهم بالأوطان الأم»، **شؤون عربية**، العدد 141 (2010)، ص 101.

(882) Musette, Statistiques, p. 10.

(883) منذ عام 1977 حتى عام 2006، كان عدد المهاجرين من الوطن العربي إلى الولايات المتحدة وحدها نحو 700 ألف عالم؛ أما مجموع الكفاءات العربية المهاجرة في الفترة 1960–2007، فتعدّى المليون ونصف المليون. وأشار **تقرير التنمية البشرية لعام 2003**، الصادر عن صندوق الأمم المتحدة للتنمية، إلى أن 25 في المئة من خريجي الجامعات العربية في عام 1995–1996 البالغ عددهم 300 ألف خريج، هاجروا من بلادهم. وفعل مثل ذلك 15 ألف طبيب في الفترة 1998–2000. وأشار تقرير آخر لمنظمة العمل العربية في عام 2006 إلى أن 54 في المئة من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج، لا يعودون إلى بلدانهم، يُنظر: فاطمة مانع وفاطمة الزهراء خبازي، «هجرة الكفاءات العلمية وآثارها على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية»، ورقة مقدمة في ملتقى دولي بجامعة الشلف – الجزائر، حول «رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة»، 13–14/ 12/ 2011، ص 11.

(884) Musette, Statistiques, p. 8.

(885) جامعة الدول العربية، **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية**، ص 72–73؛

Bouoiyour, pp. 4-5

(886) Petit, p. 12.

(887) Sayed Abdelmalek, «Les Trois ‘âges’ de l’émigration algérienne en France,» Actes de la Recherche en Sciences Sociales, vol. 15 (1977), pp. 59-79.

(888) Mohamed Saïb Musette, Migrant de retour en Algérie: Une Nouvelle stratégie en perspective, Projet Mirem (Florence: The European University Institute and the European Union, 2007), pp. 16-19.

(889) Zerouti, p. 84.

(890) دليلة بلخير، «300 ألف سكن ترقوي عمومي للمهاجرين.. والدفع بالدوفيز»، جريدة **الشروق**، 11/ 3/ 2014، شوهد في 8/ 1/ 2018، في: https://bit.ly/2M8bte2

(891) Zerouti, p. 84.

(892) Zerouti, p. 75.

(893) رشيدة دبوب، «دكاترة في أوروبا يتحوّلون إلى مجرد أساتذة مساعدين في الجزائر»، جريدة **الخبر**، 3/ 11/ 2012.

(894) Zerouti, p. 84.

(895) INEAP, L’Émigration algérienne en France-situation sociodémographique et économique des émigrés (Alger: INEAP, 1981), p. 57.

(896) مانع، ص 7.

(897) جامعة الدول العربية، **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية**، ص 72.

(898) Musette, Migrants, p. 14.

(899) Musette, Migrants, p. 20.

الفصل التاسع عشر
هجرة الكفاءات الجزائرية دراسة في جهود الحد من نزيفها وإشراكها في التنمية الوطنية ...... منير مباركية

مقدمة

عندما يتعلق الأمر بهجرة الكفاءات من الدول النامية، والدول العربية على وجه الخصوص، وتداعياتها على التنمية في دول المصدر، وجهود هذه الأخيرة لاستعادتها وإشراكها في التنمية الوطنية، تُعدّ الجزائر من الحالات اللافتة بامتياز[900]. ففي الوقت الذي تبرز الكفاءات الجزائرية في كل مكان في العالم، وتقدم مساهمات مشهودة في مجالات تخصصها أو عملها، تعيش الجزائر، وعلى مستوى مؤسساتها المختلفة، ما يُسمى «أزمة كفاءات» حقيقية.

على الرغم من الجهود المبذولة منذ عقود للإبقاء على الكفاءات الوطنية واستعادة من هاجر منها، ومع ما تضمّنته سلسلة التعديلات والتدابير التي عرفتها الساحة السياسية الجزائرية في الأعوام الأخيرة من تطورات لمصلحة الجالية الجزائرية في الخارج، خصوصًا الكفاءات منها، ولمصلحة إشراكها في التنمية الوطنية، فإن تطورات الظاهرة، وما جاء في بعض مواد الدستور الأخير (خصوصًا المادة 63)، أعادت الجدل بشأن الموقف الحقيقي للسلطات الجزائرية من استعادة الكفاءات المهاجرة وإشراكها فعليًا في القرارات والسياسات والبرامج التنموية، وحول جدّية مساعيها ونتائج تجربتها التي ناهزت ربع قرن في هذا المجال.

تماشيًا مع زيادة الاهتمام بها والوعي بآثارها، أصبحت «هجرة الكفاءات» في العقود الأخيرة قضيةً محورية، ومحورًا ثابتًا ضمن برامج عمل الحكومات الجزائرية المُتعاقبة؛ إذ تضمّنت مختلف مخططات عمل الحكومات الجزائرية محاور وتدابير مهمة لإدارة ظاهرة الهجرة عمومًا، وهجرة الكفاءات خصوصًا[901]. وعلى الرغم من أن عدد التدابير المتخذة، والجهود المبذولة في الأعوام الأخيرة، تبدو خطوات مهمة في اتجاه سياسة عامة فاعلة للتعامل مع هجرة الأدمغة والكفاءات ونزيفها، ومع كل ما تقدمه وسائل الإعلام الرسمية في الجزائر بشأن جهود الدولة في التصدي لهذه الظاهرة، فإن التقارير والدراسات الصادرة (الوطنية والدولية) في الأعوام الأخيرة تشير إلى العكس تمامًا، وتجعل سياسات الدولة في هذا المجال سياسات «طاردة» أكثر منها «جاذبة» أو محتوية الكفاءات الوطنية والأجنبية. وجاءت خلاصات تلك التقارير والدراسات والمؤشرات مدعومة بمجموعة من الحقائق، أبرزها تجاوز حجم الظاهرة المستويات المقبولة، وتحوّلها إلى ظاهرة مقلقة، حتى في ظل الاختلاف حول تقدير حجمها الحقيقي. وقدّم الباحثون المهتمون بهجرة الكفاءات الجزائرية تقديرات متفاوتة تغطي فترات زمنية مختلفة؛ فقدّرها علي مبروكين خلال عامي 1984-2009 بـ 130 ألفًا[902]، وقدّرها محمد الصايب موزيت وآخرون بـ 280 ألفًا[903]، وقدّرها حسين العبد بـ 500 ألف خلال عامي 1999-2014[904]. كما قدّر تقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[905] عدد المهاجرين الجزائريين المقيمين في دولها، وفي دول أخرى مختارة، بأكثر من مليون ونصف المليون (1527700 مهاجر)، تُقدر نسبة أصحاب الكفاءات العالية منهم بـ 9.6 في المئة[906].

على هذا الأساس، تأتي الجزائر في المرتبة الثالثة مغاربيًا، والخامسة عربيًا، والثالثة والسبعين عالميًا، من حيث نسبة هجرة الكفاءات. كما أن نسبة الارتفاع الأهم لهجرة الكفاءات المغاربية لوحظت في الجزائر؛ إذ ارتفعت بمقدار أكثر من 16 في المئة منذ عام 1990[907]. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه ويزداد حدةً في الأعوام المُقبلة؛ بالنظر إلى استمرار ميول الهجرة الخارجية لدى الكفاءات وتزايدها في الجزائر، وفي دول المنطقة العربية عمومًا، مثلما أكده عدد من الاستطلاعات.

يضاف إلى ذلك أن عدد الكفاءات الجزائرية التي غادرت البلاد خلال الأعوام العشرة الأخيرة يفوق بكثير عدد الذين هاجروا، بسبب الظروف الأمنية، في تسعينيات القرن الماضي، المعروفة بـ «العشرية السوداء». كما تشير التحذيرات المتكررة من بعض الخبراء إلى أن الجزائر قد تفقد إطاراتها كليًا في حدود العقود المقبلة، إذا لم تراجع السلطات المتخصصة ظروف عمل الخبراء والباحثين وخريجي الجامعات، وتوفر لهم شروط الحياة الاجتماعية الكريمة. وتجدر الإشارة أيضًا في هذا الصدد إلى حلول الجزائر في المركز 104 عالميًا من بين 109 دول في المؤشر العالمي لتنافسية المواهب (2015-2016)، وفي المركز 107 في مؤشره الفرعي الخاص بجذب الكفاءات[908].

تؤكد هذه الحقائق، المدعومة بالشواهد والأرقام الواقعية والمستندة إلى اعتراف بعض المسؤولين الحكوميين أنفسهم، أن «إقناع الكفاءات الوطنية بالعودة إلى الجزائر بات غير مجدٍ»[909]، إضافة إلى قصور الجهود والسياسات الجزائرية أو إخفاقها في التعامل مع هجرة الكفاءات وتفعيل دورها التنموي.

تبحث دراستنا هذه الإشكالية، وتطرح أسئلة بشأن ما يمكن أن يجعل سياسة عامة أو مجموعة من الجهود تفشل، أو تحدث أثرًا عكسيًا، على أساس الفرضيات الأساسية التالية[910]:

الفرضية الأولى: المشكل البنيوي «المزمن» الذي يطبع السياسات العامة الجزائرية في مجالات عدة، والمتمثل أساسًا في غياب خطاب رصين وعملي تجاه الظواهر المستهدفة بالسياسة، وما يترتب عليه من ضعف المتابعة والتقويم والإصلاح الجدي، وبما ينعكس عادة سلبيًا، ويؤدي إلى تفاقم المُشكلات بدلًا من حلّها، وهي حال «معضلة» هجرة الكفاءات.

الفرضية الثانية: غياب نظام دقيق ونزيه للاعتراف بالكفاءات المحلية، وعدم إعطائها مكانتها ودورها المطلوب، وما ترتب عليه من اعتماد السلطات الجزائرية مقاربة «بعدية»، لا تولي الكفاءات أهميةً إلا بعد مغادرتها الوطن وإقامتها في الخارج واعترافه بها، وهو ما يتسبب في استمرار نزيف الكفاءات وهجرتها.

الفرضية الثالثة: غموض الأنموذج التنموي الجزائري وفشله الذي كرّس التفاوت في مستويات التنمية (خصوصًا التنمية البشرية) بين الجزائر ودول الوجهة الأخرى، وساهم في التقليل من أثر السياسات الجزائرية في مجال التعامل مع هجرة الكفاءات واستعادة الكفاءات المهاجرة، أو عكسه، خصوصًا عندما يرتبط بالطبيعة الأنانية والبراغماتية لبعض الكفاءات ولدول الوجهة.

الفرضية الرابعة: نهج شراء السلم الاجتماعي والإرضاء العام الذي يطبع السياسات العامة الجزائرية في أغلبيتها، وما يترتب عليه من عجز السلطات الجزائرية عن صُنع سياسات مُوجهة وتنفيذها حصرًا لفئات بعينها، يحول دون اعتماد سياسات متكاملة وفاعلة تتضمن تحفيزات مُقنعة للكفاءات المُقيمة والمهاجرة، وهو ما تكون نتيجته استمرار هجرة تلك الكفاءات ونزيفها.

الفرضية الخامسة: أدّى تقاعس السلطات الجزائرية، أو فشلها، في التفاوض مع الكفاءات المهاجرة ومع دول الوجهة، إلى عدم الوصول إلى توافقات واتفاقات حول الاستفادة المشتركة من الكفاءات وإفادتها وتمكينها من التعبير عن نفسها وأداء أدوارها؛ الأمر الذي يتسبب في زيادة هجرتها واستمرار نزيفها.

الفرضية السادسة: زادت التجارب السيّئة التي مرّت بها بعض الكفاءات العائدة إلى الجزائر من يأس الكفاءات المهاجرة من جدّية السلطات الجزائرية وصدق وعودها إزاءها، وهو ما صعّب مهمة السلطات الجزائرية لاستعادة كفاءات الوطن المهاجرة أو الاستفادة منها وهي في المهجر.

اختبارًا للفرضيات السابقة، تعرض هذه الدراسة للجهود والتدابير والإجراءات المتخذة جزائريًا (المبادرات الحكومية الرسمية على وجه التحديد) للتعامل مع هجرة الكفاءات ونزيفها، وتناقش تلك الجهود والمبادرات في ضوء العناصر والخيارات الأساسية لسياسات التعامل مع هذه الظاهرة؛ أي الإبقاء على الكفاءات واستعادة الكفاءات المهاجرة والتشبيك والاستفادة منها من بعد. ولأجل إبراز ضعف التأثير، أو التأثير العكسي لتلك الجهود، نسلّط الضوء على استمرار نوازع الهجرة لدى الكفاءات الجزائرية الشابة، وتزايد كثافة الكفاءات المهاجرة ونوعيتها، والعودة الرمزية أو رفض العودة نهائيًا من الكفاءات المهاجرة. وتعمد في الأخير إلى تفسير فشل تلك الجهود، وتأثيرها العكسي في بعض الأحيان، من منظور متعدد ومتكامل الأبعاد، مسترشدة بأدبيات الدراسة وفرضياتها. وفي ضوء المنهجية المذكورة، ترتكز مادة هذه الدراسة وتتوزّع على محورين أساسيين: يتناول **الأول** بالعرض والتحليل والتقويم الجهود والمبادرات الحكومية لاحتواء الكفاءات المهاجرة تنمويًا واستبقاء من بقي منها؛ ويقدم **الثاني** التفسيرات الأساسية للفشل والتأثير العكسي للسياسات المعتمدة، استنادًا إلى مقاربة صنع السياسات العامة للهجرة وتنفيذها، والصعوبات والتحديات المرتبطة بها.

أولًا: الجهود الجزائرية للتعامل مع هجرة الكفاءات تحليلًا وتقويمًا

من بين الخيارات السياسية الكثيرة المطروحة للتعامل مع هجرة الكفاءات[911]، تظهر التحليلات العامة للخطاب والسياسات المعتمدة منذ عقود أن الجزائر اختارت نُهُج الهجرة المفتوحة ولم تختر سياسات الهجرة المقيّدة؛ وذلك لأسباب عدة، منها أن هذه السياسات (المقيّدة) ظرفية ولا تصلح على المدى البعيد[912]، ولعجز سوق العمل المحلية عن استيعاب عدد من تلك الكفاءات، ولأن النخب الحاكمة في عدد من الدول العربية، بحسب بعض الباحثين، ترى أن من مصلحتها إبعاد تلك الكفاءات، وتتعمد فعل ذلك من طريق «التشجيع المستتر على هجرة الكفاءات»[913].

نعرض في هذا المحور لأبرز الجهود الجزائرية (الرسمية على وجه التحديد)، الموجّهة إلى التعامل مع ظاهرة هجرة الكفاءات ونزيفها. ويتم رصد تلك الجهود وتلخيصها ضمن عناصر رئيسة بناءً على تحوّل الخيارات السياسية الجزائرية للتعامل مع هجرة الكفاءات خلال العقود الأخيرة.

1 – الحفاظ على الصلات والروابط مع الكفاءات المهاجرة

يُعد الحفاظ على الروابط والصلات مع الجاليات والكفاءات المهاجرة الشرط الأدنى للاستفادة منها وتعبئة كفاءاتها ومهاراتها لمصلحة الدولة الأم. ولهذا ركزت الجزائر جهود الحفاظ على الروابط والصلات المتعددة الأبعاد مع الكفاءات الجزائرية المهاجرة التي أشارت إليها نصوص التدابير والإجراءات المعتمدة بعبارتي «الكفاءات الجزائرية في الخارج»، و«الكفاءات الوطنية في الخارج»[914].

أ – الحفاظ على الصلات والروابط الثقافية

لأجل الحفاظ على الصلات والروابط الثقافية مع الجالية الجزائرية في الخارج، بما فيها الكفاءات، تعمل السلطات الجزائرية منذ عقود على:

(1) نشر اللغة والثقافة الجزائريتين

هذه الوظيفة مسندة أساسًا إلى المركز الثقافي الجزائري في باريس، وإلى الوكالة الوطنية للإشعاع الثقافي التي استحدثت في عام 2005، والمدرسة الدولية الجزائرية في باريس التي أنشئت في عام 2011، وغيرها من المدارس التي تنشأ هنا وهناك في فرنسا وغيرها، وكذلك عدد من الهيئات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بالشأن الثقافي[915].

بموجب اتفاقات عدة، خصوصًا مع الجانب الفرنسي، تساهم الجزائر في تقديم برامج تعليمية وتأطيرها لفائدة أبناء الجالية في الخارج، منها برامج رسمية (برنامج تعليم اللغة والثقافة الأصلية Elco)، وبرامج تعليم من بعد[916].

(2) تسهيل العودة الموسمية في العطلات

هي واحدة من المحاور الرئيسة لسياسة الحفاظ على الروابط مع الكفاءات المهاجرة. واتخذت في هذا الإطار جملة من التدابير تُطوَّر موسميًا (في فصل الصيف وفي شهر رمضان على الخصوص؛ فرص العودة المفضلة للمهاجرين الجزائريين)، ويتعاون في إطارها وينسق عدد من المؤسسات الجزائرية. وأبرز تلك الإجراءات والتدابير إعلام المهاجرين بالخدمات والتسهيلات عبر المصالح القنصلية، وتسهيل تسليم وثائق السفر، ورقم أخضر للاستعلام وطلب المساعدة والدعم، ورفع قدرات النقل، وتقليص أوقات الانتظار في الموانئ والمطارات، وتقليص تكاليف التنقل عبر البحر والجو[917]. وكان من المنتظر من إجراءات كهذه أن تحفّز السياحة وتسمح باكتشاف البلد الأم وتحافظ على الشعور بالانتماء.

لكن، تظل تلك التسهيلات تعاني نقائص عدة في التطبيق، ولا يرقى بعضها إلى تطلّعات الجالية والكفاءات المهاجرة، خصوصًا ما تعلق منها بسوء التنظيم وسوء الاستقبال والتكلفة العالية للنقل وغيرها. كما أن برامج التسهيلات تلك لا يجري تقويمها أو توضع حصيلة عامة لها، لكن غالب الحكم أنها بين متوسطة وضعيفة الفاعلية بالنسبة إلى أغلبية الجالية المهاجرة[918].

(3) المُخيمات والعطلات الموجّهة إلى أبناء الجالية المهاجرة

تنظم بصفة غير منتظمة، وتقدّم خلالها نشاطات تعليم اللغة ونشر الثقافة. بيد أنها محدودة القدرة الاستيعابية وغير منتظمة، وحصيلتها غير معروفة[919].

ب - الحفاظ على الروابط: الحماية والتغطية الإدارية

يتعلق الأمر هنا بالمساعدة الإدارية التي تُقدَّم إلى أفراد الجالية الجزائرية في الخارج بصفة عامة؛ لأجل التمتع بحقوقهم المدنية والإدارية في بلدي المنشأ والإقامة. وفي هذا الصدد، ولأجل تحسين الخدمات القنصلية، خففت السلطات المعنية تدابير التسجيل، وتسهيل تنقل أولاد الأزواج المنفصلين أو المطلقين، وتيسير إجراءات الحصول على وثائق الحالة المدنية، وتمكين المهاجرين الذين يحملون جنسية أجنبية من التمتع بالحماية القنصلية، ومُساعدة الأشخاص الذين هم في وضعية صعبة على الالتحاق بالبلد، وتسيير ملف الخدمة الوطنية[920]. وساهمت التطورات الكثيرة على صعيد الإدارة الإلكترونية في ترقية الخدمات الإدارية والقنصلية الموجهة إلى الجالية الجزائرية.

ج - الحفاظ على الروابط القانونية والسياسية

لأجل الحفاظ على الروابط القانونية والسياسية ذات الأهمية البالغة في علاقة الكفاءات المهاجرة بوطنها الأصلي، حرصت السلطات الجزائرية المتعاقبة على تكريس اعتماد «ازدواجية الجنسية» ومنح الجنسية لأبناء المهاجرين

(والمهاجرات منذ تعديلات عام 2005) الجزائريين، على اعتبار أن التمتع بالجنسية يُعدّ مفتاح الولوج إلى حقوق المواطنة وواجباتها.

تأسيسًا على رابط الجنسية، كرّست السلطات الجزائرية مجموعة من الحقوق والواجبات السياسية للمهاجرين الجزائريين، من الكفاءات وغيرها، من بينها الحق (الواجب) في التصويت في الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وحتى الانتخابات المحلية، والحق في التمثيل السياسي «الخاص» في البرلمان من خلال ثمانية مقاعد مخصصة للجالية الجزائرية في الخارج. كما يتاح لأفراد الجالية المساهمة في النشاطين الحزبي والجمعوي في الداخل والخارج، للتأثير في التطورات السياسية داخل البلاد بما يصون حقوقها ومصالحها[921].

بيد أن الصلات السياسية للجالية الجزائرية (بما فيها الكفاءات)، وتمتعها بتلك الحقوق والواجبات، تأثرت تأثرًا بالغًا بـ «العجز الديمقراطي» المزمن الذي تعانيه الحياة السياسية الجزائرية[922]، والذي قلل الإضافة السياسية التي يمكن أن تقدمها الكفاءات المهاجرة إلى البلد، بل أصبح من بين أكثر العوامل المنفرة التي تقف حائلًا أمام عودتها، بسبب الصورة القاتمة التي ترسمها لمستقبل البلاد.

زادت النقاشات حول الدستور الأخير حدّة هذه المسألة، حيث عُدّت إحدى مواده (المادة 63)، وما تبعها من مراسيم تنفيذية، أنها تقصي الكفاءات الجزائرية المهاجرة من تقلد المناصب السياسية العليا في البلاد.

2 - جهود الإبقاء على الكفاءات واحتوائها تنمويًا

في مواجهة الميول العالية للكفاءات الجزائرية الشابة إلى الهجرة، تفاعلًا مع عوامل الطرد والجذب، ولما رأت السلطات الجزائرية صعوبة استعادة الكفاءات المهاجرة، وتأثيراتها السلبية، حاولت أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بإبقاء الكفاءات الباقية، والتقليل من ميول الكفاءات الناشئة إلى الهجرة الدائمة، من طريق محاولة الموازنة بين عوامل الطرد والجذب، أو تغليب هذه الأخيرة إن أمكن الأمر. ومسّت الإجراءات الرسمية جملة من السياسات ذات العلاقة بطرد الكفاءات أو جذبها، أهمها:

أ - سياسة التشغيل ومحاربة بطالة حاملي الشهادات

يُعدّ هاجس البطالة، أو العمل في وظيفة أقل من مستوى الكفاءة، من بين أكثر العوامل الطاردة الكفاءات وحملة الشهادات الجامعية العليا؛ لهذا، أولت السلطات الجزائرية المعنية احتواء تلك الكفاءات في سوق العمل المحلية أهميةً بالغةً. ففي البرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية (2009-2014)، استهدفت السلطات الجزائرية استحداث ثلاثة ملايين منصب عمل، بمتوسط 600 ألف منصب عمل جديد سنويًا، واستعانت في سبيل ذلك بوكالات عدة، من بينها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي تقترح إحداث قروض لإنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن يستفيد منها الشباب المرشحون للهجرة، والجزائريون في الخارج أيضًا[923].

مع كل ما سبق، تعترض خطاب استبقاء الكفاءات واحتوائها تنمويًا حقيقة سوق العمل المحلية ذات الخصائص التالية:

- قدرتها الضعيفة جدًا على استيعاب الكفاءات؛ فباستثناء قطاعات قليلة (مثل قطاع المحروقات الذي يتطلب كفاءات أغلبيتها كفاءات أجنبية)، فإن سوق العمل الجزائرية بصفة عامة لا تعتمد على الكفاءة، ولا توفر للكثير من الشهادات الجامعية ما يقابلها من مناصب عمل، وإن فعلت فلا تستوعب إلا القدر اليسير من الطلبات.

- اعتماد سوق العمل أساسًا على القطاع العام والوظيفة العمومية، وهي نتيجة حتمية لطبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي والتابع للقطاع العام، وأجور القطاع العام (على الرغم من تحسّنها في الأعوام الأخيرة) لا ترضي طموحات

الكفاءات وخريجي الجامعات، خصوصًا الأطباء والمهندسين وحملة الشهادات العليا (الماجستير والدكتوراه).

- الوظائف السامية والمهمة التي هي محل طموح كفاءات كثيرة، محدودة بطبيعتها، ولا تخضع لمعايير موضوعية

بقدر خضوعها للمحسوبية ومعايير ذاتية واجتماعية أخرى، وفي بعض الحالات تعتمد على الاعتراف الأجنبي الدولي ببعض الكفاءات. وأدى هذا الوضع إلى يأس بعض الكفاءات التي إن وجدت لها مكانًا في عالم الشغل، فإنها تجد نفسها تحت قيادة «رديئة وفاقدة الأهلية» تغلق أمامها أبواب الإبداع والتميز، وأدى ببعض آخر إلى الهجرة بحثًا عن التميز في الخارج، أو عن الاعتراف الدولي لأجل العودة لتقلّد مناصب لائقة.

- الفساد في قطاع التشغيل؛ إذ لم ينجُ هذا القطاع أيضًا من ظاهرة الفساد، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بالسلطة

التقديرية والاختبارات الشفوية في مقابلات التوظيف، وعند التلاعب أيضًا بملفات التوظيف والخبرة المهنية. وغالبًا ما تقع الكفاءات الملتزمة من الفئات المتوسطة والفقيرة ضحية لهذا الفساد.

- لم تحقق آليات التشغيل الموقت التي اعتمدتها السلطات الجزائرية للحد من بطالة حاملي الشهادات وتقريبهم من سوق

العمل وتزويدهم بالخبرة، نتائج كبيرة، بقدر ما أثّرت سلبيًا في بعض الكفاءات من حملة الشهادات وأشعرتهم بالإهانة والاستغلال، هذا إن كان لبعضهم الحظ في الحصول على فرصة ضمن إحدى تلك الآليات، فلم تخل هي أيضًا من محاباة وصور فساد.

من ناحية أخرى، كان الانخراط في مثل هذه الآليات فرصة لبعض الكفاءات للتعرف إلى واقع الوظيفة العامة في الجزائر، وهو ما زاد في رغبتها في البحث عن فرص عمل وحياة أفضل خارج حدود الدولة.

ب – سياسات التعليم العالي والبحث العلمي

اتخذت الجزائر خطوات جريئة عدة في سبيل «إصلاح» سياسات التعليم العالي والبحث العلمي؛ لأجل توفير مناخ التحصيل العلمي والعمل الملائم للكفاءات حتى لا تهاجر. فعلى صعيد التعليم العالي، راجعت الجزائر منظومته واعتمدت منظومة «عملية بولونيا» أو «إصلاحات بولونيا»[924]، وزوّدتها بمجموعة من الآليات لأجل تقديم تكوين متنوع ومتوازن، يتماشى مع متطلّبات سوق العمل وآفاقها، ويساهم في توسيع آفاق خريجي الجامعات وتقليص بطالتهم. لكنّ التعثر الذي تعرفه هذه المنظومة، وجملة الإصلاحات التي أفرغتها من محتواها وجرّدتها من عدد من آلياتها، وفشلها حتى الآن في بناء علاقة وطيدة بقطاع الأعمال ومواكبة واقع سوق العمل، واكتفاءها بالتعليم النظري الموجّه إلى البحث، كل ذلك كان له بالغ الأثر في ما كان متوقعًا منها، خصوصًا التقليل من ميول الهجرة لدى الطلاب والأساتذة والباحثين الجزائريين.

على صعيد البحث العلمي، تمّت ترقية البحث العلمي وميزانيته لتقترب من ميزانية التعليم العالي، واعتُمد عدد كبير من مخابر البحث وفرقه في مختلف التخصصات، لأجل احتواء أكبر عدد من الطلاب الباحثين وتأطيرهم. كما وُضع برنامج وطني للبحث .PNR) يحدد الأولويات البحثية ويؤطر مبادرات الباحثين الجامعيين وشركائهم الاجتماعيين. لكن سياسة البحث العلمي في الجزائر لا تزال تُعاني عددًا من النقائص التي جعلت مناخ البحث والابتكار والإنجاز فيها مناخًا طاردًا للباحثين الجدّيين.

ج – سياسة الأجور

راجعت الجزائر، في الأعوام الأخيرة، قانون الوظيفة العمومية وسُلّم الأجور، ليصُبا في مصلحة حملة الشهادات (الدبلومات) وتثمين مكتسباتهم العلمية؛ إذ أصبح للشهادة العلمية دور كبير في تحديد المقابل المالي للموظف أو

المسؤول في مختلف مرافق الوظيفة العامة[925]. وفي الإطار نفسه، اعتمدت مجموعة من الأنظمة المالية التعويضية السارية بأثر رجعي امتد حتى كانون الثاني/يناير 2008، وزيادات في الأجور تراوح بين 50 و70 في المئة بالنسبة إلى بعض الفئات الخاصة من الموظفين في القطاعات المالية والصحة والتعليم العالي والتربية[926]؛ ما ساهم في تحسين لافت للوضعيتين المالية والاجتماعية لتلك الفئات. لكن مع ذلك، تبقى أجور الكفاءات من أساتذة الجامعة والباحثين والأطباء والمهندسين دون مستوى تطلّعات تلك الفئات، ولا تضمن لهم التمتع بمكانتهم الاجتماعية المتصوّرة، ولا الحصول على أهم ضروريات الحياة الكريمة، خصوصًا السكن المستقر.

إضافة إلى الجهود التي مسّت السياسات المشار إليها، ذات التأثير الكبير في هجرة الكفاءات، تضاف جهود عدة أخرى مسّت الجوانب الاجتماعية والإدارية والتكنولوجية. وهي كلها جوانب تمس رفاهية الكفاءات وتسهّل حياتها اليومية، وتمثّل صورة من صور الحياة في البلدان المتقدمة. بيد أن العمل على هذه الجوانب، وإن حقق تقدمًا وتحسّنًا، فإن الجزائر لا تزال متخلفة في عدد منها، ولا تشكل بذلك بيئة مفضّلة للعيش والبقاء؛ الأمر الذي يجعل الدول المتقدمة وجهة مفضّلة للعيش والعمل والتقاعد بالنسبة إلى الكفاءات الجزائرية. فعلى صعيد السكن مثلًا، يُشير المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي (CNES)، إلى أنه مع الدخول الجامعي للعام الأكاديمي 2016/2017، هناك 40 ألف أستاذ جامعي، من بين عدد إجمالي مقدر بـ 57 ألفًا، غير مستفيدين من السكن، ووضعيتهم الاجتماعية صعبة[927]. هذا مع العلم أن مشكل السكن من أكبر العوامل الطاردة والباعثة على الهجرة بالنسبة إلى الكفاءات الجزائرية. وفي ما يخص الظروف المُساعدة الأخرى، فوفق «المؤشر العالمي لاستقطاب المواهب والكفاءات العالمية» لعام 2016، جاءت الجزائر في المرتبة 66 من حيث السهولة في آليات التوظيف، وفي المرتبة 93 من حيث فاعلية الإدارة، وفي المرتبة 81 من جانب ربط العلاقات بمحيط العمل، وفي المرتبة 98 في ما يخص الاستقرار السياسي، وفي المرتبة 104 من حيث حرية التعبير والرأي، وفي المرتبة 72 في ما يتعلق بالجانب الأمني[928].

على الرغم من أن أغلبية الجهود المذكورة جاءت متوافقة في مستهدفاتها وإجراءاتها الشكلية مع السياسات المقترحة من الخبراء لإبقاء الكفاءات الجزائرية[929]، وبالنظر إلى قصور مختلف السياسات والإجراءات المتخذة أو تواضع نتائجها، فإن ميول الهجرة العالية لدى الكفاءات لم تتراجع، بل هي في تزايد مستمر، وتتطلّب حلولًا أخرى تقوم على أساس تعبئة الكفاءات أينما حلّت وارتحلت.

3 - جهود استعادة الكفاءات والأدمغة المهاجرة

مع إحساس السلطات الجزائرية أن الدولة بدأت تفقد عددًا كبيرًا من كفاءاتها، خصوصًا مع الأزمة الأمنية للتسعينيات، تحوّل الخطاب الرسمي نحو التركيز على استعادة الكفاءات المهاجرة، وبذلت المؤسسات المعنية جهودًا في هذا الإطار. إضافة إلى الجهود التي أشرنا إليها تحت عنوان «جهود الإبقاء على الكفاءات»، يمكن هنا الإشارة إلى مجموعة من الجهود الموجهة أساسًا إلى استعادة الكفاءات:

- مراجعة سياسة التكوين في الخارج (بوصفها أحد المصادر والقنوات الرئيسة لهجرة الكفاءات الجزائرية ونزيفها)،

وتزوّدها بمجموعة من الشروط والإجراءات الرادعة لأجل ضمان عودة المبتعثين بعد فترة تكوينهم في الخارج؛ إذ أصدرت قانونًا يطالبهم بالعودة الفورية إلى الوطن مجرد انتهاء دراستهم، وأجبرتهم على إمضاء تعهد بذلك.

- تنظيم حملات دعاية وتوظيف، خصوصًا من الشركات التابعة للقطاعين العام والخاص؛ لأجل توظيف الكفاءات

المهاجرة، ومن ثم استعادتها والاستفادة منها تنمويًا.

- العمل على تخصيص حصص سكنية للجالية في الخارج، خصوصًا الكفاءات منها، تشجيعًا لها على العودة والإقامة

والاستثمار.

ومثلما فشلت سياسة استعادة العمالة المهاجرة وإدماجها في فترة السبعينيات لأسباب عدة[930]، فشلت أيضًا سياسة استعادة الكفاءات المعتمدة في العقود الأخيرة، ويتضح ذلك من خلال الملاحظات والتقويمات التالية:

- رفض الكفاءات المهاجرة العودة. وعودة بعضها ليست سوى «حركية» ضمن سلسلة من التنقلات عبر الدول، فهي مترافقة مع تزايد موجات مقابلة للهجرة نحو الخارج، ومع توجّه كبير من تلك الكفاءات إلى الهجرة من جديد[931].

- الإجراءات الردعية لسياسة التكوين في الخارج لم تُجدِ نفعًا؛ فلا تزال الأغلبية العظمى من الطلاب المبتعثين ترفض العودة بعد تمضية فترة التكوين في الخارج.

- الامتيازات التي تقدّمها الجزائر إلى اليوم لا تصل أبدًا حتى إلى نصف الامتيازات التي تحظى بها الكفاءات الجزائرية في الخارج، كما أن بعضها بقي حبرًا على ورق، ولم يتجاوز الخطاب إلى التطبيق.

عموم القول، مع أنه حقق بعض النجاحات المعتبرة في بعض الدول (الصين والهند ودول آسيوية أخرى)، فقد عُدّ خطاب استعادة الكفاءات المهاجرة السائد في الدول العربية بمنزلة «دعوات عديمة الجدوى»[932].

4 - جهود الاستعادة الموقتة للكفاءات

لمّا فشل خيار الاستعادة/العودة الدائمة للكفاءات المهاجرة، اتّجهت السلطات الجزائرية نحو خيار آخر يتمثّل في تحفيز الكفاءات على «العودة الموقتة» وتأطير هذه العودة. واتخذت السلطات عددًا من التدابير والإجراءات في هذا الإطار، مستهدفةً بها فئات معينة، خصوصًا أساتذة الجامعات والأطباء والمقاولين (رجال الأعمال وروّادها). ومن بين أبرز تلك الجهود اعتماد المرسوم التنفيذي الرقم 01-294 المؤرخ في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2001 الذي يحدد شروط التوظيف والعمل في مؤسسات التعليم والتكوين العاليين للأساتذة المشاركين والزائرين. وهو مرسوم يستهدف الشخصيات والكفاءات الجزائرية في الخارج التي رفضت العودة والإقامة الدائمة لأسباب عدة، ويكرس مساهماتها في دعم التعليم والبحث في الطورين الثاني والثالث من التعليم العالي، من خلال دورتين في السنة لا تتعدى كل دورة مدة الشهر الواحد. ويستفيد هؤلاء من تعويضات مالية معتبرة، مع التكفّل التام بإقامتهم وتنقلاتهم[933]. كما تجدر الإشارة إلى دعم الزيارات والملتقيات العلمية التي تمثّل فرصة للعودة الموقتة للكفاءات المهاجرة التي تُستدعى للحضور والمشاركة في أشغال تلك المناسبات، وهذا من شأنه أن يعرفها إلى تطور الواقع المحلي، وربط علاقات تعارف مع «الكفاءات» المحلية الذي قد يتطوّر إلى مشروع عودة نهائية، أو مشروعات تعاون ونقل خبرات من بعد. وتأتي أيضًا العطلات الصيفية والموسمية؛ إذ تنظم قطاعات جامعات عدة صيفية وشتوية ومخيمات، تستضيف فيها بعض الكفاءات المهاجرة لأجل الحفاظ على الروابط ودعمها، وكذلك الاستفادة من بعض النشاطات العلمية (محاضرات وورشات) التي تنظّم في إطار ذلك.

يظل إذًا خيار العودة الموقتة، وإن كانت له مزايا عدة، خصوصًا ما تعلّق بنقل بعض التجارب وتقديم جديد المعارف والدراسات والبحوث، خيارًا مُكلفًا جدًا مقارنةً بالعودة الدائمة، ويثير عددًا من التحفّظات بخصوص من تتم دعوتهم، ومن حيث ما يستطيعون تقديمه وكيف يستفاد منه، وكذلك من حيث المزايا التي يتحصّلون عليها، والتي هناك من يعدّها مُبالغًا فيها، وبدأت تثير استياء «الكفاءات» المحلية، ومن في حكمهم الذين أحسوا أنها إهانة وسوء تقويم لهم.

5 - الجهود الجزائرية لكسب الأدمغة والكفاءات المهاجرة

بعد فشل خيار استعادة الكفاءات، وتماشيًا مع التوجّه الجديد للسياسات العالمية بخصوص التعامل مع هذا الصنف من الهجرة، وبالنظر إلى أن قدرًا كبيرًا من الكفاءات الجزائرية في المهجر، اكتسب مع مرور الوقت معارف - عملية

وتجربة (خبرة) وموارد مادية ومالية معتبرة، يرغب في وضعها في خدمة التنمية في بلده[934]، تحوّلت الجزائر نحو خيار آخر يرتكز على الاستفادة من الأدمغة والكفاءات وهي في المغترب من دون حتمية عودتها وحضورها الفعلي، وهو الخيار الذي يتخذ تسميات عدة، من بينها: «كسب الأدمغة»، «مجتمع الشتات العلمي» ... إلخ.

أ – التعبئة والمشاركة العلمية والفنية للكفاءات المهاجرة

تعتمد الاستراتيجية الجزائرية في هذا المجال على مبادرات يسيرة من الجهات الرسمية، وعلى وضع مخطط عمل استجابة لرغبة منظمات الكفاءات المهاجرة وجمعياتها، وتُنفذ عبر عمليتين مرحليتين: مرحلة الإحصاء، ثم التنظيم والتشبيك.

(1) الإحصاء وبناء قواعد البيانات

يتطلّب تنظيم عملية الاستفادة من الكفاءات المهاجرة وتعظيمها أولًا العلم بتلك الكفاءات ومخزونها المعرفي والكفاءاتي وأماكن وجودها وعملها، وهذا يتطلّب أيضًا إجراء عملية مسح وإحصاء وإعداد قواعد بيانات مفصلة بهذا الخصوص للاستعانة بها في وقت الحاجة. وهنا يمكن الإشارة إلى مجموعة من الجهود والمبادرات التي أُطلقت لإحصاء الكفاءات الجزائرية في الخارج وحصر مجالات نبوغها وأماكن عملها وإقامتها:

- في كانون الأول/ديسمبر 2009، وبأمر من الرئيس الجزائري، شكلت الحكومة الجزائرية لجنة للإشراف على عملية إجراء دراسة إحصائية شاملة للكفاءات الجزائرية في الخارج، كُلّفت بها السفارات والقنصليات الجزائرية في الخارج. ويبدو أن هذه العملية لم تكتمل ولم تظهر لها نتائج، خصوصًا بعد تغير الإطار المؤسسي الرئيس، المتمثل في وزارة التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية المقيمة في الخارج حينذاك.

- لأجل ربط بين المؤسسات والمهاجرين المؤهلين المقيمين في الخارج، أطلقت كتابة الدولة للجالية الوطنية في الخارج (سابقًا) ووزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال موقع إنترنت للكفاءات الجزائرية المهاجرة[935]. يتضمن هذا الموقع ثلاث قواعد بيانات: واحدة للكفاءات المهاجرة، وواحدة للمشروعات، وثالثة للمنظمات الوطنية العامة والخاصة التي تتعاون مع الكفاءات المهاجرة[936].

- في إطار برنامج المعرفة من طريق الرعايا المغتربين في الجزائر (TOKTEN)، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وضعت وزارة الشؤون الخارجية قاعدة بيانات لإحصاء الكفاءات الجزائرية المقيمة في الخارج وتحديدها وتلك الباقية في الوطن، ويتم التسجيل في هذه القاعدة والبحث عن الخبراء المسجلين عبر موقع إلكتروني[937].

- من جهته، ودعمًا لجهود الإحصاء والتعرف لأجل التشبيك، خصص مركز الدراسات والأبحاث في المعلومات العلمية والتقنية (CERIST) قسمًا من موقعه الإلكتروني؛ لأجل تسجيل الكفاءات الجزائرية في الخارج لبريدها الإلكتروني[938].

- باشرت المنظمة الوطنية لحماية الثروة الفكرية، بمباركة من وزارة الصناعة والمناجم، حملةً وطنية لإحصاء الباحثين والمخترعين في الجزائر[939].

- عرضت الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث العلمي «فورام» المساعدة في إحصاء الكفاءات المهاجرة، وإعداد سجل وطني خاص بها ووضعه في خدمة المؤسسات الجزائرية.

- باعتبار الجزائر عضوًا في برنامج مسح الهجرة الدولية في المتوسط .MED - HIMS)، وبناءً على طلب من الحكومة الجزائرية، ستدعم المنظمة الدولية للهجرة «الديوان الوطني للإحصاء» في الجزائر، الذي يقوم بمسح للهجرة في عام 2016[940].

يبدو أن الجهود السابقة كلها لم تُسفر عن نتائج مذكورة لأسباب عدة، ولا تزال المبادرة الأخيرة قيد التجسيد. ومن ثم، فإن الجزائر لم تستكمل بعد المرحلة الأولى المهمة والضرورية لتعبئة الكفاءات العلمية والفنية المهاجرة، وهو ما يؤثر تأثيرًا بالغًا في جهود تعبئة تلك الموارد، وفي طبيعة المقاربة التي ستُعتمد لإشراك هذه الفئة من الكفاءات في التنمية.

(2) التنظيم والتشبيك

اضطلعت أساسًا بهذه المهمة «المديرية الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي» التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التي تعدّ الكفاءات الجزائرية في الخارج «خزانًا للمعارف والتكنولوجيا والمعرفة العملية»، وتعمل على إدماجها في برامج البحث الوطنية من طريق التشبيك خصوصًا. وأخذًا في الحسبان توافر المعطيات الكافية، نعرض هنا لجهود التشبيك ومبادراته وفقًا للأشكال الرئيسة الثلاثة التي عادة ما تتخذها شبكات الشتات المعرفية[941]:

- **الشبكات العلمية**: وحصيلتها شُكلت نحو 12 شبكة تجمع كفاءات جزائرية في الخارج في مجالات التطوير التكنولوجي[942]. وعن حصيلة هذه التعبئة والتشبيك، فإن نحو 200 كفاءة جزائرية مهاجرة تشارك مع المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مشروعات هيكلية. ونحو 152 أستاذًا باحثًا يشاركون في البرنامج الوطني للبحث .PNR). ونحو 101 أستاذ محاضر وأستاذ تعليم عالٍ من المقيمين في الخارج وظفتهم الجامعات الجزائرية خلال الأعوام الأخيرة. ونحو 450 باحثًا مكوّنين في الخارج انضموا إلى مراكز بحث جزائرية في عامي 2012 و2013. كما عالجت وزارة التعليم العالي نحو 1500 طلب معادلة شهادة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، و31 كفاءة من المستوى العالي وظّفت من مؤسسات جزائرية[943]. وأشار الباحث حسين العبداللاوي إلى أنه يتم حاليًا تمويل عدد من المشروعات التكنولوجية بمساهمة جمعيات كفاءات الشتات[944].

- **شبكات الأعمال وروّاد الأعمال**: نشير هنا على سبيل المثال إلى شبكة الاستثمار «أنيما» .ANIMA)، وهي أرضية متعددة البلدان للتنمية الاقتصادية في منطقة المتوسط. وتضم الشبكة أكثر من 70 وكالة حكومية وشبكات دولية من ضفتي المتوسط (بما فيها الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار). وتهدف إلى المساهمة في التحسين المستمر لمناخ الأعمال وفي نمو الاستثمار في منطقة المتوسط. وفي هذا الإطار، أطلقت «أنيما» مبادرة «ميدا - المقاول»، وهي آلية تقدم امتيازات إلى المستثمرين من جماعات الشتات في بلدهم الأصل. ويكمن الهدف في الاستفادة من علاقات هذا الشتات لأجل تحفيز الاستثمار الأجنبي[945].

في التقويم العام، من حيث حجم التشبيك (عدد الشبكات)، يُرتب الشتات الجزائري في المرتبة الثالثة عربيًا، بعد الشتاتين المغربي واللبناني، بعدد شبكات يقدر بـ 51 شبكة[946]. ومع ذلك، لم تستثمر الجزائر حتى الآن استثمارًا فاعلًا في الشبكات التي استُحدثت لأجل دفع عجلة البحث والابتكار والاستثمار. وأُعيقت قُدرة تلك الشبكات على المشاركة على نحو كامل في تنمية بلد الأصل بفعل غياب الاستجابة والمرونة والدينامية من الحكومة[947].

ب - التعبئة والمشاركة المادية والمالية للكفاءات المهاجرة

إضافة إلى مخزونها الكبير من المعارف العلمية والمهارات الفنية، تمتلك الكفاءات المهاجرة أيضًا إمكانات مالية ومادية كبيرة جدًا، تجعلها محل اهتمام البلد الأم لأجل تعبئتها وتوجيهها لمصلحة تنميتها الوطنية.

اتخذت الجزائر مجموعةً من التدابير وأدخلت عددًا من الإصلاحات على بعض سياساتها ومؤسساتها ذات الصلة؛ لأجل تحفيز التحويلات المالية للمهاجرين والكفاءات وتوجيه استثمارات المقاولين وأصحاب رؤوس الأموال المهاجرين نحو الداخل. نقف هنا عند أهم تلك الإجراءات والتدابير.

على الصعيدين التشريعي والقانوني، لا تتضمن التشريعات الجزائرية أي تحفيزات اقتصادية خاصة لاستثمارات الجالية الجزائرية في الخارج، ولا حتى للكفاءات منها، لكن قانون الاستثمارات في آخر تعديلاته لا يميّز بين المستثمرين الجزائريين المقيمين وغير المقيمين (المغتربين)، الوطنيين والأجانب[948]. كما أدخلت الجزائر في العقود الأخيرة إصلاحات عدة على النظام المصرفي (نشر وكالات البنوك عبر الوطن وفتح النشاط البنكي أمام الخواص المحليين والأجانب وتسهيلات فتح الحسابات البنكية ... إلخ)، وأقامت الوكالات البنكية شراكات عدة، محلية ودولية، لأجل تسهيل عملية تحويل الأموال. وعلى صعيد البرامج والمبادرات الرسمية الملموسة، أطلقت الجهات الجزائرية المعنية بالاستثمار، وشاركت في برامج متعددة لتحفيز استثمارات الجالية الجزائرية في الخارج، من بينها[949]:

- برنامجا «انفست 1» و«انفست 2» بإشراف «وكالة ترقية الاستثمار ودعمه ومراقبته» .APSI) في منتصف تسعينيات القرن الماضي، وهما عبارة عن منتديات تجمع الأطراف المعنية المختلفة. وفشلت بسبب سوء التحضير وعدم وضوح الأهداف والسياقين السياسي والأمني غير الملائمَين للاستثمارات.

- برنامج «هوم سويت هوم» أطلقته «الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار» .ANDI) في عام 2004 بالشراكة مع شبكة الاستثمار «أنيما»، وهو عبارة عن حملات إعلامية لاستعادة ثقة المستثمرين المغتربين ببيئة الأعمال والاستثمار في الجزائر والتعريف بفرصها، وعلى الرغم من براغماتيته والورشات التي أقيمت لوضع استراتيجية لتفعيله، فإنه بقي في حالة انسداد.

تماشيًا مع زيادة عدد المهاجرين ومع جهود التعبئة المالية التي وضعتها الجهات الرسمية، عرفت التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين إلى بلدهم زيادة مطردة في العقدين الأخيرين، وفق ما أكده عدد من التقارير الصادرة عن البنك الدولي والأمم المتحدة، وباحثون وخبراء محليون.

مع ذلك، تبقى هذه التحويلات ضعيفةً مقارنة بعدد من الدول الأخرى؛ فتقرير حقائق الهجرة والتحويلات في عام 2016، يقدر حجم هذه التحويلات المالية بـ 0.9 في المئة من الناتج الوطني الخام، ويضع الجزائر في المراتب الأخيرة (المرتبة التاسعة) على الصعيد العربي (يُنظر الجدول 19-1).

الجدول (19-1)

التحويلات المالية لمهاجري دول عربية مختارة (2014) (النسبة المئوية من الناتج الوطني الخام)

الدولة	حجم التحويلات	الترتيب عربيًا
فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)	17.1	01
لبنان	16.2	02
الأردن	10.3	03
اليمن	9.3	04
مصر	6.8	04
المغرب	6.4	06

تونس	4.8	07
جيبوتي	2.2	08
الجزائر	0.9	09

المصدر: The World Bank, Migration and Remittances Factbook 2016, 3rd ed. (Washington, DC: International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, 2016).

كما أن تلك التحويلات ضعيفة الأثر التنموي في الجزائر، خصوصًا على مستوى الاقتصاد الكلي، ويعود ذلك إلى مجموعة العوامل التالية:

- تمثل التحويلات المالية للمهاجرين (بصفة عامة) نحو الجزائر حصةً ضئيلة من عائدات العملة الأجنبية. وعلى الرغم من أنها تفوق مبلغ الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومبلغ الصادرات من غير المحروقات، فهي تظل ضعيفة مقارنة بباقي دول المنطقة[950].

- التحويلات المالية للمهاجرين (بصفة عامة) نحو الجزائر التي تأتي عبر القنوات الرسمية مقدرة بـ 1.843 مليار دولار في عام 2012، أي أقل من 1 في المئة من الناتج الوطني الإجمالي[951]؛ ما يعني أن السياسات المتّبعة تفشل حتى الآن في تجنيد أموال المهاجرين من الكفاءات، ومن غيرها، لخدمة التنمية الوطنية.

- لا تأتي الأغلبية العظمى من التحويلات المالية للمهاجرين نحو الجزائر من الكفاءات، وإنما من مهاجرين عاديين وعمالة بسيطة، وهي في أغلبيتها عبارة عن معاشات المتقاعدين ممن سبق لهم العمل في الخارج، خصوصًا في فرنسا، وتشكل من حيث الأهمية تسع مرات حجم تحويلات أصحاب الأجور من المهاجرين[952].

- توجه الأغلبية العظمى من تلك التحويلات إلى دعم الاستهلاك والتعليم والصحة والسكن العائلي، والقليل جدًا منها يوجّه إلى استثمارات يسيرة؛ ما يعكس وجود عجز واضح للسياسات المتّبعة لأجل تحفيز الاستثمارات وتحويلها نحو القطاعات المنتجة.

يُرجع المتخصصون، وكذا الكفاءات المهاجرة، ضعف مردودية سياسات تعبئة الموارد المالية وإجراءاتها للكفاءات المهاجرة، والمهاجرين بصفة عامة، إلى العوامل التالية:

- ضعف الجهود والمبادرات الرسمية: تعبئة استثمارات وكفاءات والتحويلات المالية للكفاءات المهاجرة من الأمور الثابتة في الخطاب الرسمي الجزائري، لكن آليات تجسيدها لم تحظَ بالتركيز والاهتمام[953]؛ فالجهود الرسمية في هذا المجال تبدو متواضعةً للغاية، مقارنة بمبادرات بعض الجهات غير الرسمية وجهودها، كالقطاع الخاص[954] والمنظمات غير الحكومية التي تقدم مبادرات متكررة وإن كانت نتائجها متواضعة بدورها.

- تكاليف التحويل الرسمية المرتفعة وتواضع سعر الصرف الرسمي.

- ضعف المنظومة المصرفية والبنكية للجزائر ودول المنطقة الأخرى يقلل من فوائد العوائد المالية للهجرة بصفة عامة[955].

العوامل المذكورة هي التي يجب أن تتعامل معها السلطات الجزائرية إذا أرادت أن تزيد حجم التحويلات المالية للمهاجرين وتحويلها إلى القنوات الرسمية[956].

ج – تعبئة القدرات الدبلوماسية والعلائقية

يمكن أن تساعد الموارد «العلاقاتية» (العلاقات الاجتماعية)، التي راكمها الشتات في دول الاستقبال، بلدَ الأصل في استغلال الشبكات المكوّنة مسبقًا على صُعُد الاتصال والثقافة والتجارة والسياسة أيضًا، وذلك من خلال[957]:

- استخدام مصادر معلومات الشتات حول بلد الاستقبال.

- يمكن الشتات أن يساعد في إنشاء منصّة لتوسيع العلاقات التجارية (شبكات الاتصال والوسطاء في الأعمال).

- تطوير ما يُسمى «سياحة النوستالجيا».

في حين تبرز جهود الدولة على مستوى العنصر الثالث، وهي جهود متواضعة، فإن التعبئة على مستوى العنصرين الأول والثاني لا تتوافر حولها المعطيات، لكن أغلبية الرأي تقلل أهميتها؛ على اعتبار أن مؤسسات الدولة الجزائرية لا تتحرك إلا بناءً على معلوماتها وعلاقاتها الخاصة والشخصية، ولا تعتمد على مواطنيها في ذلك، ولا تتفاعل على نحو إيجابي مع مبادرات «الشتات» في هذا المجال. كما يُمكن أيضًا المهاجرين، خصوصًا الكفاءات، أن يساهموا في تحسين صورة البلاد في الخارج، وهي صورة مهتزة، خصوصًا في مجالات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان ... إلخ.

بالنظر إلى حاجة الجزائر إلى مثل هذه المساهمة، يعدّ العبداللاوي حث الجالية المقيمة في الخارج على تمثيل بلدها بكل كرامة والدفاع عن سمعته، من بين المحاور الرئيسة لاستراتيجية الجزائر لتعبئة القدرات الاقتصادية والبشرية للجالية والكفاءات في الخارج[958]. وبصفة عامة، تأتي جهود إشراك الكفاءات الجزائرية المغتربة في التنمية الوطنية على شكل «دعوات» سياسية مناسباتية، من دون متابعة فعلية وتوفير آليات واضحة للمساهمة التنموية. كما أن برامج الشتات ومنظماته التي تم بعثها وإنشاؤها هي أيضًا ممركزة وبيروقراطية إلى درجة لا تدعم بفاعلية أعضاء الشتات ومنظماتهم. بناء عليه، يبقى الكثير لفعله أمام الجزائر ودول شمال أفريقيا الأخرى، لأجل تسخير الشتات خدمة للنمو والتنمية والاستثمار وإيجاد دوائر فاعلة للتغيير المؤسسي[959]. ويبدأ ذلك كله بتحديد الأسباب والتفسيرات الرئيسة لضعف سياسة هذه القضية التنموية الحيوية.

ثانيًا: التفسيرات الرئيسة لقصور الجهود الجزائرية وتأثيرها العكسي

قدمنا في المحور الأول تحليلًا للجهود المختلفة التي بذلتها الجزائر، لأجل التعامل مع ظاهرة هجرة الأدمغة والكفاءات ونتائجها المختلفة. وتأسيسًا على ذلك، وعلى ما توصّلت إليه الأدبيات الأخرى المتعلقة بالحالة الجزائرية، نحاول في هذا المحور تقديم التفسيرات الكبرى والأساسية التي حالت دون تمكّن الجزائر من وضع استراتيجية رصينة وسياسات فاعلة للتعامل مع الظاهرة وتداعياتها التنموية التي تجاوزت الربع قرن من الوجود والتطور السلبي.

1 – المَشكلات الهيكلية «المزمنة» للسياسات العامة الجزائرية

ربما لا يُعدّ فشل إدارة ملف الهجرة عمومًا، وهجرة الكفاءات خصوصًا، حالةً استثنائية أو خاصة في الجزائر؛ فالسياسات العامة الجزائرية في القطاعات المختلفة، تعاني مجموعة من المشكلات وصور القصور، ويعود ذلك أساسًا إلى مشكلات هيكلية باتت «مزمنة»، نتطرق هنا إلى أهمها، مع إسقاطها على ملف هجرة الكفاءات.

أ – مشكلات الخطاب المؤطر للظاهرة

من أهم أسباب فشل الجهود الجزائرية للتعامل مع هجرة الكفاءات واحتوائها تنمويًا هي المشكلات الكثيرة التي يعانيها الخطاب الرسمي المؤطر للظاهرة. وتوضيحًا للمسألة، نوجز أهم تلك المشكلات ونوضح تداعياتها على السياسات العامة ذات الصلة من خلال العناصر التالية:

- **خطاب مناسباتي – دعائي – متقطع**: يتّسم الخطاب السياسي المؤطر لهجرة الكفاءات في الجزائر بكونه خطابًا مناسباتيًا وليس خطابًا ثابتًا؛ إذ يختفي تمامًا ليعود إلى الظهور مع المناسبات والأحداث التي تُبرز قيمة الهجرة والكفاءات المهاجرة وتأثيراتها في التنمية (اليوم الوطني للهجرة، أو تكريم المتفوقين في البكالوريا وفي الجامعات ... إلخ). ومن ثم، ليس من شأنه أن يضمن تأطيرًا مُستمرًا لجهود التعامل مع الظاهرة، على اعتبار أنه يغيّر توجهاته وتشخيصه للظاهرة في كل مناسبة.

- **عدم واقعية خطاب استعادة الكفاءات وجهوده**: خطاب استعادة الأدمغة والكفاءات المهاجرة الذي اعتمدته الجزائر في تسعينيات القرن الماضي وفي العشرية الأولى من القرن الحالي، لم يكن في نظر كثيرين خطابًا واقعيًا، وكانت جهود تجسيده محكومًا عليها بالفشل مُسبقًا، وذلك لأسباب عدة، من بينها أن هذا الخيار بشأن استعادة الكفاءات يصعب تطبيقه في أغلبية البلدان العربية؛ لأن الشروط التي يتطلّبها يصعب توفيرها، من استمرارية عوامل الدفع التي كانت وراء هجرة هذه النخب[960]. وهنا تشير ماريسا فوا إلى أن «المحفزات المعتمدة، في الحالات كلها، أقل من أن تصل إلى ما يقدمه الخارج، والظروف السياسية والاقتصادية الوطنية لا تحث ولا تشجع على عودة الكفاءات»[961]، ودخول العالم مرحلة تنافس شديدة على الكفاءات وحركيتها باتت حتمية، وعلى الدولة غير التنافسية أن تختار خطابًا ومقاربة غير استعادة الكفاءات.

- **الفجوة بين الخطاب السياسي والممارسة الواقعية**: هي كبيرة بين الإرادة المعلنة للسلطات العمومية في مجال تعبئة الكفاءات المهاجرة، وغياب ممارسات ممأسسة لمشاركة هذه الكفاءات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلد[962].

ب – ضعف القدرة الإحصائية

تفتقر أغلبية الدول العربية إلى قاعدة للمعلومات حول هذه النماذج من المهاجرين على المستويين الكمي والكيفي، وهو معطى أساس في أفق بلورة سياسة فاعلة في هذا المجال. ونتيجةً لذلك، تفتقر أغلبية الدول إلى سياسة ممنهجة في الموضوع، خلافًا لما نجده في دول استقبال كثيرة لاستقطاب هذه الكفاءات[963].

أدى عدم توافر الإحصاءات والتوصيفات الكمية والكيفية للكفاءات الجزائرية في الداخل والخارج إلى تضارب التقديرات وتفاوتها تفاوتًا كبيرًا، ما حال دون تقدير إجماعي للظاهرة، ودون بناء خطاب موحد إزاءها، وشتت الرأي العام بخصوصها؛ فبقيت «ديناميةً طليقة» يصعب التحكم فيها والجزم باتجاهاتها وتطوراتها.

ج - ضعف المأسسة وآليات التنسيق المؤسساتي

في الوقت الذي قامت الجارتان تونس والمغرب بمأسسة سياسة «الشتات» على مستوى عالٍ (الرئاسة في تونس وديوان الملك في المغرب)، وهو ما يضمن وحدة الرؤية وانسجام الأفعال ومتابعتها وإدماجها في مخططات التنمية المختلفة[964]، تفتقر الجزائر اليوم إلى مؤسسة سامية متخصصة في تسيير هذا الملف، بعد فترة من عدم الاستقرار المؤسسي والتغير من وزارة إلى أخرى؛ إذ تشرف اليوم على إدارة ملف الهجرة بصفة عامة مجموعة من الوزارات والمؤسسات الرسمية، أبرزها وزارة الشؤون الخارجية، من خلال «مديرية حماية الجالية الوطنية في الخارج» ووزارات الداخلية والدفاع والمالية وإدارة الجمارك ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والمجلس «الاستشاري» للجالية الوطنية في الخارج.

مع التعدّد المؤسساتي وتنوّعه، لم تنجح الحكومات الجزائرية المتعاقبة في إيجاد انسجام بين مختلف الوزارات والمؤسسات ذات الصلة بإشراك الجالية الجزائرية في الخارج في تنمية البلد[965]. ويضاف إلى ذلك كله، صعوبات تدريب المتدخلين المتعددين في إطار مقاربة مشتركة من دون التأثير في صلاحياتهم الخاصة[966]. وطبقًا لما تراه المنظمات الدولية ذات الصلة، فإن هذا الضعف في التنسيق المؤسسي، وفي قدرات الفاعلين، كان سيحول حتمًا دون بناء سياسة عامة فاعلة لضمان المساهمة الجيدة للعمالة المهاجرة بصفة عامة في تنمية بلد[967].

كما أن تعاقب القادة على رأس المنظمات المتخصصة لم يسمح بضمان استمرارية العمل. فلا توجد متابعة ولا حوصلة وتجميع ومُراكمة للتجارب السابقة الوطنية والدولية؛ إذ يقدم كل وزير جديد معني بالهجرة تشخيصًا خاصًا وتصورًا مختلفًا لتعبئة الكفاءات المهاجرة. هذا، على الرغم من وجود اتفاق على مجموعة من التدابير التي خرجت بها اللقاءات وورش العمل المختلفة المعنية بقضية هجرة الكفاءات[968].

د - تشتّت الجهود وتفرّقها

يعترف جميع الدول العربية بوجود علاقة قوية بين الهجرة والتنمية. بيد أن الهجرة لا تُعدّ مجالًا قائمًا بذاته وشاملًا ومترابطًا على مستوى سياسات التنمية فيها. وبينما تزداد ظاهرة الهجرة تعقيدًا، تميل الدول إلى التعامل معها بطريقة متقطعة[969].

في الجزائر، على الرغم من الاهتمام الملحوظ من السلطات العمومية، لم يُفلح الإطار الوطني للتخطيط الاستراتيجي في التحوّل إلى فضاء حقيقي يتم عبره التطرق إلى أولويات الهجرة، لأجل صوغ رؤية شاملة وتقاطعية. ومن ثم، لا تتضح أي مراعاة للهجرة بصفة منهجية في جميع مراحل عملية التنمية: التخطيط والتنفيذ والتقويم[970]. حتى وإن كانت الدولة قد اتخذت في الأعوام الأخيرة عددًا من الخطوات التي تنم عن بداية تبلور سياسة عامة للتعامل مع الهجرة بصفة عامة، وإشراك المهاجرين في التنمية، يُجمع الخبراء على غياب سياسة جزائرية فعلية على المديين المتوسط والبعيد للتعامل مع هجرة الكفاءات، ويعدّونها أحد أهم الأسباب التي جعلتها لا تنجح في الاستفادة، أو حتى الاستفادة المحدودة، من إمكانات التنمية التي تتوافر عليها كفاءاتها المهاجرة[971].

ظل التعامل مع الظاهرة على مر العقود الثلاثة الأخيرة، يتم من خلال مجموعة من الجهود المُتفرقة والصادرة عن جهات رسمية ومدنية عدة، وهي جهود غير مُتناسقة وتتعارض أحيانًا ولا تتكامل موضوعاتيًا؛ الأمر الذي يقلل من فاعليتها. وكان من الطبيعي أن يتسبب غياب سياسة عامة لإدارة هجرة الكفاءات في الجزائر، وهي بلد مرسل، في ظل التنافس الدولي على الكفاءات ورصانة سياسات استقطاب الكفاءات في الدول المُستقبلة، في تفاقم الظاهرة وتأثيراتها السلبية في التنمية بأبعادها المختلفة.

هـ - ضعف الشرعية والتوجّه نحو الشعبوية والإرضاء العام

أدخلت الأزمة المزمنة على مستوى شرعية النظام السياسي و«النخبة» الحاكمة في الجزائر، وعلى مستوى مختلف المؤسسات أيضًا التي تعيّن السلطات العُليا قادتها ومسيّريها على أُسس غير الكفاءة، مختلف المؤسسات في عجز دائم عن بناء سياسات صارمة وموجّهة إلى فئات بعينها، بما فيها فئة الكفاءات من التخصصات المختلفة. وتدرك العامة وعدد من المؤسسات المدنية «الشعبوية» في الجزائر هشاشة النظام الجزائري تجاه أزمة الشرعية، وتعمل على ذلك بالضغط المستمر على مؤسسات النظام (القطاع العام) على مختلف المستويات؛ لأجل تحقيق أكبر قدر من المكاسب المادية والاجتماعية، «حتى لو كانت غير مُستحقّة»، أو من المفترض أن توجّه إلى فئات هشّة لتحسين وضعها، أو فئات متميزة لتشجيعها وتحفيزها على مزيد من العطاء والتميز.

في ظل هذا الوضع، تجد المؤسسات الجزائرية صعوبة كبيرة في تحسين الوضعين الاجتماعي والمهني للكفاءات (تحفيزًا على البقاء أو الاستقطاب)، من دون أن تثير احتجاجات الفئات الأخرى من المجتمع. فمجرد الحديث عن رفع أجور فئة معينة، أو تخصيص حصة سكنية، أو تقديم امتيازات اجتماعية أخرى، يجعل الشارع يتحرك مطالبًا بامتيازات مماثلة. وإذا أُريد تقديم امتيازات تحفيزية للكفاءات المهاجرة، احتجت الكفاءات المحلية منددةً بالتمييز والتهميش ومطالبة بالمثل[972].

يحدث الأمر نفسه مع القادة والمسؤولين والمسيّرين داخل المؤسسات المختلفة؛ إذ يعجز هؤلاء عن المعاملة المميّزة واتخاذ تدابير التحفيز تجاه الكفاءات والعمالة المؤهلة الناشطة، خوفًا من انزعاج الباقين واحتجاجهم، وهو السلوك الذي بات سائدًا في المؤسسات كلها. وإذا استخدم المسيّرون «منحة المردودية» في هذا الإطار، فقد يدفعون مناصبهم ثمنًا لذلك؛ لأن السلطة العليا في الأخير ستُرضي الأغلبية الناقمة، ولو كانت على غير حق. التقاء عامل ضعف الشرعية إذًا مع تراجع عدد من القيم التي تكرس التمييز بين الناس على أسس موضوعية، مثل الأداء والكفاءة، جعل قرار العناية بالكفاءات يبدو من القرارات المصيرية والعالية الحساسية والخطورة التي تتطلّب شرعية كبيرة لاتخاذها. ومع تمسك النظام القائم بالحكم، وإصرار العامة على استمرار سياسة الإرضاء العام بحجة المُساواة ونبذ التمييز الاجتماعي، لا ترى الكفاءات الجزائرية الباقية من حل سوى الهجرة، ولا ترى الكفاءات المهاجرة من حل سوى تجنّب العودة حفاظًا على امتيازاتها في البلد المستقبل.

و – المُقاربة البعدية للتعامل مع الظاهرة

تعاني الكفاءات الجزائرية التي لم تختر الهجرة، أو لم يتح لها ذلك، تهميشًا كبيرًا من السلطات الجزائرية المباشرة والعليا، وهي في الغالب موضوعة في آخر الصف في الوظائف التي تشغلها، هذا إن كانت أصلًا تشغل منصبًا ملائمًا. فبعضهم يضطر إلى العمل في وظائف أدنى من المستوى المتوافق والشهادة العلمية المتحصل عليها، فضلًا عن أن بعضًا آخر يُعاني البطالة. ولا تقوم آليات تثمين الموارد البشرية وترقيتها في المؤسسات الجزائرية، خصوصًا في القطاع العام الذي يسيطر على سوق العمل، على عنصر الكفاءة وتقويم الأداء المتميز، بقدر ما تقوم على عوامل السن والأقدمية في العمل والمحاباة والولاءات. وحتى بعض آليات التثمين الموضوعية (منح المردودية مثلًا) معطلة في أغلبية المؤسسات، وتُمنح للجميع على نحو جُزافي.

في ضوء ما سبق، لن تكفي الشهادة العلمية العليا، ولا الأداء المتميز في العمل، ولا الاختراع والإبداع، للاعتراف بالفرد في الجزائر بصفته «كفاءة»، ولن يُعطى المقابل المادي ولا المهني ولا الاجتماعي المقابل لما قدم. وفي المقابل، ينصرف اهتمام السلطات العليا، وحتى المسؤولين المباشرين في مختلف المؤسسات، إلى كل ما هو أجنبي من كفاءات، وفي المقام الثاني إلى الجزائريين المُهاجرين الذين اعترفت لهم الدول الأخرى بكفاءاتهم وكرّمتهم وأعلت منزلتهم، ليحظوا بامتيازات، حتى لو لم تكن مماثلةً لتلك التي تقدّمها الدول المتقدمة، فهي أفضل مما تحصل عليه الكفاءات المحلية المهمشة. ويوحي هذا الوضع بأن السلطات الجزائرية تنتظر حتى تعترف الدول الأخرى بكفاءة مواطنيها حتى تُعاملهم بوصفهم كفاءات وتفضّلهم على الكفاءات المحلية، أي إنها لا تعتني بالكفاءات حتى تهاجر وتثبت كفاءتها في المهجر؛ ذلك أن استيعاب الكفاءات الجزائرية هذه المقاربة «العرجاء»، جعلهم يتفاعلون معها بالهجرة لأجل البحث عن أنظمة أكثر نزاهة للاعتراف بالكفاءة وتثمينها، والبقاء هناك أو العودة بعد الحصول على

الاعتراف الذي يُقنع السلطات الجزائرية. كما دفع بالكفاءات المهاجرة إلى البقاء خارجًا وإطالة مدة الهجرة. ومن ثم، كانت هذه المقاربة الخاطئة سببًا لفشل جهود الإبقاء على الكفاءات الباقية، واستعادة المهاجرة منها، وبدت أنها بهذه المقاربة تحدث أثرًا عكسيًا تمامًا لأهداف جهودها وسياساتها.

2 – عوامل تفسيرية أخرى

إضافة إلى المشكلات الهيكلية المذكورة التي تطبع السياسات العامة الجزائرية في مجالات عدة، هناك أيضًا عوامل تفسيرية أخرى تتعلق ببيئة تنفيذ تلك السياسات، وبظاهرة هجرة الكفاءات وخصوصيتها الجزائرية. ومن بين أهم تلك العوامل نذكر:

أ – غموض الأنموذج التنموي وتعثّر الإصلاحات القطاعية

بعد أكثر من نصف قرن من الاستقلال واسترجاع السيادة، لا تزال الجزائر بلا أنموذج تنموي واضح ومحدد المبادئ والأهداف والاستراتيجيات والأدوار. ولا يمثل غياب الأنموذج التنموي، واعتماد السياسات والخطط التنموية على الارتجالية والظرفية، مناخًا جيدًا لبقاء الكفاءات والاستفادة منها، ولا يساهم في جذب الكفاءات المهاجرة أو الأجنبية، ولا تعبئة مواردها لمصلحة التنمية في البلد.

عرفت محاولات تبني النماذج الأجنبية وتكييفها كلها فشلًا ذريعًا في الجزائر التي لم تتمكن من التخلّص من تخلّفها والسموّ بالتنمية فيها، وهو ما أبقى على فجوة كبيرة بين مستوى التنمية (بأبعادها المختلفة) في الجزائر والتنمية في الدول المتقدمة والصاعدة. وجعلت هذه الفجوة التنموية الجزائر تتحوّل إلى بلد طارد، بينما تحوّلت الدول الأخرى المتقدمة والصاعدة إلى بلدان جاذبة الكفاءات الجزائرية التي تبحث عن بيئة أفضل للعيش والعمل والإبداع.

حتى مع الحديث عن اعتماد أنموذج جديد للنمو الاقتصادي في الأشهر الأخيرة (ولا سيما منذ تموز/يوليو 2016)، لا تتيح السلطات الوثيقة الأساسية لهذا الأنموذج للعامة وللكفاءات للتعرف إلى معالمه وإلى أدوارها ضمنه، وحتى تضبط مُساهماتها التنموية الممكنة في إطاره، وهو ما ينبئ بأن غموض الأنموذج التنموي سيستمر في إحداث تأثيراته السلبية في جهود التعامل مع هجرة الكفاءات نحو الخارج، وعلى مُساهماتها المتوقعة في التنمية الوطنية، خصوصًا أن المُستوى التنموي للدول المُستقبلة لا يزال يسمح لها بمنح امتيازات وتحفيزات كبيرة للكفاءات، في مقابل الإمكانات الضعيفة، أو ضعف المخصصات التي تُقرّها الدول العربية لمصلحة كفاءاتها المحلية، أو في إطار جذب الكفاءات المهاجرة واستعادتها.

في ظل غموض الأنموذج التنموي وغياب الرؤية البعيدة المدى خلال العقود الفائتة، تناقضت وتعارضت وتعطلت جهود الإصلاح التي كان من المفترض أن تمس عددًا من القطاعات ذات الأهمية البالغة لسياسات الهجرة والتنمية. ونلخص في العناصر التالية أهم صور الخلل القطاعية وتأثيراتها السلبية في جهود التعامل مع هجرة الكفاءات الجزائرية:

- لم يضمن حتى اليوم نظام التعليم العالي الجديد (L. M. D)، وهو يعاني صور خلل عدة، وتتناقض إجراءاته وآلياته مع مبادئه الأساسية مع كل «إصلاح» يُدخل عليه، تكوينًا جيدًا ومنوّعًا ومتوازنًا للطلاب (بما يعوض الفاقد من الكفاءات). كما لم يضمن الانسجام مع سوق العمل (الأغلبية العظمى من مشروعاته نظرية بحثية وليست مهنية)، بقدر ما أوجد من صعوبات اندماج في تلك السوق. وعلى الرغم من الآفاق التي فتحها على البحث والهياكل الجديدة التي بعثها، فإنه ميّع البحث العلمي وفرّق الوسائل والإمكانات، فأضعف فاعليتها، ولا يزال هذا كله دافعًا لهجرة الكفاءات، وحائلًا دون عودتها ومساهمتها في تنمية هذا القطاع.

ـ النظام الضريبي، الذي بقي مترهّلًا وجزافيًا وغير محفز، عوّق الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة، حتى تلك المقدّمة

من الجالية المهاجرة، وأثّر في حجم التحويلات المالية الرسمية للمهاجرين الجزائريين، وفصلنا في هذا آنفًا. وكذلك هي الحال بالنسبة إلى النظام المصرفي المتخلّف والجامد والممركز، وغير المنتشر دوليًا الذي لم يحفّز على التوزيع والتحويل الرسمي للعائدات المالية للمهاجرين، وقلّص استفادة الدولة منها إلى أبعد الحدود.

ـ عوّق قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتخلف جدًا، مقارنةً حتى بالدول المجاورة، التحول نحو الإدارة

الإلكترونية وممارساتها، مُبقيًا على دينامية الحياة الرتيبة والمعطلة؛ ما ساهم في طرد الكفاءات وأبقى مُساهمتها التنموية من بعد في حدودها الدنيا.

في المجمل، حال فشل هذه الإصلاحات القطاعية، إضافةً إلى الفشل المُسجل في باقي القطاعات، دون التنويع الاقتصادي، وأبقى على تبعية الجزائر للريع النفطي؛ ومن ثم أدّى إلى تهميش الكفاءات في جميع الحقول الاجتماعية للمجتمع الجزائري. فالريع، بوصفه علاقةً اجتماعية مهيمنة، أقصى مساهمة العمل المنتج، واقتضى عدم تثمين كل نشاط عقلي أو فكري[973]؛ ما أثّر سلبيًا في الكفاءات في الداخل والخارج.

ب – أزمة ثقة متبادلة

واحدة من أهم المشكلات والعقبات التي حالت دون رسم سياسة عامة فعلية وفاعلة تجاه الكفاءات الجزائرية المهاجرة وإشراكها في التنمية الوطنية، هي «أزمة الثقة المتبادلة» بينها وبين «النخب» الحاكمة في الجزائر؛ إذ على الرغم من تثمين الخطاب الرسمي للمعرفة والكفاءات، وإضفاء قيمة رمزية على أصحابها، فإن واقع ممارسات المؤسسات الجزائرية على مختلف المستويات، يُقصي تلك الكفاءات ويهمّشها إلى حد بعيد[974]؛ فالنخب الحاكمة لا تثق في الكفاءات الوطنية ولا تعتمد عليها، على الرغم من أنها مكوّنة وفق أنظمتها وفي مؤسساتها التعليمية والبحثية. كما أنها تتوجس من كفاءاتها ومن تأثيراتها السياسية المحتملة؛ وذلك «لأن ’الإنتليجنسيا‘ المهاجرة حاملة المعارف، ونشأت في سياق ثلاثية ’حقوق الإنسان ودولة القانون وحرية التعبير‘، فهي بمنزلة تهديد للسلطة السياسية لبلد الأصل. ففي الدول التي تكون نخبها السياسية المسيّرة أو الحاكمة لم تبلغ بعد الحداثة السياسية، والمجتمع ليس واعيًا برهانات المعرفة، فإن ’الإنتليجنسيا‘ تُعدّ بمنزلة عدو وليست شريكًا، وتصبح هجرتها عندئذ ’شرًا لا بد منه‘»[975].

من جهتها، الكفاءات المهاجرة مستاءة من الزبائنية والعلاقات والروابط بين العملاء والسلطة والعُصب ودوائر الأعمال المغلقة، وتُطالب بمزيد من الشفافية على مستوى عمل آليات الأسواق المختلفة لأجل إيجاد شبكة شراكة حقيقية[976]. وبالنظر إلى ذلك، بقيت العلاقات بين الشتات الجزائري ودولة الأصل مترددة ومتذبذبة؛ إذ نجد أن الخطابات التي تدفع نحو الشراكة متعددة، لكن المشروعات لم تتحقق قط[977].

تطرّق بعض الدراسات إلى مثل هذا النوع من العلاقة بين المُهاجرين ودُول الأصل، وتأثيراته في مُساهمتهم التنموية فيها، مُشيرًا إلى الطبيعة المُركبة والأيديولوجية لهذه العلاقة. فعادةً «عندما لا تتسم مؤسسات الدولة بالحياد، قد لا يثق بها المغتربون، أو قد يخشونها»؛ لكنها تشير أيضًا إلى أنه يمكن تدبّر هذا النوع من العلاقات وتصحيحه من طريق الإصلاحات السياسية الحقيقية، وتدابير استعادة الثقة مع المُغتربين بصفة عامة[978].

ج – التجارب الفاشلة للكفاءات العائدة

حتى مع كونها تشكل فئةً قليلةً جدًا، مثلما تدل عليه التقديرات التي نوقشت قبلًا في هذه الدراسة، مرت الكفاءات الناشطة العائدة بتجارب فاشلة وغير مرضية للغاية، وقصص العودة غير الناجحة وخيبات الأمل وفقدان الطاقة والموارد منتشرة ومتعددة جدًا في منطقة المغرب العربي، وفي الجزائر بالتحديد[979]. وتقدم وسائل الإعلام المختلفة والوسائط المتعددة أمثلة وحالات كثيرة في هذا الإطار.

أدّت هذه التجارب بعدد من تلك الكفاءات إلى الهجرة من جديد إلى البلدان التي أتمت فيها تعليمها (بالنسبة إلى الطلاب)، أو التي كانت تقيم وتعمل فيها قبل عودتها. كما تركت انطباعًا سيّئًا لدى الكفاءات المهاجرة التي كانت تفكر في العودة، وجعلتها تغيّر مواقفها.

أدّت الوعود الرسمية الزائفة أيضًا، والإدارة الفاشلة لملف الهجرة العائدة، إلى التقليل من الأثر الإيجابي للسياسات المعتمدة بخُصوص هجرة الكفاءات (تدابير الاستعادة وإجراءاتها)، وأدّت إلى إحداث أثر عكسي بتشجيع الهجرة من جديد وتثبيط عودة كفاءات كثيرة، ورسّخت الانطباع بعدم جدّية السلطات الجزائرية في استعادة الكفاءات والاستفادة منها تنمويًا.

د – التحوّلات القيمية في المجتمع

عرف المجتمع الجزائري تحولات قيمية عدة مع انفتاحه على القيم والثقافات المرافقة لتيارات العولمة بأبعادها المختلفة؛ فتأثرت بها فئاته في كياناتها وفي تصوّراتها وعلاقات بعضها ببعض. وكانت الكفاءات والبيئة الملائمة لوجودها وعملها إحدى ضحايا القيم «الجديدة» أو الدخيلة.

بتلقيه قيم الربح السريع والعيش الرغيد والتفكير المادي، أصبح المجتمع يميل إلى احترام أصحاب المال والفئات المترفة على حساب الكفاءات والمتعلمين الذين تراجعت مكانتهم الاجتماعية، وفقدوا الكثير من الاحترام الذي كانوا يتمتعون به في فترات سابقة داخل المجتمع ومؤسساته المختلفة. وأصبح المجتمع بذلك لا يتقبّل السياسات والإجراءات التي تعتمدها الدولة لإعادة الاعتبار إلى تلك الفئات وإبقائها، أو جذب المهاجرة منها، وعُطّل جهدها في هذا المجال.

هـ – ضعف «دبلوماسية الهجرة» الجزائرية وقصورها

على الرغم من بعض الإنجازات التي حققتها الدبلوماسية الجزائرية في مجال «الهجرة والتنمية»، خصوصًا ما تعلّق بجمعها الحكومات الأفريقية حول ورقة طريق واحدة للتفاوض مع الاتحاد الأوروبي بهذا الشأن، وتوصّلها إلى عدد من الاتفاقات مع دول الوجهة[980]، فإن حصيلتها على مستوى ملف هجرة الكفاءات متواضعة جدًا مقارنة بالدول المجاورة (تونس والمغرب)، ولا يزال تعامل مصالحها وطريقة تجاوبها مع مبادرات الكفاءات المهاجرة محل انتقادات كبيرة.

أشار تقرير للجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن الحوارات مع ممثلي الدول والكفاءات والجاليات المهاجرة من دول شمال أفريقيا كشفت عن غياب التعاون والحوار بين دول أصل المهاجرين ودول استقبالهم حول مسألة الهجرة والتنمية، باستثناء شراكة التنقل الموقّعة بين المغرب والاتحاد الأوروبي[981]، وغياب مثل هذه الحوارات يُبقي الأفضلية لدول الاستقبال ويكرّس نزيف الكفاءات من الجزائر والدول العربية الأخرى، ويقلل من جهود كسب الأدمغة والكفاءات والاستفادة منها تنمويًا.

يُشير بعض الدراسات إلى تطورات في الأعوام الأخيرة نحو دعم دبلوماسية الهجرة الجزائرية، وترتكز في ذلك على عوامل عدة: إلحاق قضية إدارة ملف الجالية الوطنية في الخارج بوزارة الخارجية، وتعيين دبلوماسيين خبراء لإدارة الملف، واعتماد مقاربة منهجية، واعتماد مقاربة جوارية، واعتماد التفاوض بوصفه أداةً لتسيير الهجرة الخارجة، وإعادة بعث ملف حماية الجالية الجزائرية في الخارج[982]، وهي التطورات التي لم تتضح نتائجها بعد.

و – خصائص هجرة الكفاءات الجزائرية

تولد خصائص هجرة الكفاءات الجزائرية مجموعةً من التحديات الكبيرة، وتزيد صعوبة رسم سياسة عامة فاعلة لتسيير هجرة الكفاءات وتفعيل دورها التنموي، لكنها لا تجعل ذلك أمرًا مستحيلًا بالتأكيد. فمثلًا، كونها «هجرة دائمة»

يُصعّب إلى حد كبير جهود استعادتها؛ إذ إنه، وبحسب الدراسة الاستقصائية للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، «كلما زادت مدة الإقامة في المهجر، تقلّص إمكان العودة وتطلّب ذلك الكثير على مستوى سياسات العودة التي ترسمها الدول الأصل [...] ويصل الحد إلى اعتبار خيار العودة في هذه الحالة 'خرافة'»[983]. ولباقي الخصائص تأثيرات معوّقة أو مصعِّبة كثيرة.

ز – تأثيرات الفساد

توصلت الدراسات الحديثة حول «الفساد والهجرة» إلى وجود علاقة خطّية بين الفساد وهجرة الكفاءات؛ حيث إنه كلما انتشر الفساد في مجتمع ما، أدّى ذلك إلى زيادة الهجرة الخارجية لكفاءاته وعمالته الماهرة. وقدّرت إحدى الدراسات أن الزيادة بوحدة قياس واحدة في مؤشر «مدركات الفساد» الذي تصدره منظمة شفافية دولية، يؤدي إلى زيادة في نسبة هجرة العمالة العالية التعليم والكفاءة بمقدار 0.32 في المئة. كما عدّت دراسات أخرى أن تأثير الفساد في الهجرة العالية الكفاءة أكبر بثلاث أو أربع مرات من تأثيره في الهجرة المتوسطة أو المنخفضة الكفاءة[984].

في حالة الجزائر التي ظلّت تُصنّف، منذ عقود من التقارير والمؤشرات الدولية ذات الصلة كلها، ضمن قائمة الدول الأكثر فسادًا في العالم، انتشر الفساد أفقيًا وعموديًا، ومسّ مختلف المؤسسات والقطاعات، وكانت له تأثيرات بالغة في جهود استيعاب الكفاءات والحيلولة دون هجرتها، وحتى في جهود كسبها والاستفادة منها من بعد. ولم يتغيّر وضع الفساد خلال العقود الماضية، وإنما ازداد تفاقمًا وسوءًا. وحتى اليوم، عطّل الفساد المالي والاقتصادي الإصلاحات الاقتصادية وكرّس غموض الأنموذج التنموي، وصادر دور النخب والكفاءات في رسم سياساته وتجسيدها. وهمّش الفساد السياسي النخب العلمية والتكنوقراطية، وغلق الأبواب أمام الكفاءات المهاجرة (بنص الدستور الجديد)، وأفقد الثقة بين الشعب والنخب ومن هم في السلطة. والفساد في سياسات التعليم والبحث العلمي فاقم الرداءة وشجعها وابتعثها وقدّمها على حساب المجتهدين والمجدين، وسحب من الجامعة ومراكز البحث صدقيتها وسُمعتها، وجعلها سخرية لعوام الناس. والفساد في سياسات العمل والتشغيل مكّن الرداءة والكسل، وعطّل الكفاءات القديرة والمخلصة، وجعلها تتنازل عن مكاسبها وقدراتها، كما جعلها تحت إمرة من هو أدنى منها كفاءة وإخلاصًا وخبرة. وفي ظل هذه البيئة المحبطة والمثبطة، والمهينة في أحيان كثيرة، لا تجد الكفاءات الجزائرية من مخرج سوى الهجرة بحثًا عن بيئة أكثر شفافية، وتمكينًا للكفاءة، وهذا ما تجده في عدد من الدول الغربية المتقدمة في أوروبا وأميركا على وجه الخصوص.

من الطبيعي إذًا أن بين فساد بلد الأصل وشفافية بلد الاستقبال ونزاهته تجد الكفاءات الجزائرية المهاجرة مستقبلها في المهجر، مُستبعدةً خيار العودة الدائمة، ومتحفظة، أو متجنّبة أحيانًا، التعامل مع مؤسسات مشبوهة بالفساد؛ وهو ما يؤثر سلبيًا في جهود الجزائر لتعبئة الكفاءات المهاجرة وكسبها.

خاتمة

في الوقت الذي يشهد العالم تنافسًا شديدًا على الكفاءات والعقول المبدعة والمبتكرة، وعلى الرغم من أن الظروف كلها كانت مواتية للجزائر خلال العقدين الأخيرين في الأقل لأجل توفير البيئة الملائمة لاستقرار الكفاءات، وجذب المهاجرة منها أو تعبئتها تنمويًا، فإن الجهود الجزائرية للتعامل مع الهجرة الخارجية لكفاءاتها سجّلت فشلًا ذريعًا على مستوى الخيارات السياسية المختلفة التي تبنّتها، بل إن بعضها أحدث آثارًا عكسية. وشكلت أسباب هذا الفشل وتفسيراته الرئيسة موضوع هذه الدراسة، التي حاولت الكشف عن الأسباب الكبرى للفشل استنادًا إلى فرضيات مستمدّة من أدبيات الموضوع النظرية والإمبيريقية، ومن ملاحظات الباحث ومتابعاته للظاهرة وتطوّراتها خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

حتى لا تظل هجرة الكفاءات «ديناميات طليقة»، وخارجة عن السيطرة والتسيير الحكومي، فإن على جميع المعنيين بهذه الظاهرة وطنيًا القيام بالآتي:

- العمل على اعتماد إجراءات على المدى القصير، من أجل استعادة الثقة بين الكفاءات المهاجرة والمؤسسات الوطنية والمجتمع المحلي[985].

- نشر الوعي، نخبويًا ومجتمعيًا، بما ينعكس تفهمًا لما يتطلّبه بقاء الكفاءات أو استعادتها ومساهمتها التنموية.

- القيام بما من شأنه تدعيم القدرات الإحصائية والرصدية الشاملة للبلاد ومؤسساتها، لأجل تشخيص وتحديد أدق لحجم الظاهرة وتكلفتها وتداعياتها التنموية الشاملة والقطاعية.

- تخصيص سياسة عامة واضحة وموجهة إلى الكفاءات؛ وتوفير إطار مؤسسي عالي المستوى قادر على توحيد المبادرات وتوجيهها في هذا المجال[986].

- اعتماد نظام موضوعي واضح لتقويم الكفاءات وتثمينها من شأنه أن يساهم في احتواء الكفاءات الباقية وجذب المهاجرة، وفي حسم صراع الكفاءات وعُقدها بعضها من بعض أيضًا[987].

- تغيير المفاهيم والمقاربات واعتماد مقاربة مواطنة حقيقية تستمد أصولها من الجزائر[988]، وتكون أكثر براغماتية مع الكفاءات المهاجرة ودول الاستقبال.

- الشروع في وضع خطة تنمية حقيقية واستراتيجية، على أن يتم ابتكار أنموذج قائم على الحاجات الوطنية وعلى القدرات والكفاءات الوطنية هنا وأينما وجدت[989].

- تصحيح وضع النظام السياسي وشرعيته، والتحوّل به نحو مزيد من الانفتاح على الكفاءات والشفافية والمسؤولية، حتى تستعيد الكفاءات المقيمة والمهاجرة ثقتها في القيادة السياسية، وتقدم ما يخدم التنمية والاستقرار حضوريًا أو من بعد.

- تقديم المزيد من الدعم للتمثيل الدبلوماسي والقنصلي، مع الانفتاح على الكفاءات المقيمة والمهاجرة والتجاوب مع مبادراتها.

أخيرًا، تظهر توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي قدّمها في عقب مهمته الاستطلاعية على الكفاءات والمواهب الوطنية في فرنسا في عام 2014[990]، والتوصيات الأخرى التي تقدّمت بها هذه الدراسة، ودراسات أخرى، امتداد الورشة التي يجب فتحها لأجل التكفّل بتطلّعات الكفاءات المهاجرة، لكنها ورشة لا مناص من فتحها والشروع في تجسيدها، وإلا ستصبح البلاد بلا كفاءات في غضون أعوام قليلة مقبلة، وستغدو بلا أفق مستقبلي.

المراجع

1 – العربية

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. **إشكالية الهجرة في سياسات وإستراتيجيات التنمية في شمال أفريقيا: دراسة مقارنة.** الرباط: مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، 2014.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، الشبابُ في المنطقة العربية: آفاق التنمية الإنسانية في واقعٍ متغيِر.** نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2016.

جامعة الدول العربية. **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة والتنمية 2014.** القاهرة: 2014.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **التقرير المرحلي الثاني حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة** (تموز/يوليو 2012).

______. **مُخطط عمل الحُكومة من أجل تطبيق برنامج رئيس الجمهورية** (أيلول/سبتمبر 2012).

______. **مُخطط عمل الحُكومة من أجل تطبيق برنامج رئيس الجمهورية** (أيار/مايو 2014).

العبداللاوي، حسين. «عودة الكفاءات الجزائرية إلى بلدها الأصلي: نهاية لتجربة إقامة بالمهجر أم حلقة لمسار تنقلات دولية؟». مجلة **إضافات** (المجلة العربية لعلم الاجتماع). العدد 11 (صيف 2010).

مباركية، منير. «شواهد تثمين المورد البشري من خلال القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية في الجزائر». ورقة مقدمة في اليوم الدراسي حول «تسيير الموارد البشرية في ظل العولمة». قسم العلوم السياسية. كلية الحقوق. جامعة عنابة (15 كانون الأول/ديسمبر 2009).

مجموعة من الباحثين. **دراسة حول ديناميكيات الجاليات العربية المغتربة: تعزيز المساهمات الإيجابية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتحولات الديمقراطية في أوطانهم الأصلية.** المنظمة الدولية للهجرة وجامعة الدول العربية، 2012.

منظمة العمل الدولية، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المنظمة الدولية للهجرة. **دليل بشأن وضع سياسات فعالة في مجال هجرة الأيدي العاملة.** طبعة منطقة البحر الأبيض المتوسط. بيروت: دار الكتب، 2007.

مؤسسة الفكر العربي. **التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية.** بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2010.

2 – الأجنبية

Conseil national economique et social. *Quelle Stratégie en direction de nos compétences nationales à l'étranger? Recommandations*. Alger. CNES, 2014.

Cooray, A. & F. Schneider. «Does Corruption Promote Emigration? An Empirical Examination.» *Journal of Population Economics*. vol. 29. no. 1 (2016).

Dimant, E., T. Krieger & D. Meierrieks. «The Effect of Corruption on Migration, 1985-2000.» *Applied Economics Letters*. vol. 20. no. 13 (2013).

Djeflat, Abdelkader. «Les Compétences algériennes à l'étranger: Entre tabous et fausses promesses.» *Hommes et Migrations*. no. 1300 (2012).

ESCWA. *Population and Development Report, Third Issue: International Migration and Development in the Arab Region: Challenges and Opportunities*. New York: United Nations, 2007.

Fargues, Philippe & Carim Coordination Team. «Conclusions de la Deuxième Rencontre du CARIM entre Experts et Décideurs Politiques sur la Migration Hautement Qualifiée dans les Pays du Sud - Est de la Méditerranée.» Notes d'analyse et de Synthèse. Florence, Italy: CARIM, 2010.

Ghalamallah, Mohamed (dir.). *L'Université Algérienne et sa gouvernance*. Alger: CREAD, 2011.

International Organization for Migration. *Migration Initiatives 2016: Migration Governance and Sustainable Development - Funding Requirements*. Geneva: IOM, 2015.

Keller, Jennifer et al. *Labor Migration from North Africa: Development Impact, Challenges, and Policy Options.* vol. 1: *Main Report*. World Bank, 2010.

Khaled, Karim. «Les Retours de l'intelligentsia diasporique algérienne.» *Hommes et Migrations*. no. 1300 (2012).

Labdelaoui, Hocine. «L'Algérie face à l'évolution de son Emigration en France et dans le monde.» *Hommes et Migrations*. no. 1298 (2012).

_______. «La Politique algérienne en matière d'émigration et d'immigration.» Notes d'analyse et de Synthèse. Florence, Italy: CARIM, 2005.

_______. «La Question de la migration en Algérie: Evolution vers une diplomatie de l'émigration et une politique de contrôle de l'immigration.» Notes d'analyse et de Synthèse. Florence, Italy: CARIM, 2011.

Labdelaoui, Hocine et al. (eds.). *Les Migrations Africaines: Économie, société et développement*. vol. 2. Alger: CREAD, 2012.

Lanvin, Bruno & Paul Evans (eds.). *The Global Talent Competitiveness Index 2015-2016: Talent Attraction and International Mobility*. Fontainebleau, France: INSEAD,

2015.

Lindsay, Lowell Briant & Allan Findlay. «Migration of highly skilled persons from developing countries: impact and policy responses: Synthesis Report.» *International Migration Papers*. no. 44. Geneva: International Labour Office, 2001.

Mebroukine, Ali. «La Migration hautement qualifiée algérienne. Tentative d'étiologie d'un sinistre.» CARIM Notes d'analyse et de synthèse 2010/54 . Florence, Italy: CARIM, 2010.

Messamah, Khélifa. «Les Enjeux et défis de la diaspora dans la mobilité des Maghrébins.» *Quaderns de la Mediterrània*. no. 17 (2012).

Musette, Mohamed Saïb (ed.). *De la fuite des cerveaux à la mobilité des compétences? Une Vision du Maghreb*. Alger: Centre de recherche en économie appliquée pour le développement, CREAD, 2016.Musette, Mohamed Saïb et al. (eds.). *Fuite des cerveaux dans les pays de l'UMA - L'expérience algérienne*. Alger: CREAD & BIT, 2015.

OECD. *Connecting with Emigrants, A Global Profile of Diasporas 2015*. Paris: OECD, 2015.

Rowlands, D. «Domestic Governance and International Migration.» *World Development*. vol. 27. no. 8 (1999).

Schneider, Friedrich. «Does Corruption promote Emigration?.» *IZA World of Labor*. no. 192 (2015).

Souiah, Farida. *Politiques d'attraction des ressortissants résidant à l'étranger: Maroc, Algérie. Liban*. Collection Construire la Méditerranée. Paris: IPEMED, 2013.

---

(900) تعتبر الأمم المتحدة أن حالات مصر ولبنان ودول المغرب العربي تقدم نماذج ودروسًا يمكن تعلّمها، والبناء عليها لرسم سياسات جيدة للتعامل مع قضايا الهجرة والتنمية، خصوصًا هجرة الكفاءات، يُنظر:

ESCWA, Population and Development Report, Third Issue: International Migration and Development in the Arab Region: Challenges and Opportunities (New York: United Nations, 2007), p. 41.

(901) يُنظر مثلًا: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مُخطط عمل الحُكومة من أجل تطبيق برنامج رئيس الجمهورية** (أيلول/ سبتمبر 2012)؛ وكذلك عدد (أيار/ مايو 2014).

(902) Ali Mebroukine, «La Migration hautement qualifiée algérienne. Tentative d'étiologie d'un sinistre,» CARIM Notes d'analyse et de synthèse 2010/54 (Florence, Italy: CARIM, 2010), p. 1.

(903) Mohamed Saïb Musette et al. (eds.), Fuite des cerveaux dans les pays de l'UMA - L'expérience algérienne (Alger: CREAD & BIT, 2015).

(904) A. A. Bechar, «Mobilité et fuite des cerveaux: L'Algérie a perdu 500 000 compétences en 15 ans,» Reporters, 29/4/2016, accessed on 5/4/2018, at: https://goo.gl/2fMv4F

(905) تشمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أغلبية الدول التي تمثل الوجهة الأساسية للكفاءات الجزائرية، وتوفّر قواعد بياناتها معلومات منوّعة حول عدد الفئات التي تدخل ضمن «الكفاءات المهاجرة». ومن ثم، فأرقامها تغطي الظاهرة بنسبة عالية مقارنة بعدد من المصادر الأخرى.

(906) OECD, Connecting with Emigrants: A Global Profile of Diasporas 2015 (Paris: OECD, 2015), p. 324.

(907) Mohamed Saïb Musette (ed.), De la fuite des cerveaux à la mobilité des compétences? Une vision du Maghreb, Alger: Centre de recherche en économie appliquée pour le développement, CREAD, 2016.) p. 43.

(908) يُنظر الحصيلة الخاصة بالجزائر ضمن تقرير المؤشر:

Bruno Lanvin & Paul Evans (eds.), The Global Talent Competitiveness Index 2015 - 2016: Talent Attraction and International Mobility (Fontainebleau, France :INSEAD, 2015), p. 133.

(909) «كاتب الدولة المكلف بالجالية الوطنية في الخارج بلقاسم ساحلي لـلخبر: إقناع الكفاءات الوطنية بالعودة إلى الجزائر بات غير مجد»، جريدة **الخبر**، 2013/4/15.

(910) بالنسبة إلى الفرضيتين الثانية والثالثة، سبق أن كانتا محل اختبار وتأكيد في عدد كبير من أدبيات هجرة الكفاءات وتجاربها الدولية، وفي بعض الأدبيات أيضًا التي تعالج الحالة الجزائرية، ومع ذلك يعاد اختبارهما هنا بتوسع. أما باقي الفرضيات التي تغطي البعد السياسي (السياسات العامة)، والبعدين الاجتماعي والإداري للكفاءات الجزائرية وسياسات الدولة إزاءها، فتختص هذه الدراسة باختبارها. كما أننا لم نطرح فرضية عدم استعداد الكفاءات المُهاجرة وتجاوبها مع المبادرات الرسمية الجزائرية؛ لأن استعدادها محسوم، وتقر به حتى السلطات الجزائرية ذاتها.

(911) وفقًا للويل ليندسي وألان فيندلاي، يمكن حصر السياسات المتاحة أمام الدول النامية للتعامل مع الهجرة الخارجية لكفاءاتها في ست سياسات، سمّوها «الاستجابات الست»؛ وهي استعادة الكفاءات المهاجرة أو عودتها، وتقييد الحركية الدولية للكفاءات الوطنية، واستقطاب الكفاءات الدولية وتوظيفها لتعويض الفاقد أو النقص في الكفاءات، وإصلاح الخسارة عبر الضرائب والتعويضات المالية من المهاجرين والدول المستقبلة، وكسب الكفاءات أو خيارات الشتات، والإبقاء على الكفاءات عبر السياسات التعليمية والتنمية الاقتصادية، يُنظر:

Briant Lindsay Lowell & Allan Findlay, «Migration of highly skilled persons from developing countries: impact and policy responses: Synthesis Report,» International Migration Papers, no. 44 (Geneva: International Labour Office, 2001), p. 17 - 19.

(912) Marisa Fois, «La Fuite des cerveaux en Algérie: changement d’attitudes et prospectives,» in: Hocine Labdelaoui et al., (eds.), Les Migrations Africaines: Économie, société et développement, vol. 2 (Alger: CREAD, 2012), p. 53.

(913) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، الشبابُ في المنطقة العربية: آفاق التنمية الإنسانية في واقعٍ متغيِر** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2016)، ص 127.

(914) Farida Souiah, Politiques d’attraction des ressortissants résidant à l’étranger: Maroc, Algérie, Liban, Collection Construire la Méditerranée (Paris: IPEMED, 2013), p. 37.

(915) Ibid, p. 41.

(916) Ibid.

(917) Ibid, p. 39.

(918) لا تزال أسعار النقل عبر الخطوط الجوية الجزائرية هي «الأغلى في العالم»، حتى بين الجزائر وبلد الوجهة الرئيس للمهاجرين والكفاءات الجزائرية وهو فرنسا.

(919) Souiah, p. 40.

(920) Hocine Labdelaoui, «La Politique algérienne en matière d'émigration et d'immigration,» Notes d’analyse et de Synthèse (Florence, Italy: CARIM, 2005), p. 4.

(921) Ibid.

(922) Souiah, p. 43.

(923) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، **إشكالية الهجرة في سياسات وإستراتيجيات التنمية في شمال أفريقيا: دراسة مقارنة** (الرباط: مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، 2014)، ص 52.

(924) «إلـ. إم. دي» .L. M. D) نظام تعليمي جديد مؤسس على أساس ثلاث شهادات فقط (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه) وعلى طريقة تقويم تختلف عن النظام الكلاسيكي.

(925) لمزيد من التفصيلات، يُنظر: منير مباركية، «شواهد تثمين المورد البشري من خلال القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية في الجزائر»، ورقة مقدمة إلى اليوم الدراسي حول «تسيير الموارد البشرية في ظل العولمة»، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة عنابة، 15/12/2009.

(926) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **التقرير المرحلي الثاني حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة** (تموز/يوليو 2012)، ص 34.

(927) إلهام بوثلجي، «مليون و600 ألف طالب و57 ألف أستاذ يلتحقون بالجامعات غدًا: الاكتظاظ ونقص الأساتذة يلغمان الدخول الجامعي»، جريدة **الشروق**، 2016/9/2.

(928) Lanvin & Evans (eds.), p. 133.

(929) يُنظر تفصيلات حول السياسات والتدابير الواجب اتخاذها لإبقاء الكفاءات الجزائرية التي وضعها فريق من الخبراء وصنّاع القرار في:

Philippe Fargues & Carim Coordination Team, «Conclusions de la Deuxième Rencontre du CARIM entre Experts et Décideurs Politiques sur la Migration Hautement Qualifiée dans les Pays du Sud - Est de la Méditerranée,» Notes d’analyse et de Synthèse (Florence, Italy: CARIM, 2010), pp. 3-4.

(930) Fois, pp. 51- 52.

(931) حسين العبداللاوي، «عودة الكفاءات الجزائرية إلى بلدها الأصلي: نهاية لتجربة إقامة بالمهجر أم حلقة لمسار تنقلات دولية؟»، مجلة **إضافات** (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، العدد 11 (صيف 2010)، ص 80-81.

(932) مؤسسة الفكر العربي، **التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية** (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2010)، ص 163.

(933) Souiah, pp. 37-38.

(934) Conseil National Economique et Social, Quelle Stratégie en direction de nos compétences nationales à l’étranger? Recommandations (Alger: CNES, 2014), p. 17.

(935) www.algeriecompetences.gov.dz [لم يعد يعمل الموقع حاليًا]

(936) Souiah, p. 38.

(937) Musette, De la fuite, p. 130.

(938) Ibid, p. 130.

(939) «الباحث بن هاني: حملة وطنية لإحصاء المخترعين الجزائريين»، جريدة **الخبر**، 18/1/2016.

(940) International Organization for Migration, Migration Initiatives 2016: Migration Governance and Sustainable Development - Funding Requirements (Geneva: IOM, 2015), p. 118.

(941) مؤسسة الفكر العربي، **التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية**، ص 165.

(942) يُنظر قائمة الشبكات العلمية التي أنجزت في هذا الإطار في: Musette, De la fuite, p. 98.

(943) Hocine Labdelaoui, «Vers une maitrise de ‘la fuite des cerveaux’: expérience algérienne,» Communication dans l’Atelier technique maghrébin «Fuite des cerveaux dans les pays de l'UMA,» Mazafran - Alger (14 avril 2015).

(944) Ibid.

(945) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، **إشكالية الهجرة في سياسات وإستراتيجيات التنمية في شمال أفريقيا**، ص 52.

(946) يُنظر الجدول المدرج في:

Labdelaoui, «La Politique,»

(947) Jennifer Keller et al., Labor Migration from North Africa: Development Impact, Challenges, and Policy Options, Vol. 1: Main Report (World Bank, 2010), p. xix.

(948) Souiah, p. 36.

(949) Ibid.

(950) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، **إشكالية الهجرة في سياسات وإستراتيجيات التنمية في شمال أفريقيا**، ص 14.

(951) Souiah, p. 35.

(952) Conseil national economique et social, Quelle stratégie, p. 26.

(953) Labdelaoui, La politique, p. 4.

(954) يُنظر: مبادرة مؤسسة «ترونساند للاستشارة والاستثمار» في:

Souiah, pp. 36-37

(955) Keller et al., p. 46.

(956) Souiah, p. 37.

(957) Conseil national economique et social, Quelle Stratégie, p. 23.

(958) نقلًا عن: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، **إشكالية الهجرة في سياسات وإستراتيجيات التنمية في شمال أفريقيا**، ص 45.

(959) Keller et al., p. xix.

(960) جامعة الدول العربية، **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة والتنمية** 2014 (القاهرة: 2014)، ص 61.

(961) Fois, p. 53.

(962) Musette (ed.), p. 120.

(963) جامعة الدول العربية، **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية**، ص 62.

(964) Conseil national economique et social, Quelle Stratégie, p. 15.

(965) Hocine Labdelaoui, «La Question de la migration en Algérie: Evolution vers une diplomatie de l'émigration et une politique de contrôle de l'immigration,» Notes

d’analyse et de Synthèse (Florence, Italy: CARIM, 2011), p. 6.

(966) Musette (ed.), p. 128.

(967) يُنظر: منظمة العمل الدولية، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، **دليل بشأن وضع سياسات فعالة في مجال هجرة الأيدي العاملة**، طبعة منطقة البحر الأبيض المتوسط (بيروت: دار الكتب، 2007)، ص 34.

(968) Souiah, p. 37.

(969) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، **إشكالية الهجرة في سياسات وإستراتيجيات التنمية في شمال أفريقيا**، ص 56.

(970) المرجع نفسه.

(971) Fargues & Carim, p. 3.

(972) من باب ذكر بعض الأمثلة الواقعية من القطاعين العام والخاص، نشير هنا إلى معارضة نقابة أساتذة التعليم العالي لتوظيف 600 أستاذ أجنبي، أو جزائري مهاجر، رافضةً أن تُمنح لهم امتيازات تفوق ما يُعطى للأساتذة المحليين. وتطالب النقابة بدلًا من ذلك باستعادة الأساتذة المهاجرين من دون أي امتيازات من أساتذة الوطن. وكذلك تجربة توظيف إطارين مهاجرين في مؤسسة «سيفيتال» وكيف أثارت امتيازاتهم احتجاج الإطارات المحلية الأخرى، يُنظر التفصيلات في:

Musette (ed.), pp. 100-102.

(973) Cf. Karim Khaled, «Les retours de l’intelligentsia diasporique algérienne,» Hommes et Migrations, no. 1300 (2012), p. 29.

(974) لتفصيلات أكثر حول هذه العلاقة وأسبابها وتداعياتها على مكانة المعرفة والكفاءات في المنظومة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الجزائر، يُنظر:

Mohamed Ghalamallah, «Université, Savoir et Société en Algérie,» in: Mohamed Ghalamallah (dir.), L’université Algérienne et sa gouvernance (Alger: CREAD, 2011), pp. 10-50.

(975) Khaled, p. 33.

(976) Khélifa Messamah, «Les enjeux et défis de la diaspora dans la mobilité des Maghrébins,» Quaderns de la Mediterrània, no. 17 (2012), p. 67.

(977) Ibid.

(978) مجموعة من الباحثين، **دراسة حول ديناميكيات الجاليات العربية المغتربة: تعزيز المساهمات الإيجابية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتحولات الديمقراطية في أوطانهم الأصلية** (المنظمة الدولية للهجرة وجامعة الدول العربية، 2012)، ص 6.

(979) Abdelkader Djeflat, «Les compétences algériennes à l’étranger: Entre tabous et fausses promesses,» Hommes et Migrations, no. 1300 (2012), p. 47.

(980) يُنظر: قائمة بأهم الاتفاقات التي أبرمتها الجزائر لإدارة الهجرة في: **إشكالية الهجرة في سياسات وإستراتيجيات التنمية في شمال**

أفريقيا، ص 25.

(981) المرجع نفسه، ص 70.

(982) يُنظر تفصيلات أكثر في:

Labdelaoui, La question, pp. 1-4.

(983) Conseil national economique et social, Quelle Stratégie, p. 11.

(984) لتفصيلات أكثر حول تأثير الفساد في الهجرة (عالية ومنخفضة الكفاءة)، يُنظر:

A. Cooray & F. Schneider, «Does Corruption Promote Emigration? An Empirical Examination,» Journal of Population Economics, vol. 29, no. 1 (2016), pp. 293-310; Friedrich Schneider, «Does Corruption Promote Emigration?,» IZA World of Labor, no. 192 (2015); E. Dimant, T. Krieger, & D. Meierrieks, «The Effect of Corruption on Migration, 1985-2000,» Applied Economics Letters, vol. 20, no. 13 (2013), pp. 1270-1274; D. Rowlands, «Domestic Governance and International Migration,» World Development, vol. 27, no. 8 (1999), pp. 1477-1491.

(985) Conseil national economique et social, Quelle Stratégie, p. 25.

(986) Ibid, p. 19.

(987) «Compétences algériennes à l'étranger: Fuite ou mobilité?» El Watan, 5/5/2016.

(988) Hocine Labdelaoui, «L'Algérie face à l'évolution de son Emigration: en France et dans le monde,» Hommes et Migrations, no. 1298 (2012), p. 36.

(989) Ibid, p. 49.

(990) Ibid, pp. 69-70.

الفصل العشرون
هجرة الكفاءات الجزائرية إلى الخارج (1991-2015)
دراسة في الأسباب والانعكاسات ...... شاكر ظريف

مقدمة

تشهد المنطقة المغاربية منذ عقود طويلة حركة مستمرة لظاهرة الهجرة على ثلاثة أنماط هي هجرة العمال النظامية وغير النظامية، والهجرة القسرية، والهجرة المختلطة، لأنها تشمل فئات سكانية شتى من مختلف الأعمار والمستويات؛ ما يجعل هذه الدول وحدها تساهم في الهجرة الدولية بأكثر من 5.5 ملايين شخص من أصل 232 مليون مهاجر في العالم، و31 مليونًا في أفريقيا، أو ما يمثل نحو 5 في المئة من ساكنة منطقة شمال أفريقيا، وهو معدل يفوق المعدل العالمي للهجرة، والمحدد بـ 3.2 في المئة؛ ما يجعل من المجتمع المغاربي مجتمعًا مهاجرًا بامتياز؛ إذ تستحوذ فيه أوروبا وحدها على 90 في المئة من كفاءات شمال أفريقيا في الخارج[991].

إلا أن هذا الوضع بدأ يتغير نسبيًا في الأعوام الأخيرة، مع توجه الدول المتقدمة إلى استقطاب المهاجرين من ذوي الكفاءات العالية، بغية تحسين قدرتها على المنافسة والابتكار، ومواكبة التطور النوعي الذي شهده النظام الاقتصادي الرأسمالي، وتوجهه نحو اقتصاد المعرفة القائم على البحث العلمي والابتكار التقاني كوسيلة أساسية لازدهار الدول. ويطرح ذلك السؤال مجددًا عن موقع الدول المغاربية من هذا النوع من الهجرة الانتقائية، أو ما اصطلح على تسميته «هجرة الأدمغة» أو «هجرة العقول».

على المستوى المغاربي، تحتل الجزائر موقعًا متقدمًا ضمن دول المنطقة التي تعاني نزيفًا حادًا في إطاراتها وكفاءاتها العلمية المتخصصة، خصوصًا منذ تسعينيات القرن العشرين، أو ما يعرف بـ «العشرية السوداء» التي تعد الأكثر استنزافًا للطاقات العلمية الجزائرية، بعد أن ارتفعت نسبة هذا النزيف من 9 في المئة في عام 1990 إلى 20 في المئة بداية عام 2010، بنسبة نمو تقدر بـ 22.3 في المئة. وهي الأرقام والإحصاءات التي تطرح عددًا من التساؤلات بشأن أسباب تصاعد هروب الكفاءات والمهارات العلمية من الجزائر، وكذا واقع هؤلاء المهاجرين العلميين في الدول المستقبلة، وصولًا إلى البحث عن أنجع الاستراتيجيات للاستثمار في برامج ومشروعات لتحويل مشكلة هروب الأدمغة من معادلة خاسرة إلى معادلة رابحة، ولا سيما أن فكرة شبكات الشتات المعرفي ساهمت في تجاوز عقدة تجنيس الكفاءات بجنسية الدولة المضيفة؛ فإلى وقت قريب كان يتهم هؤلاء العلماء بخيانة أوطانهم، بيد أن هذه الحال تبدلت مع تقبل، بل تشجيع، فكرة الانتماء المزدوج؛ على اعتبار أن في مقدور هؤلاء المغتربين أن يضمنوا حماية مصالح البلد المضيف، وبلد المنشأ في وقت واحد؛ على سبيل المثال تعتبر الهند أن الشتات يمكن أن يكون مفهومًا أوسع من «المهاجرين»، فالشتات الهندي بهذا التصور هو جميع المهاجرين الدائمين من أصول هندية، أو الهنود المولودين في الخارج[992].

إلى أيّ حدّ يمكن الجزائر أن تستفيد من مبادرات الشتات العلمي الموجودة في المهجر، لوقف النزيف الحاد الذي تشهده البلاد في مجال هروب كفاءاتها وخبراتها العلمية إلى الدول الغربية، منذ بداية التسعينيات إلى الوقت الراهن؟

تقترح هذا الدراسة قراءة متأنية لكيفية توظيف هجرة هذه العقول، خصوصًا بعد تطور معارف كثيرة بشأن هذا الموضوع، والتي تركز على التوجه نحو تكوين شبكات شتات معرفي، أو العودة المادية الفعلية للمهاجرين المهرة إذا توافرت الأوضاع المواتية للاستفادة منهم والاستثمار فيهم؛ على شاكلة استفادة تايوان من علمائها العائدين من وادي

السيليكون في الولايات المتحدة الأميركية مثلًا، والذين يقفون وراء نصف الشركات التي تضمها الحديقة الصناعية «هنشو» .Hsinchu، التي تشكّل 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في تايوان[993].

على هذا النحو، على الجزائر وباقي الدول العربية البحث عن استراتيجيا واضحة للتعامل مع هذه المشكلة الحيوية، وأخذ الأمر مأخذ الجد، وضرورة النظر في صحة الآراء وواقعيتها التي تطالب بعودة النوابغ في المجالين العلمي والتقني إلى بلدهم، والبحث بدلًا من ذلك عن وسائل أخرى (التحويلات المالية، وشبكات الشتات العلمي) لتعويض التكلفة الاجتماعية لظاهرة هجرة الأدمغة، والتي تعدّ باهظة بالنسبة إلى الجزائر مثلًا (تكلف نفقات التعليم الأساس في الجزائر 5.6 في المئة، وقطاع التعليم العالي 2.6 في المئة من إجمالي الناتج المحلي الخام)[994].

أولًا: هجرة الكفاءات المغاربية إلى الخارج – الخلفيات والأسباب

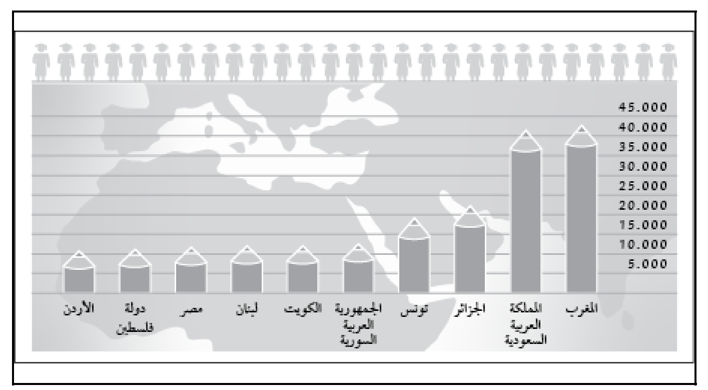
كانت القوى العاملة المهاجرة من البلدان المغاربية طوال العقود السابقة من ذوي المهارات المتدنية؛ لأن هذا ما كانت تتطلبه فرص العمل المتاحة في بلدان المقصد؛ حيث كان لهم دور فاعل في تلبية الطلب المتزايد على اليد العاملة. إلا أن هذا الوضع بدأ يتغير نسبيًا في الأعوام الأخيرة مع تحول الدول المتقدمة إلى الاستثمار في المهاجرين المغاربة من ذوي الكفاءات العالية، في ظل أوضاع متنوعة وكثيرة التعقيد.

1 – موقع الدول المغاربية من ظاهرة هجرة الكفاءات

باتت هجرة الأدمغة في الوقت الراهن تتشكل غالبًا من الطلاب الذين يدرسون في الخارج، ولا يعودون إلى بلادهم بعد الانتهاء من الدراسة، إضافة إلى عدد من أصحاب المهن الحرّة غير العاملين، أو غير الراضين عن أوضاع عملهم، كالأطباء والمهندسين وعلماء الأحياء... إلخ، ممّن يقرّرون مغادرة بلدانهم. وقدّرت في وقت قريب مؤسسة للتوظيف، تعمل في بلدان مجلس التعاون لدول الخليجي العربي، ومتخصصة في العمالة المؤهلة، أن 54 في المئة من الطلاب العرب في الخارج لم يعودوا إلى بلادهم، وأن 70 ألف خريج جامعي يهاجرون من البلدان العربية كل عام، وما له دلالته كذلك أن 120602 طالب عربي سُجلوا في جامعات أجنبية في عام 1999، وهو رقم أعلى من عدد الطلاب الصينيين (106036) أو الهنود (92932) الذين كانوا يدرسون في الخارج في ذلك العام[995].

الشكل (20–1)

عدد الطلاب المهاجرين من البلدان العربية العشرة الأُول للدراسة في الخارج (2010)



المصدر: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا» والمنظمة الدولية للهجرة. **تقرير الهجرة الدولية لعام 2015**:

الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة. بيروت: الإسكوا/ المنظمة الدولية للهجرة، 2015، ص 69.

يتوضح من الشكل (20-1) أعلاه أن عدد الطلاب المهاجرين من المنطقة العربية لمتابعة دروسهم في الخارج في عام 2010 بلغ نحو 225000 طالبًا، بعد أن كان 70 ألف طالب في عام 2004. وتسجل هجرة الطلاب من بلدان المغرب العربي أرقامًا مرتفعة، ولا سيما من المغرب 42800 طالب، والجزائر 22456 طالبًا، وتونس 19506 طلاب، وهي ضمن البلدان الخمسة الأُول التي يهاجر منها أكبر عدد من الطلاب للدراسة في الخارج(996). مثلًا استقبلت فرنسا، في عامي 2011 و2012، أكثر من 284 ألف طالب من الخارج، يمثل فيهم الطلاب الأفارقة نسبة 44 في المئة، بينما يمثل الطلاب المغاربة وحدهم 25 في المئة من العدد الإجمالي للطلاب المسجلين في التعليم العالي(997).

إذًا، تحتل الدول المغاربية مراكز متقدمة في هجرة طلابها إلى الخارج، وهو ما تؤكده أيضًا بيانات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمعطيات الواردة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حين اعتبرت أن إجمالي الطلاب في بلدان المنظّمة قُدّر بنحو 4.5 ملايين في عام 2012، منهم 100 ألف طالب مغاربي مهاجر، أو ما يمثل 10 في المئة من مجموع الكفاءات المغاربية المهاجرة في الخارج. وبحسب البيانات الصادرة عن مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية (Centre de recherche en économie appliquée pour le développement) شهدت ظاهرة توجه الطلاب المغاربيين للدراسة والاستقرار في الخارج ارتفاعًا ملحوظًا في عام 2013؛ إذ يمثل الطلاب من المغاربة نسبة 46 في المئة من مجموع الطلاب المغاربيين في الخارج، وتليها الجزائر بنسبة 23 في المئة، ومن ثم تونس بـ 20 في المئة، و11 في المئة مما تتبقى تتشاركه موريتانيا وليبيا.

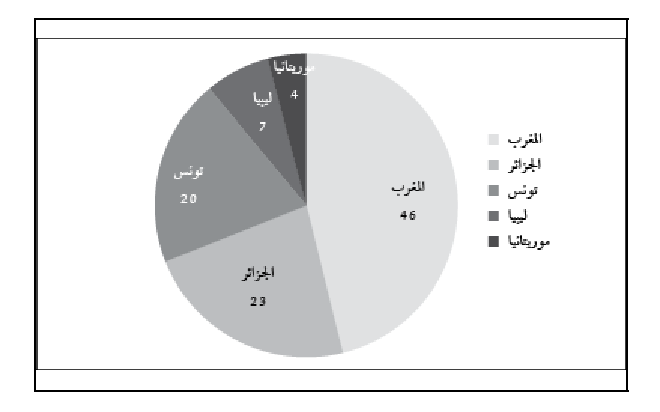
يرجع مراقبون كثر زيادة هجرة الطلاب المغاربيين إلى الخارج، والتي تعد الأعلى منها عن دول المشرق العربي - تمثل هجرة الكفاءات من المغرب العربي نحو 52 في المئة من مقدار هجرة الكفاءات العربية - إلى عاملين أساسيين:

- تفشي ظاهرة البطالة بين أوساط الخريجين الجامعيين بنسب عالية، تصل في بعض دول المغرب العربي إلى 30 في المئة.

- مساهمة القرب الجغرافي من أوروبا والروابط الثقافية، وخصوصًا اللغوية الناشئة عن الظروف التاريخية التي مرت بها منطقة شمال أفريقيا، في توجيه بوصلة الهجرة دائمًا في اتجاه الشمال (أوروبا)(998).

الشكل (20-2)

توزّع الطلاب المهاجرين من المغرب العربي في الخارج (بالنسبة المئوية)



المصدر:

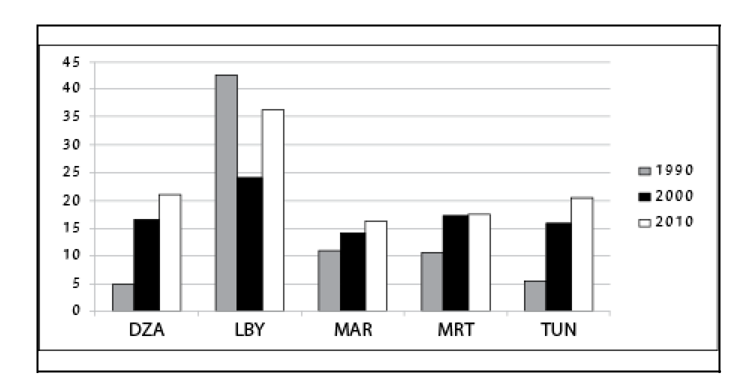
Mohamed Saïb Musette (ed.), De la fuite des cerveaux à la mobilité des compétences? Une Vision du Maghreb (Alger: Centre de recherche en économie appliquée pour le développement, CREAD, 2016), p. 40.

عمومًا، بلغ عدد المهاجرين المغاربة من ذوي المستوى العالي نحو 585 ألفًا في عام 2000، وهو حاليًا نحو 853 ألفًا، بنسبة نمو تقدر بـ 46 في المئة؛ إذ يتقدم المغرب على الدول المغاربية من حيث هجرة كفاءاتها إلى الخارج بـ 397 ألف شخص، تليه في المرتبة الثانية الجزائر بـ 37 في المئة، ثم تونس بـ 12 في المئة، وأخيرًا ليبيا وموريتانيا في المرتبتين الرابعة والخامسة بنسبة 3 و1 في المئة على التوالي.

إضافة إلى ذلك، تطور المعدل المتوسط لعدد الكفاءات المغاربية الموجودة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من 9.2 في المئة في عام 1990 إلى 17.6 في المئة في عام 2000، ووصلت هذه النسبة إلى 22.3 في المئة في عام 2010؛ وحدثت أكبر زيادة بالنسبة إلى الجزائر، بأكثر من 16 في المئة منذ 1990، ثم موريتانيا بنحو 12 في المئة، مع ملاحظة أن النسب بقيت مستقرة بين عامي2000 و2010. كما شهدت تونس ارتفاعًا بنسبة 10 في المئة تقريبًا منذ عام 1990، بينما سجل المغرب استقرارًا إيجابيًا بنسبة 5.4 في المئة بين عامي 1990 و2010. أما في ليبيا، فبعد أن تراجع المعدل بين عامي 1990 و2000، ارتفع مجددًا في عام 2010 إلى أكثر من 12 في المئة[999].

الشكل (20-3)

تطور نسب المهاجرين المغاربيين من أصحاب المستويات العالية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

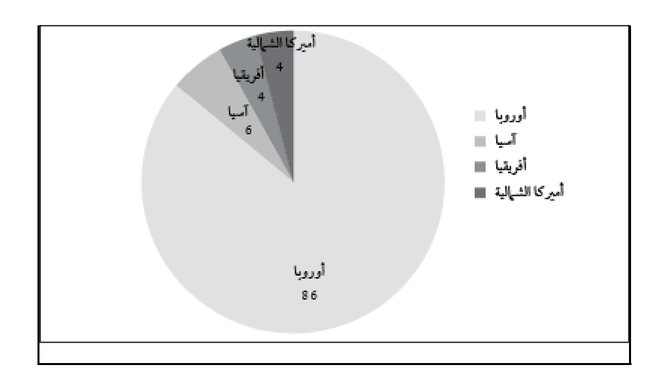


المصدر: Ibid., p. 40.

من الناحية الجغرافية، تستحوذ أوروبا على المقدار الأكبر من حصة الكفاءات المغاربية المهاجرة في الخارج بنسبة 86 في المئة، خصوصًا فرنسا وإسبانيا وإيطاليا؛ بحكم الروابط اللغوية والاقتصادية القائمة بين الطرفين منذ عقود طويلة. ثم تأتي قارة آسيا التي تتركز فيها الهجرة على نحو خاص في دول الخليج العربي بنسبة 6 في المئة، ثم أفريقيا وأميركا الشمالية بنسبة 4 في المئة لكل منهما.

الشكل (20-4)

استقرار المغاربيين من ذوي المستوى العالي في العالم بحسب الدولة المستقبلة (بالنسبة المئوية)



المصدر:

Ibid., p. 38.

لعل النقطة البالغة الحساسية في هذا الموضوع هي أن أغلبية الكفاءات العلمية التي تهاجر من المنطقة المغاربية لا تعود إلى دولها؛ ما يطرح من جديد مجموعة من التساؤلات والتكهنات بشأن أسباب استمرار هذا النزيف العلمي الحاد.

2 – أسباب هروب الكفاءات من المغرب العربي نحو الخارج: الجزائر أنموذجًا

في الحقيقة، كثيرة هي الأسباب التي تكمن خلف مشكلة هجرة العقول العربية عمومًا. وهي متداخلة يصعب معها الجزم بحتمية تأثير أحدها دون الآخر؛ فمن الناحية النظرية، تقع هذه الأسباب ضمن وجود قوى تدفع هذه الأدمغة إلى خارج الدول الأم، أو جاذبة تستقبل هذه العقول. وعلى أساس هذا المنطق، ظهر كثير من النظريات الاقتصادية المتعلقة بالهجرة الدولية التي حاولت تفسير مسألة الهجرة بصفة عامة وربطها بمتغير الوظيفة والأجور، أو بنماذج أوسع تتعلق بنمط الإنتاج أو بفوارق التنمية بين الدول[1000].

عمومًا، استنادًا إلى نتائج المؤتمرات والجامعات الصيفية الوطنية والشتوية، وورش العمل التي أقيمت في الجزائر، وكذا من خلال اللقاءات التي عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وممثلون عن وزارة الخارجية الجزائرية مع الكفاءات الوطنية في فرنسا (كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2014)، وبالاستفادة من سبر الآراء الذي جرى على موقع Emploitic.com[1001] في عام 2014، والإحصاءات المقدمة من برنامج MIREM[1002]، تَبيّنَ أن دوافع الهجرة العلمية للكفاءات الجزائرية - التي يمكن إسقاطها على الدول المغاربية الأخرى - يمكن تقسيمها نوعين أساسيين:

أ – الأسباب الداخلية (قوى طاردة)

وتتمثل في العناصر الآتية[1003]:

- البحث عن فرص عمل أفضل في ظل ضعف المردود المادي لأصحاب الكفاءات العلمية، خصوصًا أن الانتقال إلى الخارج يتيح إمكان مواصلة التكوين، ومتابعة الدراسات المتخصصة، في ظل افتقاد البلدان المغاربية، بما فيها الجزائر، البيئة المؤسسية الملائمة لهذه الكفاءات والمهارات؛ مع تدني نسبة الإنفاق العام على البحث العلمي، وغياب منظومة حقيقية للبحث العلمي والابتكار، فضلًا عن الفرق بين المستوى العلمي والمعرفي للكفاءات الموجودة في الداخل ومستوى التطور التقني والاقتصادي للدولة الأم.

- تفشي مظاهر البيروقراطية والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والقيود المفروضة على الإبداع وغياب التحفيز للمديرين التنفيذيين والأكاديميين.

- تضاؤل فرص توظيف الخريجين الجامعيين، في ظل عدم وجود آفاق انفراج مهنية وأكاديمية (البطالة)، ما يحفز الشباب على الهجرة إلى خارج البلاد بحثًا عن فرص جديدة للعمل؛ فالواقع يبين أن البطالة تمس عددًا كبيرًا من السكان، ولا سيما الشباب الحاصلين على مؤهلات جامعية، إذ يقدر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي نسبة البطالة في المغرب، على سبيل المثال، بنحو 12 في المئة. وفي الجزائر تصل هذه النسبة إلى 23.7 في المئة، وفي تونس 15 في المئة، وهذه النسب في تزايد من عام إلى آخر. ولا شك في أن هذا الضغط على سوق العمل يغذي الميل إلى الهجرة، خصوصًا في شكلها غير القانوني[1004].

- فساد معايير تقويم الكفاءات والخبرات ومكافأتها، بارتكازها على مظاهر الابتزاز والمحسوبية والرشوة؛ ما يدفع هذه الإطارات نحو الهرب إلى الخارج.

- غلبة الاعتبارات الاجتماعية المتعلقة بالمسائل العائلية، والمتمثلة في توجه خبرات كثيرة إلى الخارج بغية ضمان تلقي أفراد العائلة التكوين في المدارس والجامعات الغربية، ما يعني أن سبب مغادرة العلماء قد يتأثر على نحو كبير بالروابط الاجتماعية.

- بالنسبة إلى الجزائر، خلّفت الأزمة الأمنية التي عرفتها البلاد في بداية تسعينيات القرن الماضي تداعيات سلبية كبيرة على المجتمع، دفعت بآلاف العلماء والأطباء والأساتذة الجامعيين إلى الهرب نحو عدد من الدول في أوروبا وأميركا الشمالية.

ب - الأسباب الخارجية (قوى جاذبة)

تعبّر عن إدراك الدول المتقدمة أهمية رأس المال البشري الاستراتيجية، وضرورة استقطابه من خلال الوسائل الآتية:

- عروض البيئة العلمية والمهنية المحفزة والجذابة للكفاءات والنوابغ العلمية (كتقديم المنح الدراسية).

- التسهيلات الاجتماعية المقدمة من البلد المضيف للمساعدة على الاستقرار النهائي (تسهيل لمّ شمل الأسر).

- القرب الجغرافي والروابط التاريخية واللغوية مع البلد المضيف؛ مثلًا، تعترف تقديرات الممثليات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية باستقرار 80 في المئة من المديرين والكفاءات والأكاديميين الجزائريين في فرنسا.

- الامتيازات المالية والمادية والاجتماعية والثقافية.

- تأثير «قصص النجاح» في الدفع نحو البحث عن فرص للدراسة والعمل في الخارج.

ثانيًا: وضعية الأدمغة الجزائرية المهاجرة في الخارج رؤية سوسيواقتصادية

استنادًا إلى عدد المسجلين لدى الممثليات الدبلوماسية والقنصلية، بلغت الجالية الجزائرية في الخارج 1837540 فردًا حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2012. كما تقدر الأمم المتحدة وجود نحو 2.1 مليون جزائري مقيم في الخارج، منهم

18.5 في المئة خارج بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وفي المقابل، يقدر عدد السكان من أصل جزائري بأكثر من 1.313 مليون فرد في بلدان هذه المنظمة[1005].

يقيم معظم المهاجرين الجزائريين النظاميين البالغ عددهم 961850 (2012) في الاتحاد الأوروبي، وتحديدًا في فرنسا 721796 (75 في المئة)، وإسبانيا 60207 (6.4 في المئة)، والدول الأخرى (7.6 في المئة)، خصوصًا كندا (3.5 في المئة). وتشير هذه الأرقام إلى تحول الجزائريين نحو وجهات جديدة؛ مثلًا، تضاعفت هجرة الجزائريين إلى إسبانيا بين عامي 2002 و2012 بنسبة نمو تقدر بـ 7.1 في المئة، وكذا كندا بين عامي 2001 و2006 بنسبة 6.0 في المئة[1006].

1 - الكفاءات الجزائرية المهاجرة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

بداية، تعتبر الجزائر حالة متميزة بين باقي الدول العربية؛ كون هذا البلد عانى افتقاد عدد كبير من أطره في التسعينيات حين غادر عدد كبير من أطر معاهد الجزائر وجامعاتها نتيجة عدم الاستقرار السياسي. وبحسب بعض التقديرات، 70 في المئة من أساتذة معهد الرياضيات غادروا البلد في اتجاه البلد الذي درسوا فيه. لكنّ هناك تقديرات تفوق هذا العدد، تذكر أن 40 ألفًا غادروا الجزائر خلال التسعينيات منهم 10 آلاف طبيب استقروا في فرنسا، وثلاثة آلاف باحث في الولايات المتحدة (طبقًا لتقديرات جريدة **المجاهد** في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2009)[1007]. ويمثل المهاجرون الجزائريون المهرة نسبة 26 في المئة من جملة المهاجرين الجزائريين المقيمين في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (أو ما يعادل 267799 شخصًا)، منهم نسبة 1.2 في المئة حاصلة على شهادة الدكتوراه (أعلى مستوى للدراسة). كما يلاحظ أن 24.8 في المئة من النساء و27 في المئة من الرجال لديهم مستوى تعليمي عالٍ. وتعتبر هذه النسب مستقرة تقريبًا[1008].

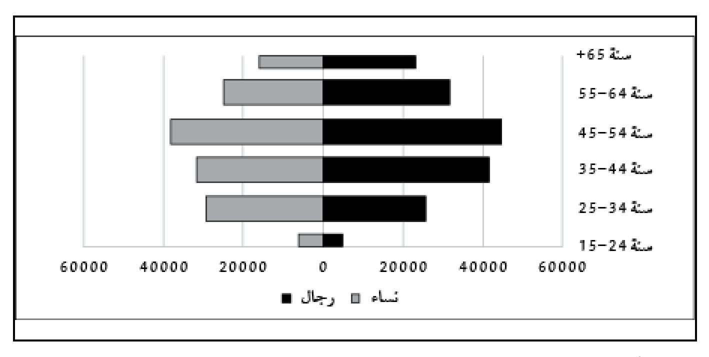
أما توزّع الكفاءات المهاجرة من أصول جزائرية، فيمكن فهمه من خلال مستويات عدة[1009]:

- بحسب العمر؛ هناك هيمنة للفئة الناشطة (35-54 عامًا) في كلا الجنسين، وهذا أكثر من الفئة العمرية (25-34 عامًا) التي لا تقل أهمية عن الفئة العمرية السابقة.

يعكس الهرم العمري وفق الشكل (5-20) أهمية الكفاءات المهاجرة - في فرنسا على سبيل المثال - بحسب اختلاف الفئات العمرية، كما يُظهر عدد من هم في سن 65 فما أكثر، الذين هم على الأرجح في فترة التقاعد، مع وجود توازن نسبي بين حصّتي النساء والرجال.

الشكل (5-20)

الهرم العمري للكفاءات الجزائرية المهاجرة إلى فرنسا (2012)



المصدر:

Ibid., p. 50.

يمكن ملاحظة تقلص الفارق في نسب الرجال والنساء من بداية عام 2000، كما يمكن تفسير هذا بزيادة الاستقلالية في التنقل لدى العنصر النسوي، وكذا تزايد أوضاع لم شمل الأسرة وتشجيع الجنسين على الاستقرار في الخارج.

- بحسب الدول المضيفة؛ تشير البيانات إلى أن أغلبية الكفاءات الجزائرية تستقر أساسًا في فرنسا (75 في المئة)، وفي المركز الثاني تأتي كندا (11 في المئة) وبريطانيا (4 في المئة)، كدول لها أولوية في الاستقرار النهائي للمهاجرين المهرة، ومع ذلك يُلاحظ تحول إسبانيا وإيطاليا أيضًا إلى وجهتين مفضلتين بعد فرنسا وكندا للجزائريين عمومًا. ولفهم البعد الحقيقي لهجرة الأدمغة، لا بد من توضيح الوضع الحقيقي لهؤلاء المهاجرين المؤهلين من أصل جزائري؛ إذ لا يوجد سوى 24 في المئة من حاملي «الجنسية الجزائرية» في الدولة المستقبلة، في حين أن 75 في المئة من المهاجرين الجزائريين المهرة يحملون جنسية البلد المضيف، بمن فيهم 48 في المئة من مزدوجي الجنسية.

الشكل (20-6)

توزّع الكفاءات المهاجرة بحسب طبيعة الوضعية في الدول المستقبلة (بالنسبة المئوية)



المصدر:

Ibid., p. 51

2 - الكفاءات الجزائرية المهاجرة في دول الاتحاد الأوروبي - حالة فرنسا

ظلت فرنسا وقتًا طويلًا الوجهة الأكثر هيمنة وجذبًا للمهاجرين الجزائريين قبل استقلال بلادهم عنها، وامتدت تدفقات هذه الهجرة إلى فترة ما بعد الاستقلال، وكانت تلك المرحلة التي شهدت إبرام عقود بين الجزائر وفرنسا للاتفاق على اللجوء اللاحق للقوة العاملة الجزائرية في إطار قانوني. غير أن الجزائر أوقفت تمامًا هجرة العمل هذه في عام 1973، بعد الحوادث العنصرية التي شهدتها مرسيليا في العام نفسه، وأصبحت الهجرة إلى فرنسا أكثر ارتباطًا بظروف التجمع العائلي[1010].

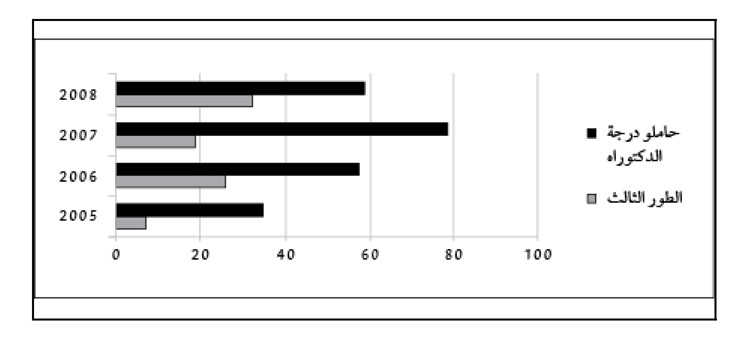
في فرنسا، عدد كبير من الجزائريين المؤهلين، يقدر بـ 139 ألفًا مع وجود 454 ألف مهاجر مؤهل (بكالوريا + عامين) أو ما يعادل 31 في المئة من المجموع، وهو المعدل الأعلى من المتوسط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويُلاحظ أن نزيف الأدمغة يتركز أكثر في فئات حاملي شهادة البكالوريوس، والمهندسين والأطباء؛ أي يمس نحو 52800 من الخريجين، 33 في المئة من الأطباء و27 في المئة من المهندسين و33 في المئة من حاملي شهادة البكالوريوس في الأقل. ربما ترتفع هذه النسبة إلى 68 في المئة إذا دُمج الحاصلون على (بكالوريا + عامين) بعد إتمام دراساتهم الأكاديمية[1011].

إذًا، يتبين لنا أن عددًا كبيرًا من المهاجرين المولودين في الجزائر قد استقر في فرنسا (المغتربون الجزائريون)، من ضمنه أطباء جزائريون في المستشفيات الفرنسية. واستنادًا إلى بيانات نشرتها نقابة الأطباء في فرنسا (2014)، فإن 54168 طبيبًا ولدوا خارج فرنسا، أو ما يمثل 26 في المئة من القدرات الطبية في فرنسا، بحسب المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية. ويمثل الأطباء من أصول مغاربية (الجزائر، والمغرب، وتونس) نحو 40 في المئة من الأطباء الأجانب المسجلين في النقابة، وأكثر من نصف الأطباء المغاربة هم من أصول جزائرية، يقدر عددهم بنحو 10318 طبيبًا، 92 في المئة منهم موظفون أجراء. ولعل النقطة الأبرز في هذا الشأن وجود 27 في المئة من الأطباء نالوا تعليمهم في الجزائر. على الرغم من ذلك، تبقى هذه الإحصاءات تقريبية، ذلك أن في ظل قلة البيانات، وربما الشكوك في صدقيتها، فإنه يصعب وضع تقويم دقيق لخسارة الجزائر من الأطباء؛ فبيانات تحقيق بشأن التشغيل (2012) قدرتها بنحو 17658 طبيبًا، وقدّرت نقابة الأطباء الفرنسيين (2014) العدد بنحو 10318 طبيبًا، بمن فيهم 2858 طبيبًا تلقوا تكوينهم في الجزائر؛ ما يجعل من الصعب تحديد عدد هؤلاء مقارنة بالعدد الإجمالي للأطباء في سن الشغل[1012].

تُثار في هذا الصدد إشكالية ذات شقين: تتعلق **الأولى** بمصير الأطباء الذين أُرسلوا إلى فرنسا بتمويل جزائري (منحة دراسية حكومية)؛ وتتعلق **الثانية** بتساؤل عن تخصصات هؤلاء الأطباء، ما يطرح بحدة مسألة الخسارة التي تتكبّدها الجزائر جراء تفريطها في كفاءاتها الطبية المتخصصة.

الشكل (20-7)

تطور عدد الكفاءات المهاجرة في فرنسا من ذوي حملة الشهادات الجزائرية



المصدر:

Ibid., p. 54.

يوضح الشكل (20-7) تطور المهارات الجزائرية التي تكوّنت في الجزائر، مع أقلية من الحاصلين على درجة الدكتوراه (الطور الثالث)، فضلًا عن أولئك الذين تخرجوا بشهادات طب من الجزائر، ثم غادروا إلى فرنسا. وبيّن تحقيق الشغل الذي أُجري في عام 2007 أن 80 في المئة من الأطباء حصلوا على شهاداتهم في الجزائر، ما ترافق مع زيادة قدوم حاملي الدراسات العليا من الجزائر من عام إلى آخر.

كما يلاحظ أن أكثر من نصف المهاجرين الجزائريين المؤهلين يملك عقود عمل غير محددة زمنيًا، وأن 11 في المئة منهم يمارسون نشاطًا مهنيًا حرًا، في حين أن 9.2 في المئة هم من العاطلين من العمل. وبحسب الفئتين الاجتماعية والمهنية، يلاحظ أن 34 في المئة من الجزائريين ممن يعيشون في فرنسا هم أطر يشغلون مناصب فكرية، في مقابل 14 في المئة من الموظفين[1013].

تعطي هذه المؤشرات كلها لمحة موجزة عن هجرة الأدمغة إلى فرنسا، مع وجود اختلافات بين النساء والرجال بهيمنة طفيفة للعنصر الأنثوي في فئة الشباب، ومعظمهم ناضجون (الفئة العمرية 25-45)، مع وجود عدد كبير من الأطباء

ممن تخرجوا في الجزائر، الأمر الذي يلاحظ أيضًا في نمو عدد الجزائريين ممن يحملون شهادات الطور الثالث ويعتبرون الأكثر نشاطًا، وهم يعانون البطالة بالتأكيد، لكن أقل كثيرًا ممن ليس لديهم تكوين جامعي. كما يلاحظ انخفاض مستوى البطالة عند الكفاءات، سواء من خلال شغلهم الوظائف التي لا تتطلب مستوى أعلى أو أقل أجرًا، الأمر الذي يمكن أن يمنح الفرصة لعودة هذه الكفاءات إلى الجزائر، أو ما يعرف بظاهرة عودة الأدمغة المهاجرة[1014].

إجمالًا، يمكن القول إنّ استمرار هذا النزيف في الأدمغة الجزائرية ما هو في الحقيقة إلا خصم من رصيدها الفكري وقدراتها البشرية؛ ما انعكس سلبيًا في مكانة البلاد على مستوى بناء مفهوم الاقتصاد المرتكز على المعرفة والابتكار. وفي هذا الصدد، حلّت الجزائر متأخرة في التصنيف العالمي للاختراع لعام 2015 في المرتبة 126 عالميًا، بعد حصولها على 24.4 نقطة وفق سلم التصنيف، وهي بعيدة جدًا من ترتيب تونس التي احتلت المرتبة 76 (33.5 نقطة)، والمغرب الذي حلّ في المرتبة 78 (33.2 نقطة)[1015].

تقودنا هذه المفارقة التي يعرفها الأنموذج الجزائري إلى ضرورة البحث عن طرائق وبرامج لتحويل ظاهرة نزيف الأدمغة من مشكلة إلى مكسب، خصوصًا أن هناك تجارب عالمية عدة أثبتت إمكان الاستفادة من الكفاءات والخبرات المهاجرة بطريقة أكثر عقلانية وواقعية؛ فبدلًا من الحديث عن المطالبة بعودة هذه الأدمغة، وهي السياسة التي أثبتت عدم جدواها في الماضي، أصبحت هناك بدائل أخرى تعتمد على بناء شراكة وتعاون مع العلماء المغتربين، بإيجاد حالة من الاتصال الدائم بهم من خلال تطور وسائل الإعلام والاتصال، أو ما بات يوصف في أدبيات كثيرة بـ «شبكات مجتمع الشتات المعرفي».

ثالثًا: نحو الاستفادة من الكفاءات الجزائرية المهاجرة تجارب عالمية ورهانات مستقبلية

ابتداءً من العقد الأخير للقرن العشرين، تبلور على سطح أدبيات الهجرة الدولية توجه جديد مثّل منعطفًا مهمًا، بل تغيرًا في طريقة تناول موضوع الهجرة عمومًا والعلميين المغتربين خصوصًا، ينطلق من شروع عدد كبير من المجموعات من ذوي المهارات العالية في تجسيد وبناء لعلاقات تواصل مع دولهم الأصل والمساهمة في تنميتها، من دون مغادرة الدول المتقدمة التي يعملون ويقيمون فيها، ولا سيما أن منطق العولمة والبيئة التمكينية التي وفرتها ثورة المعلومات والاتصالات أبقت مهاجري اليوم، بخلاف مهاجري الأمس، في حالة اتصال دائم مع محيطهم الأصلي، من خلال البنى الشبكية الجديدة التي استحدثوها بالتنسيق مع بلدانهم[1016].

1 - من نزيف العقول إلى كسب العقول: الأنموذج الهندي

تضاعف في الأعوام الأخيرة عدد الهنود المهاجرين إلى الخارج على نحو لافت، خصوصًا من أصحاب الكفاءات وطلاب الجامعات؛ ما أدى إلى تنامي مخاوف حقيقية بشأن الآثار السلبية التي قد تنجم عن تواصل نزيف الأدمغة من الهند، لمصلحة الدول المتقدمة في أميركا الشمالية وأوروبا.

بلغة الأرقام، بلغ عدد الهنود المهاجرين في عام 2010 نحو 11.4 مليون شخص، وهو الثاني في العالم بعد المكسيك (11.9 مليون مهاجر)؛ ما جعل الهند في مقدم الدول الأكثر فقدانًا وتصديرًا لعمالها من ذوي المهارات العالية إلى الأسواق الخارجية؛ مثلًا، كانت الهند في عام 2000 البلد الأول عالميًا من حيث إرسال علماء الفيزياء بـ 57383 فيزيائيًا أو 9.9 في المئة من إجمالي الفيزيائيين الذين يدرسون في الخارج. أما على مستوى البعثات الطلابية إلى الخارج، فيحتل الطلاب الهنود المرتبة الثانية بعد الصين (421100) بنسبة 5.5 في المئة (153300) من أصل 2.8 مليون، وهو مجموع الطلاب الذين يدرسون خارج دولهم على المستوى العالمي.

تعتبر الهندسة الوراثية والعلوم الإحيائية أكثر القطاعات تضررًا من هجرة الكفاءات؛ ذلك أن نحو 90 في المئة ممن يدرسون هذه التخصصات في مرحلة ما بعد التدرج يواصلون دراساتهم في الولايات المتحدة، كما تسجل الهند أعلى معدل اغتراب من الأطباء بنسبة 8 في المئة، في مقابل 1 في المئة في الصين[1017].

إضافة إلى ذلك، من خلال مسح أجراه سرفانتس .Cervantes، وغالاك .Dominique Guellec، في عام 2001، تبين أن من بين الأجانب الخريجين المستفيدين من شهادة الدكتوراه في مجال العلوم والتقانة في العام الدراسي 1990/1991، قرر 79 في المئة من الطلاب الآتين من الهند، و88 في المئة من الصينيين، البقاء والاستقرار للعمل في الولايات المتحدة. في المقابل، قرر 11 في المئة من الكوريين و15 في المئة من اليابانيين ممن حصلوا على شهادات الدكتوراه في الهندسة والعلوم من الجامعات الأميركية العمل في الولايات المتحدة في عام 1995[1018].

لتدارك هذا الأمر، أسس العلماء الهنود في المهجر شبكات شتات معرفي خاصة بهم، من خلال رابطة العلماء الهنود العاملين في وادي السيليكون، ومركز الصناعات المعلوماتية في الولايات المتحدة، ومنظمة رجال الأعمال الهنود العاملين في وادي السيليكون. وساهمت هذه الشبكات في أداء دور مهم في نقل هذه الصناعات من الولايات المتحدة إلى الهند، والعمل على تطوير قطاع تقانة الإعلام والاتصال في الهند، من خلال ابتكار نماذج أعمال جديدة قائمة على التزويد الخارجي والانتقال بالصناعة المعلوماتية الهندية إلى العالمية، والترويج لأنموذج التزويد الخارجي للبحث والتطوير.

في الوقت نفسه، تفاعلت الحكومة الهندية إيجابيًا مع هذه المبادرات من خلال اتخاذ جملة من التدابير التنظيمية والقانونية، كإنشاء مؤسّسات متخصصة، ساهمت بفاعلية في إنجاح هذه التجربة، منها وزارة خاصة مسؤولة عن الهنود في الشتات، وشبكات مقامة بمبادرة من المغتربين أو من الحكومة الهندية، واتفاقات ثنائية مع الحكومة الأميركية، إضافة إلى تقديم مجموعة من الحوافز، كالسماح بازدواجية الجنسية، وعقد مؤتمر سنوي للهنود المغتربين، وتسهيلات لتعيين العلماء الهنود العائدين في الجامعات الهندية، وبرنامج منح وإقامات علمية ... إلخ[1019].

بقي مقدار التحويلات في أوج الأزمة الاقتصادية في 2008 مستقرًا تقريبًا، وذلك بسبب الانتشار الجغرافي للمهاجرين الهنود؛ فبعد تناقص هذه التحويلات بـ 1 في المئة في عام 2009 مقارنة بعام 2008 (49.9 مليار دولار)، قُدرت هذه التحويلات في عام 2010 بـ 55 مليار دولار. ومقارنة ببعض المناطق الأخرى التي تعاني انخفاضًا في تدفقات التحويلات، كالجزائر مثلًا، تواصل الهند زيادة التحويلات المالية إليها[1020].

إضافة إلى ذلك، ساعد الشتات المعرفي للهند في الخارج في إقامة شراكة استراتيجية طويلة بين الهند والولايات المتحدة لتطوير صناعة البرمجيات في الهند، التي صارت تساهم بنسبة 14 في المئة من صافي الناتج المحلي؛ إذ توجد 19 شركة برمجيات من أصل أول عشرين شركة في الهند، أسّسها ويديرها رجال أعمال هنود كانوا في المهجر، كما يعود الفضل في إقامة مئة شركة متعددة الجنسيات لمراكز بحث خلال عام 2003 إلى التنسيق مع علماء هنود عائدين[1021].

تثبت المعطيات السابقة كلها أن أنموذج شبكات الشتات المعرفي للهند، وبدرجة أقل بعض النماذج الأخرى في أميركا اللاتينية (مثل شبكة كالداس في كولومبيا) وأفريقيا (شبكة جنوب أفريقيا للكفاءات المهاجرة في الخارج)، تعد نماذج أكثر براغماتية من حيث جعل ذوي الكفاءات المغتربين نافعين لبلدهم الأصلي؛ لأن هذا الأنموذج لا يفترض العودة البدنية لعلماء البلد، بل يقتضي تطوير شبكة من الباحثين المغتربين هدفها تواصل الكفاءات معهم من جهة، وتوطيد علاقاتها ببلدها حتى تستطيع المساهمة - حيثما وجدت - في التنمية الاقتصادية والعلمية والتقانية لبلدها الأم، وخلافًا لنماذج أخرى اختارتها دول جنوب شرق آسيا، مثل كوريا الجنوبية، وتايوان، والصين، التي تفترض إعادة إنتاج ظروف العمل نفسها في البلد الأم، وتنظيم عودة لحاملي الشهادات العليا. بهذه المواصفات، يعتبر هذا الأنموذج صعب الإسقاط على بعض الدول العربية كالجزائر مثلًا؛ لأنه مكلف ويتطلب ضخ مال كثير، ولا سيما مع بقاء عوامل الدفع نفسها التي كانت وراء هجرة هذه النخب أصلًا[1022].

إذًا، في خضم هذا النقاش وأمام تسابق الدول للظفر بخدمات كفاءاتها وخبراتها الفنية المهاجرة في الخارج، يبرز السؤال مجددًا عن قدرة الدول العربية على وقف تدفق وهجرة عقولها، أو حتى في الاستفادة منها في أثناء وجودها في بلدان المهجر، ولا سيما أن المعطيات الراهنة تتحدث عن عدد غير محدد من العلماء العرب الذين أبدعوا في الدول المتقدمة، وشغلوا مناصب علمية راقية في كبريات المؤسسات والمراكز العلمية. وتكفي الإشارة، هنا على سبيل المثال لا الحصر، إلى عالم الطب الإشعاعي الجزائري وأستاذ التصوير الإشعاعي التشخيصي في جامعة جونز هوبكنز، والمدير الخامس عشر لمعاهد الصحة القومية (2002-2008) في الولايات المتحدة. ولمناسبة ذكر هذا العالم الجزائري، يتبادر إلى الأذهان سؤال مهم: هل استفادت الجزائر، ولو بالنزر اليسير، من الخبرات الطبية عند هذا العالِم، وغيره من الأطباء الجزائريين المنتشرين في مختلف المستشفيات الأوروبية والأميركية والكندية، خصوصًا أن قطاع الصحة في الجزائر مثلًا يعاني واقعًا أليمًا؟

2 – وقف نزيف الأدمغة في الجزائر: مسؤولية من؟

إنّ التوجه نحو الاستفادة من المهارات الجزائرية المقيمة في الخارج أصبح ضرورة قصوى للبلاد، في ظل نجاح عدد من الاقتصادات في العالم في تحقيق التنمية القائمة على أسس المعرفة والإبداع؛ ما يجعل لدور هذه الكفاءات المهاجرة بعدًا استراتيجيًا في هذه العملية، إلى جانب أهميتها الرمزية والثقافية. غير أن نجاح هذا المسعى وتحقيقه يبقيان مرهونين بفهم مستويين أساسيين يكمل أحدهما الآخر: يتعلق الأول بطبيعة الخطاب السياسي تجاه هذه الكفاءات المهاجرة وانعكاساته على أرض الواقع، ويتوقف الثاني على مدى وجود استعداد ورغبة حقيقيين عند الأطر الجزائرية المهاجرة في المساهمة في نقل المعارف والتقانة إلى داخل البلاد، على شاكلة الأنموذج الهندي مثلًا، وهو ما يستدعي التفصيل في طبيعة هذا الخطاب عند كل مستوى، ومدى الاستجابة الممكنة تجاه الاستراتيجيات المطروحة لوقف نزيف الأدمغة في الجزائر.

أ – المستوى الأول: السياسات الحكومية الجزائرية تجاه العقول المهاجرة... ثقل الخطاب وبؤس الواقع

بداية، من المهم تأكيد أن الخطاب الرسمي شدّد في الأعوام القليلة الماضية على محورية مشاركة الكفاءات المهاجرة في تجسيد مشروعات التنمية المنشودة، والمساهمة في إخراج البلاد من أزماتها الاقتصادية والاجتماعية المتتالية التي تعرفها، وهو التوجه السياسي الذي أكدته خطابات مسؤولي الحكومات الجزائرية المتعاقبة، في أثناء زياراتهم المختلفة عددًا من دول العالم.

بصفة عامة، مرت السياسات الحكومية في الجزائر في ملف التعامل مع هجرة الأشخاص إلى الخارج عمومًا والكفاءات خصوصًا، بمراحل عدة، بحسب فترات زمنية معينة يمكن أن نوجزها في الآتي[1023]:

- **ضمن اتفاقات إيفيان**: ينبغي لنا أن نذكر أن إدارة مراحل الهجرة الجزائرية المختلفة تعكس تطور اتفاقات إيفيان على حركة الأشخاص بين الجزائر وفرنسا، وتضمن هذه الاتفاقات حرية تنقل الأفراد بين البلدين. ويشار هنا إلى المبادرة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لإنشاء هيئة لتنظيم حركات الهجرة لضمان فرص العودة إلى الجزائر، والتي أنشئت بموجب المرسوم الرقم 9962 - في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1962، وعرفت باسم «المكتب الوطني لليد العاملة». وكان هدف هذه الهيئة ضمان تدفق العمال الجزائريين وعودتهم، وكانت هي المسؤولة عن وضع العمالة الماهرة في بعض البلدان.

- **في إطار اتفاقات عام 1968**: تطور تطبيق اتفاقات إيفيان في وقت لاحق في عام 1968 بتوقيع اتفاق جزائري - فرنسي ينص على منح شهادة إقامة مدة خمسة أعوام لكل جزائري يصل إلى فرنسا بعد الأول من كانون الثاني/يناير 1966، والاستفادة من الإقامة عشرة أعوام للجزائريين الموجودين على الأراضي الفرنسية قبل ذلك التاريخ.

- **استراتيجيا إعادة الإدماج لعام 1973**: وضعت الجزائر بعد عام 1973 جهازًا جديدًا لإعادة تنظيم عودة المهاجرين الجزائريين إلى بلدهم الأصلي باسم «سياسة إعادة الإدماج»، وأدرجته كمبدأ في الميثاق الوطني لعام 1975. وأُنشئت ضمن هذا الجهاز في وقت لاحق لجنة إعادة الإدماج الوطني من المهاجرين الجزائريين تحت توصيف مصطلح «مواطن مقيم في الخارج»، برئاسة رئيس الوزراء، وكلّفت تطوير آليات تتيح إعادة إدماج المواطنين الذين يعيشون في الخارج. واتُخذت مجموعة من التدابير لتحقيق ما جاء في هذا البرنامج، لكن النتائج لم تتلاءم مع الأهداف المرجوة، واستمرت زيادة عدد المغادرين إلى الخارج؛ ما حدا بالحكومة الجزائرية إلى التوجه نحو تنفيذ نهج جديد بعد التخلي عن سياسة إعادة الإدماج، نتيجة هبوط عائدات تصدير النفط والغاز.

- **تعبئة المستثمرين**: شُرعَ بهذه السياسية الجديدة كأول تجربة لاستقطاب رؤوس الأموال من المهاجرين، وأُشير إلى هذا المشروع باسم الاستثمار الأول، ثم الاستثمار الثاني، وذلك في أواخر سبعينيات القرن الماضي. لكن سوء الإعداد وعدم وجود تعريف واضح للأهداف أعطيا نتائج متواضعة. إضافة إلى ذلك، فإن من كان يأتي من المغتربين كان من محدودي المستوى، ولم يقدم قيمة مضافة إلى الاقتصاد الجزائري، فضلًا عن افتقار ممثلي الوزارات والمنظمات الجزائرية إلى رؤية مستقبلية واضحة للاستفادة من التحويلات المالية وخبرات الجزائريين الذين يعيشون في الخارج.

- **تجربة مؤتمرات الهجرة**: طرح إخفاق التجارب السابقة، إضافة إلى تباين نتائج سياسة التعبئة للاستفادة من تحويلات المهاجرين، مسألة تنفيذ نهج جديد يرتكز على تنشيط «مؤتمرات بشأن الهجرة». وعُقد هذا النوع من المؤتمرات في الجزائر في عامي 1995 و1996، بمشاركة أكثر من 800 شخص يمثلون جمعيات المهاجرين ومنظماتهم وعدد من الإدارات الوزارية. غير أن هذه الاجتماعات لم تتمكن من تحقيق هدفها الأساس؛ أي تشجيع استثمارات المهاجرين وتعزيزها في بلدهم الأصلي.

- **سياسات مجموعات العمل**: نظرًا إلى محدودية الصيغ السابقة، اتجهت الدولة الجزائرية إلى التركيز على اتباع السياسات القطاعية لإدارة مشاركة المهاجرين المؤهلين تأهيلًا عاليًا في تنمية بلدهم. بدأ تنفيذ هذا التوجه الجديد مع إنشاء أمانة الدولة لدى وزارة الخارجية، ثم عُوضت بوزارة منتدبة تتبع وزارة الشؤون الخارجية، وضُمت في ما بعد إلى مصالح رئاسة الحكومة.

تفاديًا لصيغة المؤتمرات، نجح المسؤولون على رأس وزارة الدولة المنتدبة في تأسيس مجموعات عمل، تتضمن مجموعة من الخبراء والإداريين يمثلون مختلف الوزارات المعنية بالجوالي الجزائرية في الخارج. في هذا الصدد، بدأت تتضح جليًا مظاهر الاهتمام الخاص الذي أصبحت تحظى به الكفاءات والمهارات الجزائرية المغتربة، وهذا ما أكدته المقترحات التي رفعتها مجموعات العمل. من بين ما تضمنته:

- إعداد ملفات للكفاءات المقيمة في الخارج.

- إنشاء شبكات للربط مع هذه الكفاءات.

- إنشاء موقع إلكتروني لتشجيع إنشاء تنظيمات خاصة بهذه الكفاءات.

إضافة إلى ذلك، اعتُمدت هذه المقترحات في برنامج الحكومة الخاص بالجوالي الجزائرية المقيمة في الخارج. ومما يحسب على هذه المبادرة تفادي الركود والبيروقراطية التي ميزت صيغة اللقاءات والاجتماعات، غير أن تعاقب عدد من المسؤولين على رأس هذه اللجان لم يضمن الاستمرارية في العمل؛ فعندما يُعيّن مسؤول جديد على رأس الوزارة المكلفة، يقوم مباشرة هو الآخر بتعيين مجموعات عمل جديدة تعيد الأمور إلى نقطة الصفر، وهذا فضلًا عن المشكلات الناجمة عن تدخل مختلف أصحاب المصالح في تحديد خطة العمل المتبعة.

- **تنظيم التكوين في الخارج**: لا تقتصر إدارة ملف هجرة الأدمغة على تعبئة المهارات المستقرة في الخارج ومشاركتها فحسب، بل يغطي أيضًا عنصر التكوين في الخارج، وهو الخيار الذي لجأت إليه الجزائر في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته. وقد أعطت هذه السياسة نتائج مرضية في مجال تكوين عدد من الأساتذة والمديرين الفنيين في الخارج. غير أن عدم عودة جزء من هذه البعثات، بمن فيها طلاب الجامعات إلى البلاد، دفع بالحكومة إلى استحداث نظام جديد لمراقبة الدفعات التي تذهب إلى التكوين في الخارج، ويستند إلى ثلاثة تدابير هي:

• وضع صيغ جديدة للإقامة العلمية التي تستهدف تكوين الأساتذة في الخارج، مع تشديد الإجراءات في مجال تقديم المنح الدراسية للطلاب، وقصرها التركيز على التخصصات التي لا تُدرّس في الجزائر.

• إصدار مرسوم خاص برتبتي أستاذ زائر وأستاذ مشارك لتنظيم دخول الجامعيين الجزائريين الذين يعيشون في الخارج.

• تحسين أجور أساتذة الجامعة في الجزائر لمنع مغادرتهم إلى الخارج بحثًا عن ظروف عمل أفضل.

- **وضع شبكة للكفاءات**: إن الحديث عن تسيير الكفاءات الموجودة في الخارج يقود مباشرة إلى مسألة إنجاز شبكات خاصة بهؤلاء؛ ذلك أنه في سياق تنفيذ برنامج المعرفة من طريق الرعايا المغتربين في الجزائر، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وضعت وزارة الشؤون الخارجية بنك بيانات لتحديد الكفاءات الجزائرية المقيمة في الخارج، وتلك المستقرة في الوطن. وتوجد هذه الشبكة على مستوى مركز الدراسات والبحوث في الإعلان الآلي والتقنيات، الذي خصص حيزًا، في موقعه للبريد الإلكتروني، لعدد من الكفاءات الجزائرية المقيمة في الخارج.

- **تمكين المستثمرين الأجانب**: إن الشق المتعلق بالاستفادة من المستثمرين المغتربين لم يُهمل؛ فتبعًا للصيغ السابقة، المذكورة آنفًا، انخرطت الجزائر في مشروع المتوسطي، وبادرت الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار إلى وضع مبادرة لتشجيع استثمار المغتربين في داخل الجزائر، باعتبار أن لهؤلاء المغتربين الحق في الاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة في البلاد، وعلى هذا الأساس عُقدت ورشة عمل في أيار/مايو 2004 لمناقشة سبل جذب هؤلاء المغتربين، تلتها ورشة أخرى في حزيران/يونيو 2005 لتقويم النتائج على الأرض.

- **محاور السياسات تجاه الجوالي الجزائرية في الخارج**: تواصل تشجيع حركة الكفاءات الجزائرية عندما ضُمّ ملف الهجرة إلى وزارة التضامن الوطني. وفي هذا السياق، أُنشئ موقع ومجلة على شبكة الإنترنت، كما نُظّمت في تموز/يوليو 2009 أول جامعة صيفية استضافت وفودًا من الجوالي الجزائرية في الخارج، تضم باحثين وعلماء، إضافة إلى ممثلي الوزارات والوكالات الحكومية والجامعات الجزائرية. وشمل برنامج هذه الجامعة مجموعة من النقاط، يمكن إيجازها في المحاور الآتية:

• ركّز المحور **الأول** من البرنامج على المساهمة في تحسين معرفة الجوالي الوطنية في الخارج بجملة من الأمور، تحديدًا تطوير التشريعات واللوائح لفهم أفضل لمشكلات الهجرة، وإنشاء هيئة استشارية تمثيلية للجوالي باسم «مجلس الجالية الوطنية في الخارج»، وهو مسؤول عن المساهمة في صوغ سياسة للهجرة، تدافع عن مصالح الجوالي، وتسهل الإجراءات الإدارية للمواطنين الذين يعيشون في الخارج. كما يتحدث المحور نفسه عن تحسين مستوى جودة الخدمات المقدمة من الممثلين الاجتماعيين والاقتصاديين المعتمدين في السلك القنصلي.

إضافة إلى ذلك، تُعتبر دراسة تدفقات الهجرة، وإنشاء إطار تعاوني بين القطاعات، ومراقبة الهجرة الجزائرية الدولية، وإطلاق الدراسات والتحقيقات بشأن وضع الجزائريين في الخارج، وإحصاء المواطنين، ووضع ملف عن الكفاءات العلمية والتقنية التي تعيش في الخارج، من بين تلك الأهداف.

• يتعلق المحور **الثاني** بنشاط المعلومات والاتصالات، ولا سيما باستحداث يوم وطني للجوالي الجزائرية التي تعيش في الخارج، وإنشاء شبكة من المواطنين الجزائريين الذين يعيشون في الخارج، وتنظيم لقاءات سنوية مع المغتربين، وأخيرًا وضع خطة اتصالات لتسهيل التفاعل مع البلاد.

• يتعلق المحور **الثالث** بحماية الجوالي في البلدان المضيفة، من خلال صوغ خطة استراتيجية لمكافحة أشكال التمييز العنصري والعنف، والدفاع عن مصالح المواطنين المعنوية والمادية، وتنظيم عودة المرحّلين والوافدين غير القانونيين.

• يرتبط المحور **الرابع** بالنشاطين الاجتماعي والاقتصادي اللذين يهدفان إلى تحسين ظروف استقبال مشاركة الجوالي في تنمية المجتمع في البلاد، وتشجيع التضامن بين المواطنين الجزائريين في أثناء الكوارث والنكبات.

• يتعلق المحور **الخامس** والأخير بتشجيع النشاطات التعليمي والاجتماعي والثقافي والرياضي والترفيهي، كإقامة رحلات سياحية للشباب الجزائريين المغتربين في الخارج.

هذه أهم الاستراتيجيات التي حاولت الجزائر من خلالها تشجيع الاستفادة من كفاءاتها العلمية في الخارج، سواء بعودتها المادية إلى البلاد، أم بالتواصل الدائم معها وهي في المهجر. غير أن تتبع تجسيد هذه السياسات والبرامج يصطدم بهوة واسعة بين ما يروج في خطابات السياسيين والمسؤولين الرسميين من جهة، وما هو موجود في الواقع من جهة أخرى. يمكن التدليل على هذا التناقض في بقاء مقومات الطرد نفسها الموجودة في البيئة الإدارية والسياسية والتشريعية للبلاد، ونستشف هذا من نواحٍ عدة:

- من الناحية الإدارية؛ على الرغم من الوعود الكثيرة التي أُطلقت بشأن تسريع الإجراءات الإدارية والقضاء على مظاهر البيروقراطية في المؤسسات الجزائرية، فإن واقع الحال يشي بعكس ذلك؛ فهذه الكفاءات والمهارات التي تعيش في الداخل تجد صعوبة بالغة في إعداد ملف إداري بشأن مشروع بحثي ما، فكيف ستكون حال من يأتي من هذه الكفاءات من الخارج؟ وهذه العراقيل اختصرها رئيس الرابطة الوطنية للمخترعين الجزائريين في حوار له مع جريدة **الوطن** الجزائرية الصادرة في 27 نيسان/أبريل 2005: حين وصف هذا الواقع بقوله: «الاختراع هو كارثة في الجزائر». وصرح بأنّ كل إيداع براءة اختراع يتطلب دفع غرامة سنوية تقدر بـ 10 آلاف دينار (100 دولار أميركي). وإذا كانت هناك مجموعة من براءات اختراع مودعة من جانب مخترع واحد تصبح مكلفة للغاية؛ حتى وقت قريب، كان إيداع براءة اختراع يستغرق بين 3 و7 أعوام. فبحسب وثيقة إحصائية أنجزها المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، قدر أن كثيرًا من براءات الاختراع المودعة في الأعوام الأخيرة تأتي من أشخاص لا يذكرون صفاتهم العلمية أو البحثية؛ فلتفادي هذه الإجراءات الإدارية المعقدة، يفضل 98 في المئة من المخترعين تقديم براءات اختراعاتهم تحت مظلة المؤسسات والشركات التي يتبعونها[1024].

- من الناحية الاقتصادية؛ يمكن الإشارة إلى مشكلتين تعرقلان استفادة الجزائر من كفاءاتها المهاجرة في الخارج: تتعلق الأولى بتدهور مناخ الأعمال في الجزائر الذي ساهم بقسط كبير في عدم قدوم عدد كبير من رجال الأعمال المغتربين للاستثمار في داخل البلاد. وهذا ما تؤكده التقارير الدولية الاقتصادية المختلفة؛ مثلًا احتلت الجزائر المركز 163 في مجال تصنيف مناخ الأعمال والاستثمار لعام 2016، ما يجعل الجزائر أحد أسوأ مسارات الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأعقدها. أما النقطة الأخرى في الشق الاقتصادي، فتتعلق بضعف الإنفاق على قطاع البحث العلمي والتطوير مقارنة ببعض القطاعات الأخرى، أو ببعض الدول العربية الأخرى، حيث كانت نسبة الإنفاق على هذا القطاع 0.40 في المئة في عام 2010، وهو أفضل من المعدل المسجل في مصر (0.21 في المئة في عام 2009)، أو لبنان (0.30 في المئة في عام 2006)، لكن أقل من المعدل المسجل في الأردن (0.42 في المئة في عام 2008)، أو المغرب (0.64 في المئة في عام 2006) أو تونس (1.10 في المئة في عام 2009).

- من الناحية القانونية؛ حرمت المادة 51 من التعديل الدستوري الأخير في الجزائر 2016 الكثير من الكفاءات الأجنبية في الخارج من تولي مسؤوليات عليا في الدولة ومناصب سياسية، باشتراطها أن يحمل أصحاب هذه المناصب الجنسية الجزائرية دون سواها؛ ما يتناقض مع تصورات دول كثيرة تشجع شتاتها المعرفي المزدوج الجنسية، كالهند مثلًا.

- من الناحية السياسية؛ لا يزال عدد كبير من المسؤولين في الجزائر يعتقد أن إدارة شؤون الدولة والمجتمع لا تتطلب الرأي العلمي والإبداع الذكي، إنما تتطلب الحكمة الإدارية التقليدية؛ ففي ظل أزمات كثيرة تعرفها الجزائر اقتصاديًا (اقتصاد ريعي) أو اجتماعيًا (تفشي الجرائم) أو تربويًا (التضارب في إصلاحات المنظومة التربوية)، نادرًا ما تُستدعى مجموعة من العلماء والخبراء لإعطاء رأيها في الحلول، أو تكون الدولة مستعدة لالتزام ما يقدمه هؤلاء في تخصصاتهم.

هذه هي السمات الرئيسة للمشهد العلمي في الجزائر من زوايا مختلفة؛ ما يضع من ثمّ أمام الكفاءات الجزائرية المقيمة في الخارج مجموعة من الخيارات لرفع التحدي، والمساهمة في تجاوز هذا الوضع بحسب الإمكانات والاستراتيجيات المتاحة، والتي تتنوع بين خيار العودة وتكثيف نشاط شبكات الشتات المعرفي في دول المهجر، ومحاولة محاكاة التجارب الناجحة في هذا الميدان، كالشتات الهندي أو شتات كوريا الجنوبية وغيرهما.

ب – المستوى الثاني: العقول الجزائرية المهاجرة بين تفعيل شبكات الشتات المعرفي وخيار العودة

إنّ الإجابة التي قدمتها المهارات الجزائرية المقيمة في الخارج، بشأن مشاركتها في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدها الأصلي، يمكن ملاحظتها من خلال تصريحات مسؤولي هذه النخب العلمية الموجودة في الشتات، في مناسبات واجتماعات كثيرة نُظّمت في الجزائر وخارجها، وتؤكد مدى استعدادها لتنفيذ مشروعات لنقل المعرفة والتقانة إلى داخل البلاد، في حال توافرت الأوضاع المواتية. وعلى هذا الأساس، يمكن ملاحظة نمطين من استجابة الكفاءات الجزائرية المهاجرة لهذه النداءات، وهي كالآتي:

- **نمط الاستجابة الأولى (شبكات الشتات المعرفي)**: تتوضح معالم هذه المبادرة في بادئ الأمر مع الاستعداد الذي أبدته العقول المهاجرة من خلال المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي، والمعروف بـ «الشتات وروح المبادرة بالمغرب العربي» .Diasporas et entrepreneuriat au Maghreb). وقد قُدّمت النتائج الأولى لهذا المشروع في ندوة دولية رفيعة المستوى تحت شعار «من أجل سياسات جديدة للاستثمار في الشتات في المتوسط»، عُقدت في مرسيليا في 24 و25 حزيران/يونيو 2014. وكشف المشروع أن أكثر من 71 في المئة من المستجيبين يعتقدون أن الشتات يمكن أن يساهم في نقل المهارات والمعرفة والخبرة أو نقل التقانة، وأن الارتباط بالبلاد الأصلية لا يستثني المنطق الاقتصادي؛ إذ اعتبر 48 في المئة من المستجيبين أن الفرص الاقتصادية التي تتيحها الأسواق الناشئة في دولهم تمثل هي الأخرى حافزًا على العودة والاستثمار فيها[1025].

من هذا المنظور، أُسس في الخارج على مدى الأعوام القليلة الماضية عدد من الجمعيات التي شاركت في النقاش بشأن مسائل الهجرة والقضايا التي تهم المهاجرين العلميين خصوصًا؛ ما انعكس في ظهور شبكات مختلفة لمجتمعات الشتات الجزائري في المهجر، مثل رابطة الكفاءات الجزائرية .Association des Compétences Algériennes) التي أُسست في عام 2005، وأصبحت فاعلًا ناشطًا جدًا في مجال تعبئة المهاجرين من ذوي المهارات العالية من خلال إنشاء موقع إلكتروني خاص بها، وتنظيم اجتماعين مهمين في الجزائر بمشاركة عدد من العلماء والأكاديميين الجزائريين، وممثلين وزارات عدة ومؤسسات الدولة والجمعيات الجزائرية. وفي هذا السياق، نظّمت هذه الرابطة في تموز/يوليو 2009 في الجزائر العاصمة ندوة بشأن مشاركة المهارات الجزائرية في الخارج في مجال نقل تقانة الاتصالات إلى الجزائر.

على هذا المنوال أيضًا، أسّست شبكة الخريجين الجزائريين في المدارس الكبرى والجامعات الفرنسية .Réseau des Algériens Diplômés des Grandes Ecoles et Universités Françaises) في شكل منتدى، يضم في عضويته تجمعًا من المهاجرين الآتين من المغرب العربي وأوروبا والولايات المتحدة، لتبادل الآراء بشأن فرص العمل التي تتيحها الجزائر، والمطالبة باتخاذ الإجراءات الملائمة للإفادة من المهارات الجزائرية المقيمة في الخارج. كما تحاول هذه الشبكة تأسيس اتصال بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، من أجل إقناع الكفاءات الموجودة في الشمال بالتعاون مع نظيراتها في الجنوب بهدف بناء ما سمّته «شراكة استراتيجية بين الجزائر ومجتمع الشتات من كفاءاتها». وهذا ما تجسد من خلال المبادرة لتوظيف مديرين تنفيذيين جزائريين يعيشون في الخارج، عندما عقد أول منتدى نُظّم في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر 2008، ضم شبكة الخريجين الجزائريين ومجموعة من أرباب العمل من داخل الجزائر مثل: شركة السيفتال وشركة أوراسكوم للاتصالات وغيرهما من الشركات الكبرى العاملة في الجزائر، من أجل التعريف بهذه الكفاءات المهاجرة، وقدرتها على المساعدة في رفع جودة المنتجات الجزائرية، بغية تمكينها من المنافسة في السوق العالمية[1026].

لكن، على الرغم من تفضيل عدد من علماء المهجر المساهمة في تنمية بلادهم من بعد من خلال شبكات الشتات المعرفي، فإن ذلك لم يمنع عددًا آخر من الكفاءات من العودة إلى الجزائر أملًا في تقديم إضافة أكثر في ظل الحضور الشخصي.

- **نمط الاستجابة الثانية (هجرة العودة للكفاءات الجزائرية من الخارج)**: يمكن قياس هجرة العودة للكفاءات الجزائرية في الخارج من خلال الاطلاع على البيانات الصادرة من مؤسسات الاتحاد الأوروبي، تحديدًا من خلال مشروع «هجرة العودة في المغرب» .(Migration de Retour au Maghreb. (2006)، الذي هو عبارة عن مسح لقياس عودة المهاجرين المنتمين إلى دول شمال أفريقيا (الجزائر، والمغرب، وتونس) من أوروبا في بداية الألفية الثالثة اعتُمد تعريف هجرة العودة في المشروع من خلال ما أوصت به منظمة الأمم المتحدة للمهاجرين بصفة عامة، وهو كالتالي: هجرة العودة تعني «أي شخص يعود إلى البلاد التي ينتمي إليها، في الأعوام العشرة الماضية، بعد أن كان يصنف مهاجرًا دوليًا (في الأمد القصير أو الطويل) في بلد آخر، وقد تكون هذه العودة موقتة أو دائمة، وقد تُقرَّر العودة بشكل مستقل عن المهاجرين أو بشكل إجباري تحت ظروف غير متوقعة»[1027].

من منظور مقارن، بيّنت نتائج الدراسة التي شملت ثلاث دول مغاربية (تونس، والمغرب، والجزائر) أن اثنين من كل خمسة مهاجرين عائدين يصنفون في فئة المهاجرين المؤهلين الذين في مقدروهم نقل المعرفة إلى بلادهم الأم. كما أن الأغلبية العظمى من هؤلاء عادت طواعية إلى بلدها الأصلي، مع غلبة نسبة الرجال من المؤهلين وغير المؤهلين في العينة الإجمالية لمهاجري العودة. كما أن معظم المهاجرين المهرة العائدين تراوح أعمارهم بين 32 و44 عامًا؛ بعبارة أخرى، يمثل المهاجرون العائدون الذين تقل أعمارهم عن 44 عامًا نحو 90 في المئة من المغاربة، ونحو 70 و80 في المئة من التونسيين والجزائريين[1028].

الجدول (20-1)

التوزّع العمري لعودة المهاجرين المهرة في المغرب العربي (بالنسبة المئوية)

معدل العمر	المغرب	الجزائر	تونس
31 عامًا فما أقل	43.1	28.7	15.8
32-44 عامًا	45.4	45.4	62.3
45-57 عامًا	8.6	20.4	20.5

58 عامًا فما أكثر	2.6	5.6	1.4

المصدر:

Return Migration and Development Platform, «Methodology: Definition and Analytical Categories,» Return Migration and Development Platform/European University Institute (2011), accessed on 20/11/2018, at: https://goo.gl/FGehnY, p. 58.

بحسب البيانات المقدمة في هذا التحقيق، جرى التوصل إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بهجرة العودة عند عموم الكفاءات المغاربية، وهي كالآتي[1029]:

- لا ينوي كثرٌ من المهاجرين المهرة الاغتراب مجددًا.

- إن نحو 15 في المئة من المهرة الجزائريين العائدين يريدون مغادرة الجزائر مجددًا. أما النسبة الباقية فتراوح بين الاستقرار النهائي ومعاودة الهجرة في المستقبل القريب، أو حتى اختيار «الهجرة الدائرية» (ذهاب - إياب).

- إن نحو 37 في المئة من المهاجرين المؤهلين الذين عادوا إلى وطنهم بقوا نحو خمسة أعوام في الأقل في البلد المضيف، وأقلية فقط (8 في المئة) استقرت 27 عامًا أو أكثر في المهجر.

- كل مهاجر يخطط للهجرة في فترة محددة، وفقًا لموارده وقدراته وأوضاعه المادية، ما يمكّنه من الحصول على ما يكفي من الخبرة والمعرفة، من دون الرغبة في قطع الاتصال النهائي ببلد المنشأ.

خاتمة

بناء على ما سبق، يمكن القول إنّ هجرة الأدمغة في الجزائر يمكن أن تعمل قوةً دافعة للاقتصاد الوطني، من خلال المساهمة الفاعلة في النشاط الاقتصادي، إن توافرت لها الوسائل الملائمة في بلد المنشأ؛ بما يؤدي إلى توفير فرص عمل، وإطلاق استثمارات جديدة، وهو ما يستلزم إقصاء عوامل الدفع إلى خارج البلاد. وهذا يعني أن القسط الأكبر من مسؤولية نزيف الأدمغة في الجزائر يقع على عاتق القوى الطاردة الموجودة في البلاد أكثر من الخبرات المهاجرة؛ ومن ثمّ، تبقى معالجة هذه المشكلة رهينة وجود إرادة سياسية واعية بقيمة هذه الكفاءات؛ ما يتطلب من السلطات الرسمية في الجزائر أن تقود الجهد الجاد وتنسقه، من أجل إعادة ربط الشتات بالأوساط العلمية الاقتصادية والصناعية للوطن؛ ذلك أن استمرارية هذه الشبكات وفاعليتها مرتبطتان إلى درجة كبيرة بوجود الدعم المالي والتشريعي والإداري المطلوب، وإنشاء قاعدة بيانات حديثة ضرورية للمواطنين المؤهلين تأهيلًا عاليًا، وتحسين التواصل معهم بصوغ سياسات تمكينية محددة، تأخذ في الحسبان تحديد القنوات الأساسية لتقديم المساهمة الممكنة إلى وطنهم الأم.

المراجع

1 – العربية

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. **إشكالية الهجرة في سياسات وإستراتيجيات التنمية في شمال أفريقيا: دراسة مقارنة.** الرباط: مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، 2014.جامعة الدول العربية. **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية 2014**. القاهرة: 2014.

بوكرمة أغلال، فاطمة الزهراء. «أسباب الهجرة غير الشرعية للكفاءات والأدمغة الجزائرية من وجهة نظر الطلبة الجامعيين (دراسة ميدانية)». **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية**. العدد 9 (كانون الأول/ديسمبر 2012).

الشراكة الأورومتوسطية/مشروع يورميد للهجرة 2. **الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي**. [د.م.]: الاتحاد الأوروبي، يورميد، 2011. في: https://bit.ly/2KdN6dq

قرم، جورج. «الاقتصاد السياسي للانتقال الديمقراطي في الوطن العربي». **المستقبل العربي**. السنة 37. العدد 426 (آب/أغسطس 2014).

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا» والمنظمة الدولية للهجرة. **تقرير الهجرة الدولية لعام 2015: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة**. بيروت: الإسكوا/المنظمة الدولية للهجرة، 2015.

مؤسسة الفكر العربي. **التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية**. بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2010.

2 – الأجنبية

Bouoiyour, Jamal, Amal Miftah & Refk Selmi. «Brain Drain or Brain Gain? The Case of Moroccan Students in France.» MPRA Paper; 56630, Munich Personal RePEc Archive, 20 May 2014.

Buga, Natalia & Jean-Baptiste Meyer. *Indian Human Resources Mobility: Brain Drain Versus Brain Gain*. CARIM-India Research Report; 2012/04. San Domenico di Fiesole, Italy: European University Institute, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, 2012.

Ionescu, Dina. «Engaging Diasporas as Development Partners for Home and Destination Countries: Challenges for Policymakers.» IOM Migration Research Series; no. 26. Geneva: International Organization for Migration (IOM), 2006.

Mahroum, Sami, Cynthia Eldridge & Abdallah S. Daar. «Transnational Diaspora Options: How Developing Countries Could Benefit from their Emigrant Population.» *International Journal on Multicultural Societies*. vol. 8. no.1 (2006).

Musette, Mohamed Saïb (ed.). *De la fuite des cerveaux à la mobilité des compétences? Une Vision du Maghreb*. Alger: Centre de recherche en économie appliquée pour le développement, CREAD, 2016.

Musette, Mohamed Saïb, Hocine Labdelaoui & Abderahmane Belhouari. *Migrant de retour en Algérie*: *Une Nouvelle stratégie en perspective?*. Florence: Institut universitaire européen, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, 2007.

Migration Policy Center. «MPC Migration Profile: Algeria.» European University Institute and Robert Shuman Centre for Advanced Studies, June 2013. at: https://bit.ly/2xt3Zyw

مراجع إضافية

Bin Yamin, Ahmad & Farhanaz Luna. «Brain Drain, the Consequence of Globalization and Future Development: A Study on Bangladesh.» *Journal of Economics and Sustainable Development*. vol. 7. no. 6 (2016).

Gabriela, Tejada. «Mobility, Knowledge and Cooperation: Scientific Diasporas as Agents of Development.» *Migration and Development*. vol. 10. no. 18 (2012).

Giannoccolo, Pierpaolo. «The Brain Drain: A Survey of the Literature.» (Last Update August 31, 2004). at: https://bit.ly/2G7GSZT

Iravani, Mohammad Reza. «Brain Drain Problem: A Review.» *International Journal of Business and Social Science*. vol. 2. no. 15 (August 2011).

Meyer, Jean-Baptiste & Jean-Paul Wattiaux. «Diaspora Knowledge Networks: Vanishing Doubts and Increasing Evidence.» *International Journal on Multicultural Societies*. vol. 8. no. 1 (2006).

Rashidi, Sheida & Andreas Pyka. *Migration and Innovation: A Survey*. ZID Discussion Paper; no. 77-2013. Stuttgart: Univ. Hohenheim, Forschungszentrum Innovation und Dienstleistung, 2013.

Saxenian, Annalee .«Brain Circulation and Capitalist Dynamics: The Silicon Valley-Hsinchu-Shanghai Triangle.» CSES Working Paper Series; 8. Center for Economy and Society Cornell University, Department of Sociology, 2003.

---

(991) Mohamed Saïb Musette (ed.), De la fuite des cerveaux à la mobilité des compétences? Une vision du Maghreb (Alger: Centre de recherche en économie appliquée pour le développement, CREAD, 2016), p. 35.

(992) Dina Ionescu, «Engaging Diasporas as Development Partners for Home and Destination Countries: Challenges for Policymakers,» IOM Migration Research Series, no. 26 (Geneva: International Organization for Migration (IOM), 2006), p. 15.

(993) Sami Mahroum, Cynthia Eldridge & Abdallah S. Daar, «Transnational Diaspora Options: How Developing Countries Could Benefit from their Emigrant Populations,» International Journal on Multicultural Societies, vol. 8, no. 1 (2006), p. 29.

(994) جامعة الدول العربية، **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية 2014** (القاهرة: 2014)، ص 60.

(995) جورج قرم، «الاقتصاد السياسي للانتقال الديمقراطي في الوطن العربي»، **المستقبل العربي**، السنة 37، العدد 426 (آب/ أغسطس 2014)، ص 27.

(996) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا» والمنظمة الدولية للهجرة، **تقرير الهجرة الدولية لعام 2015: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة** ([د.م.]: الأمم المتحدة؛ المنظمة الدولية للهجرة، 2015)، ص 69.

(997) Jamal Bouoiyour, Amal Miftah & Refk Selmi, «Brain Drain or Brain Gain? The Case of Moroccan Students in France,» MPRA Paper; 56630, Munich Personal RePEc Archive, May 20, 2014, p. 8.

(998) «أسباب وانعكاسات هجرة الكفاءات العربية إلى الخارج»، الجزيرة نت، 20/5/2009، شوهد في 5/8/2016، في: https://bit.ly/2HDtgXY

(999) Musette (ed.), p. 39.

(1000) الشراكة الأورومتوسطية/ مشروع يورميد للهجرة 2، **الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي؟** ([د.م.]: الاتحاد الأوروبي؛ يورميد، 2011)، ص 25. [https://bit.ly/2KdN6dq].

(1001) Musette (ed.), p. 63.

(1002) مشروع .MIREM: هو برنامج لإعادة المهاجرين من المغرب العربي، تشارك فيه دول الاتحاد الأوروبي وبلدان المغرب العربي الثلاثة (الجزائر، وتونس، والمغرب)، ويدعمه الاتحاد الأوروبي والمعهد الجامعي الأوروبي، ويستضيفه مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة في فلورنسا بإيطاليا.

(1003) Musette (ed.), p. 65.

(1004) فاطمة الزهراء بوكرمة أغلال، «أسباب الهجرة غير الشرعية للكفاءات والأدمغة الجزائرية من وجهة نظر الطلبة الجامعيين (دراسة ميدانية)»، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 9 (كانون الأول/ ديسمبر 2012)، ص 103.

(1005) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، **إشكالية الهجرة في سياسات وإستراتيجيات التنمية في شمال أفريقيا: دراسة مقارنة** (الرباط: مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، 2014)، ص 13.

(1006) Migration Policy Center, «MPC Migration Profile: Algeria,» European University Institute and Robert Shuman Centre for Advanced Studies, June 2013,

p. 2, Accessed on 15/8/2016, at: https://bit.ly/2xt3Zyw

(1007) جامعة الدول العربية، **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية**، ص 85-87.

(1008) Musette (ed.), p.50.

(1009) Ibid., pp. 50-51.

(1010) Mohamed Saïb Musette, Hocine Labdelaoui & Abderahmane Belhouari, Migrant de retour en Algérie: Une Nouvelle stratégie en perspective? (Florence: Institut universitaire européen, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, 2007), p. 6.

(1011) Musette (ed.), p. 52.

(1012) Ibid., p. 53.

(1013) Ibid., p. 54.

(1014) Ibid., p. 56.

(1015) «Global Innovation Index 2015,» accessed on 12/5/2018, at: https://bit.ly/2b0bFKC

(1016) مؤسسة الفكر العربي، **التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية** (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2010)، ص 164.

(1017) Natalia Buga & Jean-Baptiste Meyer, Indian Human Resources Mobility: Brain Drain Versus Brain Gain, CARIM-India Research Report; 2012/04 (San Domenico di Fiesole, Italy: European University Institute, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, 2012), p. 3.

(1018) Musette (ed.), p. 41.

(1019) مؤسسة الفكر العربي، **التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية**، ص 169.

(1020) Buga & Meyer, p. 13.

(1021) **التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية**، ص 169.

(1022) جامعة الدول العربية، **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية**، ص 61.

(1023) Musette (ed.), p. 125.

(1024) Ibid., p. 87.

(1025) Ibid., p. 136.

(1026) Ibid., p. 134.

(1027) Return Migration and Development Platform, «Methodology: Definition and Analytical Categories,» Return Migration and Development Platform/European University Institute (2011), accessed on 20/11/2018, at: https://goo.gl/FGehnY

(1028) Ibid., p. 57.

(1029) Ibid., p. 58.

القسم السابع
في الهجرة الفلسطينية والهجرة إلى بلدان الخليج

الفصل الحادي والعشرون
هجرة الشباب الفلسطينيين إلى الخارج الواقع والرغبة
...... محمد دريدي

مقدمة

ارتبطت ظاهرة الهجرة بالإنسان منذ وجوده على الأرض. وعلى الرغم من التباين في حجم هذه الظاهرة واتجاهاتها وآثارها بصفة عامة عبر العصور، فإن وتيرتها ارتفعت في العصر الحديث، وبصفة خاصة منذ منتصف القرن الماضي. كما ارتفعت الانتقائية الشديدة في اختيار المهاجرين البلد المقصد خلال العقد الأخير من القرن الحالي، مع تزايد عدد المهاجرين في ظل عدم الاستقرار السياسي وارتفاع حجم الهجرة غير «النظامية». ولا يقتصر تأثير الهجرة في المجتمع الذي خرجت منه، بل يمتد إلى بلدان المقصد. كما أن للهجرة دورًا مهمًا في عملية التنمية البشرية وجلب منافع إلى الدول النامية والمتقدمة؛ فقد عملت على تدعيم النمو الاقتصادي العالمي، وساهمت في تطوير الدول والمجتمعات بصورة ملحوظة، وأغنت الثقافات والحضارات[1030].

تتميز ظاهرة الهجرة بكونها تمسّ جوانب وأبعادًا سياسية واقتصادية واجتماعية وديموغرافية وحتى ثقافية؛ فهي بذلك من الموضوعات ذات الأهمية البالغة. وتتميز الأراضي الفلسطينية بوضع خاص في ما يتعلق بالهجرة والتهجير؛ فالمجتمع الفلسطيني، وإن كان مثل باقي المجتمعات، يتعرض لهجرة دولية خارج حدود الأراضي الفلسطينية لأسباب مختلفة اجتماعية واقتصادية، فإنه تعرض ويتعرض لهجرات قسرية إجبارية مختلفة على مدار العقود الماضية، مثل التهجير القسري لفلسطينيي الأراضي المحتلة في عام 1948 إلى الأراضي التي احتلت في عام 1967، أو إلى خارج فلسطين التاريخية، وكذلك هجرة النازحين منهم بعد حرب حزيران/يونيو 1967، والإبعاد القسري إلى خارج الأراضي الفلسطينية الذي تعرض له الفلسطينيون من السلطات الإسرائيلية خلال الاحتلال؛ فبات أكثر من نصف المجتمع خارج الوطن، ونصفهم أيضًا بين لاجئ ونازح في ظلّ الأوضاع السياسية السائدة[1031].

تركز هذه الدراسة على هجرة[1032] الشباب[1033] الفلسطينيين على نحوٍ خاص، لما تمثّله هذه الشريحة من أهمية بالغة ديموغرافيًا؛ إذ يمثّل الشباب (15-29 عامًا) نحو 30 في المئة من عدد سكان فلسطين الإجمالي. كما يلاحظ تطلّع نسبة كبرى من أفراد هذه الفئة نحو الهجرة (نحو 25 في المئة من الشباب)، في ظلّ الأوضاع السائدة وارتفاع معدلات البطالة والفقر، خصوصًا في قطاع غزة[1034].

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في ظاهرة هجرة الشباب من خلال محاور عدة، من أهمها حجم هذه الظاهرة عمومًا، وهجرة الشباب الفلسطينيين خصوصًا، وخصائص الشباب المهاجرين إلى الخارج وتحليلها، وعدد الشباب الراغبين في الهجرة والدافع إلى هذه الرغبة، وأهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في الرغبة والتفكير في الهجرة عند الشباب.

يمكن الحصول على بيانات ومؤشرات عن الهجرة في أيّ دولة من خلال ثلاثة مصادر رئيسة: السجلات الإدارية للمعابر والحدود الدولية من مطارات وموانئ ومعابر برية، إضافة إلى سجلات بعض المؤسسات المعنيّة بالإقامات والأجانب، كذلك يتمّ الحصول على بيانات الهجرة الدولية أيضًا ومؤشراتها من خلال التعدادات والمسوح التي تنفذ في البلدان. أما في الحالة الفلسطينية، ونظرًا إلى الوضع القائم من حيث سيطرة الاحتلال على المعابر الدولية لفلسطين، فضلًا عن الوضع القائم في قطاع غزة منذ عام 2007، فتعذّر الحصول على بيانات دقيقة وشاملة من خلال المصدر

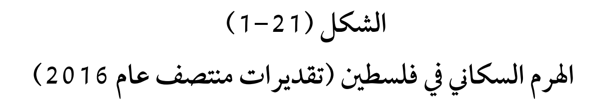
الأول، وهو السجلات الإدارية للمعابر والحدود، لذا اعتُمد على عدد من المصادر والبيانات المتوافرة حول الشباب والهجرة، من أهمها **مسح الشباب الفلسطيني**، الذي جُمعت بياناته خلال آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2015، إضافة إلى مصادر أخرى، مثل التعدادات الفلسطينية ومسح الهجرة الفلسطيني لعام 2010، إضافة إلى مصادر أخرى.

يعدّ **مسح الشباب الفلسطيني** لعام 2015 من أهم المسوح الوطنية التي نفّذها الإحصاء الفلسطيني؛ إذ يغطّي كثيرًا من الموضوعات والمؤشرات المهمة حول قطاع الشباب. وبلغ حجم عيّنة المسح نحو 8250 أسرة، في حين بلغ عدد الأسر التي جرت مقابلتها نحو 7700 أسرة؛ واختير شاب أو شابة ضمن الفئة العمرية (15-29 عامًا) من كلّ أسرة وفق معايير محددة للمقابلة المباشرة للمسح. وشملت استمارة المسح محاور رئيسة عدة؛ فإضافة إلى محور الهجرة إلى الخارج، تمّ تغطية محاور أخرى، مثل الشباب والتعليم والعمل والصحة والزواج والعمل المجتمعي ... إلخ[1035].

لتحقيق الأهداف التي ارتكزت عليها هذه الدراسة، اعتُمد المنهج الوصفي لتقديم وصف تفصيلي ودقيق حول مستويات الشباب واتجاهاتهم نحو الهجرة، من خلال دراسة تجاربهم لهجرات سابقة وتقويم تلك التجارب، وكذلك توجهاتهم ورغباتهم المستقبلية في شأن الهجرة، والدوافع الكامنة وراء ذلك مع ربط هذه المعطيات بالخلفيات الأخرى كالعمر والجنس والتعليم والحالة العملية ومكان السكن ومنطقة الإقامة (الضفة الغربية وقطاع غزة). كما اعتُمد المنهج الإحصائي التحليلي لتحديد المحددات والعوامل التي تؤثر في رغبة الشباب وتوجههم نحو الهجرة؛ إذ يبدو جليًا أن الرغبة في الهجرة ترتبط إلى حدٍّ كبير ببعض المتغيرات الخلفية للشباب.

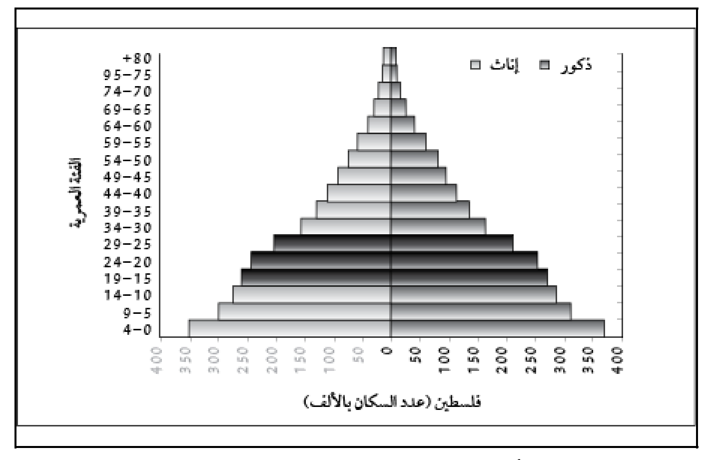
أولًا: الخصائص الديموغرافية للشباب الفلسطينيين

من أجل تحليل واقع الهجرة في فلسطين، لا بد في البداية من التطرق إلى بعض الخصائص الديموغرافية والاجتماعية التي قد تكون لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بسلوك الهجرة. فالمجتمع الفلسطيني المقيم في فلسطين يمتاز بأنه مجتمع فتي؛ ترتفع فيه نسبة صغار السن والشباب، مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، نتيجةً لارتفاع معدلات الإنجاب والخصوبة. وبلغت نسبة الأفراد في الفئة العمرية (0-14عامًا) في عام 2016 نحو 39 في المئة من مجمل عدد السكان؛ ونسبة من هم بين 15 و29 عامًا، 30 في المئة؛ ونسبة من هم فوق 60 عامًا، 5 في المئة فقط[1036].



الشكل (21-1)

الهرم السكاني في فلسطين (تقديرات منتصف عام 2016)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين** 2016 (رام الله: 2016)، ص 15.

بناءً على ذلك، قُدّر عدد الفلسطينيين (المقيمين في دولة فلسطين) بين 15 و29 عامًا في عام 2016 بنحو 1.44 مليون نسمة، منهم 733 ألف ذكر، و705 آلاف أنثى، بنسبة جنس مقدارها 104 ذكور لكل 100 أنثى. وبلغ عدد الشباب (15 و29 عامًا) في الضفة الغربية بنحو 882 ألفًا، منهم 451 ألفًا من الذكور، و431 ألفًا من الإناث، بنسبة جنس مقدارها 105 ذكور لكل 100 أنثى. بينما قدّر عددهم في قطاع غزة للعام نفسه بنحو 558 ألفًا، منهم 284 ألفًا من الذكور، و274 ألفًا من الإناث، بنسبة جنس مقدارها 103 ذكور لكلّ 100 أنثى[1037].

أظهرت البيانات أيضًا أن نسبة الشباب اللاجئين في فلسطين بلغت 42 في المئة؛ في الضفة الغربية 24 في المئة من إجمالي الشباب، في مقابل 69 في المئة من إجمالي الشباب في قطاع غزة. وعلى الرغم من انخفاض نسب الزواج المبكر بين الشباب الفلسطينيين خلال الأعوام الأخيرة، خصوصًا لدى الذكور، فإنّ نسبة كبرى منهم تتزوج في سن مبكرة؛ إذ إنّ نحو 28 في المئة متزوجون (16 في المئة من الشبان، في مقابل 41 في المئة من الشابات)، في مقابل 68 في المئة من الشباب لم يتزوجوا قط (81 في المئة من الذكور و53 في المئة من الإناث)، ونحو 4 في المئة من الشباب في مرحلة الخطوبة[1038].

على الرغم من انخفاض معدلات الإنجاب منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي، فإن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية ما زال كبيرًا نسبيًا؛ وبلغ في عام 2015 نحو 5.2 أفراد، بواقع 5.0 أفراد في الضفة الغربية، و5.7 أفراد في قطاع غزة. وبلغت نسبة الأسر التي يرأسها شباب ضمن الفئة العمرية (15-29 عامًا)، 14 في المئة، بواقع 13 في المئة في الضفة الغربية، و17 في المئة في قطاع غزة. كما أشارت البيانات إلى أن لدى 72 في المئة من الأسر شابًا واحدًا في الأقل، بواقع 71 في المئة في الضفة الغربية، و74 في المئة في قطاع غزة.

يمتاز المجتمع الفلسطيني بكونه مجتمعًا متعلمًا، خصوصًا الشباب؛ إذ تنخفض نسبة الأمية بين أفراد هذه الفئة إلى أقلّ من 1 في المئة. كما أشارت النتائج إلى أن 37 في المئة من الشباب ملتحقون بالتعليم، بواقع 36 في المئة في الضفة الغربية، و38 في المئة في قطاع غزة، مع اختلافات واضحة بين الذكور والإناث، لمصلحة الإناث؛ إذ بلغت نسبة الملتحقين من الشبان 32 في المئة، في مقابل 42 في المئة للشابات[1039].

تتمثل أهم العقبات التي تواجه الشباب في فلسطين بارتفاع نسبة العاطلين من العمل، خصوصًا في فئة الخريجين؛ إذ تشير بيانات مسح القوى العاملة الذي نفّذه الإحصاء الفلسطيني في عام 2016 إلى أن نسبتهم بلغت نحو 37 في المئة. كما أظهرت البيانات أيضًا تفاوتًا كبيرًا في هذه النسبة بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛ إذ بلغت هذه النسبة في قطاع غزة 56 في المئة، في مقابل 26 في المئة في الضفة الغربية[1040]. ويعود هذا التباين إلى الأوضاع السائدة في قطاع غزة، من حصارٍ أدّى إلى انعدام أو ندرة فرص العمل المتاحة للسكان عمومًا، والشباب خصوصًا، في ظل العدد المتزايد من الخريجين سنويًا.

كما يلاحظ ارتفاع نسبة العاملين من الشباب المستخدمين بأجر، بواقع 85 في المئة؛ وتتساوى هذه النسبة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين الذكور والإناث. ومعظم العاملين من الشباب في القطاع الخاص، في ظل ندرة العمل في القطاع الحكومي؛ بنسبة تصل إلى نحو 83 في المئة من إجمالي العاملين الشباب، في مقابل 10 في المئة فقط في مؤسسات حكومية وطنية، مع العلم أن هذه النسبة لإجمالي العاملين بلغت نحو 66 و21 في المئة للعاملين في القطاعين الخاص والعام على التوالي لعام 2015. وعلى مستوى المنطقة، بلغت نسبة الشباب العاملين في القطاع الخاص في الضفة الغربية 84 في المئة، في مقابل 82 في المئة لقطاع غزة[1041].

على الرغم من ارتفاع نسب البطالة والفقر في المجتمع الفلسطيني، فإن نسبة قليلة فحسب من الشباب توجّهت إلى إنشاء مشروعات خاصة؛ إذ أظهرت النتائج أن شابًّا من كلّ خمسة من عيّنة الدراسة (21 في المئة) حاول إنشاء مشروع خاص، بواقع 15 في المئة في الضفة الغربية، و31 في المئة في قطاع غزة، مع فرق واضح بحسب الجنس؛ إذ بلغت نسبة الشبان الذين حاولوا إنشاء مشروعات خاصة 30 في المئة، في مقابل 12 في المئة من الشابات. ومن بين هؤلاء الشباب، 16 في المئة فقط لديهم بالفعل مشروعات كهذه وقاموا بتنفيذها، بواقع 18 في المئة في الضفة

الغربية، و14 في المئة في قطاع غزة. أما على مستوى الجنس، فهناك 20 في المئة من الشبان الذين حاولوا إنشاء مشروعات خاصة بهم بالفعل، في مقابل 5 في المئة فقط من الشابات، من إجمالي اللائي حاولن بالفعل.

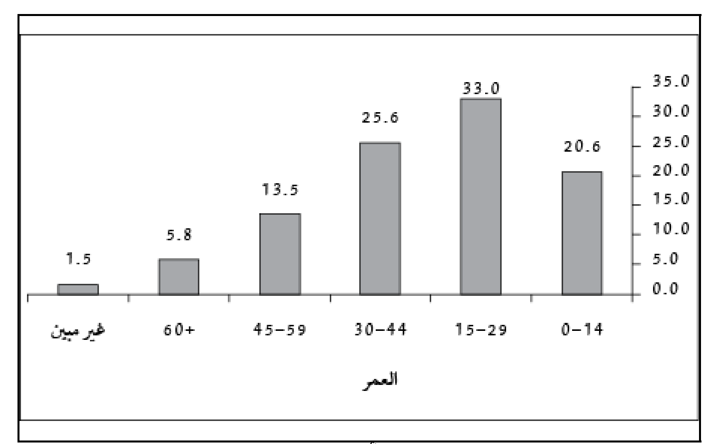
ثانيًا: الهجرة في فلسطين

لا توجد أرقام دقيقة عن عدد المهاجرين سنويًا من دولة فلسطين بصفة عامة، والشباب منهم بصفة خاصة، كما هي الحال في الكثير من دول المنطقة. إلا أن عددًا لا بأس به من الشباب يغادر باستمرار للدراسة في الخارج، فضلًا عن عددٍ آخر يهاجر من أجل البحث عن فرص عمل في الخارج، خصوصًا في دول الخليج العربي[1042]. وبناءً على نتائج مسح الهجرة الفلسطيني في عام 2010، أظهرت النتائج أن نحو 22 ألف شخص هاجروا للإقامة خارج الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 2007-2009، علمًا أن هذا العدد لا يشمل الأسر التي هاجرت كلها لعدم إمكان تقدير نسبتها من خلال هذا المسح الذي أشارت نتائجه أيضًا إلى أن لدى 7 في المئة من الأسر الفلسطينية مهاجرًا واحدًا في الأقل، بواقع أن لدى 3 في المئة منها مهاجرًا واحدًا فقط، وأن لدى 1 في المئة منها مهاجرين اثنين؛ في حين بلغت نسبة الأسر التي لديها خمسة مهاجرين وأكثر نحو 1 في المئة أيضًا[1043].

من الملاحظ أن نحو ثلث المهاجرين (33 في المئة) وقت تنفيذ المسح، كان ضمن الفئة العمرية المصنفة من الشباب (15-29 عامًا) من إجمالي المهاجرين؛ وجاءت الفئة العمرية (30-44 عامًا) المهاجرة في المرتبة الثانية بنسبة 26 في المئة. وهذا بالطبع لا يعكس عمر المهاجر وقت الهجرة؛ إذ يمكن أن يكون قد هاجر وعمره ضمن فئة الشباب، وتجاوز حاليًا تلك المرحلة، والعكس صحيح. لذا، عند دراسة عمر المهاجر وقت الهجرة، تبيّن لنا أن أكثر من 70 في المئة من المهاجرين حاليًا هاجروا وهم ضمن فئة الشباب. ومن الملاحظ أيضًا أن نسبة المهاجرين من الذكور مرتفعة، مقارنة بنسبة الإناث، حيث بلغت نسبة الجنس للمهاجرين 152 مهاجرًا لكلّ 100 مهاجرة.

الشكل (2-21)

التوزّع النسبي للمهاجرين إلى الخارج بحسب العمر الحالي (2010) (بالنسبة المئوية)



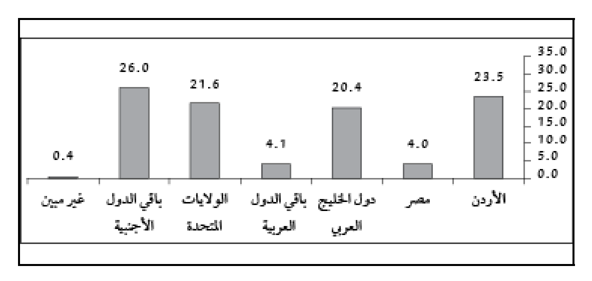
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. **مسح الهجرة في الأراضي الفلسطينية 2010: التقرير الرئيسي** (رام الله: 2011)، ص 59.

أما الدول التي هاجر إليها الفلسطينيون، فأشارت النتائج إلى أن 24 في المئة إلى الأردن، و20 في المئة إلى دول الخليج العربي، وأكثر من الخُمس (22 في المئة) إلى أميركا؛ مع ملاحظة أن نحو 10 في المئة من سكان الضفة الغربية على نحو خاص يحملون جنسيات أخرى غير فلسطينية، معظمها أردنية وأميركية وفق بيانات مسح الهجرة الفلسطيني في عام 2010. لذا، من الطبيعي أن تكون هذه الدول أكثر الدول التي يهاجر إليها الفلسطينيون، فضلًا عن العلاقات والتواصل الاجتماعي والتاريخي بين الأردن والضفة الغربية، خصوصًا أن الأردن يضمّ أكبر تجمع

للفلسطينيين في المهجر. أما في ما يتعلق بالهجرة إلى دول الخليج، فلوحظ أن الدافع الأكبر للهجرة إليها هو الهدف الاقتصادي، وتحديدًا من الجامعيين، خصوصًا المهندسين والمهنيين الصحيين والأكاديميين، مع أسرهم.

الشكل (21-3)

التوزّع النسبي للمهاجرين بعد عام 2000 بحسب دولة المقصد (بالنسبة المئوية)

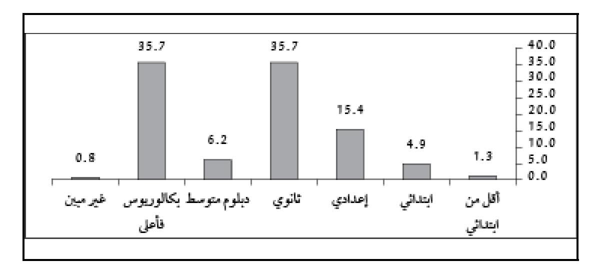


المصدر: المرجع نفسه، ص 60.

من خلال دراسة أسباب هذه الهجرة، تبيّن أن من أسبابها أو دوافعها الرئيسة التعليم، بواقع 34 في المئة. في حين كان الدافع الرئيس لنحو 15 في المئة هو تحسين مستوى المعيشة؛ وهاجر 14 في المئة نتيجة عدم توافر فرص عمل. وأشارت نتائج المسح أيضًا إلى أن حملة الشهادات الجامعية (نحو 36 في المئة، وذلك بحثًا عن عمل)، إضافة إلى حملة الثانوية العامة (36 في المئة، وذلك لإكمال دراستهم)، هم أكثر الفئات المهاجرة. في حين لم تتجاوز نسبة غير المؤهلين أكاديميًا 1 في المئة من إجمالي المهاجرين، نظرًا إلى انخفاض نسبة غير المتعلمين والحاصلين على مؤهلات دون الثانوية؛ إضافة إلى توجه هذه الفئة للعمل داخل إسرائيل، عوضًا عن الهجرة إلى الخارج؛ كون العائد المادي الذي يحصلون عليه أفضل، وإن كان معظمهم يعمل في ظروف صعبة أحيانًا.

الشكل (21-4)

التوزّع النسبي للمهاجرين منذ عام 2000 بحسب الحالة التعليمية (بالنسبة المئوية)



المصدر: المرجع نفسه، ص 62.

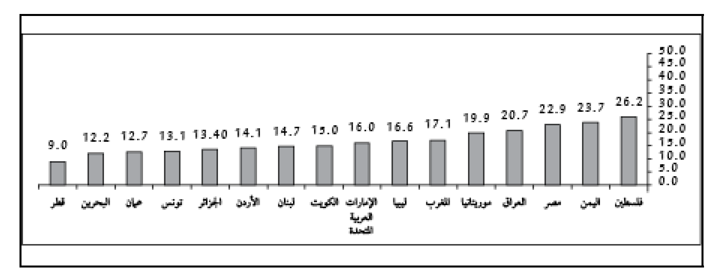
ثالثًا: هجرة الشباب الفلسطينيين

عمومًا، لا تتخذ هجرة الشباب في المنطقة العربية نمطًا ثابتًا؛ إذ هناك من قد يهاجر برفقة الأهل، وهناك من يهاجر طلبًا للتعليم، وتهاجر الأغلبية بحثًا عن عمل، وغالبًا ما تمثّل هجرة الشباب فرصة قد تغيّر حياتهم، حيث تتيح لهم فرصًا يفتقرون إليها في بلدانهم، لتوسيع آفاقهم في التعليم والعمل؛ كما يمكن أن يتعرض عدد منهم لسوء المعاملة والاستغلال. وبحسب الأرقام الصادرة عن الأمم المتحدة، برز تفاوتٌ في عدد المهاجرين الشباب بين مختلف البلدان العربية؛ إذ سجّلت بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي أدنى نسبة من الشباب من مجموع المهاجرين، في حين احتلت فلسطين أعلى مرتبة (26 في المئة). ويُظهر الشكل (21-5) نسبة المهاجرين الشباب من إجمالي المهاجرين

لعدد من الدول العربية[1044]، مع العلم أن النسبة المشار إليها في تقرير المنظمة الدولية للهجرة حول نسبة الشباب الفلسطينيين المهاجرين تقارب النسبة الصادرة عن مسح الهجرة الفلسطيني لعام 2010، إذا تمّ اعتماد الفئة العمرية نفسها الخاصة بالشباب، وهي 15-24 عامًا.

الشكل (21-5)

نسبة الشباب (15-24 عامًا) المهاجرين إلى الخارج من إجمالي المهاجرين إلى عدد من الدول العربية (بالنسبة المئوية)

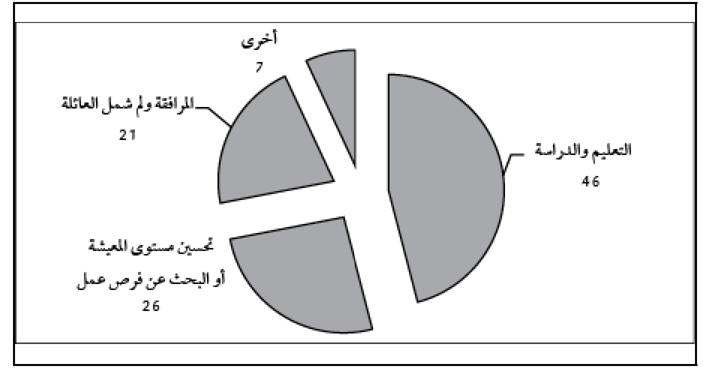


المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **تقرير الهجرة الدولية لعام 2015 الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة** (بيروت: 2015)، ص 77 (يُنظر الجدول 15/ 21 أدناه).

أما بشأن خصائص الشباب الذين هاجروا خلال عامي 2000-2009، وفق مسح الهجرة الفلسطيني، فلوحظ أن نحو 70 في المئة منهم ذكور، ونحو 28 في المئة منهم يحملون جنسية البلد المهاجر إليه، وأكثر من ثلثهم (34 في المئة) ممن يحمل مؤهلًا أعلى من مرحلة التعليم الثانوي، ونحو 43 في المئة هم من حملة الثانوية العامة، كأعلى مؤهل علمي. وعن أسباب الهجرة، أشارت النتائج إلى أنها من أجل التعلم والدراسة، خصوصًا التعليم العالي، بواقع 46 في المئة من إجمالي عدد المهاجرين. وهذا ما يعكس ارتفاع نسبة المهاجرين من حملة الثانوية العامة؛ في حين كان الدافع الرئيس لنحو ربع الشباب الفلسطينيين (26 في المئة) هو تحسين مستوى المعيشة، أو لعدم توافر فرص العمل في الأراضي الفلسطينية.

الشكل (21-6)

توزّع الشباب المهاجرين بحسب دوافع الهجرة خلال عامي (2000-2010) (بالنسبة المئوية)



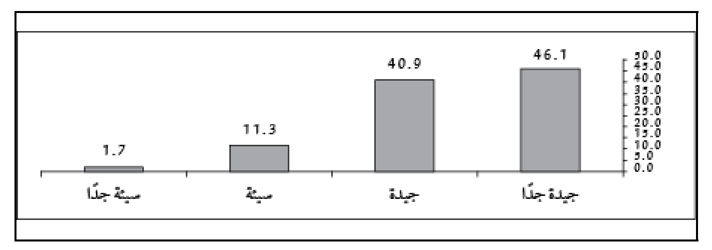
المصدر: جرى احتساب المرفق من الباحث اعتمادًا على قاعدة البيانات الخام للمسح: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **قاعدة بيانات مسح الهجرة الفلسطيني** 2010.

أشارت نتائج مسح الشباب لعام 2015 إلى أن لدى 4 في المئة (نحو 55 ألفًا) من الشباب الفلسطينيين (15-29 عامًا) مكان إقامة سابقًا في الخارج (3.8 في المئة في الضفة الغربية، و4.1 في المئة في قطاع غزة؛ وعلى مستوى الجنس، 4.4 في المئة للذكور، في مقابل 3.4 في المئة للإناث).

من الملاحظ أن تقويم تجربة هجرة الشباب كانت إيجابيةً بصورة ملحوظة؛ إذ أفاد معظمهم بأن هذه التجربة كانت جيدة وجيدة جدًا (87 في المئة). وعن أسباب عودتهم إلى الوطن في ظلّ هذه النظرة الإيجابية إلى الهجرة، كانت الإجابات أن العودة بسبب انتهاء الدراسة في الخارج أو الحصول على عمل ملائم في الوطن أو انتهاء عقود العمل في الخارج ... إلخ. كما أفادت نسبة كبيرة منهم بأنها مستعدة لخوض هذه التجربة مرة أخرى إن توافرت الظروف والامتيازات الملائمة.

الشكل (21-7)

التوزّع النسبي للشباب (15-29 عامًا) الذين سبق لهم الإقامة في الخارج بحسب تقويم التجربة (2015) (بالنسبة المئوية)



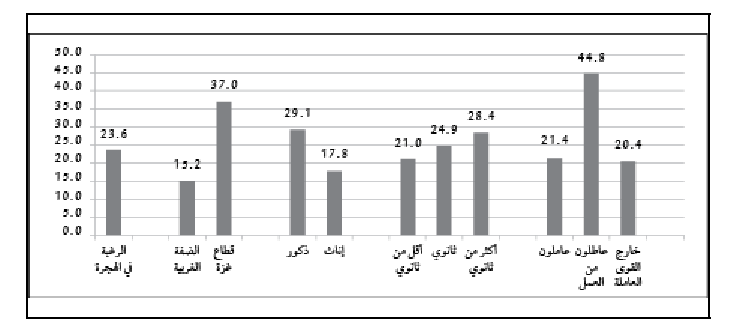
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح الشباب الفلسطيني 2015: النتائج الرئيسية** (رام الله: 2016)، ص 91.

أظهرت نتائج مسح الشباب لعام 2015 أيضًا أن لدى نحو ربع الشباب الفلسطينيين (24 في المئة) الرغبة في الهجرة. ويبدو أن للأوضاع السائدة في قطاع غزة دورًا في هذه الرغبة؛ إذ بلغت نسبة الشباب الذين يرغبون في الهجرة في قطاع غزة 37 في المئة، في مقابل 15 في المئة في الضفة الغربية، ويلاحظ أن الظروف والأوضاع التي يعيشها القطاع أثّرت في توجّهات الشباب نحو الهجرة، وأن هذه النسب في ارتفاع مستمر منذ عام 2007، حيث بلغت في عام 2010، وفق مسح الهجرة، نحو ربع الشباب في الفئة العمرية بين 15 و29 عامًا. كما يُلاحظ أن الشبان أكثر ميلًا للتفكير في الهجرة، مقارنةً بالشابات؛ إذ بلغت نسبتهم 29 في المئة، في مقابل 18 في المئة.

من الملاحظ أيضًا أن معظم الشباب، خصوصًا الإناث، يميل إلى تفضيل الهجرات الموقتة (أي هجرة أعوامًا فحسب، ثم العودة)؛ وأظهرت النتائج أن 62 في المئة من الشباب (15-29 عامًا) الذين يرغبون في الهجرة لا يفكرون في هجرة دائمة، بواقع 73 في المئة في الضفة الغربية، و56 في المئة في قطاع غزة. كما تفضل الشابات الراغبات في الهجرة أكثر أن تكون هجرتهن موقتة، مقارنة بالشبان (62 في المئة، في مقابل 64 في المئة).

الشكل (21-8)

توزّع الشباب (15-29 عامًا) الراغبين في الهجرة بحسب خصائص خلفية مختارة (2015) (بالنسبة المئوية)



المصدر: المرجع نفسه، ص 87.

أما أسباب الرغبة في الهجرة عند الشباب (15-29 عامًا)، فهي اقتصادية متعلقة بتحسين الظروف المعيشية وغياب فرص العمل في فلسطين، بواقع 41 في المئة، و15 في المئة للحصول على عمل، في مقابل 13 في المئة للتعليم والتدريب، مع العلم أن هذه الأسباب لم تختلف عن دوافع الهجرة على مستوى المنطقة العربية كلها. كما لا تكاد تختلف هذه الدوافع عن أسباب الهجرة الفعلية؛ إذ تمثّل الأسباب الاقتصادية والتعليم والتدريب النسبة الأعلى، كما أشارنا سابقًا.

كانت دول الخليج العربي في المرتبة الأولى بين الدول المرغوب في الهجرة إليها بواقع 22 في المئة، تليها السويد، 14 في المئة. وعلى مستوى المنطقة؛ كانت الأولى، إضافة إلى الولايات المتحدة الأميركية، المفضّلة عند شباب الضفة الغربية، في ما كانت الثانية والأولى عند شباب قطاع غزة. ومن خلال تحليل أسباب هذه الرغبة، نرى أن الدافع نحو دول الخليج، عند المتعلمين خصوصًا، هو الرغبة في إيجاد عمل أو في البحث عن عمل أفضل؛ وكذلك بالنسبة إلى الرغبة في الهجرة إلى الولايات المتحدة، لكن هذه الرغبة الأخيرة كانت للشباب الأقل تعليمًا، أو الذين يحملون مؤهلات جامعية في غير التخصصات المرغوبة في دول الخليج، مثل الهندسة أو العلوم الطبية ... إلخ. ويلاحظ أيضًا تفضيل دول أخرى بعينها مقصدًا، خصوصًا في قطاع غزة، مثل ألمانيا والسويد وتركيا. ويبدو أن تجربة هذه الدول في احتضان اللاجئين السوريين دفعت الشباب في قطاع غزة وشجّعتهم على الهجرة إليها؛ كما يلاحظ أن دول الخليج العربي والولايات المتحدة هي أكثر الدول التي يهاجر إليها الشباب فعليًا، وهي في الآن ذاته الدول الأكثر رغبةً عند الشباب في الهجرة إليها في حين أن الأردن من أكثر الدول التي يهاجر إليها الشباب الفلسطينيون، لكنه ليس من أولوياتهم ورغباتهم.

لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة: بعض الخصائص الديموغرافية للشباب (العمر والجنس ونوع التجمع والزواج والمؤهل العلمي والعمل ... إلخ)، والمتغير التابع (رغبة الشباب في الهجرة للخارج)، اخترنا اختبار مربع كاي .Chi square)، كون المتغيرات المستخدمة في التحليل، سواء أكانت المتغيرات المستقلة أم التابعة من النوع الاسمي .Nominal Variable)، مع العلم أنه تمّ تحويل بعض المتغيرات الكمية إلى اسمية لتكون متوافقةً مع باقي المتغيرات؛ إذ تمّت إعادة تجميع للفئات العمرية إلى ثلاث فئات .Recoding) فقط، كما يلي (15-17، و18-22، و23-29)؛ كما دُمج بعض الخيارات لعدد من المتغيرات الاسمية، مع دمج فئتي اللاجئين المسجلين واللاجئين غير المسجلين في فئة واحدة، وجمعت العلاقة بقوة العمل في ثلاث مجموعات (العاملون، والعاطلون من العمل، وخارج القوى العاملة). واستند التحليل إلى الفرضية الصفرية التالية: «لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين خصائص الراغبين في الهجرة وباقي السكان المقيمين في فلسطين وفق بيانات مسح الشباب لعام 2015».

أظهرت النتائج أن هناك دلالة معنوية إحصائية .Sig) عالية جدًا لجميع المتغيرات، باستثناء متغيرات العمر ونوع التجمع وحالة اللجوء؛ ومن ثمّ نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود اختلاف للمتغيرات المعنوية إحصائيًا، وأن لهذه المتغيرات المستقلة علاقة مباشرة بالمتغير التابع وفق بيانات مسح الشباب لعام 2015، أي إنّ التركيب النوعي التعليمي والزواجي للشباب الراغبين في الهجرة يختلف عن نظيره من غير الراغبين فيها في الأراضي الفلسطينية.

سيتم استخدام التحليل المتعدد المتغيرات لخصائص المهاجرين داخليًا والعائدين، مثل الجنس والعمر ونوع التجمع والعمل والتعليم وحالة اللجوء ... إلخ. وسيتم إجراء التحليل المتعدد المتغيرات باستخدام طريقة «الانحدار اللوجيستي» .Logistic Regression)، كون المتغيرات المستخدمة في التحليل هي من نوع اسمي .Nominal Variable)، كما أشرنا سابقًا، وذلك وفق المعادلة الحسابية التالية:

$$Ln\ (Qi/1 - Qi) = B_0 + Bi\ X\ Xi$$

حيث إنّ Qi تمثل كلًا من المؤشرات المستقلة المختارة وB_0 ثابت، وBi تمثل معامل التغير في المتغيرات المستقلة التي تقدر بوساطة المعادلة، وXi هي مجموعة المتغيرات المستقلة.

من خلال هذا التحليل، يمكننا دراسة أثر المتغيرات المستقلة واتجاه هذا الأثر في المتغير التابع، وهو هنا الرغبة في الهجرة. وتشير نتائج تحليل اختبار مربع كاي لفحص العلاقة الكلية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، إلى أن الدلالة الإحصائية تساوي 0.00، وهي بذلك أقلّ من 0.05، أي إنّ هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتغير التابع. وعند النظر إلى قيمة (Pseudo R - Square) التي بلغت 0.2، يظهر أنها تناظر (R Square للمتغيرات الرقمية، وهي بذلك ليست كبيرة نوعًا ما، وذلك بسبب نوع المتغيرات المستخدمة.

الجدول (21-1)

نتائج اختبار مربع كاي للمتغيرات المستقلة ومتغير الرغبة في الهجرة

المتغير	مربع كاي Chi – Square	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
الثابت	000.	0	.
عمر الشاب	3.923	2	141.
الجنس	43.218	1	000.
المنطقة	135.516	1	000.
نوع التجمع	2.777	2	249.
حالة اللجوء	1.131	1	288.
الحالة العملية	46.836	2	000.
الحالة الزواجية	12.719	1	000.
المؤهل العلمي	8.251	1	004.
وجود أقارب في الخارج	332.363	1	000.

وعند دراسة أثر كل متغير مستقل في المتغير التابع، يتبيّن لنا أن لمعظم المتغيرات دلالة إحصائية، أي إنّ لمعظم المتغيرات المستقلة علاقة بالمتغير التابع. ويظهر الجدول (21-2) الأثر الداخلي لكلّ متغير مستقل في المتغير التابع واتجاه هذا الأثر، حيث تشير النتائج إلى أن:

- الشابات أقل رغبة في الهجرة من الشبان، مقارنة بأفراد باقي المجتمع، وهذا الاتجاه معنوي إحصائيًا؛ إذ إنّ قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05.

- الشباب الحاصلين على مؤهل علمي «ثانوي فأكثر»، أكثر رغبةً في الهجرة، مقارنة بالشباب الحاصلين على مؤهل علمي أقل من ثانوي، وهذا الاتجاه ذو معنوية إحصائية، كما تشير البيانات.

- الشباب الذين لم يسبق لهم الزواج أكثر رغبة في الهجرة، مقارنة بالشباب الذين سبق لهم الزواج، وهذا الاتجاه معنوي إحصائيًا.

- العاطلين من العمل أكثر رغبة في الهجرة، مقارنة بالشباب ضمن فئة «خارج القوة العاملة»، وهذا الاتجاه معنوي إحصائيًا.

- الشباب الذين يقيمون في الضفة الغربية أقل رغبة في الهجرة، مقارنة بالشباب الذين يقيمون في القطاع، وهذا الاتجاه معنوي إحصائيًا.

- الشباب الذين لديهم أقارب في الخارج أكثر رغبة في الهجرة، مقارنة بالشباب الذين ليس لديهم أقارب في الخارج، وهذا الاتجاه معنوي إحصائيًا.

الجدول (21-2)

تحليل الانحدار اللوجيستي للمتغيرات ومتغير الرغبة في الهجرة

الرغبة في الهجرة إلى الخارج	المعامل	الخطأ المعياري	اختبار (Wald)	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية	نسب الأرجحية
الثابت	- 677. -	141.	22.974	1	000.	
فئة عمر الشاب						
(15-17)	- 110. -	133.	677.	1	411.	896.
(22-18)	101.	093.	1.184	1	277.	1.107
(29-23)	0*	.	.	0	.	.
الجنس						
- انثى	- 604. -	093.	42.356	1	000.	547.
- ذكر	0*	.	.	0	.	.
المنطقة						
- قطاع غزة	997.	083.	143.377	1	000.	2.711
- الضفة الغربية	0*	.	.	0	.	.
نوع التجمع						
- حضر	061.	081.	570.	1	450.	1.063
- مناطق غير مصنفة حضر	0*	.	.	0	.	.
حالة اللجوء						
- غير لاجئ	- 122. -	080.	2.335	1	126.	885.
- لاجئ	0*	.	.	0	.	.

العلاقة بقوة العمل						
– عاملون	- 166. -	106.	2.433	1	119.	847.
– عاطلون من العمل	627.	113.	30.810	1	000.	1.873
– خارج قوة العمل	0*	.	.	0	.	.
الحالة الزواجية						
– سبق له الزواج	- 347. -	098.	12.667	1	000.	707.
– أعزب	0*	.	.	0	.	.
المؤهل العلمي						
– أقل من ثانوي	- 234. -	082.	8.113	1	004.	791.
– ثانوي فأكثر	0*	.	.	0	.	.
وجود أقارب في الخارج						
– لا يوجد أقارب في الخارج	-1.432-	085.	281.373	1	000.	239.
– يوجد أقارب في الخارج	0*	.	.	0	.	.

(*) تم اعتبار هذه القيمة صفرًا كونها لا لزوم لها.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على البيانات الخام، وباستخدام برامج إحصائية خاصة بذلك.

رابعًا: الاستنتاجات والتوصيات

أظهرت الدراسة أن لدى الشباب الفلسطينيين اتجاهات واضحة نحو الهجرة إلى الخارج، وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية للهجرة بصفة عامة، من حيث خفض نسب البطالة بين الشباب وارتفاع العوائد المادية للمجتمع من خلال تحويلات المهاجرين، إضافة إلى اكتساب المهاجرين مهارات وخبرات قد تساهم في تنمية المجتمع لاحقًا في حال عودتهم، فإنها تُظهر في الحالة الفلسطينية جوانب سلبية ومرارة الواقع الذي يعيش فيه هؤلاء الشباب، تتمثل في البطالة والفقر والحصار. وهو ما أظهرته الدراسة من رغبة عالية عند الشباب في الهجرة، خصوصًا في قطاع غزة، وتحديدًا من فئة الشبان وأصحاب المؤهلات العلمية، ما يستدعي ضرورة الاهتمام بهذا القطاع المهم من السكان وتوفير البرامج والمشروعات الموجّهة إليهم، الريادية منها، للتخفيف من مستويات البطالة والفقر.

كذلك أظهرت الدراسة أن هناك ضعفًا وقصورًا شديدَين في البيانات الإحصائية المتعلقة بالهجرة، خصوصًا من مصادرها الإدارية، مثل الحدود والمعابر؛ ما يقلل الفائدة المرجوّة من الدراسة. لذا، هناك حاجة ماسة إلى الحصول عليها من مصادرها ودراسة إمكان الحصول عليها بالتعاون مع دول الجوار والسفارات والممثليات في الخارج.

نظرًا إلى الواقع والخصوصية التي تعيشها دولة فلسطين، لا يمكن الحديث عن موضوع الهجرة في فلسطين بمعزل عن الوضع القائم والصراع العربي - الإسرائيلي الذي يهدف إلى إفراغ الأرض من سكانها الأصليين، لذا هناك حاجة إلى التعامل مع موضوع الهجرة بحذر، مع الأخذ في الحسبان القضايا السياسية المحيطة.

المراجع

جامعة الدول العربية. التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية 2014. القاهرة: 2014.

دريدي، محمد. **الهجرة الداخلية والعائدة في الأراضي الفلسطينية**. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. **مسح الهجرة في الأراضي الفلسطينية 2010: التقرير الرئيسي**. رام الله: 2011.

______. **أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين 2016**. رام الله: 2016.

______. **مسح الشباب الفلسطيني 2015: النتائج الرئيسية**. رام الله: 2016.

______. **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2016**. رام الله: 2017.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا» والمنظمة الدولية للهجرة. **تقرير الهجرة الدولية لعام 2015: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة**. بيروت: الإسكوا/المنظمة الدولية للهجرة، 2015.

ملحق الجداول

الجدول (3-21)

التوزّع النسبي للمهاجرين بحسب العمر الحالي والجنس (2010) (بالنسبة المئوية)

العمر	كلا الجنسين	الجنس	
		ذكور	إناث
0-14	20.6	18.4	23.8
15-29	33.0	34.2	31.3
30-44	25.6	25.1	26.5
45-59	13.5	14.7	11.7
+60	5.8	6.2	5.2
غير مبين	1.5	1.4	1.5
المجموع	100	100	100

الجدول (21-4)

التوزّع النسبي للمهاجرين منذ عام 2000 بحسب الحالة التعليمية للفرد عند الهجرة إلى أول بلد في الخارج والجنس (2010)

(بالنسبة المئوية)

الحالة التعليمية	كلا الجنسين	الجنس	
		ذكور	إناث
أقل من ابتدائي	3.2	2.4	5.0
ابتدائي	6.0	4.4	10.0
إعدادي	16.2	12.3	25.9
ثانوي	41.3	46.3	28.8
دبلوم متوسط	5.0	4.7	5.7
بكالوريوس فأعلى	28.2	30.0	24.0
لا أعرف	0.1	0.0	0.5
المجموع	100	100	100

الجدول (21-5)

التوزّع النسبي للمهاجرين منذ عام 2000 بحسب الحالة التعليمية الحالية والجنس (2010) (بالنسبة المئوية)

الحالة التعليمية	كلا الجنسين	الجنس	
		ذكور	إناث
أقل من ابتدائي	1.3	0.8	2.5
ابتدائي	4.9	3.2	9.1
إعدادي	15.4	11.6	25.3
ثانوي	35.7	39.3	26.5
دبلوم متوسط	6.2	5.6	7.6
بكالوريوس فأعلى	35.7	38.5	28.5
غير مبين	0.8	1.0	0.5
المجموع	100	100	100

المصدر: مسح الهجرة في الأراضي الفلسطينية 2010، ص 58-63.

الجدول (21-6)

التوزّع النسبي للشباب (15-29 عامًا) بحسب الإقامة في دولة خارج فلسطين 6 أشهر فأكثر والجنس والمنطقة (2015) (بالنسبة المئوية)

الجنس والإقامة بالخارج	فلسطين	المنطقة	
		الضفة الغربية	قطاع غزة
كلا الجنسين			
أقام في الخارج	3.9	3.8	4.1
لم يسبق له الإقامة في الخارج	96.1	96.2	95.9
المجموع	100	100	100
ذكور			
أقام في الخارج	4.4	4.0	5.1
لم يسبق له الإقامة في الخارج	95.6	96.0	94.9
المجموع	100	100	100
إناث			
أقامت في الخارج	3.4	3.6	3.1
لم يسبق لها الإقامة في الخارج	96.6	96.4	96.9
المجموع	100	100	100

الجدول (21-7)

التوزّع النسبي للشباب (15-29 عامًا) بحسب الإقامة في دولة خارج فلسطين 6 أشهر فأكثر والجنس والعمر (2015) (بالنسبة المئوية)

الجنس والإقامة بالخارج	العمر		
	15-17	18-22	23-29
كلا الجنسين			
أقام في الخارج	1.6	2.6	6.4
لم يسبق له الإقامة في الخارج	98.4	97.4	93.6

المجموع	100	100	100
ذكور			
أقام في الخارج	2.0	2.8	7.2
لم يسبق له الإقامة في الخارج	98.0	97.2	92.8
المجموع	100	100	100
إناث			
أقامت في الخارج	1.3	2.3	5.6
لم يسبق لها الإقامة في الخارج	98.7	97.7	94.4
المجموع	100	100	100

الجدول (21-8)

التوزّع النسبي للشباب (15-29 عامًا) بحسب الرغبة في الهجرة خارج فلسطين والجنس والمنطقة (2015) (بالنسبة المئوية)

الجنس والرغبة في الهجرة	**فلسطين**	**المنطقة**	
		الضفة الغربية	قطاع غزة
كلا الجنسين			
يرغب في الهجرة	23.6	15.2	37.0
لا يرغب في الهجرة	76.4	84.8	63.0
المجموع	100	100	100
ذكور			
يرغب في الهجرة	29.1	18.1	46.7
لا يرغب في الهجرة	70.9	81.9	53.3
المجموع	100	100	100
إناث			
ترغب في الهجرة	17.8	12.1	26.9
لا ترغب في الهجرة	82.2	87.9	73.1

المجموع	100	100	100

الجدول (21-9)

التوزّع النسبي للشباب (15-29 عامًا) الراغبين في الهجرة بحسب نوع الهجرة والجنس والمنطقة (2015) (بالنسبة المئوية)

الجنس ونوع الهجرة	فلسطين	المنطقة	
		الضفة الغربية	قطاع غزة
كلا الجنسين			
هجرة دائمة	37.5	27.1	44.2
هجرة موقتة (سنوات محدودة)	62.5	72.9	55.8
المجموع	100	100	100
ذكور			
هجرة دائمة	38.3	26.7	45.4
هجرة موقتة (سنوات محدودة)	61.7	73.3	54.6
المجموع	100	100	100
إناث			
هجرة دائمة	36.1	27.8	42.0
هجرة موقتة (سنوات محدودة)	63.9	72.2	58.0
المجموع	100	100	100

الجدول (21-10)

نسبة الشباب (15-29 عامًا) الراغبين في الهجرة بحسب بعض الخصائص الخلفية (2015) (بالنسبة المئوية)

الخصائص الخلفية	فلسطين	المنطقة	
		الضفة الغربية	قطاع غزة
نوع التجمع			
حضر	23.6	14.4	35.9
ريف	16.9	15.6	36.7

مخيمات	34.8	21.5	42.3
الجنس			
ذكور	29.1	18.1	46.7
إناث	17.8	12.1	26.9
العمر			
15–17	21.4	12.7	34.6
18–22	26.6	17.4	41.0
23–29	22.1	14.5	34.6
الحالة الزواجية			
لم يسبق له الزواج	25.6	17.1	40.4
سبق له الزواج	18.4	9.6	29.8
الحالة العملية			
عاملون	21.4	15.6	38.9
عاطلون من العمل	44.8	31.0	53.5
خارج القوى العاملة	20.4	12.9	31.6
الحالة التعليمية			
أقل من ثانوي	21.0	11.6	35.9
ثانوي	24.9	18.2	35.8
دبلوم متوسط فأعلى	28.4	19.6	41.8

الجدول (21–11)

التوزّع النسبي للشباب (15–29 عامًا) الراغبين في الهجرة بحسب نوع الهجرة والجنس والعمر (2015) (بالنسبة المئوية)

الجنس ونوع الهجرة	**العمر**		
	15–17	18–22	23–29
كلا الجنسين			

هجرة دائمة	35.0	36.0	40.4
هجرة موقتة (سنوات محدودة)	65.0	64.0	59.6
المجموع	100	100	100
ذكور			
هجرة دائمة	29.6	39.4	41.5
هجرة موقتة (سنوات محدودة)	70.4	60.6	58.5
المجموع	100	100	100
إناث			
هجرة دائمة	43.3	30.4	38.5
هجرة موقتة (سنوات محدودة)	56.7	69.6	61.5
المجموع	100	100	100

الجدول (12-21)

التوزّع النسبي للشباب (15-29 عامًا) الراغبين في الهجرة بحسب سبب الرغبة في الهجرة والمنطقة (2015) (بالنسبة المئوية)

سبب الهجرة للخارج	**فلسطين**	**المنطقة**	
		الضفة الغربية	قطاع غزة
عاطل من العمل/ عدم وجود فرص عمل	15.1	9.4	18.8
عدم كفاية الدخل	3.6	5.7	2.2
لتحسين ظروف المعيشة/ ظروف المعيشة صعبة فى البلد	40.8	37.2	43.2
الهروب من المشكلات/ ضغوط عائلية	3.3	3.1	3.5
لمْ شمل العائلة	1.4	2.1	0.9
التعليم والتدريب	12.5	17.6	9.1
الحصول على عمل في الخارج	11.3	13.5	9.9
للحصول على لجوء سياسي	0.5	0.2	0.7
الظروف السياسية والأمنية الداخلية في البلد	7.5	4.2	9.7
الاحتلال الإسرائيلي	1.3	1.5	1.2

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
أخرى	2.7	5.7	0.8
المجموع	100	100	100

الجدول (21-13)

التوزّع النسبي للشباب (15-29 عامًا) الراغبين في الهجرة بحسب وجود أقارب أو أصدقاء في خارج فلسطين والجنس والمنطقة (2015) (بالنسبة المئوية)

الجنس ووجود أقارب في الخارج	**فلسطين**	**المنطقة**	
		الضفة الغربية	قطاع غزة
كلا الجنسين			
نعم	57.2	52.4	64.8
لا	42.8	47.6	35.2
المجموع	100	100	100
ذكور			
نعم	57.7	50.7	68.9
لا	42.3	49.3	31.1
المجموع	100	100	100
إناث			
نعم	56.6	54.1	60.6
لا	43.4	45.9	39.4
المجموع	100	100	100

الجدول (21-14)

التوزّع النسبي للشباب (15-29 عامًا) الراغبين في الهجرة بحسب وجود أقارب أو أصدقاء في خارج فلسطين والجنس والعمر (2015) (بالنسبة المئوية)

الجنس ووجود أقارب في الخارج	**العمر**		
	15-17	18-22	23-29
كلا الجنسين			

نعم	54.7	56.6	59.0
لا	45.3	43.4	41.0
المجموع	100	100	100
ذكور			
نعم	54.6	57.3	59.8
لا	45.4	42.7	40.2
المجموع	100	100	100
إناث			
نعم	54.9	55.9	58.1
لا	45.1	44.1	41.9
المجموع	100	100	100

الجدول (21-15)

التوزّع النسبي للشباب (15-29 عامًا) الراغبين في الهجرة بحسب الدولة التي يفضّلون الهجرة إليها والمنطقة (2015) (بالنسبة المئوية)

دولة الهجرة	**فلسطين**	**المنطقة**	
		الضفة الغربية	قطاع غزة
الأردن	4.6	6.4	3.4
مصر	3.2	0.6	4.9
دول الخليج العربي	21.6	26.9	18.3
باقي الدول العربية	4.5	1.6	6.3
الولايات المتحدة	7.6	15.6	2.5
السويد	13.6	5.6	18.8
ألمانيا	9.5	8.6	10.1
تركيا	7.8	5.8	9.1
باقي دول أوروبا	14.0	15.4	13.1

باقي دول العالم*	5.2	7.0	4.0
لم يقرر بعد	8.3	6.4	9.6
المجموع	100	100	100

* لا تشمل دول أوروبا والولايات المتحدة.

الجدول (21-16)

التوزّع النسبي للشباب (15-29 عامًا) الذين سبق لهم الإقامة في الخارج بحسب تقويم تجربة الإقامة والجنس والمنطقة (2015)

(بالنسبة المئوية)

الجنس وتقييم تجربة الهجرة	**فلسطين**	**المنطقة**	
		الضفة الغربية	قطاع غزة
كلا الجنسين			
جيدة جدًا	46.1	40.2	60.6
جيدة	40.9	49.6	19.5
سيئة	11.3	8.8	17.3
سيئة جدًا	1.7	1.3	2.6
المجموع	100	100	100
ذكور			
جيدة جدًا	42.8	38.2	53.4
جيدة	41.0	50.2	19.9
سيئة	14.1	10.2	23.2
سيئة جدًا	2.0	1.4	3.5
المجموع	100	100	100
إناث			
جيدة جدًا	54.4	44.9	82.0
جيدة	40.5	48.2	18.0
سيئة	4.2	5.6	-

سيئة جدًا	0.9	1.3	–
المجموع	100	100	100

المصدر: **مسح الشباب الفلسطيني 2015**، ص 85-91

(1030) جامعة الدول العربية، **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية 2014** (القاهرة: 2014)، ص 3.

(1031) محمد دريدي، **الهجرة الداخلية والعائدة في الأراضي الفلسطينية** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009)، ص 23.

(1032) الهجرة هي انتقال الفرد أو الأفراد عبر الحدود الدولية بهدف الإقامة في دولة المقصد؛ وتمّ اعتبار الحد الأدنى للإقامة هو ستة أشهر. ومن ثمّ، فإنّ الطلاب الذين يدرسون في الخارج والعمال هم ضمن فئة المهاجرين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح الهجرة في الأراضي الفلسطينية 2010: التقرير الرئيسي** (رام الله: 2010)، ص 24.

(1033) تعدّ الفئة العمرية 15–24 عامًا عن فئة الشباب لدى الكثير من المؤسسات الدولية والمؤسسات ذات العلاقة، في حين يمكن أن تمتد هذه الفئة لتشمل الأفراد في الفئة العمرية 24–29 عامًا أو حتى العمر 34 عامًا، كما يوصي الكثير من الجهات الدولية. وفي هذه الدراسة، اعتبرت الفئة العمرية 15–29 عامًا فئة ممثلة للشباب، وذلك بناء على التعريف المستخدم في: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح الشباب الفلسطيني 2015: النتائج الرئيسية** (رام الله: 2016)، ص 29.

(1034) المرجع نفسه، ص 25.

(1035) المرجع نفسه، ص 30، 33.

(1036) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين 2016** (رام الله: 2016)، ص 14.

(1037) المرجع نفسه، ص 15.

(1038) المرجع نفسه، ص 23.

(1039) المرجع نفسه، ص 24–25.

(1040) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2016** (رام الله: 2017)، ص 55، 56.

(1041) **مسح الشباب الفلسطيني 2015**، ص 25.

(1042) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا» والمنظمة الدولية للهجرة، **تقرير الهجرة الدولية لعام 2015: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة** (بيروت: الإسكوا/ المنظمة الدولية للهجرة، 2015)، ص 76.

(1043) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح الهجرة في الأراضي الفلسطينية 2010**، ص 30.

(1044) الإسكوا، ص 76.

الفصل الثاني والعشرون
الشباب الفلسطينيون اللاجئون في لبنان بين قسوة العيش والهجرة القاسية ...... محمود العلي

مقدمة

معلوم أن قيام الكيان الصهيوني في عام 1948 أدى إلى تبديد الوحدة المجتمعية للشعب الفلسطيني، وجعله مجموعات منوّعة من الكتل البشرية؛ من بينهم لاجئون عاشت أغلبيتهم منذ الاحتلال تحت مظلة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» في لبنان وسورية والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة. واختلف التعامل مع اللاجئين في منطقة عمليات الأونروا، بحسب رؤية السلطات العربية التي استقبلتهم. وفي لبنان، حرصت الدولة على عدم منحهم حقوقًا مدنية واجتماعية، كما حرصت على وجود أكثريتهم في مخيمات تحت الإشراف المباشر من الأجهزة الأمنية، وهو ما أدى تدرّجًا إلى انخفاض عدد اللاجئين المقيمين في لبنان، من خلال دفعهم إلى الهجرة.

وبينما بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان المسجلين في منتصف عام 2016 في الأونروا 508751 لاجئًا[(1045)]، فإن هذا العدد لا يعكس عدد الموجودين حاليًّا في لبنان؛ إذ أشارت دراسة حديثة، صدرت في عام 2016 عن الجامعة الأميركية في بيروت، بالتعاون مع الأونروا، إلى وجود 260-280 ألف لاجئ فلسطيني في لبنان[(1046)]. ولم يتغير هذا العدد بحسب دراسة للمصدر ذاته أُجريت في عام 2010[(1047)]. وتبرّر الدراسة الحديثة انخفاض العدد بأن هناك 200 ألف لاجئ فلسطيني غادروا لبنان في اتجاه الإمارات العربية المتحدة وأوروبا، وتحديدًا إلى الدول الإسكندنافية وألمانيا، في إثر الاجتياح الإسرائيلي في عام 1982 وحرب المخيمات (1985-1988)[(1048)]. وفوق ذلك، فإن هناك 15913 أسرة مكوّنة من 67257 فردًا[(1049)] مسجلين في الأونروا ضمن تصنيف حالة عسر شديد؛ لأنهم يعانون الفقر المدقع. وتُعَدّ هذه أعلى نسبة للمحتاجين من اللاجئين الفلسطينيين، قياسًا إلى اللاجئين المسجلين في مناطق عمليات الأونروا الأخرى. ويدل هذا الأمر على الوضع المزري الذي يعيشه اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، مقارنة باللاجئين المقيمين في مناطق عمليات الأونروا الأخرى، على الرغم من الصعوبات التي يواجهونها، مثل حصار غزة وما يعانيه اللاجئون الفلسطينيون في سورية نتيجة للصراع الدائر فيها وتداعياته عليهم. وعلى الرغم من المعطيات الحديثة حول العدد الفعلي للفلسطينيين المقيمين في لبنان، فإن أكثر المسؤولين اللبنانيين يربط صعوبات الوضع الاقتصادي عند اللبنانيين بعد الأزمة السورية بالعدد الضخم من النازحين السوريين، إضافة إلى اللاجئين الفلسطينيين المسجَّلين، لا المقيمين بالفعل؛ وذكر رئيس الوزراء اللبناني، سعد الحريري، أخيرًا أن اللبنانيين «استضافوا 1.5 مليون نازح سوري ... إضافة إلى نصف مليون لاجئ فلسطيني موجودين أساسًا في لبنان»[(1050)].

في أي حال، يرتبط في تقديرنا التراجع في حجم الكتلة البشرية من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بهجرتهم، خصوصًا الشباب منهم، على نحو مثَّل أحد العوامل المؤثرة في تداعي بنية المجتمعات الفلسطينية في هذا البلد المضيف، داخل المخيمات وخارجها؛ والسبب في ذلك طبيعة «تعامل التشريعات اللبنانية مع اللاجئين الفلسطينيين بوصفهم أجانب، بل فئة خاصة من الأجانب، محرومة من بعض الحقوق التي يتمتع بها الأجانب أنفسهم [...] وهذا الواقع يحرمهم من معظم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية المعترف بها للاجئين بحسب القانون الدولي. كذلك، يتعرض الفلسطينيون في لبنان عمومًا لأشكال عدة من التهميش: التهميش المكاني الذي حوَّل المخيمات إلى جزر شبه معزولة عن محيطها السكاني، تحوي اللاجئين بوصفهم مصدر خطر وتهديد محتملَين للمجتمع المضيف؛ والتهميش الاقتصادي الذي يفرض قيودًا صارمة على حق الفلسطينيين في العمل والضمان الاجتماعي؛ والتهميش المؤسساتي الذي يستبعد الفلسطينيين من مؤسسات الحياة الاجتماعية والثقافية»[(1051)]. ومن ثم، فإن «سعي أجيال اللاجئين لإيجاد فرص عمل

أفضل في خارج لبنان، ولطلب العلم في الجامعات العربية والأجنبية، إضافة إلى الأحداث التي مرت بالبلد من معارك وحروب واقتتال داخلي، دفعت بكثيرين من الفلسطينيين إلى مغادرته وعدم العودة إليه، والاستقرار بدول عربية وأجنبية، بصفة عمالة وافدة، أو بصفة لاجئين إنسانيين أو سياسيين»[(1052)].

لذا، سنعمل على دراسة إشكالية العلاقة بين التشغيل وهشاشة فرص المشاركتين الاجتماعية والسياسية بفعل سياسة الدولة اللبنانية التسلّطية، وبفعل هشاشة الأمن الفردي والجماعي وضعف التيقن بالمستقبل أيضًا، وهو ما يؤدي إلى هجرة الشباب. وسنعمل على تحليل دوافع الهجرة في إطار الواقعين الحاليين الاقتصادي والأمني للفلسطينيين في لبنان، استنادًا إلى المنهجين الوصفي والتفسيري أساسًا للبحث، وذلك عبر مراجعة ما توافر من مصادر بحثية ودراسات ومقالات ووثائق متعلقة بالموضوع. وسنستفيد من المعلومات الواردة في بعض المواقع الإلكترونية، إضافة إلى إجراء بعض المقابلات مع شخصيات منوّعة معنيّة بالموضوع، باعتبار ذلك منهجًا مكملًا للبحث، مع الإشارة إلى أن مراجع بحث كثيرة تناولت جوانب من هذا الموضوع.

تشير فرضيتان أساسيتان إلى دوافع هجرة اللاجئين الفلسطينيين، خصوصًا الشباب، من لبنان:

- لا يتمتع اللاجئون الفلسطينيون الشباب، مثل باقي اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بحقوق مدنية واجتماعية من الدولة المضيفة.

- تحدث هجرة الشباب الفلسطينيين بسبب بيئة تتميز بغياب الأمن في المخيمات، والمنافسة التي ظهرت حديثًا في سوق العمل نتيجة للأزمة السورية، وتراجع خدمات الأونروا، والتأثير السلبي لذلك كله في حياة الفلسطينيين في المخيمات وخارجها.

أولًا: موجات هجرة الشباب الفلسطينيين اللاجئين في لبنان (1950-1989)

تنوّعت موجات هجرة اللاجئين الفلسطينيين من لبنان؛ وكانت لكل موجة من الهجرة دوافعها وأسبابها المحورية. ويربط بعض الدارسين موجات الهجرة بالدول التي لجأ إليها الفارُّون من لبنان، مشيرًا إلى الموجة الألمانية في الحرب اللبنانية (1975)، وإلى الموجة السويدية بعد الاجتياح الإسرائيلي لبيروت (1982-1984)، وإلى الموجة الدانماركية بعد حرب المخيمات (1985-1988)، والموجة البريطانية في الحرب المعروفة بحرب التحرير (1989 حتى التسعينيات). غير أن هذه الموجات لم تكن في صورة سفر شرعي لكل من يريد، لكنها كانت تتم بتواطؤ ضمني، فكان الباب مفتوحًا موارَبةً في ذلك الوقت[(1053)].

سنعمل في دراستنا هذه على تفسير طبيعة الهجرات ومسبباتها، مع التركيز بقدر أكبر على هجرة الشباب في المرحلة الراهنة؛ انطلاقًا من علاقتها بآليات سلوك السلطات اللبنانية تجاه معيشة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، والمتغيرات الأمنية والسياسية التي شهدها لبنان والمنطقة، ومنها الأزمة السورية، إضافةً إلى تراجع مستوى الخدمات المقدَّمة من الأونروا؛ وتأثير ذلك في أنماط الهجرة التي تنوّعت بين فردية، وجماعية، أو جامعة بين النمطين.

1 - حالات الهجرة الفردية في مرحلة الخمسينيات والستينيات ومطلع السبعينيات

كانت هجرة اللاجئين الفلسطينيين من لبنان في الخمسينيات والستينيات ومطلع السبعينيات ناجمة في الأساس عن حرمانهم من الحقوق المدنية والسياسة والاجتماعية من السلطات اللبنانية على أكثر من صعيد، وما شهدته هذه المرحلة من ضبط للوجود الفلسطيني من الجوانب كلها. فعلى صعيد حق العمل، أثير الموضوع في جلسات مجلس النواب اللبناني في نهاية عام 1951، بعد أن أصدر إميل جرجس لحود، وزير الشؤون الاجتماعية آنذاك (1899-1954)، قانونًا طلب فيه وقف عمل اللاجئين، بحجة أنهم يعملون بلا إجازات عمل، وينافسون اليد العاملة اللبنانية. وسُمح للاجئين بالعمل في الميادين التي لا تُلزِم العاملين فيها باستصدار إجازة عمل، مثل مشروعات العمران في المدن والزراعة في الريف[1054]. و«بعد أن تبين أن الوجود الفلسطيني سيبقى لفترة أطول من التوقعات الأولى، أخذت الأمور مع السلطة تنحو باتجاه سلبي، قائم على القبول الاضطراري؛ [إذ] أعيد النظر بالترتيبات الإدارية، وصارت محكومة بهاجس ضبط أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، والإمساك المحكم على تجمعاتهم أمنيًّا»[1055].

شهدت حالة الهجرة في الستينيات بعض التسهيلات المحدودة التي قدَّمتها الأونروا إلى بعض خريجي مركز سبلين للتدريب المهني[1056]، عبر توفير منح لاستكمال دراستهم في بعض الدول الغربية. لذا، فإن قسمًا كبيرًا من الطلاب المهنيين الذين درسوا في معهد سبلين ذهب إلى السويد في أوائل الستينيات من أجل التعليم، وقرروا البقاء هناك[1057]. وكانت إسبانيا أيضًا مقصدًا لعدد من الفلسطينيين الباحثين عن العمل، إضافة إلى عدد من الطلاب الساعين إلى التحصيل العلمي، خصوصًا في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته؛ إذ ارتفعت وتيرة هذه الهجرة في السبعينيات بنسبة 30 في المئة، في أعقاب حرب عام 1967، وقدِمت الفئة الأساسية من الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن ثم الكويت وسورية ولبنان[1058]. وفي نهاية الستينيات أيضًا، هاجر فلسطينيون من لبنان إلى ألمانيا، ولم يكن دخول العمال من الشطر الشرقي إلى الشطر الغربي من برلين صعبًا؛ بسبب الوضع الدولي لبرلين الغربية التي قضت «معاهدة بوتسدام» في أعقاب الحرب العالمية الثانية بوضعها تحت سيطرة الحلفاء مباشرة، ولم يكن مسموحًا لشرطة برلين الغربية مراقبة الحدود مع برلين الشرقية[1059].

2 – حالات الهجرة الجماعية والفردية (1973–1989)

شهدت بداية مرحلة السبعينيات إلى نهاية الثمانينيات من القرن العشرين تغييرًا في وضع الفلسطينيين، من حيث الاستفادة من اتفاقية القاهرة التي أبرمت في عام 1969 بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، واستلمت في إثرها فصائل المقاومة الفلسطينية المسؤولية الكاملة في المخيمات، وأصبح الفلسطينيون بموجبها يتمتعون بحقوق كثيرة كانوا محرومين منها؛ مثل العمل والتنقل والاستفادة من الرعاية الصحية. ومن البيِّن أن دوافع الهجرة الأساسية في هذه المرحلة كانت تعود إلى الوضع الأمني الناجم عن الصدامات والمعارك التي حصلت في إثر انقسام الشعب اللبناني وأحزابه بين داعم للوجود الفلسطيني المسلَّح، ومعارض له. واستهدفت المخيمات، بوصفها بيئة شعبية حاضنة للسلاح، وبسبب ذلك بدأت موجات الهجرة بحثًا عن ملاذ آمن. وسلك ثلاثة أرباع اللاجئين في لبنان طريقهم إلى ألمانيا[1060]؛ إذ كان اللجوء إليها مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بأحداث لبنان. يعود ارتفاع معدل الهجرة إلى ما تخلَّل هذه الأحداث من صدامات مسلّحة مع الجيش اللبناني، وتدمير الطيران الإسرائيلي مخيم النبطية للاجئين الفلسطينيين في عام 1974. وانخفض عدد المهاجرين في عام 1975، ليعود ويرتفع مجددًا في عام 1976 مع الحرب الأهلية اللبنانية[1061].

إضافة إلى ألمانيا، كانت السويد من بين الدول التي توجَّه إليها اللاجئون الفلسطينيون من لبنان، بسبب الحرب الأهلية اللبنانية التي اشتعلت في نيسان/أبريل 1975؛ وكانت من نتائجها مذابح في مخيمات الفلسطينيين، ومنها مذبحة مخيم تل الزعتر (1976)[1062]. وأما مخيم ضبية، فغادرته عائلات كثيرة منذ بداية المعارك، نحو كندا وأستراليا، ومن كان له أقارب في بلدان الخليج العربي توجّه إلى هناك[1063]. وكذلك، في عام 1976، بدأ رجال أعمال ومهنيون كثر الهجرة من لبنان إلى الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، وذهب كثر منهم إلى اليونان، وشكل الفلسطينيون نسبة كبيرة منهم[1064].

في إثر الاجتياح الإسرائيلي الأول لجنوب لبنان في عام 1978، تدهورت الأوضاع الأمنية للاجئين الفلسطينيين في مناطق صور، فارتفعت وتيرة هجرة الفلسطينيين من لبنان، وتحولت الرغبة الفردية في الرحيل والهجرة خلال فترة السبعينيات إلى رغبة جماعية تمارسها فئات متآلفة في ظروفها، وعائلات متَّحدة، كما هي الحال بين سكان المخيمات المدمرة في لبنان في ذروة الحرب الأهلية.

في أعقاب الآثار الكارثية للغزو الإسرائيلي للبنان في عام 1982، وطرد منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، وما لحقه من مجازر (مثل مجزرتي صبرا وشاتيلا)، بدأ اللاجئون الفلسطينيون مغادرة لبنان إلى أوروبا بعدد كبير، متّجهين في الدرجة الأولى إلى ألمانيا، وفي ما بعد إلى الدول الإسكندنافية وبلدان أخرى في أوروبا الغربية، وإلى البلدان الاشتراكية السابقة في وسط أوروبا وشرقها أيضًا. وباختصار، توجَّه اللاجئون الفلسطينيون حينذاك إلى أي بلد يقبل بهم ويمنحهم ما حُرموا منه عقودًا طويلة: الأمان والحرية والعمل وجواز السفر وحقوق المواطنة كاملة.

بدأت أعداد متزايدة من اللاجئين الفلسطينيين طوال العقد الماضي البحث عن اللجوء السياسي في أوروبا وبلدان أخرى من بينها كندا وأستراليا أساسًا. ومصدر هذا اللجوء أساسًا المناطق الأشدّ حرمانًا، والتي لا يتمتع فيها اللاجئون بإقامة دائمة ومضمونة، وحيث يحرمون من حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية. ويحمل معظم الباحثين عن اللجوء وثائق صادرة عن حكومتي لبنان ومصر، حيث تُفرض قيود متفاوته على الفلسطينيين[(1065)].

إذًا، تزايدت هجرة الفلسطينيين بعد الاجتياح الإسرائيلي واتخذت سمة هجرة أسرية وشبابية؛ إذ شملت سكان المخيمات خصوصًا، وبرزت بلدان استقطاب جديدة، مثل السويد[(1066)]. وأما أبرز دوافع الهجرة في هذه الفترة، إضافة إلى الاجتياح، فكان معارك مخيمات شمال لبنان في إثر الانشقاق في منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1983، ثم ما سُمِّي حرب المخيمات في عام 1985 مع حركة أمل (الشيعية)[(1067)]، التي أدّت إلى هجرة جديدة إلى ألمانيا، لكنها هجرة لم تطل هناك بسبب القيود التي كانت مفروضة، فانتقل المهاجرون الجدد إلى الدول الإسكندنافية أو إلى هولندا[(1068)].

هكذا، انتشرت العائلات الفلسطينية من مخيمات لبنان إلى ألمانيا، ثم الدانمارك والسويد. ومن ثم، فإن خيارات اللاجئين في دخول البلدان الأوروبية استندت إلى المتغيرات التي تتعلق بقوانين المرور على الحدود وإجراءاتها، وآليات التسلل إلى البلد المزمع الهجرة إليه؛ ففي عام 1987، توجهت الهجرة الفلسطينية كلها تقريبًا إلى السويد والدانمارك، لأن طريق برلين تعثرت بعد الاتفاق الذي حصل بين الألمانيتين، وبدأ تطبيقه في 1 تشرين الأول/أكتوبر 1986، وبموجب هذا الاتفاق، التزمت ألمانيا الشرقية الامتناع من إعطاء تأشيرة ترانزيت إلى ألمانيا الغربية لمن لا يملك تأشيرة لهذه الأخيرة، وكذلك عقدت السويد اتفاقية مشابهة. وقُدِّر عدد المهاجرين إلى الدول الإسكندنافية من سكان شاتيلا فحسب خلال الاجتياح وبداية حرب المخيمات بـ 500 عائلة[(1069)]. كذلك، وصلت إلى السويد أفواج مهمة من الفلسطينيين ما بين عامَي 1988 و1991، عقب حرب المخيمات، حيث عانى الكثير من المخيمات، مثل شاتيلا في بيروت، والرشيدية في صور، ويْلاتِ حصارٍ دام بضعة أشهر، وأجبر الكثير من العائلات على النزوح، وفضّل الكثير من العائلات الهجرة إلى الدول الإسكندنافية على العودة إلى بيروت أو صور. وفي تلك الفترة، تكوَّنت شبكات للهجرة في صيدا، وفي الدانمارك والسويد[(1070)].

أما الهجرة إلى بلجيكا، ولا سيما الموجة الثالثة، فتكوّنت من اللاجئين في سورية ولبنان. بعضهم ذهب إلى بلجيكا خلال الحرب الأهلية اللبنانية، وكثيرون آخرون وصلوا إليها بعد الاحتلال الإسرائيلي، وبقي معظم هؤلاء الفلسطينيين في بلجيكا موقتًا، ثم غادرها إلى السويد[(1071)]. ولأن حرب المخيمات كانت أشد إيلامًا من الحروب التي سبقتها، ولكثرة الضغوط النفسية والشعور بالخذلان وضياع الأفق، مع ما ترافق من حروب داخلية؛ فإن هذا كله كان مدخلًا لهجرة خارجية واسعة؛ فكثيرون باتوا بلا مأوى، وغيرهم شعروا بالخطر الجسدي الذي يتهددهم بفعل علاقاتهم بالفصائل. ومن ثم، عزّزت حرب المخيمات عند أهالي الشبان الرغبة في حماية أبنائهم من حالة الفوضى والاضطراب. وتأسيسًا على ما آلت إليه أحوال الفلسطينيين في لبنان، انتعشت «مافيات التهجير» التي لم تأل جهدًا في تأمين منافذ الهجرة عبر مطاري بيروت أو دمشق، ومن هناك، إلى حيث تصل بالمهجَّرين أقدامهم. وأخذت الهجرة طابعًا دراميًّا، مع نزوع الأرامل إلى إرسال أبنائهن الذين لم يبلغوا سن السادسة عشرة إلى دول الغرب؛ طمعًا في

الأمن والسلامة، وربما فتح آفاق جديدة للحياة. وجاء في تقرير عن الأيتام والأرامل في مخيم برج البراجنة، أن 147 أرملة من أصل 247 في المخيم أرسلت أطفالها إلى الخارج، بين دول الخليج وأوروبا وغيرها، منهم 87 طفلًا في أوروبا، و55 طفلًا في الدانمارك[1072].

من أبرز نتائج الأوضاع الكارثية في هذه المرحلة حالة الحصار التي فُرضت على مخيمات الجنوب وبيروت، ومثّلت أحد الدوافع الرئيسة للهجرة والتهجير؛ إذ كانت المخيمات تشهد موجات من هجرة الشباب تجاه دول أوروبا وأميركا وأستراليا وكندا، بعدما كانت الحروب ضد المخيمات في مراحل سابقة قد أدّت إلى تهجير عائلات بأكملها من لبنان[1073]. ونتيجة لحرب المخيمات، فإن 75 ألف لاجئ في أقل تقدير غادروا بيروت إلى الأبد، وجرى استيعابهم بوصفهم لاجئين في الدول الأوروبية والغربية المختلفة[1074]. ولم يقتصر أمر الهجرة على أبناء المخيمات التي دُمِّرت، أو التي تعرّضت لويلات العدوان الإسرائيلي؛ إذ شهد مخيم البداوي في شمال لبنان هجرة واسعة مع بداية الثمانينيات، خصوصًا إلى الدول الإسكندنافية وألمانيا أيضًا، وسجلت تحويلاتهم المالية ركيزة اقتصادية أساسية لأهاليهم في لبنان. وأثَّرت هذه الهجرة، في الواقع المعيش داخل المخيمات، ولعل أبرز ما عاد به المسافرون هو «ظاهرة الفيزا»، وهي الفتاة الحاملة الجنسية الأوروبية، التي يتسابق الشبان لخطبتها كي يهربوا من واقعهم نحو الخارج؛ فكثيرًا ما نسمع بطرائق جديدة لطلب يد الفتاة؛ مثل ولي أمر شاب يخاطب والد فتاة قائلًا: «بدنا نخطب هالبنت بلكي بتسفّرلنا هالولد»[1075]. وفوق ذلك، سرت شائعات بعد الاجتياح الإسرائيلي عن عرض أميركي للسلطات اللبنانية لقبول استيطان اللاجئين هناك، وترافق ذلك مع تسهيلات في منح تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة، وهو ما دفع كثرًا من اللاجئين الفلسطينيين الشباب إلى السفر إليها. كذلك، شهدت هذه المرحلة في أكثر الحالات هجرة للطلاب الفلسطينيين الذين كانوا يتلقون منحًا دراسية عبر الفصائل الفلسطينية في الخارج؛ فأكثرهم إما تزوج في الخارج وبقي في بلد الدراسة، أو توجّه إلى أحد البلدان الأوروبية.

ثانيًا: هجرة الشباب الفلسطينيين اللاجئين في لبنان منذ عام 1990

1 - حالات الهجرة الفردية للاجئين من داخل لبنان والهجرة الجماعية للموجودين خارج لبنان (1990-2005)

كانت موجة الهجرة الأساسية في التسعينيات من القرن العشرين ناجمة عن سلوك السلطات اللبنانية العدائي تجاه اللاجئين بعد اتفاق الطائف بين الأطراف اللبنانية المتنازعة، الذي استبعد في مضمونه الإشارة إلى أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، إضافة إلى التخوّفات اللبنانية من أن يؤدي اتفاق أوسلو في عام 1993 إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين، وكي لا يُدرَج موضوعهم ضمن أولويات محادثات السلام.

إجمالًا، اتخذت السياسات الرسمية اللبنانية اللاحقة لاتفاق الطائف، تجاه الفلسطينيين، ثلاثة أشكال رئيسة: إعادة تأسيس السيطرة، ورفض التوطين النهائي للاجئين في لبنان، وإجراءات لإنقاص عدد اللاجئين من خلال ممارسة ضغوط لدفع عدد منهم إلى الهجرة. ويمثل الشكلان الأوَّلان سياسة معلنة رسميًا، ويوجد بشأنهما إجماع عريض داخل الحكومة، وبين الحكومة والقوى السياسية اللبنانية الرئيسة. أما سياسة تشجيع الفلسطينيين على الهجرة، فيمكن استنتاجها من نتائجها، وإن لم تُعلَن رسميًا. وربما هي موجودة لدى قطاعات في جهاز الدولة، لا في الحكومة نفسها؛ حيث توجد بالتأكيد فوارق بين القادة الأفراد[1076].

في هذه المرحلة، وفي إثر اتخاذ منظمة التحرير الفلسطينية مواقف سياسية لا تنسجم مع الرؤية والمواقف السياسية لبعض الدول العربية، دفع اللاجئون الفلسطينيون في لبنان ثمنًا لذلك. ومن أمثلة ذلك إخراج الفلسطينيين من الكويت

بعد الاحتلال العراقي لها في عام 1990، ومنعهم من العودة إليها بعد تحريرها في عام 1991، بسبب موقف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية المؤيد للعراق. هكذا، تفرّقت العائلات الفلسطينية التي أقامت في الكويت عشرات الأعوام، ولم يرجع منها إلى لبنان سوى عدد محدود جدًا[1077]، حيث كان قسم كبير منها من لاجئي لبنان. وأدى هذا الأمر أيضًا إلى ارتفاع نسبة البطالة في المخيمات، وتوقف مصدر مالي مهم لذوي العمال وأقاربهم، وأصبح هدف الهجرة البحث عن الأمن وفرص العمل والاستقرار[1078].

إضافة إلى ما سبق، وفي إثر طرد الفلسطينيين من ليبيا في 1 أيلول/سبتمبر 1995، بدأ في لبنان منع دخول اللاجئين ابتداءً من 10 أيلول/سبتمبر 1995، وفرض الحصول على سمة خروج وعودة قبل المغادرة. أما من كان في الخارج، فكان عليه الحصول من البعثات اللبنانية هنالك على سمة عودة لم تكن تُمنَح عمليًّا. وأدّت التفاعلات التي رافقت هذا الإجراء إلى اتضاح صورة الاستخدام القانوني الهادف للضغط على الفلسطينيين لدفعهم إلى الهجرة خارج لبنان[1079]. وطُرِد الفلسطينيون من ليبيا وقتذاك بحجة الاختلاف مع مسارات التسوية التي بادرت إليها منظمة التحرير بعد اتفاق أوسلو (أيلول/سبتمبر 1993)، وحينذاك (23 أيلول/سبتمبر 1995) أصدر نائب رئيس الوزراء اللبناني، وزير الداخلية ميشال المر، القرار الرقم 478، الذي كان يهدف إلى منع الحاصلين على وثائق سفر لبنانية من العودة إلى بيوتهم بعد أن ألغت الحكومة الليبية عقود عملهم، وطردتهم لأسباب سياسية؛ إذ مُنعت السفينة التي كانت تقلّهم من دخول مرفأ بيروت، وكان عددهم نحو 6000 شخص، بينهم نساء وأطفال[1080]. وتغيّرت مسبّبات اللجوء ومساراته في هذه المرحلة؛ إذ وصل إلى بلجيكا، بعد إعلان قيام السلطة الفلسطينية في عام 1993، لاجئون كثر من الضفة الغربية وقطاع غزة، وآخرون قدموا من لبنان وسورية، وكانت هذه الموجة الأخيرة من فئة الفلسطينيين الطالبين اللجوء السياسي[1081].

لم يتمتع اللاجئون الفلسطينيون في لبنان بوضع قانوني يحميهم من التمييز والغبن، وكان هذا من الدوافع الإضافية للهجرة في نهاية الثمانينيات؛ ففي عام 1987، وفي ظل حكم الرئيس أمين الجميل، ألغى مجلس النواب اللبناني اتفاقية القاهرة التي كانت تحكم العلاقات اللبنانية - الفلسطينية، وأصبح وضع اللاجئين يُنظَّم من خلال مجموعة قوانين وإجراءات أمر واقع تَحُد حقوقهم بقدر كبير، وهذا ما يؤكده النائب في البرلمان غسان مخيبر بقوله: «تهدف سياستنا الرسمية إلى إبقاء الفلسطينيين في وضع هش وغير مستقر، بهدف تقليص احتمال توطينهم أو بقائهم في لبنان، ما يفسر سياسة الدولة اللبنانية والإجراءات الاقتصادية والأمنية المتبعة. ويبقى التحدي الحقيقي اليوم في كيفية المواءمة بين رفض التوطين وضرورة منح الفلسطينيين حقوقهم وتحسين ظروف حياتهم»[1082].

في عام 1996، بعد قرار الحكومة اللبنانية منع كل فلسطيني ليس لديه أوراق ثبوتية، ويمتلك الوثيقة الفلسطينية، من العودة إلى لبنان، اضطرت الحكومة البريطانية، تحت البند .ID) من معاهدة جنيف الدولية، إلى السماح لـ 300 عائلة فلسطينية بالبقاء في بريطانيا[1083].

علاوة على ذلك، فإن صعوبة تشغيل الفلسطينيين بسبب مزاحمة العمالة الوافدة من سورية بدأت بين عامي 1990-2005، أي «حقبة الوصاية السورية على لبنان»، ويمكن تسميتها أيضًا «حقبة العمالة السورية في لبنان»؛ إذ إن عدد العاملين السوريين في لبنان وصل في بعض المراحل إلى ما يعادل ثلث الشعب اللبناني. واتسمت هذه الحقبة بالعداء المستحكم بين منظمة التحرير الفلسطينية والنظام السوري، على نحو أدّى إلى حرمان الفلسطينيين من أي حق للعمل في لبنان، في مقابل منح حقوق عمل تفضيلية للسوريين وعلى نطاق واسع فاق كل حد، ولا سيما أنهم كانوا يعملون من دون حاجة إلى إجازات عمل[1084].

يلخِّص أحد الباحثين دوافع الهجرة في هذه المرحلة، مؤكدًا أن العوامل والضغوط التي أثَّرت في الفلسطينيين في لبنان، وعلى رأسها الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، دفعت عددًا كبيرًا منهم إلى مغادرته ... خصوصًا أن هذه الهجره تتمركز في أوساط الشباب؛ وتحوّلت من هجرة لتحسين الأوضاع المالية إلى هجرة بهدف اكتساب الجنسية؛ كما تحولت من هجرة فردية إلى هجرة أسرية مع إغلاق دول النفط في وجه الفلسطينيين في الثمانينيات والتسعينيات[1085].

2 - حالات الهجرة الفردية الشبابية (2005-2016)

أصبحت دوافع الهجرة في المرحلة الأخيرة متعددة، وأبرزُها فشل السلطات اللبنانية في تغيير سياستها تجاه اللاجئين الفلسطينيين. وعلى الرغم من تأسيس لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني التابعة لرئيس الحكومة في عام 2005، وبداية البحث الرسمي من الحكومة اللبنانية في أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، وسبل وضعها على سكة المعالجة، وهو الأمر الذي يُعَد سابقة في تاريخ علاقة الدولة اللبنانية بهم[1086]، لم تتبلور سياسات لمنح اللاجئين الحقوق الاجتماعية والإنسانية. ومع أن الجهود المشتركة التي بُذِلت في الأعوام الأخيرة من أجل التعامل الإيجابي مع المهنيين والعمال الفلسطينيين، وعدم ربط ذلك بهواجس التوطين، أدّت إلى تحسين بعض شروط العمل للفلسطينيين، فلم يكن هذا كافيًا ولا مؤسِّسًا لوضع حلول جذرية لطبيعة التعامل معهم. ويمكن تحديد أبرز مسبِّبات هجرة الشباب الفلسطينيين في المرحلة الحالية في ما يلي:

أ - غياب قوانين لبنانية تعطي الفلسطينيين حقوقهم المدنية والاجتماعية

بادر وزير العمل اللبناني طراد حمادة، ضمن الصلاحيات التي يتيحها له قانون العمل اللبناني لعام 1964، إلى إصدار المذكرة الرقم 1/67 في حزيران/يونيو 2005، أتاحت للمهنيين الفلسطينيين العمل في المهن اليدوية والمكتبية المحصورة ممارستها في اللبنانيين دون غيرهم، وذلك بشروط معيَّنة؛ أبرزها أن يكون العامل من الفلسطينيين المولودين على الأراضي اللبنانية، وأن يكون مسجّلًا في سجلات مديرية شؤون اللاجئين التابعة لوزارة الداخلية. واستُتبعت هذه الخطوة الإيجابية بحملات من الجمعيات الأهلية الفلسطينية واللبنانية ساهمت في إقناع ممثلي الكتل النيابية في البرلمان اللبناني بضرورة تحسين شروط عمالة اللاجئين الفلسطينيين. وفي هذا السياق، عدَّل مجلس النواب اللبناني في جلسته التي عقدت في آب/أغسطس 2010 قانون العمل اللبناني وقانون الضمان الاجتماعي، وصدر بهذا الخصوص القانونان 128 و129 بتاريخ 24 آب/أغسطس 2010. وتبين في ما بعد أن هذين القانونين، وما تبعهما من تنظيمات إدارية، لم تقدم تسهيلات جديدة إلى اللاجئين الفلسطينيين، وصولًا إلى حقهم في الضمان الاجتماعي والعمل، لكنها قيدت تلك الحقوق[1087]. وبينما أعفى البرلمان اللبناني اللاجئ الفلسطيني جزئيًّا من شرط المعاملة بالمثل ومن رسوم إجازة العمل، وأتاح له الاستفادة من تقديمات تعويض نهاية الخدمة، فقد استثناه من تقديمات صندوقَي الضمان ضد المرض والأمومة والتعويضات العائلية، على الرغم من إخضاعه لتسديد الحصص من الاشتراكات المترتبة عليه كاملة.

كذلك، يعاني شباب فلسطينيون كثر صعوبةً في إيجاد سبل للعيش؛ فهناك، مثلًا، صعوبة في العمل في 36 مهنة من المهن الحرة. وتمثلت المشكلة بالنسبة إلى العاملين الفلسطينيين في المهن الحرة في أن قانون العمل اللبناني تمحور في شقه المتعلق بتوظيف الأجانب حول شرطين: شرط المعاملة بالمثل في لبنان، وشرط الحصول على إجازة عمل مسبقة. وبحسب مبدأ المعاملة بالمثل في لبنان، لا يحق للعمال الأجانب الحصول على إجازات عمل، أو الاستفادة من تقديمات الضمان الاجتماعي ما لم تمنح دولهم المزايا نفسها للعمال اللبنانيين فيها. ولم يراع القانون كون الفلسطينيين بلا دولة. وإضافة إلى شرط الحصول على إجازة عمل مسبقة، حُظِر على جميع الفلسطينيين مزاولة مهن معينة، مثل الطب والمحاماة والهندسة؛ لأن نقابات تلك المهن تشترط على المنتسبين إليها حيازة الجنسية اللبنانية. وفوق ذلك، من المثير للاهتمام أنه يحق للفلسطيني أن يتملك سيارة عمومية (نقل ركاب)، لكنه لا يصرَّح له باستخدامها بصفة سائق عموميّ؛ لأن قانون نقابة السائقين يفترض المعاملة بالمثل[1088].

تبيَّن أن الأكثرية الساحقة من المهنيين الفلسطينيين العاملين في بعض المهن الحرة، مثل الأطباء والممرضين/الممرضات تعمل في المخيمات، وبأجور زهيدة مقارنة باللبنانيين. كما يعمل بعضهم لمصلحة اختصاصيين آخرين، كالأطباء في عيادات زملائهم اللبنانيين، أو يرسمون خرائط لزملائهم المهندسين بأجور متواضعة؛ إذ يقومون بمهمات زملائهم اللبنانيين ويتلقَّون أجورًا محدودة من خلال العمل تحت الطاولة. بل إن الفلسطيني الذي يجد عملًا في المهن الحرة، مثل المهندس أو الطبيب أو الصيدلي أو المحامي، يوقِّع باسم غيره، لأن توقيعه غير معترف به، وكثيرًا ما لا

يجد عملًا في تخصصه ذاته، فيضطر إلى العمل في مهنة أخرى؛ فالمحامي يعمل مدرِّسًا، والطبيب ممرضًا، والصيدلي موظفًا، والمهندس «فورمان» أو سائقًا أو بائعًا[1089].

الصورة (22-1)

المهن المحظورة على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان



المصدر: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، لبنان ولجنة أبحاث سوق العمل والتنمية. «المهن المحظورة على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان». [د.م.]: [د.ت.].

تترافق هذه الوضعية السيئة مع البطالة المستفحلة في أوساط الخريجين الفلسطينيين؛ إذ يشير تقرير جمعية الخريجين الفلسطينيين من جامعات لبنان ومعاهده، الصادر في حزيران/يونيو 2015، إلى أن «البطالة المنتشرة بين صفوف الخريجين من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، هي بصفة رئيسة بطالة متعلمين، أو ما يُعرَف بالبطالة الهيكلية»[1090]. وبحسب التقرير، فإن نسبة البطالة بين حمَلة الشهادات العليا من الفلسطينيين خريجي الجامعات والمعاهد الفنية العليا بلغت 42 في المئة، بينما بلغت نسبة حمَلة المؤهلات العليا بين المتعطلين الفلسطينيين في الأراضي اللبنانية نحو 44 في المئة، مع الأخذ في الحسبان أن كثيرًا من الخريجين يعمل في مجالات لا تمُتُّ لتخصصه بصلة، ويضطر إلى القبول بما هو دون الحد الأدنى للأجر؛ ليتمكن من تأمين القوت اليومي، ولئلا يكون عالة على مجتمعه الذي يرزح في الأساس تحت أوضاع اجتماعية واقتصادية مزرية[1091]. وبحسب التقرير ذاته، بلغ معدل بطالة الشبان والشابات الفلسطينيين في عام 2014 نحو 45 و65 في المئة على التوالي[1092]. ويرى رئيس الهيئة الإدارية للجمعية التي أصدرت التقرير، رضوان عبد الله، أن الطالب الفلسطيني بعد أن يقوم بالمستحيل لتوفير أقساطه الجامعية، يجد نفسه

عند التخرُّج في دوّامة أخرى متمثلة في إيجاد فرصة عمل، خصوصًا لذوي المهن الحرة من الأطباء والمهندسين والمحامين الممنوعين من العمل في لبنان، وهذا ما يضطر بعضهم، ممن تُتاح له الفرصة، إلى السفر إلى خارج لبنان، والعيش في غربة جديدة[1093].

من البيّن أيضًا أن صعوبات إيجاد سبل العيش للشباب الفلسطينيين لا تقتصر على الخريجين المشتغلين في المهن الحرة؛ ففي مقابلة مع شفيقة محمد بريش، المقيمة في مخيم مار إلياس، حول مبررات سفر ابنها الشاب، سليمان أبو يونس، قبل نحو 10 أعوام، أجابت بأن ابنها «تخرَّج في معهد سبلين اختصاص الحدادة، ووجد عملًا في مؤسسة شركة اتحاد المقاولين (المعروفة بسي سي)، وبعد انتقال مقر المؤسسة الرئيس إلى أثينا، فقد عمله، ولم يجد عملًا على مدى أكثر من عام، فاضطر إلى الهجرة بحثًا عن سبل العيش في ألمانيا»[1094]. وتشير القانونية عفاف الشمالي بدورها إلى أن شقيقها «هاجر إلى إيطاليا قبل نحو الشهرين، وعمره 22 عامًا؛ وأن استعداده للهجرة دفع أهله لتوفير مبلغ وصل إلى 11 ألف دولار [للسفر] بفيزا رسمية من طريق أحد الأشخاص هناك، ومن إيطاليا توجه إلى ألمانيا بمساعدة أحد الأقارب. والسبب الرئيس للهجرة هو إمكان توفير فرصة عمل له في الخارج لبناء أسس حياة كريمة. فهو خريج معهد باختصاص الكمبيوتر، ولم يجد عملًا لائقًا؛ إذ عمل لمدة عامين في منطقة البقاع في مؤسستين، بأجر يبلغ 200 دولار بداية، وبأجر 300 دولار في مؤسسة ثانية. ولا يشكل هذا الأجر مدخلًا لبناء حياة، ولا ينسجم مع الحد الأدنى للأجور في لبنان»[1095]. ويؤكد محمد عكر، أحد أبناء مخيم شاتيلا، وعمره 30 عامًا، أن صعوبة العيش بالنسبة إلى الشباب اللاجئ تتمثل في عدم منحه حقوقًا مدنية واجتماعية. ويتحدث عن تجربته، قائلًا إنه درس صيانة الكمبيوتر، وعمل عامين في هذا المضمار، إلا أنه في إحدى المرات كان آتيًا من منطقة الأشرفية، وأوقفه حاجز للجيش لمجرد كونه فلسطينيًّا، وهذا ما اضطره إلى تغيير مهنته والعمل في خدمة توصيل الطلبات أربعة أعوام بمبلغ يصل إلى 500 دولار شهريًّا، غير أنه لم يكن يستفيد من أي حقوق في الشركة؛ فحين سُرقت دراجته النارية مثلًا، لم يُعوّض عليه من الشركة التي يعمل فيها[1096].

ب - الحالة الأمنية المضطربة في المخيمات

تحوَّلات مخيمات كثيرة نتيجة لإجراءات الدولة اللبنانية منذ نهاية التسعينيات، إلى جزر أمنية مغلقة؛ ففي بداية عام 1997، فرضت وحدات من الجيش اللبناني حصارًا محكمًا على المخيمات في المناطق الجنوبية، مانعةً بذلك دخول جميع أنواع مواد البناء. واستُدعي كثر من سكان مخيم الرشيدية بمذكرات جلب، بسبب حملهم مواد البناء لترميم بيوتهم. وفي المقابل، كان يُمنع أي عمل من أعمال البناء أو التصليح في المخيمات (التجمعات) غير الرسمية[1097].

فوق ذلك، فإن الأحداث الدموية التي يشهدها مخيم عين الحلوة على نحو متواصل بين القوى السلفية واللجنة الأمنية في المخيم، والاشتباكات التي عمَّت مخيم برج البراجنة، إضافة إلى الأحداث الأمنية الفردية في المخيمات الأخرى، تؤكد كلها فكرة أن المخيمات ما عادت ملاذًا آمنًا للاجئين الشباب على الصعيدين الاقتصادي والأمني. وفي زيارة حديثة للرئيس الفلسطيني، محمود عباس، إلى لبنان، فرض الجانب اللبناني على أجندة عباس أن يكون الوضع الأمني داخل المخيمات الفلسطينية من أولويات المباحثات، إلى جانب مسألة التوطين المبدئية والحاضرة دائمًا؛ إذ فرَضت المجموعات المتطرّفة، وتلك الموجودة في مخيم عين الحلوة تحديدًا، وجودها، وساهمت في جعل هذا الموضوع أولوية؛ إذ تزامنت الزيارة مع مجموعة عمليات لها طابع أمني، أو حوادث أمنية متفرقة[1098]. وأثبتت الصدامات الأخيرة التي وقعت في مخيم عين الحلوة بين مجموعة بلال بدر والقوة الأمنية الفلسطينية المشترَكة عجز هذه القوة عن الإمساك بأمن المخيم، وفاعلية القوى السلفية في التحكم في الوضع الأمني فيه.

يلخص أحد أبناء مخيم عين الحلوة سبب هجرة أبناء المخيم بقوله: «قلَّة الشغل، وكل يوم يموت واحد منا نتيجة التوتير الأمني». مضيفًا: «أعرف أربعة من الذين هاجروا، وقد فعلوا كل ما بوسعهم من أجل التخلص من البطالة. وسعيًا وراء العيش الآمن، دون التفكير بعواقب الأمور، فالمهم التخلص من ظروفهم المعيشية الصعبة، إنها لعبة حظ». بينما قالت أم عثمان، والدة أحد الذين بقوا في ليبيا في انتظار الهجرة، إن الوضع الذي لا يطاق هو الذي دفع الشباب إلى الهجرة من ضيق المخيم ومشكلاته الأمنية وقلة العمل وكثرة البطالة. وأظهر شريط فيديو، بثَّه أحد الناجين في رحلة

موت بين ليبيا وإيطاليا، أن بينهم العشرات من اللبنانيين والفلسطينيين، على متن قارب كبير بعد إنقاذهم من الموت في إثر غرق مركبهم[1099]. وقال الفتى الفلسطيني، حسن سعيد، البالغ 15 عامًا (من عين الحلوة) لدى سؤاله عن سبب عدم التحاقه بمعهد ما، ساخرًا: «المتخرجون لا يشتغلون، فبماذا سيفيدني المعهد والشَّهادة؟»؛ وما هو طموحك؟ «السفر، والحصول على لجوء، أو الزواج من أوروبية». لكن السفر صعب! يصمت وسط الحوار متذمرًا، فيتدخل صديقه رائف: «حاولنا كثيرًا، لكننا وقعنا بين أنياب مكاتب التوظيف والسفارات والسماسرة والدجَّالين»، وها نحن ننتظر «الحل النهائي أو الموت!». إنه يأس وإحباط وتذمر وأسى، و«استسلام للقدر»، لا يكاد يقتصر على هذين الشابين، وتمتد بوادره لتشمل شريحة واسعة من الشباب الفلسطينيين داخل المخيمات[1100]. يقول أحد أبناء المخيم: إن «الشركات التي تقدمتُ للعمل فيها لا توظف في المجمل فلسطينيين، خصوصًا إذا كان المتقدم من مخيم عين الحلوة بالتحديد، فهم يخافون من المخيم، بسبب الوضع الأمني والاجتماعي فيه. وعندما كنت أبرز لهم بطاقة الهوية، وأخبرهم أنني مقيم في مخيم عين الحلوة، لا يقبلون حتى بتقديمي طلب العمل»[1101].

في آب/أغسطس 2015، أبرزت دراسة ميدانية تناولت موضوع هجرة الشباب من لبنان أن «المعاناة ترتبط بواقع «كونك فلسطينيًّا»، وربطت هذه الحقيقة بممارسة الحكومات اللبنانية المتعاقبة، وما سمَّته سياسة الحرمان والتضييق على الفلسطيني، حيث تحوّلت حياته إلى جحيم لا يطاق. وتوقفت الدراسة عند المؤشرات الرقمية الخطرة التي تشير إلى أن 70.3 في المئة من أبناء الفئة العمرية 18-20 عامًا يهاجرون إذا ما أتيحت لهم الفرصة. وأشار 57 في المئة من الشباب المستطلَعة آراؤهم، إلى أن المخيمات الفلسطينية باتت مكانًا للقلق، لا للأمن والأمان. وتؤكد الحوادث الأمنية والسياسية التي تعصف بالمخيمات الفلسطينية في لبنان عمومًا، أن هذه النسب واقعية[1102]. لهذا، أصبح شائعًا وضع ملصقات في المخيمات، ومنها مخيم شاتيلا في بيروت، ومخيم البداوي في شمال لبنان، تدعو إلى اللجوء إلى البلدان الأوروبية، بعيدًا من الظلم والتهميش. وفي هذه الظروف، لا تكاد تعثر على رجل في مخيم البداوي مثلًا لا يفكر في الرحيل. بعضهم يقترض المال للدفع لوسطاء جشعين، ولموظفي السفارات الفاسدين، للحصول على تأشيرات دخول إلى بلدان أكثر ترحيبًا بهم. ولا يقتصر التفكير في الهجرة على الفلسطينيين الذين هربوا من الحرب في سورية، بل يشمل اللاجئين الفلسطينيين المولودين في لبنان أيضًا، الذين يرون أن لديهم حظًّا في عيش حياة أفضل في مكان آخر[1103].

الصورة (22-2)

نداء للهجرة معلق في أزقة مخيم شاتيلا



بداية من عام 2014، حصلت اعتصامات عمَّت معظم المخيمات الفلسطينية، وكان هناك اتفاق بين الشباب على تنظيمها صباح يوم الأحد من كل أسبوع، يرفعون مطلبًا واحدًا؛ هو تسهيل خروجهم من لبنان نحو المجهول الذي يصفونه أنه مهما بلغ من السوء فسيكون أفضل من الوضع في لبنان. وبدأت الدعوة إلى «حق الهجرة» عبر تعليق لافتة لشاب فلسطيني على فيسبوك، وتناقلها عدد كبير من الشبان والشابات، ثم ظهور مجموعة تطلق على نفسها «حملة حق الهجرة»، وتنظم تظاهرات واعتصامات داخل المخيمات[1104]. ونتج من الحراك تشكيل مجموعات

شبابية، شملت تقريبًا المخيمات كلها، من مخيمَي نهر البارد والبداوي في أقصى الشمال، إلى مخيمَي شاتيلا وبرج البراجنة في الوسط، ومخيمَي البص والرشيدية في أقصى الجنوب، مرورًا بمخيمي عين الحلوة والمية ومية في منطقة صيدا. وتُعَد لجنة «الفلسطينيون الأحرار» التي تنشط في مخيم عين الحلوة من أبرز تلك اللجان. وفي هذا السياق، جرت في الماضي محاولة للتنسيق بين مختلف اللجان، تحت مظلة «اتحاد تنسيق للشباب الفلسطيني المطالب بالهجرة»، لكن تلك المحاولة لم تكلل بالنجاح.

منذ بدايات أيار/مايو 2015، بدأت بيانات الحراك تصدر باسم «شباب النهوض المطالب بالهجرة». ولا يمتلك هذا الحراك بنية تنظيمية موحدة، ولا رؤية سياسية واحدة؛ فهو في الواقع ظاهرة احتجاجية تعبّر عن الغضب والنقمة على ما آلت إليه أوضاع الشباب المعيشية في ظل حرمان الفلسطينيين في لبنان من حقوق الإنسان الأساسية، وفي ظل التمييز القانوني والتهميش الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يعيشه سكان المخيمات، خصوصًا الشباب منهم. وهنا، لا نستبعد بطبيعة الحال نقمة الشباب على ما آلت إليه أوضاع العمل الوطني الفلسطيني من انقسام في الأفق وانسداده، مع ما يرافق هذه الحالة من انفضاض الشباب عن أطر العمل الوطني الفلسطيني، وعدم ثقتهم في قدرة القيادة الفلسطينية مجتمعة على تجاوز أزمة النضال الوطني، فضلًا عن عجزها عن حل مشكلاتهم المعيشية.

ليس من قبيل المصادفة أن يبدأ هذا الحراك من مخيم نهر البارد في الشمال، ليتمدد إلى باقي المخيمات؛ إذ لم تتمكن أغلبية سكانه حتى الآن من العودة إلى بيوتها وإعادة بناء حياتها[1105]. واستغل منظمو الحملة الواقع المعيشي السيِّئ الذي يعيشه اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، لإعطاء حملتهم زخمًا إضافيًّا؛ ولعبوا على وتر حرمان اللاجئين من حقوقهم الاجتماعية والإنسانية لإضفاء مشروعية على حملتهم. لذلك، وجدت هذه الحملة صدى لها في أزقّة المخيمات، وأرضية خصبة لدى فئة الشباب، بسبب الحرمان الذي يعيشونه؛ إذ تشير الإحصاءات إلى أنه في كل شهر يُفتتَح مقهيان في المخيمات، وأن في مخيم برج الشمالي وحده 23 مقهى، يرتادها شبان عاطلون من العمل[1106].

نتيجةً لهذه الأوضاع، كسرت «اللجنة الأمنية الفلسطينية العليا» في لبنان التي تُعدّ «المرجعية الموحدة اليومية» لشؤون المخيمات، حاجز الصمت، وطرحت علنًا خطورة استفحال ظاهرة «الهجرة غير الشرعية»، وتوقفت عند أسبابها؛ ومنها: غياب الأمن في المخيمات، وانتشار السلاح العشوائي، واستمرار الاغتيالات والاشتباكات المتنقلة بين الأحياء، وشعور الفلسطيني عمومًا بعدم الاستقرار والظلم، وبأنه «متَّهَم حتى تثبت براءته»، إضافة إلى الحرمان وتردِّي خدمات الأونروا الاجتماعية[1107]. وعلى الرغم من سعي فصائل المقاومة الفلسطينية والمؤسسات المدنية والأهلية لمواجهة هذا التحرك، فإن المخيمات الفلسطينية في لبنان تشهد من حين إلى آخر حراكًا شبابيًّا يدعو إلى الهجرة. وبدأ هذا الحراك من أشد المخيمات بؤسًا وحرمانًا، وهو مخيم نهر البارد، مرورًا بأكبرها في لبنان، وهو مخيم عين الحلوة، وصولًا إلى المخيمات في بيروت.

ينشط اليوم في مخيم نهر البارد سماسرة من نوع جديد؛ إنهم مغتربون «شرعيون» يأتون إلى لبنان لزيارة ذويهم، ويعرضون المساعدة في الهجرة على من يشعرون بأن لديه رغبة في السفر. أما عن مسارات الهجرة إلى الدول الأوروبية حاليًّا، فيذهب كثر من الفلسطينيين من طريق فرنسا إلى ألمانيا، لأن باقي الطرق سُدّت أغلبيتها. وتمثّل هذه البلدان الهدف الرئيس للهجرة الفلسطينية إلى أوروبا حاليًّا[1108]. وارتبط اختيار بلد اللجوء بوجود دول تقدم خدمات إلى اللاجئين، ودول أخرى لا تقدِّم إليهم الشيء الكثير، سواء من ناحية الضمان الصحي، مثل اليونان وبلغاريا والمجر، أم المعونات المادية الجيدة، مثل تلك التي ذكرناها سابقًا، وتضاف إليها إيطاليا وإسبانيا. وتضاف إلى المجموعة الأخيرة فرنسا بالنسبة إلى اللاجئين غير المتزوجين الذين تقل أعمارهم عن 26 عامًا. وتفرض اتفاقية دبلن أن يكون البلد الأول الذي وطأته قدما اللاجئ هو المختص بدراسة طلب لجوئه؛ وهذا ما يجعل اللاجئ يتفانى في عدم تقديم بصمته، أو طلب لجوئه في دول مثل بلغاريا والمجر وإسبانيا[1109].

ج – تداعيات الأزمة السورية وتخفيض مستوى خدمات الأونروا على وضعية الشباب الفلسطينيين اللاجئين

من أسباب الهجرة في الفترة الراهنة أن الشباب الفلسطينيين يعيشون حالة فراغ على المستوى الفكري، وافتقار إلى النضوج، بسبب الضغوط الحياتية، وعلى رأسها غياب فرص العمل، وفوق ذلك المزاحمة الفاعلة من العمالة السورية. ومعظم المهاجرين شباب لا تتجاوز أعمارهم 25 عامًا، ووصل عددهم من مخيم البداوي وحده إلى المئات منذ عامين وحتى الآن[1110].

أثرت تداعيات الأزمة السورية تأثيرًا سلبيًّا في حالة العمالة وفرص التشغيل للاجئين الفلسطينيين في الميادين التي لا تحتاج إلى أذونات عمل؛ فالتحديات الناجمة عن وجود اللاجئين السوريين المنافسين لهم في سوق العمل، وتلويح الأونروا بتقليص خدماتها المقدَّمة إلى اللاجئين الفلسطينيين في آب/أغسطس 2015، والأحداث الدموية التي شهدها مخيم عين الحلوة بين القوى السلفية واللجنة الأمنية في المخيم، عزَّزت فكرة أن المخيمات ما عادت ملاذًا آمنًا للاجئين على الصعيدين الاقتصادي والأمني[1111]. وعبَّرت عن ذلك لاجئة تسعى للهجرة، قائلة: «معي هوية مكتوب عليها أنني فلسطينية، وبخلفيتها الأرزة اللبنانية، لكنني محرومة من أبسط حقوقي المدنية والاقتصادية والإنسانية؛ لذلك أفضل أن أهاجر لأعيش بأمان وكرامة بخلاف ما نعيشه هنا». ويعبِّر هذا القول تمامًا عما تختلج به قلوب عدد كبير من الشابات والشبان الفلسطينيين اللاجئين في لبنان[1112]. يقع التحدي أمام العمال الفلسطينيين في الميادين التي لا تتطلب أذونات عمل؛ إذ لا تتطلب المهن اليدوية والزراعية إذن عمل، فهي مهن فُرضت على الفلسطينيين؛ إذ لا يُسمَح لهم بالعمل في غيرها. وصعبت عليهم حتى مزاولة هذه المهن بسبب تدفق العمال السوريين إلى لبنان في عهد «الجمهورية الثانية». وبما أن تكاليف العيش منخفضة في سورية، فقد قبلوا العمل في مقابل أجور قليلة تقل عن الأجور التي يتقاضاها الفلسطينيون الذين عليهم مجاراة الحياة المكلِّفة في لبنان. وأصبح حتى العمل في القطاع الزراعي غاية في الصعوبة[1113].

فوق ذلك، ووفقًا للناطق باسم الأونروا، كريستوفر غونيس، فإن 95 في المئة من اللاجئين الفلسطينيين يعتمدون على الأونروا لتلبية حاجاتهم اليومية من الطعام والمياه والعناية الصحية. يقول غونيس أيضًا: «في الوقت الذي يتوجّه اللاجئون إلى أوروبا في أعداد متزايدة يومًا بعد يوم، ليس هناك أوضح من فكرة أن عمل الأونروا بشكل كامل، وتقديمها خدمات إنسانية وتنموية متنوعة لبعض أكثر الناس تهميشًا في الشرق الأوسط، هو أحد الخيارات الأقل تكلفة بالنسبة إلى الحكومات الأوروبية. بالنسبة إلى الدول المتبرعة التي تتصدى اليوم لارتفاع التطرف وتدفق اللاجئين، يُعَد العمل الإنساني الذي تقوم به الأونروا جزءًا مهمًّا من الاستجابة العالمية لأزمة اللاجئين»[1114]. ومن ثم، فإن إعلان الأونروا عن تقليص خدماتها نتيجة النقص في تمويل برامجها والمشروعات التي طرحت لمعالجة الأمر، أدى إلى خلق حالة من التوتر في مجتمعات اللاجئين خصوصًا في لبنان[1115].

بدورها، تنبّه لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني إلى أنه «من النتائج غير المباشرة لتراجع خدمات الأونروا، وقلة الفرص أمام مجتمع اللاجئين في تأمين فرص العيش الكريم في لبنان، [أن] عمد عدد غير قليل - أغلبيته من الشباب الفلسطينيين - إلى محاولة الهجرة من لبنان بطرائق اتسم أكثرها باللاشرعية»[1116]. وأدى تلويح الأونروا بتقليص خدماتها المقدمة إلى اللاجئين الفلسطينيين، في آب/أغسطس 2015، إلى تحركات شعبية بمواجهتها؛ منها تحركات لفصائل المقاومة الفلسطينية والمؤسسات المدنية والأهلية، لمواجهة القرارات الهادفة إلى إلقاء الفلسطيني بالتيه والضياع والتشرد.

كذلك، دفعت الأوضاع الصعبة بعض الشباب العاملين في بعض الجمعيات الأهلية العاملة في الوسط الفلسطيني، التي لها علاقة بجمعيات أوروبية في النرويج والسويد والدانمارك، للاستفادة من برامج رحلاتهم لهذه الدول، والبقاء فيها وطلب اللجوء.

الصورة (22-3)

دعوة للمشاركة في الاعتصام احتجاجًا على تقليص أعمال الأونروا وخدماتها

بسم الله الرحمن الرحيم

يا جماهير شعبنا الفلسطيني الصابر:
ايها الشعب الذي لايسكت عن حقه ولا يخذله احد, رجالا ونساء
واطفالا ,هبو ولبوا النداء كونوا على قلب رجل واحد حتى لا يضيع
حقكم , يا اهلنا الشرفاء انتم مدعوين للمشاركة في الاعتصام
الكبير رفضا واستنكارا لقرارات وتقليصات اعمال وخدمات
الاونروا التي تهدد مستقبل اولادكم باغلاق المدارس ووقف
تحويلات الاستشفاء والطبابة, لان الهدف من هذه القرارات القاء
الفلسطيني بالتيه والضياع والتشرد وشطب حقوقه المعترف بها
دوليا .

يا شعبنا العظيم :فلتكن وقفتكم وقفة واحدة وصرخة واحدة.
باسم فصائل المقاومة الفلسطينية واللجان الشعبية والاهلية
والمؤسسات المدنية ندعوكم للمشاركة في الاعتصام الكبير وذلك
يوم غد الاربعاء الواقع في 2015/8/19 الساعة 11 قبل الظهر
المكان: مدرسة اليرموك

خاتمة

على الرغم من الاتجاهات الإيجابية قبل أعوام نحو حقوق الفلسطينيين من بعض المسؤولين اللبنانيين، ومن بينهم الرئيس سعد الحريري، وهي التي كانت ضمن المعايير التي أشار إلى استعداده لالتزامها في عام 2010، في لقاء لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني الأول من أجل بحث العلاقات اللبنانية - الفلسطينية؛ إذ قال حينذاك: «إن مسألة حقوق اللاجئين الفلسطينيين موضوع غير خاضع لا للنقاش ولا للجدل»[1117]، فلم يجر حتى الآن أي تعديل قانوني في البرلمان اللبناني يحسِّن أوضاع الفلسطينيين. وبقي الفلسطيني ممنوعًا من التملك، وممنوعًا من العمل في عشرات المهن، ولا سيما المهن الحرة، مثل الطب والهندسة والصيدلة والمحاماة. ولم تغن التعديلات القانونية التي أُجريت على قانونَي العمل والضمان الاجتماعي في عام 2010 من الأمر شيئًا؛ فبقي الأمر مبهمًا، يوحي بتحسن، لكنه يزيد من المصاعب على العاملين الفلسطينيين عمليًّا.

بقيت النظرة الأمنية هي السائدة في العلاقة بالإنسان الفلسطيني؛ فالمخيمات الفلسطينية محاطة بالأسلاك ونقاط التفتيش من الجيش اللبناني، ولمعظم المخيمات مدخل واحد، حيث تُقيَّد حركة الناس عند أي حدث أمني؛ كذلك زادت وسائل إعلام لبنانية الطين بلة حينما اتهمت المخيمات الفلسطينية بأنها مآوٍ للإرهابيين[1118]. لذا، لم يسجل عام 2016 بالنسبة إلى الفلسطينيين في لبنان أي تطورات بالمعنى الإيجابي؛ فما زالت الدولة مصرَّة على رفض التعامل مع الوجود الفلسطيني سياسيًّا، ومستمرة في تعاملها معه أمنيًّا وفي تهميشه[1119]. ومن ثم، فإن حرمان اللاجئ الفلسطيني في لبنان من ممارسة حقوقه المدنية والاجتماعية والاقتصادية تحت ادعاءات منع التوطين والحفاظ على المعادلة الطائفية، أدى إلى ضرب البنيتين الاقتصادية والاجتماعية للاجئين؛ وهذا ما حدا بكثر منهم إلى الهجرة طلبًا لمقومات العيش الكريم[1120] في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وكندا وأستراليا وأميركا الجنوبية[1121].

في محاولة لتبيان عدد المهاجرين الجدد، يقول أمين سر اللجان الشعبية الفلسطينية في لبنان، أبو إياد الشعلان، إن التقديرات تشير إلى أنه تجاوز أربعة آلاف شخص من مخيم عين الحلوة وحده، وعدد كبير من مخيم الجليل (ويفل) في البقاع. ولا شك في أن العدد يفوق المتوقَّع؛ إذ نسمع كل يوم عن فلسطيني ترك المخيم. وقد يبيع كل ما فوقه وتحته من أجل تحقيق هدفه، اعتقادًا منه أنه سيحظى بفرصة أفضل للحياة بحرية وبكرامة[1122]. ويضيف الشعلان أن الواقع الفلسطيني يمر بأزمة حقيقية نتيجة الظروف الصعبة التي يترنح تحت وطأتها آلاف اللاجئين في لبنان منذ النكبة؛ فالوضع الاقتصادي صعب والمستقبل غير مبشر وسط انعدام فرص العمل، وهناك فقط في منطقة صيدا 2100 خريج جامعي، نصفهم تقريبًا عاطل من العمل. ومن ثم، فإن هؤلاء يبحثون عن فرص لحياة أفضل، من دون النظر إلى النتائج المترتبة عن الهجرة على مستوى القضية الفلسطينية، خصوصًا أنه ليست هناك مؤشرات تلوح في الأفق عن حلول قريبة، لمنح الشعب الفلسطيني حقوقه المدنية والاجتماعية والإنسانية أو تأمين فرص العمل في المخيمات[1123].

يبدو أن ارتفاع تكلفة السفر وآليات استقبال اللاجئين التي اتسمت أخيرًا بالتشدُّد، وعدم تقديم الخدمات المتوقعة؛ كل ذلك حال دون تحول هجرة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان إلى هجرة جماعية. لهذا، يقول أحد الشبان الذي تخرج ممرضًا ويعمل في مهنة أخرى: «إنني لم أمارس مهنتي التي لطالما أحببت، والتي تخصصت فيها بسبب القوانين الظالمة للفلسطيني، لكنّي أبقى أفضل حالًا من كثير من الفلسطينيين الذين نالوا شهادات عالية ولم يحققوا فرصتهم في العمل، منهم من هاجر ومات، ومنهم من بقي في المخيم متبطلًا حبيس الجدران والزوايا»[1124].

إن توجهات كهذه تؤدي حتمًا إلى دفع المزيد من الشباب الفلسطينيين إلى الهجرة. لهذا، فلا بد من أن تتعامل الدولة اللبنانية مع قضايا اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بمقاربة إنسانية واجتماعية واقتصادية، وليس بمقاربة أمنية فحسب. لقد جرت محاولات عدة لإقناع المسؤولين في الدولة اللبنانية بخطأ هذا المسار، وبانعكاساته السلبية على الفلسطينيين؛ بزيادة إفقارهم، وإغلاق منافذ العيش الكريم أمامهم، وهو ما يدفعهم إلى البحث عن حلول فردية بالقيام برحلات موت في البحار، أو الارتماء في أحضان التطرف الذي تتحمل تبعاته الدولة اللبنانية والشعب اللبناني، كما يتحمله الشعب الفلسطيني[1125]. وفي الأساس، فإن فشل المجتمع الدولي في تنفيذ قرار الأمم المتحدة الرقم 194، القاضي بأن الحل الجذري لمأساة اللاجئين الفلسطينيين يتمثل في عودتهم إلى بيوتهم وأرضهم، سيؤدي إلى مزيد من تفتيت هويتهم وتشريدهم في بقاع العالم، ومسارب البحث عن حلم بحياة آمنة، ومستقبل أفضل قد لا يجدونه الآن في دول اللجوء.

المراجع

1 – العربية

الجمهورية اللبنانية، رئاسة مجلس الوزراء، لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني. **اللجوء الفلسطيني في لبنان كلفة الأخوة في زمن الصراعات**. جديدة المتن: دار سائر المشرق، 2016.

الدرعي، محمد كامل. «الفلسطينيون في أوروبا: مراحل قدومهم، وضعهم الاقتصادي، والقانوني والاجتماعي». ورقة مقدمة في مؤتمر اللاجئين في عمان «طرق البحث في دراسة النزوح والهجرة». جامعة اليرموك. إربد، الأردن، 14-18/7/2002.

رشيد، ولاء. «مِن فصولِ اللجوء: حينَ ترتطمُ أحلامُ الخرّيجين الفلسطينيين في لبنان بصخرة الواقع». مجلة **القدس**. العدد 324 (2009).

الزبن، سمير. **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**. رام الله: مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني «شمل»، 2000.

سرحان، باسم. **تحولات الأسرة الفلسطينية في الشتات: دراسة سوسيولوجية مقارنة**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005.

سليمان، جابر. «تحذير الحراك الشبابي في مخيمات لبنان الداعي للهجرة: الدوافع والأسباب». مجلة حق العودة. العدد 58 (2014).

صالح، محمد محسن (محرر). **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008.

صايغ، روز ماري. «الفلسطينيون في لبنان: الوضع العام والمشهد من عين الحلوة». **مجلة الدراسات الفلسطينية**. مج 6. العدد 23 (صيف 1995).

ظريفة، فادي. «مقارنة بين الواقع الإنساني والوضع القانوني والمطلب الإنساني». ورقة عمل مقدمة في ندوة حول الحق في العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان نظمتها المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان «حقوق»، بالشراكة مع الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان، والمركز اللبناني لحقوق الإنسان، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان. بيروت، 28/10/2008.

عبد الله، رضوان. **اللاجئون الفلسطينيون: أوضاعهم، معاناتهم، حقوقهم**. صيدا: مطبعة خيزران، 2002.

العلي، ليلى وآخرون. «حق العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان». ورقة سياسات. مركز هي للسياسات العامة. لبنان، 2016.

العلي، محمود. «اللاجئون الفلسطينيون في لبنان: الحقوق المهدورة والمسؤولية المفقودة». **مجلة الآداب**. العدد 45 (شباط/فبراير 2006).

______. **عمل الفلسطينيين في المخيمات: مصادر الدخل وميادين العمل**. بيروت: المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين، 2016.

الفلسطينيون في أوروبا إشكاليات الهوية والتكيف. تحرير عباس شبلاق. رام الله: مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني «شمل» ومؤسسة الدراسات المقدسية، 2005.

اللاجئون الفلسطينيون في المشرق العربي الهوية والفضاء والمكان. تحرير آري كنودسن وساري حنفي. ترجمة ديما الشريف. تقديم جابر سليمان ومراجعته. الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي: الواقع والآفاق. الدوحة. لندن: مركز الجزيرة للدراسات. مركز العودة الفلسطيني، 2013.

المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان/شاهد. **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**. بيروت: شاهد، 2013.

مجموعة الأزمات الدولية. **أرض خصبة لزعزعة الاستقرار: مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**. تقرير الشرق الأوسط رقم 48. بيروت/بروكسل: مجموعة الأزمات الدولية، 19 شباط/فبراير 2009.

______. **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**. ط 2. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012.

منظمة العمل الدولية وآخرون. **عمل الفلسطينيين في لبنان: وقائع وتحديات، مسح القوى العاملة للاجئين الفلسطينيين المقيمين في المخيمات وبعض التجمعات في لبنان.** [د.م.]: 2012.

النجار، محمد. **قوانين العمل اللبنانية وأوضاع اللاجئين الفلسطينيين: إسهامات الفلسطينيون في الاقتصاد اللبناني.** ترجمة إلين الزعبي. بيروت: المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان «حقوق»، 2008.

الناطور، سهيل. **أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان.** بيروت: دار التقدم العربي، 1993.

الناطور، سهيل ودلال ياسين. **الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان وسبل التعايش معه.** بيروت: دار التقدم العربي للصحافة والنشر، 2007.

النداف، أحمد. **فلسطينيو لبنان بين واقع مؤلم ومصير مجهول.** بيروت: دار الأرز للطباعة والنشر، 2005.

هويدي، علي. **المهجرون الفلسطينيون في لبنان: بين مرارة اللجوء ومآسي الهجرة.** لندن: مركز العودة الفلسطيني، 2004.

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، لبنان ولجنة أبحاث سوق العمل والتنمية. «المهن المحظورة على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان». [د.م.]: [د.ت.].

2 – الأجنبية

Chaaban, Jad et al. *Socioeconomic Survey of Palestinian Refugees in Lebanon.* Beirut: The American University of Beirut and the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, 2010.

________. *Survey on the Socioeconomic Status of Palestine Refugees in Lebanon 2015*. Beirut: The American University of Beirut & the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, 2016.

Mecue, Helen. *Widows & Orphans of Peace.* Report on Widows & Orphans in Burj Elbarajneh Palestinian Refugee Camp. Lebanon: 1994.

UNRWA - HQ (Amman), Department of Relief & Social Services. *UNRWA Registration Statistical Bulletin for the Second Quarter.* no. 2 (2016).

(1045) UNRWA - HQ (Amman), Department of Relief & Social Services, UNRWA Registration Statistical Bulletin for the Second Quarter, no. 2 (2016), p. 3.

(1046) Jad Chaaban et al., Survey on the Socioeconomic Status of Palestine Refugees in Lebanon 2015 (Beirut: The American University of Beirut & the United

Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, 2016), p. 44.

(1047) Jad Chabaan et al., Socioeconomic Survey of Palestinian Refugees in Lebanon (Beirut: The American University of Beirut and the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, 2010), p. x.

(1048) Ibid., p. 44.

(1049) UNRWA - HQ (Amman), table 6, p. 14.

(1050) «الحريري من بروكسل: على المجتمع الدولي تحمّل مسؤولياته»، موقع تيار المستقبل، 2017/ 4/ 5، شوهد في 2017/ 12/ 26، في: https://goo.gl/jd6SNf

(1051) جابر سليمان، «اللاجئون الفلسطينيون في المشرق العربي 'لاجئون مقيمون'»، في: **اللاجئون الفلسطينيون في المشرق العربي الهوية والفضاء والمكان**، تحرير آري كنودسن وساري حنفي، ترجمة ديما الشريف، تقديم جابر سليمان ومراجعته (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 27.

(1052) باسم سرحان، **تحولات الأسرة الفلسطينية في الشتات: دراسة سوسيولوجية مقارنة** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005)، ص 9.

(1053) ياسر علي، «فلسطينيو لبنان وتفتيت الكتلة البشرية»، جريدة **السبيل** الأردنية، 2014/ 3/ 18.

(1054) محمود العلي، «اللاجئون الفلسطينيون في لبنان: الحقوق المهدورة والمسؤولية المفقودة»، **مجلة الآداب**، العدد 45 (شباط/ فبراير 2006)، ص 77.

(1055) سهيل الناطور، **أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان** (بيروت: دار التقدم العربي، 1993)، ص 12.

(1056) أنشأت الأونروا مركز سبلين للتدريب المهني – فرع الجنوب في عام 1963 في منطقة سبلين – إقليم الخروب، قضاء الشوف، بهبة من كمال جنبلاط. ويمنح المركز الخريجين دبلومات موقَّعة من الأونروا. وفُتح فرع آخر لمركز سبلين في الشمال في إثر تدمير مخيم نهر البارد في عام 2007 (لكنه عاد وأغلق في عام 2018). ويقدم المركز دورات مهنية وتقنية إلى الطلاب اللاجئين الفلسطينيين. تستهدف الدورات المهنية الطلاب الذين أنهوا الصف التاسع، ويسعى خريجو هذه الدورات للحصول على فرص عمل في مختلف المهن الصناعية؛ وأما الدورات التقنية فتستهدف الطلاب الذين اجتازوا الامتحانات الرسمية في شهادة البكالوريا، ويسعى خريجوها للحصول على فرص عمل في مجال الإدارة والهندسة والمختبر.

(1057) دلال عبد الغني، «بين عالمين: أضواء على الشتات الفلسطيني في أوروبا»، في: **الفلسطينيون في أوروبا إشكاليات الهوية والتكيف**، تحرير عباس شبلاق (رام الله: مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني «شمل» ومؤسسة الدراسات المقدسية، 2005)، ص 82.

(1058) «الفلسطينيون في إسبانيا»، موقع الجالية، 2013/ 9/ 18، شوهد في 2018/ 6/ 13، في: https://goo.gl/F7U9uV

(1059) رالف غضبان، «تأثير سياسة الهجرة على الفلسطينيين في ألمانيا»، في: **الفلسطينيون في أوروبا**، ص 64.

(1060) المرجع نفسه.

(1061) المرجع نفسه، ص 65.

(1062) رشيد الحجة، «دراسة مخصصة عن وضع اللاجئ الفلسطيني في السويد»، موقع «فلسطينيو العراق»، 2012/ 5/ 8، شوهد في 2018/ 2/ 2، في: https://goo.gl/P99iCS

(1063) علي هويدي، **المهجرون الفلسطينيون في لبنان: بين مرارة اللجوء ومآسي الهجرة** (لندن: مركز العودة الفلسطيني، 2004)، ص 7.

(1064) ساري حنفي، «عودة فعلية، عودة افتراضية: الجاليات الفلسطينية في أوروبا»، في: **الفلسطينيون في أوروبا**، ص 241.

(1065) عباس شبلاق، «أضواء على الشتات الفلسطيني في أوروبا»، في: **الفلسطينيون في أوروبا**، ص 22–23.

(1066) هويدي، ص 38.

(1067) الحجة.

(1068) غضبان، ص65، ويُنظر أيضًا: «الفلسطينيون في ألمانيا»، موقع **فلسطينيون**، 2012/1/23، شوهد في 2017/12/15، في:
https://goo.gl/SK7qu6

(1069) هويدي، ص 38.

(1070) محمد كامل الدرعي، «الفلسطينيون في أوروبا: مراحل قدومهم، وضعهم الاقتصادي، والقانوني والاجتماعي»، ورقة مقدمة في مؤتمر اللاجئين في عمان، بعنوان «طرق البحث في دراسة النزوح والهجرة»، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 14–2002/7/18.

(1071) «الفلسطينيون في بلجيكا»، موقع الجالية، 2013/10/9، شوهد في 2018/6/13، في: https://goo.gl/xgcmir

(1072) Helen Mecue, Widows & Orphans of Peace, Report on Widows & Orphans in Burj Elbarajneh Palestinian Refugee Camp (Lebanon: 1994), p. 19.

(1073) أحمد النداف، **فلسطينيو لبنان بين واقع مؤلم ومصير مجهول** (بيروت: دار الأرز للطباعة والنشر، 2005)، ص 58.

(1074) رضوان عبد الله، **اللاجئون الفلسطينيون: أوضاعهم، معاناتهم، حقوقهم** (صيدا: مطبعة خيزران، 2002)، ص 77.

(1075) وفيق هواري، «دراسة مأساة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان: مخيمات شمال لبنان والبقاع تتجرّع كأس المرارة 4/2»، جريدة **الخليج** 2010/8/21.

(1076) روز ماري صايغ، «الفلسطينيون في لبنان: الوضع العام والمشهد من عين الحلوة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مج 6، العدد 23 (صيف 1995)، ص 64.

(1077) سرحان، ص 37.

(1078) علي هويدي، «التوزيع الجغرافي والديمغرافي للاجئين الفلسطينيين في لبنان»، في: محمد محسن صالح (محرر)، **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 33.

(1079) سهيل الناطور ودلال ياسين، **الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان وسبل التعايش معه** (بيروت: دار التقدم العربي للصحافة والنشر، 2007)، ص 41.

(1080) عبد الله، ص 75.

(1081) «الفلسطينيون في بلجيكا»، موقع الجالية.

(1082) مجموعة الأزمات الدولية، **أرض خصبة لزعزعة الاستقرار: مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**، تقرير الشرق الأوسط رقم 48 (بيروت/ بروكسل: مجموعة الأزمات الدولية، 19 شباط/ فبراير 2009)، ص 14.

(1083) أحلام عميرة، «حق العودة والحاجة إلى الخروج من قدسية الثوابت»، جريدة **الحياة**، 2002/10/13، ص 10.

(1084) فادي ظريفة، «مقارنة بين الواقع الإنساني والوضع القانوني والمطلب الإنساني»، ورقة عمل مقدمة في ندوة حول الحق في العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان نظمتها المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان «حقوق»، بالشراكة مع الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان، والمركز اللبناني لحقوق الإنسان، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، بيروت، 2008/10/28، ص 8.

(1085) سمير الزبن، **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان** (رام الله: مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني «شمل»، 2000)، ص 15.

(1086) يُنظر: الموقع الإلكتروني للجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني، في: https://goo.gl/JGBtN9

(1087) رفيق سلامة، «القانون المرتجل يبدّد مطالب اللاجئين الفلسطينيين بتحسين أوضاعهم الاجتماعية»، موقع المنتدى الاشتراكي، 2012/ 6/ 30، شوهد في 2017/ 12/ 15، في: https://goo.gl/bSqCAE

(1088) للمزيد حول هذا الموضوع، يُنظر: منظمة العمل الدولية وآخرون، **عمل الفلسطينيين في لبنان: وقائع وتحديات، مسح القوى العاملة للاجئين الفلسطينيين المقيمين في المخيمات وبعض التجمعات في لبنان** ([د.م.]: 2012)، ص 20.

(1089) هيثم زعيتر، «المهندسون والأطباء والصيادلة الفلسطينيون محرومون من العمل في لبنان»، جريدة **اللواء** (لبنان)، 2011/ 1/ 5.

(1090) ولاء رشيد، «مِن فصولِ اللجوء: حينَ ترتطمُ أحلامُ الخرّيجين الفلسطينيين في لبنان بصخرة الواقع»، مجلة **القدس**، العدد 324 (2009)، ص 31.

(1091) المرجع نفسه.

(1092) المرجع نفسه.

(1093) المرجع نفسه، ص 32.

(1094) شفيقة محمد بريش، مقابلة شخصية، 2017/ 3/ 22.

(1095) عفاف الشمالي، مقابلة شخصية، 2017/ 1/ 12.

(1096) محمد عكر، مقابلة شخصية، 2017/ 2/ 25.

(1097) عبد الله، ص 75.

(1098) ربى منذر، «مؤشّرات خطيرة... مجموعات 'عين الحلوة' في بيروت؟»، جريدة **الجمهورية**، 2017/ 02/ 27.

(1099) «الفلسطينيون في ألمانيا»، موقع فلسطينيون.

(1100) أنور الموسى، «الخريجون المهنيون من اللاجئين الفلسطينيين بين أنياب السماسرة «بطالة كاملة.. وليفتحوا أبواب السفارات... وشوف مين بدّو يبقى هون»، موقع صيدا سيتي، 2005/ 2/ 10، شوهد في 2018/ 6/ 24، في: https://goo.gl/xur177

(1101) انتصار الدنان، «حمزة... جامعي يحلم بالعمل»، **العربي الجديد**، 2017/ 2/ 27.

(1102) «دراسة عن واقع الشباب الفلسطينيين في لبنان: 70.3 بالمئة مستعدون للهجرة إلى الخارج»، **النهار**، 2015/ 8/ 27.

(1103) أنا ماريا لوكا، «الفلسطينيون في لبنان يفكِّرون بالهجرة»، لبنان الآن، 2015/ 9/ 30.

(1104) أنيس محسن، «الحراك الشبابي الفلسطيني... والهجرة»، جنوبية، 2014/ 10/ 4، شوهد في 2017/ 12/ 15، في: https://goo.gl/3gHFNp

(1105) جابر سليمان، «تحذير الحراك الشبابي في مخيمات لبنان الداعي للهجرة: الدوافع والأسباب»، مجلة حق **العودة**، العدد 58 (2014)، ص 25.

(1106) قاسم قاسم، «نعم للهجرة من لبنان: عبارة دقت ناقوس الخطر عند مسؤولي الفصائل؛ إذ إن الدعوة إلى الهجرة الجماعية من الوطن الذي احتضنهم ستسهم في 'نسف حق العودة': كيف ستواجه الفصائل هذه الدعوة؟»، جريدة **الأخبار** (بيروت)، 2014/ 3/ 4.

(1107) محمد دهشة، «فلسطينيو لبنان ... من الحنين للعودة إلى حلم الهجرة»، **الرأي** (الكويت)، 2015/ 12/ 3.

(1108) «الفلسطينيون في ألمانيا»، موقع فلسطينيون.

(1109) عارف حمزة، «في ألمانيا: لاجئون لا يستحقون اللجوء»، جريدة **المستقبل**، 2015/ 5/ 3.

(1110) أبو فراس (ع. ح.)، مسؤول حزب الشعب الفلسطيني في لبنان، مقابلة شخصية، 2017/ 1/ 10.

(1111) محمود العلي، **عمل الفلسطينيين في المخيمات: مصادر الدخل وميادين العمل** (بيروت: المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين، 2016)، ص 10.

(1112) بولا أسطيح، «الهجرة 'تدغدغ' من جديد أحلام الشباب في مخيمات اللجوء الفلسطيني في لبنان»، **القدس العربي**، 2014/3/7.

(1113) محمد النجار، **قوانين العمل اللبنانية ... وأوضاع اللاجئون الفلسطينيون: إسهامات الفلسطينيون في الاقتصاد اللبناني**، ترجمة إلين الزعبي (بيروت: المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان «حقوق»، 2008)، ص 32.

(1114) لوكا.

(1115) محمود العلي، «استفحال أزمة خدمات الأونروا للاجئين الفلسطينيّين»، مجلة **أفق** – ملحق **النهار**، 2016/4/1، ص 7.

(1116) الجمهورية اللبنانية، رئاسة مجلس الوزراء، لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، **اللجوء الفلسطيني في لبنان كلفة الأخوة في زمن الصراعات** (جديدة المتن: دار سائر المشرق، 2016)، ص 229.

(1117) راجانا حمية، «الحريري لن يجادل في حقوق الفلسطينيين»، **الأخبار**، 2010/7/30.

(1118) المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان/ شاهد، **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان** (بيروت: شاهد، 2013)، ص 4.

(1119) رامز مصطفى، «قراءة في المشهد الفلسطيني 2016»، موقع أمد للإعلام، 2017/1/25، شوهد في 2017/12/15، في: https://goo.gl/9qP11Q

(1120) إبراهيم العلي، «التشريعات في الأقطار العربية تجاه اللاجئين الفلسطينيين»، في: **اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي: الواقع والآفاق** (الدوحة/ لندن: مركز الجزيرة للدراسات/ مركز العودة الفلسطيني، 2013)، ص 67.

(1121) محسن محمد صالح (محرر)، **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**، ط 2 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص 160.

(1122) دهشة.

(1123) المرجع نفسه.

(1124) انتصار الدنان، «أمجد داود مرض بات مصورًا»، **العربي الجديد**، 2017/1/9.

(1125) ليلى العلي وآخرون، «حق العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان»، ورقة سياسات، مركز للسياسات العامة، لبنان، 2016، ص 3–4.

الفصل الثالث والعشرون
مجلس التعاون لدول الخليج العربي تحديات الهجرة والخلل السكاني والاستقرار السياسي ...... أحمد أبو زيد

مقدمة

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين التغير الديموغرافي والاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، خلال الفترة التي أعقبت اندلاع ثورات الربيع العربي في بدايات عام 2011؛ وذلك عبر تحليل العلاقة بين ثلاث ظواهر رئيسة هي: التغير السكاني، والهوية الوطنية، والاستقرار الداخلي. ونجادل بأن التغير في توزيع السكان وتركيب الهرم السكاني المحلي في دول مجلس التعاون (المتغير الثابت) هو أشدّ العوامل ارتباطًا بتهديد الأمن والاستقرار الوطنيَين، خصوصًا عندما يقترن بمتغيرات مثل التنوع الإثني، والهجرة الدولية، والتحول الديمقراطي والصراعات الإقليمية (المتغير التابع). وذلك عبر دراسة تتداخل فيها متغيرات متباينة وغير مترابطة، كالعلاقة بين التغير في التركيبة الديموغرافية والصراعات المحلية والاستقرار الداخلي؛ ما قد يؤدي إلى اندلاع الصراعات والنزاعات المسلحة والحروب الأهلية، وهو ما سيهدد، تماسك هذه الدول الوظيفي وبقاءها المادي.

ففي ظل نظام عالمي مفتوح، تنامت واتسعت فيه الأسواق وحرية انتقال الرساميل والبشر في مختلف أنحاء العالم بكل حرية وسهولة، تراجعت أهمية الحدود الوطنية في أداء دورها التقليدي في الفصل بين الدول والمجتمعات والمجموعات البشرية المتنوعة الأصل، إثنيًا وطائفيًا؛ ما أدى إلى حدوث تغييرات سكانية كبيرة (كمية وكيفية) في أغلب دول العالم، وهو الأمر الذي أثار إشكاليات ونقاشات كثيرة ما زال كثير من صداها مسموعًا بقوة.

أيعدّ التنوع الطائفي والإثني مؤشرًا دالًا على قوة الدولة أم دليلًا على ضعفها؟ أيكون في إمكاننا اعتبار غلبة عنصر الشباب على التركيبة المجتمعية داخل إحدى الدول من مقومات القوة الوطنية والتحول الاجتماعي والاقتصادي أم حافزًا ومسرعًا في الآن ذاته، على الاضطرابات وعدم الاستقرار والدعوة إلى التغيير السياسي والاجتماعي؟ عبر التركيز على دراسات حالة دول مجلس التعاون الست (المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ودولة الكويت، وسلطنة عُمان، ومملكة البحرين)، ستجري مناقشة إشكالية العلاقة بين التغييرات الديموغرافية والأمن والاستقرار الوطنيّين.

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور؛ يتعامل الأول مع الجدل النظري الجاري في الدوائر الأكاديمية الغربية منذ نهاية الحرب الباردة، حول تأثير متغيرات وعوامل مثل الهجرة الدولية والتغير الديموغرافي في الأمن والاستقرار الداخليَين للدول القومية من جانب، وفي سلوكاتها الخارجية من جانب آخر؛ وذلك عبر التطرق إلى الجدل النظري الذي ناقش وحلل العلاقة والارتباط بين الهجرة والتغير الديموغرافي، واحتمال اندلاع الصراعات والنزاعات المسلحة بين الدول وداخلها وعبرها. ويتطرق الثاني إلى حالة مجموعة الدول الصغيرة والغنية المعروفة باسم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي التي تعاني خللًا سكانيًا (نوعيًّا وكميًّا) هيكليًا، لا يؤثر في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل يؤثر كذلك - بسبب ارتفاع أعداد المهاجرين واللاجئين إليها من ناحية، وانتشار الفوضى وأجواء عدم الاستقرار في الجوار الاستراتيجي المحيط بها من ناحية أخرى - في الاستقرار والأمن النسبيَّين اللذين نعمت بهما طوال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة، وقد يجعلهما محل تهديد؛ إذ ربما تتزامن هذه التغيرات المشار إليها مع اندلاع الصراعات

أو النزاعات التي قد تنتج من الهجرات الخارجية واستمرار الاختلال السكاني. أما الثالث، فهو خلاصة تركيبية للمشاهدات والملاحظات والتوصيات التي توصل إليها الباحث، لتجنيب دول مجلس التعاون الوقوع في مغبة الصراعات والنزاعات التي يمكن أن تنتج من استمرار موجات الهجرة الخارجية لمجتمعاتها من جانب، واستمرار حالة الخلل البنيوي في هيكلها الديموغرافي تجاه أمنها واستقرارها الداخليَّين من جانب آخر، كما تضمّن هذا المحور بدائل نطرحها للتغلب على هذه التحديات والصعاب.

أولًا: العلاقة بين الهجرة والتغير الديموغرافي والاستقرار السياسي تحليل نظري

نتناول في هذا المحور الارتباط بين متغيرات الهجرة والتغير الديموغرافي من ناحية، والأمن والاستقرار الوطنيَين من ناحية أخرى. ونجادل بأن التغير في توزيع السكان وتركيبتهم (المتغير الثابت) هو أشدّ العوامل ارتباطًا بتهديد الهوية الوطنية، ومن ثَمّ بالاستقرار والأمن الوطنيَين للدول، ولا سيما عندما يرتبط بمتغيرات تابعة، مثل التنوع الإثني والهجرة الدولية؛ ما قد يؤدي إلى اندلاع صراعات عسكرية مسلحة، وحروب أهلية، وهو ما سيهدد، بكل تأكيد، تماسك الدولة الوظيفي وبقاءها المادي.

على وجه التحديد، أثَّر التغير الذي يصيب بنية التركيب السكاني ونوعيّته (التغير السكاني) في أمن الدول الوطنية واستقرارها، وفي العلاقة بين متغيرات مثل الهجرة الدولية والنزاع الطائفي والإثني الأهلي والعابر للدول[1126]. وهو المنظور الذي لم يلقَ حتى الآن اهتمامًا أكاديميًا ونظريًا كافيًا لأسباب عدة؛ لعل أهمها حداثة هذه الظاهرة، ومحدوديتها الجغرافية، وارتباطها بدول ومناطق جيوسياسية معيّنة، على غرار دول مجلس التعاون.

1 - الهجرة الدولية والاستقرار

بصورة عامة، إن ظاهرة الهجرة، كظاهرة التغير السكاني، ليست في حدّ ذاتها مشكلة دولية. فجميع الأطراف المرتبطين بها يستفيدون منها. ولكن عندما تكون الهجرة هي المسبب لما يسميه جاي وينتر ومايكل تيتلباوم «صدام الهويات الوطنية» الذي قصدًا به «الموقف الذي ينشأ عندما تستقر مجموعة إثنية من المهاجرين في منطقة جغرافية معيّنة، تعتبر وطنًا لمجموعة (بشرية) إثنية أخرى. والخوف من هيمنة هؤلاء المهاجرين عليها بدلًا من سكانها الأصليين»[1127]، فإنّ ذلك يقود إلى اندلاع الصراعات على نحوٍ قد يصل إلى حالة الحرب الإثنية، بل إلى حافة الإبادة الجماعية، إن حاول هذا الطرف أو ذاك فرض هيمنته السياسية على المنطقة[1128].

إنّ ارتباط ظاهرة الهجرة بالاستقرار والأمن القوميَين لم يُفهم بعد على نحو كامل. لذا، علينا تحديد المنظور الذي يُعتمد في النظر إليها؛ لأن ذلك سيسهل على الباحثين إيجاد هذا الرابط أو نفي وجوده[1129]. مبدئيًا، يُرجع باحثون صعوبة الربط بين ظاهرة الهجرة، باعتبارها إحدى صور التغير السكاني، والاستقرار والأمن القوميَّين، إلى أسباب عدة؛ منها أن الثورة التي شهدتها وسائل الاتصال والمواصلات (العولمة) جعلت من الصعب جدًا إيجاد دولة لا تخلو من المهاجرين. ومن جانب آخر، يرى آخرون أن الهجرة والمهاجرين من المتغيرات الكثيرة التي تؤثر في سلوك الأفراد والدول؛ أي إنها ليست العامل الوحيد المؤثر في سلوكات الدول والمجتمعات. لكنْ، يمكن القول إن الهجرة عندما تكون مرتبطة بنزوح جماعة سكانية من منطقة جغرافية ذات هوية معيّنة إلى منطقة جغرافية أخرى، فيها جماعات بشرية وسكانية تتمتع بهوية متميزة، فإن ذلك سيكون حافزًا على الصراع المحلي في المستقبل[1130].

إنَّ التغير السكاني الناجم عن تزايد النمو السكاني، أو الانفجار السكاني، لا يعدّ المصدر أو الشكل الوحيد لتهديد أمن الدول واستقرارها، وإنما يمكن أن يمثّل انخفاض معدلات النمو السكاني تهديدًا للأمن القومي وللاستقرار السياسي والاجتماعي. فعلى الرغم من وجود شبه إجماع بين الباحثين على أن انخفاض معدلات النمو السكاني تقليديًا ينظر إليه

بوصفه «خبرًا جيدًا»، فإننا نتفق مع الدعاوى القائلة إن له عواقبه الجسيمة على الأمن القومي، وعلى القوة القومية للدول أيضًا. فعدم قدرة الدولة على مواجهة تطلعات جيرانها العدوانية والتوسعية التي قد يغريها ضعف الوزن السكاني لأحد جيرانها، مقارنةً بأوضاعهم، سوف يزيد مأزقها الأمني وشعورها بالتهديد. كما أنه عندما يكون البديل من التعويض عن ذلك النقص (ضعف الوزن السكاني) هو استضافة أعداد كبيرة من المهاجرين والوافدين على أراضيها، فإن ذلك سيؤدي إلى تغيير التركيبة (النوعية) السكانية، بطريقة قد تسبب توتر العلاقات بين المواطنين الأصليين والوافدين المقيمين على أراضيهم، خصوصًا في فترات الانكماش والركود الاقتصاديَّين، بشأن موضوعاتٍ كثيرة؛ مثل توفير الاحتياجات والمطالب، وحقوق من قبيل تخصيص الأراضي، وتوزيع المنافع الاقتصادية، وحقوق العمل، والتوظيف، والحقوق السياسية والاجتماعية، وتوزيع الثروة والمشاركة في السلطة... إلخ[1131].

على الصعيد الدولي، سوف يُخلُّ تزايد أعداد طائفة (أجنبية) داخل الحدود أو عبرها، نتيجة الهجرة الطوعية أو القسرية، بالتوازن السكاني القائم بين الجماعات الإثنية والطائفية، ويهدم الترتيبات والمعادلات السياسية القائمة، ويزيد من حدَّة التوترات والصراعات الإثنية. والمثال الدالّ على ذلك هو دول البلقان، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا، ولبنان، وإسرائيل والعرب، وتركيا، واليونان، وغيرها من الدول[1132]. إن الهجرة الخارجية التي هي نتيجة للانفجار السكاني في بلد آخر، أو لوقوع اضطرابات وقلاقل سياسية أو اجتماعية، قد تؤدي إلى توتر العلاقات بين الدول (المُضيفة والطارِدة)؛ فتحركات السكان عبر الحدود أو داخلها (التسلل) يمكن أن تفضي إلى اندلاع الصراعات، ولا سيما إن كان لأصحاب هذه التحركات هويات مختلفة عن هويات أصحاب البلدان الأصلية الذين يريدون في الوقت ذاته الحفاظ على هويتهم التي تميزهم من الآخرين[1133]. ويمكن أن تكون الهجرة، أيضًا، من مسببات الصراع والحرب بين دولتين؛ وذلك عندما يصبح المهاجرون أشخاصًا مأجورين (Pawns) أو «بيادق» ووكلاء (بمنزلة طابور خامس) لدولة ضد أخرى، قد تكون دولتهم الأم؛ وهو ما تفعله الولايات المتحدة الأميركية وما فعلته مع كوبا، والعراق، وتشيلي، ونيكاراغوا، في سعيها لتغيير نُظم هذه البلدان السياسية المعارِضة للسياسات الأميركية[1134].

أما بخصوص ارتباط ظاهرة الهجرة الخارجية وتأثيرها في أمن الدول واستقرارها، فإننا نرى أن ذلك يحدث عندما يتزايد توافد المهاجرين والأجانب إلى دولة ما؛ وهو ما سيؤدي إلى اختلال هيكلي في نوعية الهرم السكاني الموجود وتركيبته[1135]. وسيكون من نتائج هذا الاختلال في التركيبة السكانية تراجع نسبة عدد السكان الأصليين من إجمالي عدد السكان، والذي سيقابله ارتفاع شديد في عدد الأجانب والوافدين. وهذا التفوق الكمي لعدد الأجانب سوف يصاحبه انتشار أفقي (Horizontal) في عاداتهم وتقاليدهم ولغاتهم الأصلية على حساب ما هو محلي من ذلك، إضافةً إلى انتشار رأسي (Vertical) لتجمعاتهم الإنسانية على أسس طائفية وإثنية. وسوف تكون لهذه التحولات (الهيكلية) عواقبها الوخيمة؛ إذ سيشعر السكان الأصليون بتراجع ميزاتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي كانوا يتمتعون بها في الماضي. وبمرور الوقت، سوف تتزايد مطالب هؤلاء الأجانب بالكثير والمزيد من الحقوق والاستحقاقات، كما أنهم سيطالبون بالمساواة مع المواطنين الأصليين، وهو ما سيقود، في رأيي، إلى اندلاع صراعات محلية على المدى البعيد، قد تتطور إلى صراعات مسلحة، أو حتى إلى حروب محلية أو دولية؛ ذلك أن إحدى الدول قد تتدخل لمصلحة بعض الجاليات التابعة لها.

2 - الهجرة والصراع الدولي

سبق القول إن التغير السكاني وزيادة السكان أو كثافتهم لا تقود بالضرورة إلى اندلاع الصراعات المسلحة. ولكن الدراسات أظهرت أن هناك أنواعًا محددة من التغير السكاني ترتبط ارتباطًا وثيقًا بعدم الاستقرار السياسي. ومن هذه الأنواع، الهجرة الخارجية وما تنتجه من خلل إثني وطائفي في التركيبة السكانية. فلقد جادلت نازلي شكري بأن تغير تركيبة السكان يؤثر في التكامل والتوافق والتماسك القومي للدول، وقدرتها على العمل الجماعي[1136]. ويجادل آخرون بأنه عندما تبدأ الأغلبية السكانية الإثنية، في مجتمع ما، بمحاولة فرض احتكارها مصادر القوة وأدواتها وإدارتها، واللامبالاة بمصالح الأقليات والأطراف الإثنية الأخرى، فإن ردات فعل هذه الجماعات الإثنية (الأقلية) ستكون بمحاولة البحث عن الاستقلال والسيادة، بعيدًا من تعنت هذه الأغلبية. وهو ما قد يكون بداية الطريق نحو الصراع

السياسي أولًا، وربما تتصاعد حدّته لتصل إلى حالة الحرب أو الصراع الإثني (كما فعل ظلمًا وعدوانًا المهاجرون الأوروبيون اليهود والصهيونية العالمية منذ نهاية القرن التاسع عشر في فلسطين). وهو الصراع الذي يراه عالم السياسة جيمس فيرون حربًا وقائية ضد ظلم الآخرين، ونتيجة للإخلال بالتعهدات الملزمة للعلاقة بين الإثنيات في مجتمع ما؛ أي عدم مراعاة الآخرين مطالب أطراف أخرى في المجتمع واحتياجاتها. وقد يؤدي تضارب المصالح أو الإضرار بمصالح جماعة إثنية أخرى إلى اندلاع الصراعات الإثنية أيضًا[1137].

من جانب آخر، قد يساعد النمو السكاني المتفاوت بين الجماعات الإثنية على إشعال الصراعات؛ كأن تبدأ الأغلبية، بسبب زيادة مصادر قوتها المستحدثة وأدواتها الناجمة عن زيادة أعدادها، في التوسع على حساب الأقلية، أو في العمل على إعادة هيكلة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة، على حساب الجماعات التي تراجعت قدرتها وقوتها[1138]. ويعارض بعض كبار الواقعيين افتراضات كهذه، ويرونها، خطأً، من أكبر الافتراضات الخادعة Intriguing Hypothesis) في مجال دراسة العلاقة بين التغير السكاني والصراع الدولي، ويجادلون بأن مسألة تعبئة الهوية أو تطويرها من المسائل غير المضمونة أو المُسلَّم بها، فما زالت عملية تطور الهويات وتعبئتها غير مفهومة، وإن تمَّ الاعتراف باحتمالية الارتباط بين الانقسامات القومية والتغير السكاني[1139].

بناءً على ذلك، نرى أن تغير نوعية التركيبة السكانية (خصوصًا التركيب الإثني والطائفي) قد يؤدي إلى اضطرابات كثيرة، من بينها التأثير في الهوية الجمعية للمواطنين، وفي الحصيلة في أمن الدولة واستقرارها. فيجادل بعضهم بأن على الأفراد، في المجتمعات الحديثة الكثيرة العدد، تشكيل هوية سياسية مباينة للهوية السياسية للآخرين (إثنيًا، ودينيًا، وطبقيًا، وقوميًا... إلخ)؛ إذ سيؤدي ذلك إلى توسيع هوة الانقسامات القومية التي ستؤثر في حجم القوة القومية للدولة وفاعليتها عندما تتم ملاحظتها، وإبرازها، واستغلالها سياسيًا[1140]. ومن جهة ثانية، قد يؤدي النمو السكاني إلى تمزيق التماسك القومي، عندما يختل التوازن بين الجماعات الإثنية المتقاربة في العدد، أو الإخلال بأعداد جماعات متفرقة يعادي بعضها بعضًا[1141].

بصورة عامة، قد يؤدي تغير التركيبة السكانية إلى إخلال التوازن بين الجماعات الإثنية المحلية، بطريقة يمكن أن تفضي إلى اندلاع الصراعات المسلحة. ولقد جادل كريبس وليفي بأن اختلال التوازن بين الجماعات الإثنية قد يؤدي إلى الصراع المسلح والاقتتال الأهلي[1142]. ونتيجة لتباين النمو السكاني بين الجماعات الطائفية التي يتكون منها مجتمع دولة ما، فإن ذلك يمكن أن يكون من أسباب اندلاع الصراع الطائفي المحلي بين المكونات البشرية لهذه الدولة. فهذا التفاوت قد يكون بمنزلة الحافز المضلل لاستخدام القوة العسكرية لحماية إحدى الطوائف من الآخرين. وقد يؤدي هذا التفاوت أيضًا إلى تشجيع بعض الطوائف أو أصحاب العقائد (الضعيفة أو التي تتوهم أنها ضعيفة) القوى الخارجية على التدخل في الشؤون الداخلية للدولة. ومن جانب آخر، قد يؤدي الخوف من التدخل الخارجي إلى إعطاء بعض الطوائف وأصحاب العقائد (القوية أو التي ينظر إليها على أنها كذلك) الذريعة لتوجيه ضربات استباقية ضد هؤلاء الدخلاء وأعوانهم. وأخيرًا، وفي ظل هذه البيئة التي يسودها الشك وعدم الثقة المتبادلان والانكشاف وإمكانية التعرض للإيذاء من الآخرين، تذهب كل طائفة إلى العمل على تشكيل استراتيجيات عسكرية بذريعة الدفاع عن النفس؛ ما قد يؤدي إلى اندلاع الصراعات المحلية المسلحة، أو حتى الوصول إلى حد الحرب الأهلية.

3 – التغير السكاني والصراع الدولي

إن إلقاء الضوء على موضوع التغير السكاني قد يكون مفيدًا من ناحيتين: قرع أجراس الإنذار بخصوص المشكلات الأمنية في المستقبل، والمساعدة في توقع كيف يمكن أن تزيد هذه المشكلات التحديات التي يمكن أن تواجهنا في المستقبل[1143]. في هذه الدراسة، لن ندرس التغير السكاني إلا عندما يرتبط بموضوعات مثل الأمن الوطني والصراعات الدولية. ونجادل بأن التغير السكاني، بالنظر إلى الارتباط بعوامل أخرى وفي ظل ظروف معيّنة، قد يكون مُسبِبًا للصراعات (سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية)؛ إذ يشير بعض الباحثين إلى أن الأدلة على مجال البحث في العلاقة بين التغير السكاني والأمن والصراعات الدولية ما زالت غير كافية، وهو ما يوجب علينا النظر إلى السياق العام، وفهم الأوضاع التي تحدث فيها العلاقة والتأثر بين هاتين الظاهرتين[1144].

على الرغم من ادعاء بعضهم عدم القدرة على تحديد وجود علاقة يقينية على الارتباط بين ظاهرتَي الأمن القومي والهوية الوطنية وبين التغير السكاني[1145]، فإن هذه الدراسة تجادل بأن هذا الارتباط وثيق، معتمدة في ذلك على اعتبارات نظرية سنذكرها لاحقًا، وعلى السجل التاريخي للأحداث الدولية، طوال القرنين الماضيين، الذي يدعم بقوة هذه المقولات[1146]. وتنكر دراسات عدة وجود أي ارتباط بين ظاهرة التغير السكاني واحتمال بزوغ الصراعات الدولية[1147]، لكن هذه الدراسة تجادل بخلاف ذلك تمامًا. ومبدئيًا، يجب أن نوضح أن التغير السكاني في حدّ ذاته ليس سببًا في اندلاع الصراع والحرب[1148]، وأن العلاقة بين السكان والصراع لا يمكن التنبؤ بها بسهولة[1149]. إلا أننا لا يمكن أن ننكر تأثير التغير السكاني في السياسة الدولية، وحتى في الأمن القومي للدول[1150]. ونرى أن هناك ظروفًا خاصة تربط بين التغير الديموغرافي واندلاع الصراعات المسلحة. ولكي نفهم ذلك، لا بد من أن نضعه في سياق محدد. فعلى سبيل المثال، عندما يتم حصار (Blockades) تحقيق آمال السكان وحاجاتهم، فإن الصراع سيندلع بكل تأكيد. وبناءً عليه، لو أردنا معرفة أي مناطق العالم قد تؤدي فيها التغيرات السكانية إلى صراعات مسلحة أو سياسية، فإننا في حاجة إلى أن نختبر التغيرات المتوقع حدوثها وندرسها أولًا، إضافةً إلى السياق العام (الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، والثقافي) الذي قد تحدث فيه[1151].

أما بشأن العلاقة بين تأثير التغير السكاني وأمن الدولة واستقرارها، فإن الباحث يتفق مع الأنموذج الذي وضعه عالمَا السياسة كريبس وليفي[1152]، وجادلَا فيه بأنه: «عندما يحدث تغيير ما في عدد السكان وتركيبتهم (Composition) في دولة ما، فإن ذلك قد تكون له انعكاساته الوخيمة على حجم القوة القومية للدولة»؛ إذ يمكن أن يؤدي التغير إلى ندرة الموارد اللازمة لتوفير الاحتياجات الأساسية للسكان. ومن ناحية أخرى، فإن التغيير الحادث في تركيبة السكان ونوعيتهم (نمو طائفة أكثر من باقي الطوائف، أو على حساب طائفة أخرى، واختلال العلاقة بين المهاجرين والوافدين والأجانب على حساب المواطنين الأصليين)، نتيجة حركة الهجرة الدولية، يمكن أن يؤدي إلى بزوغ صراعات محلية (طائفية وإثنية... إلخ)، أو اندلاع صراعات مسلحة بين الطوائف والإثنيات داخل الدولة (حرب أهلية، أو حركات انفصالية مسلحة)، أو حتى اندلاع الصراع المسلح أو الحروب، خصوصًا في أوقات عدم الاستقرار السياسي أو الأزمات الاقتصادية والكساد والركود الاقتصادي.

ثانيًا: دراسة حالة دول مجلس التعاون – ملاحظات عامة وتقويم أولي

طبقًا للأرقام والإحصائيات الرسمية الواردة في الجدول (23-1)، تشهد أغلبية دول مجلس التعاون اختلالًا كبيرًا في بنيتها السكانية، إما بسبب التراجع الكبير في عدد المواطنين، وإما بسبب زيادة كبيرة في عدد الوافدين الأجانب، على الرغم من جميع المحاولات التي تبذلها هذه الدول للحدِّ من هاتين الظاهرتين. وخلال العقدين المنصرمين (1994-2014)، شهدت نسبة المواطنين من إجمالي عدد السكان تراجعًا كبيرًا؛ فبعد أن كانت نسبتهم في عام 1994 في السعودية 75 في المئة، والكويت 44 في المئة، والإمارات 25 في المئة، وقطر 22 في المئة، والبحرين 68 في المئة، وسلطنة عُمان 74 في المئة، تراجعت نسبتهم في دول مجلس التعاون كلها بعد عقدين من الزمن، فوصلت النسبة في السعودية إلى 68 في المئة، وفي الكويت إلى 31 في المئة، وفي البحرين إلى 30 في المئة، وفي سلطنة عُمان إلى 51 في المئة، وفي الإمارات إلى 22 في المئة، وفي قطر إلى 14 في المئة.

الجدول (23-1)

إجمالي عدد السكان في دول مجلس التعاون (1994-2014) بحسب الجنسية

السنة / الدولة	1994				2014			
	عدد	النسبة	عدد	النسبة	عدد	النسبة	عدد	النسبة

	المواطنين	المئوية	الأجانب	المئوية	المواطنين	المئوية	الأجانب	المئوية
الإمارات	560 ألفًا	25	1.75 مليون	75	2 مليون	22	7.2 ملايين	78
السعودية	12.3 مليونًا	73	6.4 ملايين	27	20.6 مليونًا	68	9.4 ملايين	32
قطر	150 ألفًا	22	540 ألفًا	78	313 ألفًا	14	1.9 مليون	86
الكويت	640 ألفًا	44	830 ألفًا	56	1.3 مليون	31	2.8 مليون	69
البحرين	380 ألفًا	68	180 ألفًا	32	650 ألفًا	30	1.5 مليون	70
سلطنة عمان	1.48 مليون	74	540 ألفًا	26	2 مليون	51	1.9 مليون	49

المصدر: تقارير التنمية البشرية العربية (1995، 2015)؛ تقارير البنك الدولي (1995، 2015)؛ صندوق النقد الدولي (1995).

على الرغم من تشديد حكومات دول مجلس التعاون على أن هذه الأرقام تعكس الواقع على أراضيها، فإنه يجب التنويه بأن الباحث وجد بعض التضارب في حقيقة أعداد الجاليات الأجنبية في دول مجلس التعاون؛ فطبقًا لبعض البيانات الحكومية، ارتفعت نسبة الجاليات الأجنبية (غير العربية) في بعض بلدان مجلس التعاون، خلال الفترة التي لحقت ثورات الربيع العربي في عام 2011، ارتفاعًا كبيرًا؛ إذ ساهم التقييد الذي فرضته بعض هذه الدول (مثل الكويت، والإمارات، والسعودية) على بعض الجاليات العربية (خصوصًا المصريين، والسوريين، والتونسيين) في ارتفاع نسبة الجاليات الأجنبية. فمقارنة بالأرقام المذكورة في الجدول (23-2)، ذكر المدير العام لإدارة الهجرة في دولة الكويت، اللواء طلال معرفي، أن أعداد الجالية الهندية جاءت في المرتبة الأولى في عدد الوافدين، بإجمالي يقدر بـ 786809 نسمة، أي إنها تضاعفت في أقل من ثلاث سنوات، فقد كان عددها في عام 2011 نحو 393210 نسمة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى جاليات أخرى مثل الجالية الفيليبينية في الكويت التي تضاعف عددها أكثر من ستّ مرات خلال ثلاث سنوات فقط، فوصل عددها خلال عام 2014 إلى نحو 185545 نسمة، بعد أن كان أقل من ثلاثين ألف نسمة[1153].

الجدول (23-2)

أعداد العمالة الوافدة وموطنها في دول مجلس التعاون (2011)

البلد	البحرين	الكويت	عُمان	قطر	السعودية	الإمارات	مجموع العمالة الوافدة
الهند	137402	393210	447824	250649	1452927	2185919	4867930
باكستان	57251	122878	94993	250649	1005873	453005	1984647
مصر	34350	319483	40711	87727	1005873	140935	1629079
اليمن	1354	0	0	0	894109	60401	955864
الفيليبين	28625	86015	15250	125324	558818	120801	934834
بنغلادش	0	208893	149275	0	447055	100668	905889

سريلانكا	0	208893	40711	87727	391173	161068	889572
السودان	2703	0	12626	0	279409	30200	324938
إيران	34350	98302	0	150389	0	40267	323309
إندونسيا	0	11059	0	0	279409	0	290468
سورية	1254	122878	0	0	111764	0	235895
نيبال	0	0	0	175454	18282	0	193736
الأردن	386	0	11642	0	172266	0	184295
فلسطين	245	0	0	0	122608	0	122853
تركيا	0	0	0	0	89261	0	89411
لبنان	272	0	0	0	58261	0	58532
المملكة المتحدة	0	0	10955	0	31999	0	42954
إريتريا	318	0	0	0	40644	0	40962
الولايات المتحدة	0	0	0	0	36258	0	36258
أثيوبيا	0	0	0	0	28618	0	28618
الصومال	561	0	0	0	27252	0	27812
تايلاند	0	0	0	0	23547	0	23547
المغرب	2296	0	0	0	20584	0	22880
أفغانستان	0	0	0	0	17227	0	17227
نيجيريا	0	0	0	0	14976	0	14976
دول أخرى	14036	525918	2087	177509	160558	0	880108
الإجمالي	315403	2097527	826074	1305428	7288900	3293264	15126596
عدد السكان	1107000	3582000	2519000	1700000	30563000	5218000	41689000
نسبة العمالة المئوية من عدد السكان	28.5	58.6	32.8	76.8	26.4	63.1	36.3

المصدر: «تحويلات العمالة الوافدة في الخليج تتجاوز 74 مليار دولار وأعدادهم تتخطى 15 مليون شخص»، جريدة الرياض، 2013/ 8/ 25، شوهد في 2018/ 3/ 19، في: http://bit.ly/2ppfWyD

بناءً على الحقائق الإحصائية السابقة، من الواضح أن دول مجلس التعاون تشهد تهديدًا متزايدًا (متباين الدرجات)؛ بسبب هذا الخلل السكاني.

نشدد، في هذه الدراسة، على صور التهديد الذي يمثله الاختلال الديموغرافي، والتعدد الإثني الناتج من تزايد موجات الهجرة الوافدة، تجاه أمن دول مجلس التعاون واستقرارها. وهي صور تتضافر وتتداخل مع باقي صور التهديد الأخرى التي قد تهدد أمن دول الخليج واستقرارها؛ مثل العولمة، والإرهاب، والجريمة المنظمة، والتدخل الخارجي، والحروب الإقليمية ... إلخ[1154]، مجادلين بأنه كلما زادت وتيرة هذه الاختلالات الديموغرافية، تفاقمت معها وطأة المخاطر والتهديدات المستقبلية التي تهدد بقاء الدولة ووجودها. فإذا لم يتم التعامل معها بعقلانية واتزان، فإن عواقبها ستكون وخيمة جدًا على أمن الدول واستقرارها. جميع هذه التهديدات والتغيرات الجديدة التي شهدتها البيئتان الإقليمية والدولية هي التي قادت، أيضًا، إلى الجدل بالقول إن التهديد الرئيس لأمن دول مجلس التعاون واستقرارها في العقود الثلاثة المقبلة لن يكون تهديدًا خارجيًا، بل سيكون من الاختلال الديموغرافي في تركيبتها السكانية الوطنية.

على صعيد آخر، تجادل الدراسة بأنه بسبب التغييرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة، فإن حالة الاستقرار التي تميزت بها الدول الخليجية، في ظل وجود اختلالات ديموغرافية، ربما لا تدوم. ونقصد بذلك التداعيات السلبية على دول مجلس التعاون التي أنتجها الربيع العربي من جانب، والمآلات غير المتوقعة التي انتهى إليها مطاف أغلب الثورات الشعبية في دول مثل سورية وليبيا واليمن ومصر والعراق من جانب آخر.

1 – الهجرة الدولية والاستقرار

إنّ الأخطار والتهديدات التي قد تتعرض لها الدول ليست خارجية فحسب، بل هي داخلية أيضًا. وليس المقصود بها التهديدات العسكرية فحسب؛ إذ إنها قد تكون غير عسكرية .Non-Military Threats)، أو ما سمّاه جوزف ناي «التهديد الناعم» .Soft Threat)؛ أي «التهديد غير العسكري، غير الإكراهي، الذي يهدد القيم المركزية للدولة وللمجتمع في الوقت ذاته»[1155]. ويأخذ هذا التهديد صورًا عدة، منها عدم الاستقرار، والإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، وغياب الشرعية الداخلية، واللاتجانس، واللاتماسك الداخلي، وغير ذلك. وتنتج هذه الصور، أساسًا، من وجود أقليات وجماعات غير وطنية داخل حدود الدولة، تسعى لقلب بنية توزيع الثروة والسلطة وشكله داخل الدولة المستضيفة لهم؛ ما قد يؤدي، في أسوأ الأحوال، إلى تمزق الدولة وتفكيكها أو إدخالها في دوامات العنف الإثني والطائفي.

في استطلاع للرأي أجراه التلفزيون القطري في نهاية عام 2010، استنادًا إلى السؤال: «هل العمالة والهجرة الوافدة تمثل خطرًا على المنطقة الخليجية؟» كانت الغالبية العظمى (91 في المئة) تؤيد القول إنها فعلًا تمثّل خطرًا كبيرًا على دول الخليج[1156]. في الخليج ما يزيد على خمسة عشر مليون مهاجر من العمالة الوافدة، أغلبيتهم من جنسيات آسيوية وأفريقية على وجه الخصوص (الجدول 23-2). ووجدت دراسات عدة ارتباطًا طرديًا بين أماكن وجود المهاجرين والعمالة الوافدة وارتفاع معدلات الجريمة في عدد من دول الخليج؛ ففي دولة الكويت، تعتبر محافظة الأحمدي أكثر المناطق التي شهدت جرائم قتل خلال عامي 1992-1998؛ وذلك لكثرة عدد المهاجرين والأجانب فيها. فمن إجمالي 184 جريمة قتل، وقعت 39 جريمة في منطقة الأحمدي وحدها. وبحسب مدير إدارة مسرح الجريمة عيد المطيري، عكست هذه الجرائم «ظاهرة غريبة ودخيلة على كل ما نشأ عليه الكويتيون من قيم وأخلاق وخصوصية»[1157].

على صعيد آخر، وُجدت علاقة طردية بين استقرار الدولة وتماسكها الوطني الداخلي، ومكانتها الدولية وازدهارها الداخلي[1158]. فكلما كانت أوضاع الدولة الداخلية في حالة من الاستقرار والسيولة النسبية في التعامل مع المستجدات والتطورات والأزمات الداخلية، دعم ذلك المكانة والدور اللذين تمثلهما وتؤديهما في النظام الدولي. والعكس صحيح أيضًا. إلا أن الاختلال البنيوي في الهيكل السكاني («المشكلة الأم» بحسب تعبير حسن الحمادي)[1159]، والهجرة الوافدة، كان لهما التأثير البالغ في أمن الدولة واستقرارها (ومن ثمّ في مكانة الدولة وسمعتها الخارجية)؛ بما يسببه

بعض المهاجرين وبعض الجنسيات من قلاقل واضطرابات داخلية، إلى الحد الذي أدى ببعض دول الخليج (الكويت والسعودية مثلًا) إلى طرد الجنسية البنغالية من أراضيها، بعد تعاظم جرائمها واعتدائها المتكرر على رجال الشرطة، حتى إنه ساد اعتقاد مفاده أن الحكومة البنغالية تقوم بإرسال مجرميها والخارجين عن القانون إلى دول الخليج للتخلص منهم وإبعادهم من أراضيها[1160]. كما قامت الكويت والإمارات والبحرين والسعودية بترحيل بعض أصحاب الجنسيات والطوائف والإثنيات الأخرى وغيرهم ممن يقومون بتمويل منظمات مشبوهة، بعد ثبوت أدلة تورط في زعزعة الأمن والاستقرار في دول الخليج[1161].

2 - الهجرة والصراع الاجتماعي داخل دول الخليج

نلاحظ علاقة طردية بين زيادة مستوى «القوة الناعمة» لبعض الهويات والجاليات الأجنبية ومستوى «قوتها الصلبة»[1162]؛ إذ يرى عالم السياسة جوزف ناي أن تزايد جاذبية مصادر القوة الناعمة لبعض الثقافات والهويات (اللغة، والقيم، والثقافة، وطريقة الحياة ... إلخ) يؤدي إلى التوكيد الثقافي الذي يؤدي، بدوره، إلى ترسيخ مفاهيم حياة هذه الثقافات وهذه الجاليات وأساليبها. هذا التوكيد الثقافي يتبعه حتمًا تحقيق نجاح مادي؛ ما يفضي إلى زيادة نفوذها وقوتها النسبية بشأن التأثير في الرأي العام وصنّاع القرار، ومن ثمّ تشكيل سلوك الدولة الداخلي والخارجي. فالقوة الناعمة تولد القوة الصلبة[1163]. إن جاذبية النماذج الغربي والهندي واللبناني، على سبيل المثال لا الحصر، تمثّل تهديدًا للهوية الوطنية لدول الخليج العربي، إذ يحاول هؤلاء الأفراد وهذه الجاليات، قدر الإمكان، فرض ثقافتهم ونشر أسلوب معيشتهم وتفكيرهم (وفي الحصيلة هويتهم) بين المواطنين والمجتمع الخليجي بصورة عامة.

توصلت دراسة أجراها أحد الباحثين الخليجيين إلى أن مجموعة من الأسباب تدفع العمالة الوافدة والمهاجرين (خصوصًا من شبه القارة الهندية والقارة الأوروبية) في دول الخليج إلى تجاوز مفهوم إقامتهم في هذه الدول، والتسبب في بزوغ صراعات اجتماعية وسياسية داخل الدول المضيفة لهم، وهو ما سيؤثر في نواحي الحياة كلها، الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، خصوصًا أن دول الخليج، في ظل التوسع الإنشائي والعمراني، لا تملك استراتيجية ملموسة لمواجهة هذا التزايد في أعداد العمالة والهجرة[1164]. ومن بين تلك الأسباب المرتبطة باستمرار معدلات الهجرة وتزايدها، ما يلي:

- عدم وجود قانون النقاط السود الذي يسمح بمعاقبة المهاجرين بمنعهم من دخول البلد مرة أخرى، وترحيلهم في حال تجاوزهم الحد المسموح به من الخروج عن القانون أو مخالفته[1165].

- الخوف من ضياع الهوية والثقافة الأصليتين لهؤلاء المهاجرين أمام الثقافة والهوية الوطنيتين للدول المضيفة.

- النظام الأسري في دول الخليج الذي يتميّز بسمة التشبث بالعادات والتقاليد والانغلاق على الذات.

- عزوف المواطنين الخليجيين عن الأعمال الشاقة أو «المتدنية».

- الشعور بعزة النفس وقوة الدولة، خصوصًا بالنسبة إلى الوافدين من دول متقدمة صناعيًا أو الذين لدى بلدانهم قدرات نووية؛ ما يجعلهم أقوى شعورًا بالتفوق القومي والنوعي تجاه غيرهم من المواطنين وأصحاب الجنسيات الأخرى، وهو أمر قد يجعلهم أكثر وقاحة وجرأة في التعبير عن آرائهم ومطالبهم، اعتمادًا على مكانة دولهم وقوتها وثقتهم في قدرتها على الدفاع عن حقوقهم بأي ثمن كان[1166].

إن ظواهر من قبيل الهجرة والعمالة الوافدة تمثّل خطرًا على دول الخليج كلها من نواح عدة، أمنية واقتصادية واجتماعية، ذلك أن العمالة الوافدة «امتدت لتشمل كافة مناحي الحياة»، بحسب قول نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان في دولة قطر حسن المهندي. وعلى الرغم من الاعتراف بدورها في التنمية والعمران، فلا يمكن أن ننكر أن لها جوانب سلبية في مناحٍ أخرى. ومن هذه التداعيات السلبية، خصوصًا على المستويين الاجتماعي والأمني، ما يلي:

- إحداث خلل في النظام الأسري والاجتماعي الخليجي؛ نظرًا إلى التداخل بين الوافدين والمهاجرين في نواحي الحياة كافةً.

- نقل العادات والتقاليد والأمراض الاجتماعية والنفسية إلى الأسرة والمجتمع الخليجي.

- دسّ الادعاءات والنعرات الوطنية في نفس المواطن الخليجي بطريقة غير مباشرة، عبر المطالبة بالحقوق والمميزات نفسها التي يتمتع بها أصحاب البلدان الأصليون.

- التشجيع على الانحلال الأخلاقي بين المراهقين والبالغين من المواطنين.

- التقليل من البناء القيمي لدى الطلاب والطالبات من المواطنين الخليجيين من خلال الادعاء أن الفضل الأول والأخير للتقدم والتطور الذي تنعم به هذه البلدان يرجع إلى المهاجرين والوافدين، وأن المواطنين لم يكن لهم أي دور في هذا البناء (الجدول 23-3)[1167].

الجدول (23-3)

تركيبة قوى العمل في دول الخليج لعام 2015 (بالنسبة المئوية)

الدولة	نسبة العمالة الوطنية	نسبة العمالة الوافدة
الإمارات	9	91
السعودية	51	49
قطر	7	93
الكويت	17	83
عمان	65	35
البحرين	65	35

المصدر: جاسم حسين، «**العمالة الوافدة في الخليج: واقعها ومستقبلها**»، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/9/6، شوهد في 2018/3/18، في: http://bit.ly/2t5dMag

لاحظ الباحث، في أثناء سنوات عمله وحياته في منطقة الخليج العربي خلال العقد الماضي، أن المفاهيم الثقافي والإعلامي والأخلاقي هي السائدة في ما يتعلق برؤية هذه النخبة لمفهوم «الهوية الوطنية»، كما لاحظ غياب الرؤية السياسية لهذه الظاهرة بين صفوف هذه النخب (إن لم يكن انعدامها)؛ بحيث لم يتطرق إلى مثل هذه الأبعاد الأمنية والسياسية إلا عدد قليل من الباحثين.

3 - التغير السكاني والصراع داخل دول الخليج

إن العلاقة بين صور اختلال الهيكل الديموغرافي وعدم تجانس الجماعات المحلية، وصغر أعمار الجاليات الأجنبية داخل الدولة، وأوضاع الاستقرار والسلم المحلي معقدة؛ إذ تؤكد الدراسات السياسية - الديموغرافية وجود علاقة

طردية بين عدم تجانس الجماعات الديموغرافية المحلية، وصغر أعمار هذه الجماعات (الوطنية، والأجنبية) وبين تدهور الأوضاع الأمنية وتهديد الاستقرار الوطني[1168].

فمن جانب، قد يؤدي شعور هذه الجاليات بالغبن والظلم (عن حق أو باطل)، والذي يتضافر مع صغر أعمارهم (أغلب أعمار المواطنين والأجانب في دول مجلس التعاون تراوح بين 15 و45 عامًا، جاؤوا من أجل العمل أساسًا)، وقلة خبرتهم ووعيهم وثقافتهم السياسية والاجتماعية وسهولة تعبئتهم (الوافدون في الأغلب أميون أو ذوو تعليم متوسط أو تحت المتوسط)، إلى اندلاع حالات من العنف والتمرد وعدم الوئام، وتضارب الولاء وتسهيل التدخل الخارجي بحجة حماية هذه الأقليات والجاليات الأجنبية[1169]. وهو ما قد يجعل السلطات المحلية تنتهج سياسات عنيفة لمواجهة مثل هذا التمرد وهذا العنف (العنف بالعنف)؛ ما قد يؤدي إلى اهتزاز دعائم الاستقرار وتهديد السلم والأمن الوطنيَين، كما حدث في بعض دول الخليج خلال العقدين الماضيين.

من جانب آخر، يتزايد الخوف من تحقق الأطروحات القائلة إن جاليات الدول الطاردة للسكان، والتي تدفعهم إلى الهجرة لندرة الموارد، تكون أشدّ ميلًا إلى الاندفاع إلى الخارج واحتلال الأراضي وممارسة الضغوط على الدول الأقل نموًا من الناحية الديموغرافية[1170]. وبسبب معدل النمو السكاني المنخفض في دول الخليج، وعدد سكانها الضئيل من إجمالي السكان على أراضيها (خصوصًا في دول مثل الإمارات وقطر والكويت على وجه الخصوص)، قد تكون مثالًا جيّدًا لتحقق مثل هذه الأطروحات، خصوصًا في ظل استمرار معدلات النمو السكاني المنخفضة حتى الآن من ناحية، وتحكّم هذه الأقليات والجاليات الأجنبية وهيمنتها على قطاعات اقتصادية كاملة، واحتلالها أغلبية قوى العمل داخل الدولة من ناحية أخرى. وهذا الأمر قد يهدد بحدوث توقف عام للنشاطات الاقتصادية والعمل العام على مستوى الدولة؛ ما قد يؤدي إلى سقوط الدولة وانهيارها[1171].

على الرغم من أن عدد سكان مجلس التعاون ارتفع من نحو 4 ملايين نسمة في عام 1950 إلى نحو 50 مليون نسمة في عام 2015؛ إذ ارتفعت معدلات النمو السكاني في دول المجلس لتصل إلى أقصاها في دولة قطر (8.5 في المئة)، ووصلت في دولة الكويت إلى نحو 6.7 في المئة، وإلى 6.4 في المئة في سلطنة عُمان، وأدناها في السعودية (2.4 في المئة)، وبلغت نحو 3.2 في المئة في مملكة البحرين، فإنه يظل هناك سباق غير متكافئ بين معدلات النمو السكاني للمواطنين، والتي يصل متوسط معدلات نموها السنوي إلى نحو 4 في المئة، في حين تبلغ معدلات النمو السكاني للأجانب سنويًا ما بين 6 و8 في المئة؛ أي ما يقارب ستة أضعاف المعدل العالمي البالغ 1.5 في المئة[1172].

غني عن الذكر وجود علاقة طردية بين زيادة نسبة مَن هم في سن الشباب من إجمالي عدد السكان والجاليات الأجنبية، وعدم الاستقرار واحتمالات حدوث الثورات. فالسجل التاريخي يظهر أن الفترات الزمنية التي ارتفعت فيها نسبة الشباب من إجمالي عدد السكان صاحبتها زيادة في نسبة اندلاع الثورات والانتفاضات والهبَّات الشعبية والحروب بين الدول وداخلها[1173]. فدول عربية مثل مصر والجزائر واليمن قد شهدت، خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ثورات وحروبًا وانتفاضات أهلية كثيرة؛ نتيجة لتزايد نسبة أعمار من هم في سن الشباب (إلى جانب مسببات اقتصادية وسياسية واجتماعية كثيرة). وفي دولة لصيقة بدول الخليج العربي، فإن الشبان والشابات الذين لم تزدْ أعمارهم على الثلاثين عامًا كانوا وقودًا للثورات التي غيرت الخرائط السياسية والاستراتيجية للخليج العربي تغييرًا جذريًا.

أما بالنسبة إلى دول مجلس التعاون، وطبقًا للإحصائيات المتوافرة عن تركيبتها السكانية، فإنَّ نسبة الشباب في هذه الدول (ما بين 15 و55 عامًا) تبلغ نحو 82 في المئة في قطر، و74 في المئة في الإمارات، و72 في المئة في البحرين، و67 في المئة في الكويت، و64 في المئة في السعودية، و62 في المئة في سلطنة عُمان[1174]. وهو الأمر الذي يجعل من جميع دول مجلس التعاون دولًا «شابة» بالمعنى الحرفي للكلمة.

إنّ الناظر إلى عدد مَن هم في عمر الشباب في دول الخليج العربي، وفي ظل التزايد المضاد في عدد مَن هم في سن الشباب من مختلف الجاليات الوافدة، يدرك حقيقة مثل هذه المخاوف وحجمها، خصوصًا مع الاعتراف بأن حكومات دول مجلس التعاون، مجتمعة أو منفردة، لم تتخذ من السياسات ما يؤهلها لتعظيم الاستفادة من النافذة السكانية التي

وفرها لها ارتفاع نسبة الشريحة العمرية في سن العمل (15-64 سنة) لتبلغ أكثر من 50 في المئة من إجمالي عدد السكان المحليين. وهي النسبة التي قد تخلق فرصة سانحة للنمو الاقتصادي والنمو الاجتماعي؛ بسبب تدني نسبة الإعالة بالنسبة إلى صغار السن وكبار السن، وكذلك بسبب زيادة الادخار والاستثمار في المستقبل[1175].

ثالثًا: استنتاجات

هناك مفارقة مثيرة للاهتمام داخل «كل» دول مجلس التعاون، عندما يتعلق الأمر بقضية الهجرة الخارجية والخلل السكاني، وعلاقتها بالأمن والاستقرار الوطني؛ فالاهتمام الرسمي الواسع من جانب صنَّاع القرار، في ما يتعلق بهذه القضية ودراسة تداعياتها وانعكاساتها، يضعها على قمة الأجندة الوطنية، لكنها في الوقت ذاته، لم تلقَ الاهتمام النخبوي والشعبي نفسه (نظريًا وتطبيقيًا) على أرض الواقع.

خلال تجربة الباحث الشخصية وملاحظاته، عبر عمله وإقامته وانتقاله بين دول مجلس التعاون أثناء العقد الماضي من جانب، وعبر مراجعة الأدبيات والجدل الإعلامي والثقافي ومنشورات النخب الفكرية والثقافية الخليجية من جانب آخر، قام برصد بعض الملاحظات الأولية حول هذه القضية. وهذه الملاحظات هي التي أدّت إلى الجدل وطرح الافتراض القائل إنّ التهديد الرئيس لأمن دول مجلس التعاون واستقرارها في العقود الثلاثة المقبلة لن يكون تهديدًا من جانب دول أو من جيرانها، وإنما سيكون من الاختلال الديموغرافي في تركيبتها السكانية الوطنية.

في المحورين الأول والثاني من الدراسة، تمَّت الإشارة إلى أدلة نظرية وحالات تاريخية ونتائج علمية حديثة كثيرة داعمة أطروحات تربط بين ظاهرتَي الهجرة الدولية والتغير السكاني من جهة، وعدم الاستقرار وبزوغ التهديدات الأمنية عبر العالم وفي مناطق جغرافية لم تشهد مثل هذه الاتجاهات من قبل من جهة أخرى؛ بسبب حزمة التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها النظام العالمي الجديد منذ بداية الألفية الجديدة، على النحو الذي جعلنا نجادل بالقول، كما ذكرنا من قبل، إن حالة الاستقرار التي تميزت بها الدول الخليجية ربما لا تدوم، في ظل وجود اختلالات ديموغرافية، وتغييرات شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من ذلك، تبدو النخبتان الثقافية والإعلامية داخل دول مجلس التعاون غير مكترثة لدراسة تداعيات هذه الاتجاهات على مستقبل دول مجلس التعاون (كلها أو بعضها).

المراجع

1 – العربية

سلطان، مريم. «الأبعاد الداخلية لأمن الخليج مع التطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة». رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 1987.

عبد الله، عبد الخالق. المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001.

علي، عبد الرحمن. العمالة الأجنبية وأثرها الاجتماعي والسياسي في منطقة الخليج العربي. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997.

فارس، عبد الرزاق. ندوة الهوية الوطنية. الشارقة: مركز الخليج للدراسات، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 2008.

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. «الإحصاءات السكانية بدول مجلس التعاون». في: http://bit.ly/2FO0k2I

مصطفى، وليد محمد. التطور الاقتصادي والاجتماعي للإمارات العربية المتحدة 1971-1991. الشارقة: مركز الخليج للدراسات/دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 2008.

2 – الأجنبية

Alexseev, Mikhail. *Immigration Phobia and the Security Dilemma: Russia, Europe, and the United States*. New York: Cambridge University Press, 2005.

Azar, Edward. *The Management of Protracted Social Conflict: Theory and Cases*. United Kingdom: Dartmouth Publishing, 1990.

_______ & Chung-in Moon, *National Security in the Third World: The Management of External Threats*. Aldershot: Edward Elger Publications, 1988.

_______ & John Burton. *International Conflict Resolution: Theory and Practice*. Brighton and Boulder, CO: Wheatsheaf Books/Lynne Rienner Publishers, 1986.

Choucri, Nazli. *Population and Conflict: New Dimensions of Population Dynamics*. New York: United Nations Fund for Population Activities, 1983.

_______ (ed.). *Multidisciplinary Perspectives on Population and Conflict*. New York: Syracuse University Press, 1984.

_______ & Robert North. *Nations in Conflict*. San Francisco: W.H. Freeman, 1975.

David A. Lake & Donald Rothchild (eds.). *The International Spread of Ethnic Conflict: Fear, Diffusion, and Escalation*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998.

Deudney, Daniel. «The Case against Linking Environmental Degradation and National Security.» *Millennium.* vol. 19. no. 3 (1990).

Esty, Daniel. et al. *State Failure Task Force Report: Phase II Findings*. McLean: Science Applications International Corporation, 1998.

Fargues, Philippe, Bryce Giddens & Joe Stork. «From Demographic Explosion to Social Rupture.» *Middle East Report.* no. 190 (1994).

Freedman, Lawrence & John Saunders. (eds.). *Population Change and European Security*. London: Brassey's, 1991.

Goldstone, Jack. «Population and Security: How Demographic Change Can Lead to Violent Conflict.» *Journal of International Affairs*. vol. 56. no. 1 (2002).

Haass, Richard. «Regime Change and Its Limits.» *Foreign Affairs.* vol. 84. no. 4 (2004).

Hauser, Philip M. (ed.). *Population and World Politics*. Glencoe, IL: Free Press, 1958.

Herbert, Moller. «Youth as a Force in the Modern World.» *Comparative Studies in Society and History*. vol. 10. no. 2 (1968).

Hersh, Seymour. «The Coming Wars: What the Pentagon Can Now Do in Secret.» *The New Yorker.* vol. 81. no. 1 (2005).

Huntington, Samuel. *The Clash of Civilizations and Remaking of World Order*. New York: Simon & Schuster, 1996.

_______. «The Hispanic Challenge.» *Foreign Policy*. no. 141 (2004).

Lake, David & Donald Rothchild. «Containing Fear: The Origins and Management of Ethnic Conflict.» *International Security.* vol. 21. no. 2 (1996).

Mastanduno, Michael, David Lake & G. John Ikenberry. «Toward A Realist Theory of State Action.» *International Studies Quarterly*. no. 33 (1989).

Mesquida, Christian & Neil Weiner. «Male Age Composition and Severity of Conflicts.» *Politics and the Life Sciences*. vol. 18. no. 3 (1999).

Nye, Joseph. *Bound To Lead: The Changing Nature of American Power*. New York: Basic Books, 1990.

Posen, Barry. «The Security Dilemma and Ethnic Conflict.» *Survival*. vol. 35. no. 1 (1993).

Rothschild, Emma. «What is Security?» *Dædalus*. vol. 124. no. 3 (1995).

Salame, Ghassan (ed.). *Democracy without Democrats? The Renewal of Politics in the Muslim World*. London: I.B. Tauris, 1994.

Teitelbaum, Michael & Jay Winter. *A Question of Numbers: High Migration, Low Fertility, and the Politics of National Identity*. New York: Hill and Wang, 1998.

Weiner, Myron (ed.). *Rapid Population Growth: Consequences and Policy Implications*. Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1971.

_______ & Sharon Stanton Russell (eds.). *Demography and National Security*. New York: Berghahn Books, 2000.

(1126) نقصد بـ «التغير السكاني» (Demographic Change.) حدوث تغير كمّي وكيفيّ في طبيعة التركيبة السكانية لدولة ما نتيجة لظروف داخلية أو عوامل خارجية، يكون لها تأثير في أداء الدول وأمنها.

(1127) Michael Teitelbaum & Jay Winter, A Question of Numbers: High Migration, Low Fertility, and the Politics of National Identity (New York: Hill and Wang, 1998), pp. 242-243.

(1128) Jack Goldstone, «Population and Security: How Demographic Change Can Lead to Violent Conflict,» Journal of International Affairs, vol. 56, no. 1 (2002), p. 14.

(1129) Ronald Krebs & Jack Levy, «Demographic Change and the Sources of International Conflict,» in: Myron Weiner & Sharon Stanton Russell (eds.), Demography and National Security (New York: Berghahn Books, 2000), p. 87.

(1130) Ibid., p. 82.

(1131) Goldstone, pp. 15-16.

(1132) Myron Weiner, «Political Demography: An Inquiry into the Political Consequences of Population Change,» in: Myron Weiner (ed.), Rapid Population Growth: Consequences and Policy Implications (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1971), pp. 567-617; Nazli Choucri & Robert North, Nations in Conflict (San Francisco: W.H. Freeman, 1975); Edward Azar & Nadia Farah, «Political Dimensions of Conflict,» in: Nazli Choucri (ed.), Multidisciplinary Perspectives on Population and Conflict (New York: Syracuse University Press, 1984), pp. 187-229; Mikhail Alexseev, Immigration Phobia and the Security Dilemma: Russia, Europe, and the United States (New York: Cambridge University Press, 2005).

(1133) Goldstone, p. 13; Krebs & Levy, p. 82.

(1134) Richard Haass, «Regime Change and Its Limits,» Foreign Affairs, vol. 84, no. 4 (2004), pp. 66-78; Seymour Hersh, «The Coming Wars: What the Pentagon Can Now Do in Secret,» The New Yorker, vol. 81, no. 1 (2005), pp. 24-31.

(1135) Krebs & Levy, pp. 95-97.

(1136) Nazli Choucri, Population and Conflict: New Dimensions of Population Dynamics (New York: United Nations Fund for Population Activities, 1983), p. 184.

(1137) James Fearon, «Commitment Problems and the Spread of Ethnic Conflict,» in: David A. Lake & Donald Rothchild (eds.), The International Spread of Ethnic Conflict: Fear, Diffusion, and Escalation (Princeton: Princeton University Press, 1998), pp. 108, 113; David Lake & Donald Rothchild, «Containing Fear: The Origins and Management of Ethnic Conflict,» International Security, vol. 21, no. 2 (1996), pp. 53-55.

(1138) Barry Posen, «The Security Dilemma and Ethnic Conflict,» Survival, vol. 35, no. 1 (1993), pp. 33-34.

(1139) Krebs & Levy, pp. 90, 97.

(1140) Ibid., p. 68.

(1141) Ibid., p. 69.

(1142) Ibid., pp. 84-85.

(1143) Goldstone, p. 18.

(1144) Krebs & Levy, p. 63; Daniel Deudney, «The Case against Linking Environmental Degradation and National Security,» Millennium, vol. 19, no. 3 (1990), pp. 461-476; Emma Rothschild, «What is Security?» Dædalus, vol. 124, no. 3 (1995), pp. 53-98.

(1145) Weiner & Russell.

(1146) Goldstone, p. 12; Choucri, Population and Conflict.

(1147) Daniel Esty et al., (eds.), State Failure Task Force Report: Phase II Findings (McLean: Science Applications International Corporation, 1998), pp. 49-50.

(1148) Quincy Wright, «Population and United States Foreign Policy,» in: Philip M. Hauser (ed.), Population and World Politics (Glencoe: Free Press, 1958), pp. 260-270.

(1149) Krebs & Levy, p. 89.

(1150) Lawrence Freedman & John Saunders, (eds.), Population Change and European Security (London: Brassey’s, 1991).

(1151) Goldstone, pp. 14-15.

(1152) Krebs & Levy, pp. 63-64.

(1153) أمير زكي، «في أحدث إحصائية للمقيمين في الكويت: الهنود في المرتبة الأولى بـ 786809 والمصريون ثانياً بـ 532551 والفيليبينيون بـ 185545 ثم البنغلادشيون بـ 180530. أما السوريون فعددهم 145275»، جريدة **الأنباء**، 2014/12/11، شوهد في 2018/3/18، في: http://bit.ly/2G3CFe2

(1154) عبد الخالق عبد الله، **المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001)؛ مريم سلطان، «الأبعاد الداخلية لأمن الخليج مع التطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة» (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1987).

(1155) Joseph Nye, Bound To Lead: The Changing Nature of American Power (New York: Basic Books, 1990), pp. 11-12.

(1156) نادية سلطان، «ضاحي خلفان: العمالة الوافدة خطر كبير وليس عادياً»، جريدة **الخليج**، 2010/12/27، شوهد في 2018/3/18، في: http://bit.ly/2IAVtjg

(1157) «جرائم القتل في دولة الكويت ظاهرة غريبة بأرقامها وطرق ارتكابها»، **وكالة الأنباء الكويتية**، 1998/12/27، شوهد في 2018/3/18، في: http://bit.ly/2IzMsqz

(1158) Michael Mastanduno, David Lake & G. John Ikenberry, «Toward A Realist Theory of State Action,» International Studies Quarterly, no. 33 (1989), pp. 457-474.

(1159) حسن علي الحمادي، «اتجاهات العمالة الوافدة وأثرها على البنية الاجتماعية في الإمارات»، **البيان**، 2000/8/25، شوهد في 2018/3/18، في: http://bit.ly/2IAebr3

(1160) «جرائم القتل في دولة الكويت».

(1161) المرجع نفسه.

(1162) Samuel Huntington, The Clash of Civilizations and Remaking of World Order (New York: Simon & Schuster, 1996).

(1163) Nye, Bound To Lead.

(1164) الحمادي.

(1165) تمّ تغيير الكثير من هذه القوانين والتشريعات منذ وقت صدور هذه الدراسة وتوصياتها التي طرحتها عام 2000؛ منها، مثلاً، نظام بصمة العين، والكشف الأمني عن العمالة الوافدة، وخاصة القادمة من المناطق التي تشهد نزاعات واضطرابات سياسية واجتماعية وأمنية، وغيرها من صور عدم الاستقرار. كما أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي تعطي نفسها الحق في طرد من لا تشاء وجوده على أراضيها والإفصاح عن رغبتها في ذلك، وفي أحيان كثيرة من دون إبداء الأسباب التي غالباً ما تكون أمنية أو سياسية.

(1166) المرجع نفسه.

(1167) المرجع نفسه.

(1168) Moller Herbert, «Youth as a Force in the Modern World,» Comparative Studies in Society and History, vol. 10, no. 2 (1968), pp. 238-260; Christian Mesquida & Neil Weiner, «Male Age Composition and Severity of Conflicts,» Politics and the Life Sciences, vol. 18, no. 3 (1999), pp. 113-117.

(1169) Edward Azar, The Management of Protracted Social Conflict: Theory and Cases (United Kingdom: Dartmouth Publishing, 1990); Edward Azar & Chung-in Moon, National Security in the Third World: The Management of External Threats (Aldershot: Edward Elger Publications, 1988); Edward Azar & John Burton (eds.), International Conflict Resolution: Theory and Practice (Brighton and Boulder, CO: Wheatsheaf Books/Lynne Rienner Publishers, 1986).

(1170) Samuel Huntington, «The Hispanic Challenge,» Foreign Policy, no. 141 (2004), pp. 40-45.

(1171) نقصد بقدرة هذه الجماعات على إضعاف قدرات الدولة ما عرَّفه كلٌ من لايك وروزشيلد بقدرة بعض الجماعات على إيقاف وسائل وأدوات وطرق تحقيق خاصة بالدولة لأهدافها ومصالحها القومية، بما قد يؤدي إلى تمزيق الدولة .Fracture) وتقويض قدرتها على التأثير في الساحة الدولية. لمعرفة المزيد عن نسب توزيع الأجانب في مجالات العمل الاقتصادي في الإمارات، وأثر ذلك في الأمن الوطني، يُنظر: وليد محمد مصطفى، **التطور الاقتصادي والاجتماعي للإمارات العربية المتحدة** 1971-1991 (الشارقة: مركز الخليج للدراسات: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 2008)، ص 169-184؛ عبد الرحمن علي عبد الرحمن، **العمالة الأجنبية وأثرها الاجتماعي والسياسي في منطقة الخليج العربي** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997)، ص 102-108؛ وترى الدكتورة حصة الشامسي أن الوافدين يتحكمون في نحو 90 في المئة من إجمالي نسبة بعض النشاطات والقطاعات الاقتصادية الوطنية، بعضها عميق الصلة بالأمن القومي مثل القطاع الغذائي والعمالي. ومن ثمّ فإن الوافدين هم الذين يتخذون القرار الاقتصادي لأنهم يملكون، ومن يملك يحكم، كما تقول الحكمة المركنتيلية القديمة، للمزيد، يُنظر: فارس، ص 68-72.

(1172) الثنيان؛ المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، «الإحصاءات السكانية بدول مجلس التعاون»، شوهد في 2018/3/18، في: http://bit.ly/2FO0k2I

(1173) Philippe Fargues, «Demographic Explosion or Social Upheaval,» in: Ghassan Salame (ed.), Democracy without Democrats? The Renewal of Politics in the Muslim World (London: I.B. Tauris, 1994), pp. 158-180; Philippe Fargues, Bryce Giddens & Joe Stork, «From Demographic Explosion to Social Rupture,» Middle East Report, no. 190 (1994), pp. 8-9.

(1174) The Centeral Intelleagance Agency (CIA), The World Factbook, 2016, accessed on 19/3/2018, at: http://bit.ly/1ju9ux8

(1175) الثنيان.